

(المجزء السادس)

من حاشية الامام العلامة الهمام
ذى الثبات والرسوخ شيخ الشيوخ سيدى محمد بن أحمد بن محمد
ابن يوسف الرهونى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى
أسكنه الله دارالتهانى لمن الامام الجليل
أبى المودعة خليل رحم الله الجميع
انه قريب سميع

وبها مشها حاشية العلامة الوحيد الاوحد الفريد الاسعد المبارك الميمون
أبى عبد الله سيدى محمد بن المدنى على كُنون سقى الله ثراه وابل الرحمة
وأعاد علينا من بركته ما يبعث الامة آمين

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الاميرية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

هجريه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

(باب الضمان)

ابن بونس الاصل في جواز الحالة قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير وانا بهز عيم فهذه جملة المسأل وقال في قضية يعقوب ان أرسله معكم حتى تؤثون موثقان الله لتأثني به الا أن يحاط بكم فهذا ضمان النفس بعينه اه منه بلفظه قلت وهذا على أن شرع من قبلنا شرع لنا حتى يردنا نسخ وفيه خلاف (شغل ذمة أخرى الخ) قول ز نخرج البيع والحالة قال تو مقتضاه أن الحالة تخرجت بقوله أخرى وفيه نظر اذ لم يشغل عقدها على اشتغال ذمة بل على اخلاف ذمة المحبل وبرايتها فهي خارجة عن قوله شغل ذمة فتأمل اه وما قاله ظاهر ويشهد له قول ابن بونس مانصه ولان الضمان مأخوذ من الضن وهو شغل ذمة أخرى بالحق بخلاف الحالة التي هي مأخوذة من تحول الحق اه منه بلفظه وقول ز وضعف بأنه ليس في الحدا ما يقيد اتحاد الشاغل فيه نظربل فيه ما يقيد وهو جعل الالف واللام في الحق للعهد ثم رأيت لتو نحو ما من هذا وقال ثم وقفت على مثله لصر فالجدة فانظره وما عزا اصر هو في حاشية ضيع والله أعلم *(تنبيه)* قول ابن عرفة في تعريفه التزام دين لا يسقطه لم يظهر لي فائدة زيادة قوله لا يسقطه وقال الرصاع مانصه وقول الشيخ التزام دين ظاهر في كونه تعبر ذمة الملتزم وهو جنس عام وقوله لا يسقطه أخرجه بالحالة كما تقدم اه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(الضمان)

قول ابن عرفة لا يسقطه الطاهر أنه لاخراج التزام الدين عن الغير مع برائه (شغل ذمة) خرج عنه الحالة لان فيها اخلاء ذمة المحبل وبرايتها ولذا خرجت أيضا عن قول ابن عرفة التزام اذ ليس فيها التزام أي تعبر ذمة وقول ز كون الشاغل واحدا الخ لذا قال في الشامل ضمان غير الطلب شغل ذمة أخرى بالحق الأول مع اتحاد الشاغل وقول ز ليس في الحدا ما يقيد الخ بل يفيد جعل الالف عهدية كما قاله صر في حاشية ضيع

(ككاتب الخ) قول مب في
المعطوف عليه أى وفي المعطوف
الاول وقوله في المعطوف أى الثاني
والثالث (وزوجة) قول مب
أحسن من هذا الخ فيه نظر كما تقدم
(ومريض) ظاهره كغيره وقعت
الحالة في صلب العقد ام لا
(تنبيه) قال غ في تسكميله
الغنى واذا تكفل المريض بمال
في عقد البيع بغير أمر البائع جاز
ولا يجوز بأمره على القول بأنها
تحل على الحيسل لموته لانه لا يدري
على أى ذلك باع على النقد أو الى
أجل اه قيل يلزم على هذا أن
لا يجوز شراء المريض بدين اه
(وليس للسيد الخ) قول مب عن
الغنى للسيد أن يجبر عبده الخ
أى له ولغيره خلاف ما يوهمه ز
وقول مب بقدرها الخ قال عجب
لانه كانتراعه وفيه نظر اذ قد لا يرضى
العبد بالتباع ذمته اه وهو ظاهر
لاحتمال تلف ماله فبقى ذمته
مشغولة ولذلك لم يعرج الأئمة على
مال الغنى بل صرح غ بانه خلاف

منه بلفظه وفيه نظر اذ ليس في الحوالة التزام دين الذى فسر هو بأنه تعير ذمة الملتزم سواء
أر بذمة الحيسل أو الحال عليه فتأمله وقال خش أخرج به الحوالة على ما فيه أو يقال
هو بيان الواقع اه والاحتمال الاول قد علمت ما فيه والثاني بعيد من صنع ابن
عرفة وغيرهم وقول مثله منه ووجدت في طرته أنه أخرج به أداء الدين عن الغير وله وجه
لان من دفع الدين عن غيره قد سقط به دين المدفوع له فلم يبق له مطالبة به على المدين وأداء
الدين غير الضمان ولذلك شبهه المصنف به في قوله الا ترى كاد أنه رفقا اذ الشئ لا يشبهه بنفسه
لكن فيه ان أداء الدين لم يدخل في قوله التزام دين المفسر بانه تعير ذمة الملتزم فلا يحتاج الى
اخرجه بما ذكر ولا يجاب عن هذا بأن المراد بالتزام في هذه الصورة ارادة المؤدى أو لانها
سابقة على الاداء بالفعل لاننا لم نعلم أن ذلك التزام تعير به ذمته ولذلك اذا استحق من يدرى
الدين مادفعه لم يبق عليه باعطاءه غيره ان لم يكن صرح أو لا بالتزام الاداء فتأمل به باصاف
والظاهر أنه محشوو ويحتمل عندى أن يكون احترازه عن صورة وهى أن يقول شخص لرب
الدين ان أبرأت فلا نامن دينك فأما التزامك به من غير رجوع منى عليه فتأمله والله أعلم
(ككاتب وما ذون) قول مب الكاف للتشبيه في المعطوف عليه وللتتميل في المعطوف
الخ فيه نظر لان الكفالة ان وقعت منهم ما بذن فمما الكاف فيها للتتميل وان وقعت
بدونه فهى فيه بالتشبيه ولا يستقيم ما ذكره لا يجعلها فى الاول بغير ان وفى الثاني باذن
وهو عمل باليد والظاهر أنه قصد شيئا فاخته العبارة وصوابه الكاف للتشبيه في المعطوف
عليه وفى المعطوف الاول وللتتميل فى المعطوف الثانى والثالث فتأمل اه (وزوجة) قول
مب أحسن من هذا ما تقدم من الفرق بأنها فى الكفالة مطلوبة الخ تقدم ما فى هذا الفرق
مما يتضح فى الحسن عنه فضلا عن أن يكون أحسن فراجع (ومريض) ظاهر المصنف
سواء وقعت الجمالة فى صلب عقد البيع أم لا وهو ظاهر كلام غيره قال فى المدونة ومن
تسكن فى مرضه فذلك فى ثلثه اه منها بلفظها (تنبيه) قال غ فى تسكميله عند نصها
السابق مانصه الغنى واذا تكفل المريض بمال فى عقد البيع بغير أمر البائع جاز ولا يجوز
بأمره على القول بأنها تحل على الحيسل بموته لانه لا يدري على أى ذلك باع على النقد أو الى
أجل اه قيل يلزم على هذا أن لا يجوز شراء المريض بدين اه منه بلفظه (وليس للسيد
جبره عليه) قول مب فقول ز وساقه ح كانه المذهب الخ تحريف صواب وقد وقع
فى كلام ز أمران آخران لم ينسب عليهما أحد ما نه يوهم أن موضوع كلام الغنى اذا
تحمل عن نفسه وليس كذلك ثانيهما ان قوله لانه كانتراعه يوهم أنه من كلام الغنى وليس
كذلك وانما هو من كلام عجب فانه بعد أن ذكر أن أبا الحسن وابن ناجى لم يتعرضا للغنى
قال مانصه ووجه ما ذكره الغنى أنه بقدر كراهة السيد انترع عنه ذلك المال وفيه نظر اذ
قد يرضى العبد بانتراع المال ولا يرضى بانتراع ذمته اه محل الحاجة منه بلفظه وما قاله
ظاهر لان انتراعه ماله لا يضر عليه فيه والزاه الجمالة مع كون ما يدهم من المال يبقى بماتحمل
به عليه فيه ضرر لاحتمال تلف ذلك المال أو استحقاقه من يده فبقى ذمته مشغولة ولهذا
والله أعلم لم يعرج فى ضيق على كلام الغنى ولا أشار اليه بحال وانما قال مانصه وليس

(وعن الميت الخ) قول ز بلا
 خلاف فيه نظرا لما ذكرنا من اعماله على
 كون الميت خلف وفاء أولا وكافي
 ابن يونس وغيره (ان كان مما يجعل)
 ظاهره كغيره انه لا يجوز في المفهوم
 مطلقا وقيدته التعمي بما اذا قصد
 الغريم اسقاط الضمان عن نفسه
 فان قصد منفعة الطالب جاز اه
 ووافقته في المعنى قول المصنف في
 القرض الا ان يقوم دليل على أن
 القصد نفع المقرض فقط الخ
 وقول ز كان يضمنه مدة معينة
 الخ وكذا مجهولة كما لابن يونس
 وح وغيرهما بخلاف الرهن لانه
 محل بشرطه الذي هو الحوز فهو شرط
 منافي فتأمل (وعكسه الخ) قول
 ز كاجل مدينك الخ وكذا ضاع
 عنه البعض وآخره بالقي وأنا أضفه
 على الراجح لما في ابن يونس (في
 الاجل) أي الذي وقع الضمان
 والتأخير اليه بان يكون معسرا
 وقت ضربه الى انقضائه وقول ز
 لانه سلف برهن الخ لو قال ينفع كما
 في المدونة وقوله ولا يكون الرهن
 به الخ مثله في المدونة وقيدته ما بن
 يونس بما اذا لم يكن الرهن في أصل
 الدين والا كان المسترهن أحق به
 وان كان فاسدا اه وهو تقيد لا بد
 منه وقد تقدم لمب و غ عند
 قوله في الرهن وباشرطه في بيع
 فاسد ما يفيد أنه أي التقيد
 المذهب (لابلجميع) قول ز معا
 في البطلان الخ أي في الرهن
 وعليه ينزل ما بعده وقوله كما هو رأي
 عند قوله أو لم يوسر في الاجل فراجع

السيد أن يجبر عبده على الضمان على المشهور اه منه بلقطه وتبعه في الشامل فقال وليس
 للسيد جبرهم عليه على المشهور اه منه بلقطه وابن عرفة ذكر كلام المدونة ثم ذكر كلام
 التعمي وليس في كلامه ما يدل دلالة ظاهرة على أنه جعله تقيدا وصرح غ في تكميله بأنه
 خلاف فقال بعد نقله كلامه مانصه ظاهره وان كان يديه مال بقدرها خلاف ما للعمي اه
 منه ونقل ابن يونس عن المدونة أن طهر في مخالفة ما للعمي ولم يقدها ابن يونس بشئ والله أعلم
 (وعن الميت المنفلس) قول ز دون مفتوح القام واللام المشددة فانه يصح الضمان عنه
 بلا خلاف فيه ونظر وكلام الأئمة كالصريح في ردها المدا على كون الميت خلف وفاء أول
 يخلفه لاعلى ما زعمه في ابن يونس مانصه قال عبد الوهاب يجوز الضمان عن الميت خلف
 وفاء أول لم يخلف وقال أبو حنيفة لا يجوز الا اذا خلف وفاء ودليلنا حديث أبي قتادة الذي
 مات وعليه دين فاستمع النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه فلما ضمنه أبو قتادة صلى
 عليه ولان كل دين لو كان به وفاء صح ضمانه فيه فانه يصح وان لم يكن به وفاء أصله
 الضمان عن الحق اه منه بلقطه (ان كان مما يجعل) مفهومه ان كان مما لا يجعل لم يجوز
 مطلقا وهو ظاهر كلام ابن يونس وغيره وقال التعمي مانصه ويفترق الجواب اذا أعطاه
 جعلا ليتجمله قبل الاجل فان كان الدين عنما وعرضه من قرض جاز وان كان من بيع وكان
 قصدا لغريم يتجمله مطلقا الطالب جاز وان اراد اسقاط الضمان عن نفسه لم يجوز اه منه
 بلقطه ومفهوما كلامه متعارضان فيما اذا أشكل الامر والمتمين العمل بمفهوم أول
 كلامه وهذا الذي قاله لم أره لغريمه لكن يوافق في المعنى قول المصنف فيما مر في القرض
 الا ان يقوم دليل على أن القصد نفع المقرض فقط الخ فتأمل وقول ز كان يضمنه مدة
 معينة الخ لمفهوم لقوله معينة وكذا المجهولة كما لابن يونس وح وغيرهما وقوله ولعل
 الفرق ان الرهن أشد الخ الظاهر في الفرق بينهما أن تحديد الرهن مدة معينة محل بشرطه
 الذي هو الحوز من غير رجوع ليدرا أنه لان تحديده مدة معينة دخول على رجوعه ليد
 راهنه بعد انقضائه فهو شرط مناقض فتأمل والله أعلم (وعكسه ان أسير لغريمه) ظاهر
 شرح ز أن التأخير وقع بجميع الدين ومثله اذا أسقط عنه بعضه لغريمه وآخره بالقي
 على الراجح في ابن يونس عن ابن المواز مانصه ومن حل دينه فقال له رجل ضع لغريمك
 كذا وكذا وأنا جليل للثياقيه الى أجل كذا فذلك جائز ولو شاء تجعيله فكانه أسلفه
 وحطه وقال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ورووه عن مالك واختلفت رواية
 أنه بفيه عن مالك فكرهه وأجازوه وأجازته ابن له لأنه اذا أجاز أن يؤخره بمجمل جاز أن
 يحطه ويؤخره اه منه بلقطه (أو لم يوسر في الاجل) الظاهر ان مراده بالاجل الاجل
 الذي وقع الضمان والتأخير اليه وهو تقيد بأن شرط الجواز كونه معسرا من وقت ضربه
 الى انقضائه وكلام ز فيه منقطع فأنمله (لابلجميع) قول ز في البطلان قبل قيام
 الغرماء الخ لا ينزل على ما زعمه عليه وأعله سقط من كلامه ذكر الرهن اذ عليه ترتيب ذلك
 في المدونة لكن في تأخيره لا بعد من الاجل والمستثلاثان في المعنى سواء وقول ز لان
 تأخير المؤجل بمجمل أو رهن تمنع كما مر فربما عن المدونة أي عند قوله أو لم يوسر في

(بدن الخ) قول ز كافي

الحاجب موضوعه غير موضوع
ز فكأنه أراد القياس عليه ونصه
فلا يصح ضمان مبيع معين مطلقا
باحضار مثله ان هلك اه ضح قوله
مطلقا سواء كان مقوما أو مثليا وهو
مفيد بغير التقدين فيصح ضمانهما
ولو عينا على مذهب المدونة لانه انما
يجوز المعاوضة علم ما عنده على
شرط الخلف اللهم الا بالنسبة للصرف
فهما كالعرض وقوله ان هلك
أي قبل أن يقبضه المشتري وفي
معنى الهلاك الاستحقاق اه
ومسئلة الاستحقاق في المدونة
(لا كنية) وقيل لا بأس بالجملة فيها
نقله ابن يونس عن ابن عبد الحكم
وخرجه النخعي على قول أشهب
يجوز أن يعطى رجل لسيد العبد
مالا على أن يكتبه وهو لا يدري هل
يناله العتق أم لا ابن عرفة ويرد
التخريج بأن المقصود في مسئلة
أشهب تحقيق الحصول وهو نفس
الكناية لا المقصود منها وهو العتق
وفي الجملة بالكناية المقصود منها
العتق وقد لا يحصل فيؤدي الى
غرم المال مجانا اه ومثله في ضح
عن المازري ابن ناجي واذا فرغنا
على المعروف ووقع ذلك سقطت
الجملة وصحت الكناية وان كان ذلك
في أصل العدة قاله عيسى اه
(وداين فلانا الخ) قول ز والا كان
غرور الخ يعني ولو اذنا أعرفه
وهو ثقة كما ثقة ابن سلون عن ابن
الحاج قائل لا يخلف هذا القائل
انهما أراد بقوله ثقة ضمانا وبرأ عما
قال ان شاء الله اه

الاجل ونص المدونة وان لم يحل الاجل فخرمه الى أبعد من الاجل بحميل أو رهن لم
يجز لانه سلف ينفع قال غيره ولا يلزم الجمل شيء ولا يكون الرهن به رهنا وان قبض في فلس
الغريم أو مونه اه منها بلفظها ونقله غ ولم يقيد بشئ وكذا ز فيما مر لم يقيد بشئ
الكن قال ابن يونس بعد ذكره عن المدونة مثل ما قدمناه عنهم امانته محمد بن يونس أراه انما
قال ذلك لان الرهن لم يكن في أصل الدين ولو كان في أصل الدين لكان المترنم أحق به من
الغرماء حتى يستوفى حقه وان كان فاسدا اه منه بلفظه وهو تقييد لا يمتنه وقد أغفله
مب هنا فلم يقيد اطلاق ز مع أنه قدم عند قوله في الرهن وباشترطه في بيع فاسدا ما يفيد
أن التقييد هو المذهب وكذا غ لم ينبه على تقييد كلام المدونة مع انه قدم في الرهن عند
النص السابق ما يفيد انه المذهب أيضا وما كان ينبغي ان يفتي اهما بذلك والله الموفق (بدن لازم
الخ) قول ز وان أرادوا ضمان المثل فيمنع أيضا كافي ابن الحاجب الخ كأنه أراد قياس
الوديعة وما معاه على مسئلة ابن الحاجب لان موضوع كلام ابن الحاجب غير موضوعه
ونصه فلا يصح ضمان مبيع معين مطلقا باحضار مثله ان هلك اه ضح قوله مطلقا سواء كان
مقوما أو مثليا وهو مفيد بغير التقدين فيصح ضمانهما ولو عينا على مذهب المدونة لانه انما
يجوز المعاوضة علم ما عنده على شرط الخلف اللهم الا بالنسبة للصرف فهما كالعرض
وقوله ان هلك أي قبل أن يقبضه المشتري وفي معنى الهلاك الاستحقاق اه محل الحاجة
منه بلفظه ومسئلة الاستحقاق في المدونة ونصها ولو شرط خلاص السلعة لم تجز الكفالة
ولم تلزم وقال غيره تلزمه وهو أدخل المشتري في غرم ماله فعليه الاقل من قيمة السلعة يوم
تستحق أو الثمن الذي أدى الا أن يكون الغريم مليا حاضر افيرا ثم قالت ولو عقد البيع
على اشتراطه افسد البيع اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها (لا كنية) قول ز عن
الشامل لا كنية على المعروف الخ مقابل المعروف ما نقله ابن يونس عن ابن عبد الحكم من
أنه لا بأس بالجملة بالكناية قال ابن يونس ولا أعلم في هذا القول رواية انظر ضح وابن
عرفه وخرج النخعي جواز الجملة بالكناية على قول أشهب يجوز أن يعطى رجل لسيد العبد
مالا على أن يكتبه وهو لا يدري هل يناله العتق أم لا قال في ضح ورده المازري بأن من
كاتب عبده على ان اعطاه جيلا بالكناية فقد اعطاه جيلا بدني قد لا يثبت فلم يصح ذلك وفي
مسئلة أشهب انما دفع اليه مالا على أن يستأنف الكتابة ويرجع حقه في بيع العبد وانتراع
ماله واخر عليه فصار هذا كالمعاوضة قال وهذا مما ينظر فيه لاشكاله اه منه بلفظه وقال
ابن عرفة ما نصه يرد التخريج بأن المقصود في مسئلة أشهب تحقيق الحصول وهو نفس
الكناية لان المقصود منها وهو العتق وفي الجملة بالكناية المقصود منها العتق وقد لا يحصل
فيؤدي الى غرم المال مجانا اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله وسلمه ولا ينبغي أن يحصل
ما قاله المازري فتأمل والله أعلم * (فرع) قال ابن ناجي في شرح المدونة مائنه واذا
فرغنا على قواها ووقع ذلك فان الجملة تسقط ونصح الكناية وان كان ذلك في أصل العقد
قاله عيسى اه منه بلفظه (وداين فلانا) قول ز والا كان غرورا قولي بعني ولو زاد مع
قوله دايته قوله فهو ثقة وقد ذكر البرزلي فيسه خلافا ويههم من كلامه أن المشهور عدم

يلزمه الا المشبه الخ فيه نظرقصور
ففي تبصرة الغمى وان دانيه أكثر
من مدانية مثله وكانت مرة بعد مرة
لزمه أو لها وسقط ما هو فوق ما يداين
به وان عامله بالكثر وأخذ فوق
ما يعامل به مثله سقط عن التكفيل
المطالبة بجميع ذلك اه ونقله ابن
عرفة ولم يحك خلافة وقال العدوسي
في شرح المدونة قال الشيخ فان
دانيه أكثر من مدانية مثله صدقة
واحدة سقط ذلك كما وان دانيه مرة
بعد أخرى لزمه ما يشبهه وسقط
الزائد هكذا نقل الشيخ عن الغمى
وقال قول الغمى هذا تفسير
للمذهب لانه ساقه مساق التفسير
اه على نقل أبي علي (تأويلان)
على قوله اقال غيره أى غير مالك
انما يلزمه من ذلك ما كان
يشبه أن يداين بمثله الخ فعمله ابن
يونس وابن رشد والغمى والمازرى
على انه تفسير وقيل خلاف وقول
مب والثاني نسبة الخ انما قال
ابن عبد السلام مانصه هل هو أى
قول غير مالك تقييداً وخلاف اه
ولم يزد شيئاً وكذا نقله في ضريح
فصاحب الثاني غير معروف مع
انكاره ابن عرفة ولذا قال أبو علي
الواجب الجزم بالاول اه (وله
الرجوع الخ) قيده الغمى بما
اذالم بسم قدر معلوما وعليه جرى
ز أولاً ثم ذكر أن ظاهر المصنف
الاطلاق أى خلافاً لتفصيل الغمى
ويأتى عن ابن يونس وابن عرفة
ما يدل على خلاف ما قاله الغمى
وقول ز وأما على القول

الضمان قاله ح ٥ قلت وعليه اقتصر في الطررفقها في ترجمة ضمان ما يداين به الرجل
صاحبه مانصه رأيت في بعض الكتب سئل بعضهم عن رجل أتى الى رجل فقال أعطنى
ذهباً على سلعة ما الى أجل فقال لا أعرفك فقال له رجل آخر هو ثقة أيجوز ان أفسد أو مات
أو غاب أبى أن يؤخذ ذلك القائل فقال لا يجوز ذلك حتى يقول في ضمانى أو أنا ضمان لسلعتك
فانظر ذلك اه منها بلفظها وكذا اذا قال أنا أعرفه وكذا اذا جع منهم ما فقال أنا أعرفه
وهو ثقة كما نقله ابن سلون عن ابن الحاج * (تنبيه) * لم يذكر في الطررفقها وكذا ح ومن
تبعه وقال ابن سلون عن ابن الحاج مانصه يختلف هذا القائل انه ما أراد بقوله ثقة ضماناً
ويبرأ مما قال ان شاء الله اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم (وهل يقيد بما يعامل به)
قول ز والام يلزمه الا المشبه فقط كما قد يفهمه تت الخ كأنه لم يقف على نص في ذلك مع
أنها منصوصة بخلاف ما قاله في تبصرة الغمى مانصه وان دانيه أكثر من مدانية
مثله وكانت مرة بعد مرة لزمه أو لها وسقط ما هو فوق ما يداين به وان عامله بالكثر وأخذ
فوق ما يعامل به مثله سقط عن التكفيل المطالبة بجميع ذلك اه منها بلفظها ونقله ابن
عرفة وأقره ولم يحك خلافة وقال العدوسي في شرح المدونة مانصه قال الشيخ فان
دانيه لا يشبه فالما أن يكون ذلك مرة أو مرة بعد مرة فان دانيه أكثر من مدانية مثله في
صدقة واحدة سقط ذلك كما وان دانيه مرة بعد أخرى لزمه ما يشبهه وسقط الزائد هكذا
نقل الشيخ عن الغمى وقال قول الغمى هذا تفسير للمذهب لانه ساقه مساق التفسير
اه منه بلفظه على نقل أبي علي وبذلك كما تعلم ما في كلام ز وما في سكوت تو ومب عنه
والله الموفق (تأويلان) هما على قولها قال غيره انما يلزمه من ذلك ما كان يشبه أن يداين
بمثله الخ فعمله ابن يونس وابن رشد والغمى والمازرى على أنه تفسير وحله بعضهم على أنه
خلاف وقول مب والثاني نسبة ابن عبد السلام لغمى من ذكر الخ فيه اجماعاً يظهر لك
بنقل كلام ابن عبد السلام فانه ذكر كلام المدونة وقال عقبه مانصه وللشيخ كلام في
قول غير مالك هذا هل هو تقييداً وخلاف اه منه بلفظه ولم يزد على هذا شيئاً وكذا نقله في
ضريح قائلنا ويل الثاني صاحبه غير معروف مع انكار ابن عرفة وجوده فما كان من حق
المصنف أن يسوى بينهما ولهذا قال أبو علي مانصه قول المتن وهل يقيد الواجب أن يقول
يقيد جازماً به كإيائه اه منه بلفظه (وله الرجوع قبل المعادلة) قول ز لانه التزم
قدر الانتهاء له الخ هذه العلة الخمى كما قال والغمى علل بها على مذهبه من التقييد بما
اذالم بسم قدر معلوماً ز قال بعد مانصه وظاهر المصنف سواء أطلق أو قيد بقدر كناية
وهو كذلك الخ فلا يصح أن يعطل تلك العلة لانها قاصرة وكلام ضريح الذى أشار إليه
هو مانصه ذكر المازرى عن بعض أسيخه أنه انما يرجع اذا أطلق وأما اذا قيد فقال عامله
بمائة دينار فلا رجوع له وأنكر غيره هذه التفرقة ورأى أن له الرجوع مطلقاً قبل المعاملة
اه منه بلفظه وما عزا للغمى هو كذلك في تبصرة ونقله ابن عرفة ولم يتعقبه ولكن نقل
من كلام عبد الحق ما يدل على خلافه وبأى كلامه في القولة بانه هذه وكلام ابن يونس
أيضاً يدل على خلاف ما قاله الغمى ويأتى لفظه ان شاء الله وقول ز وأما على القول

الثاني الخ فيه نظري بل تظهر له الفائدة على كل من القولين تأمله وقول (٧) ز وظاهر المدونة الخ على ظاهرها يجب

التعويل لوجود العلة وهي توريطة
انظر نصها في ق (ب) بخلاف احلف
الخ قول ز لتنتزله منزلة المدعى
عليه الخ زاد ابن نونس وقيد
ان ذلك كالمعد لا كالمهية فلا يقضى
عليه الا ان يدخله بوعده في شيء اه
وقال ابن عرفة فرق عبد الحق بأنه في
الحال لم يدخله له في شيء وهذا أدخله
في ترك الغريم ورفع طلبه ولان
حلف الطالب هو مستقل به بخلاف
المعاملة ولأن في الحلف ضمن شيئاً
وجب وفي المعاملة ما لم يجب بعده
وهذه العلل كلها تدل على خلاف
تفصيل اللغوي المتقدم انفاً وقول
ز واذا حلف الخ هذا كله كلام
ابن نونس قال غ في تكميله
وأصله لا يصح وخالفه الأخمي
اه ونص الأخمي قال الشيخ ولا يرى
لهذا الغارم على أخيه شيئاً لان بساط
الامر تنزه أخيه عن محاصمته وأن
لا يحلف له والقول ان له أن يحلفه
وهل يغرم اذ انكل فليس بموضع
لهذا اه وعلى ما لا يصح في ذلك
في الاجنبى أخرى والله أعلم (وبغير
اذنه) قول م وبسببه والله أعلم الخ
قد صرح المصنف بان ذلك هو السبب
كانت له هو عنه (كاداه الخ) قول ز
ويلزم رب الدين الخ زاد ح بعده
ثم وقفت على كلام ابن عرفة الا في
عند قوله وبسببه نفسه ان امره
به وهو نص في عين المسئلة اه أى
انه نص في أنه لا يلزم رب الحق قبوله
فأحرى المدين وأحرى اذا أياهما
وكلام ابن عرفة المشارة يدل على أن

الثاني فلا تظهر له فائدة الخ فيه نظري بل تظهر له الفائدة على كل من القولين تأمل وقول
ز وظاهر المدونة على نقل الشارح الخ على ظاهرها يجب التعويل عليه لوجود العلة وهي
توريطة انظر نصها في ق والله علم (ب) بخلاف احلف وأناضامن به) قال في المدونة
ومن قال لرجل احلف أن الذي تدعيه قبل أني حق وأناضامن به) قال في المدونة
ولزمه ذلك ان حلف الطالب فان مات كان ذلك في ماله اه منها بلقطها قال ابن نونس
مانصه والفرق أن الذي قال احلف أن الذي تدعيه حق أن الذي يقول أنا قد ادعيت
أنلى عليك كذا وقد أحل هذا نفسه محل المدعى عليه فكأنه لو قال المدعى عليه احلف وأنا
أعزم لم يكن له رجوع فكذلك هذا والذي قال عامله وأناضامن نقول العامل نفسه عاملنى
وأنا أعطيتك حيلافكم كان لهذا الرجوع لأنه لم يدخله في شيء فكذلك لا يلزم من قال عامله
محمد بن نونس وقيد في ان ذلك كالمعد لا كالمهية فلهذا كان له أن يرجع عنه اذ لا يقضى
عليه الا ان يدخله بوعده في شيء اه محل الحاجة منه بلقطه وقال ابن عرفة مانصه ففرق
عبد الحق بأنه في الحالة لم يدخله في شيء والاخر أدخله في ترك الغريم ورفع طلبه ولان حلف
الطالب هو مستقل به والمعاملة لا يستقل بها بنفسه ولا في الحلف ضمن شيئاً وجب في
المعاملة ما لم يجب بعده اه منه بلقطه وهذه العلل كلها تدل على أنه لا فرق في مسئلة داين
فلا نا بين أن يطلق وبين أن يسمى خلافاً لتفصيل اللغوي وقول ز واذا حلف وأخذ من
الضامن ولم تقم على المضمون بینه بالحق الخ هذا كله هو كلام ابن نونس ونقله غ في
تكميله وقال عقبه مانصه وأصله لا يصح وخالفه الأخمي اه منه بلقطه ونص
الأخمي قال الشيخ ولا يرى لهذا الغريم على أخيه شيئاً لان بساط الامر تنزه أخيه عن
محاصمته وان لا يحلف له والقول ان له أن يحلفه وهل يغرم اذ انكل فليس بموضع لهذا
اه منه بلقطه وعلى ما لا يصح في ذلك في الاجنبى أخرى واقترع على ما للخصمي
ما يقال في الاجنبى والله أعلم (وبغير اذنه) قول م وبسببه والله أعلم ما قاله المصنف
الخ فيه فلو ظاهر لان التسطي قد صرح بأن ذلك هو السبب فليست ما نقله هو عنه
(كاداه رفقاً) قول ز ويلزم رب الدين قبوله ولا كلام له ولا للمدين الخ أصله في ح
لكن لم يقتصر عليه بل زاد بعده مانصه ثم وقفت على كلام ابن عرفة الا في عند قوله
وبسببه نفسه ان امره به وهو نص في عين المسئلة اه ومعناه أنه نص في أنه لا يلزم رب
الحق قبوله ويؤخذ منه أنه لا يلزم المدين بالآخرى وعدم لزوم ذلك لهما ان أياهما
ضرورة اذ ذلك وكلام ابن عرفة المشار اليه يدل على أن ذلك متفق عليه لانه ساقه مساق
الاحتجاج والاستدلال به ومثل ما لابن عرفة الباسجى في المشتق ونصه زاد ابن الموارزا لأن
بأمره الجمل بذلك فيكون كدفع الجمل لانه قد قوكله على النيابة عنه فبأمره اذا أنه قد بذل
لزم الطالب وان أباه قال القاضي أبو الوليد رحمه الله وهذا عندى اذا لم يرد الطالب قبوله
الا بتسليم الجمل لانه حق فلهذا لم يلزم الجمل فالتطالب أن لا يقبله من غير حله أن يقبله فبأمره
الجمل كالمو كان عليه دين فدفعه عنه أجنبي فان للطالب أن لا يقبله من الاجنبى الا بتوكيل
الغريم وله أن يقبله فبأمره بذلك الغريم اه منه بلقطه (فبدر) قول ز وان تعدر رد مغيبه تابع

ذلك متفق عليه لانه ساقه مساق الاستدلال به وكذا كلام الباسجى انظر نصه في الاصل وقول ز لغيبه تابع الخ صوابه برب بدل بائع

به الى ما نقلوه عن ابن رشد من أن
جهل الثمن أو الثمن انما يؤثر الفساد
إذا كان من المتعاقدين معاً إذ محصله
أن موجب الفساد انما يؤثر عنده
إذا كان من الجهتين معا فان سلم
هذا سقط بحث غ ومن تبعه (ثم
أنكر) فان استقرنا ثبوتاً أو أراد المدعى
تحليف الكفيل انه لا يعلم له حقا
على المطلوب فله ذلك فان نكل
حلف الطالب واستحق (أو قال
لمدع الخ) قول مب فغير ظاهر
أى لانه لو كان وعد المارزمه شئ
ولو ثبت الدين وقول مب وإذا
أتى به سقط عنه الضمان الخ أى
ولو أتى به عدداً كما أتى في جملة
الوجه لان هذا منها كما أتى ابن عرفة
والقول للمضمون له في عدم الاتيان
بالمضمون الآن أتى الضامن به
الآن قبل الحكم عليه فيبرأ من
المال ظله في المدونة وقول ز
فاقراره في الأولى الى قوله قطعافيه
نظر فقد حكى ابن رشد الاتفاق على
لزومه بالاقرار وان كان الاتفاق
منقوضاً بنقل اللغمي وابن يونس
عن الموازية انه لا يلزمه وان جعلاه
خلاف ظاهر المدونة وكذا أبو
اسحق فهم المدونة على الاقرار
كالبينة واعتمده ابن ناجي ومثله
الاقرار اذا نكل المطلوب وحلف
الطالب نظر الاصل وقول ز
جرى العرف الخ صوابه الاقرار
فيما جرى العرف الخ على أن هذا
انما هو اللغمي في مسئلة دابن فلانا
ولزم فيما ثبت وهو معترف بأنه تفصيل
له مخالف للمدونة وغيره انظر الاصل

الدين الخ صوابه لغية رب الدين الخ تأمله (وهل ان علم بأعمه وهو الاظهر) يمكن أن يكون
المصنف أشاراً بالظاهر الى ما نقله غير واحد عن ابن رشد من أن جهل الثمن أو الثمن انما يؤثر
الفساد إذا كان من المتعاقدين معاً لان أحدهما فقط فحصل ذلك أن موجب الفساد انما
يؤثر عنده إذا كان من الجهتين معا فهو وان لم يصرح بذلك في هذه المسئلة بخصوصها
فكلامه يشعر فيها بذلك فان سلم هذا سقط بحث غ ومن تبعه تأمله (أو قال لمدع على منكر)
قول مب وأما التعليل بأنه وعد فغير ظاهر الخ أى لانه لو كان وعد المارزمه شئ ولو ثبت
الدين وليس كذلك وقول ز فان أتى به لم يلزم الضامن شئ مع الثبوت الخ ظاهره وان أتى
به عدداً فهو ظاهر كلام المدونة أيضاً قال ابن ناجي في شرحها مانصه ظاهره وان وفي به
عدداً على ما تقتضيه جملة الوجه به قال شيخنا أبو مهدي وقال المغربي الاقرب أن لا يبرأ
بذلك الآن أن يكون ملماً كما قال فحين ادعى على رجل حقا فقال له رجل انابه كفيل قال لأشئ
على الكفيل الآن أن ثبت الحق بينه فيكون جديلاً بذلك فجعله جديلاً بالمال اه منه بلقطه
قلت فيها قاله أبو الحسن وهو مراده بالمغربي نظروا ن سلمه ابن ناجي لأن ما استدلى به من
الجملة بالمال وما استدلى عليه من جملة الوجه لان قوله في المسئلة المستدل بها انابه كفيل
غير معلق على عدم الاتيان وأنا كفيل محمول على المال عند الاطلاق والمسئلة المستدل
بها قد علق ذلك فيها على عدم الاتيان فهي من الجملة بالوجه وقد صرح ابن عرفة بأنها
من الجملة بالوجه ونصه والجملة بالوجه جائرة ولو لم يوجه منكر فيها من ادعى على رجل حقا
فأنكره فحصل له رجل الى غدا على أن لم يأت به ضمن المال فلم يأت به لم يلزمه شئ حتى ثبت
الحق بينه وحكمه بالزوم احضاره حيث يقدر الطالب عليه اه منه بلقطه واذا سلمنا أنها من
جملة الوجه تعين ما قاله أبو مهدي من براءة باحضاره عدداً لانه المشهور ومذهب المدونة
فتأمله بانصاف والله أعلم (فرع) قال في المدونة ومن قال لرجل أن لم أو اقل فغير يك غدا
فأناضامن لما عليه قضى الغد فادعى الجليل أنه واقامه فالبينة عليه والاغرم الآن يوافيه
الآن قبل الحكم عليه فيبرأ من المال اه منها بلقطه ومثله لابن يونس عنها وزاد متصلاً
به مانصه وكذلك يقول غيره من الرواة اه منها بلقطه (ان ثبت حقه بينه) قول ز
ومثل البينة جرى العرف بعدم الاشهاد الخ عبارة مختلفة وصوابه ومثل البينة الاقرار فيما
جرى العرف بعدم الخ ومع ذلك فقال تو مانصه هذا القول للغمي وهو مقابل
المشهور الذي اقتصر عليه المصنف فلا ينبغي الحاقه به اه قلت لم يقبله اللغمي في هذه
المسئلة انما قاله في مسئلة دابن فلانا فانه لما ذكرها قال عقبها مانصه واختلف اذا لم يعلم
الا بالاقرار منه فقال ابن القاسم في المدونة ان ثبت ما دانه يلزم وقال في الديمقراطية ان
أقر عبده فهو دلم بر المتاع جاز الآن أن يكون اقراراً بعد أن قيم عليه ريد بعد أن قام عليه
الكفيل وقال لا تدانيه وهذا أحسن اذا قعد برنازاً أو ما العادة فيه المداينة من غير بيعة
اه منه بلقطه واللغمي معترف بان ما قاله تفصيل له مخالف للمدونة ولما في الديمقراطية
وقد صرح في العتبية في الرسم الآتي بعده هذا بأنه لا يؤاخذ به ونصها قال وقال مالك في
رجل قال أشهدكم انه من دابن فلانا فانا جليل عباو يع به فانا رجل فقال له انى على فلان

حقا ولا يثبت له عليه الا الاقرار من المتحمل به وهو يقول ان له عليه حقا وليس لصاحب الحق عليه مئة قال لا يكون على الجبل غرم شيء مما أقربه المتحمل به الا يثبت له الا يثبت له الا يثبت له الحق على حقه عليه اه قال القاضي رضى الله عنه قوله انه لا يلزمه الجملة بالاقرار من المتحمل به منه في المدونة ولا اختلاف في ذلك عندى اه محل الحاجة منه بلفظه وقد بحث ابن عرفة في قوله ولا اختلاف ونقله ح وزاد انه يخالف لكلام النجاشي السابق وهو ظاهر لكن ان لم يصح الاتفاق فلا أقل أن يكون مشهورا مع تسليم النجاشي وغيره انه مذهب المدونة فحصل أن في كلام ز نظر ان وجوب اختلاف عبارته قد كره اياه في غير محله وكونه مع ذلك خلاف المذهب وقدمه بوعلى هذا الأخير وأغفل الاولين وعمل بمب الجميع والله الموفق (وهل باقراره التأويل) قول مب وقال بعض شيوخنا التأويل انما هما في الثانية الخ بهم هذا جزم أبو على ونصه ونحن لا نتكرر الخلاف في الصورة الاولى وانما مر ادنا التأويل ان في أى صورة منها وقد تبين أنهم ما في صورة المنكروه قول المتن اوقال المدعي الخ وأما قول المتن ان ادعى على غائب فليست محلا للتأويل وان كان طرقة خلاف اه منه بلفظه ثم قال وقول ح محيل على المدونة وأبى الحسن يفهم ذلك منهم ما غير صحيح وقد رأيتهما اه منه بلفظه قلت والقول بأنه لا يلزمه ذلك بالاقرار عزاه ابن يونس والنجاشي للموازية وجعله خلاف ظاهر المدونة وكذا أبو اسحق فهم المدونة على أن الاقرار كالبينة ولم أر من حل كلام الموازية في هذه على التفسير للمدونة ومع تسليم وجوده فهو ضعيف لان ابن رشد حكى الاتفاق على لزومه بالاقرار فحل في رسم الثمرة من سماع عيسى من كتاب الكفالة مانصه فاذا قال الرجل لى على فلان ألف دينار فقال له رجل أنا لك بها كفيلا لزم الكفيل غرمها اذا أقربها المطلوب قول واحد اه منه بلفظه والاتفاق منقوض بنقل ابن يونس والنجاشي حكايه ابن رشد الاتفاق وان كانت غير مسلمة تنفي ذلك التأويل على تقدير وجوده ونص كلام ابن يونس ومن قال لى على فلان ألف دينار فقال له رجل أنا لها كفيلا فأتى فلان فأنكرها لم يلزم الكفيل شيء حتى يثبت ذلك بينة ابن المواز الا باقرار المطلوب الا لو كان اقراره بذلك قبل الجملة للزم الكفيل الغرم محمد بن يونس وظاهر اعتلاله في المدونة لو أقرت لزم الجبل الغرم اه محل الحاجة منه بلفظه ونص النجاشي ومن المدونة قال ابن القاسم فبين قال لى على فلان ألف درهم فقال آخر أنا كفيلا بها ثم أنكر المدعى عليه لاشئ على الكفيل الآن يقيم بينة على حقه لان الذى عليه الحق قد جحد قال ابن المواز وسواء أقر أو أنكر الآن يكون اقراره قبل الجملة قال الشيخ أما اذا أنكرها فلا مر بين ولا شئ على الجبل لانهم يقصد بالجملة الآن أن يكون له مرجع على الغريم وان جحد لم يكن له مرجع وأما أن أقر فان الجملة تلزم وهو ظاهر قول ابن القاسم في المدونة لانه رضى بالجملة بمجرد قول الطالب لى عند فلان والتزم الكفالة من الآن قبل قدوم فلان فاذا أقر فلان لزم اه منه بلفظه وقد اعتقد ابن ناجي كلام أبي اسحق ولم يذكر له مقابلا ونصه قوله ومن قال لى على فلان ألف درهم الخ زاد الذى في الام لان الذى عليه الحق جحد قال التونسى فظاهرا اعتلاله أنه

(وهل باقراره الخ) قول مب
وقال بعض شيوخنا الخ بهم هذا جزم
أبو على قائلا وقول ح يفهم
ذلك من المدونة وأبى الحسن غير
صحيح اه

وأقر لزوم الجليل الغريم اه محل الحاجة منه بلفظه وبذلك كله نعم ما في قول في فاقاره في
الاولى لا يوجب على الضامن شيئا أقطعوا الحب من سكوت تو فكتب عنه مع ما قدمناه
من قول ابن رشد يلزمه قول واحد والله الموفق * (فرع ١) الاول * اذا فرغنا على المقابل
فلا اشكال انه لا يلزم الجليل شي اذا نكل المطالب وحلف الطالب وذلك احدى
المشهورات في النجوى متصلا بما ذكرناه عنه مانصه وكذلك ينبغي أن يكون الجواب اذا جحد
ونكل عن اليمين وحلف المطالب أن تثبت الكذالة لان له المراجعة له عليه بلفظه * (الثاني) *
اذا استمر المدعى عليه غائبا وأراد المدعى تخفيف الكفيل ان لا يعلم له حقا على المطالب فله
ذلك كما يؤخذ من قول كذا الشفعة من المدونة ونصها ومن تكفل بنفس رجل ولم
يذكر ما عليه جاز فان غاب المطالب قبل الطاب أثبت حلفك بيته وخذه من الكفيل فان
لم يقيم بيته وادعى أن له على المطالب ألف درهم فله أن يحلف الكفيل على علمه فان نكل
حلف الطالب واستحق اه منها بلفظه (ورجع عما أتى ولو مقوما) مقابل لو قولان
الرجوع بالقيمة وتخفيف المطالب ابن عرفة ولؤدت من تحم له بعرض عليه مثله من عنده في
رجوعه بمثله أو قيمته ثانيا بتخفيف المطالب فله ما ابن رشد عن المشهور ومعهما وقوله في
الواحدة وجماع أبي زيد ولو قضى على الجليل بعرض فاشتره فسمع يحيى ابن القاسم يرجع
عليه بالثمن ما بلغ ابن رشد اتفاقا ومعناه ما لم يشتره بأكثر مما يتغير بثمنه في البوع فقلت
ما عزم في الواحدة عزاء الصقلي لا يصح عن ابن القاسم اه * (فرع ٢) قال ابن يونس
مانصه وفي كتاب محمد اذا غاب الغريم فغرم الجليل لصاحب الحق ثم قدم الغريم فذكر كراهه
دفع لصاحب الحق وأقام بيته على ذلك قال يظن فان كان الجليل دفع الحق قبل الغريم
وبعد أن حل الاجل فله الرجعة على الغريم لان دفعه كان لحق ورجع الغريم بما كان دفع
على صاحب الحق وان كان الغريم هو للدافع قبل الجليل فلا تباعه للجميل عليه ويرجع
الجيل على صاحب الحق بما كان دفع اليه وان جهل أمره لم يتبع الجليل الا من دفع اليه
الا أن تكون له بيته أنه الدافع الاول أو بقضاء من السلطان بعد أن يحلف الغريم أنه كان
الدافع قبل فان نكل حلف الجليل وأغرم الغريم فان نكلا جميعا لم يكن للجميل على
الغريم شيء اه منه بلفظه ونقل النجوى كلام محمد مختصرا أو أسقط منه التقييد بكون
الجميل دفع بعد حلول الاجل وأسقط اليمين عند جهل حاله ما وما كان ينبغي له ذلك ونقل
ابن عرفة كلام الموازية مختصرا أيضا وأسقط منه قيد الحلول فقط والله أعلم (وجاز صلحه
عنه بما جاز للغريم على الاصح) قول مب عن طي حكي عليها المازرى الاتفاق وقوله
ابن عرفة وان كان الخلاف فيها موجودا الخ كالشريح في أن ابن عرفة لم يذكروا خلافا
وقد سلمه مب و جس وفيه نظرفان ابن عرفة ذكر اختلاف أيضا وادعوا والا قول
فانه ذكر أولا ما نسبوه له فقال مانصه فلو كان على عين بما يقوم بخاير ويغرم الغريم الاقل
من الدين أو القيمة المازرى اتفاقا وفي تخريج التوسى منعه من منع محمد دفع عرض
عن ثواب من وهب عرضا به ثواب مع أنه انما يقضى للدافع بالقل من قيمة العرض الذي

(ولو مقوما) مقابل لو قولان الرجوع
بالقيمة وتخفيف المطالب كافي ابن
عرفة * (فرع ٣) اذا ثبت دفع
كل من الغريم والجميل لرب الدين
فان كان الدافع بعد الاجل أو لاهو
الجميل فله أن يرجع على الغريم
وكذا لو دفع حكم والا فلا تباعه له
الا على من دفع اليه بعد أن يحلف
الغريم في صورة جهل الحال انه
الدافع أولا فان نكل حلف الجليل
وأغرم الغريم فان نكلا معا لم يكن
للجميل على الغريم شيء قاله في كتاب
محمد ونقله ابن يونس وغيره (وجاز
صلحه الخ) قول مب عن طي
وقبله ابن عرفة الخ يقتضى ان ابن
عرفة لم يذكر الخلاف مع أنه ذكره
كما ذكره ابن يونس أيضا واليه أشار
المصنف بقوله على الاصح وأشار به
لاقتصار ابن الحاجب عليه ولقول
ابن زرقون انه المشهور ولقول ابن
عبد السلام انه الاقرب لمطر الاصل
والله أعلم قلت وقول مب
خلافا للجم ابن عبد السلام الخ
العله التي ذكرها تقتضى التعميم تأمله

دفع وقيمة الموهوب تطرأ لانه الثواب رخصة وفي القياس على الرخص خلاف
 ولان الغالب في الثواب كونه أكثر من القيمة وهو مجهول والاقل من القيمة وإن أشد غررا
 من الاقل من معلوم ومجهول والدين المحتمل به معلوم ثم قال بعد نحو نصف ورقة مائتة
 ابن زرقون في جوازها عن العين بما هو من فوات القيم ولو كان جازا مائلا لا عمل غير جازا
 ومنعه مطلقا ثالثا الجواز مطلقا لا مشهور وتخرج التونسي وقولها في الكفالة ولان
 رشد في آخر رسم القضية من سمع يحى ان أدى من تحمل بدنانير همتا عروضا والبد
 يتابع فيه بالدنانير جازا اتفاقا لا لعل بأنه لا يختار الاغنى الاقل اع منه بلقطه ولم يعارض
 ابن عرفة بين الممازى وابن رشد من الاتفاق وبين ما لابن زرقون لان ابن زرقون اعتبر
 تخرج التونسي وجهه مقابل المشهور ولم يعتبره ابن رشد والممازى ولا سيما مع اعراضه اياه
 وأما صاحب الضيغ فلم يعز القول بالمنع لاحد وانما قال مائتة والمنع مطلقا لانه اخرج
 من يده شيئا لا يدري أبانخذ قيمته أو ذلك الدين فهو يسع بمن مجهول اه يحتمل أن يكون
 أشار به الى تخرج التونسي ويحتمل أن يكون أشار به الى ما ذكره ابن يونس فان أشار به الى
 التخرج فلا إشكال والاتفاق ابن رشد والممازى غير مسلم لان كلام ابن يونس بقيدانه
 بنصوص نصه قال بعض الفقهاء لا يذكروا في المدونة اختلافا اذا دفع من الصنف الذى
 على المدين أدنى منه أو أجدان ذلك جائزا لا يشك أحد أن أحد الاختيار الدافع الاخف
 محذور يونس فان كان الدافع دفع على أن ذلك الذى يرجع اليه فكان ذلك بخلاف أن يدفع
 اليه عرضا أو طعاما أو دابة عن درهم لاختلاف الأغراض فيه فيصير الحامل أخرج شيئا
 لا يدري ما يرجع اليه فصارت ذلك غررا فلم يجزه تارة لهذا أو جازة أخرى لان الدافع كان قد دخل
 على أن يرجع اليه الاقل مما دفع أو على المدفوع عنه وهو الغالب من الناس والله أعلم
 اه منه بلقطه فالممازى وابن رشد لم يطلعا على هذا الخلاف ومن حفظ حجة فقهاء المصنف
 على الاصح واقع في محله ويكون أشار بالاصح لاقتصا ابن الحاسب عليه بقوله واذا صالح
 للضامن رجوع بالاقل من الدين أو القيمة اه والى قول ابن زرقون انه المشهور والى قول ابن
 عبد السلام انه الاقرب فانه قال في شرحه كلام ابن الحاسب السابق مانصة كلامه هنا على
 ما اذا أدى عنه ما يخاف جنس الدين وكان المدفوع من ذوات القيم لا من ذوات الامثال
 فذكر أن الضامن يرجع على الغريم باقل من الاجرمين من الدين أو من قيمة ما دفع وهو هذا يدل
 بالاتزام على أن هذا الصلح جائز وان كان الضامن لا يدري بماذا يرجع هل على الدين أو بقيمة
 المصالح به فيقبل وانما جاز ذلك لان الضامن يابيه المعروف والضامن دخل على أنه يأخذ اقل
 الامر من وهو معلوم عنده فإن دفع له الزائد بعد ذلك فعرف منعه معه الغريم واختلف
 قوله في المدونة اذا صالح الضامن الغريم بشئ من ذوات الامثال بخلاف جنس الدين فأجازته
 في كتاب الحالة وهو أقرب لان الباب معروف ومنه في كتاب السلم الثاني لان الضامن
 لا يدري ماذا يرجع به على الغريم والجهة اليه أكثر من الجهة له في مسئلة المؤلف لخالفه
 ما وقع به في الصلح لما في ذمة الغريم في الجنس فلا يتأتى فيه الرجوع بالاقل اه منه بلقطه
 فقوله أقرب جازي في مسئلتنا بلا إشكال وذلك مأخوذ من كلامه بقوله وهو أقرب لان

وقول مب بحث ابن عاشر في هذه
الحج الظاهر سقوط بحمله لان أداء
الدين الاجود أو الادنى غايته انه
حسن قضاء أو اقتضاء بحيث لا يمنع
من وضع ونجول ونحوه فتأمل والله
أعلم (أو قيمته) أي يوم الصلح كأي
رسم الاقضية من مماع يحيى عن
ابن القاسم وبه تعلم ما في كلام ز
وغيره وقول ز فلتايرجع على
المدين بالخمسين الحج أي ولرب
الحق طلب المدين عما بقى في المدونة
ومن تكفل للجماعة حاله فابراه
من خمسين على أن يدفع اليك خمسين
فليرجع هو الإجماع الذي لا أنت
اتباع الغريم بخمسين لان ثلاثة
البرائة برائة من الجملة فقط اه
ووجهه غ في تكميله بان
الاسقاط عن الجميل لا يتضمن
استقاطا عن الغريم ولا يستلزمه
بخلاف تأخير الجميل كإثباتي (وإن
برئ الاصيل برئ) أي كإثباتي
الاصيل برئ الجميل ومواقع في
العتبة والمواز به مما ظاهره بخلاف
هذه الكلية فقول انظر الاصل
وقول ز وخرجه ابن رشد على
الخلافا المذكور أي في مسألة
الاستحقاق فيه نظر لان مسألة دفع
الطعام قد صرح فيها في العتبة عن
ابن القاسم ببرائة الجميل قال ابن
رشد فلم يعذرهم بالجملة وهو أصل
مختلف فيه فأتى على القول بأنه
يعذرهم اذا كان ممن يمكن أن
يجعل مثل هذا أن يحلف انه
مأبرأ ممن جملة

الباب معروف اذهذه العلة موجودة في مسئلتنا بنص كلامه هو قبيل وبقوله والجملة
فيه أكثر من الجمله في مسئلة المصنف وهذا يدل على ان احتساره في هذا أحرى لانه اختار
الجواز مع اعترافها بكثرة الجملة فيقع أثبتا أي وحى بهذا كله تعلم بحالة المصنف وما وقع
هنا لطفي ومن تبعه والله الموفق وقول مب بحث ابن عاشر في هذه بأن علمنا وأورد في
صلح الغريم نفسه بذلك وقد أجازوه الحج سلم هذا البحث والظاهر عذري سقوطه لان أداء
المدين نفسه من جنس الدين أعلى أو أدنى لا يخرج عنه عن كونه قضاء لا دينه وغاية ما هناك انه
حسن قضاء أو حسن اقتضاء وكلاهما جائز بالاختلاف حيث لا مانع من حط الضمان
ويزيدك أن وضع ونجول ولتدفع عباراتهم على تسهية ذلك قضاء وأما صلح الضامن بذلك
لرب الحق فظاهر في انه بيع من رب الحق وليس بوكيل على المضمون حتى يقول بدو وكيل
كيدموك ولا ندلو كان كذلك ما ثبت له الخيار في أن يدفع للدافع مثل ما دفع أو مثل ما على
الغريم ولا يشك منصف أنه اذا دفع له مثل ما دفع فكأنه مضاء لفعله عنه واذا دفع له مثل
ما عليه فهو رد ذلك فحصلت المباينة في ذلك بين رب الحق والضامن فتأمل به بانضاف
(ورجع بالاقل منه أو قيمته) يعني يوم الصلح لا يوم الرجوع ففي رسم الاقضية من مماع يحيى
من كتاب الجملة عن ابن القاسم مانصه وان كان غرم عنه عرضا نحنا للعرض الذي كان
تحمل به عنه خير المطالب فان شاء غرم قيمة العرض الذي غرم عنه يوم أخرجه الجميل وان
شاء غرم مثل العرض الذي كان وجب عليه فقط اه منه بلطفه وسلمه ابن رشد ولم يحلف
خلافه وبه تعلم ما في كلام ز و غيره وقول ز وأما ان كان على المدين مائة تدني صارف صالح
الضامن عنهما بخمسين الحج سكت عن رجوع رب الحق على المدين بخمسين التي أسقطها عن
الضامن مع أن هذا هو المتوهم وظاهر كلامه انه لا يرجع عليه وليس كذلك في المدونة
مانصه ومن تكفل للجماعة حاله فابراه من خمسين على أن يدفع اليك خمسين فليرجع
هو الإجماع الذي لا أنت اتباع الغريم بخمسين لان تلك البرائة برائة من الجملة فقط اه منها
بلطفها قال غ في شرحها مانصه لم يقل في برائة الجميل من بعض الحق أن ذلك أبراء الغريم
الآن يحلف كما قال في تأخير الجميل انه تأخير للغريم الا ان يحلف والفرق بينهما ان التأخير
يتضمن طلب الجميل عنه الاجل المؤخر اليه فكانه قال الجميل أطلبك عند الاجل وذلك
يستلزم تأخير الغريم والاستقاط عن الجميل لا يتضمن اسقاطا عن الغريم ولا يستلزمه اه
منه بلطفه فتأمل (وان برئ الاصيل برئ) قول ز وخرجه ابن رشد على الخلاف
المذكور أي في مسألة الاستحقاق فيه نظر لان مسألة دفع الطعام مصرح بها في العتبة
في رسم أسلم من مماع عيسى من كتاب الجملة سأل عنها قاضي الاسكندرية ابن القاسم
فأجاب به بقوله ليس له أن يرجع على الجميل وقد برئ الجميل من الجملة ولا يتقعه ما جهل من
ذلك شيئا ولا يتقعه الحرام الذي دخل فيه ويرجع على صاحبه والجميل برئ قال القاضي
رضي الله عنه انما بطلت عن المحمل بالدينار الجملة من أجل أن المحمل له أبرأه منها بما ظن
من جواز فسح الدينار في الشعيير إلى أجل فلم يعذرهم بالجملة وهو أصل مختلف فيه فأتى
على القول بأنه يعذرهم اذا كان ممن يمكن أن يجعل مثل هذا أن يحلف أنه مأبرأ ممن جملة

الدينار الا وهو يظن أن الدينار قد بطل عن المطلوب بالشعر الذي سلمه فيه وهو نحو ما حكى
 ابن حبيب عن أصبغ في الجبل بما على الغريم إذا أخذ الذي له الحق من الغريم فاستحق
 ما أخذ وبالله التوفيق اه منه بلفظه فقوله وهو نحو ما حكى ابن حبيب الخ الإشارة
 الى ما في الرواية ويعنى أن ما في العتبية عن ابن القاسم وما في الواضحة عن أصبغ
 متفقان في المعنى وان اختلف موضوعهما فلم يخرج ابن رشد أحدهما عن الآخر وانما
 فيه تخريج الخلاف في مسألة العتبية فمن الخلاف في العذر بالجملة فتأمل والله أعلم
 * (تنبيه) * وقع في العتبية في رسم الاقضية من سماع أشهب من كتاب الجمالة ما ظاهره
 يخالف هذه الكلمة وهي كتاب بري الاصيل بري الجبل وذلك أن رجلا كان له حقان على
 رجل أحدهما بالجملة والاخر بدونهما فالت المدين ولم يتوصل رب الحق من دينه الا بالثلثين
 فطلبه ورثة المدين أن يحلله ففعل ففسل عن ذلك مالك فأجاب بما نصه أرى أن يكون
 ما قد وصل اليك من الجمالين جميعا يعني بالخصص وتختلف بالله ما وضعت الالاميت الخ
 تكون على حقك اه بلفظه فاعترضها ابن رشد بأنه لا يصح أن يسقط الدين عن المحمول
 عنه ويوفى على الحامل قال ورأيت لابن دحون أنه انما ألزمه العين عن الدين الذي كان له
 بغير جملة فيختلف أنه ما حلله الامن الذي كان بغير جملة ولو كان كله بجملة لم يكن له
 تبع على الجبل وهو تاويل تصح به المسئلة فينبغي أن تحمل عليه وان كان بعيدا من لفظها
 اه ورده ابن عرفة بأنه قد قال مالك مثل هذا فيما اذا كان حقه كله بجملة واحد ففي
 الموازية قال أشهب عن مالك فيس باع سلعة وأخذ جميعا لا وكتب عليهم ما شاء أخذ
 بحقه فأت الغريم فبيع له جميع تركته فاستوفى ثلثي حقه ثم سأل الورثة أن يحل الميت
 مما بقي ففعل فقال الجبل لشيء للعل على لأنك حللت الذي تحملت لك به قال مالك يحلف بالله
 ما وضع الالاميت وهو على حقه قال ابن الموازيه اشئ وقال في موضع آخر فيها نظروا ونقله
 ابن يونس مع ما في العتبية ثم تعقبها فقال انه يتوجه على الجبل الغريم متى كان الحق ثابتا على
 الغريم واذا سقط عنه أو بعضه سقط عن الجبل وأي فائدة لهذا الاسقاط اذا كان يطلب
 به الجبل وهو اذا غرم ذلك رجعه به على الغريم أو على ورثته ان كان ميتا فاما فائدة اسقاط
 ذلك عن الغريم وتحميله ابن عرفة وأقرب ما تؤول الرواية على وجهه بعم رواية الموازية
 والعتبية أنها انما تحلل الميت يعني باعتبار طلب الاخرة ان لم يصل لحقه من الجبل لاحتقال
 بحجزة عن القضا لان عز الدين بن عبد السلام قال من مات مدينا أخذ بدينه من
 حسنة فان نفذت فان مات قادر على القضاء أخذ من سيئات رب الدين وطرحت عليه
 بقدر حقه وان كان مات عاجزا عن قضاء لم يطرح عليه من سيئاته ثم رأيت هذا التاويل
 للمازري اه بالنظم مع اختصار يسير قال غ في تركميلة عقبه مائه قيل والاعتراض
 لم يرل واردا لانه ان رجوع على الجبل بقيت تباعا الجبل عليه في الاخرة أيضا فلا فائدة في
 تحليله اه منه بلفظه قلت وفي هذا القيل نظروا وسله غ لان في كلام المازري
 وابن عرفة ما يدفع هذا البراد لانهم اعلقوا به في الاخرة على بحجزة عن أخذ الحق من
 الجبل فكأنه قال لو رثته ان لم أقبض حق من الجبل فقد أبرأته في الاخرة واذا قدر على

الدينار الا وهو يظن أن الدينار قد
 بطل عن المطلوب بالشعر الذي سلمه
 فيه وهذا نحو ما حكى ابن حبيب
 عن أصبغ في الجبل بما على الغريم
 اذا أخذ الذي له الحق من الغريم
 فاستحق ما أخذ وبالله التوفيق اه
 فقوله وهذا نحو ما حكى الخ الإشارة
 الى ما في الرواية يعني ان ما في العتبية
 وما في الواضحة متفقان في المعنى
 وان اختلف موضوعهما فلم يخرج
 ابن رشد أحدهما على الآخر وانما
 فيه تخريج الخلاف في مسألة
 العتبية من الخلاف في العذر
 بالجملة فتأمل والله أعلم

(ولا يطالب الخ) صوب في الاصل ما ز (١٤) تبعاً لعج من التقييد بكونه غير مالك ولا بماطل قائلاً والظاهر من ابن شاس

انه عده تقييداً وعليه جل أهل المذهب وأطال بنقل كلامهم انظره قلت وقول مب ذكره في شرح العمل الخ بل هو في نظمه أيضاً ونصه وصاحب الحق مع الاحضار

غريمه الموسر بالخيار في ضامن أو من له قد ضمنت

أي ما طلب منه مكننا لكن قال أبو علي في حاشية التحفة بعد نقل ما نصه والقول بالخيار وأن قال فيه ابن الناطم هو الذي به عمل القضاة لا بقوى قوة مافي المختصر بدليل ما رأيته ثم قال والذي يظهر أنه يعمل بما في المختصر وذلك لما مر من رجحانه وتضرر الضامن ببيع ماله وقد فعل معلوم فاولئك يورثون إلى الزهد في هذا المعروف مع أن المدين هو أولى ببيع ماله ولأن الضامن يبيع ماله ويرجع فيحتاج إلى شراء مال بما يقبضه من المدين حين الرجوع عليه وفي ذلك كثرة وأيضاً فإن الذي في ضمائر الناس هو أن الضامن لا يطلب إلا عند عجز صاحب الحق عن الأخذ من مدينه وعلى هذا هو دخول الناس ولذلك تجدد العامة يستغفرون أخذ الضامن مع حضور المدين ويسره والناس انما يتأخرون عن أخذ مدينه مدخول عليه وأيضاً فإن الضامن ربما يترك الضرر الكثير لانه اذا قبض أو لامع بسر المدين وحضوره فدفعت المال فربما يجده عند الرجوع المدين قد أعسده أو مات موسراً

أخذ حقه من الجبل وأخذ له لم يحصل برأيه فانتفاء المعلق باقائه ما علق عليه فأوردته هذه القائل غير وارد فنامه منصفاً والله أعلم (ولا يطالبان حضرة الغريم موسراً) قول ز غير ملتبس ولا بماطل تسع فيه عج وهو صواب وقول طفي أن التقييد بما لا يمكن ملدا ذكره ابن الحاجب بقبول التي للتمريض ونسبه ابن شاس لغير ابن القاسم ونصه قال غير ابن القاسم ولو كان ملداً لظالمه اتباع الجبل وكلام الغريم في المدونة وهو عند ابن شاس وابن الحاجب والمؤان خلاف لابن القاسم وإن قال ابن عبد السلام في عده خلافاً فأنظر وجهه صاحب الشامل تقييداً اه فيه نظر من وجهين أحدهما بخرمه بأن ابن شاس والمصنف جعله قول الغير خلافاً فإن كلام ابن شاس ليس صريحاً ولا ظاهراً فيما عزا له بل الظاهر منه أنه عند تقييد ونصه ولو كان غائباً لمبدأ وأحضر أمداً بما يحذف أن قام عليه الخاصة قال غير ابن القاسم أو ملداً لظالمه اتباع الجبل اه منه بل نظره فأنظر كيف جمع قول الغريم مع ما قبله مما هو محل اتفاق وأجاب عن ذلك بجواب واحد وهو قوله فله اتباع الجبل تجده كافلاًناه وأما المصنف فإن عني في مختصره فلا ينبغي عليك ما فيه وإن عني في توضيحه فستقف على ما فيه ثانياً هما أنه على تسليم أن ابن شاس والمصنف صرحا بجمع ذلك خلافاً لابن الحاجب فلا ريب في جلالته ومنصبه الرتبة على عج لان ما فعله هو الذي عليه جل أهل المذهب كأن أبي زمنين وابن يونس والشمسي وابن رشد والتسليطي وابن راشد وابن هرون وابن عبد السلام والمصنف في ضيع وصاحب الشامل والبرزلي وابن ناجي وغيرهم ويتبين ذلك بنقل كلامهم أما ابن أبي زمنين فقال في منتخبه مانصه لان الحميل لا يتخذ بالذي عني المديان اذا كان المديان حاضراً لمبدأ وأغاله أخذها اذا كان المديان عديماً أو غائباً ويكون ملداً لظالمه محل الحاجة منه بل نظره على نقل ابن الناطم وأما ابن يونس فإنه ساق كلام المدونة على وجه يقتضي أن قول الغير وفاق لاختلاف ونصه ومن المدونة قال غيره اذا كان الغريم ملداً لظالمه قال مالك أو كان غائباً لمبدأ في غيبته أو مدياناً حاضراً يحذف الطالب ان قام عليه الخاصة فله اتباع الحميل اه ثم قال بعده يسير مانصه قال ابن المواز وأما مات الكنفيل عند محل الاجل أو بعده فهذه شايده بالغريم فان كان عديماً أو ملداً أو غائباً أخذ من مال الحميل اه منه بل نظره فأنظر كيف أتى بكلام ابن المواز فقها مسلم موافقة لما قدمه عن المدونة على وجه الوفاق له وأما الشمسي فإنه قال بعد ذكره قول مالك مانصه وللناس اليوم عادة في الحميل انه انما يرد به التوثق وليس يراد أن يكون غريماً مع الاول وانما يطلب عند ما تيقن عن أخذ المال من الغريم فقراً ولداً وغيبه فلا يبرأ اليوم الحميل مع عدم الشرط اه منه بل نظره وكلام ابن رشد عند مب فلا حاجة لنقله وأما التسليطي في اختصارها به لان هرون مانصه فان أطلق كاري تسدته الحميل مع حضوره ويسر وتولان كل مالك يقول يتبع أهم ماشاء ثم رجع فقال انما يتبع الحميل ان كان الغريم معسر الاموسراً أو غائباً أو ملداً لظالمه القضا وبه أخذ ابن القاسم وابن عبد الحكم ووجه ذلك أنه توثق بالحق فلا يرجع اليه الا عند تعذر الأخذ من الغريم كلهم اه منه بل نظره وقال ابن عبد السلام على عبارة ابن

الحاجب مانصه وفي عده خلافا نظر ولما ذكر في المدونة القولين اللذين ذكرهما المؤلفان أولا
قال باثرهما قال غيرهما كان الغريم ملدا ظالمال مالكا وكان مليئا غنيا ومدينا حاضرا
يخاف الطالب ان قام عليه المحاصة فله اتباع الجميل اه منه بلفظه وقال في ضريح مانصه
ابن رشد وهذا لا ينبغي عده خلافا بل هو جار على المشهور وكذلك ذكره غيره قال اذا فرغنا
على الرواية المشهورة وطلب الغريم فوجد عدينا أو غنا ثاموسرا أو عدينا أو حاضرا
مدينا يا يخاف الطالب ان قام عليه المحاصة أو يكون حاضرا ملدا ظالمال فله طلب الجميل
اه منه بلفظه وقال في الشامل مانصه وعلى المشهور لو وجد الغريم مدينا وخاف
الخاص لو كان ملدا فله طلب الجميل اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه
قوله وقال غيره الخ ما ذكره وهو وفاق لابن القاسم قاله شيخنا حفظه الله تعالى قال المغربي
والغيره عبد الملك اه محل الحاجة منه بلفظه وقال العوفي في شرحه على المدونة مانصه
زاد ابن يونس في نقله عن المدونة أو ملدا ظالمال ولا يتبع الجميل الا في عدم أو غيبة أو بلد من
عليه أو موت ولا يئى عنده أو يستحق أو يتصر ماله عن الحق فيؤخذ الجميل بما بقي اه منه
بلفظه على نقل أبي علي وقال أبو علي في حاشية التقفة بعد ذكر الخلاف وأن الرائج مافى
المختصر مانصه وهذا كله عند استواء الضامن والمضمون وأما ان كان المدين ملدا مثلا
قال بداهة بالضامن غير أن بعضهم يقول ملدا ظالمال وبعضهم يقول ملدا أو العبارة الاولى
للمدونة اه منها بلفظها والله الموفق * (تنبيه) * قول العوفي زاد ابن يونس في نقله عن
المدونة الخ كذا وحده في نقل أبي علي عنه وهو يقتضى أن هذه الزيادة ليست في
التهذيب وليس كذلك بل هي فيه والله أعلم (والقول في ملائه) قول مب فبان
به أن الرائج خلاف ما عليه المصنف الخ فيه نظير الرائج ما عليه المصنف معنى ونقلا
أمام معنى فلانه الجاري على ما تقدم في النلس من أن المشهور والمعمل به جل الغريم على
الملاء حتى يثبت العدم ولا يلو جل هنا على العدم وقبل قول رب الحق انه عديم لم يبق لقول
مالك المرجوع اليه كبر فائدة لأن رب الحق مه ما طلب أخذ الجميل بحقه في حضور المدين
توصل الى ذلك بدعواه العدم فتأمل وأما نقلا فلان مالا مصنف هو قول مالك وابن القاسم
واختاره اللغمي وصرح أبو الحسن في شرح الرسالة بأنه المشهور واقتصر عليه صاحب
المعين ونص اللغمي واختلف اذا أطلقت الجملة ولم تقيد بشرط بدنة فقال الطالب للجميل
اغرم لي لان الغريم معسر وقال الجميل هو وسر فقال ابن القاسم في كتاب ابن حبيب
ليس على الجميل سبيل حتى يثبته المطالب وقال مالك في كتاب محمد يكشف حال الغريم
وقال مضمون في العتبية ان لم يعلم الغريم مال ظاهر غرم الجميل الآن يكشف لمن تحمل له
مال الغريم والاول أحسن ومحمل الغريم على ما كان عليه وهو اليسر حتى يثبت الآخر فقره
اه منه بلفظه ونص المفيد ومن ضمن عن رجل مالا فليس له تبعه حتى يستبدأ مال
المضمون فان كان له مال قضى دينه من ماله وبرت ذمة الضامن وان لم يكن له غرم الجميل
اه منه بلفظه وقال بعده بقراب مانصه ثم رجع مالك فقال لاتبعة الطالب على الضامن
حتى لا يوجب للمضمون عنه مال خبيثا يتبع الضامن اه منه بلفظه فقوله أو لا فليس له

على ما في المختصر هو التجبي مع الله
تعالى وهو الذي نعمل به اه والظاهر
جل القول بالخيار على ما ذالم يحصل
لضامن ضررا صلا والاتعين العمل
بما في المختصر قطعاً والله أعلم
(والقول في ملائه) هذا هو الرائج
معنى ونقلا أمام معنى فلانه الموافق
للمذهب المتقدم في قوله وحسب
لشوت عسره ولا يلو قيل بمقابلته لم
يكن لقول مالك المرجوع اليه فائدة
فتأمل وأما نقلا فلانه قول مالك
وابن القاسم واختاره اللغمي وصرح
أبو الحسن في شرح الرسالة بأنه
المشهور واقتصر عليه صاحب
المفيد ابن رشد ووجهه هو أن
الاجماع على أن الدين لم يسقط عن
ذمة الغريم بالكندة فكان هو الحق
أن يتبع به اه وبه يتبين مافى كلام
مب والله أعلم

تبعه حتى يستوفى الخ وقوله ثانيا لا تبعة للطالب على الضامن حتى لا يوجد للمضمون
هو عين مال ابن القاسم في الواضحة ومال المال في كتاب محمد ومال ابن القاسم في رسم الكدش
من سماع يحيى من كتاب النكاح كأنسبه له ابن رشد مع أن الذي فيه هو مانصه أنه لا شيء على
الحجل حتى لا يوجد لغيره مال اه قال ابن رشد مانصه ووجه رواة يحيى في أن الحجل
محمول على الملاء وان على الطالب اقامة البينة على عدمه هو أن الاجماع على أن الدين لم
يسقط عن ذمة الغريم بالكفالة بدليل قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث جابر الذي
أتى الدين الذي تحمل به عن الميت الآن يردت عليه جلده فاذا لم يسقط الدين عن ذمته
بالكفالة كان هو الحق أن يتبع به وبالله التوفيق اه منه بلفظه من نوازل مصنفون من كتاب
الحالة وقال أبو علي مانصه وفي تحقيق المبادئ المشهور ان القول لم يدعي الملاء وهو الحجل
ثم قال والمصنف مر على قول ابن القاسم لاختياره للغمي ولانه موافق للمذهب في أن
الناس محمولون على الملاء اه منه بلفظه قلت بل مر عليه لما ذكر ولانه قول مالك أيضا
وقد علم أنه لا يعدل عن قول مالك وابن القاسم اذا اجتمع غاياه لاقتصاصا صاحب المنيعة
عليه ولم يحل خلافه ولانه الواضح معنى كاستيق عليه عول في الشامل أيضا ونصه وصديق
في ملاء الغريم الآن يقيم الطالب بينة بعدمه لا العكس على الاظهر اه منه بلفظه وتأمل
ذلك مع الانصاف بظهور صحة ما قلناه والله أعلم (وتقديمه) قول ز واذا اختار مع
عدم البراءة تقديمه فليس له مطالبة المدين الخ انظر من قاله وليس بظاهر لان اشتراط
تقديمه حق له لا عليه تأمل وقوله والفرق بين الفرعين من وجهين التخيير ابتداء في الاول
دون الثاني الخ في كلامه تناقض لان هذا صريح في أنه لا تخيير في الثاني وقوله أولا وان
اختار مع عدم البراءة تقديمه الخ يفيد أنه تخيير وما أفاده أول كلامه هو الظاهر لا ما صرح
به ثانيا (أول يعلم) قول مب وهو خلاف ما نقله ح عن النعمي الخ نحوه لتو وفيه
نظر من وجهين أحدهما أنه لا تظهر ثمرة لصحة الجملة مع سبر الغريم عند حلول الاجل
الثاني الآن يكون غائبا اذا لم يطالب على مذهبه ان حضر الغريم مورا ثانيا فما أن ما قاله
مخالف لظاهر قول ابن القاسم في سماع يحيى ولصريح قول مالك في رسم الافضية من سماع
القرنين من كتاب الحالة ونصه وسئل عن كان له على رجل ذكرك حق الى أجل فأخذ منه
به حبل فلما حل الاجل أخذ غريمه بحقه عليه سنة مستقلة فقال الحامل لصاحب الحق
قد انفسخت حالي آخرته عن الاجل الذي تحملتك البه انفسخ الجملة فقال لا والله الجملة
عليه كما هي قبل له يقول له الحجل أنت أهلك حقت وانظر ته سنة حتى أفلس وذهب
ما في يده فقال من تحمل له من يستطيع أن يتطوع غريمه عليه الجملة لو شاء هو فقام عليه قال
القاضي رضى الله عنه أصلها في المدونة وقعت ههنا وفي رسم أوله أول عبدا بتاعه فهو
حر من سماع يحيى بعد هذا اه محل الحاجة منه بلفظه ونص ما في سماع يحيى قال
وسألته عن الرجل يتحمل له الرجل عن غريمه بما له عليه الى أجل فلما حل الاجل لقي
صاحب الحق غريمه فقضاه بعض الحق وأنظره بالبقة الى أجله فلما حل الاجل أراد
صاحب الحق أن يأخذ الحجل بما بقي له على الغريم وقال الحجل للغريم انما كنت تحملت

(وتقديمه) قول ز واذا اختار مع
عدم البراءة تقديمه الخ انظر من
قاله وليس بظاهر لان اشتراط تقديمه
حق له لا عليه وقول ز التخيير
ابتداء في الاول دون الثاني الخ فيه
نظر لما قضته لقوله أولا واذا اختار
مع عدم البراءة تقديمه الخ فتأمل
(أول يعلم الخ) قول ز وقد أعسر
الغريم هو الصواب لانه صريح سماع
أشهب وظاهر سماع يحيى من ابن
القاسم وقد صرح ابن رشد بان
ما في المدونة وسماع أشهب وسماع
يحيى متحدات الموضوع وما في ح
عن النعمي فيه نظر لخالفته لذلك
وأبضا فانه لا تظهر ثمرة عند ابن
القاسم للعمال مع حضور الغريم
ويسره عند الاجل الثاني فتأمل

(وان أنكر حلف الخ) قول مب
في التيسير قال ح وهو مشكل الخ
قال صر وأكذ كور في البيان
بذل ثابتة ساقطة بدون زيادة على
كل حال وهو معنى جلي انظر ابن
عروة اه ومثله الخ فائلا ان
الصواب اسقاط قوله بكل حال من
القول الاول والظاهر انه في النسخ
الصحيحة كذلك لان ابن عروة
كذلك نقله اه وبه جزم أبو علي فانه
قال بعد ان نقال مانصه واذا ثبت
هذا فقولوه والكفالة ثابتة على كل
حال غير صحيح لانهم مع النكول
ساقطة لامع غيره وكذا نسخة
ساقطة على كل حال لان الثبوت
مع الحلف لا غير وقد أشار ح الى
هذا وهذا أمر ظاهر وان ذلك
تصحيح من نسخة البيان أو من
نقله وحاصل ما فيها لان القاسم
ان حلف لزم الضمان وسقط التأخير
وان نكل لزمه التأخير وسقطت
الكفالة وغير هذا لا يعول عليه اه
نعم يمكن تأويل قوله والكفالة
ساقطة بكل حال بان معانها لهما
للسقوط وان حلف باده الغريم
ما عليه اذ الجميل جبره عليه وجبر
ربه بقبضه بما كم كما تقدم وقول
مب لان ابن رشد معترف بالخ زاد
طني وقد قال ق لوقال المصنف
وان أنكر فلا كفالة وحلف أنه لم
يسقطها فان نكل لزمه التأخير
ليوافق قول ابن رشد ان علم فانكر
فلا تلمزه النكالة الخ وفيه نظر اذ

الى الاجل فلما حل الاجل لقيت صاحبك فاقتضيت بعض حقه وأقترته بما أخيت
فانظرك اياه يترى من الجمالة قال لبراهمة حتى يصل الى صاحب الحق حقه ولا يضره
انظروا وانما هو رفق أدخله الطالب على الغريم والجميل فليس احسانه حجة بسقط بها
ما وجب له على الجميل قال القاضي رضي الله عنه هذه المسئلة قد مضى الكلام عليها
مستوفى في رسم الاقضية من سماع أشهب فلامعني لاعادته وبالله التوفيق اه منه
بلفظه فكلما ابن رشد صرح في أن ما في المدونة وسماع أشهب وسماع يحيى متهداث
الموضوع وسماع أشهب صرح في أن الغريم معسر كماله عيج ومن تبعه وذلك
ظاهر من سماع يحيى لانه سأل هل له أن يأخذ الجميل وذلك يدل على أن الغريم معسر لان
ابن القاسم أخذ قول مالك المرجوع اليه لانه لا يطالب ان حضر الغريم موسرا ولان
ابن القاسم أجاب يحيى ولم يستفصل هل الغريم موسرا أو معسر عند حلول الاجل والصحيح
عند أهل الاصول ان ترك الاستفصال في السؤال ينزل منزلة العموم في المقال فاقاله
عج ومن تبعه هو الصواب لاما فالة التعمي وان سلمه ح فتأمله بانصاف والله أعلم
(وان أنكر حلف الطالب انه لم يسقط ولزمه) غ وان أنكر حلف أنه لم يسقط ولزمه
أى وان أنكر الضامن حلف الطالب انه لم يسقط الجمالة ولزم الضامن الضامن ويبي
الحق حالا اه منه بلفظه وبه شرحه ح لكنه استشكله بأنه لا يوافق ما لابن رشد في
البيان على ما راهو في نسخته منه وعلى نقل أبي الحسن وصاحب الذخيرة عنه من
قوله والكفالة ساقطة بكل حال وعلى ما نقله في ضيغ والشارح عن البيان من قوله
والكفالة ثابتة بكل حال واستشكل أيضا كلام ابن رشد في نفسه بأنه صرح بأن
الاقوال ثلاثة مع أنها ترجع الى اثنين فقط لان الاول عين الثاني أو عين الثالث وانفصل
عن ذلك بان الصواب اسقاط قوله ساقطة بكل حال من القول الاول فائلا مانصه والظاهر
أنه في النسخة الصحيحة كذلك لان عروة كذلك نقله ح وتعقبه طني فقال مانصه وقول
ح لاقتضائه سقوط الكفالة مع حلفه فيه نظر لان ابن رشد معترف بسقوطها وقد
قال ق قوله وان أنكر حلف انه لم يسقط ولزمه لو قاله وان أنكر فلا كفالة وحلف أنه
لم يسقطها فان نكل لزمه التأخير ليوافق قول ابن رشد ان علم فانكر فلا تلمزه الكفالة الخ
ثم قال وقوله وقد قيل ان الكفالة ساقطة بكل حال الخ ليس هو الاول لان المراد بسقوطها
بكل حال في الاول أى بعيد الانكار حلف أم لا وهو قول ابن القاسم في المدونة على ما فهمها
ابن رشد والقول الثاني سقوطها بكل حال لا بعد الانكار فعنده ان نفس التأخير يسقط
لها وهو قول الغير فافترق القولان ونص المدونة فنقل بعض كلامها الاتي وقال متصلا
به فانت ترى قول الغير يسقط الجمالة غير مقيد بالانكار بل مطاقا ولو علم وسكت أو لم يعلم
حتى حل الاجل بخلاف قول ابن القاسم فقد أنضح لك الحق وبان لك بين القولين فرق
وان كان ابن رشد أتى به ما في قسم الانكار ولا يضرنا ذلك لانه أشار الى ما في المدونة اه
منه بلفظه ونقله ق كله بلفظه ومب بالمعنى مختصرا وسلمه ونقله ج كله بلفظه
وقال عقبه مانصه وجعل ابن عزمي موضوعا لاقوال اذا أنكر الضامن خلاف ما قرره

ليس في كلام ابن رشد تصريح بذلك الإبهمة الزائدة التي هي محل الإشكال والتزاع فهذه مصادرة وأما قوله علم فأنكر فلا تلزمه الخ فتأويله قريب أي لا تلزمهم مع بقاء التأخير كما يدل عليه ما فرعه عليه بعده متصلا به وأيضا فأنقله من اصلاح ق بعضه يناقض بعضا لان قوله فلا جملة يقتضي سقوطها بمجرد الانكار وقوله وحلف الخ يقتضي انها لا تسقط بالاحلف وقول طفي ليس هو الاول الخ غير صحيح وقوله وهو قول ابن القاسم في المدونة الخ يتحاشى ابن رشد عن فهم ذلك منها لان كلامه صريح في عدم سقوطها بمجرد الانكار لقوله فان لم يرض أي الجليل خيرا الطالب فاما اراء الجليل فهو بحجة على طفي لانه تأمله والحاصل ان ما قاله طفي لم يتضح به حق ولا تبين به بين القولين فرق وان موضوع الاقوال الثلاثة في كلام ابن رشد هو الانكار وكلامه صريح في ذلك وكذا كلام ابن عرفة وان مذهب ابن القاسم فيها أن الجملة لا تسقط بمجرد الانكار انظر الاصل والله أعلم وقول مب فلا وجه لتأويله يعني قوله ولعله مبني على ضعف الخ على انه لا يصح البناء المذكور للاتفاق على انه اذا لم يحل الدين على الغريم فلا مطالبة على الجليل

طفي الاقوال الثلاثة ثم انظر ما وجه ما قاله ق تعالى ان رشد على ما نقله عنه من أن الضامن اذا علم بتأخير المضمون فأنكر كانت الجملة ساقطة ولو حلف رب الدين أنه ما أخر الغريم سقطت الكفالة فاني لم أفهم وجهه اه منه بلفظه ﴿﴾ قلت ما قاله ح سبقه اليه صر في حواشي ضيق ونصه ثم الحق أن قوله ثابتة ليس على ما ينبغي والشج تبع فيه ابن عبد السلام والمذكور في البيان بدل ثابتة ساقطة بدون زيادة على كل حال وهو معنى جلي انظر ابن عرفة اه محل الحاجة منه بلفظه وقد جزم أبو علي بجملة ما قاله ح فانه قال بعد ان قال مانصه واذا ثبت هذا فقوله والكفالة ثابتة على كل حال غير صحيح لانها مع السكول ساقطة لامع غيره وكذا نصصة ساقطة على كل حال لان الثبوت مع الحلف لا غير وقد أشار ح الى هذا وهذا أمر ظاهر وأن ذلك تحصيل من نسخة البيان أو بمن نقله وحاصل ما فهمه الامن القاسم ان حلف لزم الضمان وسقط التأخير وان نكل لزمه التأخير وسقطت الكفالة وغير هذا لا يعول عليه اه منه بلفظه ﴿﴾ قلت وفيما قاله طفي تظن من وجوه أحدها تسليمه ما نقله عن ق من اصلاحه لكلام المصنف مع أنه يناقض بعضه بعضا لان قوله بلا جملة يقتضي أنه بمجرد الانكار سقطت الكفالة من غير توقف على شيء آخر وهذا هو مختار طفي وقوله حلف أنه لم يسقطها يقتضي أنها لم تسقط بمجرد الانكار بل بتوقف سقوطها على الحلف وهذا عين الناقض بالبدية وهذا تعلم ما في كلام جس فانه انما توقف في وجه السقوط فقط وهو يدل على أن الكلام صحيح في نفسه وليس كذلك ثانيا قوله ان ابن رشد مغترف بسقوطها فيه أنه ليس في كلام ابن رشد تصريح بذلك الإبهمة الزائدة التي هي محل الإشكال وموضوع النزاع فهذه مصادرة ثالثا بقوله وهو قول ابن القاسم في المدونة على ما فهمها ابن رشد الخ فيه أنه يتحاشى أبو الوليد عن ذلك لان كلام المدونة لا قبل ذلك وكلامها حجة عليه لانه ونصها ولو أخر الغريم كان تأخير الكفيل ثم للسكيل أن لا يرضى بذلك خوفا من اعدام الغريم فان لم يرض خيرا الطالب فاما أبرأ الجليل من حمايته ويصح التأخير والالم يكن له ذلك الإبرضا الجليل وان سكت الجليل وقد علم بذلك لزمته الجملة وان لم يعلم حتى حل أجل التأخير حلف الطالب ما أخره لم يبرأ وثبت الجملة قال غيره اذا كان الغريم مليا فأخره تأخيرا ينافى سقطت الجملة وان أخره ولا شيء عنده فلا حاجة للسكيل وله طلب الكفيل أو تركه اه منها بلفظها فقوله وان لم يرض هو نفس الانكار وقوله اخيرا الطالب فاما أبرأ الجليل من حمايته صريح في أن الجملة لم تسقط بالانكار وعدم الرضا اذ لو سقطت بذلك لم تخوف سقوطها على ابرأه لانه يحصل الحاصل فكيف يفهمها أبو الوليد بن رشد على ما نسبته اليه ولكون كلامه صريح بما في أنها لا تسقط بمجرد الانكار قال ابن تونس عقب قولها والالم يكن له ذلك الارضا الجليل مانصه قال ابن المازقي لا شبهة فان أي الجليل قال ذلك له ويقال لصاحب الحق ان أسقطت الجملة صح تأخير الغريم والاحلفات انك لم تر داسقاطها وتطلب دينك من الجليل حالا اه منه بلفظه فظاهره أنه ما في بحال شبهة تقتضيا وقد جزم بذلك أبو الحسن واستدل على ذلك بكلام ابن القاسم نفسه لقوله فيها وان لم

يعلم حتى حل أجل التأخير حلف الطالب الخ ونصه قوله حلف الطالب ما أخره
 الخ الشيخ نفسه يؤخذ أن ابن القاسم يقول يحلف الطالب للحملة ل أنه لم يرد اسقاط
 الجملة كما قال أشهب لأن احتمال الاسقاط إنما هو من نفس التأخير اه بلقطه
 على نقل أبي علي وفيه المخيم على الخلاف ونصه وإذا حل الدين وافر الطالب
 الغريم شهرا كان تأخير الجميل عند ابن القاسم وليس باسقاط للكفالة ولم يرد للاكفيل
 عليه في ذلك عينا وقال محمد يحلف أنه لم يرد اسقاط الكفالة وقال غيره إذا أخر
 الغريم وهو موبر تأخيرها يناسقت الكفالة وإن كان معسرا لم تسقط ولا حجة
 للكفيل في التأخير والأول أصوب لأن للطالب حقين على رجلين ولا يكون اسقاط حقه
 عن أحدهما اسقاطا للآخر والكفيل بالخيار بين أن يمضي ذلك التأخير أو يرد له لأنه يقول
 أخاف أن ينقض الغريم فيذهب ماله اه منه بلقطه وظاهر كلام ابن ناجي أنه أتى بمافي
 الموازية تفسيرامع اعترافه بأنه خلاف ظاهر المدونة ونصه وظاهر قولها والالم يكن له ذلك
 أنه يسبق قوله بغير بين ونقل محمد عن أشهب أنه يحلف أنه لم يرد اسقاطها اه محل الحاجة
 منه بلقطه فأتى بانه لا الأئمة كلهم بمافي الموازية عند ذكرهم كلام المدونة يدل على أنهم
 متفقون على أن مذهب ابن القاسم فيها أن الكفالة لا تسقط بمجرد الانكار لأن كلام
 الموازية تصريح في ذلك فمن جهة وفافا فلا اشكال في إفادة كلامه ذلك لأن حاصل كلامه
 أنه لا تسقط ان حلف وتسقط ان نكل ومن جعله خلافا فكذلك لأن حاصل كلامه
 أنهم لا تسقط باتفاق لكن على مذهب المدونة من غير بين وعلى مافي الموازية بعد العيين
 فان نكل سقطت وابن رشد من جهة على الخلاف لأنه فهم المدونة على لزوم البين وبأن
 لقطه فكيف يصح مانسب له طفي فتأمل ما رابعها قوله ليس هو الأول لأن المراد بسقوطها
 بكل حال أي بقيد الانكار الخ غير صحيح وقوله وان كان ابن رشد أتى بهما في قسم الانكار
 ولا يضرنا ذلك كذلك بل يضرنا ذلك غاية الضرر لأن حاصل كلامه أن الخلاف عند ابن رشد
 بين ابن القاسم والغريم في المدونة ليس في القسم الأول وهو الانكار وإنما هو في الثاني والثالث
 وهما السكوت وعدم العلم فقول ابن رشد في القسم الأول والكفالة ساقطة بكل حال أي
 إذا أنكر وقوله في الثاني ساقطة بكل حال أي أنكر أو سكوت أو لم يعلم حتى حل أجل التأخير
 وهذا الذي قاله غير صحيح ولا يقبله كلام ابن رشد بحال ويتضح لذلك بحجب كلامه كله
 بحج روفه وقال عند كلام العتبية الذي قدمناه أنفاع رسم الاقضية مانصه قال القاضي
 رضي الله عنه أصلها في المدونة وقعت ههنا وفي رسم أوله أول عبدا ناع من سماع يحيى
 بعد هذا وفي ظواهر ألفاظها في المواضع المذكورة اختلاف وتفصيل القول فيها أن المطلوب
 إذا أخره الطالب فلا يتجاوز الأهر من ثلاثة أوجه أحدها أن يعلم بذلك فينكر والثاني أن
 يعلم بذلك فيسكت والثالث أن لا يعلم بذلك حتى يحل الاجل الذي أنظره اليه فاما ما علم
 بذلك فأنكر فلا تلزمه الكفالة ويقال للطالب ان أحيت أن تمضي التأخير على أن لا كفالة
 لك على الكفيل والا فاحلف انك إنما أخرته على أن يبقى الكفيل على كفالته فان حلف لم
 يلزمه التأخير وان نكل عن البين لزمه التأخير والكفالة ساقطة على كل حال هذا مذهب

ابن القاسم في المدونة وان كان سكوت فيها عن العين وقيل ان الكفالة ساقطة بكل حال وهو قول الغيري في المدونة وقيل انه لازمه بكل حال ففي هذا الموضع على ما بيناه ثلاثة اقوال وأما اذا علم بذلك فسكت حتى جازا لاجل الجمالة له لازمة قاله في المدونة وهو ظاهر قوله في هذه الرواية وفي سماع يحيى بعد هذا ويدخل في هذا الاختلاف المعلوم في السكوت هل هو كالاتقرار أم لا وأما ان لم يعلم بذلك حتى حل الاجل فيحلف وصاحب الحق ما أخره لمبرأ الجليل من جماله وتلزمه الجمالة فان نكل عن اليمين سقطت الجمالة وهذا كله في التأخير الكثير وأما التأخير اليسير فلا حجة فيه للكفيل اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله مانصه قال ابن رشد في سماع أشهب ان آخره معد ما فلا حجة لمجمله وان آخره ملأ فأنكر جميله ففي سقوط جماله وبقياتها ثلثا ان أسقط الجمالة صح تأخيرها والاحلف ما أخره الا على بقياتها وسقط تأخيرها وان نكل لازمه وسقطت الكفالة للغيري وغيره وابن القاسم فيها وان علم وسكت لحلول الاجل ففيها مع هذا السماع وسماع يحيى ابن القاسم الجمالة لازمة ويدخله اختلاف المعلوم هل السكوت كالاتقرار أم لا وان لم يعلم حتى حل الاجل حلف ما أخره اسقاطا للجمالة ولزمه فان نكل سقطت هذا كله في التأخير الكثير واليسير لا حجة فيه للجميل اه منه بلفظه وتأمل ذلك أدنى تأمل يظهر لك أن ما فهمه طي منه لا يصح قطعا لانه لو كانت الجمالة عنده ساقطة على قول ابن القاسم بمجرد الانكار لم يصح قوله ويقال للطالب ان أحببت أن أعضي التأخير وكيف يتقرر هذا التخيير على أن الكفالة الشق أن تبقى له الكفالة ولا يعضي التأخير وكيف يتقرر هذا التخيير على أن الكفالة سقطت بمجرد انكاره ولم يصح قوله فاحلف انك اغما أخرته على أن يبقى الكفيل على كذاته اذ كيف يحلف على ذلك وهي قد سقطت بانكاره أولا ولم يصح قوله هذا قول ابن القاسم في المدونة وقد قيل ان الكفالة ساقطة بكل حال وهو قول الغيري في المدونة فانه صريح في أن الخلاف واقع في المدونة بين ابن القاسم والغيري في قسم الانكار وعلى ما زعمه طي هناك فمقتضى هذا القسم وانما خلافتهم ما في القسمين الآخرين ولم يصح قوله في هذا الموضع على ما بيناه ثلاثة اقوال لانه على ما زعمه ليس فيه الا قولان قول ابن القاسم والغيري في المدونة بسقوطهما وقول غيره ما فيها وكيف يعقل أن يفهم من كلام ابن رشد هذا أن الخلاف عنده بين ابن القاسم والغيري في المدونة انما هو في قسمي السكوت وعدم العلم وهو لم يذكر خلافا أصلا في الأخير لا منصوصا ولا محرجا فضلا عن أن يكون في المدونة ولم يذكر الخلاف في السكوت بسقوط الجمالة أصلا لا نصا ولا تخريجا وخروج الخلاف فيها من السكوت هل هو كالاتقرار لا منصوص هناك كذلك وعليه فالجمالة لازمة وتخريج من القول بأنه ليس كذلك أن قسم السكوت حكمه حكم عدم العلم حتى يحل الاجل فلهذا كله الاتهامت وقلب لعاني الالتاظ واخر اجها عن مدلولاتها الوضعية بلا ارتباط فتحصل ان قول ابن رشد في القول الاول والجمالة ساقطة على كل حال مشكل كما قاله ح وان ما قاله طي لم يتضح به حق ولا تبين به بين القوانين فرق وان سلم ما قاله غيره واحدمن الأئمة المحققين النقابل ما رام به اصلاح كلام ابن رشد

موجب لتحقيق وقوع الخلل فيه والفساد وقد أرى نال الحق بدليله فزال بحمد الله المراء
وارتفع ونحن نقول ما قاله طي هنا آخر كلامه ونصه فتأمل منه مصفاو الحق أحق
أن يتبع اه والله الموفق * (تنبيهات الاول) * قول ابن رشد في القسم الثاني فسكت
حتى جاز الاجل ظاهره أنه اذا قام قبل انقضاء الاجل فان حكمه حكم ما اذا قام بمجرد علمه
ولكن قوله ويدخل فيه الاختلاف المعلوم الخ يفيد أنه اذا سكت مدة بعد فيها راضيا
فانه لا قيام له بعد وعلى هذا حال المدونة أبو الحسن قال أبو علي قال العبد سي وهما
تأويلان للمتأخرين اه منه بلفظه * (الثاني) * ما جزم به ح ومن ذكرنا معه قبل
من أن قول ابن رشد في القول الاول والجملة ساقطة بكل حال الصواب اسقاطه لاختلافه أنه
يزول به الاشكال لكنه لا يرتفع بكل حال بل يبقى لقوله أولا فاما اذا علم بذلك فانكر فلا تزمه
الكفالة فظاهر قوله أنها لا تزمه بحال لكن هذا تأويل قريب فحمله على أن معناه لا تزمه
مع لزوم التأخير وبقاء الدين على الغريم الى انقضاء أجل التأخير ولا شأن أن الامر كذلك
ويدل على أن هذا امر ادم فاعرف عليه بعد متصلا به لكن دعوى التحصيف مع اتفاق
التأويلين على اثباته وان اختلفوا في اللفظة المقارنة لها بعدة مع اعتراف ح بأنه كذلك
وجده في نسخة من البيان وهو الذي وجدناه فيه أيضا فالمصير الى التأويل أولى والذي
يظهر لي في تأويله أن قوله ساقطة على كل حال سواء حلف أو نكل فسقوطها ان نكل
ظاهر وسقوطها ان حلف باء الغريم ما عليه لان الفرص أنه لم يفلح في مطالبة الغريم
بالدفع ورب الحق بالقبض وعلى القاضي اجابته لذلك فيجبرهم ما فسقط الجملة فحسنى
سقوطها على هذا الاحتمال انها آية اليه ولا شأن أن هذا تأويل ليس بعيد جدا وقد قبل
تأويل طي مع ما رأيت فيه المحققون الفحول فتأويلنا هذا أحق بان يتلقى بالقبول فتأمل
فانه من مخ الجليل وحسبنا الله ونعم الوكيل وقول ز ولعله مبنى على ضعف الخ هذا
مبنى عنده على ما تقدم له من أنه يحل على الجليل دون الغريم وقد علمت ما فيه ثم مع ذلك فلا
يستقيم هذا البناء ولا يصح لان قول مالك الاول محله اذا حل الدين على الغريم وأما اذا لم
يحل عليه فلا مطابقة على الجليل باتفاق فتأمل (وبطلان ان فساد محتمل به) قول ز
وعلى الاعتراض يحتاج الى الفرق بين البايين الخ قلت الفرق بينهما والله أعلم أن الجملة
معروف التزمه الجليل على نفسه في شئ خاص وهو عن المبيع والقاعدة أنه لا يلزم الانسان
من المعروف الاما التزمه وبراءة المشتري من الثمن براءة للمحمل منه ويدل على هذا قول ابن
يونس ماضيه فوجه قول ابن القاسم أن المعاملة اذا وقعت فاسدة بين المتبايعين فاسميا من
الثمن الذي تحمله به الجليل غير لازم فيسقط عنه بسقوطه في أصل الشراء اه منه بلفظه
ونحوه لابن رشد و باقى لفظه هنا ونحوه للجمي وزاد ما نصه والقيمة لم تقع عليها حالة اه
منها بلفظه اي أن القيمة اللازمة للمشتري للقوات أمر جوا اليه الحال ولم يلتزمه الجليل
فلا يكلف بحال يلتزمه ما يدخل به عليه ضرر ورجوعه على المشتري بعد قد لا يتأتى له ولم
ينضم الى ذلك قبض من رب الحق يتقوى به جانبه بخلاف الرهن فانه ملك الراهن وقد
دفعه ليوثق به في تلك المعاملة ووقع فيه القبض حسا فجعل رهنا في القيمة المسببة عن تلك

(وبطلان فساد الخ) أي سوا لم
في المحتمل به القيمة أم لا ولا يكون
جملا بالقيمة على المشهور وان لم يعلم
المحمّل له بالفساد بخلاف الرهن
لان الجملة معروفة التزمه الجليل في
شئ خاص وهو الثمن ولا يلزم الانسان
من المعروف الاما التزمه وان برئ
الاصل برئ القيمة لم تقع عليها حالة
وانما جوا اليه الحال وكلام ابن سلون
فيه نظرو به تعلم ما في كلام ز انظر
قو والاصل والله أعلم * (فرع)
قال في البيان ألزم أصبغ الجملة
لمن تحمل عن المولى عليه وظاهره
وان لم يعلم الجليل بسفه الذي تحمله
عنه وهو مذهب ابن القاسم ومعنى
ذلك عندي اذ لم يعلم بذلك المحمل
له أيضا واما اذا علم هو ولم يعلم الجليل
ففينبغي أن لا تزمه الجملة لانه قد غره
اذ لم يعلمه بسفه حتى يقدم في
الضمان عنه على المقرمة بأنه
لا يرجع عما ضمن وابن المباحثون
يقول ان الجملة لا تزمه الجليل اذ لم
يعلم بسفه المحمل عنه علم المحمل
له أو لم يعلم فاختلاف بين ابن القاسم

المعاملة ولا ضرر على مالكه فيه اذا بيع وأدبت منه القيمة لعود ذلك بالنفع عليه وهو
برائة قد تمت من تلك القيمة اللازمة له أو من بعضها ان يبيع بأقل منها فأتى به وقول
ز نيل في ابن سلون والجزري التصريح بذلك الخ الذي لا ينسلون هو مانصه وتسقط
الجمالة في المعاملة الفاسدة اذا علم المتحمل له بفسادها فان لم يعلم المتحمل له بفسادها
فيلزم الجميل الجمالة بالقيمة وقيل يلزم الجميل الجمالة علم أو لم يعلم وهي رواية عيسى
عن ابن القاسم وقيل هي لازمة على كل حال وهو قول أهل العراق اه منه بلفظه ولا
شك انه يفيد ما قاله ز لكن فيه أمور منها أن كلامه يفيد أن سقوط الجمالة اذا علم
المتحمل له بالفساد متفق عليه ولم يذكر ابن رشد حين ذكر الخلاف في المسئلة هذا التفصيل
ولا غيره بمن وقضا على كلامه ومنها انه يقتضي أن الرائج ما صدر به الاقوال فيما اذا لم يعلم
المتحمل له وليس كذلك وقد نبه على هذين سيدي نو فقال ان نقله كلام ابن سلون مانصه
وقد حكي الخلاف في ضيق على غيره هذا الوجه وأنه لا ينظر الى علم المتحمل له فذكر كلام
ضيق وقال اه ببعض اختصار فعمل منه ان المسموع لم يزم الضمان مطلقا اه منه
بلفظه ومنها قوله وهي رواية عيسى عن ابن القاسم فان المصرح به في سماع عيسى هو
القول بالتفصيل مع أن هذا هو نفس القول الذي صدر به فقد ذكره أولا لاجاز ما به ثم ذكره
محاكي قبيل وفي ذلك ما لا يخفى ولولا ما ذكرنا من انه نفس الذي قبله لا يمكن الجواب عنه بأنه
اشار بذلك الى ما وقع في آخر الرسم الا قمن سماع عيسى على ما فهمه منه ابن رشد ومنها
جرمه بأن الجمالة عند لزومها تكون بالقيمة ونحوه في الوائتق المجموعة والمقصود المجموع
ان المنصوص لابن القاسم انه اللازمة بالقل من الثمن والقيمة وعليه عول ابن رشدو النحوي
وغيرهما ووجهه النحوي بما يحصله ان الثمن ان كان هو الاقل فهو الذي أتلفه عليه بالجمالة
وان كانت القيمة هي الاقل فذلك الذي وجب له أخذه وقد نقل أبو علي ما في الوائتق المجموعة
والمقصود المجمود ونقل عن ضيق ان اللازم هو الاقل ولم ينبذ على المعارضة بينهما فاضلا عن
ان ينبذ على من الصواب معه ومنها قوله وقيل هي لازمة بكل حال ان عني أي سواء علم
المتحمل له أو لم يعلم علم غيره أو لم يعلم خالف ظاهر كلامه أو لا من ان يحمل الخلاف اذا لم
يعلم المتحمل له وان عني أي سواء علم الجميل والمتحمل عنه أو لم يعلم هذا هو عين ما قبله وعلى
كل من الاحتمالين فقوله وهو قول أهل العراق فيه نظر بل هو غير صحيح ففي رسم العربة
من سماع عيسى من كتاب الجمالة مانصه وسئل ابن القاسم عن الرجل يعطي الرجل
دينارا في دينارين الى شهرين ويتحمل له الرجل بالدينارين هل على الجميل شي قال ان
علم علمهما وحضره فعليه الدينار الذي أعطاه وان كان لم يعلم وانما جاءه وقال له لتحمل عني
لهذا بدينارين الى شهر ولا يعلم علمهما ثم علم فلا شيء عليه لانه يقول لو علمت لم لتحمل ولم
أدخل في الطرام قبل له فان كان أعطاه دينار في دراهم الى شهر وتحمل له رجل بالدرهم
قال هو مثله ايضا ان لم يعلم فلا شيء عليه وان كان علم قبل له أخرج الدرهم التي تحملت بها
فاتبع له بهاديناره واتبع أنت صاحبك بالدرهم قيل له فان كانت الدرهم أكثر من عن
الدينار ألا تبلغ عن الدينار قال أما ان كانت أكثر اشترى دينار بما بلغ ودفعه اليه واتبع

وابن الماجشون انما هو اذا لم يعلم
جميعا وأما اذا لم يعلم الجميل وعلم
المتحمل له فلا تلزم الجمالة قول واحد
فان علما جميعا أو علم الجميل منها
لزمت الجمالة قول واحد انما قال فان
علم الجميل ولم يعلم المتحمل له لزمت
الجمالة باتفاق وان علم المتحمل له
ولم يعلم الجميل لم تلزم الجمالة باتفاق
وان جهلا جميعا أو علما جميعا لزمته
الجمالة عند ابن القاسم ولم تلزم عند
ابن الماجشون وقول ابن الماجشون
ان الجمالة لا تلزم اذا علما جميعا بعيد
فلا تلزم الجمالة عند ابن الماجشون
الا في وجه واحد من الاربعة
الوجه وهو ان يعلم الجميل ولا يعلم
المتحمل له ولا تسقط عند ابن القاسم
الا في وجه واحد منهم وهو ان
لا يعلم الجميل ويعلم المتحمل له اه
يجز وبه تعلم ما في اقتصار ح على
كلام الذخيرة انظره

هو صاحبه بمن الدينار فقط وأمسك هو فضله الدراهم وان كانت أقل من ثمن الدينار
ابتيع له بما باعته من أجزاء الدينار واتبع هو صاحبه بما بقي له من ذلك ويتبعه
الحميل بالدراهم قبل له فلوان رجلا كان له على رجل دينار فحوله في زيت الى شهر وتحمل له
رجل بذلك الزيت الى شهر قال هو مثله أيضا ان كان لم يعلم فلا شيء عليه وان كان علم
أخرج الزيت فبيع له منه دينار فقط يتبع هو صاحبه بالزيت قال وان ناسا
يقولون وهم أهل العراق ان الجمالة تنتقض وتسقط عن الحمل على كل حال ولكن الذي
أستحسن وأخذ به أن يكون عليه غرم الدينار اذا علم لانه كانه دخل في استهلاك شيء فحين
نقط عنه الحرام ونفرمه الذي دفع عنه صاحبه فقط قال القاضي رضى الله عنه مظاهر
قول ابن القاسم في رسم باع شاة بعده هذا وكل جمالة كان أصل شرائها حراما فليس على
المحمل مما جلت شي مثل أهل العراق وان الجمالة تطبل على كل حال اذا كان أصل الشراء
فاسدا ومثله في المدونة من قول ابن القاسم وروايته عن مالك وهو قول ابن عبد الحكم ان
الجمالة ساقطة علم الحمل بفساد البيع أو لم يعلم ومثله في كتاب ابن المواز قال وكل جمالة وقعت
على أمر حرام بين المتبايعين في أول أمرهما أو بعد فهي ساقطة ولا يلزم الحمل به شيء علم
المتبايعان بحرام ذلك أو جهلاء علم الحمل بذلك أو جهله قال محمد لان حرامه للبايع فيه
عقد وسبب وهو قول أشهب ان الجمالة بالحرام وبالامر القاسد باطلة بخلاف الرهن لان
الرهن جعل رهنا بالاقبل ووجه هذا القول ان الذي تحمل به الحمل وهو الثمن لماسقط عن
المحمل عنه بفساد البيع سقط عن الحمل وقيل ان الجمالة لازمة على كل حال علم الحمل
بفساد البيع أو لم يعلم وهو قول ابن القاسم في آخر هذا الرسم وقول غير ابن القاسم في المدونة
وقول محنون في نوازه بعده من هذا الكتاب ووجه هذا القول ان الكفيل هو الذي
أدخل المحمل له في دفع ماله لتقته به فعليه الاقل من قيمة السلعة أو الثمن الذي تحمل به
وهذا الاختلاف كله انما هو اذا كانت الكفالة في أصل البيع القاسد وأما ان كانت بعد
عقد البيع القاسد فهي ساقطة قولوا واحدا اه منه بلفظه وبه يتبين لك ما في كلام ابن
سلون والله الموفق عنه * (تنبيهان * الاول) * أشار ابن رشد بقوله وهو قول ابن القاسم
في آخر هذا الرسم الى قوله فيه مانصه وستل عن رجل تحمل عن رجل بثمن سلعة فوجد
البيع فاسدا وقد فانت السلعة فرجع فيها الى القيمة هل يلزم الحمل شيء قال الحمل ضامن
قيما فيه وبين أن تبلغ القيمة الثمن الذي تحمل به فان زادت القيمة على الذي تحمل لم يلزمه
أكثر مما تحمل به اه منه بلفظه فليس صريحا في انه يلزمه ذلك علم بالقساد أو لم يعلم كما
يقضيه كلام ابن رشد كانه جله على ذلك لان ابن القاسم أجاب ولم يستفصل في السؤال
كما شأنا لغير مامرة وعندي أن جله على ما اذا علم لبواق ما صرح به في هذا الرسم بعينه
بتخصيص هذا العموم بما صرح به قبل أو لم يلقاه ابن رشد وغيره وذكرناه في غير ما موضع
من أن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن اليه سبيل فكيف بامام واحد مع ذكر
ذلك في موضع واحد فأملاه والله أعلم * (الثاني) * في ح هنا في الفرع الاول مانصه قال
في الذخيرة في باب الحجر فرع قال في النوادر قال عبد الملك اذا بعته مولى وأخذت جيل

بالثمن فرد ذلك السلطان وأسقطه عن المولى فان جهلت أنت والجبل حاله لزمت الجمالة لانه
 أدخلت فيما لو شئت كشفته وان دخلت في ذلك بعلم سقطت الجمالة علم الجبل أم لا لبطلان
 أصلها اه منه بلفظه قلت اقتصاره على ذلك يومهم انه المذهب كله أو راجحه وليس كذلك
 ففي نوازل أصبغ من كتاب الجمالة مائنه وسئل أصبغ عن الرجل يشتري من البكر
 أو المولى عليه ويتخذ عليه جيلابا لزمه من قبله أو من قبلها من ذلك هل يلزم الجبل
 حالته اذا فسخ بسع السفيه أو المبكر أو بطل الثمن عنهما لفسادهما وانهم سالم بدخلاه في
 منفعة وبعدي عليه المشتري بالثمن كما اشترط في حالته وكيف ان لم يذ كرجاله وقال انما
 أشتري منه على أنك ضامن لما أدركني من قبله قال أصبغ الجمالة لازمة ولا تسقط لانه ليس
 فيها حرام تسقط به انما ضمن ما دفع الى السفيه فهو وكذا دفعه اليه ويغرمه ويسقط عنه ولا
 يتبعه به فأما ضمان ما أدرك منه فلا أراه شيئا الآن يكون السفيه هو القائم بذلك عن نفسه
 ولنفسه حتى فسح له الشراء أو بطل ماله بجماعته قام بذلك عن نفسه فقضى له أو حسنت
 حاله فقام به قيام موثبة وصحة فقضى له فان كان كذلك رأيت الضامن ضامنا لانه أدركه
 منه والا فلا قال القاضي رضى الله عنه ألزم أصبغ من تحمل لامشتري عن البكر أو المولى
 عليه بجماله من قبل كل واحد منهما ما التزمه وكذلك اذا ضمن ذلك عنهم ما وفى قوله في
 السؤال وكيف ان لم يذ كرجاله وانما قال انما أشتري منه على أنك ضامن لما أدركني من
 قبله دليل على أن الجمالة ألزم عندهم من الضمان في ذلك وان كانا عنده جيعالا لزم فيهما
 والا يظهر أن يكون الضمان في ذلك ألزم من الجمالة وان لزم جميعا لان السفيه لا يرجع عليه
 والجمالة تنقضى الرجوع والضمان يحتمل الجبل الذي لا رجوع فيه والجمالة التي فيها الرجوع
 فاللفظ الذي يحتمل فيما لا رجوع فيه ينبغي أن يكون ألزم من اللفظ الذي لا يحتمل الجبل فيما
 لا رجوع فيه وظاهر قول أصبغ الزام الجبل الجمالة وان لم يعلم بسفه الذي يحمل عنه وهو
 مذهب ابن القاسم ومعنى ذلك عندي اذا لم يعلم بذلك المتحمل له أيضا وأما اذا علم هو ولم يعلم
 الجبل فينبغي أن لا تلزمه الجمالة لانه قد غره اذ لم يعلم بسفه حتى يتقدم في الضمان عنه على
 المعرفة فانه لا يرجع بما ضمن وابن الماجشون يقول ان الجمالة لا تلزم الجبل اذا لم يعلم بسفه
 المتحمل عنه علم المتحمل له أو لم يعلم فان خلافا بين ابن القاسم وابن الماجشون انما هو اذا لم
 يعلم جميعا وأما اذا لم يعلم الجبل وعلم المتحمل له فلا تلزم الجمالة قول واحد اثنان علما جميعا
 أو علم الجبل منهم ما لزمته الجمالة قول واحد وقد رأيت لابن الماجشون أنه اذا علم المتحمل
 له فلا شيء على الجبل علم أو لم يعلم وهو بعيد أن تسقط الجمالة عن الجبل اذا تحمل عنه وهو
 يعلم بسفه فان علم الجبل ولم يعلم المتحمل لزمته الجمالة باتفاق وان علم المتحمل له ولم يعلم
 الجبل لم تلزمه الجمالة باتفاق وان جهلا جميعا أو علما جميعا لزم الجمالة عند ابن القاسم
 ولم تلزم عند ابن الماجشون وقول ابن الماجشون ان الجمالة لا تلزم اذا علما جميعا بعيد
 فلا تلزم الجمالة عند ابن الماجشون الا في وجه واحد من الاربعة الاربعة وهو أن يعلم
 الجبل ولا يعلم المتحمل له ولا تسقط عند ابن القاسم الا في وجه واحد منها وهو أن لا يعلم

(أوفسدت بكجعل) قال ابن القطان مانصه الاشراف وأجمعوا ان الجمالة يجعل بأخذها الجبل لايجوز ولا يجوز اه وبه تعلم ما في نقل ابن عرقلة عن ابن القطان عن صاحب الانباه والله أعلم وقول ز لانه سلف بادة أى دخول على ذلك لانه بصدد الغرم وذلك كاف في الفساد وان لم يعرف بالفعل وقال القمي ان كان المتحمل به موسرا كان من أكل المال بالبطل وان كان معسرا فغرم الجبل كان رباسلف بادة فقصاؤه عنه سلف الزيادة لجعل المتقدم اه ونحوه (٣٥) لابن رشد وقول ز ولان الضمان أحد الثلاثة الخ هذه علة أخرى أى

الجبل ويعلم المتحمل له اه محل الحاجة منه بلفظه (أوفسدت بكجعل الخ) قال ابن عرفة مانصه والضمان يجعل لايجوز قال ابن القطان عن صاحب الانباه أجمع العلماء على ذلك اه منه بلفظه قلت انما وجدته لابن القطان عن الاشراف لاعتناءه بوضعه الاشراف وأجمعوا ان الجمالة يجعل بأخذها الجبل لايجوز ولايجوز الانباه والعلماء متفقون على ان للضمان أن يرجع على المضمون بما ضمن عنه بامر اه من اقتناعه بلفظه من نسخة قديمة حسنة متقنة جدا وقول ز لانه اذا غرم رجعا غرمه الخ أى فهو دخول على السلف بزيادة لانه بصدد الغرم وذلك كاف في الفساد وان لم يعرف بالفعل وقال القمي مانصه الجمالة لايجعل فاسدة لانه بأخذها الجبل فان كان المتحمل به موسرا كان من أكل المال بالبطل وان كان معسرا فغرم الجبل كان رباسلف بادة فقصاؤه عنه سلف والزيادة لجعل المتقدم اه منه بلفظه ونحوه لابن رشد في أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب الجمالة وقول ز ولان الضمان أحد الثلاثة الخ هذه علة أخرى أى لانه معروف ولايجوز ان يؤخذ عوض عن معروف كما في عن الابهرى وبه علة في التحفة فانظره * (فرع) * مما يترتب على أن الجمالة معروف أنه اذا اشترى الانسان شيأ ولم يشترط المشتري على البائع ضمان الدرك للعب والاستحقاق ثم طلب منه ذلك بعد أنه لا يلزمه وهذه نازلة كثيرة الوقوع ويقع الخطأ فيها كثيرا فهم يكفونهم بذلك فان عجز خبروا المشتري في فسخ العقد ولاسلف لهم في ذلك وهو محقق للمنصوص في رسم مساجد القبائل من سماع ابن القاسم من كتاب الجمالة مانصه وسئل مالك عن الرجل يشتري الجارية من الغريب فاذا كان بعد يوم أو يومين سأله المعرفة قال مالك ليس ذلك له الآن يكون اشترط ذلك عنده يبعه ثم قال أرايت الأبل والغنم أيلزم أهلها معرفة أرايت أهل منى أيراد منهم معرفة ليس ذلك عليهم اه منه بلفظه وسلم حافظ المذهب ابن رشد ولم يحكم خلافه وهو ظاهر والله أعلم وقول م ب فقال ابن القاسم في كتاب محمد تسقط الجمالة الخ لم يقابل قول محمد الأبهذا في ضريح مانصه ابن القاسم في الموازية والواضحة وان علم بذلك الطالب سقطت الجمالة والارد الجعل والجمالة تامة وقاله مطرف وابن الماجشون وابن وهب وأصبع اه منه بلفظه. وقد اقتصر ابن عرفة على كلام القمي كما فصل ابن الناطم في ردعي قوله مانصه ولوعلم البائع ذلك في سقوط الجمالة قول ابن القاسم ومحمد فان لا يمكن للبائع في ذلك سبب القمي وعلى الأول يخفى امضاء البيع دون جمالة وفسخه اه منه بلفظه وقول ز وعلم الذين به أو لم يعلم به ولم يرد الجبل حتى علم ربه اه انظر من قال هذا في الصورة

(٤) رهوني (سادس) الواقع بعد انعقاد البيع صحيحا لا يعود عليه بالافساد قطعا فوجوده كالمعدم وتأمل التعليل الذي في م ب هنا يضحك لانه بذلك وقول ز وقفه المسئلة الخ فيه قلق ظاهر ومع ذلك فقد بقي عليه الجعل لايجوز وفي ضريح عن القمي لوقال الجبل أنا الجبل لك على أن تعطى لئلا نغير الغرم دينار لايجوز اه ومثل التصريح بذلك قيام القرينة عليه وان كان خلاف ما أفاده ز والله أعلم

(الآن يشترط جملة الخ) قول ز
وللغارم في هاتين الصورتين الخ
صحح نص عليه ابن يونس ولم يحك
فيه خلافاً (فرع) * اذا اشترط جملة
بعضهم عن بعض وقال أيكم شئت
أخذت بحق مثلاً فآخذ من أحدهم
ضامناً قال ابن القاسم أرى على
الجميل ما على صاحبه وذلك الحق
كله اذا أخذه الغريم بمشروط عليه
اه ابن يونس يريد وقد علم الجميل
بما على الجملة من الشرط اه ومثله
لا ينشئ وزاد ولولم يعلم بشرطه
ما لزمه الاثنت الحق حظ الذي
تحمل به وهو محمول على غير العلم
حتى ثبت عليه العلم فان أنكر أن
يكون علم الشرط ولم يتم عليه بذلك
بينة لزمته البين فان حلف لم يلزمه
الاثنت الحق وبالله التوفيق اه
وبه تعلم ما في قول خش فان لم
يكن علمه انه يرجع عن الضمان
والله أعلم قلت وقول ز للفرق
بانها اجارة الخ لاحتياج لهذا الفرق
لان الثاني هنا ضمن الجميع وان علم
بالاول وفي الاجارة اذا علمت الثانية
فانما دخلت على رضاع البعض
تأمله (ورجع المؤدى الخ) قول
ز وفي القسم الاول حيث الخ فيه
قلق تأمله وقوله لابن يونس الخ
بل الذي في ابن يونس خلافه انظر
نصه في الاصل (وهل لا يرجع الخ)
قول مب وان دفع به أيضاً ما هو
به طي الخ

الثانية فاني لم أقف عليه لغريم من يعتد بكلامه والظاهر انه غير صحيح لخالفته لظاهر كلام
الائمة ولان العلم الواقع بعد انعقاد البيع صحيحاً لا يعود عليه بالافساد قطعاً فوجوده كالمعدم
وتأمل التعليق الذي ذكره مب وغيره يتضح له بما قلناه وقول ز وفقه المسئلة أن
الحمل للضامن ممنوع الخ في تحصيله هذا فاقطع ظاهر ومع ذلك فلم يستوف الاقسام انبني
عليه الحمل لاجنبي وفي ضريح مانصه النعمان لوفال الجميل أنا أن يحمل للعلی أن تعطي
لفلان لغريم الغريم دينارا لم يجز اه منه بلفظه ومثل التصريح بذلك قيام اقربته عليه
وان كان لاجنبي غير ملاطف للعميل خلاف ما أفاده ز والله أعلم (الآن يشترط جملة
بعضهم عن بعض) قول ز وللغريم في هاتين الصورتين الثانية والثالثة الرجوع الخ
صحح نص عليه ابن يونس ولم يحك فيه خلافاً (فرع) * اذا اشترط جملة بعضهم عن
بعض وقال أيكم شئت أخذت بحق أو اشترطهم بميتهم وحاضرهم بغائبهم ولم يمتهم بعددهم
فآخذ من أحدهم ضامناً فافلس هذا المنحول عنه وأراد رب الحق أخذ الحق من ضامنه
فقال الجميل انما تحملت بما ينوب هذان المال فعلى ذلك سئل عن ذلك ابن القاسم في أول
مسئله من سماع حسين بن عاصم منهن كتاب الجملة فأجاب بعاصمه أرى على الجميل ما على
صاحبه وذلك الحق كله اذا أخذه الغريم بمشروط عليه اه منه بلفظه قال ابن يونس بعد أن
ذكره مانصه يريد وقد علم الجميل بما على الجملة من الشرط اه منه بلفظه ومثله لا ينشئ وزاد
مانصه ولولم يعلم بشرطه ما لزمه الاثنت الحق حظ الذي تحمل به وهو محمول على غير العلم حتى
يثبت عليه العلم فان أنكر أن يكون علم الشرط ولم يتم عليه بذلك بينة لزمته البين فان حلف
لم يلزمه الاثنت الحق وبالله التوفيق اه منه بلفظه وبه تعلم ما في خش من قوله فان لم يكن
علمه انه يرجع عن الضمان فتأمله والله أعلم (ورجع المؤدى بغريم المؤدى عن نفسه) قول ز
وفي القسم الاول حيث لم يقل أيكم شئت أخذت بحق الخ لا يخفى ما في عبارة من القلق
تأمله وقوله لابن يونس وإني الحسن أن المؤدى انما يرجع عن من وجدته بما عليه من
أصل الدين الخ مانصه لابن يونس ليس فيه بل فيه خلافه فان الذي فيه متصلاً بمسئلة
الستة الجلاء هو مانصه ولوان دب الدين لم يأخذ من الاول الا مائة لم يرجع هو على أحد من
أصحابه بشئ ولو أخذ منه مائة درهم ودرهم لم يرجع عليهم الا بالدرهم خاصة على نحو
ما وصفنا وانما يرجع هذا الغريم على أصحابه في شرط صاحب الحق جملة بعضهم عن بعض
قال مع ذلك أيكم شئت أخذت بحق أم لا فله أخذ أحدهم بجمع الحق وان كان الباقيون
حضوراً أم لا ليس للغارم منهم على كل واحد من أصحابه اذا كانوا حضوراً أم لا بدس
جميع الحق وهو ما عليه من أصل الدين وهو في ذلك يختلف رب الدين لان رب الدين هو
الذي اشترط أيكم شئت أخذت بحق وسواء في هذا كانت جملة بعضهم عن بعض وهم
شركاء في السلعة أو جلاء عن غيرهم اه منه بلفظه فكلامه صريح في أن القسمين
سواء في الرجوع في كلامه مقيد بقوله اذا كانوا حضوراً أم لا ومفهومه وثبوته في
غيبتهم أو عدمهم فتأمله والله أعلم (وهل لا يرجع عما يخصه أيضاً ان كان الحق على
غيرهم الخ) قول مب وان دفع به أيضاً ما هو لوطي الخ رد ما قاله طي بما نقله

عن من نحووه لجلس فانه نقل كلام شيخه مس أولاً ثم نقل كلام طفي كله
وقال عقبه مانسه وتقدم ما فيه والكمال لله اه ومثل ذلك اعترضه تو لكن لم ينسبه
لمس وزادوا له عبر في غير المقدمات بما عبروا به وعياض أدري الناس بكلامه وأولاهم به
اه قلت الحق ما قاله طفي فاعترضه على أي الفضل عياض وابن عرفة ومن وافقهما
متجه قطعاً وما أجاب به مس وتبعه عليه من قدمنا ذكرهم لا بدفعه بل يقويه لان مس
ومن تبعه اعترفوا وجرموا بأنه لا تظهر غرة الخلاف إذا دفع الحق كله ثم في أحدهم وكلام
عياض وابن عرفة صريح في ثبوت الخلاف المذكور بات اذ ان في الدافع أول صاحبه ونص
ابن عرفة ولو غرم أحدهم كل المال وقد شرط جملة بعضهم عن بعض وفي أحدهم في
رجوعه نصف ما غرمه كاملاً أو مسقطاً منه ما ناله كدين يحملوا به قولان لابن رشد عن
التوضيحي والموازي مع سماع أبي زيد اه محل الحاجة منه بلقطه فهو صريح فيما قلناه
وكلام ابن رشد الذي اختصره صريح أيضاً في أن الخلاف في لقبه أول صاحبه فكيف
يستقيم الجواب المذكور وانظر كلام عياض في غ تحجده موافقاً لما لابن عرفة فكيف
يستقيم دفع الاعتراض عنهم مع تصريحهم بالخلاف في أي الدافع أول صاحبه فان غرته
تظهر في لقي الثاني منهم ما لا الاول هذا مما لا معنى له وان قاله من عظمت جلالتها وتلقيت
بالقبول على مر الاعصار مقلته وأيضاً قولهم انه تظهر غرة الخلاف في رجوع أحدهما على
الثالث هو اطلاق لعل عليه اذ يقول بلسان حاله انما ظهرت غرة الخلاف في رجوع أحدهما
على الثالث لرجوع المسئلة اذ ذلك الموضوع الخلاف ومحله وهو عدم دفع الاول الحق كله
وايضاح ذلك أن القامم الحق كله في الاول وأخذ منه نصف ما دفع صار لكل واحد منهما
دافعاً البعض الحق لا لك كله في أي منهما الثالث صار معه كدافع بعض الحق أولاً في بعض
من شراكه في ذلك الحق فلو لا حصه ما قاله طفي لما ظهرت التفرقة الثالث دون الثاني ثم
قول طفي انما تظهر غرة الخلاف إذا دفع قدر ما يوجب فيه فقط نظروا به أن يقول بدله
اذا لم يدفع الحق كله لصدق بثلاث صور دفعه مقداره فقط أو أقل أو أكثر ولم يوف
الحق كله وقد جزم أبو علي بما جزم به من أن التمرة انما تظهر فيما إذا دفع مثل ما عليه فقط
لكن لم يفسح بالحصر وكلام طفي آخر اذ يريد أن يماثلنا وهو قوله وأما فرض المسئلة
فيما إذا أخذ جميع الحق الخ فيقهرهم منه أن يفرضها فيما دونه صحيح وإن كان أكثر من حقه
أو أقل فيفيد آخر كلامه وأوله وقد ذكر المسئلة في العتبة وفرضها فيما إذا دفع نصف الحق
وهم أربعة وذكر ابن رشد في شرحها الخلاف الذي ذكره في المقدمات فيما إذا دفع مثل
ما عليه بعينه فاستفد من مجموع كلامه في المقدمات والبيان أن المدار على دفع بعض
الحق فقط مطلقاً وبذلك تعلم ما في قول تو ولعله عبر في غير المقدمات بما عبروا به وكلام
العتبية هو في سادس مسئلة من سماع أبي زيد من تكلم الجملة ونصها قال ابن القاسم
في أربعة فقرته لوالجل بأربعة دنانير بعضهم حلاء عن بعض خل الأجل وثلاثة منهم
غيب والرابع حاضر فأغرمه صاحب الحق مائتين ثم جاء أحد الثلاثة الغيب فقال بغرم
للذي أدى المائتين سنة وستين ديناراً وثلاث دنانير قيل له فان قدم أحد الغائبين الآخر

نحوه لجلس فانه نقل كلام شيخه
مس أولاً ثم نقل كلام طفي وقال
عقبه وتقدم ما فيه والكمال لله اه
ومثله أيضاً لتو وزادوا له عبر
في غير المقدمات بما عبروا به وعياض
أدري الناس بكلامه وأولاهم به
اه والحق مع طفي وما لمس
ومن تبعه لا يدفعه بل يقويه
لاعتراضهم بأنه لا تظهر غرة الخلاف
فيما إذا دفع الحق كله ثم في أحدهم
وكلام عياض وابن عرفة صريح
في ثبوت الخلاف فيه فكيف
يستقيم الجواب المذكور وما
قولهم انه تظهر غرة الخلاف فيما إذا
لقي أحدهما الثالث فهو حجة
اطنى لعل عليه لرجوع المسئلة
حينئذ لموضوع الخلاف قلت
وسيله أن حاصل ما لمس أنه
لا تظهر غرة الخلاف في المؤدى
لجميع وانما تظهر في المؤدى لما
دونه فإدام الاول مؤدياً للجميع لم
تظهر فيه فإذا صار مؤدياً للمادونه
وذلك اذ لقي الثاني فقامه ظهرت

كيف يرجع عليه قال يغرم أربعة فأربعين ديناراً وأربعة أنساع الدينار فيكون بين الذي
 أغرم أولاً وبين الثاني نصفين سواء اثنين وعشرين ديناراً وتسعاً ديناراً لكل واحد قال
 القاضي رضي الله عنه هذه المسئلة صحيحة على قياس قول غير ابن القاسم في المبدوءة في
 مسئلة الستة كذا وعلي ما في كتاب محمد بن الموازن أن الجملة في صفقة واحدة على أن
 بعضهم حيل عن بعض إذا أخذ من أحدهم ما ينوبه من جملة ما تحمّلوا به فأقول لم يكن له به
 رجوع على أصحابه وانما يرجع على من وجد منهم ما يجب عليه مما أخذ منه زائداً على
 ما ينوبه من جملة ما تحمّلوا به وبين ذلك في هذه المسئلة بعينها أن الغريم الذي تحمّل له
 الأربعة كقلاء بأربع مائة دينار وكل واحد منهم حيل عن أصحابه لما وجد أحدهم فأخذ
 منه مائتي دينار كانت المائة الواحدة منهم ساهي التي تنوبه من جملة ما تحمّلوا به فلا رجوع له
 بها على أحد والمائة الثانية أداها عن أصحابه الكفلاء الثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين
 وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثين وثلاثين على كل واحد منهم فإن قدم أحدهم قام عليه الذي أدى
 المائتين فقال له قد أديت إلى الغريم مائتين المائة الواحدة واجبة على الرجوع على بها
 الاغلي المتحمّل عنه والمائة الثانية أديتها بالجملة عنك وعن صاحبك الغائبين الثلاثة
 وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثين وثلاثين على كل واحد منهم ما دفع إلى الثلاثة والثلاثين التي
 أدبت عنك في خاصتك بالجملة ونصف ما أدبت عن صاحبك الغائبين بالجملة لأنك حيل
 معي ما وذلك ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير في أدبت عنهم جميعاً ستة وستين وثلاثين
 فبأخذ منه ستة وستين وثلاثين كما قال وذلك بين حسبما بيناه فإن قدم بعد ذلك الثاني من
 الغائبين فقام عليه الأول الذي أدى مائتين والثاني الذي يرجع عليه الأول بستة وستين
 وثلاثين رجعا عليه بأربعة وأربعين وأربعة أنساع فاقسم ما لها بينهم أبا السواء وتقسيم ذلك
 أنهم ما به ولا له أدباً عنك في خاصتك ثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثاً وثلاثين
 الباقي بالجملة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وثلاثاً وثلاثين وذلك أحد عشر وتسع
 فبأخذ ذلك منه ثمة أربعة وأربعين وأربعة أنساع بينهما كما قال اثنين وعشرين وتسعاً
 لكل واحد منهم فهذا تفسير ما ذكره من التراجع في هذه المسئلة فإن قدم بعد ذلك الغائب
 الثالث فقام عليه الثلاثة الأول الذي أدى المائتين فرجع منها على القادم الأول بستة
 وستين وثلاثين وعلى القادم الثاني باثنين وعشرين وتسعين حسبما وصفناه والثاني الذي
 رجع عليه الأول بستة وستين وثلاثين فرجع هو منها على القادم الثاني باثنين وعشرين
 وتسعين والثالث الذي رجع عليه الأول والثاني بأربعة وأربعين وأربعة أنساع فيما بينهم
 حسبما وصفناه فانهم يرجعون عليه بثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين فبأخذ منهم أحد عشر وتسع لكل
 واحد منهم يستوفي الأول بها جميع المائة التي أدى بالجملة لأنه رجع على الذي قدم أولاً بستة
 وستين وثلاثين وعلى الذي قدم ثانياً باثنين وعشرين وتسعين فبذلك المائة ويكون كل
 واحد من الثلاثة الغيب قد أدى ثلاثة وثلاثين وثلاثاً وثلاثين كما وجب عليه من المائة التي أداها
 عنهم الأول وذلك أن الأول من القادمين كان رجع عليه الأول بستة وستين وثلاثين فرجع
 منها على القادم الثاني باثنين وعشرين وتسعين وعلى هذا الثالث بأحد عشر وتسع ثمة

فيه وفي الثاني لصيرورة كل منهما
 مؤثماً للمادون الجميع وهذا عين
 ما لطف لا غير به تعلم أن محل
 الخلاف صادق بثلاث صور وهي
 ما إذا دفع قدر ما ينوبه أو أقل أو أكثر
 كما يرشد له قول طائي أخيراً
 وأما فرض المسئلة فيما إذا أخذ
 جميع الحق الخ خلاف ما هو عليه
 قوله انما نظره زعمه الخلاف إذا دفع
 قدر ما ينوبه فقط ونحوه لا على
 وقد فرضها في العتبية فيما إذا دفع
 نصف الحق وهم أربعة وذكر ابن رشد
 في شرحها الخلاف الذي ذكره في
 المقدمات فيما إذا دفع مثل ما عليه
 بعينه فاستفيد من مجموع كلامه
 أن المداور على دفع مادون الجميع
 مطلقاً وبه تعلم ما في قول نو
 وله عبرة في غير المقدمات بما عبروا
 به وانظر في عياض في غ ونص
 ابن عرفة ونص العتبية والبيان في
 الأصل والله أعلم (وضع بالوجه)
 قلت قول زلاني قصاص ونحوه
 الخ هذا نقله في

ثلاثة وثلاثين وثلث نصف ما كان أدى والثاني من القاديين كان رجع عليه الاول
والثاني بأربعة وأربعين وأربعة أتباع على ما بيناه فلما رجع منها على الثالث بأحد عشر
وتسع كان الذي غرم ثلاثة وثلاثين وثلثا فاستووا ثلاثتهم في الغرم وبقى لصاحب الدين
من دينه ما يتايد بأربع رجع ما عليهم ثلاثتهم فبأخذ من كل واحد منهم ستة وستين دينارا
وثاني دينار فيكون كل واحد منهم أدى مائة كأدى الاول اذ قد رجع بالمائة الثانية
فيرجع كل واحد منهم بالمائة التي أدى الى المحمل له على المحمل عنه فهذا بيان هذه
المسئلة ونعمها على هذا القول وأما على القول بأن الجمالة في صفقة واحدة وكل واحد
منهم حمل جماعي لصاحبه يرجع من أدى منهم شيأ على أصحابه بما يجب عليهم من جميع
مآداه حتى يستوي معهم في الغرم كان الذي غرمه عما تخموا به أو أكثر أو أقل فلا يحتاج
في التراجع الى هذا التشعب لان كل ما وجدوا أحدهم من أحد من أصحابه يرجع عليه
حتى يساويه فيما غرم بيان ذلك في مسئلتنا هذه أن الاول الذي غرم مائتين يرجع
على القادم أولا من القيب الثلاثة بما غرمه ان قدم الثاني رجعا عليه بستة وستين
وثلاثين فاستووا ثلاثتهم في الغرم ثم ان قدم الثالث رجعا عليه بخمسين ربيع المائتين
فأقسوا هياتهم ثلاثتهم يجب لكل واحد منهم ستة عشر وثلثان فيكون الذي أدى
كل واحد منهم خمسين وخمسين وهذا كله بين وبالله التوفيق اه منه بلفظه فعلم من
كلام القتيبة هذا الذي هو صريح في أنه يدفع بعض الحق ولكنه أكثر عما يوجب به ومن
قول ابن رشد في شرحه انه مثل ما في الموازنة فيما اذا أخذ من أحدهم مثل ما يوجب فأقل
صحة ما قلناه من أن موضوع الخلاف هو دفع بعض الحق مطلقا وان كلام ابن رشد في
المقدمات والبيان صريح في أن الخلاف المذكور في لقيه أو لا وفي غيره وان غرمه
ظاهرة في الجميع فحصل من ذلك كله أن اعتراض طئي حق لاشك فيه وان ما أجابوا
به عنه لا يدفعه بل يقر به ويوجب وأما دفع الحق كله أو لا فلا تظهر ثمرة للخلاف فيه اذا
لحق الاول وقد صرح في المدونة بأنه اذا لقيه يرجع عليه بنصف ما دفع وتظهر الثمرة فيما
اذا لقي أحدهما ثالثا فيجوز فيه الخلاف المذكور لكن نخرج بالانصاف هذا تحقيق القول
في هذه المسئلة فتشديد على هذا التحريم فانه من منع العلم الخير ولا تغتر بما قاله العالم
التحريم واعتمده غير ما جرب شهر فان الفضل يند الله بوجه من يشاء والله الموفق (وان
بسمجن) قول ز وكذا بنظر الاول الخ في الاولوية نظرا لان السجين بحق متفق عليه
ونظما يختلف فيه تأله وقول مب لم أر من ذكر هذا القيد الخ ذكره البرزلي وبه كان
يقضى ويدرس وسلمه تليد ابن ناجي واستشهد به بظاهر كلام المدونة ففيها ما نصه واذا
حس المحول بعينه فدفعه الحامل الى الطالب وهو في السجين برئ الجليل لان الطالب يقدر
على أخذ حقه في السجين ويحبس له حقه بعد تمام ما ضمن فيه وكذا ان دفعه اليه بموضع
فيه ما كم أو سلطان يبرأ وان لم يكن يملده وان دفعه اليه بموضع لا سلطان فيه أو في حال
فتنة أو في مفازة أو بمكان يقوى الغرم على الامتناع منه لم يبرأ منه الجليل حتى يدفعه اليه
بموضع يصل اليه وبسلطان فيغرم اه منها بلفظها قال ابن ناجي ما نصه ظاهره ولو لم يضمن

انظره (وان بسمجن) قول ز بالاولى
الخ فيه نظرا لان السجين بحق متفق
عليه ونظما يختلف فيه وقول مب
لم أر من ذكر هذا القيد الخ ذكره
البرزلي وسلمه تليد ابن ناجي
واستشهد به بظاهر قول المدونة
لان الطالب يقدر على أخذ حقه في
السجين ويحبس له حقه بعد تمام
ما ضمن فيه اه قائل بظاهره انه لو
كان لا يقدر كما هو اليوم اذا كان في
سجن السلطان أو كان في بدخدا منه
فانهم يمنعون طالبه من أخذه حتى
يخلصوا منه ولا يبرأ الجليل باحضاره
هكذا وبه كان شيخنا حفظه الله
يقضى ويدرس اه ويؤخذ ذلك
أيضا من قوله لم يبرأ منه الجليل
حتى يدفعه اليه بموضع يصل اليه
ربه وبه سلطان فيغرم اه وهو
ظاهر خلافا لمب والاحتجاج به
ان منع منه جرى موته فيه
نظرا لان قياسه على ما في المدونة
وغيره ان دفعه في زمن الفتنة مثلا
وانه لا يبرأ منه أولى من قياسه على
موته لخبر اذ ضمنه وبما في
غيره وقد تعذر الاخذ منها فتعين من
الضامن فتأمل

(٢) في نسخة العتبية اه

وقول مب وثقله ابن عرفة أيضا
 أي عن النخعي هكذا هو في ابن عرفة
 لآعن الباجي كافي ح ولعله
 تحريف (أو بتسليمه نفسه) قول
 مب غير ظاهر أي مخالفته للقواعد
 لكن أن لم نقل بما لز لم أن
 يتوجه الغرم على الضامن بشكوله
 دون عين الطالب بل دماش شهد به
 الشاهد وفيه مخالفة للقواعد أيضا
 وإن كانها بالحلف كانها بالغوس
 اذ من أين له أنه لم يأمره بذلك تأمله
 (إن حل الحق) قول ز خلافا
 لقول ابن المواز الخ تسع في هذا
 العزو المازري والنخعي لكن قال
 ابن عبد السلام الذي رأيته في كتاب
 ابن المواز أنه يقال لورثته جيوا
 بالنخعي عليه الدين والاغرمتم قال
 الشيخ أبو اسحق في شرحه فلم يذكر
 متى يجيئون به ولعله أراد عند
 حلول الاجل اه ومثله نقلا
 وتأويل لابن يونس لأنه لم ينسبه
 لابن المواز بل لابن القاسم انظر
 الاصل وقول ز أم لا كما إذا أخر
 الخ هكذا في نسخة مب من ز
 وعليها يتزل تصويبه ويبحث هو في
 مبني على تأخير قوله أم لآعن قوله
 كما إذا أضرا الخ

في ظلم وهو كذلك نص عليه النخعي قال بعض شيوخنا فيه نظرا لأنه مظنة لآخراجه يدفع
 التعدى عنه وظاهر قولها لأن الطالب يقدر على أخذ حقه في السجن أنه لو كان لا يقدر
 كما هو اليوم إذا كان في سجن السلطان أو كان في بدخدا ما فاتهم بمنعون طالبه من أخذه
 حتى يتصلوا بمنه ولا يبرأ الجبل باحضاره هكذا وبه كان شيخنا حفظه الله يفتي ويدرس
 اه منه بلفظه قلت ويؤخذ ذلك أيضا من قولها لم يبرأ منه حتى يدفعه اليه بموجب بصل
 اليه ربه الخ وهو ظاهر فقول مب وهو غير ظاهر فيه نظرا للاحتجاج بأنه ان منع منه
 جرى مجرى موته فيه نظرا لقياسه على ما ذكره في (٢) المدونة وغيره ما من دفعه
 في زمن الفتنة وما ذكره أولى من قياسه على موته نظرا بدمته بالموت وبما فيها عدا
 والذمة في محل النزاع باقية وقد تعذر الاخذ بما فيه ويؤخذ الحق من الضامن فتأمله بالاضاف
 * (تنبيه) * قول مب وثقله ابن عرفة أيضا يقتضي أن ابن عرفة نقله عن النخعي والذي
 في جميع ما وقفنا عليه من نسخ ح أن ابن عرفة نقله عن الباجي لآعن النخعي فأنظره
 لكن الصواب ما اقتضاه كلام مب لانه الذي في ابن عرفة ونصه الباجي ولو كان حسبه في دم
 أو دين أو غيره ويكني قوله برئت اليك منه وهو في السجن فشاك به النخعي كان حسبه في
 حق أو تعدى قلت في التعدى نظرا محله الحجة منه بلفظه ونقله ح مسقطا منه
 لفظة النخعي فأوهم أن ما به من تمام كلام الباجي وأعمل ذلك تحريف من التماسخ أو في
 نسخة من ابن عرفة والله أعلم (إن أضر به) قول مب غير ظاهر ولم أر من قال به
 وجه عدم ظهوره مخالفته للقواعد وجوابه أن مخالفته للقواعد إذا لم نقل بما قاله ز حاصله
 أيضا ويؤدى الأمر إلى أمر ممنوع بالنسبة والاجماع لا إذا قلنا لا يبرأ من الدين بذلك لم
 أن نقول أنه يتوجه عليه الغرم بشكوله دون عين الطالب بل دماش شهد به الشاهد وفي ذلك
 مخالفة للقواعد وإن كانها بالحلف كانها بالغوس اذ من أين له أنه لم يأمره بذلك ودعواه
 أنه كان مصاحبا له من وقت الضمان إلى وقت النزاع لا لأنها را أو أن بينه أخبرت بذلك لم
 تفارقه لا لأنها را منته سزا لم تكن متعذرة فتأمله والله أعلم (إن حل الحق) قول ز خلافا
 لابن المواز مانسبه لابن المواز تسع فيه المازري لكن قال ابن عبد السلام بعد نقله ما نصه
 قلت هكذا حكى المازري هذا القول والذي رأيته في كتاب ابن المواز بعد أن حكى قول عبد
 الملك قال محمد بن قال لورثته جيوا بالذي عليه الدين والاغرمتم قال الشيخ أبو اسحق في
 شرحه لكتاب ابن المواز لم يذكر متى يجيئون به ولعله أراد عند حلول الاجل اه منه بلفظه
 ونقله في ضيق مختصر أو قال ما نصه ونقل النخعي عن محمد بن ما نقل المازري وعارض
 الاشياخ المتأخرون هذا بأن احضار الغرم قبل الاجل لا يفيد الطالب اذ لا يقدر على طلبه
 حينئذاه منه بلفظه ونص النخعي وقال محمد بن مات قبل الاجل فاحضر الغريم أخذ
 ورثته برئت ذمة الميت والا لزمه ما يلزم من ضمان المال والصواب أن لا يبرأ الميت باحضار
 الغرم قبل الاجل لأن الطالب لم يتسلط له عليه حينئذ ولا يتفجع باحضاره ومن حقه أن
 يحضره له في الوقت الذي شرط ويوقف من تركه الميت الآن قدوا الذين الآن يكون الورثة
 مأمونين فيوقف في ذمته اه منه بلفظه قلت ونقل ابن يونس مثل ما نقل ابن عبد السلام

عن الموازية وتاولة بما تأوله أبو اسحق لكنه لم ينسبه لابن المواز بل كلامه يدل على انه من قول ابن القاسم ونصه ولومات جميل الوجه لم تنسقط الجمالة عند ابن القاسم بموته وسقطت عنه دعبد الملك وكأثر رأى انه تكلف المحي به اذا كان حيا فاذا مات فقد فات الاتيان به وعلى قول ابن القاسم يقال لو رثته انما بالذي عليه الدين وتبرؤ من الجمالة ولعله يريد اذا حل أجل الدين وأما تياتهم به قبل الاجل فلا فائدة فيه اه منه بلفظه وقول من هكذا في بعض النسخ وهو الصواب فيه نظير بل كلام ز غير صواب على كل من التسخين وانما تكون تلك النسخة التي صوبها صوابا لو أخر ذلك عن قوله أم لا تأمل (ولو عديا) قول ز خلافا لابن الجهم الخ ابن الجهم رواه عن مالك كما للخمى وعياض وضح وابن عرفة وغيرهم ونص اللخمى وقد قال ابن الجهم عن مالك لا يبرأ الا بوصول الحق الى صاحبه قال لا يتحمل به في وقت يساره فيأتي به وقت عساره فقد أنقلب عليه المال اه منه بلفظه (لان أثبت عدمه) قول ز وقد تقرر عندهم تقديم ما لابن رشد على ما للخمى الخ قد علمت أن محل ذلك هو قولاهما لا نقلاهما وكلام اللخمى هنا صريح في أنه ناقل لما قاله وأن ما له هو فيه الاختيار ونصه واذا كانت الجمالة بالوجه ثم عجز الجمل عن احتضار التحمل به غرم المال الا ان ثبت فقره بامر بين وأما يمينه لو كان حاضرا انه لم يغيب شيئا فعل الاستحسان فقط الكفالة وهذا هو الصواب من القول اه منه بلفظه (ولو غير بلده) قول ز راجع لقوله أو موته الخ مقابل لولابن القاسم في العتبية والموازية والواضحة ففي سماع سخنون من كتاب الجمالة مانصه قال سخنون سألت ابن القاسم عن الرجل يتحمل بوجهه رجل فيموت المتحمل عنه قبل الاجل أو بعده قال ان كان حاضرا أو مات في الحضر فلا شيء على الجميل وان كان غائبا ففات نظر فان كان بموضع لو كلفه أتى به في الاجل أو بعده بشئ لم يكن على الجميل غرم وان كان بموضع لو كلفه لم يأت به الا بعد الاجل بكثير فراه ضامنا اه منه بلفظه ونحوه في رسم سلفه دينار من سماع عيسى من كتاب الجمالة الا أنه لم يذكر التفصيل بين الكثير والقليل وزاد فيه مانصه وكل ما قلت لك من خلاف هذا فدعه وخذ بهذا اه قال القاضي رضى الله عنه رواية سخنون عن ابن القاسم تحمل على التفسير لرؤية عيسى عن ابن القاسم هذه ولما حكى ابن حبيب عنه في الواضحة من رواية أصبح ومثل هذا في كتاب ابن المواز وهذا كله خلاف لما في المدونة فنقل كلامهما ثم قال فعلى ما في المدونة اذا مات لا يلى حيث مات تسقط الجمالة بموته مات في غيبته أو في البلد وهو قول أشهب اه منه بلفظه وقال في قوله في رواية سخنون أو شئ مانصه يريد بقدار ما كان يتلوم فيه لو طلبه منه لم يكن عليه غرم وقد صرح بوجه انس بأن ما لا شوبه فاق لما في المدونة وما لابن القاسم في الموازية خلاف (تنبيهان الاول) في بعض نسخ ق ان ما لابن نونس عن الموازية من بقية كلام المدونة والصواب ما في بعضها من نسبت لابن المواز (الثاني) قال في ضح بعد أن ذكر القول الذي انقصر عليه هنا مانصه وهذا مذهب المدونة وعمله فيها بان النفس المضمونة قد ذهبت محمود هذا المعروف من قول مالك وعليه جماعة أصحابه وعن ابن القاسم أيضا في الموازية الخ انتهى منه ونقله

(ولو عديا) قول ز خلافا لابن الجهم أى عن مالك (لان أثبت عدمه) قول ز وقد تقرر عندهم الخ محله فيما قاله لا فيما نقله وكلام اللخمى هنا صريح في أنه ناقل لما اختاره انظره في الاصل (ولو بغير بلده) قول ز راجع لقوله أو موته الخ مقابل لولابن القاسم في العتبية والموازية والواضحة انظر الاصل

جس وسلم وفيه نظر لان ما قاله محمد انما هو في موته بالبلد الذي هو محل اتفاق لافي غيبته
 في ابن بونس مانصه قال ابن الموازي عن ابن القاسم اذ لم يحكم على الجليل بالوجه حتى مات
 الغريم بالبلد قبل الاجل أو بعده قرب ذلك أو بعد فلائتي على الجليل ابن المواز وهو
 المعروف من قول مالك وعليه جماعة أصحابه قال ابن القاسم وان مات في غيبته وهي قرية
 أو بعيدة لزوم الجليل الغريم لأن تكون الجملة مؤجلة إلى آخر ما في ق عنه اه محل
 الحاجة منه بلقطه (ورجعه) قول مب ثم تردد ح في مسئلة العدم لعدم النص فيما سلم
 ما قاله ح واعترضه أبو علي هنا في الشرح وفي حاشية التحفة ونصه هنا قال كآبه عفا الله
 عنه كان ح لم يقف على كلام اللغمي الذي قال فيه وان كان معسرا عند حلول الاجل
 رد الحكم وان غرم الجليل المال استرجعه الخ وقد قدمناه عند قول المتن ولا يسقط باحضاره
 الخ مكملا فافهمه منصفنا وعلى هذا فقول المتن لان أثبت عدمه أي ولو بعد الحكم عليه
 بالغرم ودفع المال اه منه بلقطه وتحمله في حاشية التحفة قل في ما قاله نظر لاختلاف
 الموضوع اذ تنظر ح فيما اذا أثبت عدمه بعد الحكم عليه وهو غائب واستمر على غيبته
 وكلام اللغمي انما هو فيما اذا قدم بعد الحكم عليه ونصه واختلف اذا حكم عليه بالمال
 لما لم يحضره ولم يثبت فقره ثم لم يغرر بالمال حتى قدم الغريم فقال عبد الملك بن الماجشون
 قدمضي الحكم وقال سحنون لا غرم عليه والمسئلة على ثلاثة أوجه فان قدم معسرا وكان
 عند حلول الاجل موسرا كان الحكم ماضيا وان كان معسرا عند حلول الاجل رد الحكم
 وان غرم الجليل المال استرجعه لان غيبته الغريم لم تضر الطالب بشئ ولو كان حاضرا
 لم يأخذ منه شيئا وان كان موسرا يوم حل الاجل ويوم قدم كان الحكم قد وقع موقعه
 وكان الا بتجزة الجليل واختلاف هل يبدأ بالجليل أم لا اه منه بلقطه فان عني أبو علي
 أن كلام اللغمي هذا نص في عين ما وقف فيه ح فقد علمت ما فيه وهذا هو المستفاد من
 كلامه وان عني أن ذلك يؤخذ من كلام اللغمي بالقياس ففيه نظرا لا يلزم من جزم اللغمي
 بسقوط الحكم لثبوت العدم وحضور الغريم سقوط عنده لثبوت العدم بعد الحكم من
 غير حضور الغريم فتأمل به بانصاف والله أعلم (أو قال لأضمن الاوجهه) أصل هذا
 في الموازية لابن المواز نفسه ونقله البايج وابن بونس وسلماه واعترضه ابن رشد في المقدمات
 والبيان قائلا عني فيه نظرا لافرق بين قوله لأضمن وجهه وبين قوله لأضمن الاوجهه
 كأنه لا فرق بين قول القائل أسلفني فلان دينار وقوله ما أسلفني الا دينار الا أن يكون
 هناك بساط كما اذا قيل له تضيئ وجهي فلان فان لم تأت به غرمت ما عليه فقال لأضمن الا
 وجهه اه ملخصا ونقل ابن عبيد السلام وابن عرفة اعتراض ابن رشد وسلماه وكان المصنف
 لم يرتضه فاعتمد ما لابن المواز والله أعلم (وحلف ما قصر) كذا قال ابن الهندي قال أبو
 محمد صالح وهذا على القول بالحق أيمان التهم وظاهر ما لابن القاسم في العتبية تصديقه من غير عين
 انظر ضيق والجاري على الاول أن العين انما توجه على من يليق
 به ذلك أو من جهل حاله فانظرو
 (وحل في مطلق الخ) هذا شروع
 في الصيغة وقد اختلف هل هي ركن

(ورجعه به) قول مب ثم تردد
 ح الخ تردد ح انما هو فيما اذا
 استمر على غيبته وكلام اللغمي الذي
 نقله أبو علي فيما اذا قدم بعد الحكم
 عليه ولا يلزم من جزمه بسقوط
 الحكم لثبوت العدم وحضور
 الغريم سقوطه عنده لثبوت العدم
 بعد الحكم من غير حضور الغريم
 فتأمله وانظر نص اللغمي في
 الاصل (أو قال لأضمن الاوجهه)
 أصله لابن المواز وسلمه البايج وابن
 بونس واعترضه ابن رشد بانه لا فرق
 بينه وبين لأضمن وجهه كأنه لا فرق
 بين أسلفني فلان دينار وبين
 ما أسلفني الا دينار الا أن يكون
 هناك بساط كما اذا قيل له تضيئ
 وجهه فان لم تأت به غرمت فقال
 لأضمن الاوجهه اه وسلم اعتراضه
 ابن عبد السلام وابن عرفة وكان
 المصنف لم يرتضه والله أعلم (وطلبه)
 قل قال ابن جري فان مات الضامن
 فلائتي على ورثته اه (وحلف
 ما قصر) كذا لابن الهندي قال أبو
 محمد صالح وهذا على القول بالحق
 أيمان التهم وظاهر ما لابن القاسم
 في العتبية تصديقه من غير عين
 انظر ضيق والجاري على الاول
 أن العين انما توجه على من يليق
 به ذلك أو من جهل حاله فانظرو
 (وحل في مطلق الخ) هذا شروع
 في الصيغة وقد اختلف هل هي ركن

أودليل على الماهية اختار ابن عبد السلام الثاني وصرح ابن شاس بالاول ورجحه في
 ضيق بالقياس على البيع وغيره * (تنبيه) * قال في ضيق مانصه وينبغي أن يعتمد
 هنا على الألفاظ التي يستعملها أهل العرف في الضمان لا على غيرها اه قال أبو علي وهو
 تنبيه حسن ولكن من حقه أن يجزم بذلك كاذروا ذلك في الطلاق والاقراءات بل حكى
 عليه القرافي الاجماع اه منه بلفظه وهو واضح وقول ز اذ لو نوى شيئاً اعتبر كافي المدونة
 نصها وان قال لرجل أنا جليل لك بفلان أو زعيم أو وكيل أو ضامن أو قبيل أو هوك عندى
 أو على أو لى أو قبلى فذلك كله حالة لازمة أن أراد الوجه لزمه وان أراد المال لزمه ما شرط
 اه منها بلفظها (لان اختلاف) قول ز ويدخل في كلام المصنف ما اذا اختلف في جنس
 المضمون وقدره صحيح لكنه لم يبين كيفية العمل في ذلك والمستلثان معامذ كوزن في أول
 رسم من سماع عيسى من كتابه الحالة ونصه وقال في رجل يحمل عن رجل بحملة فقال
 المحمل تحمّل لك بأف درهم وقال صاحب الحق لا بل بحمسمائة دينار وصدق الغريم
 الذى عليه الحق قال ابن القاسم يحلف الجليل انه ما تحمّل له الا بأف درهم فاذا حلف أخذ
 من الجليل الالف درهم التى أقربها قبايع دينار فان بيعت بثلاثمائة دينار أتبع صاحب
 الحق الذى عليه الحق بمائتين بقية الخمسمائة دينار ورجع الجليل على الغريم بثلاثمائة
 دينار عن ثراهمة التى بيعت فيشترى له بها فان بلغت ألف درهم فذلك وان زادت فالزيادة
 للغريم الذى عليه الحق فان نقصت حلف الذى عليه الحق للجميل انه ما تحمّل عنه الا
 بخمسمائة دينار فان نكل حلف هذا الجليل وأخذ قال القاضي رضى الله عنه هذه مسئلة
 فيها نظر والذى يوجب القياس فيها والنظر أن يحلفا جميعا يحلف الجليل ما تحمّل الا بأف
 درهم ويحلف صاحب الحق أنه تحمّل عنه بخمسمائة دينار فان حلفا جميعاً أو نكلا جميعاً
 عن اليقين كان الجواب على ما ذكرنا الفما قال في آخر المسئلة أن الذهب الذى ابتيعت
 بالدرهم ان نقصت عن الف درهم فنكل الذى عليه الحق عن العين انه ما تحمّل عنه الا
 بخمسمائة دينار يحلف الجليل ويأخذ لا يحتاج اليه اذا حلفا جميعاً لانه قد حلف مرة فلا
 يلزمه ان يحلف ثانياً وان حلف أحدهما ونكل الآخر كان القول قول الخالف منهما ان
 صدقه الذى عليه الحق وأما ان كذبه فيحلف على ما أقربه ويشترى به للجميل ما أدى فان
 كان في ذلك زيادة ترجعت الزيادة اليه وان كان فيه نقصان لم يلزمه أكثر من ذلك لان
 الدرهم اذا أخذت من الجليل اغتبا على ملكه ومصيبته منه ان تلفت والا جران
 احتج في نصه فيها أن أجر عليه فلا يصح ان يفعل هذا كله اذا حلف انه لم يعمل عليه
 الا بالالف حتى يحلف صاحب الحق أنه انما تحمّل عنه بخمسمائة دينار وبالله التوفيق
 * (مسئلة) * وقال في رجل يحمل له رجل بحملة وقال تحمّل لك بأف درهم فقال
 صاحب الحق لا بل بخمسمائة دينار وقال الغريم الذى عليه الحق انما تحمّل عني بأف
 درهم قال ابن القاسم يأخذ من الغريم الف درهم فيجعلها قضاء عن الجليل فينظر كم منها فحما
 وكم يبلغ عن الفهم فان بلغت مائة أردب أخذ من الجليل تسعمائة أردب تمام الف أردب التى
 أقربها ثم يباع ذلك كله بدنانير فيوفى صاحب الحق الخمسمائة قال فان نقصت عن خمسمائة

به صرح ابن شاس ورجحه في
 التوضيح بالقياس على البيع وغيره
 أودليل على الماهية واختاره ابن
 عبد السلام قال في ضيق وينبغي
 أن يعتمد هنا على الألفاظ التى
 يستعملها أهل العرف في الضمان
 لا على غيرها اه قال أبو علي وهو
 تنبيه حسن ولكن من حقه أن
 يجزم بذلك كاذروا كروه في
 الطلاق والاقراءات بل حكى
 عليه القرافي الاجماع اه وقول
 ز كافي المدونة
 الخ نص المراد منها ان أراد الوجه
 لزمه وان أراد المال لزمه ما شرط
 اه (لان اختلاف) قول ز ويدخل
 في كلام المصنف ما اذا اختلف في
 جنس المضمون وقدره الخ صحيح
 الآن فيه اجاب لا يتضم بالوقوف
 على كلام العتيبة والبيان في الاصل
 وقول ز كقول شخص أنا ضامن
 زيد الخ انظر لراى شئ تنازع في
 ذلك الآن يقال تنازعا والحق غير
 ثابت لان الضامن يؤخذ باقراره
 فيسوجه بطلب رب الحق له ولا يتوجه
 باقراره بطلب رب الحق لمن ضمنه ان
 كان غير عدل والافقه خلاف
 ومختار القسّمى وهو الظاهر انه
 يجوز شهادته على المضمون كن شاهد
 على نفسه وعلى غيره لانه غير متم
 فآقراره على نفسه لا يطل حق غيره
 انظر الاصل وقول ز ولا يدخل
 في كلامه ما اذا اختلف في حلول الخ
 وأما لو اتفقا على أنه وقع مؤجلا
 واختلفا في حلوله فالقول لمنكر
 التقاضى كما مر

دينار لم يكن له على الجبل أكثر منها وإن زادت على خمسمائة ردت إلى الجبل قال القاضي
 رضي الله عنه قوله وإن نقصت عن خمسمائة لم يكن له على الجبل أكثر منها يريد ولم يكن له ولا
 الحمل يرجوع على الغريم المطلوب بشئ لأنه إنما أقرب بالف درهم وقد غرمها وهي مصيبة
 نزلت عليه وسكت في هذه المسئلة عن ذكر الإيمان ولا بد منها لأن من نقص منهم من حقه
 شئ فله أن يحلف من يدعي عليه فوجه الحكم فيه بأن يحلفوا كلهم وحينئذ يكون ما قال
 يحلف الغريم للمطلوب الذي عليه الحق أنه ليس عليه إلا ألف درهم ويحلف الجبل أنه لم
 يتحمل إلا ألفاً رديباً ويحلف الطالب صاحب الحق أنه يتحمل بخمسمائة دينار فإذا
 حلفوا أو نكلوا كان الحكم في ذلك على ما قاله في الرواية وإن نكل الذي عليه الحق
 وحلف الطالب والجبل لزمه ما حلف عليه الطالب وكان الحكم بين الطالب والجبل على
 ما ذكر في الرواية وإن نكل الطالب لم يكن على المطلوب الغريم إلا ما حلف عليه ولا على
 الجبل إلا ما حلف عليه وإن نكل الجبل لزمه ما حلف عليه الطالب ولم يكن له أن يرجع
 على الذي عليه الحق إلا بما حلف عليه أنه منه بالقطعة وبه يتضح ما أجله ز والله أعلم
 وقول ز كقول شخص أنا ضامن زيد أو قال زيد لم يكن ضامناً لي قال القول للضامن الخ انظر
 ما وجه هذا ولا ي شئ تنازعاً في ذلك فإن كان لزمه أنه دفع الحق للمضمون له ويريد أخذه
 من المضمون فلا فائدة لكون القول قوله لأن ثبت الحق عليه وثبت الضمان لم يكن له أخذ
 الحق منه حتى ثبت الدفع كما مر وإن كان لطلبه منه أن يدفع الحق له ليربأ هو من الضمان
 فلا أثر له أيضاً إن كان الحق غير ثابت عليه فإن كان ثابتاً عليه أمكن أن يقول هناك القول
 قوله لأن الضامن يؤاخذ بما قارعه فينبو حقه طلب رب الحق له ولا يتوجه بأقراره طلب رب
 الحق لمن ضمنه إن كان غير عدل فلا إشكال وأما إن كان عدلاً ففي ذلك خلاف ففي طرر
 ابن عات مائنه لو ادعى رجل على رجل ديناراً فأنكره وشهد شاهد واحد فقال أنا جيل له بها
 عنه والثاني منكر فروي أشهب أن شهادته جائزة وقال هو كمن شهد على نفسه وعلى غيره
 وكذلك قال الأبهري لأنه غير متهم فأقراره على نفسه لا يطل حقه غيره وقال ابن القاسم
 لا يجوز ويغرم ما أقربه من ماله حكاه ابن المواز عنهما وقال لأقول بقوله ما وينظر فإن كان
 الغريم ملئاً جازت الشهادة وحلف الطالب وأخذ حقه وإن كان عديماً تجزأ الشهادة وأخذ
 الجبل بما أقربه من الجمالة ولا يرجع على المطلوب بشئ وقال هذا الفقه بعينه وذلك لأنه
 لا شاهد له إلا نفسه وهكذا ذكره ابن عبدوس في المجموعه عن ابن القاسم وفيها عنه أن غرم
 الجبل ما يتحمل به ثم جاءه المطلوب فأنكر الجمالة فشهد الغريم على الجمالة فلا يجوز من
 الاستغناء أنه منه بالقطعة قلت القول الأول هو الظاهر وهو مختار النعمي في كتاب الشركة
 من تبصرته مائنه وكذا الجبل يشهد على من تحمل عنه إذا أنكر فاختلف في جوازها
 وأن تجوزاً صواب لأنه غير المتهم أنه منها بالقطعة وقول ز ولا يدخل في كلامه ما إذا
 اختلفا في حلول المضمون فيه وفي تأجيله فإن القول قول مدعي الحلول يريد أن أحدهما
 ادعى أنه وقع على الحلول والآخر على التأجيل وأما لو اتفقا على أنه وقع موحداً واختلفاً
 في حلوله بأنقضاء أجله قال القول قول من ادعى عدم الحلول عملاً بقول المصنف فيهما

في اختلاف المتبايعين وان اختلفوا في انتماء الاجل فالقول لمنكر التقاضى والله أعلم
(ولا كفىل بالوجه بالدعوى) قول ز وهو خلاف ما يأتي له في الشهادات صوابه وهو
خلاف ما صدر به في الشهادات الاشهاد قول ز وهو خلاف ما صدر به في باب
الشهادات صوابه وهو خلاف ما يأتي له في باب الشهادات فكل كلمة مقابله تأمله وقول
مب. ذكر الشيخ أبو علي في شرحه أن العمل جرى بالزام المطلوب هذا قول أنشبه وقد صرح
في التحفة بالعمل به وقوله عن أبي علي سواء ادعى الطالب قرب فينته أو بعدها الذي في شرح
أبي علي هو مانصه وقد تبين أن قول المتن ولم يجب المعول به خلافة ولكن في البيئة القرية
أه منه بلفظه وقال قبل ذلك مانصه وقد تبين من هذا أن البيئة القرية يلزم فيها المطلوب
الجل بالوجه فان عجز وحلف الطالب أن له بيئة معين وان البعيدة يحلف فيها المطلوب
وبسرح ولا يلزم بغير ذلك ولا تنسقط بيئة الطالب البعيدة يحلف المطلوب وبأبي
أن الذي به العمل في البعيدة حلف الطالب وسجن المطلوب أه منه بلفظه ونحوه في
حاشية التحفة فانه بعد أن ذكر نحو ما مر في القرية قال مانصه والذي به العمل في البعيدة
تحليف الطالب أن له بيئة وسجن له المطلوب أه قطاهر ما أنه يسجن ولا يكفي منه بالكفيل
وعليه فهو مخالف لما نسب له مب ولكنه مشكل غاية بل لا يحبس إذا أتى بهميسل في
البعيدة بالأحرى فقد قال أبو علي نفسه ان الحبس في البعيدة أكثر مشقة على المطلوب
المحبوس من القرية أه وهو ظاهر في تبين حل كلامه على أن معنى قوله وسجن المطلوب
على ما لا يجوز عن الجليل فيصعب مانسب له مب والله أعلم وقول مب نقله أبو علي في
حاشية التحفة نص أبي علي بعد كلام لكن في مفيد ابن هشام أن مذهب سحنون لا يجب
الضامن بالمال الامع شاهدين وبه العمل فاعرفه هذا الفظه وهو فرع غريب قل من يعرفه
ولذلك قال فاعرفه أه منها بلفظها ونص المفيد قال ابن أبي زمنين قال ابن وضاح أمر
سحنون بطرح قول ابن القاسم في الكفيل الذي أوجب له المدعى بالحق إذا أقام شاهدا
واحدا فله الكفيل بالمال حتى يثبت حقه وسحنون لا يوجب الكفيل بالمال الا بعد اقامة
شاهدين ويقول سحنون جرى العمل فاعرفه أه منه بلفظه ومانسبه لابن أبي زمنين هو
في منتخبه الا أنه قال وعلى قوله الفتوى وهو من مقول ابن أبي زمنين نفسه لامن تمام كلام
ابن وضاح فقول المفيد يقول سحنون الخ تنقل له بالمعنى والله أعلم وقد ذكر هذا العمل
الفتشاني في وثائقه أيضا ولم يذكره أبو زيد القاسمي في عملياته ولكن كلام أبي علي كاف في
ذلك والله أعلم وقول مب وهو المتبادر منه في الموضوع أن ما كونه المتبادر منه هنا قسما
وأما كونه المتبادر منه فيما سأتى فيهه نظر وان سبقه الى ذلك الشيخ ميارة في شرح التحفة
فان لا مانصه كما ينظر بآدنى تأمل بل المصنف في الشهادات مر على أن الجليل بالمال كما فاه غير
واحد وذلك بين من كلامه فليست تأمل بانصاف والله سبحانه أعلم

(باب الشركة)*

قال في المفيد مانصه قال عبد الحق رحمه الله الشركة على ضربين بالاموال والابدان

(ولا كفىل الخ) قول ز خلاف
ما يأتي له الخ صوابه خلاف ما صدر
به الخ (الاشهاد) قول ز خلاف
ما صدر به الخ صوابه خلاف
ما يأتي له الخ وقول مب ذكر
الشيخ أبو علي الخ ماذكره هو قول
أشبه وقد صرح في التحفة بالعمل
به فان عجز عنه سحنون بعد حلف
الطالب ان له بيئة ثابتة وقول مب
مذهب سحنون هو الذي به العمل
الخ وقال في المنتخب به الفتوى
وقد ذكر هذا العمل الفتشاني في
وثائقه أيضا ولم يذكره أبو زيد
القاسمي في عملياته وقول مب
وهو المتبادر منه في الموضوع الخ
بل هنا فقط وأما فيما سأتى فقد
جرى على جميل المال انظر الاصل

(الشركة)*

ابن عرفة دليلها الاجماع في بعض
صورها وحديث أبي داود بسنده
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ان الله تعالى
يقول أنا ثالث الشريكين ما لم يخن
أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت
من بينهم ذكره عبد الحق وصححه
بسكوته عنه والحاكم في مستدركه
وفيه خرجت من بينهما أه

(٣٣) بضم به عوده على الاذنين الخ فيه نظير يل يرد على طرده حيثئذ القراض من

والاصل فيها كآب الله تعالى فاعنوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة فهذه شركة الاموال
وأما شركة الابدان فقوله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله خسه والاربعة الاخماس
بين الغنم على الشركة وانما كان ذلك بعل أبدانهم اه منه بلفظه ومثله لابن نونس وقال
اللغمي ما قصه الاصل في الشركة قول الله تعالى في ولى اليتيم وان تخالطوهم فأخاؤكم
وقوله فان خفتم أن لا تقسطوا في النسيأ الآية قالت عائشة رضي الله عنها هي السبعة
تشارك في أموالها الحديث وقال النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل مال بينهم أخرج
هذين الحديثين البخارى ومسلم وقال عليه السلام من أعقبت شركا في عبد الحديث اه
منه بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه ودليلها الاجماع في بعض صورها وحديث أبي داود
بسند الى أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله يقول أنا ثالث الشريكين
مالم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهم كره عبد الحق وصحبه بسكوته عنه
والحاكم في مستدركه وفيه خرجت من بينهما اه منه بلفظه ونقله ح فيما يأتي عند
قوله ولزمتم بما يدل عرفا لكن في نقله شئ يدرك بتأمل مع ما نقلناه هنا (اذن في التصرف
لهما) قول مب وبجواب عن الثاني بأنه اقتصر على شركة التجرد دون غيرها لان شركة
التجرى المقصودة الخ يؤيده قول ابن هرون في اختصار الميضية ما نصه الشركة على
ضربين اضطرارية كشركة الورثة واختيارية وهي المقصودة هنا اه محل الحاجة منه
بلفظه (وانما تصح من أهل التوكيل والتوكل) قول ز وخرج بالقيد الثاني شركة
العدو الخ قال شيخنا ج فيه نظرا لان شركة العدو لا يخرج من الحد لانه ليس وكيل
على عدوه وانما هو شريكه كونه فاعده من أهل التوكل لعدوه وليس من أهل التوكل
عليه والنبي هذا الاول لا الثاني اه من خطه طيب الله تراه وهو بين الاشكال فيه وقول
ز وخرج به شركة مسلم لكافر يتجرى بغير حضور المسلم الخ مفهومة أنه اذا كان لا يتجرى إلا
بحضوره جاز وظاهره لو اشترط ذلك في طلب العقد وهو الذي يفيد كلام ابن عرفة ولكن
صرح ابن هرون بنع ذلك في اختصار الميضية فانه قال بعد أن ذكر شركة الذي ما نصه فان
قبل لو شرط عدم الغيبة في شركة المسلم لا تمتنع في الفرق فالجواب أن اشترط ذلك مانع
أيضا في شركة الذي ولكن اذا وقعت الشركة بغير شرط كان له منع الذي من ذلك كيلا
يعمل بالربا اه منه بلفظه وهو الظاهر وأما قول المدونة ولا يصح لمسلم أن يشارك ذميا الخ
أبو عمران الآن لا يغيب عليه أى على بيع ولا شراء ولا قضاء ولا اقتضاء الاجمعة مسلم
فغناه أنه اشترط ذلك مع بقاء المال تحت أيديهم ما في حوزهما معا قال ابن ناجي عند نصها
السابق ما نصه قوله ولا يصح لمسلم أن يشارك ذميا الخ أبو عمران انظر هذا مناقض لما تقدم في
قوله وان استويا في المال والربح على أن يسك أحداهما رأس المال عنده فان كان يتولى
التجارة دون الآخر لم يجز وان تولىا معا جاز والفرق أي فيما تقدم خرج عن حكم الامانة
وهنا ما خرج عن حكمها وانما شرط أن لا يغيب الذي على بيع ولا شراء مثلا يعمل بالربا اه
منه بلفظه وقول ز كذا يفيد اللغمي يقتضى أن اللغمي تكلم على مسئلة تحقق
عمله بانجر وفيه نظر اذ لم يتكلم على صورة التحقق في النسخة التي بيدنا من تبصره ولا فيما

(اذن في التصرف) قلت قول مب
الناجين فتأمل وقول مب وبجواب
عن الثاني الخ يؤيده قول ابن
هرون في اختصاره الشركة على
ضربين اضطرارية كشركة الورثة
واختيارية وهي المقصودة هنا اه
(وانما تصح الخ) قول ز وخرج
بالقيد الثاني الخ فيه نظرا لانه ليس
وكيلا على عدوه وانما هو شريكه
وكله فاعده من أهل التوكل
لعدوه دون التوكل عليه والذي
هنا الاول لا الثاني فانه ج وقول
ز يتجرى بحضور المسلم الخ ظاهره
كان عرفة ولو اشترط ذلك في صلب
العقد ولكن صرح ابن هرون في
اختصاره بنع ذلك قائلا ولكن اذا
وقعت الشركة بغير شرط كان له
منع الذي من ذلك كيلا يعمل بالربا
اه وهو الظاهر وأما قول المدونة
ولا يصح لمسلم أن يشارك ذميا الآن
لا يغيب عليه على بيع ولا شراء
ولا قضاء ولا اقتضاء الاجمعة مسلم
فغناه أنه اشترط ذلك مع بقاء المال
تحت أيديهم ما في حوزهما معا قال
ابن ناجي قوله ولا يصح لمسلم الخ أبو
عمران انظر هذا مناقض لما تقدم في
قوله وان استويا في المال والربح
على أن يسك أحداهما رأس المال
عنده فان كان يتولى التجارة دون
الآخر لم يجز وان تولىا معا جاز
والفرق أنه فيما تقدم خرج عن حكم
الامانة وهنا ما خرج عن حكمها
وانما شرط أن لا يغيب الذي على
بيع ولا شراء مثلا يعمل بالربا اه
وقول ز وان تحقق تجره بضم

الخ هذه الحالة زادها ح على اللغمي خلاف ما يقتضيه ز

نقله عنه ابن عرفة وج وانما تكلم على صورة الشك و ح هو الذي ذكر تحقيق عمله
 بذلك فانظره وقول مب ما نقله عن والده نقله ابن عرفة عن النعمي الخ كانه قصد بهذا
 نسبة ز للقصور وصرح بذلك نو ونصه فيه نظر كيف بعز وهذا اللواد كانه لم يقل
 ذلك أخذ قبله مع انه منصوص عليه للنعمي وغيره اه محل الحاجة منه بلفظه **قلت**
 انما نسب ز ذلك لوالده وانه علم باعتبار قوله وكذا ينبغي أن يكون الحكم كذلك اذا
 اشترك مع بالغ صبي أو سفيه اذ لم يتكلم على ذلك النعمي ولا ابن عرفة ولا ح فتأمل فلا
 نظري في كلامه ولا قصور * (تنبيهان * الاول) * ظاهر ما نقله نو ومب هنا عن ابن
 عرفة و ح أنه يجوز للمأذون له مشاركة غيره مفاوضة وغيره ولا اشكال في غير المفاوضة
 وأما انفاوضة ففي المدونة ما نصه ويجوز للمأذون مفاوضة الحر اه فظاهره وان لم يأذن له
 في نفس المفاوضة وتأولها أبو عمران على أنه أذن له في المفاوضة وعليه بأن المفاوضة تستلزم
 الجمالة لان كل واحد منهما جليل عن الآخر وهو لا يتحمل الا باذن سيده كما قال في كتاب
 الجمالة وعلى هذا فهو موافق لما في الجمالة قال ابن ناجي وقيله أبو ابراهيم وحمله المغربي
 على عمومها وان لم يأذن السيد لانه كما يتحمل بالحر كذلك الحر يتحمل به فهي جمالة بجمالة
 اه منه بلفظه * (الثاني) * في ح هنا ما نصه قال ابن عرفة ووقع في المدونة ما لو هم جهة وكالة
 المحجور عليه في عتقه الثاني ان دفع العبد مالاً لرجل على أن يشتريه ويعتقه فعلى فالباع
 لازم وان استثنى ماله لم يغرم الثمن ثانياً والاغرمه وبعث العبد ولا يتبع بشئ وفي سماع
 يحيى من العتق ما هو كائن في ذلك قال فيه ان دفع عبد الى رجل مائة دينار وقال له اشترني
 لنفسى فاشتره لنفس العبد واستثنى ماله كان حر او لارجوع لبايعه على العبد ولا على
 المشتري بشئ ولو لا ذلك لبايعه ابن رشد ففرض الاصيلي هذا الشراء بأن وكالة العبد لا تجوز الا
 باذن سيده فعلى قياس قوله ان لم يعلم السيد أنه اشتراه للعبد كان له رد ذلك وان علم فلا كلام له
قلت كان يجري لما الجواب عن تعقب الاصيلي بأن حجر العبد انما هو مادام في ملك سيده
 وهو يبيعه خرج عن ملكه وصح نو كيله ولزم عتقه ضربة واحدة كقولها فممن باع عبده بعد
 ان ترقى بغير اذنه ولم يعلم به مضى نكاحه وليس لسيدته فسخه الا أن يرجع للمكبر بده مبتاعه
 بعيب نكاحه اه وما نقله ابن عرفة عن سماع يحيى في مسئلة العتق لم أجدها فيه وانما هي في
 سماع عيسى ثم قال وقول ابن عرفة في جواب الاصيلي وهو يبيعه خرج عن ملكه وصح
 نو كيله ولزم عتقه ضربة واحدة فيه نظر لان التوكيل على قول الاصيلي قبل انتقال
 الملك فلا ينتقل الملك بالشراء الوارد به أو اما اذا صح البيع وخرج عن ملك السيد فلا حاجة
 اذن الى تعميم التوكيل وأعد تعميحه وقياسه أو تشبيهه بمسئلة النكاح غير ظاهر وذلك
 بين ويمكن أن يجاب عما قال الاصيلي أن يقال سلمنا أن نو كيله لا يجوز غاية أنه اشتراه فصولي
 وهو جاز صحيح على المشهور فاذا أمضاه العبد بعد ذلك ورضى به مضى وصح العتق
 اه منه بلفظه **قلت** أما كلام المدونة فلا شاهد فيه لما ذكره أصلاً من تأمله أو نصف وأما
 السماع فدلائلته على ذلك بينة واعتراض الاصيلي متوجه لاشك فيه وجواب ابن عرفة
 لا يدفعه لما ينه ح ولا يدفعه أيضاً جواب ح لانه لا يلاقي الاشكال اذ لم يستشكله

وقول مب ما نقله عن والده الخ
 تنبكت على ز بالقصور وقد
 يجاب عنه بأنه انما نسب لوالده
 باعتبار قوله وكذا ينبغي أن يكون
 الحكم الخ فانه لم يذكر النعمي
 ولا ابن عرفة ولا ح وقول مب
 عن ابن عرفة وفيها وتجوز الخ فيها
 أيضاً يجوز للمأذون مفاوضة الحر
 اه وظاهره وان لم يؤذن له في نفس
 المفاوضة وتأولها أبو عمران على
 أنه أذن له فيها وعليه بانها تستلزم
 الجمالة لان كل واحد من المتفاوضين
 جليل عن الآخر وهو لا يتحمل
 الا باذن سيده قال ابن ناجي وقيله
 أبو ابراهيم وحمله المغربي على عمومها
 وان لم يأذن السيد لانه كما يتحمل
 بالحر كذلك الحر يتحمل به فهي
 جمالة بجمالة اه

الاصيل من جهة حق العبد حتى يقال اذا أمضاه العبد مضى بل استشكله من جهة حق
 السيد لان رقة العبد مملوكة له وقد وقع فيها العتق جبراً عليه من غير أن ينشئه فيها وانما
 نشأ عن ملك العبد نفسه وملكه انما نشأ عن هذا الشراء الواقع من وكيل العبد ووكيل
 كدمه كله وشراء العبد متوقف على اجازة سيده حقيقة أو حكماً بان يعلم أن الشراء للعبد
 والقرض انه هنام يعلم واذا اتفق الشراء اتفق ملك العبد بنفسه فلا يلزم العتق حتى يعلم
 السيد بذلك ويجوز فكيف يرتفع الاشكال بجواب ح فصح ما قلناه من أن استشكل الاصيل
 محتج به بل ان ريب والجواب الحق عندى ان ابن القاسم عدل هنا عن القياس الى الاستحسان
 لان هذا التوكيل آل الى العتق والشارع متشوف له كما عدل عن القياس الى الاستحسان
 لهذه الالة في مواضع منها ما تقدم في البيوع في الشروط المناسبة لمقتضى العقد فلذا
 استثنوا ما بشرط العتق ومنهما ما تقدم في تصرف الاب في مال ولده الذى جبره وهو
 موسر بغير عوض من أنه مضى ان كان عتقا ويرد غيره الى غير ذلك من القروع الكثيرة
 فتأمل بانصاف (ولزمتم بما يدل عرفاً) قول مب ولم يرضه ح الخ ما قاله ح هو
 المتعين ومما يرد توفيق ضج أنه لو صح ما قاله لما فرغوا على الخلاف جواز التبرع بعد العقد
 ومنعه والمصنف مر على جوازه اذ قال وله التبرع الخ وهو مبنى على ما لابن تونس ومن وافقه
 وابن رشد منع ذلك بناء على مذهبه من عدم لزومه ما قد أشار طي لهذا فأنظره متأملاً
 وقول مب ووفق العوفي أيضاً بين القولين الخ سلم توفيق العوفي كما سلمه طخ و مس
 وهو غير مسلم لاهرين أحدهما أن ابن عبد السلام بعد أن قال ان المذهب لزومه ما بالعقد
 ذكر الخلاف في لزوم المزارعة بالعقد وعدم لزومه ما به وابن رشد بعد أن جزم بعدم لزومها
 بالعقد ذكر الخلاف في المزارعة أيضاً والخلاف الذى في المزارعة هو في لزوم التمادى
 وعدمه لا في قسم الزرع وذلك يدل على ان الخلاف في لزوم التمادى وعدمه لا فيما قاله
 العوفي فتأمل به بانصاف ثانياً أن كلام التلمى صريح في عكس ما أتاه عليه العوفي مع
 أنهم قد صرحوا بما وافقه لابن رشد نعم ما وفق به بين الطرفين هو الذى للباجى في وثائقه
 وعليه عول في المقيد والمسطى وابن سلون ونص المقيد ومن وثائق الباجى رحمه الله ولا
 تكون الشركة الى أجل ويكون لكل واحد منهما أن يفعل عنهما متى أحب ويقسمان
 ما فى أيديهما من الناض والمنازع اه منه بلفظه ونص المسطى والشركة لا تكون الى أجل
 ولكل واحد منهما أن يفعل عن صاحبه ويقاسمه فيما بين أيديهما من ناض وعروض متى
 شاء اه منه بلفظه على نقل ابن الناظم ونص ابن سلون ولا يضرب فيها أجل ولكل واحد
 منهما أن يفعل عن صاحبه ويقاسمه فيما بين أيديهما من ناض وعروض متى شاء اه منه
 بلفظه ونص التلمى وان كانت الشركة بأن أخرجاداً ثانياً أو ذراً هم يشترى بأسلعة بعينها
 لا يقدر أحده على شراء ما يملكه بالقراد لم يكن لأحدهما الرجوع عن ذلك لانهما أوجبا
 أمراً جزائياً يعلق به حق لمن طلب الوفاء به وان كان يقدر كل واحد على شراء ما يملكه وكان
 شراء الجله أخص فكذلك وان كان الشراء بالجله وعلى الانفراد سوا عرفت على القولين
 فيمن اشترط شرطاً جزائياً لا يقيد فاختلف هل يلزم الوفاء به أم لا وان كانت الشركة ليتجرأ في

غير شئ بعينه وما لأمد لا نقضه كان لكل واحد منهما الرجوع عن ذلك وتكون له
 ذنابه ان كان لها فضل لانه انما رضى أن تكون بينهما المكان التجري في المستقبل واذ لم يصح
 كانت له ذنابه وكذلك اذا أخرج أحدهما ذنابه والاخر ذنابه على قول من أجاز ذلك ثم
 بدلا أحدهما فيكون له ما كان أخرج لانه لم يكن له غرض في الاصر في المكان الشركة
 والتجري في المستقبل ويجري فيه قول آخر انها تنزيم الشركة لأول نضه قياسا على أحد قولي
 مالك في عقد الكراء مشاهرة أنه يلزمه أول شهر وان كانت الشركة في سلع أخرج كل
 واحد منهما مسلعة كانت الشركة على ثلاثة أوجه فان كان القصد بيع نصف أحدهما
 بنصف الآخر لأكثر من ذلك كانت لازمة لا رجوع لاحدهما عنه ومن دعاهم إلى
 المقاصلة والبيع كان ذلك له وان كان قصدهما التبرع بهما ليرجى من حواله الاسواق
 لموسم ربحي وما أشبه ذلك وذلك القصد لم تكن شركة كان القول قول من دعا إلى تأخير
 المقاصلة إلى الوقت المعتاد ويصير حكمهما فيما أحكم القراض أنه لا يمكن أحدهما من بيعه
 قبل الاوان الذي يؤخر اليه الآن يكون مما ينقسم من غير نقص ولا مضرة فيقسم بينهما
 وهذا في الشرير يكن وان كان القصد عمادى التجري باثماها كان القول قول من دعا إلى ترك
 التجري في المستقبل على أحد قولي مالك في الكراء يكون لمن أحب الثمادى أن يقول لم
 أقصد بانخراج عرض الشركة فيه الامكان ما ترجو من التجري في المستقبل ولولا ذلك لم
 أشارك فيه فاذا لم تكن من الوجه الذي شاركته عدت في عرضي ولا مقال في ذلك لمن كره
 الثمادى لان الآخر يقول قد ملكك عليك نصف عرضك ومكتسبك في الوجه الذي قصدت
 الشركة لاجله ولواخر جاذب ذنابه ثم سافر أحدهما بالمال لزمته الشركة وليس الحاضر أن
 يוכל من يأخذ ذلك منه بعد أن خرج الآخر لاجله وليس للذي سافر بالمال أن يترك الشركة
 ويوقف له ماله هناك لانه تعرض لثلف المال ولو سافر جميعا وكان السفر لاجل التعاون
 بالمالين وانما تجر فيه بما لا يقدر أحدهما أن يتغير فيه على الانفراد المكان القول قول من
 دعا إلى التامد لأول نضه اه منه بلفظه وهو صريح في رد ما جزم به العوفي في مواضع
 فحصل أن ما قاله ح هو الحق الذي لا محيد عنه وقد قال أبو علي مائنه وكان من حق ح
 أن يجزم بعدم صحة ما قاله في ضحج اه محل الحاجة منه بلفظه وقد اعترض صر كلام
 ضحج أيضا والله أعلم قول مب وأنكره طفي فاقولانه لم يكن لابن عبد السلام الخ
 هو خلاف ما جزم به أبو علي فانه قال بعدما قدمناه عنه مائنه والتوفيق المذكور هو لابن
 عبد السلام في الحقيقة اه منه بلفظه ولكن الصواب ما قاله طفي لان الناقلين
 لكلام ابن عبد السلام لم يذكروه عنه كغ وغيره وقد راجعت كلامه في أصله فلم أجده
 فيه وانما وجدت فيه عند قول ابن الحاجب وأما ما تبرع أحدهما بعد العقد فخالف الخ
 ما قصه وهو بين في شركة الاموال لان المذهب أنها لازمة بالعقد ولا يشترط في لزومها
 الشروع في العمل واختلف المذهب في شركة الحرث هل هي مثل شركة الاموال وهو قول
 سحنون أو لا تلزم الا بالعمل وهو قول ابن القاسم في هذا يصعب التبرع بعد العقد وقبل
 الشروع وان كان ظاهر هذا ونصوصهم أن هذا لا يقدر في صحة هذه الشركة اه منه

بلفظه قول ز فينبغي أن ينظر الحاكم كلقراض يشمله قول اللغمي السابق ويصير حكمه ما فيها حكم القراض اه فتقول مب فيه نظرا لا يخفى ما فيه وكلام العوفي الذي استدلل به قد علمت ما فيه فتأمل والله أعلم * (فرع) * قال ابن سلون ما نصه وفي كتاب الاستقناء اذا أحب أحد المتفاوضين القسمة وعلم ما دون وكره الآخر لم يقتسما حتى يؤثرا الدون لان كل واحد منهما جميل بجميع المال افتراقا لم لا وفي المجالس لهما أن يقتسما فيأخذ كل غريم صاحبه ادا ما عليه مخافة أن يفلس ف يرجع عليه اه منه بلفظه وتأمل ما نقله عن المجالس ولا بد (كاشتركا) أى اذا أفهم منه المقصود عرفا كما قاله ابن شاس انظر ق فتقول ز من غير احتياج لز باده على القول المشهور يوم خلاف المقصود فتأمل (اتفق صرفهما) قول ز واللغمي أنه لا يضر الاختلاف اليسير فيه الخ فيه نظرا لن محتار اللغمي في ذلك هو المنع هذا الذي نسب له الميطي وابن عرفة وهو الموجود في نصه ونصها وان اختلفت السكة والقيمة لم يجز أن ينشأ ركاعلي قدر قيمته لان ذلك ربا ولا على المساواة والعقود الفضل اذا كان كثيرا لان ذلك زيادة في الشركة من أحدهما وأجاز ذلك ابن القاسم اذا كان يسيرا والقياس أن لا يجوز لان ذلك الترك لمكان الشركة كفاشبه من بادل دنائير يملؤها على أن يبيعه الآخر السلعة وقال محمدان أخرج أحدهما عشرة دنائير فاقسمة والآخر بحبتين حبتين واشتركا على ترك الفضل لم يجز بريدان الترك لمكان الشركة ولم يقبله الآخر معروفا منه لصاحبه ولولا مقارنة الشركة لمكان جائز لان نصف كل عشرة على ملك صاحبها وانما صارت المبادلة في خمسة فاقسمة بخمسة ناقصة وذلك جائزا اذا كان الفضل من احدي الجهتين فقد أجاز ابن القاسم اذا أخرج أحدهما مائة هاشمية والآخر مائة دمشقية اذا كان الفضل يسيرا والقياس أيضا أن لا يجوز لان الترك لموضع الشركة كما قالوا في الاقالة والشركة في الطعام انها جائزة على وجه المعروف ولو قال لا أخيلك الآن تقضي ولا أشاركك الآن تشركني لم يجز لانها خراج ذلك عن وجه المعروف الآن يكون عقد الشركة على سكة واحدة ووزن واحد ثم أحضر أحدهما ماله وفيه فضل في الجودة أو الوزن أو كان بينهما قبل ذلك من المساكمة ما يفعل له ذلك من غير شركة فيجوز اه منه بلفظه * (تنبيه) * نقل ابن عرفة كلام اللغمي هذا مختصرا وقوله في قوله الان يكون عقد الخ نظرا لان جواز التبرع بعد العقد انما هو على القول بلزومها بالعقد ومذهب عدم لزومها به راجع ما تقدم من كلام ابن عبد السلام وانظر كيف سكت عنه ابن عرفة مع جزمه بأن مال ابن الحاجب وغيره من جواز التبرع بعد العقد مخالف لقول ابن رشد انهم غير لازمة به انظر كلامه في غ عند قوله بعد وله التبرع والله أعلم (وبهم انهما) أصله في المدونة ونصها قال ابن القاسم ولا بأس أن يخرج هذا ذهابا وفضة وهذا من ذهب وفضة فاهنهما بلفظه * (تنبيه) * عورض جواز هذا ان يمنع درهم ودنار يملهما و يمنع مبادلة قمع وشعير يملهما لان المتعبد من الجانبين اما ان يكون مماثل من كل وجه فيلزم جواز مسئلة الصرف والمبادلة وقد منعها في كتاب السلم الثالث أو متفاوتا فيتمنع في الشركة اذا لا يجوز اختلاف رأس المال مع التساوي في الربح على سبيل الشركة الاطوعا قال الواوغي عند

اتفق ما أخرجه انظر ما معنى قوله حيث اتفق الخ والذي يفيد ظاهر كلام المدونة
 انه اذا ناب عشرة دينار بناب عشرة دراهم درهم ونحوه لابن القاسم في أول مسئلة
 من رسم نقد هاوزاد فيه ما نصه واذا كان الدينار نصف دينار فالدرهم نصف درهم وان
 كان الدينار ثلث دينار فالدرهم ثلث درهم وان كان ربع فربع على هذا يقتسمان
 الربح قلت أقصص فان الربح دراهم ويقتسمانه على هذا الحال فقال ان شأنا تصرفاه
 وان شأنا لم يصرفاه اذا اقتسماه على هذه القسمة وبأخذ كل واحد رأس ماله مثل الذي
 أخرج بأخذ صاحب الدينار رأس ماله دينار وبأخذ صاحب الدراهم رأس ماله دراهم
 ويقتسمان الربح على ما ذكرنا لك وكذلك بلغني عن مالك قال القاضي رضى الله عنه
 هذا ليس على ظاهره وذلك أنه قال ما وقع للدينارين من شئ من الدينارين وقع مثله من الدراهم
 ومما أنه ما وقع من الربح للدينارين من الدراهم وقع للدراهم مثل ذلك الجزء من الدراهم لا مثل
 ذلك العدد على ما يقتضيه لفظه اذ لا يصح اذا وقع للدينارين ربع دينار أن لا يقع للدراهم الا
 ربع درهم واذا وقع للدينارين ربع عشرة دينار لا يقع للدراهم الا ربع عشرة درهم فيكون
 صاحب الدراهم لا يربح من عدد الدراهم الا ما يربح صاحب الدينارين هذا ما لا يصح أن
 يكون ابن القاسم يريد أو يقوله وانما عبر عن تساوى الجزأين بتساوى العددين وذلك
 يرجع اذا اعتبر به بما يخرج الحساب الى أن يقتسم جميع ما بينهما على ما كان به من
 ربح أو خسارة على قيمة الدينارين والدراهم يوم الفسخ فهذا أقرب بما أخذ في العمل وقيل
 انهما يقتسمان ذلك على قيمة الدينارين والدراهم يوم اشتراكهما وقول غير ابن القاسم في المدونة
 اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل ابن عرفة بعضه مختصرا واصله وما لابن رشد من جملة قول
 الغير على الخلاف سبقه اليه أبو اسحق التوماني لكنه اختار قول الغير ورد قول ابن القاسم
 المعتمد قيمته ما يوم الفسخ فانه يؤدي الى ضرر بأحدهما وذلك أنه اذا كانت قيمتهما متساوية
 يوم الشراء فالسعة المشتركة بينهما نصفين فاذا بيعت كان غنما بينهما نصفين فان تغيرت قيمة
 الدينارين فكانت تساوى يوم الفسخ الثلثين مثلا والدراهم الثلث وقلنا ان الربح والوضعية
 على قدر هذه القيمة يوم الفسخ كان في ذلك ضررين على رب الدراهم في الربح وفي العكس
 يكون الضرر على رب الدينارين وسيله ابن يونس وحل الغمى قول الغير على الوفاق وعليه فلا
 خلاف أن القيمة معتبرة يوم الشراء * (تنبيه) ذكر ابن عرفة اعتراض أبي اسحق
 السابق وقال عقبه ما نصه ويرد بأنه بناء على ترتيب القسم على قيمة العين وأصل المذهب
 خلاف ذلك لانهم ليست من ذوات القيم انما هي من ذوات الامثال وذوات الامثال انما
 المعترف بها عددها فوجب ترتيب القسم عليها باعتبار عددها لا باعتبار قيمتها اه منه بلفظه
 قلت فانه نظر من وجهين أحدهما أن ابن القاسم والغير متفقان على أن القسم انما هو على
 قدر قيمتهما لا على قدر عددهما سواء حملنا قول الغير على الوفاق كما للغمى أو على الخلاف كما
 لابي اسحق وابن رشد وابن يونس لان الخلاف انما هو في وقت اعتبارهما فابو اسحق انما
 بنى اعتراضه على تسليم أن المعبر به القيمة فكيف يستقيم رده عليه بما ذكره فانها مائة
 لا يستقيم ما ذكره أن القسم هنا انما يكون باعتبار عدد الدينارين وعدد الدراهم اذ لا تعقل

النسبة بين الدنانير والدراهم باعتبار عدد ههما مع قطع النظر عن قيمتهما ما هو مقرر في محله
فتأمل به بالانصاف والعجب منه رحمه الله انه سلم قول ابن رشد ان اعتبار عدد ههما كما هو ظاهر
المدونة والسماح مما لا يقوله أحد ثم جعل بقوله والكمال لله تعالى (لا بطعامين ولو اتفقا)
اعتماد المصنف قول مالك في المدونة المرحوع اليه ورده بلوقوله الاول وقول ابن القاسم في
المدونة مع أن هذا المردود قوي أيضا وقد اعتمد غير واحد قال في المقيد مانصه وجه
الشركة أن يشتركا في جنس واحد من المال كان المال دراهم أو دنانير أو طعاما على
اختلاف من قول مالك في الطعام وهذا هو المعمول به اذا اعتدلا في وزن ذلك أو في كيله
وعينه وجنسه وصفته ويستويان في ذلك اه منه بلفظه وقال في المعين مانصه
تجاوز الشركة في الطعام اذا اتفق جنسه وصفته وكذلك ما يكال أو يوزن وهو
قول مالك وابن القاسم اه منه بلفظه وفي اختصار الميضية لابن هرون مانصه وتجاوز
الشركة في الطعام اذا اتفق جنسه وصفته قعا كان أو شعيرا أو غير ذلك بالكيل فيما
يكال والوزن فيما يوزن من غير قيمة قال ابن القاسم أجازة مالك ثم كرهه ولا أعلم
لكرهه وجه اه منه بلفظه ولهذا قال أبو علي ههنا مانصه ان المبسط صدر
بالجواز في الطعامين المتفقين بل اقتصر على جوازه وان ذكره مقابله على وجه نبئ تضعيفه
اه منه بلفظه وقول مب عن ابن عرفة وعلاه ابن المواز بأنه كرهه من جهة خلط
الجيد بالردي سلم هذا ابن عرفة والمبسط وغيرهما وفيه نظر ظاهر اذ الموضوع هو اتفاق
الطعامين فتأمل وقوله وعلاه اسمعيل بأن الشركة تقتضي الاستواء الخ سلم هذا أيضا ابن
عرفه وغير واحد وتعقبه ابن يونس فقال مانصه يلزم على هذا التعليل أن تجوز الشركة
بالطعامين المختلفين الذين يجوز التفاضل بينهما اذا استوت القيم وهذا لا يجوز عند مالك
وابن القاسم اه منه بلفظه وتعقبه في ضج بشئ آخر فقال مانصه خليل وقد يقال في
قول القاضي نظر لانه لو لا حصول المساواة لم تكن من ذوات الامثال اه منه بلفظه
وقوله وذكر أبو الحسن عله أخرى وهو اختلاف الأغراض الخ يقتضي أن ابن عرفة لم
يذكرها وليس كذلك بل ذكرها ونصه قلت وقيل اختلاف الأغراض في الطعام مطلقا
لنسخ يعه باستحقاقه وعدمه في العين لعدم الفسخ به بصير مماثل في الطعام كختمه اه منه
بلفظه وبهذا عاله اللعج ونصه ثم رجع عن ذلك ورأى أن الطعام عما يختلف فيه
الأغراض بخلاف الدنانير فقد دخله المبيعة من بعضها ببعض واذا دخلت المبيعة منع
لاجل عدم المناجزة اه منه بلفظه وهذه العلة أسلم العلل وقد اعتمد ز وخش تعليل
ذلك ببيع الطعام قبل قبضه وكانهم ما سعى ذلك ابن يونس فانه صحح التعليل بذلك وتبعه
ابن نابج في شرح المدونة مع أن ذلك معترض كما علمته قلت الظاهر أن هذه العلل كلها غير
محتاج إليها لان امتناع الشركة بالطعامين مطلقا جاء على الاصل لما فيها من المبادلة بالآخر
المحرمة بالسنة والاجماع لان كل واحد من الشريكين يبدل نصف طعامه بنصف طعام
صاحبه ويد كل واحد منهما من جهة على الجميع ولهذا حرمت الشركة بالدنانير من جهة
والدراهم من جهة على الراجح من قولي الامام وبه علاه ابن المواز ونقله عنه ابن يونس وسلمه

وفيه قال ابن الموارزداً أخرج هذا ذاتيرو وهذا ذراهم كقيمتها فروى ابن القاسم عن مالك
اجازته وروى هو وابن وهب كراهته وبذلك أخذوا جازته غلط وما علمت من اجازته لانه
صرف لا يمين به صاحبه ابقاء بكل واحد على ما صرف اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة
وزاد مائه **ع** قلت في جعل الكراهة على ظاهرها نظر اه منه بلفظه ونقل ابن ناجي
كلام ابن يونس أيضاً في شرح المدونة وزاد مائه المراد بالكراهة التحريم وقول بعض
شيوخنا في جعلها على ظاهرها نظر ضعيف اه منه بلفظه وكأن القياس أن لا يجوز ذلك
في التوع الواحد من الدين لكن اجازته لاجماع من مضى على ذلك من احتياج الناس الى
ذلك لكونها أطول الأيمان وكونها لا تزال اذ اعياها مع عدم اتمامها على قصد البايعة
الحقيقية لا اتفاق نوعها وصفها فهي رخصة والصحيح أن الرخص لا يقاس عليها بقي ماعدا
ذلك على أصل المنع والله أعلم **م** (فائدة وتنبية) **م** قول مب عن نظم غ والثاني للعتقي
الخ مراد بالعتق ابن القاسم ويسبق الى الأذهان أنه منسوب الى مصر العتيق ويقع الغلط
في ضبطه فكثير من الناس يضمون تاء مع عينه ومنهم من يفقه ما وليس الامر كذلك قال
أبو الفضل عياض في أول تنبيهاته مائه وأكثر الناس يضمون التاء وهو خطأ ويقعها
على الصواب قد بدنه عن المتفهمين من أهل العلم اه منها بلفظها وفي القاموس مائه
والعتيقون كرفع نسبة الى العتقاء عبد الله بن بشر العبدي والحارث بن سعيد المحدث
وعبد الرحمن بن الفضيل قاضي تدمر وعبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك وله مسجد
العتقاء بمصر وفي الحديث الطلقاء من قريش والعتقاء من ثقيف بعضهم أولياء بعض في
الدينا والآخرة والعتقاء جماع فيهم من هجر جبر ومن سعد العشرة ومن كان مضر وغيرهم
اه منه بلفظه ويتعين سقوط الياء من الثاني وتسكين التاء من العتق وبذلك يستقيم
الوزن وذلك سائغ والله أعلم **ن** (ثم أن أطلقا التصرف الخ) قول ز ولكن في ابن ناجي
وابن عرفة أن في قول كل تصرف مقتصرين عليه قولين في كونهما إما فوضه أم لا الخ لم
أقف في كلام ابن ناجي ولا ابن عرفة على ما نسبته لهما بل في ابن عرفة ما يدل على أنه
التصرف وقد نقل كلام ابن رشد وسلمه ومحصله أن وقع التعبير بالمقاوضة فكل منهما
التصرف وإن لم يشترطاه وكذا بلفظ الشرقة فقط لكن في جميع ما بأيديهم ما وإن كانت
في شيء خاص فعند مالك لا يكونان متفاضلين فيه وعند سحنون يكونان متفاضلين فيه
وكلام ابن رشد هذا هو في شرح المسئلة الرابعة من أول رسم من سمع ابن القاسم من كتاب
الشرقة ونصه المعنى عندى في هذه المسئلة أن مالكا لم ير الرجلين إذا اشتركا في مال مسعى
متفاضلين فيما اشتركا فيه إلا أن يشتركا فيه على المقاوضة بخلاف إذا اشتركا في جميع
أموالهما فرأى ما اشترطاه من أن ما باعه أحد هما بدين فقد ضمه معه صاحبه غررا لانه
ضمن هذا نصف ما باع هذا على أن ضمن هذا نصف ما باع هذا وأما سحنون متفاضلين
فما اشتركا فيه من المال وإن لم يشترط ذلك بمنزلة ما إذا اشتركا في جميع أموالهما فلم ير
ما اشترطاه من أن ما باعه أحد هما بدين فقد ضمه صاحبه غررا لأن الحكم واجب
ذلك عنده وإن لم يشترطاه على حكم المقاوضة والله التوفيق اه منه بلفظه وبه تعلم ما في

قوله عبد الله بن بشر العبدي قال
شارحه فيه أنه ليس في العبادة من
اسمه ذلك وإنما فيهم عبد الله بن بشر
بالسين المهملة اه محصيه

كلام ز فتأمل والله أعلم (وله أن يتبرع) قول ز وكذا العنان في ادخاله هنا شركة العنان نظرا لأنه اذا كان أحدهما لا يبيع الا باذن شريكه فأحرى أن لا يتبرع قاله شيخنا ج وهو ظاهر ودخل في كلام المصنف تأخير ما بالين ووضع منه بقبضه وقد صرح بذلك في المدونة ونقل ح هنا كلامها * (تنبيهان * الاول) * في ح هنا بعد أن ذكر عن المدونة والخمى جواز التأخير للاستتلاف مانصه قال الخمى وقد قيل لا يجوز التأخير ارادة الاستتلاف لأنه من باب سلف بزيادة والقول الاول أحسن وما نسبته للخمى خلاف مانسبه له ابن ناجي فإنه قال عقب كلام المدونة مانصه ما ذكره هو المشهور وقيل لا يجوز وهو سلف بزيادة قال الخمى وهو أحسن اه منه بلفظه ولكن ما لـ ح هو الصواب لأنه هو الذي وجدته في تبصرة الخمى فلهل ما لابن ناجي تصيف * (الثاني) * بعد أن ذكر الخمى أن الوضع لغير الاستتلاف لا يجوز قال مانصه ثم ينظر هل يحضى نصيب الذي وضع اه منه بلفظه وكأنه لم يقف على ما لابن وضاح فقد قال ابن عرفة بعد ذلك كلام المدونة مانصه عياض قولها لا يجوز ما صنعته أحدهما من المعروف في مال الشركة زاد في بعض الروايات ورواية ابن أبي عقبة ويجوز عليه قدر حصته وضرب عليه في كتاب ابن وضاح وقال طرحه سحنون قلت لا احتمال خوف نقص في المال يعجز به خطه في باقيه عن قدر تبرعه ولا مال له غيره اه منه بلفظه (ويضع ويقارض) قول ز ان اتسع المال الخ أصله للخمى وهو خلاف ظاهر المدونة ولكن قال ح بعد ذلك كلام الخمى مانصه ونقله أبو الحسن وظاهره أنه موافق للمدونة اه منه بلفظه قلت وصنيع ابن ناجي يقتضى أنه تفسير له مدونة وهو ظاهر * (تنبيه) * بعد أن ذكر ح أنه يجوز لأحد الشريكين أن يستأجر من يعمل موضعه قال مانصه واذا جاز فهل يجوز له أن يدفع الاجرة لشريكه على أنه يتولى العمل جميعه تأمل ذلك واقفه أعلم وانظر بوقفه في ذلك مع ما في ق عند قوله وهل تلغى اليومان كالصحبة الخ مانصه قال في الاستغناء ان اشترى كاشرك صحبة على أن يعمل جميعا ثم استأجر أحدهما صاحبه لتجبر بنصيبه جاز اذا كان بمعنى أن يقتسمامتي أحياء أو امان عقدا الشركة والاجارة معا فلا يجوز اه منه بلفظه وهو نص فيما لو وقف فيه ح والله الموفق (وودع لعذر) قول ز وشيئ أن يصدق في دعوى العذر لأنه شريك الخ كان شيخنا ج يقول الظاهر أنه لا فرق بينهما قلت وهذا هو المنعين وقد قال أبو الحسن عقب كلام المدونة مانصه وقال في كتاب الوديعه لا يصدق أنه اراد سقرا أو أخاف عورة منزله الآن يعلم ذلك اه منه بلفظه فظاهره أنه لا فرق بين الموضعين وكلام ابن ناجي كالصرح في ذلك ونفسه وظاهره أنه محمول على عدم العذر حتى ثبت وهو نص قولها في الوديعه لا يصدق أنه اراد سقرا أو أخاف عورة منزله حتى يعلم ذلك اه منه بلفظه (وقبل الميعب وان أبي الآخر) ظاهر المصنف أن من قبل الميعب بقضى له بذلك ولو سبقه شر بكذا الرد وأنه لا خيار للبائع وقال الخمى مانصه واذا وجد أحد الشريكين عيبا قبله أو رده وخالفه الآخر كان الامر على ما سبق به أحدهما والبائع بالخيار فيما اراده فان سبق أحدهما القبوله ثم رد الآخر كان القيام بالميعب ساقطا ويكون البائع بالخيار في الرد فان اختار

ردها لم ينظر الى امتناع الآخر وان سبق أحدهما بالرد كانت هر دودة وكان الباقي بالخيار
 فان اختار قبولها لم يكن للآخر أن يردّها منه وان اختار ردها لم يكن لمن سبق بالرد أن يمتنع
 من ذلك الآن يعلم أن الذي فعله أحدهما فيه ضرر فيضى ذلك في نصيب من رضي دون من
 كره اه منه بلفظه وما قاله من تخيير البائع لم أره لغيره وليس بظاهر في نفسه وهو خلاف
 ظاهر كلام المدونة وشراحيها وخلاف ظاهر كلام ابن يونس والمسيطي وابن سلون وغيرهم
 وما ذكره أيضا من التفصيل خلاف ظاهر كلام المدونة أنظر نصها وكلام ابن ناجي عليها عند
 قوله فيها في العيوب ورد أحد الشريكين وقد أغفل أبو علي كلام اللغمي هذا
 فلم ينقله لكنه قال في آخر كلامه مانعه وقبول المعيب مطلقا ردا لا كافي العرف وغيره
 فاطلاقه صواب رجحه الله تعالى اه منه بلفظه (و يقربين الخ) قول ز فلا بد من
 كونه عدلا لا نظر ابن يونس الخ لم يجزم ابن يونس بذلك ولكنه نقل كلام أبي إسحق الذي
 نقله مب بواسطة ابن عرفة ولم يرد عليه (لا الشراية) قول مب وما ذكره من أن
 الحوازه المذهب كما عند ابن شاس وابن الحاجب صواب الخ قد نقل جس و نو كلام
 طفي أيضا وسلماء وكل منهما لم يعرج على قول أبي علي مانعه وقد تبين هذا كله ان مافي
 المتن هو المذهب أي في البيع بالدين والشراية الأولى جائز والثاني ممنوع والفرق ظاهر لان
 البيع بالدين لا مانع فيه ولا كذلك شركة الذم وعلمها تأني ان شاء الله وبه تعلم مافي اقتصار
 ق على نقل ابن سلون وان كان الخلاف في الشراية قويا اه منه بلفظه وفيه نظر ظاهر
 وكلامه نفسه كاف في الرد عليه لانه معترف بأن الشراية بالدين الذي هو محل النزاع صورته
 هي صورة شركة الذم وقد علت مافي ذلك من كلام طفي مع أن ابن شاس وابن الحاجب
 والمسيطي الذين أجازوا الشراية بالدين قد صرحوا بمنع شركة الذم وحاصل أنقاله التي
 استدل بها أولا وأشار إليها ثانيا هو كلام المدونة وأبي الحسن واللغمي و ضج فاما كلام
 المدونة وأبي الحسن وابن يونس فقد علت انه مسلم ولكنه خارج عن محل النزاع لانه هو
 شركة الذم وهو معترف بذلك كما رأيته وأما كلام اللغمي فقد رأيت ما قاله فيه طفي
 وأما كلام ضج فهو تابع لابن عبد السلام فبرد عليه ما ورد عليه فلا تغتر بكلام أبي
 علي وكان قوله في المتن هو المذهب يوجب لنا التوقف في اعتماد ما قاله طفي ومن تبعه
 قبل أن نطلع على أنقاله وكلامه ممن أوله الى آخره فلما وقفنا على ذلك استرحنا وطمأننا
 الحق الذي لا يحد عنه هو ما قاله طفي وتابعوه فشد يدك عليه وأعرض عن كلام أبي
 علي ولا تلتفت اليه وقد رأيت في كلامه هو نفسه ما هو كاف في الرد عليه وانه الموفق
 (أومفاوضه) قول مب تبع نت وتقدم مافيه اس هو ردا لكلام تت و ز لانه
 أشار الى ما قدمه عند قوله وشارك في معين والذي تقدم له هناك أن تت تبع البساطي
 وأن ما قاله هو المتبادر من المدونة وان طفي اعترض عليهم ما مستند لا بكلام اللغمي
 وابن يونس وان في اعتراضه نظر الاحتمال كلام كل منهما للوجهين وهذا يدل على ان كلام
 ز صواب عنده لا معترض في ذلك وما قاله مب من أن كلام اللغمي محتمل للوجهين
 صحيح وأما كلام ابن يونس فهو شاهد للبساطي ومن تبعه ونصه ومن المدونة ولا يجوز

(واستبد الخ) ما اقتصر عليه المصنف هو المشهور والراجح أيضا في الاجرة ومن ذلك يعلم حكم نازلة كثيرة الوقوع وهي أن الاخوة مثلا يكونون على المفوضية فيواجب بعضهم أنفسهم في تعليم الصبيان مثلا ويبقى غيره على عمله فيريدون الدخول معه فيما جمعه من ذلك ويريدون الاختصاص به مع دخوله معهم فيما استفادوه من مال الشركة فدخوله هو معهم لا اختلاف فيه والمشهور عدم دخولهم معه والراجح أن لأجرة عليه لهم وكذا ان ذهب بعضهم لقراءة العلم مثلا فله الدخول معهم بالاختلاف وفي ثبوت الاجرة لهم عليه القولان وقول مب وظاهره ولو كان لا يشغله الخ هذا وان كان هو ظاهرا مختصرا ابن هرون أيضا قال ظاهر تقييده بما اذا كان يشغله والاجاز كما يدل عليه ما في نوازل ابن رشد انظره في الاصل وابن سلون وقول مب فلا اظن انهم يحتلقون الخ هو خلاف ظاهر كلام الامعة بل كلام ابن رشد يدل على ان محل الخلاف هو عدم الاذن ويؤيده ان غايته أن يكون كن ترك العمل في مال الشركة وعده شريكه في غيبته أو حضوره وسكت عنه وسأقي أن فيه قولين وأن الراجح انه لأجره وان محل الخلاف اذا لم يأذن له في ترك العمل والا فلا أجر له اتفاقا انظر الاصل

لا حدهما أن يفاوض شريكه أو مالان يشاركه في سلعة بعينها غير شركة مفوضية فإثر محمد بن يونس لان شركته في سلعة معينة أو في سلعة من التجارة توسع له فيها وأما شركته مفوضية فقد ملك هذا الشريك التصرف في مال الشريك الاول فلم يجوز ذلك عليه اه منه بلفظه فظاهر قوله عن المدونة غير شركة مفوضية انه قيد فيما قبله يليه وقد اعترف طي نفسه بان ذلك هو المتبادر منها أو ما فهمه طي منه يؤدي الى جعل الاستثناء منقطعاً وهو خلاف الاصل فلا ينص الى الابدليل وهو مستف مع ذلك فهذه الصورة التي حل عليها كلام المدونة قد وقع التصريح في أول كلامها بدلالة المطابقة منطوقاً في بعد الكلام عليها بدلالة الاستثناء ثانياً وأي فائدة في ذلك مع أن تعليل ابن يونس بقوله فقد ملك هذا الشريك التصرف الخ يدل على ما فاده ظاهره لان تلك العلة موجودة في صورتين اذ لا فرق بين تعليقه التصرف في الكل أو في البعض فتأمل بانصاف والله أعلم (واستبد أخذ قراض) قول مب وظاهره ولو كان لا يشغله عن العمل الخ هو ظاهر ما في اختصار المتبعية لابن هرون أيضا والظاهر تقييده بما اذا كان يشغله والاجاز في مسائل الشركة من نوازل ابن رشد مانصه وسئل عن شريكين في تجارة يريد أحدهما أن يصنع لنفسه شغلا غير ما تشاركه في عمله أن يقول له الوقت الذي لا تعمل فيه شيئا أو تكون حاضرا أعل أناشغلي فإن كنت غائبا أو كنت علينا الشغل صنعنا جميعا في الشركة المذكورة ورضي الآخر بذلك هل له ذلك أم لا وكيف ان لم يرض هل هو واحد أم لا فاجاب كل واحد من الشريكين أن يعمل لنفسه ماشاء في الاوقات التي لا يشغل فيها بالتجارة ولو لا كلام لشريكه في ذلك وبالله التوفيق اه منها بلفظه ونقله ابن سلون مختصرا وأتى به فقها مسلما وقول مب وقال أصبح يحلف ويرجع هو صريح في أن أصبح موافق لابن القاسم في الاستبداد وانما الخلاف بينهما في الاجرة وقوله للجمعي فانه لما ذكر قول ابن القاسم وأشهب قال مانصه وقال أصبح الرج له خاصة ولا آخر أجرة ما عمل في غيبته اذا حلف أنه لم يعمل على التطوع وقول ابن القاسم أبين اه محل الحاجة منه بلفظه ومثله في العتية وبأني افظه وهو خلاف ما لابن ناجي في شرح المدونة فانه قال عند قولها وان أخذ أحدهما قراضا فلا يرجع للآخر فيه الخ مانصه وما ذكر في الكتاب هو المشهور وقال أشهب يرجع المال بينهما كما لو تسلف ما لا يعمل به لكن يرجع ذلك بينهما وقاله أصبح وابن حبيب اه محل الحاجة منه بلفظه والجواب عن ذلك أن أصبح قولين فكل واحد من هؤلاء اقتصر على قول منهما ولم ينبه على الآخر وقد نقل عنه ابن يونس القولين فانه نقل عن المدونة مانصه قال ابن القاسم وان أخذ أحدهما قراضا فلا يرجع للآخر فيه ولا ضمان عليه فيما تعدى فيه الاخذ لان المقارضة ليست من التجارة وانما هو أجرة حبر آخر نفسه فلا يشترى بذلك اه وزاد مشلا به مانصه وكذلك عنه في كتاب محمد قال فيه وهو على ربحه فيما عمل الآخر ولا يرجع عليه الذي عمل وحده بشئ من أجرة عمله وقال أصبح اذا حلف أنه لم يتطوع بالعمل فله نصف الاجر بقدر ما بانثر بحقه على عدد الشهر واذا كان عمله منقطعاً في خلال ذلك

ثم قال بعد بقر ب مائه قال ابن حبيب اذا أخذ أحد الشريكين قراضا لنفسه أو أجر
نفسه في عمل أو في حراسة أو وكالة أو تسلف مالا فاشترى به سلعة فربح فيها أو اشترى
لنفسه شيأ بدين فربح فيه فإن لم يكونا متفاوضين فجمع عليه أن ذلك له دون شريكه وإن
كانا متفاوضين فإن القاسم يرى ذلك له دون شريكه ويجعل له نصف الفضل في شركته
ولا يجعل عليه أجارة لشريكه لما توخى به من عمل الشركة وكان أشبه بجعل ذلك كله بينهما
ويجعل ضمان ما تسلف بينهما والتفاوض هو تفويض كل واحد لآخر كل ما جرت نفعها
اجتماعية وفيه وقاله أصبغ وبه أقول اه منه بلفظه وقول م ب عن بعض شيوخه وأما
أن كان بغير اذنه فلا أظن أنهم يختلفون في أن له الرجوع الخ فيه نظرا لأنه خلاف ظاهر
كلام الأئمة بل كلام ابن رشد يدل على أن محل الخلاف هو عدم الإذن في المسئلة الأولى
من رسم الوصايا العاشر من سماع أصبغ من كتاب الشركة ما نصه قال أصبغ سألت ابن
القاسم عن الشريك المتفاوضين اذا ترك أحدهما عمل الشركة وأخذ مالا فعمل فيه
فربح أو أجر نفسه أصاحبه من ذلك شي قال لا أرى لصاحبه من ذلك شيأ وأراه له كله وإنما
هو رجل تعدى فترك العمل والشركة فليس ذلك بالذي يوجب صاحبه فيما ربح من ذلك
شيأ قلت أفترى لهذا المتعدى فيما ربح صاحبه الذي كان يعمل معه على الشركة شيأ قال
نعم أراه على ربحه في الشركة قال أصبغ لان نقصان يلزمه اذا تركه يعمل بالشركة فذلك
الربح قال أصبغ قلت لان القاسم أترى لهذا العامل في الشركة على الذي لم يعمل
أجر اذا قاسمه الربح قدر ما ترك من العمل معه الذي كان يصيبه قال لا قال أصبغ لا يعينني
هذا وأرى ذلك له اذا حلف العامل أنه لم يعمل على التطوع له وعنه وعلى مقاسمته لا على
العمل لنفسه خالصا اذا اشتغل عنه وعلى أن يطالبه بعمله وكفايته فأى الوجهين ادعاه
وحلف عليه رأيت له الاجرة به على قدر الكفاية لنصف ما باشر من ذلك في حينه وعلى
وجهه خاصة وليس على طول الشهور وعددها ولا السنين ولا الايام كان العمل والتجارة
منقطعا في خلال ذلك ان شاء الله وسئل عنها أشهب فقال ما أرى ربح القراض ولا الاجرة
التي أجر بها نفسه الا بينهما رأيت أن من تسلف مالا فعمل فيه فربح لكان الربح بينهما
قال القاضي رضى الله عنه قول ابن القاسم ان ذلك له ولشريكه فيه شي أظهر من قول
أشهب ثم قال ولا اختلاف في أن ربح مال الشركة الذي عمل فيه أحد الشريكين مادام
صاحبه يعمل في القراض الذي أخذه أو في الاجرة التي أجر بها نفسه يكون بينهما نصفين
واختلف اذا لم يكن للشريك الذي عمل بمال الشركة في ربح القراض ولا في الاجرة شئ
على القول بأن ذلك للذي أخذ المال للقراض والذي أجر نفسه هل يكون له اجرة على
الذي لم يعمل معه لا تفراده بالعمل أم لا فلم ير ابن القاسم في هذه الرواية ذلك له ورأى ذلك
أصبغ له بعد عينه أنه لم يعمل على التطوع عن شريكه وهذا القولان جاريان على أصل
قد اختلف فيه قول ابن القاسم وهو السكوت هل يكون كالإذن أم لا فقول أصبغ في هذه
المسئلة مبني على أنه ليس كالإذن وقول ابن القاسم مبني على أنه كالإذن وذلك متعوض
لابن القاسم في كتاب ابن الموازي مستثنى بعينها قال في شريك يخرج إلى الريف فابن

طعما فقدم أحدهما الفسطا فآخذ قراضا فرج فيه قال ربحه له وعليه للذي بال ريف
 أجر مثله فيما يول بال ريف في حصته يريد بعينه كما قال أصبح أه محل الحاجة منه بلقطه
 فتأمل تجد مشاهدا الماقلناه ويرد أيضا ما قاله أن غاية من أخذ القراض أو أجر نفسه كن ترك
 العمل في مال الشركة وعمله نير بكه في غيبته أو حضوره ولم يطلبه بذلك لرفع أمره الحاكم
 وسبأ أن فيه قولين وأن الرابع أنه لا أجر له وأن محل الخلاف إذا لم يأذن له في ترك العمل
 والأفلا أجر له اتفاقا وهذا بعينه هو الذي أفاده كلام ابن رشد المنقول اتفاقا له بانصاف
 والله أعلم **(تنبيهات الأول)** ما نقله ابن رشد عن الموازية من أن للذي عمل الاجرة على
 من لم يعمل مخالفا لما نقله ابن يونس عنهما من أنه لا أجر له عند ابن القاسم لكن النص الذي
 نقله ابن رشد غير النص الذي نقله عنهما ابن يونس فيكون لابن القاسم في الموازية القولان
(الثاني) * يتحصل مما سبق كله أن المنصوص لابن القاسم في المدونة والموازية والعقبة
 والواضحة أن أخذ القراض والمؤجر نفسه يستبد بال ربح والاجرة ولا يدخل معه شريكه
 في ذلك ولم ينقل عنه أحد خلاف ذلك وإن أشهب قال بعدم الاستبداد ونقل ابن حبيب عن
 أصبح مثله واختاره وعليه اعتمد ابن ناجي فلم يعزل لأصبح غيره ولم يعزل للحمي لأصبح الا
 الاستبداد كقول ابن القاسم لكن مع دفعه الاجرة لشريكه وهذا هو المنصوص لأصبح
 في العقبة ولم يعزله ابن رشد غيره وعزاه ابن يونس القواين واختلف النقل عن ابن القاسم
 هل يجب عليه أجره للعامل فالمنصوص له في العقبة والواضحة والموازية على نقل ابن يونس
 نقبها وعليه اقتصر غير واحد ونقل عنه ابن رشد ثبوتها كقول أصبح وعزاه للموازية
 وبه يعلم أن ما اقتصر عليه المصنف هو المشهور وقد صرح بذلك ابن ناجي كما تقدم والرابع
 أيضا في الاجرة كما يعلم مما تقدم وما يأتي عند قوله وله التبرع الخ والله أعلم **(الثالث)** *
 قال أبو علي ما نصه وقال العبد دوسي اختار قول ابن القاسم التخي وابن رشد والتونسي
 والاشياخ كلهم أه منه بلقطه قلنا قال ابن يونس بعد ما قدمناه عنه ما نصه محمد بن
 يونس وقال بعض القرويين الاشبه أن يكون القراض له وأن للعامل الاجرة في نصيب
 الذي أخذ القراض لانه يقول لم أتطوع بالعمل الاظن أن يعمل في المال مثل ما عمل أه منه
 بلقطه ونقله ابن ناجي أيضا وعادة ابن يونس أن يشير ببعض القرويين لابي اسحق فيشكل
 مع ذلك قول العبد دوسي والتونسي وعلى تسليم ذلك وأن ابن يونس أراد هنا غير أبي اسحق
 فيشكل قوله والاشياخ كلهم وله أراد أنهم اختاروا قول ابن القاسم بالاستبداد على
 قول أشهب ومن وافقه نفيه فلا يضر اختيار بعضهم ذلك مع نفي الاجرة بعضهم مع
 ثبوتها فتأمل والله أعلم **(الرابع)** * علم مما تقدم حكم نازلة كثيرة الوقوع في هذه النواحي
 وهي الاخوة وأخوههم يكونون على المفاوضة فيذهب بعضهم ويؤجر نفسه في تعليم
 الصبيان والاصالة وما انضاف اليها موقوف غيره على علمهم فيريدون الدخول معه فيما
 جمعه من ذلك ويريد هو الاختصاص بذلك مع دخوله معهم فيما استفادوه من مال الشركة
 فدخوله معهم لا اختلاف فيه وفي دخولهم معه قولان المشهور نفيه وعليه فهل لهم أجره
 قولان أرجحهما نفيها ويؤخذ منه نازلة أخرى وهي أن بعضهم يذهب لقراءة القرآن

نقل مشاهير كماله

✓ بر

علمهم مشاهير كماله

(وان للشركة) قول ز وأجيب
 الخ هذا الجواب للقاسي وأجيب
 ابن أبي زيد بن الميراد أن يتبين
 كذبته في الحيوان اه وفيه
 أنه لا فرق بين الأذن وعدمه
 وقول ز ان الواو للحال الخ فيه
 نظر بل هي على باهيا في المدونة
 فاستعار أحدهما بغير إذن الآخر
 ما جعل عليه نفسه أو لمال الشركة
 الخ انظر ق (الآن يعلم الخ)
 لو قال الآن رضى لان الرضا أخص
 من العلم انظر ح (وكل وكيل) ولذا
 قال في المدونة لا شفعة لواحد منهما
 فيما باع الاخر قاله ح (والربح
 والخسر الخ) ابن الحاجب والربح
 على المال والعمل على نسبته وان
 وقعت على تفاضل الربح والعمل
 فسدت ولم يتراذق الربح والعمل
 باجرة المثل في نصف الزيادة وانظر
 ضج وفي المعيار من جواب لابن
 الفخار وانما تصلح الشركة بالتكافؤ
 في الاموال والابدان فاذا وقعت على
 هذا فن قدم منهما وتجردون صاحبه
 فهو متطوع (وله التبرع الخ) قول
 ز بنى من الربح أو العمل قال في
 الاصل بعد نقول فتحصل أنه ان
 صرح بأنه متبرع بالعمل فلا رجوع
 له بخلاف والا فني حله على ذلك
 فلا أجرة له أيضا وهو ظاهر المدونة
 في موضع وصريحها في آخر وقول
 مالك وابن القاسم وابن المواز وسله
 ابن يونس وغيره به أفنى ابن الفخار
 وسله صاحب المعيار فهو الراجح أوله
 أجرة مثله وهو قول محنون أوله
 الاقل من أجرة المثل وما ينوبه من
 الربح وهو للخس من عند نفسه أقوال والله أعلم

أو العلم أو نحو ذلك ويعلمونهم في غيبته فله الدخول معهم بخلاف وفي ثبوت الاجرة
 لهم عليه القولان والله أعلم (وان للشركة) قول ز والواو للحال الخ فيه نظر بل
 هي على باهيا فهو كقول المدونة فاستعار أحدهما بغير إذن الآخر ما جعل عليه لنفسه
 أو لمال الشركة الخ انظر نصها بقوله في ق وقول ز ويرد أنه ذكره بعد نص المدونة
 أن الدابة هلك في نفسه نظرا لان التصريح بالدابة انما هو في اختصار أبي سعيد وتأويل
 حديث انما هو على كلام الامهات ونصها وان استعار ما جعل عليه بغير إذن شريكه فهلك
 فضمانه من المستعير ثم ذكر فيها قول الغير لاضمان عليه في الدابة الا بالتعدي انظر طي
 والله أعلم * (تنبيه) * ذكر عياض وأبو الحسن تأويل حديث ولم يعترضه وقال ابن
 ناجي بعد أن ذكره مانعه وهو ضعيف برده قول الغير اه منه بلفظه وفيه نظرا لان رده بكلام
 الغير انما يتم اذا سلم حله على أنه خلاف لابن القاسم وحديث لا يسلم ذلك اذ قد يكون قول
 الغير عند موافاقه فيكون كل من ابن القاسم والغیر تركم على ما يتكلم عليه الاخر وكل
 منهما يقول بقول صاحبه فيما تركم عليه وسكت هو عنه فقامله والله أعلم (ان بعدت
 غيبته) قول م ب فتأمل مع كلام ز الخ انما أمر بتأمله لانه يحسب الظاهر مخالفا
 له لان كلام غ صريح في أن جعله من باب عندي درهم ونصفه مبنى على عود الضمير على
 المشبه وكلام ز مبنى على عود المشبه والجواب عن ذلك أن غ نظر لظاهر اللفظ
 و ز نظر للمعنى والمقصود ما أهم بهذا الاعتبار واحدا فتأمل جديا للوجه
 والله أعلم * (فائدة * وتنبيه) * في جعل العلامة المحقق غ رحمه الله قوله عز وجل
 وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا بئس ما يعمر من عمره الا بئس ما يعمر من عمره الا بئس ما يعمر من عمره
 الغفر عن بعده من المحققين بل التحقيق في الآية أنهما من باب آخر كما حقق ذلك العلامة
 المحقق الشيخ ياسين في حواشي مختصر السعد على التخصيص ونصه واعلم أن الضمير اذا
 عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار لفظه
 لا باعتبار معناه نحو عندي درهم ونصفه أى ونصف درهم أى درهم آخر الاول الذى
 أخبرت انه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بينهما بين ما قبله أن اللفظ المتقدم في باب
 الاستخدام له معنيان أو أكثر بخلاف ذلك وتارة يعود عليه من أحد وجهيه كقوله تعالى
 وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره الا في كتاب قالها لا تعود على معمر المذكور لان المعمر
 غير الذى نقص من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح أن يقال ولا ينقص من عمر معمر آخر
 لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمير وعلى الذات فالضمير عاد اليه
 باعتبار ما يقيسه والمعنى ولا ينقص من عمر شخص آخر فاحفظه واحتفظ به سيفعل في
 مواضع كثيرة اه منه بلفظه انظره في بحث المسند اليه عند الكلام على تعريفه بالاخصار
 وهو حسن غاية والله أعلم (وله التبرع) قول ز بنى من الربح أو العمل الخ يظهر
 منه انه اذا تبرع أحدهما بأن عمل أكثر مما يجب عليه انه لأجره اذا قام بطلبه بعد وهذا
 هو ظاهر المدونة وقد قدمنا نصها عند قوله في الصلح وان صالح على عشرة من خمسينه الخ
 ونقله ح هنا ومثله لابن يونس عنهما ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم ولو صح عقد

المتفاوضين في المال ثم تطوع الذي له الأقل فعل في الجميع جاز ولا أجر له اه منه بلفظه
 وماتأوله عليه أبو الحسن من أن معنى تطوع أنه صرح بأنه متطوع فيه نظر وإن نقله ابن
 ناجي وسيله لقوله بعد ذلك بقريب مانصه وإن أخرج أحدهما ألفا والآخر ألفا منها
 خضماة ثمانية ثم خرج ربحها الباقي بها وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجدها واشترى
 بجميع ماله معه تجارة فأنما له ثلث الفضل ولا يرجع باجر في فضل المال كشر بكيين على
 التفاضل طاع أحدهما بالعمل اه منه بلفظه ومثله لابن نونس عنهما مع زيادة بيان ونصه
 قال مالك وإن أخرج أحدهما ألفا والآخر ألفا منها خضماة ثمانية ثم خرج ربحها الباقي بها
 وخرج بجميع المال الحاضر فلم يجدها واشترى بجميع ماله معه تجارة فأنما له ثلث الفضل
 قال ابن القاسم ولا يرجع باجر في فضل المال كشر بكيين طاع أحدهما بالعمل وقال ابن
 الموازيان بين أنه خدعه فله ربح ماله وإن لم يجده فله النصف ولا أجر له على كل حال اه منه
 بلفظه فقوله ولا أجر له كشر بكيين طاع الخ يخالف تأويل أبي الحسن وقال أبو الحسن
 اللخمي مانصه وقال مالك إذا أخرج أحدهما ألفا وخضماة والآخر خضماة وله ألف
 غائبة فخرج بالمال واشترى بالآخر ربا عا وربحا أن الربح بينهما أرباعا وقال محمدان كذبه
 وخدعه اقسما الربح أرباعا وإن كان أمره على العجة كان بينهما نصفين ثم قال بعد كلام
 مانصه واختلف بعد القول أن الربح أرباعا في الاجرة فقال ابن القاسم لاشئ الذي سافر من
 الاجرة وهو متطوع وقال سحنون له أجرته وهو أحسن والقول قوله أنه لم يعمل على وجه
 التطوع ويكون له الأقل من اجارة مثله والربح اه منه بلفظه وفي قوله والقول قوله أنه لم يعمل
 على وجه التطوع دليل واضح على أن محل الخلاف إذا عمل ولم يصرح برجوع ولا بعده كما
 هو ظاهر المدونة وغيرها وهذا هو الخلاف السابق بين ابن القاسم وأصبغ فيما إذا أخذ
 قرضا وأجر نفسه وقلنا أنه يختص بالربح والاجرة وقد تقدم في كلام ابن رشد هناك أن
 الخلاف مبني على أن السكوت هل هو كالإذن الصريح أو لا فهاهنا وهما واحد فالمدار
 على عمل أحدهما أكثر ما عليه سواء كان ترك صاحبه لاخذ قراض أو لاجارة نفسه أو لا
 شئ كان وقال ابن عرفة بعد أن ذكر مسئلة المدونة فيما إذا غاب بعض مال أحدهما مانصه
 وعلى كون الربح للحاضر فقط في لغوز زيادة عمل ذي الغائب وثبت أجره نقس اللخمي مع
 ابن القاسم مع التونسى عن مالك ونقلهما عن سحنون وصوبه اللخمي فأنما له الأقل من
 أجر مثله والربح اه منه بلفظه وفي المعيار عن ابن الفخار مانصه فإذا وقعت على العجة
 فن خدم منهم ما يتجددون صاحبه فهو متطوع اه منه بلفظه فتحصل أنه ان صرح بأنه
 متبرع بالعمل فلا يرجع له بلا خلاف والافق حمله على ذلك فلا أجر له أيضا وهو ظاهر
 المدونة في موضع وضريحها في موضع آخر وقول مالك وابن القاسم وابن الموازي وسيله ابن
 نونس وغيره وبه أفتى ابن الفخار وسيله صاحب المعيار أوله أجره مثله وهو قول سحنون
 أوله الأقل من أجره المثل وما ينوبه من الربح وهو اللخمي من عنده نفسه أقوال أربحها
 الاول والله أعلم (ولم يدعى النصف) قول مب لا تشكك ابن عبد السلام لها بأن
 حلف من ادعى أن الثلثين له لم يأخذ النصف الخ لم ينسب ابن عرفة هذا الاستشكال لابن

(ولم يدعى النصف) قول مب
 لا تشكك ابن عبد السلام أى
 وغيره واعتقب ابن رشد قوله وفيه
 انظر إذا النصف الخ

بحوه لتو وأبى على أنظر الأصل (ان شهد بالمفاوضة الخ) قول ز لان التي شهد فيها بوقوعها مفاوضة أي بحضرة الشهود وبه تظهر صحة قوله اقرار قطعاً خلافاً لقول هوئي انه غير صحيح قطعاً تأمله وقول مب عن التوضيح والاول أظهر اذا كان الشهود داخل هذا هو الصواب وبه جرى العمل وهو يجري في كل شهادة بجملة كاصر حبه ان رشد وغيره وقد وقع في كلام ابن سهل ما يفيد فقد زاد عنه في المعيار ولا فرق بين هذا وبين شهادته انه يعرف هذه الدار والداية ملكاً للفلان ولايين كيف وصل الى علم ذلك اه **قلت** وقول مب عنده مقول الخ أي لان الشهادة بالشركة فقط أحط مرتبة من الشهادة على الاقرار بها لعدم بيان مستند العلم فيها وذلك أن أقوى المراتب الاقرار ثم الشهادة ثم الشك في الشهادة بالشركة مثلاً وبه تعلم ما في كلام خش من التدافع لان جزمه بان الاقرار بالشركة لا يقتضي الاشتراك (٥٢) يقتضي ان الشهادة بالاقرار بها أو بالشركة فقط كذلك بالاحرى وجزمه بان الشهادة بالشركة كالمفاوضة

يقضي أن الاقرار بها أو الشهادة به كذلك بالاحرى فتأمله وقول مب لان في الشهادة بطلاق الشركة طريقين الخ ظاهره كابن عرفة وابن هرون ان موضوع الخلاف حيث لم يوجد ما يدل على العموم وجعل ابن ناجي موضوعه اذا وجد ما يدل عليه كقوله شريكه فيما بأيديهم ما وفي ذلك كله نظر فان موضوع كلام اللغمي انما هو اذا لم يوجد دليل عموم فان لا لان شريكه يقع على بعض المال وعلى جميعه كأن موضوع كلام ابن بونيس انما هو اذا وجد دليله لقوله شريكه في جميع ما بأيديهما وهذا لا يخالف فيه اللغمي والحاصل أن الشهادة امان تقع بالمفاوضة فتعم وان لم يوجد ما فيه عموم واما ان تقع بالشركة مع ذكر ما فيه عموم فتعم أيضاً وليست محل خلاف للغمي

عبد السلام فقط بل قال مانصه وتعب ابن عبد السلام وغيره قول أشهب بعد ايمان ما بأنه لا موجب ليين مدعى الثلثين لان ما قضى له به لا مآز ع فيه ابن فتوح أن ادعى جداراً أحد رجلين وهو بينهما وادعى الآخر نصفه ففي كتاب الجدار لعيسى بن دينار حلفا وكان بينهما شطرين ابن فتوح هذا وهم انما يحلف صاحب النصف أنه لا يعلم جميعه لمدى الكل اه منه بالنظر ثم ذكر الجواب الذي عزاه له مب وغيره وقول مب وفيه نظر اذا النصف يسلمه الاخر نحوه لتو وأبى على وأطال في رد جواب ابن عرفة **قلت** وما قالوه ظاهره غاية وكانهم كلهم لم يفقوا على كلام ابن رشد فان ابن العطار سبع ما لأشهب فتعقبه ابن رشد في طريقه ان عات مانصه وعند قوله فان ادعى أحد مانصه والثاني جميعه هذا مذهب سحنون وأما ابن القاسم فانه يجعل الامر سواء كان بأيديهم أو بأيدي غيرهم لمدى النصف الربع ولمدى الكل ثلاثة أرباعه وقول ابن العطار يقسم بينهما نصفين ويحلفان وهم لا يحتاج في هذا الى مدعى الكل لان مدعى النصف فعقله بالنصف الثاني فلا تجزئ عنه منفعة وانما يحلف في هذا مدعى النصف وحده من تعقب ابن رشد اه منها بلفظها (ان شهد بالمفاوضة) قول ز لان التي شهد فيها بوقوعها مفاوضة اقرار قطعاً الخ غير صحيح قطعاً تأمله وقول مب عن ضيح والاول أظهر اذا كان الشهود عالين الخ قال شيخنا ج هذا هو الصواب وهو يجري في كل شهادة بجملة وقد صرح ابن رشد وغيره بذلك وينبغي أن يحمل عليه كلام ابن سهل اه **قلت** وقد وقع في كلام ابن سهل ما يفيد جريه في كل شهادة بجملة فقد زاد عنه في المعيار مانصه ولا فرق بين هذا وبين شهادة الشاهد انه يعرف هذه الدار أو هذه الداية ملكاً للفلان ولايين كيف وصل الى علم ذلك اه منه بالنظر وبالقول بالتفصيل بين العالم وغيره في اجمال مستند العلم جرى العمل وهو ظاهر والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة في كون لفظ الشركة الى قوله لفظ الشركة على مع التونسى واللغمي ظاهره ان

واما ان تقع بالشركة لا غير فلا تعم على ما جزمه اللغمي ولم نر ما يخالفه الا ظاهر كلام ابن عرفة وان هرون والظاهر هذا خلافاً وعليه فالظاهر أن المنكر ان أنكر الشركة جله جرى على حكم من شهد عليه بحق مجمل وهو يشكره قال في التحفة ومن اطالب بحق شهدا * ولم يحقق عند ذلك العددا فمالك عنه به قولان * الحكم في ذلك مبينان الغاؤها كنهها لم تذكر * وترفع الدعوى عين المنكر أو يلزم المطالب أن يقرأ * ثم يؤدي ما به أقسرا بعدد عينه وان تجنبها * تعييناً أو عين والحلف أبي كاف من يطلبه التعيينا * وهو له ان أعمل اليهنا وان أي أو قال لست أعرف * بطل حقه وذلك الاعرف

ولو قال بطل حقه من حين خصمه لطابق النقل وان أقرب شئ وأنكر ما عاده كان القول قوله فيأعينه بينه وقد نص اللغمي على هذا فيما اذا كان مستند الشهود اقرار المشهود عليه قبل انظر الأصل * (فرع) * قال في العتبية عن مالك في الشريك يقول قد

هذا الخلاف فيما إذا شهد بالشركة من غير كرم يدل على العموم وهو عكس ما لا ينحصر
 في شرح المدونة ونقصه وتخصيصه في الكتاب المتفاوضة يقتضي أنه لو أقام يمينه أنه شريك
 فيما بينهم لم يثبت أنه ليس كالمفاوضة وهو كذلك عند التخصي وقيل أنه كالمفاوضة قاله المحققون
 وبه قال التونسي اه منه بلفظه لكن ابن هرون أعاد كقول المحققين فما إذا دخل الألفاظ
 عن عموم نصه قال بعض الموثقين وكذلك إن قامت يمينه أنه شريك فإنه شريك في كل
 شيء إلا ما قامت يمينه أنه يختص بأحدهما كالمفاوضة سواء ونحوه للمحققين اه منه
 بلفظه قلت في كلام ابن ناجي نظر ظاهر لانه جعل موضوع الخلاف إذا أتى الشاهدان
 بلفظه في عموم لقوله فيما بينهم وما من صيغ العموم وخلاف التخصي انما هو فيما خلا من
 ذلك ونصه ولو أقام رجل البينة على رجل أنه شريك لم يقض بالشركة في جميع أمورهما
 لأن ذلك يقع على بعض المال وعلى جميعه ومن كتاب ابن محنون ومن أقرأ أنه شريك فلان
 في القليل والكثير كانا كالمفاوضة في كل ما بينهم إلا أنه لا يجوز إقرار أحدهما على
 الآخر بالدين ولا بالودعة اه منه بلفظه فتأملوه يظهر لي أيضا أن في كلام ابن عرفة نظرا
 لأن كلام ابن يونس انما هو صريح في أن الشركة كالمفاوضة فيما إذا كان هناك ما يدل
 على العموم ونقصه قال بعض فقهاء القرويين وكذلك يجب أن لو أقام أحدهما البينة أن
 الآخر شريك في جميع ما بينهم ما إلا ما قامت يمينه أن ذلك لأحدهما كالمفاوضة لا فرق
 بين اسم الشركة والمفاوضة الآن المتفاوضة فيها الجازة يبيع كل واحد منهما على صاحبه
 ونحو هذا المحققون اه منه بلفظه فانظر قوله في جميع ما بينهم ما وهذا لا يخالف فيه
 التخصي كما أنه ولعل ابن عرفة نظر إلى قوله آخر الفرق بين الشركة والمفاوضة وذلك
 ليس صريحا لاحتمال أن ذلك في موضوع الكلام أو لا فتأمل به بانصاف ومع ذلك فقد
 أحل ابن عرفة بعضه وسحبون فتأمل به بانصاف فتحصل أن المسائل ثلاث الأولى أن
 يشهد بالمفاوضة في جميع ذلك ما بينهم ما وإن لم يأت بما عفا فيه عموم الاما قامت يمينه بموجب
 الاختصاص به الثانية أن يشهد بانهم ما شريك مع ذكر ما فيه عموم وهي كالاولى على
 ما جزم به أبو إسحق وقبله ابن يونس ونسبه للمحققين ونقله التخصي عن كتاب ابن محنون
 وليست محللا لخلاف التخصي خلافا لابن ناجي الثالثة أن يشهد بانهم ما شريك وبطلانها
 وجزم التخصي بانها لا تتم ولم أر نصا صريحا يخالفه الا ظاهر ما نقله ابن هرون عن بعض الموثقين
 ومحنون وما عزا ابن عرفة للصقلي والتونسي والظاهر خلافه لما رأيت من كلام ابن
 يونس والله الموفق * (تنبيه) انظر ما الحكم في الثالثة إذا قلنا انها لا تتم ووقع التنازع فيها
 فإني لم أر من تعرض لذلك والظاهر أن منكر الشركة أن تذكرها جله جرى ذلك على حكم
 من شهد عليه بحق بجملة وهو شركه وذلك مذكور في التحفة وغيره ما وإن أقر بشيء أو أنكر
 ما عداه كان القول قوله فيما عنيه مع يمينه وهذا إذا لم يكن مستندهما إقراره هذا المشهور
 عليه قبل والا فليست من محل التوقف لأن التخصي نص عليها نحو ما ذكرناه فإنه قال متملا
 بما قدمناه عنه أن أقام ما نصه ولو تقرر أنهم ما شريك في التجارات كان ما بينهم ما
 التجارات بينهم ما ولا يدخل في ذلك مسكن ولا خادم ولا طعام وإن قال أحدهما هذا المال

جعلت في مال الشركة ما لا من
 عندي أنه لا يجوز قوله ويحلف
 شريك بالله ما جعل فيه شيئا ولا له
 فيه شيء ابن رشد ظاهر أنه يحلف
 على البت وروى الدمياطي عن
 ابن القاسم أنه يحلف على العلم وهو
 الصحيح إذ لا يصح له القطع على أنه
 كاذب فيما ادعاه وهو مما يندرج
 في قول التحفة

* ومن نفي فالتنفي للعلم كفي *
 وبه يعلم ما في اقتصار ابن هرون في
 اختصاره وصاحب المعين على حلقه
 على البت والله أعلم (أو قصرت
 المدة) قلت قول مب وعلى
 هذا فينبغي إلخ غير ظاهر لقول
 المصنف ولقوله يمينه والحل المقر
 الذي فرق فيه ابن القاسم ليس فيه
 إقامة يمينه أصلا الآن يجوز في
 قوله ولقوله يمينه يجعله شاملا للمقر
 له فتأمل

الذي في يدي ليس من الشركة انما أصبته من ميراث أو جارة أو هو بضاعة رجل أو وديعة
صدق مع عينة الآن يقيم الاخرينة انه من الشركة أو انه كان في يده يوم أقرب بالشركة
كان منها بالان العين من التجارات ولو كان يسده متاع التجارات وقال ليس هو منها ولم يزل
في يدي قبل الشركة كان بينهما ولم يصدق فان قال فلان شريك ولم يزد ثم قال انما عينت في
هذه الدار أو الخادم صدق مع عينة قال وان قال فلان شريك في متاع كذا صدق وان قال
في كل تجارة وقال الاخر فيما في يديك ولست شريك فيما في يدي صدق مع عينة وان قال
في حانوت في يده فلان شريك فيما فيه ثم أدخل فيه عدة فقال ليس هو من الشركة وقال
الاخر قد كان في الحانوت يوم اقراره كان القول قول من قال كان فيه الآن يقيم الاخرينة
انه لم يكن فيه قال وقال نحنون أيضا وأنهب لا يكون بينهما ولم يصدق من قال انه أدخله بعد
الاقرار لان ما في الحانوت غير معلوم اه منه بلفظه وكلامه هذا كله من كتاب ابن نحنون
كما يدل عليه أول كلامه وآخره ونقلته مع طوله لما اشغل عليه من الفوائد * (فرع) * قال
في رسم الاقضية الثالث من سماع القرينين من كتاب الشركة ماضيه وسئل مالان عن
الشريك المقوض اليه أو غير المقوض اليه يقول لشريكه اني قد جعلت في هذا المال الذي
تعمل فيه أنا وأنت مالان عندي عندا الحاسبة أو قبل ذلك لا يجوز قوله أم لا يصدق اذا أتي
شريكه أن يصدقه فقال كتب اليه انه لا يجوز قوله ويحلف شريكه بالله ما جعل فيه شيئا
ولا له فيه مني قال القاضي رضي الله عنه ظاهر قوله في هذه الرواية انه يحلف على البت
وروي ابن أبي جعفر الدماطي عن ابن القاسم انه يحلف على العلم وهو الصحيح اذ لا يصح
القطع على انه كاذب فيما ادعاه وبالله التوفيق اه منه بلفظه قلت وقد اقتصر المصنف على
ما في اختصار ابن هرون على انه يحلف على البت وعزاه لاشتب ونصه واذا ادعى أحدهما
انه جعل في المال زيادة لنفسه لم يقبل منه قال أشهب ويحلف صاحبه على البت انه لا شيء له
من ذلك اه منه بلفظه ونحوه في المعين ونصه فرع وان ادعى أحد المتفاوضين انه جعل في
المال زيادة لنفسه لم يقبل منه قال أشهب ويحلف صاحبه على البت انه لا شيء له من ذلك
ولا يحلف على العلم اه منه بلفظه وقد خفي عليهم كلام ابن رشد مع أن ما صححه هو الصحيح
وهذا مما اندرج في قول التحفة ومن ثقي فالنفي للعلم كفي والله أعلم (الأن بطول كسنة)

الظاهر أن المصنف اعتمد في التحديد بالسنة على كلام المدونة في التي قبلها لانهم ما من غلط
واحد وهذا إلى من قول غ انه اعتمد على مفهوم قول نحنون وان كان بحضرة ذلك
فذلك بينهما ورأى أن ما عارض هذا المفهوم من قوله في مقابلة سنين كثيرة غير مقصودة
لان فيه ترجيح أحد المفهومين بلا مرجح مع أن الجزم بأن السنة مفهوم بالحضرة ولفظها
لا يدل عليه لا ينجح ما فيه فلا يتم ما ذكره الا بضمة ما قلناه فتأمل (فهو شاهد في غير نصيه)
قول ز وقولي بدين شامل لما اذا كان برهن في المدونة الخ تعقب كلام المدونة هذا الذي
استدل به الواوخي ونصه قلت تقرر الاشكال هنا أن يقال قد قرر أهل المذهب أن وجود
الرهن يسد المرتن ومقارنته مع الرهن لا يكون موجبا لاختصاص المرتن به في فلس
الرهن وموته وجعل هنا قول الرهن كفايا فيجب مثله في غير الشريك وحينئذ يظهر عدم

(كسنة) الظاهر أن المصنف اعتمد
في التحديد على كلام المدونة في
التي قبلها لانهم ما من غلط واحد وهذا
أولى لما في مب تبعا لغير لان
فيه ترجيح أحد المفهومين بلا
مرجح مع بعد جعل السنة مفهوم
الحضرة فتأمل (وان أقر واحد الخ)
قول ز في المدونة كافي ق الخ
تعقبه الواوخي بأنه قد قرأ أهل
المذهب أن وجود الرهن يسد
المرتن ومقارنته مع الرهن لا يكون
موجبا لاختصاصه به في فلس
أوموت وجعل هنا قول الرهن
كفايا اه بخ وهو بحث ساقط
لانه ان كان باعتبار حصه الحى المقر
فلا موت ولا فلس فيه وان كان
باعتبار حصه الميت فلا اقرار أصلا
والله أعلم

(مسئلة) قال في سماع ابن القاسم وسئل عن شريك أوصى ابن شريك (٥٥) مصدق بلايين فرفع أمره الى السلطان فقسم

بينه وبين ورثة شريك ثم أقام
يقتضى ويقسم عشرين وكتب
له السلطان براءة من ذلك وبلغ الورثة
فأرادوا أن يحلفوه قال مالك أرى
أن ينظر السلطان في ذلك ويكشف
أمره فان رأى أمراً صحيحاً لم أر أن
يستحلفه وان استنكر شيئاً رأيت
أن يحلفه فقال له السائل يا أبا
عبد الله بعد عشرين قال نعم أرى
ذلك ابن رشد وتوصية الميت باسقاط
اليمن عنه لا يلزم الورثة لان الحق قد
صار اليهم في المال بموته فان اتهموه
استحلفوه فذلك قال أرى أن ينظر
السلطان الخ اه (وأغيت نفقتهم ما
الخ) قول ز ولو اختلف نصيبهم ما
الخ هو الظاهر من كلام الخنمي
الذي في م ب وزاد لانه يأخذ
من المال أكثر مما يأخذ صاحبه اه
واقصر عليه في ضيق وابن عرفة
ولم يرجع على مال ابن عبد السلام برد
ولا قبول ولا يقال تعليله المذكور
يفيد ما لابن عبد السلام لانا نقول
تعليله في موضوعه أقوى والضرر
فيه أشد مع أن نفقتهم من التجارة
بخلاف نفقة العيال وقد بحثنا غاية
عن نص يوافق ما لابن عبد السلام
أو يخالفه فلم نجد وقد أغفله أيضاً
أبو علي فلم يتعرض له أصلاً والله
أعلم (بختاني السعري) قول ز قاله
ابن يونس الخ هو كذلك فيه ولكنه
زاد ما نصه وينبغي ان لو كان لكل
واحد عيال واختلف أسعار البلدين
اختلفا فبأن تحسب النفقة اذ
نفقة العيال ليست من التجارة اه

حجة الاستدلال لما هو مسئلة الدليل من هذا المعنى فتأمل والله خلقكم وما تعملون اه منه
بلفظه ونقله غ في تكميله وقال عقبه مانصه وكأما يجب بقده على ابن القاسم فربكم
أعلم عن هو أهدى سبيلاً اه منه بلفظه قلت بحث الوان في هذا ساقط لانه ان كان بجته
باعتبار حصة الخى المقر فلا معارضة بين ما هنا وما قرده أهل المذهب اذ لا موت ولا فلس
هنا ولا غرم لا مقرير المقر له الاختصاص عنهم وانما الكلام بين المقر والمقر له فيؤاخذ
بقراره ولا يزول الرهن من يد المقر له اباداً الدين وهذا هو الحكم في غير الشركة أيضاً
باتفاق أهل المذهب وان كان بجته باعتبار حصة الميت فلا اقرار ولا بحث لانه شاهد فقط
وشوت الرهن بالشاهد واليمين في غير صورة الشركة هذه مسلم فكلام ابن القاسم جلي
لا اشكال فيه على كل حال والله أعلم * (مسئلة) قال في رسم أخذ شرب من سماع ابن
القاسم من كتاب الشركة مانصه وسئل عن رجل كان شريكاً لرجل فرض أحدهما
فأوصى أن فلا ناعالم بالي فنادف اليكم من شئ فهو مصدق ولا يمين عليه في ذلك فرفع أمره
الى السلطان وأتى بما قبله من المال فقسمه بينه وبين ورثة شريك ثم أقام يقتضى ويقسم
أقام بذلك عشرين وكتب له السلطان براءة من ذلك وبقي بينه ماديون وبلغ الورثة فقالوا
نريد أن نستحلفك فيما اقتضيت أفترى ذلك لهم وهذا الامر منذ عشرين كتب له
السلطان براءة من ذلك قال مالك أرى أن ينظر السلطان في ذلك ويكشف أمره فان رأى أمراً
صحيحاً لم أر أن يستحلفه وان استنكر شيئاً رأيت أن يحلفه فقال له الرجل يا أبا عبد الله بعد
عشرين قال نعم أرى ذلك ان رأى أمر استنكره قال القاضي رضى الله عنه هذه اليمين
في أصلها يمين ثم وقد اختلف في حقوقها وتوصية الميت باسقاط اليمن عنه لا يلزم الورثة
لان الحق قد صار اليهم في المال بموته فان اتهموه استحلفوه على القول بلحوق بين التهمة
فذلك قال ان السلطان ينظر في ذلك فان رأى أمراً صحيحاً لم يوجب لهم عليه ميماً وان رأى
أمر استنكره أوجب لهم اليمين عليه والله التوفيق اه منه بلفظه ومثله وقع في هذا
الرسم بعينه من كتاب الوصايا الاول وقد حكم عليه ابن رشد بمثل ما له هنا سواء وان يبدل
مختلفي السعري قول ز لان كل واحد منهما انما قد للتجرب مع قلة مؤنة كل واحد
منهما فاستسهل اختلاف السعري من هذا الذي عزاه لابن يونس هو كذلك فيه لكن احتياج
ز به ليس بصواب لان ز قال بعد قوله كعياهما الخ مانصه بيلد أو بلدين ولو اختلف
سعرهما فسوى بين الصورتين وذلك ينافي ما علم به أولاً وابن يونس قال بعد ما عزاه له متصلاً
به مانصه وينبغي ان لو كان لكل واحد عيال واختلف أسعار البلدين اختلفا فبأن
تحسب النفقة اذ نفقة العيال ليست من التجارة اه منه بلفظه فناسب تعليله أولاً ما قاله
ثانياً من أنهم يحسبان النفقة وقد اعترض أبو الحسن كلام ابن يونس هذا فقال بعد قوله
مانصه الشيخ فيؤدى الى التفاضل في الشركة قال بعض الشيوخ قد يحتمل أن يتأول هذا
على ما في المدونة غير أن في كتاب محمد خلافة ونصفه أما اذا كانا متقاربين في العيال فان
النفقة تلتى بينهما كأن في بلدين أو في بلدة واحدة اختلفت الأسعار وانفقت قال هذا بعد
ان كانا مختلفي الأسعار جدي يشتري أحدهما بمصر طعماً ما يديناراً ضعاف ما يشترى به

وهو مناسب لما علم به أولاً بخلاف كلام ز لانه مشى في قوله كعياهما غ على خلافه فتأمل وقد اعترض أبو الحسن كلام

ابن بونس بان الذي في كتاب محمدانه
تلقى نفقة عياله ما ان تقاربا ولو
يبدلين محتاتي الاسعار جدا قال
ونحوه لما قال في كتاب ابن حبيب
اه بخ (ان تقاربا) قول ز سنا
وعدد صحيح لقول النعمي وان
تساوى العيال في العدد وتباينوا في
السن تحاسبوا بفضل ذلك كتابين
اختلاف العدد اه (كافراد
أحدهما) قول ز لان من لم ينفق
تبرع الخ أى وأحرى منه من أنفق
دون صاحبه قلنا والظاهر أنه
لا يخالف ما في خش تعالى توضيح
عن ابن عبد السلام من أنه اذا كان
أحدهما يقنع بالجريش من الطعام
الخ حسب الجمل ما لز هنا على ما اذا
علم الآخر وسكت وجعل مال ابن
عبد السلام على ما اذا قام كل واحد
منهما بمحققة فتأمله وبه يسقط
ما لهونى واقه أعلم وقول ز
كافي ابن وهبان الخ

بالمدنية أن ذلك ملغى بينهما لأن يكون أحدهما له عيال وولد والاخر لا عيال له ولا ولد الا
هو بنفسه فذلك يحسب النفقة منهم ما قدره ونحوه لما قال في كتاب ابن حبيب اختلفت
أسعارهما أو اتفقت استوى عدد عياله ما أو اختلف اذا كان الذي بينهما قريبا لأن
يكون أحدهما أعزب والاخر ذاعيال كثير فان كل واحد منهما يحسب نفقته ثم يحاسبان
اه منه بلفظه وقول مب فيه نظر لقول ابن عبد السلام الخ سلم كلام ابن عبد السلام كما
سلمه طي ويظهر لي أنه خلاف ظاهر كلام النعمي ونصه وان اختلف رأس المال فكان
لاحدهما الثلثان والآخر الثلث وتساوى العيال لم ينفق صاحب الثلث من المال الا بقدر
جزئه ولم يجز أن ينفق بقدر عياله ليحاسب بذلك في المستقبل لانه يأخذ من المال أكثر
ما يأخذ صاحبه اه منه بلفظه ونقل طي بعضهم قد اقتصر ابن عرفة والمصنف في
ضيق على كلام النعمي هذا ولم يعرجا على كلام ابن عبد السلام بردوا لقبول جعل النعمي
موضوع هذا الشرط تساويهما في العيال يدل على أنه لا يشترط ذلك عند تساويهما في
عدم العيال اذ لو كان ذلك شرطا فيه لم يكن لذكر هذا الشرط في تساويهما في العيال
فائدة فان قلت تعليل النعمي ما قاله لانه يأخذ من المال الخ يفيد ذلك لوجود
التعليل المذكور قلنا قلت العلة في موضوع كلام النعمي أقوى والضرر فيه أشد مع
أن نفقته ما من التجارة ونفقة العيال ليست منها وقد بحث غاية البحث عن نص في المسئلة
يوافق ما لابن عبد السلام أو يحا انه فلم أجده في الكتب التي وصلت ليدنيا ومعيها
غير مرمرة وقد أغفل أبو علي كلام ابن عبد السلام فلم يتعرض له بردوا لقبول والله أعلم
(كعياله ما ان تقاربا) قول ز سنا وعددا صحيح لقول النعمي مانصه وان تساوى
العيال في العدد وتباينوا في السن تحاسبوا بفضل ذلك كتابين اختلاف العدد اه منه
بلفظه ونقله ابن عرفة وسلمه (كانفراد أحدهما) قول ز كما إذا أنفق أحدهما منه على
نفسه دون الآخر فلا يحسب لان من لم ينفق تبرع الخ سلمه نو وب يسكتهما
عنه وهو ظاهر ولكن في ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب فان كان لاحدهما عيال
دون الآخر حسب كل واحد نفقته مانصه ومقتضى هذا أنه لو كان أحدا الشريكين ممن
عادته أن يكتفي بالنفقة للسيرة والكسوة التي لا كبير عنهما كني يا كل الشعير ويلبس
الصوف وهذا شأنه وعادته والاخر على مقابلة ذلك ولا عيال لهما أن يحسبهما معا نفقتهما
ولا يلغياها اه منه بلفظه وفي ضيق مانصه وينبغي أن يفيد هذا ما اذا كان الشريكان
متقاربين في النفقة والكسوة وأما ان كان أحدهما يقنع بالجريش من الطعام والغليظ
من الثياب فيحسب كل واحد نفقته وقاله ابن عبد السلام اه منه بلفظه ونقله أبو علي
وترد عليه هل هو مسلم أو لا فقال مانصه نعم اختلاف الطعام يعتبر فيه ما أنفقه ما ورى بما
يفهم من قول المتن كانفراد أحدهما الخ لان العيال يصدق حتى بالواحد وربما يفضل
الطعام العجيب الحسن بأكثر من نفقة واحد فتأمله منصف أو يقال التاخران أنفقهما
يفتقر ما بينهما مطلقا اه منه بلفظه قلنا الاحتمال الثاني هو ظاهر كلامهم ويؤخذ
ذلك مما قاله ز وسلمه بالآخرى فتأمله بالانصاف وقول ز ومثل المتواضعين في جميع

مثله لابن ناجي عند قولها وتلقى نفقة ما الخ ونصه وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في الاخوة يموت أحدهم ويبقى المال بأيديهم -
ويا كلون ورجمازوج بعضهم فن تزوج يرجع عليه بما تزوج به وهو في النفقة على ما تقدم اه وقد ذكر نو هنا فروعا كثيرة
الوقوف حاصل الاول منها ان أحد الاخوة اذا مات وترك أولاده مع أخيه فانه لا يختص بشئ عنهم ان ادعى اختصاصه به الا بموجب
من ارث ونحوه وأن من كان مع والده أو ولده أو أخيه أو أخته أو أولاد (٥٧) أخيه على ما تقدم واحدة فان ذلك يوجب لهم حكم
المنازعة ولا يختص أحدهم بشئ

الابموجب وحاصل الثاني ان الولد
اذا قام مع والده سنين بعد بلوغه الى
أن تزوجه وكان يتولى الحرف والحصاد
وخدمة الاملاك بنفسه ثم افرق
عنه فلا شيء له فيما بدأ به ولا يبايعه
الا ان يتفقا على ذلك أو يجري عرف
بالبلد مقرر به حتى يصير كالدخول
عليه على ما وقعت به الفتوى من
المتأخرين خلافا لما في المعيار قاله
الجلالي واعتمده الزياتي في أجوبته
قال وقوله لا شيء له يعني في نفس
الاملاك والغلال وأما أجره عمله
فتكون له ويحاسب بنفقه
وكسوته والله أعلم اه ويحاسبه
أيضا بما تزوجه به كما تقدم في النكاح
وحاصل الثالث ان الابن اذا كان
يقوم بأمور أبيه ثم مات الأب فاستظهر
برسوم أملاك باسم نفسه ان أثبت
انه كان له مال وان أباه كان سلم له فيها
فهى له وان أثبت أنه كان له مال فقط
فهى له ان حلف وان لم يثبت واحدا
منهما فالجميع ميراث قاله سيدى
يحيى السراج وسيدى راشد والله
أعلم اه ولا تعارض بين ما ذكره في
الولدى الفرع الاول والثاني لان
محل ما في الاول اذ لم يكن للاب مال
حتى يبلغ الولد القدرة على الخدمة

ما مر ما يقع بين الاخوة الخ مثله لابن ناجي في شرح المدونة عند قولها وتلقى نفقة ما كما
يبدو واحد الخ ونصه وهذه المسئلة كثيرا ما تقع في الاخوة يموت أحدهم ويبقى المال
بأيديهم ويا كلون ورجمازوج بعضهم فن تزوج يرجع عليه بما تزوج به وهو في النفقة
على ما تقدم اه منه بالفظه وقد ذكر نو هنا فروعا محتاجا اليها الكثرة وقوعها حاصل
الاول منها ان أحد الاخوة اذا مات وترك أولاده مع أخيه فانه لا يختص بشئ عنهم ان
ادعى اختصاصه به الا بموجب من ارث ونحوه وان من كان مع والده أو ولده أو أخيه أو
أخته أو أولاد أخيه على ما تقدم واحدة فان ذلك يوجب لهم حكم المنازعة ولا يختص
أحدهم بشئ الا بموجب مما ذكرنا وحاصل الثاني ان الولد اذا قام مع والده سنين بعد
بلوغه الى أن تزوجه وكان يتولى الحرف والحصاد وخدمة الاملاك بنفسه ثم افرق عنه فلا
شئ له فيما بدأ به ولا يبايعه الا ان يتفقا على ذلك أو يجري عرف بالبلد مقرر به حتى
يصير كالدخول عليه على ما وقعت به الفتوى من المتأخرين خلافا لما في المعيار قاله
الجلالي واعتمده الزياتي في أجوبته قال وقوله لا شيء له يعنى في نفس الاملاك والغلال وأما
أجره عمله فتكون له ويحاسب بنفقه وكسوته والله أعلم اه وقلت ويحاسبه أيضا
بما تزوجه به كما تقدم في النكاح وحاصل الثالث ان الابن اذا كان يقوم بأمور أبيه ثم مات
الأب فاستظهر برسوم أملاك باسم نفسه ان أثبت أنه كان له مال وان أباه كان سلم له فيها
فهى له وان أثبت أنه كان له مال فقط فهى له ان حلف وان لم يثبت واحدا منهما فالجميع
ميراث قاله سيدى يحيى السراج وسيدى راشد والله أعلم اه بمعناه وبعضه بلنظ
* (تنبيه) * ظاهر كلامه التعارض بين ما ذكره في الولدى الفرع الاول والثاني ويوجب
عن ذلك بأن ما ذكره في الفرع الاول محله اذ لم يكن للاب مال حتى يبلغ الولد القدرة على
الخدمة فنشأ المال عن خدمته ما عالج خلاف ما في الفرع الثاني فتأمل - (فلا آخر ردها)
قول مب ظاهر كلام ابن عرفة أنهم معتبه بقول الوطء الخ أشار الى قول ابن عرفة هنا
ما نصه عياض في أمهات الاولاد يعرف مذهب المدونة في هذا الكتاب وغيره بتغيير
غير الواطئ في التقويم والتمسك في الشركة ما ظاهره خلاف هذا وأنهم ما قولان آخران
أحدهما يقولون الوطء لم يذكروا ونحوه في الموازنة واللفظ الاخر قوله ان
اشترى جارية لنفسه فوطئها أنهم مائة وثمانون قال محمد بن يحيى وكذا في كل ما لا ينقسم اذ ادعا
أحدهما المقسمة فان أبى أحدهما المقسمة عرضت للبيع وأخذها من أحب امساكها
بما بلغت وقال ابن أبي زئب - ين هذا حكم المتفاوضين دون غيرهما وحكى فيها قول رابع

(٨) رهونى (سادس) فنشأ المال عن خدمته ما عالج خلاف ما في الفرع الثاني والله أعلم (فلا آخر ردها) قول
مب ظاهر كلام ابن عرفة الخ موضوع ابن عرفة انهم التحمل وموضوع ز أنهم اختلفت فيه أربعة أقوال منها ما في ز هنا لما يأتي
عند مب عن ابن عرفة وقول مب فان لم تحمل فقال ح الخ هو تنكيت على نسخة الابن الوطء أو بانه وما قاله ح هو
الذي رجحه أبو على قالوا والله در الجمان حيث قيد الوطء هنا بالجل اه وهو الذى في كتاب أمهات الاولاد والقذف من المدونة وقال

أثم باقية على الشركة وبعطى ما نقصها الوطء ان نقصها وهو محور واية البرق عن أشهب
لا يجب على الواطئ تقويم قال بعضهم وهو القياس اه منه بلفظه ولا شك انه اقتصر
على أن القصة يوم الوطء ولكن في تعقب مب به على ز تظن لان موضوع كلام ابن
عرفه هذا أنهم لم يحمل فكيف يتأتى أن يقال فيها غير هذا أو موضوع كلام ز أنها
جملت وابن عرفه في صورة الحمل لم يقتصر على أنه يفتقر على أن يفتقر الوطء بل حكى فيها أربعة أقوال
وقد نقله مب نفسه عند قوله أو يغيرا أنه وجبت فاقتره ونجاة ما في كلام ز
انه اقتصر على اثنين منها فلا اعتراض عليه فتأ له بانضاف (الالوطء باذنه) قول ز
ولذا قال غ في بعض النسخ لا يالوطء أو باذنه الخ هذه النسخة وان اختارها غ وغيره
فيما نظر لانها تقتضي أنه اذا اشتراط الوطء بغير اذن شريكه تفوت بالوطء وليس كذلك فقد
قال ح انه لا تفوت به وانما أساسا لئلا يفتقر إلى اشتراط الوطء بل يحكمه أبو علي أيضا
الآن في كلامه نظرا فانه قال بعد أن قال مانصه * (تنبه) * فتبين ان ونس الوجه
الاول بعدم الوطء ظاهر التهذيب أن شريكه مخير مطلقا ان لم يحمل وقعه ووطء أم لا وكذا
ظاهر ابن الحاجب وابن شاس قبله والغمي قبله ما ونص التهذيب وهو قوله اشترى أحدهما
من مال الشركة جارية لنفسه فاشتم على ذلك خبير شريكه بين أن يجيز ذلك أو يرد ه في
الشركة اه وهذا كلام الجواهر وابن الحاجب والمصنف على إحدى النسختين ثم ذكر
عن العبدوسى انه ان وقع الوطء ولا حمل فأنما لا ترد للشركة عند ابن القاسم وترد لها عند
غيره ثم قال والله در الجنان حيث قد الوطء هنا بالجل اه محل الحاجة منه بلفظه وفيه أمور
أحدها أن قوله ظاهر التهذيب أن شريكه مخير مطلقا محال فاصبر صريح ما في التهذيب عن
ابن القاسم كاستراه ثانيها أنه مع ذلك مناقض لما ذكره عن العبدوسى مع أن ابن القاسم
يقول لئن الوطء وحده مانع من رد ه في الشركة لان مراد العبدوسى أن ابن القاسم قال
ذلك في المدونة ثالثها قوله والغمي قبلهما فان كلام الغمي صريح في أن ابن القاسم يجعل
الوطء وحده مانعا ويجلب كلام المدونة والغمي يتضح لك صحته ما قلناه قال في المدونة
مانصه وان تفادوا في أمور الهما في جميع التجارات وليس لاحدهما مال دون صاحبه
فاشترى أحدهما من مال الشركة جارية لنفسه واشتم على ذلك خبير شريكه بين أن يجيز
له ذلك أو يرد ه في الشركة قيل فان ابتاعها للوطء من مال الشركة أن تكون له أم للشركة
قال قيل للمالك اذا كان كل واحد منهما يبتاع الامه ثم يوطئها ثم يبيعها ثم يفتن مال رأس
المال قال لا خير في ذلك قيل للمالك فباي صنعان بما في أيديهم مامن الجوارى مما قد
اشترى على هذا الشرع قال يتقوامان في ما بينهما من صفات له الامه كانت له بغير معلوم
وحصل له الوطء قال ابن القاسم وان شاء الشريك أن يفتن هذا الشر بكة الذي وطئها بالثمن الذي
اشترى اها به وليس من فعل ذلك من المتفاوضين كغاصب الثمن أو متعدي وديعة ابتاع بها
سبعة هذه لا ليس عليه لرب الدنانير الا مثل دنانيره ولكنه كبضع معه في شراء سبعة
أو مقارض تعدى قرب المال مخير في أخذ ما اشترى وتركه لان هو ولاه اذن لهم في تحريك
المال فلكل متعدي سنة يعمل عليها الآن الذي ابتاع الامه ووطئها من المتفاوضين اذ الم

عباض انه المعروف من مذهبنا وهو
أيضا ظاهر ابن شاس وابن الحاجب
واستقر به ابن عبد السلام وشهره
ابن عرفه ونصه في لزوم تقويمها على
وطئها ثالثها في شركة المناوضة
ورابعها لزوم بقائها مع غرم نقصها
ان نقصها العياض عن أحد قولها
والمشهور وثاني قولها ونقل ابن
رشد والغمي اه انظر الاصل
والله أعلم

يسلمها للشريكين بالثمن وقال لا أقاومه ولكن أردتها في الشركة لم يكن له ذلك وقال غيره له
ذلك اه منها بلفظها ونص النعمي وان اشتراها لنفسه فأدرك قبل أن يسمها كان بالخيار
بين أن يضمنها بالثمن الذي اشتراها به أو يردّها في الشركة وان لم يطلع على ذلك حتى أصابها
كان بالخيار بين أن يعطيها له بالثمن أو يضمنها له بالقيمة أو يردّها فيه أو يختار هل يردّها في
الشركة ففزع ذلك ابن القاسم في المدونة وأجاز غيره اه منها بلفظها وبأمل ذلك كله
أدنى تأمل يظهر لك ما في كلام أبي علي وكلام المدونة هذا صريح في أنها تفتوت بالوطء على
مذهب ابن القاسم فيشهد لصحة النسخة التي اختارها غ وغيره لكن قال في كتاب أمهات
الاولاد من المدونة أيضا ما نصه ومن وطئ أمة ابنه الصغرى أو الكبيرى رضى عنه اتخذ
وقومت عليه يوم الوطء جلت أول تحمل كان ملبأ أو معدما قال مالك في وطره الشريك
إذا لم تحمل فلشريكه القاسم بخصمه والاب عندي بخلاف الشريك في ذلك اه منها
بلفظها فاختلف الشيوخ هل مافى الكتاب بين وفاق أو خلاف وعلى أنه وفاقا
وسمه فذهب ابن أبي زئيم إلى أنه وفاق فحمل مافى الشركة على المتناوضين كما هو نصها
ومافى أمهات الاولاد على غير المتناوضين ونحوه لابن يونس عن بعض القرويين وزاد بيان
وجه الفرق بينهما ما نصه قال بعض فقهاء القرويين وانما لم يراى القاسم أن يضمنها على
الشركة ففعله خشى أن يكون غير مأمون على بقائها عنده بخلاف الأمة بين الشريكين إذ
هذا الشريك يغيب على ما اشترى ويصرف في جميعه بخلاف من شارك في أمة فقط وغيره
أجاز ردّها إلى الشركة كالأمة بينهم ما إذا لم يؤمن عليها ممنع من الخلو عنها اه منه بلفظها
ووفق غيرهم بأن مافى الشركة اشتراها لنفسه كما هو صريحها ومافى أمهات الاولاد لم
يشتروا لنفسه ونسبه في ضج لجماعة من علماءنا ووقع في كتاب القذف منها ما نصه واذا
وطئ أحد الشريكين أمة بينهم ما وهو عالم بقهرم ذلك لم يحد لشبهة الملك وعليه الادب ان لم
يعذر بجهل ويخير الشريك ان لم يحمل بين أن تقوم عليه أو تتناسك بخصمه منها اه منها
بلفظها وهو موافق لما في كتاب أمهات الاولاد ومخالف لقول ابن القاسم في كتاب
الشركة فيجربى فيه التأويلان السابقان لكن يعدم ما في كلامها هذا أن قولها لم يحد
لشبهة الملك وعليه الادب الخ لا خفاء أنه شامل للمتناوضين وغيره ما ولن اشتريت
للشركة أو اشتراها أحدهما بالوطء دون إذن شريكه فكيف يصير ما بعد ذلك من كلامها
على ما ذكرنا صواب ما ذهب اليه عياض وابن رشد وغيرهم ممن حمل ذلك على الخلاف كما
قاله ح وأن الراجح من ذلك ما في كتاب أمهات الاولاد والقذف لقول عياض انه المعروف
من مذهب المدونة والمفسر فيها في هذا الكتاب وغيره انظر كلامه بقلمه عند قوله في
القرائن قوم ربها أو أبى وقد قدمنا مقررا بواسطة ابن عرفة وصرح مع ذلك ابن عرفة
بأنه المشهور فانه نقل كلام ابن رشد وعياض والنعمي وابن الحاجب وابن عبد السلام
وأطال في ذلك ثم قال في لزوم تقويمها على واطئها بالثمن في شركة المفاوضة ورابعها لزوم
بقائها مع غرم نقصها ان نقصم العياض عن أحد قواها والمشهور وثاني قولها ونقل ابن
إسحاق والنعمي اه منه بلفظها وهذا هو الظاهر من جهة المعنى اذ لا موجب لمنع الشريك

(وجازلذى طير الخ) قول مب وهو صريح (٦٠) ابن يونس صوابه صريح ابن سلون كفى ح اذ الذى فى ابن يونس هو الذى فى

منها بمجرود طيريكه اذ لم تحمل ولهذا الما ذكر ابن عبد السلام قول ابن القاسم والغبير
المتقدمين عن كتاب الشركة قال مانصه والا قرب ما قاله غير ابن القاسم فى المدونة لو افقته
لاصول اه منه بلنظفه والله اعلم (وجازلذى طير ودى طيرة الخ) قول مب ظاهره
الجواز اشد وهو صريح ابن يونس وظاهر النوادر عن العتبية والموازية الخ فيه نظر
لان الذى فى النوادر هو الذى فى ابن يونس فان كان صريحاً ففهم ما وان كان ظاهراً ففهم ما
وقد نقل غ نص النوادر وقال عقبه مانصه وقبله ابن يونس ولم يذكر غيره اه منه بلنظفه
وهو كما قال ونص ابن يونس ومن العتبية والموازية قال ابن القاسم عن مالك واذا جاء
رجل بحمام ذكر أو أترابى على أن مأفرخينهما فلا بأس به وأرجو أن يكون خفيفاً
والفراخ بينهما لانهم مائة وان فى الحضائى اه منه بلنظفه ولم يذكر فى هذا شيئاً فلو قال
مب وهو صريح ابن سلون وظاهر ما فى النوادر وابن يونس عن العتبية والموازية الخ
سلم من هذا فان نقل عن ابن سلون التصريح بالجواز منقصر عليه وأحال على
فواز البرزى وقول ز فانتا فى طيرة للوحدة لا للتأنيث ان لم تقم قرية عليه الخ يدل
على أن طيرة بالتاء سموه عن العرب وهو خلاف قول ابن عاشر مانصه القاموس الطير
جمع طائر وهو يقع على الواحد وجمعه طيور وأطيار اه والحق خلد التابيه توقف على
نص لغوى اه منه بلنظفه ونقله جى وسلمه والظاهر أن لم يقصد خصوص طير
وطيرة وانما أشار الى الخلف المعلوم فى التاء الداخلة على اسم الجنس الدالة على الوحدة
وقلت ويحتمل ابن عاشر متجه على ما نقله عن القاموس من أن الطير يقع على الواحد وأما
على القول بأنه لا يطلق على الواحد فلحاق التاء لا يتوقف فى جواز لانه قياسي كنظيره
وفى المصباح مانصه وجمع الطير طيور وأطيار وقال أبو عبيدة وقطرب ويقع الطير على
الواحد والجمع قال ابن الانبارى الطير جماعة وتأتينها كمن من الذكور ولا يقال
لواحد طير بل طائر وقيل يقال للأنثى طائراً اه منه بلنظفه لكن على القول الثانى
يشكل اطلاق المصنف الطير على الواحد فتأمل اه وقول ز لاسم الجنس الجع كطائر
حقه أن يقدم قوله كطائر على قوله لاسم الجنس الخ ليس من إيهام ان الطائر اسم
جنس مع أنه مفرد بانفاق أهل اللغة وقد قال بعضهم لو قال قائل ان الطائر قد يكون جمعا
لكن قياسا انظر ابن عطية عند قوله تعالى اذ قال الله يا عيسى ابن مريم اذكر نعمتى عليك
الآية وقول ز لاسمها بجرية ولدا لامة الخ وجه التسمية أن فى كل منهما شرط امتانفا
لان الاصل أن الولد يتبع أمه فى الحرية والرق لمالك أمه فشرط جعل الولد بينهما خروج
عن الاصل كشرط حرية قال شيخنا ج وان شئت قلت لان فيه يسع الاجبة لانه دفع
بعض الثمن صداقا وبعضه فى مقابلة الولد فتأمل اه من خطه (الأن يقول وأحبسها
الخ) قول ز وله حبسها أيضا اذا كان الأحمر عن يحنى لدموك اذا وقع الشراء على
أن يقدد الأحمر الخ قال قو مانصه الثانى مما زاده ظاهر لان المشتري يتزل منزلة البائع
للسلمة وهوله حبسها للثمن وأما الاول وهو اذا كان الأحمر فلا يفسد بظاها لانه يقول
لم تسلفنى على رهن اه وفى قوله الثانى مما زاده ظاهر الخ نظر ولا وجه لما وجه به

النوادر وقد نقل غ نص النوادر
وقال عقبه مانصه وقبله ابن يونس
ولم يذكر غيره اه وقول ز والهاء
فى طيرة الخ يقتضى أنه سموه
وهو خلاف قول ابن عاشر مانصه
القاموس الطير جمع طائر وقد يقع
على الواحد وجمعه طيور وأطيار
اه والحق ج التاء به يتوقف
على نص لغوى اه وهو متجه سواء
قلنا ان الطير يقع على الواحد أولا
لانه حينئذ اسم جمع كصعب وركب
لاسم جنس جى كقوله هونى
و ز وأما قول المصباح عن ابن
الانبارى الطير جماعة وتأتينها كمن
الخ فمراده التأنيث باعتبار عود
الضمير ونحوه لا باعتبار الحاق التاء كما
هو ظاهر به تعلم ما فى قول هونى
رحم الله تعالى انه لا يتوقف فى الحاق
التاء على القول بأنه لا يطلق على
الواحد لانه قياسي كنظيره اه
وله اشبه عليه اسم الجمع باسم
الجنس الجع الذى يفرق بينه وبين
واحد به بالتأنيث والتميز فى
المعنى بالتأنيث فى اللفظ فتأمل والله
أعلم وقول ز كطائر الخ راجع
لقوله الواحد ولو قدمه اثره لكان
أولى وقول ز لشبه بجرية قوله
الامة الخ أى لان فى كل منهما
خروج عن الاصل من كون الولد
ملكاً لملك أمه فقط وفيه أيضا بيع
الاجبة لانه دفع بعض الثمن صداقا
وبعضه فى مقابلة الولد فتأمل اه
(فكلارهن) قول ز وله حبسها
اذا كان الأحمر الخ قوله وكذا اذا وقع
الشراء الخ قال قو الثانى ظاهر لان المشتري يتزل منزلة البائع

من قوله ان المشتري يتنزل منزلة البائع لانه ان أراد ان سبب تنزله منزله هو بوليته الشراء
 نيابة انتقض بقول المصنف وليس له حبسها وان اراد ان سببه دفع الثمن عنه سلفا فكذلك
 بل السلف في موضوع المصنف أقوى وايضا ما علم به رد الاول من قوله لانه يقول لم تسلفني
 على رهن من موجود في الثاني فالحق ان ما قاله ز في الوجه الثاني غير صحيح وعدم حبسها
 في تطوعه بالتقديس بخذنا لآخرى من مسئلة المصنف فتأمل بانصاف والله أعلم (وأجبر
 عليها ان اشترى شيئا الخ) قول مب محل الجبر المابين ويقول لهم أنا لا أشارك الخ وعمله
 أيضا ما لم تكن العادة عدم دخول بعضهم مع بعض كافي المصارف انظره (وهل في الزفاق)
 الزفاق كقراب السكة ويؤنث الجمع زق وق وأزقة اه من القاموس (قولان) سوى المصنف
 هتاين القولين وكلامه في ضيق يفيد ان عدم الشركة هو الراجح فانه قال عند قول ابن
 الحاجب كالأشترى ساعة في سوفه للبيع الخ مانع منه ظاهر قوله في سوفه ان لو اشترى
 في الأزقة لا يكون الحكم كذلك وهو قول أصبغ وغيره وقال ابن حبيب لافرق بين السوق
 والزقاق اه منه بلفظه وقد أشار ح الى البحث مع المصنف في تسويته بين القولين
 ونقصه صدر في الشامل بانهم لا يشاركونه اذا اشترى في الزفاق وعطف القول بالشركة
 فيه بقيل اه منه بلفظه قلت مما يرجح عدم الشركة اقتصار ابن يونس عليه فانه ذكر
 قول أصبغ وأقربه فقهاء المالكة المذهب وبمحك قول ابن حبيب أصلا فكأن من
 حق المصنف أن يقتصر عليه فيقول لافي الزقاق والله أعلم وقول ز ثم عهدة الداخل
 على البائع الأصلي الخ نص ابن يونس قال مالك في الموازية في العهدة فيما بشر له فيه أما
 فيما يقضى له بالشركة فعهدة على البائع وأما ان شاركه بعد تمام البيع فان كان بمحضرة
 ذلك ولم يفرقا فاشركا وأولا فعهدة على البائع الاول ولا شيء على المشتري من عيب ولا
 استحقاق شرط ذب أولم يشترط اه منه بلفظه وقول مب وانما الظاهر في الفرقان
 التجاري لما دخلا هنام المشتري جبراف قد دخلا معه في جميع أحكام الشراء الخ في هذا
 الجواب نظر لان العلة عندهم في دخوله مع جبراهي الجبر كما يفيد كلامه والجبر
 موجود أيضا في الشفعة فالجواب هو عين السؤال والظاهر في الجواب ان المشتري هنا ينزل
 شرعا منزلة الوكيل عن أدخله الشرع معه لاشك أن الوكيل على الشراء لعهدة لموكله
 عليه فيما اشتراه وانما هي على البائع كافي نص المدونة وغيره فتأمل بانصاف والله أعلم
 وقول ز ان سأله بلفظ أشركا كان زادوا واشترى عليه ما تمضي كلامه ان قوله لم أشركا
 فقط يوجب لهم الدخول معه ان سكت ولو اشترى بعد ذهابهم وقوله لم أشركا واشترى عليه
 لا يوجب لهم الدخول معه ان سكت واشترى بعد ذهابهم وقد صرح بذلك عجم فائلا
 مانع انه محصل كلام ابن عرفو والشامل وسلم نو و مب ما قاله ز تبعا لعجم وكتب
 عليه شيئا ج مانع ظاهر الفرق بين لفظ أشركا فقط وبين أشركا واشترى عليه ان كان
 أراد ان يستنتج ذلك من كلام ابن رشد الذي عند ق وهو غير تام لان عدم الشركة
 في كلام ابن رشد لاقتلاهم لان زيادة اشتري عليه ما لا يظهر لافرق بين العبارتين والله أعلم اه
 من خطه طيب الله ثراه ورضى عنه وأرضاه قلت ولا يتوقف مصنف في أن العبارتين

بظاهر لانه يقول لم تسلفني على
 رهن اه وفي قوله الثاني ظاهر نظر
 وما وجهه بل لوجه لانه ان عني انه
 تنزل منزله بسبب بوليته الشراء
 انتقض بقول المصنف وليس له
 حبسها أو بسبب دفع الثمن عنه
 سلفا فكذلك وأيضا ما علم به ورد
 الاول موجود في الثاني فتأمل به
 (وأجبر عليها الخ) قول مب محل
 الجبر المابين الخ أي باللفظ أو بالعادة
 بان يكون العرف عند دخول
 بعضهم مع بعض كافي المصارف قلت
 وقول ز سواء كان هو أو قوله
 وعبرة عجم انه لا بد الخ كله مرتبط
 بقول المصنف وغيره حاضر الخ فهو
 في الحاضر في المشتري كما فهم مب
 فاعترض بدليل أن ز قدم أيضا
 الاطلاق في المشتري وقول ز
 أرجحها انه كيبته أي كما يفيد ضيق
 واقتصار ابن يونس عليه وقول
 مب وانما الظاهر في الفرق الخ
 فيه ان الشفيع أيضا كذلك فتأمل
 والظاهر في الفرق ان المشتري هنا
 منزل منزلة الوكيل عن أدخله معه
 الشرع والوكيل لعهدة عليه كما
 في المدونة وغيرها وقول ز ان
 سأله بلفظ أشركا الخ الظاهر انه
 لافرق بينه وبين أشركا واشترى
 عليه بل الثاني أقوى فلا دخول لهم
 معه ان سكت واشترى بعد ذهابهم
 فيه ما وقد نص على هذا في الشامل
 في أشركا وجرم به خش وأصله
 لابن يونس

سواء أوالثانية أقوى لأن فيها ما في الأولى وزيادة وما نسبته عجم لأن عرفة والشامل
 ليس فيه ما بل كلام الشامل صريح في خلاف ما عزا له ونصه ولو قالوا له حين البيع أن شركا
 فقال نعم أو سكت جبر من أي لمن طلب أو حين السوم فسكت وذهبوا ثم اشترى بعد مضى
 لم يجبر وحلف ما شاع إلا له خاصة وجبروا له أن شاءوا لو أنهم اه منه بلفظه وأصله لأن
 يؤنس عن ابن جبيب وساقه فقها مسلما مقتصر على ما كانه المذهب ونصه قال ومن وقف
 يسوم في شيء للتجارة فوقف به من هو من أهلها فقال أنشركني فسكت عنه المساوم ثم مضى
 عنه طالب الشركة ثم طلبها بعد البيع فلا يقضي له عليه ما أن أي ويحلف ما اشترى عليه
 ولا رضى بما سأل ولو أراه المشتري أن يارزقه الشركة فإني قال يلزمه الشركة إذا شاء المشتري
 لأنه طلبها اه منه بلفظه وهو كاف في رد ما لعج و ز والله الموفق * (تنبيه) * انظر
 إذا اتفق تجار شيء على أن كل من اشترى منهم شيئا بما يجرون فيه فهو بينهم وان لم يحضروا
 حين شرائه هل يلزمهم ذلك أم لا أفنى هوني بأنه لا شيء لمن لم يحضر
 لعدم شرط الجبر ولأنه التزام شيء غير معين ولأنه في الحقيقة اجابة
 فاسدة قال وقد اشترى الخلف
 فبين وكل على شراء سلعة معينة
 فاشترىها لنفسه وصدر فيها ابن
 عرفة بقول مالك انها للوكيل وذكر
 عن ابن زرقون انها الجارية على
 المشهور من أن للوكيل عزل نفسه
 وهو يدل على أنه يتفق هنا على أنها
 لمن اشترىها خاصة لعدم تعيينها
 انظره (وجازت بالعل الخ) قول ز
 ويظهر من قوله ككثير الآلة ترجيح
 الثاني بل الذي يستفاد منه العكس
 بناء على استظهار ح من جواز
 التبرع بعد العقد كما يقوله ز هناك

سواء أوالثانية أقوى لأن فيها ما في الأولى وزيادة وما نسبته عجم لأن عرفة والشامل
 ليس فيه ما بل كلام الشامل صريح في خلاف ما عزا له ونصه ولو قالوا له حين البيع أن شركا
 فقال نعم أو سكت جبر من أي لمن طلب أو حين السوم فسكت وذهبوا ثم اشترى بعد مضى
 لم يجبر وحلف ما شاع إلا له خاصة وجبروا له أن شاءوا لو أنهم اه منه بلفظه وأصله لأن
 يؤنس عن ابن جبيب وساقه فقها مسلما مقتصر على ما كانه المذهب ونصه قال ومن وقف
 يسوم في شيء للتجارة فوقف به من هو من أهلها فقال أنشركني فسكت عنه المساوم ثم مضى
 عنه طالب الشركة ثم طلبها بعد البيع فلا يقضي له عليه ما أن أي ويحلف ما اشترى عليه
 ولا رضى بما سأل ولو أراه المشتري أن يارزقه الشركة فإني قال يلزمه الشركة إذا شاء المشتري
 لأنه طلبها اه منه بلفظه وهو كاف في رد ما لعج و ز والله الموفق * (تنبيه) * انظر
 إذا اتفق تجار شيء على أن كل من اشترى منهم شيئا بما يجرون فيه فهو بينهم وان لم يحضروا
 حين شرائه هل يلزمهم ذلك أم لا أفنى هوني بأنه لا شيء لمن لم يحضر
 لعدم شرط الجبر ولأنه التزام شيء غير معين ولأنه في الحقيقة اجابة
 فاسدة قال وقد اشترى الخلف
 فبين وكل على شراء سلعة معينة
 فاشترىها لنفسه وصدر فيها ابن
 عرفة بقول مالك انها للوكيل وذكر
 عن ابن زرقون انها الجارية على
 المشهور من أن للوكيل عزل نفسه
 وهو يدل على أنه يتفق هنا على أنها
 لمن اشترىها خاصة لعدم تعيينها
 انظره (وجازت بالعل الخ) قول ز
 ويظهر من قوله ككثير الآلة ترجيح
 الثاني بل الذي يستفاد منه العكس
 بناء على استظهار ح من جواز
 التبرع بعد العقد كما يقوله ز هناك

رواية محمد بن يحيى السباقي اه المحتاج اليه منه بلفظه وما في ح عن ابن رشد هو
الصواب وكان قد اتم سقطة من نسخة ابن عرفة من البيان فجعل الاقوال سبعة
والصواب اتماسة فقط لان ما نقله اللغوي عن رواية ابن نافع هو عين ما نقله ابن رشد عن
رواية السباقي فانه قال في شرح المسئلة الخامسة من رسم الرطب بالباس من سماع ابن
القاسم من كتاب الشركة ما نصه وقد اختلف فيمن امر رجلا ان يشتري له سلعة بعينها
فاشترها لنفسه على أربعة اقوال أحدها أن القول قول المأمور وان دفع اليه الثمن بعد
أن يحلف أنه انما اشتراها لنفسه ان اتهم في ذلك وهي رواية محمد بن يحيى السباقي عن
مالك والثاني أن السلعة للامروء ان لم يدفع اليه الثمن وهي رواية عيسى عن ابن القاسم في
المدينة وقول أصبغ وروايته عن ابن القاسم في الثمانية قال وسواء أتم هذا المأمور أنه انما
يشتريها لنفسه أو لم يشتريها لا يتنع المأمور بأشياء من ذلك على نفسه في مغيب الأمر حتى
يرجع اليه فيبرأ من وعده بالشراء والقول الثالث أن السلعة للامروء الآن يكون قد دفع
قد أشهد قبل الشراء أنه انما يشتريها لنفسه والقول الرابع الفرق بين أن يكون قد دفع
اليه الثمن أو لم يدفعه اليه وانما أمره أن يشتريها بجماله فوعده بذلك اه منه بلفظه ونقل
ح بعضه مختصرا فيما يأتي والله الموفق * (تنبه) * قول ابن رشد السباقي هو بالبين
المهمة والباء الموحدة بعد الالف هـ زعمنا نسب وقوله رواية عيسى عن ابن القاسم في
المدينة عيسى بلفظ العلم كسم عيسى ابن مريم عليه السلام والمدينة بالذال المهمة
والنون والباء المثناة من أسفل وقوله وروايته عن ابن القاسم في الثمانية هو بثاء مثناة
أحدا فإظا العله هذا هو الصواب وهكذا في البيان وفي نقل ابن عرفة عنه وما يقع
في نسخ ح مما يخالف هذا فتصحيح والله أعلم (وتساوبا فيه أو تقاربا بمعنى انه يشتري
في حصة شركة العمل أن يكون العاملان متساويين في العمل الذي اشتركا فيه جودة ورداة
وسرعة وابطاء ومتقاربين في ذلك بحيث يفضل أحدهما الآخر في ذلك بالاشئ اليسير
ومفهوم المصنف عدم الجواز مطلقا ان اتى هذا الشرط لكنه ذكر في ضيق عن اللغوي
تفصيلا وقبله فيحمل كلامه هنا عليه وعليه عول في الشامل فقال وتساوبا أو تقاربا والا
حسبا وان اختلفا في جودة عمل أو أكثر المصنوع الأدنى جاز والافلا اه منه بلفظه
ونص اللغوي وان كان جنسا واحدا وكان أحدهما أسرع بالامر البين جازت الشركة على
قدرا أعمالهما أو لم تجز على المساواة وان تمايزت صناعتها بالجودة والرداة وكان أكثر
ما يصنعانه ويستعملان فيه الأدنى جازت الشركة لان ذا الأعلى يعمل الأدنى ولا يحكم
للقليل وان كان أكثر ما يدخل اليهما ما يعمل الأعلى أو كان كل واحد منهما كثير المجهز
الشركة للفرور والتفاضل لأن أحدهما يصنع دون الآخر اه منه بلفظه هذا التحقيق شرح
هذا المحل ولم يقصص ز بيناه وكذا غيره ممن تكلم عليه والله أعلم وقول ز ويظهر من
قوله ككثير الاكثر جريح الثاني سكت عنه نو ومب وكتب عليه شيخنا ج ما نصه
غير صحيح بل الذي يستفاد منه العكس بناء على استظهار ح من جواز التبرع بعد العقد كما
يقوله هو هناك اه من خطه بلفظه وهو ظاهر (وان بمكانين) قول مب كذا رأيت الخ

(وتساوبا فيه الخ) جودة ورداة
وسرعة وابطاء وفي مفهومه تفصيل
كافي التوضيح عن اللغوي وعليه
عول في الشامل فقال وتساوبا
أو تقاربا والاحسبا وان اختلفا في
جودة عمل أو أكثر المصنوع الأدنى
جاز والافلا اه ونص اللغوي وان
تمايزت صناعتها بالجودة والرداة
وكان أكثر ما يصنعانه ويستعملان
فيه الأدنى جازت الشركة لان ذا
الأعلى يعمل الأدنى ولا يحكم للقليل
وان كان أكثر ما يدخل اليهما ما يعمل
الأعلى أو كان كل واحد منهما كثيرا
لم تجز الشركة للفرور والتفاضل لان
أحدهما يصنع دون الآخر اه
قلت وفي الابي وابن الشاط على
مسلم ان من شروط جواز أخذ
الاجرة على الشهادة أن لا يشتري
مع الموثقين فان شركتهم فاسدة
فإنه شركرة أبدان وشروطها اتحاد
العمل وعمل الشاهدين والموثقين
مختلف اه (وان بمكانين) قول
مب وكذا رأيت الخ

مثله في ق و وقع في القلشاني وابن ناجي (٦٤) على الرسالة وطى ر ضج بالواو وكلام ابن عبد السلام يفيد أنه الصواب

وكذا رأيت في نسخة من ابن عرفة ومثله في ق ورأيت في نسخة من القلشاني وأخرى من ابن ناجي كلامه على الرسالة بالواو وكذا في ما وقعنا عليه من نسخ طي وكذا رأيت في ضج بالواو كما قال ز وكلام ابن عبد السلام يفيد أن الواو هي الصواب ونصه وأجاز في العتبة أن يكونا في مكانين إذا تحدث الصنعة ويؤيد ذلك على تقارب المكانين مع اتفاق الصنعة فيهما وكون كل واحد منهما معينا لصاحبه أو يمكن اعتماده وكذا تأول ما في ظاهر كتاب محمد اه (وفي جواز الخ) قول مب عن طي فذهب محضون فيها لجواز الخ أي وهو الراجح كما يدل عليه مفهوم قوله في مسئلة الرعي الآتية أن لم يتساو الكراء وقوله اذ لم أر من قال بالمنع الخ يكفي في رده قوله به مدع عن عياض وابن القاسم وغيره المنع الابالتساوي الخ ويرده أيضا كلام ابن يونس وابن عبد السلام وما في ق عند قوله فيما ستر وبعين وبعرض ونحوه لابن هرون وقوله وأصل ذلك كله للمصنف في ضج الخ انظره يتبين لك أنه لم يجعل هذه الصورة من محل التأويلين أصلا قلت وقول مب ويحمل قول المصنف واستبحاره الخ هذا الحمل هو المتبادر من المصنف لأن ضميره عائده على لفظة كل فتأمل عليه فاعتراض طي على المتن ساقط خلافا لهوني وقوله ونصها وأما ان تطوع الخ انظر استدلال طي به مع أنه فهمه على التطوع بعد العقد كإتيان لب عند قوله ككثير الآلة وبذلك اعترض نو عليه قلت الظاهر أن ذلك لا يمنع من الاستدلال به على ما ذكره المفسر أن المنوع ولو بالتطوع بعد العقد يصدره جائزا أكرأ أحدهما من الآخر وإذا

وكذا رأيت في نسخة من ابن عرفة ومثله في ق ورأيت في نسخة من القلشاني وأخرى من ابن ناجي كلامه على الرسالة بالواو وكذا في ما وقعنا عليه من نسخ طي وكذا رأيت في ضج بالواو كما قال ز وكلام ابن عبد السلام يفيد أن الواو هي الصواب ونصه وأجاز في العتبة أن يكونا في مكانين إذا تحدث الصنعة ويؤيد ذلك على تقارب المكانين مع اتفاق الصنعة فيهما وكون كل واحد منهما معينا لصاحبه أو يمكن اعتماده وكذا تأول ما في ظاهر كتاب محمد اه (وفي جواز الخ) قول مب عن طي فذهب محضون فيها لجواز الخ أي وهو الراجح كما يدل عليه مفهوم قوله في مسئلة الرعي الآتية أن لم يتساو الكراء وقوله اذ لم أر من قال بالمنع الخ يكفي في رده قوله به مدع عن عياض وابن القاسم وغيره المنع الابالتساوي الخ ويرده أيضا كلام ابن يونس وابن عبد السلام وما في ق عند قوله فيما ستر وبعين وبعرض ونحوه لابن هرون وقوله وأصل ذلك كله للمصنف في ضج الخ انظره يتبين لك أنه لم يجعل هذه الصورة من محل التأويلين أصلا قلت وقول مب ويحمل قول المصنف واستبحاره الخ هذا الحمل هو المتبادر من المصنف لأن ضميره عائده على لفظة كل فتأمل عليه فاعتراض طي على المتن ساقط خلافا لهوني وقوله ونصها وأما ان تطوع الخ انظر استدلال طي به مع أنه فهمه على التطوع بعد العقد كإتيان لب عند قوله ككثير الآلة وبذلك اعترض نو عليه قلت الظاهر أن ذلك لا يمنع من الاستدلال به على ما ذكره المفسر أن المنوع ولو بالتطوع بعد العقد يصدره جائزا أكرأ أحدهما من الآخر وإذا

واقه أعلمه جس وب فتأمل وفي المدونة أيضا في مسئلة الرعي الآتية أنه لو كانت الثلاثة لاحدهم

أخرج

أخرج كل منهما آله مساوية لآله الآخر هل يكتفى بذلك وهو قول سحنون وأولادهم بشركا في الآلهة ليضمنها لكن ان وقع مضى وهو ظاهر المدونة واختلف في تأويلها على ذلك اه منه بلطفه فلم يذكر التأويلين الا في هذه فاعتراض طفي عليه تحامل والعجب من جس نقل كلام ضج بلطفه ثم سلم ما قاله طفي وقول مب عن طفي فان قلت ما الحكم فيما فرضه قلت صرح في المدونة بالجواز فيها ونصها أو أمان تطوع أحدهما بالآله لا يلغى مثله الكثرة لهم يجوز حتى يشتركا في ملكها أو يكبرى من الآخر نصفها سلم استدلال طفي بكلام المدونة هذا مع أن طفي فهم كلام المدونة على أن المراد التطوع بعد العقد وقد نقل مب نفسه كلامه بعد هذا عند قوله ككثير الآلهة وأقره في كلامه ما لا يخفى وقد سلمه جس أيضا واعترضه نو ونصه وأما استدلاله بكلام المدونة المتقدم من قولها أو أمان تطوع أحدهما بآله الخ فنهى شئ لما ذكره بعد هذا من أن النص المذكور محمول عند ابن رشد وأبي الحسن على ما إذا كان التطوع بعد العقد حتى انه اعترض على ح في جملة على التطوع في العقد وقد علمت أن الكلام هنا انما هو في التطوع فيه اه منه بلطفه وهو تعقب حسن على طفي وان كان الصواب ما فهمه ح كما سبق عليه فلو استدلل طفي بغير هذا من كلام المدونة سلم من هذا ففهم ما نصه ألا ترى أن الرحي والبيت والداية لو كان ذلك لاحدهما فأكرى ثلثي ذلك من صاحبيه وعلموا بآله الشركة اه منها بلطفها ومثله لابن يونس عنها وهو نص صريح في الجواز وقول مب عن طفي وانما تنقما على المؤلف نسبتا للعياض سلمه أيضا وقال نو مانصه غريبين لان عياضا قد ذكرها أيضا ثم لم يذكر فيها التأويلين كما قال وانما ذكر فيها الجواز فقط ونصه أثناء الكلام على حسمه الثلاثة لاحدهم البيت الخ ولو استأجر الذي لأدائه نصف أذاه صاحبه جازاه قلت وهو صواب والحاصل أن اعتراض طفي على المختصر في جعله التأويلين في صورتين معاصواب وأما ما عد ذلك في كلامه فظنم كلامه وكلام من تبعه يقتضى أن تشبه ابن عبيد السلام خاص بالثانية وليس كذلك لما رتب في كلامه فالراجح في صورتين معا هو الجواز وكلام المصنف الآخر في قوله كذا رحي الخ يدل على أن الراجح عنده من التأويلين في الأولى هو الجواز لقوله ان لم يتساوا الكرام فان مفهوم الشرط بقيد الجواز عند الاستواء وهو كذلك فتأمل بانصاف والله أعلم (وقيد بعالم يسد) قول ز بما إذا لم يسد أو يقارب البدو صريح في أن المراد بالبدو الظهور وان لم يخرج من موضعه وعلى هذا جملة الشارح وح لكن الشارح نسب هذا التقيد لغير القابسي ونسب القابسي أنه لا يستحقه بذلك وح نسبة للقابسي واستدل على ذلك بما نقله عن النكت وتبعه على ذلك غير واحد من المحققين منهم طفي معتز على الشارح ونصه بما قاله الشارح عن القابسي تحريف منه لكلامه جرى له ذلك في شروحه ودرج عليه في شامله فجعل كلام القابسي هو قوله ولم يستحق وارثه بقية بغيره ونسب القيد الذي أشار إليه المؤلف بقوله وقيد بعالم يسد لغيره اه انظر بقية قلت أصل ما قاله ح ومن تبعه لابن ناجي في شرح المدونة فانه قال تعقب نصها الذي عند ق ومب وغيرهما مناصه اختصر داسوا الأوجوب بالوجهين أحدهما

استشكله الحكيمة وكانه يقول الصواب ما قاله مؤلفه اسخنون أم انورث ثمانية ان قولها
 محتمل لان المراد بذلك التماضي على العمل في المعدن وأما ما ظهر فانه يورث كما قاله صخنون
 وعلى ذلك جملة أبو الحسن القابسي وقبله عبد الحق في النكت اه منه بلفظه ومع ذلك ففيه
 نظر ظاهر والحق ما قاله الشارح فان أبا الحسن القابسي فسر الادراك الذي يحصل به
 استحقاق العامل نفسه فله اخراجه وحوزه وقسمه وهو كالصرح في أنه لا يستحقه بالظهور
 فقط فضلا عن مقاربه فكيف يفسر كلام المصنف بالظهور والمقاربة ويعزى ذلك للقابسي
 ويستدل على ذلك بما في النكت عنه مع انه اذا كان العامل نفسه لا يستحقه بذلك فوارثه
 أخرى وهل هذا الا قلب للحقائق فالصواب ما للشارح وهو الذي في ق أيضا اذ فيه أن
 المصنف أشار بقوله وقيد بما لم يبد كما لابن عبدوس وعياض فانظره وبه شرح أبو علي
 كلام المصنف ثم قال هذا هو التحرير في تفسير المتن وأما كلام ح وابن خلة فلا يخفى
 ما فيه مع ما ذكرناه وكذا من تعهما اه منه بلفظه ولكنه لم يتعرض لكلام ابن
 ناجي مع أنه شاهد الخ وقال الوائلي عند قول التهذيب وان علفي المعدن معا فذكر
 نبلا كان بينهما قبل من مات منهم بعد اذراك النبل قال مالك في المعدن لا يجوز
 بيعه الا ان مات صاحبا قطعها الا ما غيره فأرى المعدن لا يورث الخ مائنه قال في
 تعلية القابسي اس هذا في المدونة مفسر اياه مات بعد ادراك النبل وانما سألنا سعد عن
 ذلك فقال قال مالك لا يباع المعدن لانه مات أقطع غيره فقهم منه أبو محمد أن جوابه على
 ما أدرك نيله بدليل أن أسد امنع واختصرها الاشكال الجواب فان ظاهرا الجواب أن
 ما أدرك من النبل وأخذ ونقل وحيز فصل الموت بعد ذلك أنه لا يورث بل ولو قسم تراب
 النبل ولذا قال التونسي جواب ابن القاسم مشكل اه منه بلفظه وحاصله أن الشخين
 أبا محمد والقابسي اتفقا على أن معنى قوله لا فادر كائلا كان بينهما ثم ما أدركه باخرجه
 ونقله واختلاف في معنى قوله ان مات منها بعد ادراك النبل الخ فقهمه أبو محمد على
 أن معنى قوله لا يورث هو جواب عما أدرك بما ذكر وزادوا قسمه ولكنه جعل قول
 ابن القاسم بعدم الارث مشكلا وتبعه التونسي وفهمه أبو الحسن القابسي على أن معناه
 انه لا يورث التماضي على العمل في المعدن ولم يجب بنى الارث عما أدركه باخرجه ونقله وقسمه
 فلا إشكال اذن عنده في جواب ابن القاسم واختار الوائلي جواب أبي محمد وأجاب عن
 الاشكال فقال متصلا بما قدمناه عنه مائنه قلت بل الصواب ما في المدونة لما استقرر
 وانما اختصره لعدم الجواب مطابقة وانما هو بالزوم وتقريره أن يقال استدلل بعدم
 الملك على عدم صحة البيع فالأرض والبيع فرع الملك ولا ملك فلا بيع ولا ارث بيان الملازمة
 أن ما يمكن أن يورثهم لا يكتبه في المعدن اما الرقبة أو المنفعة أو الانتفاع فالاولان باطلان
 والثالث لا يصح فيه الميراث لان من حقيقة قصره على ذات فلا يتعدى الى غيره والى هذا
 المعنى أشار في المدونة بقوله لانه ان مات أقطع الى غيره لان الذي ملكه الامام لهذا انما هو
 الانتفاع مادام حيا فاذا مات لم يصح فيه حينئذ ميراث ولا بيع ومن علم الفرق بين ملك المنفعة
 او ملك الانتفاع انضج هذا التقرير اه منه بلفظه ونقل في تكميله جوابه هذا مختصرا

وأقره **قلت** ما ذكر من أنه اتفاه قطعه الامام اتفاه صحيح وقد نص عليه الباقي وقوله ابن
 عرفة وغيره ولكن ما رتب عليه من أن ما استخرج منه وحاصله لا يملك بذلك فلا
 يباع ولا يورث غير مسلم بل يملكه ويحوز له يبعه بعد التصفية وينفع به بشرائه به ما يحتاج
 اليه من مطعم ومشروب وملبوس ومركوب وغير ذلك ويستبيع به الفروج المحرمة
 فيصدقه لامرأة يتزوجها ويشتري به جارية يتسرها وغير ذلك وهذا كله من غرة الملك
 ويميل على أنه يتملكه وجوب الزكاة عليه فيه ولا خلاف في ذلك ولا في أنه لا يشترط فيه
 مرور الحول وقد قال المصنف في الزكاة في تعلق الوجوب بانخراجه وتصفيته تردد
 فالاشكال حاصل وأحسن ما تأول على ما قاله ابن عبدوس وهو منصوص لسحنون كما
 قاله ابن يونس وغيره وقد قدم ذلك في كلام ابن ناجي ولو كان الامر كما قال الوانغني لم يكن في
 اقطاع المعدن اتفاه بل مشقة وتعب لانه اذا كان هو ممنوعا من بيعه لم يأت له اتفاه به الا
 بجعله حلياً للناس مثلاً مع أنه لا قائل به فتأمل بانصاف (وان تفاسلاً) قول ز فزاد الموت
 على قوله والفي مرض كيومين الخ ما أخذ من كلام اللغمي أصله الخ فانه ذكر كلام
 اللغمي الذي عند **هـ** وقال مانصه فينبغي أن يقال ان عمل بعد موته وما يؤومين أئني
 ذلك وان كثر لم يبلغ كما تقدم اه منه بالمنظرة وتبعه على ذلك ببب جاز ما به ونصه موت
 أحدهما كرضه فاذا عمل بعد موته يؤما أو يؤومين أئني وان كثر لم يبلغ كما يفهم من كلام
 اللغمي اهمنه بلقطه وقد بحث أبو علي فيما قاله ح قائلاً عندي ان فيه نظراً وذلك ان ما ذكره
 اللغمي في المرض من كون الحى يلزمه أن يعمل ولم يذكره في الرجوع وعدمه أصلاً
 والشركة تنقطع بالموت كما صرح به في المدونة في شركة المقايضة وأيضاً في عما كان الغاء
 القليل في المرض والغيبه لان صاحبه ربما يقع له وذلك فخرت العادة بهذا ولا كذلك
 الموت اه منه بالمنظرة **قلت** وما قاله ظاهر ان كانت الاجارة متعلقة بعينه لانها تنفسخ
 بموته بخلاف ما اذا كانت مضمونة في ذمته فاذا جمل كلام ح على المضمونة كانت ما قاله
 ظاهر افتأمله (لان كثر) قول ز وقول الشارح اختص به أي بقيمة عمله الخ ما تأول
 عليه كلام الشارح خلاف ظاهره وقد جمل ح على ظاهره واعترضه بأنه خلاف ما قاله
 اللغمي من أنه ينبغي ما وعلى من لم يعمل الاجرة ونقله القرافي في الذخيرة وقوله وكذا أبو الحسن
 وشعوه للرجاجي وشعوه لطفي وزاد أن ابن يونس نقل نحوه عن بعض القرويين ونقله
 أبو الحسن وقيد به ظاهر المدونة الذي هو كظاهر كلام الشارح ثم ذكر بعض كلام ح وقال
 مانصه وفيه نظر من وجوه الاول رده على الشارح وقد علمت أنه موافق للمدونة اه محل
 الحاجة منه بالقطه **قلت** وانظر نسبة ذلك لمن ذكر مع أن ابن رشد نقله نصاً عن ابن القاسم
 وتأول ظاهر قوله في المدونة فرده لهذا قال في المقدمات مانصه وذهب سحنون الى أن
 الصانعين اذا اشتركا بلا يضمن أحدهما ما يقبل صاحبه من المتاع الا أن يجتمع على أخذه
 ولا يلزم أحدهما ضمان العمل عن صاحبه الا أن يلتزم ذلك خلاف مذهب ابن القاسم في
 الوجهين وقول ابن القاسم في الشر يكتن الصانعين اذا مرض أحدهما أو غاب الغيبة
 الطويلة فعمل صاحبه في مرضه أو غيبته أنه لا يكون متطوعاً له فعمله صحيح على أصله لانه عمل

(وان تفاسلاً) قول ز فزاد
 الموت على قوله الخ أصله الخ
 وتبعه بب ونصه موت أحدهما
 كرضه فاذا عمل بعد موته يؤما
 أو يؤومين أئني وان كثر لم يبلغ كما
 يفهم من كلام اللغمي اه وبحث
 فيه أبو علي بان الشركة تنقطع بالموت
 كافي المدونة وبان الانقضاء في المرض
 والغيبه لان صاحبه قد يقع له ذلك
 ولا كذلك الموت اه وهو ظاهر في
 الاجارة الممنوعة لانها تنفسخ بموته
 وكذا في المضمونة في الذمة بخلافها
 لهو في فتأمله والله اعلم (والفي
 مرض الخ) قول مب أماما قبله
 أحدهما بعد الخ بهذا جزم أبو علي
 وطى معتزلاً على ح في
 اطلاقه انظره وقول ز أي بقيمة
 عمله لا بالعوض الخ قد جمل ح
 كلام الشارح على ظاهره واعترضه
 بأنه خلاف ما للغمي وغيره من أنه
 ينبغي ما وعلى من لم يعمل الاجرة قال
 طى وفيه نظر فان ما للشارح
 موافق للمدونة وقد بدأ بقاها على
 ظاهرها ابن يونس وابن ناجي ح
 وأبو الحسن وأبو علي وعليه عول
 أصحاب كتب الاحكام كالتبطين وابن
 سلون وصاحبي المقصد المحمود
 والمفيدو التحفة اذا قال

عنه بما لزمه من الضمان فوجب له الرجوع عليه بقيمة عمله وهذا معنى قوله ان ما عمل يكون له دون المريض والغائب الا ان يجب أن يجعل له نصف عمله وليس ذلك بعارض لقوله في كتاب الجعل والاجارة ان الرجل اذا استأجر أجبر من لحقر بتر فرض أحدهما وعمل الآخر انه متطوع له بعمله اذ ليس أحدهما بضامن عن صاحبه وانما استوى الممثلان على قول - يحنون الذي لا يتجمل أحد الشريكين الصانعين ضامنان عن صاحبه اهـ منها بلنظرة ونقله ابن عرفة مختصراً وسلمه وهو ظاهر من جهة المعنى لمساعدة الخراج بالضممان الا انه خلاف ظاهر المدونة ويظهر من كلام ابن يونس أنه حمل المدونة على ظاهرها فانه قال بعد كلامها مانصه قال ابن حبيب وهذا في عمل شركة الابدان فأما الشركة بالمال فلذلك على نصف أجرته على صاحبه والفضل بينهما لان المال حره اهـ منه بلنظرة فذكر كلام ابن حبيب هذا عقب كلام المدونة دليل واضح على انه حملها على ظاهرها اذ على ما تأوله اهل عليه ابن رشد لا فرق وقد جزم في هذا الفرق ونقله عن مالك ونصه وانظر ذكر غيبة شريك العمل ولم يذ كر غيبة شريك المال وقد قال مالك اذا مرض أحد شريكي عمل الابدان أو غاب وطال وشيخ شريكه له عمل له قال وأما في شركة الاموال فله نصف أجره على صاحبه لان الفضل انما جازم المال اهـ منه بلنظرة وقد أتى ابن ناجي المدونة على ظاهرها ولم يتأوله اثنان وعلى ظاهر المدونة عول أصحاب كتب الاحكام قال المتبسطي مانصه وان مرض أحدهما أو غاب يوماً أو يومين فما كسب الاخر بينهما وان طال ذلك كان له خاصة قال ابن حبيب وهذا بخلاف شركة الاموال فان من مرض أو غاب وعمل الاخر فله نصف أجرته على صاحبه والفضل بينهما وما خفف من ذلك **كاليوم واليومين** فلا شيء له فيه اهـ على اختصار ابن هرون بلنظرة وقال ابن سلون مانصه وان مرض أحدهما أو غاب فالقائد للحاضر يختص به دون الغائب والمريض الا في اليوم واليومين اهـ منه بلنظرة وقال في المقصد المحمود مانصه وان مرض أحدهما أو غاب الايام اليسيرة لم يجب له على صاحبه رجوع وكذلك في شركة المقايضة بالمال وان كان الغيب أو المرض كثيراً أخلما استناد بعمله ان شاموله تركه اهـ منه بلنظرة وقال في المفيد مانصه وانظر في الشركة من المدونة في أحد الشريكين مرض أو يغيب اليوم واليومين ويعمل الاخر وشركتهما في غير شيء بعينه فاعمل بينهما قال ابن القاسم وان تطاول ذلك كان العمل للعامل ولا شيء فيه لصاحبه وانظر في كتاب الجعل والاجارة اذا اشتركا في حقر بتر فرض أحدهما وحقر الثاني قال ذلك بينهما قال ابن ابية اذا كانت الشركة في شيء بعينه فلم يختلف قول مالك ان العمل بينهما وان كانت في شيء غير بعينه فلهما قولان أحدهما ان العمل لعامله والثاني ان ذلك بينهما اهـ منه بلنظرة وفي التفتة مانصه

وحاضر يأخذ فائد اعرض * في غيبة فوق ثلاث أو مرض

قال ولده في شرحها مانصه اذا حضر أحد الشريكين وغاب الاخر فوق ثلاث أو مرض كذلك فان الحاضر يأخذ الفائدة الحاصل في غيبة الثاني وما دون الثلاث لا يستحق فلا يتبد فيه الحاضر بالفائدة العارض له ثم استدلل بكلام المقصد المحمود وكذا شرحه الشيخ

وحاضر يأخذ فائد اعرض
في غيبة فوق ثلاث أو مرض
وشرحها ولده بما للشارح هنا وكذا
الشيخ بميارة استدلال بكلام المدونة
وكذا أبو حفص القاسي والحاصل
ان الشارح ذهب على أرجح القولين
فكيف يعترض عليه أو يتأول
كلامه وبه تعلم ما في تكلف تو
حمل كلام التفتة على ما للمخفى انظر
الاصل والله أعلم

مباراة واستدل بكلام المدونة وقد نقل أبو علي هنا كلام المسطي وابن سلون والحنفة وكلام شارحها وقال عقبه مائنه وهذا كلام المدونة في الحقيقة كما رأيت هـ منه بلفظه وقال قبل بقرينة مائنه ولكن ابن نونس أبقى المدونة على ظاهرها وهو قولها فان العامل ان أحب أن يعطى لصاحبه نصف ما عمل الخ وما كتبه عليها أبو الحسن من قوله والافلا يعطيه شيئا ويكون ذلك كله له وهو الذي فهمه بهرام في كبريه بحسب ظاهره هـ محمل الحاجة منه بلفظه ومائنه لا ي الحسن خلاف مائنه طفي من انه جل المدونة على ما للحنفي ومن وافقه وهذا الكلام الذي نقله عنه أبو علي شاهد لما نسب به وله ومخالف لما نسب له طفي وقد شرح أبو حفص القاسمي كلام الحنفية بكلام المدونة فهو موافق لابن نونس وغيره في فهم المدونة فتفصل من هذا أن في اعتراض ح على الشارح نظرا كما قاله طفي وكذا في تأويل ز له بل الشارح ذهب على أحد القولين وقد تقدم في نقل المقيد عن ابن لبابة انه ما قولنا لئلا ولكل منهما مرجح في ترجيح ما للشارح بأنه ظاهر المدونة وعلى ظاهرها جلها ابن نونس واستدل بكلام ابن حبيب وق واستدل بقول مالك وأبي الحسن على ما نقله عنه أبو علي وابن ناجي والشيخ ميارة وأبو حفص القاسمي لاستدلالها بكلامها على ما في الحنفية وهو الذي اعتمدوه ابن هرون في اختصاره وصاحب المقيد وابن سلون وصاحب المقصد المجود وابن عاصم وولده و يترج الشافعي بأنه الذي قاله بعض القرويين وجرم به الحنفية وابن رشد ونقله عن ابن القاسم ورد ما في المدونة اليه وبه جزم القرافي في ذخيرته الرجاء في كل منهما ما في الأول أقوى والله أعلم وقول مب اماما قبله أحدهما بعد طول غيبة الآخر أو مرضه فهو له الخ بهم هذا جزم أبو علي وطفي معترض على ح في اطلاقه قائلا مائنه وأماما نقله عن الرجاء ان الربح بينهما وبطالبه بأجرة عـ له من غير تفصيل فلا يعول عليه لانه خلاف كلام المدونة وخلاف تفصيل بعض القرويين والحنفي هـ محمل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) * جل نو كلام الحنفية على القول الثاني ثم قال ولا يخفى ما في ذلك من البعد هـ منه بلفظه وفيه نظر اذا لموجب لارتكاب ذلك مع الاعتراف ببعده ولو فرضنا ان القولين متساويان فكيف مع كون ما درج عليه هو الاقوى والله أعلم (كثير الاكثرة) قول مب قال طفي وفيه نظر الخ نحوه لا ي على ونصه وح هنا فهم المدونة على غير وجهها ولذلك لما نقلها قال مائنه قلت انظر لو توضع بها أي بكثير الاكثرة بعد العقد والظاهر الجواز والله أعلم هـ فجعل مثله المدونة في العقد وليس كذلك لانهم يفتقرون على نقل أبي الحسن هـ منه بلفظه * قلت خفي على ح ومن بعده من المعترضين عليه والحيثيين عنه كلام أبي الفضل عياض الذي نقله ابن ناجي معتدا عليه مفسرا المدونة قائلة قال عند قوله وان تطاول أحد القصارين على صاحبه شيء تأفقه من الماعون ولا قدر له في الكراء كالقصيرة والمدقة جاز وان تطاول أحد عـ ما على صاحبه باداة لا ي مثلها الكثير ثم لم يحجز حتى يشتري كاف ملكها أو يكرى من الآخر نصفها هـ منها بلفظها مائنه قوله وان تطاول أحد القصارين على صاحبه الخ عياض المدقة هي الارزبة بكسر الهمزة التي تكلم بها الثياب وتطاول معناه تفضل ومعنى ما ذكره اذا وقع في العقد

(كثير الاكثرة) قول خش
كدقة قال عياض هي الارزبة بكسر
الهمزة التي تكلم بها الثياب هـ
وقول مب قال طفي وفيه
نظر الخ مثله لا ي على معارضيته
وبين ما فيها من جواز التبرع في
العقد في المفاوضة لكن الصواب
مع ح كما يشهد له قول عياض
ولو كان بعد العقد جاز ولو كره قيل
انه لا يجوز في غير النافه لانه من أكل
المال بالباطل هـ وبه فسر ابن
ناجي المدونة (وهل تلقي اليومان
الخ) قول ز واذا عمل أحد
شريكي المال الخ تقدم أن الراجح
جله على التبرع

(وهو بينهما) ابن عرفة النخعي ان اشترى (٧٠) معاينة فهي بينهما على الجزاء الذي اشترى فيه وما انفرد أحدهما بشراؤه في

كونه كذلك لشراؤه باذن صاحبه
قولا ابن القاسم وسحنون والاول
أحسن لان كلامهما وكل لصاحبه
يجعل فاسد ثم قال ولا يصح في
سماعه كقول ابن القاسم اه وقول
ز فان لم يعلم البائع الخ ابن عرفة
وللبائع أخذ كل منهما بنصف الثمن
ان حضر اموسير بن والا فان علم
شركتهما وجعل فسادها فله أخذ
الموسر الحاضر بكل الثمن وان لم
يسألهما بالشراء وان علم فسادهما
بأخذ أحدهما بجزء الآخر وان
جهل شركتهما فله أخذ من ثلثي
الشراء بكل الثمن وغيره بنصيبه لانه
ملك نصف سلعة اه وهو مختص من
كلام النخعي ويتأمل يظهر لك مافي
كلام ز والله أعلم (وكسب وجبه
الخ) قلت قول ز لجعل الآخر
هو اشارة الى انه لا مفهوم لوجبه ولا
الحامل (وكذا روى الخ) قول ز
عطف على قوله باشرطه الخ انظر
ما معناه والظاهر عطفه على ككثير
الآلة بتقدير مضاف أى وكشركة ذى
روح الخ قلت وقول ز والا حسن
عطف على قوله الخ مثله جعل الواو
للحال وقول ز وتظهر فائدة ذلك
في حصول التعليل الخ فيه نظر
لان ابن يونس انما خالف بأحمد في
حضورهم وملائمهم لا مطلقا انظر
نصه في الاصل (وقضى الخ) قلت
قول مب لان المطلوب اذا لم يصلح
الخ أحسن منه أن يقال لان قوله
أمر به أى حقيقة أو حكما بان يسع
من يصلح وقول ز جعل القول

ولذلك فصل بين التافه وغيره ولو كان بعد العقد جاز ولو قيل انه لا يجوز في غير التافه
لانهم أكل المال بالباطل اه منه بلفظه وبه تعلم ان الصواب مع ح لاعم طفي وأبي
على وقد أزم أبو على يحمل كلام المدونة على ما حملها عليه أبو الحسن التناقض في كلامها
فان كلامنا نصف فانها أجازت أن يتفضل بعد العقد في المقاضاة ومنعت هنا التفضل بكثرة الآلة
أو يفرق بين الشريكين وان هذه يترجح فيها عدم اللزوم بالعقد والاخالة يصح لان شركة
الابيدان كالاجارة فهي أقوى وأقرب للزوم من شركة الاموال اه منه بلفظه وهو كما
قال ولو اطلع على كلام عياض وابن ناجي هذا السلم من ذلك والكمال لله (وهو بينهما)
ابن عرفة النخعي ان اشترى بالسلعة صفقة واحدة فهي بينهما على الجزاء الذي اشترى كافيها وما
انفرد أحدهما بشراؤه في كونه كذلك لشراؤه باذن صاحبه واخصاصه بعشرته بقول ابن
القاسم وسحنون والاول أحسن لان كلامهما وكل لصاحبه يجعل فاسد ثم قال قلت
لا يصح في سماعه كقول ابن القاسم اه منه بلفظه وقول ز فان لم يعلم البائع
باشترى كهما طالب متولى الشراء الخ في كلامه خلل يعلم من كلام النخعي ونصه فان كان
البائع عالما بالشركة ولم يعلم بفساد ما عقدها كان له أن يأخذ الحاضر الموسر بجميع الثمن
وان لم يكن دال متولى للشراء وان كان عالما بفسادها لم يكن له ذلك وأخذ هذا بنصف الثمن
ولم يطالب بالجملة عن الآخر وان لم يكن علم بالشركة وكان الحاضر الموسر هو المتولى
للشراء كان للبائع أن يأخذه بجميع الثمن لانه دخل على المبيعة منه ولم يدخل معه على أنه
وكيل لغيره في النصف الآخر وان كانا الحاضر الموسر الذي لم يتول الشراء أخذ بنصف
الثمن لا أكثر لان البائع لم يعلم بالشركة لم تدخل في جملة هذا وكان له أن يأخذ بنصف
الثمن لانه ملك نصف سلعة اه منه بلفظه وقوله ابن عرفة مختصا وسلمه ونصه وللبيع
أخذ كل منهما بنصف الثمن ان حضر اموسير بن والا فان علم شركتهما وجعل فسادها
فله أخذ الموسر الحاضر بكل الثمن وان لم يسألهما بالشراء وان علم فسادها لم يأخذ أحدهما
بجزء الآخر وان جهل شركتهما فله أخذ من ثلثي الشراء بكل الثمن وغيره بنصيبه لانه ملك
نصف سلعة اه منه بلفظه ويتأمل ذلك يظهر لك مافي كلام ز والله أعلم (وكذا
روى ذى ريت الخ) قول ز وجزء بعض بأنه عطف على قوله وفسدت باشرطه الخ انظر
ما معناه والظاهر أنه معطوف على قوله ككثير الآلة بتقدير مضاف أى وكشركة ذى روح
الخ والمعنى كفساد شركة اشترط فيها الغاء كثيرا الآلة وكشركة ذى روح الخ (وترادوا
الاكرية) قول ز قلت وتظهر فائدة ذلك في حصول التعليل ابعضهم أو لجميعهم الخ
سلم نو ومب ما أفاده كلامهم من أن فائدة الخلاف بين أبي محمد وابن يونس تظهر في
التعليل وهو غير مسلم لان ابن يونس انما خالف بأحمد في حضورهم وملائمهم لا مطلقا ونصه
قال أبو محمد وتفسير ما قال ابن القاسم في تراجعهم في اختلاف أكرية ذلك مثل أن يكون
كره البيت بساوى ثلاثة دراهم والدابة درهمين والروح درهم فاقصد تساوى في درهم فلا
يتراجعون فيه فصاحب البيت له فضل درهمين له منها ثلثا درهم على كل واحد من
صاحبيه وصاحب الدابة له فضل درهم له منها ثلث درهم على كل واحد من صاحبيه فاذا

(كذى سفل الخ) قول ز حيث

يبي الخ صوابه حتى يبي الخ
(وكس مرحاض) قلت قول
ز لانه بمنزلة سقف الاسفل أى فى
كونه يرتفع به وهو الاسفل وقوله
واستظهره أى استظهره المنصف فى
ضح (ويستوفى منها الخ) قول
ز عن ابن الحاجب وكل من أوصل
نفع الخ ذكر فى المفيد فى ذلك
قولين انظر نفعه فى الاصل (وبالاذن
من دخول الخ) قول ز وله منع
جاره من ادخال حص الخ نحوه فى
ح عن بصرة ابن فرحون وعن
شرح الارشاد لشيخ زروق عن
حبيب عن يحيون لكنه خلاف
ما فى المعيار والمسطى وهو الذى
ينبى الجزبه قلت الظاهر أن
يوفق بينهما بحمل الاول على مافيه
ضرر بين والثانى على غيره ثم رأت
فى هوئى عن أبى على مانصه
لكن من وقف على الخلاف فى
ارقاق الجار جرهم قاله المسطى انه
يدخل الطين ونحوه من باب الجار
ثم قال أبو على نعم ان كان الطين كثيرا
جدا ويعطل منافع الدار أى ما فهدا
يقرب اه فتأمل والله أعلم وقول
ز اذا أراد طر حائطه فله منعه الخ
مثله فى المعيار عن ابن المكى لكن
فيه أيضا وفى المفيد والنوادر عن
يحيون ليس له منعه من الطر وسماه
ابن عرفة زاد فى المعيار عن يحيى بن
عمران له ادخال ما يحتاج اليه فى
بناؤه من باب الجار ومثله للمسطى
انظر الاصل وفى بعض نسخ ز
حص بدل طر وهو ظاهر (لا بطوله
عرضا) قلت قول ز بل يتقوا به الخ اعترضه النعمى كفى غ انظره

طالب صاحب البيت صاحب الدابة بثلاثي درهم طالبه صاحب الدابة بثلاث درهم له قبله
فيقتاصان ويبي لصاحب البيت ثلاث درهم على صاحب الدابة ولصاحب الدابة ثلاث
درهم على صاحب الرعى واصحاب البيت ثمانية درهم على صاحب الرعى أيضا فخر الامر
أن يغرم صاحب الرعى لصاحب البيت ثلثي درهم واصحاب الدابة ثلث درهم فيدفعه
صاحب الدابة الى صاحب البيت فيحصل له درهم وتساو وافان لم يجده له شيئا واداه من عند
نفسه محمد بن يونس اذا حضروا كلهم وهم أُمالياء وطلبوا المحاسبة فيدفع صاحب الرعى
لصاحب البيت درهمين ثلثا من صاحب الدابة وثلثين بحاله قبله وينصرفون لان جميع اجارة
البيت والدابة والرعى ستة دراهم فلصاحب الدابة كراما ستة دراهم مان فلا شئ له ولا عليه
ويرجع صاحب البيت على صاحب الرعى بدرهم فيعده لون اه منه بلفظه * (تبييه) *
وقع لق هنا وهم فى نقله فنسب ما لابن يونس لابي محمد وترك منه التفيد المذكور وقد
نقل كلامه جس وقبله وفيه نظير يظهر لك بأدنى تأمل والله أعلم (كذى سفل ان
وهى) قول ز جرب الاسفل على أن ينه أو يبيع عن يمينه حيث يبي الخ كذا
فيما وقفنا عليهم من نسخ والصواب ما فى خش حتى يبي الخ والله أعلم (واستوفى
منها ما اتفق) قول ز قال ابن الحاجب وكل من أوصل نفع من عمل أو مال الخ ذكر فى
المفيد فى ذلك قولين ونصه انظر فى خط ثوب رجل بغير اذنه أو حرث أرضه أو بنى داره
فلا شئ له فى ذلك لانه متطوع وهذا المعنى فى المدونة اذا انهم من دار الكرام لا ضرر
فيه على الساكن فبناه الساكن فلا شئ له فى ذلك لانه متطوع وانظر فى آخر كتاب
الدور من المدونة ومن الواضحة والعقبة من قول أصبح انه ينظر فان كان صاحب الدار لابد
له من أن يستأجر على ذلك النش من يعله فللبانى أجرته وان كان ممن يعمل نفسه وعلمانه
ولا يستأجر عليه فلا شئ له ويخرج من المدونة أيضا من موضع آخر مثل ما تقدم أنه لا شئ
له ثم قال وانظر قوله فى المسئلة المتقدمة ان بنى داره فلا شئ له على رب الدار انما معناه اذا
بنى ما ليس له عين فائمه مثل اصلاح الوهى الخفيف وأما البنيان الذى له عين فائمه وفيه
النقص فانه يرجع على رب الدار أو يقطع نفعه اه محل الحاجة منه بلفظه (وبالاذن فى دخول
جاره لاصلاح جداره) قول ز وله منع جاره من ادخال حص وطين من بابه ويتخفى
حائطه كذا الخ نحوه فى ح عن ابن فرحون فى بصرة وعن الشيخ زروق فى شرح
الارشاد عن ابن حبيب عن يحيون وسماه ح لكنه خلاف ما فى المعيار عن يحيى بن عمر
صريح وخلاف ظاهر ما فى النوادر والمعيار عن يحيون نفسه وقد نقل ابن عرفة كلام
النوادر وسماه ممة قصر اعلمه ونصه فى النوادر لابن يحيون عنه فى جوابه حبيبان أراد
أن يطر حائطه من دار جاره ليس له منعه أن يدخل داره فيطر حائطه وكما قلعت الرمح ثوب
رجل فالقته فى دارا ثم لم يكن له منعه أن يدخل فيأخذه أو يخرج حمله اه منه بلفظه ونص
المعيار عن يحيى بن عمر وسئل أى يحيون عن الرجل يريد أن يطر حائطه من دار جاره فنعاه
جاره من الدخول ليطر فاجاب ليس لجاره أن ينعه يدخل داره يطر حائطه ويجرى على
ذلك لو أن ربحا قامت ثوب رجل عن ظهره فالقته فى دار رجل أكان له أن ينعه أن

لا يخرج اليه قومه ومنعه من الدخول ليس له ذلك قال يحيى بن عمر هذا جواب حسن
وله أن يدخل الحجارة والطوب والطير على باب جاره مما يحتاج اليه في شأنه ولا بد له من
ذلك وسئل ابن المكي عن ذلك فقال له منعه اه منه بلفظه فخاصه أن ابن المكي قال له
منعه من الطر وقال صحنون ويحيى بن عمر ليس له منعه وصرح يحيى بن عمر بأن له ادخال
ما يحتاج اليه على باب جاره وهو ظاهر جواب صحنون المذكور وهو أيضا ظاهر ما في
النوادر عن ابن صحنون عن أبيه وسلم ذلك الشيخ أبو محمد وابن عرفة وأبو العباس
الواشم يسي في زيادة الشيخ زروق منعه من ذلك مخالفة لهؤلاء وقد خفي ذلك كله على ح
وقد ذكر في المفيد عن صحنون نحو ما في النوادر فقال قيل ترجع في وجوه الضرر مانعه
وقال صحنون فحين أراد أن يطر حائله من دار جاره ليس لجاره أن يمنع من الدخول لطر
حائله وكذلك لو قفلت الريح ثوبا عن كفي رجل فلقته في دار رجل لم يكن له منعه من
أن يدخل فيها خذونه أو يخرجهم هو اليه أن أي من دخوله الى داره اه منه بلفظه والمسيطي
مثل ما قدمناه عن المعيار كانه أبو علي ولا يخفى أن ما للشيخ زروق لا يوافق هذا وقد قال
أبو علي مانعه لكن من وقف على الخلاف في إرفاق الجار وما ذكر الناس فيه من الخلاف
جزم بما قاله المسيطي أنه يدخل الطين ويحرقه من باب الجار فانقب الجدار صعب وهذه
الامور انما يرتكب فيها أخف الضررين كافي ضيق هنا وكذا غيره ثم قال نعم كان
الطين كثيرا جدا ويعمل منافع الدار بما في هذا يقرب اه منه بلفظه وما قاله ظاهر معنى
وأما عقلا فلا قوي هو عدم المنع مطلقا والله أعلم * (تنبيه) * قول الشيخ زروق عن ابن
حبيب عن صحنون الخ كذا في جميع ما وقفنا عليه من نسخ ح ابن حبيب وهو تعجيف
بزيادة لفظه ابن خذوها متعين لأن رواية عبد الملك بن حبيب عن صحنون غير مرة وفتوان
كانا تسعة أصرين ومات ابن حبيب في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وقيل تسع وثلاثين
ومائتين ومات صحنون في رجب سنة أربعين ومائتين وكان سنة ثمان وثلاثين سنة انظر
الديباج وانما هو حبيب كما تقدم في نفل ابن عرفة عن النوادر وفي الديباج مانعه حبيب بن
نصر أو سهل القيمي من أصحاب صحنون وعنه عامة روايته يكتفى بأبناصر كان من أبناء
الحند النادمين أفر بقة كان فقهائقة حسن الكتب والنقيد سمع من صحنون وعون
ابن عبد العزيز بن يحيى المدني وغيرهم وكان نبيل في كلامه وأدخل ابن صحنون سؤاله
لصحنون في كتابه وكان حبيب جلد النظرو له كتاب في مسائله لصحنون سماه بالاقضية توفي
سنة سبع وثمانين ومائتين في رمضان سنة ست وثمانون سنة ولد سنة إحدى ومائتين
اه منه بلفظه (للاصلاح أو هدم) قول ز وما في العتبية عن ابن القاسم من قوله
ترك اصلاحه ليجز أو استغنا عن فرض مسئلة الخ لامعارضه بين ما نقله عن العتبية وما جزم
به قبله فلا حاجة للاعتذار الذي ذكره لأن ما نقله عن العتبية هو عين ما قبله فتأملوه وما في
العتبية عن ابن القاسم وقع في سماع عيسى ويحيى بن عرفة مانعه ابن رشد يتصل في
حكمه بأنه ان انهم أربعة مع عيسى ويحيى ابن القاسم ان سقط بسماوي أو بهدم خوف
سقوطه لم يلزمه بناؤه مطلقا وقيل لجاره استر له فسلك ان شئت وان هدمه لم يجدها ولم تنفع

(للاصلاح الخ) قول ز وما في
العتبية الخ لوصافه مساق الاستدلال
على ما قبله فقال في العتبية الخ
وأسقط قوله فرض مسئلة فتأمل
وقول ز مع مراعاة لأي الداخلة
على لاصلاح والتقدير ان هدمه
ضرا لا ان هدمه هو ظاهر خلافا
اهوني وقول ز وشمل قوله
الساتراخ قللت الظاهر أنه
لا مخالفة بين ما لابن الحاجب وابن
عرفة وبين ما لابن يونس ومن وافقه
لأن موضوع الاول اذا هدمه ضرا
وموضوع الثاني اذا هدمه لاصلاح
أو انهم في مع في أول كلام المصنف
ويخصص في آخره فتأمل * (تنبيه) *
قال ق ذكروا أن ما ثبت بالتحتم
فهو بينهما اه وفي المصباح التحتم
حد الارض والجمع تخوم كفلس
وفلوس وقال ابن الاعرابي وابن
السكيت الواحد تخو والجمع تخم
كرسول ورسلا اه ونحوه في الصحاح
فإنما التحتم منتهى كل قرية أو أرض
وانظر الاصل

أجبر على بناءه ان كان له مال والا فلا وان هدمه ضرر الزمته بناؤه ان كان له مال وان لم يكن له مال يسع عن بينه كالحائط بين الشريكين ولا بن حبيب عن الاخوين بجبره بطلنا كالحائط بين الشريكين وهو ظاهر قول سحنون في هذا السماع يجبر على كل حال ولا بن المحشون في الثانية كهذا الا أنه اذا لم يكن له مال بيع من داره ما يدني به فان كانت بيده صدقة أو عمرى فلصاحبه بناؤه وابتاعه بناؤهم في ذمته ابن رشد معناه عندى ان لم يسلم كراهها لذلك ورابعها قول أبيض وزوايته لا يلزمه شئ على كل حال وله هدمه وجعله عرصه اه منه بلفظه وقول ز وعلم مما قررناه أن قوله أو هدم فعل ماض معطوف على هدمه مع مرعاة لا الخ تأمل كيف يعطف على المثبت ويقدر في المعطوف حرف نفى هذا مما لا يعقل * (تنبيهات * الاول) في نقل في هنا عن ابن القاسم خال يعلم علم مقدمه من نقل ابن عرفة عن ابن رشد والظاهر انه أراد اختصار كلام ابن عرفة المذكور وقوع له ما وقع على عادته في مواضع فانظره وتأمل * (الثاني) في هنا ما نصه قال سحنون لا يجبر على بناءه اذا انهدم في قول ابن القاسم ويجبر على قول ابن كثة بعبه أقول اه وهو مخالف المذكور قبل قوله قبل هذا وباعادة الساتر الخ عن ابن كثة في الجدار المشترك بينهم انه لا يجبر أحدهما على بناءه ومن شامهم ما ستر على نفسه ومثل ما عراه له في الجدار المشترك لابن عرفة عن ابن عبدوس عن ابن كثة واذا كان ابن كثة يقول بعدم الجبر في المشترك مع أن المذهب فيه هو الجبر فكيف يقول بالجبر في غير المشترك الذي لم يختلف فيه قول ابن القاسم انه لا يجبر والله أعلم * (الثالث) في هنا أيضا ما نصه وانظر هناك أيضا كروا ان ما ثبت بالتخمين فهو بينهما اه منه وهذه المادة بالتاء المتشابهة من فوق وبالهاء المعجمة والميم وهي فيما وقفنا عليه من نسخ في بدون واو بين الحاء والميم فيحصل أن تكون في كلامه وزن فلس فتكون مفردة أو وزن عنت فتكون جمعا ففي المصباح ما نصه التخمين حد الأرض والجمع تخوم مثل فلس وفلس وقال ابن الاعرابي وابن السكيت الواحد تخوم والجمع تخوم مثل رسول ورسلا اه منه بلفظه ونحوه في الصحاح ونصه التخمين من كل قرية أو أرض يقال فلان على تخمين من الأرض والجمع تخوم مثل فلس وفلس قال الشاعر

يا بني التخوم لا تطلوها * ان ظلم التخوم ذو عقال

وقال القرام تخومها حدودها لا ترى انه قال لا تطلوها ولم يقل لا تطلوها وقال ابن السكيت سمعت أبا عمرو يقول هي تخوم الأرض الجمع تخوم مثل صبور وصبر اه محل الحاجة منه بلفظه وفيها بعض مخالفة لما في القاموس ونصه التخوم بالضم الفصل بين الأرضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخمين كعنت أو الواحد تخمين بالضم وتخمين وتخمينه بفتحهما اه منه بلفظه فتأمل وفقه ما أشار اليه مذكور في ابن عرفة وغيره ونص ابن عرفة قال ابن سحنون ما ثبت في التخمين أو الجسر بين أرضين من زرع وغيره فهو بينهما ولو اختلفت الزرعة ابن عات قال غيره وكذا الشجر فان غرس أحدهما فيه شجرة قل نصفها أو نصف قيمتها لهما اه منه بلفظه وما نسب له لابن عات هو في طريقه في ترجمة وثيقة ارفاق بجدار أو طريق وزاد ما نصه قال غيره وهذا يدل من قوله على أن التخمين بينهما

من الاستغناء اه منها بلقطها وتكلم على مسئلة الزرع أيضا في ترجمة فقه ما تقدم في
 الوثيقة من المزارعة وتكلم ابن سلون على ما يتعلق بالمسئلة من التجوم ونفسها وما يت فيها
 من زرع أو شجر في ثلاثة مواضع في فصل المزارعة وفي فصل الضرر وفي مسائل الارفاق
 فانظر ان شئت وفي المقصد المجرد مانصه واذا اختلف الرجلان في التجوم وكل واحد
 يدعيها لنفسه فهي كسئلة الجدار ولا يعتبر بارتفاع التجوم في حد أرض أحدهما على أرض
 صاحبه وان شهد به أهل البصر لاحد هما قضى له به مع عينه وليس لمن وجب له أن يعمره
 مخافة أن يعنى أثر مقيع الالتباس الآن تكون العمارة لا تغير فلا يمنع وقيل في التجوم
 المرتفع انه للأرض العليا لانه رقادة لثلاث تها وهو قول حسن والاحتياط للدين أن لا
 تغير التجوم لقوله صلى الله عليه وسلم ملعون من غير تخوم الارض ومن ترك شيئاً لله لم يره
 الله فقد اه منه بلقطه * (تنبيه) * احتجنا به هذا الحديث يقتضى أنه صحيح أو حسن
 وقد ذكره في الجامع الصغير وعزاه للإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس فقال المناوي في
 شرحه مانصه باسناد ضعيف اه منه بلقطه (وهو مدم بناء بطريق ولولم يضر) ما رجحه
 المصنف هو مذهب الاكثر وصرح المصنف بالاحتياط وغيره بأنه المشهور والمعمول به وهو الذي
 اختاره ابن سهل كافي كلامه الذي نقله ح وقال فيه ابن سلون انه الاصح وقال فيه ابن أبي
 الدنيا الصواب وبأق لقطه والمردود بلوهو مختار ابن رشد في بانه ونوازله والله أعلم
 * (تنبيه) * محصل ما في ح أن الخلاف انما هو في الهدم بعد الوقوع واما ابتداء فلا
 خلاف انه ممنوع من ذلك وان لم يضر وما وقع في كلام ابن رشد بما يفيد الخلاف ابتداء
 فرداه به خارج المذهب قال جس مانصه قلت انظر قول ح وأما ابتداء فلا يجوز ولا
 خلاف وقوله عن ابن رشد اتفاق مالك وأصحابه أنه لا يجوز لاحد ابتداء أن يقطع من
 الطريق شيئاً الخ مع قول ضيع وأما ما لا يضر فروى عن مالك الجواز والكره الا أن
 يقال هما طريقان اه قلت هذا الجواب لا يسقط به التعقب عن ح لاهماله التنبيه
 على الطريق الاخرى على تسليم أنهم ما طريقان مع شدة الخلاف في ذلك فقد ذكره
 المصنف وغيره وقال ابن عرفة في احياء الموات مانصه وان لم يضر ففي جوازه وكرهه
 ثالثا يمنع ويهدم لقول مالك وظاهر قول أصبح مع ابن القاسم ويحسون مع الاخوين
 وقال أشهب مرة بالثاني وأخرى بالثالث وصوب الغنى الكراهة قلت واسقروا
 قضاة العدل على المنع والهدم وجرحة فاعل ان لم يعذر بجعل اه منه بلقطه وحاصله أن
 الجواز لما لك والكراهة له وظاهر قول ابن القاسم وأصبح وأحد قولي أشهب واختيار
 الغنى والمنع لسحنون والاخوين وأحد قولي أشهب وهذا هو كلام المصنف بعينه الآن
 المصنف قال بعد القول بالمنع مانصه هذا هو المشهور وبه القضاء وقاله مطرف وابن
 الماجشون ويحسون اه من اختصار ابن هرون بلقطه والله الموفق * (فرع) * اذا أخذ أحد
 من الطريق شيئاً ببناء أو غرس واستغله فحكم عليه بهدم بناءه وازالة غرسه هل يجب عليه
 رد الغلة أم لا سئل عن ذلك ابن أبي الدنيا فأجاب بما نصه ما أضرب بالمارين فلا خلاف
 في هدمه وزواله حتى لا يبقى له رسم وغلة من دودة لا تحل للمقتل وتصرف للفقراء ولا تنفع

(ولولم يضر) هذا هو المشهور والمعمول
 به وهو مذهب الاكثر خلافاً لابن
 رشد في بانه ونوازله ومحصل ما في ح
 ان هذا الخلاف انما هو في الهدم
 بعد الوقوع واما ابتداء فلا خلاف
 انه ممنوع من ذلك وان لم يضر اه
 وهو خلاف ما في ضيع وغيره من
 حكاية الخلاف ابتداء وهل على
 الباني أو الغارس بالطريق كراه
 للمدة السابقة أو لا قول لابن أبي
 الدنيا وابن رشد انظر الاصل وقول
 ز وظاهره ولو طال أى لأجسدا
 كالعشرين سنة وقوله بما يطل أى
 جدا كالتسعين سنة وهذا هو الصواب
 انظر الاصل عند قوله وباب بسكة
 والله أعلم

الحياة على العامة ومن ليس له ملك معلوم وما لا يضر الطريق واسع فاختلاف هل يمنع أو يباح وقد هدم عمر كبر الحساد وقال تضيقون على الناس الطريق وقال مطرف يمنع ولو كان مثل البيداء وهو الصواب وإنما يكون الفناء لامة قاعا للبيع والحاجة وعن بعض أهل العلم ان طال جلوسه للبيع فيه أزيل منه وأما ملكه فليس لأحد ولا يبيعه والطريق كالسجدة فمن جلس فهو أحق ومن قام سقط حقه وفي النوادر الاختلاف في الضرر هل يملك أم لا وعن أبي بصير لا يملك وإن فعل لم يهدم والصواب المنع والهدم ولو كان أوسع من البيداء من نوازل الضرر من المعيار بلقطه لكن لا ينشأ خلافه في ترجمة مسائل من القضاء في الأحداث ودعوى الضرر من نوازل ما نصه وكتب إليه أبو الفضل عياض بسأله عن رجل أدخل طر يقا من طريق المسلمين في جنته وحازها وغرسها وقطع المرو فيها وأغتلها مدة ثم بعد ذلك قامت فيها البيعة وحيزت ولزم آخر اجها للمسلمين ماذا يلزمه في ذلك وماذا ترى فيما أغتل عما غرسه فيها وفي شهادته وأين من قطع الطريق بالكلية ممن أخذ بعضها وفي علمك ما ورد في هذا أفتبايعا عندك في ذلك وعن ترك الشهود القيام به إلى الآن وما رأيك في ذلك واختيارك من الأقوال لاسيما ان كان فاعل ذلك ممن يخاف أو الشهود ممن لا يعلم ان القيام يلزمهم جاوبني عليه ما أجور ان شاء الله فاجاب نصفتم أعزك الله بطاعته وولاءك بكرامة سؤالك هذا ووقفت عليه ويلزم الذي اقتطع المحبة وأدخلها في جنته وقطع منافع المسلمين في المرو عليها وهو عالم بذلك غبر جاهل به مستحق بارتكاب المحذور فيه الأدب على ذلك مع طرح الشهادة ولا يجب عليه فيما أغتله مما أغترسه شيء يحكم به عليه اذ ليس الطريق بمن فيحكم له بحقه فيما أغتله منه على ما في علمك من الاختلاف في ذلك وإنما هو حق لجماعة المسلمين في المرو عليها هو أحدهم وقد قيل على ما في علمك في الحبس الموضوع للغة اذا انفرد باستغلاله بعض المحبس عليهم دون سائرهم انه انما يقضى لهم بحقوقهم فيما يستقبل لافيما مضى فكيف بالطريق التي ليست موضوعة للغة وقد بانه في ذلك بالاثم فان ندم على فعله واستغفر الله منه وتاب اليه من ذلك بقيت عليه التباعد ممن منعه المرو على الطريق التي اقتطعها أو أدخلها في جنته يقتضيه به ما يوم القيامة من حسنة فيستحب له أن يتصدق بفعل الخير جاء أن يكون كنفارة له ولا تطل شهادة الشاهد في الطريق بترك القيام بشهادته فيه مدة هذا الذي اختاره مما قيل في ذلك اذ قد يكون له في ترك القيام بشهادته اذ لم يدع اليها عدرا وتأويل يعذره به والله التوفيق اه منها بلقطتها وتقله في المعيار ايضا بجواب ابن أبي الدنيا فتحصل انهم ما قولان * (تنبيه) ظاهر جواب ابن أبي الدنيا وأصر يحتمل ان الثمرة نفسها هي التي تصرف للفقراء ولا وجه له اذ لا يكون هذا الغارس أشد عن غضب أرض معين فبني فيها أو غرس التي أشار لها المصنف فيها بأني في الغضب بقوله وكراه أرض بنت قتامة له وإنا أعلم (وبسدة كوة) قول ز بالفتح والضم هذه عبارة المصباح وفي ح ان الفتح أشهر ويشهد له كلام القاموس ونصه الكوة ونظم والكوى الخرق في الحائط أو التذكير للكبير والتأنيث للصغير الجمع كوى وكواه منه بلقطه وفي كلامه اجمال بينه كلام المصباح ونصه الكوة فتشع وتضم

(وبسدة كوة) بالفتح على الاشهر
كما في ح ويشهد له كلام
القاموس انظره وقول مب على
أحد القولين الخ وكذا ان كان
يطلع منها على عرصة يرد صاحبها
أن يبنى بها في المستقبل فقيه
خلاف والراجح منه أن له منعه بعد
بناء القاعة لاقبله انظر الاصل
* (فرع) * قال في طرار بن عات
فان بني رجل في موضع مشرق
يطل منه على جبرانه لم يمنع منه لانه
كان يطلع منه قبل ذلك الآن يفتح
فيها كوى يطل منها له منعه المشاور
وكذا من فتح كوى يطلع منها على
ما يطلع غيره ممنع من ذلك ولا حاجة له في
اطلاع غيره من الاستغناء اه
وقول مب في الفرع عشرين
هو الراجح المعمول به انظر ح وظاهر
أنقاله انه لا فرق في ذلك بين الاجاب
والاقرار وصرح بذلك غير واحد
كابن عات وابن سلون وصاحب
المعيار انظر الاصل عند قوله الآتي
ان تجددت والا قولان

النقبة في الحائط وجمع المفتوح على لفظ كوات مثل جنة وجنات وكوا أيضا مثل نطية
ونظما وركوة وركام وجمع المضموم كوى مثل مديّة ومدى اه منه بلفظه وقول مب
وقد سده أيضا ما اذا كان يتكشف منها على الدور أو الخنات على أحد القولين الخسكت عما
اذا كان يطلع منها على عرصه يرد صاحبها أن يبنى بها في المستقبل وفيها خلاف أيضا في
طربا بن عات مانصه ان كانت لرجل عرصه وبني رجل يجنبه فليس له منه من فتح الابواب
والكوى اليها حتى يبنى وان قال أريد أن أبني فيها لانه حق سبق اليه وقد روى ابن حبيب
ان له أن يمنع من فتحها على العرصه قبل البناء وبعده اذ رغب في بنائها لانه حق له فبرذعته
ما يضر به ان شاء وذكروا عيسى أيضا في كتاب الجدار قال عيسى فان لم يمنع حتى يبنى ثم أراد
منعه ان ذلك ولا يمنع تركه أو لامن القيام عليه بذلك مطرف فان وافقه بفقهها على
انه متى شاء هدها جاز ذلك بينهما اه منه بلفظه او نقله ابن فرحون في تبصرته مختصرا أو أقره
وقال ابن سلون مانصه وفي كتاب الاستغناء ان كانت لرجل عرصه وبني رجل تحتها فليس
له منع من فتح الكوى والابواب اليها حتى وان قال أريد أن أبني بها لانه حق سبق اليه وقد
روى ابن حبيب ان له أن يمنع من فتحها على العرصه قبل البناء وبعده وذكروا عيسى أيضا
في كتاب الجدار قال فان لم يمنع حتى يبنى وأراد منعه ان ذلك له اه منه بلفظه وذكر المسئلة
في صحيح فقال واختلف فيها على ثلاثة أقوال قال مطرف يمنع قبل بناء القاعة وبعده
وقال ابن الماجشون لا يمنع مطلقا وقال ابن القاسم يمنع بعد أن يبنى القاعة ولا يمنع قبله
اه منه بلفظه وقال ابن عرفة في احياء الموات مانصه ابن رشد عن ابن الماجشون
لو أراد بعرصة منع جاره من فتح باب على عرصه قبل بنائها للضرر ذلك عليه اذ ان لم يكن
له ذلك وقال مطرف له منع قبل البناء وبعده ولو ترك منع قبل البناء كان له منع بعده
الا أن يكون رب العرصه استأجرها على ذلك وقاله أصح وابن حبيب وابن زرقون في منعه
قبل بناء القاعة وبعده وعدمه ففهما نالهما بعده لا قبله لمطرف وابن الماجشون وابن
القاسم قلت نقلها الباقي فافلا في الثالث أظن اني رأيت له لابن القاسم اه منه بلفظه
وقال ابن ناجي عنده قول التهذيب ومن فتح في جداره كوة أو بابا يضر بجاره في الكشف
منه عليه منع وأما كوة قديمة أو باب قديم لا منفعة له فيه وفيه مضرة على جاره فلا
يمنع منه اه مانصه وظاهر قوله وفيه مضرة على جاره أعم من الضرر الحاصل الآن
أو في المستقبل وبه قال مطرف وقال ابن الماجشون لا يمنع فيهما وقال ابن القاسم يمنع
بعد صلاحه لا قبل اه منه بلفظه فالقول بعدم منعه مطلقا انه رده ابن الماجشون فهو
أضعفها وان صدر به صاحب الاستغناء ومن تبعه مع أن مذهب ابن الماجشون ان
التكش فليس من الضرر كما ستراه قريبا ومنعه بعده اتفق عليه مالك في رواه ابن
حبيب وابن القاسم ومطرف وأصبع وابن حبيب وعيسى بن دينار فهو الراجح مع ما اضم
الى ذلك من أخذ من ظاهر المدونة على ما قاله ابن ناجي فتأمله * (تنبيهان * الاول) *
لاشكال على قول ابن القاسم انه لا يضره السكوت قبل بناء عرصته ولو طال السنين
واظهر هل الحكم كذلك على قول مالك والجماعة المذكورين وهو ظاهر كلامهم وهو

(ورائحة كدياغ) قول ز ويحتمل عدم الخ هو الظاهر تأمله (٧٧) * (فرع) * في المعيار عن السيوري فمن له حجرة

للسكنى فهدمها وتر كها خرابا لاقاه
الفضلات وتضررها بالإن أنه
يجب على البناء أو البيع إذا كثر
الضرر بذلك اه والظاهر أنه لا يخالف
ما يأتي لز عند قوله بقطع ما أضر
من شجرة فتأمله (ومضرب بحدار)
لا شك أن منه الرعي في الجملة ويرجع
في ذلك لأهل المعرفة وفي المعيار عن
ابن الرأى أن الذي يريد أن يعمل
الرعي يتباعه من حائط الجار بمائة
أشبار من حد دوران الهيمة إلى
حائط الجار ويشتغل ذلك بالمينان
لأن البناء يحول بين المضرة وحائط
الجار اه وفيه أيضا عن ابن
عبد الرقيق أنه يؤخذ كأغد وتر بط
أركانها أربعة خطوط في كل ركن خط
وتجتمع أطراف الخطوط وتعلق في
السقف الذي على الحائط ويجعل
على الكاغذ حبة من كز برياس
ويقال أصاحب الرعي هزها فان
اهتز الكز بر كان فيها ضرر والا فلا
اه * (تنبيه) * في ح عن ابن
فرحون عن ابن الهندي فيمن قام
على جاره فيما يريد إحداثه وأثبت
أنه ضرر أنه لا يمنع من عمل ما يريد
فإذا تم عمله وثبت الضرر هدم عليه
أذا لم يكن له مدفع اه ويؤخذ منه
أن من سكت حين العمل وقام بالقرب
من الفراغ منه لا يمين عليه وان
سكونه لم يكن رضا وهو كذلك نص
عليه في المعيار عن العتبية خلاف
ما ذكره ح عن ابن فرحون أيضا
عند قوله وبسد كوة وان جرى عليه
في التحفة ثم إن لم يقم الأبعد السنة

الظاهر ألا لا سكونه مع قدرته على المنع بعد رضا السكن الضرر بالفعل لم يحصل له قبل
البناء فلا يضره السكون والله أعلم * (الثاني) * حكى ابن سلون الاتفاق على أن التكتشف
من الضرر الذي يحكم برفعه وفيه نظر في ضج مانصه اختلف فيمن اتخذ كوى وأوابا
يشرف منها على دار جاره فقال مالك وابن القاسم يمنع ورواه ابن وهب وزاد ولا يكلف أن
يعلى بنية حتى لا يراه وفي المبسوط عن ابن مسلة لا يمنع ورواه ابن المعدل عن ابن الماجشون
قال ويقال له الاسترعى بنفسك إن شئت والاول هو المعروف اه منه بلفظه وقال ابن
عرفة مانصه ومنه ضرر الاطلاع كاحداث كوة أو باب يطلع من احداهما على دار جاره
أو يتخذ عليه نصة يشرف منها على عياله وشذ قول أشهب وابن الماجشون ومحمد بن مسلة
ومحمد بن صدقة من أصحاب مالك أنه لا يمنع ويقال لجاره استرعى بنفسك إن شئت قلت في أفظ
إن شئت نظر أشار إليه الصفي في نحو هذا وقال الواجب أن يسترعى نفسه اه منه بلفظه
وقد ذكر هذا الخلاف بعينه ابن ناجي عقب كلامه الذي قدمناه آنفا والله أعلم * (فرع) *
قال في طرار بن عات مانصه فان بن رجل في موضع مشرف بطل منه على جيرانه اه لم يمنع منه
لأنه كان يطلع منه قبل ذلك إلا أن يفتح فيها كوة يطلع منها فله منعه المشاوي وكذلك من فتح
كوى يطلع منها على ما يطلع غيره منع من ذلك ولا حجة في اطلاع غيره من دار كان أو
طريق من الاستغناء اه منها بلفظها (ورائحة كدياغ) قول ز ويحتمل عدم تنوين
دخان ورائحة الخ هذا الاحتمال هو الاول أو المتعين تأمل بين الوجهين * (فرع) *
في المعيار مانصه وسئل أي السيوري عن له حجرة في بيوت لسكنى الكرا في موضع
مرغوب فيه فهدمها وهدمها ونى بها غرها وتر كها خرابا لاقاه الفضلات والكناسات
والنجاسات وتضرر بها الجيران هل يجوز فعله مثل هذا ويحتمل ويجوز على بناء ما لا يورعها
طواب بناها فقال نفعل ثم يفعل فاجاب اذا أضر بالجيران ضررا كثيرا فاما أن يبيع
واما أن يبنى اه منه بلفظه (ومضرب بحدار) قول ز كرى لا اشكال أن الرعي من
مضرات الجدار في الجملة ويرجع في ذلك إلى أهل المعرفة وفي المعيار عن ابن الرأى مانصه
والذي عندي في ذلك أن الذي يريد أن يعمل في داره الرعي يتباعه من حائط الجار بمائة
أشبار من حد دوران الهيمة إلى حائط الجار ويشتغل ذلك بالمينان بين دوران الهيمة وحائط
الجار ما يبيت أو مخزن أو مجاز لا بد ذلك من حائل لأن البناء يحول بين المضرة وحائط الجار
اه منه بلفظه وفيه أيضا وسيأقوله أنه لقاضي ابن عبد الرقيق مانصه يؤخذ طرف من
كاغد وتر بط أركانها أربعة خطوط في كل ركن خط وتجمع أطراف الخطوط وتعلق في
السقف الذي على الحائط الفاصل بين الدارين الرعي من جهة الدار ويجعل على الكاغذ
حبة من كز برياس ويقال لصاحب الرعي هز حاك فان اهتز الكز بر على الكاغذ قيل
لصاحب الرعي أقم حراك لانها تضرر بالجار وان كان لا يهتز الكز بر على الكاغذ قيل
لصاحب الدار اترك صاحب الرعي يخدم لانها لا تضر اه منه بلفظه * (تنبيه) * في
ح هنا عن ابن فرحون مانصه قال ابن الهندي وان قام رجل على جاره في شيء يريد إحداثه
وادعى أنه ضرر وقام بيته تشد بان الذي يذهب إلى احد انه يكون فيه ضرر على جاره من

والسنتين فلا بد من تعيينه كافي المعيار عن العتبية أيضا انظر الاصل والله أعلم

اطلاع وغيره فليس يمنع جار من عمل ما يريد فاذا تم عمله وثبت الضرر هدم عليه اذ لم يكن عنده فيه مدفع اه فتأمله والله اعلم اه منه بلفظه فانظر مع ما ذكره في الفرع الرابع عند قوله قبل وبسد كوة عن ابن فرحون ايضا ونصه اذا حدث الرجل من البنين ما يجب عليه القيام فيه بالضرر فقام جاره عليه بالقرب من الفراغ من البنين فعليه اليقين أن سكوته حتى كمل البنين لم يكن على اسقاط حقه الواجب له في ذلك من القيام بقطع الضرر اه ففهم من ترتب اليقين عليه اذا قام بقرب الفراغ من الاحداث ترتبها من باب أولى اذا قام به بعد طول وقتنا له القيام به ولو طالبت المدة ثم قال وما ذكره ابن فرحون في الحلف بالقيام بالقرب نص عليه في العتبية في أثناء نوازل أصبح من جامع البيوع ونصه فاذا قام بذلك بعد سنة أو سنتين كاذرة فلا يرى ذلك يلزمه أى الضرر المحدث ولا يجب عليه بعد أن يحلف بالله ما كان سكوته بذلك رضيا لا بد ولا تسليما ثم ينصرف عنه اذا حلف الآن يطول زمان ذلك جدا فلا يرى له بعد ذلك دعوى ولا تبعة اه منه بلفظه وفيه أمران أحدهما ان ما ذكره من وجوب اليقين اذا قام بالقرب معارض لما ذكره عن ابن الهندي من أنه لا تسمع دعواه اذا قام عليه حين الشرع ويؤخر الى الفراغ فكيف يؤمر بالتأخير الى الفراغ ويجب عليه اليقين اذا قام عليه بالقرب فتأمله ثانياً أنه استشهد لما قاله ابن فرحون بما نقله عن العتبية وفيه نظر لان الذي في العتبية وجوب اليقين بعد السنة والسنتين وليس هذا بقرب ولو استدلل به بما في الوثائق المجموعة وابن سلون ونظمه في التحفة سلم من هذا ومع ذلك فالذي في المعيار عن العتبية بالحل المذكور خلافه فانه نقل في نوازل الضرر كلام العتبية بطوله ونقل كلام ابن رشد عليه فقال في آخر كلام ابن رشد مانصه ولما قال ان من حق المتناع أن يسد المجرى على البائع حكم عليه بحكم ما رواه حديثه عليه بعد الشراء فقال انه ان قام بقرب ذلك كان له أن يسده واذا لم يقم الا بعد السنة والسنتين لم يكن له ذلك الا بعد عينه وان سكت الى وقت الحيازة في الاشياء عند ذلك رضوا لزمه اه منه بلفظه وعلى هذا فلا اشكال فيما نقله عن ابن الهندي ولا يعول على ما نقله عن ابن فرحون من وجوب اليقين مع القرب وان وافق ما في التحفة وغيرها لمخالفتها في العتبية وسلمه حافظ المذهب ابن رشد ولم يحل خلافه وسلمه ايضا لحافظ الوائس ريسى ولم يحل فيه خلافا والله الموفق (وحانوت قبالة باب) قول مب قال البرزى وهو الصواب الخ قلت وما صوبه البرزى هو الظاهر وفي المعيار من جواب لابي القاسم خلف بن أبي فراس وفي سؤاله أن الشارع كبير مسائله مانصه وأما الخوانيت فكشفها أعظم وأكثر وعمدة ضررها من غير وجه واحد بين وأظهرها اذا منعنا من باب الديار كان الخوانيت أخرى لوجوه يكثر تعدادها اه منه بلفظه وبهذا أفتى جماعة من فقهاء قرطبة حين سئلوا عن المسئلة بعينها كما في المعيار ونص ما أجاب به بعضهم قد تقدم جواب في مثل هذه المسئلة بجمع المحدث على ما بينه وشرحه محمد بن عبدوس لما فيه من الضرر اليقين وقد رأيت لبعض المتقدمين والله عز وجل يحملنا وبالك على ما فيه الخلاص والتجاء برحمته والسلام عليكم وأجاب بعضهم بمناصه جواب أبي عمر وهو الصحيح عندي

(واصطل الخ) قول مب ان الخانوت أشد ضررا الخ منهلها السكوة كما في المعيار وهو واضح وقول مب عن البرزى وهو الصواب ظاهر وبه أفتى جماعة من فقهاء قرطبة كما في المعيار

وانه أقول لان المحل المتفق على اعماله الاضرار والذى في المدونة لم يفسر فيه أنه قاله
 أحد فعمل قول ابن عبدوس على التفسير والتبيين لما في المدونة أولى عند أهل النظر من
 جملة على الخلاف وأجاب الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الحاج رحمه الله تأملت السؤال
 ويؤمر بالى الحائوت أن ينكشف عن قبالة باب جاره لان ضرر الحائوت شديد وقد نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الضرر والله التوفيق قاله محمد بن الحاج اه من نوازل الضرر من
 المعيار بلقطه وفيه أن القاضي أبا إسحق بن عبد الرقيق حكم بمنع احداث الحوائت
 قبالة دار وانه لا بد من التنكيب وبذلك كله تعلم أن ما صوبه البرزلى هو الصواب والله أعلم
 * (تنبيه) * مثل الحائوت ففتح الكوة في المعيار مانعه وسئل ابن النماز عن رجل
 أحدث غرفة وفتح فيها كوة يرى منها ما في سقيفة جاره اذا فتح بابها فهل لصاحب الدار منع
 هذا ما فتح عليه من ذلك وبينهما مسكة نافذة له اروسعة كبيرة فأجاب بمنع الرجل من أن
 يحدث على جاره كوة تطلع منها على ما في سقيفة جاره وليس الكوة والباب سواء لان الباب
 انما يهل للدخول والخروج لمن يدخل ويخرج وليس من ذلك بدو الكوى لا يحترز منها
 ويترك ولا تنظره وكذلك النار يحترز منه ويلجأه وسببه لا تمكن من النظر والكوة
 للقعود فهي مضرة كثيرة قال ابن الرامى وبهذا جابى كل من سأله من علمنا وما
 رأيت من القضاة أحد احكم بغير ذلك اه منه بلقطه (ان تجددت والا فقولان) قول ز
 في قطع المضر من أغصانها وهو الراجح يخالف لقول التحفة * وتركه وان أضر الاشهر *
 وسله ولده لكن تعقبه أبو علي بأن قول مطرف بالقطع هو الراجح لانه قال به أصبغ وعيسى
 ابن دينار واختاره ابن حبيب وابن رشد فالتقره وقول ز ومفهوم قوله يجذر أنه لو ادعى
 الحار التضرر على منزله من شجرة الخنما ذكره من التفصيل صواب وأظن انى رأيت في المعيار
 مشله وظاهر ما في ق عن ابن وهب أنهما لا يقطع لذلك مطلقا وقول ز أو الا أن تكون
 أقدم الظاهر اذا ثبت ضررهما جاز كره وكانت أقدم أن يقطع منها ما فيه ضرر ويعطى رب
 الدار قيمته والله أعلم وقول ز ولعل الفرق بين ما هنا وبين عدم جبردى خربة بجناح دار
 الخ جزم بعدم جبر رب الخربة المذكورة على بناءها ولم يجزم بذلك عجم بل قال عند قول
 المصنف في الاجارة وليجبر آخر على اصلاح مطلقا مانعه قلت وأخذ غير واحد من أشيائى
 من مسئلة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خربة بجوار شخص يحصل له منها ضرر ركسارق
 ونحوه على عمارتها ويقال له اعمل ما يندفع به الضرر عنك ويدل على ذلك أيضا مسئلة
 عدم اعادة السائر ومسئلة فروع الشجر وأقضى بعضهم بلزوم رب الخربة بفعل ما يندفع
 به الضرر عن جاره من عمارته أو يسع بمنع ونحو ذلك ورعا يدل له مسئلة اجارة دار
 القاسق ويبيعها عليه فلا مؤمر بها بعمارته فان امتنع أمره باجارتها بمنعها فان
 امتنع بيعت عليه لمن يعمرها جبارا وهو ظاهر في نفسه من مسئلة دار القاسق ولقد رأيت
 في ذلك ما وافق الاول وصورة سأل بعضهم الشيخ أحمد بن عبد الحق عن هذا انظما بقوله
 ما قول من يصفاهم أسم أترنم * وأنا الذى لهم نجب مغرم
 فيمن له ملك خراب بلقع * ماوى للص جالبيه يغرم

(والافقولان) قول ز وهو الراجح
 أى خلافا لما في التحفة وقد تعقبه
 أبو علي وقول ز لم تقطع ولو
 متجددة الا أن ثبت ذلك الخ تفصيله
 صواب خلاف ظاهر ما في ق من
 انه لا تقطع مطلقا وقوله أو الا أن
 تكون أقدم الخ الظاهر حينئذ
 قطع ما فيه ضرر ويعطى رب الدار
 قيمته وقول ز عدم جبردى خربة
 الخ هذا هو الراجح كما يفيد عجم
 انظر تصفه في الاصل * (فرع) *
 في المعيار عن الحفار فبين له شجرة في
 ملك الغيرانه يملك موضعها وحررها
 ويرجع فيه لاهل المعرفة فان بادت
 جعل مكانها عوضا عنها وان
 احتاجت الى التدعيم فليس لرب
 الارض منع منه الا ان خرجت
 الدعامة عن حريمها اه بخ ومنه
 من له شجرة في أرضه فمالت فليس
 له جعل الدعامة في أرض جاره الا أن
 يرضه انظر الاصل * (تنبيه) *
 الراجح الممول به ان الضرر محمول
 على الحدوث حتى يثبت قدمه كما
 في التحفة وغيرها

يجوار ملك لاخر عامر * ملاّن فيه لكل لص مغنم
 جاءت لصوص للذي هو عامر * من ذى الخراب وما رعووا بل أقدموا
 واستأصلوا ما بالعمارة بالقوا * في الاخذ والمأخوذ منهم نوم
 أم لا ولكن أظهر واتدالذا * خوف فلم يبدوا ولم يتكلموا
 فاذا شكوارب انخراب لحاكم * فرأى اللزوم له فهل ذا يلزم
 وهل لهم الزامه بعمارة * بالجبر حتى من لصوص يسلموا
 ردوا جوابا للفقير تفصلا * تطعما بليغا عاجلا لا تساموا

فأجاب الشيخ عما صورته

حمدا لك اللهم وفقني الى * صوب الصواب به أجب وأتظم
 رب الخراب ولو جوار معمر * بعمارة خرابه لا يسلم
 ولمن يعمر ليس يلزم بعمارة * بل ليس الجيران أن يتحكموا
 فيه بأحداث البنان غير أن * يرضى وان منه السلامة تعلم
 بل لأضمان عليه ان جبالص من * ذات الخراب الى العمارة يغفوا
 وعلى ذوى العمران حفظ متاعهم * في كل وقت ان يريدوا يسلموا
 والله أعلم قال هذا أحمد * نجل لعبد الحق أحمد فاعلموا

وأجاب الشيخ سالم السنهورى تحت جواب الشيخ أحمد بما نصه

حمدا لك الله العليم المحكم * رب العباد بهم رؤف منهم
 وجوابا مثل الذى رسموا بلا * نقص ولا زيد به هذا يعلم
 والله أعلم بالصواب من الخطأ * فهو الذى منا بذلك أعلم
 وأنا الفقير بسالم أدعى وما * لى عمدة الا الاله الاكرم
 ولما لك قلدت لانتلافه * فهو المضى اذا بدت لنا أنجم

اه منه بلفظه ولا شك أنه يفيد رجحان الاول فلذلك اقتصر عليه ز والله أعلم والظاهر
 أن ما قلده مناه عن السيورى عند قوله ورائحة كدباغ لا يخالفه فراجع متأملا * (فرع)
 فى أوائل نوازل المعاوضات من المعيار من جواب سبأقه أنه للحقار مانصه وقفت على
 السؤال أعلاه وهو من له شجرة نابتة فى ملك الغير فانه يملك موضع الشجرة وحررها وهو
 مقدار من الارض يدور بها يحرم ما يدور بالشجرة ويسقى الشجرة اذا حبل بها الماشى
 الحريم المذكور وهذا الحريم يختلف باختلاف الشجر ويرجع فى ذلك الى ما يقوله أهل
 المعرفة من أهل الفلاحة فهم يعينون للشجرة حرعيا بملك رب الارض فان بادت الشجرة
 جعل مكانها عوضا منها وان مالت واحتاجت الى التدعيم وأمكن جعل الدعامة فى حرع
 الشجرة فعلى ذلك وليس لرب الارض أن يمنع من ذلك لانه جعل الدعامة فى ملكه وهو
 حرع شجرة فان مالت الشجرة حتى خرجت عن حرعها وكان لثأق جعل الدعامة بحيث
 يتفقع بها الابلك الغير حينئذ له المنع الآن يرضيه فى ملكه اه منه بلفظه * (تنبيه)
 مثل هذه المسئلة من له شجرة فى أرضه فمال فليس له جعل الدعامة فى أرض جاره الآن

يرضيه وكثيرا ما تقع المسئلة في بلاد مالئ الشجرة الى تدعيمها حيث لا يجوز له من غير
استئذان ولا سيما ذوى القرابة فان قام رب الارض عليه قبل انقضاء أمد الحياة فله ذلك
بعد عينه ان طالو به ومنها ان قام بالقرب كما مر عن العتبية وابن رشد وهو الصواب
الموافق لما يأتي في الشفعة خلافا لما في التحفة وغيره وان سكت أمد الحياة فلا كلام له
والراجح المعلوم به أنه عشرة أعوام وقد حصل ابن عرفة في المسئلة تسعة أقوال انظر ح
في الفروع الثالث عند قوله فيما مر وبسد كوة فتحت وظاهرا نقاله أنه لا فرق في ذلك بين
الاجانب والاقارب وصرح بذلك غير واحد في طريق ابن عات مانصه وحياة الضرر على
الاقارب والاجنبين سواء على القول بحياة أو لا يفرق في ذلك بين القرابة والاجنبين كما
يفرق بينهما في استحقاق الاملاك بالحياة قاله ابن زرب في مسائله التي جمعها ابن مغيث
الصقاراه منها بلقطتها ونحوه في المعيار من جواب سياقه انه لا يلزم الحاج ونصه القريب
والاجنبى في حياة الضرر واحد وهو خلاف الحياة في الأصول اه منه بلقطته ونحوه
لا ينسلون فانظر ان شئت (لامانع ضوءه وشمس وريح) قال ح هذا هو المشهور في
الثلاثة اه ولم يصرح بمقابل المشهور ما هو وفي ضريح وابن عرفة روى ابن دينار عن ابن
نافع أنه يمنع من ضرر الريح والضوء والشمس وهذا مقابل المشهور بلا اشكال وفيها أيضا
عن ابن كثة لا يمنع الا أن يقصد الضرر وعزه أبو الحسن له في المجموعة بزيادة ولا تنفع له هوى
بنائه وقال متصلا به مانصه الشيخ فحمله ابن سهل على الوفاق وحمله ابن الهندي على
الخلاص وقد رجع أبو يعلى هنا وفي حاشية التحفة تأويل ابن سهل قائلا هنا مانصه ولقد
نجمت بماتق له أبو الحسن عن ابن الهندي ولم أقف على من أشار له غير أبي الحسن وذلك غير
حسن فان السكون على هذا يؤدى الى التشكيك في أمور كثيرة من الفقهيات وقد
استدل على ذلك قبل بما لا ينسب له عن ابن عتاب وبكلام ابن سلون وان ابن فرحون وابن
عرفة المتسطين نقلا كلام ابن عتاب وسلوه ثم قال وقد تبين من هذا أن قول ابن كثة هو
الذي يجب اعتماده لظهوره اه منه بلقطته وقال في الحاشية مانصه والحق ان قول ابن كثة هو
المذهب ولا يجوز الخيد عنه وقد سبقنا دليله غاية قف عليه ان شئت ولا تنتم في ذلك فان هذا
أمر بعيد ركه العوام يفعل الانسان ما يتقعه ليضر جاره الذي له من الحقوق وما قد علم
فافهم اه منها بلقطتها قلت وما قاله ظاهر جدا وهذا اذا كان لا يحتاج في ذلك الى نفقة
أصلا والا كان في ذلك زيادة على ما قاله أبو يعلى اضاءة المال المحرم بالسنة والاجماع فتأمل
بانصاف وقد اقتصر في المعين على كلام ابن عتاب وساقه مسلما ونصه وقال ابن عتاب الذي
أقوله وأتقلده من مذهب مالك رحمه الله ان جميع الضرر يجب قطعه الا ما كان من رفع
بنائه يمنع من هبوب الريح وضوء الشمس وما كان في معناه ما الآن يشهد ان محدث ذلك
أراد الضرر بجواره اه منه بلقطته ونقله ابن فرحون في تبصرته وقال بعد ذلك مانصه وأما
احداث بنائه يمنع الضوء والشمس والريح فاختلاف فيه هل يمنع أم لا وفي المتسطين لا يمنع
الا ان يكون أظلم عليه وأما ان أخذته ضرر بجواره فانه يمنع منه وقد تقدم ذلك في كلام
ابن عتاب اه منه بلقطته وهو شاهد لما قاله أبو يعلى والله أعلم * (تنبية) * قول ابن

(لامانع الخ) قال ح هـ ذاهو
المشهور في الثلاثة اه وقال ابن
كثة لا يمنع الا أن يقصد الضرر
ولا تنفع له هوى بنائه فحمله ابن سهل
على الوفاق ورجحه أبو يعلى وقد اقتصر
في المعين على قول ابن عتاب الآن
يثبت أن محدث ذلك أراد الضرر
بجواره اه ومنه في التبصرة وقد
استدل أبو يعلى بكلام ابن سلون
وبما لا ينسب له عن ابن فرحون
وابن عرفة والمتسطين نقلا كلامه
وسلوه وهو ظاهر جدا خلافا لابن
الهندي وقوله لا مانع ضوء أي الا
أن تطلع منه الدار كما في المتسطين
والتبصرة والمقصود المحمود

فرحون عن المبطل الان يكون أظلم عليه مثله نقله أبو علي عن المبطل ولم تعرض
 لبیان معناه والظاهر أن معناه الان يكون ما أحدثه من رفع البناء أظلم عليه داره
 فإنه يمنع منه حينئذ وقد جزم بذلك أيضا في المقصد المحمود ونهه ولا يمنع من رفع المحيطان
 وان منع منه الشمس والقمر والرياح الآن ظلم منه الدار اه منه بلقطه فجعل ذلك تقيدا
 لحل الخلاف وانظر هل هو مخالف القول المدونة فسد على جاره كواه وأظلم عليه غره
 وكواه الى آخر ما في ق منها وما ذ كراه أخص لم أر من نهه على ذلك والله أعلم (اللاندر)
 ما اقتصر عليه المصنف هو قول ابن القاسم في سماع يحيى وقول ابن نافع قال العتيبي وهو
 أصوب كفي ق وقال الاخوان لا يمنع من ذلك لان الاندر تنصرف منافعه الى غيره وقال
 مثله أصبغ واختاف فيه قول سخون هذا يحصل ما في التواد قال في البيان وأصل هذا
 الاختلاف ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا التقي ضرران في الاصغر
 الا كبر قال والظاهر أن لا يمنع اه منه بلقطه وأشار اليه في المعين بقوله قال القاضي ابن
 رشد والظاهر لا يمنع اه منه بلقطه وعليه اقتصر ابن عات في طرده ونهه وان بجرجل
 في اندره حتى منع صاحبه الرياح لم يكن له منعه كما اذا منعه بيناه الشمس لم يكن له منعه
 ومثله في الكافي اه منها بلقطه اه هذا القول قوي كما ترى * (فرع) * قال في الطرائر
 ما تقدم مائنه ومن كان له طعام مصفى لم يمنع من فوقه من الذرور عليه بدأ قبله أول يبدأ
 وقيل له غط طعامك ذكره لي بعض شيخي ووجدناه منقولا كذلك عن غيره وقد قيل له
 ان يمنع ويؤمر بقطع طعامه وهو وجه حسن ان شاء الله فان لم يصف أحداهم وأدروا كلهم
 واختلط بينهم قيل لهم اقترعوا على الذرور فان أبوالميجور واحد منهم على قلع أندره ويقال
 لمن ذرى على صاحبه ألتفت تبتك لاني لا أبيعجور الذي صني طعامه على القلع قال وان
 صني أحدهم ولم يبق له الاخراج الحاصلة منع صاحبه من الذرور وعليه وليس هو كن لم
 يصف شيئا وكان اشداً ذرورهم واحداً من الاستغناء اه منها بلقطه (وصوت ككمد)
 قول ز وظاهره ولو اشتد في ق خلافه الذي في ق حكاية الخلاف في ذلك فقط
 فانظروه وقد اختار أبو علي التفصيل فقال بعداً يقال مائنه وقد بين من هذا كله أن الصوت
 اذا كان قويا مستداما في الليل يمنع على ما يظهر رجحانه من القول المتقدمه يظهر ذلك
 بالتأمل والانصاف مع تلافيس بعض الانتقال الى بعض كتفريق تقيد الباقي مع قول
 أصبغ بن ساعد مع ما في المجالس وماتوا في ابن عتاب وفي ذلك كفاية لمن أنصف مع
 ظهور هذا الضرر نعم قال ابن ناجي على المدونة بلغو ضررا لصوت جرى العمل عندنا
 ولغوها مطلقا هو الذي في المتن اه منه بلقطه قلت بل الراجح هو ما في المتن بدليل ما في
 المعيار وما في ابن عرفة في احبنا الموت وكلام غيره ما في المعيار من كلام ابن زرب مائنه
 وروى عن مالك رحمه الله في الضراب للعديد يكون جاز الرجل ملاصقا به فيعمل الليل كله
 والنهار بضرب الحديد فيأذى بذلك جاره ولا يجدر راحته من كبره وضربه ويرفع ذلك الى
 السلطان فقال مالك لا يمنع من ذلك انما هذا رجل يعمل في بيته وليس هذا رادبه الضرر
 فليس يمنع أحد من العمل في بيته وانما هو عمل يده وعيشه الذي يعيش به رواده من طرف عن
 مالك فهذا ما أقول به والله يحكم على الصواب اه منه بلقطه وفيه من جواب عبد الرحمن

(اللاندر) وقيل لا يمنع واستظهره
 ابن رشد واقتصر عليه ابن عات
 * (فرع) * قال ابن عات ومن له
 طعام مصفى لم يمنع من فوقه من الذرور
 عليه بدأ قبله أول يبدأ أو قيل له أن
 يمنع ويؤمر بقطع طعامه فان لم
 يصف أحداهم واختلط بينهم
 اقترعوا على الذرور فان أبوالميجور
 على صاحبه ألتفت تبتك قال ومن
 صني ولم يبق له الاخراج الحاصلة
 منع صاحبه من الذرور عليه اه بخ
 (وصوت ككمد) قول ز وفي
 ق خلافا لـ الخ الذي في ق حكاية
 الخلاف فقط نعم قال أبو علي بعد
 أقوال وقد بين من هذا كله أن
 الصوت اذا كان قويا مستداما في
 الليل يمنع على ما يظهر رجحانه من
 القول المتقدمه وقال هو في
 بل الراجح هو ما في المتن بدليل ما في
 المعيار وابن عرفة وغيرهما ثم قال
 بعد أن قال فحصل أن ما في المصنف
 هو المنصوص للاقدمين وحكي
 عليه ابن دحون الاتفاق وسلمه ابن
 رشد وعزه عياض لا كثر الشيوخ
 وسلم له ذلك المحققون وبه أفتى ابن
 زرب وعبد الرحمن بن محمد قائلا
 وهو الذي أدركت شيوخنا رجحهم
 الله يقضونه وابن لبابة وابن
 عبيد بن وصرح أبو الحسن وابن
 رشد بانه المشهور وابن ناجي بان به
 العمل اه بخ قلت والظاهر
 ما لا ينعى على وجب ما في هو في
 قابل للتخصيص به اذ ليس فيه

ابن مخلد ما نصه وليس ما ذكره من أن دويها مضربه من الضر الذي يجب قطعه والمنع منه وهو الذي أدركت عليه شيوخنا رحمهم الله يفتون به فهذا ما عندي وبالله التوفيق اه
منه بلفظه وفيه من جواب لابن عبدربه ما نصه وحضرت محمد بن عمر بن لبابة رحمه الله قد استفتى في هذه المسئلة وفي الندافين الذين يتدفون الخرف في الليل والنهار فأفتى أن لا يمنعوا من ذلك وأن لا يمنع أحد يضرب الحسد في داره من ذلك ونزع رواية مطرف عن مالك في ذلك قال وبهذا أخذوه أقول ان شاء الله وبالله التوفيق اه ابن عبد الغفور لصاحب الدار أن ينصب في داره ما شام من الصناعات ما لم يضرب بحيطان جاره وأما ان يمنع من وقع ضرب أو دوى رحي أو كد لاجل صوته فلا وكذلك ما أشبهه ثم قال ابن راشد والمشهور عدم منع الاصوات مثل الحداد والكد والنذاف اه من نوازل الضر من المعيار بلفظه وصرح بمشهوره أيضاً أبو الحسن في أجوبة وقصه وان كانت في حيطان الدار ولم يكن ضررا للاضر الاصوات فلا يمنع على المشهور اه وسلمه العلامة ابن هلال في الدر المنثور واستدل به بكلام ابن رشد ونص المحتاج اليه منه أي ينبي في داره ما يمنع الضوء والشمس والريح عن جاره ومنه ضرر الاصوات كالحداد والكد والنذاف حكى ابن حبيب انه لا يمنع ورواه مطرف عن مالك وفي هذين خلاف شاذاه المحتاج اليه منه بلفظه وقامه أبو الفضل عياض من المدونة وعزاه لاكثر الشيوخ وسلم لذلك غير واحد كان هلال في الدر المنثور وأبو الحسن في شرح المدونة فانه قال عند قولها آخر القصة وما أحدثه الرجل في عرصته من فرن أو حمام أو أرحية ماء أو غيرها أو كبر للعديد أو أفران لتسييل الذهب والقضة أو كنف فكل ما أضرب بجاره من ذلك يمنع اه ما نصه في الامهات تضر بمجدرات الجيران عياض انظر قوله تضر بمجدرات الجيران فانما منعه اه هذه الاله لاجل دويها ومعجمتها فقهوم الكتاب هذا وهو نفس يرفقه لكأ أحدثه الرجل من فرن أو حمام أو أرحية ماء أضرب بجاره منع من ذلك وهو قول أكثر الشيوخ بقرطبة وغيرها وبه أفتى أبو عثمان ابن عبدربه واليه مال ابن عتاب انه لا يراعى ضرر الصوت وبه أفتى أبو عبد الله بن غالب من شيوخ بلدنا وأفتى غيرهم من القرطبيين ان ضرر الصوت هو الذي راعى وبه أفتى ابراهيم ابن يربوع من شيوخ بلدنا اه منه بلفظه انظر بقية ان شئت وقال ابن عرفة في احياء الموات بعد ما نقله عنه هنا ما نصه قال ابن رشد في سماع يحيى من كتاب السلطان ضرر الاصوات كالحداد والكد والنذاف حكى ابن حبيب انه لا يمنع ورواه مطرف وذهب بعض الفقهاء المتأخرين الى منع ضرر الصوت واحتج بقول سعيد بن المسيب ليرد اطرو هذا القارئ عني فقد آذاني وليس بدليل بين لان ما فعله الرجل بداره بما آذني به جاره بخلاف ما فعله في المسجد من رفع صوته لتساوي الناس في المسجد ولو رفع رجل في داره صوته بالقراءة لما وجب لجاره منعه والرواية منصوصة في انه ليس للرجل منع جاره الحداد من ضرب الحديد في داره وان أضربه  قلت وقال في رسم المكاتب من سماع يحيى من الاقضية رأيت لابن دحون قال لم يختلف في الكاد والطعان انهما لا يمنعان وان كان محمد نا يضرب باسماع الجيران فان أضرب بالبناء منع التيطي في ثمانية أي يزيد عن مطرف

التقييد بالقوة والاستدامة معا كما في كلام أبي علي وهذا كله ما لم يقصد بذلك الضرر ولا تنفع له هو والا فالظاهر أنه يتفق ح على المنع فتأمل والله أعلم

سأت مالكا عن الحداد جاز الرجل في يمينه وليس يمينه ما الا حائط يضرب الحديد بالليل
والنهار فيؤذي جاره فيقول لا أقدر ان انام نهيل يمنع من ذلك قال لا هذا رجل يعمل لمعاشه
لا يريد بذلك الضرر لا يمنع ثم قال مانصه ابن عات في كتاب كراه الدور من المدونة للرجل أن يضع
في الدار المكثرة ماشا من الامتعة والدواب والحيوان والحدادين والقصارين ما لم يكن
ضرا بالدار قال ابن عبد الغفور وعلى هذا يكون لرب الدار أن ينصب فيه ماشا من الصنائع
ما لم يضرب محيطان جاره ولا يمنع من وقوع ضرب أو دوى أو كد لصونه وكذا ماشا شبهه قال
المشاور مثله كله وفي الجالس قضى شيوخ الفتوى بطليله تجمع الكادين اذا استضرت بهم
الجيران والاول اولى **قلت** ما حكمه من لفظ المدونة أخذه منه حسن وتركه من لفظها
عطفه على القصارين والارحية وذكر مثله في مكثرى الحانوت **قلت** في لغو احداث ضرر
صوت الحركة ومنعه مطلقا **قال** الثاني ان عمل نهال الاليل او رابعها ان خف ولم يكن فيه كبير
مضرة للميطى مع ابن رشد عن رواية مطرف مع ابن عتاب عن بعض الشيوخ وابن رشد
عن ابن دحون قائلا اتناقا وابن عات عن اخذ ابن عبد الغفور منها كالمشاور والميطى
عما نقله ابن عتاب من مذهب مالك مع ابن عتاب عن فتوى شيوخ طليطلة في الكادين
والميطى عن أصبغ بن سعيد قال اتفق عليه شيوخنا واخيار الباجي اه منه بلفظه
وتبعه ابن ناجي فقال عند كلامها السابق عن آخر كتاب القسمة مانصه قوله وما أحدثه
الرجل في عمره من الخ أراد بقوله فكل ما أضرب بجاره من ذلك منع أى ضرره في بانه
وأما ضرر الصوت فلفظ لغو قولها في كتاب الدور فالرجل أن يصنع في الدار المكثرة الى آخر
كلامها السابق ثم قال ولا يتحصل في ضرر الاصوات أربعة أقوال أحدها هذا انه لغو وبه
العمل عندنا اه محل الحاجة منه بلفظه فتحصل مما تقدم كله أن ما أفاده كلام المصنف
هو المنصوص لادق من فهو الذي حكاه ابن حبيب ورواه مطرف عن الامام مالك وحكي
عليه ابن دحون الاتفاق وسلمه ابن رشد في رسم المكاتب من سماع يحيى من الاقضية
وقال في رسم الاقضية الثاني ان فيه خلافا شاذا أو أقامه أو الفضل عياض من كتاب
القسمة من المدونة وعزاه لاكثر الشيوخ وسلم له ذلك المحققون وأخذ ابن عبد الغفور
وابن الفغار من مسئلة كراه الدور والارضين من المدونة واستحسن ابن عرفة أخذها منها
وبه أفتى ابن زرب وعبد الرحمن بن محمد قائلا وهو الذي أدركت شيوخنا رجعهم الله يفتون
به وابن بابية وابن عبد ربه وصرح أبو الحسن وابن رشد بانه المشهور وابن ناجي بانه العمل
وبه تعلم ما في كلام أبي علي اذ جعل الراجح ملققة من الثالث والرابع في كلام ابن عرفة
وابن ناجي بخلاف كلامهما وكلام غيره ما والله الموفق **تنبيه** * في ق هنا مانصه وانظر
أو آخر نوازل ابن سهل أن الصحيح أنه لا يمنع ما يحط من الثمن كاحداث قرن قرب قرن أو
قرب دار لا يضرها الدخان انظر البرزلى **قلت** ما ذكر من الخلاف في احداث قرن قرب
دار لا يضرها الدخان وأن الصحيح أنه لا يمنع منه محدثه صواب وقد أطلال في المسئلة أبو
الاصبغ بن سهل في أحكامه ومحصل ما فيها أنه اوقعت في مع القاضي الفقهاء ومشاورهم
فأفتى ابن عات بانه لا يمنع من ذلك ووافقه ابن مالك وأفتى أبو مطرف فرج بانه يمنع ووافقه

* (تنبيه) * في ق عن نوازل ابن
سهل ان الصحيح انه لا يمنع ما يحط من
الثمن كاحداث قرن قرب قرن
أو قرب دار لا يضرها الدخان انظر
البرزلى اه وفي التمهنة

محمد بن أبي سعيد بن أبي زعبل على ذلك فلما اقرقوابه ابن أبي زعبل الى القاضي كلابية كره فيه أن الصواب ما قاله هو ومن وافقه محتجافيه بمحج فوجسه القاضي ذلك الكتاب لابن عتاب فأجابه بأن الصواب ما أتى به هو ومن وافقه من أنه لا يمنع واحتج على ذلك بمحج قال أبو الاصبغ بن سهل في كلام ابن أبي زعبل يتحاذل ان تدبرته والصواب في ما ذهب اليه ابن عتاب والله أعلم اه انظر كلامه بطوله في نوازل الضرر من المعيار ونقله أيضاً أبو علي وزاد مانصه وتسبع ابن عتاب كثير من المتأخرين اه منه بلفظه وأما ما ذكره من الخلاف في احداث قرن قرب قرن من لا فهو خلاف ما في ح عند قوله لا مانع ضوموش من الخ ونصه وأما احداث ما ينقص الغلة فلا يمنع اتفاقا كاحداث قرن قرب قرن آخر أو احداث حمام قرب حمام آخر قاله في معين الحكام وفي البصرة اه منه بلفظه وما ذكره عن المعين والبصرة هو كذلك فيها وقد سبقهما الى حكاية الاتفاق ابن عتاب وسلمه ابن سهل وغيره فانه قال في أثناء احتجاجه للمسئلة السابقة مانصه ومما يؤيد ما ذكرته أن انحطاط القيمة لا راي اتفاق الجميع فمن أحدث فرنا على قرن آخر قديم أو حماما على حمام أو رعى على رعى قديمة ولا يضر المحدث من ذلك بالقديم في شئ من وجوه الضرر الا في نقصان الغلة أو نقصان العماره أنه لا يمنع محدث ذلك مما أحدثه وليس لصاحب الحق اعتراضه في ذلك ومعلوم انه اذا قلت العماره أو الاستغلال ان القيمة تنحط بل ربما آل ذلك الى أن يطل القديم بسبب ما أحدث عليه اه منه بلفظه نقله صاحب المعيار وغيره ونقل في المعيار ونحوه عن ابن عات عن ابن رشد وسلمه وما عزا له ابن رشد هو كذلك في البيان ونقله ابن هلال في الدر الثمير وأبو الحسن على المدونة وغيره وسلموه ذكره أبو الحسن آخر كتاب القسمه عند نص المدونة السابق ونصه ابن رشد في الاضية الثاني من البيان ما يحدثه الرجل في ملكه مما يضر بغيره يتقسم على ثلاثة أقسام منه ما يمنع باتفاق ومنه ما لا يمنع باتفاق ومنه ما يختلف في وجوب الحكم بالمنع منه فذكر القسم الاول ثم قال مانصه وأما ما لا يمنع منه باتفاق فهو أن يحدث فرنا على مقبرة من قرن آخر أو حماما على مقبرة من حمام آخر فيضربه في قلة عمارته وانقاص غلته اه محل الحاجة منه بلفظه وعلى عدم المنع اقتصر في المفيد ولم يحل فيه خلافا ونظمه في التمهيد بقوله

فان يكن يضر بالمنافع * كالفرن بالفرن فامن مانع

وذلك كله يدل على خلاف ما ذكره في من الخلاف ولعله أشار الى فتوى ابن منظور فانه أفتى بمنع احداث قرن على آخر ونحوه بعد تسليمه ما حكامه غيره من الاتفاق على عدم المنع كما في جواب له في المعيار قائلاً في جوابه مانصه والذي يظهر لي أن قوله ما أي ابن عتاب وابن رشد بالجواز وعدم المنع في ذلك هو باعتبار عادة كانت في زمانهما وعرف قائم بين أهل بلد هما اقتضى عدم المشاحة وترك الاعتراض فحرت أحكام القضاة أو قال المقتنين حينئذ على ذلك ولوا نقل العرف وتغيرت العوائد أمكن أن يقولوا بالمنع اه محل الحاجة منه بلفظه وقد طال في المسئلة واحتج بعمومات لادليل فيها عند التأمل والانصاف وقوله والذي يظهر لي أن قوله بالجواز وعدم المنع في ذلك هو باعتبار عادة الخ فيه نظر

فان يكن يضر بالمنافع

كالفرن بالفرن فامن مانع

نعم ذكر في البيان ان المشهور والمنع من

احداث رعى فوق أخرى قديمة

أو فتحها اذا كان ذلك يضر بالقديمة

في نقض طعتها بان كانت تطعن وسقا

مثلا فصارت تطعن نفسه انظر

الاصل

ظاهرهما أولاً ولا فقيه تدافع لأن قوله باعتبار عادة وعرف قائم من أهل بلدهما اقتضى عدم
 المشاحة وترك الاعتراض منافع لقوله حجت أحكام القضاة وأقوال المفتين حينئذ على
 ذلك لأنه لا تأتي أحكام القضاة وأقوال المفتين مع عدم المشاحة وترك الاعتراض أصلاً
 وهذا أمر ضروري فصدور مثل هذا من مثل أي عروين منظور بحسب والله الموفق - وأما
 ثانياً فإنه لا دخل للعادة في مثل هذا والالزام أنه إذا كانت عادة أهل بلد وعرفهم عدم
 المشاحة وترك القيام بالضرر المتفق عليه كالضرر بالحدرات ونحوه ثم أحدث على شخص
 شيء من ذلك فقام به في الحين أنه لا كلام له ولا أظن أحداً يلتزم هذا ولا يقول به فإله غير
 صحيح فلا يقدر في أحكامه من سبقه من الاتفاق والله الموفق * (تنبيه) * قال نو
 عقب كلام التحفة ما نصه ذكر ابن سهل في أحكامه وقيل يمنع وبه أفتى ابن منظور وفي
 البيان أنه المشهور ذكره في كتاب السداد والانهار في رجل أحدث ربحاً قريب أخرى قد عه
 اه منه بلفظه **قلت** أما ما ذكره من فتوى ابن منظور فصحيح ولكن تقدم ما فيها وأما
 ما عرّف في البيان فقد وقع مثله لابي حفص القاضي في شرح التحفة وفيما قاله
 فطر ظاهر إذا قال فيه ابن رشد أنه المشهور ليس مما نحن فيه في ورود ولا صدور
 ويجب كلام السماع وما لابن رشد عليه بظهر الحق غاية الظهور في المسئلة الثانية من
 رسم المكاتب من سماع بحجي من كتاب السداد والانهار ما نصه وسأله عن الرعي للرجل
 متقادمة فريد رجل أن يحدث فوقها رعي أو تحتها قال إن كان ذلك يضرب بالقديمه ويغيرها
 عن حالها في نقص طعن أو يكبر بذلك مؤنة علمها أو نهي عما يضرب صاحبها ضرايين عند
 أهل المعرفة بالأخرى منع الذي يريد أن يحدث فوقها أو تحتها رعي لما يخاف من ادخال
 الضرر على صاحب الرعي المتقادمة قال القاضي رضي الله عنه هذا هو المشهور في
 المذهب ومثله حكى ابن حبيب في الواخعة عن ابن الماجشون وحكى عن أبي بصير أنه لا يمنع
 إلا أن يطل عليه بذلك رحاءاً ويمنعه من جيل منفعة قال لأن الاتباع بالانهار وحوز
 منافعه ليس بحق ثابت كحق ذي الخطة إذا نهي عليه في بناءه ما يضربه وأغما هو كالموات
 فإذا كان أنشأ الثاني رعي فاته ما جيعاً فلا يمنع وإن أضر بالاول إلا أن يطلها أو يذهب
 بجل منفعتها واحتج لذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم في سيل مهزور ومذنب يسبب
 الأعلى حتى يبلغ السكعين ثم يرسل على الأسفل وقال ألا ترى لو أراد رجل أن يني في حقه
 حائطاً فوق حائط صاحبه لم يكن لصاحب الأسفل حجة في أن يقول لا تبن في حقل حائطاً
 فوق حائطي لأنك إذا فعلت ذلك استأثرت بالماء عني حتى تسقي به حائطك فلا يأتى منه
 إلا ما يفضل عنك ولعله لا يفضل عنك منه شيء أقله الماء هذا معنى قوله دون لفظه ولا يلزم
 ابن القاسم ما احتج به عليه أصبح من الحديث لأنه يخالفه في تأويله ومعناه عنده إذا نهي
 الأعلى على حائطه قبل الأسفل أو أتينا حائطهم ماعوا ما إذا أتى الأسفل حائطه قبل
 الأعلى فلا يبدأ عنده الأعلى بالسقي عليه إلا أن يكون فيما يفضل عنه ما يكتفي الأسفل وذلك
 ظاهر من قوله في سماع أصبح بعد هذا على ما سئله هناك إن شاء الله وبه التوفيق اه منه
 بلفظه وأعادها أيضاً في سماع محمد بن خالد من الكتاب المذكور في أول مسئلة منه

(وَبَابُ بَسْكَهَ الْخ) قول ز لغير اذا اختلف الخ أخرجه الشيخان (٨٧) وغيرهما بالفاظ متقاربة قال الابي عن عياض لم

ياخذ مالك وأصحابه ورأوا أن
الطريق يختلف بحسب الحاجة
اليها انظر تمام كلامه في الاصل
وقول ز ومجمله في موات الخ مثله
بلد يفتحها المسلمون وليس فيها
طريق مسلوك ومثله أيضا اختلاف
البائنين المتعاملين في الفحص فيما
يجعل للطريق أو تشاخافا ردا كل
منهما أن يقرب جداره من جدار
صاحبه انظر ح * (فرع ١ الاول) *
قال في الطريق لو أراد صاحب الارض
غرسها والتجبر عليها ويجعل لصاحب
الممر يادخل عليه الى ماله فليس له
ذلك الا باذن صاحب الممر اه
* (الثاني) * في ح محمله ان
من في أرضه طريق فارد أن يحولها
ان كانت اقوم معينين لم يجز - والا
برضاهم وان كانت لغير معينين لم
يجز وان رضى من جاورها ولو كانت
الثانية أسهل من الاولى هذا قول
ابن القاسم وقال ابن الماجشون
وابن رافع وابن حبيب ينظر الامام
اه يجز والظاهر تقييد محمل
الخلاف بما اذا لم يكن بين الممرين
نحو الذراع مما لا مضرة فيه والا
فيتم على الجواز كما فيه دمه في
المسئلة والمنخب والطبري المتفق
وقد اطال ح هنا ذكر سبعة
عشر تنبيهافاغنى عن البحث فيها عن
فروع هذه المسئلة في دواوين
المذهب قاله جسن وهو كما قال
الا انه في علمه فروع محتاج اليها
لكثرة وقوعها منها من له أرض
للحراث فارد ببناءها لسكناها فليس

مانصه قال محمد وسألت ابن القاسم عن الرجل تكون له الرعي فيبني تحتها رجل رعي
فمنقصت الرعي الاولى عن طعنها قال ابن القاسم ليس ذلك له اذا دخل عليه ضررا ^{فقلت}
له انه سائر تفقنا جميعا فقال ابن القاسم قد أضربه فيما صنع لان رعاها كانت تطحن قبل
أن يبني هذا لطعننا غير هذا فليس ذلك له قال القاضي رضى الله عنه هذا مثل ما تقدم في رسم
المكاتب من سماع يحيى وهو المشهور في المذهب وخالف في ذلك أصبغ حسبه كراه
هناك وبالله التوفيق اه منه بلفظه فقوله في نقص طعنهما معناه أن تكون تطحن وسقا
قتصير تطحن نصفه مثلا ^{فقلت} ذاقوله بغيرها عن حاله الآن نقص طعنهما حصل من قلة
الواردين عليها الا يقال في ذلك انها تغيرت عن حالها لان ذلك لا مخرج لا لتغير حالها ولا
ابن رشد قد حكى الاتفاق على أن نقص الغلة لا يعتبر كما قدمنا قريبا عن أبي الحسن وسله
له ان عات وأبو الحسن وابن الناطم وابن هلال والواشعري والشيخ مباركة وغيرهم ولم
يعارضوه بما ذكره هنا من التشهير ولذلك ذكر ابن فرحون المسئلة في عشرين مسألة
متصلين بعضهم ما ببعض فذكر مسئلة نقص المنفعة من نصرا فيها على عدم المنع كما
عليه الاتفاق ثم ذكر مسئلة سماع يحيى فرع مسئلة مقتصر افيه على قول ابن القاسم وبما
يوضح لك صحة ما قلناه ان ابن رشد صرح بأن مقابل المشهور وهو قول أصبغ الذي حكاه
وهو خاص برعي الماء المجمولة على الماء المباح محتجا بالحديث مصرح بأنهم لو كانت على
ملوك لكان له منعه ولو كان النقص هنا نص غلة فقط لكان المذهب كله على المنع وهو
عكس ما سلف من الاتفاق على عدمه وأيضاً أصبغ اعترض في مسئلة خاصة وهي رعي
الماء المجمولة على الماء المباح فكيف يجعلون اسم مقابل المشهور في كلام ابن رشد عام في
رعي الماء المملوك ورعي الدواب واحداث قرن على قرن وجامع على جامع وفندق على فندق
وتحوز ذلك فقد بان لك صحة ما قلناه من وجوه والله الموفق (وباب بسكه نافذة) قول ز
ومجمله في موات اذن الامام في عمارته يونا الخ في تخصيصه بذلك نظر بل مثله بلد يفتحها
المسلمون وليس فيها طريق مسلوك ومثله اختلاف البائنين المتعاملين في الفحص فيما
للطريق أو تشاخافا ردا كل واحد منهم ما أن يقرب جداره من جدار صاحبه انظر ح
* (تنبيه الاول) * قال ابن عرفة مانصه حديث سبعة أذرع اغاذ كره عبد الحق عن
مصنف عبد الرزاق وقال في هذه جابر الجعفي ولم يرد وقال المزني في كتاب رجال الكتب الستة
هو من أكبر علماء الشيعة وثقه مشعة ورتز كرجاء وروى عنه مشعة والسفيانان اه منه
بلطفه ^{قلت} هذا من أغرب الغريب فان الحديث في الصحيحين وغيرهما اولفظ البخاري
عن أبي هريرة قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم اذا تشاجر وفي الطريق بسبعة أذرع
وفي الجامع الصغیر مانصه اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع الامام أحمد في
مسنده ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة والبيهقي في السنن عن ابن
عباس قال المأوى في شرحة بهد قوله والترمذي مانصه وحسنه اه ^{قلت} لفظ مسلم
جعل سبعة أذرع لفظ الماضي لاجابه لوجه بلفظ الامر قال الابي في شرحه بعد كلام
مانصه عياض لم ياخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا أن الطريق يختلف بحسب

لغيره منعه منه ولكن يمنع من الضرر بهم ولا يستحق عليهم من الطريق الا ما كان له قبل كافي الميعار انظر الاصل

الحاجة اليها ليس طريق الممر كطريق الاحمال والدواب وليس المواضع العاصرة التي
 يتزاحم عليها الوارد تغييرها ولعل الحديث عندهم ورد فيها كانت الكفاية فيه بهذا القدر
 وتنبيه على الوسط والغالب المازي حديث السبعة أذرع محمول على أمهات الطرق
 التي هي بحر عامة الناس باجالهم ومواسمهم فان تشاح من له أرض تتصل بهم ماع من له فيها
 حق جعل بينهما سبعة أذرع بالذراع المتعارف وأما نبات الطرق فبحسب الحاجة وحال
 المتنازعين فليس حال البادية في استعمالهم للدواب والمواشي كعادتهم ليس كذلك من
 أهل الحاضرة فيوسع لاهل البوادي ما لا يوسع لاهل الحاضرة وقد يجعل في القياقي أكثر
 من سبعة أذرع لانهما يمر الجيوش والرافق الكبار وهذا التفصيل كله لاهل المذهب
 ولو جعلت الطريق في كل محل سبعة أذرع لاضر بكثير من أملاك الناس ويزم عليه أن
 تكون نبات الطريق في الارض وغيره كالأمهات المسلوكة وغيرها كطرق القياقي وذلك
 ضرر بين اذا جعل أرضه طريقا للناس فقد رها مصروف الى اختياره وليس من مراد
 الحديث وان كانت الطرق بين أرض قوم فأرادوا احياءها فانفقوا على شيء فذلك وان
 اختلفوا جعلت سبعة أذرع وان وجدت طريق أكثر من سبعة مسلوكة لم يحجز أخذ شيء
 منها وان قل ولكن له احياءها محولها من الموات على وجه لا يضر بالمارة ومهما وجدت
 طريق مسلوكة حكم بأنها طريق دون اثبات مبداء مصيرها طريقا والله أعلم بالصواب اه
 منه بلفظه وكلمة حسن ظاهر الا قوله حكم بأنها طريق الخ فانه مبني والله أعلم على أن
 الضرر محمول على القدم حتى يثبت حدوثه وهو خلاف الرابع والمعمول به من أنه محمول على
 الحدوث حتى يثبت قدمه كما نص على ذلك غير واحد وهو حتى في التحفة وفي فوازل
 المعاضات من المعيار وسياقه أن المسؤل هو أبو عبد الله بن الفخار مانصه وسئل عن
 رجلين تشاجرا في طريق أو لا ندر ادى أحدهما أنه قديم والاخر أنه حادث ولا ينفصلهما
 على دعواهما فأجاب اعلم أن القول قول من ادعى الحدوث منهما دون القدم وفي أحكام
 الباجي اذا لم يعلم الضرر ان كان حديثا أو قديما فهو على الحدوث حتى يتبين أنه على القدم
 قاله غير واحد من شيوخنا وعليه العمل وفي كتاب ابن محنون انه على القدم وليس به عمل
 اه محل الحاجة منه بلفظه * (الثاني) * نبات الطريق جمع مؤنث سالم لينة مصغر بنت
 وفي الصحاح مانصه ونبات الطريق هي الطرق الصغار تنسب من الجادة اه منه بلفظه
 وشعوه في القاموس * (الثالث) * في ح في التنبيه الثالث عشر ما يحصله ان من في
 أرضه طريقا فأراد أن يحولها ان كانت لقوم معينين لم يحجز الا برضاهم وان كانت لغير
 معينين لم يحجز وان رضى من جاورها وسواء كانت الثانية مثل الاولى في سهولتها أو أسهل
 منها هذا قول ابن القاسم وقال ابن الماحشون وان نافع يرفع الى الامام فان رآها مثل
 الاولى في سهولتها أو أسهل وفي قريب أو أقرب اذن له والامنعه فان فعل ولم يرفع الى الامام
 نظر الامام في ذلك فان وجدته صوابا أمضاها والا رده قال ابن حبيب وبه أقول اه ملخصا ثم
 نقل في التنبيه الرابع عشر عن المنتخب عن ابن القاسم ان من لهم دار في جوف دار وممر
 الداخلة على الخارجة فأراد أهل الخارجة أن يحولوا باب دارهم الى غير الموضع الذي كان

فيماتم ان أرادوا أن يحولوه الى موضع قريب لاضررفيه فلهم ذلك والا فلا ثم قال وهذه
المسئلة في المدونة اه ولم يعارض بين هذا وما ذكره وكلام المدونة هو في آخر كتاب
القسمه ونصها واذ كانت داردا اخلها القوم وخارجها القوم وللد اخلين الممر على أهل
خارجها فأراد أهل خارجها تحويل بابها الى موضع قريب من مكانه لاضرر على الداخلين
فيه فذلك لهم وان لم يكن يقرب موضعه فلا داخل منهم ولهم منهم من قضى باب الدار
اه منها بلفظه او هو معارض لما قد وان كان هذا القوم معينين وفي الدار فانه لا فرق بل حقوق
غير المعينين أخف غالباً لانه يؤمر بها ولا يقضى في مواضع وقد أخذوا الحسن من المدونة
جواز ذلك في الارض فقال عقب كلامها مانصه بقوم منها أن من كانت عليه في أرضه
طريق أن له تحويلها الى موضع قريب بحيث لا يضر بالمارة اه منه بلفظه وفي طريق رابعات
مانصه من الكافي لابن عبد البر اذا كان لرجل طريق في أرض جاره الى ماله فأراد صاحب
الارض أن يحول ذلك الطريق الى موضع آخر من تلك الارض ويغرس موضع الطريق
فليس ذلك له الا باذن الذي له الممر وسواء كان عليه ضرر في ذلك أو لم يكن الا أن يكون بين
الممرين نحو الدراع بما لا مضرة فيه على المار الى ماله فلا يمنع صاحب الارض من ذلك ولا اثم
فيه ان شاء الله تعالى ذكر ذلك كلام ابن عبد الحكم عن مالك اه منها بلفظه امن ترجه وثيقة
بشرا طريق فهذا نص في الارض موافق لما في المدونة المنتخب في الدار مع زيادة هذا بتحديد
القرب وفي المتنق مانصه مسئلة وقدريد صاحب الحائط تحويل ساقية أو طريق لغیره
في أرضه الى موضع هو أرفق به وروى عن مالك في أرضين لرجل بينهما طريق فأردت رفع
الطريق الى أرضي اذ هو أرفق بي وبأهل الطريق فقال ليس ذلك الا أن يكون الشيء
القريب كقدر عظم الدراع ولا مضرة في ذلك اه منه بلفظه فالظاهر تقييد محل الخلاف
الذي ذكره ح بما زاد على هذا القدر من القرب ولم أدر ما وجه مانصه ح رضى الله
عنه من جعله ما تبين من غير تنبيه على المعارضة بينهما مع اغفاله ما في المتنق والطرر
والله الموفق عنه* (الرابع) قال جس مانصه وقد أطل ح الكلام في هذه المسئلة
وذكر فيها سبعة عشر تنبيهاً فاعني عن البحث فيها عن فروع هذه المسئلة في دواوين أهل
المذهب اه وهو كما قال الأة أعفـل فروعاً محتاجاً اليها الكثرة وقوعها منها من له طريق
في أرض غيره يمر عليه بقدر ان له بحرته ثم أراد بناءه وأراد امنعه بتحسين بأن سكنها أشد
ضرراً من الحرث لم يكن لهم ذلك ولكن يمنع من الضرر بهم ولا يستحق عليهم من الطريق
الما كان يستحقه قبل في المعيار ناقلا عن كتاب البيان والانشجار لابن حبيب عن أصبغ
مانصه قلت فان اختلفوا في هذه المرفة قال لهم المتوسط اتركوا الى عمرا واسعا بمحامي
وما شئت وجميع حوائجي وأبي القوم من ذلك فقال لي يحكم لهم عليهم مثل الممر الذي كان له
في أرضهم من قبل البيان منهم ومنه على حال ما كان يختلف اليها بما شئت وان لم يكن
يختلف اليها قبل بما شئت لم يكن عليهم أن يتركوا له ممر ما شئت وكذلك اذا أراد هو البيان
وحده ولم يردوا ببيان أرضهم وتركوها للحرث والزرع كما كانت فاحتاج من المنافع في
دخوله الى أرضه وخرجه منها الى أكثر مما كان محتاج أولاداً كان يختلف اليها للحرث

فقط فانه يمنع من البنيان لانه استحقات لا كثر من حقه وسئل ابن القاسم عن ذلك فقال
 مثله اه منه بلفظه ومنها اذا ارد من في أرضه طريقا لغيره أن يحظر على أرضه ويجعل
 بابا للمارين فليس له ذلك الا أن يكون الطريق لمعين ويرضى بذلك قال في الطرر متصلا بجا
 قد مناه عنها أفتا مانصه ولو أراد صاحب الأرض أن يغرس أرضه ويحجر عليها ويجعل
 اصحاب الممر بابا يدخل عليه الى ماله فليس له ذلك الا إذا كان صاحب الممر اه منها بلفظه
 ومنه ما من ترك أرضه للناس يرون بها ثم أراد منعهم قال ابن ناجي في كتاب الايمان
 والنذور من شرحه للمدونة عند قولها وان حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت أو
 خربت حتى صارت طريقا فدخلها لم يحث مانصه أخذ منها أن من ترك ربه للناس
 يشون فيه ولو طال لا يكون حبا وهذا لا خذلقه شيئا حفظه الله وعرفته أنها وقعت في
 المدينة في أيام قلائل وأفتى فيها شيخنا المذ كور بما قلناه فأوقفته على ما كان أفتى به بعض
 شيوخنا أنه ان طال مشى الناس فيه فانه يكون حبا فراجع اليه في ذلك وأفتى به اه منه
 بلفظه وأجبل في قدر الطول وفي المشى هل هو بالرجل فقط أو به وبالذواب وفي المنتخب
 لابن أبي زمنين مانصه وسئل يحنون عن القوم يكونون في المنزل فيحجر الرجل على أرضه له
 وقد كان أحل المنزل يسلكون فيها طريقا فقاموا عليه فقالوا قطعت طريقا فأنكر أن
 يكون طريقا لهم لازما فاستأزعو الى الحاكم فأتى الذين زعموا أنهم طريق لهم بيته فشهدوا
 أنهم يعرفون طريقا بقبابها الناس منذ عشرين سنة فقال كثيرا ما يكون هذا بين المنازل
 ويحظر الناس في الاراضي ويتساهل أصحابها بذلك فاذا ثبت أن هذه الطريق من تلك
 الأرض فليست لازمة لصاحب الأرض الا أن تكون الطريق الحاملة التي ترك من غير
 ما وجهه وبطول ذلك فمما يقطع الزرع منها نحو الخمسين والستين سنة وأما الطريق
 المحظرة التي ربما قطعها الحرث فليست بحجة على صاحبها اذا ثبت كذا كرت لك اه منه
 بلفظه فساقه كانه المذهب ولم يحك غيره وكلام يحنون هذا هو في العتبية في كتاب الاقضية
 من نوازل يحنون وقد نقله أيضا فقها مسلما صاحب المعيار في نوازل الضرر وبه أفتى
 شيخنا حين وقعت وهو ظاهر والله أعلم (تنبيه) نقل الشيخ ميارة في شرح الزاقي عند
 قولها ومن ملكه أثناء أملاك غيره الخ من نوازل البرزلي مانصه ولا تستحق طريقا محدثة
 على رجل اذا ثبت احدا منها ولو طال السنون الخ فكتب عليه الشيخ الشدادى في
 حاشيته مانصه قوله ولا تستحق طريقا محدثة الى قوله ولو طال السنون قال الوائلي
 في كتاب الشهادات من حاشيته على المدونة مانصه المبطل من أحدث عليه ضرر وسكت
 عشرين سنين فلا قيام له بعد هذه المدة وهو كاستحقاق وهو مذهب ابن القاسم وقاله ابن
 الهندي وابن المطار وقال أصبح عشرين سنة وبالأول القضاء اه منه بلفظه ونحوه
 لابن سلمون فيظهر أن مانقله الشارح عن البرزلي من أنه لا تستحق الطريق ولو طال
 السنون خلاف المذهب فتأمل اه منها بلفظه قلت تأملناه فوجدناه فيه نظرا مأولا فانه
 لا حاجة الى عزوه ذلك الى حاشية الوائلي التي هي غريبة مع أن ذلك مذكور في التحفة
 وشروحها المتداولة بين صغار الطلبة وأما ما تابان المروفي الاراضي خارج عن الضرر

مرور على تلك السكة لاحق له في فتح باب اليها من داره التي بابها بجهة أخرى وهو الصحيح كما في آخر التبصرة خلافا لما في ح عند قوله وباب سكة نافذة وقول مب ذكره قبل أبي عرالح ليست هذه عبارة ح بل هي سالمة من ايهام تقدم ابن يونس على أبي عر فأنظره وقول مب وقبول الجماعة الخ قبله أيضا ابن عات وابن سلون وابن عبد الرزيع مقتصرين عليه وكذا ابن عرفة نفسه في احياء الموات وبه أفتى ابن زيادة الله كما في المعيار والبرقي وابن حارث وابن زرب كافيته أيضا وهم أقدم من أبي عمر وقد حصل هوني أن ما عهده المصنف هو المنصوص لسنون ويوسف بن يحيى المغباني وأبي بكر الوفا والبرقي من المتقدمين وعليه قول أبو محمد في نوادره وابن يونس وابن بطلان في مقنعه والمسطي وابن عبد البر ولم يحل ابن الحاجب غيره وسلمه شراحه وبه جزم ابن عات وغيره كما مر وبه أفتى ابن ناجي وشيخه العلامة الزغبى قائلين انه العمل وتقد الحكم بفتواهما وهو الذي اعتمده ح وابن عاتر و طي و جس و نو و مب و ج وأما مقابله فليس بمنصوص وانما عزاه ابن عرفة لظاهر ما في العتبية وكذلك سيدي عبد النور مع أنه محمول على النافذ كما هو مقتضى كلام الباجي وابن هشام ثم قال هوني ومن وقف على هذا أو نصظ ظهر له أن ما رجحه ح وأتباعه هو الحق الذي يجب اتباعه خلافا لابي على وانما أطلت في هذا الغرر كثير بكلام ابي على والله أعلم اه شيخ

المذكور وقد تقدم في كلام الامام سنون رضي الله عنه وجهه خروجه لقوله وورعاً تساهل الناس في أرضهم الخ فلا معارضة نعم قوله في نوازل البرزلي ولوطالت السنون ظاهره ولو كان الطول جدوا وهو مخالف لما تقدم عن المختب والمعيان من أنه مقيد بما إذا لم يطل جدا للخصين والستين وتقدم عن ابن ناجي أن شيخه البرزلي رجح عن ذلك فلو اعترضه من هذا الوجه لا جدوا بضافي كلام البرزلي بحث من وجه آخر وهو اطلاقه في الطريق المحسنة فظاهره أحدث في الاراضي أو الدور العامرة بأهلها والبساتين المحظرة التي يتشاح الناس فيها ولا سيما اذا كان شأن أهلها الذهاب اليها بأهلهم مع أن كلام سنون المتقدم يدل على ان ذلك في الادمين ونحوها كالدار والخربة والجنسة المأبورة والا فلا ويدل على ذلك قول ابن عتاب في جوابه الذي نقله الشيخ ميارة وغيره الارض البراح مخالفة لما قد حظر عليه فلو اعترضه من هذا الوجه واستدل بما ذكره لان هذا من الضر الذي لا يتسامح الناس فيه لأصاب أيضا فتأمل به بانصاف والله أعلم (والانكالم للجميعهم) الضمير في الجميعهم لم تقدم له معاد لفظا لكن دل عليه المعنى أي لجميع أهل السكة ويؤخذ منه ان من لم يكن له مرور على تلك السكة لاحق له في فتح باب اليها من داره التي بابها الجهة أخرى وقد جزم ح بخلاف هذا فقال في التنبيه الثالث عند قوله قبل وباب بسكة نافذة مانعه يدخل في كلام المصنف من له حائط في سكة غير نافذة وليس له فيها باب وأراد أن يفتح في حائطه بابا فيه ذلك اذا كان منكبا عن باب جاره المقابل ولم يقرب من باب جاره الملاصق اه انظر في حقه فكتب عليه الفقيه النوازي أبو العباس المالوي مانعه الذي في التبصرة الصحيح انه ليس له ذلك وقيل له أن يفتح اذا كانت واسعة ولم يقابل باب أحد اه من خطبه قلت ذكر ذلك في الفصل الثالث عشر من القسم الثالث من الكتاب وأخر التبصرة ونصها مسئلة واذا كان حائط لرجل في سكة غير نافذة وبابه في سكة نافذة وليس له في السكة التي لا تتقذ باب الدار ولا كان له فيها سلف فذهب أن يحدث في السكة التي لا تتقذ باب الدار فالصحيح أنه ليس له ذلك سواء فتح قبالة باب أحد أو لا لانه انما يفتح الى سكة لاحق له فيها وانما هي مشاعة بين أصحاب الابواب القديمة التي فيها اذا فتح بابا بغير رضاهم صار شرر يكهم في السكة بغير حق وقيل له أن يفتح اذا كانت واسعة ولم يقابل باب أحد اه منها بلقطها فاعترض أبو العباس المالوي على ح صحيح بل كلام التبصرة بقصد أنه لا قائل بما جزم به ح لان المقابل في كلام التبصرة مقيد بما اذا كانت واسعة ولم يقيد ح ما قاله بذلك وأيضا بن رشد وغيره انما ذكره والاقوال الثلاثة في غير النافذة باعتبار أهلها فتأمل به بانصاف وبأن لهذا زيادة عند قوله الابيان نكب وقول مب ونعقبه ح بأن التفصيل المذكور ذكره قبل أبي عمر صاحب النوادر وابن يونس الخ ليست هذه عبارة ح وعبارته سالمة من ايهام تقدم ابن يونس على أبي عر فأنظره وقول مب عن ح على أن ذكر رأي عمر لذلك وقبول الجماعة المذكورين له كان في الاعتماد عليه مراده بالجماعة الذين قدمهم عن غ وهم المسطي وابن الحاجب وابن عبد السلام وابن هرون قلت وقد قبله أيضا ابن عات في طرره وابن سلون في وثاقه وابن عبد الرزيع في معينه مقتصرين عليه كانه المذهب ونص ابن عات

ابن عبد البر الزقاق غير النافذ ليس لاحد أن يشرع فيه باعتراف تقدم فيه استحسانه من
 الابواب ولا أن يحدث فيه سقيفة ولا عسكر فان أذن بعض أهل ذلك الزقاق في ذلك وأتى
 بعضهم فان كان الذين أذنوا في آخر الزقاق وعمرهم الى منازلهم على الموضوع المحمدت فاذنهم
 حائز من الكافي اه من طرره بلفظه وانص ابن سلون قال أبو عمر في كتاب الكافي له الزقاق
 غير النافذ ليس لاحد أن يشرع فيه بابا ولا يحدث فيه سقيفة ولا عسكرا الا باذن أصحاب
 الزقاق اه محل الحاجة منه بلفظه ونص المهيمن - - - له قال أبو عمر في كتاب الكافي وليس
 له أن يحدث في الزقاق غير النافذ عسكرا وهو الذي يعرف بالجنح اه منه بلفظه وعلى
 التفصيل عول أيضا ابن هشام في المنة - - - ناقلا له عن المغامري وأتى لفظه ان شاء الله وبه
 أفتى ابن زيادة الله كافي المعيار ونصه وسئل عن أحدث ساباطا في سكة غير نافذة فأجاب
 لا يحدث في غير النافذة ساباطا ولا غيره وليس لهم المنع عما كان قديما وعادته على ما كان
 عليه ولو أحدث بحضرتهم وسكتوا عنه من غير عذر فلا قيام لهم والى ملاب بعدهم
 - - - هم اه منه بلفظه ونقل جوابه السبر في نوارله وأقره حسيما قاله القاضي
 المكتاسي في مجالسه وبه أفتى السبري أيضا كافي المعيار ونصه وحكم هذه الروايع غير
 النافذة أنها مشتركة المنافع بين أربابها فليس لاحد أن يحدث فيها مياضيرا بشرأكة
 أو يخصه ببعض المنافع الا باذن أهلها ومن فعل منهم - - - ما لا يسوغ حكمه من والاه اه منه
 بلفظه ولا شك انه أقدم من أبي عمر بكثير جدا لانه يروى عن أشهب وعن عبد الله بن
 عبد الحكم وابن بكير وعبد الله بن صالح وحيب كاتب مالك وأصبغ بن الفرج ونظائرهم
 وروى عنه أبو حامد الرازي وابن وضاح ونظائرهم - - - واهم محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم
 ابن أبي زرعة البرقي توفي سنة تسع وأربعين ومائتين انظر الدياج وموت أبي عمر سنة ثلاث
 وستين وأربعمائة كافي الدياج أيضا وبه أفتى ابن حارث أيضا في المعيار ونصه وسئل ابن
 حارث عن فتح بابا أو أحدث تابوتا أو اطلاعا أو أخرج أكلبا أو مدخشا في زقاق غير نافذ
 فأجاب قد رأيت أيدك الله وفهمت فأما التابوت الذي ثبت عندك أنه يحدث على الدرب
 فان كان التابوت انما أقيم على أكلب أخرجت من هذا الدرب من قام من أهل الدرب في
 قطعه فلهذا مضر بالدرب وغير مضر لانه ليس لاحد أن يحدث في ملاب قوم حدثا ولا
 يسوغ ذلك من أجل أنه لا ضرر فيه بل يقطع ضررا كان أو غير ضررا اه منه بلفظه ولا شك
 أنه أقدم من أبي عمر لانه أخذ عن أحمد بن نصر وابن اللباد ونظائرهم ومات سنة احدى
 وقيل أربع وستين وثلاثمائة كافي الدياج وبه أفتى أيضا ابن زرب مجيبا عن السد وال
 الذي - - - مثل عنه ابن حارث فقال في المعيار عقب جوابه ما نصه وأجاب ابن زرب ما ثبت
 عندك من احداث عاصم له من اخراج التابوت في الدرب فعليه نقضه وازالته اه المحتاج
 اليه منه بلفظه وهو أيضا أقدم من أبي عمر لانه معاصر لابن حارث ومات بعده في رمضان
 سنة احدى وعشرين وثلاثمائة وتفق عند اللؤلؤي وأبي ابراهيم ونوهبه اللؤلؤي وكان يحفظ
 أهل زمانه لذهب مالك كان القاضي بن السليم يقول لو رأيت ابن القاسم لعجب بك يا أبا بكر
 انظر الدياج ويوافق ما هو ولا الامعة كلهم ما في المعيار أيضا ونصه وسئل ابن عتاب

٣ في نسخة سنة ست وأربعين
وخمسة

وأصحابه كتب لهم ابن سهل سنة خمسين وأربعمائة ٣ يسألهم عن دارين متجاورين
وبين الدارين حائط لأحد الرجلين وله على الحائط رفق قد أخرجت أكلبه إلى داره فأراد
صاحبه أن يبنى على أطراف الأكلب حائطاً آخر أو غيره ويرفعه حجر أو غيره يريد
إنشاء حائطه مع صاحب الدار وقال الهوا إلى لانيما زاهوا داري وإنما لا أخرج الرف إلى
ناحيته لا غير وكيف إن أراد صاحب الرف أن يزيله ويرفع حائطه وإعادة الرف كما كان
هل ذلك له أم لا فأجاب ليس لصاحب الرف ما أراد من البناء على أطراف الأكلب ويمنع
منه وإنما لا الهوا من ملك قاعته وله رفع الحائط وإعادة الرف عليه على نحو ما كان
في الخروج وأجاب ابن القطان لصاحب الرف أن يبنى على أطراف أكلبه ما شاء لا يمنع
من ذلك وله إعلام حائطه من غير ضرر إلا من الريح والضوء وشبهه فليس بضرر وأجاب
ابن مالك يمنع صاحب الرف مما ذهب إليه إلا أن يأذن له معترضه وكانت حرب بطلطة
يبنى وبينهم موسى بن السقاط فاضى وأدى الحجارة وجواب ابن القطان عندي أشبهه والله أعلم
بالصواب وفي كتاب ابن مهنون من سؤال حبيب عن رفق بخطور خارجة تزلزل إلى دار
جاره ولا نصب عليه فأراد أن يضع عليه النصب فذعه جاره قال مهنون ليس له منه وإنما
وضعت الخطور وهذا وقال فين له رفق خارج إلى دار جاره فبنى جاره جدار الرف جداره
وأراد أن يبنى بناءه على الرف فليس له أن يبنى فوقه لأن صاحب الرف قد ملك سماء ابن
سهل وهذه تدل عندي على ما ذهب إليه ابن القطان أنه منه بلفظه فيؤخذ من كلام
هؤلاء الأئمة كلهم منع أحداث الروشن والسباط في غير النافذة كإقفاله أما أخذ من
جواب ابن عتاب وابن مالك في الأخرى لأن مسئلتهم ما قد تقدم لم يرد البناء فيها أخرج الرف
والأكلب وإنما يريد الآن البناء فوق ذلك فإذا منع من البناء على شيء قد اختص به قبل
وحاز على ما به احتجاً بانه انما لا الهوا من ملك قاعته في مسئلتنا أخرى وأما
أخذ من جواب ابن القطان الذي صوبه ابن سهل محتجاً عليه بكلام مهنون فلا نهم
رأوا أن اختصاص صاحب الرف والأكلب بما أولوا وحيازته إياها على صاحبه هو الذي
أوجب عندهم البناء عليهم ما إلا أن فهم يسمون احتياج ابن عتاب ويقولون بوجبه لأن
الرف والبناء قد ستر ما تحتها من القاعة وصار ما فوقه مامن الهوا ومنسوباً إليها
لأن القاعة التي تحتها لا ترى قول مهنون أن صاحب الرف قد ملك سماءه وقول ابن سهل
وهذه تدل عندي على ما ذهب إليه ابن القطان وهذا منصف في مسئلتنا ولذلك قال مهنون
بعدم المنع في مسئلة حبيب مع أنه قال في مسئلتنا المنع فتأمله بانصاف وقال ابن ناجي في
شرح المدونة مانصه والسباط لمن له الجانبان في السكة الغير النافذة والروشن وهي
الاجحة لا يجوز إلا بآذن أهلها قاله ابن عبد البر ولم يحك ابن الحاجب غير موقبله ابن عبد
السلام وابن هرون وبه العمل وظاهر مع أصح ابن القاسم في الاقضية خلافه ووقعت
بالقروان وورد حينئذ شيخنا أبو يوسف يعقوب الزعني فسأله بها بعض عدلوها عما به
العمل فقلت العمل على المنع فقال قلت لحكم بذلك أنه منه بالظن ولا يتوقف من وقف على
هذا التصريح كما هو كان معه قلامة ظن من الانصاف أن الصواب ما قاله ح ومن تبعه

وان اعتراض أبي علي بن رجال عليه فيه نظروا ن ما أطل به من القول ليس فيه شاهد يرد
 ما قاله ح ولا نص صريح فيما زعمه الأجواب سيدي عبد النور العمري وسيدى موسى
 العبدوسى وذلك لا يعادل ما تقدم سواء نظرنا إلى عدد الأئمة أو إلى مراتبهم ولم يصح سيدي
 عبد النور بأن ما قاله هو المشهور كما قيل وإنما قال هو الجاري على المشهور وينضج لذلك
 بقل جوابه الذى فى نوازل الضر من المعيار ونصه اذا كان الامر كما ذكرتم فوجه ان الذى
 يقتضيه ما فى نوازل يحسن من كتاب الاقضية الثانى على ما فسره ابن رشد وما فى تبصرة الشيخ
 أبى الحسن اللغى رحمه الله اذا رفع القطار التى بينى عليها رفعاً ينافى حيث لا تصل اليها رؤس
 المارين الرا كين تحتها ولا يحدث بذلك ظلمة فيما تحت ذلك من الرائحة المذ كورة فان له أن
 يحدث ذلك ويبنى عليها ما شاء وليس لجاره أن يمنع من ذلك ثم قال هذا هو الصحيح الجارى
 على المشهور وان كان وقع لسخنون فى أجوبة شهاب وقاله يوسف بن يحيى ان الروائع
 والدروب التى لا تستفذل ذلك مشترك متافعه بين سا كنيه فليس لهم أن يحدثوا فى ظاهر
 الزقاق ولا باطنه حدنا الا اجتماع أهله قال ابن يونس هذا خلاف ما فى المدونة وما فى المدونة
 أصوب وهو قول مالك وابن القاسم وأشباه ابن وهب وهذا بخلاف الدور المشتركة لان
 الدور المشتركة مشاعة لا يتميز حظ أحدهم عن صاحبه فما يقع فيه مشترك فلا يجوز
 الاجتماعهم والدور فى الروائع والدروب الغير النافذة متميزة لكل واحد أن يصنع فى
 ملكه ما لا يضر بجاره لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اه ولهذا الذى ذكره ابن
 يونس من تعصيب ما فى المدونة وهو مذهب مالك والجماعة المذ كورة متعصب من أصحابه
 وتضعيف ما وقع لسخنون ويوسف بن يحيى قلنا فالقول الاول هو الصحيح الجارى على
 المشهور وذلك بين واضح والله تعالى الموفق لأرب سواه وبعد مما نصه الأجواب فوجه صحيح
 وبه نقول وكتب موسى بن محمد بن معطى لطف الله تعالى به اه من المعيار بلفظه قلت
 هذا اعتراف منه بأنه اعتمد على اعتراض ابن يونس المذ كور وعلى ما فى نوازل سخنون من
 الاقضية وعلى ما فى تبصرة اللغى ولا دليل له فى ذلك أما اعتراض ابن يونس فان ح قد
 رآه وقد كره فى التنبيه الخامس عشر عند قوله وباب بسكة نافذة وسلبه ومع ذلك فلم يره
 مخالفاً لما فى النوادر والكافى وغيرهما لأنه رأى أن مصب اعتراض ابن يونس على سخنون
 ويوسف بن يحيى انما هو على اطلاقهما المنع فى فتح الباب بغير النافذة فظاهر كلامهما وان
 نكتبت على المقابل وبعدت عن الملائق فاعترضه بأنه خلاف مذهب المدونة الى آخر
 ما حرمه ولذلك قال ح هنا ما نصه وذكر البرزلى عن الكافى نحو ما ذكره القوار وما ذكره
 ظاهر الاقوله فى الباب اذا أراد فتحه فى الزقاق غير النافذ فانه مخالف للقول الذى منى
 عليه المصنف انه اذا كان منكياً فليس لهم منعه اه منه بلفظه وما فهم من كلام ابن
 يونس هو الذى يدل عليه كلامه لمن تأمله أدنى تأمل لقوله هذا خلاف لما فى المدونة وما فيها
 أصوب لان الذى فى المدونة هو فتح الباب لا احداث الروشن والسباط فحقها آخر كتاب
 القسمة ما نصه وليس لك أن تفتح فى سكة غير نافذة باباً يقابل باب جارك أو يقاربه ولا تحول
 بابك هناك اذا منعك لانه يقول الموضع الذى تريد أن تفتح بابك اليه مرفق أفتح فيه بابي وأنا

في سيرة فلا أدعك تفتح قبالة بابي أو قر به فتخذ على فيه المجالس أو شبه هذا فإذا كان هذا
 ضررا فلا يجوز أن تحدث على جارك ما يضره وأما في السكة النافذة فلأن تفتح ما شئت
 وتحول بابك حيث شئت اه منها بلفظها ويدل على ذلك أيضا قوله لأن الدار المشتركة
 مشاعة لا تتركز أحدهم عن صاحبه فيفتح فيه مشتركا الخ فانه صريح في أن كلامه
 في فقهه في ملكه المختص به وهو كما قال لانه إذا فتح الباب بشروطه انما تصرف في حائطه وهو
 ملك له مختص به فلا اشكال فلم يقع منه بسبب هذا الفتح تصرف في ملك غيره ولا اختصاص
 بشئ من السكة عن سائر من شارك فيها اذ ليس له بعد خروجه من الباب الذي فقهه
 وانفصله عنه في تلك السكة الا المرور وقد شاركه فيه كل من له المرور عليها وبهذا وجهه
 السطحي ونصه ولو حوله عن بعدم باب جاره لم يكن له عليه قيام لانه لم يردهم ساء على ما كان
 عليه اه يقوله ابن عرفة في احياء الموات بهذا اللفظ وأقره وهو ظاهر ونحوه يؤخذ من المدونة
 وقول سيبدي عبد النور هذا هو الجاري على المشهور أراد بالمشهور ففتح الباب بشرطه
 ومقصوده قياس الرواشن والسباط على فتح الباب ولذلك قال هو الجاري الخ ولم يقل هو
 المشهور وهو قياس غير مسلم لان محدث الرواشن والسباط قد اختلف بالاتفاق بهما
 وانفرد بذلك عن سائر من شاركه في تلك السكة مع أن اتفاعة انما هو بمثابة فقهه غيره
 لان الهوا تابع لما تحته كاتقدم في كلام ابن عتاب وسجنون وهي قاعدة مقررة مسلمة عند
 أهل المذهب كما علم مما قالوه عند قوله صدر السورع وهو ارفع هو اختلف محدث الباب
 كما بيناه فاقرأوا ما استدل الله بما في العتبية فهو نحو احتجاج ابن عرفة على ابن الحاجب
 ومن وافقه ولا حاجة في ذلك على ح لانه قد رآه ولم يحتج عليه ولكنه رآه غير قاض فيما اعتمد
 تبع الجماعة لانه ظاهر فقط لا صريح فيحمل على النافذة وابن رشد وان لم يقيد بذلك فلم
 يصح أيضا فيحمل على النافذة وغيرها وكلام البايجي كالصريح أو صريح في أنه فهمه على
 ما قلناه فانه قال في المتن بعد ذكره مسائل من الضرر مانصه فصل وهذا كله في الضرر
 الخاص وأما العام فمثل تضيق الطرق وما جرى مجراه فهذا يمنع منه وأما الخراج العساكر
 والاجنحة الى طرق المسلمين فقد دروي ابن القاسم عن مالك لا بأس بذلك قال ابن القاسم
 واشترى مالك دارا لها عسكر فقال الآن يكون بأسفل الحدار حيث يضر بأهل الطريق
 فانه يمنع منه وقال أبو حنيفة يمنع منه على كل حال والدليل على ذلك أنه منفعة مباحة
 يحتاجها الامضرة فيها على غيره ولا تضيق لقنائه فلم يمنع من ذلك كضوم وظل الحائط اه
 منه بلفظه فانظر قوله وأما العام وقوله الى طرق المسلمين تجده شاهد ما قلناه وهذا أيضا
 هو الذي فيه - ده كلام ابن هشام في المنيد ونصه وفي المستخرجة من كانت له داران بينهما
 طريق متباعدة لم يمنع أن يبنى على جدار دار به ساباطا فيمد عليهم ما عرفة أو مجلسا وانما يمنع
 من تضيق السكة ولا يمنع مما لا ضرر فيه على أحد وقال سجنون في كتاب ابنه في الدرب
 الكبير غير النافذة مثل الزنقة غير النافذة ان كانت في الدرب زنقة في ناحية منه غير نافذة
 ولرجل في أقصاها باب فأراد أن يقدمه الى طرف الزنقة ان لاهل الدرب أن يمتنعوا ولا يجره
 عن موضعه الا برضا جميع أهل الدرب وكذلك كل داره مشتركة أو غير ذلك فليس لاحد

الشرير يكن أن يفتح فيه بابا ولا يحدث فيها شياً إلا باذن شريكه قال المغامري في الدروب التي
 ليست نافذة وشبهه أن ذلك كله منافع من تركه بين ساكنيه ليس لهم أن يحدثوا في
 ظاهر الزقاق ولا في باطنه احداً ما لا باجتماعهم في فتح باب أو اخراج عساكر أو رفوف أو
 أحجوة أو حفرة يخفونهم أو يوارونها اه منه بالنظره فانظر كيف ذكر كلام المستخرجة
 أي العتبية أولاً ثم ذكر ما لسخنون ويوسف بن يحيى معبر عنه بالمغامي كالتمسيد لاطلاق
 السماع والشرح له اذ ليس في عبارته ما يدل على أنه خلاف له لا تصرح ولا تلوح وهذا
 هو الذي فهمه الشيخ أبو محمد ومن وافقه من كلام السماع والله أعلم ويعد كل البعد عدم
 اطلاع جميعهم على ما في العتبية ولا سيما أبي محمد وابن يونس لشدة اعتنائهم بما يكلامها
 وهذا والله أعلم هو الذي فهمه ابن عرفة ثانياً لانه بعد أن تعقب آخرباب الشركة كلام
 ابن الحاجب بما نقلوه عنه هنا رجع في احيا الموات فتقبل كلام المبطل ولم يتعقبه بل
 ذكره فقهاهما سلام الله أعلم وأما ما عزا للمغامي فلم أجده في تصريته ولعله أشار إلى
 ما فيها آخر كتاب القسمة ونصها وإذا كان زقاق غير نافذ ولرجل هناك باب فأراد أن يحوله
 فقال ابن القاسم ليس له أن يحدث ذلك هذا باب جاره أو قربه لانه يقول كنت في ستره
 وأقرب لحالي وأفسح لبابي قال الشيخ رحمه الله وذلك إذا كانت واسعة لم يكن عليه أن
 يبعد عنه وانما عليه أن ينكب عنه لئلا تنكشف داره وله أن يجعل ظله إذا كانت
 لا تضر وليس لمن ليس له في تلك الرائحة أن يحدث عندهم بابا ولا يجعل عندهم ظله إذا
 كان له عندهم حائط وأهل الرائحة أحق بقاعتها وسماتها ولوأراد أن يضيقوها لم يمنعوا
 من ذلك اه منها بالنظره وكأنه فهم ما عزا له من قوله وله أن يجعل ظله الخ وليس فيه
 شاهد قاطع للتراع لاحتمال أنه أراد الظله التي تجعل في حائطه فوق بابه تظل محل خروجه
 ودخوله تقيه المطر وحر الشمس كما يصنعها الناس اليوم مما يسمى في عرفهم بمالكيب
 وهذا التراع فيه اختصاصه بأسفله من محل الدخول والخروج وما قاربه مما يتفقع به
 بحط الاجال ونحوها يعين هذا الاحتمال قوله وأهل الرائحة أحق بقاعتها وسماتها
 فإذا كانوا أحق بسماتها فكيف يحتجب به أحدهم فتأمل منه منصفاً فتحصل مما سبق كله
 أن ما اعتقد المصنف هو المنصوص لسخنون ويوسف بن يحيى وأبي بكر الوفا والبرقي من
 المتقدمين وعليه قول الشيخ أبو محمد في نوادره وابن يونس في ديوانه وابن بطال في مقننه
 والمبطل في غمياته وأبو عري كافيه وعنه نقله المبطل ولم يحل ابن الحاجب غيره وسله
 نراحه ابن عبد السلام وابن هرون والمصنف في توضيحه وصر في حاشيته وبه جزم
 أيضاً ابن عات في طرده وابن سلون وساقه كآله المذهب وبه أفتى ابن زيادة الله بكافي نازل
 البرزخ والمعيار ولسناه وابن حارث وابن زرب بكافي المعيار وهو مأخوذ بالآخرى من جواب
 ابن عتاب وابن مالك اللذين في المعيار وهو مأخوذ من كلام ابن سهل وبه أفتى ابن ناجي
 وشيخه العلامة الزغبى فالتين اثنتين العمل ونقل هذا الحكم بفتواهما وهو الذي اعتمدته ح
 وجس و توو مب وشيخنا ج وقد سلم ابن عاشر وطني كلام المصنف وهو حقيق
 بالتسليم وأما ما قبله فليس بمنصوص انما عزا ابن عرفة تظاهر ما في العتبية وسيدى

عبد النور كذلك وزاد انه مفاد ما في تصرة اللغوى قائل انه الجارى مع المشهور وشارحه الى القياس على فتح الباب وقد علمت ما في ذلك القياس وما في عزوه لتبصرة اللغوى وقد صرح بأنه اعتمد في فتواه بذلك على اعتراض ابن يونس وقد رأيت ما فيه وأما ما في العتبية فمحمول على النافذ كما هو مقتضى كلام الباج وابن هشام وأما ابن عرفة فتعقب في باب الشركة كلام ابن الحاجب ونقل في احياء الموات كلام المتيطي وسله ومن وقف على هذا وأنصف ظهر له أن ما رحمه ح وأنساعه هو الحق الذي يجب اتساعه وان اعتراض أي على بن زحال عليه فيه نظر وإنما أطلت في هذا لأن كثيراً ممن يتعاطى العلم في عصرنا قد اغترى وبكلام أي على وقد كنت مغتر به قبل وقوفى على شرحه ولما وقفت عليه وعلى ما قدمته من النقول انقضى لي الحق وارتفع الاشكال ولم يقع بعد ذلك المنصف فيه وقال والعلم كله للكبير المتعالم (* فائدة وتيسره) * تقدم في كلام اللغوى الرائعة في كلام غيره من الروائع وفي ح في التنبيه الخامس عشر عند قوله وباب بسكة نشئت مانصه وكأته يعني بالرأفة الزقاق ولم أقف على ذلك في اللغة اه ولم تعرض لضبطه مع انه يقع فيه التخصيف في نسخة كثيره والصواب انه بالر والفين المعجمة وبالباء الموحدة قلت خفي على ح رحمه الله كلام ابن الاثير في نهائيه فانه قال في باب الرا والواو مانصه وفي حديث الاحنف فعدلت الى رائفة من روايت المدينة أي طريق يعدل ويميل عن الطريق الاعظم ومنه قوله تعالى فراغ عليهم ضرب بالباييين أي مال عليهم وأقبل اه منها بلفظها (* فائدة أخرى) * تقدم في كلام المفيد النقل عن المغامى وهو يفتح الميم وبالفين المعجمة وآخر ما بالنسب وهو يوسف بن يحيى المذكور في كلام النوادر وغيرها قال في الديباج في ترجمته اسمه يوسف مانصه ومن الطبقة الثانية لم يرم الكوا لترمز به من أهل الاندلس يوسف أبو عمر المغامى بن يحيى بن يوسف بن محمد دوسى من ولاد أي هريرة رضى الله عنه أندلسي الاصل ومقام من نفع طليطله أصـ له منها ونشأ بقرطبة وسكن بمصر ثم استوطن القيروان الى أن مات سمع بالاندلس من يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان ويحيى بن مزين وروى عن عبد الملك بن حبيب مصنفاته وكان آخر السابقين من روايته ورحل فسمع عكة من على بن عبد العزيز وبصنعاء من الذيرى وبمصر من القراطيسى وسمع بأماصع وبغيرهم وانصرف الى الاندلس وكان حافظاً للغة نبيلاً فيه وقال أبو العرب في طبقاته كان المغامى ثقة عالماً عالماً مع الفنون من العلم عالماً بالذهب عن مذهب الحجازيين وقال بعضهم لا أعلم منزلة يستحقها عالم بعلومه وأفاضل بحسن مذهبه الا يوسف بن يحيى أهلها وكان على بن عبد العزيز إذا سئل عن شيء يقول عليكم بفتية الحرمين يوسف بن يحيى وكان جاورهما سبع سنين سمع منه على بن عبد العزيز وأبو الزكى القاضي وأبو العباس الايبانى وفضل ابن مسلمة وأبو العرب التميمي وابن الباد وسعيد بن محمد وأبو عبد الله محمد بن الربيع الجيزي وغيرهم ووفى سنة ثمان وثمانين ومائتين وصلى عليه حديثس اه المحتاج اليه منه بلفظه (الايبان نكب) قول مب ابن رشد وهو دليل قول أشهب الخ يفيد أن هذا أضعف الاقوال وهكذا نقل الناس كاهم كلام ابن رشد لكن ما أقاده هذا القول من منع

(الايبان نكب) قول مب عن
ابن رشد وهو دليل قول أشهب الخ
يفيد انه أضعفها لكن منع

الاحداث مع بقاء الاول موافق لما أقامه ابن زرب من المدونة وجرى به عمل قرطبة وما أفاده من جوازها إذا ساد الاول موافق لمذهب المدونة الذي درج عليه المصنف فقد أخذ طرفاً من كل منهما وتوسط بينهما وانضم إلى ذلك اعتماد غير واحد عليه في ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن رشد مختصراً مانعه قلت لم يحك المسطي الامنع احداثه أو تحويل القديم لأبواب جاره بحيث يضر بذلك ثم قال ولو حوله عن بعد من باب جاره لم يكن له عليه قيام لأنه لم يزد منهم شيئاً على ما كان عليه اه منه بلفظه وفي المعن مانعه فرع وليس لاحد في الطريق الغير النافذة فتح الإبرضا أهل الزقاق وهي كالعرضة المشتركة * (مسئلة) * من أراد غلق باب داره في سكة غير نافذة وتحويله فيها في موضع كان ذلك له إذا سادها ولم يحدث على جبرانه بقربه من باب جاره في مربوط دابته وانزال أجاله فإن أضرب به منع اه منه بلفظه وفي اختصار المسطبة لابن هرون مانعه وأما ان كانت غير نافذة فليس لاحد فيها فتح باب إلا أن يرضى أهلها لأنها مشتركة بينهم وبه القضاء وفي كتاب القسم من المدونة لابن القاسم انه رأى الضر في ذلك فقال ان كان على جاره ضرر في ذلك فلا يجوز قال في العتبية ان كان ذلك يضر بجاره منع واللم يمنع ثم قال بقرب فرع ومن أراد غلق باب داره في سكة غير نافذة وتحويله في موضع آخر منها كان ذلك له إذا ساد الاول ولم يكن في الحدث ضرر على جاره بقربه من باب جاره في مربوط دابته وانزال أجاله فإن أضرب به منع اه منه بلفظه وبتمامه مع الانصاف يظهر لك أن قوله أو لآويه القضاء محله إذا أراد فتحه مع بقاء الاول لا مطلقاً خلافاً لمن هوهم خلاف ذلك * (تنبيه) * انظر قول ابن عرفة لم يحك المسطي الامنع احداثه الخ مع ما قدمناه عن ابن هرون وقد أشار ح إلى ذلك لكنه أعقل ما هو أصرح في رد ما قاله ابن عرفة فإن ابن هرون نقل كلام ابن رشد الذي نقله ابن عرفة وغيره معبراً عنه على عادة المسطي ببعض الشيوخ فقال بعدما قدمناه عنه بقرب مانعه وأما السكة غير النافذة فقال بعض الشيوخ يحصل فيها من الخلاف في فتح الباب أو تحويله من موضعه ثلاثة أقوال أحدها ان ذلك لا يجوز له بحال إلا بآذن أهلها واليذهب ابن زرب وبه جرى العمل بقرطبة والثاني ان ذلك له فيما لم يقابل باب جاره ولا قرب منه وهو قول ابن القاسم في المدونة وابن وهب في العتبية والثالث ان له تحويل بابيه وهو دليل قول أشهب اه منه بلفظه لكن يؤخذ من كلامه الاول ان القول الثالث هو الذي عليه المعول كما يؤخذ ذلك من كلام المعين وزاد المسطي ان به العمل وهذا كما يدل على أن مسئلة من لم يلاحظ فقط المتقدمة قبل الصواب فيها ما في التبصرة لا ما قاله ح لأن منع الفتح فيها مأخوذ بالآخر من القول الاول في مسئلة ابن رشد وكذا من الثالث ولا يؤخذ الجواز من القول الثاني الذي اعتمد المصنف لظهور القارق وقد جزم في القوانين بالمنع في مسئلة ابن رشد وساقه كأنه المذهب ونصها فان كان الزقاق غير نافذة فليس له أن يفتح الباب فيه إلا بآذن أرباب الزقاق اه محل الحاجة منه بلفظه والله أعلم (وصعود نخلة الخ) قول ز والاصعود نخلة الخ جعله منصوباً معطوفاً على باباً وجعله مجروراً معطوفاً على مانع ضوم وهو أولى تأمله وقول ز وليس مثلهما صعود المنارة فيمنع منه الخ تكلم عليهما باعتبار ضرر

الاحداث مع بقاء الاول موافق للقول الاول وقد أقامه ابن زرب من المدونة وجوازها إذا ساد الاول موافق للثاني الذي درج عليه المصنف فقد أخذ هذا القول طرفاً من كل منهما وتوسط بينهما وانضم إلى ذلك اعتماد غير واحد عليه وبه يتبين أن محله قوله أو لآويه القضاء إذا أراد مع بقاء الاول انظر الاصل والله أعلم (واندر بطاوعه) قول ز حتى يجعلها سائر الخ سكت عن ضرر أصوات المؤذنين بها لئلا بالادعية اذا اشتكى بذلك الجيران وفي ذلك نزاع بين المتأخرين انظر المعيار والدر الشير وقال ابن عرفة ورفع الصوت بالدعاء والذكر بالمسجد آخر الدليل مع حسن النية قربة وفي جوازها بعسعة الليل بعد مضى نصفه ومنعه نقلاً عن سهل عن ابن عات محضاً بقول مالك بعدم منع ضرب

التكشيف وسكت عن ضرر أصوات المؤذنين به بالبلاد عية إذا اشتكى بذلك الحيران
وفي ذلك نزاع بين المتأخرين انظر المعيار والدر النيز وقال ابن عرفة في احياء الموات مانصه
ورفع الصوت بالدعاء والذكر بالمسجد آخر الليل مع حسن النية قربة وفي جواز بعسة
الليل بعد مضى نصفه ومنعه نقل ابن سهل عن ابن عتاب بتحجبا بقول مالك بعدم منع
ضرب الحداد مع المسيي وابن دحون مع ابن فرج بتحجبن بوجوب الاقتصار على فعل
السلف الصالح اه منه بلفظه * (فائدة) * عمدة ماذكره المصنف في هذا الباب وغيره
من أهل المذهب من القضاء بنى الضرر حديث لا ضرر ولا ضرار صرح بذلك غير
واحد وفي المفيد مانصه من الاحكام للباجي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال لا ضرر ولا ضرار ومعناه والله أعلم أن يمنع الرجل جاره من فعل ما يضره وقيل
الضرر أن تضر جارك بما تنتفع به والضرر أن تضره بما لا تنتفع به وقد قيل في قوله لا ضرر
ولا ضرار أنهم ما كلمنا بعضي واحد وردنا قوكيد في المنع منه وقد بدأ خذمه انصرف
الاعراب فالضرر الاسم والضرر الفعل اه محل الحاجة منه بلفظه ونحوه لابن الوليد
الباجي في المتن فإنه ذكر بعض ما تقدم وزاد مانصه ويحمل عندى أن يكون معنى
الضرر أن يضر أحد الجارين بجاره والضرر أن يضر كل واحد منهما ابصاحبه لان هذا
البناء يستعمل كثيرا في المفاعلة كالقتال والضراب والسباب والجلاد والزام وكذا
الضرر انتهى النبي صلى الله عليه وسلم أن ينفرد أحداهما بالاضرار بجاره وعن أن يقصدا
ذلك جميعا وليس استيفاء الحقوق في القصاص وغيره من هذا الباب لان ذلك دية الحقوق
وانما الاضرار فيما ليس فيه الاجر والاضرار ابصاحبه اه منه بلفظه وهذا الذي عزاه
لنفسه به صدر المناوي في شرح الجامع الصغير وهو ظاهر والله أعلم * (تنبيه) * قوله في
أحكام الباجي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ يفيد أن الحديث صحيح
أو حسن وقد أشار ابن عرفة إلى توهينه فقال في احياء الموات مانصه حديث ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار أخرجه الدارقطني قال عبد الحق في اسناده
ابراهيم بن اسمعيل هو ابن أبي حبيبة وثقه أحمد بن حنبل وضعفه أبو حاتم وقال منكر
الحديث لا يحتج به ورواه عبد الملك بن معاذ النصيب عن الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن
أبيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار وذكره أبو عمرو ورواه
مالك عن عمرو بن يحيى عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار كذا
رواه مرسلان قلت تعقبه ابن القطان بأن عبد الملك هذا لا تعرف حاله ولا أعرف من ذكره
اه منه بلفظه ❦ قلت وفيه نظر فقد قال الامام النووي رضي الله عنه بعد أن ذكره عن
أبي سعيد مانصه حديث حسن رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما سند اورواه مالك في
الموطأ مرسله ولاه طرق يقوى بعضها ببعض اه محل الحاجة منه بلفظه ونسبه في
الجامع الصغير للامام أحمد في مسنده وابن ماجه عن أبي سعيد وابن ماجه عن عبادة بن
الصامت فقال المناوي في شرحه مانصه واسناده حسن اه منه بلفظه وقال في تنوير
الحوالك مانصه قال ابن عبد البر واه الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد

الحداد مع المسيي وابن دحون مع
ابن فرج بتحجبن بوجوب الاقتصار
على فعل السلف الصالح اه
* (فائدة) * عمدة القضاء بنى
الضرر حديث لا ضرر ولا ضرار
وهو حديث حسن كافي النوى
والمناوي خلافا لتوهين ابن عرفة له
ومعنى الضرر أن يضر أحد الجارين
بجاره والضرر أن يضر كل منهما
بالآخر وقيل غير ذلك وذكر أبو
الفتح الطائي عن أبي داود أن الفقه
يدور على خمسة أحاديث هذا
أحدها اه (مثله) في طر ابن
عات عن الباجي ان ينة الضرر
مقدمة على ينة تنفيه وقيل يقضى
باعدل البيهتين اه

(ونب اعارة الخ) قلت قول ز

بالتاء الخ هذا هو الصواب كما في ق
وقوله جمع الخ أي اسم جنس جمع
في رواية الاكثر ومفسر في رواية
الاقول كما في المحلى وقول م
جمه مالك الخ وكذا الشافعي في
القول الجسدي كما في المحلى أيضا
وقول ز واليه ذهب ابن مالك
الخ وكذا ابن القطان كما في المعيار
وانظر ح أيضا وقول ز ان
الحبس غير المسجد كمالك فيه نظر
ان كان على غير معين وقول ز
وحض عليه الصلاة والسلام الخ
في البخاري مرفوعا مازال جبريل
يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه
وقول ز والجار على ثلاثة الخ في
حديث جابر عند الطبراني رفعه
الجيران ثلاثة جاره حق وهو
المشرك له حق الجوار وجاره حقان
وهو المسلم له حق الجوار وحق
الاسلام وجاره ثلاثة حقوق جار
مسلم له رحم له حق الجوار والاسلام
والرحم قال القسطلاني وروى
عن علي من سمع النداء فهو جار
وعن عائشة حق الجوار أربعون
دارا من كل جانب وعن كعب بن
مالك عند الطبراني بسند ضعيف
مرفوعا إلا ان أربعين دارا جاره
(وله أن يرجع) قول م ب وقال
ح الخ ما قاله ح ووطي واختاره
أبو علي وهو الصواب لان تسوية ابن
رشد وابن زرقون وكذا الباجي وقوله
ابن عرفة بين مسئلة الجدار
والعرصة تستلزم جريان التأويلات
في مسئلة الجدار انظر الاصل والله

أعلم

القدرى موصولا قلت أخرجه من هذه الطريق الدار قطنى ورواه ابن ماجه من حديث
عبادة بن الصامت وابن عباس وذكر أبو الفتح الطائفي في الاربعين له عن أبي داود أن الفقه
يدور على خمسة أحاديث هذا أحدها اه منه بلفظه والله الموفق (مسئلة) قال في ترجمة
وشقة باب محدث من طرارين عات مانصه ذكر الباجي أنه اذا أتى بيعة تشهد بدائه لاضرر
على فلان بن فلان في ذلك لم يلتفت إلى ذلك والبيعة التي شهدت بالضرر أتم شهادة وأولى
بالحكم بهم او قيل أنه ينظر إلى أعدل البيعتين فيقضى بها لان به شهادة كل فريق من البيعتين
على ما يؤيده العيان فتأمل كلامه اه منه بلفظه (ونب اعارة جداره) قول ز وخشبه
جمعاً بفتح الخاء والشين الخ الظاهر أنه على هذه الرواية قسم جنس جمع كشعر لاجمع
وقول ز وأولاه ذهب ابن مالك الخ به أجاب أيضاً ابن القطان كما في المعيار وانظر ح
أيضا وقول ز ومقتضى هذا ان الحبس غير المسجد كمالك ظاهره ولو كان على غير معين
وفيه نظران كان على غير معين والله أعلم (وله أن يرجع) قول م ب وابن رشد وابن
زرقون لم ينسب الخلاف في الجدار للمدونة الخ نحوه لتو وفيما قاله نظر والصواب
ما قاله ح ووطي لان تسوية ابن رشد وابن زرقون بين مسئلة الجدار والعرصة
تستلزم جريان التأويلات في مسئلة الجدار كما جرت في مسئلة العرصة
المساوية لها وقد سوى بينهما أيضاً الباجي في المنتقى ونصه في أبواب الجار أنه
يفرز خشبة في جداره فقال مالك لا ينزعها إلا أن يحتاج إلى جداره لاضرر لا يريد
به الضرر وبه قال ابن القاسم وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك
ليس له أن ينزعها طال الزمان أو قصر احتاج إلى جداره أو استغنى عنه مات أو عاش
(فرع) فاذا قلنا بقول مالك فأباح له وضع الخشب باحة مطلقاً من غير قيد بأجل
فقد قال مالك من رواية ابن القاسم وأشهب عنه فبن أباح لرجل البنا في عرصته ثم أراد
منعه قبل أن يبنى له ذلك وقد تقدم من قول مطرف وابن الماجشون ما ظاهراً أنه ليس له
إخراجه وقد قدمنا ذلك بمجرد الإذن اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً وقوله وقال ابن
عرفة أيضاً مانصه وسمع ابن القاسم من له خشب في جدار رجل أدخلها باذنه فوقع بينهما
شكناً فقال له أخرج خشبك من جداري لم يكن له ذلك على وجه الضرر فان احتاج إلى
جداره لهدمه أو لنزع به فهو أولى ابن رشد مثله سمع أشهب في كتاب العارية وقال في المدونة
وغيره ما لم يأت في بناء بأرضه أو غرس أن يأمر بإخراجه ويعطيه قيمة ما أتفق فقال ابن
لبابة وابن أئمن وغيرهما من الشيوخ أنه اختلاف قول وقال سمعون أنما فرق بينهما
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم جاره الحديث يريد أنه قول من جملة على الوجوب ولا بن
حبيب روى الأخوان ليس له إخراجه ولا هدم الجدار ولو طال الزمان واحتاج إليه
ولا وارثه منه ولا امتناع منه إلا أن يهدم فان أعاده بعد هدمه فلا حق فيه للمعار إلا باذن
مستأنف وكذا كل ما أذن فيه وفيه عمل وانفاق أنقى عليه من الزمان ما يعاير له عادة الأمن
فما أذن فيه ولو فيما تكلف فيه عمل وانفاق أنقى عليه من الزمان ما يعاير له عادة الأمن
أذن في غرس على مائه فليس له قطعه بعد غرسه قال وهو على مذهب ابن القاسم فلا أقوال

* (المزارعة) *

قول مب زاذ في رواية الخ هذا ليس من كلام ابن عرفة بل زاده عليه ح عن البرزلي فانظره لكل فسخ الخ قول مب فن غلب الشركة الخ هو مبني على طريقة ابن رشد لا على طريقة غيره التي جرى المصنف عليها فيما مر من لزوم الشركة بالعقد (وتساويا) قول ز ويبيعهه تعلق قوله الخ انظر مامعناه قلنا معناه انه يبيعهه كونه الاول اعم من الثاني فتأمل وانظر حكم الزرع اذا اختلطت عند الحصاد في عقد قوله في الوديعة وبخلطها (الاتبرع) قول مب وأما بحث طفي الخ بضمه مبني على ما رجحه غيره واحدم أن العمل الذي يجوز اشتراطه انما هو الحث وتبني مب فيه مبني على مقابله وبه العمل كإياني في قوله كأن تساويا في الجميع قلنا ومبني على كليهما بالنظر لقوله أو بالزيادة في حظه الخ فتأمل (وخلط الخ) قول مب عن طفي هذا الشرط انما يعرف لصحتون أي وأصبغ كافي الجوهر أيضا وقول مب وان تعبيره بالخلط تسامح الخ لم يبين وجهه التسامح قلنا وجهه والله أعلم اعتبار المقابل المردود بل هو الاقلو قال ولا يشترط خلط ولو بعد المزارعة لكن أوضح فتأمل واستظهر هو في حل طفي لكن على انه شرط كمال لصحة ولو

سنة الا في قول ابن لبابة وابن أمين لارجوع للأذن الآن يحتاج ولا رجوع ولو احتاج والرجوع ولو لم يحتج ويغرم للمأذون له فيما فيه عمل قيمة نفقته ورابعها قول أصبغ وخامسها الفرق بين غر الخسبة وغيره لحدوث لا يمنع أحدكم وسادسها الفرق بين ما تكلف للمأذون له فيه نفقة وما لا والاختلاف انما هو في الأذن المهم غير مصرح فيه به ولا عارية ويختلفان غرس على مائه وهو ساكت ثم ايراد قطعه قيل له ذلك بعد حلقه ان سكوتيه لم يكن رضا وقيل سكوتيه كالأذن فيجزي على الاختلاف فيه اه منه بلفظه فقول ابن لبابة وابن أمين وغيرهما من الشيوخ ان رواية ابن القاسم وأشباه في مسئلة الغرضي اختلاف قول مع ما في المدونة في مسئلة البناء في العروة مثل ما تقدم عن الباسي وهو صريح في أنهم اشئ واحد وذلك شاهد لصحة ما قاله ح وطفي وهذا هو اختيار أي على فانه قال بعد ان قال مانصه واذا ثبت هذا فنقول المتزنها وله أن يرجع لابقية بدني وقوله وقع الان دفع الخ صحيح على ما تقدم في فهم منه أنه حيث لا اتفاق فلا دفع وهو كذلك مع جواز الانخراج المتقدم وهو صحيح لا غبار عليه وانما قال وفيها انها مع أن المدونة انما وقع هذا في العروة كإيانه لان ابن رشد جعلها كالشي الواحد وكذا من تبعه ولم يعتبر بفرق يحنون اه محل الحاجة منه بلفظه وقد رأيت الباسي سبق ابن رشد لما ذكر والله أعلم

* (فصل في المزارعة) *

قول مب زاذ في رواية فان الزارع هو الله الخ بوم أنه من كلام ابن عرفة وليس كذلك بل ذكره ح عن البرزلي بعد نقله كلام ابن عرفة فانظره (لكل فسخ المزارعة ان لم يند) قول مب عن ابن رشد فن غلب الشركة لم يربها بالعقد لازمة هذا مبني على طريقة ابن رشد ولا اشكال عليهم في هذا البناء وأما على طريقة ابن يونس وعياض وغيرهما أن الشركة لازمة بالعقد وهي التي اعتمدها المصنف فيما مر فهذا البناء لا يصح تأمل (وتساويا) قول ز ويبيعهه تعلق قوله وقابلها به تأمل مامعناه فانه لم يظهر لي وأظنه سبق قلم وان كان في عجم كذلك فتأمل (تنبه) نظر ق هنا في مسائل منها قوله اذا اختلطت الزرع عند الحصاد ودين حكمه ما عند قوله في الوديعة وبخلطها فانظره قال هنا انظر اذا لم يخلط الزرع فثبت زرع الواحد ولم يثبت زرع شريكه اه وانظر ما وجه تنظيره في ذلك وهو مصرح بها في كلام المصنف (الاتبرع) قول مب فقيه نظر لامكان التبرع بعد تعلم البذر الخ في هذا النظر نظر لان الكلام في العمل الذي يصح اشتراطه في العقد وسما في لمب نفسه عند قوله كأن تساويا في الجميع ان الحصاد والدراس والنقاء لا يجوز اشتراطها في العقد عند صحتون وهو الذي اخبره غيره واحد فسا قاله طفي مبني على هذا فلا نظري كلامه ثم يصح ما قاله على مذهبان ابن القاسم فتأمل والله أعلم (وخلط بذران كان ولو باخراجهما) قول مب وان تعبيره بالخلط في كلامه تسامح الخ لم يبين وجهه هذا التسامح والظاهر عندي في الجواب عن بحث طفي أن يحمل الخلط في كلام المصنف على ما حله عليه طفي لكن على أنه شرط كمال لا على

أنه شرط صحة ولو في قوله ولو باخر اجهما اغماية فقط غير مشاربهم الى خلاف مذهبي
 كما وقع له نحو ذلك في مواضع والمعنى أنه يطلب منه ما بدأ بما ذكره فان فعلا فقد أوقعا ما
 على وجه الكمال والافهى صحة بدليل تفريعه اذ لا يصح قوله فان لم يثبت بذرا أحدهما
 على أن الخطأ شرط صحة ويدل على ما قلناه ما نقله في ضريح عن ابن عبد السلام وسلمه
 ونصه وعند ابن القاسم أن الشركة جائزة خطأ أو لم يخطأ ابن عبد السلام ولعل
 المصنف انما سكت عنه لاحتمال جواز الاقدام على ذلك ابتداء وانه ممنوع أو لا لكنه ان وقع
 مضى وهو الظاهر من تفريعه اه منه بلفظه فهذا الذي قصد في مختصره ويشهد لما
 قاله كلام التيطي ونصه على اختصار ابن هرون والصواب أن يخطئ العامل البذر قبل
 الزراعة فان لم يفعل وزرع كل واحد الى ناحية فقال صحون في كتاب ابنه لاشركة بينهما
 يأخذ كل واحد ما ثبت بذره ويتراجعا الا كرية ثم قال وروى عيسى عن ابن القاسم
 في متزاعين على الصحة زرع أحدهما قطعاً طبيياً في ناحية وزرع الآخر قطعاً ديشاً في أخرى
 ثم نشأ كل واحد منهما يودى الى الآخر ثم نصف زرعته ويستويان وهذا يدل أن
 ترك الخطأ عنده لا يضر اه منه بلفظه وفي المعين مانصه ومن تمام الشركة أن يخطأ
 البذر ثم يزعا فان لم يخطأ وزرع كل واحد الى ناحية فعند ابن القاسم أن ذلك
 لا يضرهما وقال صحون لاشركة بينهما يأخذ كل واحد ما ثبت بذره اه منه بلفظه
 وذلك كلفص فيما قلناه فهو جواب حسن بس ان شاء الله فتأمل والله الموفق (تنبيه) *
 قول طي هذا الشرط اغما يعزى لصحون والله عزاه في الجواهر سلمه جس و نو
 و مب وهو غير مسلم بل قال به أصبغ كافي الجواهر نفسه وانصها وروى عن صحون
 أنه قال اذا زرع كل واحد منهما بذره في ناحية معلومة لم تجز الشركة وان لم يكن ذلك بشرط
 ولكل واحد منهما ما ثبت بذره ويتراجعا في الا كرية والهمل وانما تجوز الشركة اذا
 خطأ الزريعة كالشركة بالمال وقاله أصبغ قال فأما لو لم يخطأ هـ ما فزعا بذره في
 فدان أو في بعضه وبذرا الاخرى في الناحية الاخرى ولم يعمل على ذلك فان الشركة لا تنفع
 ولكل واحد منهما ما ثبت حبه ويتراجعا فضل الا كرية ويتقاصدا اه منه بلفظه
 * (قائدة) * قوله اذا خطأ الزريعة الجارى على السنة تشديد الزاء وهو محسن في
 القاموس والمزدرغ وكسفة الشيء المزروع وكسبت ما يثبت في الارض المستحيلة
 يتناثر فيها أيام الحصاد اه منه بلفظه (وعليه مثل نصف النبات) قول مب وعليه أيضاً
 نصف كراه أرض ما لم يثبت ونصف قيمة العمل فيه جزم بذلك في ضريح فيه نظر وليست هذه
 عبارة غ و ح فان الذي في ضريح هو مانصه ابن عبد السلام وسكت في الرواية عن
 رجوع المغرور عن الغار بقيمة نصف العمل وينبغي أن يكون له ذلك لانه غرور بالفعل
 خليل وينبغي أن يرجع عليه بنصف قيمة كراه الارض اه منه بلفظه فانظر قوله ينبغي
 مع قول مب جزم الخ وقال ابن عرفة بعد ذكره كلام ابن عبد السلام مانصه قلت
 هو كما قال في الرواية هنا ولكن ذكر الصقلي في كتاب الرد العيب ما يدل على الخلاف في
 ذلك فقال مانصه قال ابن حبيب لو زرع بما لا يثبت فثبت شعيرة صاحبه دون شعيرة فان دلس

اغماية فقط لا خلاسية والمعنى
 أنه يطلب ذلك ابتداء على وجه
 الكمال لا للجهة بدليل تعريفه
 وبدليل ما نقله في ضريح عن ابن
 عبد السلام من استظهاره طلب
 الخطأ ابتداء فان لم يقع خطأ
 مضى ويشهد له كلام التيطي وابن
 عبد الرقيق في معينه قال وهو
 جواب حسن ان شاء الله فتأمل
 (وعليه مثل الخ) قول مب جزم
 بذلك في ضريح الخ انظره مع أنه
 في ضريح انما قال وينبغي كافي
 خش وقد حصل هو ان
 المنصوص في الارض هو ما اقتصر
 عليه مب وان الجارى عليه
 لزوم أبره العمل انظره

رجع عليه صاحبه نصف مكياله من شعر صحيح ونصف كراء الارض الذي أبطل عليه
وقاله أصبغ وقال ابن مخنون مثله الا الكراء لم يذكره **ق** قلت ظاهر قول ابن مخنون
سقوط الكراء وهو مقتضى قول ابن القاسم فيها فبين غرق انكاحه غيره أمه أنه يعبر
للازواج الصداق ولا يعبر له ما يعبر به الزوج من قيمة الولد ونحوه وقوله في كتاب الجنابة من
باع عبد اسار فاداس فيه فسرق من المتاع فرده على سيده بعيب التدايس فذلك في دتمه
ان عتق يوم ما وأظن في نوازل الشعبي من باع مطمورة دلس فيها بعيب التدايس فخرن
فيها المتاع فاستاس ما فيها أنه لا رجوع له على البائع بما استاس فيها قال ولو أكرها منه
لرجع عليه اه منه بلفظه ونقله غ وح وسلماء وتبعه تليد ابن ناجي فقال في كتاب
الاستحقاق من شره لا مدونة مانصه ويؤخذ من مسئلة الدليل أن من دلس بالزربعة انه
لا يضمن العمل وهو الصحيح وبه الفتوى ونقل ابن يونس القولين في كتاب الرد بالعيب اه منه
بلفظه ونقل أبو على كلام ابن عرفة ثم قال بعد كلام مانصه وفي بعض كلام ابن عرفة
بحث اه منه بلفظه ولم يبين وجه ذلك **ق** قلت البحث من وجهين أحدهم أن مانقله من
كلام ابن يونس غير ما توقف فيه ابن عبد السلام نعم هو نص فيما توقف فيه المصنف وليس
كلامه معه وقد نسب على هذا جس فقال مانصه وانظر ما ذكره من نص ابن حبيب وما
بعده ليس فيه كلام على ما توقف فيه ابن عبد السلام وانما فيه الكلام على ما توقف فيه
المصنف في توضحه اه منه بلفظه ثانياً أن قياس ذلك على قول ابن القاسم في مسئلة
النكاح والجنابة غير ظاهر لوضوح الفارق وذلك أن مانشأنا عن الغرور من ذهاب عمل
العامل وعمل بقره ان كان له بقر باطلاً أو من تعطيل منفعة الارض لمحقق كون الغرور
سبباً له اذا تحقق ويوجد ما قصد به دون عمل وأرض وبذريعة فصار ذلك مدخولاً عليه
عند العقد فذلك وجب عليه الغرم وليس الولد في النكاح لمحقق الحصول ولا منفعة
النكاح مقصورة عليه ولا هو المقصود وحده منه ولا معظم المقصود منه وكذلك مسئلة
العبدان المقصود من شرائه حاصل قطعه بجزء الشر او وقوع السرقة منه غير حاصل من
العقد ولا مضمون وقوعه في المستقبل لا مكان يبعه قبل أن يغيب على شيء من ماله ولا مكان
التحفظ منه ان لم يبعه ولا سيما قرب شرائه اذا الغالب التحفظ منه - م قبل اخبارهم
ولا احتمال بوجهه فكيف يباس على ذلك ما كان حصوله محققاً لتوقف حصول المقصود
عليه هذا غير مسلم قطعاً وان جل قائله وعظم قدر مسئله وناقله ومانقله عن نوازل الشعبي
يشهد لما قلنا من تفرقه بين كراء المطمورة وشرائها وقد ذكر طفي وجه الفرق بينهما
عند قوله في الاجارة أو غرقه - ل ونصه والفرق بين البيع والكراء أن المنافع في ضمان
المكترى حتى يستوفيه المكترى بخلاف البيع والله أعلم اه منه بلفظه وفيه نظر لان
الذي توجه كون المنافع في ضمان المكترى رد عوضها ان كان قبضه وسقوطها ان لم يكن
قبضه لا غرم ماناف في الشيء المكترى فتأمله وانما وجه الفرق بينهما والله أعلم ان مكترى
المطمورة للقرن فيها لا يتوصل لاستيفاء المنفعة المقصودة من العقد الا بتوضيع الطعام فيها
فصاحبها متسبب في تلف مال المكترى بلا شك ومشتري رقية المطمورة لا يتوقف حصول

غرة شرائها على وضع الطعام بها الامكان الاتقاع بها فبذلك من سبع أو هسة أو جعلها
 ما جلا أو نحو ذلك ثم وجدت في المعيار مثل ما ظهر لي من الفرق فالجهد لله في نوازله
 المعاضات من المعيار ما نصه ومثل محمد بن عبد الملك الجولاني عن باع حرة وهي مكسورة
 وهو عالم انصب المشتري فيها زياتا فهلك فأجاب لاضمان عليه لانه غرر بالقول بخلاف
 الكراء لانه في الكراء غرم نفسه اه ولم يرد على هذا شيئا وقال بعض الشيوخ الصواب
 أن يقال في الفرق انه في مسئلة الكراء المشتري هو للمنافع ولم يحصل بخلاف الشرائف انه في
 الذوات والجنانية في أمر خارج عنها فقصاراه أنه غار بالقول ومذهبه لا يوجب تضمينا اه
 منه بلفظه ولم أر من تبعه على هذا البحث مع ظهوره ثم وجدت في طرة نسخة من ابن عرفة
 ما نصه قد يفرق بينهما ما بان الغار لم يقصد بغروره غرم الزوجة قيمة الولد لانه غير محقق
 وجوده قد لا يوجب دفعه وعند غروره لم يحظر له الولد لبال فضلا عن اتلاف قيمته وأية ما كان
 الولد ينشأ عن فعل الاب وحصل له به نفع وابطال منفعة الشريك بالارض وما عمل فيه لمحقق
 مقصود لا يختلف ولم يحصل للشريك بها نفع ان كانت الارض لا تززع الا لقابيل وكذا
 مسئلة العبد لم يملك البائع على المشتري تبديله ما لا وانما تلف المال العبد غاية المدلس
 انه متسبب والعبد مباشر والمباشر مقدم في الضمان على المتسبب فتأمل اه وما قاله في
 مسئلة الولد ظاهر موافق في المعنى لما قدمناه وما قاله في مسئلة العبد فيه نظر ظاهر
 والصواب في رده ما قدمناه والله أعلم (تنبيهان الاول) ما جرم به مب من أن عليه
 نصف قيمة العمل مخالف لما مر عند ابن ناجي من أن الصميم الذي به الفتوى انه لا يضمن
 العمل لكن قول ابن ناجي ونقل ابن يونس القولين الخ فيه نظر لان ابن يونس اتماذ كذا ذلك
 في كراء الارض ولم يتكلم على العمل أصلا ومع ذلك فلم يصرح بالقول بل الذي في كلامه
 هو النص على ان عليه الكراء ونحوه في المعنى ما في المعين ونصه وان تزارع على الصحة
 وتساوي في البقر وأخرج أحدهما الارض والاتخر العمل فضيع العامل ولم يزرع من غير
 عذر ولا لخط ولا غير ذلك حتى ذهب الا بان فعليه رب الارض كراؤها نقدا اه منه بلفظه
 ونقله المتكلم في مجالسه بالمعنى وأتى به فقهاه لما كانه المذهب ولم يحل خلافه وفي
 المقصد المحمود ما نصه واذا دفع رب الارض حظه من الزرعة على أن يخرج العامل مثلها
 ويزرع حظ صاحب الارض ولم يزرع نصيبه من غير عذر فالزرع كله لرب الارض وعلى العامل
 خدمته الى تهذيبه وان لم يزرع حظه ولا حظ رب الارض حتى فات الابان لزوم العامل لرب
 الارض كراءه فهاذراهم على ما يقدره أهل البصر وزاد ابن لياقة مع ذلك قيمة عمله وموته
 في حصاده ودرسه وذروه اه منه بلفظه ويتأمل هذا كله يظهر لك ان المتخصص في الارض
 هو ما اقتصر عليه مب وان الجارى عليه لزوم أجره العمل وانه يؤخذ ذلك بالارى مما
 نقله الجزيري عن ابن لياقة وسلمه والله أعلم (الثاني) قول ابن عرفة وقال ابن مهنون الخ
 كذا وجدته فيه وكذا نقله غ وأبو علي ووقع في نقل ح عنه مهنون باسقاط لفظه
 ابن والصواب اثباتها لانه كذلك في ابن يونس ذكره في ترجمة جامع مسائل مختلفة من هذا
 الباب من كتاب العيوب والله أعلم (والافعل كل نصف بذرا لا آخر) قول ز أو علم

(والافعل كل الخ) قول ز أو
 علم انه لا يثبت الخ هو الجارى على
 ما في معاصي ابن القاسم والجارى
 على ما لابن يونس عدم الرجوع في
 هذا نظر الاصل

أنه لا يثبت وبين الأمر بكذا ذلك وجدت بخط يدي وأظنه عن شيخنا ج مانصه في ادخاله
 هذه هنا نظر تأمله وكان وجه ذلك النظر والله أعلم أنه بعد ذلك من غير البالد مذكور مسقطا
 لحصته منه فلا وجه لرجوعه عليه **قلت** يؤخذ من كلام ابن يونس في مسئلة غير هذه
 أنه يجزى هنا قولان ونصه وروى عيسى عن ابن القاسم في المزارعين على الصحة يشتري
 أحدهما ما يحاط به بغير ضريبة صاحبه ثم اشترى صاحبه بغير ضريبة صاحبه فزرع
 صاحب الجيد بقمعه ثلاثة فدادين وزرع الآخر بقمعه ثلاثة فدادين ثم تشاحا قال
 يؤدي كل واحد إلى صاحبه ثمن نصف زريعتي فيسويان قال بعض فقهاء القرويين إن
 كان بينهما منافاة لا يجوز أن يسمي به فكان يجب أن يكون لكل واحد ما ثبت قمعه
 كشعر وقمح الآن التفويت إذا كان باذن صاحبه صار كالقبض فيجب على ذلك في القمح
 والشعير والشركة الفاسدة بالعرض أن يضمن كل واحد نصف قيمة عرض صاحبه محمد
 ابن يونس انظر كان ينبغي أن تجوز الشركة لأنهما انعدمت على الصحة فإذا رضى له شريكه
 برزيرة القمح الذي زرع جاز على مذهب ابن القاسم لأنه يجزى الشركة وإن لم يحططوا على
 مذهب سحنون لكل واحد ما ثبتت زريعتي ويتراجعان في فضل إن كان لم يحططاه
 منه بالقطعة ونقله ابن عرفة مختصرا وسيله فالجاري على ما في السماع ما قاله ز وعلى
 ما لابن يونس عدم الرجوع فتأمله والله أعلم **كان** تساوي في الجميع **قول** مب صوابه على
 مذهب سحنون إذ هو الذي الخ لم ينقر بذلك سحنون بل هو قول مالك أيضا **كان** ابن القاسم
 لم ينقر بالجواز بل قال به أيضا عيسى واختاره ابن البابة وبه العمل في نوازل المزارعة من
 المعيار مانصه وسئل ابن البابة عن الذي يشتترط على المناصف والمثالث والمخمس أن لا
 يحصدرب الأرض معه ولا يدرس وأن يكون العمل كله عليه فأجاب هذا العمل هو الجاري
 ببلدنا وعليه كان مشايخنا الذين مضوا وهو كان مذهب عيسى بن دينار وعلى مذهب
 عيسى مضى العمل ببلدنا وكان مذهب مالك لا يجوز لأنه غرر ومجهول وقد أخذ بقول
 مالك فإن الحصاد والدرس والعمل كان بينهما ما يقيم رب الأرض اجراء المناصفة الآن
 مذهب عيسى عليه نعمتدوبه بعمل في بلدنا اه منه بلفظه وفي المقصد المحمود مانصه
 وجرى العمل بجواز اشتراط الحصاد والدرس والزرع على العامل خلافا لما حكاه ابن أبي زيد
 عن سحنون فكتبه على الطوع أحسن اه منه بلفظه (أو لأحدهما أرض رخيصة وعمل
 على الاصح) **قول** مب وقال أبو علي كلام ابن يونس يدل على أن المصح هو ابن عبدوس
 الخ نص كلام ابن يونس قال سحنون في كتاب ابنه لا يجزى أن تلغى الأرض بين المزارعين
 ولولم يكن لها كراء ولولا أن مالك قاله لكان غيره أحب إلى منه قال في كتاب آخر وإذا
 أخرج أحدهما الأرض والآخر البذر فلا يجوز لأن تكون أرضا لكراء لها وقد تساوى
 فيما سواها فخرج هذا البذر وهذا العمل وقيمة ذلك سواء فهذا جائز لأن الأرض لا كراء
 لها وإن كره هذا ابن عبدوس وقال مالك إنما جاز أن تلغى الأرض إذا تساوى في إخراج
 الزريعة والعمل فإن كان مخرج البذر غير مخرج الأرض لم يجز وإن كان لا كراء لها
 ويدخله كراءها بما يخرج منها ألا ترى أن لو أكرت هذه الأرض ببعض ما يخرج منها

(كان تساوي الخ) قول مب وعن
 ابن القاسم والحصل الخ هو قول
 عيسى بن دينار أيضا واختاره ابن
 البابة به العمل كما في المعيار والمقصد
 المحمود وقول مب عن ضيغ هو
 قول سحنون الخ هو قول مالك أيضا
 (أو لأحدهما أرض الخ) قول مب
 انظره فيه الخ وانظره أيضا
 هوني

لم يجزوه وهذا هو الصواب اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة بقوله وأنكره ابن عبدوس
 قائلاً انما ألغاه مالاً حيث كونهما ائدة غير مقابلة البذر وهو الصواب اه منه بلفظه
 وعادة ابن يونس اذا نقل شيئاً عن غيره وأراد أن يثبت لنفسه شيئاً برسمه ميباً بالجرأ إشارة
 الى اسمه محمد بن يونس وحرف الميم ساقط هنا في النسخة التي بيدي وفي نسخة أبي علي وفي
 نقل ح و ق وابن عرفة ولذلك والله أعلم قال أبو علي ان المصحح هو ابن عبدوس لكن
 الناقلون الكلام ابن عبدوس غير ابن يونس لم يذكروا عنه هذا التصحيح ويعدان يكون
 من كلامه ويتركونه في اختصار المتوسطة لابن هرون مانصه ولو كانت الأرض لا قدر لها
 كارض المغرب يزار الغاؤها عند مالك اذا اعتد لا فيما سوى ذلك فقال ابن عبدوس ان كان
 مخرج الارض غير مخرج البذر لم يجز أن تلغى وان كان لا كرامها ويدخله كراء الأرض بما
 تنبت وأجاز ذلك يحنون بعد أن قال لا تلغى بحال اه منه بلفظه وقال النعمي مانصه
 وان كانت الأرض لا تخطب لها اجاز أن تلغى وتساويان فيما سواها وهو قول مالك وابن
 القاسم ويحنون ومنعه ابن عبدوس وان كانت لا تخطب لها اذا كانت بمنزلة العمل والبذر
 من عند الآخر قال ويدخله كراء الأرض بالطعام وهو أقس اذا كانوا يكرونها بقليل وان
 كانت العادة أنهم يخرجون اه منه بلفظه وقال طني بعد ذكره كلام ضج مانصه وهكذا
 في كتاب ابن يحنون قائلاً أجاز ذلك يحنون وأنكره ابن عبدوس وقال انما أجاز مالاً
 أن تلغى الأرض اذا تساوى في اخراج الزريعة والعمل فان كان مخرج البذر غير مخرج
 الأرض لم يجز وان كان لا كرامها اه منه اه كلام طني بلفظه قال الله أعلم بالصواب وقول
 ز وشبهه في الفساد المستفاد من قوله لا الاجارة قوله كالغذاء الخ هذا هو مرضي المحققين
 من الشراح وخالف في ذلك البساطي فجوز التشبيه بينهما وبين ان يعتد باللفظ الشركة
 فتكون المسئلة جائزة كما قال مالك قال طني ويجوز ذلك واقرار تت له ذلك غير
 ظاهر لان مالاً يقل فيما بالجواز اه منه بلفظه وجعل البساطي أيضاً قوله أولاً أحدهما
 أرض رخصية الخ جائزاً أيضاً وجعل الشراح الأولى ممنوعة وهذه جائزة بعبطف قوله أو
 لأحدهما أرض الخ على قوله أولاً أحدهما الجميع قائلاً مانصه وقاله مالاً وهذا هو الاصح
 وقال يحنون لا ينبغي أن تلغى الأرض وان لم يكن لها كراءه وقال ابن عبدوس الخ قال طني
 وفيه نظرم من وجوه ذكر الاول والثاني ثم قال الثالث تخلفه بين مسئلة ابن عبدوس
 ومسئلة مالاً وقد علمت أن مسئلة مالاً في الغاء الأرض مع تساويهما في اخراج البذر
 ومسئلة ابن عبدوس البذر فهما من عند غير صاحب الأرض وفيهما هذا الخلاف بينهما وبين
 يحنون ولم يذكرهما مالاً في المدونة ولم أر من عزاه فيها شيئاً اه ملخصاً وبعضه باللفظ قلت
 هو غفلة منه عن كلام النعمي السابق فانه نص في ان مالاً ابن عبدوس خلاف قول مالاً
 وابن القاسم ويحنون وغفلة أيضاً عن كلام أبي الحسن في المدونة مانصه كالتراعين
 يشتركان فيخرج أحدهما أرضاً لها قدر من الكراء فيلقها صاحبه ويعتدلان فيما به ذلك
 من العمل والبذر فلا يجوز إلا أن يخرج صاحبه نصف كراء الأرض ويكون جميع العمل
 والبذر بينهما بالسوية أو تكون أرضاً لا تخطب لها في الكراء كارض المغرب وشبهها فيجوز

أن يلقي كراءها صاحبها ويخرج بعد ذلك بينهما بالسوية اه منها بلفظه قال أبو الحسن
 مانصه قوله كراض المغرب قال الشيخ لعل أرض المغرب في ذلك الوقت لا خطب اهافي
 الكراء لقله عمارتها ولعله أراد أرض بركة لقوله كراض المغرب لأن السؤال انما وقع عصر
 وظاهر الكتاب أن الأرض التي لا خطب لها هو الجواز وان كان مخرج البذر غير مخرج
 الأرض اذا كانت الزريعة من أحدهما أو العمل من الآخر وتساوت قيمة ذلك اه بلفظه على
 نقل أبي علي وقال ابن ناجي مانصه وما ذكر من إلغاء الأرض التي لا خطب لها هو المشهور
 وقال مضمون في كتاب ابنه لا يجزئ ذلك ولو لا أن ما سكا قاله لكان غيره أحب إلى وقال ابن
 عبدوس وانما أجاز مالك أن تلغى الأرض اذا تساوى في إخراج الزريعة والعمل فأما ان كان
 مخرج البذر غير مخرج الأرض لم يجز ويذخر كراؤها بما يخرج منها اه منه بلفظه وقال في
 المدونة بعدهذا بنحو وصف ورقة مانصه ولا أحب أن يفضل أحدهما الآخر في كراء أرض
 ولا يقر الأراضا لاله انما تنفع فلا بأس أن تلغى ويتساوى فيما سوى ذلك من البذر والعمل
 اه قال ابن ناجي مانصه سياق ما قبلها يقتضي لأحب على التحريم ولذا قال
 الظاهر أنها على المنع لأن مذهبه في التفاضل الكثير انه يفسخ الشركة وما ذكر من إلغاء
 الأرض التي لا بال لها متفق عليه اذا لم يقابلها شيء من البذر أو اذا قابلها شيء من ذلك
 فالأكثر على الجواز خلافا لابن عبدوس وقال اللخمي هو أقس ان كانت تكرى بقليل
 وان كانت تنفع عادة جاز وظاهر ما اختاره انه حل على الخلاف في كونها تنفع أو تكرى بقليل
 ولم يفرضها في الكتاب الا في كونها تنفع وكذلك قال مضمون انما الكراء لها البتة ولو كان
 لها كراؤها لو قل فأنما تنفع باتفاق اه منه بلفظه فهو صريح في ان مال ابن عبدوس خلاف
 مذهب المدونة وان مذهبا هو المشهور وروبه تعلم ما في كلام طفي وبكلامه وكلام اللخمي
 تعلم ما في اعتقاد المصنف على مال ابن عبدوس وما في تسليم غ و ح وغيرهما الكلامه
 وقد قال أبو علي مانصه وقد رأيت أبا الحسن انه قال ظاهر المدونة هو الجواز وذلك هو
 الظاهر بلا شك لان تعديل ابن عبدوس بقوله لا ترى الخ قد لا ينض اه محل الحاجة منه
 بلفظه وكأنه لم يطلع على كلام ابن ناجي والاستدلال به والله الموفق ولولا كلام المصنف في
 توضيحه وكون سياقه هنا يدل على أنه قصد ما في توضيحه امكن حمل الشارح هو الصواب
 والله أعلم (كان له بذر مع عمل الخ) قول مب عن طفي وهي عبارة مشككة الخ فيه
 نظير بل الاشكال الحقيقي هو في عبارة ابن عرفة التي اختارها وقد اعترف بأن ما في ضيغ
 وغ و ح عن ابن يونس هو الذي رآه اللخمي وكفي بذلك حجة وذلك هو الذي وجدته أيضا
 في أصل ابن يونس وهو المتعين ويقرأ قوله مخرج البذر بالنصب على أنه خبر كان واسمه هاهمير
 عاتل من قوله لمن ولي العمل وقوله صاحب البذر خبر بعد خبر وقوله أو غيره عطف على
 أوهاهما ومعناه أن الزرع للعامل سواء كان له مع العمل البذر والأرض يعني والآخر الثيران
 أو كان له غير البذر والأرض معبأ بان يكون له البذر فقط مع العمل أو الأرض فقط معه وهو
 وان كان يشمل ماذا كان له مع العمل الثيران فقط امكن يخصص بغيرها بدليل آخر كلامه
 وأما على نقل ابن عرفة فان قوله أو غيره لا يصدق الا بصورتين وهما أن يكون له مع العمل

يباض بالاصل

الشبران فقط أو يكون له العمل فقط لأن ما قبله صادق بثلاث صوراً أن يكون له مع العمل
البذر فقط أو الأرض فقط أو هماما وهذه مأخوذة من كلامه بالمنطوق أن جعلت أو في
كلامه مانعة خلوهما المتعين أو بفحوى الخطاب الذي هو أقوى منه هو الموافقة أن
قطعنا النظر عن ذلك وهو مجمع على اعتباره وإذا لم يبق له مدلول غير الصورتين المذكورتين
امتنع تخصيصه بغيرهما مع أنه لم يبق لأحد من مالك وابن القاسم أن يكون البذر له عامل
في هاتين الصورتين و طى و مب معتبران بهذا وكذا ابن عرفة ولذلك اعترض على
أبي محمد ونصه وقول الشيخ أنه لا يملك العمل على مذهب ابن القاسم فيه نظر لأنه لم يبق جدلاً بين
القاسم أن من أنفرد بالعمل وحده دون شيء آخر مع أنه لا يحصل له الزرع إذا انضاف
إليه أرض أو يزرع منه بلفظه وما قاله موافق لما نقله المتطوع عن الموازنة ونصه قال
ابن الموازن ابن القاسم إذا فسدت الشركة فالزرع كله لمن ولى العمل فإن كان رب الأرض
هو المتولى للعمل فعليه إلا أن يرمي بذرهم وإن كان صاحب البذر هو المتولى للعمل فعليه
إلا أن يزرع أرضه وإن ولى العمل جميعاً فالزرع بينهما ويغرم رب الأرض إلا أن يرمي بذر
نصف بذرهم ويغرم الآخر مثل نصف زرع الأرض ورواها ابن عبد الحكم عن مالك أنه
من اختصار ابن هرون بلفظه فاعترض ابن عرفة على الشيخ ابن أبي زيد وأورد على نسخه
التي رجحها طي ونصه مب خارجها أولى بالاشكال والعلم كله للكبير المتعال

* (باب الوكالة) *

ابن يونس الأصل في جواز الوكالة قوله تعالى فاعنوا أحدكم بوركهم هذه إلى المدينة وقوله
فإذا ذنبتهم فاعنوا أموالهم فأشبهوا عليهم والأوصياء كالوكل من السنة حديث فاطمة
بنو قيس حين طافها زوجها وجعل وكيله يتفق عليها وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرض
رجلاً أن يشترى له أخصية بدينار فاشترى شاتين بدينار فباع واحدة بدينار فأباه بشاة ودينار
فدعاه النبي بالبركة والاجماع على جواز الوكالة للمريض والغائب والحاضر مثل ذلك
أه منه بلفظه (من عقد) قول ز عن ن و انما عير بالهجرة دون الجواز
لعروض سائر الأحكام للصحة الخ فيه نظر ظاهر وإن سكنت عنه نو و مب وقد اعترضه
طي ونصه فيه نظر إذا حرم الأصل فيه عدم الصحة وقد تخبر بعض المسائل عنه فتصح
ولا عبرة به التدوير وما ذكره هي عبارة ابن عرفة إلا أنه تصرف فيها ووضعها في غير محلها
فوقع فيما وقع وعبارة ابن عرفة وحكمها ذاتها الجواز بعرض لها سائر الأحكام بحسب
متعلقاتها كضامدين الخ فالضامري في قوله بعرض لها الوكالة فوضعه ت في غير موضعه
فجعله للصحة أه منه بلفظه (وفسخ) قول مب بل الصواب تقييده بالفسخ الجائز الخ
قال شيخنا ج بل الصواب ما قاله ز من التعم ولا وجه لتخصيصه بالفسخ الجائز
والله أعلم أه قلت وما قاله شيخنا متعين فإن فسح البيع القاسم مثلاً لا مانع من التوكيل
عليه إلا بدفعه من فاسح بنفسه وهو الحاكم أو المتعاقدان ولا يفسخ دون فسخ راجع
ما ذكره ح عند قوله في البوع الفاسدة وانما ينقل ضمان القاسم بالقبض (وواحد
في خصوصه) قول ز في التهمة وطلب أحدهم الدعوى بمحضه فيمكن منها خلافاً لظاهر

قلت روى ابن أبي الدنيا في كتاب
التوكل بإسناد حسن عن ابن
عباس رضي الله عنهما مرفوعاً
من سره أن يكون أقوى الناس
فليستوكل على الله تعالى قال المناوي
لأنه إذا قوى توكله قوى قلبه
وذهبت مخافته ولم يبال بأحد أه
* (قائدة) * في تفسير ابن عرفة قال
صاحب لحن العوام من لحنهم
توكلت على الله وعليك وانما يقال
توكلت على الله ثم عليك قال ابن
عرفة الصواب أنه لا يطلق لفظ
التوكل على المخلوق بوجه أه أي انصو
قوله تعالى وعلى الله فتوكلوا إن كنتم
مؤمنين فإن تقديم المجهول يؤذن
بالخصر فيفهم منه أن التوكل من
خواص الألوهية وقال ابن جرير
في تفسيره التوكل هو الاعتماد على
الله تعالى في تحصيل المنافع أو
حفظها بعد حصولها وفي دفع
المضرات أو رفعها بعد وقوعها
أه أي من غير التفات إلى شيء
دون الله تعالى وقال الأبي عن
الأكثر من الصوفية وغيرهم هو
الثقة بان حصول المطلوب وإن فعل
لسببه ليس الأمن الله عز وجل أه
قال في المنهاج لو أن رجلاً قال
أقوم بجميع أموري وأدبر
ما تحتاج إليه من مصالح ففوض
أمر كل شيء واشتغل أنت
بشأنك الذي بعينك وهو عندك
أعلم أهل زمانك وأحكمهم وأقواهم
وأرجهم وأتقاهم وأصدقهم

ابن المناصف سلم اعتراض ابن عرفة هذا على ابن المناصف كإسالة الشيخ ميارة وغيره وقال أبو حفص الفاسي في شرح الزرقانية مانصه وفيه نظر فان قوة كلام ابن المناصف تفيد أن الجماعة المفروضة في كلامه طلبوا حقيقتهم فمن خبرهم وأبطل التعارض فهي مسئلة السماع بعينها وجوابه كجواب الامام فيها وهو ظاهر فتمت أماله وقول ز فان طلبها متعدد منهم دون جميعهم فليس للمدعى عليه طلب من لم يقيم منهم أن يدعى الخ ظاهر أنه ليس له ذلك مع حضورهم بالبلد وهو ظاهر كلام ابن عرفة أيضا قال أبو حفص المذكور متصلا بما قدمناه مانصه ثم في تفصيله هذا نظر لاقتضائه أن المطلوب لا يوقفهم للدعوى وان كانوا حاضرا في البلد ما لم يكونوا حاضرا معه كلهم أو بعضهم وليس كذلك اه محل الحاجة منه بانظله قلت وبجته ظاهر ويثبت لما قاله من أنهم اذا حضروا في البلد فن حجة المطلوب أن يوقفهم وان لم يقيموا كلام أبي الحسن وغ في تكميله في كتاب الولاء من المدونة مانصه ومن أقام يمينه في دار أنهم الالية وقد تركه أبوه ورثة سواء غيبا فإنه يمكن من الخصومة في الدار فان استحق حقالم بقض له الاجبسته منها ولا يزع باقية ما من يد المقضى عليه اذ لعل الغيب يقررون بها للمحكوم عليه بأمر جهله هذا المدعى فاذا قدموا فادعوا كدعوى الحاضر كان ذلك القضاء لهم نافذا وان قدموا قبل القضاء بعد أن يحجز الاول عن منافعه كانوا على حجتهم ان كانت لهم حجة غير ما أتى به الاول وقال أنشعب ينزع الحق كله فيعطى لهذا حقه ويوقف حق الغائب وكذلك كتب مالك الى ابن غانم ورواه ابن نافع عن مالك اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه الشيخ يمكن من الخصومة بشرطه اثبات الموت وعدة الورثة واثبات غيبة الغائب واثبات الملك للميت واستمراره والحيازة اه منه بانظله قال غ عقب نقله مانصه وانما يكلف اثبات الغيبة لانهم لو حضروا المكان من حق المدعى عليه أن يمنع من خصام الجميع الا اذا وكونوا واحدا اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيهات الاول) * اذا قابلتوا قيفهم اذا حضروا ولم يقيموا الواحد منهم وهو الصواب فهل جمعهم ليسلموا أو يوكوا واحدا على القائم أو على المطلوب لم أر من تعرض لذلك وربما يتروح من قول أبي الحسن ان القائم يكلف باثبات غيبته أنه يكلف بذلك أيضا ولكن الظاهر أن المطلوب هو الذي يكلف بذلك لقولهم انهم من حقه ويدل له في الجملة قولهم ان أجرة العون على طالب الحق وهي نازلة كثيرة الوقوع * (الثاني) * حاصل مسئلة تعدد دوى الحق انه ما أن يقوموا كلهم أو بعضهم واذا قام بعضهم فقط فغير القائم اما غائب واما حاضر فان قاموا كلهم فلا خلاف أنهم مأمورون بأن يوكوا واحدا أو يحضروا جميعا لخاصته ولا يتعارضونه واحدا بعد واحد وهذا ان طلبه المدعى عليه قال أبو حفص الفاسي فان طلبه أجيب وليس لازما للحاكم أن يفعله وقد صرح به ابن رشد في أول جوابيه وأشار اليه في ثانيهما اه محل الحاجة منه بانظله انظر بقسته في شرح الزرقانية ان شئت وان قام بعضهم وغ برة غائب ممكن القائم من الدعوى وذلك مصرح به في المدونة ولا كلام للمطلوب ان قال لا أجيب حتى يحضروا ثم ان كان الحاضر القائم واحدا قالاهم واضع وان كان أكثر فلا يمين توكيل واحد فقط أو الحضور كما اذا

أو وافاهم ألت نغتم ذلك وتعهده أعظم نعمة وأكبر منة وتقدم له أوفر شكرا وأجل ثناء ثم اذا اختار لك شيئا لا تعرف وجه الصلاح فيه لا تسخط لذلك بل تظمن الى تدبيره وتعلم انه لا يختار لك الا ما هو الخير وما ينظر لك الا وجه الصلاح فما لك لا تفوض الامر لرب العالمين سبحانه فهو الذي يدبر الامر من السماء الى الارض أعلم كل عالم وأقدر كل قادر وأحكم كل حكيم وأرحم كل رحيم وأعفى كل غنى وأجود كل جواد اه وفي النصيحة والتوكل على الله تعالى والاعتماد عليه أساس كل خير قال العلامة ابن زكري لانه منى على استحضار التوحيد الحقيقي بشهود أن لا فاعل الا الله تعالى ومقتضى هذا الشهود عدم الاعتماد على الاعمال لانه قادح في كمال العبودية والاكمل في حق العبد أن لا يرى نفسه مستحقا بها ومتوصلا بسببها لانها موهبة من الله وبإيجاده وخلقه ولانه لا يتحقق بالصدق معها وبشهود ذلك تحصل النجاة من الريا وما العجب المفسدين للاعمال لكونه بمقتضى هذا الشهود مستملا لاعمالا ومفعولا لافاعلا ولان به يزول هم الرزق وخوف الخلق للذان هما أصل كل شر وبه يحصل الايمان الى الله والاعراض عما سواه وذلك جمع الخبرات لان المتوكل على الله

قام جميعهم ولم أر من ذكر في هذا خلافاً وإن كان غير القائم حاضرًا في حق المطلوب أن يقول لأخاصم حتى يوقف الحاضرون فأما أن يسلموا في وأما أن يوكوا واحداً ويحضروا جميعاً فإن طلب ذلك أجابه الحاكم اليه وكلفهم بإحضارهم لذلك ولا يجب ذلك على الحاكم أن لم يطلبه المدعى عليه وأنه أعلم * (الثالث) * إذا علمت ما سبق علمت ما في قول الزقاق ويلجأ ذوو حق لتوكيل واحد * أو أن يحضروا أو حكم أن عم فاقبلا لانه لا معارضة بين كلام ابن المناصف وكلام ابن رشد بل يلزم من كون الحق واحداً أن يعهم الحق وبالعكس وقد بين ذلك شراحه قال نو في شرحه ما ناصه فلو قال الناظم عوضاً من هذا البيت

إذا قام شخص من ذوي الحق يقتضى * نصيبه فيه وجه فاعل

وإن قام فيه غير فرد فالزم من * يجمع أو أتوكيل للشر فاقبلا

لحرر المسئلة على ما ينبغي اه * قلت رد على هذا الاصلاح ما ورد على ظاهر كلام ابن عرفة وز من أنه يقتضى أن ليس للمطلوب جبراً الحاضرين على التسليم أو توكيل واحد أو اجتماعهم لخاصمته كما يقتضى أن الزام القائمين على ما ذكر من وظيفة الحاكم وإن لم يطلبه المدعى عليه وليس كذلك فيه ما فلو قال

وإن قام فرد من ذوي الحق يقتضى * نصيبه والغير قد غاب فاقبلا

والافلاطون طلوب جبرهم على اجتماع أو التسليم دام لك العلاء

لا جاد فأملاه والله أعلم * (الرابع) * أجرى ابن رشد الخلاف السابق في كلام المدونة على أن قول ابن القاسم ببقاء حصص الغيب يذهب المحكوم عليه مبنى على وجوب بين الاستحقاق في الأصول وقول غيره على عدم وجوبها وسلم غ في تكمله وعندي فيه نظر لانه لو كان قول ابن القاسم مبنياً على ما ذكرنا وجب عليهم العين إذا حضروا ودعوا أمثل دعوى الحاضر مع أنه لم يوجبها عليهم لانه علل ذلك فيما سبق بقوله إذ لعل الغيب يشترط به للمعكوم عليه وقد اختار بعضهم قول ابن القاسم كما نقله ابن يونس وسلمه ونصه قال بعض أصحابنا وقول ابن القاسم أولى اه محل الحاجة منه بلقطه ونقله أبو الحسن أيضاً * (الخامس) * ما تقدم عن المدونة فتعوه لابن يونس عنها في كتاب الولاء وزاد ابن نافع مع أشهب وشعوه في كتاب الشهادات وزاد ابن القاسم قال مرة بقول مالك ونصه وروى أشهب وابن نافع عن مالك أنه إذا قضى للحاضر زرع باقيهما من بدل القضي عليه ويوقف للعقاب وقاله ابن القاسم مرة هكذا نقلها في كتاب الولاء وهو أتم اه منه بلقطه * (السادس) * قال الواوغي ما نصه قوله لم يقض له إلا بحقه منها قال شيخنا ظاهر المدونة أن قول ابن القاسم وأشهب في المعينات وعندي أن ما في الذمة أشهب فيه كإن القاسم وبتا كذا الأمر إذا كان ملياً وزرع بعميوها في قوله ويتزادان هو والبائع النضل متى ما قبله اه منها بلانظها ونقله غ في تكمله وقول ز وحلف المدعى عليه لبعض الشر كخلف باقهم الخ هذا أقامه أبو الحسن وغيره من المتأخرين من قول المدونة السابق كان ذلك القضاء لهم نافذاً قال الواوغي بعد ما قدمناه عنه يسيير مائنه * قلت من معنى ما قاله المغاربة هنا ما قال الميطي لو كانت

من ألقى قياده اليه واعتمد في كل أموره عليه ومن لازم ذلك عدم التدبير والاستسلام لغيره من المقادير وبه يتحصل كفاية الله للعبد فلا يقوته خير قال الله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه اه وقال تعالى إن الله يحب المتوكلين وقال وكفى بالله وكيلاً ومن الله تعالى حسبه وكافيه ومحبه وممر اعبه فقد فاز الفوز العظيم فإن المحبوب لا يعذب ولا يعد ولا يجب وقال تعالى ومن يتوكل على الله فإن الله عز وجل يحكم أي عزز لا يذل من استجار به ولا يضيع من لا يجنبه والتجأ إلى ذمارة وحكيم لا يقصر عن تدبير من يتوكل على تدبيره وقد قال تعالى الذين قال لهم الناس الآية وقال انما المؤمنون الذين إذا ذكر الله الآية والآيات في الأمر بالتوكل وفي فضله كثيرة وقرأ سليمان الخواص وتوكل على الحي الذي لا يموت ثم قال ما ينبغي للعبد بعد هذه الآية أن يلجأ لأحد غير الله تعالى وقول مب قيل حافظ الخ قال في المصباح والوكيل فعيل بمعنى منعول لانه موكل اليه ويكون بمعنى فاعل إذا كان بمعنى الحافظ ومنه حسبنا الله ونعم الوكيل ثم قال وتوكل على الله اعتمد عليه وثق به اه وقول مب

المين واجبة لورثة تليكون أمرهم خلفها الخالف بأمر القاضى لم يكن لمن يبق من الورثة
 أن يحلفه ثانياً لأن المين إذا كانت بأمر الحاكم كان حكمه ماضى وإن كان بغير أمره فمك
 من قام منهم لم تحلفه ونحوه لا يكرن عبد الرحمن وغيره من الموثقين وبه الحكم ولا ي
 محمد بن أسامة أن من قام تحليفه ولو كان بأمر القاضى وفي المتن إذا حلف الخصم دون
 حضور خصمه لم يجزه اه منه بلفظه ونقل أبو الحسن كلام الباجي هذا وقال عقبه مانه
 الشيخ يخرج من هذا أن ما يكتبه الموثقون في قواه - م - الحلفه القاضى بحضوره
 وتقاضيه المين أنه شرط اه منه بلفظه وقول ز ولو غائباً أو صغير الخ في هذه المبالغة
 شئ لأن تحليف القاضى بالنسبة للغائب والصغير أقوى تأثيراً منه بالنسبة إلى الحاضر
 الرشيد ولذلك والله أعلم فرض الميطى الخلاف في المال كين لأمرهم فتأمله وانه أعلم
 (أو يجعله) قول ز عند عقد الوكالة فيه نظر لانه ما أن الوكيل إذا جعل له الاقرار
 بعد العقد لم يكن له الاقرار وليس كذلك * (تنبيه) في ق هنا مانه الميطى قال
 أبو عمر اختلف قول مالك في قول اقرار الوكيل بالخصومة عند القاضى على موكله مرة
 اثباته ومرة قال لا يلزم موكله ما أقربه عليه وجرى العمل عندنا أنه إذا جعل اليه الاقرار
 عليه لزمه ما أقربه عند القاضى وهذا في غير المنقوض اليه اه زاد أبو عمر كما في ابن عرفة
 وطرا بن عات والمعار مانه وزعم ابن خزيمة نداد أن تحصيل مذهب مالك لا يلزمه
 اقراره اه وأتى ق بكلام أبي عمر هذا فقها مسلم مع أن فيه اشكالين أحدهما أنه
 بوجه أنه لا يلزمه اقراره عند غير القاضى مع جعل الاقرار له وهو خلاف أصل المذهب وقد
 قال في أوائل نوازل الوكالات من المعيار اثنا جواب لابي سعيد بن ابي عبد الله فقال مانه ولم
 يقع في شئ من هذه النصوص المجتلية أن الاقرار بالجمع ولو كيد الخصومة يتقدم اعماله
 بمجلس الحكم ولا يتقدم خصومة قبله وقد ذكر أصحاب الخلافات أن اعتبار مجلس
 الحكم دون غيره في وكالة الخصام أصل منفي فيما إذا اقتصر في الوكالة على الخصام دون
 تقييد اه منه بلفظه ثانيهما أنه بوجه انه اذا جعل له الاقرار فاقرب مجلس الحكم وأغريه
 أن تحصيل للمذهب عدم لزوم اقراره وقد قال أبو سعيد بن ابي عبد الله هذا ليقوله أحدها
 وأجاب عن الاشكال الاول بقوله مانه ويكون قوله عند القاضى يتعلق بالزوم لا بالاقرار
 اه وهو بعيد من جهة اللفظ ويندبه اقله ألا اختلف قول مالك في قبول اقرار الوكيل
 بالخصومة عند القاضى فتأمله وأجاب عن الثاني بأنه عائد إلى أول المسئلة حيث الخلاف
 المذكور فأدان القول الثاني تحصيل المذهب لانه هو الذي ناظر عليه أهله كما تقدم والا
 فإذا لم يكن على هذا الوجه فهو بعيد اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمله والله أعلم (ونظمه
 اضطرار اليه) أي بوله أيضاً اضطرار اه لا بعلة على مشورة في طرا بن عات مانه فان
 كانت الوكالة فيها وجوه الخصام وغيره من البيع والاتباع وغير ذلك مما نص فيه او جعل
 في الخصام الاقرار والانسكار وقال في آخر الوكالة أن لا يتنشد شي من ذلك الا بمشورة فلان
 فان جعل المشورة فمساوى الاقرار والانسكار فالوكالة عامة وان جعلها في السك فمسي
 غير عاملة ونحو هذا رأيت لابن رشد رحمه الله في اختصار الحريية فأنظره اه منها بلفظها

متعلق بنبأه أي على أنه مفهوله
 واللام مقوية وقوله غير ظاهر الخ
 مثله لنخبي وزاد بل ماذر ح
 يظهر أن لامعنى لتقييده به اه
 وقوله تضافت هو بالصاد الساكنة
 كما في القاموس وقد نبه السعدى
 حواشى العبد على أنه بالمشالة لن
 السك ذكر ابن مالك في الاعتراض
 فيما جاء بالطاء والصاد أن التضافر
 من ذلك وانه أعلم ثم قال ابن
 عرفة وقد يقال ان النيابة مساوية
 للوكالة في المعرفة فتعريفها به دور
 فيقال هي جعل ذى أمر غير مرة
 التصرف فيه لغيره الموجب لحق
 حكمه لماعلة كأنه فعله فتخرج نيابة
 امام الطاعة أمراً أو قاضياً وامام
 صلاحه عدم لحق فعل النيابة في
 الصلاة الجماع والوصية للحق
 حكم فعله غير الجماع اه وقوله
 الموجب نعت للتصرف وبه خرج
 نيابة امام الصلاة والوصية لما
 ذكره ولوزاد بعد قوله لماعلة لفظة
 فقط لثم اخرج الوصية قال مس
 والظاهر أن الوصية بلحق حكم فعل
 الوصى فيها الجماع الذى هو الموصى
 وغيره الذى هو الموصى عليهم

* (فرع) * في نوازل الوكالات من المعيار مانصه وسئل العبدوسي رحمه الله عن الوكيل جعل
 له الاقرار والانتكار فطلبه الخصم بالجواب عن شيء فیه قول لا أجيب حتى أأشاور موكلی هل
 يمكن من ذلك أم لا فأجاب أماً ما أقرب به مما عنده به علم من موكله كأن يقول علمت ما عند موكلی
 لكن لا أجاب حتى أأشاوره فيخير على الجواب ولا يعمل وإن قال لا أعلم عندی منه فيمكن
 من ذلك إذا كان موكله حاضراً أو قریباً بحيث لا يكون على خصمه ضرر في انتظاره اهـ منه
 بلفظه * (تنبيه) * في ق هنا مانصه وانظر الوصی لا يلزمه اقراره على المحجور لكن
 يكون شاهداً لمن أقر له وإن كان من فعله فلا يجوز على المحجور بحال اهـ وسكت عنه
 فأوهم أنه صحيح لكن به عليه عند قوله فيما يأتي ولو قال غير المقوض قبضت وتلف الخ
 فقال بعد نقله عن ابن عرفة ما يخالفه مانصه فأنظر راء المدین بقول الوصی قبضت مع قول
 التيطی وإن كان من فعله فلا يجوز على المحجور بحال اهـ قلت وما قاله فيما يأتي هو
 الصواب وما كان ينبغي له هنا نقله فقهاً مسلماً وما ذكره فيما يأتي عن ابن عرفة عن النوادر
 وعن المدونة كاف في رده مع أن النصوص بذلك كثيرة ففي كتاب حبس المدان من المدونة
 مانصه وإن قال الوصی قبضت من غرماً الميت ما علم لم يكن لليتامى أن بلغوا الرشيد
 اتباعهم وذلك يبرئهم وكذا إن قال قبضت وضاع من صدق وبرئوا اهـ منها بلفظه او مثله
 بحروفه لا بن يونس عنها وزاد مانصه محمد بن يونس لانه هو المتولى لا مورثهم وسواء كان
 الميت ولى معاملة أم الوصی وأما أن لم يقل هذا إلا بعد رشيد اليتامى فذكر في كتاب محمد أنه
 يكون شاهداً لهم ويحلفون مع شهادته اهـ منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه الشيخ عن
 الموازنة قال المودع أو العامل رد المال لوصی الوارث لثبوت رب المال لم يصدقا لا بينة
 أو اقرار الوصی اهـ نقله ح عند قوله في الوديعة يدعوى الرد على وارثك وسله وفي نوازل
 المعاضات من المعيار وسياقه أنه لا يضيء صاحب مانصه اقرار المقدم لا يلزم قدم عليه
 فيما ولى فيه المعاملة كقوله بعث واشترت وقبضت وهو فيما لم يل فيه المعاملة شاهدان
 كان عدلاً قبضت شهادته وإن كان غير عدل ردت شهادته وبالله التوفيق اهـ منه بلفظه وفي
 نوازل الاقرار منه مانصه وسئل ابن الحاج عن اقرار الوصی بدين على أيتامه هل يلزم أم لا
 فأجاب اقرار الوصی بدين على أيتامه على وجهين فإن كان بما ولى على أيتامه المعاملة فيه فهو
 نافذ عليهم وهو كالاقرار على نفسه وإن لم يكن فيما ولى به مثل أن يقر على تركه الميت بدين
 أو شبه ذلك فاقراره كالتشهاد منه وكذلك الأب اهـ منه بلفظه وفي مسائل السفينة والمحجور
 والأوصياء الخ من ابن سلون مانصه وقال ابن الحاج في مسائل اقرار الوصی بدين على أيتامه
 على وجهين فذكر مثل ما تقدم عن المعيار عنه وفي الجواهر مانصه لم يسر الغريم من الدين
 الآن يكون القابض وكذا لا مقوضاً البتة أو وصياً فباعتباره من غير بينة اهـ منه بلفظه
 فالعجب من اقتصار التيطی على قوله وإن كان من فعله فلا يجوز على المحجور عليه بحال
 وأعجب منه جرم البرزلي بذلك وإتيانه به غير معزو كانه المذهب إذ قال في مسائل الوكالات
 بعد كلام مانصه قلت تقدم إن اقرار الأب والوصی على المحجور لا يجوز عليه ويكون
 شاهداً لمن أقر له وإن كان من فعله فلا يجوز على المحجور بحال ولذلك لا يجوز أن يبرأ عليه

(لا في كمين) قلت وقوله قال أبو القاسم بن الشاطر رحمه الله تعالى صحة النية في الأفعال كلها القلبية وغيرها جائزة عقلا لكن الشرع حكى بالتفصيل فيها فأما الأعمال القلبية فلا خلاف أعلمه في عدم صحتها فيها إلا ما كان من النية كالحاج الصبي وسائر نيات الأعمال التي نصح النية فيها على الخلاف في ذلك وغير القلبية فالمالية المحضة لا أعلم خلافا في صحتها فيها وأما غير المالية المحضة فقد حكى بعضهم الإجماع في عدم صحتها في الصلاة والخلاف فيما عداها وحكى بعضهم الخلاف في الصلاة أيضا اه وهو تلخيص حسن وقول مب ما لا تحصل مصلحته الخ هذا القسم لا تصح النية فيه إجماعا وإن كانت باذن المنيوب عنه لفوات المصلحة التي اعتبرها الشرع فيه بفعل الغير إلا الصوم عن الميت إذا فرط فيه فقد صح الحديث بجواز النية فيه وهو قوله عليه السلام من مات ولم يصم صام عنه وليه وأخذه أجدو الشافعي في أحد أقواله ولم يجوزها مالك لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقاس على الصلاة قال بعضهم والرجوع للعديد المذكور أولى لأنه خاص والآية عامة فتحمل على ما عدا الصوم جمع بين الدليلين لأنه يتقوى عمومها بهذه القاعدة اه وأما القسم الثاني فتصح فيه إجماعا أيضا حصول المقصود فيه بفعل النائب أيضا ثم أنه قسمان أحدهما ما لا يتوقف صحة النية فيه على الاستئابة اتفاقا وذلك ما لا ينقضي إلى نية في البراءة من عهدته وإن افتقر حصول الثواب لها كغالب الأمثلة المذكورة ثانياً ما يتوقف فيه على إذن المنيوب عنه أو أمره في القول المشهور وذلك ما يقتضي إلى النية عند الجموع ولما فيه من شأبة التعبد والمعقولة تغليب الأولى كإزالة الكفارة وغيرهما وإن عقل معناهما من جهة الأرفاق للفقراء ولأن مصلحتهم ما يستمن جهة الأخذ فقط (١١٣) كالدين كإرضاء الخائف بل باعتبار الدافع أيضا كزوال رذيلة البخل عنه في الزكاة مثلا وتحميه عن جعل الله عرضه

المباراة العامة اه فانظر كيف خفي عليه مع سعة حفظه ما تقدم من النصوص الصريحة القاطعة والله الموفق (لا في كمين) قول ز كالوكيل ان نطق به ظاهره أنه لا يكره إلا بالنطق ولو كان قبل الوكالة أو لا يرضى به مع أن العلة التي علل بها كفر الموكل وإن لم ينطق بوجوده في الوكيل فتأمل (كظهار) قول مب عن ابن عرفة يرد قياسه الظاهر على الطلاق وجعله فيه مجرى الإنشاء بأن الطلاق يتضمن إسقاط حق الموكل بخلاف الظاهر سلم هذا الرد وقال نو ماضيه فتأمل فإن الظاهر يتضمن إسقاط حق الموكل أيضا وهو الاستمتاع أصبح عليه حتى يكفر فإله ابن عبد السلام أقرب والله أعلم اه منه بلنظمه قلت حرمة الاستمتاع عليه هو قادر على رفعها بالكثير نعم يظهر ما قاله

(١٥) رهوني (سادس) ذهب عن ربهما تزيلا للأنابة العادية منزلة القولية أجزأ أخرجه لما ذكر عن صاحبه لأن الجميع عبادة مأمور بهما منقورة للنية انظر القول الكاشف وقول مب ونفريق الزكاة ونحوها أي من كفارة وطهر هدى ودفع التفقات لمن تجب له واللقطة المستحقها وما أشبه ذلك وقول مب وإن لم يشعر أي في غالبها ولذلك لا تسترط النية في أكثرها واحترز بالغالب والأكثر نحو الزكوات وقول مب وتهذيبها أي بخفارقة المؤلف من الأوطان وأهلها وتسيبها بالخروج عن المعتاد من اللباس وغيره على تذكرة المعاد والاندراج في الأكفان وقول مب واطهار الانقياد أي لم أعلم حقيقة ولم يعقل معناه من أفعاله كزنى الجمار والسعي والوقوف بيقعة خاصة دون سائر البقاع وقول مب وأمان اضطراخ قال الشيخ مس رحمه الله تعالى وبني النظر فيما بعد عذرا ويعتبر في ذلك شرعا فإن الأسباب العارضة للمرء منها ما تعذر معه مباشرة الوظيفة عادة كالمرض الشديد والجس والغيبه الجبرية فومنها ما يمكن المباشرة معه بترك ذلك العارض غير أن تركه فوات منفعة أو ترتيب مضرة كمن وجب من لا كلفه إلى المطالعة ضيعته أو تفقد بعض شؤنه أو شهو دولية دعى إليها في وقت الوظيفة أو تشييع جنازة قريب أو صديق أو غيره وما أشبه ذلك ومنها ما يمكن معه أيضا مع عدم ترتيب شيء من ذلك كقصد الاستراحة وكعاطي أسباب غير حاجية والظاهر أن المراد القسمان الأولان دون الثالث كإله لما نقله في آخر فوازل الصلاة من المعيار عن إمامي المتأخرين من الشافعية عز الدين بن عبد السلام ومحبي الدين النووي من قول الأول ولا يستنب الأهل جرت العادة الاستئابة فيه كالمرض والجس وقول الثاني لعذر لا يعد بسببه مقصر أو ما نقله أيضا في أثناء فوازل الجس عن أبي محمد عبد الله العبدوسي من تشييه للعذر بالخروج إلى الضيعة وانظر السند للزيارة هل هو من التيمم الثالث كهل المتبادر أو من الثاني لغيره في الجملة اه

وقول مب واختاره الشيخ من الخ: قدر جمع من ذلك كما أخبر به تلميذه الشيخ سيدي محمد جس رحمه الله تعالى واعلم أن متولى الوظيفة إذا عطلها لأسباب لم يانتر القيام بها بنفسه ولا استناب فيها من يقوم مقامه لا يتجاوزها من أن يكون ذلك لعذر أو غيره وفي كل أمان تكون المدة كثيرة أو يسيرة والحكم أنه لا يستحق المرتب المجعول لمثلها إلا في صورة واحدة وهي أن يكون عدم قيامه بالعذر لا يذهب بمقتصر عادة والمدة مع ذلك يسيرة عرفاً كما أفاده السيد عبد الله العبدوسي في جواب له مذكور في المعار ونصه قال علمونا كل من جعل له مرتب على قراءة أو غيرها ثم لم يقم بذلك لعذر من مرض أو خوف أو لغر عذر فإنه لا يستحق ذلك المرتب كالاجير على شئ (١١٤) لا يقوم بحق المنفعة المستأجر عليها فإنه لا يستحق الاجرة إلا أن يكون

ما عطل مدة يسيرة كثر وجهه إلى ضيمته ووقفه شؤبه أو يمرض المدة اليسيرة فإنه لا يحرم الاجرة اهـ ومثل للمدة اليسيرة في جواب له آخر مذكور فيه اهـ أيضاً بالجمعة ونحوها وكذا نقل ابن عرفة عن ابن قنوح انظر القول الكاشف (بما يدل) قلت الظاهر أن وكلتك يدل عليها لغة وعرفاً وانما لم يكتبه لاجاله وقول خش ففهم الخلاف المتقدم أى في قول المصنف ورجع مالك إلى بقائه ما يدها في المطلق ما لم يوقف أو يوطأ وأخذ ابن القاسم بالسقوط اهـ ورجع إليه مالك فهو الرابع وبه العمل انظر ز غة وقول ز ولا تصح اشارة من ناطق فيه نظروا اظاها صحتها وقول مب محمول على الوكالة الخ أى في بلد عرفهم ذلك كما قيده به نو عند قول التحفة

والزوج للزوجة كالموكل
فيمان القبض لم يباع يلى

فما إذا كان الموكل عاجزاً عن جميع أنواع الكفارة ولا ترجى له القدرة بأقرب هذا وعندى في كلام ابن عبد السلام نظراً من جهة أخرى لأنه ان سلم أن ما هو معصية لا يتجاوز الوكالة فيه امتنع قياسه الظاهر على الإطلاق لأنه ما وان اشترى كافى أن كلاً انشاء مجرد عن الاخبار فالطلاق لا علة فيه تمنع من صحة التوكيل فيه بخلاف الظاهر ولذا قال ابن هرون الوكالة على ايقاع الثلاث على الظاهر بناء على أن ايقاع الثلاث حرام فتأمل (لا يجرد وكلتك) قول ز ولا تصح اشارة من ناطق كأنه اعتمد على ظاهر ما في ح عن ضيم من قوله أو كشارة الاخرى اهـ وأصل ذلك لابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب والمعتبر الصيغة أو ما يقوم مقامها ونصه أو ما يقوم مقام ذلك كالاشارة في حق الاخرى اهـ منه بلطفه ومع ذلك ففيه نظراً راجع ما قد مناهى الضمان عن أبي الحسن وابن ناجي والله أعلم (الأن يقول وغـ ينظر) قول ز ولا السفة كما فهم المصنف عبارة ابن الحاجب بأن يبيع ما يساوى مائة بخمسين الخ يقتضى أن المصنف صرح بأن هذا من السفة المحرم وليس كذلك ومن المحجب جعل ز العتق والهبة والصدقة داخله في كلام المصنف ويبيعه ما يساوى مائة بخمسين خارجاً فان هذا لا يعقل فتأمل (فله طلب الثمن) قول ز أى عليه طلب الثمن الخ فيه نظراً وان قاله ح وصححه مب بل الظاهر أن اللام في كلام المصنف على ما بهما من التخيير ومثله قوله في ضيم يعنى أن التوكيل على البيع يستلزم أن يكون للوكيل المطالبة بالثمن وقبضه الخ فانظر قوله أن يكون للوكيل ولم يقل على الوكيل ولا دليل لهم فيما قاله ثانياً من وجوب غرم الثمن اذ لا منافاة بين تخييره أولاً ووجوب الغرم عليه آخر ان تعذراً أخذ من المشتري لأنه يجوز أن يتوصل به الموكل بعد وعلى تسليم أنه ليس يجوز فغاية أمره أن يكون كصريحه بالتزام اعطاء الثمن للموكل بقصد أن يتبع المشتري به أو يسلم له فيه ولو فعل ذلك لم يكن انقطاعاً عما يدل على أنه لا تلازم بين التخيير وسقوط الغرم ما باتى عند قوله لو قبض سلمه لك الخ عن ابن عبد الحكم وغيره فانظره هناك متأملاً والله أعلم (لا اشتري منك) قول مب زاد ابن

(فيمضى النظر الخ) قلت أى ما فيه المصلحة الراجحة دون ما لا مصلحة فيه أو فيه مصلحة مرجوحة وقول ز عرفة

كما فهم المصنف الخ وكذا ابن عرفة وقوله بأن يبيع ما يساوى الخ أى على وجه التبذير لا على قصد ثواب الاسترقاق أو لكان أجرى من العتق وبه يسقط بحث هونى مع ز والله أعلم وقول ز فاعترض الخ نصه خليل وفيه نظراً اذ لا يأتى الشرع على السفة فينبغى أن يضمن الوكيل اذ لا يملك له ما ذلك اهـ ونحوه لابن عرفة انظر غ (فله طلب الثمن) قول مب صحيح الخ هو الظاهر خلافاً لهونى وقول ز والاولى الخ بل الموكل فيه هو ما أفاده العرف فاللازم واحد والحق ان قوله فلا يبعده الخ ابضاح لما قبله وضمر للمعين انظر ابن عاشر و طنى (وله رد الخ) أى علمه والاخر عند ابن القاسم خلافاً لاشتب انظر ح وقول ز بى عليه شرط ثان الخ بل سأتى للمصنف وقول ز وقيدته الخمى الخ وذكر تقييده ح (لا اشتري) قول مب

عرفة الآن يدعى الأمر أنه دفع الثمن للمأمور فيحلف ويبرأ ويتبع المأمور هو كلام
 الجلاب بجر وفه وظاهره ادعى دفعه له قبل الشراء أو بعده وليس كذلك بل محل ذلك أنه
 ادعى دفعه قبل الشراء لأن دفعه بعد الشراء لا يفيد ولو ثبت بيينة فكيف يفيد بمجرد
 دعواه مع حلفه وسبق قول المصنف ولزم الموكل غرم الثمن إلى أن يصل لربه الخ وما درج
 عليه المصنف هو المشهور ومذهب المدونة في ابن عرفة مانصه ولو ضاع للمأمور غن
 ما ابتاعه في غرمه الأمر ثالثه أن كان شراؤه قبل قبضه من الأمر لاصقلى عن الشيخ عن
 المغيرة بعض المدنيين في قراضه أو المشهور معها أو محمد فأن لا ولو تلفت السلعة أهمنه
 بلفظه ثم ما عزا ح و مب من أن القول قول الأمر في هذا الوجه على ما قيل ذناه
 كلامه ما لم يقتصر عليه ابن عرفة بل حصل في ذلك ثلاثة أقوال أحدها هذا وعزا لابن
 المواز ثانيها أنه بشرط أن يكون المأمور دفع الثمن للبائع وقبض الأمر السلعة وان لم يكن
 دفعه فالقول للمأمور وعزا لاصبح عن ابن القاسم في العتيبة ثالثها قول سحنون
 أن كان المأمور أشهد حين دفع الثمن أنه انما يقبض من ماله لم يقبل قول الأمر دفع اليه
 ووجهه قول محمد بأن العادة أن من أمر بالشراء دفع اليه الثمن أه أكثره بالمعنى وبعضه
 باللفظ * (فرع) * إذا صدق المأمور الأمر في الدفع قبل الشراء وكان المأمور عديما
 فهل للبائع أن يحلف الأمر لأنه قد أخذ مئتمناه لم أر من تعرض لذلك ولا يبعد أن يقال له
 ذلك والله أعلم (وبالعهد ما لم يعلم) قول مب كانه ق عن المدونة الخ فنحوه لتو
 ويبحث فيه شيخنا ج قائلا ليس هذا معنى كلام المدونة وانما معناه أنه يحلف على عدم
 علمه بالعيب قلت ما قاله حق لاشك فيه وكلام ق سالم مما عزا له ولم أدر من أين فهما
 ذلك من كلامه ونص ق انظر هذا الاطلاق قال في المدونة من باع سلعة لرجل بأمره
 فان أعلم المشتري في العقد أنه القلان فالعهد على ربه ان ردت بعيب فعلى ربه ان ترد عليه
 العين لا على الوكيل وان لم يعلم أنها القلان حلف الوكيل والاردت السلعة عليه وما باع
 الطوافون والتخاسون ومن يعلم أنه يبيع للناس فلا عهد عليهم في عيب ولا استحقاق
 والتباعدة على ربه ان وجدوا لا اتبع أه منه بلفظه فليس في كلامه ما عزا له وأما قوله
 انظر هذا الاطلاق فأشارت منه إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله ما لم يعلم يشمل الطوافين
 والتخاسين ومن يعلم أنه يبيع للناس مع أنه في المدونة قيد ذلك بغير هؤلاء فكان من حق
 المصنف أن يقول بعد قوله ما لم يعلم الا كالطوافين مثلا وهو اعتراض صحيح ولم أدر من أين
 سري لهما ذلك فان فهما من قوله عن المدونة حلف الوكيل والاردت السلعة فكلام ق
 لا يفيد أن معناه حلف أنه وكيلا عن غيره وليس في كلامه ما يفيد ذلك لا تصرح ولا
 تلويحاً وانما معناه حلف أنه لم يعلم بالعيب حين باعه فكونه وكيلا عن غيره أمر مسلم ولذلك
 قال حلف الوكيل ولم يقل حلف أنه كان وكيلا ولو كان النزاع بين المشتري وبين البائع
 في كونه بائعا عن نفسه أو عن غيره بالوكالة ما صح أن يكون القول قول البائع أنه كان
 وكيلا عن غيره حتى يحلف ويبرأ لأنه مدع بخلاف الأصل ولذلك قال أبو الحسن عند نصها
 سابق مانصه لأن البدوان كانت تكسب لنفسهم أو غيرها فحتمولة على التصرف لنفسها

انه دفع الثمن الخ أى قبل الشراء
 لا بعده فلا يفيد أنه ولو ثبت بيينة
 وسيأتى ولزم الموكل غرم الثمن إلى
 أن يصل لربه ان لم يدفعه له انظر
 الاصل (وبالعهد الخ) قول مب
 انه كان وكيلا الخ ليس هذا معنى
 كلام المدونة وانما معناه انه يحلف
 على عدم علمه بالعيب وكلام ق
 سالم مما عزا له انظره والاصل
 وقول ز والا فيطالبه بها وان لم
 يعلم أى وان لم يعلم انه مفوض اليه
 وحينئذ فبالغتمه في محلها

أى فلذلك احتج الى اعلام المشتري انظر بقبته ان شئت وانما معنى قول المدونة حلف
الوكيل ما ذكرناه كما صرح بذلك غير واحد كان يونس نقلا عن أبي محمد بن أبي زيد وغيره
وكا بن الحسن وابن ناجي وكالغنى وصرح بذلك أيضا ابن أبي زمنين في منتخبه كما نقله أبو
علي ونصه وفي المنتخب عن ابن القاسم اذا باع الوكيل عبدا ثم ادعى المشتري عبدا بالعبد
وهو ما يحدث فقال انما يحلف الوكيل فان حلف أنه لم يعلم قيل للمشتري احلف وليس له
أن يحلف الا امر وقال أصبغ له أن يحلفهما معا معا علم بذلك العيب فان ~~نكلا~~ أو
أحدهما كان له أن يرداه منه بلفظه ونص ابن يونس عقب قول المدونة حلف الوكيل
والاردن عليه هو قوله أبو محمد وهذا اذا كان يبيعه بالبراءة أو كان عبدا مشكوكا
فيه مثله يكون قديما وحديثا فان حلف ثم شاء المشتري أن يحلف صاحبه أنه ما علم بالعيب
كان ذلك له وأما لو كان على غير البراءة رده بالعيب القديم وهذا كله في الرسول ليس الوكيل
المفوض اليه ولا الوصي ابن الموار قال مالك اذا باع الوكيل عبدا بالبراءة فاطلع المشتري
على عيب قديم فان لم يبين البائع انه لغيره حلف والاردن عليه قال محمد وابن أبي نعيم فله
اختلاف قول مالك فيه فقال مرة يحلف وان بين أنه لغيره وقال أيضا أن علمه أنه لغيره لم
يحلف والاحلف الا أن يكون مثل هؤلاء الخاسين والمنادين بالجلع ومن يبيع في الموارث
من يزيد فلا تساعة عليهم ولا عهدة قال ابن الموارث ما هو لا عفا كذا كروا وأما الذي آخذه
في الوصي والوكيل المفوض اليه فان علمهم المين في ذلك استباحوا استحقاق القول مالك وقد
قال فيه وأما الوكيل غير المفوض اليه يرسل ليبيع شيئا فلا عين عليه اذا علم أنه لغيره لانه
ليس له أن يقبل ولو أقر أنه كان يعلم بالعيب لنقض البيع ما قبل قوله فكيف يحلف وان
لم يعلم أنه لغيره فعليه المين فان نكل رد عليه لانه حق للمشتري اذا كان يبيعه بالبراءة أو كان
مما يشك في قدمه وحديثه وان حلف فلم يشتري أن يحلف صاحبه أنه ما علم به عيبا محمد بن
يونس فصار الوكيل على ثلاثة أقسام فالوكلاء المفوض اليهم والاصياء عليهم العهدة
وعليهم المين والوكلاء غير المفوض اليهم عليهم العهدة ٣ الا أن يحلفوا أنهم لغيرهم فلا
يكون عليهم عهدة ولا عين وأما الخاسون والمنادون فلا عهدة عليهم ولا عين اه منه
بلفظه ونقل أبو الحسن وابن ناجي بعضه شارحين به كلام المدونة وتأمل ذلك كذا أدى
تأمل يظهر لك صحة ما قلناه والله الموفق وقول ز والافيطا ليه بها وان لم يعلم أى والا
فيطال به بها وان لم يعلم بأنه مفوض اليه فالمدونة في محلها خلافا لمب فتأمل وقول ز
وعليه احضار رب المتاع فيه نظر اذ لم أر من قاله والذي لغ في تكميله آخر كتاب العيوب
عند كلام المدونة السابق هو ما نصه ابن عرفة ذكرها الا كثرون ولم يقيدها بشئ وقال
المازري لكن يؤمرون باعلام المشتري السلعة بمن وكلهم على بيعها ليحاكموها فيها اه منه
بلفظه فالأكثر بقوا المدونة على ظاهرها والمآزري قبحها وقال انهم يؤمرون بالاعلام
من وكلهم ولم ينقل عن أحدا أنهم مكلفون باحضارهم والله أعلم وقول ز فان لم يحضره
غيرهم لزمه ق و م وب وهو حقيق بالرد وكلام الغنى الذي استدله به مب صريح في
ذلك وقد نقله ابن عات في طريقه وقبله ومثله لا يسقط ونصه فأما السمسار فلا عهدة عليه في

٣ قوله الآن يحلفوا في نسخة الا
أن يخبروا اه معجبه

(أوفى بيع الخ) قول ز بأقص

الخ لامةهوم له بل يشمل جميع صور المخالفة وقوله يوم فواتها الخ بل يوم البيع كما يأتي وقوله يتغير سوق الخ بل الرجح ان المعترف في هذا الباب انما هو ذهاب العين دون حواله الاسواق وقول ز وله أن يأخذ مع فواتها الخ فيه أن صريح المدونة وغيرها أنه يلزم حيثئذ الوكيل غرم ما قاله موكله وبه جزم ح وأما ما ذكره مب من القولين والتشهير فانما موضوعه قيام السلعة لأفواتها كما هو موضوع ز فتأمله وانظر الاصل (وان كره خصمه) قول ز خلافا لظاهر ابن المناصف الخ هذا وان سلمه ز والشئ مياره وغيرهما فقد سدره أو حقق القاسم بان قوة كلام ابن المناصف تفسيد ان الجماعة للفرصة في كلامه طلبوا حقه من ثم جبرهم وأبطل التعاود فهي مسئلة السماع بعينها وجوابه ككتاب الامام فيها اه وهو ظاهر فتأمله وقول ز فاما ادعوا جميعا أو وكالوا الخ هذا ان طلبه المدعى عليه وليس يلزم للعا كم أن يفعله كما صرح به ابن رشد انظر بأخصص على اللامية وقول ز فليس للمدعى عليه طلب من لم يقيم أن يدعى الخ ظاهره كبن عرفة وان كما هو حاضر بن البلد ويبحث فيه ابو حفص في شرح اللامية ويشهد لما قاله من أنهم اذا حضروا في حجة المطلوب أن وقفهم وان لم يقوموا كلام أبي الحسن وغ في تكميله والظاهر أن جمعهم على

عيب ولا استحقاق والعهد على رب السلعة فان سئل السمسار فقال لا أعرفه حلف أنه ما يعرفه وكانت مصيبة ذلك من المشتري حكاه ابن أبي زمنين عن جماعة من شيوخه قال وينبغي اذا نكل واسترأبه السلطان أن يعاقبه بالسجن على ما يراه اه منه بلفظه على اختصار ابن هرون وفي ابن سلون مانصه وأما النخاسون والسماسرة فلا عهدة عليهم بوجه وتباعد ما يبيعونه على صاحبه ان عرف وان لم يعرف كانت مصيبته من المشتري اه منه ثم ذكر عن مسائل ابن الحاج ما يشهد لذلك وذكر عنها اليمين ان قال لا أعرفه أو طلبته فلم أحده فانظره وقال ابن عرفة مانصه انظر ان عجز واعن تعيين البائع هل يلزمهم العهدة أم لا وكثيرا ما ينزل ذلك والظاهر أن يشدد عليهم في طلب تعيينه وأن يؤمروا بأخذ الضامن عن لا يعرفونه من بائع فان لم يفعلوا ذلك بعد التقدم اليهم في ذلك كانت العهدة عليهم لان ذلك مصلحة حاجية كضمين الصانع ولا بن أبي زمنين عن كثر من شيوخه ان قال السمسار لا أعرف البائع حلف فان نكل واسترأبه السلطان عاقبه بالسجن قدر ما يري اه منه بلفظه والله أعلم (ولا تنبه) هو بالرفع وان كان على حذف المضاف كما أشار اليه ز ولا يجوز جزمه فقد شرطه * (فرع) * فان اختلفا في كونه لائقا بالقول قول الموكل انغى لائق وعلى الوكيل اليقنة قاله في مجالس المكناسي وانظر ما وجهه مع أن الاصل عدم العداء (وان سلم ما لم يطل) انظر ما حد الطول فاني لم أقف عليه بعد البحث الشديد فيما وصل لا يدبنا من الكتب وانظر هل يقال انه سنة قياسا على ما مر في الشر كفي قوله الا أن يطول كسنة وفي النكاح في قوله وقبل دعوى الاب فقط في اعارته لها في السنة يظهر لي أنه قياس آخر هو فتأمله (لزمه ان لم يرضه موكله) قول ز ويستثنى من قوله لزمه ما اذا اشترى شراء فاسد الخ قال نو صورة هذا الاستثناء أن يوكله على شراء سلعة بعشرة مثاقيل واشترى بها خمسة عشر مثاقيل فاسد اوفات البيع بمحوالة السوق فرجع الى قيمتها فكانت عشرة أو أقل فانها تلزم الموكل ولا مقال له حينئذ فهنا يظهر الاستثناء والله أعلم اه منه بلفظه وهو ظاهر الا قوله بمحوالة السوق فصوابه حذفه ليدخل في كلامه ما اذا وكل على ما لا بقوت بمحوالة الاسواق فتأمله (أوفى بيع فيضير موكله) قول ز باع بأقص مما سمي له الخ لخصوصية لذلك بل يشمل جميع أنواع المخالفة كسبه بعرض ما لا يباع به ونحو ذلك وقوله قيمتها يوم فواتها الخ فيه نظر والذي في المجالس أن القيمة تعتبر يوم البيع ويأتي نحوه لق وهو الظاهر قاله شيخنا ج قلت وما استظهره ظاهرا لان ضمان الوكيل هو بالتعدي وهو واقع بالبيع ومانسه للبعال هو كذلك فماذا كره فيما اذا تعدي ببيعه بعرض ونصها ويرد المبيع ان كانت السلعة قائمة أو فاسدة بمحوالة السوق لان حواله الاسواق لا تقيمتا وانما بقيتها ذهاب عينها فان ذهبت عينها كان مقال ربهامع الوكيل بأخذه بالا كثر من الثمن أو القيمة وان كان لبسه المشتري كان له الا كثر من الثمن أو القيمة فان كانت القيمة يوم البيع أكثر أخذها من الوكيل وان كانت يوم اللباس أكثر أخذها من المشتري اه منها بلفظها وفيه زيادة فائدة وهي أن ذهاب العين اذا كان من سبب المشتري تعلق به الضمان أيضا ولم أقف على كلام في الذي أشار اليه شيخنا والله

أعلم وقوله بتغير سوق أو بدن ماذ كره في تغير السوق أحد قولين وقبل انه لا تأثير له وان
المعتبر في هذا الباب ذهاب العين فقط وهو الراجح وقد تقدم في كلام المجالس الجزء بذلك في
مسئلة بيعه بعرض وعزا ابن عرفة ما اقتصر عليه المكناسي اظاهر قول ابن الكاتب وعزا
لظاهر كلام المازري فوته بحواله الاسواق وكذا ابن ناجي فيما اذا باع أو اشتري بما لا يتغابن
الناس بمثله عند قول المدونة ويرد ذلك كله ما لم يفت فتلزم الوكيل القيمة قولين ونصه ابن
حجر زواختلف ما الذي يقيتها فقيس لا يقيتها الا ذهاب عينها وقيل بل حواله الاسواق
تقيتها اه منه بلفظه وذكر المصنف هذين القولين في هذه المسئلة بعينها ورجح عدم
الفوات ونصه على اختصار ابن هرون ومن أمر بالبيع بمن سعى له فلا يبيع بأقل فان فعل
ضمن وكذا ان لم يجد ثمنه وفوض اليه فباع بما لا يتغابن الناس بمثله نقض البيع ان شاء الامر
قال بعض القرويين وهذا اذا ثبت أن السلعة له والا فلا يبيع ماض وان فأت السلعة بيد
مبتاعها تلف عينها ضمن المأمور ما نقص من ثمنها وقيل تقوت هنا بحواله التسوق والاول
أظهر اه منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد ذكره مسئلة المدونة المشار اليها بقول المصنف
فيما يأتي كقوله أمرت ببيعته بعشرة وأشبهت وقالت بأكثر فوات البيع بذهاب عينه الخ
مانصه عياض قال ابن القاسم في تفسير يحيى وفوات السلعة هنا ذهاب العين ولا يقيتها
نقص ولا نكاح ولا اعتق ولا غيره ومثله في الوكالات وفي سماع عيسى بقيتها اختلاف
الاسواق ❦ قلت لم يعز عبيد الحق في تهذيب الطالب الاول الا لا ياتي اه منه بلفظه
وقوله ابن ناجي بالمعنى في كتاب السلم الثاني عند نص المدونة في المسئلة المشار اليها وقال
ابن يونس عقب ذكره كلام المدونة في هذه المسئلة مانصه وفوتها هنا زوال عنها
❦ كذا روى الاندلسيون عن ابن القاسم اه منه بلفظه ونقوله ق فيما يأتي
شاهدا لقول المصنف بذهاب عينه وشأمل ذلك كله يظهر لك محجة ما قلناه من أن الراجح
خلاف ما قاله ز من اعتبار حواله الاسواق وقول م ب أولا وهو المشهور الخ تبع
فيه قول ح مانصه تنبيه ولا بعد الوكيل بتعديده ملتزم المسمى له الموكل من عن
السلعة على المشهور قاله في ضج اه وفهم م ب أن محل هذا التشهير هو فوات
السلعة لانه صريح كلام ز وكذا فهمم ب وشيخنا ج فان ز قال بعد هذا عند
قوله كقوله أمرت ببيعته بعشرة الخ مانصه ثم حيث كان القول للموكل فيحلف ويأخذ
ما ادعاه وهو القدر الزائد على العشرة في الفرض المذكور اه فقال ب مانصه هذا
غير ظاهر فيما اذا كان المبيع قائما واطار في صورة قيام المبيع أن يأخذه بعينه وفي
صورتي فواته يلزم الوكيل تمام القيمة فقط لا ما ادعاه والله أعلم اه منه بلفظه وقال شيخنا
ج مانصه قوله وبأخذ ما ادعاه يريد ان كان مثل القيمة فأقل وأما ان كان ما ادعاه أكثر فأما
بأخذ القيمة على القول الراجح من القولين المتقدمين فيما إذا أقر بالتعدي في بيعه بأقل مما
سمى له بل هذا أولى من ذلك فتأمل له انتهى ❦ قلت وفيما فهموه نظربل محل التشهير
المذكور اذا كانت السلعة قائمة لم تفت وأما مع الفوات فلا هذا الذي في كلام ضج
الذي اختصره وهو الذي في كلام ح فيما يأتي ونصه فان نكل الوكيل حلف الموكل

القائم لأعلى المطالب خلافا لهوني
ويعاقر رهنها يعلم ما في قول الالامية
ويجاذو وحق لتوكيل واحد
أو ان يحضروا أو حكم ان عم فاقبلا
اذ يلزم من كون الحق واحدا ان
يعمهم الحكم وبالعكس وقد بين
ذلك شراحه فلو قال
وان قام فرد من ذوى الحق يقتضى
نصيبا له والغير قد غاب فاقبلا
والا فللمطالب جبرهم على اجب
سماح أو التسليم دام لك العلا
انظر الاصل وقول ز وحلف
المدعى عليه الخ هذا أقامه أبو
الحسن وغيره من المدونة

ولزم الوكيل غرم ما قاله الموكل ثم قال واحتج بقوله وفات البيع مما اذ لم يفت فان القول
قول الموكل مع عينه وبأخذ سلعة وله أن يجز البيع وبأخذ العشرة واختلف هل له
أن يجز البيع ويلزم الوكيل الزائد أو ليس له ذلك قولان ذكرهما الزجاجي والمشهور أنه
ليس له أن يلزمه ذلك كما تقدم اه منه بلفظه فأنت تراهم جزم في القوات بأنه يلزم الوكيل
غرم ما قاله الموكل ولم بحث فيه خلافا مع أن الوكيل هنا غير مقر بالعداء وإنما ثبت عداؤه
بشكله وحلف الموكل في مستثناه هذه أخرى كما تقدم في كلام شيخنا وحكي قولين في عدم
القوات وان المشهور أنه لا يلزمه ذلك وأحال على ما تقدم وذلك نص فيما قلناه وكيف
يكون المشهور عدم لزوم ذلك مع القوات والمدونة مصرحة بالازم في السلم الثاني منها
مانعه وان أمر به ببيع سلعة فأسلمها بعرض موجب أو باعها بدينار بموجبه لم يجز بيعه
فان أدرك البيع فسخ وان لم يدرك بيع العرض بعين نقدا أو بيعت الدنانير بعرض نقدا
ثم بيع العرض بعين نقدا فان كان ذلك مثل القيمة أو التسمية ان سميت فأكبر كان ذلك ثلاث
وما نقص عن ذلك ضمنه المأمور ولو أسلمها في طعام فخرمته إلا ان التسمية أو القيمة لم تسم
ثم استوفى بالطعام فاذا حل أجله استوفى ثم يبيع فكانت الزيادة له والنقص عليه اه منها
بلفظه او مثله لابن بونس عنهما مصرحاً بأنه من قول مالك وقال بعده مانعه قال بعض
أصحابنا وإنما يكون على المأمور أن يبيع من الطعام بمقدار القيمة أو التسمية التي لزمته
والزائد ليس عليه يبعه إلا أن يشاء لان باقى الطعام للأمر فاعلم من كتاب أبي اسحق
التوحي أن منه بلفظه ونقله أبو الحسن ولم يذكر في ذلك خلافا وقد تلى الناس كلام
المدونة هذا بالقول واية تبع المصنف فيما يأتي اذ قال وان أمر ببيع سلعة فأسلمها في طعام
أغرم التسمية أو القيمة الخ وتلقاها بالقبول كل من تكلم عليه حتى ح نفسه وبذلك تعلم
حجة ما قلناه والعلم كله مع أن ابن عبد السلام صرح بما قلناه فقال عند قول ابن
الحاجب ولا يبيع بعرض ولا نسيئة ولا بتعائن فاحش الابان مانعه قوله ولا بتعائن فاحش
قد قدمنا على حنيفة ان له أن يبيع بالنسيئة وكذلك قال هنا باع باقل ولو بغير فاحش
مضى يبعه وأشرنا فيما تقدم الى سبب الخلاف وأشرنا أيضا الى أن الوكيل يتعدي في هذه
وشبهها هل يكون ملتزم بالتسمية التي أمر بها أو القيمة ان لم تكن تسمية سواء كانت السلعة
التي أمر ببيعها فائمة أو فائتة والمشهور ان كانت فائمة فلا يضمن الوكيل شيئا وان كانت
فائتة ضمن الوكيل اه محل الحاجة منه بلفظه والله الموفق (ان لم يلزم الوكيل الزائد
على الاحسن) أشار به لاختيار ابن عبد السلام اذ قال عند قول ابن الحاجب فلو قال
أنا أم في الكسوف في امضائه قولان مانعه فن أمضى فعل الوكيل لاحظ حصول مقصد
الموكل ومن لم يعضد لاحظ عداء الوكيل والاقرب هو الاول لان مجرد عداء الوكيل لا يوجب
فسخ ما فعله مطلقا والكلام في هذه المسئلة كاللزام في مسئلة من أمر وكيله أن يرضه
بالفقر وجهه بالعين أعني فيما يرجع الى هذين القولين اه منه بلفظه ولم يذكر في ضيق
اختيار ابن عبد السلام ولم يذكره ق مع أنه نقل ما بعده وما كان ينبغي له ذلك اذ لم يذكر
شاهد الكلام المصنف على الاحسن * (تنبيه) * ما ذكره ابن عبد السلام من انه يجزى في

هذه ما جرى في مسألة النكاح مثله في ضيق ونصه وتطيرتها اذا وكله ان يزوجها بالف
 فزوجها بالفين وقال الوكيل انا اغرم الزائدها منه بلفظه وقال ابن عرفة بعد ذكره ما لان
 عبد السلام مانصه قلت الاظهر ان المسئلتين مختلفتان ولا يجرى من القول بقبول انعام
 المأمور في مسألة البيع القول بقبول انعامه في النكاح لان في قبوله في النكاح غضاضة
 على الزوج والزوجة وولدان حدث وهذا المعنى يوجب جري القول الاخر احرى وياها
 منه بلفظه قلت وفي كلام ابن عبد السلام شئ لم يشر اليه ابن عرفة ولا رأيت من أشار له
 غيره وهو انه اختار هنا اللزوم مع جزمه بتساوي هذه المسئلة لمسئلة النكاح مع انه في المدونة
 صرح بأنه لا يلزم النكاح بالتزام الوكيل الزيادة واما ما اعتمد المصنف هناك اذ قال وان
 لم يدخل ورضى أحدهما لزم الاخر لان التزم الوكيل الاثاف وانظر نص المدونة في ق
 هناك في كلامه شبه تدافع فتأمله وقول ز وأولى المشتري الخ يشهد لهذه الاولوية
 ما تقدم عن ابن عبد السلام و ضيق من قياس هذه على مسألة النكاح حتى على بحث
 ابن عرفة لكن الرابع من جهة النقل عدم اللزوم وقد ذكر ح في ذلك قولين ولم يعزهما
 ولا راجح واحد منهما وقال ابن عرفة مانصه وفي الزام رضا المشتري أخذها بغرم الزائد نقلا
 اللخمي ثم قال وعز الشيخ في النوادر الاول لاشبه والثاني لان القاسم واما ما استحب محمد
 ومثله في تم ذيب الطالب قال والفرق بين هذه ومسئلة المتبايعين مختلفان في الثمن
 والسلعة قائمة ان المشتري قبل الفسخ الاخذ بما قال البائع ان المتبايعين مقران بالبيع
 واستقراره وفي مسألة الوكيل يبعه غير مستقر لتعديدها منه بلفظه (فرع) قال ابن عرفة
 متصلا به ما مانصه وان لم تقمينة وأقر المأمور بالتعدي لم يصدق على المشتري وروى محمد
 او يغرم الامر الزائد ولو كان عديما ولا شئ على المشتري اللخمي يريد ان لم يحلف الامر
 فان حلف أخذ سلعته فان فات غرم المشتري تمام القيمة ان فصلت العشرة فان نكل
 مضت بالعشرة ولا يعين على المشتري اذ لا علم عنده وحلف البائع له للثمة فلا تغلب اه
 منه بلفظه وانظر هل يؤخذ منه -كم ما وقعنا فيه عند قوله لا لا يشتري منك أولا وينظر
 أنه يؤخذ منه ما ذكرناه هناك من جهة المعنى فراجع وتأمل (لان زاد في بيع) قول
 ز أو بعشرة فقد اما أمره ببيعها بها لاجل هذا قول الشيخ أبي محمد وخالفه ابن التبان وتناظرا
 في ذلك فاحتج عليه أبو محمد بأنه لو فعل ما أمر به فأراد المشتري تحيل العشرة لقضى عليه
 بذلك وقال ابن محرران أمره بذلك ولا غرض له في الزيادة فكما قال أبو محمد وان أمره بما سمي
 بتحديد الاقل الثمن وعلى أن يجتهد فكما قال ابن التبان واختار المازري هذه التفرقة وأتى
 بها كأنهم عنده ثم قال قال التونسي لو أمره ببيعها بفتح سماعه الى أجل فباعها به فقد كان
 متعديا لان الطعام المؤجل لا يجبر بمباعدة على قبول تحيله قال ابن عرفة بعد ذكره هذا كله
 مانصه قلت ظاهر مناظرتهما ان المسئلة غير متصورة للمتقدمين وهو ظاهر قول ابن محرران
 والمازري وان ما نقله عن التونسي غير متصوص للمتقدمين وقال الصقلي عن كتاب ابن
 سحنون ولو أمره بالبيع بعشرة لاجل فباعه بعشرة فقد اقل قول لربها لان الدراهم
 لو عملت لزمتها ولو أمره ببيعها بعشرة أفقره لاجل فباعها به اتفدا كان له فسخ البيع ان

كانت قائمة أو أغرامه القيمة أن كانت قائمة أو لا يقدر من علمه الطعام أن يجعله أه منه بلقطه
 قلت أطلقوا في ذلك والظاهر أن يقال أن كان له في التأجيل غرض صحيح كان يكون
 قصده بالثمن شراء شيء أو تزوجه به مثلاً عند الاجل ويخشى أن قبضه قبله أن لا يبلغ إلى
 الاجل فكيف قال ابن التبان والافندي قال أبو محمد وما في كتاب ابن سحنون وبديل لهذا ما يأتي
 عند ز و ضح على الاثر قائمه (وعكسه) قول ز ويقيد القيد في المستلثين ضح
 الخ نص ضح أمان ظهر لا شرط الموكل فائدة فانه يعمل على قوله بلا اشكال وقد نص
 المازري عليه أه منه بلقطه (والاخر في الثانية) قول ز ونحو ما للمصنف نقل ابن عرفة
 وان لم يوافق قولاً من أقوال ثلاثة في توضيحه فيه نظير ما في ضح موافق للمعنى لما
 لابن عرفة ويظهر ذلك بحجب كلاهما قال ابن عرفة مانصه ومن وكل على شراء جارية
 موصوفة بثمن فاشتري به جارتين بصفتهما فقال النعمي ان اشتراهما في عقدتين أو كانت
 احدهما على غير الصفة لزم الأولى التي على الصفة والاخرى بالخيار والافعال
 محمدان لم يقدر على غيرهما لزم الأمر ابن القاسم هو بالخيار في أخذهما أو احدهما
 بنها من الثمن أصبغ يلزمه مطلقاً عبد الملك هو بالخيار في أخذهما أو تركهما وقول
 محمدان لم يقدر على شراء واحد لزمه أحسن ولا يختلف فيه وإنما الخلاف أن قدر ثم قال
 بعد كلام مانصه وقول ابن القاسم هو سماعه عيسى قال ابن رشد قول محمد خلاف قول ابن
 القاسم هذا قلت جعله خلافاً كأكثر الشيوخ خلاف ما تقدم النعمي أه منه بلقطه
 وقال في ضح عند قول ابن الحاجب واشترى شاة بدينار فاشتري به شاتين ثالثاً ان كان
 قادراً على الأفراد لم يلزم أه مانصه ابن شاس ولو أمره أن يشتري له جارية على صفة بثمن
 معين فاشتري جارتين على الصفة المعينة بالثمن المحدود في الواحدة فإن اشتراهما واحدة
 بعد أخرى فالشاة له أن لم يميز الموكل عقده ويسترجع منه حصتها من الثمن وإن اشتراهما
 معاً في صفقة واحدة فقال أصبغ يلزم الموكل ولم يقيد جوابه وقال ابن المواز ان كان قادراً
 على الأفراد لم يلزم الأمر العقد وان كان غير قادر لزمه وقال غيره ما ثبت الخيار للموكل
 ثم اختلف القائلون بذلك في محله فقال ابن القاسم محله الثانية فقط في تخيير ردها أو قبولها
 وقال ابن الماجشون في تخيير قبولها أو ردها هو فهم منه ان القول الثالث لابن القاسم
 وابن الماجشون خليل وحكي النعمي عن مالك التفرقة وقال انه لا يختلف المذهب في
 اللازم إذ لم يمكن الأفراد هو ظاهر وعلى هذا فيحصل في المسئلة طريقتان وما حكاه ابن
 شاس عن ابن الماجشون كذلك حكاه عنه في المبسوط ووجه قول أصبغ ان الوكيل
 لم يزموه الا خيراً اذ لو اشترى له جارية واحدة لزمه ونظر في القول بعد اللزوم للعاقلة
 والتفرقة ظاهرة أه منه بلقطه مع اسقاط ما لم يتعلق بقوله غرض وبأنه يظهر لك صحة
 ما قلناه * (تنبيهان * الاول) * قول ضح وحكي النعمي عن مالك التفرقة الخ كذا
 وجدته فيه وكذا نقله عنه أبو علي وجس وهو مخالف لما تقدم لابن عرفة عن النعمي من
 عزوم محمد للمالك وما لابن عرفة هو الصواب لان الأئمة إنما نقلوه عن ابن المواز لان مالك
 كابن رشد وابن يونس وابن شاس وابن عبد السلام وغيرهم وقد نقل أبو علي كلام ابن عرفة

ايضا ولم يعارض بين كلامه وما نقله عن ضيغ والله الموفق * (الثاني) * قول المصنف
 والاخير في الثانية مع كون العقد وقع عليهم ما عايطقت كلمتهم على ان المصنف سعى فيه قول
 ابن الموارز على طريقة الاكثر والمذهب كله على طريقة اللخمى مع اني لم أر لاحد التصريح
 بان ابن الموارز يقول انه يخترق واحدة فقط فان الذي تقدم في كلام ابن عرفة عن اللخمى
 عن ابن الموارز انهما لا زمان له ان لم يقدر على الافراد ولم يتعرض لفهمه أصلا ونحوه لابن
 يونس ونصه ومن كتاب ابن الموارز قال في الموضع معه في شراء جارية على صفقة فابتاع بالمال
 جارتين على الصفقة فان اشترى واحدة بعد واحدة فلا حرج في الثانية أن يأخذها
 أو يدها وان كانت في صفقة ولم يقدر على غيرها فلهما الا زمان للامراة منه بلفظه والذي
 تقدم في نقل الجواهر عنه انه قال لم يلزم الامر العقد فظاهره أنه لا يلزمه العقد فيه ما عايطقت
 ولعل المصنف فهم ان الخلاف بين ابن الموارز وابن القاسم انما هو فيما اذا لم يمكن افرادهما
 ويؤيد ذلك ما تقدم عن ابن عرفة وضيغ من أن اللخمى حمل قول محمد على الوفاق فتأمل
 والله أعلم وقول مب ويصح دخوله - ثم تحت الا كما في ح الخ سلم ما قاله ح كما
 سلمه طفي وقال جس فيه نظرا لان كلام المصنف في العقد عليهم ماصة واحدة اه
 منه بلفظه وهو ظاهر فتأمل وقول ز وكأنه قصد التبرك بالتليغ الخبر الوارد في ذلك الخ
 التليغ بتقديم اللام وتقديم الميم غلط هنا كما قال السعد عند قول التليغ وأما التليغ فهو
 أن يشار الى قصة أو شعر من غير ذكره اه والحديث الذي أشار اليه بحتمل أن يكون المراد
 به حديث عروة البارقي أو حديث حكيم بن حزام وكلاهما ذكره ت وقد اقتصر ق
 على الثاني ونقل كلام المازري مختصرا وسلم مع أن ابن عرفة اعترضه ونصه قال المازري
 يحجج لا يصح بحديث حكيم بن حزام انه صلى الله عليه وسلم امره أن يشتري له شاة بدينار
 فاشترى له شاتين بدينار وباع واحدة منهما بدينار وأتى بشاة بدينار فاعاله بالبركة فكان
 لو اشترى ثرا بالبرج فيه فلو ان الشاة المبعة لازمة له صلى الله عليه وسلم وعلى ملكه
 لم يأخذ غنما ولا أقره على ذلك وقيل ان الشاة المبعة لولم تكن على ملك حكيم لما باعها ولما
 أقره صلى الله عليه وسلم على جواز بيعها وانما باعها على ملكه وكان له صلى الله عليه وسلم
 الخيار في قبولها لما كان الشرا له قلنا حديث حكيم لا أعلمه الا من طريق الترمذي
 خرج عن أبي حصين عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بعث حكيم بن حزام يشتري له أحمية بدينار فاشترى أحمية فربح فيها دينار
 فاشترى أخرى مكانها بالاحمية والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ضح
 بالشاة وتصدق بالدينار قال الترمذي حديث حكيم لا أعلمه الا من هذا الوجه وروى
 البخاري عن شبيب بن غرقدة قال سمعت الحنفي يتحدثون عن عروة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أعطاه ديناراً يشتري له شاة قال فاشترى له شاتين فبعث احدهما بدينار وبحث
 بالشاة والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ما كان من الامر فقال بارك الله
 لك في صفقة عيذك فكان بعد ذلك يخرج الى كاسة الكوفة فيربح الربح العظيم قلنا
 فالاستدلال بحديث عروة هو الصواب لا بحديث حكيم اه منه بلفظه وما قاله متعين

لأن حديث حكيم قد قال فيه الترمذي ما قدر أتيته ولا نه ليس فيه شرائطين الذي هو محل
 النزاع وقد اقتصر ابن عبد السلام على الاحتجاج بحديث عروة ونصه وقد احتج جماعة
 لقول أصبغ بحديث عروة بن الجعد الذي ذكرناه أول الكتاب لانه لو لم تكن الشافعية الثانية
 فذكر مثل ما تقدم عن المازري والذي قدمه هو قوله وخرج الترمذي عن عروة بن الجعد
 قال دفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم دينار إلى آخر ما تقدم وزاد في آخره فكان من أكثر
 أهل الكوفة ما لا إله منه بلفظه ولا يخفى ما في نسبة الحديث للترمذي وهو في صحيح
 البخاري وغيره والله أعلم * (تنبيه) * قول ابن عبد السلام عروة بن الجعد به صدر الحافظ
 ابن حجر في الإصابة ثم قال ويقال ابن أبي الجعد وصوب الثاني ابن المسدي وزعم الدمياطي
 أنه عروة بن عياض بن أبي الجعد وأنه نسب إلى جده اه وبهذا الأخير جزم أبو عمر في
 الاستيعاب ونصه عروة بن عياض بن أبي الجعد البارقي وبارقي الأزدي يقال إن بارقا
 جبل في الأزدي له بعض الأزديين فنسبوا إليه ثم قال قال علي بن المديني من قال فيه عروة
 ابن الجعد فقد أخطأ وانما هو عروة ابن أبي الجعد قال وكان عند محمد بن جعفر بهم فيه
 فيقول عروة بن الجعد اه منه بلفظه (وضمنه قبل علمك به ورضاك) قول ز فان رده
 للوكيل فحبسه عنده الخ يفيد أن الموكل له أن يرد الرهن ولا يلزمه الرضا به وهو مصرح
 به في المدونة وانما هو ممنوع من رد عقد السلم وإذا علمت ذلك ظهر لك ما في قول ابن ناجي
 مانصه هذا تناقض واللازم على جواز ذلك أن يكون الضمان على الأمر مطلقا اه فتأمل
 (وفي ذهب يدراهم الخ) قول ز وهي داخله على مخدوف أي في الباء كانوا هم
 عبارة أولها وآخر كلامه يدل على ما قلناه وقول مب الفرق ليس نظاها هو كما قال لكنه
 لم يأت بفرق آخر والفرق عندى والله أعلم أن الأولى فيها عقدتان لم يوكل على الأولى منهما
 أصلا بخلاف هذه فان العقد فيها واحد وقع فيه عدة لا ضرر على الموكل فيه اذهو موضوع
 القولين فتأمل ما نصفا (ومنع ذى الخ) قول ز وكذا يمنع على المسلم شركة الذى الخ
 أطلق في موضع التقييد قال النعمي مانصه قال مالك في كتاب ابن حبيب ولا ينبغي
 للعاقل لدينه أن يشارك الأهل الدين والامانة والتوفى للخيانة والربا والتخليط في التجارة
 ولا يشاركهم ويؤايلون نصرانيا ولا مسلمانا فاجرا الآن يكون هو الذى يلى البيع والشراء
 والمال ولا يلى الآخر فيه الا البطش والعمل اه منه بلفظه (وعدد على عدوه) قول ز
 قال ح ان لم يرض به الخ نقل ح ذلك عن شرح المعتمد ثم قال آخر ما يحتمل أن يكون
 المنع من ذلك لحق الله تعالى فلا يجوز لورضى به العدو ولان من أذن لشخص في أداء
 فلا يجوز ولم أتفق على نص في ذلك غير ما صاحب الارشاد أى في شرح المعتمد فانظره
 (والراضا عن الفتنة في سلم ان دفع الثمن) قول ز لانه قد وجب للمأمور به حتى يقبضه
 الخ فيه نقص بينه ما في خش فانظره وقول مب والصواب المنع مطلقا لان فسخ
 الدين بالدين ممنوع وان كان حالا الخ صواب وان وقع في كلام ابن تونس ما يشهد لما قاله
 ز ويأتى كلامه عند قوله وفي رضاه ان تعدي به تأويلان (ويجعه لنفسه) ق انظر لم يمنع
 أن يسلم لنفسه هل لعدم دخول المخاطب تحت الخطاب أو لانه مظنة تهمة اه هما قولان

ابن عرفة وفي كون المنع لعدم دخول المخاطب تحت الخطاب أو لانه مظنة تمهة نقلا
 المازري ولم يحكم الخمي غير الثاني اه منه بلفظه (ومحجوره) قال ابن عرفة مانصه
 وفي كون ولده الصغير ويتيم في المنع كنفسه أو كاجنبي قولها مع المشهور وابن محرز مع
 غير واحد من محسنون محتجبان العهد في أموالهما اه منه بلفظه * (نتبه) * قال
 ابن عرفة بعد ما تقدم يسير مانصه عياض منع اسلامه لانه الصغير ويتيم قال ابن وضاح
 أمر محسنون بطرحها وقال ذلك جائز لان العهد في أموالهما * قلت في الامر بطرحها
 نظرا لانه لا يجوز لراي او قول امام طرح قوله من المروي لضعف دليله عنده اه منه بلفظه
 وما قاله ظاهر الا في وجده بطرحة سخة عتيقة من ابن عرفة بخط عتيق مانصه هذا
 كثيرا ما يحكيه عياض ومجمله على أن ابن القاسم أمر محسنون بالاصلاح والتذيب
 والتفقيح وغير ذلك مما هو صواب وقد أمر أسدين القرات أن يصلح كتابه من كتاب محسنون
 فهو من هذا المعنى ولهذا دون محسنون منهم ما دون وزاد نقصه والباقي على أصل
 الاختسار فلا تنظر في فعل محسنون لانه فعل صواب ما أدوناله نفسه اه ما وجدت بلفظه
 * قلت في احتجابه بقوله وقد أمر أسدين القرات أن يصلح كتابه من كتاب محسنون الخ
 نظر بل ذلك حجة علمية لانه لو كان ابن القاسم أذن لمحسنون في الزيادة والنقص وطرح
 ما ظهر له طرحه ما كتب لاسد أن يصلح كتابه بما سيده محسنون لان حجة ما يده محسنون على
 ما قاله من أقوال ابن القاسم ورواياته موقوفة على نظر محسنون وهو اذا ذلك لم يقع فكاتبه
 لاسد بذلك دليل واضح على أنه أنما أمره أن يصلح مدونه مما انصرف به عنه محسنون على
 الحالة التي انصرف به عنه عليها وقد تقدم صدر هذا الكتاب بيان السبب الذي لاجله كتب
 لاسد بالاصلاح فراجعته هناك والظاهر عندي في الجواب عن بحث ابن عرفة أن يقال
 ما ذكره ابن عرفة من عدم الجواز مسلم أن أراد الراي الاعلام بأرادته ببلغ جميع مرويه
 وصرح لناقلين عنه بذلك أو دللت قرينة عندهم على ذلك وأما أن أراد أن يبلغهم ما صح
 عنده من مرويه وترك غيره لئلا يغاوبه فلا نسلم المنع وعلى هذا الثاني يتعين أن يحمل فعل
 محسنون فبحث ابن عرفة معه ساقط فتأمله بانصاف والله أعلم (بخلاف زوجته الخ) قول
 ز وبعضى البسيع ويفرم ما جاني به الخ ظاهره أنه ليس للموكل أخذ شئيه ولو كان قائما
 بيد المشتري وفيه نظر بل محله مع القوات وأما بدونه فله أخذ شئيه على الراجح وبه أفتى ابن
 رشد انظر ح عند قوله فيما مر ولا يغيب الخ والله أعلم (والانفعلى أمره) قول ز
 وكذا يعتق على الموكل اذا لم يعلم الوكيل الخ هذا داخل تحت الا لا زائد عليه كما يقتضيه
 صنيعه تأمل (وفي رضاه ان تعدى به تأويلان) أى وقولان أيضا قال في ضيع مانصه
 واختلف في قوله في الكتاب لم يجز فحمله بعضهم على أن لا أمر فسخره واجازته وحملها بن
 يونس على أن المعنى لم يجز رضا الامر بما يفعل وكيله اذ تعدى به صار الفتن عليه ديننا
 لا أمر فلا يفسخه في سلم الوكيل الثاني الا أن يكون قد حل قمضه فيجوز لسلامته من
 الدين وروى ابن القاسم عن مالك في الواضحة للموكل الخيار كالتأويل الاول ابن حبيب
 وأسكر ذلك أصبغ ومن اقيت من أصحاب مالك اه منه بلفظه وقول ابن يونس الآن

(ومحجوره) وأجازه محسنون وقول
 ز تقييد شركة العنان أى بان
 يكون الشراء على الشركة (بخلاف
 زوجته) الخ قول ز وبعضى
 البسيع ويفرم الخ هذا اذا فات
 المبيع والأفلموكل أخذ شئيه على
 الراجح وبه أفتى ابن رشد كخفي ح
 انظر الاصل (ولو كيله الخ) قول
 مب عن ابن رشد وأما المقوض الخ
 * قلت قال في التحفة
 (وذا أى المقوض) له وكيل من يراه
 بمثله أو بعض مقتضاه
 وقيل ليس له أن يوكل الا بنصر ابن
 ناجي وبه العمل وفي الامة توكيل
 ذوى التفويض قولان (أوبدين
 الخ) * قلت قول مب يمنع
 من رجعه الخ يجب عنه بأنه مزج
 معنى لا مزج اعراب والخطب سهل
 (وبسيع) أى برضاهما ان كانت
 قيمة الدين مثل التسمية فاقل وجبرا
 ان كانت أكثر كإباني

يكون قد حل قبضه قد سلمه ضيغ وهو شاهد لما تقدم. لـ عند قوله والرضا بمخالفته في
سلم ان دفع الثمن الخ. وهذا كلامه الموعود به هناك ولكن فيه نظروا ن سلمه جس أيضا
(تنبيهان * الاول) * في في هنامانصة تقدم نص المدونة من وكل على سلم فوكل
الوكيل غيره لا يجوز ذلك الرضا بضعه الخ وفيه نظر اذ لو كان هذا نص المدونة ما قبل
التأويلين والذي في المدونة هو ما تقدم عن ضيغ ويأتي مثله عن ابن يونس الثاني
ما قدمناه عن ضيغ عن ابن يونس من قوله الآن يكون قد حل قبضه كذا وجدته فيما
وقفت عليه من نسخة وهي عدة مظنون بها الصحة وكذا نقله عنه جس ومثله في بعض
نسخ ح وفي بعضها قد حل وقبضه بآيات الواو وهذا هو الصواب وكذا نقل أبو علي كلام
ضيغ ونقل مثله ابن عرفة عن ابن يونس وقد راجعت ابن يونس في أصله فوجدته كذلك
ونصه قال مالك أي في المدونة ومن وكل ر جلاب سلم له في طعام فوكل الوكيل غيره لم يجوز
يريد لا يجوز إلا أمر أن يرضى بشعلة اذ تعد به صار الثمن ديناً في ذمته ففسخه فيما لا يشمله
فذلك فسخ الدين في الدين وقد انتهى عنه الآن أن يكون أجل السلم قد حل وقبضه ما سلم فيه
فلا بأس أن يأخذ منه لانه سلم من الدين بالدين ومن يبيع الطعام قبل قبضه ثم قال وكر ابن
حبيب أن ابن القاسم روى عن مالك اذا وكل الوكيل غيره ان لا أمر أن يجوز ذلك ويكون
الطعام له أو يأخذ رأس ماله من الوكيل الاول قالوا أنكر ذلك أصبغ ومن لقيت من
أصحاب مالك اه منه بلقطه من ترجمة الكالة في السلم والبيع والتعدي فيه فتبين أن
ما وجدناه في نسخ ضيغ وما في نقل جس عنه وما في بعض نسخ ح تعقيب لأشك
فيه وهو على هذا نص في رد كلام ز السابق لاشاهد له كما ذكرناه هناك اغتراراً بما ذكر
والله الموفق (ورضاه بمخالفته في سلم ان دفع الثمن بمسألة) قول ز بدل كل بناء على
ما قرره أولاً من قوله في رأس مال سلم وفيه نظر لان ذلك ليس من كلام المصنف والظاهر
أنه بدل بعض لان المخالفة في السلم ليست محصورة في المخالفة فيما ذكر بل هي أعم من ذلك
فتأمله وقول مب وباؤه للتعدي لالظرفية الخ فيه نظر لانه ان أراد التعدي بالمعنى
العام وهي ايصال العامل اللازم أو الضعيف الى معوله لم يحسن قوله لالظرفية اذ لا منافاة
بينهما وسائر حروف الجر كما هو وصف بذلك وان أراد التعدي بالمعنى الخاص لم يصح ذلك هنا
لضعف حقيقة ثم قال المحقق الشيخ ياسين في باب حروف الجر من حاشية النظم مانصه
والتعدي بالمعنى الخاص من خواص الباقى فنحو ذهب بز يدعى صبرته ذهاباً اه منه
بلقطه وقال في حاشية التصريح مانصه ومراده بالتعدي ههنا ايصال الفعل لم دخول
حرف الجر وأما التعدي في قوله الباء للتعدي فنحو ذهب بز يدعى صبرته ذهاباً اه منه
مفعولاً ولما كان المراد الاول عند الامثلة اه منه بلقطه (وان سأل الوكيل غرم التسمية الخ)
ظاهراً أن الوكيل اذا سأل الصبر من غير أن يدفع التسمية أو القيمة فلا يجب لذلك ويقضى
للموكل بالبيع جبراً عليه وهو كذلك بلا خلاف وقول مب عن طنى لا تنفع له ان كانت
قيمة الدين مثل التسمية أو القيمة فقط أى ولذلك انفق قوا على حوازه وقوله ان البيع
لا يكون الا برضا هما يعنى في منطوق كلام المصنف وهو أن تكون قيمة الدين مثل التسمية

(وان سأل الوكيل غرم الخ) فان
سأل الصبر من غير أن يدفع التسمية
لم يجب ويقضى للموكل بالبيع بلا
خلاف (ان كانت قيمته الخ) قول
ز وليس الا قيمة الدين غير ظاهر
تأمله وانظر الاصل

أو القيمة فأقل وأما في مفهومه وهو أن تكون أكثر فلا يتوقف على رضا الوكيل كما هو
صريح كلام النجاشي وغيره وقوله ومثل ذلك من كون البيع برضاها هو مذهب ابن
القاسم الخ إنما يتوقف بيعه على رضا الوكيل إذا أراد أن يدفع التسمية أو القيمة
لامطلقاً كما قدمناه آنفاً (تنبيهه) * قول أشهب الذي اختاره التوتوسي هو الظاهر
لظهور وجه المنع وقول ابن القاسم الذي اعتمد المصنف مشكلاً وكأنه اعتمد ذلك
مذكوره في توضيحه عن النجاشي ونقصه واختار النجاشي قول ابن القاسم وانقص عما تقدم أي
من أنه يلزم على الجواز سلف بزيادة بما حصله الدين إنما يباع إذا كان للموكل في بيعه فائدة
والأول فائدة للموكل في بيعه فلا يباع إلا بتراضيه لهذا لكونه متردداً بينهما ما ان التفت إلى
حكم التعدي كان البيع للوكيل وإن التفت إلى إجازة تعديه كان للموكل وهذا يمنع بيعه
عنده إلا بتراضيه ما إذا كان كذلك فلا يتحقق فيه السلف اه منه بلفظه . ونقله غيره وحده
وسلموه * قلت فيما قاله النجاشي يظروا أن سلمه المصنف وغيره من المحققين وثقلوه بما يجوز على
عمر السنين لأنه جعل علة الجواز توقف بيعه على رضاها معافان عن توقفه على رضا الوكيل
من غير دفعه القيمة أو التسمية فغير صحيح للاتفاق على أنه ليس كذلك كما مر وإن غنى مع
دفعه ذلك فهذا هو محل النزاع فهو مصادرة لشك فيها ويقال مع ذلك كيف يجاب لمساأل
وهو عن الجواز وهو سافح نفعاً وهو ممنوع قطعاً والعجب من صدور مثل هذا من هذا الإمام
وعن التسليم الواقع لمن الجمل الغفير من المحققين الاعلام والتوفيق كله من الملوك الاعلام
وقول ز وأذا وقع ذلك وجب ردّه وليس له الاقيمة الدين انظر من قال هذا أو ما موضوعه
فان صورة المسئلة أنه امره ببيع عشرة مثلاً فباعها بمخمسة عشر لاجل وقيمة الدين
اثنا عشر فدفع الوكيل الاثني عشر لاسبق الدين إلى أجله فان طلع على ذلك قبل حلول أجل
الدين وجب رد ما فعه لاه فيساع الدين ويأخذ الموكل ثمنه فان بيع بائع عشر أخذها ولا
اشكال وان بيع بأكثر لحالة الاسواق أخذ أيضاً فجمع ما يبيع به إذا تمتعدي لا يرجع وان
بيع بأقل إلى عشرة أخذها أيضاً فقط وان بيع بأقل غرم الوكيل الزائد ولا يتصور في هذا
القسم قول ز وليس له الاقيمة الدين وان لم يطلع على ذلك إلا بعد حلول أجل الدين فلا
اشكال أن المشتري يجب عليه أداء العدة كلها ولا وجه لاسقاط الزائد عن قيمة الدين وهو
الثلاثة في هذا المثال عنه ولا يتوهم أخذ ذلك فان حل كلام ز على هذا الوجه فإنه يأخذ
الوكيل عشرة وهي التي دفع أولاً للموكل ويأخذ الموكل اثنين تمام قيمة الدين أولاً وسكت
عما يفعل بالثلاثة الباقية فان كان مراده أنه يأخذها الوكيل فلا يصح لان المتعدي لا يرجع
ولان ذلك تميم للنفس لان الوكيل أولاً أسلف عشرة يأخذهم الاثني عشر وهو
محض الربا وان كان مراده أنه تصدق بها الانهار بافكان من حقه أن بين ذلك والظاهر
عندي وهو الذي كان يقوله شيخنا ج أن جميعه للموكل برده منه للوكيل العشرة التي
كان قبضها منه ويستبد بالخمسة والله أعلم (وضمن ان أقبض الدين ولم يشهد) قول ز فان
أشهب لم يضمن الوكيل وضمنه الموكل حيث مات ربه والشاهد بقبضه انظر ما قصد به هذا
وأقرب ما ظهر لي في معناه أن يكون أراد أن الوكيل أشهد على القبض ولم يكتب ذلك ثم

(وضمن ان أقبض الخ) * قلت
قول ز عن الرسالة ومن قال
دفع الخ قال القلشاني القاعدة
ان كل من دفع إلى غيره من دفع
اليه فعليه أن يشهد على المدفوع
اليه حين الدفع فان لم يشهد وأنكر
المدفوع اليه ضمن الدافع لتفريطه
بعدم الشهاد قال ابن نونس وكل
من دفع إلى غير البذل التي دفعت اليه
فعليه البيان أصله الوصي قال الله
تعالى فإذا دفعتم اليهم أموالهم
فاشهدوا عليهم قال ابن القاسم ومن
بعث بجمال وصية أو هبة أو صدقة
مع رجلا وأنكر القابض فعلى
الرسول البينة والأغرم اه (أو باع
بكطعام الخ) * قلت قول ز متاعاً
يصح يجعله مالا يباع بلامنه أو يابا
له (فلا يخر الخ) قول ز قاله
بعض الخ ويوافقه قول المصنف
في الوديعة ويمنعها حتى يأتي الحاكم

مات رب الدين والشاهد فان مصيبة ذلك من الموكل وهو المدين وهذا ظاهر اذا صدق
 الموكل الوكيل في أنه أشهد على الدفع والله أعلم وقول ز لشموله اقباض الدين والمبيع
 الخ مراده أن من وكل على بيع سلعة فباعها ودفعها للمشتري فأنكر ولم يذكر ما يضمنه
 هنا وقد أطل ابن يونس الكلام في ذلك واختصره ابن عرفة مع زيادات فقال مانصه ولو
 جحد مبيع سلعة بمن أمر ببيعها قبضها ففي غرمه قيمتها وأعتنا نالها أقله ما للصقلى مع
 المازرى عن الشيخ وابن شبلون وبعض أصحابنا ورجح ابن محرز الاول وعزاه والثاني
 للمذاكرين ولم يحك الثالث والصقلى الثاني محتجا بتعليقها منه بأنه أناب الثمن قال ولان
 الشهادة على العقد أنفع اذ قد يخالفه في الثمن اه منه بلفظه * (فرع) ان قام للوكيل شاهد
 واحد فقال في كتاب الجمالة من المدونة مانصه وتجوز جمالة العبيد وكالتهم في الخصومات
 وغيرها باذن السيد لان من وكل عبده يقضى دينه بفقام العبد شاهداً أنه قضى حلف العبد
 وبرى كطرسوا ولا يحلف السيد اه منها بلفظها ونقل ابن يونس مثله عنها وزاد مانصه
 محمد بن يونس قال بعض الفقهاء فان نكل العبد وجب أن يحلف السيد مع الشاهد لانه
 أمر بدفعه عن نفسه بشاهد قام له وأما الوكيل فان كان عديماً فكالعبد يحلف الموكل ليبراً
 من الغرم أيضاً ولكنه ينبغي متى أسير الوكيل حلف الذي له الدين ورجع على الوكيل بما
 كان غرمه وان كان الوكيل ملداً فنكل حلف الذي عليه الدين وبرى وغرم الوكيل
 الذي له الدين اه منه بلفظه وتأمل قوله ورجع على الوكيل بما كان غرمه فاني كذلك
 وجدته والله أعلم (وادعى الاذن فتوزع فيه) قول ز ومن القوات المنازعة بين
 الوكيل والمشتري فادعى الوكيل انه أعلم بتعديده وأنكره المشتري كما ذكره عياض الخ
 نص عياض في تنبيهاته وانظر اذا كان المأمور لم يعلم المشتري أنه الغريم واحتاج الى اثبات
 ذلك وانضمام فيه هل هو فوت والاشبه أنه فوت وكذلك لو ثبت ولزمته الهين وانما الذي
 لا اشكال فيه اذا علم المأمور المشتري بتعديده اه بلفظه على نقل ح وأبي على وقوله
 بتعديده سبق فلم وصوابه بأنه وكيل عن فلان كادل عليه ما قبله ولا يصح هنا قوله بتعديده
 لان الموضوع ادعاء الوكيل الاذن من موكله أو لا فبما فعله فكيف يتصور اعلامه بتعديده
 وهو ينفيه ففي تسليمهم لذلك ما لا يخفى والله الموفق (كالدنان) قول ز ويستثنى
 من كلام المصنف هنا وفي القضاء الانكار المكذب للبينة في الاصول والحدود الخ هذا
 هو الراجح قال ح بعد انقال كثيرة مانصه وينبغي أن يقيد ذلك بغير الحدود ودوال اصول
 لان هذا قول ابن القاسم وابن كاتبة كما تقدم في كلام ضيغ وابن رشد وصاحب التوارد
 اه منه بلفظه وهذا هو الذي اعتمده الشدادى في حاشية لامية الرقاق ووق في شرحها
 معترضين قولها بربع ودين في الصحيح وعليه اعتمد تو في شرح التحفة أيضاً وانظر كلام
 ابن ناجى عند قوله في الوديعه وبجعبه تام في قبول بينة الرد خلاف * (تنبيهان * الاول) *
 جعل الباجي في وثائقه الخلاف في الاصول شاملاً لدعوى الميراث وتعقبه ابن عات في طرره
 ونصه ذكر الباجي في سجلاته في كشف استكشافه أحد الورثة شريكه في الميراث في ملك
 ورثوه عن موروثهم فادعى الشريك المستكشف أن الملك ماله وملكه لم يصر اليه شيء منه

من قبل المتوفى وثبت أن الملك كان ملكاً للموتى إلى أن توفي بما وجب أن يثبت وأعذر
في ذلك إلى من وجب بما وجب ونص أن فقهاء عصره أفتوا بالحكم بالملك بين جميع
الورثة قالوا وليس انكار المنكرين أن يكون الملك صار إليهم بسبب المتوفى مما يضرهم
ويخسرهم عن حصصهم منهم بالميراث قال الباغي رحمه الله والذي وقع من قول الفقهاء أن
الانكار لا يضر المنكر في الأصول قد روى عن ابن القاسم وهو مذهب ابن أحمد بن عبد الله
وغيره من أهل العلم ومذهب فقهاء قرطبة أن الانكار في الأصول والدين سواء يضرهم
وهو قول ابن العطار في وثاقته تأمل كلامه هذا الذي حكاه من الخلاف والله أعلم لا يدخل
في الميراث اغما هو في غير الميراث وإن كان القياس واحداً وقد يفرق بين ذلك كله بما في
الطرفة على تبجيل الميراث في آخر هذا السفر إذ مسئلة الميراث التي يحكي الباغي هي تلك
أه منها بلانظها قللت قوله أن الخلاف لا يدخل الميراث صواباً وأما قوله وإن كان
القياس واحداً ففيه نظر لوضوح الفارق وهو أن المنكر فيه إنما أعطى حظه منه لأن
خمساهم يسلمونه له أولاً وآخر أولاية عونه فيه أصلاً فبأي وجه يأخذونه بخلاف غير
الميراث فتأمل بانصاف والله أعلم * (الثاني) * ما تقدم من التفرقة بين الأصول وغيرها
وعز ذلك لابن القاسم مسلم وأما عزوه لابن كثة فقد وقع لابن أبي زيد وابن أبي زمنين وابن
رشد وغير واحد وتبعهم على ذلك من لا يحصى من المحققين وبحث في ذلك أبو حفص
القاسمي في شرح التحفة فإنه نقل عن أبي الأصمغين سهل مائنه قال في المدينية مثل ابن
كثة عن ادعى أرضاً في بدرجل فقال مالك عندي أرض ولا علمت لك أرضاً فأقام البينة
على أن أرضه وأثبتها ثم أقر الذي يده أنها أرض للطالب وقال لكنني اشتريتها وأثبت
شراءها فقال تقبل بينته وتكون له الأرض ولا يضره انكاره وألا لأنه يقول كان حوزي
يتعنى وأصنع في أرضي ما شئت ولم أقر فيكون على العبد وأعني نفسي فذلك له وليس
كالدين يدعى عليه فيجده أه ثم قال وكذا نقله ابن أبي زمنين في المغرب أن الحقوق
والأصول مختلفة إن ثم قال مائنه قلت في جعله كلام المدينية من هذا القبيل وهو ما كذب
فيه المطلوب نفسه وبينته نظرو ذلك لأن قول المطلوب فيه مالاً عندي أرض ولا علمت لك
أرضاً لا ينافي ما أقر به من أن الأرض كانت للطالب ثم اشتراها منه وأثبت شراءها لأنه حيث
اشتراها وأثبت شراءها لم يبق للطالب فيها حق فصح قول المطلوب مالاً عندي أرض
ولا علمت لك أرضاً ولا تكذب بين القولين بل بينهما تلايم فلا يلزم من قبول البينة في هذه
الصورة قبولها في صورة الأشياء المذكورين لظهور التناقض في صورة الشيوخ دون
هذه فلو كانت الدعوى في هذه كالدعوى في مسئلة الشيوخ والانكار فيه ماسواً كان
يقول ما علمتني أو ما كانت بيننا معاملة في هذه الأرض قط لكان جواب ابن كثة فيها
كجواب الشيوخ المذكورين وكجواب ابن القاسم في الدين على رواية عيسى ولكن
اختلاف الجواب لاختلاف صورتين فالانكار في مسئلة الشيوخ مكذب وفي مسئلة
ابن كثة غير مكذب بل هو بمنزلة قول المطلوب في الدين مالاً على حق وحينئذ فالمدار
على التكذيب وعدمه في الأصول والدين عند ابن كثة كما رواه حسين بن عاصم عنه ولا

نسلم أنه فرق بينهما والله أعلم اه منه بلفظه ﴿﴾ قلت ما نقله ابن سهل عن المدينة موافق في المعنى لما نقله في النوادر عن المجموعة عن ابن كثة وما فيه منه ابن سهل وأبو محمد وابن رشد وغيرهم هو الصواب لا ما قاله أبو حنيفة وقوله ان قول المطلوب ما علمت لك أرضا لا يتناقض ما أقربه الخ فيه نظر لان قوله ولا علمت لك أرضا بمنزلة قوله لم تكن لك هذه الأرض في الزمن الماضي وذلك مستلزم لنفي شره اياها قبل ذلك وانما يصح ما قاله لواقصر على قوله مال عندى أرض أو زاد معه ولا أعلم لك أرضا بلفظ المضارع الصالح للحال والاستقبال وما يدل على ذلك قوله آخر وليس كالدين يدعى عليه فيجعله لانه نص في مخالفة الأصول للدين ولو كان كإزاعه ما صح ما ذكره لانهما اذ كانا سواء فتأمل به بانصاف فانه حق شاهده معه (ولو قال غير المقوض قبضت الخ) قول ز فيقبل اقرارهما ماداماني حجرهما وان لم يجز اقرارهما مائة دة كافي البرزى هذا غير صحيح اذ لم يقبل البرزى ان اقرار الابل والوصى مقبول بعد الوقوع غير جائز ابتداء ولا معى له أصلا وانما قال البرزى انه غير مقبول وقد قدمنا كلامه عند قوله ولا اقراران لم يقوض له وما قاله أصله للميتى ومع ذلك فقد تقدم ما فيه وعبارة عجم سالمة من هذا ونصه وانما برئ الغريم بقول المقوض قبضت وتلف لانه لا اقرار كإتمام الوصى كذلك ويفهم من هذا أن الخصوص اذا جعل له الاقرار يكون كالقوض في هذا وذكر البرزى أنه لا يجوز اقرار الابل والوصى على الصغير اه منه بلفظه فها ذكره عن البرزى مقابل لما جزم به أولا من قبول اقرار الوصى ومعنى قوله لا يجوز على الصغير أنه لا يفقد ولا يلزم الصبي والله أعلم (فلا يؤخر للاشهاد) قول ز ضمن قاله بعض الشراح ما عزا لبعض الشراح موافق لقول المصنف في الوديعه وبعينه ما احتج بأبى الحاكم (الاشراط) قول ز وأما الوصيان فلا يستقل أحدهما بالتصرف الخ ظاهره ولو زاد الموصى في وصيته أن من عاقه عائق قالباقي منفرد بالوصية وليس كذلك انظر ما يأتي عند قوله في الوصية ولان ابن سهل على التماون (فالاول الاقبض) هذا مذهب المدونة واعتمده غير واحد وقال المغيرة وابن عبد الحكم هي للأول مطلقا وقال القرافي انه الصحيح وأنكر مقابله غاية وفرق بين هذا وبين مسألة ذات الوليين بأن الكشف في ذات الوليين أمر عظيم فلذلك كان الدخول فيها فتا قال أبو علي وكلامه لمن أنصف واضح بل ربما الدخول يكون عنه ولدوا للتدقيق به التحريم ولا كذلك السبع اه منه بلفظه وهو ظاهر وان كان ابن ناجي في شرح المدونة صرح بأن مذهبا هو المشهور والله أعلم * (فرع) * فان ادعى أحدهما القبض ونازعه الآخر فعلى مدعى القبض اليقظة قبض قاله في نوازل الشركة من المعيار من جواب العتي وهو ظاهر وقول مب ما قاله أحدهما اظاهر قاله المسناوى الخ ما قاله المسناوى متعين وبشهادة اتفاق الأئمة على تشبيه هذه المسئلة بمسئلة ذات الوليين ومسئلة الوليين العقدان فهما من الوكيلين لامن الموكله والوكيل فلا ولا أن الحكم سواء ما صح القياس فتأمل وقول ز فان باعنا معا في زمن واحد الى قول وفيه قصور في الميطى التصريح بالحكم الذى ترجاه القصور وانما هو بمن ادعاه لان كلام الميطى في غير ما وقف

(الاشراط) قول ز فلا يستقل أحدهما الخ يعنى ما لم يقبل الموصى ان من عاقه عائق قالباقي منفرد بالوصية انظر ذلك عند قوله ولان ابن سهل على التماون (الاقبض) أثبتته مدعاه وهذا مذهب المدونة وصرح ابن ناجي بانه المشهور وقيل هي للأول مطلقا قال القرافي انه الصحيح وأنكر مقابله غاية انظر الاصل وقول ز قاله ابن رشد وأصله لابن دحون خلافا للخمى والسيورى والمازرى انظر الاصل (ان ثبت الخ) قول ز كافي ح أى كما يؤخذ من عزوه الثانى للقباض وابن سحنون عن أبيه والاول لبعض القرويين لأنه أتاه صرح بذلك وعلى المعتمد فله انظار منها ان يدعى شخص على مدين أنه وكيل رب الدين ولا يأتى بحجة في صدقه المطلوب في الوكالة ويتبع من الدفع فلا يجبر عليه على المشهور وكفى ح وانظر الاصل متأملا وانظر أيضا ما يأتي عند قوله في الوديعه ويدفعها مدعيانها أمر به وهو حلفت الخ

فيه أجدو عبارة عجم سالمين هذا ونصه قلت ذكر الميطي ما يدل له فانه قال فصل
ومن أمر يبيع سلعة فباعها المأمور وباعها الآخر فهي لأول المتبايعين إلا أن يقبضها
الآخر فتكون له وإن جهل أولهما والسلعة قائمة قسمت بينهما اه وهو يفيد كلام أجد
من القسمة اه محل الحاجة منه بلفظه فأنبت ترى كلام الميطي انما هو في صورة جهل
أولهما لا في صورة اتحاد زمن عقدهما الذي هو محل توقف أجد وقد اختصر كلام
الميطي جدا ونصه على اختصار ابن هرون قال ابن حبيب وإن لم يقبض السلعة ولم يعرف
الأول منهما وادعى كل واحد منهما أنه أول تحالفاً فإن حلف أحدهما فقط فهي للعالم
وإن حلفا أو نكلا أو تجاهلا فهي بينهما يرد لكل واحد منهما نصفها بنصف عنه وروى
عيسى عن ابن القاسم أنها بينهما بأقل الثمن قال ابن القاسم فإن قال أحدهما انما اشتريت
كلها ولا حاجة لي بنصفها قيل له اذهب ودعها صاحبك وقال ابن حبيب يخبر كل واحد
منهما في التماسك بنصفها بنصف الثمن أو الفسخ لأجل التوقيف اه منه بلفظه ومراد
عجم بقوله ذكر الميطي ما يدل له الخ والله أعلم أنه يدل بطريق القياس فتأمل والله أعلم
وقول ز فإن لم يقبض اشتراكا كان رضيا والافتراء الخ فيه اجمال وعبارة عجم عن
التبصرة هي مانصه أو يقتصر على أيهما يرفع يده عنها اه وقول مب عن أبي الحسن
قال المازري على القول بأن قبض الاوائل قبض للأول وآخر يكون القابض أولى الخ هذا
يدل على أن الراجح عند المازري أن الأول أحق مطلقا بالمشهور أن قبض الاوائل
ليس قبضا للأول وآخر لكن المازري لم يقتصر على هذا بل ذكر أن الخمي أفتى بأن قبض
في الكراء والاجارة معتبر وبه أيضا أفتى السيوري ثم قال مانصه وأرى أن سكنى الساكن
حيارة وقبض يوجب ترجيح جانبه كما في الاعيان اه نقله المكناسي في مجالسه وعلى ما لابن
رشد اقتصر ح كما فعل ز وأصله لابن دحون انظر مجالس المكناسي فلكل من القولين
مرجح وإذا نظرت الى ما تقدم عن القرافي في قبض الاعيان وما قاله أبو علي ظهر لك أن
اعتماد لابن دحون وابن رشد أولى فتأمل والله أعلم (والث قبض سلعة الخ) قول ز
قولان المعتمد منهما الثاني كما في ح الخ يقتضي أن ح صرح بأنه المعتمد وليس
كذلك والذي في ح أن القابسي قال لا يكون شاهدا وقال بعض القرويين يكون
شاهدا وإن ما قاله القابسي يخوه في كتاب ابن سحنون عن أبيه فانظروه وقول ز وتحت
صورتان الخ الثانية منهما الاخلاف أنه لا يقضى على المطلوب فيها بأن يدفع للطالب
والأولى فيها قولان وما اقتصر عليه ز فيها وظاهر المصنف وهو قول القابسي وقال
بعض القرويين يقضى عليه بالدفع قال ح وما قاله القابسي من عدم جبره على الدفع هو
الذي جزم به القاضي عبد الوهاب في المعونة وعليه اقتصر الخمي في كتاب الوديعة وقال ابن
فرحون في تبصرته انه المشهور اه محل الحاجة منه بلفظه ولهذه المسئلة نظراً منها أن
يدعى شخص على مدين أنه وكيل رب الدين ولا يأتي بحجة في صدقه المطلوب في الوكالة
وعتق من الدفع وقد ذكرها ح عند قوله فيما مر وواحد في خصومة وصرح فيها أيضاً
بأن المشهور أنه لا يجبر على الدفع قلت وكان ح لم يقف في ذلك على نص للمقدمين

مع أن ما قدمه عن كتاب ابن سحنون وعن أبيه من أنه لا يكون شاهدانص في أنه لا يجبر على
الدفع لان الخلاف في جواز شهادته مفرع على القول بأنه لا يجبر المطالب على الدفع كما هو
واضح وصرح به ح نفسه هنا وفي نوازل الشريعة من المعيار عن ابن القطن ما نصه رأيت
للقاضي أبي بكر بن زرب بخطه رحمه الله قال في مسائل ذكرها انه وقع في الكتاب الثاني
من أحكام محمد بن عبد الحكم وإذا كان لرجل على رجل حق فكتب له الى رجل عنده مال
من دين أو ودیعة أن يدفع اليه ماله فدفع الكتاب الى الذي عنده المال فقال أما الكتاب
فاني أعرفه وهو خطه ولكني لا أدفع لك شيئا فذلك له ولا يحكم عليه القاضي بدفعه ولا يبرئه
دفعه ان جاء صاحب الحق فأنكر الكتاب وكذلك لو قال قد أمرني أن أدفع اليك ذلك
ولكن لا أفعل فذلك كله لانه لا يبرئه ذلك أن أنكر الذي له المال ومات قبل أن يصل
ورأيت لسحنون غيره هذا أنه يقضى عليه بدفع ذلك لاقراره بأمر صاحب المال ولكل له
وجه اه محل الحاجة من جوابه بلفظه ثم قال في المعيار عن ابن سهل متعقبا جواب ابن
القطن ما نصه وما حكاه عن سحنون فالظاهر فيه خلافه قاله ابنه عنه فذكر ما لا يبرئه ثم قال
هكذا في كتاب تقيس النوادر وهو مثل قول محمد بن عبد الحكم وكذلك قال ابن المواز وابن
سحنون في هذا الأصل ذكر ذلك كله عنهم ابن أبي زيد في مواضع من نوادر اه محل الحاجة
منه بلفظه وفي طرر ابن عات ما نصه ووقع في الجزء الثالث من الاستغناء قال ابن المواز
ان أمرت من لك عليه حق أن يكتبه باسم رجل وعرف المطالب أن الحق لك دونه فغاب
من له الامر وطلبته أنت وأبي من دفعه حتى يحضر فله ذلك ولا يقضى بدفعه وان أقر أنه
لك لان دفعه لا يبرئه فان قامت بنسبة على اقرار صاحب الاسم أنه له قضى عليه بالدفع وبرا
من ذلك اه منها بلفظها فهذا كله شاهد لتشهير ابن فرحون الذي عول عليه ح وان
خفي عليه لكن صرح التيطي بأن العمل بخلافه في ترجمته من قام بحق على ميت أو غائب
المن كتاب الإقضية من اختصار المسطبة لابن هرون ما نصه مسئلة فان زعم الطالب أن
للغائب تحت يد رجل مالا ودیعة أو بوكالة فعليه اثبات ذلك فان أثبتته أمره القاضي
باحضاره فاذا حضر سألته فان أقر به أمره أن يدفع منه الى المحكوم له حقه فاه سحنون في
أسئلة حبيب وعليه العمل وحكي عنه ابن اللباد أنه لا يقضى منه دينه وقاله محمد بن عبد
الحكم وابن المواز وابن سحنون قال أبو عمران وهذا القياس اذ لو حضر الغائب وقال
الودیعة لغيري لم يكن للغرماء فيها شيء فاذا قلنا يقضى على المودع بالدفع فإذني يخلصه من
ذلك أن يشهد على الطالب بالقبض أو يأخذ نسخة الحكم على الغائب ويكتب القاضي له
براءة عما دفع من الدين اه منه بلفظه وفي اختصار المسطبة أيضا ما نصه وفي النوادر عن محمد
ابن عبد الحكم فيمن له على رجل حق فكتب له أن يدفع الى فلان فدفع فلان الكتاب الى
الذي عليه فقال هذا خطه وأعرفه ولا أدفع لك شيئا فذلك له اذ لا يبرئه ذلك في موت الأمر
أو انكاره وحكي حبيب عن سحنون فيمن قال وكفى فلان على قبض دينه منك فصدق في
الوكالة وأقر بالدين أنه يلزمه الدفع اليه فان قدم الطالب وأنكر التوكيل رغم له ثمانية
وكانت المصيبة منه اه منه بلفظه وبهذا تعلم ما في انكار ابن سهل عن ابن القطن

* (تنبيه) * انظر قول المتطعي عن سحنون فان قدم الطالب وأنكر التوكيل غرم له الخ
 هل هو معارض لقوله فيما نقلناه عنه أولا فاذ قلنا يقضى على المودع بالدفع فالذي يخصه
 من ذلك أن يشهد على الطالب الخ أولا وهو الظاهر فيحمل كلامه الثاني على أنه لم يقع
 فيه ما ذكره في كلامه الاول والله أعلم (والقول لكان ادعى الاذن) قول ز بدون
 عين سكت عنه نو و مب وقال شيخنا ج فيه نظر بل لا بد من العين ان حقق عليه
 المشتري وان اتهمه جرى على أيمان التهم اه وهو ظاهر (أو وصفه له) كلامه يشمل
 ما اذا قال وكنتى على دفع كذا زيدو يقول الموكل بل على دفعه لخالفه يكون المصنف
 ذاهبا فيما على قول مالك ومن وافقه في المنتخب مانصه وفي كتاب ابن حبيب وسألت
 مطرف بن عبد الله عن الرجل يرسل مع رجل المال الى رجل فيختلف الا مر والمأمور
 يقول المأمور أمرتني برفعه الى فلان وقد فعلت ويقول الأمر أمرتني بدفعه الا الى
 فلان غير الذي دفعه اليه المأمور ولا يثبت بينهما ما قال الذي سمعت من مالك يقول القول
 قول الأمر ويضمن المأمور المال ولا يرجع به على الذي دفعه اليه لانه قد أقر له أن المال
 ماله وأنه الذي أمر بدفعه وان هذا كاذب في قوله وظالم له فيما يرجع قال عبد الملك وسألت
 عن ذلك ابن المسبحون فقال مندل قول مطرف الا أنه رأى للمأمور أن يرجع بالمال اذا
 أغرمه على من كان دفعه اليه واحتج بأنه يقول لم أهيك شيئا من عندي وانما بلغت رسالة
 غيري فاذا قد رجعت عن ذلك وكذبتني فاررد الى ما أتيتك به قال فأرى ذلك له قال وسألت
 عن ذلك أصبغ بن الفرج فقال لي كان ابن القاسم يقول اذا قال الأمر أمرتني بدفع
 المال الى فلان وقال المأمور بل الى فلان فالقول قول المأمور لان الأمر قد أقر له بالدفع
 الى آخر اه منه بلفظه ومثله في المفيد عن الكافي وزاد مانصه وقال أصبغ عن ابن
 القاسم القول قول المأمور به العمل اه منه بلفظه وصحح في الشامل الاول ونصه ولو
 قلت أمرتني بدفعه لزيد فقال له مرو وقد فعلت ضمن ولا يرجع به على عمرو وعلى الأصح فيما
 اه منه بلفظه (الا أن تنو بتكول أو تدبير) قول ز أو كتابة ان لم يدع ذلك المأمور حتى
 أدبت الكتابة فلا اشكال وان اطلع على ذلك قبل الاداء قبل العجز فعلى القول انهاء عتق
 لا اشكال وانظر على القول بانها يسع هل له أخذها لان البيع هنا غير مقيت أو يقال هنا
 بالفوات على القول بانها يسع أيضا مراعاة للقول الآخر وانظر اذا لم يطلع على ذلك الا بعد
 العجز والظاهر أن له أخذها اذ لم يبق لعقد الكتابة السابقة أثر تأمله فاني لم أر من تعرض لذلك
 * (تنبيه) * قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وما ذكر في الكتاب في العتق والتدبير
 يدل على خلاف ما أفتى به ابن رشد لعياض في رجل أوصى بشراء دار ووقف حبسا على
 مسجد فاشتري من ماله وزاد من ماله شيئا وحسب الدار ثم اطلع على عيوب في الدار فمقمة
 الكثير من منافعها وجب ردّها فان تحببها لا يثبت ردّها بالعيب وانما يكون التحبب
 في الدار مقبلا يشترطها الرجل لنفسه ثم يحبسها ثم يطلع على عيب اه منه بلفظه فتأمل
 والله أعلم (والا لم يلزمك الا المائة) قول ز ولو أقام بينة بشرا ثم باعها قال الخ أي خلافا
 لما قاله سحنون في غير المدونة كما نقله عنه ابن يونس ثم قال ابن يونس مانصه محمد بن يونس

(أو وصفه له) يشمل ما لو قال وكنتى
 على دفع كذا زيدو قال الموكل بل
 على دفعه لخالفه وهو قول مالك وغيره
 وعليه فلا يرجع الوكيل على المدفوع
 له بل يضمن من عنده وقيل يرجع
 وقال في المفيد عن الكافي قال
 أصبغ عن ابن القاسم القول قول
 المأمور به العمل اه انظر الاصل

وهذا الذي ذكره نحن من قيام البيئة ظاهره خلاف المدونة لان المأمور بمصدق في الزيادة التي تشبه فهو كقيام البيئة عليهم فكذلك يكون مصدق في الزيادة الكبيرة ويحلف ويكون ذلك كقيام البيئة ولانه فرط اذ لم يعلمه وسلطه عليهم فهو كالمتطوع بالزيادة وفي المستخرجة ما يدل على ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه (وهل وان قبضت تأويلان) قول ز وعلى الثاني فهل يلزم الوكيل أيضا بالدهال الخ الظاهر أنه لا محل لهذا التردد لانه ان كان أعلمه أو لا بانه وكيل فلا وجه لالزامه بدله وان لم يعلمه بذلك ولا علم من غيره فلا وجه لعدم الزامه بدلهما فقام له والله أعلم (وان عزل بموت موكله ان علم والاقتاويلان) قال ح مانصه جعل ابن رشد الخلاف في الموت والعزل سواء وظاهر كلامه في ضيق ترجيح القول بعدم العزل قبل بلوغ العلم في الموت والعزل وهو الظاهر اه ونص ضيق ومذهب المدونة أنه لا يعزل قبل علمه في الموت ففهم ان اشترى بعد موت الا مروه لم يعلم عونه فذلك لازم للورثة ويؤخذ الثمن من التركة ان لم يكن الوكيل قبضه وكذلك ما باع وعلى محل المدونة على هذا من الفرق بين العلم وعدمه عامة الشيوخ والقول بانه يعزل بمجرد الموت لابن القاسم وأصبخ وروى أيضا عن مالك وزعم الغنمى انه ظاهر المذهب وتأول ما في المدونة اه محل الحاجة منه بلفظه وما ربحه ح هو الذي ربحه أبو على جازما به وباقي لفظه قريبا ان شاء الله وقول ز وعليه غرم الثمن يريد اذا اشترى ما وكل على شراؤه ويكون المشتري له وما اذا باع ما وكل على بيعه فانه يغرم القيمة وفي عزله بعزله ولم يعلم خلاف أى قولان مشهوران أما الثاني فيشبهه له ما في ضيق ونصه فتأول أبو عمران أن المذهب في العزل كالمتصرف قبل العلم وهو قول ابن القاسم وأشبه ورأى ان ما في المدونة آخر كتاب الشريعة ان الوكيل لو كان مفوضا اليه اذا خلعه لم يعلم غرما وبذلك انه لا يبرأ غريم بما دفع اليه كان من ثمن ما باعه أم لا خلافا لهذا وكذلك اعترض سمعون مسئلة الشركة وتأول بعضهم أنه لا فرق بين الموت والعزل والى التسوية ذهب التونسي وابن حزم وتأولوا مسئلة الشركة على ان العزل كان مشهورا فلم يصدق على انه لم يعلم وعلى هذا فيحصل في مسئلة الموت والعزل قبل العلم ثلاثة أقوال ثالثها يعرض تصرفه في الموت دون العزل وله اربع في القول الثالث قول مطرف ان الوكيل لا يعزل في الموت والا في الفرق بينهم ما من حيث المعنى عسر ثم قال بعد يسير مانصه واختار جماعة القول انه لا يعزل ففهم استصحابا للعمال والأدنى الى الشك في انكاحه ومعاملته اه محل الحاجة منه بلفظه وصرح غير واحد بشهره منهم المصطفى في نهايته في ترجمة ما جاء في بيع الوكيل على موكله وفيما يبيعه صاحب المرات الخ من كتاب البيوع ونصه وبيع الوكيل على موكله جائز ما لم يعزله الموكل أو يموت فان عزله قبل البيع فباع الوكيل ولم يعلم بالعزل فالمشهور من المذهب أن يبيعه جائزا لان يبيع بعد العلم بالعزل أو يعلم المتابع بالعزل فلا يجوز زويل بيعه لا يجوز زعده العزل سواء علم الوكيل بعزله أو لم يعلم اه منها بلفظها ومنهم ابن هرون في اختصاره ونصه يبيع الوكيل على موكله جائزا لم يعزله فان عزله قبل البيع فباع ولم يعلم بالعزل فالمشهور من المذهب أن يبيعه عليه جائزا لان يبيع بعد علمه أو علم

المبتاع بالعزل وقيل لا يجوز علم الوكيل بالعزل أم لا اه منه بلفظه ومنهم صاحب العين
ونزه اذا عزل الموكل وكيله في بيعه وايتباعه عليه جائز حتى يعلم بالعزل اه ذا مشهور مذهب
مالك وقيل ان بيعه وايتباعه لا يجوز بعد العزل علم أم لم يعلم اه منه بلفظه وأما الاول فلم
أر من رحمه ولعل المصنف اعتمد في شهره على ما قدمناه عنه من كلام اللغوي في الموت
لانه اذا كان ظاهر المذهب عنده في الموت الانعزال مع عدم العلم فالعزل أخرى ويدل على
الاحروية كلام ضج نفسه وقد جزم أبو علي بمساواتهم ما وان المدار على العلم وعدمه
فيم ما على الراجح فائلا مانصه وقد لقننا ما حصلنا به مانصه

ف عزل مأثور بعلم وقعا * بموت امر وعزل سمعا

لا عزل بالجهل بما قد ذكرنا * من موت أو عزل على ما قرأ

اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) * ما عزا المصنف في توضيحه للتونسي من أنه محل
قول ابن القاسم في كتاب الشركة من المدونة على أنه لا ينزل بعزله الا اذا علم وانه انما
لم يصدق له الشهادة فهو وفاق لقول مالك فيها في كتاب الوكالات بخالف لما في المبطلين وابن
عزقوا ابن رشد في المقدمات ونصها فاختلف هل يكون معزولا بنفس العزل أو الموت أم لا
على ثلاثة أقوال أحدهما انه يكون معزولا بنفس العزل والموت وهذا قول ابن القاسم
في كتاب الشركة من المدونة في الذي يحجر على وكيله فيقتضي من غرماه بعد عزله وهم
لا يعلمون بذلك أنهم لا يبرؤن بدفعهم اليه وان لم يعلم هو بعزله هذا ظاهر قوله وعلى هذا كان
الشوخ يحملونه وعلى هذا جعله أبو إسحق التونسي فاذا لم يبرأ الغرماء بالدفع اليه فكذلك
لا يبرأ هو ويكون الغرماء أن يرجعوا عليه اه منها بلفظه وقول مب فان كان مقوضا
لم ينزل الابنزل الموكل أو موته انزاله بموت الموكل هو المشهور قال ابن الماحج وقيل
لا ينزل المقوض اليه الا بعزل الورثة اه قال في ضج مانصه والقول بأنه لا ينزل
المقوض الابنزل الورثة لمطرف وابن الماحجون وجهه القياس على القاضي والامير
فانهم لا ينزلون بموت الخليفة والفرق الاول أن الوكيل انما قدم لمصلحة الموكل وقد
حكى ابن المنذر اجماع العلماء على مثل المشهور اه محل الحاجة منه بلفظه وعبرة
ابن عبد السلام هي مانصه لان القاضي والامير لم يقدموا في الحقيقة لتحصيل مصالح
الخليفة من حيث هو خليفة وانما قدموا لتحصيل مصالح المسلمين ومن قدما للنظر في مصالحه
باق فوجب بقاء وهم على الحال الذي كانوا عليه ما لم يعزله ما الخليفة الوالي بعد الخليفة
الميت اه منه بلفظه وقول مب أو بمضي ستة أشهر الخ انظر من قال هذا في الوكيل
المقوض اليه وحالته على مجالس المكناسي فيها انظر لان الذي فيها هو مانصه هل ينسخه
طول الزمان أم لا قال القول أن الفصل الذي نحن بسبيله من توكيل الخصام الذي استقر عليه
العمل أنه يفترق الى تجديد اذا جاوز ستة أشهر هذا اذا كانت فترة في خلال العمل وأما اذا كان
خصامه متصلا فلا ينسخه طول الزمان اه منها بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وفي
الانعزال بطول مدة التوكيل ستة أشهر وبقائه قول ابن سهل رأيت بعض شيوخنا
يستكثر امسالة الوكيل على الخصام ستة أشهر ونحوها ويرى تجديد التوكيل مع قول

المتبطل في الوكالة على الانسكا ح ان سقط من رسمه لفظ دائمة مستمرة وطال أمسد التوكيل
 ستة أشهر سقطت التوكيل ثان ونقل ابن سهل عن سحنون من قام بتوكيل على خصومة
 بعد سنتين وقد أنشأ الخصومة قبل ذلك أول ينشأ به مدعى سنتين سأل الحاكم موكله
 عن بقاء وكيله أو عزله فان كان غائبا فهو على وكالته اه منه بلفظه ونقله أبو علي
 ونص القوانين الذي أشار إليه هو قوله وتبطل الوكالة اذا طالت مدتها نحو ستة أشهر إلا أن
 يجعلها على الدوام أو تكون على أمر معين فلا تبطل حتى ينقضي اه منها بلفظها وليس
 نصا فيما عداها وانما هو ظاهر في ذلك كلام غيره ولا يصح قياس الوكيل المفوض اليه على غيره
 لظهور الفارق بينهما واختلافهما في أحكام كثيرة فالظاهر ما جزم به نو في شرح اللامية
 عند قولها * وهل تنتهي بالسكت ستة أشهر * فانه قال بعد تقريره ذكر بعض ما يتعلق به
 ما نصه وهذا كله اذا لم يكن مفوضا لخاص من شاء عند من شامق ما شاء اه منه بلفظه
 ويشمله ما تقدم من كلام ابن عبد السلام في الفرق بين موت الموكل في التفويض
 وموت الخليفة من قوله ومن قدما للنظر في مصالحه باق فوجب بقاءهما الخ فانه يدل على
 أن حكم الوكيل المفوض اليه في حياته موكله وحكم القاضي والامير في حياة الخليفة سواء
 باتفاق وكذا بعده عند طرف وابن الماجشون لا عند جيل أهل المذهب للفرق المذكور
 فتأملها بانصاف وفي نوازل الوكالات من المعيار ما نصه وسئل العالم أبو عبد الله سدي محمد
 ابن مرزوق رحمه الله عن حكم الوكالة المفوضة ان طال أمرها هل حكمها بحكم وكالة
 الخصام تجدد بعد ستة أشهر على ما حي ابن سهل عن بعض شيوخه أم لا وتسقروا أو يفرق
 بين أن ينص المولى على الدوام والاستمرار فتسقروا أم لا ومن نص على ذلك وهل يلزم الوكيل
 ان يجضر موكله أم لا ونص ابن سهل على أنه لا يلزم ذلك وجرى عمل الفاسيين على الزامه
 احضاره ما مستندهم في ذلك فأجاب لا يحتاج الوكالة المفوضة ولا غيرها الى تحديد
 علمت من قول سحنون في وكالة الخصام على ما نقل عنه ابن سهل وغيره وهو في النوادر
 وغيرها فاعرى المفوضة وهذا مستند الى مدرك من مدارك الاحكام وهل الاصل بقاء
 ما كان المسمى بالاستعجاب المختلف فيه ويكفيك نص سحنون وأين هو من شيخ أبي
 الاصبع الذي لم يسمه حتى تعرف من تبتة في قياس سحنون الذي انقطع التقليد من طبعته
 بل فيها نزاع هيئات وأظن ذلك الشيخ أخذ من قول سحنون ان حضرة الوكيل سئل عن
 خلعه وانما قال ذلك سحنون احتياطوا والا فالاصل كاف كما قال في الغائب فاحتاط هذا
 الشيخ في مقالته وقول من قال لا يلزم الوكيل احضاره موكله صواب والقول بالزام ذلك
 مطلقا لا بعقل لان بدال وكيل كيد موكله وهو نائبه فالزمه لزمه حضرة أو غاب والا فأي
 فائدة للوكالة ان لم يكن كذلك اه اذا كان المراد احضاره ليتكلم أو يحاصم وان كان
 احضاره لم يغر المال فالو كيد لا يلزمه ذلك وكذلك البين ان توجهت عليه كاذ كفي
 الغائب اه منه بلفظه مع اختصار فقد جزم هذا الامام بأنه لا يحتاج في الوكالة المفوضة
 الى تجديدها أو اخذ من قول سحنون بالاحرورية ولم يحك في ذلك خلافا أصلا ولا يخبر فيها
 الخلاف من قول شيخ أبي الاصبع لما أشار اليه من الفرق بين كره الاحرورية فتأمل والله

أعلم * (تنبيه) * قال ح مانصه لعل بعض شيوخ ابن سهل هو الغرناطي فإن البرزلي
 نقل ذلك عنه اه قال العلامة ابن قاسم في شرح العمليات الفاسيات بعد ذكره كلام ح
 هذا مانصه قلت جزم ابن مرزوق بان الشيخ ابن سهل الذي لم يسمه هو ابن هرمرز في المعار
 سئل العالم أبو عبد الله بن مرزوق الى آخر ما قدمناه عن المعيار قلت هذا غلط واضح نشأ له
 من تصحيف وقع له في نسخة من المعيار لان الذي في المعيار هو ما قدمناه عنه من قوله وأين
 هو من شيخ أبي الاصبغ الخ فأين بالهزمة والمثناة التحتية اسم استفهام وهو بالهاء والواو
 ضمير المذكر الغائب عائد على مضمون ومن شيخ جار ومجرور في بكسر الميم وبالنون التي
 هي أحدهما والآخر الاستفهام للاستبعاد والمعنى وأين مرتبة مضمون من مرتبة شيخ
 أبي الاصبغ فوق في نسخة هو وابن بهزمة الوصل بالموجود من النونة وهو من باب دال
 واو الضمير راه وايدال نون من زاياب جعلهما كلمة واحدة وظن أن ابن هرمرز مبتدأ وشيخ
 الخ خبره أو العكس وهو تصحيف فطبع ولتأمل رحمه الله أدنى تأمل لبأن له أنه تصحيف
 والله الموفق * (فرع) * اذا بنينا على ما جرى به عمل الفاسين من الزامه احضاره فادعى بحزمه
 فليس عليه الا المين ففي نوازل الوكالات من المعيار مانصه وسئل الاستاذ أو سعيد فرج بن
 قاسم بن لبرجته الله عن الوكيل يعجز عن احضار موكله فأجاب اذا عجز الوكيل عن احضار
 موكله فانتما عليه عين بالله أنه لا يقدر عليه ولا يعلم موضعه اه منه بلفظه * (مسئلة) *
 في المعيار أيضا مانصه وأجاب العبد دوى رحمه الله عن مسئلة احضار الزوج زوجة
 اذا ادعى عليها بشئ مانصه الذي مضى عليه العمل أنه يجبر على احضارها وعين وكيلا
 عنها لان الغالب أن الزوجة انما تكون في بيت زوجها وأنه لا يخفى عليه موضعها واذللك
 من المصالح التي أحدث اه منه بلفظه ونحوه فيه عن ابن لب وزاد مانصه وان أصغر على
 الامتناع من الاحضار مع بقاء الزوجة وظهور البحث عنها في منزلها فانتما عليه المين كما
 تقدم في الوكيل اه منه بلفظه (وهل لا تلزم أو ان وقعت باجرة الخ) قول ز وهل لا تلزم
 الوكالة وقعت باجرة الخ هذا هو ظاهر المصنف وقد سلمه المحققون من أرباب الشروح
 والحواشي ومقتضاه ان الخلاف انما هو فيما اذا كانت باجرة أو جعل والاف هي غير لازمة
 اتفاقا ولم يذكروا لم أشار بالطريقتين وكلامه في توضيحه يفيد أنه أشار بالترديد لحكامه عن
 ابن عبد السلام فانه قال عند قول ابن الحاجب والوكالة باجرة لازمة كالأجرة ويجب العلم
 بالعمل ويجعل ثالثها تلزم بالعمل وبغيرها جائزة وقيل تلزم الوكيل كالأجرة اه مانصه لما
 ذكر أن وكيل الخصام ليس له عزل نفسه شرع في غيره وذكروا أن كانت بعوض على
 وجه الاجارة كانت لازمة لكل منهما بالعقد كسائر الاجارات ويجب العلم بالعمل لان
 الجهالة بالاجارة لا تجوز وان كانت على وجه الجمالة لثلاثة أقوال وفيه مهام كلامه
 ظاهر وهي مبنية على الخلاف في لزوم العمل وان كانت بغير عوض فأما الموكل فلا تلزمه
 بلاشكال وأما الوكيل فذكر أن اجأثرة فيكون له فسخها وهو قول مالك واليه ذهب ابن
 القصار وغيره من البغداديين وقيل بل يلزمه ذلك لانه كواهب منفعة والهمة تلزم بال عقد
 على المعروف ثم قال بعدد يسير مانصه ابن عبد السلام وهذه طريقة غير واحدة نقل

المذهب وابن رشد يرى انه لا خلاف أن للوكيل أن يتحل عن الوكالة متى شاء الا في وكالة الخصام اه منه بلفظه وما عزا لابن عبد السلام هو كذلك فيه وزاد ما نصه الاصح أنها منعقدة كالمهبة اه منه بلفظه فان كان لهذا أشار بالتردد أي طريقا في نقل المذهب ففيه نظر لان الطريقتين اللتين أشار اليهما انما هما في الوكالة بغير عوض هل هي لازمة للوكيل بالاخلاف أو في لزومها وعدمه قولان وكلامه هنا لا يفيد هذا بل يفيد أنهم ان كانت بغير عوض فلا خلاف في عدم لزومها والا فطر يقنان احدهما كذلك والاخرى أنهم ان وقعت على سبيل الاجارة فهي لازمة وعلى سبيل الجعل فتجبر على حكمه والذي ظهر في المصنف أشار بالتردد الى ما لابن عبد السلام فقامت العبارة والذي وقفت عليه في كتب أهل المذهب أن الوكالة باجرة لازمة ما اتفقا أو على المشهور فالأصح هو ظاهر كلام التلوي وابن رشد والمتطابقين وابن عات وابن شاس وابن الحاجب وابن سبلون وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم والتشهير هو الذي لابن بشير وانظر عبارته في ق ومثله لابن غلاب والفشتاني في وثائقه وغيرهم وبالجعالة فيها الخلاف الذي فيه وبغير عوض هي محللة من جهة الموكل فله عزل وكيله بالاخلاف اذا لم يتعاق بها حق لغيره ولم تكن في الخصام على تفصيله المعلوم وفي الوكيل طريقان طريقة الاكثران فيه خلافا راجع بعضهم ان له عزل نفسه وصرح ابن زرقون بعينه وريته وسلبه ابن عرفة وتقدم كلامه عند قوله في النمرة وأجبر عليه ان اشترى شيئا بسوقه المخروج بعضهم انه ليس ذلك وقال ابن عبد السلام انه الاصح وطريق ابن رشد انه لا خلاف في ان له عزل نفسه اذا لم يكن وكيل خصام قاعد خصمه كالثلاث حتى ذلك عنه ابن عبد السلام والمصنف كما تقدم ونقله ابن سبلون عنه باتهم من ذلك ونقل ابن عرفة مثله عن طر ابن عات وهو كذلك فيما ذكره في ترجمة توكيل المرأة وزوجها على بيع ماله او نصه او الوكالة على ضربين بعوض وبغير عوض فان كانت بعوض وكانت على وجه الاجارة لزمت الفريقتين بنفس العقد واختلف اذا كانت على وجه الجعالة على ثلاثة أقوال فقيل هي لازمة لهما كالأجارة وقيل تلزم الجاعل بنفس العقد والمجعول له بالخيار قبل العمل وبعده وقيل كل واحد منهما بالخيار قبل العمل فان شرع في العمل سقط خيار الجاعل وبقي الآخر بالخيار وان كانت الوكالة بغير عوض فهي غير لازمة للموكل وله أن يعزله قبل العمل وبعده واختلف في الوكيل فقيل هو بالخيار بين التلوي والتروك وهو قول مالك واليه ذهب أبو الحسن بن القصار وغيره من البغداديين وقيل يلزمه ذلك ولا خيار له انظر الوكالة من التبصرة لابن رشد رحمه الله انه لا اختلاف ان للموكل أن يعزل الوكيل متى شاء وان للوكيل أن يتحل عن الوكالة متى شاء الا في الوكالة على الخصام فليس للوكيل أن يتحل عن الوكالة بعد أن انتسب الخصام ولا لموكله أن يعزله عنها قبل تمام الخصام ولا فرق بين الوكيل المقوض ولا المخصوص بالخصام أو غيره فانظر اه منها بلفظها ❦ قلت وانظر هذا الذي نقلوه عن ابن رشد وقبلوه مع ما في ق عنه هنا وما في ق له في المقدمات ونصها فصل والوكالة جائزة بعوض وعلى غير عوض فان كانت بعوض فهي اجارة تلزمهم ما جمعا ولا تجوز الا باجرة مسمومة وأجل

يضر وب وعمل معروف وان كانت بغير عوض فهي معروف من الوكيل يلزمه اذا قبل
 الوكيل كالة ما التزم وللموكل أن يعزله من الوكيل متى شاء الا أن تكون الوكيل كالة في الخصام
 فليس له أن يعزله عن الوكيل ويؤكل غيره ولا يخصم عن نفسه اذا كان قد فاعده خصمه
 المدين والثلثة الامن عنده هذا هو المشهور من المذهب ووقع لا يصح في الواضحة ما يدل
 على أن له أن يعزله عن الخصام ما لم يشرف على تمام الحكم وفي المكان الذي لا يكون
 للموكل أن يعزله عن الخصام لا يكون له هو أن ينحل عنه اه منها بلقطه فانظر كيف جزم
 في المقدمات بخلاف ما نقله عنه من الاتفاق وسلوه وفي المفيد ما نصه ومن الاحكام لابن
 مغيث قال أشهد الوكيل كالة جائزة في كل حق من البيع والاجارة وعقد الشكاح واقتضاء
 الدين وقضائهم وخصومة الخصم وتزويج الولاية وغير ذلك مما يجري مجراها والوكالة تعد
 جائز وليس هو من العقود اللازمة ولا خلاف أعلمه بين أصحابنا ان الموكل له عزل الوكيل
 حضوره لو كسب أو غاب وكذلك للوكيل عذره اذا عزل نفسه من الوكيل مع حضور الموكل
 وغيبته ما لم ينسب الخصام اه منه بلقطه وهو نحو ما حكاه الجماعة المذكورون عن ابن
 رشد وقد نبه أبو علي على ما في كلام المصنف وأصلح كلامه بقوله وهي لازمة بعقد الاجارة
 من الطرفين كالجاءل بالشروع والافلازم اه وهو الصواب باعتبار الراجح ولكن يقوت
 المصنف ما قصده من الاشارة الى الطرفين فلو زاد قوله كالجاءل بالشروع والافلا
 تلزم الموكل اتفاقا ان لم يتعاقبها حق لغيره ولم تكن على الخصام بشي طه وهل كذا وكيل غير
 الخصام اوله ذلك على المشهور فقط وقيل هي لازمة له وصحح تردد لاجاد * (تنبيهان
 * الاول) قال أبو علي ومما يدل على ضعف الخلاف الذي أشار اليه ابن بشير عدم ذكر
 الناس له فيما رأته من كلامهم ولان هذه اجارة يجري فيها ما يجري في مطلق الاجارة وهو
 ظاهر وقد أشار الى ذلك ابن عاشر ونصه انظر ما انقضى بين الوكيل باجرة وبين الاستئجار
 في الماهية فانا وجدنا الاجارة يلزمها الاتفاق على اللزوم بالعقد والوكالة ذات خلاف
 واختلاف اللازم بقضي باختلاف اللزوم اه منه بلقطه وسلمه جس ونحوه قول تو
 تمام عمل للفرق بين الوكيل باجرة حتى جرى فيها قول بعدم اللزوم وبين الاجارة المتفق على
 لزومها أو ينشأ من ماهية الاجارة عن ماهية الوكيل اه وبجملها ظاهر لكن في كلامه ما
 نظر من جهة أخرى وهو أنهم ما سلموا كلام المصنف فقها وان كلامهما يقتضي أن الخلاف
 فيها لم يوجد وليس كذلك ولذا قال أبو علي ولا يخالف ما في ابن عاشر وغيره ثم قال بل هي
 متفق على اللزوم فيها أو فيها خلاف ضعيف غاية اه منه بلقطه وهو صواب * (الثاني) *
 قال أبو علي ما نصه ولم أقف على من بين وجه المذهب في عدم لزوم الوكيل مع أن
 الهبة تلزم بالقول على المذهب اه نقلت الظاهر عندي أن وجهه أن هذا من باب الوعد
 لا من باب الهبة التي هي انشاء وتلك لا تقبل بالعوض لان قول الشخص لمن قال له
 أو كلك على فعل كذا قبلت مثلا هو وعد منه بأن يفعل له ذلك في المستقبل وهو وعد في
 الحقيقة لا تلكم لذلك أو منفعة المشهور في الوعد عدم لزوم الوفاء به ان لم يقع به توريط به
 يظهر لك أن المشهور مبني على مشهور لا على ضعيف فتأمل ما ناصف والله سبحانه أعلم

(باب الاقرار)

الاصل فيه كما في المجالس قوله تعالى ولوعلى أنفسكم من آية كونوا قوامين

بالقسط الخ قال ابن عطية وشهادة المرء على نفسه اقتراره بالحقائق اه وقال في الاحكام في الآية امر الله تعالى العبد بان يشهد على نفسه بالحق ويسمى الاقرار على النفس شهادة كما تسمى الشهادة على الغير اقرارا ثم قال ولا يلى المرء أن يقول الحق على نفسه فانه يفتخ له قال تعالى ومن تق الله يجعل له مخرجا لا آية الا أن في باب الحدود يندب الى أن يستعزى نفسه ويتوب حتى يحكم الله له الا أنه يعزى نفسه بالحد اذا رأى غيره قد أتى به وهو صاحبه فيشهد على نفسه ليخلصه ويبرئه اه وقول ح مذهبه المدونة ان الاقرار شهادة اعترضه أبو علي بأنه لا يختص بالمدونة نعم وشهادة على النفس فلا يشترط فيها العدالة قلنا وقال في ضيق حقيقته اخبار المرء عن أمر اختص به في نفسه وهو راجع الى شهادته على نفسه اه وقول ابن عرفة بوجوب الخ فاعله مستر وحكمه مفعوله بدليل قوله بعد وان أوجب حكم الخ خلافا لقول ختي فاعل يوجب هو حكمه ومفعوله محمد وفي أى حقا ولا يصح نصبه لان الخبر من حيث هو يحتمل الصدق والكذب فلا يكون موجبا اه ونفسه نظرا أيضا لمعنى بوجوب بسبب شرعا وذلك لا ينافي انه من حيث هو يحتمل للصدق والكذب وقوله (١٣٩) بلنظرة أى وأما في معناه فتدخل الاشارة لفهمة ولومن الناطق خلاف ما يوهمه

وقال عقب باقراره وان يشاره من ناطق قاله ختي وقوله ولازمها أى ونطقه بلازم الشهادة كاسلمت أى أنشأت الدخول في الاسلام وقوله لا الاخبار الخ كذا في ابن عرفة ونصه ولازمها ونحو ذلك لا الاخبار عنها ككنت بع الخ به يعلم أن من أسقط لافقد حرف والشهادة خرجت بقوله على فائله والرواية بقوله فقط وبه يعلم أن الانسب لو قال والشهادة والرواية قال ختي وانظر قوله فقط فانه يخرج اقرار الابوين بالرضاع قبل النكاح وقد سمعه

(باب الاقرار)

قول مب عن ابن عرفة ولازمهما الاخبار الخ كذا في بعض نسخة وكذا في تت في كبره وفي شرح أبي علي في النسخة التي يمدى منهما وفي بعض نسخ ح والصواب ما في أكثر نسخ ح وبعض نسخ مب ولازمهما الا الاخبار بزيادة النافذة ونص ابن عرفة فيدخل اقرار الوكيل وتخرج الانشاءات ككبت وطلقت ونطق الكافر بالشهادتين ولازمهما ونحو ذلك لا الاخبار عنها ككنت بع وطلقت وأسلمت ونحو ذلك والرواية الى آخر ما نقلوه عنه وبه يظهر المعنى ويعلم أنهم أمضوا بعض كلامه فتأمله وقول ابن عرفة فقترح الرواية والشهادة كذا نقلوه عنه وكذا هو في أصله ولو قدم الشهادة على الرواية امكن أن نسب لان الشهادة خرجت بقوله على فائله وهو سابق في حده والرواية خرجت بقوله فقط وهو متأخر ومثال الرواية الاخبار برؤية لال رمضان ودخول الوقت ونحو ذلك فانه يوجب حكم صدقه على فائله وغيره وانظر هل يرد على قوله فقط اقرار ابن عديان فأعلى لاجنبى بتأريثا أنه له وأنكر سائر الورثة وعجز راع الدفع فان الاجنبى يقضى له بجميع الدار فيأخذ حظه من أقر بالاقرار وحظ غيره بالثمة يظهر لى أن هذه الصورة خارجة عن حده بما خرجت به الرواية فيكون حده غير جامع ولم أر من يه على هذا فضلا عن أجاز عنه ولم يظهر لى في الوقت جواب والله أعلم قال في المجالس والاصل في هذا الباب قوله

اقرار الله ان الآن يقال انه شهادة في حق الولد بن واقرار في حق الوالد بن اه وبه يجاب عما أورده هو في على جمعه أيضا من اقرار وارثن عدلين لاجنبى بدارم شلاع انكار باقي الورثة وغيرهم عن الدفع وحاصله ان اقرارهما انما أوجب الحق عليهم فقط وأما ايجابه على غيرهما فيشهدا بتمام الاقرارهما فاما ما قران على أنفسهما شاهدا على غيرهما والواحد بال شخص له جهتان فتأمله وقول مب فيه الجزم بانهم الخ ما جزم به هو الحق لكن مع افظ أشهد كما هو مقتضى كلامه والرد انما هو على من قال ان الكلمة المشرفة بدون أشهاد انشاء وفي تقرير البناء على أن صدق الخبر طابقته الواقع ولا اعتقاد الخبر وقوله والمنشأ يجب تأخره عن الصفة أى بحسب الظاهر والافه ومقارن لها وقد عرف ابن مالك الانشاء كما نقله عنه الدماميني في شرح التسهيل بقوله هو ايقاع معنى بلفظ يقارن في الوجود اه وقوله لم يصح أيضا لوجودها الخ وأيضا لا معنى لانشاء الصلوة الزكاة وغيرهما من الاعمال بها على أنهم من جملة الاعمال فلزم انشاءها بنفسها وهو باطل وقوله لدخول كل مقر الخ أى فلو كان الدخول المذكور يقتضى أن يكون منشأ لثت ذلك في كل اقراروا الحاصل أنهم اذا كانت مصاحبة لاشهد ففى لانشاء الشهادة من الكافر والمؤمن فالتشابه هو الشهادة بعضهمنا لامعناها واذا كانت بغير أشهد ففى من الكافر خبر قطعاً ومن المؤمن كذلك ان لم يقصد انشاء التشابه هو الا انه يفسر أيضا

كونها بغير ائمة شهداء انما بان فطق الكافر بها (١٤٠) يصدق عليه حد الاقرار الذي هو خبر وبانهم صرحوا بانها كلية سالبة

سميت لا بطل الجزئية الموجبة التي يدعيها المشرك كما تقر في محله واذا كانت كذلك كانت قضية فتكون خبر الانشاء بالله التوفيق (تنبيه) الاقرار في اللغة الانثبات يقال قر الشئ اذا ثبت وأقره غيره أثبته ومنه كافي الذخيرة القرأى البر دلالة بسكن الدماء والاعضاء والقرار والقارورة والاقرار ثبت الحق والقرأنت الحق على نفسه (بافزاره) أي ولو جعل على الراجح واعلم انه لا يشترط حوز المقر به الا ان عرف ملكه لمقر كافي ح عن ابن رشد وعليه يحمل ما في ق عن نوازيل ابن الحاج من انه ان لم يقبضه حتى مات المقر بطل كأشار له في الدرا الشير ووجه على اطلاقه كونه موهوم وبوجب محال فته لاهل المذهب فاطية انظر الاصل والله أعلم (لم يكذب) قول مب للمدونة في موضعين موهوم وعبارة ابن رشد وهو الذي يأتي على ما لابن القاسم في كتاب الرهون والمدونة وما لا شهب من كتاب ارشاء السطور منها وهو أحد قول سحنون (هـ) ولم يتم أي المقر قلت فهذا من شروط المقر لا المقر له فلو قال المصنف بلا حرج ولا تهمه لكان أولى على انه لا حاجة لهذا التبدل لانه ان فرض في الصحيح فلا تهم فيه وان فرض في المريض فسيأتي قريسا قاله القيشي عن ق وقول ز لا و العطف الخ والازم أيضا خلو الصفة عن ضمير الموصوف (كالعبد الخ) قلت في ختي عن الشيخ

عز وجل يأثم الذين آمنوا كونا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسهم أو الوالدين والاقرين اه منه بالفظها والدليل في قوله تعالى ولو على أنفسكم وذلك قال ابن عطية مانصه وشهادة المرء على نفسه اقرار بالحقائق اه منه بلفظه وقال ابن العربي في الاحكام مانصه قوله ولو على أنفسكم أمر الله العبد بأن يشهد على نفسه بالحق ويسمى الاقرار على النفس شهادة كما تسمى الشهادة على الغير اقرارا وفي حديث ما عزم فلم يرجعه صلى الله عليه وسلم حتى شهد على نفسه أربع مرات اه منه بالفظها وقال عند قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة الآية مانصه هذا يدل على قبول اقرار المرء على نفسه لانه شهادة منه عليها ولا خلاف في ذلك لانه اخبار على وجه تنقي معه التهمة فلا ان العاقل لا يكذب على نفسه وفي الحديث واغديا نيس على امرأه هذا فان اعترفت فارجهما قال فاعترفت فرجها اه منه بلفظه قلت والحديث مشهور في الصحيحين وغيرهما * (قائدة) قال في الاحكام اثر كلامه الاول مانصه ولا ياتي المرء أن يقول الحق على نفسه فانه يفتخ به قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب الآن في باب الحدود يتبدل الى أن يستمر على نفسه ويتوب حتى يحكم الله له لانه يقر على نفسه بالحسد اذا رأى غيره قد اتى به وهو صاحب فيه شهد على نفسه ليخلصه ويرثه اه منه بلفظه (تنبيه) في ح هنا مانصه قال السبكي في نكتته في تفسير القرآن العظيم قوله تعالى ثم أقرتم وأنتم تشهدون يدل على تغير الاقرار والشهادة اه وفيه خلاف ومذهب المدونة أن الاقرار شهادة اه منه بلفظه قال أبو علي مانصه قال كاتبه ان أراد أن له حكم الشهادة فهذا غير صحيح يدل على أن الفاسق يصح اقراره ولا تصح شهادته وكذا الكافر وان أراد أن الاقرار شهادة على نفس ذا كره فهذا لا يختص بالمدونة ثم قال فان أراد ح أن الصبي مثلا لما اتى اقراره على نفسه وشهادته على غيره صار اقراره كشهادته باعتبار عدم اللزوم فهما فهذا يقرب ولكن لا يبحي ما في اطلاقه اه محل الحاجة منه بلفظه قلت هذا الاحتمال مع ما فيه يرد عليه ما أورده على الثاني من أنه لا يختص بالمدونة فتأمل فكلما ح مشكل على كل حال والله أعلم (بواخذ المكاف بلا جرح الخ) ظاهره ولو كان الاقرار بجمل وهو كذلك على الراجح وقد تكلم عليه ح هنا ونقل فيه كلام الجزيري وابن رشد وابن سلون فانظرو وقد ذكر ابن عات في طرده نحو ما نقله ح عن ابن سلون انظرو في ترجمة اقرار الرجل لأم ولده وقد جزم في المعين بما جزم به الجزيري وان أغفله ح وبه صدر ابن سلون وكلام ابن رشد الذي نقله ح هنا ليس فيه الجرم بعدم صحته لمن تأمل وأنصف فراجع متأملا وقد جزم ح في فتواه التي ذكرها فيما يأتي عند قوله كزوجة علم بغضه لها بما ذكرنا أنه الراجح فانظرو هناك والله أعلم (لم يكذب) قول مب والقول الاول هو الذي عزاه ابن رشد للمدونة في موضعين الخ عبارة موهمة لان عبارة ابن رشد هي مانصه أحد اه لئس له أن يأخذ الحسنين التي أقر بها الآن يكذب نفسه ويرجع الى تصديقه وهذا هو الذي يأتي على ما لابن القاسم في كتاب الرهون من المدونة وما لا شهب من كتاب ارشاء السطور منها وهو أحد قول سحنون اه محل الحاجة منه بلفظه فتأمل (ولم يتم) نائب الفاعل

حجر لانه لم يحجر عليه بالنسبة الى

ما يلزم في جسده بمنزلة السفينة
وقد تقدم قوله لاطلاقة واستحقاق **فتبين**
نسبه الخ (وأخرس) **قلت** هو **بج** ق
عطف على العبد أو على المكلف من
عطف الاخص على الاعيم (ومريض
الخ) قول مب ونحوه لابن عاشر
نحو ما يضا إلى على وهو الصواب
فقد نقل أبو الحسن وابن عرفة كلام
ابن رشد بلفظه وله ابنة وكذلك هو
في بعض نسخ ق ويؤيده أن ابن
ناجي حكى هذا الاتفاق في مسئلة
العصبة مع الابنة وعزاه لابن رشد
وأيضاً نقله الثاني صريح في ذلك
وكذا مثاله الثالث باقراره لاخ وله
أم فيكون الاول كذلك والله
الموفق وقول مب مثله في نقل
ابن سلون الخ مثله أيضاً في نقل
ضيق وأبي الحسن وهو كذلك في
البيان **قلت** وقد ذكرنا الاقوال
الثلاثة في التحفة وذكر ولد الناظم
عن ابن سراج انه أفتى بالثالث انظره
وقول مب وسواء قام المقر له في
الصحة الخ قال أبو علي عن النوار
أجمعوا انه لو أقر لوارث في صحته فلم
يقبض ذلك حتى مرض المقرآن
الاقرار ما ضان مات المريض اه
وقول مب ابن رشد هذا هو
المعالم الخ يعني اذا كان المقر به
في النعمة أو معيناً لا يعرف ملك المقر
له والا فبسيله سبيل الهبة كما
صرح به ابن رشد تنقسه وتلقاه
الائمة بالقبول وقول مب انما
بلى على مقابل المشهور الخ مخالف
لكلام العسقي في الذي في الدرر
المكتونة والمعار وسله غير واحد

ضمير يعود الى المقر وعليه شرحه غير واحد وفهم ق أنه يعود الى المقر له فانظره متاملاً
* (تنبيه) في ق هناك من وفي نوازل ابن الحاج من أقرب بشي لرجل فهو وكالة به أن لم
يقبضه حتى مات بطل اه ونقل ح كلام ابن الحاج هذا عند قول المصنف الا في
لا المساوي والا قرب ولم يقبضه بشي لكنه نقل هنا عن ابن رشد تنقيده ذلك بما ذكره
عرف ملكه ولم ينسب على المعارضة بينهما لما نقل العلامة ابن حلال في نوازل الاقرار من
الدر النثر كلام ابن رشد نقل بعده كلام ابن الحاج هذا وقال عقبه مانصه قلت اهله عرف
ملكه فلا يكون خلافاً لقول ابن رشد اه منه بلفظه **قلت** وما قاله ظاهر فان ابقاء
كلام ابن الحاج على ظاهره يجب مخالفته اكلام المتقدمين والمتأخرين وبه تعلم ما في
اختصار ق عليه من غير تنقيده والله أعلم (ومريض ان ورثه ولد لا بعد) قول مب
وهو خلاف ما رأيت من نسخ ق الخ قد رأيت في نسخة من ق كما نقله طفي بلفظه
انه وهو الظاهر لان ابن رشد عدد الامثلة ومثاله الثاني والثالث صريح في أن مراده
أولاً بالوارث الا بعد الوارث بالفعل لان شأنه أن يرث فيكون مثاله الاول كذلك فتعين أن
الصواب في كلامه لفظ ابنة كما نقله طفي وكأريته في نسخة من ق ويؤيده أيضاً
أن ابن ناجي في شرح المدونة حتى هذا الاتفاق في مسئلة العصبة مع الابنة في كتاب المديان
من المدونة مانصه ولو ترك ابنة وعصبة يرثونه بقرابة أو لا فاقراهم بالمال فذلك جائز ولا
يهم أن يقر لعصبة دون الابنة اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه قوله ولو ترك ابنة الخ
ما ذكره متفق عليه ولو كان بالعكس لما جاز بانفاق حسبما صرح به ابن رشد اه منه بلفظه
فانظر عزوه ذلك لابن رشد فهو عين ما نقله عنه طفي وقد نقل أبو الحسن في كتاب المديان
كلام ابن رشد بنقله طفي فقال عنه دقوا له ويجوز اقرار المريض ببعض الذين
الامن وارث أربعين منهم بالأنجب اليه اه مانصه قال أبو الوليد في كتاب المديان والتفليس
الاول لا يجوز اقرار المريض من أربعة أوجه أحدها أن يقر لوارث والثاني أن يقر لأقرب
غير وارث أو صديق ملاطف الثالث لأجنبي الرابع أن لا يعرف فان أقر لوارث وهو في
القرب بمنزلة الذي لم يقر له كقاره لاحد ولده أو أقرب كبنته مع عصبة فهذا الاختلاف
أن اقراره لا يجوز وان أقر لا بعد مثل اقراره لعصبة وله ابنة فلا خلاف أن اقراره جائز اه
محل الحاجة منه بلفظه وعليه اقتصر أبو علي مسأله وكذا نقله ابن عرفة ونسبه لابن رشد
في ثاني مسئلة من رسم يرفقن أمرا من جماع ابن القاسم من كتاب التفليس ونصه وان
أقر لوارث أبعد ممن لم يقر له من الورثة كقاره لعصبة وله ابنة أو لاحد له أخ شقيق
أو لاحد شقيق أو لأب أو لأولام وله أم جاز اقراره اتفاقاً محل الحاجة منه بلفظه وقد
أشار اليه ابن عاشر فانه قال مانصه قوله لا بعد لأب لوارث بالفعل أبعد من الوارث الذي لم يقر
له والا قرب نسبة تتعل في ذوى القرابة فلا تدخل الزوجية فيه ولذا قال بعد مفصلاً فيها
كزوج علم بغضه الخ ثم بعد أن كتبت هذا وجدت لفظ ابن عرفة نحو ذلك انتقير
اه منه بلفظه وقد وقع لتو نحو ما لب ونقل كلام ابن رشد وله أب كما نقله مب
الا أنه لم يفصح بالاعتراض على طفي وذلك اغترار منهم بما في بعض نسخ ق وقد غلغلت

من المحققين من ان تلك الفتاوى جارية على المشهور الا انها مبينة على ثبوت التولية بقوة القرائن على كذب القروان كان المشهور والمعمول به انه انما ثبت باقرار المشتري وبالبينة كما في الزفافية فالقرائن موجبة لليمين انه ليس بتوليح لامتنبته كما في نوازل الاقرار من المعيار وفي الدرر وفي أجوبة ابن رشد قائلا اذا كان الاب صحيحا لمرض به الا الكبير يوم أشهد لاحدينه بما أشهد فصحح للابن جميع ما أشهد به الخ والحاصل أن الاقراران علم للسبب وان لم يكن قاطعا فهو معمول به سواء كان في الصحة أو في المرض وان لم يعلم له سبب فان كان معين علم بسبق ملك المقر له فعمله محل الهبة سواء وقع في الصحة أو في المرض وان وقع بغير ذلك فان كان من المريض فحكمه ما ذكره المصنف وبتراحه وان كان من الصحيح لم لا يتم عليه فهو ماض بلا خلاف وان كان لم يتم عليه فكذلك على المشهور المعمول به هذا اذ لم يتم قرائن تدل على أنه توليح فان قامت وكانت قوية فهل يثبت بها التوليح وهو الذي أفتى به غير واحد كابن سهل وابن عتاب وغيرهما وقله ابن سلون وغيره فقها مسلما بعد اعترافه ان المشهور صحة الاقرار من الصحيح لمن يتم عليه اذ اعرا عن القرائن المذكورة فذلك كله عندهم جار على المشهور لاعلى الملمدين خلافا لطفى ومن تبعه أولا يثبت بذلك التوليح وانما هو موجب لليمين على نفسه

ما في ذلك فالحق ما لا ينشأ وطني وأني على والله الموفق وقول مب ما في البشارح عنه مثله في نقل ابن سلون الخ مثله أيضا في نقل ضيغ وأني الحسن ونص ضيغ عنه وأما ان أقرب بقرب غير وارث أو لصديق مالا طاف فالمشهور أن اقراره جائز ان ورث بولد لا كلاله وقيل يجوز مطلقا وهما قائمان من المدونة وقيل ان ورث بولد جائز من رأس المال وان ورث بكلالة فن الثلث اه منه بلفظه ونحوه لا في الحسن وهو كذلك في البيان ويأني نصه وكأن ق تسرع في اسقاط التثمين بران عرفة لكن ابن عرفة لم يقتصر على قولين كما فعل ق ونص ابن عرفة عنه الثاني اقراره لقرب غير وارث أو لصديق مالا طاف في جوازه مطلقا أو ان ورث بولد قولان وهما قائمان منها على اختلاف الرواية في كتاب الكفالة منها وقيل ان ورث بولد جاز اقراره من رأس ماله وان ورث بكلالة فن الثلث اه منه بلفظه * (تنبيه) قال شيخنا ج قوله أو عمن يرثه نحوه قول ابن رشد أول لقرب غير وارث وظاهرا أنه لا بد أن يرثه وولد في صحة الاقرار له ولو كان القرب غير الوارث أبعدهم القرب الوارث كما اذا أقر نخله والوارث أخوه ولا لأنه كذلك اذا اقرار الوارث الابعد صحح وان كان يرث كما اذا أقر لابن المم مع وجود الاخ واثرة فأحرى اذ لم ترث فكان من حقهم تبين ذلك ويكون هذا بمنزلة الاقرار الابعد الذي لا يشترط فيه الولد وانما يشترط وارث أقرب خلاف ظاهر المصنف وقد اعترض عليه فيه وكذا يعارضه عليه وعلى غيره في القرب غير الوارث والله أعلم اه من خطه قدس الله روحه ونور ضريحه وما قاله ظاهر بيادى الرأى لكن الاتمه سلوا كلام ابن رشد ولم يقيدوه بشئ ويدل على اطلاقه تسويته بينه وبين الصديق المالا طاف اذ لا يتأني في الصديق التفصيل الذي ذكره شيخنا ويكون وجه الفرق بينهما وبين الابعد كالمع الاخت ضعف التهمة ليكون العلم له نصيب في المثل والاخت أقرب منه بخلاف النخال والصديق المالا طاف مع الاختلا لان مالها لم يكن لهما في المال نصيب اتهم على أنه أراد أن لا يحرم من ماله فتأمل والله أعلم والمسئلة منصوصة لابن القاسم وليست لابن رشد من عند نفسه في رسم العتق من سماع عيسى من كتاب الوصايا ما نصه وسئل ابن القاسم عن رجل قال عند موتته ان فلانا وكفى به هذه الدار أحفظها وغلتها عليه واني كنت بجدته ذلك فأسلموا اليه الدار وغلتها من سنة كذا وكذا وشهد على نفسه بهذا ثم مات أي يكون ذلك من ثلثه أم تسلم له الدار وان لم يكن له غيرها قال أرى أن ينظر في ذلك فان كان له ولد أسلمت اليه الدار وان كان لا ولد له وانما ورث كلاله وكان الذي أقر له ممن يتم عليه بصدقة أو قرابة لا يرث بهم أن يقبل قوله اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله ابن أبي زمنين في المنتخب وسلم ولم يقيدوه بشئ وكذا أطلقه ابن رشد فقال في شرحه ما نصه وقوله اذ ورث كلاله أنه ان كان الذي أقر له ممن يتم عليه بصدقة أو قرابة لا يرث بهم أن يقبل قوله هو المشهور في المذهب وقد قيل ان ذلك يكون في الثلث وهو قول ابن القاسم في رسم باع شاة من سماع عيسى من كتاب العتق ومثله في كتاب المكاتب من المدونة اه محل الحاجة منه بلفظه فعلى هذه الظواهر الكثيرة يجب التعويل بوجهه ما ذكرناه والله أعلم وقول مب وسواء قام المقر له في الصحة أو في المرض الخ حكى في

النوادرا الاجماع على ذلك ونصه اجمعوا انه لو اقر لواثر في صحته فلم يقبض ذلك حتى مرض المقران الاقارامرض ان مات المريض اه بلفظه على نقل أبي علي وقول مب ابن رشد هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك المشهور في المذهب الخ يزيد اذا كان المقر به في الذمة أو معيناً لا يعرف ملكه والافساده سبيل الهبة كما صرح به ابن رشد نفسه خلافاً لبعض المعاصرين ان كلام ابن رشد هذا على اطلاقه فان ابن رشد نفسه قد قال في آخر رسم الوصايا الاول من سماع أنسب من كتاب الوصايا ما نصه اقرار الرجل في صحته أو في مرضه بما يعرف ملكه من شيء بعينه انه لفلان وفلان وارث أو غير وارث يجري مجرى الهبة والصدقة ويحمل مجملها ويحكم له بحكمها ان حاز ذلك المقر به في صحة المقر جازله والالم يجز هذا امالا اختلاف فيه أحفظه الا أن يكون اقراره بذلك على سبيل الاعتذار فلا يلزمه اه محل الحاجة منه بلفظه وقد تلقاه الأئمة بالقبول فكلامه يقيد بعضه بعضا ليسلم من التناقض وقد ذكره أبو الفضل العقباني في جواب له مذكور في الدرر المكنونة فقها مسلما وكذا ح ذكر كلام ابن رشد فقها مسلما انظر وعند قوله لا المساوي والقريب وكذا سلمه الحافظ الوائلي في فوازل الاقارام من معياره بعد أن قال ما نصه ولو ثبت أن المال للوالد أو قرأه لاولاده فقد تكلم على ذلك أئمة مذهب مالك رحمه الله وسخنون وابن أبي زيد ومحمد بن عمر بن لبابة والقاضي محمد بن يحيى بن زورب والقاضي أبو الوليد بن رشد ومجاهد ومجل الهبة والصدقة وتفاوتت أقوالهم بذلك اه منه بلفظه والله أعلم وقول مب اذا علمت هذا فاق في عجم من فتوى ابن سهل وابن عثاب وابن الحاج وغيرهم كله انما يأتي على خلاف المشهور الخ سلم كلام طي كاسله نو مع أن ما ذكره من أن تلك الفتاوى مبنية على القول الشاذ وهو قول الخزومي ومن وافقه مخالف لما قاله العلامة أبو الفضل العقباني وسلمه غيره واحدا من المحققين في أول مسائل الوصايا من الدرر المكنونة أثناء جواب للعقباني المذكور بعد أن ذكر صحة الاقارام من الصحيح مطلقا واستدل له لذلك بكلام ابن حارث وأبي عمر في الكافي الذي ذكره هنا وكلام ابن رشد الذي ذكره هنا وغير واحد ما نصه فان قلت حاصل ما ذكرته اعمال اقرار الصحيح حتى لمن يهتم عليه وذلك مؤذن بالغاء التهمة في باب الاقرار بالصحة لكن وقع في المذهب ما يدل على اعتبارها في مسائل التولية فكيف السبيل الى الجمع بين ذلك قل التهمة المطروحة في باب الاقرار الصحيح هي التهمة الواردة من مجرد اقراره لمن يهتم عليه غيره صحوبة بشواهد وقرائن تؤذن بأن ذلك الاقرار لأصل له والخلل في مسائل التولية لم ينج من هذا الوجه انما جاء من قيام أمارات على كذب المقر في اقراره حتى لمن لا يهتم عليه عادة لولا قيام الامارات المذكورات ثم يعرض لتلك الامارات القوة والضعف والتعارض والتوسط فينشأ عن ذلك الاتفاق على اعتبارها تارة والغائب أخرى ويختلف تارة في اعتبارها والغائبها ويكون الخلاف فيها حينئذ خلافا في حال له محل الحاجة منه بلفظه ونقله أيضا في المعيار ونقله أبو علي بعض كلام المعيار وذكر فيه ما قدمناه وقال ما نصه وانما نقلت هذا كله منه لحسنه وصحته ولم أجده مثله عند غيره فقد أبان رحمه الرحمن غاية البيان وليس بعده

وهو الراجح المعمول به قولان فشدتك على هذا التصصيل والتحرير والعلم لله العلي الكبير انظر الاصل والله أعلم قل وقد ثبوت ذلك تقريبا للفظ بقولي والاعتراف مع ثبوت سببه صحيح مطلقا خفي واتبه

كذا اذا وقع في غير المرض ولم يعلم سببه لا يعترض الا اذا كان معينا علم

ملك مقرف فحوزه يهتم هذا اذا لم تستند العلامات بقصد تولى حكمه ثبات

أما اذا وقع في حال السقم فحكمه عند خليل ملتم

وقول مب جاز التصدير الى قوله وفي المرض لا يشك بان الحوز

الواقع في مرض الموت ملغى والتصدير لا بد فيه من الحوز لان

التصدير بيع وبيع المرض بغير محابة جائز وانما اشترط فيه الحوز

للسلامة من فسح ما في الذمة في مؤخر وذلك منتف عند حصول

الحوز ولو في المرض ولذلك كفي فيه الاعتراف على المشهور بالمعول

به وحل على الحوز عند جعل الحال والله أعلم (كزوج علم الخ) قال ج

وانظر اذا علم أنه لا يجبر ولا يغضها بل بينهما (والعصبة) يشمل عصبة

الولاد ولا وجه للتشبيه فيه

مطلب ولا من الذي ذكره مهري والتوليح مذكور في ابن سهل والمتسطي وابن سلون وغيرهم وهو الذي في صورة البيع المتحد - ل نفسه على ابطال الحوزاه منه بلفظه وقد خفي ذلك على طفي ومن تبعه **قلت** لكن كلام أبي الفضل هذا يقتضي أن التوليح يكفي في ثبوته القرائن القوية وقد قال بعد ما قدمناه عنه مانصه **ف**نزال دخول التوليح في الاقرار لن يتم عليه مسئلة من أشهد في صحته أنه قد باع منزله هذا من امرأته أو ابنته أو وارثه بمال عظيم ولم ير أحد من الشهود الثمن ولم تزل الأرض بيد البائع إلى أن مات قال ابن القاسم البيع لا يجوز إذا ليس يبيع وانما هو توليح وخذعة ووصية لو ارث حيا نقل ذلك عنه ابن رشد اه محل الحاجة منه بلفظه وهو خلاف الراجح والمعمول به من أنه انما ثبت باقرار المشتري أو بالبينة الشاهدة به كأشارته الزفاق بقوله * وثبت توليح باقرار مشتري الخ فالقرائن موجبة للثمن أنه ليس بتوليح لامتنبته له وفي انتقال شراعه وحواسيه ما فيه كفاية **ولكن** لا بأس بذكر بعض ما يؤيد ما قلناه في نوازل الاقرار من المعيار مانصه **وسئل** أبو عمر عن المبكوى عن أشهد على نفسه في مرضه أنه باع جميع أملاكه من زوج ابنته وان قبض منه الثمن وهو كذا وليس له غير ذلك البنت وزوجته أمها ثم مات فأجاب ان كان مرض البائع مخوفاً لم يقداره قبض الثمن إلا بمعاينة الشهود ولدفعه **قلت** مفهومه مملوك كان في الصحة أو في المرض غير المخوف لمضى الاقرار ويؤيده ما في طرر ابن عات عن سعيد بن مالك فبين باع من ابنه أرضاً وأشهد أنه قبض الثمن ولم يحضر المال ولا أراه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التوليح انه ما مض إذا أقرب القبض وكان الابن كبيراً وان كانت الأرض بيد ما إلى أن مات ول بعض القضاة فيمن ابتاع من نفسه نصف ماله لابنه الصغير ولا يعلم الابن مال فبات الاب وقام الورثة وقالوا انه تابع فلا قيام لهم وذلك لابن نافذ ثم قال عن المشاور ان ابتاع رجل أملاً كاً وكتبها باسم ابنه ولا يعلم الابن مال فان مالها سكا يترمه اقراره ويجعله الابن وان اعقرها الاب أو سكنها حتى مات وهو الصحيح به العمل لانه قد يكون لابن مال بحيث لا يعلم أو أصبح يجعله تابعاً وليس بشئ اه منه بلفظه ونحوه في الدر المنثور أثناء جواب أبي الفضل السابق وبين فيه أن قول مالك المشار اليه هو في العتبية وذكره ثم ما وكلام ابن رشد عليها وزاد متصلاً به مانصه ونحوه ما تقدم عن مالك في هذه الرواية تسببه ابن رشد لابن القاسم أيضاً في كتاب الهبات الرابع وهذا كله مخالف أقول أصبح المتقدم فان قلت فقد قال ابن رشد في البيان حل بعض الناس قول أصبح على أنه خلاف لما وقع لمالك وابن القاسم في الذي يشتري لابنه غلاماً ويشده أنه اشتراه لابنه ثم يموت الاب أنه يكون للابن وليس للورثة الدخول عليه فيه وليس ذلك بصحيح لانهما مسئلتان مفترقتان تلك قال في انه اشتري لابنه من مال الابن فاذا ارثه لم يعلم الابن مال من وجهه من الوجهه تبين أن ذلك توليح من الاب لابنه ولو لم يبع اليه ماله وزعم أنه مال الابن وهذا لم يقل فيها اشتري من مال الولد فوجب أن يكون العبد لابن مالا وملاكه نفس الشراء لانه انما اشتراه بمال وهبته اياه فلا يحتاج أن يحوزة الاب له على نفسه اذ لم يتقرر له عليه ملك **قلت** الظاهر ما نقله ابن رشد عن بعض الناس لان التهمة انما تطرقت من كون الولد

لا يعلم له مال فان جو زنا أن يكون الاب وهب له مالا حيث لم يجرم لال الولد كرفأحرى أن يكون ذلك حيث جرى ذكره ولا أقل من المساواة محل الحاجة منه بلفظه وما قاله ظاهر غاية وفي آخر كتاب الصدقة من أجوبة ابن رشد ما نصه الجواب رضى الله عنك في رجل أصابه الكبر ولهم مال وبنون ولم تكن له امرأة فأوى الى كبير بنيه فكان يمونه هو بنفسه ومن عنده يلفظونه به فباع بعض ماله وتصدق على بعض بنيه منه ببعض وأشهد على نفسه قبل موته بأعوام وهو بتلك الاحوال أن لا ينسب ماله الى يورثه عليه دينان من نفقة ذكر أنه أنفقها عليه ومن ديون ذكر أنه إذا هاعنه الى غرامه ذكر أنه عاملهم قديما وكتب بذلك عقدا وأشهد الابن أن الذي أتى به دين أبيه كان من ماله ومال زوجته فصر اليه ما في ذلك مالا وعقد بذلك لهما وبقي الابن بعقر الاملاك والاب متقاعد على الشهادة بما شهد به أولا ثم مات الاب وقام ورثته لينزلوا معه في الميراث فيها فاستظهر بعقد أبيه له المذكور ورثته ذلك فقال الورثة ان أبانا كان يعمل اليك عناو كنت تملكك بضعة وحاجته الى الكون معك مع قضيتك قديما فخذت عننا وانما كان يقول ويفعل ما تأمر به وأدخلت بنينا وبنيه العداوة حتى ولج اليك ماله وحلت بنينا وبنيه ولو لم يكن الكنا بزمنك مع ان أبانا كان له مال يقوم به ويفضل له منه بل كنت أنت تتصرف في ماله وتحكم وتصرفه في منافعك ولا يقدر معك على شيء وأبتوا جميع ذلك ولم يجد الابن المصير اليه مئة على أن أباه كان قد اذان دينافا ذاه عنه ولم يعرف ذلك الا باقرار الاب بل شهد أنه كان غنيا عن أخذ الدين بين لئال ينقض التصير بذلك أولا ما حور ان شاء الله الجواب اذا كان الاب صحيحا يوم أشهد لا ينسب بما أشهد لا مرض به الا الضعيف من الكبر فيصير للابن جميع ما شهد له به لاسما ان كان قد حاز الاملاك التي صيرها اليه في الدين الذي أشهد له به وعمرها في حياة أبيه وبالله التوفيق أه منها بلفظها فحصل أن الاقراران علم له سبب وان لم يكن فاطعافه هو معول به سواء كان في الصحة أو في المرض وان لم يعلم له سبب فان كان يمين علم صحة المقرر له قبل الاقرار فعمله محل الهمة سواء وقع في الصحة أو في المرض فيجوز على حكمهما وان وقع بغير ذلك فان كان من المريض في حكمه ما ذكره المصنف ومن تكلم عليه وان كان من الصحيح لمن لا ينسب عليه فهو ماض بالخلاف وان كان لمن ينسب عليه فكذلك على المشهور المعول به خلا للمدنيين وان استظهره ابن رشد هذا ان لم تقم قرائن تدل على أنه وليج فان قامت وكانت قوية فهل ثبت بها التوليغ وهو الذي أفق به غير واحد كابن سهل وابن عتاب وغيرهما ونقله ابن سلون وغيره فقها مسلم بعد اعترافه أن المشهور صحة اقرار الصحيح لمن ينسب عليه اذا عارض القرائن فذلك جار عندهم على المشهور لا على مالمدينين كما زعمه طي ومن تبعه أولا ثبت بذلك التوليغ وانما هو موجب للين على نفيه وهو الراجح المعول به قولان فتدبلك على هذا التحصيل والتحري والعلم كله على الكبير * (فرع) * اذا قام على ترك الميت من لا يصح اقرار المريض اليه من قريب أو ملاطف برقة فيها خطا لميت وتاريخها يقتضي أنه أقر في صحته وقبورته أخوه ففي المعيار من جواب أبي الفضل العباسي ما نصه هذا الاعتراف لهذا القريب ان قامت مئة مرضية برؤية هذا الكتاب

بعينه وبما فيه وذلك في صحة الكتاب وقبام وجهه عمل عليه وان لم تقم بنسبة على ما ذكر لم
يعمل به ولا يعول على كون تاريخ الكتاب وقع قبيل سنين من موته لا محتمل أن يكون
الكتاب وقع في زمن مرض الموت وأرخ بتاريخ قد يمير جو الكتاب أن بعض ذلك على
الوارث اهـ منه مختصراً أكثره باللفظ وفيه بعده ما نصه الحمد لله الجواب المسطر أعلاه صحيح
وبغمله أقول وكسبه محمد بن قاسم القوري لطف الله به اهـ منه بلفظه * (تنبيه) * قول
مب عن ابن سلون ومثل الاقرار بالدين ما اذا صير الاب لابنه الخ لم أجده هذا الكلام
بعينه في ابن سلون ولكن وجدت فيه ما وافقه ونصه اذا صير الرجل لمحجوره ملكاً في دين
ترتب قبله بشهادة متقدمة أو متأخرة أو أقر حين التصير وكان يعرف أصله كما ذكر في
الوثيقة فذلك جائز سابق بلا خلاف صحيحاً كان المصير أو مريضاً وذلك نافذ للمعجور على
كل حال اهـ محل الحاجة منه بلفظه ونحوه نقله عنه في شرح تأليف المغارسة وما معها
وأقره وقد يستشكل صحة التصير من المرض اذا مات من ذلك المرض على القول المشهور
المعول به من افتقاره الى الحوز لان الحوز الواقع في مرض الموت ملحق في الابواب التي
يشترط فيها الحوز كالهبه والصدقة والحبس والرهن ويجب أن التصير يسع مع البوع
ويسع المرض بغير محاباة جائز واشترط الحوز فيه انما هو للسلامة من قسح ما في الذمة
في مؤخر وذلك مستفاد عند حصول الحوز اذ ذلك ولذلك كفي فيه الاعتراف على المشهور
المعول به وحمل على الحوز عند جهل الحال كما تقدم والله أعلم (أو جهـ زور ورثه ابن)
ذكر المصنف تعالى غيره ثلاثة أحوال وبقيت حالة رابعة قال شيخنا ج واقتر اذا علم
أنه لا يغيظهم ولا يحجبها ويؤيل اليها بل بينهم ما لم يتكلموا عليها فانظر ما حكم ذلك اهـ يعني
هل يشترط فيها هذا الشرط أم لا * (فرع) * قال في مسائل المديان من أجوبة ابن رشد
ما نصه وسأله أبو الفضل عما مضى عن امرأة أشهد لها زوجها في مرضه الذي توفي منه بدين
ولم يكن له وارث سوى أبنائه ثم ظهر بالمرأة حمل قبل وفاته وعلم به الزوج ورجع عن كثير
من وصايا به بسبب هذا الحمل وثبت على الاقرار بدين الزوجة الى أن توفي هل الحمل ههنا
كالولد الظاهر وكيف ان لم يتطرق الى التركة الابهة ولادة المرأة وحينئذ قامت هي بدينها بين
لنا الواجب في ذلك * فأجاب تصفحت سؤالك هذا ووقفت عليه والذي أراه في هذا ان علمه
بالحمل يدفع التهمة عنه في اقراره لها بالدين فاذا علم بالحمل بعد اقراره لها بالدين فلم يرجع عنه
حتى توفي جازلها الاقرار ورجوعه عما رجع عنه من وصايا به بسبب الحمل للماعلم به من أدل
الدلائل على انتفاء التهمة عنه في اقراره بالدين وبالله التوفيق اهـ منها بلفظها ونقله في نوازل
الاقرار من المعيار بعض اختصاره وسله رحمته قلت ظاهره صحة الاقرار ولو ولد أتى ووجهه والله
أعلم بخبره أن يكون ذكره فهو مهمل لم يعلم بالحمل لم تنف عنه التهمة به وهو ظاهر صرح
ابن عرفة بذلك في نظيرتها ونصه وفي ذاهي ابن شعبان لو أقر لوارثه عند موته فلم يملك حتى ولده
ولادته بحجبه عن الميراث صح اقراره فان هلك الولد فعاد وارثه بعد تم الاقرار لانه اذا ثبت مرة لم
يسط الا بالخروج منه رحمته قلت الاظهر أنه ان علم المقر بمحدث من يجب المقر له ان الاقرار
صحيح وان لم يعلم لم يصح اهـ منه بلفظه (تنبيه) ما ذكره المصنف من التفسير في قوله

ومريض الخ كانه تبع فيه ابن رشد وقد سلمه ق و غ و ح وغير واحد واعترضه
طفي بأنه مخالف لمذهب المدونة اذ مذهبها ان اقرار المريض لو ارث غير الزوجية لا يصح
مطلقا واقراره لها حيث ورثه ولد انما يصح اذا كان الولد من غيرها وعدم صحة اقراره لها
حيث علم ميله فيها وانقطاع عملها محله اذا كان بينهما وبين ولده تفاقم وتفصيل ابن رشد مخالف
لهافي هذه الامور الثلاثة فكان من حق المصنف الجري على مذهبه وترك تقسيم ابن
رشد لان بعضه اختيار له واجراء وقد اطل في المسئلة ونقل كلامه جس ونقله ق
مختصر اوسماء قلقت وفيه نظرم من وجوه احدثها أن ما ذكره من أن اقرار المريض لو ارث
غير الزوجية لا يصح مطلقا مردود بما قدمناه من نصه في اقراره لعصبته اذا تركهم وبنات
ثانيتها اغتر بقوله بعد ذكرها اقرار الزوج لزوجته مانصه فغيرها من الورثة بهذه الترتبة
فمن له منه انقطاع أو بعد قال لا اه مع انه قال فيها بعد ذلك بقرب مانصه ولو ترك
ابنة وعصبته يرثونه بقرابة أو ولا فاقولهم - هم محال فذلك جائز ولا يتهم أن يقر للعصبه دون
الابنة وأصل هذا اقيام التهمة فاذا لم يتهم بل يقر له دون من يرث معه جازا اقراره بهذا أصل
ذلك اه منها بلفظها ومثله لابن يونس كذلك عنها فهو نص في رد ما زعمه طفي ومن تبعه
من أنه لا يصح اقرار المريض لبعض من يرثه مطلقا وقولها وأصل هذا اقيام التهمة الخ
موافق لتفصيل ابن رشد فهو لم يخالف المدونة بل فهمها على ذلك وقد علمت ما قاله الاثمة فيه
من انه المقدم نقلوا وفهموا ولو لم يوافق احد فكيف مع الموافقة كما هنا فقد قال ابن يونس
بعد نقله بعض المدونة كما قدمناه مانصه قال بعض فقهاء القرويين لا فرق بين اقرار احد
الزوجين لصاحبه وبين اقراره لساير ورثته قال وقد ذكر الاختلاف في كتاب محمد في اقرار
الاب في مرضه لولده العاق على البار فأجاز مرة ولم يجزه أخرى ولم يذكر خلافا في اقراره
لاحدهم اذا اتساو واعنده في الدرجة وقد اختلف في اقراره لبعض العصبه اذا ترك بنات
وعصبه فأجيز لان الذي يخرج عن بعض العصبه مثله يخرج عن بناته فلا يتهم وقيل
لا يجوز والاشبه أن اقرار المريض انما منع لا يثارة من يقر له فاذا ظهر أنه لا تهمة عليه فيمن
آثره على من يقر جازا اقراره محمد بن يونس وهو ظاهر المدونة لانه قال وأصل هذا اقيام التهمة
فمن يقر له فهي العدة في ذلك اه منه بلفظه وبه تعلم صحة ما قلناه ثانياً انما لا يسلمنا ما قاله
تسلما جدا ليلام يصح اعتراضه على المصنف لان العدول عن مذهب المدونة لترجيح الشيوخ
غير معهود في هذا المختصر وغيره ولان كلام ابن رشد هذا الاخصوصية للمصنف باعتماد
بل قد اعتمد وتلقاها بالقبول غير واحد من الحفاظ المحققين النعمول ولذلك سلم من قدمنا
ذكرهم عن تكلم عليه كلامهم وقد قال أبو علي هنا بعد نقله كلام ابن رشد بواسطه نقل أبي
الحسن مانصه وقد تبين من هذا كله ان المدار على التهمة وما نقله أبو الحسن عن ابن رشد
نقله ابن عرفة والمصنف في توضيحه وغيرهم وسلموه ولم يبحثوا فيه اه منه بلفظه فتأمل
ذلك بانصاف والله أعلم (ومع الاناث والعصبه قولان) قول ز او خاص بعصبه النسب
لا وجه لهذا بل يشمل الجميع وشمله لعصبه الولاء يؤخذ من كلام المدونة السابق تأمله بل
هو ما جرى من عصبه النسب لان التهمة اذا لم تتب مع عصبه النسب وهم أقرب فكيف

تتفق مع عصبه الولاء ويتوالى ح التي ذكرها عند قوله كزوج علم بغضه
 لها الخ يدل على أن بيت المال كعاصب التسب فانظرها والله أعلم (لالمساوي والقارب)
 هنا تعرض ح للتوليع واقتصر فيه على ما رجحناه فيه قبل هذا فانظره * (تبيينه) *
 عارض ح هنا بين ما نقله عن قواعد القرافي وسلمه ابن الشاط من قبول يثمنه من أقران
 مات تركه أو ميراث بينهم ثم أقام يثمنه أن أباهم أشهدهم أنه تصدق عليه في صغره هذه الدار
 وحازها له أو أقر أنه ملكها عليه بوجه شرعي وبين ما قاله في النوادر عن سحنون من عدم
 قبول يثمنه من ادعى دارا يداها أهلية أنها لا يسه تركها لورثته ثم جاء يثمنه أن أباهم أشهدهم في
 صحته بنسخها صيرها إليه في حق قلبه من قبل مراه لا منه قال سحنون لا يقبل منه يريد لانه
 أ كذب يثمنه فأثاب ليعمل عدم قبول دعواه الثانية أنه أ كذب يثمنه بدعواه الأولى فقام مع
 ما قاله القرافي اه ١ قلت يمكن الفرق بأن مسألة القرافي عذر وفيه الكون الصدقة فيها
 وقعت للابن وهو صغير فعمله على عدم علمه بها حين أقر أو لا ومسألة النوادر المتبادر منها أن
 المعاملة وقعت بين الأب وابنه وهو مالك أمر نفسه بعيد كل البعد أن تقع المعاملة بينهما
 فيقبل الابن ويحوز ثم يجعل ذلك بعد دخله على العلم عند اعترافه أو لانه أهلية تركها لورثته
 فتأمله بامتنان والله أعلم ويعين ما قلناه أن موت الأب في مسألة القرافي وقع قبل بلوغ
 الصبي أو يقرب بلوغه اذ بذلك تصح صدقة أهلية عليه ولو طالت حياته بعد بلوغ الابن
 ورشده لم تصح الا بعد قبوله وحوزته لنفسه كما هو مقرر في محله والله أعلم (أو وهبته أو بعته)
 قول ز لانه هنا اعترف بوضع يده وحوزته لما في ملكه الخ أحسن منه أن قولهم
 الحيازة لا تنفع فيما علم أصل مدخله مقيد بما يتحقق مدخله بوجه لا يقتضي نقل الملك
 كما صرح بذلك في نوازل المعاوضات من المعيار ونصه اذ لا تنفع الحيازة فيما علم أصله
 وتحقق مدخله بوجه لا يقتضي نقل الملك من عارية أو أعاراً وغير ذلك اه منه بلفظه
 وهو تقييد لا بد منه وكثير ما يقع الغلط في هذه المسألة للغفلة عنه حتى انه وقع لابن الحاج
 وسلمه ابن سلون وبأن نصه على الاثر وقول مب عن ح أمافي البيع فلا أعلم فيه
 خلافا الخ كأنهم لم يبقوا على ما لابن سلون ونصه عن نوازل ابن الحاج اقراره بالابتاع
 من وكيله اقراره له بالملك ولا ينتفع بما استظهر به من عقد الحيازة وانما ينتفع بالبيئة
 العادلة بالابتاع من وكيله أو منه وانما ينتفع الحيازة فيما جهل أصله اه محل الحاجة
 منه بلفظه (أو اترتها مني) قول ز بخلاف لم أترن فليس باقرار لانه لم ينسبه لنفسه
 الخ الصواب اسقاط لم كافي بعض النسخ (لأقر) قال غ لم أجد هذا الفرع هكذا
 لاهل المذهب وانما رأيت في وجيز القزالي لوفال أنا أقر به فقبل انه اقرار وقيل انه وعد
 بالاقرار والذي في مفيد الحكم لابن هشام من قال أقر لك بكذا على أني بالخيار لا نا
 في التحدى والرجوع عن هذا الاقرار لزمه الاقرار ما كان أو طلاقا اه منه بلفظه
 ونقل مب بعضه وسلمه ١ قلت الظاهر من المصنف كإقذمه مب نفسه في النكاح عن
 اللقاني وعن التزامات ح من أن الاصل في المضارع الوعد ولذا قال أبو علي هنا ما نصه
 ومعنى ذلك ان الانسان اذا قال لغيره أقر لك بالف فهذا ليس باقرار لانه وعد ولا يلزمه حتى

(أو وهبته الخ) قول ز لانه هنا اعترف بوضع يده الخ أحسن منه أن قولهم الحيازة لا تنفع فيما علم أصل مدخله مقيد بما يتحقق مدخله بوجه لا يقتضي نقل الملك كما صرح بذلك في نوازل المعاوضات من المعيار ونصه اذ لا تنفع الحيازة فيما علم أصله وتحقق مدخله بوجه لا يقتضي نقل الملك من عارية أو أعاراً وغير ذلك اه وهو تقييد لا بد منه وكثير ما يقع الغلط في هذه المسألة للغفلة عنه حتى انه وقع لابن الحاج وسلمه ابن سلون (أو وهبته) ١ قلت يدخل فيه مسألة ابن رشد في نوازه من ادعت على أخيها ميراثها في أملاك يده فقال انه قد قامها فيها فهو اقرار وعليه اثبات ما ادعاه وفي البرزني عن ابن أبي زيد ان من طلبت من أخيها ميراثها في أملاك أبيها فقال يدي ربيع ملكته من أبي وربيع ملكته بكسبي وعقل عنه حتى مات ان على ورثته اثبات ما ادعى انه استفادته بعد أهلية والى حلفت ما علمت ما استفادته وقسم بينهما اه نقله نو (لأقر) الظاهر سقوط التورك على المصنف لما تقرر من أن الاصل في المضارع الوعد ولان الاصل برامة الزمة فلا نعره الا بمحقق وأما مسألة المفيد فانه اقترن بالمضارع فيها ما يدل على قصد انشاء الاقرار وهو قوله على أني بالخيار الخ وقول ز عن ح ومما لا يكون اقرارا الخ هذا نقله ابن فرحون عن المازري

الموعود على المذهب اه منه بلفظه فاذا انضم الى ذلك قاعدة أخرى وهي أن الأصل
برائة الذم فلا تعبر إلا بمحقق لا بمشكوك فيه أو محتمل ازدا ذلك وضوحا وقد بنوا في هذا
الباب على هذه القاعدة فروعا ولا شاهد لغ فيما تورك به على المصنف من كلام المقيد
لان المضارع في كلامه فارنه ما دل على أنه قصد به إنشاء الاقرار وهو قوله على أي بالخيار
في التماضي والرجوع عن هذا الاقرار فالخيار في التماضي عليه والرجوع عنه فرع عن
صدوره مع تسمية آخر اقرارا بقوله عن هذا الاقرار فتأمل به بانضاف فانه واضح والله
الموفق * (تنبيه) * قال ابن فرحون في الباب الثالث والخمسين في القضاء بالاقرار ما نصه
فرع وقال ابن القاسم فيمن قال رجل فلان الساكن في منزل لم أسكنه فقال أسكنته
بلا كراهو الساكن يسمع ولا ينكر ولا يغير ثم ادعى ان المنزل له قال لا يقطع سكوته دعواه
ان أقام البينة ان المنزل له ويحلف لانه يقول ظننت أنه يلا عبه اه منها بلفظه وانقله ح هنا
وسلمه وقال عقبه ما نصه ونقل ذلك ابن سلون اه منه بلفظه لكن في قول التبصرة ان
أقام البينة ان المنزل له اشكال ظاهر لانه هو الحائز وقد عذره في سكوته ومن المعلوم المقرر
ان الحائز لا يكلف بقيام البينة وكلام ابن سلون الذي أشار اليه ح سالم من ذلك فان الذي
فيه في باب الاقرار وهو ما نصه وروى عن ابن القاسم فيمن قال رجل فلان الذي في منزل
ساكن لم أسكنه فقال أسكنته بلا كراهو الساكن يسمع ولا ينكر ولا يغير هل يقطع سكوته
دعواه ان ادعى فقال لا يقطع ذلك دعواه ان ادعى المنزل له وهو على حقه ولا يحلف لانه
يقول ظننت أنه يلا عبه اه منه بلفظه فمال ابن سلون هو الظاهر اذ لا وجه لتكفيه باقامة
البينة لكن قوله ولا يحلف بزيادة لا النافية ليس بظاهر ويزيدتها نقله ح عن ابن فرحون
والذي وجدته في ثمان نسخ من التبصرة هو ما قدمته عنها من قوله ويحلف بالاثبات فكل
من كلامي التبصرة وابن سلون مشكل من وجهه والله أعلم (وأشترت عبدا بألف ولم
أقبضه) قول مب وأجاب ح بأنه كان المشتري يجبر على تسليم الثمن الخ سلم
جواب ح ويحث فيه أبو علي و توبان الضمان شي آخر ونص أبي علي وما علل به ح
بأنه يدخل في ضمانه بنفس العقد مسلم ولكن يقول المشتري انه لم يزل عندك يا بائع وان
هالك فأثبت ذلك فيكون ضمانه مني فان الضمان محث وهذا محث آخر وقول ضح
فيه نظرا لا نأوان قلنا نسلم بان الشراء تعمر به الذمة ولكن ما فيها لا يدفع إلا بعد قبض عوض
الثمن الذي هو المبيع و ح وجه تنظير ضح باعتبار دخول المبيع في ضمان مشتريه
بنفس العقد وليس هدام مقصود ضح وانما مقصوده ان البيع يقع به تعمر الذمة بالثمن
بدليل التأمل الصادق اه محل الحاجة منه بلفظه وكلامه صريح في أن كلام المصنف تعا
لاهل المذهب شامل لما ادعى البائع بعد قول المشتري ان العبد تاف وفيه نظر ظاهر اذ
يجب حل كلامهم على ان البائع ادعى قبض المشتري للعبد وأما وادعى التلف مثلا والعقد
صحح والمبيع حاضر فاقول قوله في ذلك ويقضى على المشتري بدفع الثمن ولو كان المبيع
معايب عليه حيث لم يكن محبوبا للثمن أو الاشهاد كالثوب فكيف وهو معايب لا يغيب عليه
كالعبد في مسئلتنا هذه التي يصدو فيها حيث يكون محبوبا الما ذكر حسبما ذكروا

(أوأشترت عبدا الخ) قول مب
وأجاب عنه ح الخ بحث فيه
أبو علي و توبان الضمان شي
آخر (وأقررت بكذا الخ) قول
ز وأدعى بحق فانكر الخ نحوه
للشارح و ت والذى يفيد
غ انه تكلم بهذا ابتداء من غير أن
يدعى عليه باقرار سابق فانه ابن
عاشر وقول ز أو قبل أن أخلق
فيه نظر

عند قول المصنف فيما مر الا المحبوسة للثمن الخ حتى عند أبي علي نفسه وقد فرق نو
بينهما فان قوله لك على الاف من ثمن عبد ولم يقبضه صريح في الاقرار ولا وقوله اشترى
عبدًا بالثمن ليس صريحًا في الاقرار بالقبض وانما هو اقرار لما مضى وهو أضعف من الاول ولذلك
اختلف فيه **ق** قلت الفرق بين الصورتين ظاهر بلا تكلف وهو أنه انما قبل قوله في الثانية
لان تنازعهما في قبض المبيع على ما بيناه قبل وقد قال المصنف فيما مر وفي قبض الثمن أو
السلعة فالاصل بقاؤهما الخ ولم يقبل قوله في الاولى لان اعترافه بالثمن في ذمته هو عين اشهاد
فيه في ذمته وقد قال المصنف فيما مر بها لاهل المذهب واشهاد المشتري بالثمن مقتض
لقبض مئنه فتأمل به بالنصاف والله الموفق (أو أقر اعتذارا) قول مب فلا يلزمه وان لم يدعه
فان مات الخ ترك قيدا لا بد منه قد ذكره ابن رشد ونقله طي وغيره والمشكلة في رسم البرمن
كتاب الصدقات والهبات من سماع ابن القاسم ونصه وسئل مالك عن رجل طلب من رجل
منزلا يكرهه اياه فقال ليس هو لي هولا بنى حتى استأمرها في ذلك ثم مات الاب وطلبت الابنة
المنزل بما شهد لهما من قول أبيها قال لا أرى ذلك ينفعها الا أن تكون جائز ذلك ويكون لها
على صدقتها أو هبتها شهود وحياة فقيل له لو كانت الابنة صغيرة في حجره قال لا أرى هذا
شيأ قدي يعتذر الرجل بمثل هذا لمن يريد أن يمنعه ولا أرى ذلك بشئ صغيرة كانت أو كبيرة الا أن
يكون بشهود على الصدقة وحوز من الكبيرة قال القاضي رضى الله عنه هذا مثل ما في أول
سماع أشهب من كتاب الدعوى والصلح ومثل ما في رسم العشور من سماع عيسى منه ان ذلك
لا يوجب الشيء المقر به للمقر له اذ لم يقصد بذلك الى الاقرار وانما قصد به الى الاعتذار وتزيمه
اليمين ان لم يكن المقر له ابنة وادعى ذلك الشيء ملكا لنفسه قديما بغير ذلك الاقرار فان نكل
عن اليمين حلف المقر له واستحقه قال ذلك أصبغ في رسم العشور المذ كوروه وتفسير لقول
مالك وابن القاسم وهذا اذا عرف الاصل للمقر به وأما ان لم يعرف الاصل له فاقتراره للمقر له
وان كان على هذا الوجه من الاعتذار عامل على ما في رسم الكس من سماع يحيى من كتاب
العقود ودليل ما في رسم العشور المذ كوروه سواء على مذهب مالك قال في اعتذاره هو وفلان
أو قد تصدقت به عليه أو وهبته له أو بعته منه يمين ذلك ما وقع له في أول سماع أشهب بعد
هذا من هذا الكتاب وقال أصبغ اذا قال قد وهبته أو تصدقت به أو قد بعته فهي حقوق
قد أقربها على نفسه يريد فيؤخذ بها اذا ادعى ذلك المقر له بغير هذا الاقرار اه منه بلفظه
ونص سماع أشهب المشار اليه وسئل مالك عن اشترى ما لا قبل أن يقبل البائع منه فقال قد
تصدقت به على ابني ثم هلك الرجل ولم يوجد الا قوله ذلك قال ما أرى هذا يقطع قال القاضي
رضي الله عنه هذه مشكلة قدمضى الكلام عليها مستوفى في رسم البرفلا معنى لاعادته وبالله
التوفيق اه منه بلفظه * (تنبيه) * بكلام ابن رشد هذا يظهر لك ما في كلام الغرناطي
في وثاقته وان ساقه ابن فرحون فقها مسلما فانه قال في آخر الباب السابق عند قوله لا أقر
ما مضى وفي وثائق الغرناطي من سئل عن شئ فقال هو وفلان لم يلزمه ذلك الاقرار بخلاف
ما اذا قال وهبته من فلان فانه يلزمه اه منها بلنظها فتأمل ذلك والله الموفق (أو بقرض
شكرا) قول ز كقوله جرى الله فلانا عني خير الخ كذا وجدته في المدونة فظاهرا انه

(أو أقر اعتذارا) قول مب وان
لم يدعه بان مات الخ يعني اذا عرف
الاصل للمقر كافي طي عن ابن
رشد انظره (أو أقر بقرض الخ)
قول مب مفهوم القرض الخ
هذا هو قول المصنف أو وفيه كما
في طي وقول ز ونصوه بغيره
ق الخ بل كلام ق يوهم أن
اختيار ابن يونس من عنده والصواب
ما لغ انظر الاصل (وقبل أجل
مثله الخ) قول ز

وهذا مع فوات السلعة الخ بهذا قيد المدونة ابن يونس كابي (١٥١) الحسن ونقل عن عياض ما يفيد اتفاق الشيوخ عليه

وقال ابن ناجي انه نص المدونة في

كتاب الرهون اه وكذا في كتاب

تضمين الصانع منها وقول مب

بما اذا لم يكن عرف الخ أى والا عمل

به مع فوات السلعة لامع قيامها كما

يدل عليه ساقه كز وبه يسقط تورث

هوى بان المشهور عدم مراعاة

الشبه قبل القوت والعرف كالشبه

بل به يعرف الشبه انظره وقول

مب عنها فالقول قول المقرض الخ

تقول بفتح الراء ~~كسر~~ها اه

والكسر هو المتعين لقوله عقبه

ولا يشبه هذا البيع وقول مب

وقد نقل غ الخ يعنى هنا وأما

في التكميل فقد ذكر نصها هنا ولم

يعرج على ما لابن عرفة بحال

فسجنا من لا ينسب وقول مب

عن ح من أن الاصل في القرض

الخ يقتضى انه لم يقل بذلك أحد من

أهل المذهب منه انه قد ذكر الخلاف

فيه غير واحد كالتسطيني وصاحب

المعين وغيرهما وقال ابن ناجي عند

نصها المذكور وأقيم من هنا ان

القرض المبهم يحمل على الحلول

وفيه خلاف اه ح وقول مب

نقله ابن يونس الخ وعليه اختصرها

أبو محمد وأبو سعيد وسلمه شرحتها

وذكرها أيضا أبو محمد في نوادره عن

كتاب ابن سحنون والمتسطيني وابن

هروني في اختصاره وابن عبد الرفيع

في معينه فقال ابن عرفة انه لا يعرفه

الخ من أغرب الغريب وكذا تسليم

ق و غ و ح والله أعلم سبحانه

الهادي الى الصواب انظر الاصل

وبالله تعالى التوفيق

لا بد من هذا اللفظ أو ما يقوّم مقامه في ذلك وقد نقل ابن عرفة كلام المدونة الذي نقله هنا
ق ونقل قبله مانصه وللشيخ في ترجمة الاقرار على جهة الشكر لابن حبيب عن ابن
الماجشون من قال تقوم أسلفتي فلان مائة دينار قضيتها اياها صدق ولو قالها عند
السلطان لم يصدق لان ما كان على وجه الشكر أو الذم لم يؤخذ به قاله مالك جميع أصحابه
اه منه بلفظه فتأمل مع كلام المدونة وقد ذكر ابن فرحون في الباب المذكور اتفاق
الاقرار على وجه الشكر ثلاثة أقوال ثالثها ان كان في مجلس القضاء لم يصدق الا بينة
لكنه صدر عما عند المصنف وحكي الثاني والثالث بقبيل فانظره (أو ذم على الارح)
قول ز ونحوه يفيد ق بل كلام ق يوهّم أن اختيار ابن يونس من عنده فراجع
متأملا والصواب ما لغ واعتراضت عليه ساقط ونص ابن يونس عقب قول المدونة
الآن يذكر ذلك بمعنى الشكر الخ محمد بن يونس يريد وكذلك ان ذكر ذلك على معنى الذم
وقد قيل ان كان ذلك على معنى الذم كان يقول أساء معاملتي وضيق على حتى قضيتها فانه
يغرم ولا وجه للفرق بين المذم والذم والصواب أنهم مساواة اه منه بلفظه وقد في كلام
ابن عرفة نسبة التسوية بينهم للمالك وجميع أصحابه وبه تعلم ما في كلام ق من الاحفاف
والله أعلم (وقبل أجل مثله في بيع) قول ز وهذا مع فوات السلعة الخ بهذا قيد
ابن يونس المدونة فقال عقب كلامها الذي ذكره مب هنا مانصه يريد وقد فوات السلعة
بحواله الاسواق فأعلى اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي في شرح المدونة وزاد عقبه ما نصه
قلت وهو نص المدونة في كتاب الرهون وقال قبله مانصه واعتبر هنا الشبه في قوله الآن
يكون لتلك السلعة أمر معروف والمشهور أنه لا يعتبر الشبه مع القيام خلافا لابن
الماجشون ويعتبر مع الفوات اتفاقا اه منه بلفظه ونص ما أشار اليه من كتاب الرهون
قال مالك وإذا قال مبتاع السلعة بعد أن فأت عنده ابتاعها بمن إلى أجل وقال البائع بل
بمن حال فإن ادعى المبتاع أجل قرضيا صدق وان ادعى أجل بيعا لم يصدق وقال ابن
القاسم لا يصدق في الاجل ويؤخذ بنصنا أقربيه من المال حالا الآن يقرأ كثيرا مما ادعاه
فلا يكون البائع الاما ادعى اه منها بلفظها ونحوه في كتاب تضمين الصانع منها ونصها وان
اتفق المتبايعان في الثمن واختلفا في الاجل فقال البائع بعتم حالة أو إلى شهر وقال المبتاع
بل إلى شهرين فإن تمفت خلفا وردت وإن فأت يصدق المبتاع فاما في قول البائع بعتم إلى
شهرين فالمبتاع مصدق مع عينه لان البائع أقرب أجل وادعى حله وأما في قول البائع
بعتم حالة فيصير المبتاع مدعي لا لاجل وروى ابن وهب عن مالك في الوجهين أن السلعة
ان لم يقبضها المبتاع صدق البائع مع عينه وان قبضها المبتاع صدق المبتاع مع عينه ان
ادعى ما يشبه اه منها بلفظها وقد قيد أبو الحسن كلام المدونة بما قيدها به ابن يونس ونقل
من كلام عياض ما يفيد أن الشيوخ كأهم قيدوه بذلك ونصه قوله ومن ابتاع سلعة بمن
وادعى أنه مؤجل وقال البائع بل حال الخ عياض ظاهره الالتفات الى ما يشبه قبل فوات
السلعة ولكنهم قالوا ان معنى المسئلة أن السلعة قائمة اه منه بلفظه على نقل أبي على
وقول مب هذا وان كان ظاهر المصنف لكن يجب تقييده بما اذا لم يكن عرف بخلافه الخ

ما جزم به من العمل بالعرف قبل القنوت ضعيف وما استدلل به من كلام المدونة لا دليل له فيه
لما رأيت من تقيد الشيوخ له بما اذا قامت السلعة مع تصريح ابن ناجي بأن المشهور عدم
مرعاة الشبه قبل القنوت وقد صرح ابن رشد أيضاً بأنه المشهور من قول ابن القاسم انظر
نصه في ق عند قوله في اختلاف المتبايعين أو قدراً أجل الخ ولا خفاء أن من شهد له
العرف هو مدعى الشبه وقد قال أبو علي في اختلاف المتبايعين مانصه لأن العرف كالشبه
١٥ قلنا بل به يعرف الشبه وقد حكى في التمهيد القول بمرعاة العرف قبل القنوت
بقيل ونسبه وله في الشرح لابن القاسم ونسب ما جزم به أو لا من عدم مراعاة الملل وابن
القاسم وقد سلم إمامنا ذلك أبو علي وغيره وفي ابن سلون مانصه وإن كان الاختلاف في الأجل
فقال البائع بالتقيد وقال المشتري بالنسيئة فإما أن تكون السلعة قائمة أو فائتة كانت
قائمة تحالفاً وتفاضلاً وقيل إن ادعى المشتري أجلاً قريلاً لا يهتم فيه وشهد العرف كان
القول قوله والاتحالف وتفاضلاً ١٥ محل الحاجة منه بلفظه وبشهادة ذلك ما قاله غير
واحد من المحققين كالإمام المازري وغيره من قبله وعن بعده من أن الاختلاف في الأجل
كالاختلاف في قدر الثمن لأنه يختلف بذلك والمشهور في الاختلاف في قدر الثمن أنه لا يراعى
فيه الشبه قبل القنوت حسبما تقدم في محله وعن صرح بذلك ابن رشد في مقدماته وبيانه
في ترجمة فصل في التداعي من كتاب كراء الرأجل والدور والأرضين من المقدمات مانصه
واختلف إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة وإن أحدهما جازى به عما أتى به صاحبه
هل يتحالفان ويتفاضلان أو يكون القول قول من أتى منهما بالاشبه فالمشهور في المذهب
الصحيح من الأقاويل أنهم يتحالفان ويتفاضلان ولا ينظر في ذلك إلى الأسماء من غيره
وذهب ابن وهب إلى أن القول قول من أتى منهما بما يشبهه وقاله ابن حبيب في بعض
مسائل ١٥ محل الحاجة منها بلفظه وقال في رسم الكراء والاقضية من مباح أصبغ من
كتاب الصدقات والهمات بعد ذكره الخلاف بين ابن القاسم وأصبغ في مسئلة مانصه فرأى
ابن القاسم في هذه الرواية دعوى الاشتباه مع القيام وهو خلاف المشهور في المذهب ولم
يرأعه أصبغ على المشهور فيه وبالله التوفيق ١٥ منه بلفظه وفي الجواهر بعد أن ذكر
الخلاف في اختلافهما في قدر الثمن وذكر كرفيه أربع روايات وأن رواية ابن القاسم في
المدونة هي الأخيد أنهم يتحالفان ويتفاضلان وإن قبضها وابن ماماً نقت بغير سوق
أو بين مانصه فروع الأول اعتبار الاشبه في الدعوى وقد قال الشيخ أبو الطاهر أن قامت
السلعة فلا خلاف في مراعاته قال وأما أن كانت قائمة فقولان المشهور أنه غير مراعى
لوجود السلعة والقدرة على ردها أو البيع مظنة التغاير والشاذ أنه يراعى قال وصوبه
الاشباح ١٥ منها بلفظه ومع كونه المشهور فيه العمل بكافي ابن سلون فانظر وما ذكر
أبو علي أن المازري اختار رواية أشبه وقوله أنهما يتحالفان ويتفاضلان مطلقاً ويردان
في القنوت إلى القيمة قال مانصه ولكن مذهب المدونة هو المشهور والنهي عن العمل وهو
الذي في المتن فله دره ١٥ منه بلفظه وهذا كله تعلم ما في كلام مب وبقول الجواهر
لوجود السلعة والقدرة على ردها ينظر لك الجواب عن قول ز وهو مشكل مع ما تقرر

أنه أصل من أصول المذهب الخ فتأمل ذلك كله بانصاف وقد حصل أبو علي في اختلاف المتبايعين ما في ذلك من التفصيل على المذهب والمعمول به نظما فقال

خلف بجنس عن أو مثنى * أو نوع ماذ كرفاههم واعتن
فيه تحالف وفسخ مطلقا * في فوت ما بيع ودون حقا
والشبه لغو عندهم فيما ذكر * لعلة يعلمها من يعتبر
وثن مع مثنى وأجل * في قدره الدالة أمر هاجلي
قبيل فوت في مبيع وجدا * وبعبه معتبرا لا اعتدا
والوصف كالقدر لثمن جرى * وقيل كالنوع بكل ما طرا
ومستغاب اذا ما أشبهها * عند فوت كذا لزامتها
وكل راجع لقدر الثمن * فحكمه كحكمه لا تنفى
من أجل أو رهن أو حصيل * في القدر والوجود خذ تفصيلى

اه منه بلفظه عند قوله وصدق مشتروا لله الموفق * (تنبيه) * اجراء مسئلة الاقرار
هذه على مسئلة اختلاف المتبايعين كما فعل مب أصله للقيشى قال أبو علي عند قوله
وان اختلفا في انتهاء الاجل الخ مانصه وتوابع على هذا وهذا غلط فاحش انظر بيانه عند
قول المتن وقيل أجل مسئلة الخ في المحل المذكور ولان ما يأتى جائز يدالى عمرو وقال له لك
على دينار الى شهر ولا كذلك ما هنا فانهم عامة فقان على الاجل وادعى المشتري عدم تمامه
والبائع تمامه وعلو اقبول قول المقر بأنه لو أراد الكذب لم يقر أصلا كما تراه في المحل
المذكور اه وقال في المحل المذكور بعد أن نقل عن الكافي ولو أقر بدين الى أجل كان
القول قوله الآن بآتي يستكر من الاجل وقد قيل ان القول قول المقر له انه حال ويحلف
والاول أصح لانه لو شاء لم يقر اه منه بلفظه مانصه ويقول له لانه لو شاء لم يقر تعلم الفرق بين
ما هنا وبين ما في اختلاف المتبايعين لانه فيما تقدم لا يجسد سبيلا لانكار أصل المال
ولا كذلك هنا اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وفيه نظر من وجوه الاول قوله لان
ما يأتى قال لك على دينار الى شهر ليس هذا هو معنى ما يأتى بل معناها ان ذلك من بيع مؤجل
الى كذا كما رأيت هنا من كلام من تكلم عليه الثاني قوله ولا كذلك ما هنا فانهم عامة فقان
على الاجل الخ لا وجه للاستدلال به على غلط القيشي ومن تبعه لانهم معترفون بذلك وانما
معنى كلامهم ان الاختلاف في الاجل له صور لانه اما في أصله واما في قدره واما في انتهاء
وأن المصنف تكلم على الثاني والثالث هنا وسيتم كلام على الاول في باب الاقرار وذلك واضح
لكل متأمل أدنى تأمل الثالث قوله لانه فيما تقدم لا يجسد سبيلا لانكار أصل المال الخ
هو مبني على ما تقدم له من تصوير ما في الحليين بما تقدم منه وقد علمت ما فيه وأما على ما هو
الصواب في تصويره فانه يجسد سبيلا الى انكار أصل المال وان صورنا ما في اختلاف
المتبايعين بان البائع ادعى أو لا أنه باع له كذا بالخلول وما هنا بان المقر ادعى أو لا أنه اشترى
منه كذا الى شهر مثلا لان المدعى عليه يجسد سبيلا أيضا لانكار أصل المال بانكار ما ادعاه
عليه من أصله اذ القول لم يذكر العقد اجامعا الرابع أنه لو كان ما ذكره هو العلة

لقبول قوله وان ادعى من الاجل ما لا يشبه لان هذه العلة موجودة اذ الشرط العلة ان
 تكون مطردة منعكسة مع أنه قد صرح بأنه لا يقبل قوله حينئذ وأيضاً لو اعتبر هذه
 العلة لقبول منه ذلك في القرض لو حودها فيه وبأن أن الحق خلافه فتأمل باضاف والله
 أعلم (لاقرض) قول مب وكلامها المذكور يشهد لتفريق المصنف الخ سبقه الى
 ذلك طي وغيره وظاهر كلامهم أن كلام المدونة شاهد له صنف ومتبوعيه مطلقاً مع أنه
 قد اختلف في تأويلها قال المتبسط في كتاب المديان بن نهابة بعد أن ذكر كلام الامهات
 مانعه تأول الشيخان أبو محمد وأبو الحسن القاسبي على المدونة المقرض بكسر الراء وتأوله
 أبو سعيد ابن أخي هشام بفتح الراء اه بلفظه وفي اختصار ابن هرون مانعه وأما الاختلاف
 فقال رب السلف وقع حالاً وقال المتسلف الى أجل كذا كان القول قول رب السلف مع
 يمينه على مانأوله القاسبي وابن أبي زيد على المدونة في قوله قول المقرض على أنه بكسر الراء
 وتأوله ابن أخي هشام على أنه بالفتح فيكون المتسلف اه منه بلفظه وقال ابن ناجي في
 شرحه مانعه قوله ومن ادعى عليه بقرض حالاً الخ زاد في الام في بعض الروايات قال
 غيره المقرض والبيع سواء واختصر أبو محمد قولها القول قول المقرض رب المال ومثله
 لابن يونس وهو كالذي أراد البرادعي لا المقرض بفتح الراء اه منه بلفظه ونص ابن يونس
 قال مالك ومن ادعى عليه قرض حال فادعى الاجل فالقول قول المقرض رب المال لان
 الآخر ادعى عليه مهر وفاسنعه معه فوجب أن يكون القول قول المدعي عليه قال مالك
 ولا يشبه هذا البيع اه منه بلفظه فحصل أن في المدونة القولين على ما في بعض رواياتهما
 وأنها على الرواية المشهورة تؤولت على كل منهما وقد خفي ذلك على ابن عرفة وتابعيه وعلى
 المعترضين عليهم أيضاً ❦ قلت لكن تأويل الشيخين هو المتعين لقوله في الرواية الاخرى قال
 غيره المقرض والبيع سواء ولما نقله ابن يونس والبرادعي عنهما من قوله قال مالك ولا يشبه
 هذا البيع فتأمل وقول مب وقد نقل غ و ق وح كلام ابن عرفة وأقره وزاد
 طي ولم يتحضروا كلامهما مع أن الغالب عليهم الحفظ لمسائلها والكمال لله اه ❦ قلت
 وذلك بالنسبة لغ من أغرب الغريب لانه في تكميل التقييد كرضاهم هذا وتكلم
 عليهم ونقل عليه كلام المتبسط السابق ولم يعرج على كلام ابن عرفة بحال فصحان من
 لا ينسب وقول مب حتى قال ح ماذ كره ابن عرفة صحيح لاشك فيه وما ذكره ابن
 الحاجب انما يأتي على أصل الشافعية من أن الأصل في القرض الحلول كلام ح هذا
 يقتضي أنه لم يقل أحسن أهل المذهب ان الأصل في القرض الحلول وقد سلمه طي
 وجس و نو و مب وليس كذلك فقد ذكر الخلاف في ذلك غير واحد كالمتبسط
 وصاحب المعين وغيرهما في اختصار المتبسط لان هرون مانعه ويجب أن يذكر في العقد
 كون السلف حالاً أو مؤثلاً فان سكت عن ذلك فاختلاف فيه القرويون فقال أبو عمران
 السلف جائز ويقضى بالحلول وقال ابن أبي زيد السلف جائز ويقضى بالاجل وقال ابن
 القاسبي لا يجوز السلف ولا بد من أحدهما وقال اللغمي ذلك جائز الآن تكون عادة وقال
 ابن الهندي يقضى السلف بقدر ما يعلم أنه يتفق بالسلف قال ويتطرق أيضاً الى يسر المتسلف

وعسره اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عند منصف المذكور مانصه بواقف من هنالك
 القرض المهم يحتمل على الحمول وفيه خلاف اه منه بلفظه وقول مب وذكره أيضا ابن
 شاس الخ قد أشار اليه طي قائلا قد سبقه اليه ابن شاس دون ذكر خلاف فيه اه ونص
 ابن شاس ولو قال على الف مؤجل من جهة القرض قبل الآن يذعي الطالب انها حالة
 فاقول قوله مع عينه اه منه بلفظه وقد ذكر المسئلة غير واحد عن لم يذكره مب
 فذكرها الشيخ أبو محمد في نوادره في ترجمة جامع تصرف ألفاظ الاقرار معان مختلفة من
 كتاب ابن سحنون ونصه وان قال له على ألف درهم اذا جاء رأس الشهر وألحى القطر وألحى
 الاضحي لزمه ذلك إلى أجله ولا تكون حالة وان ادعى الطالب انها حالة حلف المقر وكانت
 إلى الاجل الآن يقول المقر انها من قرض فهذا ان ادعى الطالب انها حالة فالقول قوله مع
 عينه اه بلفظه على نقل أي على وذكرها الميطني وابن هرون في اختصاره وتقدم نصهما
 وذكرها في المعين ويحتمل فيها خلافاؤه وان اختلفا فقال المسلف حالة وقال المسلف
 إلى أجل فان القول قول رب الحق مع عينه اه منه بلفظه فتصل من مجموع ما ذكره
 وما ذكره أن ما قاله ابن الحاجب وقبله ابن عبد السلام وابن هرون وقد ذكره قبلهم ابن
 شاس جازمابه وأصله في المدونة على الرواية المشهورة وأصح التأويلين عليها وعليه اقتصر
 الشيخ أبو محمد وابن يونس وأبو سعيد في مختصراتها وسلم ذلك شراءها أبو الحسن وابن ناجي
 وغيرهما كما سلكه قبلهم أبو إسحاق التوسني ونقل مثله عن الموازية أيضا وذكر ابن سبيل في
 أحكامه الكبرى عن المدونة وابن الحاجب في نوازلهم عن كتاب ابن شعبان وأبو محمد في نوادره
 عن كتاب ابن سحنون والميطني في نهايته وابن هرون في اختصاره وابن عبد الرزاق في
 معينه فقول الامام ابن عرفة أنه لا يعرفه لغیر ابن الحاجب من أغرب الغرب وكذا تسليم
 ق و غ و ح والله سبحانه الهادي من يشاء إلى الصواب (كشي) قول ز أوح
 الخ صحيح فان فسر الحق بغير المال في ابن عرفة مانصه الشيخ عن كتاب ابن سحنون من
 قال لقلان على حق ثم قال أردت حق الاسلام لم يصدق ولزمه ان يقربني ويحلف على
 دعوى الطالب ان ادعى أكثر منه وكان سحنون يقول يتطرق فيه على نحو ما ينزل مما
 يتكاملان فيه فان تنازع في جنس المال أخذ بذلك وان تنازع في ما يجب له من ماله على
 بعض من حق وحرمة لم يؤخذ بالمال اه منه بلفظه وكتب بعضهم بطرقة ابن عرفة
 بالنسخة التي يبدى منه مانصه بتعين قول سحنون ولا يختلف فيه انتهى وهو ظاهر فعمل
 ما قبله اذا قامت قرينة على ارادة المال أو لم تقم قرينة أصلا والله أعلم (وكشرة وفيه)
 قول ز وان كان خلاف مدلوله كما نقله عن الجوهرى انه اقرار الخ غير صحيح بل الذي
 يفيد كلام الجوهرى أن النيف اسم للزائد على العشرة لا العشرة وما زاد عليها وكذا كلام
 غيره من أئمة اللغة كقول القاموس والنيف ككيس وقد يخفف الزيادة أصله ينوف يقال
 عشرة ونيف وكل ما زاد على العقد نيف إلى أن تبلغ العقد الثاني اه منه بلفظه وفي
 النهاية مانصه بكل ما زاد على عقد فهو نيف بالتشديد وقد يخفف حتى يبلغ العقد الثاني اه
 منها بلفظها وفي المصباح مانصه النيف الزيادة والتثقيب أقصع وفي التهذيب وتخفيف

(كشي) قول ز أوح فان
 قال أردت حق الاسلام لم يصدق
 الا ان قامت قرينة على صدقه وقول
 ز كما قال ابن عرفة الخ يشهد له
 قول الصحاح وكذا كناية عن شيء اه
 (ونيف) الذي يفيد الجوهرى
 والقاموس والتهذيب والمصباح انه
 باسم للزائد على العشرة لا العشرة
 وما زاد عليها كلام القاموس والصحاح
 صريح في أن عينه وأصله ينوف
 (فالشري) قلت قال في ضيق
 ينبغي تقييده بما اذا كان عند
 المتكلم شعور بالدرهم الشرعى اه

التي لم يكن عند الفصحى وقال أبو العباس الذي حصلناه من أقاويل حذاق البصريين والكوفيين ان التيف من واحد الى ثلاثة والبضع من أربعة الى تسع ولا يقال تيف الا بعد عدد نحو عشرة وتيف ومائة وتيف وألف وتيف اه منه بلفظه * (تنبيه) * كلام القاموس صريح في أن عينه واو وكلاهما الجوهرى يقتضى أنهما لا يندكر أو لا مادة ن و ف ولم يذكروا فيه أن ذ كرامدة ن ي ف و ذ كره فيها قال في القاموس مانصه وأورد الجوهرى له تركيب ن ي ف وهما او الصواب ما فعلناه لان الكل واوى اه منه بلفظه قلت الجوهرى وان أفرد له مادة ن ي ف مصرح بأن أصله الواو لقوله مانصه التيف الزيادة بحيث يفتق ويشدد وأصله من الواو يقال عشرة وتيف ومائة وتيف وكل ما زاد على العقد فهو تيف حتى يبلغ العقد الثانى اه منه بلفظه (وسقط في كناية وثى) قول مب فوجه السقوط كما يفيد من عبد السلام وضح أن ذلك مبني على عرف الخ سلم ذلك لهما وهو غير مسلم فقد قال ابن عرفة عقب ذ كره كلام ابن عبد السلام مانصه قلت هذا التعليل لسقوط شئ المعطوف خلاف تعليل ابن الماجشون بأنه مجهول والفرق عنده بينه مفرد او معطوفاً أن لغوه مفردا يؤول الى ايهام اللفظ المقر به واذا كان معطوفاً سلم من الالهال الاعماله في المعطوف عليه اه منه بلفظه ونقله غ هنا في تكميله وسلم وهو حقيق بالتسليم لان المصنف في توضيحه نسب هذا الفرع لابن الماجشون ثم وجهه بما ذكره مب وابن الماجشون قد علل ما قاله بما ذكره ابن عرفة وقد نقله قبل كلامه السابق عن الشيخ أبي محمد عن ابن حبيب عنه ونصه فالتشبيح ساقط لانه مجهول ويلزمه ما سمي اه منه بلفظه فكيف يعمل كلامه بعله تخالفاً لعلته فتأمله (كشاهد على كرهية الخ) الظاهر أن المصنف قصد ما قاله ابن شاس وابن الحاجب وابن عبد الله وقديين غ ذلك بما لا مزيد عليه قال ابن عاشر حاصل ما طوله غ هنا أن المنصوص خلاف ما ذكره هو وابن الحاجب وابن شاس وهو التعدد لزوم المائتين وانما يصح ما ذكره المصنف اذا كانت البيعة لم تقيد بكتاب اه منه بلفظه وأراد أن يحمل كلام المصنف على خلاف ما قصد فقال كشاهد من المقر له الخ وأوله مب وما كان ينبغي له ذلك وقد اعترضه نو وهو حقيق بالاعتراض ونصه الاشهاد من المقر له والكتابة بخطه مما لا يعده عايله ولا يقول عاقل بالاتفات اليه فهو من التأويلات البعيدة ولو حمل كلام المؤلف على ما اذا شهد المقر جماعة بالمائة ولم يأمرهم بالكتب ثم شهد أخرى كذلك فما المقر وأمرهم أن يكتبوا له ما سمعوه من المقر فكتبوا له لكان صحيحاً اه محل الحاجة منه بلفظه وهو محمل صحيح من جهة الفقه كما يشهد له كلام ابن رشد الذي عند غ ولكنه بعد لم يلفظ المصنف فتأمله * (تنبيه) * الذ كرهنا حفظناه وسعنا ما بالضم ولم أرا جاداً ممن تكلم عليه تعرض لضبطه ولم يضبطه أيضاً بن عبد السلام ولا المصنف في ضج مع وقوعه في لفظ ابن الحاجب وصنيع القاموس يقتضى أنه بالفتح إلا أن يكون اتسك على الشهرة ولم يذكروا في الصحاح ولا في النهاية ولا في الصباح بهذا المعنى أصلاً والله اعلم

(كشاهد في ذ كرا الخ) الظاهر ان المصنف انما قصد ما قاله ابن شاس وابن الحاجب وابن عبد السلام كما بينه غ قائل ابن عاشر حاصل ما طوله غ هنا ان المنصوص خلاف ما ذكره المصنف ومتبوعاه وهو لزوم المائتين وانما يصح ما ذكره المصنف اذا كانت البيعة لم تقيد بكتاب اه ولما رأى ز ذلك جل المصنف على ما ذكره وبه واعترضه بان الاشهاد من المقر له والكتابة بخطه مما لا يقول بالاتفات اليه عاقل وأول مب كلام ز فحمله على معنى صحيح والله الموفق * (تنبيه) * الجارى على الال سنة ضم ذال ذ كرو صنيع القاموس يقتضى أنه بكسرها وقول هو في بنصها وهم لان القاموس ذ كره قوله وذ كره الحق الصك في تعدد معاني الذ كره بالكسر والله اعلم

(ويعاينهم بمائتين الخ يجرى فيه جميع ما مر في ما قبله وقول خش كان ماشيا على القول الثاني الخ أى أنه يلزمه الاكثر سواء كان الاقل أبعد تاريخا وأقرب ابن عبد السلام وهو الاشبه بذهب المدونة وابن عرفة وان أنكر وجوده نفاضا قد رجع آخر إلى أنه يؤخذ من المدونة في كتاب السلم الثاني وكتاب الشهادات ونحوه لابن ناجي وقول مب كما هو ظاهر المصنف أى لانه المتبادر من الواو لكثرة استعمالها في الترتيب حتى ذهب جماعة كثيرة إلى أنها حقيقة فيه مجاز في غيره وبسقط قول هو فى فيه نظرا لان الواو لا ترتب اه نعم هذا الذى حمله عليه مب هو قول أصبغ ولم يرد من رجه انظر الاصل واقه أعلم قلت ونص ابن الحاجب وبعائتين في موطنين فتألفا ان كان الاكثر أولا لزمه ثلثمائة اه ضحى بعنى اذا أقرب بمائة في موطن ثم أقرب بمائتين أو تقدم الاقرا بعائتين فقال محمد نلزمه ثلثمائة نظرا الى اختلاف المالىين وقال ابن حننون اضطرب قول مالك في هذا وآخر قوله أن يحلف المقر ما ذاك الامال واحد ثم لا يلزمه الامائتان وبه أخذ ابن عبد الحكم وابن حننون ونقل ابن حبيب عن أصبغ التفرقة فان أقر بالاقل أولا صدق أن الاقل داخل في الاكثر وان أقربا لا أكثر أولا فهما مالان لان عادة الناس اذا تقدم الاقل ثم زادوا عليه ان يجمعوه مع الاقل بخلاف ما اذا تقدم الاكثر اه منه بلفظه وبعره القول الثاني لمن

أعلم (ويعاينهم بمائتين الاكثر) يرد عليه ما ورد على الذى قبله وجواب ز بقوله بخط المقر له الخ غير صحيح كما تقدم وجواب نو فى التى قبلها يجرى هنا لكن على تسليم وجود القول الثاني في كلام ابن الحاجب الذى قال فيه ابن عبد السلام انه الاشبه بذهب المدونة وان كان ابن عرفة أنكر وجوده فصالا لزمه رجع آخر إلى أنه يؤخذ من كلام المدونة في كتاب السلم الثاني وكتاب الشهادات انظر نضه في غ ونحوه ما لابن عرفة لابن ناجي في شرح المدونة قال عند قولها في كتاب الشهادات ومن أقام شاهدا بمائة دينار وشاهدا بخمسين فان شاء حلف مع شاهدا بمائة وقضى له بها والا أخذ خمسين بغير عين اه مانصه ظاهره أنه لم يجعل له حقا الا فى أكثر الاقرا رين أو فى أقلهما الا في مجموعهما وهذا هو أحد الاقوال الثلاثة فيما اذا أقر رجل بمائة في موطن وبعائتين في موطن آخر سواء كان أقل العددين أبعد تاريخا وأقرب وقيل يلزمه ثلثمائة مطلقا قاله محمد وقيل يفصل بين أن يقدم في الاقرا أكثر العددين فيلزمه ثلثمائة أو يقدم الاقل فيكون الثاني بعضه مؤكدا للاول قاله أصبغ ويقترح هذان القولان في مستنسا والثلثة كماها ابن الحاجب ولم يوجد بالاول منها النقل غير الالة ظاهرها وظاهر قولها في تكرار الوصايا من جنس واحد لموصى له واحداه منه بلفظه وأما جواب مب بتقييد كلام المصنف وحمله على قول أصبغ ففقه أن قول أصبغ لم يرد على المصنف في توضيحه ولا غيره ممن وقفنا عليه وقوله انه ظاهر المصنف هنا فيه نظرا لان الواو لا ترتب فتألفه والله أعلم * (تبيين * الاول) * نقل ابن نونس كلام المدونة السابق وزاد فيه مانصه يريد تود على المشهود عليه العين في الخمسين الاخرى فان حلف يرى وان نكل غرم اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله أبو الحسن في كتاب السلم الثاني وقال عقبه مانصه الشيخ انظر هل يحلف على جملة المائة أو يحلف على خمسين لان الخمسين الاخرى ثبتت بشاهدين انظر اه منه بلفظه * (الثاني) * ظاهر كلام ابن ناجي هنا انه فهم كلام المدونة أن ذلك بجمليتين وقال في كتاب السلم الثاني عند قولها كشاهد له على خمسين وآخر على مائة فان شاء أخذ خمسين وان شامحاف وأخذ المائة اه مانصه وقال بعض القرويين هذا اذا كان في مجلس واحد ولو كان في مجلسين وادعى الطالب أنهم احقان حلف مع كل شاهد وأخذ مائة وخمسين اه منه بلفظه قلت ومثله نقله غ عن ابن رشد عند قوله الاق قريبا وان أبرأ فلا نأما له قبله الخ وانظر مع المصنف في كتاب الشهادات ونصه على اختصار ابن هرون ومن أقام شاهدا بمائة وآخر بخمسين فان شاء أخذ خمسين بغير عين أو حلف وأخذ المائة واختلف ان شهدا بذلك عن مجلس واحد فقيل مثل ذلك وقيل تها تران قام الطالب بهما فان قام بشاهد المائة حلف وأخذها وسقطت شهادة الآخر وان كان أعبدل بالاختلاف وان قام بشاهد الخمسين فقيل يحلف وبسقط الآخر وان كان أعبدل وقيل يحلف مع الاعدل منهم ما يستحق مشهده به اه منه بلفظه فتألفه مع ما لابن رشد وما لابن ناجي واقه أعلم (وزيت في جرة الخ) عدل عن قول ابن الحاجب ونوب في صندوق أو منديل في لزوم طرفه قولان بخلاف زيت في جرة لقوله في ضحى مانصه ظاهره أنه يتفق هنا على

لزوم الجرة والفرق بينه وبين الاول أن الزيت يقتصر الى الجرة بخلاف ما تقدم وليس كذلك فانه حتى في النواذر لا اختلاف هنا عن حكمي عنه الخلاف في المسئلة السابقة اه منه بلقطه ونقله جس وسلمه ونحوه لابن عرفة ونصه ظاهر متفق الخلاف في الجرة وهو هو تبع فيه ظاهر لفظ ابن شاس لذكر الشيخ فيه قولي محذور وابن عبد الحكم نصا اه منه بلقطه ونقله ق وجس وسلمه وسبقه ما الى ذلك ابن عبد السلام ونصه قوله وثوب في صندوق أو في منديل في لزوم طرفه قولان قال ابن محذور عن أبيه فمين قال غصبت فلانا ثوبا في منديل لزمه الثوب والمنديل ويكون مصداق في الثوب والمنديل وكذلك عشرة أثواب في عيبة وقال ابن عبد الحكم لا يلزمه المنديل ولا العيبة وكذلك اختلافوا قال مائة رطل سمن في رزق أو عشرة أرادب في جوالق قلت والاصل ما قاله ابن عبد الحكم لكن المتبادر في العرف الى الدهن ما قاله محذور ثم قال قوله بخلاف زيت في جرة يعني فبتق على أن الجرة المقر له اذا يستغنى الزيت عن وعاء وعاءه المنسوب اليه في الاقرار الجرة فيكون الجميع للمقر له وليس كذلك فان الخلاف فيه موجود كما قدمناه فوق هذا حكاه أبو محمد في النواذر عن حكمي عنه الخلاف في المسئلة السابقة اه منه بلقطه وتقب ذلك أبو علي بن رجال وتبعه تلميذه ابن عبد الصادق فقال مانته شيخنا الصواب ما قاله ابن الحاجب وابن شاس أنه لا خلاف في لزوم الجرة وما لا يستغنى بنفسه واعتراض المعارض على ابن الحاجب ليس بصحيح وكان المعارض اغترضا ظاهر أول كلام النواذر من غير تأمل فيما بعده ونصه أولا عن ابن عبد الحكم وأما ان قال ثوب في منديل فانه لا يلزمه المنديل وكذلك ان قال في عيبة لم يلزمه العيبة وقال في كتاب ابن محذور وان قال غصبتك عشرة أرادب في جوالق أو قال مائة رطل سمن في رزق فهو ضمن لما سمي من شئ وطرفه وقال ابن عبد الحكم لا يلزمه الطرف اه منه بلقطه ففهم المعارضون الخلاف على العموم في الرزق وغيره ثم قال في النواذر وقال ابن عبد الحكم فمين قال غصبتك ثوبا في منديل أو من منديل فلا يلزمه المنديل وكذلك شعيرة في غرائره لم يلزمه غير الشعيرة وأما ان قال غسل في رزق فانه يلزمه العسل والرزق لان ظاهر هذا أخذ الرزق بعسله وأما العيبة ونحوها فيها الثوب فقد يدخل يدها خذ منها الثوب ولا يأخذها ونحن نضمنه الخ فقد اتفق هنا محذور وابن عبد الحكم على أنه يضمن الرزق مع العسل ثم قال وما قاله شيخنا رحمه الله متعين فالصواب مع ابن الحاجب لامع المصنف في المتن والمعارضين والكمال الله ثم قال شيخنا قتيبين من هذا كله أن الرابع في الصندوق ونحوه عدم اللزوم وأن الجرة والرزق محل اتفاق وقد سلم جميع من وقفنا عليه الاعتراض وهو غير مسلم اه محل الحاجة منه بلقطه قلت قد سلم رحمه الله أن مانته في النواذر أولا عن كتاب ابن محذور فيصدم فافهمه منه المعارضون وهو كذلك ونقل ابن عبد السلام ما في كتاب ابن محذور نص صريح في ذلك ولا ينافيه مانته في النواذر آخر اعن عبد الحكم اذ غاية ذلك أن له قولين وذلك ليس بمستبعد بل هو كشر جدا اذ كم من مسئلة له فيها قولان بل للامام وغيره فيها أقوال لكن على المصنف ذلك في مختصره لتسوية بين القولين مع أنه جبه له مبينا لماله الفتوى والرابع

ذكر مع ما تقدم بخصيص أيضا من بحث ابن عرفة بأنه لا يعرفه وان سلمه ق و م ب والله أعلم (وثوب في صندوق الخ) الرابع في الصندوق ونحوه عدم اللزوم وفي الرزق ونحوه اللزوم خلاف ما يوهمه المصنف من التسوية بين القولين كابن الحاجب مع إيهامه الاتفاق على اللزوم في الرزق ونحوه انظر الاصل والله تعالى أعلم (أو شهد الخ) قلت قول ز وايس كذلك أي خلافا لصحج وقوله عن د قاله في ضحج هو في متن ابن الحاجب ونقله أيضا ابن عرفة عن كتاب ابن محذور فهو الاول قول ز فان نكل الثاني أيضا فلا شئ له الخ الظاهر أن له القيمة لان المقر له فيها وفي ابن عرفة ما يشهد له قلت ويعضده أيضا أن نكول الثاني خلف الاول فتأمل

في الصندوق ونحوه عدم الزوم كما قاله أبو علي لاقتصار غير واحد عليه كالتعاضد في معوته
ونصها إذا قال له على ثوب في منديل أو صندوق كان مقررا بالثوب دون الوعاء ولو قال له
عندي عسل في رزق كان مقررا بالرزق والعسل وقرقأ بينهما ما بان العسل يقتصر إلى
الوعاء لانه لا يمكن أخذه إلا في وعاء والثوب يمكن أخذه بغير منديل فلم يتضمن الاقرار به
اقرارا بطرفه اه منه بلفظه على نقل ابن عبد الصادق في المقصد ما نصه وإذا قال له على
ثوب في منديل أو في صندوق لزمه الثوب دون الوعاء وإن قال له عندي عسل في رزق لزمه
العسل والرزق والقرقأ بينهما أن العسل يقتصر إلى الوعاء لانه لا يمكن أخذه إلا في وعاء
والثوب يمكن أخذه بغير منديل فلم يتضمن الاقرار به الاقرار بطرفه اه منه بلفظه
والراجح في الرزق ونحوه الزوم لموافقة ابن عبد الحكم عليه في أحد قوايه ولاقتصار
القاضي وصاحب القيد وابن شاس وابن الحاجب عليه وكذا ابن جرير في قوائمه ونصه
ولو قال له على عسل أو زيت في رزق أو في جرة لزمه المقر به والوعاء اه منه بلفظه والله أعلم
(فهو الاول وقضى الثاني بقيته) قول ز فان نكل النسي أيضا فلا شيء له من القيمة الخ
هكذا في عجم جازما به وقد سلمه نو ومب بسكوته ما عنده وقال شيخنا ج فيه
نظر بل الظاهر أن له القيمة إذا المقر قد أقر بها اه وهو ظاهر فتأمل ثم وجدت لابن عرفة
ما هو شاهد له فراجع ان شئت (ولأحد ثوبين عين) قول ز فينبغي أن يشترط
فيهما الخ سكت عنه نو ومب وقال شيخنا ج الظاهر أنه يأخذ الادنى اه وهو
ظاهر لانه شكوله صدق المقر الناكل أو لا والله أعلم وقول ز فان في هذا الباب ما هو
مبنى على أن يمين التهمة ترد كما يأتي في قوله وإن قال لأدري الخ قال شيخنا ج لم يأت له
شيء في المحل المذكور انتهى في قلت ز حكى ذلك عن عجم وقد ذكر ذلك عجم هناك
وإن لم يذكره ز هناك (حلقا على نبي العلم) قول ز مثله إذا حلف أحدهما الخ
سكت عن نكواهما معا ولكن يؤخذ الاشتراك بالأحرى من نكول أحدهما وحلف
الآخر ونص ابن عرفة عن سماع عيسى ابن القاسم ان حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما
كانا شريكين ابن رشد هذا على حقوق يمين التهمة ورجوعهما ثم قال وعلى عدم حقوق
يمين التهمة يكونان شريكين دون أيمان وعلى حقوقها وعدم رجوعها ان نكل المقر
وحلف المقر له كان له أجودهما وفي العكس أدناها وفي السماع لعيسى عن أنسب ان
نكلا كان للمقر له أدناها وكذا حكمه المازرى عنه اه منه بلفظه فيؤخذ من كلامه
هذا أن ما قاله في سماع عيسى ضعيف لانه خلاف المشهور في يمين التهمة عكس ما عزمه
ز إلا أن يقال هو المنصوص ولا غرابة في نام مشهور على ضعف والله أعلم (تنبيهه)
قال ابن عاشر ما نصه قوله وإن قال لأدري حلقا الخ تأمل ما فائدة هذه اليمين مع أن المرتب
على وجودها تمت ما أمن أحدهما هو المرتب على فقد اه منه بلفظه ونقله جس أيضا
وهو بحث ظاهر (والاستثناء هنا كغيره) قول ز خلافا لعبد الملك أي في أنه لا يصح
استثناء الاكثر ومثله في ابن الحاجب ولم يذكر خلافا في جواز استثناء المساوي أي النصف
وكذلك في ضح لم يذكر خلافا في الاكثر وذلك يوهم أن استثناء النصف لا خلاف في صحته

(ولأحد ثوبين عين) قول ز
فان نكل فينبغي ان يشترط فيه ما بل
الظاهر أنه يأخذ الادنى وقوله ترد
كما يأتي أي عند عجم لا عند ز
وقوله مثله إذا حلف أحدهما الخ
وأحرى إذا نكلا به يظهر أنه
لأفائدة هذه اليمين كما أشار له ابن
عاشر والله أعلم (والاستثناء هنا الخ)
قول ز خلافا لعبد الملك وخلافا
لما في المقيد انظر الاصل وقوله منها
أن تجتمع الخ ابن عرفة ضابطه أن
تطرح مجموع كل استثناء هو وتر
من مجموع كل استثناء هو شفع مع
المستثنى منه وألا يخاف فهو الجواب
اه وإن أبرأ فلا نكرا أو أجنبيا
لكن في توجيه اليمين على القريب
تقصير ذكره في المقصد المحمود
حاصله أنه أن وقع في الصحة فلا يمين
والا فلا بد منها انظر الاصل (برئ
مطلقا) أي من الحقوق المالية

وهو خلاف ما لابن عرفة ونصه وفي جواز في المساوي قولاً أكثر والأقل مع أحد قولي
 ابن الطيب وفي جواز الأكثر قولاً أكثر والأقل مع ابن الماجشون وأحداه منه بلفظه
 وقول ز. ولك في معرفة ذلك طرق منها أن تجمع مراتب العشرة الشفعية على حدتها
 ومراتبها الوترية كذلك وتسقط ما اجتمع من الشفعية مما اجتمع من الوترية الخ هكذا
 في بعض النسخ وهو لا يصلح أن يجعل ضابطاً لأنه وإن صح في هذا المثال الذي ذكره وهو له
 على عشرة إلا تسعة إلى الواحد لا يصح في صوراً آخر فحوله على عشرة إلا تسعة إلا خمسة إلا
 واحد إلا أن اللازم على ضابطه في هذه ثلاثة مع أن اللازم فيها سبعة كما اقتضته الضوابط
 الخمسة وصرح به ابن عرفة وقد ذكر هذا الضابط بعكس ما ذكره ز مع زيادة ونصه
 ضابطه أن تطرح مجموع كل استثناء هو وتر من مجموع كل استثناء هو شفع مع المستثنى منه
 أو لا فباقي فهو الجواب اه محل الحاجة منه بلفظه وهو صحيح فتأمله ووقع في كثير من
 نسخ ز على الصواب (تبسبه) بعد أن ذكر في المقيد عن الزجاج أنه لا يجوز استثناء
 أكثر النسخ منه وأطال في توجيه ذلك قال مانصه والقليل الذي يستثنى من الشيء الثالث
 فيادونه هذا مذهب مالك وأصحابه اه منه بلفظه وفيه نظر وقد صرح ابن شاس وابن
 الحاجب وغيرهما بأن المشهور صحة استثناء الأكثر فأحرى المساوي وتقدم كلام ابن عرفة
 قريباً والله أعلم (وان أرفلانا محله قبله الخ) شمل قوله فلانا القريب والبعيد وهو كذلك
 لكن في توجيهه اليقين على القريب تفصيل في المقصد المحمود مانصه أشهد فلان بفلان بما
 رزعه من القول بالحق والابتناء أنه متى حدث به حدث الموت فليس يختلف عندنا بفلان
 أو زوجه فلانة ما لا يظهر أو لا باطناً عرضاً ولا قرضاً ولا شيئاً يقع عليه اسم شيء أو جل
 مما يصح تملكه ويجوز اقتناؤه حاشى كسوته للمهنة وإن جميع ما يتوطأه ويتغطاه لانه
 المذكور ولا حق له معه فيه وأنه في قول ابنه وكفائه وانعاشه واحسانه فن تعرض
 لطلبه بسببه أو اتهمه وقصد تحليفه واعتائه فهو ظالم له ومعد عليه والله لا يحب المعتدين
 والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً شهد فقهاء الأبراء في حال الصحة وقد ذهب الورثة إلى
 تحليف المبرأ على الجملة فليس ذلك لهم لارتفاع التهمة بالبراءة وإن صوابه على استفادته
 الأب بعد الأبراء وقطعوا به وأنه تخلفه فيكون لهم اليقين عليه وله ردع عليهم وإن وقع الأبراء
 في المرض فلا بد من تعيين المبرأ على القول بوجوب تعيين التهمة اه منه بلفظه وفي نوازل
 الأقراء من المعيار مانصه وسئل ابن الحاج عما يعقده الناس أنه لم يخاف عند فلان قربه
 أو عند بعض ورثته ما لا عرضاً ولا ناضاً هل تلزمه اليقين أم لا فأجاب اختلف الشيوخ
 في سقوط اليقين عن المبرأ فكان بعضهم يرى سقوطها وبعضهم كان يرى أن اليقين لا تسقط
 عنها القول بانها لا تسقط قول ابن زب اه منه بلفظه (ومن القذف والسرقة) قول ز
 وظاهره أيضاً شموله للبراءة من المعينات كدرا الخ مثله في ح وزاد خلافاً لما في الذخيرة
 من قولها لا يصح أبرأئك من داري التي تحت يدك لأن الأبراء الإسقاط والمعين لا يسقط
 نعم يصح فيه الهمة ونحوها اه وهو كلام ظاهر في نفسه الآن المراد من قول القائل أبرأئك
 من داري التي تحت يدك أي أسقطت مطالبتي بها ولا شك أن المطالبة تقبل الإسقاط

عوماً انظر ح وقول ز وظاهره
 أيضاً شموله للبراءة من المعينات الخ
 هو أيضاً ظاهر نصوص المتقدمين
 والمتأخرين وصرح به ابن عبد السلام
 خلافاً للقرافي كافي ح وقال ابن
 ناجي العمل على عدم دخول الرابع
 ولعله يعرف عندهم والأفهد العمل
 غير جارٍ فاس وما والاها فلا يفتقر
 بما في نظم العمل المطلق من قوله

والربع من ذلك العموم خصا * الا اذا نص عليه نصا

انظر الاصل قلت وقول ز على أقوال الخ بالاول منها قال سعيد بن المسيب والثاني قال سليمان بن يسار وقوله لحديث أبي ضمير الخ قال العراقي في تخريج أحاديث الاحياء أخرجه البزار وابن السبكي في عمل اليوم والليلة والعقيلي في الضعفاء من حديث أنس بسند ضعيف و ذكره ابن عبد البر من حديث ثابت مرسله عند كرابي في ضعمض في الصحابة قلت وانما هو رجل من كان قبلنا كما عند البزار والعقيلي اه وقول ز والثالث الفرق الخ الذي عند جس في شرح تصوف المرشد في حكاية الثالث هو مانصه و فرقه مالك فقال العفو عن المال أفضل وتر كمن الاعراض أفضل وفصل في شرح الحصن تفصيلا آخر فقال ان الافضل جعل الظالم في حل فيما لا يقدر على رده من المال وكذلك العرض (١٦١) لقوله تعالى خذ العفو واكظمين الغيظ

ولن صبر وغفر الآية وان تعفوا أقرب للتقوى ولئن صبرتم لهو خير للصابرين مالم يفهمهم التجري بذلك ولا ينبغي للمؤمنين أن يذلو أنفسهم فيتجرأ عليهم الفاسق وفي الحديث انصر أخاك ظالما أو مظلوما قالوا كيف تنصره ظالما قال تضرب على يده أي تنصره على نفسه وبحججه عن الوقوع في الأثم وقد قال ابن سيرين لمن استحل منه ما يكون لابن سيرين أن يحل شأمره الله وقد قال تعالى والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون وذكره في سياق المدح وبذلك يجمع بين الآيات اه وكذا كان ابن عباس وغيره يقولون لمن استحل منهم قد حرم الله أعراض المؤمنين فلا ينحسروا ولا ينجسوا ولا ينجسوا ولا ينجسوا ولكن غفر الله لك يا أخي قال بعض العارفين وهو من دقيق الورع وايضا حسنه ان كل ذنب له وجهان وجهه يتعلق بالله تعالى من حيث

فالكلام على حذف مضاف فتأمل اه كلام ح انظر بقيقته ان شئت * (تنبيهه) * اذا وقع الراء العام فهل يشمل المعينات مطلقا بارعا وغيره على ما هو الصواب لا على ما للقرافي فظاهر كلام المصنف ومن تكلم عليه انه يشمله مطلقا وهو ظاهر كلام النوادر وغيره اه وقال ابن ناجي عند قول المدونة في كتاب الوصايا الاول ومن قال انهم ذوا فلانا وصبي ولم يزد على هذا فهو وصيه في جميع الاشياء الخ مانصه وقعت مسئلة عندنا بالقبول وان قاضيه أبو يوسف يعقب الزعي في رجل أبرأ فلانا من جميع الدعاوى كلها وقصد المبرئ بذلك دخول الربع في المبرأة فكتب فيه التونس فاقى بعض شيوخنا على ما بلغني بان الربع لا يدخل فيما ذكرناه لم ينص عليه ثم وقعت في هذه المدة القرية فاقى فيها شيخنا ابن شيوخه اختلقوا فيها تونس وان الشيخ بالقسام الغبري أفتى بجمع دخوله وبه العمل اه منه بلفظه وعادته اذا قال بعض شيوخنا فراده الامام ابن عرفة وان قال شيخنا وأطلق فراده البربري قلت والقول بدخوله هو الظاهر لشهادة ظهوره في المتقدمين والمتأخرين ولان اللفظ صالح لشموله لذلك لغة وعرفا فان كان من أفتى بعدم شموله استند الى عرف عندهم اذا قال فاقاله مالم والافلا وجه له وهذا نحو ما ذكره ابن ناجي أيضا في الوكيل المقوض اليه لا يبيع الاصول مطلقا الا ينص عليها على ما به العمل عندهم لجري العرف بذلك عندهم في ذلك الوقت وهذا العمل غير جار بفاس وما والاها في القرنين معا ولا الميزك الزقاق ولا الشيخ ميار ولا أبو زيد القاسمي وقد ذكره العلامة ابن قاسم في علمياته على عادته في ذكره فيها كل ما قيل فيه انه جرى به العمل وان لم تتوفر شروطه فقال

والربع من ذلك العموم خصا * الا اذا نص عليه نصا

فلا يغترب وقول ز عن ابن رشد اختلف في التحليل صوابه التحليل بالياء مصدر حمله أي جعله في حل كإيدل عليه آخر كلامه وأما التحليل فهو مصدر تحلل أي طلب من رب الحق

(٢١) رهفي (سادس) تعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد يؤاخذ الله تعالى به الخصم اذا وقعت المشاحة في الآخرة من العبد اه وأخرج عبد بن حميد عن منصور قال سألت ابراهيم رضي الله عنه عن الآية للذكورة قال كان المؤمنون يكرهون أن يذلو أنفسهم فيتجرأ الفاسق عليهم وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابراهيم الخفي رضي الله عنه في الآية قال كان المؤمنون يكرهون أن يستذلوا وكانوا اذا قدروا عفاوه وهذا هو الفرق بين العفو والذل كما اشار له الامام الشريف أبو محمد سيدي عبد السلام بن الطيب القادري رحمه الله تعالى بقوله

والفرق بين عفوان عن جاني * والذل للنفس والامتهان
مع قدرة منه على انتقام * والله من شسيم الكرام
وذلك مذموم وحال المتنقم * أحسن حالا ان على حق قدم

وقال العارف بالله تعالى سيدي ابن عباد رضى الله عنه في رسالته الكبرى مائنه وليس كل سبيته يمكن أن يغفرها الكرام ولا كل حسنة يقال لصاحبها ادخل الجنة بسلام لان العدل والحكمة بآيات من ذلك والكرم والفضل لا بضادان ما هنا قال الله عز وجل وبوت كل ذي فضل فضله فترتب الفضل على الفضل وكل من عنده لاله غيره ولا خيرا الاخره اه وفي شرح الحصن الحاصل أن أحوال المظلوم اما تصار واما استسلام وصبر واما عفو وضعف واما دعاء للظالم واحسان اليه وهذا اعلاها كما أن الاول فيه تفصيل فقد يكون مخطرا فينا كدتر كه ففي الخبر اذا دعا العبد على ظالمه قال الله تعالى عبيدي أنت تدعو علي من ظلمك ومن ظلمته يدعوك عليك فان أردت أن استجب لك استجب عليك وفي حديث آخر ذكره في الجامع حتم على الله أن لا يستجيب دعوة مظلوم ولا تخز قبله مظلمة وعلى هذا حال المخلطين الذين يقدمون على الامور بشهوة النفس دون بصيرة ولا اذن يختص اه ثم ذكر ان اوليا الله اذا ظلموا على طبقات اعلاها الذين اذا ظلموا رجوا من ظلمهم قال وما أحسن حالك اذا رحم الله بك من ظلمك فقلت درجة الصديقين قال الشيخ زروق في شرح الوعابسية ليس الشأن أن تدعوا على الظالم فيه لك انما الشأن أن تدعوا بصلاحه فيخرج عما هو عليه فيرد عليك ما أخذ منك أو يتحمل منك فيعود امره اليك ولان يهدي الله بك رجلا واحد انظر لك مما طلعت عليه الشمس والله الموفق بمنه

لولاه أنت ولدي لان الادعاء انما يكون فيما جهلت الدعوى فيه وقول مب عن ابن رشد الاستحسان الخ يوضحه قول التبصرة معنى الاستحسان أن تكون الحادثة مترددة (١٦٣) بين أصليين أحدهما أقوى بها شأوا وأقرب اليها والاخر بعد فيعدل

عن القياس القريب الى القياس على الاصل البعيد الجريان عرف أو ضرب من المصلحة أو خوف منسدة أو ضرب من الضرر اه (انما يستلحق الخ) قلت الظاهر أن نصب الحصر مجموع الفاعل والمفعول وهما متاخران وعلى الترتيل فالخ لانه قد يظهر القصر في انما كقول البوصري

أن يجعله في حل منه وليس الخلاف فيه فتأمل و انظر تو (وان بصك) هو بفتح الصاد كما يفيد كلام القاموس وصرح به في المصباح ونصه الصك الكتاب الذي يكتب فيه المعاملات والافاير ورجعه صكوك وصكالك وأصكك مثل بجر وبجور وبجوار وبجمر اه منه بلفظه (وان أبرأ مما معه الخ) قول ز وان أبرأ مما عليه برئ من الدين لا الامانة هذا على ما لابن حنبلون لا على ما لا يه انظر ح

(نص في الاستلحاق)

(انما يستلحق الاب) قول مب فيه نظر اذا الحصر خاص بجمله وجدت فيها أدلة الخ ما قاله كله ظاهرا لكن الجواب الحسن عن المصنف ان الحصر في كلامه منصب على الاب كما افاده

كلام

وكل آى في الرسل الكرام بها * فانما اتصلت من نوره بهم

وقول ز في تعلق به الحصر الخ لعل مراده أنه يستفاد منه مفهوم الصفة ما يفيد الحصر والا فلا يقول بظاهره احدثه لاعتن مثل ز وبه تعلم أنه لو قدم المصنف المفعول وزاد فقط عقب الاب لكان أحسن والله أعلم وقول ز الى أن مشريف مثله كتب عليه مب فيأرايته بخطه مائنه لكن ذكر بعض عن الجزولي أن شرفه يختص به ولا تعدى لبنينه اه واعلم أن أهل الدين انما يظلمون الشرف لذوهم ما علمهم من حقوقه كشدة الخوف من الله تعالى لان الذنب في القرب ليس كالذنب في البعد وشكر النعمة وادامة الخدمة بان يصرفوا ما أتم الله به عليهم مصارفه ويتعرفوا احسان النعم بذلك وعوارفه فبالقلب الاعتراف والاقرار وباللسان المحامد والاذكار وبسائر الاركان تسخيرها في الطاعة والعشى والابكار الى غير ذلك من التحليات بالفضائل والتحليات عن الرذائل كما يشاهد في تقييد النسخي بالدرر المكنونة في النسبة الشريفة المصونة فانظره ان شئت وأما طلب الشرف لغرض دينوي فليس من مقاصد أهل الدين وحاشاهم من ذلك وقد قال الشيخ الرافعي أبو المواهب الشمراني في لواقح الانوار ان جده الادني الشيخ المارفي بالله تعالى سيدي علي كان يشتري نسبه الى السيد محمد بن الحنفية رضى الله عنه وكان لا يظهر ذلك ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحى عن التفاخر بالنسب ولا يقدر الانسان حقيقة الا لعمله ولو كان من أولاد كبار الصحابة اه وقال في أدب السالك مائنه ومنه الفرار من رؤية شرف النسب لما فيها من اعجاب النفس وغرها وكبرها وفي القرآن العظيم فاذا نفيخ في الصور فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون اه وقال المناوي على حديث وافة الحسب الغفر قيل بعض الحكماء ما الذي لا يحسن وان كان حقا قال مدح الرجل نفسه وان كان محقا اه وقال جلال الدين السبكي هو الذي رجع الله تعالى مائنه من قال أيا مؤمن فهو كافر

وكلام ح وقوله مجهول معول لمقدر كقوله ز ويؤخذ منه ان غير مجهوله لا يصح
استلحاقه بمفهوم الصفة لانه صفة لحذف أى شخصاً مجهول النسب فاستفيد من كلام
المصنف بالحصر والصفة أن الاستلحاق خاص بالاب فمن جهل نسبه واعتبار المصنف
مفهوم الصفة أمر مسلم كقوله في أول الكتاب فتأمل فانه حسن بسن بين والله أعلم (وفيها
أيضاً صدف الخ) قول م ب لكن جملة على الخلاف هو ظاهر الرجاء الخ وهو الذى
استظهره ح فأنظره * (تنبيه) * قال ح بعد أن ذكر تقرير أى الحسن مانسه
وهذه التفرقة غير ظاهرة ولو فرق بينهما ما بان الأولى لم يدخل العبد فى ملكه والثانية كان
فى ملكه كان أبين فان جميع المسائل الآتية التى قال فيها فى المدونة يلحق به كان العبد
أو أمه فى ملكه فتأمل هو الظاهر جملة على الخلاف وهو المفهوم من كلام الرجاء اه منه
بالقطة وقوله فان جميع المسائل الآتية الخ نظر فان من جملته ما قول المصنف وان اشترى
مستحقه والمالك لغيره الخ وقد قال هو نفسه هناك مانسه ليس فى كلامه رحمه الله ما يدل
على أنه يلحق به وقد صرح فى المدونة بأنه يلحق به اه مع أن كلام المدونة الذى أشار اليه
ليس فيه ذكر تقدم ملكه ولا لامة بل فيه ما يدل على خلاف ذلك وقد أقر كلامها ابن
يونس وأبو الحسن وغيرهما ولم يقدروه بشئ ونصها ومن استلحق صبيها فى ملك غيره لم يصدق
إذا كذبه الحائر لرقه أو لولائه ولا يراه الابينة ثبت وكذا اذا استلحق ابن أمة لرجل وادعى
تكاحها أو كذبه السيد لم يلحق به الا ان يشترطه فليحق به ويعتق كمن ردت شهادته بعتقه
ثم اتباعه ولانه ادعاه بكاح لا بجرام وان اتباع الام لم تكن به أم ولد فان اعتقهم سددهم
قبل أن يتاعهم مستحقهم لم يثبت نسبهم منه ولا نوازشهم الا بما رتب لان الولاء قد ثبت
اسيدهم فلا ينتقل عنه الابينة اه منها بالقطعة فاقبله بتجده شاهد الماقلناه ولذلك قال
الغنى فى تبصرته مانسه وان كانت الامه ولدها فى ملك غيره فاستلحق ولدها وعلم انه
ملكها حتى به ورت الام والولد اليه اذا أمكن أن يكون ذلك الولد عن ذلك الملك وان علم
انها لم تزل ملكا لغيره فى حين ولادته لم يصدق وان لم يعلم هل ملكها أم لا وكذبه سيدها
لم يصدق وهذا قول محمد وأحد أقوال ابن القاسم وأصل قوله وقول مالك انه يصدق فى كل
موضع بشكل أمره ولم يتبين كذبه ولا فرق بين ولد الحرة وولد الامه اذا لم يكن للولد أب
معروف لانه لا بد أن يكون له أب الا انه لا يثبت بذلك ملك من هو فى يده ولا تنزع من يده
الا ان يعلم أنها كانت ملكه وان ذلك الولد يشبه أن يكون من ذلك الملك اه منها بالقطعة
وتأمل ذلك كله مع الانصاف يظهر لك صحة ما قلناه والله أعلم (وان استلحق غيره والد الخ) قول
م ب وقال ابن رشد انه قول ابن القاسم فى المدونة مع غيرها الخ سلم رحمه الله نسبة ذلك لابن
القاسم فى المدونة مع ابن عرفه بحث فى ذلك ونصه وما عزا ابن رشد لابن القاسم فى
المدونة فمثل قوله فى سماع عيسى لا أعرفه فيها بحال ولهذا لم يعزه ابن سهل للمدونة واعا
فيها مسئلة الاقرار بالولاء وقد فرق ابن الماسحون وأصبح بينهما وعلى ذلك ابن سهل
بان الاقرار بالولاء أقوى ثم ذكر الخلاف فى تسوية الاقرار بالولاء بالاقرار بالنسب وتقديم
الاقرار بالولاء وعكسه وقال بعده مانسه ففى تقديم الاقرار بالنسب على الاقرار بالولاء

ومن قال أنا عالم فهو جاهل هو ثابت
عن عمر كانه السبكي وغيره من
العلماء وأهل التفسير اه منه
بلفظه قد سبر واعتبر والله تعالى
التوفيق (وفيها أيضا الخ) قول
م ب كافى ح أى مستظهره
وانظر الاصل متأملا والله أعلم
(فاستلحقه لحق) ﴿ قل أنت أحسن
مما لهم حنانا يقال حمله حيث لم
يلحق بالمشتري وهو صادق بظاهرة
الحال يوم البيع حيث لم يثبت اقرار
البائع بالوطء والالحق به وان لم
يستلحقه وتغير المستبرأ ان أنت
به لاقل من ستة أشهر من وطء الثانى
كاستنفا كثر ان لم يدعه الثانى والا
فالقافة وبالمستبرأ ان أنت به لاقل
من ستة أشهر من وطء الثانى والا
لحق بالثانى وان لم يستلحقه وهو
حينئذ معاصم النسب فلا يصح
للاول استلحاقه الا ان نقاه الثانى
فتأمل والله أعلم (والاخذلاف)
قول م ب وأما النسب فلا يثبت
له الخ ولذلك اذا أثبت شخص انه
أخ للمقر به فانه لا يدخل معه فيما
صار اليه بالاقرار كافى المعيار وكذا
اذا أقر لثنين أمهما لا ناعه مشلا
فكان أحدهما قبل المقر فاما الباقي
نصف المال كافى المعيار أيضا ولذلك
أيضا جزم الميطى كما يأتى لم ب وابن
سلمون فى فصل التوارث بأنه اذا مات
المقر به وله ولد قبل المقر لا يتزول ولده
منزله وقال أبو الحسن مانسه
الشيخ والنص فممن أقر ب رجل انه
وارثه انها متوارثان فيما بينهما

ولا يتعداه - ما ذلك الاقرار الى
أولادهما اه وقول مب عن ابن
عرفه وبه العمل مثله للعبدوسى فى
المعيار عنه ان اقرار الرجل ان فلانا
وارثه فان لم يكن له وارث ثابت النسبة
بالبنية فصحيح على المشهور وعليه
العمل الا ان الناس اليوم كثير
حسددهم لبيت المال فصاروا
يكذبون فى ذلك فينظر القاضي فن
اتهم - ما سقط اقراره والا عمل اه
يح - لكن هذه المصلحة التى نظر
اليها فوكل النظر للقضاة لاجلها
لأخفاء انها تعود اليوم على الناس
نفسه - دة أعظم لان قضاة الوقت
يتقون شوكة الامراء ويسعون فى
مرضايتهم بما أمكنهم مع كثرة نزاع
الامراء والناس فى هذا بل فمن يورث
بكلالة مع ثبوت موجب الارث بما
لامطعن فيه وقد شاهدنا من هذا
ما الله أعلم به فالتسلك بظواهر
نصوص الائمة عليه الحب التعويل
لانه أسلم والله أعلم وقول مب
قال ابن رشد الخ مثله لابن عتاب
خلافا لقول ابن عرفة لأعرفه فيها
بجمل وقوله وقال ابن عتاب الخ
الذى نسبه له فى المعيار وكذا ابن
عرفه نفسه فى مختصره انه يأخذ
ببين ويجاب بان لابن عتاب قولين
كما صرح به فى التنبيهات ثم ان الذى
تدل عليه انقال ح أن الراجح أنه
لا بد من اليقين وهو الصواب لاسيما
عند عدم بيان المقر وجه اتصاله
بالمقر له وقول ز لما فى المدونة
انه يقبل منه الخ يؤخذ منه انه لو أقر فى
مرضه بذلك وبان فلانا أخوه مثلا

ثالثها ان لم يقل اعتقنى والا فالعكس لظاهر قول أصبغ وقول ابن الماجشون ومضمون فى
نوازله قلت فعلى تقديم الاقرار بالنسب على الولا يصح عزوان برشد المدونة اه منه بلفظه
قلت مثل ما لابن رشد لابن عتاب كما فى نوازل الاقرار من المعيار ونصه مذهب ابن القاسم
ان من أقر ان فلانا ابن عمه لا يثبت نسبته بهذا وانما له المال بعد الثانى فان لم يأت له طالب
أخذه المقر له مع عينه حكى هذا عنه أحمد بن عيسى وهو مذهب فى المدونة اه منه بلفظه
وقول مب قال ابن عرفة وبه العمل الخ مثله للعبدوسى مع زيادة التصريح بانه المشهور
وبأنى انظره قريبا وفى المعيار عن ابن عتاب مانصه الا أن العمل جرى على قول ابن القاسم
والله أعلم بحقيقة الصواب اه منه بلفظه وفيه أيضا عن أبى الفضل راشد مانصه العمل
على قول أصبغ ومن قال بقوله من أصحاب مالك وهو مذهب أهل العراق وهو الارجح
اه منه بلفظه وقول مب وعلى الارث فقال ابن مالك وابن القطان يأخذ به بعد عينه
على كون الاقرار حقا وقال ابن عتاب يأخذ به غير عين الخ هكذا فى ح عن ابن عرفة
فى مختصر الحوفى وهو خلاف ما قدمناه من نقل المعيار عنه وخلاف ما عزاه له ابن عرفة
نفسه فى مختصره ونصه وعلى شؤبه فى شرطه بين المقر له ثالثها ان لم يبين المقر وجه
اتصاله بالمقر له فى جدمعين لابن مالك مع ابن القطان ونقل ابن سهل عن بعضهم وعن ابن
عتاب اه منه بلفظه ويجمع بين ذلك بان ابن عتاب اختلف قوله فى ذلك كما قال عياض فى
كتاب الولا من تنبيهاته ونصها وقوله فى الذى تركه البتة فادعى رجل أنه مولاهما فأقرت
له احدى البنتين انها ان ماتت ولم تدع وارثا - به يحلف ويأخذ الميراث قال محمد البين
فى هذا حقيقة وما فى الكتاب حجة فى ان من أعتقه بالاخوة أو بوراثة لم تثبت الا
من قوله انه لا يرث على مذهب ابن القاسم ومن أثبت له الميراث بالاعتناق حتى يحلف على
تصديق ما أقره المقر وهو قول أبى عمر بن القطان وأبى مروان بن مالك بهذه المسئلة
استدل أبو مروان وهو كما قال لانه وزنها باعترا فها هو كالولى وأفتى غيره ما لايين فى
هذا واختلف فيه قول أبى عبد الله بن عتاب اه منها بلفظه وهذا هو ابله أعلم الموضوع
الذى أشار اليه أبو الوليد بن رشد حسم فى ح عنه وفى كلام ح هنا نظرفاته قال فى
التنبيه الثالث مانصه ظاهر كلام المصنف أن الميراث للمقر له على القول به دون عين وهو
كذلك الخ كذا فى جميع ما وقعت عليه من نسخه ووجسا انظر انه حرم بينى العين مطلقا
مع أن أقاله تدل على أن الراجح انه لا بد من اليقين وما أفاده أن قاله هو الصواب ولا سيما عند
عدم بيان المقر وجه اتصاله بالمقر له لقول ابن عتاب فى طرره مانصه واختلف فى عينه هذا
اذا رفع نسبه فى الاقرار الى جد واحد أو مان لم يرفع الى جد واحد فتوى هنا وجوب
اليقين وفى ذلك خلاف ضعيف انظر فى الشافى لابن سهل اه منها بلفظه * تنبيهات
* الاول * فى كلام ابن عرفة فى تعارض الاقرار بالنسب والولا تخالف لاند كرا ولا أن
أصبغ موافق لابن الماجشون فى ان الولا أقوى ثم فى تحصيله عزلاصبغ مخالفتهم لابن
الماجشون وبسبب ذلك ان أصبغ له قولان موافق فى نقل ابن حبيب عنه فى الواححة ابن
الماجشون كما فى المعيار عنها وقد قال ابن عرفة ننسبه مانصه قال أى ابن سهل ولا بن

حبيب عن ابن المباحشون وأصبع من أقرق مرضه بان فلانا أخوه وفلانا مولا فبرائه لمولاه دون أخيه فغلبا الاقرار بالولاء على الاقرار بالنسب لان الاقرار بالولاء محقق من الحقوق أقوى وبالاقرار بالاخ لا يستلحق ولا يكون الا في الولد فقط اه منه بلفظه وخالف أصبع في سماعه من كتاب الاستلحاق ماله في الواحمة فقال فيه مانصه قيل لأصبع ما تقول في الرجل يقرق في صحته باخ ثم يقرب بعد زمان بولاً لم رجل ثم يموت وكيف ان كان أقرب بالولاء قبل اقراره بالاخ وكيف ان أقرب بالاخ أو لا ثم ثبت الولاء بعد ذلك بينة قال أرى النسب أولى على كل حال كان هو الاول أو الثاني قال القاضي قوله أرى النسب أولى على كل حال لا يعود على قوله في السؤال وكيف ان أقرب بالاخ أو لا وثبت الولاء بعد ذلك بينة اذ لا اختلاف في انه لا يجوز الاقرار بوارث الا اذا لم يكن لأميت وارث معروف بنسب ولولاه واغتايهود على الاقرار بالولاء بالنسب فأرى النسب أولى على كل حال تقدم أو تأخر ومعنى ذلك عندى اذا قال فلان مولاي ولم يقل أعتقني لانه اذا قال أعتقني ثبت له بذلك الولاء والميراث فوجب أن يكون أولى من الاقرار بالنسب تقدم أو تأخر وكذلك على قياس هذا القول فلان ابن عمي وفلان أخي لوجب أن يكون الاخ أولى بالميراث تقدم أو تأخر لان الاقرار بهما بمنزلة اقامة البينة على هذا وهذا وراى ابن المباحشون الاقرار بالولاء أولى من الاقرار بالنسب من أجل أن الولاء ثبت بالاقرار وظاهره ولم يقل أعتقني وسنزيد المسئلة في انفا في نوازل سخون من كتاب الولاء اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصراً وادمانصه قلت قال سخون فيه ان قال فلان مولاي أعتقني ثبت له الولاء والارث كقيام البينة وقدم على الاقرار بالنسب ولو تأخر عنه أو كان في المرض قال ابن رشد ظاهر قول أصبع في نوازه ان الولاء لا يثبت بالاقرار ولو قال أعتقني اه منه بلفظه فلو قال لظاهر قول أصبع في سماعه من الاستلحاق وقول ابن المباحشون مع أصبع في الواحمة وسخون في نوازه السلم من ذلك فتأمل * (الثاني) * في جعل ابن عرفة الاقوال ثلاثة اعتماد على قول ابن رشد في نوازل سخون ظاهره ولأصبع ان الولاء لا يثبت بالاقرار ولو قال أعتقني نظر لان ابن رشد وان قال ذلك فقد صرح في شرحه بحمله على خلاف ظاهره حسبما تقدم عنه أنفا فحمله على الوفاق لما سخون لا على الخلاف وما قاله متعين لان ثبوت الولاء بقول الشخص فلان أعتقني أمر مسلم مذكور في المدونة وغيرها فضعها في كتاب الولاء مانصه ومن أقر فلانا أعتقه وفلان يصدق فانه يستحق بذلك ولولاه وان كذبه قومه الا أن تقوم بينة بخلاف هذا فيؤخذ به او كذلك ان أقر بذلك عند الموت فانه يصدق ويرثه فلان ان لم تقوم بينة بخلاف ذلك اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه قوله وان كذبه قومه ظاهره أن الضمير يرجع الى المقر والذي في الامهات أظهر ابن بونس قال ابن سخون والاقرار بالولاء ثابت جائز باجماع العلماء وقال أيوب لا يثبت الولاء بالاقرار عند البصريين اه منه بلفظه وفي النهاية للمتطعي مانصه والاقرار بالولاء ثابت جائز باجماع العلماء وقيل لا يثبت الاقرار بالولاء عند البصريين على معنى نفسه فن أقر فلانا أعتقه وفلان يصدق فانه يستحق بذلك ولولاه واختلف اذا كذبه فلان فقال ابن القاسم لا يثبت له ولولاه

قدم الولاء لانه أقوى وكذا ان قال فلان مولاي ولم يقل أعتقني وقيل يقدم حينئذ الاخ انظر الاصل في ذلك كله والله أعلم وقول ز ويصير رجوع ضمير الى قوله أي لم يرث المستلحق الخ اذا قرئ المستلحق فتحبالنصب مفعولاً مقدماً سقط تصويب مب

الآن تقوم بينة بخلاف ذلك فيؤخذ منها قال الشيخ أبو الحسن وهذا المعروف من
المذهب وقال أصبغ في كتاب ابن حبيب يكون مولاه وان أنكر ولم يأت ببينة اه منها
بلفظها وهو راده بالشيخ أبي الحسن اللغبي فانه قال في بصرته مانصه الاقرار بالولاء
يصح فاذا قرأته هو المعتبر فقال أعتقني فلان ولم يقم دليل على كذبه فاذا كان كذلك
جرى مجرى ما شهدته به البينات في الموارثة والمعاقله واختلف اذا أكله فلان فقبيل
لا يثبت له ولا هو المعروف من المذهب وقال أصبغ في كتاب ابن حبيب يكون مولاه
وان أنكر ولم يأت ببينة ولا يكون ذلك في الولد الابال بينة أو باقرار الاب والاولى حسن اه
محال الحاجة منه بلفظه بل ظاهر كلامهم أنه يثبت وان لم يقبل مع ذلك أعتقني وقد
صرح بذلك في المدونة أيضا فقيم قبل ما قدمناه عنها مانصه قال أشهب وكذلك لو أقر رجل
أن فلانا مولاه ثم مات ولم يسئل أمولى عتاقة أم غير عتاقة قرأته مولى ويرثه بالولاء اه منها
بلفظها قال أبو الحسن مانصه ظاهره أن اقراره تعدى الى غيره من ولده وان القاسم
يوافق على هذا يدل عليه ما يأتي في قوله ومن أقام بينة أن هذا الميت مولى فلان الخ الشيخ
والنص فيمن أقر رجل أنه وارثه أنه ما يوارثان فيما بينهما ولا يتعداهما ذلك الاقرار الى
أولاده ما فطرهما الفرق بين النسب والولاء اه منه بلفظه وأشار بقوله يدل عليه
ما يأتي الخ الى قوله ابعد هذا بقرب مانصه ومن أقام بينة أن هذا الميت مولاه لا يعلمون
له وارث غيره لم تتم الشهادة حتى يقولوا أعتقه أو أعتق أباه أو شهدوا على اقرار الميت أنه
مولاه اه منها بلفظها وقد صرح ابن يونس بما وافقه ابن القاسم لأشهب ونصه ومن
المدونة قال أشهب وكذلك لو أقر رجل أن فلانا مولاه ثم مات ولم يسئل أمولى عتاقة
أم غير هارأيته مولاه ويرثه بالولاء وقاله ابن القاسم أيضا اه منه بلفظه فاذا سلم ثبوت الولاء
بالاقرار تعين ما قلناه وتبين بهذا أن قول ابن الماجشون وأصبغ في الواضحة هو الصواب
الموافق لصريح ابن القاسم وأشهب في المدونة الذي سلمه ابن يونس وأبو الحسن وغيرهما
من الشيوخ أما اذا صرح بقوله أعتقني فلا إشكال فيه وأما اذا اقتصر على قوله هو
مولاي فلما رأيت من نص المدونة وفي النهاية مانصه ويجوز أن يكون هذا الاقرار الولد الذي
أعتقه وولد ولده قال محمد بن أحمد بن القصار ولا يختلف في النص أن والده كان أعتقه
أو وجداه وقال أحمد بن سعيد الهندي يختلف ذلك في النص وبينه اه منها بلفظها وان
كان يمكن أن يفرق بينهما كما فرق بينهما في الشهادة حسبما تقدم في نص المدونة لاحتمال
أن يكون أرا دبالولاء الحلف والنصرة أو الاسلام على يديه كما أشار اليه اه أبو الحسن في
ويجوز الشهادة بذلك محمله وكيف يصح أن يحمل كلام أصبغ على ظاهره وهو يقول ان
الولاء يثبت بالاقرار ولو كذبه المقر له بما مر عنه اتفاقا قلت واذا تأملت ما سبق من
النصوص ظهر لك ما في قول أبي الحسن السابق فاطر ما الفرق بين النسب والولاء اذا الفرق
بينهما واضح غاية فتأمل والله سبحانه أعلم (الثالث) في المعيار مانصه وأجاب أيضا يعني
الشيخ أبا محمد سيدى عبد الله البندوسى عن مسئلة من هذا المعنى أمان الله وإياكم على
السنة أما اقرار الرجل أن فلانا وارثه فان لم يكن له وارث ثابت النسب بالبيئة فصح على

المشهور من المذهب وبه القضاء وعليه العمل الآن الناس اليوم كثر كذبهم وحسد
 لبيت المال فصاروا يكذبون في ذلك فيستظر القاضي بحسن النظر في انهمه أسقط اقراره
 والأعمال ولذلك يتظر فيه عقب نزوله ووقوعه اه منه بلفظه قل هذه المصلحة التي
 نظر اليها رحمه الله فوكل النظر للقضاة لاجلها لا اشكال اليوم انهم تعود على الناس بمفسدة
 أعظم لان القضاة في هذا الوقت وقبله من أدركا يتقون شوكة الامر او كبير منهم يسمى
 في مرضاتهم عملاً أمكنه والامر اقد كثر نزاعهم للناس في هذا بل فيمن يورث بكلا له مع
 ثبوت موجب الارث بما لا مطعن فيه حتى يلجؤهم للصالح ولذا قال ابن عرفة في قضاة وقته
 ما هو معلوم من قبولهم من شهادة من يعرفون جرحته لاجل الولاية فكيف بوقتنا هذا فيما
 يرجع للمال وقد شاهدنا من هذا ونحوه ما الله اعلم به فالتسلك بظواهر نصوص من تقدم
 عليه يجب عليه التعويل لانه أسلم والله الموفق (الرابع) في ح في التشبيه السامع مانصه
 فان أقر هذا المشهد لا خرائته وارثه لا وارث له غيره نفذ اقراره الاول وبطل اقراره الثاني
 قاله في المسئلة اه منه بلفظه ونحوه في اختصار المسئلة لابن هرون ونصه فان أقرب بعد
 اقراره بالاول لا خرائته وارثه لا وارث له سواء بطل اقرار الثاني اه منه بلفظه ونحوه
 في الوثائق المجموعة وقد أطلقوه وهو مقيد بما تقدم في كلام ابن رشد وقد صرح بالقيدين
 عات في طرده فانه قال في ترجمة وثيقة باقرار الرجل لرجل بنسب الخ مانصه وعند قوله نفذ
 اقرار الاول انما معنى هذا اذا كان الذي أقربه أولا والذي أقربه آخر الوثيت تعصيمه
 بالبيئة لكانا سواء في ميراثه مثال ذلك أن يقول أول فلان ابن عمي ووارثي ثم يقول آخر
 فلان ابن عمي ووارثي فهنا يكون اقراره الاول لأعمل ولائتي للثاني وأما لو قال أول ابن عمي
 ووارثي ثم قال آخر فلان أخي لاني وأشقيي لكان الاقرار الأخير أعل اه محل الحاجة
 منها بلفظها ثم أحال على كلام ابن رشد الذي قد مناه عن نوازل أصبح من كتاب
 الاستحقاق وانظر هل يعارض هذا كله مانصه له شارح تأليف المغارسة ومأمعها في
 الفرع الثامن من فروع الاقرار وسلمه عن العقباتي أولا وقد وقفت على الدرر المكنونة
 فوجدت فيها باللفظ موافقا لما نفع له عنهما بالمعنى ونص ما فيها سألت شيخنا العقباني عن
 رجل يقول في حياته وصحته فلان ابن عمي يرثي وأرثه وبقي على ذلك الى أن مات أي هذا
 المقر فقام البنايت برسم يتضمن أن هذا المقر المذكور قيل له في حياته اقرار له هذا بضر
 بينا قل من بعد ذلك فقال أعوذ بالله أن يرثي أو يكون له مدخل مع بناتي وانما قلت ذلك
 مبالغة في برهوا كرامه فانه كان قد أحسن الى كثير ونحو هذا من القول فأجاب بعد أن
 ذكر قول مضمون بعدم الارث مانصه وليس الاعتماد الاعلى الاول الذي هو قول ابن
 القاسم المشهور في المذهب أنه يثبت بالاقرار المال ولا يثبت به النسب واختلاف الفقهاء
 في هذا ذلك هذا الاقرار عنده وبأي سبب حصل تأثيره في القضاء بالمال للمقر له فهم من رأى
 أن ذلك من أعلامه لقول أهل العراق في قولهم ان الرجل اذا لم يكن له وارث فله أن يوصي
 بجميع ماله فمكره على هذا التقدير وسيله سبيل الوصايا ومنهم من رأى أن هذا الاقرار
 ينزل منزلة الشهادة من المقر فلهذا الموجب للمقر له أخذ المال الا بعد عيته كما إذا قام شاهد

(وخصه المختار) قول مب عن
ابن رشد له جميع الميراث ان كان المقر
الخ نحوه في المعيار كون المقر ميرزا
مرضيا (عقن الاصغر الخ) قلت
وقال ابن عبد الحكم فعتق جميعهم
بالشك وعليه جرى المصنف في قوله
الاتي وان اقر ميت بان فلانة جاريته
الخ انظر طي و مب هناك
وما جرى عليه هنا هو اضعف
الاقوال لا ناخيط علما ان الميت لم ير
ذلك ولم يحمله فانه انظر ح وقول
ز ولا ارث لواحد منهم قد ذكر ابن
عرفة و ق و ح عن ابن رشد
الخلاف في ارثهم وهو الذي في البيان
كافي الاصل و به تعلم ما في كلام من
نفي الخلاف فيه (فواحدا بقرعة)
قلت قول ز ولا يكون ذلك
الاتعديل الخ صحيح في نفسه لكن
لا على المتبادر من المصنف الذي
حمله عليه ز بل على ما حمله عليه
ت و ع و أي فسههم و جرح واحد
بأقرعة وانما حمله على ذلك ليكون
ما شيا على المشهور والراجح على
ما ينظر من القول كافي هو
و به تعلم ما في قول طي ان حله
على ذلك سهو وان سلمه مب فتأمل
وقول مب عتق مع ربع الخ
الذي في المدونة انه يعاد السهم لتمام
ما بقى من جز الوصية فاذا وقع سهم
الحرية على ذى العشرين أعيد مرة
أخرى فان خرج على ذى الثلاثين
عتق ثلثه وعلى ذى الاربعين عتق
ربعه ولا يجعل ذى العشرين مع
ربح ذى الاربعين أو لأجر انظر
الاصل والله أعلم

عدل لمن يدعى ميراث رجل قدمات ولا وارث له وعلى كلا النظر ينهل ذلك من معنى الوصية
أو معنى الشهادة فالجواب في المسئلة أن رجوع المقر بالعصبة عما أقر به قبل موته يبطل
الافرار السابق ويمحو أثره من ذلك لمن أن يكون رجوعا عن الوصية أو رجوعا عن
الشهادة وكلاهما ميسر قط حكم ما تضمنه الاقرار والله أعلم اه محل الحاجة منها بلقظها من
نوازل الاقرار قلت قد ذكر أبو الوليد بن رشد في رسم باع غلاما من سمع ابن القاسم
من كتاب الاستحقاق هذين التوجيهين وزاد في الثاني منهما ما يرتفع به اشكال بين على
ما اقتصر عليه أبو الفضل العقباني لان جعله كالشاهد يقتضى قصر الارث على كون
المقر ذكرا لا والامر على خلاف ذلك ونص ابن رشد وانما يرتفع مراعاة لقول أهل
العراق في قولهم ان الرجل اذا لم يكن له وارث فله أن يوصي بجميع ماله أن أحب وقد قيل
ان الميراث لا يكون له الا بعد ديينه ما أقر به المتوفى حق وذلك يقوم من كتاب الولاية
والمواريث من المدونة والوجه في ذلك انه أنزل اقراره كشهادته بالنسب فوجب أن
يحلف معه ويستحق الميراث كالذي يدعى ميراث رجل قدمات ولا وارث له فيأتى بشاهد
يشهد له بنسبه فانه يحلف مع شاهده و يأخذ المال ولا يستحق النسب هذا قول ابن
القاسم ويحلف على هذا المقر له مع اقرار المقر به وان لم يكن عدلا مراعاة لقول أهل
العراق الذي ذكرناه اه محل الحاجة منه بلقظه و به تعلم أن التوجيه الثاني غير
مستقل بنفسه بل لوحظ فيه الاول أيضا ويظهر أن هذا المخالف لما تقدم عن المبطل
وغيره والجاري على هذه الفتوى أنه يختص الثاني بآرثه عكس ما للمبطل وغيره أو
بقتسمانه أنصافا على التوجيه الاول وعلى الثاني حرمانه ما معان ارثه و اوضح ذلك
أنه اما أن يصرح ثانيا بتكذيب نفسه ورجوعه عن اقراره الاول أو لا يصرح بذلك بل
يقول أولا فلان وارثي لا وارث لي غيره ثم يقول ثانيا مثل ذلك لغيره في قصر بجه بالرجوع
يكون جميعه للثاني على التوجيه الاول لان الموصي له الرجوع عن وصيته قبطل اجماعا
ووصيته للثاني صحيحة ليس هناك ما يعارضه ولا ما يطلها و اذا لم يصرح بالرجوع فيكون
بينهما ما كان أو وصي ثلث ماله أو بنى معين لم يذم أو وصي به بعد لمر و حسماعومقر في
محله وعلى التوجيه الثاني لاشي لواحد منهم ما علا بقول المصنف في الشهادات تعالى اه
المذهب وان قالوا همتا بل هو هذا سقطا للمبطل وغيره مشكل على كل من التوجيهين
الذين سلمهما أبو الفضل العقباني وأبو الوليد بن رشد قبله وغيرهما ولم أر من ينسبه على هذا
الاشكال فضلا عن أجاب عنه والله أعلم (وخصه المختار الخ) قول مب فقد جزم
المبطل بأنه لا ينزل منزلة فصيح الخ بذلك جزم ابن سلون أيضا ولم يحك خلافا فانه في فصل
التوارث وقول مب وأما العالمين يرثه ومن لا يرثه فانه يرثه الخ نحوه في المعيار عن
الشيخ أبي ابراهيم اسحق بن ابراهيم الا أنه زاد فيه أن يكون ميرزا مضافا في نوازل
الافرار من المعيار أثناء جواب له ماله فاما الشهادة في الاخوة أو الاعمام أو بنى العلم
أو العصبة فاذا لم تقطع النسبة بقدرهم حيث ما تمتد نسبتهم و بانهم اخوة
لاب أو أعمام لاب أو عصبة لاب فيشهادتهم غير تامه لا يجب بهاميراث واقرا المتوفى

لمن يقرأه وأثره مسجلا ساقط الآن يكون عالما بالقرآن من غير ما مرضيا فأقراره مثل
 هذا ماض لمن أقوله اه منه بلقطه * (فرعان * الاول) * في نوازل الاقرار من المعيار
 مانصه سئل أصبغ بن محمد عن أقرب وارث ثم عوت المقر في قوم رجل فثبت أنه أخو
 المقر له ويطلب الدخول معه فيما صار اليه من المقر له وهي مسئلة حسان وذلك أن حسان
 ابن أجد أثبت على نفسه ان محمد بن أصبغ هو ابن عمه وأحق الناس بوراثته وكرر
 الاثبات بذلك الى أن توفي عن أخت شقيقة فقبض محمد بن أصبغ المقر له ما وجب له
 وكان في بعض ما قبضه وصار اليه أصولا يعاها ثم أتى بعد ذلك رجل يسمى بحسان بن
 أصبغ فثبت أنه أخ محمد يرث معه من يرث ويحبب معه من يحبب وطالب أن يدخل مع
 أخيه المقر له فيما صار اليه من حسان وذهب الى الاستشاعة فيما عاها أخوه من ذلك
 فأجاب لادخول لحسان بن أصبغ في المال المنتصير الى أخيه محمد بالاقرار الذي أقوله به
 حسان المذكور والله أسأله التوفيق وأجاب القاضي أبو الوليد بن رشد ليس لحسان
 دخول مع أخيه محمد فيما ورثه من ابن عمه بالاقرار لان الاقرار لا يثبت النسب فلم يرثه
 على أن نسبه ثابت منه وانما ورثه على مذهب مالك رحمه الله بالافراد وورثه به
 ليس بقياس وانما هو استحسان مراعاة لقول من يرى من أهل العلم أن من لم يكن له
 وارث معروف له أن يوصي بجميع ماله لمن يشاء فلا سبيل الى ما ذهب اليه من الدخول
 مع أخيه الذي أثبت أخوته منه فيما ورثه ومن الاستشاعة فيما عاها الا أن يثبت مع ذلك
 انه ابن عم المتوفى المقر وان لم يثبت ذلك وأقر له المقر له محمد انه ابن عم المقر على ما أقوله به
 دخل معه فيما بيده مما ورثه عنه وفي ثمن ما عاها ولم يكن له الاخذ بالشفعة لما يتعلق بذلك
 من حق المبتاع وأما ان قال لأدري ان كنت ابن عمه أم لا وانما ورثه على ما أقوله به من
 النسب وهو أعلم بذلك فلا دخول له في شيء مما ورثه عنه وأجاب أبو الوليد هشام بن العواد
 الظاهر والله أعلم من أقاويل أصحاب مالك رحمه الله انه لا دخول لحسان معه في شيء من
 ذلك لانه انما أقوله بالمال اه محل الحاجة منه بلقطه ٥ قلت وفي هذا عندى اشكال
 لان ابن رشد صرح بأن المقر له اذا صدق القائم أنه ابن عم المتوفى فانه يشاركه فيما بيده
 وانما هو أن أصبغ وهشام لا يجالفتان في ذلك واذا سلم هذا فلا يمكن عدم اقراره بذلك لان
 من شرط ارث المقر له المقر تصديقه اياه ويزدعم ذلك اليقين أنه صادق في اقراره على الراجح
 من ذلك حسام وصرح بذلك يستلزم اقراره لأخيه الذي أثبت أخوته له ومساواة له من كل
 وجه وهذا كله سابق على بيعه ما عاها فالجاري على هذا الدخول معه واستحقاقه الشفعة
 لان اقراره بالبائع انما يلحق المشتري اذا كان متأخرا عن البيع لاسابقا الآن يجاب عن
 ذلك بأن هذا مبني على أن مضمين الاقرار ليس كالصريح لكن تقدم أنه خلاف الراجح في
 نحو هذا ثم على تسليم ذلك ان ادعى عليه أنه عالم بذلك فالظاهر توجيه اليقين عليه والله أعلم
 * (الفرع الثاني) * اذا أقر لاثنتين فبات أحدهما قبله قال في المعيار اثنا عشر جواب ابن
 العواد مصلا عما قدمناه عنه مانصه وقد نزلت بقرطبة أيام الشيوخ المتقدمين مسئلة
 تشبه هذا المعنى وذلك أن رجلا أقر لأخوين أنهما ما ورثاه ابنا عاها فبات أحدهما قبل المقر

فأراد الباقي من الآخرين المقر له ما أن يأخذ جميع المال فأفتى فقهاء الوقت بأنه ليس له
 الانصاف المال اذ لم يقر له بأكثر من ذلك ونفذ القضاء بذلك اه منه بلفظه وذكر في المعيار
 نحوه هذا قبل وزاد مانصه وحكي هذا ابن مهمل ثم حكي عن ابن مالك وابن فريج وابن العطار
 أن جميع المال الباقي منهم او طول في ذلك اه منه بلفظه * (تنبيه * وتيسير *) ما تقدم
 في جواب أبي ابراهيم من أنه لا بد في الشهادة بالنسب من بيان القعد دخلا في ما في المبطلية
 وابن سلون ووثائق الفتاوى وغيرهما من أن ذلك شرط كمال فقط لكن لما ذكر البرزلي في
 نوازل وصاحب المعيار ما لا يمتطي فالاعقبه مانصه والعمل اليوم في الوثائق لا بد من ذكر
 الجسد الذي يحتج به في الاثبات الوثيقة اه من نوازل الاقرار من المعيار بلفظه ومثله
 للبرزلي وزاد الاصل على الثاني لابن مهمل وبهذا أفتى الشيخ سيدي عبد الله العبدوسي كافي
 المعيار أيضا قائلا مانصه هذا الذي أتقده مما قيل في ذلك اه منه بلفظه من نوازل الاقرار
 وفيه نحوه من جواب لبعضهم قائلا مانصه هذا المنصوص عليه للقرافي وغيره من الأئمة
 اه محل الحاجة منه بلفظه وفيه أيضا مانصه ابن راشد من شروط الميراث معرفة القعد
 هكذا سمعته من شيوخ شهاب الدين القرافي وأخبرني بعض قضاة الجماعة بحضرة توتس أنه
 رآه منصوصا لابن سعد بن لب ونصه ولا بد في شهادة الشهم وبالاعصاب أن يعلم اقعدده من
 الموروث بان يعلم أنه ابن عم بدرجة أو درجتين أو ثلاث أو أربع هكذا تبين الدرجات مع
 كونهم لا يعلمون أقرب الى الميت منه وحينئذ يستحق الميراث والا فلا اه محل الحاجة منه
 بلفظه وفي نوازل الشريف من جواب الجود والده سيدي أحمد بن علي وقد قاله السائل
 وقع يدي جواب لسيدي يحيى السراج باسقاط العصبية اذا جهلت الاقعدة منهم بالميت
 مانصه ما ذكره عن شيخنا القدوة العالم العلامة مفتي الحضرة الادريسية والمرآة كشيبة
 صحيح اذ بذلك كان يفتي رحمه الله وعلى مقتضى فتواه كان يقع العمل ثم استدلل بذلك بقول
 ابن رشد في سماع أصبغ هذا مما لا اختلاف فيه فلو ثبت لرجل أنه من بني تميم أو من بني زهرة
 ولم يعرف من عصبته بأعيانهم بمعرفة قعددهم فان ميراثه لجميع المسلمين ولم يكن لواحد منهم
 للجهل به اه منه بلفظها وفيها بعد بقراب مانصه وأجاب سيدي ابراهيم الخلائي عما نصه
 أما البيهقي بان فلا ابن عم فلان فالذي كانت تجري به الاحكام في الحضرة الفاسية حيث
 كان الفقهاء بها والاشياخ أنه لا يعمل بها الا بعد ملاقة الجدود واثبات القعد اه منها
 بلفظها ثم ذكر نحوه هذا عن سيدي أحمد البعل وأبي عبد الله التالي ثم قال مانصه وأجاب
 الفقيه ابن جواد الياصوفي حكيه انقل جوابه سيدي الحسن بن عرسون في نوازل ان كان
 الامر كما ذكرتم من أن المتنازعين اذ لم يستظهر واحد منهم بما يقر به اليه فالذي تظافرت
 عليه فتووس الأئمة واستقرت به الفتوى من جميع الامة أن المستحق للميت مال المسلمين
 قلنا حارز أو وارث اه محل الحاجة منه بلفظه وعلى هذا عول سيدي عبد القادر القاسمي
 في أجوبته ونقل كلام ابن لب السابق ونظمه ولده أبو يزيد في عملياته فبان من هذا كله أن
 الراجح والمعمل به خلاف ما لا يمتطي ومن وافقه ان جعل على الخلاف كما اقتضاه كلام

البرزى والمعيار وغيرهما وفي نوازل الشريف أثناع جواب جليو والده السابق ماهو
كالصريح في أنه حمله على الخلاف وأن محله إذا لم يكن له سوى ابن عم واحد قائلاً مانصه
وأما أن كانت المسئلة تعدد فيها بنو العلم فلا أظن أنه يقع فيه اختلاف في أنه لا بد من معرفة
العدد حسب ما يظهر من كلام ابن رشد اه محل الحاجة منه بلفظه لكن فهمه حفيده
صاحب النوازل على التقييد وأن محل ما لا بن سلون ومن وافقه مقيده بما ذكرناه قال
فيها بهذا ذلك مانصه قلت وجدت بخط والدي رحمه الله كان شيخنا سيدي محمد ميارة يقول
لا يشترط ذلك إلا في منازعة الأقرباء فيما بينهم لأمع بيت المال اه قلت وهو صريح
ما تقدم في جواب جدنا وما نقله بعده من كلام الأئمة رضي الله عنهم اه منها بلفظها
فتأمله قلت وقد كنت بعثت سؤالاً لتو عن المسئلة فكتب لي بما نصه والذي عندي
في مسئلته هو أن بيان العدد دائماً هو بشرط كمال إذا لم يكن منازع الاثالث المال فإن كان
منازع فلا بد من البيان هذا الذي كنا نقوله ووقع به الفتوى قبل هذا الزمان ولا التفت
لما في العمليات اه من خطه بلفظه وهذا ما منته على أن قول العمليات

لا بد من معرفة العدد في * ارث والا فبشلي ينتفي

محله إذا لم يكن منازع الاثالث وهو خلاف ما فهمه عليه سيدي محمد بن قاسم
في شرحه من جملة ما إذا تعدد العصبة معترضا على القاضى العمري ثم قال ثم اعلم أن
اشتراط معرفة العدد واضح مع تعدد العصبة بحيث يلتبس الأقرب إلى الميت منهم غيره
أما إذا لم يكن إلا عاصب واحد أو معه من لا يشك أنه أبعد كإخى العاصب في لزوم ذلك
اختلاف في السيطمية أن الشهادتين ذكر ذلك تامة وتبعه ابن سلون وابن عرسون ونحوه
في نوازل الشهادة من المعيار من جواب التعمي ومقابل هذا القول قول البرزى العمل اليوم
على أنه لا بد من ذكر الحد إلى آخر ما قدمناه قبل عن البرزى انظر كلامه بلفظه فاني نقلته
مختصراً ولا يخفى عليك ما فيه وإن اعترضه على القاضى لأوجه له فإن الذي يفهمه كلام
العمري في النسخ التي بأيدينا أنهم البيت على ما يشمل الصورتين معالاه قال عقب البيت
مانصه هذه المسئلة خلافية في نوازل الاقرار من المعيار مانصه وسئل الشيخ
أبو محمد عبيد الله العبدوسى عن توفى وخلف عاصمين الخ ثم ذكر ما في المعيار أيضاً
عن ابن رشد مما أشربنا إليه قبل فتعلمه مستوفى وقال بعده ومثله في جواب آخر متصل
به بعده وفي جواب لابي سعيد بن لب ماهو صريح في الاككتفا بالشمادة بالصوبة
وإن لم تذكر الاجتماع في جده واحد ومثله في ابن سلون ووثائق القرناطى واختصار
السيطمية لابن هرون وبالله تعالى التوفيق اه منه فإى اعتراض تروجه عليه إذا كلام
الناظم بظاهره شامل للصورتين معا وما نقله عن البرزى شاهد له فيما إذا لم يكن إلا عاصب
واحد فما وجب قصره على تعدد العصبة فتأمله له بانصاف ثم ان ترجع عنده خلاف
ما تقدمه الناظم فيها ورأى أن العمل الذى ذكره البرزى وصاحب المعيار منسوخا فكان
من حقه أن يشرح كلام الناظم على ظاهره ثم يعترض عليه في ذلك وعلى الشارح في تسليمه
كما اعترضه تو والحاصل أن الرجوع والعمل في صورة التعدد هو ما في العمليات وفي صورة

عنده بالعكس كأفاده ما قدمناه عن نوازل الشريف وعن قو وجهه ظاهر غاية لان
الاجماع من عقد على أن القعد من الاخوة والاعمام بينهم مقدم على غيره منهم وان
العاصب مقدم على بيت المال سواء كان بين الميت والعاصب أب واحد أو ألف أب مثلاً
فاذا تعدد العصبه وجهل القعد كان ميراثاً بشت وهو مستوفى مذهب مالك وأصحابه وإذا
لم يكن الا واحد فلا شك وانما أطلت في هذه المسئلة لكثرة وقوعها مع كثرة الاضطراب
فيها وقد جعلت لك فيها ما لا أظن أنك تجده مجموعاً هكذا عند أحد ووصلت لك ما هو الحق
فيها والله الحمد فتأمل ذلك كله بانصاف والله الموفق * (تنبيه) * مانسبه العبري لابن اب
مخاض لما في العباد وغيره عنه فلهذا وقف له على جواب آخر ووقع له في ذلك شئ والله أعلم
(وان قال لا وادمتها أحدهم ولدي الخ) قول ز ولا يرث لواحد منهم الخ كذا قال
سحنون في نوازل من كتاب الاستحقاق وحكى عليه ابن رشد الاتفاق على ما حكاها عنه في
ضج عن البيان ونصه قال ولا خلاف أنه لا يرث لأحدهم منه اه منه بلفظه وهكذا نقله
جس عنه وسلمه كسلسله صر في حاشيته بسكوته عنه وهو مخالف لما في ابن عرفة وق
وح عن ابن رشد من ذكر الخلاف في ارثهم ومالهؤلاء هو الصواب لانه الذي في البيان في
المحل المذكور ونص كلام سحنون ولا يثبت به نسب واحد من الولد ولا يرثه قال القاضي
وقوله انه لا يثبت نسبه صحيح لا اختلاف فيه اذ لا يصح أن يحكم بشئ لكل واحد منهم
بشك وأما قوله انه لا يرثه واحد منهم ففيه نظر والذي يوجب النظر في ذلك عندى أن يكون
حظه من الميراث بينهم على القول بأنهم يعتقدون جميعاً على ما قاله بعد هذا في المسئلة التي
ذكرناها وهو الصحيح اذ قد صرح الميراث لأحدهم ولا يدري لمن هو منهم فان تداعوا فيه قاعداه
كل واحد منهم قسم بعد أن يحلفوا جميعاً وكذلك ان نكلوا جميعاً فان حلف بعضهم ونكل
بعضهم عن البين كان الميراث للعاصب منهم دون الناكل وكذلك ان قالوا لا علم لنا كان
الميراث بينهم بعد أن يحلف كل واحد منهم أنه لا يعلم من أراد الميت منهم على اختلاف
في حقوق عين التهمة لانهم عين تهمه فان أعتق بعضهم كان لمن أعتق حظه من الميراث وبوقب
حظ من لم يعتق فان أعتق أخذه وان مات قبل أن يعتق رد على الورثة اه منه بلفظه
ونقله ابن عرفة مختصراً وسلمه (وان افتقرت أمهاتهم الخ) انظر لم اقتصر المصنف على
أحد أقوال ابن القاسم وعدل عن قول مالك مع أن الذي يظهر من القول أن قول مالك
هو الرابع وبليه قول ابن القاسم الثاني في كلام مب هنا وتبين لك ذلك بقول كلام
الائمة في نوازل سحنون من كتاب الاستحقاق مانصه وسئل سحنون عن رجل له ثلاثة
أعبد اخوة لأماً ومفترق فقال السيد في مرضه أحدهم لاء حتى فغل عن ذلك حتى مات
السيد الذي أقرب الابن فذكر الجواب فيما إذا كانت أمهم واحدة بمثل ما عند المصنف ثم قال
وان كانوا مفترقين فان القول يسلد الرسول وهو قول أكثر الرواة ان محل هذا عندهم كرجل
قال أحد عبدي حر وقال الخزومي يعتق من كل واحد منهم ثلثه ويرق ثلثاه وقال
آخرون يعتق منهم واحد بالقرعة قال القاضي قوله وان كانوا مفترقين فانه بمنزلة ما لو قال
أحد عبدي حر ثم مات قبل أن يسئل أمهم أراد ويتحصل في ذلك ستة أقوال أحدها انه

بقرع بينهم فنخرج السهم عليه منهم عتق والثاني ان العتق يجري فيهم فيعتق ثلث كل واحد منهم ان كانوا ثلاثة وربعه ان كانوا أربعة أو أكثر من ذلك وهذا هو القياس والثالث ان الورثة ينزلون فيهم منزلة الميت فيعتقون منهم سهم أمهم سهم شوا والاربع انه يعتق ثلثهم بالسهم ان كانوا ثلاثة وربعهم ان كانوا أربعة وكذلك الحكم فيهم ان كانوا أقل من ذلك أو أكثر والخامس ان الورثة يخبرون فان اختلفوا عتق واحد منهم بالقرعة والسادس ان الورثة يخبرون فان اختلفوا جرى العتق في عددهم فالثلاثة الاول كلها لابن القاسم والرابع لثلاثة والخامس والسادس لستون وكاه في كتاب العتق من العتمة ويخرج في المسئلة قول سابع أنهم يعتقون كلهم من أجل الشك اذ لا يسوغ للورثة ثلث واحد منهم لاحتمال أن يكون هو الذي أراد الميت ويؤيد هذا القول ما روى أن عبد الله بن عمر قال يفرق بالثلث ولا يجمع بالثك ويخرج أيضا في المسئلة قول ثامن وهو أن يوقف الورثة عن جميعهم إلا أن يموت واحد ويعتقوه فلا يحكم عليهم في الباقي بعتق وانما يؤمرون به ولا يجبرون عليه وهذا عذري على قياس القول بأن الشك لا يؤثر في اليقين ولا يثبت به نسب واحد منهم ويكون الحكم في الميراث على ما تقدم اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقبله والمذهب في مسئلة واحد عبيد سر هو قول مالك لانه في المدونة من رواية ابن القاسم ونسبه في الموازية والواحدة لثلاثة وأصحابه والمسئلة في كتاب العتق الاول من المدونة وفي كتاب الوصايا الاول وقد اشبع الكلام عليها أبو الفضل في تنبيهاته في كتاب العتق واقتصر أبو سعيد وابن يونس على ما عناه عياض لا أكثر واختاره ولسن كلام ابن يونس لما فيه من الزيادة عن غير المدونة فانه قال في باب العتق بالسهم الخ من كتاب العتق الاول ما نصه ومن المدونة وان قال في مرضه عشرة من رقيقه احرارهم ستون عتق سدهم أخرج السهم أكثر من عشرة أو أقل ولولا ثلث عبيده الا عشرة لعتقوا ان جعلهم الثلث وان كثرت قيمتهم وان لم يحملهم الثلث عتق منهم مبلغه بالقرعة وورق ما بقي وان بقي منهم أحد عشر عتق منهم عشرة أجزا من أحد عشرة جزا بالسهم ان جعل ذلك الثلث وان بقي منهم عشرة وعتق نصفهم بالقرعة في الثلث وان بقي ثلثون عتق ثلثهم يجعل أبا مامات كانه لم يكن ونسب ما سمي بمالي وهذا كله قول مالك والقرعة بين العبيد انما هي على قيمهم ولو سمي جزا فقال سدهم لم يعتق الا سدهم من بقي بالسهم ولو بقي واحد لعتق سدهم وقال ابن حبيب عن ابن الماجشون سوا سمي جزا أو عددا فانه يعتق من بقي جزا ما كان يعتق من الجميع مثل أن يوصى بعتق خمسة وهم ثلثون فهل يكون الاجسة فانه يعتق سدس الخمسة وقاله ابن كثة وقال مطرف مثل قول ابن القاسم ومن المدونة ولولا قال رأس من عبيدي ولم يعينه فبالسهم يعتق منهم ان كانوا خمسة يوم يقومون عتق سدهم أو ستة فسد سدهم أخرج ذلك أقل من واحد أو أكثر ابن المواز قال أشهب ولو بقي يعتق من كل رأس سدهم لجازوا حب الى أن يعتق سدس قيمتهم خرج بذلك رأس أو بعض رأس محمد وهو قول مالك وأصحابه ثم قال ما نصه ابن حبيب روى مطرف عن مالك فين قال عند موت رأس من رقيق أو أحد عبيدي حر وهم ثلاثة فأفرع بينهم فخرج أحدهم وهو

أكثر من ثلث قيمتهم فإنه يعتق كله ان حله الثلث وأخذ به مطرف وقال هو قول ابن أبي حازم
وأصحاب مالك كلهم على خلاف ذلك اه منه بلفظه وهو صريح في أن مذهب مالك في
المدونة والموازية والواضحة وقول جميع أصحاب ابن القاسم وغيره هو ما ذكرناه وقد سلمه
فكيف يجعل المصنف العدول عنه إلى ما درج عليه من أحد أقوال ابن القاسم مع أنه في
غير المدونة وترك قوله فيها وقول مالك فيها وفي غيرها وقول جميع أصحابه وكيف يجعل
بشروطه وحواشيه السكوت عنه وكلامه يتبدل على أنه حمل كلام المصنف على قول
مالك ونسبه فواحد منهم حر بالقرعة قال في العتبية كقولك أخذ عبيدي حر قال في
الكافي يعدلوا بالقيمة ويجزأ ثلاثة أجزاء معتدلة القيمة إلى آخر ما فيه ونسبه عجي
له بالمثل فقال ما نصه فان كانت قيمة أحد عشر مثلاً والثاني ثلاثين والثالث أربعين
فانه يجعل من قيمته عشرين مع ربع من قيمته أربعون جزءاً وثلاثة أرباع من قيمته أربعون
جزءاً آخرون من قيمته ثلاثون جزءاً آخر ويكتب ثلاث رفاع في واحد منها حر وفي الاثنين
رقيق ثم يجعل الأوراق في كيس أو نحوهم ثم يقال لا تجزأ خرج واحد لجزأ بعينه فإذا
خرجت فيه الحرية فإنه يعتق من خرجت عليه ويرق من عداه هكذا فإذا خرجت على من
قيمه عشرين عتق مع ربع من قيمته أربعون وإذا خرجت على من قيمته أربعون عتق منه
ثلاثة أرباعه وهكذا اه منه بلفظه ونقله طفي وقال عقبه ما نصه وتوبع على ذلك
وفي جعلهم هذا تقرير للقول الذي درج عليه المصنف شهره وقوله واحد بالقرعة وانما يأتي
هذا على غيره اه محل الحاجة منه بلفظه قل في جزئه بأنه سهم ونظر بل فهموه على
ذلك ليستقط الاعتراض على المصنف في عدوله عن القول المشهور إلى أحد أقوال ابن
القاسم من غير وجوب عدل إلى قوله أنه يعتق من كل واحد منهم الجزء الخ لكان له
وجله ووافقه فيه للمغيرة وقول ابن رشد فيه انه القياس مع أن هذا لا يقبله بلفظه بحال
فتعين جـ له على قول مالك وأصحابه الذين منهم ابن القاسم وقوله واحد أي ان استوت
قيمتهم أو خرج سهم الحرية فيمن وافقت قيمته ثلث قيمتهم والافواحد وزيادته أو بعض
واحد وبسمل هذا ووافقه لقول ابن القاسم وروايته في المدونة وقول غيره من
أصحاب مالك فأنما لها بنصف (تنبيهان الأول) كلام عجي صريح في أنه إذا خرج سهم
الحرية في ذى العشرين فعين التسكيم يلربيع ذى الأربعين وقد سلمه طفي وغيره وهو غير
مسلم لمخالفته لما في المدونة وغيرها فتنها في كتاب العتق الأول ما نصه وإذا انقسم العبيد
على الجزء الذي يعتق منهم جزأتهم بالقيمة وأسهمت بينهم فأعتقت ما أخرجه السهم وان لم
ينقسموا على الأجزاء علمت قيمة كل واحد منهم وكسبت اسمه في بطاقة وأسهمت بينهم فن
خرج منهم اسمه نظرت فان كانت قيمته مبلغ الجزء الذي يعتق منهم عتق وان زادت قيمة عتق
مبلغه فقط وان نقص عنه عتق وأعدت السهم لتمام ما بقي من جزأ الوصية فاما يقع لذلك
بدأ وبعض عبيداه منها بلفظه او مثله لا ينوس عنها وزاد نسبه لابن حبيب وأضافهم
منه انه اذا وقع السهم في فرض عجي على ذى العشرين أعيد السهم مرة أخرى فان خرج
سهم الحرية على ذى الثلاثين عتق منه ثلثه وان خرج على ذى الأربعين عتق منه ربعه

(عبت القافة) ❦ قلت قال قى القراني اعلم ان مالكو الشانعي قالوا بالقافة في لحق الانساب وخصه مالك في مشهور مذهبه
 نالاه دون الحارث اه المكن تخصيصه اغناه واذ اتحد الولد لان تعدد كافي ز و مب البرزى اذ افرض عدم القافة بانه اذا
 كبر الولد والى ايم ماشاه بمنزلة ما اذا أشكل الامر فان مات قبل ذلك ورثاه وان ماتوا من بعدهم ما عا نظر ح و قول ز ولا يختص بيني
 مدبج هكذا قال القراني في الفرق الاول كافي نت وقال خيتي كانت القافة في بني مدبج وفي بني أسد والعرب تعترف لهم بذلك
 ولا خصوصية لهم بذلك بل اذا وجد من أو دعه الله تلك الخاصة قبل قوله لما روي أن عمر كان قاتقا ولم يكن مدبجيا ولا أسديا اه
 وقال أبو علي البيهقي رحمه الله تعالى حاصل علم القافة معرفة النسب (١٧٥) الانسابي بتوسم الصور كما قال المدبجي حين نظر
 الى رجل أسامة وأبيه زيد رضي الله

عنهما ان هذا الاقدام وسعته
 التي صلى الله عليه وسلم فسر بذلك
 ثم قال وهذا العلم شعبة من علم
 القراسة الحكيمية المذكور في
 الفلسفيات وهو شئ واحد بخصيص
 من الله تعالى لمن شاء وكان في بني
 مدبج واعتبره الفقهاء في الحاق
 النسب بشروطه وقالوا كل من
 اختصه الله به فقلوه مقبول فيه
 وان لم يكن مدبجيا اه (وانما تعتقد
 الخ) ❦ قلت قول ز خلافا
 لظاهر الخ قال خيتي وفي حاشية
 شيخنا آل حنيفة وهي اذا دخلت
 على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية
 اه (وان أقر عدلان الخ) ❦ قلت
 زاد ابن عرفة عقب ماني مب عنه
 ونزات به بعض عدول تونس فقال
 انما أقر بذلك ولا أشهد به قال خيتي
 وعقبه شيخنا بان الأصل هو العلم
 فيحمل عليه ولا يحمل على ان
 مستندهما في ذلك الظن حتى تقوم
 قرينة عليه كما وقع لبعض عدول
 تونس اه وقول ز ضعف المذهب

وفهم منه أيضا انه لا يجعل ذوا العشرين مع ربع ذى الاربعين أو لا يجزأ أخلافا اعجم فيهما
 ولظاهرا ماني نت عن الكافي وان سلمه ابن عاشر وطفي وغيره ما فتأمله بانصاف
 * (الثاني) * ظاهر قول عجم وان خرجت على من قيمته أربعون عتق منه ثلاثة أثرا بعماله
 لا يكمل الربع الثالث بالسراية وتقدم في نقل ابن يونس عن ابن خبيب ان ذلك هو الذي
 عليه أصحاب مالك خلافا لمطرف وروايته عن مالك وابن أبي حازم وماتسبه لأصحاب مالك
 هو الذي يفيد كلام المدونة السابق لقولها عتق مبلغه فقط وصرح بذلك في الامهات كافي
 التبيينات عنها ونصها وان خرج سهمه أقل من الجزء الذي سمي عتق وحده وروقا جميعا
 وان كان أكثر عتق منه مبلغ ما سمي ورق ما زاد ورق جميعهم اه منها بلقظها او الظاهر ان
 هذا بعينه يجري فيما اذا عتق ذوا العشرين وجزء من غيره وان سكتوا عنه والله أعلم (عبته
 القافة) قول ز ظهير الولد القراش الخ مراده ان الحديث الكريم يشمل التسكاح بالاحرى
 لان القراش فيه أقوى لان الحديث ورد فيه لانه خلاف الواقع (وعدل بحلف معه ويرث)
 كلام غ هنا كاف شافى الآن قوله وعضده ابن عرفة بقوله في كتاب الوالامن المدونة ولو
 أقر البنتان ان فلانا مولى أيهما واهما عدلتان حلف معهما وورث الثلث الباقي ان لم يأت
 أحد باحق من ذلك من ولا ولا عصبه ولا ولا مدعوف ولا يستحق بذلك الوالاه فيه نظران
 ابن عرفة لم يرد في كلام المدونة هذا قولها ان لم يأت أحد الخ وبعد ذلك يظهر أنه يقول
 الباجي ومن تبعه وأمما مع زيادة هذا القيد فهو حجة للمعروف من المذهب لا للباقي ومن
 تبعه فعلى ابن عرفة رحمه الله ذلك في اسقاطه هذا القيد وجعله كلامها شاعدا للضعيف
 مخالفا لكلامها الآخر الذي اعترض به أو لا وعلى غ رحمه الله ذلك في تسليمه كلامه
 مع نقله عنها القيد المذكور والكمال لله تعالى وقد أغفل ابن عرفة رحمه الله ماني ولائها
 عن مالك كما أغفله غ أيضا وهو نص في عين النازلة شاهد لما جعله المعروف من المذهب
 راجع ما قد مناه عنه بقوله في تنازع الزوجين وحلفت معه وورثت في كلام ق هاشمي
 أيضا لان كلامه يوهم ان ابن عرفة رحمه الله لم ينقل ما يشهد لابن الحاجب وابن شاس وابن
 عبد السلام ويقتضي ان ما وجد لابن علاق هو المذهب فيسقط به اعراض ابن عرفة

الخ صحيح انظر الأصل والله أعلم وقول مب في دفعه ثلث الخ أمما السدس فظاهر لانه وجب له في نصف المقر وأما السدس
 الآخر فقد اشتراه المقر من أخيه وهو يعلم أن لأماله فيه وجوب أن يعطيه لمالكه تأمله (نصف ماني) هذا قول مكنون وقال
 أشوب للثاني جميع النصف الباقي لاعتراؤه أنه يستحقه وصححه ابن رشد انظر الأصل ❦ قلت وقول ز وانظر اذ لم يقصد الخ قال
 خيتي الظاهر انه يحمل على الاضرب كذا في شرح شيخنا اه والله أعلم (وان استلحق ولدا الخ) ❦ قلت قول ز يلغز هذا
 من وجهين الخ أشترت لذلك بقولي حاجيتكم معترجع النبلا * عن ولدي ووالده والعكس فلا (٣)
 وكل حرم مسلم ليس به * مانع الارث فلو امة فلا وعن رشيد منع التصرفا * دون غريمه ووارث جلا
 وأشرت الى الجواب بقولي فقد تضمن الجواب عنهما * آخر الاستلحاق فاحفظ واتبلا

وليس كذلك فيه ما قدمه والله أعلم (وهذا أخى بل هذا الخ) هذا قول سحنون في نوازل من
 كتاب الاستلحاق ونصه قيل له فلأنا أقول ثلاثة نفر أجنبيون فقال لاحدهم هذا أخى لا بل
 هذا فقال يكون الأول المقر له نصف ما ورث عن أبيه ويكون الثاني نصف النصف الذى
 بقى في يده فيصير له منه الربع ويكون للثالث نصف الربع الذى بقى في يده فيصير له منه
 الربع ويكون للثالث نصف الربع الذى بقى في يده قال سحنون وقد قال فيها بعض أصحابنا
 انه يفرم للثاني مثل ما صار للاول لان كل واحد يقول أنت أقلت على موروثى من هذا قال
 القاضى القول الذى حكاه سحنون عن بعض أصحابه أصح في النظر من قوله للعلة التى
 ذكرها من أنه قد ألتف على كل واحد منهم ما حقه باقرار به لغيره وعلى هذا ياتى قول ابن
 القاسم في رسم بوى لى كتابته من سماع عيسى من كتاب الدعوى والصلح فى الذى يقرر لرجلين
 بعد فدية كل واحد منهما لنفسه خالصاً أن المقر يحلف انه ما يعرف لاحد منهما خالصاً فان
 تكلم عن المين حلف المقر له ما وأغرمه قيمة العبد وعلى قول سحنون هذا العين على المقر
 بالعبد ووجه ما قاله سحنون انه انما أقوله بما فى يديه وما فى يد الذى أقوله فأنسبه ذلك
 الوارث بقر بوارث فلا يلزمه أن يدفع اليه الا ما يجب له مما فى يديه لانه انما أقوله بما فى يديه
 وفى يد غيره من الورثة اه منه بلفظه ونقل بعضه ونقله ابن عرفة مختصراً وزاد
 عقبه ما نصه وخرج الصقل الثانى على قول أشهب فى اقراره بولد بعد آخره بقول سحنون
 هذا هو الجارى على قول ابن القاسم اه منه بلفظه وعدل المصنف عن القول الثانى مع
 تفهيم ابن رشد له وقوله انه الجارى على قول ابن القاسم فى مسئلة العبد لتدبير ابن الحاجب
 بالاول وحكاية الثانى بقبول مع قول ابن نويس انه الجارى على قول ابن القاسم وكذا قال
 ابن عبد السلام قلت لم يظهر لى توجيه أبى الوليد رحمه الله قول سحنون لما ذكره وان سلمه
 المحققون اذ لو كان كذلك لما وجب للمقر به نصف ما يدا المقر بل يجب له ما نصه الاقرار
 على المعروف من المذهب ثم يجرى على قول ابن كاتبة لكنه ضعيف فقد قال ابن عرفة هـ
 مانصه ومعروف المذهب فى اقراره بوارث باخر اعطاه المقر للمقر له فضل حظه فى التنازل
 على حظه فى الاقرار وقال ابن كاتبة حظ المقر بينهما وبين المقر له على محاصة جميع سهامهم
 فى الاقرار اه منه بلفظه وابن رشد نفسه معترف بهذا فى رسم العتق من سماع عيسى من
 كتاب الاستلحاق مانصه قال وسألت ابن القاسم عن رجل هلك وترك ابنة وعصبة فقال
 الابنة هذا أخى قال ابن القاسم قال فى مالك تدفع اليه ثنى ما فى يدها قال القاضى قوله
 تدفع اليه ثنى ما فى يدها هو المعلوم من مذهب مالك المشهور ومن أقواله ان الوارث اذا أقر
 بوارث فلا يلزمه ان يدفع اليه الا ما زاد نصيبه فى الانكسار على الاقرار فان نقص نصيبه
 فى الانكسار ولم يزد على نصيبه فى الاقرار بان تقرر الزوجة باخ أو ما أشبه ذلك فلا شئ له وفى
 ذلك فى المذهب اختلاف اه محل الحاجة منه بلفظه ونقل ح بعضه هنا والظاهر
 فى توجيه قول سحنون انه لما كان المنكر هنا انما أخذ ما أخذ بسبب هذا المقر واقاراه
 بذلك ألزم المقر أن يساوى المقر له فى جميع ما يسهده اذ من حجة المقر له أن يقول أنت معترف
 بانى مساو لك فى الارث وأنت السبب فى أخذ الاول لى بخلاف مسئلة اقرار بعض الورثة

أيضا قبلت ما أودعنيته ضد اه
ومثله في المصباح وزاد لكنت في
الدفع أشهر قال واشتقاقها من
الدعوة وهي الراحة اه وقول خش
فيشمل حق الله أشار إليه في الرسالة
بقوله أعانت الله وأباله على رعاية
وداعته وحفظ ما أودعنا من شرائعه

اه قالو دائع الجوارح والاهل
والمال والامانات أى التكليف
الشرعية لان الانسان راع على ذلك
كله كلكم راع وكلكم مسئول عن
رعيته والله الموفق بحسنه وقول
مب لانهما لازيد هو التصرف
وقوله بقول المدونة أى عقب قولها
واذا قلت قبلت وقبضت في الارض
الغائبة لم يكن حوزا الا أن الخ
واستبعاد الوانغى سلمه المشتد الى
وقد صرح الغنمي بتسمية الدار
وديعة ومثله في النوادر عن كتاب
ابن المواز وابن عبد الحكم كافي ح
عند قوله الا في موضعها حتى يأتي
الحاكم فأنظره (توكيل الخ) قلت
قول ز دخل الماذون الخ فيه
نظير بل ذلك يؤكده وجه تأمله
وقول ز فن ترك متاعه الخ هو
مراد مب بصورة ح وقول
مب عن ابن عرفة ما ينعين عليه
الخ زاد ختي عنه وقد يعرض
لها الحرمة كودع شئ غصبه
ولا يقدر القابل على مجدها ليردها
الى ربها وللفقراء ان كان المودع
مستغرق الزمة ولذا ذكر عياض
في مداركه بن بعض التسوخن
من قبل وديعة من مستغرق ذمة ثم

لان أخذ المكرهها بالسرعة لادخل له مقره أه أصلا ولم يجعله كسئلة العبد التي أشار إليها
ابن رشد لان الاقرار فيها وقع أو لا سر بمحالة المطابقة وفي مسئلتنا هذا ما وقع الاقرار
صرح بالاخوة وأما بالارث فبدلالة الالتزام وأين ما بين الدلائل على أن الالتزام هنا غير
بين أدل بالزمن من وجود الاخوة وجود الارث اذ قد يتخلف لوجود مانع وتأمل هذا مع
الانصاف يظهر لك ما في توجيهه أبى الوليد وان سلمه غير واحد ممن له نظر شديد وبه تعلم أيضا
أن ما أزره مخنون من مخالفتهم ابن القاسم في مسئلة العبد ليس بلزمه وان سلمه غير
واحد ممن النقاد وقبله والله أعلم

* (باب الوديعة) *

قول مب عن غ وليس ببعيد الخ قد سلم المشتد الى ما قاله الوانغى من أنه بعيد وعمله
بقوله لكونه خلاف الظاهر ولادليل بصرف عنه فوجب الوقوف عنده اه وسلمه ح
وهو حقيق بالتسليم قلت كلامهم يقتضى أنهم لم يفتقوا على نص يشهد لاطلاق الوديعة
على الربع الا هذا النص الذي تنازعوا فيه مع أنه صرح في النوادر نقلا عن كتاب ابن
المواز وابن عبد الحكم بتسمية الدار وديعة وقد نقل ح نفسه كلامه في القرع الاول
عند قول المصنف بعدو يمنعها حتى يأتي الحاكم وأغفل هنا الاحتجاج به لما صوبه من
كلام الوانغى ووقع أيضا صريح في كلام الغنمي ونصه وان قال في الدار وديعة منذ
سنة ولم يثبت ذلك لم يقبل قوله لا مكان أن تكون من شهر اه منه بلفظه * (تنبيه)
قال ابن عبد السلام عند قول ابن الحاجب وهي جارة من الجاتين مانصة وربما يعرض
لها الزوم من وجه آخر كالزوم على الجاتين مانصة وربما يعرض
الله عليه وسلم عن ائضاء المال فان لم يجد من يحفظها له الا واحد اتعين عليه قبولها
وحفظها له لوجوب ائذائه الملووف فيكون للزوم على هذا القدر معنى القرع اه منه
بلفظه وفي المقدمات مانصة ولا يلزم من استودع قبل الوديعة وحده المودع من يودعه أو لم
يجد قال ذلك ابن شعبان فأما اذا وجد من يودع غيره فبيّن أنه لا يلزمه قبوله الا ان الله
تعالى انما أمر بالاداء ولم يأمر بالقبول وأما اذا لم يجد من يستودعه سواء فينبغي أن
يلزمه القبول قياسا على من دعاه على شهادة أنه يلزمه ذلك ان لم يكن في البلد من
يشهد غيره اه منها بلفظها ونقل في ضج كلامها مختصرا وقال مانصة فكلام
ابن عبد السلام على قياس ابن رشد لا على ما قاله ابن شعبان اه منه بلفظه قلت ليس
كلام ابن شعبان انصافا خلاف ما لابن عبد السلام وليس كلام ابن رشد انصافا في أنه
فهمه على ذلك لاحتمال أن يكون فهمه على ما ذكره بعد من التفصيل أو على اطلاقه
وجد أحد أم لا لكن يحتمل على ما ذكره على ذلك فهمه ابن عرفة ولذلك لم
يعترض كلام ابن عبد السلام ونصه ابن شعبان من سئل قبول وديعة ليس عليه قبولها
وان لم يوجد غيره قلت ما لم يتعين عليه قبولها جهلا كنهان لم يقبلها مع قدرته على حفظها
اه منه بلفظه وانظر كلامه برمته هنا في ح وظاهر كلام ابن عبد السلام سواء كان
الخوف من تلفها بغيره أو من أخذها غاصب مشلا ووجب قبولها بشرطه ظاهر في

يخشى ما يحرمها دون تحقيقه اه و قول ز لا تتفاهلوا ز لم الخ لوقال لانه ليس بمال (لان انكسرت الخ) قول ز ويدل لتقييدها الخ تأمل وجه الدلالة منه ٥ قلت والظاهر ان قيد الاحتياج يتضمنه قول المصنف نقل مثلها فانليس برأد عليه تأمله و قول ز قاله في كتاب الاستغناء نحوه في ابن سلون عنه (١٧٨) والذي في طر راين عات عنه عدم جرمه بذلك اذ لم يسقه على انه المذهب كما

في هو في قائله يبحث ح فيه ظاهر ويشهد لعدم الضمان فيه ما تقدم في ائتلاف المحجور ما أمن عليه اذ علوه بانه هو سطره عليه لا يجزعه وما فرق به ز هنا لمعنى له قائله (ويحفظها الخ) ٥ قلت قول ز حيث تعدر الخ هو بيان لمعنى الخلط الحقيقي ومحتززه هو خلط الدراهم بالنابير مثلافاته كالا خلط و قول ز وقيد المستثنين الخ ان جعلت الثانية في كلامه هي خلط الدراهم بغيرها بدليل قوله وهي المتعينة سقط تنظر مب الاول في كلامه والله أعلم (وباتقاعه بها) قول ز بسمأوى وأغيره فلا ضمان الظاهر ضمانه مطلقا لتعديده كما هو ظاهر غير واحد الا في جرت العادة بالتساع فيه كما يفيد كلام ابن ناجي الذي في مب و قول مب انه خاص بالرقيق الخ خلافا لابي على من أن ركوب الدابة للسوق ونحو ذلك مثله قائله وهذا لا تعدى فيه مجرى العادة بالمساحة في هذا اه (كالتجارة) قول مب ويمكن أن يحصل ما في ق الخ فيه نظر لانه بعد أن ذكر الخلاف في الوديعة الذي هو في الملى قال وهذا بخلاف تسلف الوصى مال اليتيم فانه آتم اه فهو كالصرى في الوصى الملى ٥ قلت فيحصل فيه ثلاثة اقوال

الوجهين معا وكذا وجوب ايداعها على المالك في الوجه الاول لما عليه به ابن عبد السلام وأما في الوجه الثاني فلا اذ لا اضاعة فيه لا تتقاع الاخذ بذلك ان وقع حسب ما يستفاد عما تقدم في الصلح عند قوله وعلى الابتداع من بين فراجه مما ملأوا الله أعلم (لان انكسرت في نقل مثلها) قول ز ويدل لتقييدها بالا احتياج في نقل مثلها ما في النوادر من سماع أشهب الخ تأمل ما وجه الدليل منه فانه لم يظهر لي وقول ز عن ح قاله في كتاب الاستغناء الخ يقتضى أنه في الاستغناء جرم بذلك ونحوه في نقل ابن سلون عنه ولكن الذي في نقل ابن عات عنه في طرره هو مانصه المحجج لوقال رب الوديعة ألتها في البحر أرى النار فعمل ضمنها في قول بعضهم انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال كالقتل سيد الذي يقول له اقتلني وولدي ففعل اه من الاستغناء منها بلقطها ونقله غ في تكمله وزاد مانصه وأغسله ابن عرفة والمحجج في اصطلاح صاحب الاستغناء هو ابن الهندي وبالله التوفيق اه منه بلقطه فانت تراه لم يجز به ولم يسقه على أنه المذهب وبحث ح فيه ظاهر ويشهد لعدم الضمان فيه ما تقدم للمصنف وغيره في ائتلاف المحجور ما أمن عليه اذ علوه بانه هو سطره عليه لا يجزعه فقام له بانصاف و قول ز ويمكن الفرق بأن الوديعة بايداعها لوجب عليه حفظها الخ لاعمى له فتأمل (وباتقاعه بها) قول ز فان اتقاعهم اتقاعا لا تعطل بمثله عادة الخ أصله لتت فقال ابن عاشر مانصه هذا التفصيل لم أره لابن عرفة ولا يناسب تعليل الضمان بمطلق التعدي اه منه بلقطه ولهذا قال في الظاهر انه يضمن مطلقا التعدي كما قاله ابن عاشر ٥ قلت والاطلاق هو ظاهر نقل ابن ونس وهو ظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب وشروحه وابن عرفة فيجب التعويل عليه لكونه مقيد بغير ما جرت العادة بالتساع في مثله كادل عليه كلام ابن ناجي الذي نقله مب هنا وغيره وقول مب انه خاص بمسئلة العبد لتعليل المدونة وان كان ظاهرا خلافا لما لاى على من أن ركوب الدابة للسوق ونحو ذلك مثله قائله مانصه وهذا لا تعدى فيه مجرى العادة بالمساحة في هذا اه منه بلقطه (والربح له) قول مب ويمكن أن يحصل ما في ق عن البايع على الوصى المعدم فيه نظر لانه بعد أن ذكر الخلاف في الوديعة قال وهذا بخلاف تسلف الوصى مال اليتيم فانه آتم اه فانه يفيد أن مراده الوصى الملى اذ الخلاف في الوديعة محله في الملى والاحرم اتفاقا كما يفيد كلام اللخمي وغيره وصرح به ابن الحاجب وسله ابن عبد السلام وغيره فتأمله وقول ز لكونه أى الوصى مطلقا بانخبة مال اليتيم يخالف لما جرم به عند قوله في القراض ككل أخذ مال للتخمة فانظره ومخالف أيضا لما قاله هنا آخر آتمائه (أو يقبل ينهى) قول ز وقد ذكر ابن رشد في مذهبه الخ ما عزا لابن رشد سبق اليه اللخمي مع زيادة ونصه ان وضعها في بيته

هذا أخضعها والله أعلم وقول ز لكونه مطاوب الخ مخالف لما قاله هنا أخيرا لما جرم به عند قوله في القراض او ككل أخذ مال للتخمة فانظره (أو يقبل) قول ز وقد ذكر ابن رشد الخ وكذا اللخمي قبله وزاد ان عهد من أهله الخ لينة بعد القفل ضمن وان قفل اه ٥ قلت فالمراد انما هو على كون الفعل أصو ثولا قائله (كجيبه الخ) ٥ قلت قول مب عن ابن

عرفة لان الجيب ليس من العادة الخ ظاهر في أنه أنامها بيسته ويدل على ذلك تعقيبها بكلام اللغوي الذي أشار في به الى الاعتراض على المصنف قائلا عقبه مانصه أشهر ما وجدته للغوي اه وفيه أن من حفظ حجة على من لم يحفظ وقد جزم في ضيق بنسبة ما هنا للغوي فانه قال عند قول ابن الحاجب وفي كذا فتر كهافي يده لم يضمن وفي جيبه قولان مانصه هذا خلاف في شهادة هل هذا أحفظ أو هذا الأقرب نفي الضمان لان الجيب أحفظ لاسيما جيب أهل المغرب وهو اختيار اللغوي وأما الجيب الذي يقال له المكتوم عندنا فالكم أحفظ منه اه منه بلفظه ولعل المكتوم يكون بالجيب وهو عند أهل المغرب مستور بثياب أخر بخلاف أهل المشرق والله أعلم (وان بسفر) قول ز حيث يسوغ له السفر بها (١٧٩) الخ صواب خلافا لتو ومب لانه اذا اتفق ما ذكره ضمنها ان تلت بمجرد

سفرهما تأمله قلت وقول مب ولا يحتاج للتنبيه الخ بل قد يتوهم عذره بالسفر وقول ز كما في المدونة أي تهذيب البرادعي أو الام على تأويل الاكثر لها وقول ز وحلف الى قوله ان اتهم هذا قول عبد الحق قائلا وقاله بعض شيوخنا والثاني لابن يونس وقول ز والاصل أنه يضمن لم يستوف كلام ابن يونس ونصه بعد أن نقل عن ابي محمد عدم الضمان ونفي على أصلهم أن يضمن اذا لم يقدم يمينه على ايداعه لانه دفع الى غريم من دفع اليه أصله ولي اليتيم ولكنهم لم يضمنوه للعدراهم وسله ابن عرفة كما سلم قول أي محمد بعدم الضمان وذلك لان دفعه ههنا مع ثبوت عذره واجب عليه بخلاف من أمر أن يدفع لغير اليد التي دفعت اليه فان دفعه ليس بواجب عليه كما قاله اللغوي وغيره * (فرع) قال ابن يونس قال أصبغ

أوصدوقه ولم يقبل علمها وكان لا يتصرف اليه أحد وله أهل لا يخافهم عليها لم يضمن وان كان يخافهم ضمن الا أن يقبل علمها وان كان عهد منهم الحلية بعد القفل ضمن وان قفل اه منه بلفظه (وبأيذا عها وان بسفر) قول ز وذلك عند عجز ردها رها وعدم القدرة على أمين الخ صواب لانه اذا اتفق ما ذكره فاسفر بها مع القدرة على ما ذكر توجه عليه الضمان بمجرد سفرها فيضمنها ان تلت يمينه ولو لم يودعها فاعترض قوله علمه بقوله لا معنى لهذه الزائدة فيه نظروا كذا كلام مب تأمل (لغز ووجه الخ) قول ز وحلف ان أنكرت الزوجة الدفع اليها ان اتهم وقيل مطلقا حكايته الثاني بقيل يشتر بان الاول أقوى عنده والظاهر أنه كذلك لان الاول له الحق في نكته قائلا وقاله بعض شيوخنا والثاني لابن يونس ونصه محمد بن يونس ويظهر لي أن اليمين عليه سواء كان متما أو غير متهم لان ههنا من يدعي تكذيبه كقوله رددت الوديعه الى ربها فينكر ربه ان المودع يحلف كنهتم ما أو غير متهم اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وابن عرفة مختصرا ولم يتعقباه وقال ابن عبد السلام مانصه وهذا الكلام ان أراد به أن التهمة مع تكذيب الزوجة قوية بخلاف ما اذا لم يكن هناك من يكذبه فلا يعد وان أراد غير ذلك وأنها دعوى محققة فقد يقال ان المكذب للمودع في مسئلة دعواه على الزوجة هو غريب الوديعه ورهبا لا يحقق عليه الدعوى فلم تخرج اليمين المتوجهة بسبب هذه الدعوى عن أن تكون عين تهمه أو ما في مسئلة دعواه ردا الوديعه على ربه فربها هو المكذب له وكل واحد منهما ما يحقق على صاحبه فلا يدين توجه اليمين على من حقت عليه الدعوى اه منه بلفظه ونقله في ضيق بالمعنى وسله وهو ظاهر والله أعلم وقول ز وعبدوا جبري عياله كما في المدونة يريد والله أعلم تهذيب البرادعي أو أراد الادام على تأويل الاكثر فلا ينافي قول ابن عرفة ولم يعط في المدونة جوابا لاشافي في العبد والاجر ان كانا في عياله فوضع عندهما ما يديهم ووديعه والا تقي على قوله في الادماع ان كان آمنه ما على ماله ويستورقه هما اباه اه منه بلفظه ولفظ الامهات وأما العبد والاجر على ما أخبرتك اه قال أبو الحسن

في العتية وولوا لدفعتم افضل عنى موضعها فهو ضمن لانه فرط الآن يقول دفعها في بيتي وحيث يجوز له دفعها فطلبت في ذلك الموضوع بعينه ولم أجدها فلا يضمن اه ومثله في المفيد وفي الجواهر وكذلك لو أودع الارض ما استودع وكان ذلك جهده فهو حرز لا يضمن ما ضاع منه اه قال في المصنف لا يمتزله ماله قال سقطت مني اه وظاهر هذا ان دفعها من غير حدوث عورة أو أخرى مع حدوثها وبه يرد بحث ابي الحسن وابن عبد السلام في قول اللغوي فيدعى قول ابن القاسم يودعها اذا خاف عورة منزله على انها ثياب أو عروس لا دنانير وشها بما يحكم في الارض فليس له أن يودعها اه انظر الاصل في ذلك كما والله أعلم (عند عجز الراد) قلت قول ز وعدم القدرة الخ أي حيث أراد السفر وعجز عن الثلاثة أو دعهما عند أفضل من يجده وذلك غاية مقدوره به يندفع ما في مب فتأمل والله أعلم

مانصه عياض ظاهره كالمراة والخدام على ما تقدم من تفسيره وعادته معهما على
 ما اختصها المختصرون الشيخ وعليه تأولها أبو محمد وقال فضل العبد والاجير بخلاف
 المراة والخدام وحكاية ابن سهل وضعفه عياض وهو ضعيف ولا فرق بين معنى الخدام
 والاجير ولا شبهة أنه يضمن عياض حمله بعضهم على الخلاف وحمله آخرون على الوفاق
 وأن معناه من ليس من عادته ايداع متاعه ورفع ماله عنده صح ابن رشد فكل واحد من ابن
 القاييم وأشباه تكلم على غير الوجه الذي تكلم عليه صاحبه إلا أن قولهم لا يختلف فعلى
 هذا الاختلاف بينهما إذا علم العرف والعادة في البلدا محل الحاجة منه بلفظه وقد نقل
 ابن عرفة تضعيف ابن سهل لذلك التأويل وسلمه انظره قبل كلامه الذي قدمناه نقا والله
 أعلم (الاعورة حدثت) قول ز ابن بونس والاصل أنه يضمن لم يقتصر ابن بونس على
 هذا فإنه نقل عن أبي محمد عدم الضمان قال عقبه مانصه وينبغي على أصلهم أن يضمن
 إذا لم تقم يئنة على ايداعه لأنه دفع الى غير من دفع اليه أصله ولئيم ولكنهم لم يضمنوه
 للعدراهم منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وسلمه في اسقاط ز ذلك ما لا يخفى وقد
 نقل ابن عرفة عن عبد الحق كلام أبي محمد مسالمة * (تنبيهان * الاول) * خرج النعمى
 عدم تصديقه على قول ابن القاسم فحين أمر أن يدفع لغير اليد التي دفعت اليه فقال ابن
 عبد السلام وفيما ألزمه ابن القاسم هنا نظر فأماله اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة وقال
 عقبه مانصه * قلب الظاهر أن الالتزام واضح آخرى لأنه إذا أمر بالدفع ناصفا كذبه
 المدفوع اليه أنه يضمن فأحرى في هذه التي دفعه فيها للغير انما هو بالعرف لا بالنص اه منه
 بلفظه * قلت الا حروية ظاهرة في ادنى الرأي لكن الصواب ما قاله ابن عبد السلام لان
 دفع المودع الوديعه لمن أمره به ماسافة أن يدفعها اليه ليس بواجب عليه ولو تلفت يده
 بعد امتناعه من دفعها لما ضمه قال النعمى في تبصرته مانصه وليس على المودع أن يسلم
 الوديعه بأمانة المودع ولا بكتابة وان اعترف المودع أنه خطه الآن ثبت الرسول عند
 الحياكم أنه خط المودع قال في كتاب محمد لان صاحب الحق لو كان حاضرا لم يجبه
 أخذها حتى يشهد بذلك اه منها بلفظها ونقل ابن بونس ما في الموازية وسلمه ولم يحك
 خلافه ونقله أيضا أبو الحسن فقها مسلما وزاد عقبه مانصه قال في النوادر ولا يلزم المدافع
 أن يدفعها اليه أصلا ولو أمره صاحبها بلسانه خيفة أن يموت فيسكر الزئمة اه منه بلفظه
 ودفع من حدثت عورة منزله أو أراد سفره مع ثبوت عذره واجب عليه وبتمه لقي الضمان به
 ان بقيت يده فهلكت فكيف يقاس من دفعه واجب على من ليس كذلك لان الاول
 مضطر وقد عذر عليه الاشهاد في الحين والتأخير مظنة التلف ويشهد لهذا قول ابن بونس
 السابق ولكنهم لم يضمنوه له ذرفتم له ما نضاف * (الثاني) * قال النعمى أيضا مانصه وقد
 يحمل قول ابن القاسم في قوله يودعها إذا خاف عورة منزله أن الوديعه ثياب أو عروض ولو
 كانت دنائرا وما أشبه ذلك مما يكتفى في الارض ولا يخاف منه أن يضطر لاجراهم لم يكن له
 أن يودعها اه منه بلفظه ونقله أبو الحسن وقال عقبه مانصه الشيخ وهذا لا يسلم لان
 صاحبها لو أراد دفن الدفن ما هو بنفسه اه منه بلفظه وقال ابن عبد السلام بعد ذكره

كلام اللغمي مانصه ❦ قلت قديقال ان الدفن لها غير سائق وذلك انه اذا لم يخبر أحدا
بمحل الوديعه قاله معرض للموت فيكون سببا لتلفها واما أن يخبر بذلك غيره فهو في معنا
ابداع غيره اه منه بلفظه ونقله غ في تكميله بالمعنى بعد أن نقل كلام أبي الحسن
وقال مانصه واما ابن عرفة فأغفل كلام اللغمي بالكلية وفي أول الوديعه من العتبية أنه
لا يضمن اذا دفنهما فقام له مع كلام ابن عبد السلام وصاحب التقييد اه منه بلفظه ❦ قلت
أطلق في مانصه للعتبية وهو مفيد في نصها قال ابن يونس في كتاب حريم السر مانصه قال
أصغى في العتبية ولو قال دفنهما فضل على موضعها فهو ضامن لانه فرط الآن يقول دفنهما
في بيتي وحيث يجوز له دفنهما فطلبته في ذلك الموضع بعينه ولم أجدها فلا يضمن اه منه بلفظه
وفي المقيد مانصه ومن أحكام ابن أبي زمنين في العتبية قبل لا يصغى فمن استودع وديعة
فدفنهما في موضع فلما طلبت منه قال دفنهما في موضع ولا أدري أين الموضع قال هو لها ضامن
بخلاف ما لو قال دفنهما في هذا الموضع ثم لم أجدها فيه لانه ههنا بمنزلة لو قال سقطت مني
اه منه بلفظه وفي الجواهر مانصه وكذلك لو أودع الارض ما استودع وكان ذلك جهده
فهو حر لا يضمن ما ضاع منه اه منه بلفظه وهذا كما يرتجى ان الحسن وابن عبد السلام
اظهار ذلك انه أودعها من غير حدوث عورقة فعهما أخرى فتأمل والله أعلم (وبعنه بها)
قول مب وانظر من أين أتى به كأنه لم يقف على كلام الرجاء الذي نقله أبو علي ونصه
فان خرج به في طلب صاحبها فضاغت هل يضمن أم لا فالجواب على قولين قائم من
المدونة أحدهما أنه ضامن وهو نص قول مالك في المدونة والثاني انه لا ضمان عليه وهو
قوله في البضع معه تحت ثلثه اقامه حيث جوز له أن يعث بالمال الى به وهو قول أصبغ
في كتاب ابن حبيب في جوارثه القاضى مال الايتام وهذا القول قائم من المدونة في
كتاب الجهاد اه محل الحاجة منه بلفظه لكن ما اقتصر عليه مرجوح والحق في تقرير
كلام المصنف ما قاله أبو علي ونصه وقول المتن وبعنه بها كأنه قصد رحمه الله انما اذا ذهب
معها فهو وسفير بها فدخل فيما تقدم ويجري على تفصيله وبه يسقط الاعتراض عليه
اه منه بلفظه وهو حسن بسن والله أعلم (وبارائه عليها) قول مب عن الشارح
وقاله ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها لا يضمن سلم كلام الشارح وهذا هو خلاف ما في
ضريح هناعن ابن يونس من عكس هذا العزو ثم قال وعكس ابن عبد السلام نسبة
القولين في هذا القرع اه منه بلفظه ونقله جس وسله ومانصه لابن يونس هو كذلك
فيه هناعن نصه واختلاف في أمر الراعى فلم يضمن عند ابن القاسم لانه كاللاذن له وضمنه غيره
اه منه بلفظه ولكن الصواب ما لابن عبد السلام والشارح لانه الواقع في كلام الأئمة كاتى
اسحق التوسى وأبي الحسن هناعن وغيره واحول لانه مصرح به في كتاب الجعل والاجارة من
المدونة وبكلام مهارد ابن ناجي هناعن ما لابن يونس مصوبا ما لابن عبد السلام ❦ قلت وقد ذكر
ابن يونس نفسه كلام المدونة على الصواب في باب جامع القول في اجارة الراعى من كتاب
الحل والاجارة ونصه ومن المدونة قال ابن القاسم وان ترى الراعى على الابن والرمك
والبقر والغنم بغيران أهلها ضمن وقال غيره لا يضمن اه منه بلفظه والغير هو أن يهب

(وبعنه بها) ❦ قلت قال ابن عاشر
سرد عليه ق من النقل ما يقتضى
شموله لبعثها بغيران ربهما وادفعها
لمن يدعى انه رسول ربهما وكل منهما
ليس فيما ادعوى المودع الا مرويهذا
فارتقت الاتية في قوله وبدفعها
مدعي الخ اه بخ وقول مب
وانظر من أين أتى به قد ذكره
الرجاء وان كان مرجوحا وقد
أدرج أبو علي ذهابه في سفره
فتجربى على تفصيله وقول مب
عن الشارح وقاله ابن القاسم الخ
هذا العزو هو الصواب خلاف ما في
ضريح ومحل الخلاف ما لم يقرر
عرف بالمنع أو الاذن قاله ابن عرفة

كما صرح به في الامهات نقله ابن عرفة في باب الاجارة وزاد متصل به مائنه قلت ان تقر
 عرف بالمنع أو الاذن فلا اختلاف والا فالقولان وينبغي ان كان الفعل لغير رب الاثنان
 يضمه اتفاقا اه منه بلفظه وقول مب عن النوادر ان فسخ زرع العبد بحاله بلا
 نقص هو ظاهران وقع الفسخ قبل الدخول وأما بعده فعلى أحد الاقوال الثلاثة المتقدمة
 في قول المصنف وفي زواله بموت الزوجة أو طلاقها الخ لا على القولين الآخرين فتأمل
 والله أعلم (و يجدها ثم في قول بئنة الرخلاف) صرح في المدونة ههنا بالضمنان وصرح
 ابن شاس بأنه المشهور ونصه فان كانت صيغة جحوده انكاراً أصل الوديعه لم يقبل قوله بغير
 بئنة وفي قوله مع البئنة خلاف المشهور ففيه اتفاق كلاميه اه منه بلفظه وتبعه ابن
 الحاجب والقول بقبول بئنته لما لا من سماع ابن القاسم قال اللغوي وهو أحسن وقال ابن
 زرقون انه المشهور قال ابن ناجي في شرح المدونة مائنه وقيد محمد بن أبي الحسن التبريزي
 قول مالك بالجاهل الذي لا يعرف ان الانكار يضره وأما العالم الذي يعلم أنه يضره فلا عذر
 له وقال شيخنا أبو مهندي قبل هو متفق عليه وقيل هو خلاف اه منه بلفظه وعلى أنه
 تقييد له ح عند قوله في الوكالة أو أنكر القبض فقامت البئنة فشهدت بئنة التلف
 الخ فانه قال هناك مائنه وينبغي أن يقيد ذلك أيضاً بما قاله الرعيي وهو أن يكون
 المدعى عليه يعرف ان الانكار يضره وأما ان كان ممن يجهل ذلك ولا يفرق بين قوله
 ما أسلفتي ولا أدعتني وبين قوله مالك عندى سلف ولا وديعه فيعذر بالجهل الخ ثم
 قال بعد مائنه وما قاله الرعيي ظاهر اه منه بلفظه قلت على اعدار الجاهل
 عول أبو القاسم بن محرز فانه لما ذكر انكار الزوج قد فزوجه فقامت عليه بئنة فأراد
 أن يلاعن وقال انما أنكرت لاني قصدت السر عليها انه يعذر بذلك عند مالك وابن القاسم
 وقال غيره ما لا يقبل رجوعه قال مائنه هذه المسئلة أصل لمن ادعى عليه بحق فجعله
 ثم قامت عليه بئنة فادعى القضاء فعلى مذهب الغير لا يمكن من اقامة البئنة وعلى قول مالك
 وابن القاسم تعتبر جحوده وينظر على أي وجه كان فان كان له عذر يجمله أو جهل من يحكم
 عليه وسطوته فرأى أن انكاره أسلم له فينبغي أن يمكن من ذلك اه ونقله المصنف في باب
 اللعان من نهايته وصاحب المعين في باب اللعان أيضاً وابن هلال في الدر المنثور في مسائل
 الوديعه ونقل ابن فرحون كلام المصنف في الباب السادس والخمسين في القضاء بموجب
 الجحود وقوله وهو منصوص لابن القاسم حسب ما نقله أبو الاصبغ بن سهل ونصه وقال
 عيسى بن دينار عن ابن القاسم اذا كان له عذر من غيبة بئنته أو كان ممن يعذر بالجهالة
 فلا يضره انكاره وتقبل بئنته وأن كانت حاضرة اه ونقله ابن فرحون وابن هلال في الخليلين
 المذكورين اتفاقاً وقيل انه به شاهدنا الفتوى وسمعت تو يقول انه جرى به العمل فتعين
 التعويل عليه لوجوه والله أعلم (فرع) وفي ترجمة باب الاعذار من آخر طبراني عات مائنه
 لبعض فقهاء الشورى فيمن ادعى أنه أو دعي ما باع عنده رجل فانكره ذلك ثم قامت عليه بئنة
 انه أو دعيه أو عكامله يعرفون ما فيه أو يظنونها ما يباينها أنه يسجن ويهدد فان أقرب شيء خلاف
 وكان القول قوله وان عمادى على انكاره حلف صاحب الوديعه على ما يشبهه انه يملك مثله

وبأخذه بذلك والظالم أحق من جعل عليه وقد قيل أنه يحلف إذا لم تعين البيئة شيئا بعد
 أن يستبرأ أمر بالسجن والتضييق عليه والتشديد إذا تمادى على إنكاره ولا شيء عليه
 وبالأول القضاء من الاستغناء اهـ منها بلفظها ونقله غ في باب الوديعه من تكمله
 والواشر بسبب في باب الوديعه والعابريه من معياره وسلم الله أعلم (ويعونه ولم يوص بها)
 قول مب الظاهر أن هذا تحريف في النقل عن المازري وإن أصل العبارة ونهـ أيضاً
 عدم تعلقها بذمته الخ كلام ز اشقل على أمرين نسبة تشهير هذا القول للمازري
 وإن الواقع في كلامه تعلقها بذمته فسلمه مب الأول وتعقب الثاني وكلاهما غير مسلم
 فإن الذي في المعيار عن المازري هو ما نصه أن المشهور في المذهب أن لم توجد بعينها
 تعلقت بذمته وقيل لا تعلق لها بذمته لاحتمال ضياعها وهو القياس عند بعض شيوخوا
 اهـ منه بلفظه وفيه أيضاً عن المازري ما نصه النظر يقتضي أن الأمانة لا تتعلق بذمة المبت
 لكن في المدونة وهو المشهور عن جماعة الأئمة وغيرهم تعلقها بتركه المبت وعمله حذاق
 الأصحاب بأنه يحمل على أنه تسلفها اهـ منه بلفظه وقول مب ثم رأيت بعد كتي هذا
 في أبي الحسن ما قد يشهد لز الخ فيه نظران ز نسب ذلك للمازري مع ذكره التشهير
 وليس في كلام أبي الحسن شيء من ذلك وقوله عن اللغمي وذهب بعض أهل العلم إلى أنه
 لا يضرب بهامع الغرماء لا شاهد فيه لأن المتبادر من قول بعض أهل العلم أنه خارج المذهب
 وكأنه أشار بذلك إلى الزاهي لابن شعبان فإنه نسب هذا القول للحارث العكلي وليس من
 أهل المذهب في ابن عرفة ما نصه وفيها مع آخر قرائنها من هلك وقبله قراض وودائع ولم
 توجد ولم يوص بها فذلك في ماله ويحاص بذلك غرماء ومثله سمع ابن القاسم ابن رشد صحيح
 لا أعلم فيه خلافاً ثم قال في زاهي ابن شعبان من هلك وعنده وديعه ولم توجد وعلمه دين فإله
 بينهم ما يخص قاله الشعبي وداود بن هند وعن اللغمي فيها قولان هذا والاخر أن الوديعه
 أولى وقال الحارث العكلي الدين أولى وقال ابن أبي ليلى إن لم تعترف فليس لصاحبها شيء
 وبالأول أقول اهـ منه بلفظه وقوله عن أبي الحسن عن اللغمي ولابن القاسم في كتاب الشريكة
 نحو هذا وهم أنه نص لابن القاسم في كتاب الشريكة من المدونة وليس كذلك ولم يقتصر
 اللغمي على ما نقله عنه بل زاد ما يفيد أنه يخرج ونص اللغمي واختلف إذا لم يذ كر شيئاً
 حتى مات فذكر تصديلاً من عند نفسه ثم قال ما نصه وإذا كان الحكم أن تكون الوديعه
 في الذمة فإنه يضرب بهامع الغرماء وذهب بعض أهل العلم أنه لا يضرب بهامعاً كان الضمان
 مختلفاً فيه وإنه انما ضمن بقلبه الظن من غير قطع ولابن القاسم في كتاب الشريكة نحو هذا
 فقال في متفاوتين أو دعى أحدهما ووديعه ثم مات قال يكون في نصيبه دون شريكه لما كان
 أمره فيه مشكلاً هل ضاعت أم لا ولو جعلها على التصرف فيها كانت في جميع المال لأنه
 على أحد أمرين إما أن يكون تجر فيها فهي في جميع المال أو أنفقها فقد تركه عوضاً في
 المال لأنه لو لم ينفقها لانفق من المال اهـ منه بلفظه فأنت تراها إنما أشار إلى التخرج ولم
 يقتصر على ما ذكره عنه ومع ذلك ففي تخريجه نظراً لظاهره لأن قوله ولو جعلها على التصرف
 فيها الخ يرسل لأن نصرة فيه على تقريره ليس محصوراً في الأمرين اللذين ذكرهما

لا احتمال أن يكون نصرف فيهما بغير ذلك كان يكون أسلفها لغيرها وصرفها في غير نفقته من
لوازمه وعلى احتمال أنه أنفقها فليس في كلام ابن القاسم التصريح بأن المتفاوضين في
مسئلتهم عن تلقى نفقته ما بل ظاهره الاطلاق وقد علمت أنه ليس كل متفاوضين تلقى نفقتهما
فما أزرع لابن القاسم ليس يلزم فحصل أن القول بأنها تكون في ذمتها ولا يخص بها
الغرامة لم يذكره أحد من أهل المذهب فصاعن المذهب لا المازري ولا غيره فضلا عن أن
يكون مشهورا وانما ذكره النعمي تخريجا وتخريجه غير مسلم وإن في كلام ز و م
معاظروا والله الموفق والمنصوص في المذهب قولان تعلقها بذمتها والمحاصة بها وصرح
المازري وغيره بأنه المشهور وهو نص المدونة في غير ما موضع منها نص قول مالك في سماع
ابن القاسم وقال ابن رشد أنه لا يعلم فيه خلافا وعدم تعلقها بالذمة أصلا فالصبيعة من ربه
ذكره المازري وغيره ولم يبينوا قائله ومع كونه شافها والظاهر كما أشار لذلك غير واحد
وتوجيه المشهور بما نقله المازري عن حذاق الأصحاب بأنه يعمل على أنه تسلفها لا يخلو
من نظر فقد قال ابن عبد السلام مانصه واستشكل ذلك بعضهم ورأى أن الأصل فيما قبض
على الوديعة وإلزامه أنه باق على ذلك وقصارى هذه القرينة أن توجد شككا والذم لا تعمر
بالشك اه محل الحاجة منه بلفظه ووجه أبو الحسن المشهور بقوله أنه يحتمل أن يكون
استنفقها أو وضاعت بتقريط أو بغير تقريط فاحتمالان موجبان للضمن واحتمال واحد
موجب لسقوطه فغلب الأكثر اه قال غ في تكميله وقيل يحتمل رابعاه أن يكون ردها
فقساوى الاحتمالات فكان يجب على هذا أن يرجع الى الأصل وهو رابعة الذمة الآن
يقال هذا الاحتمال يقابل بين رب المال اه منه بلفظه وفهم من كلامه أنه لا بد من
بين القضاء وصرحه في المعيار وهو ظاهر وما أخذوا بضامن بين القضاء في البدون بالأحرى
فتأمله وقول ز اذا فقد صاحب الوديعة بقيت التعمير أى بقيت بعينها أن أمكن والابن
ثمها وقوله وينبغي بعده أن يجري فيه ما جرى في اللقطة الخ يقتضى أنه لم يقف على
حكمهما بعد التعمير مع أنه قد قال آخر كتاب الوديعة من المدونة مانصه ومن أودعك وديعة ثم
غاب فلم تدرك موضعها أو حى هو أميت ولا من ورثته فانك تستأني بها فان طال الزمان
ورثت منه فينبغي أن تصدق بها عنه اه قال أبو الحسن مانصه وقوله ينسب منه يعنى
بمضى مدة التعمير وقوله فينبغي أن تصدق بها عنه هو على بابها والظن إذا كان يخفى عليها
التغير كالشباب والطعام هل يبعثه أو حتى يرفع ذلك الى الامام اه منه بلفظه قل
سبأني عند قوله وان قال هي لاحد كل ونسبته الخ عن ابن الحاج ما يفسد أنه لا بد من رفعه
لحاكم فأنظره والله أعلم (وسبعة بالمصادر) يفهم منه أنه اذا أخذها الغاصب من غير
تسبب من المودع أصلا فلا ضمان عليه وهو ظاهر * (فرع) * في ابن يونس مانصه قال
عيسى فحين أودع عنده متاع فعاد عليه عادفا غرمه عليه ما لا فلاشئ على رب الوديعة
اه منه بلفظه وظاهره أنه لعيسى من قوله وفي مجالس المكناشى مانصه قال عيسى
عن ابن القاسم لا شئ على صاحب المتاع قال ابن رشد وقد قيل أنه أن يرجع على صاحب
الوديعة بما غرمه وقد قال حصون في الرقاق في أرض المغرب يعرض لهم المصوص فيريدون

أكلهم فيقوم بعض أهل الرفقة فيصالح اللصوص على مال عليهم وعليه وعلى من غاب من أصحاب الامتعة قال ان كان ذلك مما قد عرف من سنة تلك البلاد أن اعطاء المال يخلصهم وينجهم فان ذلك يانهم حاضرهم وغائهم عن له امتعة في تلك الرفقة وان كان الامر بخلاف ذلك لم يلزمهم ذلك اه منها بلفظها وفي المعيار مانصه وسئل عن الذي يستودع المتاع فتعدي عليه وأغرم بسببه اه لا شيء على صاحب الوديعة فقبل للقاضي أن ذكر في هذا اختلافا فأجاب بأن قال لا الآن هذه المسئلة وشبهها زلت منذ سنين فأقبت فيها بهذه الرواية وأخبرت بأن ابن الزيتوني فقيهه فاس أفتى أن على صاحب الوديعة أن يغرم ذلك للمستودع وأخبرت عنه أنه وجدها رواية وأما أنا فلم أرفها اختلافاً اه منه بلفظه ولا كراه أو أخذها وأخذها قول ز ويبنى حينئذ أن عليه نفقة الضمير في عليه للمودع بالكسر وقوله وليس له ان زادت الخ الضمير للمودع بالنسخ فلو صرح به سلم من تشتيت الضمير فقام له وقول ز ومفهوم رجعت أتم ان هلكت فقيمت ا يوم الكراه لانه يوم التعدي ولا كراه لها ولو أكثر من القيمة الخ سكت عنه مب وقال لو اذارضى ربه بأخذ الكراه فقط فلا ينبغي أن يشك في أن ذلك له ولو لم يرض المتعدي اذ حصل أنه متعدي وفصولي أجاز للمالك فعله فلا كلام له والله أعلم اه منه بلفظه وما قاله متعين فان ز قد صرح هنا بأنه كالأغاصب وقد تقدم نص المدونة بأن الأغاصب اذا باع الشيء المغصوب وتعدى رجوعه فان لربه أخذ الثمن او تضمنه القيمة ولا فرق بين بيع الذات وبيع المنفعة كما هنا راجع ما قدمناه عند قوله صدر البيوع ومالك غيره على رضاه (وبدفعها مدعي أنك أمرته الخ) قول ز المدعى فهو منصوب على اسقاط الخافض الاولى أنه يفعل به بتضمن دفع معنى اعطاء وبه بسقط بحث مب بقوله وهو موقوف على السماع وقول ز وغيره خطأ المودع بالكسر فيه نظراً لظاهر لان خط غير المودع لا يتوهم أحد سقوط الضمان بسببه فلا معنى للتشبيه عليه ولان مفهومه أنه اذا كان بخط المودع بالكسر لا يضمن مع أنه يضمن وقول مب عن طي بل صرح اللغوي بعدم الرجوع على القابض الخ لا شاهد له في كلام اللغوي لانه ان عني أن اللغوي صرح بذلك اختياراً من عند نفسه فسلم لكن اللغوي سوى بين ذلك وبين دفعها له بعرقته الامارة والخط وهو قد اعترض عليه ما قاله في الخط والامارة بأنه مخالف للمنصوص وان عني أن اللغوي نقل ذلك عن غيره ففيه نظراً لان اللغوي ذكر في ذلك قوانين قائلاً مانصه فعلى قول أشهب لا يرجع عليه وقال عبد الملك يرجع اه منه بلفظه انظر كلامه بتسامه في ح بل ظاهر كلامه أن ما عزا له أشهب انما هو يخبر على قوله لانه لا يصح أيضاً أشهب فائق لعدم الرجوع اذ صدقه وان لم يكن بالامارة والخط كما نقله عنه اللغوي وابن يونس وأبو الحسن وابن سهل وغيرهم فلا دليل لطفي في كلام اللغوي أصلاً وان سلمه مب ولو استدل بكلام ابن يونس لما قاله لكان استدلاله مسماً فانه يقيد ان المعتمد فيما اذا اعترف أن ربه أمره بدفعها له انه لا يرجع فانه تقتل عن بعض القرويين أنه يجب على قول أشهب في المودع بأن يسهل رجل بخطرب الوديعة وأما ربه أن يدفعها الى فلان صله أو أنه هو ولا يشك أنه خطه وأما ربه فدفعها اليه ثم جاء بها فأنكر وحلف

وأعزم المودع أن لا مودع أن يرجع على من قبضها منه وإن كان يعلم أنه مظلوم لأنه يقول
بسبيل وصل التي تغري أن يرجع أيضا فيما إذا اعترف أن ربه أمره بدفعها إليه
وقال مصلابه مانصه محمد بن يونس ويحتمل أن يكون الفرق بين المسئلتين أن المأمور في
المسئلة الأولى متحقق لكذب الأمر وأن المدفوع إليه مظلوم فلا يجب أن يرجع عليه
وفي المسئلة الثانية هو لا يقطع بحقيقة كذبه إذ قد يضرب على خطئه ويعرف أمارة فلهاذا
أن يرجع عليه وأما على أصل ابن القاسم فلا يجب له الرجوع عليه كقوله فحين استحققت من
يده دابة وهو يعلم أنها نتاج عند بائعها منه وإن المستحق ظالم له وإن يشته شهد بزور فقال
ابن القاسم لا يرجوع له بالثن على بائعته فكذلك ههنا وقد وقع لاشتبها ما يدل أنه اختلف
قوله في هذا الأصل فقال في المودع يأتيه رجل فيقول له إن ربه بعني إليك لا خذها منك
فصدقه ودفعها إليه فادعى ضياها فأتى ربه فأنكر أن يكون بعنه وحلف وعزم المودع
فقال لا يرجوع له على الرسول بخلاف ما تقدم له وابن القاسم يرى له الرجوع في هذه على
الرسول لأنه لم يتحقق صدقه اه منه بلفظه فهو يقيد أن ابن القاسم لم يختلف قوله أنه
لا يرجوع له عليه إذا تحقق صدقه وإن أشبه اختلف قوله في ذلك وهو شاهد لما قلنا والله
أعلم وقول مب الذي رأيته في نوازل ابن سهل الخ في توركه على ز بما نقله عن نوازل
ابن سهل نظرا لأن توقف ز إنما هو في الدين لا في الوديعة لأنه شرح المصنف في مسئلة ابن
سهل عما نقله في سماع المدونة مع أن ما نقله عن ابن سهل يوهم أن ابن القاسم لا يوافق أشبه
على أن ربه مخبر بسن ان يغرم المودع أو القابض وليس كذلك بل ابن القاسم يوافق على
ذلك وإنما اختلفا إذا قبضها من المودع هل يرجع به على القابض أو لا كما صرح به غير واحد
منهم التعمي انظر نصح في ح **قلت** وانظر توقفهم في الدين مع أن المسئلة منصوصة بغير
واحد وقد ذكرها ابن رشد في رسم البراءة من سماع عيسى من كتاب العارية فذكر خلافا
في تصديق القابض في دعوى الوكالة مع عيسته ويرأ ويرجع رب الدين على المدين ثم
لا يرجوع له على القابض وقيل لا يصدق وهو ضامن يحلف صاحب المال ما وكاه ويرجع
بماله على من شاء منهم ما فإن رجوع على الغريم رجوع الغريم على الوكيل وإن رجوع على
الوكيل لم يكن للوكيل أن يرجع على أحد اه محل الحاجة منه بلفظه وقد نقله ح
مستوفى في باب الوكالة عند قول المصنف ولو قال غير المقوض قبضت ونلف برئ الخ
فانظره ونقله ابن عرفة في باب الوكالة مختصرا وسلمه وذكر المسئلة أيضا ابن رشد في كتاب
الوديعة من مصادماته على نحو ما ذكرها في البيان ونصه فاذا قلنا ان القول قول الموكل
ويضمن الوكيل وهو الذي يأتي على ما في كتاب الوديعة من المدونة وعلى قول أشبه وابن
القاسم في سماع سخون من كتاب العارية فإن رجوع الوكيل عليه لم يكن له رجوع على
أحد وإن رجوع على الغريم كان للغريم الرجوع عليه اه منها بلفظها وعدم تصديق
القابض في الوكالة فيجب عليه الغرم وهو المعتمد لذلك اقتصر عليه المتطفي في ترجمة ما جاء
في كشاح الأوليا من كتاب الشكاح إلا أنه ذكر قولين في رجوع الغريم على القابض إذا
أعزمه رب الحق وعزما اقتصر عليه ابن رشد من رجوعه عليه لابن القاسم ونصه على

اختصار ابن هرون واختلف فبين عليه دين فقال له رجل فلان أرسلني لأقتضاه منك
فصدقه ودفعه اليه فضاخ وكذبه صاحب الدين فقال ابن القاسم بضمن الرسول أي الغريم
وقال أشهب لا يضمن له ريد لانه صدقه في الوكالة ولا يبرأ الغريم زيد على أحد القولين اه
منه بلقطه وبذلك كله تعلم ما في توقفهم في ذلك والله الموفق (حاشي والرسول شاهد) قول
ز قال شيخنا الثاني قوله شاهد أي بصدق وان لم توجد فيه شروط الشهادة الخ سكتوا
عنه وفيه نظر بل ظاهر كلام المدونة وغيرها انه لا يضمن كونه عدلا وصرح بذلك النخعي
ونصه وان صدقه انه اذن له ان يدفعها اليه كان القول قول ربه اذا كان الرسول غير عدل
واختلف في جواز شهادته اذا كان عدلا فأجازها ابن القاسم وقال أشهب في مدونه وعبد
الملك في المبسوط لا تجوز شهادته وأرى أن تجوز اذا كانت قائمة أو فائتة وهي عين والمبعوث
اليه مومس لانه قد كان له أن يتصرف فيما من غير اذن صاحبها ولا تجوز الشهادة اذا كان
فقيرا او كانت عرضا اه محل الحاجة منه بلقطه (تأويلان) قول ز فان كان المال
بيد الرسول أو المبعوث اليه وهو ملي الخ لا معنى للتقييد بكونه مليا مع وجود المال
بعينه بيده وقول ز وهو تأويل ابن أبي زيد صحيح فقد نسبته اليه ابن يونس وعياض
وابو الحسن في عدم عزوه مب له مع نقله كلام عياض ما لا يخفى كما أنه أغفل عزوه
لأن المازع نقله عن عياض ما يفيد ذلك ونحوه لابن يونس قلت وكلام النخعي السابق
يفيد أنه فهم كلام ابن القاسم على ما فهمه عليه القاضي اسمعيل وبقي تأويل ثالث ذكره
ابن يونس فانه قال بعد كلام أي محمد بن أي زيد مانصه محمد بن يونس وعلى هذا التأويل
يكون قول أشهب وفاقا لابن القاسم وكذلك علل محمد بن يونس قول ابن القاسم وعلى غيره قول
أشهب بأنه اتهم في شهادته لانه دفع دفعه لم يؤمر به وذلك ان الأمر إنما أمره أن يدفع على
جهة الأيداع فدفعت على جهة التملك فلا تجوز شهادته ولا يؤخذ الأمر بغير ما أقر به من
الدفع قال وابن القاسم إنما أجاز شهادته لانه اذن له في الدفع والمال حاضر فلم يستل بدفعه
على باب التملك شيئا اه منه بلقطه فوافق هذا التأويل تأويل محنون ومن وافقه
في تقييد قول ابن القاسم وخالفه في جعله خلافا لقول أشهب وحل المصنف على هذا أيضا
صحيح فيكون في كلامه التأويلات الثلاثة ولا يمنع منه التثنية فتأمل فحصل أن في حل
قول ابن القاسم على الاطلاق وتقييده بما اذا كان المال قائما مع جعله وفاقا لأشهب
أو خلافا له تأويلات لا سمعيل مع ظاهر كلام النخعي ومحنون ومحمد بن أبي زيد مع عياض
عن بعضهم ونقل ابن يونس والله أعلم فرع في ابن يونس مانصه ومن التعديتة روى عيسى
عن ابن وهب في المستودع يأذن له ربه أي يدفعها اليه من جاءه بأمره ذكره الله فجاءه رجل
بالأمانة فدفعت اليه المال ثم مات ربه وقام ورثته على الرسول الذي قبض المال بالأمانة
فقالوا ما صنعت به فقال صنعت به ما أمرني به ربه قالوا وما الذي أمر بك به قال ليس على أن
أخبركم فقال يخلف انه صنع ما أمر به ربه أو يبرأ به قاله ابن القاسم اه منه بلقطه قلت
ظاهر كلامه ان اذن ربه بذلك ثابت ولو لم يثبت باقرار الورثة أو البينة لما سقط عنه الضمان
كما تقدم عن النوادر وغيرها والله أعلم (او المرسل اليه المنكر) قول ز واطرق في الاصل

(والرسول شاهد) قول ز وان لم
توجد فيه شروط الخ بل ظاهر
المدونة انه لا يضمن كونه عدلا
وصرح به النخعي

اتقال المال من ذمة لزمة كأمير زيد عرا أن يدفع ماله في ذمته الى خالد سلفا مثلاً وقول ز ومن امانة الى امانة كأمير له بأن يدفع ماله عنده وديعة الى خالد تكون عنده وديعة وقوله ومن ذمة لامة كأمير له بأن يدفع ماله في ذمته لخالد تكون عنده وديعة وقوله وعكسه كأمير له بأن يدفع ماله بيده وديعة لخالد سلفا وقد ذكرها وأحكامها ابن رشد في كتاب الوديعة من مقدمة مانه واستوفى الكلام علم او نقل ابن عرفة كلامه مختصر او سلبه ونقله ح أيضا وقال عقبه مانه اه مختصر الكنية باللفظ وقد تلخص بقولنا هذا فقال مانه

تصدق قايض لدافع را * من ذمة لملها ان أسرا

ومن امانة لها قولان * منها الذمة له وجهان

في بسر قايض يصدق وفي * عدمه قولان يحكمه نفي

من ذمة لعكسها لم يبر * تصديق قايض ولوذا يسر

اه لكن رجا بالله أطلق في البيت الاخير فظاهره ولو كان القايض وكلامه مفوضا اليه وكذلك أطلق ابن رشد ولكن لا بد من تقييده بغير المقبوض كما قاله إحق وهو مأخوذ من كلام المصنف في الوكالة وسوى أيضا بين القولين في تصديق القايض من امانة لملها وهما معالان القاسم في المدونة والموازبة ولكن من المعلوم المقرر انه لا يعدل عن قوله في المدونة غالباً ولذلك ذلت نظمه بقولي

مالم يكن مفوضا فيرى * تصديقه وان يكن ذاعسر

ومذهب الكتاب في الامانة * لملها الا برأخذنياته

وقول مب وهذه الصورة لا يشملها لفظ المؤلف لانه لا يتصور فيها انكار فيه نظري بل يتصور بما صور به ابن ناجي عند نص المدونة الذي ذكره هو ونصه قلت ولوميزان أعطى في غير العيين فانكر واقفانه بتعيينه يكونون كالعيين اذا أنكره وعلى ما يتبادر للذهن اه منه بلفظه وهو ظاهر (كعليك ان كانت له بينة الخ) قول ز وقال ابن زرب ونحوه لابن يونس الخ ما قاله من مخالفة ابن يونس لعبد الملك وموافقته لابن زرب فيه نظره ونص ابن يونس ولا يصدق في دعواه ما إذا كان قبضه بينة الابنية بالرذومن أخذ الوديعة بمحض قوم ولم يقصد اشهادهم عليه فهو قبضه بلا بينة حتى يقصد الاشهاد عليه ثم قال ومن كتاب ابن الماجشون فيمن في يديه مال وديعة أو دين فاشتم بذلك على نفسه قوما ورب المال لا يعلم باسمه ادهم ثم ادعى رد الوديعة وقضاء الدين فقال هو مصدق في الوديعة وعليه البينة في الدين اه منه بلفظه فقد أتى به فقها مسلم لم يذكر خلافه ولهذا لم ينسب ابن عات في طرده وابن عرفة وصاحب المعيار ذلك الا لابن زرب (وحلف المتهم) قول ز وهو من يشار له بما ادعى عليه من التساهل في الوديعة على هذا اقتصر في آخر الباب نقلا عن الاستغناء قالنا مانه وأما اذا كان شريئاً أو زانياً أو غير ذلك من وجوه الفسق غير الخيانة فلا عين عليه الخ فانظره وقول ز أو من لم يكن من أهل الصلاح الخ على هذا اقتصر طفي قالنا هو الذي لم يتحقق عليه الدعوى وليس الا مجرد التهمة مع كونه غير معروف بالغيب والصلاح اه قلت وهذا الثاني هو الذي اختاره اللغمي قالنا لان الغالب على الناس

(ان كانت له بينة) قول ز ونحوه لابن يونس فيه نظره (وحلف المتهم) قول ز من يشار له الخ على هذا اقتصر في آخر الباب وقول ز من لم يكن من أهل الصلاح هو الصواب كما في طفي وهو الذي اختاره اللغمي قالنا لان الغالب على الناس اليوم التهمة الا من كان بارزاً في العدالة والدين وهو الذي ارتضاه القوري كما في المعيار وأبو علي بن رجال كما في هوني انظره

(ولان شرط الخ) قول ز وانظر هذا مع قولهم الخ فيه نظر في التزامات ح عن اختيار ابن رشد ان ذلك لا يقيد واليمين لازمة على المتصوص وانه يخرج فيها الخلاف من مسئلة اسقاط الحق (١٨٩) قبل وجوبه اهـ يخـ ويجب بان ابن ناجي في شرح المدونة ذكر ان العمل بما في ز

وانظر شرح الاممية عند قولها

* بانقاذ اباصابدين لربه *

بالحلف قولان كالصدق فاقتلا (ان قال لأدري الخ) قول ز

والموضوع انه منعها العذر هذا هو

المتعين لان منعها بالاعتذار واجب

الضمان في جزمه بانها تلتفت بعده

فكيف هنا وكلام ابن رشد وغيره

يدل لما قلنا (وبمعناها الخ) قول ز

لانه مصدق في دعوى الخ يقتضي

انه اذا منعها بالاشهاد بضم أيضا

كما قدمه ز عند قوله في الوكالة فلا

يؤخر للاشهاد وقد بحثوا مع

المصنف في ذلك فراجع له لكن يشهد

للمصنف كلام المقدمات وان كان

الظاهر خلافه وعليه فلا ضمان اذا

أمر الاشهاد دخلا فلا مقدمه ز

انظر الاصل والله أعلم (وليس له

الاخذ الخ) قول ز وهي بمعنى

من الخ مثل سمعت له صراخا أى

منه كما في المعنى وقوله المذكورة في

الشهادات أى بقوله وان قدر على

شتمه فله اخذ ان يكن غير عقوبة

وأمن قتله ورد ذنبه وقوله ولغيره

الخ انظر باب قصاص الظالم من

كتاب المطالب من صحيح البخاري فقد

أورد فيه الحديث المذكور وغيره

وقوله أحدها لابن رشد أى في

المقدمات ونقله الخمي ولم يعين

قائله وقوله بانضمام طرقه يقوى

اليوم التهمة لان كان بارزا في العدة والدين وهو الذي ارتضاه سيدي أبو عبد الله القوري كما في العيارات قائلا اذا قال ذلك الخمي في زمانه فكيف برزمانها هذا وسلمه صاحب الميعار وهو هذا الذي اختاره أبو علي بن رجال قائلا اذا قال ذلك القوري في زمانه فكيف برزمانها هذا وهو ظاهر واذا قال ذلك أبو علي في زمانه فكيف برزمانها هذا والله أعلم ونقول ز في مورد المصنف وهما عدم العلم بالتلف أو الضياع صوابه وهما دعوى التلف وعدم العلم بالتلف أو الضياع تأمل (ولان شرط الدفع للمرسل اليه بلائيه) قول ز وانظر هذا مع قولهم اذا شرط رب الدين على المدين انه مصدق في دعوى عدم الرد بلائيه فانه لو في ذلك الخ فيه نظر لانه يفيد ان ذلك فقه مسلم وليس كذلك في التزامات ح بعد أن يقال مانعه لحاصل كلام ابن رشد ان الذي يختاره ان مسئلة اشتراط التصديق في اقتضاء الدين دون عين المتصوص فيها ان ذلك لا يفيد واليمين لازمة كما تقدم في سماع ابن القاسم من كتاب المديان وكما قال في الواضحة وانه ليس في ذلك خلاف متصوص وانه يخرج الخلاف في ذلك من مسئلة اسقاط الحق قبل وجوبه اهـ محل الحاجة منه بالنظر (لان قال لأدري متى تلتفت) قول ز وفي خط جده بطرة الشارح مانعه والموضوع انه منع دفعها العذر الخ هذا هو المتعين لان منع دفعها بلا عذر وجب الضمان في جزمه بانها تلتفت بعده فكيف هنا وكلام ابن رشد وغيره يدل على ما قلناه فتأمل (وبمعناها حتى يأتي الحاكم) قول ز ولانه مصدق في دعوى رد هالربها فهو متسبب في ضياعها هذا التعليل يقتضي انه اذا منعها بالاشهاد دون حاكمه لا يضمن وقد قدم ز ذلك عند قوله في الوكالة فلا يؤخر للاشهاد وعزاه لبعض الشراح وما جزم به المصنف هناك من أنه لا يؤخر للاشهاد قد بحث فيه ابن عبد السلام وابن هرون وابن عرفة منكر اوجوده في المذهب راجع ق فيما تقدم نقلت وقائله هو لا وهو المتصوص عليه في الموازية ونقله الشيخ أبو محمد في نوادر والغمي وغيرهما وسموه كاسله أبو الحسن راجع ما قدمناه عند قوله الالغورة حدثت لكن يشهد لابن شاس وابن الحاجب والمصنف كلام ابن رشد في المقدمات فانه قال في وأخر كتاب العارية مانعه ومن حق المستعير ان يشهد على المعبر في رد العارية عليه وان كان دفعها اليه بلا اشهاد بخلاف الودعة لان العارية تضمن والودعة لا تضمن اهـ منها بالنظر اهـ ونقله غ في تكميله بعد أن نقل كلام الخمي المشار اليه وقال متصلا بكلام ابن رشد مانعه فتأمل مع نقل الخمي عن كتاب محمد لان صاحب الحق لو كان حاضرا لم يجب له أخذها حتى يشهد له الخ ولانها أنه مخالف له لكن بحجبه اعتراض ابن عرفة على ابن شاس وابن الحاجب ولكن الظاهر خلافه وعليه فلا ضمان اذا أخذ الاشهاد خلافا لما قدمه ز هناك عن بعض الشراح والله أعلم (وليس له الاخذ من المظلمة) قول ز أحدها لابن رشد ان معنى ولا تخن الخ أى لا تأخذ أن يضمن حقلك هذا ذكره ابن رشد في

هذا والله أعلم قال فيه التمدى حديث حسن غريب اهـ وعزاه في الجامع الصغير لجامعة من النعمة عن عدة من الصحابة ومن جملة ذلك الدارطني عن أبي بن كعب فقال المناوي مانعه سند جليل القدر والتمن حسن باتفاق اهـ المازري ظاهر المذهب ان لافرق بين جنس ماله وغيره انظر في لكن صرح الابي في الاقضية من شرح مسلم بان محل الخلاف انما هو ان يأخذ من غير جنس

المقدمة ونصها وأظهر الأقاويل بأحاطة الأخذ لآن رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح ذلك لهنديت عنه فقال لها خذي ما يكفيلك وولدك بالمعروف فقوله صلى الله عليه وسلم بالمعروف معناه أن تأخذ مقدار ما يجب لها ولا تتعدى فتأخذ أكثر مما يجب لها وكذلك تناول قوله صلى الله عليه وسلم ولا تتخن من خالك أي لا تتعدى فتأخذ أكثر من الواجب لك فتكون قد خنته آخر كما خالك هو أولا اه محل الحاجة منها بلفظها فليس نصافي أنه لمن عنده نفسه وقد نقله المخمي ولم يعين قائله ونصه وقد قيل معنى الحديث ولا تتخن من خالك فتأخذ فوق حقل وقول ز وفيه نظر فقد قال السخاوي بانضمام طريقه بقوى الخ اهذا والله أعلم حسنه الترمذي فقد قال أبو الحسن بعد أن ذكره مانصه أخرجه الترمذي وقال عقبه حديث حسن غريب اه منه بلفظه وقد عزاه في الجامع الصغير لجماعة من الأئمة عن عدة من الصحابة ومن جملة ذلك الدارقطني عن أبي بن كعب فقال المناوي مانصه بسند جليل القدر والتمن حسن اتفاقا اه منه بلفظه (وان قال هي لاحد كما ونسبته) قول ز ولو قال ليست الوديعه لاحد كما يقبل الخ يعني بعد قوله أولا هي لاحد كما الخ وأشار بذلك لما في النوادر وابن يونس وغيرهما وقد نقل ابن عرفة كلام النوادر مختصرا ونصه فان رجع وقال أحلف أنهم ليست لواحد منهم ما قبله من غرمه مائة بقسمانها وكذلك لو كانت المائة عليه ديناه منه بلفظه وقول مب عن طفي ولذلك سوى بينهما في ضج زاد طفي عنه مانصه وكذلك نقل ابن يونس القولين ونقل أيضا غيره القولين فيما إذا دفع المائة إلى أحدهما اه ثم قال طفي مانصه لكن تعقب ابن فرحون ضج فيما عراه لابن يونس بأنه لم يكن فيه اه قلت سلم جس و نو ومب وشيخنا ج كلام مخفي وهو مسلم فيما اختاره من أحكام المثلثين سواء ولكن فيه نظر من وجوه أحدها قوله لاحتمال أن يكون كلامهم فرض مسئلة الخ يقتضي أن الخلاف ليس منصوفا في المثلثين معا وليس كذلك بل الخلاف منصوب فيهما ومحمد قائل بما ذكره عنه في كل منهما أحسب اهتراه ثانيهما أنه سلم قول ضج ونقل أيضا غيره القولين فيما إذا دفع المائة إلى أحدهما وفيه مناقشة لأن قوله ونقل ابن يونس القولين يعني فيما إذا لم تزل يده ثم قال ونقل غيره القولين الخ وهو يوهم أن ابن يونس لم ينقل القولين فيما إذا دفعها للغريم وان غيره لم ينقلهما عنه فيما إذا بقيت يده وأيس كذلك فيهما أحسب اهتراه ثالثها أنه سلم تعقب ابن فرحون على ضج وهو غير مسلم بل عزو ضج صحيح قال ابن يونس في كتاب الوديعه مانصه فنسيانها إياها في موضعها أو نسيانها إياها في كنه حتى سقطت أمر يعذبه كالأكره على أخذها منه والله أعلم قال بعض الفقهاء ضمنه بالنسيان وهو أمر مختلف فيه لانهم قالوا فيمن أودعه رجل مائة درهم ثم جاء هو أو آخر فادعى كل واحد منهما أنه هو أو دعه إياها ونسي هومن هومنهما فاختار محمد أن يضمن لكل واحد مائة وقيل لا يضمن إلا مائة واحدة ويحلفان معا بقسمانها فإذا وجب أن لا يضمن لهما إلا مائة وان غلبه النسيان عليه كضياع الوديعه انبغى أن يضمن أو قام وتركها ونسيها أين وضعها في يمينه أن لا يضمن اه منه بلفظه ونحوه الخمي الآية أنهم

حقه قدر حقه أمانا قدر على جنس حقه فلا خلاف في الجواز ويجري فيه القول بالنديب بالأحرى وانظر مب فيما يأتي وانظر في أيضا أن المشهور أنه لا يأخذ أن كان على ربه دين إلا بقدر حصاه منه لكن جعله ابن عرفة قولاً خامساً في المسئلة انظر نصه عند نو فيما يأتي في الشهادة وانظر نو هنا أيضا وانظر في أيضا انها ان كانت عرضا غير شيئة فلا يملكه بل يبيعه وأنه ان حلف فقيل يحلف ولا يضره كالمكره وقيل لا يجبره الا ان أمن الحلف وقيل يحلف وينوي وانظر فيه أيضا من أوصى لرجل ولشاهد الأوصى الموصى وأخذ المجاهد من الغنية قدر حقه وحكايات مالك وابن القاسم وأسد ومن يستحق الجائزة من طلبه العلم ومن لا (وان قال هي لاحد كما الخ) قول ز فلو قال ليست الخ يعني بعد قوله أولا هي لاحد كما وقوله وبنو النجسوس يد المودع الخ هذا أحد قولين سخنون كما في نوازله انظر الأصل والله أعلم

المختلفة معا ونصه ويختلف اذا قام ونسب افعال ابن حبيب بضمين ويجرى فيها قول آخر
 لاضمان عليه قياسا على المودع مائة دينار فيستدعي ارجح لان ونسب أيهما أودعه
 أو اشتري نو بين من رجلين بالخيار فاختلفا ولم يدران الجيدة منهما فاختلف هل
 بضمين ايهما أولا يكون عليه شيء وأن يعذر بالتسليم أي لأنه لا يعد بالتسليم
 مقرطاه منه بلفظه فقد صرح بالخلاف وأبهم قائله وتقدم في نقل ابن
 يونس عن بعض القرويين عز والاول لاختيار ابن المواز وأبهم الثاني أيضا لكنه منه بعد
 آخر الباب ونصه قال عيسى عن ابن القاسم فمين يديه وديعة مائة دينار فأتى رجلان كل
 واحد يدعيهما ولا يدرى لهي منهما قال تكون بينهما بعد أيمانهما فنكل منهما فلا شيء
 له وهي كلها من حلف وأما في الدين فيغرم لكل واحد مائة اه منه بلفظه وقد ذكر الخلاف
 في الجواهر وصرح فيها نقلا عن أبي اسحق بن شعبان بأن لابن القاسم القولين ووافقه في
 أحدهما أذهب ونص الجواهر اذا ادعى رجلان وديعة عنده فقال هي لأحدهما وقد نسبت
 عنه فقيل يخالفان فان خلفا قسمت بينهما وان نكل أحدهما انقضى الحلف ولا ضمان
 عليه وقيل يغرم لكل واحد ما ادعاه لتساويه قال الشيخ أبو اسحق الاختيار اغمراه وبالخير
 يقول أذهب وقد قاله ابن القاسم مرة أخرى اه منها بلفظه. وقد اقتصر ابن أبي زمنين
 في أحكامه وصاحب المقيد على مافي سماع عيسى ونص المقيد وهي أحكام ابن أبي زمنين
 وفي سماع عيسى سئل ابن القاسم عن الرجل تكون له مائة دينار وديعة فيأتيه رجلان
 يطالبانها منه فيقول والله ما أدري من دفعها إلي منكم فيدعيانها جميعا كل واحد منهما
 خالصة لنفسه قال تقسم بينهما بعد أيمانهما بخلف كل واحد منهما ثم أنه دون صاحبه فان
 حلف أحدهما ونكل الآخر كانت للعالم ولم يكن للناس كل قليل ولا كثير قال ولو كان قال
 في مائة دينار عليه دينار والله ما أدري فلان هي أو فلان فادعاهما كلا الرجلين خلفا وكان
 عليه غرم مائتي دينار مائة لكل واحد منهما لان الوديعة في أماته والدين في ذمته اه منه
 بلفظه وفي رسم القطعان من سماع عيسى من كتاب القراض مانصه وسئل عن المقارض
 بالمالين يزعم أنه ربح خمسين دينارا ولا يدرى من أي المالين الربح نسى ذلك قال لا شيء له
 من الخمسين وتكون لصاحب المالين لكل واحد منهما خمسة وعشرون دينارا قال القاضي
 هذا خلاف مافي رسم يوصي من سماع عيسى من كتاب الدعوى والصلح في الوديعة لان
 الوديعة في أماته وكذلك ربح القراض في أماته فيلزِم فيه على مافي كتاب الدعوى والصلح
 في الوديعة أن تكون الخمسة والعشرون من الخمسين له والخمسة والعشرون الأخرى
 لصاحب المالين يقسمانها بينهما نصفين بعد أيمانهما ان ادعى كل واحد منهما أن الربح
 كان من ماله أو بغير عين ان قال كل واحد منهما لا أدري ولم يدع على صاحبه أنه يدرى ثم
 قال وقد روى عيسى عن ابن القاسم في رسم يريد ماله من سماع عيسى من كتاب المسديان
 والتفليس في الدين أنه ليس عليه أكثر من المائة التي أقر بها ويقسمها الرجلان بينهما
 بعد أيمانهما فان خلفا أو نكلا كانت بينهما نصفين فان حلف أحدهما ونكل الآخر عن
 البين كانت للعالم بينهما فيحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها أنه يلزمه أن يغرم لكل

واحد منهم ماما أقرب به في الودعة والدين وهو الذي يأتي على ما قاله في مسئلة القراض هذه
لأنه إذا وجب ذلك عليه فيما في أماته فأحرى أن يوجب ذلك عليه فيما في ذمته والقول
الثاني أنه لا يلزمه إلا المائة وأحد في الودعة والدين تكون منهم مامداً بجامع ما هو الذي
يأتي على ما في رسم يزيد ما له من سماع عيسى من كتاب المديان والتفليس لأنه إذا لم يلزمه في
الدين الذي هو في ذمته إلا ما أقرب به فأحرى أن لا يوجب ذلك عليه فيما في أماته والقول
الثالث الفرق بين ما في الذمة والأمانة وهو قول ابن القاسم في سماع عيسى من كتاب
الدعوى والصلح اه محل الحاجة منه بلفظه هذا ما يتعلق بالمسئلة الأولى في كلام ضيغ
وأما الثانية فقد تكلم عليها أبو محمد في نوادره ونقل كلامه ابن عرفة مختصراً وذكرها ابن
عبد السلام عن كتاب ابن المواز ذكرها أيضاً ابن ونس ونصه ومن كتاب محمد من استودع
مائة دينار فأتى رجلاً يدعي أنها فقال ردها إلى أحدكما فإن لم ينسب أيهما هو فانه ضامن
لكل واحد منهم مائة لأن كل واحد منهم ما يدعي أنه أودعه فلم يقطع تكذيبه وكقول
المودع لأدري هل أودعته فهو كالنكول فيحلف المسدعي ويضمنه وكذلك لو كلفوا عشرة
وقال ابن عبد الحكم أمافي الدين فيضمن لكل واحد مائة وأمافي الودعة فلم أره مثل الدين
قال محمد وهما عندى سواء قال في كتاب الاقرار ويحلف كل واحد منهم ما يحكم له جماعة
ومن نكل لم يكن له شيء وكانت لمن حلف فان نكلا جميعا لم يكن على المقر امانة واحدة
يقسمانها بينهما ما بلايين عليه لأنه هو الذي أتى اليمين وردها بعد أن ردت عليه اه منه بلفظه
والعذر للمصنف وغيره والله أعلم ان ابن ونس لم يذكروا هذا في كتاب الودعة حيث ذكر
ما قدمناه عنه وانما ذكره في الفصل السادس من ترجمة مسائل من الودعة بماليس في
المدينة من كتاب حريم البر والله الموفق ونقل ابن عبد السلام كلام المواز في زيادة بيان
فبين أن المراد بمحمد في قوله قال محمد هما عندى سواء هو ابن المواز ان المراد بكتاب الاقرار
كتاب الاقرار من المواز ونصه قال محمد بن المواز هما عندى سواء زاد في كتاب الاقرار من
كتاب ويحلف الخ اه محل الحاجة منه بلفظه * تنبيهان * الاول * ما تقدم عن
ابن ونس من أن ابن عبد الحكم يقول يلزمه في الدين مائتان مثله لابن عبد السلام عن
المواز به وهو مخالف لما عزمه ابن عرفة ونصه ومن قال لا يدعى مائة درهم أو لعمري وفي
غرمه لكل منهم مائة دون خلقه وغرم مائة واحدة بعد حلفه لا شيء عليه غيرها
يقسمانها بعد أيما منهما ونكولهما كحلفهما ثالثا يلزمه اقراره الاول بعد حلفه لأعلمها
لثاني وحلف المقر لا شيء عليه فان نكل حلف الثاني وغرم له مائة أخرى للمازي عن محمد
قائلان مات المقر فعلى كل منهما اليمين لجواز لوقى حيا تنقل عن الشك وانكر الاقرار
وابن عبد الحكم ويضمنون مع أشهب وعلى الثاني قال ابن عبد الحكم ان نكل عن الحلف
لهما غرم لكل منهما مائة وان حلف لأحدهما برئ منه وغرم للآخر مائة اه منه بلفظه
فان جعلت أوفى قول المقر ولعمري والشك فهي في المعنى مثل قوله لأدري لمن هي منكبا
وان جعلت للاضراب فأحرى أن يلزمه المائتان من قوله لأدري فتأمل فلا يخلص من
هذا إلا أن يقال ان له قولين والله أعلم * الثاني * محل لزوم المائتين عند ابن المواز إذا اتحد

على قوله هي لاحد كما ونسبته لقول ابن نونس مانصه قال محمد فان رجع المودع فقال أنا
أحلف أنهم هذا الواحد منهم ما فذلك له لأنه انما قال أولا لا أدري اه منه بلفظه ونحوه لابن
عرفة عن النوادر ونصه محمد فان رجع المودع وقال أحلف أنهم هذا فله ذلك اه منه بلفظه
وقول ز عن ابن عرفة عن محمد لانه هو الذي أبي اليمين فردها بعد أن وجبت عليه ليس هذا
هو لفظ ابن عرفة بل افظه عن النوادر عن محمد هو مانصه لانه هو الذي أبي اليمين وردها بعد
أن ردت عليه اه منه بلفظه وهكذا تقدم في نقل ابن نونس عن محمد وكذا هو أيضا في
نقل ضيغ وابن عبد السلام عن الموازية ولكن مشكل من وجهين كما قاله بعضهم اذ
كتب بطريقة نسخته من ابن عرفة مانصه قوله لانه هو الذي أبي اليمين وردها بعد أن ردت عليه
مشكل لان هذه اليمين لم توجه قط على المودع فكيف يرعى ما لم توجه عليه وأيضاً قوله
وردها بعد أن ردت عليه لا يصح لان من المعلوم من المذهب أن عين الرذلة ترد والارزم
التلاعب وعدم الفصل بين الخصمين اه منه بلفظه وهو ظاهر وقد نقل عجم كلام ابن
عرفة على وجه يسقط به الاشكال الثاني اقله بعد أن وجبت عليه من الوجوب وأجاب
عن الاول بقوله مانصه ثم ان قول ابن عرفة حلفوا أو أخذوا مائة الخ أي بعد نكول
المودع عن اليمين لانها توجه عليه أولا كما يفيدده قوله لانه أبي اليمين الخ تبعه ز على
ذلك وزاد عجم قبل هذا اثر نقله كلام ابن عرفة مانصه وبهذا يتبين لك أن في نقل الشارح
كلام محمد المذكور نوع تحريف اه منه بلفظه والتحريف هو نقله اياه بلفظه بعد أن ردت
عليه وذلك كله غير صحيح اذ ما في الشارح هو الذي في نقل ابن عرفة وغيره عن قدمنا ذكرهم
فالتحريف انما هو منه وجوابه عن الاول غير صحيح وان تبعه ز وسكت عنه نو ومب
لانه لا سبيل له الى الحلف عند محمد مادام على شكه وانما يحلف اذا رجع وقال هو لفلان
منهم ما حسبنا تقدم في كلامه صريحاً وأيضاً ان عني أن صورة هذه اليمين التي توجهت عليه
أولاً لأن يقول والله لا أدري لمن هي متكلمة كما عندى الامانة واحدة صار قول محمد بل يوم
المائتين له هو عين قول غيره لا تلزمه الامانة واحدة لان قائل هذا وجب عليه اليمين
لادعائهم ما عليه ان عنده مائتين مع تحقيق الدعوى فلا معنى لسقوط اليمين عنه اذ ذلك
وقد تقدم في كلام ابن عرفة التصريح بذلك في الدين على القول بأنه لا تلزمه الامانة واحدة
راجع في التنبيه الاول البارآ بقا الظاهر في الجواب عن الاول ان قوله أبي اليمين وردها
بجاز وان به دعواه شبه بالناس كل اقوله أو لا فله قطع تكذيبه وكفوله للمودع لا أدري هل
أورد عني فهو كالنكول الخ فتأمل له وأما الثاني فلم يظهر لي عنه جواب والله أعلم وقول مب
هذا هو ما في بعض نسخ ضيغ وهو غير صحيح لما في النوادر الخ فيه نظروا وتسع فيه طي
كما تبعه نو بل ذلك صحيح أيضاً لما في نوازل سحنون من سماعه من كتاب القراض
ونصه قيل له رأيت لو أن رجلاً أخذ من رجل ما لقراض على النصف وأخذ من رجل
آخر أيضاً ما لقراض على الثلث فاشتري سلعتين صفتين بثمانين مختلفتين بكل مال على حياله
فالتبس عليه الامر فلم يدرك ما بينهما الساعة الرقيقة الثمن من الاخرى وفي إحدى السلعتين
رجح وفي أخرى نقصان فادعى كل منهما الساعة الرقيقة انه اشتراها بماله هل على المقارض

ضمان فقال ليس على المقارض ضمان لأنه كرجل استودع مالين لرجلين لرجل مائة ولا آخر
 خمسون فنسي صاحب المائة من صاحب الخمسين وادعى الرجلان المائة منهم ما يحلفان
 جميعاً على المائة ويقتسمانها والخمسون الأخرى تبقى بيد المستودع ليس له ما يدع وعين
 رأى أنه يضمن المستودع لكل واحد مائة بغير عين إذا ادعى كل واحد منهما أن ودعته مائة
 فستألف في القراض مثل ما وصفت لك في الوديعة قال القاضي قوله فالتبس عليه يريد أنه
 التبس عليه فلم يدرك السعة الرفيعة التي فيها الربح من أي مال من المائتين اشتراها إذ لو التبس
 عليه الأمر في السلعتين فلم يدرك أيهما السلعة الرفيعة التي فيها الربح من الوضعة التي
 لا ربح فيها وقد علم من أي مال اشترى كل سلعة منهما الماصح أن يتداع صاحب المالين
 في السلعة الرفيعة ولو حب أن تكون من المال الذي قال المقارض أنه اشتراها منه ولم يكن
 في ذلك كلام ولا اختلاف وقوله أن ذلك بمنزلة من استودع مالين لرجلين لأحدهما مائة
 وللآخر خمسون الخ يقتضي أن لا يلزم المقارض ضمان بنفسه ويحلف كل واحد من
 صاحبي المائتين على الساعة الرفيعة أنه اشتراها من ماله وتكون من ماله ما جميعاً عندها
 من مال هذا ونصفه من مال هذا وتبقى السلعة الأخرى بيد المقارض لأن يكذب
 أحدهما نفسه في دعواه الأولى وفي هذا اختلاف إذ قد قيل أنه لا يقبل قول واحد منهما
 فيها بعد انكارهما وقيل أنها تكون لهما باقرار المقارض أنهما لأحدهما وإن كانا متدينين
 على انكارهما وقول يحسنون في هذه المسئلة أن المقارض لا يلزم ضمان بنفسه يأتي
 على قياس رواية عيسى عن ابن القاسم في كتاب الدعوى والصريح في الرجل يقر بالوديعة
 لأحد رجلين لا يدري من هو منهم ما ومثل قول ابن كثة في مسألة الرجل يأخذ من الرجلين
 ثوباً من كل واحد منهما على أنه فيه بالخيار فيردّهما ولا يعرف ثوب هذا من ثوب هذا
 ويدعيان جميعاً أحدهما ينكر الآخر أن الثوب الذي ادعياه يكون بينهما بعد أيما منهما
 ويقر الثوب الآخر بيد المشتري حتى يأتي له طالبه محل الحاجة منه بلفظه وبه تعلم
 صحة ما في بعض نسخ ضريح واعقده تت وعجوز ونجاة ما هنالك أن له يحسنون
 قوانين اقتصر في النوادر على أحدهما فتبعه ابن عبد السلام وابن عرفة وفي العتبية على
 الآخر وسله أبو الوليد بن رشد وذكروا نحوه عن ابن كثة وحكي ما في النوادر بقيل ولم يعزه
 لأحد وقد خفي ذلك على طفي ومن تبعه والكمال لله تعالى وقول ز فأن مات وقال
 وارثه لا أدري إلى قوله حتى يستحقها أحدهما بالينة الصواب حذف قوله أحدهما كافي
 ابن يونس وابن عرفة وغيرهما ونص ابن عرفة ولحسنون من مات عن وديعة بيده فادعاهما
 رجلان كل واحد لنفسه ولا يثبت لهما وقال ابن الميت لأدري إلا أن أي ذكر أنهم أودعوا فأنها
 توفى أبدأ حتى تستحق بالينة اه منه بلفظه * (تنبيه) * ظاهر كلام حسنون هذا
 أو صريحه أن الحكم ما ذكره ولو كان صاحب الوديعة لا ترجى معرفته لعدم ذكر اسمه
 وصفته ولم يقيد ابن يونس وابن عرفة بشئ واستحقاقها إذ ذلك ممكن لأحق قال أن يجيء
 من يدعيها ويقدمه أنه أودعها بحضورهم لذلك الميت وبشهادته أن يودى على عينها
 ولكن في المعيار ابن الحاج سئل عن عرض كان بيد إنسان أزيد من أربعين سنة كان

يقول انه وديعة لرجل لا يعرفه الا بعينه ثم مات وبقي ذلك بيد ورثته ثم ماتوا وبقي بيد ورثتهم
فسلموا ذلك وهو لا يرجي معرفة صاحبه ولا اسمه ولا بلده فأجاب بما نصه أرى أن يوقف
العرض ستة أشهر القاضى فان انقضت السنة ولم يأت له مستحق أنفذ البيع فيه بعد ثبوت
السد ادعته في ثمنه ثم يصدق بالثمن على الفقراء والمساكين ويتوخى بذلك أهل السيرة منهم
ومن لا يكشف وجهه للسؤال وينوى بالصدقة بذلك عن صاحبه الذى أودعه وهذا سبيل
الخلاص منه لمن هو عنده ويكتب بذلك كله ظهر عن القاضى وفقه الله بيد الورثة والله
الموفق اه منه بالنظر وفيه أيضا سؤال عن وديعة عند رجل مات وقد أودعها عنده آخر ثم مات
وقد أودعها عنده آخر ولم يسموا صاحبها الا انه وجد فيها رقعة انتم الرجل أحول فأجاب سبدي
محمد بن داود اذا كان الامر على ما وصفت فرب المال يتبين ما وصف يعرف به او على ما وصفت
لا يمكن التوصل للعلم به على كل حال وحكم هذا المال أن يوضع في مصالح المسلمين ولو كان
مما يمكن أن يعرف بوماتنا لوجب إيقافه ومنع من التعرض له والله الموفق وأجاب
الزهرى في حكم المال المذكور أنه يرجع الى بيت مال المسلمين وفقره الله اذ لم يثبت له وارث
معين ولان اثبات مثل هذا يترادف اسم ولا وصف ولا يعرف من هو سيده مستحقة
والله أعلم والله ولى التوفيق اه منه بالنظر والظاهر أن هذا كله خلاف لما قاله
يحنون وسلمه غير واحد وما علوا به تقدم جوابه فتأمل والله أعلم (جعلت بيد الاعدل)
قول مب والثاني جزم به عما مضى وعزاه لحنون والقاضى كلام عياض يدل على أنه فهم
المدونة على ما عزاه وان التشبيه في كلامها غير تام وكلام ابن يونس بقيد أنه حل المدونة
على ظاهرها وان التشبيه تام وان ابن القاسم يقول كل ما قاله مالك في الوصيين يجري في
المودعين وبذلك أفتى أبو القاسم بن شبليون كفى المعيار ونصه وسئل ابن شبليون عن
استودع رجلين وديعة فاختلعا عندهم من تكون فأجاب ان اختلفا كانت عند
أحدهما وان لم يكن فيهما عدل أخذها القاضى منهم ما أو وقفها أو كاتب صاحبها اه منه
بلفظه * (تنبيهات * الاول) * قيد ابن شبليون جعلها بيد الاعدل بما اذ لم يكن ربهما
دفعها الا تحرف في المعيار متصلا عما قدمناه عنه مانصه قال أبو القاسم بن شبليون وذلك اذا
لم يكن رب الوديعة دفعها الى أحدهما أو مالودفعها الى أحدهما كانت بيد دون الآخر
اه منه بلفظه * (الثاني) * يحنون والقاضى اسمعيل وان اتفقا على أنها تقي بيدهما
اختلفا اتفقا فسمعا فسمعون قال لاضمان عليه وبه قال أشهب وابن عبد الحكم
ويحيى في الوصيين وقال اسمعيل في المودعين يضمنان بالقسم وقاله ابن حبيب في الوصيين
كذا في ابن يونس فأنظره والله أعلم * (الثالث) * ظاهر كلام مب أن الخلاف
المذكور سواء علم المودع بعدم عد التما أو لم يعلم وهو كذلك والظاهر اذا علم عدم التما
هو قول يحنون ومن وافقه لانه رضى به ما على تلك الحال ولذا قال الاخوان وأصبع انه
لا يعزل الوصى اذا علم الموصى بعدم عد التما ويجعل معه غيره فكيف بالمودع وقد قال أبو
الحسن عند نص المدونة الذى هنا عند غيره واحد من الشراح مانصه والفرق بين المودعين
والوصيين أن السلطان ليس له خلعهما وله ذلك في الوصيين أن المال في الوصيين انتقل الى

(العارية) قلت قول مب
الازهرى هي نسبة الى العاراة م
بفتح (١٩٦) العين الخ مثله في المصباح قائلا وتعاروا الشيء واعتبروه تداولوه قال

الورثة وليس له أن يوصي به الى غيره عدل وفي الوديعه للبي أن يودع ماله حيث يشاء
والمودعان والوصيان حكمهما واحد الا في الصلح خاصة اه منه بلفظه ثم قال بعد
بقرب مانصه قال اسمعيل القاضي في المبسوط الوديعه لان شبهه الوصيه لان الميت اذا مات
صار ماله لغيره فلا يجوز أن يوصي به الى ثقة الخ يختار الوديعه من أحب اه منه بلفظه
وفي ح عن الذخيرة أن الابداع يكون عند البر والفاجر والوصي الفاجر اه وسلمه قال
أبو علي مانصه ويدل للفرق المذكور أن من أودع الى غيره عدل لا يتعرض له اه وهو ظاهر
والله أعلم

(باب العارية)

قول مب قلت لا يحتاج اليه لان لفظ تملك لا يشمله الخ ما قاله واضح باعتبار
الحد الاول وأما باعتبار الثاني فهو محتاج اليه الآن يقرأ قوله ملك بتشديد اللام مبنيا
للمفعول تأمل وقول مب وان أخرج الحبس بقوله مؤقته وعوا الظاهر الخ انما كان
هذا الاحتمال هو الظاهر لئلا يكون قوله مؤقته حشوا ويجب عن ابن عرفة بأن مذهبه
ومرضاه أن الحبس لا يكون الاموئد او تسمية المؤقت حسبا مجاز والله أعلم (صح وندب
اعارة مالك الخ) ابن يونس العارية جائز مندوب اليه بالقوله تعالى وافعلوا الخير واقوله
الامن أمر بصدقة أو معروف وقول النبي صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة ولأنه صلى
الله عليه وسلم استعار وكذا الصحابة اه منه بلفظه وقال التتيمي مانصه والعوارى بين
الافارب والجران والاخوان مندوب اليه بالقوله تعالى وافعلوا الخير ولانها داعة للتوود
والتواصل ودخله في قوله عليه السلام تمادوا وتحابوا هي فيما قل قدره آ كد لقول الله
تعالى في ذم قوم وينعون الماعون ومنعوا عن أن يستعملها فيما لا يجوز اه منه بلفظه
قلت واستدل له بقوله تعالى وينعون الماعون انما يصح على ما روى عن ابن مسعود
ومن وافقه وهو خلاف مذهب مالك والجمهور في المقدمات مانصه اعارة المتاع من عمل
المعروف وأخلاق المؤمنين فينبغي للناس أن يتداولوا ذلك بينهم ويتعاملوا به ولا يشعوا به
وينعوه ومن منع ذلك وشبهه فلا اثم عليه ولا حرج الا أنه قد رغب عن مكارم الاخلاق
ومجودها واختار تشبيهها بدمومها لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ
مسلم الا عن طيب نفس منه والماعون الذي توعد على منعه في قوله تعالى فويل للمصلين
الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم براؤن وينعون الماعون انما هو الزكاة المفروضة
هذا الذي ذهب اليه مالك وجهه وأهل العلم وقد روى عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن
مسعود أنهما قالاهما عارية متاع البيت الذي يعاطاه الناس فيما بينهم من الناس والدلو
والجبل والقدر وأشباه ذلك اه محل الحاجة منها بالفظها ونقله أبو الحسن أيضا ما نسب
للمعمر ورثه ابن عطية لعلى وابن عمر رضي الله عنهم ثم ذكر قول ابن مسعود وقال مانصه
وقاله الحسن وقادة وابن الحنفية وابن زيدوا الضحاك اه منه بلفظه وهذا هو
الذي استظهره ابن رشد فقال بعد ما قدمناه عنه بقرب مانصه فلا ية
نزلت في المنافقين والوعيد يتعلق بهم على مذهب مالك ومن رأى الماعون الزكاة على

الازهرى هي نسبة الى العاراة م
أى اسم مصدر من أعار كناية من
أجاب وطاعة من أطاع وقال الليث
سميت عارية لانها عار على طالبها
وقال الجوهري مثله وبهضم يقول
مأخوذة من عار القرس اذا ذهب من
صاحبه ونظر وجهه من يد صاحبها
وهما غلط لان العارية من الواو
لان العرب تقول هم يتعارون
العوارى ويعتورون بالواو اذا عار
بعضهم بعضا والله أعلم والى قول
الليث يوحى قول القائل

ألا يا مستعير الكتب دعي

فان عارنى للكتب عار

فجوبى من الدنيا كتابي

وهل أبصرت محبوبا نعار

وقول ابن عرفة منفعه أرائها

ما قابل الذات فهي شاملة للاتنازع

وقول مب وهو الظاهر رأى والا

لكان قوله مؤقته حشوا وقوله الآن

يقال ان المؤقت الخ أى وتسميته

حسبا مجازا والحبس لا يكون الاموئد

كما هو مرضى ابن عرفة (صح

وندب الخ) قلت وقد تجب كبرة

اضطر لها الجائفة وتنع عن يعلم انه

يستعملها فيما لا يجوز *(فائدة)*

قال في المقدمات اعارة المتاع من

عمل المعروف وأخلاق المؤمنين ثم

قال والماعون التوعد على منعه في

آية فويل الخ انما هو الزكاة المفروضة

على ما ذهب اليه مالك وجهه

أهل العلم وقد روى عن ابن عباس

وابن مسعود انه عارية متاع البيت

مثل الناس والدلو والجبل والقدر اه

ووافق ابن مسعود أيضا الحسن وقادة وابن الحنفية وابن زيدوا الضحاك كما على ابن عطية واستظهره في المقدمات الثاني

قائلان الآية تزلت في المنافقين وهم في الدرك الأسفل من النار ومن كان بهذه الحالة لا يتبس منه الزكاة فيكون الوعيد تعالى بهم على التفريق ومنع العارية من المسلمين بغضالهم اه (لامال انتفاع) قال مقيد عفا الله تعالى عنه بمنه قال القرافي في الفرق الثلاثين من قواعده قليل الانتفاع أن يباشر هو بنفسه فقط وتلك المنفعة أعم فيباشر بنفسه ويمكن غيره من الانتفاع بعوض كالأجرة وبغير عوض كالإمارة اه قال الشيخ سيدي عبد القادر القاسمي في أجوبته عقبه فخاصة أن تملك المنفعة يلزم صحة البيع والهبة والأجرة لها والميراث بخلاف الانتفاع لأنه مقصور على ذات معينة فلا يتعداها إلى غيرها اه وقول ز كاما الخ قال الحافظ أبو العباس الوائش يسي في نوازل الاحباس من المعيار أن يخرج جواب له مانصه ما لم تكن الدار محبسة على أن يسكن المحبس عليه شرطان المحبس فليس لهم حينئذ أن يخالفوا ما شرط عليهم فهم من السكنى في و رد ولا صدر أن قد يكون له غرض في اشتراط من ذلك عليهم فيلزمهم الشرط على ما أحبوا أم كرهوا ولا يجوز لهم عقد المعاوضة فيها بالكراء أصلا كان في السكنى فضل للكراء أم لا بل ولا يجوز لأحد من المحبس عليهم والحالة هذه أن يسكن في حظه أحد من غير أهل المحبس استغنى أولم يستغن لأن المحبس في هذا الوجه إنما أباح للعقب الانتفاع بالمنفعة وهذه الجملة تعرف وجه الرد لفعل كثير من أئمة المساجد في كراهم لكن كثير من الدور المحبسة على سكنى أئمتها شرطان الواقف ومن فعل ذلك منهم فقد أكل حراما وأطعم أهله والناس وكان ذلك قد حاق في أمامة وردا لشهادته ولا حول ولا قوة الا بالله اه وعلى هذا يجعل كلام ز وهو حينئذ (١٩٧) صحيح غير محقق لمافي مب ولا يحتاج لحمل

المنفاق ومنع الزكاة وتعلق في مذهب من جعل الماعون عارية متاع البيت على المنفاق ومنع العارية من المسلمين بغضالهم وهو الاظهر لأن المنافقين كفار في الدرك الأسفل من النار ومن كان بهذه الحالة لا يتبس منه الزكاة محل الحاجة منه بلانظ (لامال انتفاع) قول مب الظاهر أن المملوك لهؤلاء هو المنفعة الخ قال شيخنا ج يصح كلام ز بجملة على ما إذا كان للامام والخطيب مثالا يتبس فيه كالمقصود فانه لا يجوز له أن يكره هو يكون بمنزلة بيت المدرسة والله أعلم فتأمل (عينا المنفعة مباحة) قول مب والقصارى بالفتح الغاية كلامه يفيد أنه في البيت بالفتح وفيه نظر لأنه في البيت بالف بعد الرام مقصورا وإنما يصح ما ذكر من التخي لو كان غير ألف بعد الرام قول الجوهري مانصه وقولهم قصره أن تفعل كذا وكذا وقصاره أن تفعل ذلك بالضم وقصاره أن تفعل ذلك بالفتح أي غايتك وآخر أمرك اه منه بلنظمه ونحوه في القاموس مع زيادة

الآن ينص على إخراج غير الطلبة سيما لم يكن في العموم ضرر ولو قصر على الطلبة لذهب ضائعا كما هو مشاهد في المياه الحاربية وقد أجازوا الانتفاع بذلك الغير فيما لا ضرر على ربه فيه كالاستغلال بجداره والنظر في مرآته من غير عناية لها والصلابة في أرض محبسة على الغير لا لا ضرر على الأرض من ذلك وهذا ونحوه يقتضي جواز الشرب والوضوء بماء المدارس لغير الطلبة حيث لا ضرر عليهم في ذلك لا سيما من ينظر للمقاصد وعموم النفع أقرب لقصد المحبس اه ولبعضهم

ومن للماء شرب يطب * وان يشرب بالتميم طلب أمامياه مسجد ومدرسه * فهي لما محبس قد قصده فقه لدى نصر له أوعاده * وعند جهل عم الإباحة وترك ما عمله الولاية * أولى احتياطاً قاله الثقات

اه وقول ز وليس للضيف الخ قال التستلاني في نرجه على البخاري اختلف هل يملك الضيف الطعام موضع في فهورج أو بالازد رادورج أيضاً وبوضعه بين يديه أو بتناوله يده أو لا يملكه أصلاً بل كشيء العامرية وتظهر فائدة الخلاف فيما لو أكل الضيف عراوطر نواه فثبت فلن يكون شجره وفيما لو رجع صاحب الطعام قبل أن يبعه اه وكذا غيره مما ينبت على الخلاف هل يجوز تصدق منه أو لا وإذا قدم الطعام ما تم فضلت منه فضله هل هي مال ظالم أو لا اه وقول مب ثم ذكر ما وقع له الخ نصه وقد كنت بالديار المصرية وقد كرت أن أصحاب حسن المدارس والزوايا لا يجوز لهم بيع ولا هبة ولا عارية ثم في افتقرت لسكنى بعضها فاعاني طالب يتافى في مدرسة شيخون وأعاني آخر آخر في مدرسة أخرى في حالة الرجعة فاعتروا علي بما كنت أفقت فاجبت باني من أهل الحبس لكن سبقني فيه غيري فاذا طابت نفسه برفع يده زماناً ومطالعافه وجازاه على نقل ق عند قوله

في الشركة وهم ذنبا بطريق ونقله برمه تت هتافي كبره وشيخ الشيوخ سيدي عبدالقادر القاسمي في أجوبته وسلموه لكن لا يتم له ما يستدل به الا اذا كان مقامه بمصر لطلب العلم أو نشره على الوجه الاكل وهو خلاف ما يدل عليه قوله ثم اني افترض الخ ولذا قال أبو علي بن رجال عند قوله في الحبس واتبع شرطه ان جاز بعد كلام مانصه وبه تفهم ان الصواب مع من أنكروا على البرزلي اقامته في المدرسة وان أجاب بانهم من جنس الحبس عليهم الله -م الا أن تكون له نية في انتفاع بأهل المدرسة بسبب الله فالتحيط بالنيات وما في الطويات الخفيات سأل الله الجميع اه قال هوني رحمه الله تعالى في جواب له عن مسئلة يسع بيوت المدرسة وعلى كل حال فلا دلالة لفيه على جواز بيعه بل بقيدانه ممنوع بالاختلاف لان من بيده بيت في مدرسة اما أن يكون ممن يستحقه لتوفر شروط سكنه به وهو باق على طلبه لم يعزم على تركه أو عزم عليه أو مات وأراد ورثته استحقاقه بالارث أو طالت اقامته للطالب فلم تظهر نجاته فاه بالخروج كما يأتي واما أن يكون ممن لا يستحقه أصلا لارادته الاختزان به أو الاستراحة مثلا فهذه خمس صور وفي كل منها اما أن يكون المشتري ممن يستحقه لتوفر الشروط فيه أو لا فهذه عشرة كلها ممنوعة بانفاق عند البرزلي نفسه الا واحدة وهي اذا كان حائرا البيت ممن يستحقه ولم يقض منه وطره ولم يزل محجتها في الطلب فيريد شراءه ممن هو أهل لسكنائه والواقع في هذه الزمنة انه انما يبيع البيت من قضى وطره منه أو وارثه ان مات وليس في هاتين الصورتين لم يرد أخذ الثمن يد حتى يحتاج الى عوض رفعها به وكذا بقية الصور التسع وانما (١٩٨) انفرد البرزلي بالجواز في العاشرة ومع ذلك لا يجوز اتباعه فيها لانها غسالت فيها

ونصه وقصر كذا أن تفعل كذا وقصر ارك وبضم وقصر الوقف ارك بالضم جهدا فوغايت اه منه بلفظه (وضمن المغيب عليه) فان اتفقا على صفة فواضع وان اختلفا جازي فيه ما تقدم في الرهن بما يمكن هنا حيث قال وان اختلفا في قيمة تالف أو اصفناه الخ وقال اللغمي مانصه وان اختلفا في صفة العارية وقضاء كان القول قول المستبرع مع عينه ما بات بما لا يشبه اه منه بلفظه * (فرع) * قال اللغمي متصلا بما سبق عنه مانصه وقال مالك في امرأة عارت حليا فواضع فستلت ما فيه لتحلف عليه فقالت استعملته منذ زمان طويل وقد نقص طول الزمان قال تحلف ان أصل ما دفعت اليك من عله كذا وكذا وانما أخذته على ذلك يريد محيط ما يرى أنه نقص في تلك المدة اه منه بلفظه (لا غيره ولو بشرط) ظاهرا المصنف أن مقابل لو يقول بأعمال الشرط مطلقا وهو ظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب لكنه بحث في ذلك بأن هذا القول لا يجوز في المذهب منصوصا وانما ذكره اللغمي تخريجا

القياس على مسئلة المعدن مع ان ظواهر نصوص المتقدمين والمتأخرين ان مالك الانتفاع فقط لا يجوز له أخذ العوض ولا يمن ساواه في استحقاق ما في يده والظواهر عند الفقهاء نصوص لا سيما اذا أتت على تبرع واحدة كما هنا ومن المعلوم أن القياس المعارض للنص فاسد الوضع وانه لا يعدل عن المنصوص الى غيره وأيضا فان بيت المدرسة مثلا يجمع فيه في المذهب على انه لا ملك

فيه الا الانتفاع وانه لا ينتقل للوارث بالموت بخلاف مسئلة المعدن ومراعاة الخلاف معه ودة فلا يلزم من الجواز فيها قبل فيه بملك المنفعة الجواز فيما أجمع عليه انه ليس فيه الا الانتفاع وأيضا مسئلة المعدن ليس فيها موجب للمنع الا ما ذكره كما أجيب عنه بما مر بخلاف مسئلة بيت المدارس فان فيها موجب للمنع ولا جواب عنه أصلا وهو أن استمرار أخذ العوض عن كل بيت بيت في كل وقت وقت مقوت لغرض الحبس قطعوا عوانة الطالب وانتفاعه بالبيت بلا شيء يلزمه أصلا وانتفاع غرض الحبس في مثل هذا واجب بالاجماع فكيف يصح ذلك القياس عهنا الله واياكم من كل باس قال وكان شيوخنا الذين أدر كرامة الله ورضوانه عليهم يشكرون ذلك البيع ويظهرون انه كاره اذا شئوا عنه في عند درهم في الموضوع الذي يناسبه وكان كثير من أدر كرامة دفع الدراهم أو لا ليتوصل الى غرضه الصحيح فاذا اكمل ما قصده وأراد الخروج لم يقبض من أحد عوضا ومع ذلك فلم يكن الامر أفضى الى ما أفضى اليه اليوم من بيع البيوت بمن عال بالنسبة للملاك الذي يجوز بيعه اه بخ * (تقديم) * قال العلامة الحق المصنف أبو علي البوسري رحمه الله تعالى في قانونه مانصه ونص فقهاؤنا على أن من اتخذ المدرسة مسكنا للراحة ونحوها لا يشتغل بالدرس ولا يحضر الحزب انه يخرج منها ولا يجوز تركه فيها قالوا وانما يمكن المدرسة من باع عشر من سنة فافوقها أو أخذ في الدرس جهده وفي حضور حزمها صعبا ومغربا وحضور مجلس مقرئها الا لعدد من بيع من مرض ونحوه ثم اذا سكن عشرة أعوام ولم تظهر منه نجابة أخرج منها جبرا وليس له أن يحتجز فيها الا قوته وما جرت به العادة في ذلك واختلف في لزوم الكرامة لمن خزن ما لا يجوز وزاد على القوت من طالب أو عامي وتحديد هم بالعشر بن عامأ أخذ بالظنة والعهدي الرية وخوف القسنة وذلك قد يكون بعد العشر بن وقد ينتفيق دونها ثم قال فان

المدرسة ملحوظ فيها غرض الواقف ومعلوم انه لا يجب الا المصلحة ولان غالب سكان المدرسة الاغراب وهم محل القسمة غالباً فتراعى فيهم
القلقة ويحتاجون لاجلها ولا يجوز ان انقطع عن العلم وحضور مجالسه وتجرد للعبادة سكني المدرسة اذ لم تحبس لذلك وانما حُبست
لطلب العلم مع عبادة لا تشغل عنه قال ولا ينبغي أن يسكن المدرسة الا بعد مراعاة ثلاثة أشياء أحدها استقامة الامر فيها بوجود
بيت وتيسر الرزق وسائر المنافع ثانياً ان يكون المال الذي ينفق به وما جرت به منافعه اطمناً فان مراعاة المسكن لازم كلما كل
والمشرب ولا نه قديماً كل من أوقفها فلا بد من معرفة ذلك وينبغي تجنب مبادئ الملوك ان أمكن فان تعذر نظرت في ذلك فالعلم
بالعدل والاستقامة لأبأس به وقيل ما هم ثانياً ان يكون المدرس فيها أهلاً لان يؤخذ عنه العلم وان كان فيه ما عيّد كان أهلاً أيضاً
قال ولا بد أن يعرف أحكام المدرسة وكل مشروطه الا واقف لا يقوم بذلك فيسكن أو يترك وان أمكنه التوزيع مع ما هو فيها فأسلم
والا فليعرف أوصاف من جعل ذلك ليعرف انه ممن يستحق ذلك أولاً قال ولا بد أن يعلم أن حكمة بناء المدرسة ووقف الاوقاف عليها
الاعانة على تحصيل العلم ليسقي دماغاً يوقى الدين مستقراً وليس بناءها بالقصد لغرض آخر سوى تجرد السكينة أو الخزن أو التجارة
ولا ديني كالصلاة أو الصيام وعلى هذا المعنى يدور معظم الآداب والشروط فمن ثبت له الوصفان أي التعلم والتعليم أو أحدهما في المعنى
لا في الصورة فقط كان أهلاً في الجلالة للسكني والاتفاق عير اقفها وأوقفها ما لم يتعمه مانع ومن لا فلا تم قال ومن آداب ساكن المدرسة
ان يخدم أهلها فيعرف لهم حقهم ويسعى في جبر خواطرهم ما أمكن ويشكر (١٩٩) محسنهم وينجز وزن مسميهم ويحترق عن
اذا يهتم بشغل أو قول ثم قال وهذا

ولهذا البحث الذي ذكره في ضيق سبق اليه ابن عبد السلام ونصه وذكر أي اللغوي
الخلاف في المسئلة بنحو ما ذكره المصنف الا انه لم يذكره كله ناصحاً في المذهب بل بعضه
تخرج اه منه بافظه ولم يذكر ان رشه هذا القول أيضاً وكذا ان عرفة فهذا البحث
متجه على المصنف أيضاً وقول ز نهى مع الشرط تتلج اجارة الخ سلمه تو وب
بها كوتما عنه وأصل ما قاله في المتدمات ونصها وأما ان شرط المعير الضمان على المستعير
فمما لا يرغب عليه أو مع قيام البيئة فيما يرغب عليه فقول مالك رحمه الله وجميع أصحابه ان
الشرط باطل جملة من غير تفصيل حاشي مطر فاقاته قال ان شرط عليه الضمان لا مرخافه
من طريق مخوفة أو غيرها وأوصافاً أو ما أشبه ذلك فالشرط لازم ان عطيت في الامر الذي
خافه واشترط الضمان من أجله وقال أصبغ لاشي عليه في الوجهين مثل قول مالك وأصحابه
وينبغي اذا شرط المعير على المستعير الضمان فيما لا يرغب عليه فباطل الشرط فالحكم على

عبادته لا تشغل عنه أصله لسيدي عبد الله العبدوسى كفى أول نوازل الاحباس من المعيار قال وكذلك لا يجوز ان يعير يتاحت يده
بالمدرسة فانه لم يجعل له الا السكنى به خاصة على مانصوا عليه اه وبالله تعالى التوفيق قول مب والفصار بالفتح أى مع تنوين الراء
هذا ما اده اذ لو كان بالف بعد الراء لكان بالضم كما هو شائع على الاستنقوبه يسقط بحث هوئى معه بان القصارى بالضم وان الذى
بالفتح انما هو القصار كفى الصحاح والقاموس (لا كذا في مسلم) قلت قول ز عن القرطبي أى في نفسه بسورة آل عمران
من الغلول منع الكتب من أهلها قال خيتى عن سيدى أحمد بابا يعنى بمنعها مما كاهع ان صاحبها بعد استعارتها منه وهو واضح
ويعد ان يريد منع اعترافه لمن هو أهل النظر فيها لانه ليس بغلول فتأمل اه ونقله تو مختصراً وقال عقبه عن بعضهم بل المراد ان
يطلبها وأصل هذا الكلام لابن شهاب قال الفاكهانى في آداب التعلم والمعلم من طاعة شرحه للرسالة مانصه وان يعتنى بتحصين
الكتاب ولا يرضى الاستعارة مع امكان تحصيله لمكان ان استعار لم يطى به لئلا يثبت الاتقاع على صاحبه واثلاً يكسل عن تحصيل
الثابت منه ولئلا يمتنع من اعارة غيره وقد عينا في ذم الاطمار رة الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة ظاهراً منها عن الزهري
ابن الوغلول الكتب وهو جيسها عن أصحابها اه وقال أبو على اليوسى رحمه الله تعالى مانصه وقد اختلفت أحوال الناس
وأقوالهم في اعارة الكتب فمنهم من كرهها وما بالكتب عن الضايغ وقد ما قيل آفة الكتب العارية ومنهم من يحض عليها لانها من
التعاون على البر والحق التفصيل فمن كان أهلاً لان يعطى ويعار يظهر ونجابه وظهور صيانة للكتب فينبغى أن يعاروفى مثله يقال
حبس الكتب عن أهلها من الغلول وقال رجل لابي العتاهية أعرفى كتابك فقال انى أكره ذلك فقال الرجل أما علمت ان المكاتب

موصولة بالمكاره فاعاره وينسب للإمام الشافعي مخاطب محمد بن الحسن

بإذا الذي لم ترعي * ن من راء مثله العلم بأبي أهله * ان يجنبوه أهله

ثم اذا وقعت العارية فواجب على المستعير شكر المعبر ومكافاته ولو بالدعاء وصيانة الكتاب المستعار فلا يعرضه لتلف ولا فساد ولا هوان كأن يفحه فتحقا فحاشاً وتكون يده تلونه أو توشحه بما فيها أو يضعه على الأرض أو ينظر حال غلبة النوم فربما سقط من يده أو على المصباح أو سقط عليه المصباح أو زيته أو يعرضه للذي أو للشمس أو لادخان أو السارق أو الفار أو غير ذلك من الآفات كإقيل

(٢٠٠)

عليك بالحفظ بعد الجمع في كتب * فان للكتب آفات تفرقها

للص يسرقها والفار يخرقها
والنار تحرقها والماء يفرقها
وأن لا يؤذيه بالتلوي عليه حين يريده
أو السعي به لظالم بأخذنه أو أفساه
مأسي أن يجدفـه مكتوباً من
أسرار المالكة أو غيره وبالجمل يجب
أن يفعل فيه ما يفعله لنفسه كإقيل
أبهم المستعير من كتابا

ارضى في فيه ما تنفسك ترضى
ومتى علم من نفسه انه عاجز عن القيام
بذلك لم تجزله الاستعارة لان مقدمة
الحرام حرام وكل هذا مطلوب منه
في كتب نفسه وكتب الاحباس فان
حفظ المال واجب وتضييعه حرام
والكتب اذا ضيعت كان فيها تضييع
المال وتضييع العلم اه منه بل نظره
(وضمن المغيب عليه) ويجرى فيه
قوله في الرهن وان اختلفا في قيمة
تألفوا صفاه ثم قوم فان اختلفا
فالقول للمستعير مع عينه ما لم يأت
بالبشبه قاله اللغوي ثم قال عن
مالك فان سئلت معيرة الخلي ما فيه
لتخلف عليه فقالت استعملته

المستعير أن يلزم اجارة المثل في استعماله العارية لان الشرط يخرج العارية عن حكم العارية
وسبقت الى باب الاجارة الناسدة لان رب الدابة لم يرض أن يعبر ما عا الا بشرط أن يحوزها
في ضمانه فهو عوض مجهول رد الى المعلوم انه منها بل نظرها آسكن قال أبو الحسن عند قول
المدونة في كتاب العارية ولا يضمن ما لا يغاب عليه من حيوان أو غيره ما منعه ظاهراً وان
اشتراط المعير الضمان على المستعير ان رشد كركلامه السابق وقال متصلاً به ما منعه
وانطرق كتاب الرهن خلاف ما قاله ابن رشد قال هنالك اذا استعار دابة على أنها مضمونة
فالشرط باطل اللغوي يريد أنها تضي على حكم العارية ولا ضمان عليه ولا أجرة وقال
أشهب عليه أجرة المثل فيما استعملها فيه ورأى فاسدة اه منه بل نظره ونقله أبو علي هنا
وسلمه وزكر ابن ناجي في كتاب الرهن عن اللغوي مثله وزاد ما منعه وشخوه للتونسى اه محل
الحاجة منه بل نظره وقال هنالك كلام ما منعه فيتحصل في افعال شرطه ثلاثة أقوال
مما تم ايجل عليه ان كان لخوف نزل والفتوى بعدم اعماله مطلقاً اه منه بل نظره ونقله
أبو علي وقال متصلاً به ما منعه وهذا هو المشهور كما أشيرنا اليه أولاً وبهذا تفهم المتن واطلاقه
اه منه بل نظره وكلام اللغوي هو في الفصل الثاني من ترجمة باب فيما يضمن من العواري
من كتاب العارية ونصه وقال ابن القاسم في كتاب الرهن أى من المدونة فحين استعار دابة
على أنه غير مصدق في تلفها بشرط باطل يريد أنها تضي على أحكام العارية ولا ضمان عليه
ولا أجر وقال أشهب عليه اجارة المثل فيما اذا استعملها فيه ورأى فاسدة فعلى قوله
ترد قبل الاستعمال ويجرى فيها قول مالك ان المعير قبل الاستعمال بالخيار فان أسقط
الشرط والاردت فان قامت في الاستعمال لم يعمر له شيئاً لأنه لم يدخل على اجارة وانما هو
واهب منافع والضياع ظاريكون ولا يكون والسلامة أغلب فكان جملة على المعروف
أولى كما قال فيمن حبس داراً على رجل وشرط عليه ما يحتاج اليه من ممرمة ففكره فثلث
وقال هي اجارة فاسدة ثم أمضاها بعد الفتوى على وجه المعروف ولم يجعل عليه في السكنى
شيئاً أو قول رابع انها مضمونة كما شرط لأنه الواجب في أحد قولى مالك من غير شرط فقد

دخلا

مئذ زمان وقد نقص لطوله خلقت ان أصله كذا وكذا يريد ويحيط ما يرى انه نقص في ثلث المدة اه

(ولو بشرط) قالت قول ز ولم يجز قول أى مرجح هذا امر اراده قطعاً ومامن المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وبه يثبت
بحث مب معه وقول مب فهو يقول الخ أى فالردود بلو بفضل لأنه يقول يعمل بالشرط مطلقاً وان ذكره اللغوي تخريجاً
خلاف الظاهر المصنف وابن الحاجب وابن شاس وقول ز ثم هي مع الشرط تنقلب الخ لا يأتى على الراجح الذى صدر به في قوله
وهل وان شرط نفيه من انه لا يفسد العقد وانما يأتى على مقابله وقد اعترض هو فى على ز بان ما ذكره هو قول أشهب وهو
مقابل انظره

(بلاسيه) قلت قول ز أي بلاصنه أو اراد الخ انما اختاج لذلك لانه اذا (٣٠١) علم انه بلاسيه فلا عين عليه أصلا كما في

خيتي وقول مب هو الذي عزاه
الخمعي الخ معارض بمثله كما يعلم
من ضيع و هو في وقد جاب
نقولنا لندل على أن الحق ما لطف
وقول مب وقال مجد الخ جزم
غير واحد بان ما لابن المواز تفسيره لا
خلاف انظر الاصل والله أعلم (وان
زاد الخ) قلت يشمل الزيادة
المعنوية بان يحمل عليها آخر كما في
نقل ق ابن عاشر قوله كرديف
تتميل إلى به ليفيد تفاصلا اه خيتي
لواخر كرديف عن والا فسرأوه
لانه بفصل فيه بين أن يكون مما
تعط به أولا اه وقوله ولم يعلم
بالاعارة واو للعالم قال خيتي
واذا عزم الرديف أي مع حالة عدم
المردف لم يرجع عليه لانه لان الغرم
انما توجه عليه بسببه اه وأما
قول خش بعد من غرم منها
فلارجوع له على الخرفا لظاهر
انه مخالف لما في ز و مب عن
تصيرة الخمعي فتأمل والله أعلم
وقول ز بمنزلة قوله الماروان
أودع صيبا الخ فيه نظر بل الجاري
عليه متعلقها بزممة الماذون عاجلا
وبذمة غيره اذا عتق ولا حاجة لز فيما
نقله عن ابن يونس لانه عزاه لاشهب
و صرح بانه خلاف قول ابن القاسم
على ان أشهب يقول لاشئ على
الرشد أيضا انظر نص ابن يونس في
الاصل لكن لاخفاء أن الماذون
من جملة الرشد اكبر وقول ز
فان اتفقا الخ هذه تقدم دخولها
تحت الاوقوله فان طالت فله الكراه

دخلا على التزام أحد القولين واختلف بعد القول ان الشرط باطل اذا كان الشرط لإمر
خافه فقال مطرف في كتاب ابن حبيب فذكر ما تقدم من قول مطرف ثم قال وقال أصبغ
لا ضمان عليه بحال والاول أصوب لان المعير قصد كرامته ان سلمت ورفع الضرر عن
نفسه فمما له مندوحة عنه اه منه بلنظرة ونقله ابن عرفة كله مختصرا وقال عقبه
مانصه قلت قال الشيخ وبه أخذ ابن حبيب وعزا ابن رشد الثاني لما لا وجب جميع أعجابه
الامطرقا اه منه بلنظرة فانت تراهم كلام الخمعي وانما يجت معه في عزمه مقابل قول
مطرف لأصبغ فقط بأد مخالف لما لابن رشد كما بحث معه في عدم ذكره أخذ ابن حبيب
بقول مطرف وقد أغفل ابن عرفة قول ابن رشد ويذهب الخ مع نقله عنه ما قبله وذلك يدل
على أنه لم يرضه مع اطلاعه عليه فيؤخذ منه ما صرح به أبو الحسن من اعتراضه وقد سلمه
أبو علي وبذلك كله تعلم ما في كلام ز والله أعلم (وحالف فيما علم أنه بلاسيه كسوس
الخ) قول مب قلت وفيه نظر فان ما اختاره ابن رشد من التسوية بينهما هو الذي
عزاه الخمعي في تصريته لابن القاسم في المدونة الخ قلت لانظريه بل قاله طفي هو
الظاهر أما أولا فان ما نقله عن الخمعي معارض بمثله في ضيع مانصه وسوى الخمعي
بين القار والسوس والخرق بالتار في الضمان قال لان الغالب أن التار لا يحدث الا من فعله
الآن ثبت أنه من غير فعله اه منه بلنظرة وما نقله عنه هو كذلك في تصريته في
باب العارية ولم يحكم فيه خلافا ونصه وان أي به وبه خرق أو حرق نار فيه لانه لان ذلك
لا يحدث في الغالب الا من فعله الآن ثبت أن ذلك كان من فعل غيره اه منها بلنظرة
فما كان يحكم فيه ووجه طفي بل الاستدلال لطفي بكلام الخمعي هذا أولى لانه نص
في العارية التي فيها النزاع وأما ما استدله به صعب من كلامه فانه ما ونص في الصانع
والمرثمن ومع ذلك فان عن الخمعي بقوله ولم ير ابن القاسم في المدونة الخ أنه نص لابن
القاسم فمما ليس كذلك لاني تضمن الصانع ولا في كتاب العارية ونص في العارية ومن
استعار ما يغيب عليه من ثوب أو غيره فكسره أو يخرقه أو ادعى انه سرق منه أو احترق فهو
بضمين الآن يقيم ينة انه هلك بغير سبه فلا يضمن الآن يكون منه تضبيع أو تقرير
فيضمن اه محل الحاجة منها بلنظرة قال أبو الحسن مانصه قوله واحترق فهو له ضامن
معناه الآن تعين البينة الثوب في النار كما قال في بيع الخيار قال ابن المواز في تضمن الصانع
ويشمدون أن النار من غير سبه انظر ما الذي يفسره الكتاب اه منها بلنظرة وانصها
في تضمن الصانع وما قامت فيه ينة أنه ضاع أو سرق أو انه احترق بمعاينة ينة بغير سبب
الصانع بل يضمنه اه منها بلنظرة فليس في كلامه في الموضوع عين تصريح بما عاز لها وان
عني انه ظاهرا نطق فليس بمسمل بل ظاهرا شاهدا لما قاله طفي لقوله بما عاينة ينة بغير
سبب الصانع الخ وان سلمنا انه ليس بظاهر أيضا فيما قاله طفي بل محتمل كما اقتضاه قول
أبي الحسن السابق انظر ما الذي يفسره الكتاب اه فلا حاجة لواحد منهم ما فيه فتأمل
بأنصاف وأما ما ينافي ما لو سلمنا تسليما جديا ان الخمعي لم يضطرب قوله وانما يدس له الإمانته
عنه مب من أن ما لابن المواز خلاف لا تفسير فلان سلم بحجة الرديف عن طفي لجزم

الخ أي قياسا على قوله في الوديعة وان أكرها المكذ الخ

غير واحد بأنه نفس سرق لا خلاف منهم ابن نونس بل كلامه يدل على انه متفق عليه لانه ساقه
 مساق الاحتجاج ونصه ومن المدونة وكل ما قامت به بيته ضاع عند الصانع أو سرق
 أو احترق بمائة البينة بغير سبب الصانع لم يضمنه قال مالك في كتاب سجد اذا سرق بيته وعلم
 ذلك وقال ذهب المتاع مع ما ذهب لم يصدق وكذلك لو احترق بيته ورأى ثوب الرجل يحترق
 فهو ضامن حتى يعلم أن النار من غير سببه أو تأخذ صاعقة أو سبيل أو يهدم عليه البيت
 فهذا وشبهه يسقط به الضمان اه منه بلانظر كيف ساق مال ابن المازن عن مالك مسلط
 التفسير للمدونة وصرح بذلك بعد بقرير عند قول المدونة متصلا بما قدمناه عنه ويضمن
 القصار قرض الفأرا اذا لا يعرف ولو عرف أن الفأر قرضه من غير تضييع وقامت بذلك بيته
 لم يضمن اه ونصه محمد بن نونس وظاهر المدونة أنه عليه البينة أنه ما ضيع لان الثوب بيده
 على الضمان فلا يخرج منه الا البينة ألا ترى أن البينة ترى النوب في النار فلا ينزل ذلك
 ضمانه حتى يعلم أن النار من غير سببه اه منه بلانظر ومنهم ابن رشد في سماع ابن خالد ونقله
 ق فقها مسلط لم يحكم خلافة ذكره عند قوله في الاجارة ان نصب نفسه وغاب عليها
 ونصه وله في سماع ابن خالد وما علم انه ليس من فعلهم من قرض فأرا ولحس سوس قال ابن
 القاسم في المدونة لا ضمان عليهم فيها الا أن يضيعوا ومثل قرض الفأرا احتراق الثوب
 اذا ثبت انه ليس لهم في النار سبب اه منه بلانظر ومثله في ربيع استأذن من سماع عيسى
 من كتاب الغصب في المسئلة الثانية منه ما نصه وسئل ابن القاسم عن الرجل يشترى
 السلعة في سوق المسلمين فيدعيها لرجل قبله ويقع البينة أنها اغتصبت منه فيزعم مشتريها
 انها هلكت قال ان كانت حيوانا فهو مصدق وان كانت مما يغاب عليه لم يقبل قوله وحلف
 بالله الذي لا اله الا هو أنها هلكت وتكون عليه قيمتها الا أن يأتي بالبينة على هلاكه من الله
 أنما مثل اللصوص والفرق والنار ونحو ذلك فلا يكون عليه شيء قال محمد بن رشد هذه
 مسئلة جيدة وصحيحة وانما قال انه يحلف اذا ادعى تلف السلعة التي اشترى ويقرم قيمتها
 مخافة أن يكون غيبها ومثل هذا يجب في المرحن والمستعير والصانع يدعون تلف ما يغاب
 عليه وقوله في آخر المسئلة انه ان أتى بالبينة على الهلاك لم يكن عليه شيء معناه أن تشهد
 البينة على معاينتها الهلاك ذلك وهو ظاهر ما في كتاب بيع الخيل من المدونة ونص قول
 مالك في رواية ابن القاسم عنه سئل عن الصانع تحترق منازلهم فيدعون أن أمتعة الناس
 احترقت مثل الصباغ والخياط والحائك والصواغ وما أشبه ذلك قال لا يصدقون ان ذلك
 من أمر الحريق لانهم يتممون في أن يخبروا أمتعة الناس ويحرقون الحصر وما أشبه ذلك
 فلا يرى أن يقبل قوله لم الا أن يأتي أدنى معروف وقال مالك في كتاب ابن المازن في الصانع
 يسرق بيته وعلم ذلك فيدعي أن المتاع ذهب مع ما ذهب لا يصدق قال وكذلك لو احترق
 بيته فرأى ثوب الرجل يحترق فهو ضامن وكذلك الرهن قال محمد حتى يعلم ان النار من غير
 سببه أو سبيل يأتي أو يهدم البيت فهذا وشبهه يسقط به الضمان وبالله التوفيق اه منه
 بلانظر ومنهم ابن زرقون نقله عنه ابن عرفة وسلمه ذكره في باب الرهن فقها مسلط لم يحكم غيره
 ونصه الباقي ان لم يعلم سببه ضمنه وان علم سببه كاحتراق منزله فان ثبت أن الثوب كان فيها

احترق صعد قتلها قال ولم يأت يحضه ابن زرقون قال محمّد ويعلم ان النار ليست من سببه
 اه منه بلفظه وبذلك كما تعلم ان الصواب مع طفي وان اعتراض مب عليه ساقط
 والله الموفق (كرديف واتبع به الخ) قول ز ولكن لا يجزى في العبد والصبي الخ
 فيه نظر بل الجارى على قوله انه بمنزلة قول المصنف الماروان أو دعو صبي الخ تعلقه
 بدمه المأذون عاجلا وبدمه غيره اذا عتق ولا حجة له فيما نقله عن ابن يونس لان ابن يونس لم
 ينقله عن الله المذهب بل نقله عن أشبهب مع تصريحه بأنه خلاف قول ابن القاسم ومع ذلك
 فاشبهب القائل بأنه لا شيء عليه ان كان عبدا يقول أيضا لا شيء عليه ان كان حررا شيئا
 ونص ابن يونس قال أشبهب في كآبه ولا يلزم الرديف شيء وان كان المستعير عبدا وقد
 أخطأ من ألزمه كراه الرديف في عدم المستعير وان كان الرديف عبدا له أو غيره لم يكن شيء
 من ذلك في رقبته ولا في ذمته لانه ركب وجهه شبهة محمّد بن يونس وقال بعض شيوخنا هذا
 خلاف لابن القاسم بل عليه الكراهي في عدم المستعير كن غصب سلعة فوجهها فها بكت
 ان الموهوب يضمن في عدم الغاصب اه منه بلفظه فتأمل الله أعلم (ولزم القيدة
 بعمل) قول ز وكزراعة أرض الخ ظاهره انه لا رجوع له ولو قيل ان زرعها وعلمه حل
 المدونة غير واجبة وان كان خلاف ظاهرها ففيها مانصه وان أعتره أرضك للزرع
 فزرعها فليس له اخر اجسه حتى يتم الزرع اه منها بلفظه قال ابن ناجي مانصه ظاهر قوله
 فزرعها انه لو لم يزرعها لكان له منه وعلى ذلك حمله شيخنا حفظه الله تعالى وقال ابن
 يونس عن بعض أصحابنا عن غير واحد من شيوخنا ليس له منه لان مقدار الزراعة
 معلوم فهو كضرب الاجل اه منه بلفظه وبهم لا يجزى أبو الحسن فقال مانصه قوله وان
 أعتره أرضك للزرع فزرعها كذلك لو لم يزرعها لان الابان كالاجل ثم ذكر كلام ابن يونس
 ثم قال الخمي ومجمله على مرة واحدة اه منه بلفظه وقوله عن الخمي ومجمله على مرة
 واحدة معناه عند الاطلاق ونص الخمي ومن أعار أرضا للزرع لم يمته وكان مجمله على مرة
 واحدة اه منه بلفظه (أو أجل لا تقضاه) قول ز على الاصح يقتضى أن مقابل
 الاصح بقول بعدم اللزوم ولو بعد القبض وفيه نظر لزميد كراه الخمي ولا غيره هذا القول
 أصلا وانما ذكره الخلاف قبل القبض وما عبر عنه ز بالاصح قال فيه في ضح مانصه
 والازم هو أصل المذهب كالبهية وهو قول ابن القصار اه محل الحاجة منه بلفظه وعبر
 عنه في الشامل بالمشهور ونص مولزم ما عين ولو لم يقبض على المشهور وبعمل أو أجل لانها اه
 محل الحاجة منه بلفظه * (فرع) * ان اختلاف في قدر الاجل كان القول قول من شهد
 له العرف في طريقان عات مانصه ان ادعى معبرا العرصة انه أعارها رجلا خمسة أعوام وقال
 المستعير عشرة قال قول مع عبته لانه أقرب الى ما يشبهه ارفاق الناس في ذلك البنيان
 لاجل الثقة التي تقوم فيها عليها وقد أقره المعبر بأجل وأنكره المدة فربها مدع وعليه
 البينة من الاستغناء اه منها بلفظه وشهدا العرف لربها معتبرا بالآخرى فان لم يشهد
 لواحد منهما فالجاري على القواعد أن يكون القول قول ربها والله أعلم (وان اقتضت
 مدة البناء أو الغرس فكالتعب) قول ز فان فعل قبل الحكم فانظره سكنت عنه نوا

(ولزم الخ) قول ز كزراعة
 أرض الخ ظاهره انه لا رجوع للمعبر
 ولو قيل زراعتا وعليه حل المدونة
 غير واحد (أو باجل) فان اختلفا في
 قدره فالقول لمن شهد له العرف
 والا فربها النظر الاصل وفي الصحة
 والقول في المدة للمعبر

مع حقه وعجز مستعير
 الخ (فكالتعب) قول ز فان
 فعل قبل الحكم فانظره قد صرح
 في المدونة بأنه لا شيء عليه وقوله فيما
 يظهر قصورا أيضا والله أعلم

و مب مع أن ما وقف فيه مصرح بحكمه في المدونة وغيرها قال أبو الحسن عند قول
المدونة فلأن تعطيه قيمة البناء والغرس مائة ما مائة ولو بادر فقلع ذلك قبل الحكم
عليه لم يكن عليه شيء قاله في كتاب القسمة أنه منه بالنقطة ومثله في الدرر الشريفة مسائل
القضاء ونص ما فيها في كتاب القسمة أن كان بين رجلين من رجلين نقض دون القاعة جاز أن
يقتسمها على التراضي أو بالقيمة والسهم ويجوز من أراد منه المثل أن أرادهم
النقض ورب العريضة غائب رفعا ذلك إلى الإمام فإن رأى اشتراط ذلك للغائب بقيمة النقض
منقوضا فعل والاتركهم ولزم الغائب ما فعل السلطان قيسل فن أن يدفع الإمام الثمن على
الغائب قال هو أعلم بذلك فان نقضا العنايون الإمام فلا شيء عليهم أو يقتسمان النقض
أه منها بالنقطة وقول ز فان هدم أو قلع المستعير قبل انقضائها لم يكن للمعير كلام
فيما ينظر هو مأخوذ من مسئلة المدونة بالاجري فلا حاجة إلى قوله فيما ينظر فتأمل
والله أعلم (وان ادعاها الاخذ والمالك الكرا الخ) مثله في المدونة ونقله ابن عرفة وقال
عليه متصلا به مانصه وفي كرية الدور ومن أسكنه دارك ثم أسأله الكرا فادعى أنك
أسكنته بغير كرا فالقول قولك فيما يشبهه من الكرا مع عينك قال غيره على الساكن الأقل
من دعوات أو كرا المثل بعد أن غاب ما يناقض ما في العارية لعدم تقييد هذه بقولها في
العارية الآن يكون رب الدابة ممن لا يكرى الدواب لشرفه ويجب باقتضاء العرف أن
كرا الدواب نقص في بعض الناس وكرا إلى ربع ليس نقصا في أحد من الناس وهذا في
سكنى الزباغ استقلا لا ولو أسكنه بيتا في دار معه لكان ذلك كسئلة الدابة وكذا الثياب
والابنية الصقلي قوله بعد أي غاب ما غابا وان كان كرا المثل أقل من دعوى رب الدار والا
فلا معنى لعين الساكن وقال بعض فقهاء القرويين يلزم على قول ابن القاسم لو قال بعثك هذه
السلعة بعشرة وقال من هي يده وهبتها إلى وفات وفتيتها تسعة أن يأخذها بعشرة بينهما
والآخر ما قرأ بوضع يده عليها بشرائط وفي الموازية من قال بعث منك هذه السلعة وقال
الاخر وكنتي على بيعها لفلان وترجع السلعة وفيه نظر لانهم مامقران أن يبيع الوكيل
لا ينعض لان ربها يقول بعث منك فبعضه لا ينعض والوكيل يقول أمرني ببيعها فلا
ينعض فان قامت لم يصدق أحدهما على صاحبه وعورم الوكيل قيمة السلعة ما لم تزد على
الثمن الذي ادعاه ربها فان زادت فالزائد لربها ان رجوع بالقرب والتصدق به على من هوله
وليس هذا الشرح من كتاب محمد وأغاثا وتسه على أصولهم أه بالنقطة وماتله عن
ابن يونس هو كذلك فيه ذكره في الفصل الاول من ترجمة اختلاف المتكاريين من كتاب
أكرية الدور والارضين * (تنبيهات الاول) * سلم ابن يونس وابن عرفة اعتراض
بعض القرويين ما في المساوية بقوله وفيه نظر لانهم مامقران أن يبيع الوكيل
لا ينعض الخ وفيه عندي نظر وان كان ظاهرا يبدى الرأي بل ما في الموازية
هو الظاهر لان كون البيع منعقدا على دعوى كل منهم ما غابا هو بالنظر إلى دعوى
كل منهم ما مجردة عن جواب صاحبه وأما مع النظر إلى ذلك فلا وبيان ذلك
أن دعوى المالك البيع انما يجب كون غير المالك باع ملكه لو صحت دعواه وتم

(وان ادعاها الاخذ الخ) مثله
في المدونة وغيرها وهو ظاهر إذا كان
الشيء قائما أو ثبت هلاكه أو كان
تحملا لا يغاب عليه ولم يثبت أنه تلف
بتقريب وانظر إذا كان مما يغاب
عليه ولم تقم بيته ومقتضى كون
القول له ان كان مثله لا ينفذ ذلك
لزم الكرا وسقوط الضمان والله
أعلم وسكتوا عن عكس مسئلة
المصنف وفي نوازل العارية من
المعيار أن ابن الحاج سئل عن
امرأتين تنازعتا في حلي ضاع
فقال مالكته أعرتك قالت
أخذته بل استأجرته منك فأجاب
ان كانت ما لكته ممن تكرى فالقول
قول التي ضاع عندها ويسقط عنها
الضمان والا فالقول للمالكه أه
بخ والله أعلم

ما ادعاه وقضى له بالنعم الذي زعم أنه باع به وليس الامر كذلك بل ردت دعواه بين خصمه
 المنكر لقاعدة ان القول بالمنكر العقد اجماعا ودعوى خصمه الوكالة انما توجب صحة
 بيعه لو ثبتت وكالته وهي لم تثبت بل ردت ليمين المالك لان الاصل عدم التوكيل وهذه
 اليمين انما توجهت على المالك لحق المشتري اذ لو لم يكن عقد فيها البيع لاحد لما كان البائع
 باليمين أنه ما و كاه فافرقه أنه باع بوكالة اقرار في ملك غيره وهو لا يقيد فتأمل بانصاف والله أعلم
 * (الثاني) قول ابن عرفة نقل عن ابن يونس وايس هذا الشرح من كتاب محمد الخ مراده به
 والله أعلم قوله فان قامت لم يصدق أحدهما على صاحبه الخ يقتضى أنه لم يقف على نص
 في ذلك مع أن المسئلة منصوطة في المنتخب مانصه وفي مباح عيسى وسألت ابن القاسم
 عن الرجل أتى الى رجل فقال له هات ثمن الثوب الذي بعته فقال ما بعته ولكن أمرني
 أن أبيع لك قال قول صاحب الثوب ويحلف أنه باعه منه فان نكل عن اليمين حلف
 الآخر وبرئ قلت فان حلف صاحب الثوب أنه باعه واختلنا في الضنفة فقال يقال
 لمشتري الثوب صفة فاذا وصفه حلف على صفته ثم قومه أهل البصر وغرم القيمة قلت
 فان نكل قال فيقال لصاحب الثوب صفة فاذا وصفه قومت صفته وغرم المشتري قلت
 فان أتيا جميعا بما يستشكر في صفة الثوب ونكلا عن اليمين قال القول قول المشتري انثوب
 قلت فان كانت قيمة الثوب أدنى من الثمن الذي باعه به قال يقال لا الذي باع الثوب اتق
 الله وانظر ان كان قولك في الثوب حقا انه أمر لي ببيععه فادفع له ببقية ثمن ثوبه ولا تجبسه
 ولا يقضى بذلك عليه لان صاحب الثوب يدعي أنه باعه منه اه منه بل حفظه فتأمل
 * (الثالث) من هذا يؤخذ حكم مسئلة وقعت بالقصر الكبير وهي أن رجلا ادعى على
 آخر أنه باع له ثوبا فأجابه بأنه لم يبعه له ولكنه دفعه له ليوصله الى رجل كان طلب من رب
 الثوب أن يرسل اليه ثوبا ليشتره منه وانه دفعه له فلم يصلح له ورده اليه ليرده الى ربه فسرقة له
 فاختلف فيما و اتفق بعضهم بأن القول قول رب الثوب ونقل عن اللباب انه اذا اختلف في
 شئ فقال رب بعته لك وقال الآخر لا أعترته لي فالقول قول ربه ولما رفعت الى النزلة
 استغربت هذا النقل لان ظاهره أن القول قول ربه فيحلف ويثبت البيع بالنعم الذي ادعاه
 كما في ظاهره أن الحكم ماذ كره ولو لم يفت الثوب وذلك بخلاف لقاعدة أن القول بالمنكر
 العقد اجماعا وحضر بعض حذاق علماء فاس ورباط الفخ فتسكمت معهم في ذلك فكهم
 ظهر اراهم ما ظهروا ولم أكتب في المسئلة شئ ثم وقفت على ما تقدم ومنه يعلم أنه يحلف ربه
 ويجب على الآخر غرم قيمته ثم ان اتفقا على صفته أو قامت بهم ائينة فذاك والان على ما تقدم
 عن المنتخب فتأمل والله أعلم * (الرابع) ما ذكره المصنف تعالى المدونة وغيره اظاهرا اذا
 كان الشئ قائما وقامت على هلاكه يئنة أو كان لا يغاب عليه ولم تقم يئنة بأنه تلف بتقرير
 من كان يده وانظر اذا كان مما يغاب عليه ولم تقم يئنة ومقتضى كون القول قول ربه ان
 كان مثله لا يابن ذلك لزوم الكراه وسقوط الضمان والغالب أن المالك انما يدعى الكراه
 في هذه الصورة اذا كان أكثر من قيمة ذلك الشئ فان تساويا فالمال واحد وظهر أنه لا يمين
 على المالك اذ لا له فادع على أخذ ذلك باقر امتازعه وان كان الكراه أقل فلا يدعيه

وقوله عليه وعليهم المين لا يأتي على المشهور سواء أنكروا الإرسال أم لا أما الأول فلما
 تقدم وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليد التي دفعت إليه بغير اشتهاد فيغرم على المشهور
 صرح به في معين الحكم وقول زوح أن أقروا بالإرسال ضمنوا غير ظاهره منه
 بلفظه **قلت** في كلامه نظروا وسلموه وقوله لا يأتي على المشهور سواء أنكروا الخ أقول
 بل هو جار على المشهور فمما وقوله أما الأول فلما تقدم أشار به إلى ما قدمناه عنه وقد
 علمت ما فيه بما بيناه قبل وقوله وأما الثاني فالرسول دفع لغير اليد التي دفعت إليه بغير
 اشتهاد جوابه أنهم لو أن دفع لغير اليد التي دفعت إليه لكنهم صدقوه في الإرسال فصار
 وكيل لهم ولو وكيل مصدق في دفع ما قبضه من يد الغير من أمانة أو دين أو غيره هما وقد
 أشار الشيخ ابن عاشر إلى هذا فقال مانصه قوله وإن قال وصلته لكم تأمل الفرق بين هذه
 وبين المتقدمة في قوله والمرسل إليه المنكر ثم بعد **كتبت** هذا ظهر لي أن الفرق بين
 الصورتين زيادة على كون هذه في العارية وثلاث في الوديعة أن الإيصال المدعى في هذه هو
 للمرسل وفي الأيداع هو للمرسل إليه منه بلفظه فقوله للمرسل أي وهو للموكل ورسوله
 وكيل وقد أفصح بذلك أبو علي ونصه ولو أقروا بالإرسال صدق عليهم لأنه وكيل لهم فلا
 يحتاج إلى قول المتن فعليه وعليهم المين الخ اه منه بلفظه وقوله فيغرم على المشهور الخ أن
 عني أن الدافع لغير اليد التي دفعت إليه غيره وكيل أو وكيل وإن كنه قبض باشهاد مقصود
 للتوثق فسلم ولا وجه لتسببه ذلك لصاحب المعين وإن عني مع كونه وكيلًا لدفع إليه من
 غير اشتهاد فليس كما قال وليس في المفيد ما يفسد ما عزاه له بل فيه ما هو صريح في خلافه
 ففيه في الوديعة مانصه وإذا وكل رب الوديعة من قبضه من المودع فقال الوكيل قبضتها
 وضاعت عني أو قال دفعتها إلى ربها أو أنكر ربها القبض فالمودع ضامن قبضها بينة
 أو بغير بينة ولا يبره إقرار الوكيل قبضها ويحلف رب الوديعة أنه لم يقبضها إن ادعى
 الوكيل دفعها إليه ويرجع على المودع ويحلف الوكيل أنه دفعها إلى ربها ويرأى منها الآن
 تعين البينة قبض الوكيل لها فيبرأ المودع ثم يحلف الوكيل على ما يدعيه من ضياع
 أو دفع وتكون مصيبتها من ربها الآن يكون المودع شرط على ربها أنه يدفعها لرسوله بغير
 بينة فينفعه ذلك ويرأى من دفعه مع عينه اه منه بلفظه فتأمل وقوله وقول زوح
 أن أقروا بالإرسال ضمنوا غير ظاهر الخ فيه نظر بل ما قاله ح والشيخ أحمد وهو مراده
 بالزفاني هو التعين وقد تقدم جزم أبي علي بذلك ولا يخلفون في صورة إقرارهم بالإرسال
 إذا حلف الوكيل أنه أوصله إليهم وهذا معني قول أبي علي السابق ولا يحتاج إلى قول المتن
 فعليه وعليهم المين أي لا يحتاج إلى مجموع الأمرين بل عين الرسول كافية إذ هي ثبت
 الدفع فيجب الضمان على المرسلين كقيام البينة بما بينه دفع الرسول إليهم وبهذا تعلم ما في
 كلام طفي وأما ثانياً فإن أمانة عن ابن رشد لو سلمناه تسليمًا جديلاً يصح الاعتراض به
 على المصنف لأنه طريقة لمخالفة لطريقة جل أهل المذهب المعتد بكلامهم كما في محمد بن
 أبي زيد وابن أبي زئيم وابن بونس والتميمي والتيطي وغيرهم فأنهم لم يجعلوا هذه المسئلة
 معارضة لمسئلة المدونة في الوديعة بل ذكروا مسئلة الوديعة في بابها ولم يعارضوها بمسئلة

العارية بل ذكر أبو محمد ذلك عن المرونية وسماه وذكره عنها أيضا ابن يونس واللعنمى وزاد
أن أشهب خالف في ذلك وقال تصديقه يمنع من رجوعه فلو كان ما فيها عندهما مخالفا لما في
سمع عيسى لما اقتصر على عزوه لأشهب ولنبها على موافقة ابن القاسم له بل معارضة
قولها بقول ابن القاسم أولى لاتحاد القائل ولما ذكر أبو محمد في زواجره قول ابن القاسم في
مسئلة العارية وعزاه لسمع عيسى قال بآثره مانصه وسأل سخنون أشهب إذا أنكر
السيد الارسل والعبيد عيه ويقول لاف أو أوصلته كان في رقبته ولو كان حرا كان في
ذمته اه نقله طي نفسه ونحوه لابن يونس وقد نقل كلامه مب فله بارضا ما في
سمع عيسى عافى المدونة في الودبعة وهما من أذكر الناس لمسائلها ومن عاداتهما
معارضة ما في كلام غيرها وقد قدمنا كلام ابن يونس في الودبعة كما قدمنا كلام اللعنمى
هناك وقال هنامانصه وقال ابن القاسم في العتبية في الخادم أو الحر يأتي القوم فيستعيرهم
حليفهم أن أهله بعثوه وترغم أن أهلها بعثوه فيعيرهم ما في الحلى أو يجمع أحدهما
أن يكونا بعثاهما وقد هلك المتاع قبل أن يتخلص اليهم قال أن صدقة الذين بعثوه فهم
ضامنون ولا شيء على الرسول وإن همدوا حلفوا ما بعثوه وحلف الرسول أن كان حرا القدر
بعثوه ولا شيء على واحد منهما إلا أن الرسول صدقه الذين أعطوه وإن أقر الرسول أنه تعدى
وكان حرا ضمن وإن كان عبدا كان في ذمته متى أعتق أو أفاد ما لا يمكن في رقبته ولو زعم
الرسول أنه أوصل ذلك إلى الذين بعثوه لم يكن عليه شيء ولا عليهم إلا الذين وقال أشهب في
العبيد يأتي القوم فيقول سيدي أرسلني اليكم في كذا فعطاه ثم زعم العبد أنه دفع ذلك إلى
سيده وأنكر السيد قال أراه فاجر أخلا باؤ ذلك جنابة في رقبته وقال ابن القاسم إن أقر
السيد غرم وإن أنكر كان في رقبته العبد لأنه خدع القوم وقال مالك في المبسوط إذا كان
الرسول حرا أنه يضمن وأرى أن كان الرسول معروفا بالصلاح والخير وتسد يد الحال أن
يحلفوا ببراءة أو أن كان على غير ذلك والذين ادعى عليهم معروفون بالخير والصيانة أن يحلفوا
ويغرم الرسول إذا كان الرسول من سيدهم أو متصرفهم وإن لم يكن كذلك فلا يمين عليهم
اه منه بلفظه وبما يدل على أن المسئلتين ليستا عنده سواء زيادة على ما ذكرناه
اختلاف اختياره فيهما إذا قال في مسئلة الودبعة مانصه وأرى الرجوع في هذه المسئلة
الأربعة مقترقا فيسقط رجوعه في كل موضع يعرف المودع أن القابض قبض بوجه صحيح
وأن المودع ظالم في اغرامه ويرجع في كل موضع يكون القابض على شيء هل قبض
بوجه صحيح أم لا فإذا كان دفعه بخط المودع أو بآثاره أو بقوله ادفعها صدقة عليه
لم يرجع وإن كان دفعه بقول القابض أرسلني اليك يرجع لأنه يقول قبضت قوله على أنه
مصدق لا ولو علمت أن المودع يخالفك لم ادفع اليه اه منه بلفظه وقال المتطى على
اختصار ابن هرون مانصه مسئلة في العتبية عن ابن القاسم في الحر والعبيد يأتي القوم
فيستعيرهم منهم حليف صوغا وزعم أن أهله بعثوه فيعيرهم فيه في الحلى منه ويجمع
أهله أنهم بعثوه أو يقولون بعثوه ولم يصل إلينا الحلى قال إن أقروا بأنهم بعثوه فهم ضامنون
ولا شيء على الرسول وإن همدوا حلفوا أنهم ما بعثوه وحلف الرسول أن كان حرا القدر

[illegible]

* (الغصب أخذ مال الخ) *

المراة فهو اغتصاب لا غصب وقول ز خارج (٣١٠) بقوله تعديا الخ فيه نظر لانه لا يجوز للاب الاقدام على ذلك كما قال البرزلي

انه ظاهر قول مالك الا انه لا يعامل معاملة الغاصب انظر ح وقول مب وبعضهم نقل عن المتيطي والمقدمات الخ فيه نظر فان الذي فيه ما هو مافى ح وان كان الظاهر معنى هو الاطلاق مساواة الجسد للام الجدللاب في كثير من الابواب ويأتى في السرقة قول المصنف الابجد ولولام انظر الاصل (وأدب بمنز) اقتصر على هذا ابن

سالمون لما فى مب ولانه كافى ضيق عن ابن عبد السلام ظاهر المذهب والمنصوص للمتقدمين كلام القرافى الآتى يفيد انه الراجح وهو القلأه خلافا لى على ولذا قال فى الشامل وأدب بمنز على الظاهر كبالغ باتفاق اه وان كان مثله ما لا ينزى لشد المتيطي وصاحي المعين والجواهر والمجالس لكن قال ابن عات فى طهره قال ابن منى قلت لا يصح أن يؤدب الصبيان فى تعديهم وشتمهم وقد نفهم وجراحاتهم العمد وقتلهم قال نعم يؤدبون اذا كانوا قد عقلوا وراهموا اه وقول ز بل رفع الفساد الخ قال فى الذخيرة وانما أدب دفعا للفساد بين العباد لا للتحريم وكذا على الزنى والسرقة وغيره لان العقوبات تنبغ المفاسد دون التحريم تحقيقا للاستصلاح وتهذبا للاخلاق ولذلك انضرب البهائم اصلا

وتهذبا للاخلاق اه وقول مب عن ابن ناجي خالف فيه المتيطي الخ فيه نظر فان الذى فى المتيطي سلون هو لفظ ابن رشد المذكور نعم وهم ابن هرون فى اختصاره فقال الا أن يعفو عنه المصنوب منه وتبعوه وهو غلط لاشك فيه اذا لادب لحق الله بالارتاع انظر الاصل

وابن عاتر وأنى على هو الصواب وان اعتراض طفى عليه وان اعتده مب لا يعول عليه ولا يثبت بحال اليه والله الموفق * (تنبيه) * قول ابن هرون وقال مالك فى المبسوط ان كان الرسول معروفا الخ كذا وجدته فى نسختين منه وكذا هو فى نهاية المتيطي وكذا ذكره فى المعين ونقل أبو على كلام اللغوى السابق ثم قال وفى المتيطي ما للغوى الا ان ما اختاره نقلة المتيطي عن مالك فى المبسوط اه منه بلفظه قلت الظاهر أن المتيطي وقع له شئ أظنه من تصحيف وقع فى نسخته من بصرية للغوى فان اللغوى قد نسب مالك غير مانسبه له المتيطي ثم بعد ذكره ما للمالك فى المبسوط ذكر اختياره هو فقتال وأرى هو اللغوى لا مالك فى المبسوط فتأمله بانصاف والله أعلم

* (باب الغصب) *

(الغصب أخذ مال الخ) يرد على المصنف وابن الحاجب أخذ الرسوم قهر او هو وار د على ابن عرفة أيضا بل وروده عليه أشد لتصريحه فى الوديعه بأنه لا يطلق عليها مال فذهبهم غير جامع ولم أر من ينه على هذا وقول مب وبعضهم عن المتيطي والمقدمات اطلاق الحد فيه نظر فان الذى وجدته فى المقدمات موافق لنقل ح عنها وما نقله عنها هو من باجر وفه وكذا هو عند المتيطي كما نقله عنه أبو على وكافى اختصار ابن هرون ونصه قال بعضهم الا الوالد من ولده والجد للاب من حفيده فلا يحكمكم له بحكم الغاصب لقوله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك اه منه بلفظه وهذا اللفظ نقله أبو على عن المتيطي وهكذا اختصره صاحب المعين ونصه ويستوى فى حكم الغصب كل مكف مسلما كان أو ذميا الا الوالد فى مال ولده والجد للاب فى مال حفيده اه منه بلفظه ثم الظاهر من جهة المعنى الاطلاق لمساواة الحد للام الجدللاب فى كثير من الابواب ومنها عدم القطع فى السرقة وسبق قول المصنف فى الابجد ولولام وهو نوص المدونة والله أعلم (وأدب بمنز) قول مب مع أن ظاهر ابن رشد ترجيح الاول أى لتصديريه وحكاية ما ذهب عليه المصنف بقيل وتبعه على ذلك المتيطي ونصه فان كان الغاصب صغيرا سقط عنه التعزير برفع القلم عنه وقيل يؤدب الخ ونحوه فى المعين ويأتى لفظه ونحوه فى الجواهر ونصها وهو سبب لضمان المصنوب وعقوبة الغاصب المكاف بالادب والسجن بقدر اجتهاد الحاكم وقيل يؤدب غير البالغ كما يؤدب المؤدب فى المكتب انتهى ونحوه لاكتفى فى مجالسه لاقتضاره فيها على كلام ابن رشد وهذا كله يفيد أن الراجح خلاف ما رجحه المصنف ويؤيد ما للمصنف اقتصار ابن الحاجب عليه مع قوله فى ضيق مانصه فقال ابن عبد السلام ما ذكره المصنف هو ظاهر المذهب والمنصوص للمتقدمين اه محل الحاجة منه بلفظه وقد قال أبو على بعد أن قال مانصه وقد تبين من هذا كله أن الراجح هو عدم أدب المميز غير البالغ اه منه بلفظه قلت قد اعترف أبو على بان كلام القرافى يفسد أن مافى المتن هو الراجح مع قوله قبل مانصه واقتصر ابن

سلون وتنهذبا للاخلاق اه وقول مب عن ابن ناجي خالف فيه المتيطي الخ فيه نظر فان الذى فى المتيطي سلون هو لفظ ابن رشد المذكور نعم وهم ابن هرون فى اختصاره فقال الا أن يعفو عنه المصنوب منه وتبعوه وهو غلط لاشك فيه اذا لادب لحق الله بالارتاع انظر الاصل

سلمون على أدب المميز وهو تابع في ذلك لابن الحاجب اه والظاهر رجحان مارجحه المصنف
ولذلك قال في الشامل مانصه وأدب مميز على الاظهر كالغلب اتفاق اه منه بلفظه ونقله
أبو علي نفسه ويكنى في رجحان مارجحه المصنف كلام ابن عات في طرده ونصها قال ابن
مزين قلت لاصبغ أيؤدب الصبيان في تعذيبهم وشتمهم وقذفهم وجر احاثهم العمد وقتلهم
قال نعم يؤدبون اذا كانوا قد عاقلوا وراهقوا النظره بزيادة جسنة في هذا المعنى في السفر الثاني
على مقربة من آخره اه منها بلفظها ولو وقف عليه أبو علي لسلم مارجحه المصنف وتعليل
المتبسط عدم تأديبه بقوله لرفع القلم عنه تقدم مثله في كلام الجواهر وأصله لابن رشد في
المقدمات بأنهم منه ونصه اه فان كان الغاصب صغيرا لم يبلغ الحلم سقط عنه الادب الواجب
بحول الله تعالى لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث فذكر فيهم الصبي
حتى يحتمل ومعناه في رفع الاثم والخرج عنه فيما بينه وبين الله تعالى واذا ارتفع عنه الاثم
والخرج سقط عنه التعزير والادب وقيل ان الامام يؤدبه كما يؤدب الصغير في المكتب
وأخذ بحق المغضوب منه اه منها بلفظها وما ذكره من تبعية التعزير للاثم وجودا
وعدمه غير مسلم وان تبعه عليه غير واحد فقد قال في الذخيرة مانصه وانما أدب دفعا للفساد
بين العباد لا للتعزير وكذا على الزنا والسرقة وغيرهما لأن العقوبات تتبع المفساد دون
التعزيم بتحقيقه للاستصلاح وتهذيب الاخلاق وكذلك تضرب البهائم اصلا حوتها تهذيبا
لاخلاقها اه نقله أبو علي وقال عقبه مانصه وهو يدل على ترجيح مافي المتن والآدبي له
حرمة اه محمل الحاجة منه بلفظه ١ قلت أشار بقوله والآدبي له حرمة الى رد قياس
القرافي تأديب المميز على تأديب البهيمة ولا يخفى مافي تعقبه على القرافي بل كلام القرافي
هو التحقيق ولا يخفى مافي ترك تأديبه من الضرر العظيم الحاصل له وللناس أماله فلا عتباره
ذلك فشق عليه تركه بعد البلوغ وأمال الناس فظاهروا وجهه وتعليل أي على بجمرة الآدبي
منقوض بتأديبه لترك الصلاة لشرسيتين وهو من الشهرة بمكان وبه أيضا ينقض ما ذكره
أبو الوليد بن رشد من تبعه وان غفلتم عن ذلك لمن أغرب الغرائب بل تأديبه للغضب
ونحوه يؤخذ من تأديبه للصلاة بالاحرى لاشتراكهم في أن ذلك لمصلحة ودفع ما يخشى
عليه من الفساد وزيادة الغضب ونحوه بما في الادب من مصلحة العباد فتأمل له بانصاف
والله المسوفق والهادي وقول ميب قال ابن ناجي خالفه فيه المتبسط فقال لا يؤدب
ان عاقبته المغضوب منه سلم نسبة ابن ناجي ذلك للمتبسط كما سأل أبو علي ونقل
عن المتبسط ما يشمله وقال بعده وهذا منه بلفظه ثم قال في آخر كلامه وقد
بين من هذا ان عفو المغضوب منه لا عبرة به وان قال المتبسط ما قال اه منه بلفظه وقد
اعترض شيخنا ج نسبة ذلك للمتبسط ونصه كذا نقله ح وهو في اختصار ابن هرون
وليس في المسطبة والذي فيها هو مانصه بحجب تعزير الغاصب بالادب والسجن بحسب
اجتهاد الحاكم ولا يسقط ذلك عنه عفو المغضوب منه اه منه بلفظه فوهم ابن هرون
في اختصاره فقال الآن يعفو عنه المغضوب منه فهو غلط لاشك فيه اذ الادب لحق الله
لا يسقط باسقاط الخلق والعجب منه كيف سما حتى اختصر الاصل بمصالح بخلافه

(كده عليه على صالح) مالم يدع عليه انه كان غصبه قبل صلاحه حيث كان غصبه وظلمه معلوما كما في شرح مسلم (قولان) التعبير به في محله خلافا لمب لان الاول عزاء الباجي لظاهر المذهب ونقله عبد الحق عن بعض شيوخ بلده والثاني عزاء الباجي لمقتضى الواضحة وبه جزم النعمي وابن بونس والرجاسي (٢١٢) وابن جزي في قوانينه ويظهر من النقول ان الثاني في كلام المصنف أقوى ويؤيده انه ظاهر قول المدونة

اه منه بلقطه من خطه طيب الله تراه ورضي عنه وأرضاه ت قلت وما قاله جلي وكون الادب لحق الله لالحق المخلوق لانزاع فيه ولم يحل ابن عرفه فيه خلافا ونصه وبؤذبه فاعله لانه ظلم ابن رشد وابن شعبان والنعمي وغيرهم فيه حق الله تعالى الادب والسبحن بقدر اجتهاد الحال كما هو محل الحاجة منه بلقطه وقد رأيت لبعض الشيوخ عن المبسطي مثل ما نقله عنه شيخنا معترضا به على ابن هرون بنحو ما مر عن شيخنا وما يبدل على ذلك ايضا أن المبسطي يتبع ابن رشد غالبا وقد نقل هنا عنه معبرا عنه ببعض الشيوخ على عادته ما هو متصل بما جزم به من أنه لا يسقط بالعفو وقد اخصر صاحب المعين كلام المبسطي على الصواب ونصه ويجب على الغاصب مع رد عين مأخذ أو قيمة الادب على قدر اجتهاد الحاكم لكي يكون ذلك زجرا له ولغيره ولا يسقط ذلك عنه عفو المصسوب منه الا أن يكون الغاصب غير مكلف فيه سقط عنه الادب وقد قيل ان الامام يؤذّب الصغير الذي لا يعقل مثل هذا كما يؤذّب الصغير الذي في المكتب اه منه بلقطه وهذا كلامه الذي وعدناك به وأما ما نقله أبو علي عن المبسطي فهو كلام ابن هرون بنحوه فلا يغتر به والله أعلم (كده عليه على صالح) يجب تقييده بما قاله الامام المازري في شرح مسلم عند تكلمه على حديث الحضرمي وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم في خصمه الكندي يا رسول الله ان الرجل فاجر لا يبالي ما حلف عليه الخ ونقله أبو الفضل في الاكمال والائتي في الاكمال وسلمه ونص الاكمال عنه وكذا نقول فيمن ادعى على رجل لا بأس به انه كان غصبه مالا في حال كان فيها فاسقة انما الماذا كان غصبه وظلمه معلوما اه محل الحاجة منه بلقطه (وفي حلف المجهول قولان) الاول قال الباجي انه ظاهر المذهب ونقله عبد الحق عن بعض شيوخ بلده والثاني عزاء الباجي لمقتضى الواضحة وبه جزم النعمي وابن بونس والرجاسي وابن جزي في قوانينه وساقوه كانه المذهب وبه تعلم أن قول مب لوقال المصنف تردد ووافق اصطلاحه فيه نظر بل ما قاله المصنف هو الصواب ويظهر من النقول أن الثاني في كلام المصنف أقوى ويؤيده ذلك كونه ظاهر المدونة ففيها آخر كتاب السرقة ما نصه ومن ادعى على رجل أنه سرق لم أحلفه الا أن يكون متما بوصف بذلك فانه يحلف فيه بدو وسبحن والالم أعرض له اه منها بلقطه قال ابن ناجي ما نصه ظاهره أن مجهول الحال لا يحلف لان الاستثناء بعد النفي يفيد الحصر وهو كذلك عند ابن بونس قال لا عين عليه ولا أدب على المدعى ذكره في كتاب الغصب وقال عبد الحق في النكت بحلف اه منه بلقطه والله أعلم (أؤذبح) قول مب وح فلا يتم الجواب ما قاله ظاهر لكن الجواب الحق عن المصنف انه لا يراد عليه ما ذكر لانه لم يصرح بأن هذه الامور رفعت وانما صرح بأنهم موجبة لضمان الغاصب بالقول ولا شك أن الذبح كذلك وكون رب الشاة له أخذها وترك تضمينه القيمة

ومن ادعى على رجل انه يسرق لم أحلفه الا أن يكون متما بوصف بذلك فانه يحلف فيه بدو وسبحن والالم أعرض له اه (أؤذبح) قول مب فلا يتم الجواب الخ قد يجاب عن المصنف بأنه لم يصرح بان هذه الامور مثبتات بل موجبة للضمان بالنقل وتخيير ربها شي آخر الا أن هذا باب النظر للنظرة والافالظاهر انه قصد ما لا يفي شاس والحاجب وسلمه في ضيق وقول مب كلام ابن ناجي يدل الخ لذلك جزم أبو علي بان ظاهر المصنف هو المذهب وفيه نظر لان ابن عرفه أنكر وجوده نصا فضلا عن أن يكون هو المذهب وسلم له ذلك الحفظا المحققون وقول مب عن ابن ناجي وهو ظاهر قول المدونة الخ أي تغر بجاء على طعن القم لافا وفي التغر يج نظر لان الطعن فيه كفة وينقل التسمية بخلاف الذبح فهما ولان الواجب في الحب مثله والمثلي لا يراد بعينه فلا ضرر على صاحبه في أخذه مثله وقوله وظواهرها كللتصوص الخ لوسلم أن ظواهرها تفيد ذلك فعمله اذا لم يعارضها النصوص والاجاب تأويلها كما هنا انظر الاصل * (تنبيهه) قال في النكت لو غصب شاة وضحي بها وأخذ ربها

منه القيمة أجزأته عن ضحيته قال أبو علي وفي ذلك دلالة واضحة على فوائده بالذبح وان كان عبد الحق قال وأخذ ربها قيمتها اه ووجه الدلالة منه أنه المثل ثم بالذبح لم يجز لانه وقت لم يملكها وانما ملكها بعده وبعد تخيير ربها واختياره القيمة فاحرازها مناف لتخيير ربها ودال على فوائده بالذبح كما قال أبو علي خلافا للرهباني فتأمل والله أعلم

أمر آخر لا ينافي ما ذكره إلا أن هذا بالنظر للفظه والافتا ظاهر أنه انما قصد ما لا ينشأ
وابن الحاجب وقد سلمه في توضيحه والله أعلم وقول مب نعم كلام ابن ناجي يدل على أن
ما قاله المصنف تبعه الابن الحاجب هو المذهب الخ جزم أبو علي بأن ما لا ينشأ ناجي هو المذهب
فانه قال أو لا مانع له وحاصل ما نقله ح عن ابن عرفة وغيره كابن رشد أن من ذبح شاة
فالراجح فيها أو المذهب أن ربه المخبر في أخذها وما نقصها الذبح وتركها وأخذ قيمتها يعني
يوم الذبح ثم قال مع أن كلام ابن الجلاب يقتضي أن الذبح مفيت وهو الذي تبعه ابن
الحاجب وحمل ابن التماسي كلام ابن الجلاب على تخيير ربه بالابزيم ولا بد وفي التمسك لو
غصب شاة وضحي بها وأخذ ربه امنه القيمة أجزأته عن شخصيته وفي ذلك دلالة واضحة على
فواتها بالذبح وإن كان عبد الحق قال وأخذ ربه اقيمتها والحاصل أن ربه المخبر قبل فوات
العلم هذا مذهب ابن القاسم وغيره وذو المسئلة ابن يونس وغيره وإن الذبح ليس يفيت
ونقل ح كاف في ذلك هنا وإن ترك كلام عبد الحق وابن يونس وكأنه لم يقف عليه واقصر
على كلام ابن رشد وذو المسئلة ونقولها ق عند قول المتن لأن غلط الخ قال كانه عفا الله
عنه فان ظاهر المتن هو المذهب قال ابن ناجي مانعه فذكر كلامه الذي عند مب بحر وفه
وقال باثره اه بل فظه من باب الاستحقاق ولم يشر اليه ح ولا غيره من الشروح اه محمل
الحاجة منه بالفظه قلنا وفيه نظر من وجوه أحدها أن مانسبه الخ من نقله عن ابن
عرفه وغيره أن الراجح أنه مخبرين أخذها وما نقصها الذبح غير صحيح بل الذي رجحه ح
ونقله عن ذكر أنه إذا اختار أخذها أخذها من غير زيادة هذا الذي فيما وقفتنا عليه من
نسخه وهكذا هو في كلام ابن عرفة الذي أشار اليه ونص ابن عرفة الجلاب من غصب شاة
فدبحها ضمن قيمتها ولكن له أكلها وقال محمد بن مسلمة لربها أن يأخذها ويضمن الغاصب
ما بين قيمتها ومذبوحة وقال ابن الجلاب وإذا ذبح الشاة ضمن قيمتها وقال محمد إذا لم
يشوها فله ربه أخذها مع أرضها ابن عبد السلام ظاهره أن ليس لربها في القول الاول الا
قيمتها وذبحها افتاة وهو ظاهر ما حكاه غيره وقال بعضهم عن ابن القاسم أن ربه المخبر في
أخذ قيمتها أو أخذها بعينها على ما هو عليه من غير زيادة قلنا ما حكمه من أن ذبحها ففوت
يوجب قيمتها لا عرفه في الذبح نصابا لتخريجا مما حكاه المازري في طعن القمع قال وروى
عن ابن القاسم في المجموعة أن طعن القمع يوجب مثل القمع المغصوب وهو ظاهر قولها
في الغصب قلت أرأيت أن غصب من رجل حطة فطعنتم اديققا قال أحب ما فيه الى أن
تضمن له حطة مثل خطته وقوله وقال بعضهم عن ابن القاسم أن ربه المخبر ظاهره أنه لم
يقف عليه نصا لابن القاسم وفي رسم الصبرة من سماع يحيى ابن القاسم من كتاب الدعوى
والصلح من ذبح لرجل شاة يلزمه غرم قيمتها لا يجوز لربها أن يأخذ قيمتها شيئا من الحيوان
الذي لا يجوز أن يباع بالحمها قلت ولم وانما وجب لرب الشاة على ذابحها قيمتها عينها قال
لأن رب الشاة ما يفت لهما المخبر في أخذها ومذبوحة وفي أخذ قيمتها حية فمدخله بيع العلم
بالحيوان فان فات لهما إلا بأس بذلك قبلها ابن رشد ولم يرد فيها شيئا ولا ذكر في أن لربها
أخذها ومذبوحة خلافا اه منه بل فظه ونقله غ في تكميله بل فظه ونقله هنا في شفاء

الغليل مختصراً قبله ثانياً بقوله وفي ذلك أي فيما قاله عبد الحق دلالة واضحة على قوامها
 بالذبح فيه نظراً لأن عبد الحق إنما قال تجزئته بعد أخذ سببها منه قيمتها ولا ينافي ذلك أن سببها
 كان مخيراً قبل أخذه قيمتها في أخذها به منها فلا دلالة فيه أصلاً لما ادعاه ولهذا لما نقل ق
 كلام عبد الحق في الاضحية قال متصلاً به ما نصه ابن نونس وقال ابن المازني قول ابن
 القاسم إنما لا تجزئ عنه إذا أغرم قيمتها من كتب المجالس التي لم تدبر وأحب إلى أن تجزئ
 أضحية عن ذابحها إذا اختار سببها أخذ القيمة الخ انظر بقية وهو صريح فيما قلناه من
 أن اجراءه بعد الغرم لا ينافي كون سببها كان مخيراً في أخذها وكلام ابن نونس هذا هو الذي
 أشار إليه أبو علي ثالثاً بأنه سلم ما أفاده كلام ابن ناجي من أنه تكلم في كتاب الغصب
 على مسألة ذبح الغاصب أنه وإن ظاهرها أنه فوت وليس ذلك بمسلم بل ابن ناجي نفسه لم
 يقصد ذلك وإنما أشار إلى كلام ابن عرفة السابق لأنه لما ذكر التخرج على ما نقله المازني
 على قول ابن القاسم في طعن الزرع أنه فوت قال وهو ظاهر قولها في كتاب الغصب الخ
 ومعنى كلام ابن عرفة أن ما زاه المازني لابن القاسم في المجموعة تصاهوا ظاهر كلام المدونة
 في كتاب الغصب ومعنى كلام ابن ناجي أن ظاهر المدونة في كتاب الغصب يؤخذ منه أن ذبح
 الشاة فوت لأنه مسالطخ الزرع الذي ظاهر المدونة أنه فوت ويحتمل أن ابن ناجي فهم
 قول ابن عرفة وهو ظاهر قولها في الغصب على أن الضمير للخروج وأن المعنى ما ذكره تخرجاً
 على ما في المجموعة من أن الذبح فوت هو ظاهر المدونة في الغصب وهذا الاحتمال هو الظاهر
 والمتبادر من كلامه وإنما أولنا كلامه وصدرنا بغيره لأن جملة على هذا لا يليق بمنه أنه
 كلام ابن عرفة لا يقبل لمن تأمله أدنى تأمل بل كلام ابن عرفة المذكور يدل على أنه لا ذكر
 لمسئله الذبح في المدونة لافي كتاب الغصب ولا في غيره وهو كذلك لأن شيوخ المدونة كابن
 محمد وابن نونس والعمري وابن رشد وغيرهم لم يذكروها عن المدونة أصلاً وقد تبعت كتاب
 الغصب عن التذويب مسئلة مسئلة فلم أجدها فيه وتبعته أيضاً في كتاب القطع في السرقة
 حيث تعرض لطعن السارق القمع وصوغه القضية ونحو ذلك فلم أجده فيه وتبعت شرح
 ابن ناجي نفسه في السكابين أيضاً فلم أجده ذكرها إلا عن المدونة ولا عن غيرهها وتبعت
 مختصر ابن نونس فلم أجده ذكرها عن المدونة بل عن غيرها وكذا غ في تكميله فإن حمل
 كلام ابن ناجي على المتبادر منه فهو غلط لا شك فيه فكيف يحتاج به وإن حمل على ما أولناه
 عليه أولاً فلا يصلح الاستدلال به لأن ذلك إنما أخذ من المدونة تخريجاً لافاً مع ذلك فهو
 تخريج على ظاهر لاف وقد علمت أنه إنما بقي في كل مسئلة بالمتنصوص فيها لا يخرج هذا
 إذا كان التخرج مسلياً فكيف إذا لم يكن مسلماً كما هنا وإن سككت عنه ابن عرفة وغيره
 لوضوح الفرق بينهما من وجوه الأول أن الطحن فيه كائنة ومشقة والعلة عند ابن القاسم
 هي أن لا يضيع حق الغاصب فيه ولم يراع أشبه ذلك بخور زله أخذه دقيقتاً كما أشار إليه ابن
 الحاجب بقوله وخبره أشبه بين المثل وأخذه مطعواً بما جانا على الغاصب على قاعدته
 اه وقاعدته أنه لا ينظر إلى ظلمه لكونه ظالماً ولذلك قال في نقل المثل أن له أخذه وقال
 في ضيق بعد كلام ابن الحاجب السابق مائه واختار جماعة قول أشبه لأن الظالم

أحق أن يعمل عليه اه ولا كافة في الذبح ولا يحتاج فيه إلى أجر غالباً فافترقا الثاني
 أن الواجب لصاحب القمع بطئته مثله والمثل لا يراد عينه لأن غيره يقوم مقامه والواجب
 لصاحب الشاة مثلاً قيمتها وهي لا تقوم مقامها فعلى صاحبها ضرر في منعه منها مع وجودها
 وإنما نقصت قيمتها ببيعها فعليه الغاصب بها وذلك حتى لو أنه يسقطه ولا ضرر على صاحب
 القمع في أخذه مثل قمحه قد رآه وصفة ولهذا الماذكر ابن يونس الخلاف في نقل المصوب
 وأن مذهب ابن القاسم فوت المثل دون الحيوان قال عن بعض الفقهاء ما نصه والاشبه في
 المكيلات والموزونات ما قاله ابن القاسم إذا ظلم في ذلك على المصوب منه أذنت له يقوم
 مقامه ولا ينظم الغاصب كالمو غصب فيحافظ تحته أن الأعدل من الأقاويل أن عليه مثله
 ولا يأخذ الدقيق اه منه بلقطه الثالث أن الطين ينقل التسمية عن الشيء المصوب
 بخلاف الذبح وقد قال ابن جزي في قوانينه ما نصه والقوات الذي يرد إلى القيمة هو
 هلاك المصوب أو نقصانه أو حدوث عيب مفسد فيه أو صنع بشيء منه حتى يسمى باسم
 آخر كانهضة تصاغ حلياً والنحاس يصنع منه قدر اه منها بلقطها وأحد هذه الوجوه
 كاف في القدرح في القياس فكيف بجميعها الرابع أنه سلم قول ابن ناجي وظواهر
 المدونة كالمقصود الخ وهو غير مسلم في مسئلتنا ولو سلمناه تسليماً جديلاً ان ظاهرها هنا
 يفيد ما ذكره وان كان غير مسلم لأن محل ما قاله إذا لم يعارض ظاهرها النصوص القاطعة
 والواجب تأويلها وجعلها على خلاف ظاهرها لتوافق النصوص والنصوص هنا صريحة
 بخلاف ذلك الظاهر الذي زعمه وكلام ابن القاسم في سماع يحيى السابق كاف وحده لأنه
 يفيد الاتفاق على ذلك لا احتجاج به لمسأله يحيى عن عدم جواز الصلح المذكور بقوله
 لأن رب الشاة ما لم يفتلحها مخبر في أخذها الخ وقد علمت أنه لا يحتاج بمختلف فيه وقد سلم
 له ذلك يحيى كسلم لهم ما مع ذلك ابن رشد حسب ما مر كيف وله شواهد منها كلام ابن الموار
 السابق في كلام ق فإنه نص صريح في ذلك وقد سلم ابن يونس وغيره حسب ما مر ومنها
 كلام أبي محمد في نوادره واللعن في تبصرته حسب ما نقله طيني وسلمه ونصه ثم إن جمعاً من
 شراحه قرروه على أنه في الذبح بالخيار في أخذها مذبوحة وما نقصها أو الزامه قيمتها وليس
 كذلك بل المعتقد أنه ان اختار أخذها فليس له أن يأخذ ما نقصها وإنما القائل بذلك محمد بن
 مسلمة فقط واللعن وليس له الآن يأخذها مذبوحة وليس له غيرها ويضمنه قيمتها وقاله
 مالك وأصحابه وأخذ به يحيى بن الجوع وقاله ابن القاسم وقال محمد بن مسلمة له أخذها
 وما بين قيمتها مذبوحة وحية اه ونحوه في النوادر اه منه بلقطه ققت ونحوه لابن
 يونس ونصه قال ابن الموار في المعدي بفساد الثوب فساداً يسيراً لا يلزمه الامتناع بعده
 رفوه ولم يختلف في هذا قول مالك وابن القاسم ولا أشهب كانت جنايته عمداً أو خطأ قال
 ابن القاسم وأما في الفساد الكثير فرب مخبر في أخذ قيمة جميعه يوم الجناية أو يأخذها
 وما نقصه وإلى هذا يرجع مالك وقاله أشهب في الفساد الكثير ثم رجع عنه قال أشهب وهو
 كالذابح للشاة ليس له أخذها لما وما نقصها قال ابن الموار وهو أحب إلى لأنه لما أنزعه فيه
 القيمة لم يكن له أن يدعيها أو يأخذ غيرها إلا باجتماعها أو يأخذ سلعته ناقصة كذا يبح

(أو حقر بئرا) قول ز عن نت
لا يقصده عين أي بل لسقي زرع
أو غنمه مثلا وقوله كما قد يفهمه مفهوم
قول ت الخ فيه نظر لاختلاف
موضع كلامه وكلام ت تأمله
وقول ز وهل يصدق الخ الظاهر
نعم مع عينية ان لم تقم قرينة تكذبه
(أو على غير ما قل الخ) قلت قول
ز وأما هو فنضم الخ أي وان
كان حبسه في القصر ممنوعا كما
استظهره الآية عند حديث عذبة
أمرأة في هرة فأتالا لان اتخاذ الطير
في الاقفاص انما هو لوجوه لم يشهد
الشروع باعتبارها اه (أو حرزا)
قول ز لكن هنا فتحه على غير
حيوان لو قال فتحه فلم يذهب ما فيه
بل أخذه الغير فتأمله (وصبر لوجوه)
أي ان يرجي فان تعدد القصة (ولو
صاحبه) رد بلو على قولنا أشبه
وأصيح وقول ز وظاهره وان لم
يكن فيه كلفه هو أيضا ظاهر ان
عرفة وابن الحجاب وغيرهما لكن
قول ضج لان الغاصب غرم على
حمله ما لا يفيد أن مالا كلفه في
حمله ولا أجرة لا يفتوت وقول
ز كابد له نقل ق ان نقل غير
الحيوان الخ صحيح وسقط من
نسخة هوني من ز لفظه غير
فاعترض عليه بان الذي في ق
عكس ما نسب اليه فأنظره وقول ز
ونظر فيه عج أي توقف فيه وهو
قصور فقد ذكر ق عن ابن القاسم
الجواز وزكره أيضا غير واحد انظر
الاصل

الشاة وكما روى العاصم ان ديان ليس لربها أخذها وما نقصها فانه مالك وأصحابه يقول أشبه
أخذ سجنون في المجموعة اه منه بلقطه فاحتجاج أشبه وابن المواز بمسئلة
الشاة بقية مدانه لا خلاف فيها مع التصريح بأنه قول مالك وأصحابه كما أن كلام الزاودر
واللخمي يفيد الاتفاق على ذلك وان الخلاف انما هو في أخذه اياها وحدها ومع ما نقصها
ولو اطاع أبو علي على هذه النصوص القاطعة لما قال ما قال والكمال لله تعالى خاصها
قوله ولم يشر اليه ح الخ فانه يجب بل ح أشار اليه والى أنه لا يقول عليه فانه لما ذكر
بعض كلام ابن عرفة الذي قدمناه قال مانقصه وما ذكر ابن عرفة صحيح فقد شرح ابن
التمساني كلام الجلاب المتقدم بأن ربها مخبر وذكرا بن رشد في أجوبة في أوائل كتاب
الجامع في المسئلة التي تكلم فيها على معاملته من ماله حرام أو بعضه أن رب الشاة مخبر ولم
يذكر في ذلك خلافا وذكرا أنه لا يجوز شرأواهم ان الغاصب وحصل هناك فاعده وهي
ان فات عند الغاصب ولم يكن له أخذه بالا خلاف فهذا يكره شرأؤه وما كان في فواته
خلاف والقول بعدم الفوات ضعيف فكره وتشتد الكراهة وما كان في فواته خلاف
قوي فلا يجوز شرأؤه وكذلك ما كان به مخيرا في أخذه لا يجوز شرأؤه اه ونقل ذلك
البرزلي في مسائل الغصب وكلام ابن ناجي في شرح كتاب الاستحقاق من المدونة يقتضي
أنه لم يقف على كلام ابن رشد وكذا كلام ابن عرفة والله أعلم اه منه بلقطه فتأمل مع
قول أبي علي أنه لم يشر اليه وحاصل ما سبق أن كلام أبي علي معترض من وجوه وان
قوله ان المذهب ان الذبح قوت ليس كذلك لان ابن عرفة أنكر وجوده نفاضا لاعت
أن يكون المذهب وسلم له الحفاظ المحققون من قدمنا ذكرهم وغيرهم بل المذهب انه ليس
بقوت بل لربها أخذها لكن لامع نقصها كما رجحه ح ومن تبعه هذا الذي فيه لاما عراه
له أبو علي وقد بينا ذلك دليله نقلا عن عقلا لا يقي معه وقتن لمن معناه الانصاف أدنى من
قلامة ظهرفته سبحانه الحمد وله الشكر (أو حقر بئرا) قول ز أو يضمن كما قد يفهمه
مفهوم قول ت لا يقصده عين الخ فيه نظر لاختلاف موضوع كلامه وكلام ت
وكيف يصح الاحتجاج به مع اختلاف الموضوع تأمل وقوله وهل يصدق أنه لم يقصد
بحفرها الا لآلاف الخ الظاهر قبول قوله مع عينية ان لم تقم قرينة على خلاف ما دعاه لأن
الفرض انه فعله في موضع يجوز له فالضمان انما هو بالقصد وهو أمر لا يعلم الا من قبله
ويؤخذ ذلك مما أفتى به الوائس رسي فيمن أخذ نار القطع عسل فاحترق أمتعة الناس
وجهل هل فرط أم لا أنظر نصح فيما يأتي عند قوله وكنا جيع نار الخ (أو حرزا) قول ز لكن
هنا فتحه على غير حيوان صوابه فتحه فلم يذهب ما فيه بل أخذه الغير ليناسب ما قرره
تأمل (وصبر لوجوه) يعني اذا كان يرجي وجوده قال ابن ناجي في شرح المدونة عند تكلمه
على المسئلة مانقصه وورقت مسئلة تنويسي في أيام قرأتها وهي رجل ألقط طعاما مسوسا
فحكمت فيها شيخنا أومهدي بأنه يغرم قيمته لتعذر مثله وليست كسلسلة لانه اذا صبرهنا يوجد
المثل قطعوا لا كذلك فيما ذكره وقد لا يوجد مثله أبدا اه منه بلقطه (وليلده ولو صاحبه)
رد بلو على أشبه وأصيح ابن عرفة ومن لم يضمنه طعاما بغير بلدغصه والطعام معه

ففي كون الواجب مثله في بلد غصبه وتخييره في أخذه أو مثله بالبلد ثالثاً إن لم يبق فيه بلد
بعيد عن بلد غصبه فالأول والأفان الثاني لابن رشد عن ابن القاسم مع سماعه وسماع أصبغ
أشبه وقوله اه منه بلطفه وقول ز وظاهره وان لم تكن فيه كافة هو ظاهر كلام ابن
عرفة السابق وابن الحاجب وغبرهما لكن قال في ضج مانصه فرأى ابن القاسم في
المدونة أن النقل فوت لأن الغاصب غرم على حمله ماله اه منه بلطفه وهو بعيداً مالا كافة
فيه ولا أجرة لا يفتوت وقول ز كما يدل نقل ق ان نقل الحيوان فوت بخلاف المقوم
الخ غير صحيح بل الذي في ق هنا وعند قوله وان وجد غاصبه الخ عكس مانصه فأنظره
وقول ز ونظريه ع مع معناه أن عجم نظري الجواز وعدمه لأنه نظري في كلام البعض
ونص عجم وانظر إذا كانت المثل وهو طعام هل يجوز أن يأخذ عنه غير مثله ولا يكون من
باب بيع الطعام قبل قبضه لأن فواته بمنزلة تلفه أم لا لأن فواته ليس بمنزلة تلفه اه وفي بوقفه
في ذلك مع شهر القاسم أنه كور في ق مالا يخفى وما في ق عن ابن القاسم
من الجواز نص عليه غير واحد في ابن يونس مانصه قال ابن القاسم انما له أخذه بمثله حيث
غصبه ولو اتفق على أن يأخذ عنه أو مثله بوضع نقله أو يأخذ فيه مما جاز بمنزلة بيع طعام
القرض قبل قبضه وقاله أصبغ اه منه بلطفه وفي ابن عرفة مانصه الشيخ في الموازية عن
ابن القاسم لو اتفق على أن يأخذ منه فيه ثمانية أجاز كبضع طعام القرض قبل قبضه وقاله
أصبغ وروى ابن القاسم في المجموعة والعندية لا يجوز أخذه منه طعاماً بخلافه في حسن
أوصفه لأنه طعام بطعام مؤخر اه منه بلطفه وفي المدونة مانصه ومن غصب من رجل
طعاماً وأداما فاستهلكه فعليه مثله بوضع غصبه فان لم يجد هناك مثله لزمه أن يأتي بمثله
الآن بصطلمو على أمر جائز اه منها بلطفها قال ابن ناجي مانصه وقصد بقوله الآن
بصطلمو الخ أن يعطيه دنائراً ودرهماً أو عرضاً وطعاماً من غير جنسه ولو كان أكثر
أو أقل أو من جنسه مثل كبش اه أن كان ذلك مجزئاً لا يدخله في بيع الدين ثم قال وقال
أبو البراء قوله لا يدل على أن طعام الاستهلاك مثل طعام القرض في بيعه قبل قبضه وهو
مذهب ابن القاسم وذهب البغداديون إلى أنه لا يجوز بيعه قبل قبضه كطعام السبع اه
منه بلطفه والله الموفق (ومنعه منه للتونق) قول مب الذي في ح عن نواز ابن
رشد أنه ينعى ولو علم ان الغاصب يدفع القيمة الخ فيه نظر لأن ح ذكر كلام ابن رشد بالعمى
عند قوله أودع وقد منّا كلامه هناك وذكره باللفظ عند قوله المثل ولو بغلاء وليس فيما
نقله عنه في الموضوعين تعرض لقوات اللحم بالطبخ أصلاً فأنظره نعم يصح الاحتجاج به إذا
وجد أحد يقول ان اللحم لا يفتوت بالطبخ ونص المحتاج اليه من كلام ابن رشد الذي نقله
باللفظ ولو أفانته فأنه تلزمه بها القيمة أو المثل في حاله مثل وسقط خياره في أخذه عند
بعض العلماء كالقصة يصوغها حلياً والصفير بفعل منه قد حاو الخشب يصنع منه ثواب
أو أبواباً والصوف والحري والسكان يفعل من ذلك شيأوما أشبه ذلك لما جاز لأحد أن
يشتره ولا أن يستوهبه بخلاف من يقول من العلماء أن هذه الأشياء أن يأخذ القصة
مصوغة والصفير معمولاً والخشب مصنوعاً والشباب منسوجة دون شيء يكون عليه

(ومنعه منه للتونق) قول مب
الذي في ح الخ ليس في كلام
ابن رشد الذي في ح تعرض لما
طبخ من اللحم أصلاً فلا يتم الرد به
الألو وحسب قول بان اللحم لا يفتوت
بما يطبخ ولم تجزده والله أعلم وقول ز
وقول المصنف فيما يأتي أو غرم
قيمة الخ مبني على ما نشره به من
أن معناه لزمته شرعاً وفيه نظر كما يأتي

للعاصب لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق اه منه بلقطة والقول بان له أخذ النضة مضوعة ونحوها موجود في المذهب معز والاشهب وابن المجاشون كافي ابن عرف وغيره ولم أر من ذكر خلافا في اللحم اذا طبخ بارا الذي فيه كلام بدر الدين القرافي وناصر الدين اللقاني ومن وافقه همام الشيوخ فلا يكمل الرد عليهم بكلام ابن رشد هذا فتأمل به انصاف وقول ز ولكن مقتضى ما لابن ناجي وقول المصنف فيما يأتي أو غير مقتضاه يجوز لا كل جملة مقتضى كلام المصنف الا في مبنى على ما شرحه به من أن معنى غرم قيته أنه الزمته شرعا وان لم يغرمها بالفعل ولا حكمها عليه وفيه نظر انظر نو (وقال أجزت لظن بقائه) قوله مب فيه نظرا لأن أبا الحسن ذكر القولين معا وقال في قول بعض القرويين انه ظاهر المدونة الخ في نظره نظر لان محصل كلام أبي الحسن الذي نقله ح وسلمه أن مفهوم قول المدونة ثم ذهب البياض عند المتابع فبعد أنه لو ذهب عند الغاصب لكان الحكم بخلاف ذلك وتعليل الامام بقوله ولو شام بجعل يدل على انه لا فرق بين الوجهين فبعض القرويين اعتمد مفهوم الظرف وعبد الحق وابن يونس اعتبر مفهوم العلة فجعل مفهوم الظرف وصفا طرديا فصدق ز فيما قاله وعلى ما لابن يونس وعبد الحق عول البرزني والغبري وسلم لهم اها ذلك تلميذها ابن ناجي ونصه وقطع شيخنا حفظه الله تعالى بان قوله عند المتابع وصف طردي وكذلك لو ذهب البياض عند الغاصب ونقلته في درس شيخنا أبي مهدي فوافق عليه ولم يرض بقول ابن يونس عن بعض فقهاء تابعي به التونسي ينبغي أن يكون له متكلم لان البيع وقع على غير الصفة التي يعرفها فيقول انما أجزت البيع على ما كنت أعرف اه منه بلقطة والله اعلم (وبدرزيع) قول ز وقيدها محنون بما اذا كانت تنبت بأرض أخرى الخ هذا خلاف ظاهر كلام ابن رشد في سماع عبد الله بن عمر بن غانم من كتاب الجامع فانه أنما ذكر قديم محنون فمين أخذ من شجر غيره ما حط فغرسه ونصه فان فعل ذلك فعصبا وتعدى بلا اذن من صاحبه ولا دلالة عليه من يستوجب الدلالة فله أن يقلعه ويأخذه وان كان قد علق الا أن يكون بعد طول زمان وبعد غم أو زيادة بينة فلا يكون له أن يأخذه بعينه ويكون له قيمته يوم امتلأه من شجرة عودا ميتا مكسورا وان كان قد أضر بالشجر كان عليه مع ذلك قيمة ما نقص من الشجر هذا قول أصبغ في الواضحة وقال محنون انما يصح كون أولى بغرسه اذا كان انقلعه وغرسه بنبت وأمان كان لا يثبت ان قلعه وغرسه فائمه لقيته ولا سبيل له الى قلعه ثم ذكر ما اذا اقتلع غرسا من بستان غيره وغرسه في أرضه على وجه الدلالة وبين حكمه ثم قال مانصه ولو كان اقتاعه غصبا غير مدلل امكن صاحب الغرس أحق بغرسه وان كان بنبت في أرضه وطال زمانه وتبينت زيادته لانه شئ بعينه اخذه حيا فتم اوزاد وشب فهو كالصغير يغصب أو يسرق ثم يحده صاحبه وقد كبر وشب ونما وازاد فهو أبدا أحق به وسواء كان مما يثبت ان غرسه بعد قلعه من أرض الغاصب أو مما لا يثبت وهو أحق به الا أن يشاء أن يسلمه ويأخذ قيمته ناسيا يوم قلعه فيكون ذلك حكي ذلك ابن حبيب في الواضحة عن أصبغ وبالله التوفيق اه منه بلقطة ونقله

(وقال أجزت الخ) قول ز وظاهر الخطاب ترجيحه صحيح خلافا لمب اذ محصل ما في ح عن أبي الحسن ان بعض القرويين اعتبر مفهوم الظرف من قول المدونة ثم ذهب البياض عند المتابع وعبد الحق وابن يونس اعتبر مفهوم تعليل الامام بقوله ولو شام بجعل وجعل الظرف وصفا طرديا وعليه عول البرزني والغبري وابن ناجي والله أعلم (وبدرزيع) قول ز وقيدها محنون الخ مثله لابن يونس وابن ناجي خلافا لظاهر البيان ان قد صد محنون انما هو فمين أخذ من شجر غيره ما حط فغرسه الا أن اقتصار ز عليه يقتضي أنه المذهب مع أن ابن ناجي صرح بان قول أصبغ له به أخذه مطلقا هو ظاهر المدونة وكلام ابن رشد أيضا يفيد ترجيحه وقول ز على أنه لا يثبت غير ظاهر والظاهر قيمتها ناسية بأرض مالكها يوم قلعت وهو الذي يفيد كلام ابن رشد وابن يونس انظر الاص

ح مستوفى آخر هذا الباب فتأمل تجد شاهد الماقلناه لكن يشهد لز كلام ابن يونس
وابن ناجي في المدونة مانصه ومن غصب وديا صغارا من نخل أو شجر أصغارا فقلعهما
وغرسهما في أرضه فصارت واسق فلربها أخذها كصغير من الحيوان بكبر اه منها بلفظها
قال ابن ناجي مانصه قلت وظاهره كانت تنبت في أرض أخرى أم لا وهو كذلك عند
أصبغ وقال سحنون معناها اذا قلعت تنبت في أرض أخرى وكلاهما حكايا ابن يونس
اه منه بلفظه ونص ابن يونس بعد نقله عن المدونة مثل ما تقدم عنهما متصلا به قال
سحنون في كتاباته هذا اذا كانت اذا قلعت تنبت في أرض أخرى قال ابن حبيب عن
أصبغ له به أخذه وان كان قد طال زمان ذلك وكبر عما تنبت أم لا الآن بشاير به أن يده
ويأخذ من الغاصب قيمته نايتوم قلعت فذلك اه منه بلفظه لكن يرد على رقتصاره
على قول سحنون وهو يفيد أنه المذهب وليس في كلام ابن يونس وابن ناجي ما يفيد ذلك
بل صرح ابن ناجي بأن ما لأصبغ هو ظاهره وأصدق في ذلك ويقويه كلام ابن رشد السابق
لا تباينه كانه المذهب ولم يذ كر تنقيده سحنون في هذه بل فيما امتلخه وظاهره أن تنقيده
سحنون لا يجري في هذا كإلزامه وقد سلمه ح وذلك يدل على رجحانه خلاف ما أفاده كلام
ز والله أعلم وقول ز والاخذ بقيته على أنها لا تنبت فيه نظير الالواجب له قيمته نايتوم
بأرض مال الكها يوم قلعت هذا هو القياس وهو الذي تقدم في نقل ابن رشد وابن يونس عن
أصبغ اذا اختار ربه انقرعه وكذلك يقول سحنون اذا اختلف بينهما عند من جمعه
خلاف في هذا الموضوع انما هو في تخيير ربه في قلعهما اذا كانت لا تنبت وعدم تخييره فاذا
تحتم عليه أخذ القيمة عند سحنون فالحكم ما قاله أصبغ اذا اختار أخذ القيمة فتأمل والله
أعلم * (تنبيه) قول المدونة وديا هو بالمال المهملة بوزن غنى وهو صغار النخل التي
تنقل للغرس والبواسق الطوال قاله ابن ناجي عن عياض قلت وهو اسم جنس جمعي
واحدته ودية كافي الصحاح والقاموس والمصباح ونصه والودى على فعيل صغارا النخيل
الواحدة ودية اه منه بلفظه (وان تخلص خير) قول مب أي أنلف العصر بعد
دخول التخل فيه الخ هذا هو منه رحمه الله لان كلام المصنف ليس في اطلاقها كما هو
موضوع كلام الثمانية اذ لا يتأتى مع الاتفاق تخييره في أخذها خلا أو أخذ عصير مثلها
والذي في ثمانية أبي زيد هو مانصه من تعدى على جرة عصير فكسره فان دخله عرق خل
ولم يتخل غرم قيمته على الرجا والخوف بمنزلة القرة وان ظهر أنه خير ولم يدخله عرق خل فلا
شي عليه لانه كسره في حين لو علم به صاحبه لم يحل له امساكه اه كذا نقله ح وطفى ونقله
ابن عرفة مختصرا اختصارا محققا ونصه وفي ثمانية أبي زيد من كسر جرة عصير دخله عرق
خل ولم يتخل غرم قيمته على الرجا والخوف وان لم يدخله عرق خل فلا شي عليه لانه لو علم
ربه لم يحل له امساكه اه منه بلفظه فتأمل بين لك ما فيه (وتعين لغيره وان صنع) قول
ز وهو يفيد أن المعقد الاطلاق الخ هو مصرح به في كلام ابن عرفة ونصه فسق كونها
بتخلها عند الغاصب له أولها نالها ان تسيب في تخليلها التخرج عهده المذموم والمعروف
ومفهوم قول الشيخ اه منه بلفظه ونقله ق و غ في تكميله معبر عن الشيخ بأبي محمد

(وان تخلص خير) قول مب اي
أنلف الخ وهو منه رحمه الله لان
موضوع المصنف غير الاتفاق الذي
هو موضوع الثمانية ولا يتأتى معه
التخير المذكور فلذا قالت ان دخله
عرق خل غرم المثلث القيمة وان كان
خراصر فلا شي عليه كما نقله
ح و طفي قلت قد يجاب بان
مراد مب القياس أي فعلى
تخل دخله عرق التخل ولم يفصح
به انك لا على ذهن اللبيب والله
أعلم (وان صنع) صرح ابن عرفة كما
في وغيره بان هذا هو المعروف

وابن ناجي في شرح المدونة وسأله (كفر الخ) قول ز وهي فاعل غير صحيح وصوابه
وهي مفعول به أو نائب الفاعل ولهذا قال غ ينبغي أن يصب للفظ غير على الاول
ويرفع على الثاني على حسب محل الكاف اه منه (ولو قلته تعديا) قول ز عند ابن القاسم
وأشبه واستظهره ابن عبد السلام الخ فيه انظر من وجهين يظهر أن بنقل كلام ضيغ
عند قول ابن الحاجب بخلاف الغاصب على المشهور ونصه وهذا قول ابن القاسم وأشبه
وقال محنون وابن القاسم في أحد قوليه وله أخذه بالقيمة يوم القتل كالاجني لان القتل
فعل ثان ومن حجة ربه أن يقول لا يؤاخذ بوضع اليد وإنما يؤاخذ بالقتل ابن رشد وهو
أفيس ابن عبد السلام وهو ظاهر لأن ابن القاسم لم يعتبر تعددا لاسباب في الضمان اذا
كانت من فعل واحد بل اقتصر على الاول منها وحكي ابن يونس أن محنونا رجع إلى قول
ابن القاسم اه منه بلقطه فالقائل هو أفيس هو ابن راشد القضي لأبوالوليد بن رشد وما
قال هو أفيس هو الذي استظهره ابن عبد السلام لا المشهور بخلاف ابن فيهما والله أعلم
(وخبر في الاجني) قول ز أولاشي لله عليه أيضا هذا الاحتمال لا يصح والاول هو
المتعين وبشده قول ابن عرفة وقتل المغضوب بحق قصاص أو حراية كونه اه منه
بلقطه (وغله مستعمل) احتريه مما اذا عطله أصلا فلاشي عليه على المشهور ويشمل
المستعمل ما استعمله بنفسه وما أكرامه أو أوجره لغيره أو بقصر على الاول ويؤخذ منه الثاني
بالاخرى لان من يقول برد الغلة في الاول يقول به في الثاني والعكس وقول ز لخاصا
بالعقار مع أنه مذهب المدونة الخ نواتات عباراتهم هنا على أن هذا مذهب المدونة وأن
المشهور بخلاف مذهبها وفيه نظر وان نواتات عليه عباراتهم بل المدونة فيها القولان فما
عزوه لها هو في كتاب الغصب وفي كتاب اللقطة والضوال وما عزوه لغيرها هو في
كتاب الاستحقاق منها وفي كتاب الجعل والاجارة وقد نقل ق عنها ذلك عند قوله وصيد
عبد وعند قوله لا سماوى وغله وعند قوله والابدئ بالغاصب فراجع وتأمل وقد شبه على
ذلك أبو الحسن وابن ناجي فانه قال عند كمالهما في كتاب الغصب مانصه ومثله في اللقطة
والضوال وقال في الاستحقاق يرد كراء الرقيق وفي كتاب الجعل والاجارة يرد كراء الدابة
اه منه بلقطه ونحوه لابي الحسن ونقل أبو علي كلام أبي الحسن وسلمه قلت وكلامهم
يدل على أنه لم يذكروا في الاستحقاق رد كراء الدابة ولا غله استعماله الرقيق والدابة بنفسه
وايس كذلك ففيها في كتاب الاستحقاق مانصه ولو أن الغاصب نفسه اغتال العبد وأخذ
كراء الدابة لزمه أن يرد الغلة والكراء المستحق ولو مات الغاصب وترك هذه الاشياء ميراثا
فاستغلها ولده كانت هذه الاشياء مغلته المستحق اه منها بلقطه وبه تعلم أن ما مشهوره
أحد قولين منصوبين فيها لانه خلاف مذهبها والله الموفق (وكبراء أرض بنت) قول
ز واستعملها والافلاشي عليه الخ اعترضه نو بأنه ليس في المواقي ولا في الناح
التمريض بقوله ولاشي له وإنما اقتصر على نقل كلام اللغوي انظر بقية ان شئت قلت
وكذا نت في صغيره وكبيره وكان ز أراد أنه يدل عليه كلامهم بالمفهوم امكن في استعماله
اذ ذلك هذه العبارة ما لا يخفى والله أعلم (وما أنفق في الغلة) قول ز وللاغاصب ما أنفق

(كفر الخ) قول ز وهو فاعل
صوابه مفعول (ولو قلته تعديا) قول
ز واستظهره الخ فيه نظري الذي
استظهره ابن عبد السلام هو الثاني
الذي قال فيه ابن راشد انه أفيس كما
في ضيغ انظر نصه في الاصل (وخبر
في الاجني) قول ز وانظر هل
معناه لاشي على الحاني الخ هذا
هو المتعين وبشده قول ابن عرفة
وقتل المغضوب بحق قصاص أو
حراية كونه اه (مستعمل) بنفسه
وأخرى ما أكرامه أو أوجره لان من
يقول برد الغلة في الاول يقول به في
الثاني ولا عكس لا ما عطله على
المشهور وقول ز مع أنه مذهب
المدونة الخ بل المدونة فيها القولان
معا نظر ق عند قوله وصيد عبد
وعند قوله لا سماوى وغله وعند
قوله والابدئ بالغاصب وقد شبه
على ذلك أبو الحسن وابن ناجي فما
شهره هو أحد قولين منصوبين
فيها والله الموفق (وكبراء أرض)
قول ز والافلاشي له هذا وان لم
يصرح به في الشارح فكلامهما
يفهمه وبه يسقط اعتراض نو
والله أعلم

الخ خياطته تخالف اعرابه فتأمله (ومعه أخذه ان لم يحتج للكبير جل) قول ز عرضا
أورقيا فالخ سوى بين العرض والريق ونحوه اق هنا فلا عن ابن رشد عن سماع
ابن القاسم وهو كذلك في ابن عرفة عن ابن رشد لكنه لم يقتصر على ذلك بل قال بعد مانصه
الباجي روى ابن القاسم ليس له الا أخذ العبيد والدواب ويخبر في البر والعروض في أخذها
بعينها وقيمتها يوم الغصب ثم قال بعد مانصه وروى ابن عبد دوس ليس له الا عين شئته في
العبيد والدواب النعمي ما لاجل له والطريق أمانة القول فيه قول من دعاه لأخذه والام يجبر
ربه على أخذه وله أخذ مدون غرم نقله على قول أشهب وعلى قول ابن القاسم بعد غرمه
اجرة نقله ومعروف المذهب أن ليس له به جبر الغاصب على رده لبلد الغصب ولا مغيرة من
نقل خشبة من عدن الى جدة تعديا أو تفق عليها ما تهدى جبر ناقلا على ردها لمجملها اه
منه بانقله وما ذكره عن الباجي وابن عبد دوس موافق لابن يونس ونصه ومن المجموعة
روى سحنون عن ابن القاسم عن مالك في العروض والريق والطعام يسرن فيجدهم به
يغير بلده قال أما الطعام فليس له أخذه وانما له أن يأخذ الغاصب أو السارق في موضع
سرقه وأما العبيد والدواب فليس له أخذهم الا حيث وجدهم لا غير يردان لم يتعروا وأما
البر والعروض فربما يخبر بين أخذ بعينه وان شاء قيمته بموضع سرق منه ثم ذكر قول
أشهب وأصعب ثم قال مانصه محمد بن يونس وتخصيل هذا الاختلاف باختصار قال ابن
القاسم أما الطعام فليس له في الحكم الا مثله بموضع غصبه والحيوان والريق ليس له الا
أخذه حيث وجده وقال أشهب الحيوان كالبرزوه ويخبر في أخذها وقيمتها لبلد الغصب
قال وكذلك الطعام له أخذه منه له في بلد الغصب ونرق أصبع بين البلد العبيد والريق
اه منه بلفظه وظاهر كلام ابن شاس وابن الحاجب موافق لتفصيل الجماعة وبه يظهر لك
ما في اقتصار ق على تسوية الرقيق بالعروض ثم عزو ق ذلك لسماع ابن القاسم
وان تسع فيه ابن عرفة فيه نظرا لخالفته لما في البيان في المسئلة الثانية من سماع سحنون
من كتاب الغصب مانصه مسئلة وقال ابن القاسم قال مالك في البرز والقمع والريق يسرق
فيجدها ربهافي غير بلده قال أما البر فالسرق منه بالخيار ان أحب أخذ به وان أحب
أخذ قيمته في الموضع الذي سرق منه وأما الرقيق فأنما له أن يأخذهم ليس له أكثر من ذلك
وأما الطعام فأنما يكون له في الموضع الذي سرق منه قال القاضي تفرقة بين البر والريق
معناه في الرقيق الذي لا يحتاج الى الكراء عليهم وكذلك الدواب قاله في المجموعة وأما الريق
الذي يحتاج الى الكراء عليهم فحكمهم على قول مالك هذا في نقل الغاصب لهم من بلد الى
بلد حكم السلع يكون ذلك فو لا يوجب للمغصوب منه أن يضمن الغاصب القيمة في ذلك كله
يوم غصبه في البلد الذي غصبه فيه وان شاء أخذت اعبه بعينه وريقه بأعيانه ثم حيث
وجدهم وأما الرقيق الذي لا يحتاج الى الكراء عليهم والدواب التي انما تترك أو تترك
فهي عنده بخلاف السلع لا تقوت في الغصب بحملها من بلد الى بلد فليس للمغصوب منه
الأخذها حيث وجدها وسحنون لا يفرق في ذلك بين الدواب والريق والسلع ويرى نقل
ذلك كله من بلد الى بلد كاختلاف الاسواق فلا يوجب للمغصوب منه في ذلك كله الأخذ

(الكبير جل) مثله خوف الطريق
وقول مب عن ابن عرفة ثالثها
هو في العروض والريق أى العلى
الذى يحتاج الى الكراء كما أشار له
ز ومب وبه يصح عزوه لسماع
ابن القاسم وبه يثبت هو في
بان الذى فيه هو التفرقة بين
العروض والريق أى الذى لا يحتاج
للكراء عليه كفى المجموعة فافهمها
وما في العتبية وفاق كما صرح به ابن
رشد خلافا لجعل ابن عرفة ما فهمها
خلافا والله أعلم وقول ز وبين
أخذه بدون أجره حمل أى أجره
رده لبلده وظاهر كلامهم انه لا أجره
أيضا للغاصب في نقله للبلد الذى
لقبه به

متاعه بعينه حيثما وجد من البلاد ولا يصح في سماعه بعد هذا من قوله وظاهر روايته
عن أشهب ضد قول يحنون أن ذلك كله فوت يكون المصوب فيه بالخيار بين أن يضمه القيمة
في ذلك كله يوم الغصب في البلد الذي اغتصبه فيه وبين أن يأخذ متاعه بعينه حيثما وجد
من البلاد فهي ثلاثة أقوال قولان متضادان وتفرقة اه منه بلفظه من نسختين عند قتيب
منه ونحوه في أول رسم من سماع أصبغ الذي أشار إليه ونحوه في المقدمة ولولا
تشبيه الاطالة لقلت كلامه في سماع أصبغ وما في مقدماته لئلا يدعى أن التعريف وقع
في نسختين من البيان مع أنه يمنع من ذلك تصريحه بواقعة ما في المجموعة لما في العينية وابن
عرفه جعل ما فيه سماعا خلافا وقد نقل في ضيق بعض كلام المقدمات على مثل ما وجدته
فيه افتعن أن ما لقي ليس بصواب وإن تبع فيه ابن عرفة وقد سلم طفي و مب كلام
ابن عرفة فلا يغتر به ما والله الموفق وكلام ز يجب حمله على الرقيق الذي يحتاج إلى
الكرامة عليه كذا ذلك بين من لفظه فلا يتوجه عليه اعتراض قتامة وقول ز وبين أخذه
بدون آجرة جل الخ أي لا يأخذ من الغاصب آجرة حمله إلى بلدته هذا الذي يدل عليه قوله لأن
خيرته تنفي ضرره وسكت عما إذا أراد الغاصب أن يأخذ منه آجرة على حمله للبلد الذي
أقيم به وظاهر كلامهم أيضا أنه لا آجرة له إلا ما قد سماه من نقل ابن عرفة عن الخمي من أنه
يلزمه ذلك فتخرج على قول ابن القاسم وقد سلمه ابن عرفة وفيه عندى نظرا لأنه أراد تخريج
والله أعلم على قول ابن القاسم في طعن القمع وصوغ الفضة وصنع النحاس ونسج الغزل
من أن الغاصب وإن ظلم لا ينظم وقال أشهب الظالم حتى أن يحمله عليه فإن كان هذا
أشار فتخرج على قول أشهب مسلم وأما على قول ابن القاسم فلا لأن ابن القاسم إنما قال
في هذه مثل شئته لا آجرة عمله فتأمل له بانصاف والله أعلم (لأن هزلت جارية) قول ز
بكسر الزاي مع ضم الأول وفتح الأول على أنه مبنى للمفعول وهو مسلم والشأن على أنه
مبنى للنعال وهو غير مسلم وإن تبع فيه عجب وهذه عبارته بعينها وزاد ما نصه قاله الشاذلي
اه منه بلفظه لأنه في الصباح والمصباح لم يذكر إلا الأول ونص الصباح والهزال ضد
السن يقال هزلت الدابة هزالا على ما لم يسم فاعله وهزلتها ناهز لا فهي مهزولة اه منه
بلفظه ونص المصباح وهزلت الدابة أهز لها من باب ضرب هزلا مثل قفل أضغفتها بإسنة
القيام عليها والاسم الهزال وهزلت بالبناء لأنه هزل هولا فهي مهزولة اه منه بلفظه وفي
القاموس مانصه والهزال بالمضم نفى السن هزل كفى هزالا وهزل كصر هزلا وبضم
وهزلته أهزله وهزلته وأهز لوا هزلات بالهم كهزوا كضربوا وجسوا أموا لهم عن شدة
وضيق اه منه بلفظه (تنبيه) قول المصباح في مصدرهزل المتعدى أنه مثل قفل
يظهر لي أنه مخالف لما في القاموس لأنه ذكر الماضي والمضارع وهو يدل على أنه من باب
ضرب وسكت عن مصدره وهو متعد فقياسه هزلا بالفتح كضربا مع أنه قال في اللزم
المبنى للفعل كصر هزلا وبضم وهو يفيد أن الفتح فيه أكثر فكيف يتعين الضم في
المتعدى فتأمل له بانصاف (أو خصاه فلم ينقص) قول ز كما إذا زاد عند ابن رشد الأول أن
يقول عند ابن القاسم ورجحه ابن رشد انظر غ وقد بحث أبو علي في كلام ابن رشد وأطال

(لأن هزلت) قول ز مع ضم
الأول على هذا اقتصر في الصباح
والمصباح وصدر به في القاموس ثم
قال وهزل كصر وبه تعلم ما في ز
(أو خصاه الخ) قول ز كما إذا زاد
عند ابن رشد لو قال عند ابن القاسم
ورجحه ابن رشد وقد أطال أبو علي في
الاحتجاج على رده وحصل أن الخصاء
إذا لم ينقص فلا شئ فيه زاد أم لا كما
هو مفاد المصنف وغيره والله أعلم

في الاحتجاج على رد كلامه وقال في آخر كلامه مانصه وقد تحصل من هذا ان الخصماء اذ لم ينقص فلاشي فيه زاده ولم يزد على مذهب ابن عبدوس واختصار من روايته والتظن في مقابلته وعليه اقتصر الزجاجي وابن شاس وابن الحاجب وبه تعلم ان ما في المتن فيه تحرير فافهم ودع من اعترض على المصنف ولم يقف على ما يشهد له اه منه بلفظه وقول ز قاله بعض الشراح وفيه نظر الخ ما عزا له بعض الشراح هو في ح وقد رده أبو علي فقال بعد نقله مانصه وفيه نظر من وجوه فانظره واعتراضه على ح ظاهر وما قاله م ب ظاهر والله الموفق (أو جلس على ثوب غيره في صلاة) قول ز مع نقص الاخرى فيما يظهر انظر قوله فيما يظهر مع ما يأتي عند قوله وان لم يشته فتنقصه (أو أعاد مصوغا على حاله) قول م ب هذا قول أشهب والصواب عند ابن يونس الخ تسع في هذا ق وفيه نظر فان ما اعتده المصنف هو قول ابن القاسم وأشهب وصدر به اللخمي وابن شاس ومقابله لابن المواز واختار اللخمي الاول قائلا هو ابن لان الصياغة مما يقضى فيها بالمثل فاذا فعل فيها الحكم المأمور به على أحد القرنين مضى ولم يلزمه غيره اه وايضا عند ابن الحاجب فقال ولو أعاده على حاله أخذه بغير غرم وقيل قيمته فقال في ضيق مانصه ابن راشد والاول لابن القاسم وأشهب والثاني لمحمد واختار اللخمي لاشي عليه اه محل الحاجة منه بلفظه فانت تراسل كلام ابن الحاجب وأيده بأنه قول ابن القاسم وأشهب ومختار اللخمي كما سلمه ابن عبد السلام وابن راشد وابن عرفة وقد نقل كلام اللخمي مختصرا وقبله مقتصر عليه ولم يعرج على اختيار ابن يونس بحال وفي الشامل مانصه ولورده بحاله فلا غرم وقيل قيمته اه منه بلفظه ولهذا سلم غ وح وابن عاشرو طفي وغيرهم كلام المصنف وقال أبو علي بعد ان يقال مانصه واذا ثبت هذا بقول المتن أو أعاد مصوغا على حاله أي لا صمان عليه في ذلك وقد رأيت اختيار اللخمي لذلك اه منه بلفظه فتشديدك على كلام المصنف ولا تقتصر بكلام م ب وان تسع ق والله أعلم (ككسره) قول ز ورجع اليه كذا لا يابن الحسن الخ ما عزا له ابن الحسن هونص المدونة في كتاب الرهون ونصها وكان ابن القاسم يقول اذا كسر الخ لثاين فانما عليه ما نقص الصياغة ثم رجع الى أن يغرم قيمتها ويكونان اه منها بلفظها وقول ز وجعل ح التشبيه في قوله لان هزلت جارية الخ ما حله عليه ح من أنه يأخذ بقيمة الصياغة هو الذي في المدونة في كتاب الغصب ونصها وأما من كسر لرجل سوارين فانما عليه قيمة الصياغة لانه انما تسد له صنعة اه منها بلفظها وهو غير القول الذي رجع اليه قطعاً وكان ح اعده هذا لان ابن الحاجب اقتصر عليه والظاهر حل المصنف على ما صدر به ز لانه المتبار منه ولانه المرجوع اليه * (تنبيهان الاول) اختلف هل قولها في كتاب الغصب فانما عليه قيمة الصياغة هو عين قولها في كتاب الرهون فانما عليه ما نقص الصياغة وبه جزم أبو عمران قائلا انما يعني بذلك ما بين قيمته مما يحجب عليه وليس لابن القاسم فيها الا قولان ولا شهب ثالث أو هو غيره قال ابن عبد السلام وهو ظاهر كلامه وبه جزم ابن ناجي ونصه ولا شيبك عندني في مغايرتها لان على ما هنا يقال ما قيمة الصياغة التي أفسدها على ما هناك أي في كتاب الرهون يقال ما قيمته ما غير مصوغين

(أو جلس الخ) قول ز فيما يظهر انظره مع ما يأتي عند قول المصنف وان لم يشته فتنقصه (أو أعاد الخ) قول م ب هذا قول أشهب الخ هو قول ابن القاسم أيضا وبه صدر ابن شاس واللخمي وقال هو ابن عروة وعنده ابن الحاجب وسلمه ابن راشد وابن عبد السلام وابن عرفة والمصنف فهو الرابع والله أعلم (ككسره) قول ز ورجع اليه الخ ما عزا له ابن الحسن هونص المدونة في كتاب الرهون وما حله عليه ح هو الذي في كتاب الغصب منها وهو الذي اقتصر عليه ابن الحاجب انظر الاصل

وما قيمته بالصياغة فيغرم ما بينهما اه منه بل نظمه عليه فلا ابن القاسم فيها ثلاثة أقوال في
 لاشبه رابع وبهذا جزم اللغوي ونقله ابن عرفة مقتصر عليه ونصه ولو كسرهما ففي
 وجوب ما نقصه أو قيمته ما ثابته الصياغة ورأيهما صوغهما للغوي عن ابن القاسم
 وعما يرجع اليه وعن قوله في كتاب الغصب رواية أشبه قلت عزاه الشيخ لاشبه لاروايته
 اه منه بل نظمه في الآتي عمران لا يعادل ما له ولا والله أعلم * (الثاني) * بحث ابن عرفة مع
 اللغوي في قوله عزاه الشيخ لاشبه الخ ساقط بما لابن يونس ونصه ابن الموارز قال أشبه
 عليه أن يصوغهما له وهو أحب إلى من قيمتهما ومما نقصهما وقد قاله مالك في
 الجدار يهدمه فان لم يقدر أن يصوغهما فعليه ما نقصهما من قيمتهما مصوغين ومكسورين
 اه منه بل نظمه وذكر في ضيق عن الموازية نحوه والله أعلم (أو غصب منقعة فتلفت
 الذات) قول مب عن ابن عبد السلام لأن أهل المذهب جعلوا النقل في المغصوب وصفا
 طردافا فلا يعتبر سلم كلام ابن عبد السلام هذا وهو يوم أن ابن عرفة لم يمتعه وليس كذلك
 فقد قال ابن عرفة عقب نقله ما نصه هو محض دعوى عارية عن الدليل فأتاه اه منه
 بل نظمه قول مب قال طفي وفي قوله لا يعلم كونه بغير سبب التعدد بحال نظر الخ سلم
 اعتراض طفي وبني عليه قوله آخر أظنه ولك أن تبحث ابن عبد السلام وارد وقال تو
 بعد نقله كلام طفي مانصه وحاصله الاعتراض على ابن عرفة في موضوعين جوابه عن بحث
 ابن عبد السلام ومعارضته نقل ابن الحاجب وفيه نظر أما الأول فجواب ابن عرفة فظاهر
 أذ حيث تعدى على الدابة وزاد في المسافة فمهما طرأ عليها شيء ولو صاعقة من السماء قلنا له
 تعدى على ما ينادى لذلك الموضع هو الموجب له لا كذا فلا يعلم كونه بغير سببه وأما
 الثاني فالمرحضة ثابتة ولا يدفعها نقل ابن يونس عن ابن القاسم إذ هو لم ينكر على ابن
 الحاجب نقله ولا ادعى عدم وجوده وانما دعواه أن ابن شاس نقل عن المذهب خلافه ولا
 يدفعها ما قال والله أعلم وقد اشتمل كلام ز على شيء من بحث ابن عبد السلام وجواب
 ابن عرفة على جهة الاختصار لانه فرض المسئلة في الدابة والدار معا حيث قال كقصبه
 دابة أو دار الخ وإيس ذلك بصحيح وانما المسئلة مفروضة في الدار كما علمت وبذلك يظهر البحث
 ويتضح الجواب والله سبحانه أعلم بالصواب اه منه بل نظمه قلت أما جوابه الأول عن ابن
 عرفة فظاهر وايضا حه أن سقوط البيت مشلا على الدابة فيه تسبب بادخالها اليه ومن
 محجبه به ان يقول له لو رددتها إلى مجرد فراغ لما أدت لك فيه ولم تعد وتدخلها ذلك
 البيت ما سقط عليها بخلاف الدار وهذا معنى قول ابن عرفة لا يعلم كونه بغير سبب التعدد
 بحال والهدم يعلم بغير سببه فيبحث طفي معه ساقط وان سلمه مب وأما جوابه الثاني فلا
 يسقط به البحث مع ابن عرفة لأن نقل ابن شاس عن المذهب قد أعرض عنه ابن الحاجب
 وجرم بخلافه فهو ناقل عن المذهب خلاف نقل ابن شاس عنه وقد وجد ما يؤيد نقل ابن
 الحاجب عنه وهو نقل ابن يونس عن ابن القاسم نصا وإشابهه به فقهاه سماع ابن عرفة
 نفسه قد نقل بعد ذلك ما هو شاهد لابن الحاجب فانه لما ذكر كلام ابن الحاجب في التعدد
 وبحث ابن عبد السلام معه قال ما نصه قلت الفرق بينهما بقصد ملك الرقبة واضح

(أو غصب منقعة الخ) قول مب
 عن ابن عبد السلام لأن أهل المذهب
 جعلوا النقل الخ رده ابن عرفة بأنه
 محض دعوى عارية عن الدليل
 وقول مب وعارض ابن عرفة الخ
 قال أبو علي كلام أهل المذهب
 شاهد لابن الحاجب ومخالف لابن
 شاس اه وأما قول مب عن
 طفي ان تورك ابن عرفة ذهول مته
 الخ فلا يصح الأول كان ابن عرفة
 ينكر وجود القول بما لابن الحاجب
 من أصله الآن يقال مراد طفي
 ان نقل ابن يونس له عن ابن القاسم
 فقهاه مسامحة له فيرجع حينئذ
 إلى ما قاله أبو علي على أن ابن عرفة
 نفسه قد نقل بعد ما هو شاهد لابن
 الحاجب وقول مب عن ابن
 عرفة لأن الهالك إلى قوله لا يعلم الخ
 أي لا يمكن أن يعلم أنه بغير سببه
 لأن نفس الزيادة سبب في هلاكه
 ولو قطع انه ذلك بعد صاعقة من
 السماء به تعلم أن تظهر طفي
 منبى على غير أساس وأن بحث ابن
 عبد السلام ساقط والله أعلم

والروايات الدالة على ذلك لمن فهمها قال الشيخ في الواضحة عن الاخوين من غضب سكتي
داردون اصلها فانهم دمت من غير فعله فلا شيء عليه الا كراه ما سكت وان انهم دمت من فعله
خير ربه في قيمته اليوم الغضب ولا كراه له وفي كراهيه لوله النفقة ولا شيء له من قيمة الهدم وان
شأه لولا النفقة وقيمة الهدم ولا شيء له من الكراهية ثم ذكر حكمه ما اذا غضب الذات وقال عقبه
مانصه قلت فقوله في هذه المسئلة واضح في التفرقة بقصد الملك وعذمه اه منه بلفظه
فكلامه هذا وحده كاف في ان الصواب ما لابن الحاجب لا ما لابن شاس وانظر عفته
عنه و يشهد لابن الحاجب ايضا ما في تعاليق أي عمران ونصه قال فضل قال أحسبنا في
الرجل بغضب من الرجل سكتي الدار فلا يغضب أهلها فانهم دمت من غير فعله فلا ضمان
على الغاضب الا أن تهدم من فعله اه محل الحاحمة منها بلفظه اه على نقل أي على ونحوه لا ي
عمر في الكافي ونصه وكذلك ان غضب دارا فسكتها وهو مقر بالرقبة لربها كان عليه كراؤها
فان انهم دمت من غير فعله لم يكن عليه شيء الا كراه ما سكت ولو هدمها ضمتها اه بلفظه نقله
أبو علي ايضا ثم قال بعده مانصه فكلام أهل المذهب خلاف كلام ابن شاس وان من غضب
منفعة شيء لم يضمن ذلك الشيء اه منه بلفظه وقد أغفل الاستشهاد عن ابن عرفة بما تقدم
مع أن الاحتجاج عليه بكلامه أولى فتوصل أن جواب قول الاول صواب بخلاف الثاني
فتأمل والله أعلم (وله في تعدى كساستأجر كراه الزائد) قول مب لم يفرقوا هنا في
زائد المسافة بين ما تعطب به الخ هو كذلك يلزاع اذا هلك قبل رجوعه الى المحل
المأذون فيه والافضه خلاف في المتن في مانصه ولو لم يعطب البعير الا بعد أن رجع الى
المسافة التي أكرى لها وخرج سالما عن مسافة التعدى فقد روى ابن حبيب عن أصبغ
وابن الماجشون أنه ان كان لم يجاوز المسافة الا بالسر مما لا يخبر فيه اصحابها مع السلامة
فليس له الا كراه الزيادة واما ان زاد زيادة كثيرة أياما متغير فيها أسواقها فهو ضامن لها كما
لو هلك في مسافة الزيادة وقال ابن القاسم يضمنها وان كانت الزيادة بسيرة وروى عن
مالك قال ابن حبيب وهو عندنا غلط من الرواية لانه روى عن مالك فيمن تعدى فتسلف من
ودبعة عنده ثم رد فيه اما تسلف ثم تلف أنه لا يضمن فهذا مثله اه منه بلفظه قلت وفي
تعليل ابن حبيب للرواية وقبول المباحي لذلك نظر ظاهر أما أولا فلان وجود قول منصوص
لمالك في مسئلة لا يوجب غلط من روى عنه في تلك المسئلة بعينها خلاف ذلك والالتمات
أن يكون لمالك ولا غيره في المسئلة الواحدة قولان فضلا عن أقوال والامر بخلاف ذلك
فكيف اذا لم يكن الا القياس مع أن الناقل أمين ولا سيما اذا كانت الرواية في المدونة كما
هنا قال ابن عرفة في باب العارية مانصه وللتبج في كتاب ابن مخنون عن ابن القاسم وأشهب
من استعار دابة الى موضع فتعدها بمسيل ونحوه ثم ردها الى الموضع الذي استعارها اليه ثم
رجع يريد ردها الى ربه فاعطيت ضمنها بتعديه قلت ظاهره ولو كان الزائد مما لا تعطب في مثله
ونحوه قوالها من استعار دابة الى مسافة تجاوزها بمسيل ونحوه ثم رجع بها الى ما استعارها
اليه ثم رجع ليردها الى ربه فاعطيت في الطريق الذي أذن له فيه هل يضمن قال مالك من
تسكاري دابة لذي الخليفة تجاوزها ثم ردها فاعطيت بعد أن رجع الى ذي الخليفة فان كان

(وله في تعدى الخ) قول مب
لم يفرقوا هنا الخ هو مما لا نزاع فيه
ان هلك قبل رجوعه الى المحل
المأذون فيه والافضه خلاف
والفرق الذي في مب عن ابن يونس
نحوه للباجي عن عبد الملك انظر
الاصل وقول مب فالمنصف
جري فيما تقدم على ما لابن يونس الخ
أي وهو الصواب لانه المنصوص
للمتقدمين ونقله الباجي كانه المذهب
فلا يعدل عنه الى ظاهر كلام عبد
الحق ومن وافقه وقول مب
خلاف ما عند ز فتأمل تأملناه
فوجدناه شاهدا لزم تعليله بان
التقص وجب بعد أن وجب الكراه
ووجهما لظاهر والله أعلم

تعدى الى مثل منازل الناس فلا شيء عليه وان جاوز ذلك بمثل الميل ضمن ثم قال بعد ما نصه
 فلم يقيدوا الزيادة بكونها مما يعطى في مثلها اه منه بلفظه وقد ذكر كلام المدونة هذا
 أبو سعيد في التهذيب وابن يونس في كتاب العارية وابن أبي زمنين في منتخبه مطولا ونصه
 قلت ولو كان الزائد مما لا يعطى في مثله ونحوه قولها من استعار دابة فان استعرت دابة
 الى موضع فلما بلغت زدت الميل ونحوه ثم رجعت الى الموضع الذي استعرتها اليه ثم
 انصرفت وأنا أرى بذكر دافعه طيب في الطريق بعد ما رجعت الى الموضع الذي أذن لي فيه
 قال سمعت مالكاً وسئل عن رجل تكارى دابة الى ذى الحليفة فتعدى فيها ثم رجع
 فعطبت بعد ما رجع الى ذى الحليفة فقال ان كان تعديها الى مثل منازل الناس فلا أرى
 عليه شيء وان كان جاز ذلك بالميل والميلين فأراه ضامنا اه منه بلفظه وأما ثانياً فان
 أراد التسلف الوديعه التسلف الحرام كإيدى عليه قوله فتعدى فتسلف الخ فنانسبه لملك
 غير صحيح بل المنصوص عليه في المدونة وغيره أنه لا يبرأ بالرد فالسنة لثان حينئذ سواء وان
 أراد التسلف المكره وتميز في قوله تعدى فقياسه غير مسلم اذ لا جامع بينهما وانما يصح
 القياس على التسلف الحرام بجامع أن كلاهما ثم فعله ما هو محرم عليه على أن تعدى
 المسافة بالذات بخالف التسلف من الوديعه لان التعدي بزيادة المسافة دخل في الهلاك
 في الجملة لحصول التعبد بالزيادة هياكلاً وإيائاً كثيراً أذن له فيه وليس الوديعه كذلك
 فتأمل به بانصاف وقول ماب ابن يونس والفرق بينهما أن الذي زاد في المسافة تعدى على
 جملة الذابة الخ قريب من هذا نقله الباجي وقبله واصله قال عبد الملك والفرق بين هذا
 وبين الزيادة في المسافة أن مجاوزة المسافة تعدى كله فلذلك ضمنها في قليله وكثيره وزيادة الحمل
 اذا اجتمع فيه تعدى اذن فان كانت الزيادة يعطى من مثلها ضمن واللام بضمن اه منه بلفظه
 وقول ماب عن ابن عرفة قلت ظاهر كلام عبد الحق وغير واحد من الشيوخ خلافه
 الخ قلت ما قاله بعض القرويين وابن يونس واعتمد المصنف فيما سبق هو الصواب لانه
 المنصوص عليه للمقدمين وسلمه أبو الوليد الباجي مقتصر عليه كانه المذهب فلا يعدل
 عنه الى ظاهر كلام عبد الحق ومن وافقه وانظر كيف خفي ذلك على ابن عرفة والله الموفق
 وقول ماب وظاهر كلامه سواء تعييت في بعض المسافة الزائدة أو في كلها خلاف ما عند
 ز فتأمل قلت تأملناه فوجدناه شاهداً لز لا عليه لتعليقه بقوله لان النقص وجب بعد
 ان وجب الكرام فتأمل وجه ما قاله ز ظاهر والله أعلم (وان قل ككسر نهديها) قول
 ماب عن ابن التماسي لا أدري من أين أخذه أبو الحسن اللخمي الخ قلت ما عراه
 اللخمي للجلاب صحيح ويتضح لذلك نقل كلامه ولكن بعد تقديم مقدمته وهي أن
 حدوث العيب السماوي كحدوثه بجنابة الغاصب نفسه أو بجنابة أجنبي في أنه موجب
 لتغيير ربه وانما يفرق السماوي من الحادث بجنابة الغاصب في أنه في السماوي لا يأخذ
 أثره اذا اختار أخذ عين شئته وياخذ فيما اذا كان بجنابة هو وهذا أمر مسلم مذكور
 في المدونة وغيره اه هذا على المشهور وعلى مقابله ما سواه من كل الوجه ونقل
 كلام أهل المذهب في ذلك بطول بناجداً وقد نقل ح كلام المدونة فاعنى

(وان قل) قول ماب لان ابن
 الجلاب أطلق الخ هو وان أطلق
 أو لا فقد ذكر في الفصل الرابع نحو
 ما عراه اللخمي انظر الاصل (وفي
 بنائه الخ) قول ز وأوغره خير
 الخ ظاهره كالمدونة وغيره ولو كان
 الغرس يثبت بارض أخرى وقيد
 اللخمي بغيره اذا كان لا يثبت
 والا فلا غاصب أخذه أبو الحسن
 ولم أره لغيره اه وانظر الاصل والله
 أعلم

عن ذكروه وإذا علمت هذا تبين لك بعد اطلاعك على ما في الجلاب وتأمله صحة ما قلناه
قال في أول كتاب الغصب مانصه ومن غصب حيوانا فنقصت قيمته لا تخفناض سوقه
لم يضمن نقصه وان نقصت قيمته لعب حدث به فربه بالخيار بين أخذه ناقصا ولا ربح
له في نقصانه وبين تركه وأخذ قيمته أه منه بلفظه وهذا كلامه الذي ذكره ابن التماسي
وقال أنه لا شاهد فيه للغمي ثم قال في الفصل الرابع مانصه ومن غصب ثوبا فلبسه ضمن
مانقصه لبسه وان أبلاه بلبسه فربه بالخيار بين أخذه وما نقصه لبسه وبين تركه وأخذ
قيمه كلها وقد قيل له مانقصه لبسه وليس له أخذ القيمة كلها وتركه أه منه بلفظه فهذا
نص صريح منه فيما زاله للغمي وغيره وهو وان كان فيما شأ من فعله لا في السماوى
لكنه يؤخذ منه ذلك في السماوى بالأحرى فكلامه هذا يقيد اطلاعه وأولوله داسم ابن
عرفة كلام اللغمي كسليمه غيره من النقاد فتأمل بالانصاف (بعد سقوط كافة لم يتولها) قول
مب ثم ما ذكره من أن عليه في الغصب قيمة ما هدمه خلاف النقل الخ ان أراد أن هذا
النقل هو في موضوع كلام ز فليس كذلك وان أراد القياس عليه فقيمة نظران البناء له في
إزالته تنفع وتملك بعد الإزالة بخلاف التزويق والجزرة الذي هو موضوع كلام ز و ف
وقد قال القشاشي مانصه وأما ما لا قيمة له بعد القلع كالترويق والجص ولا يمكن الغاصب
من قلعه لأنه لو قلعه لم ينتفع به وفي تركه كذلك منفعة قرب الأرض فليس له أن يضره بما
ينتفع به وقد قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار أه منه بلفظه فهذا يمنع من صحة القياس
عليه مع أن ما قاله ز منصوص عليه قال ابن ناجي عند قول المدونة وكل ما لا منفعة
فيه للغاصب بعد القلع كالجص والنقش فلا شيء فيه مانصه يريد وإذا أزاله فإنه يغرر بقيمته
وعرضته على غيره واحد من لقيناه فارتضى ذلك أه منه بلفظه نعم قول ز بخلاف
هدم المستعير الخ غير صواب لأنه قابل بين أمرين لا تحسن المقابلة بينهما ما قلناه وقول ز
أو غرسه غير المغصوب منه الخ ظاهر أنه مخير ولو كان الغرس يثبت بأرض أخرى وهو
ظاهر المدونة وغيره أو قد هذه اللغمي بما إذا كانت لا تثبت والافلغاصب أخذها قال
أبو الحسن ولم أره لغيره أه وقوله ابن ناجي في شرح المدونة معبر عنه بالمغربى على عادته
لكن قال ابن غازي في تكميله عقب كلام أبي الحسن الذي سلمه ابن ناجي مانصه قيل يظهر
أن هذا الذي قاله اللغمي بين وذلك أنه إذا كان يثبت في أرض أخرى فصاحب الأرض
قادر على أن يشتري منه به بمثل القيمة التي يعطيها للغارس لو كان ذلك له فلا ضرر عليه في
قلعها وشرا مثلها أو كان الغارس أولى بغرسه بخلاف البناء إذ لا يقدر على إقامته بقيمته
منقوضا والغرس إذا كان لا يثبت يشبه البناء ونقل ابن يونس عن سحنون آخر كتاب
الأرضين إذا قلعت السيل شجرة من أرض رجل فصيرها إلى أرض أخرى فنبتت فيها فإن
كانت تثبت إذا قلعت وردت قلعهار بها وان كانت لا تثبت فالذي قررت في أرضه مخير
أه منه بلفظه قلنا في هذا القيل نظر وان سلمه المحقق غ لان قوله فلا ضرر عليه
الخ غير مسلم بل عليه غاية الضرر لان شراؤه غيرهما وغرسهما في موضعها لا يأم أن تيسر
إذ كثيرا ما يقع ذلك بالمشاهدة مع أنه يحتاج إلى أجر قسرتها وحملها من موضع الشراء إلى

(بعد سقوط الخ) قول ز غرم
قيمه الخ مثله في ابن ناجي وقول
مب خلاف النقل الخ بل لا مخالفة
لان موضوع ز وابن ناجي في نحو
الجص وموضوع ابن عرفة في غيره
فتأمله وقول ز بخلاف هدم
المستعير الخ في مقابله بما قبله
نظر ظاهر

(المغرم) بتخفيف الراء وتشديد هـا
لانه يتعدى بالهمز والتضعيف كما
في المصباح واقتصر في القاموس
على الهمز (أقول) قال ق
وقتها الاشياخ عندنا الغرم اه
وبه أفقى العبدوسى قائلا به القضاء
وكذا ابن سراج قائلا هو الصحيح
عندى وقال سيدى مصباح به جرت
فتوى شيوخنا قال هو فى وبه
أفقى شيخنا ج وغيره ممن أدركنا
من الشيوخ ثم ان ثبت الدفع وقدره
فواضح والا فاذى أفقى به سيدى
مصباح وسلمه صاحب المعيار وأبو
على وكذا الشيخ ج وهو الظاهر
ان القول للمشكوك به ان أشبه مع
يمينه حيث جرى العرف انه لا يطلق
الابمال لان العرف شاهد مدعيه
خلافا لما فى الدر النثرين أبى الحسن
والله أعلم * (تنبيه) قال فى الدر
النثرين أبى الحسن وهذا أى
الخلافا حيث كان الحاكما قد
يحكم بحق وأما الآن فانه لا يحكم
الابطال ويقصد الرفع له خسارة
المرفوع ويجزى هذا على ألسنتهم
كثيرا فلا ينبغي أن يختلف فى أنه يغرم
ما خسره اه

(٣) قوله ولم يذ كر فى القاموس
المضعف الخ وقعت له نسخة منه
كذلك والا فى نسخ القاموس
المطبوعة كلها ذ كر المضعف
اه صحيحه

أرضه وأجرة غرسها ومعا هـ د تم ا بعد الغرس حتى تستقر ان سلت من اليبس حـجـها
العادة قال البناء مساو للغرس فى أن رب الارض لا يقدر على رده لحاله بما أخذها الغاصب من
قيمتها منقوضا ويزيد الغرس بأنه لا يمكن الانتفاع به بمجرد الفراغ منه كما كان ينتفع بما كان
مغروسا قبل وبان الغارس لا يدري بعد رده أيت له ما أراد أم لا ولا دليل له فى مسئلة تصحون
لاختلاف الموضوع وان أراد القياس فلا يصح لان الغاصب ظالم فى وضع الغرس بأرض
الغير قاصدا لتملكه وليس لعرق ظالم حق فكيف يقاس على من ذكر بمن لا تسبب له فى
ذلك أصلا فتأمل له بانصاف والله أعلم * (فاودة) * قوله وليس لعرق ظالم حق هو استنبطها
بالحدىث المشهور المتفق على صحته قال فى المشارق فى حرف الظاء مانصه قوله وليس لعرق
ظالم حق يروى بالتسوين وظالم نعمت له والاصفة هنا راجعة الى صاحب العرق أى لذى
عرق ظالم وقد يرجع الى العرق أى عرق ذى ظالم فيه وروى بغير تسوين على الاضافة
والعرق الاحياء والعمارة ونحوه فى حرف العين وزاد مانصه قيل هو الحى فى موات غيره
وقيل المشترى فى أرض غيره أو ماعا حياه غيره فيغرس فيها أو يزرع أو ينبت ماء أو يصرف
ما عرهابه عنها أو يستخرج معدنا فى يقطع شعراها أو يبنى أو يشبه هذا من احياء ما عمل
فيها اه منها بلفظها وحزم فى النهاية بأن الرواية بالتسوين ثم قال وان روى عرق ظالم
بالاضافة فيكون الظالم صاحب العرق والحق للعرق وهو ا حـد عـرـق الشجرة اه منها
بلفظها ونحوه فى المصباح ونصه وعرق الشجرة أيضا يجمع على عروق وقوله عليه السلام
ليس لعرق ظالم حق قيل معناه لذى عرق ظالم وهو الذى يغرس فى الارض على وجهه
الاغتصاب أو فى أرض أحياء غيره ليستوجبها بنفسه فوصف العرق بالظلم مجازا ليعلم
أه لا حرمته حتى يجوز للمالك الاجتراع عليه بالقطع اذا امتنع منه صاحبه كما يجوز الاجتراع
على الرجل الظالم فيرد وينزع وان كره ذلك اه منه بلفظه وذلك بدل على أن التسوين أشهر
والله أعلم (وهل يضمن شا كيم لمغرم) بضم الميم والراء يجوز كسرها وقصها مخففة
ومثقلة لقول المصباح مانصه ويتعدى بالهمزة والتضعيف فىقال أغرمته وغرمته اه منه
بلفظه (٣) ولم يذ كر فى القاموس المضعف أصلا وانما قال وأغرمته ايا وأغرمته اه منه
بلفظه وبه تعلم ما فى كلام ز فتأمل (أولا) قول مـبـل الذى يدل على ترجحه ما فى
ج من عزوه لا كثر الاصحاب نحوه لابي على وأغفلوا كلهم ما قاله أبو الحسن فى أجوبته
فانه قال بعد أن ذ كر أن فى ذلك قولين مانصه وهذا وقد كان الحاكما يحكم بحق تارة ويأطـل
تارة وأما الآن فالحاكم لا يحكم الا بالابطال ويقصد الرفع له خسارة من يرفع ويجزى هذا
على ألسنتهم كثيرا فلا ينبغي أن يختلف أنه يغرم ما خسره اه بلفظه وسلمه العلامة ابن
هلال فى الدر النثرين والله أعلم (أقول) قول ز المقتى به مصر الثانى فى ق مانصه
وقتها الاشياخ عندنا أن الشا كى الجائر يغرم للمشكوك به ما غرم انظر نوازل شيخ الشيوخ
ابن لـبـهـه منه بلفظه وبه أفقى أبو محمد سيدى عبد الله العبدوسى كما فى نوازل القضاء
والشهادات من المعيار قائلا هذا القضاء عليه العمل اه وبه أفقى ابن سراج كما فى نوازل
المعاوضات من المعيار قائلا مانصه هذا هو الصحيح عندى مما قيل فى المسئلة اه بلفظه وفى

نوازل المعاوضات أيضا من جواب لسيدي مصباح مانصه والذي جرت به فتوى شيوخنا
رجوعه والله ولي التوفيق اه منه بلفظه وبه أفتى شيخنا ج وغيره من أدركا من
الشيوخ * (فرع) * على ما جرى به العمل اذا ثبت الدفع للظالم وقدر ما دفعه بينة
أو باقرار الشاكي فلا إشكال وان لم يثبت ذلك وادعى المشكوك به أنه دفع كذا فهل القول
قوله مع عينه اذا ادعى ما يشبه أم لا بالاول أفتى سيدي مصباح في جوابه المنقول منه ما مر
وبه أفتى شيخنا ج ونص فتواه واذا قبض عند الخزن وادى أن الخزن أغرمه وأنتكر في
ذلك وجري العرف انه لا يطلق الالبال فان القول قوله مع عينه كما في جواب سيدي مصباح
اه من خطه رضي الله عنه وهو كذلك في الجواب المشار اليه ونصه اذا تقر العرف في ولاية
الظلم وأجنداهم بغرم المال من أخذه ظاهرا وقضوا عليه كان القول قول المأخوذ منه فيما
غرم من المال انازعه في ذلك لا تحذله ويحلف المأخوذ منه لان العرف شاهد المدعيه
ويقوم في ذلك مقام الشاهد الناطق على ما وقع في أكثر المواضع ويجب رجوع القارم
المأخوذ منه المال على الظالم ان قدر على التخاص منه وان لم يقدر على التخاص منه في
رجوعه على الشاكي به الى الظالم اختلاف بين المتأخرين ذكره عنهم ابن يونس في كتاب
الغصب من كتابه والذي جرت به فتوى شيوخنا رجوعه والله تعالى ولي التوفيق اه منه
بلفظه لكنه خلاف ما أجاب به أبو الحسن وسلمه ابن هلال في الدر المنيرة فيه متصلا بما
قدمناه عنه آتفا مانصه قيل له لم يغرم هل كل ما دعه فقال حتى يثبت بالبينه اه منه
بلفظه وأفتى أبو علي وغيره ولكن الظاهر ما قاله سيدي مصباح وسلمه أبو النضر بسى وأبو
علي وشيخنا ج معه داعية في فتواه لان ما ذكر من ان العرف كالشاهد الناطق لا تعلم فيه
خلافا في المذهب انما الخلاف هل هو كشاهد واحد فلا بد من البين معه وهو المشهور
والعمول به أو كشاهدين فلا عين معه والله أعلم (وملكه ان اشتره ولو غاب) قول مب
واعلم ان ابن عرفة تعقب على ابن الحاجب ما ذكره من بناء القولين الخ سلم تعقب ابن
عرفه هذا كما سلمه ج وجس وهو غير مسلم لان الصحيح في النقل عن ابن القاسم وروايته
عن مالك ان الحيوان الذي لا كافه في نقله ليس نقله بفوت وما في نقله كانه تخيير به في أخذه
فأجره قول ابن القاسم هنا على ما ذكره ابن الحاجب وسلمه ابن عبد السلام والمصنف غير
مناقض لذلك بل مناسب له راجع ما قدمناه عنه عند قوله ومعه أخذه ان لم يتجك الكبير حمل
الخ وتأمل كلام ابن عرفة نفسه هناك وما نقله عن اللخمي تظهر لاه حجة ما قلناه
والله الموفق (والقول له في نفسه ونعتيه وقدره وحلف) قول زان أشبهه في
النعت والقدر الخ صواب والتقييد بذلك في النعت مصرح به في المدونة وفي القدر
مصرح به في كلام ابن يونس وغيره في منتب الصرة وقد أشار ح الى الاعتراض على
المصنف في تركه هذا القيد بقوله انظر هذا وما ذكره ح هنا عن المدونة فيمن انتهب صرة
من أن القول قوله هو نص ابن يونس عنها ونحوه في التهذيب وما نسبته اسمعاب ابن القاسم
من نحو ذلك هو نقل ابن يونس عنه وهو كذلك في أول رسم اغتسل على غيرنية من سماع ابن
القاسم من كتاب الغصب وافظه قال مالك اذا اختلفا في العمد فالعين على المنتهب ومطرف

(وملكه ان اشتره) قول مب
واعلم ان ابن عرفة تعقب الخ سلم
نعتيه كج وجس وفيه نظر
لان الصحيح في النقل عن ابن القاسم
ورويته عن مالك أن نقل الحيوان
الذي لا كافه فيه ليس بفوت وما في
نقله كافه بخير به في أخذه كما مر
فتامله (وحلف) قول ز في النعت
والقدر الخ هو متعلق بأشبهه كما هو
ظاهره وهو صحيح لا يحلف كما فهمه
مب فاعترضه وقال مطرف وابن
كنانة وأشهب وابن حبيب والعتبي
وروي عن مالك أيضا القول قول
المنتهب منه ان ادعى ما يشبهه وان
مثله ~~له~~ قال في البيان وهو
استحسان وجهه ان عداه المنتهب
وظلمه قد ظهر فوجب أن يسقط حقه
في أن يكون القول قوله لقول النبي
صلى الله عليه وسلم ليس لعرق ظالم
حق والظالم أحق من حمل عليه اه
وعلمه اللخمي بانه في الغالب لا يقر
بالحق المنتهب اه وبهذا جرى العمل
بقاس كما أشار له ناظمه بقوله

وابن كثة يقولان في هذا وشبه القول قول المنتهب منه ان ادعى ما يشبهه وأن مثله عليه
قال القاضي قول مالك هو القياس لقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على من ادعى
واليمين على من أنكر ثم قال وأما قول مطرف وابن كثة فهو استصحابان وجهه أن عداء
المنتهب وظلمه قد ظهر فوجب أن يسقط حقه في أن يكون القول قوله لقول النبي صلى الله
عليه وسلم ليس لعرق ظالم حق والظالم أحق بالحمل عليه اهـ محل الحاجة منه بلقطه
وجاء في المدونة وسامع ابن القاسم قال ابن القاسم وابن الماجشون وصرح غير واحد
بأنه المشهور وجاء له مطرف وابن كثة قال ابن حبيب ونقله الرعي عن مالك أيضا كما
في بصرة ابن فرحون وبهذا القول جرى العمل منذ زمان وقد نظمه أبو زيد القاسمي في علمياته
لوالد القليل مع عين * القول في الدعوى بقوله

البيتين ونقل في شرحه من جواب الامام قاضي الجماعة أبي القاسم من أبي النعيم مانصه
فالذي جرت به الاحكام عندنا بهذه الحضرة في هذه النازلة ومثلها أن القول قول والد
القتيل مع يمينه والظالم أحق أن يحمل عليه وان كان المشهور خلافه ثم ذكر عن سيدي
الرعي القاسمي أن بهذا شاهد الحكم حين قدم الخليفة أبو العباس المنصور وحضرة قاس
بحضرة فقهاء قاس كقاضي الجماعة المذكور والشيخ القصار وسيدي علي بن عمران
وعلماء مراکش كسيدي محمد بن عبد الله البوعبلي وغيره وقاضي شفشاون سيدي محمد
ابن الحسن بن عرضون رحمهم الله وكان ذلك عام أحد عشر وألف اهـ منه ملخصا بلقطه
ونقله أبو علي دنا وقال عقبه مانصه الآن قوله بغير المشهور قديدي في قول مطرف أنه
مشهور أيضا أقوى كما لا يخفى والقوة لا اشكال فيها كيف وهو مالك ومطرف وابن
كثة وأنهم واختاره ابن حبيب ونسبه للخمفي في تصريته للعسي أيضا وعلة بأنه في
الغالب لا يقرب الحق المنتهب اهـ منه بلقطه ونسبته لاشبه ذكرها ابن يونس أيضا انظر
كلامه عند قوله في باب القضاء ثم حكم عليه به بلايين وهـ اذا جاز في أصحاب حكم الجور
يأتون منزل المشكوبه ظلما فيأخذون ما فيه وفي أرباب الغارات على جيرانهم ونحو ذلك
وظهور المصلحة فيه لا ينكروا الله أعلم وقول مب ظاهر أنه لا يخفى في دعوى التلف
الخ فيه فتنظر اذ ليس هذا بظاهر كلام لان قوله في النعت والقدر راجع لشرط الشبه
الذي قديده كلام المصنف وانما يكون ظاهره ما قال لو ذكر ذلك متصلا بقول المصنف
وحلف ومعنى كلام لان حلفه في دعوى التلف مطلق وفي النعت والقدر مقيده بأن
يشبهه فتأمل بالانصاف (كشتمنه) قول ز وأما نصيحه وعدمه فشيء اخر سياقي في
أقوله وضمن مشتراح الصواب سياقي في قوله ثم قرم لاخر رؤية مع قوله وضمن مشتراح يعلم
الخ تأمل (وضمن مشتراح يعلم في عمد) قول ز فان قيل قد مر أن المشتري يغرم لاخر
رؤية الخ الصواب اسقاط هذا السؤال وجوابه اذ لا معارضة أصلا أما أولا فلان ما هنا
في اتلافه عدوا وهو عام وما حر في دعوى تلفه بسملاوي وهو خاص بما يغاب عليه ولم تقم
بينة بتلفه وأما ثانيا فانه اذا اتلفه يوم كذا يغرم قيمته ذلك اليوم فقد غرم قيمته لاخر رؤية

لوالد القليل مع عين

القول في الدعوى البيتين
انظر شرحه وهو جارفي أصحاب
حكام الجور يأتون منزل المشكوبه
ظلما فيأخذون ما فيه وفي أرباب
الغارات على جيرانهم ونحو ذلك
وظهور المصلحة فيه لا ينكروا الله
أعلم (كشتمنه) قول ز سياقي
في قوله وضمن مشتراح صوابه
سياقي في قوله ثم غرم لاخر رؤية
مع قوله وضمن مشتراح تأمل
(وضمن مشتراح) قول ز فان
قبل الخ الصواب اسقاطه لان يوم
التعمد هو يوم آخر رؤية فلا
معارضة أصلا فتأمل

لان يوم الاتلاف هو آخر يوم رى عنده قتلهم (وهل الخطأ كالمعدن أو يلان) قول مب
 الاول لابن أبي زيد انظر من عزاه لابن أبي زيد فاني لم أره غيره وانما قال في ضج بعد أن
 ذكر عن أبي الحسن أنه ظاهر المدونة مانصه ابن عبد السلام لأنه ربما تأول على المدونة
 أي عدم الفرق اه منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه قوله ولو كان المستاع هو الذي
 قتلها فلهما أخذ بغيره يوم القتل قال أبو ابراهيم ظاهره كان القتل عمداً وأخطأ
 وهو قول أشهب بمعنى في المجموعة وقال ابن القاسم في العتبية هذا في العمد أو ما في الخطأ
 فكما لو كان بامر من الله تعالى ﷻ قلت وفسر ابن رشد قولها بقول ابن القاسم وهو
 الصواب لان تفسير قول ابن القاسم بقوله أولى من نفسه بقوله غيره ويرجح بعض شيوخنا
 الاول لعدم لفظها اه منه بلفظه وعنده بعض شيوخنا ابن عرفة فانه قال مانصه
 وفيها لو قتل الجارية بمتاعها من غاصب لم يعلم بغصبها فلهما أخذ بغيره يوم القتل ثم يرجع
 هو على الغاصب بالثمن قلت مثله لابن القاسم في المجموعة بزيادة قال أشهب قتلها عمداً وأخطأ
 لانها جارية وفي سماع عيسى ابن القاسم هذا ان كان ذلك عمداً وان كان خطأ فلا شيء فيه
 على الغاصب ولا على المشتري ابن رشد هذه التفرقة تفسر قوله في المدونة اذ لم يفرق فيها
 بين عمد ولا خطأ وقيل لا فرق بينهما ما أخطأ كالمعدن ﷻ قلت ظاهر كلام الشيخ ان قول أشهب
 وفاق لابن القاسم في المجموعة وعليه جل بعضهم المدونة وهو ظاهر لان اطلاقاتها كالعموم
 اه منه بلفظه وكان مب اغتر بكلام ق لنتله كلام ابن عرفة غير تام بل أسقط منه
 ما هو صريح في ان قول ابن القاسم الذي أشار إليه في المجموعة فتأمل له بين لك وجهه
 (كقطع ذنب دابة الخ) قول ز الآن تكون هي ذات هيئة لمسلم الخ قال نو الظاهر
 أنه لا مضموم لهذا القيد وأن الذي كذلك اه وما قاله صواب وهو ظاهر كلام الاثني ووجهه
 بين غاية والله أعلم (وان لم يفته بنصه) قول ز وكذا في الصانع كما حكى ابن رشد الاتفاق
 عليه الخ ابن عرفة ابن رشد في سماع أصبغ من كتاب الجنائيات ان قطع يديه أو الواحدة من
 صانع ضمن قيمته أتفا وفي عتقه اختلاف في هذا السماع معها يفتق عليه اه منه بلفظه
 ﷻ قلت وبهذا جزم ابن ونس ونقله عن الاخوين بزيادة قيد ونصه قال لا شيء مطرف وابن
 الماجشون وان قطع يد عبد فان كان صانعا وعظم شأنه الصنعة فقد ضمنه وان لم يكن صانعا
 فأنما فيه مانقصه وان كان تاجرا تباعا اه منه بلفظه ولا شك أن هذا كله يفيد فونه لكن
 قال ت في كبره مانقصه وما ذكره المصنف في قطع اليد الواحدة ظاهره ولو كان صانعا
 وهو كذلك وهو مذهب ابن القاسم وطريق ابن رشد في سماع أصبغ من كتاب الجنائيات
 ان فعل ذلك باضع ضمن قيمته أتفا اه منه بلفظه وهو يفيد أن طريقة ابن رشد ضعيفة
 وقد سلم له ذلك محشياً بسكوتهما عنه وبشبهه له كلام الشامل ونصه وان لم يفته بنقصه
 كأذهب ابن ناقد وبقرة وعين عبد وكذا يده وان صانعا وقيل كفتوه اه منه بلفظه
 * (تنبيه) في ح هنا مانصه مسئلة من استهلك فرد خف لرجل انه لا يلزمه قيمته على
 انقراؤه وانما يلزمه مانقص من قيمته ما جيعا من البيان وفي المسائل الملقوطة والصحيح
 فين استهلك أحد المزدوجين أو أحد الاشياء التي لا يستغنى بعضها عن بعض انه يغرم قيمة

(تأويلان) انظر من عزاه الاول لابن
 أبي زيد كما فعل مب ولفظ ابن
 عرفة ظاهر كلام الشيخ ان قول
 أشهب أي بالاطلاق وفاق لابن
 القاسم في المجموعة وعليه جل بعضهم
 المدونة وهو ظاهر لان اطلاقاتها
 كالعموم اه وكان مب اغتر
 بكلام ق فانه نقل كلام ابن
 عرفة غير تام انظره والله أعلم (كقطع
 الخ) قول ز لمسلم أي أولذي (وان
 لم يفته الخ) قول ز وكذا في
 الصانع الخ كلام ابن عرفة وابن
 بنونس يفيد قوة هذا خلاف
 ما يقتضيه نت والشامل من
 ضعفه والصحيح أن من أتلف أحد
 من زوجين يغرم قيمته ما معا كما في
 ضج انظر الاصل وانظر حكم من
 أتلف سفر من ديوان في ح والله
 أعلم

المستملك مع قيمة عيب الباقي منه ما قيل بوجوب قيمتهما ثم ذكر حكم من استهلك سفر امرن
ديوان ثم قال اه كلام المسائل الملقوطة ونحو ذلك في ضيغ اه محل الحاجة منه بلقطه
ونقله جس وسله وفيه نظر لان قوله ونحو في ضيغ صريح أو كالصريح في انه في
ضيغ قال الصحيح انه يفرم قيمة المستملك مع قيمة عيب الباقي مع أنه هو نفسه نقل فيما مر عند
قوله في العيوب أو أحد من زوجين عن ضيغ خلاف هذا وان الصحيح انه يفرم قيمتهما معا
وما تقدم له هناك هو الصواب لاما هنا فان الذي في ضيغ عند قول ابن الحاجب واذا
تعدد المبيع فان كان المبيع وجه الصفقة أو كاحد الخفين فكالتعدد هو مانصه قوله
فكالتعدد أي فليس له الا رد الجميع وله هذا كان الصحيح فين استملك أحد المزدوجين
بوجوب قيمتهما اه منه بلقطه قل وتصحیح ضيغ هذا هو الذي يجب التعويل
عليه لانه الجاري على مسئلة العيب كما قال لكن كلام البيان الذي ذكره ح يشهد لتصحیح
صاحب المسائل الملقوطة اذ الظاهر أنهم مائة متفق في المعنى وابن رشد في البيان جزم به ولم
يحل فيه خلافا بل عبارة نفيد أنه الذي قاله أهل المذهب كاهم فانه قال في رسم مرض
وله أم ولد غاضت من سماع ابن القاسم من كلب السداد والانه ارثا من مرضه مسئلة
مانصه والزام المستملك في هذه المسئلة أكثر من قيمة ما استملك شبيه بما قالوا في
استملك فرد دخل لرجل انه لا يلزمه قيمته على انفراد وانما يلزمه ما نقص من قيمته ما جيعا
اه منه بلقطه (ورقا الثوب مطلقا) رقاو اليسير مصرح به في المدونة وغيره ولم أر من
ذكر فيه خلافا لا ابن يونس قال لو قال قائل في اليسير انما عليه ما نقصه فقط لم أعبه لانه
اذا أعطاه ما نقصه دخل الرق في قيمة هذا النقص اه منه بلقطه ونقله المصنف في توضيحه
وابن عرفة وثقه بدم عند قوله أو يبيع عن ابن يونس ان ابن المواز قال اتفق على ذلك مالك
وابن القاسم وأشهب وظاهر ابن الحاجب انه متفق عليه لقوله فان كان يسيرا لم يكن له
الامانة بعد فروه باتفاق اه قال في ضيغ قوله باتفاق يحتمل أن يعود على قوله فليس له
الامانة قصه ويحتمل أن يعود عليه ما معا اه منه بلقطه وأما الكثير فتبعض المصنف فيه قول
ابن الحاجب فان كان فسادا كثيرا خبر به في أخذه وما نقصه هو بين قيمته قالوا بعد فرو
الثوب اه مع أنه قال في توضيحه ما نصه قوله قالوا هو بواطو أهل المذهب أو أكثرهم
وانما نقله ابن يونس عن بعض الأصحاب ثم نقل عن ابن يونس أن هذا الذي قاله بعض
الأصحاب خلاف ظاهر قولهم اه وهو كذلك في ابن يونس وبعض الأصحاب الذي أجبه له
هو عبد الحق كما بينه ابن عرفة ونصه على أخذه في الفساد الكثير في كونه بعد فروه كاليسير
أو دونه بخلاف قول عبد الحق قائلًا بخلاف عدواة الحيوان قائلًا لان ما تعلق على رفو
الثوب وحصول الاصلاح معلومان وما تنفق في المداوة وحصول النفع بهما معلومان
ونقل الصقلي عن ظاهر أقوالهم وعزاها للمازري للمتأخرين قال يات على أن في اليسير
لادخال الخافي ربه في مونة الاصلاح أولانه قضاء المثل في يسير ذوات القيم اه منه بلقطه
وهو يقيدان الرامخ خلاف ما قاله المصنف في الكثير لانه سلم نقل ابن يونس عن ظاهر قول
أهل المذهب وهو ظاهر المدونة انظر نصها في ق وظاهرها حجة حيث لا معارض أقوى

(ورقا) قول ز وبدونه ويكتب
بالالف أي على أغية رفوت لا على
لغة رفيت كرميت انظر المصباح
(مطلقا) أي يسيرا أو كثيرا لكن
كلام ابن عرفة يفيد أن الرامخ في
الكثير خلاف ما قاله المصنف تبعا
لعبد الحق لانه سلم نقل ابن يونس
عن ظاهر قول أهل المذهب انه
لا يلزمه رفوه وانما لربه أخذه
وما نقصه أو أخذه قيمته وهو ظاهر
نص المدونة الذي في ق وظاهرها
حجة اذ المبراضه أقوى منه فكيف
اذا اعتضد بغيره كما هنا والله أعلم

منه كما هنالك فكيف اذا كان ظاهر كلام غيرها أيضا من أهل المذهب وبأق كلام أبي علي بعد
في القولة بعد هذه وقول ز ويكتب بالف أي غير المهموز وأما المهموز فلا يحتاج إلى
التسوية عليه وأشار بقوله يكتب بالف إلى أن ألفه منقلبة عن واو كما هي قاعدة الخط في
الثلاثي كغدا وادعوا عفا وما أشار إليه هو مقتضى صنيع القاموس ولكن في المصباح ما نضه
ورفوت الثوب رفوان باب قتل ورفيته رفيان باب رمى وهي لغة فيه وهي لى كعب
اه منه بلغة وفيه فلا يتعين كسبه بالالف بل يترجح فقط والله أعلم (وفي أجرة الطبيب
قولان) قول ز وهو الراجح بالاولى من رفوا الثوب في هذه الاولوية نظر لان لزوم الرفو
يقول به من لا يقول بأجرة الطبيب ويرد هذه الاحروية بقوله هو نفسه آخر وانما لم يتفق
عليه كرفوا الثوب الخ فتأمل ثم راجحه ظاهره في السير والكثير وهو موافق لما راجحه أبو علي
في السير ومخالفه في الكثير فانه قال بعد أنقال ما نصه وقد تحصل أن أكثر الرفوف اليسير
هو الراجح والكثير فيه قولان مرجحان وربما يكون القول بعدمه أرجح وفي أجرة الطبيب
في الجرح اليسير قولان بخلاف الكثير على ظاهر اطلاقهم اه منه بلغة وذ كر قبل ذلك
عن اللغوي ما نصه والاول أحسن أن على الجاني الرفو وأجرة الطبيب ثم قال ما نصه
والراجح لما ذكره أجرة الطبيب قال ومذهب اللغوي في ذلك هو الصحيح ثم قال قوله وفي
أجرة الطبيب قولان يظهر مرجحان الاجابة في هذا على الجاني وان كان ابن عبد السلام ذكر
ما ذكر اه منه بلغة وظاهر كلامه في حاشية التحفة يخالف صريح كلامه هنا انه لم يفرق
فيها بين القليل والكثير وانما قال ما نصه والراجح في ذلك لزوم الاجرة للجاني وعلى ذلك أبو
محمد صالح بقوله ما نصه لانه أدخل نفسه في ذلك والظالم أحق بالحل عليه وهذه الاجرة
واجبة برئ الجرح على شين أو على غير شين ان على الجراح أجرة الطبيب الخ انظر بقبته ان
شئت فان حل على ظاهره مخالف صريح كلامه هنا وقوله هنا وان كان ابن عبد السلام ذكر
ما ذكر الذي ذكره ابن عبد السلام هو أن عدم لزوم هو ظاهر المذهب اه وقد نقله في
ضج وسلمه كاسمه ابن عرفة اذ لم يتعقبه عليه بل منقلبه عن عبد الحق وابن يونس في الرفو
حسبما قدمناه عنه شاهد له لم تأمله وأنصف وكلام ابن يونس الذي في ق وغيره شاهد
له أيضا وقال نت بعد ذكره القول الاول في كلام المصنف بالازم ما نصه وعدم لزومه
لان الرفو فتحقق أمره في الثوب بخلاف هذا فأيأ خذ مع نفسه ابن عبد السلام وهو ظاهر
المذهب وفي الشامل هو الاصح وقال بعضهم هو المشهور اه من كسبه بلغة ونص
الشامل لأجر طبيب على الاصح واستحسن خلافه اه منه بلغة فليكن من القولين
مرجح والله أعلم * (تنبيهان * الاول) * ما ذكره أبو علي من أن في رفو اليسير قولين مخالف
لما صرح به غير واحد من لزومه اتفاقا وقد نقل ذلك هو نفسه عن الشارح وغيره وسأله
فان كان أشار بذلك الى ما قدمناه عن ابن يونس من قوله لو قال قائل بعدم لزومه لم أعبه فلا
يخفى ما فيه * (الثاني) * قال أبو علي هنا ما نصه وتدل عندنا نازلة كثير الجرح الخماس في
وقت الحصاد أو في وقت الحرب في يديه مثلا فيمنع من العمل هل يلزم للجاني أن يعطيه أجرا
يخدم في محله مستدلا عليه بأنه عطله ولا عنده ما يعش به غير ما ذكر ويظهر من كلام اللغوي

(وفي أجرة الطبيب قولان) قول ز
وهو الراجح مخالف لما راجحه أبو علي
هنا في الجرح الكثير انظر الاصل
وقول ز بالاولى ومن رفوا الثوب
يرده قوله أخيرا وانما لم يتفق عليها الخ
وأضافان الرفو بقوله به من لا يقول
بأجرة الطبيب تأمل وهل ان
تعطيت منفعته بسبب الجرح
كالتماس الجاني الذي عطلها أجبر
يخدم في محله كما جنع اليه أبو علي
لكن الجاري على قول المصنف
المبارت ما لاهل المذهب ومنفعة
البضع والخرب بالتقويت وغيرهما
بالقوات انه ان كان حرافة لا شيء له
وان كان عبدا اوجب على الجاني غرم
قيمة منفعته فتأمل والله تعالى أعلم

في المصالح وفي أجرة الطبيب انه يلزم ذلك الجاني لان الظالم أحق أن يحمل عليه لاسيما وهو
متعد ظالم الخماس مثلا ولم أقف فيه على نص بعد البحث عنه والعلم عند الله سبحانه اه
منه بلقطه * قلت كلامه يدل على انه لا خصوصية للخماس بذلك بل كل من تعطلت منفعته
بسبب الجرح هو كذلك ولا شك انه لا فرق بين الخماس وغيره وإذا كان كذلك ففيما قاله
بنظر وقوله ولم أقف على نص فيه فيه نظر واضع انصوص المتقدمين والمتأخرين مصرحة
بخلافه لقول المصنف تها اهل المذهب ومنفعة البضع والحرب بالقوت وغيرهما
بالقوات فاذا تعطلت منفعته بالجرح كان حرام الاثني له على من قوتها عليه لانه لم
يستعمل وانما عطله عنها بالجرح كتعطيله بشدده أو سجنه أو غير ذلك من موانع العمل وان
كان عبدا ووجب عليه غرم قيمة منفعته لا الحكم عليه بأن أتى بشخص آخر بعمل مكانه
وهذا ظاهر حتى وان قال ما قال أبو علي والعلم كله للتكبير العلي

* (فصل في الاستحقاق) *

قال في الصحاح مانصه وأحققت الشيء أوجبه واستحقته ما أسترجه اه منه بلقطه
وفي القاموس مانصه واستحقه استوجبه اه منه بلقطه وفي المصباح مانصه واستحق
فلان الاخر استوجبه قاله الفارابي وجاعة فالامر مستحق بالفتح اسم مفعول ومنه
قوله لم يخرج المبيع مستحقا اه منه بلقطه فانظر ذلك مع قول الرصاص مانصه الاستحقاق في
اللغة معلوم وهو اضافة الشيء لمن يصلح به وله فيه حق اه نقله أبو علي مقتصر عليه قتأمله
مع كلامه هو لا المنة وقول منب عن غ عن بعض الحواشي هل يرد عليه اعتصار
الهيئة لم يذكر ولا مب جواب هذا السؤال وجوابه أنه لا يرد ولا سيما عند من يشترط
في صحة الاعتصار خصوص هذه المادة تأمل ولا بد وان كان البرزلي جزم بإيراده مع زيادة
مسئلة أخرى نقله أبو علي وسلمه ولكنه لم يذكره على حد ابن عرفة ونص أبي علي وقال
البرزلي رسم الاستحقاق في الفقه بأنه رفع ملك ظاهر ملك سابق عليه فاورد عليه الاستحقاق
بحريه ورسم بقوله أخذ محو زادعي حائزه ملكه فاورد عليه الشفعة فزيد لا يعوض فاورد
عليه اعتصار الاب ما وهب لولده ورد الغرماء يسع الورثة المتعدين في بيعه هذه اللفظه ثم ذكر
رسم ابن عرفة وأجده ولم يعترضه اه كلام أبي علي وهو ظاهر فخذ ابن عرفة على هذا مطرد
لكن أورد عليه انه غير مطرد من غير هذا الوجه قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه
ونقض عليه في درسه على ما بلغني بمسئلتين * احداهما اذا قال لزوجتي اذا تزوجت عليك
فامر الداخلة عليك بذلك فتزوج عليها بغير انتم اطلقت الداخلة عليها فانه يصدق عليها
الحل * الثانية امرأة المفقود اذا حكم عليه بالتقويت وتزوجت ثم قدم زوجها فانه أحق بها
الاثنان يقال في الحد ملك مالي قبله اه منه بلقطه ونقله أبو علي بالمعنى وسلمه * قلت الاولى
غير واردة قطعاً بخروجها بقوله بثبوت ملك قبله لان وال عصمة الثانية ورفعها ليس مسببا
عن ثبوت ملك الزوج عصمة الاولى بل عن جمع ذلك لهما ان الزوج حصل ذلك لغبرها فطلقتها
بشرطه لزمه وهذا على أن المراد بالملك ما فهمه من ملك الزوج عصمة الاولى فان أريد به
ما ملكه ملكه الاولى من طلاق الثانية لم يرد أيضا لانه قال بملك قبله وليس ملكا الاولى ذلك

كذا استوجبه كافي كتب اللغة
فالاستحقاق الاستيجاب وهو راجع
الى قول خن وأنى على تبعا
للرصاص هو اضافة الخ خلافا
لهوى * قلت وقول ابن عرفة
أو حريه كذلك لو كان مراده ما قرره
به خن وبني عليه مب الإيراد
والجواب لكان الاختصار أن يقول
بثبوت ملك أو حريه قبله والظاهر كما
قال خنبي انه أراد استحقاق مدعي
الحريه فالتقدير أو رفع حريه كذلك
أى بثبوت ملك قبله أو ما الاستحقاق
بحريه فمكانه رأى أنه ليس استحقاقا
حقيقيا فلا حاجة لادخاله في
التعريف وأورد على منعه من قال
لزوجتي ان تزوجت عليك فامرها
بذلك ففعل فطلقتها امرأة المفقود
ونحوها تزوج ثم يقدم زوجها قبل
الدخول فانه أحق فلو قال في الحد
ملك مال واعتصار الهيئة وأخذ
البائع سلعته من القناس وأجيب
بان رفع الملك فيما ذكر لم يكن بثبوت
ملك قبله بل بإيقاع الزوجة الاولى
الطلاق على الثانية لا بمجرد ثبوت
ملكه بالطلاق وبعدم الزوج
وتبين الخطا لا بثبوت ملكه المستمر
المحكوم بانقطاعه لظن موته ثم ارتفع
ذلك الظن بقدمه وبارتجاع الوالد
بدليل أنه لم يرتفع لم يرتفع ملك الوالد
مع ثبوت ملك والده قبله وباختيار
البائع الأخذ على أن هذا يخرج
أيضا بقوله بغير عوض وهذا كله
أوضح مما في هوى فانظره متأملا
والله أعلم وقول ابن عرفة حكمه

بسابق على ملك الزوج عصمة الثانية اذ لا يصح ذلك الاعلى أن المعلق سابق على المعلق عليه وهو باطل بالضرورة وعلى تسليم انه سابق عليه تسليم جديلا فلا ترد بأصل الزوال عصمة الثانية لا يقع بنوب ملك الاولى انشاء طلاقها بل بانشاء طلاقها وادعاء انه نسب اليه لان سبب السبب لا يصح لانه مجاز فلا يعدل عن الحقيقة اليه ولو لم يؤدلى الاعتراض على الشيوخ فكيف سمع تأديته اليه فتأمل فانه ظاهر وان خفي على الاكابر حتى صاحب الحد نفسه حين أورد عليه وعندي أيضا أن الثانية غير واردة لان رفع عصمة الثاني عنها عند قدوم الاول ليس مسببا عن ثبوت عصمة الاول بل عن تين الخطأ في حكم الحاكم الذي نشأ عنه تزوج الثاني والحق أن المثلتين معا لا يردان على ابن عرفة لان الملك اذا أطلق في اصطلاح الفقهاء اغيار ابدية الملك المال ذاتا ومنفعة فلا تدخل العصمة في قوله ملك وان أضيف الى شيء لانه منكرة في سياق الاثبات فلا تتم فتأمل بانضاف والله أعلم وقول مب عن ح عن ابن عرفة حكمه الوجوب الخ سلم كلام ابن عرفة هذا ح وجس و نو و مب وغير واحد وتعبه أبو على بن رجال ونصه لا يظهر الوجوب لان الانسان له أن يسامح غيره في حقوقه المالية فاذا اعترف دابة عند مشتر لم يعلم بالغيب وظهر له ضعفه وقصد تركها بيده تعالى وعدم اثبات ذلك له وأخذ فأي مانع من هذا بل هذه صدقة خفية غاية ويؤجر على ذلك بل لا ريب انه يحمل الحاجة منه بل نطه قلت وفيه نظرم من وجوه أحدها قوله فاذا اعترف دابة الخ لان الدابة ونحوها غير واردة على ابن عرفة لخرم بانه مباح في غير الر بيع فتأمل ثانياً أن ابن عرفة لم يقصد أنه ممنوع من تسليمه ملكا وانما مقصوده انه اذا لم يسمع نفسه بتسليم ذلك له وأراد ترك ذلك بيده مع بقاء ملكه عليه وأما ما فهمه عنه فلا يقصده أحد فضعف الا عن ابن عرفة اذ لا يقال أن يعطى ما بيده من ملكه لغيره فكيف يمنع مما ذكر ثالثاً ان كلامه صريح في أنه اذا سلم له ذلك ولم يعلمه هو ولا حصل له علم بذلك من غيره أنه يملكها بذلك ملكا حقيقيا فتكون صدقة خفية وفيه نظر لان قبول الصدقة شرط فيها لا تصح بدونه اتفاقا وهو منتف اذ لا لأن من هي بيده معتقد أنها ملكه لاحق فيه الزيد مثلاً الذي هو مال كرها فتأمل بانضاف نعم قد يقال لا يظهر الوجوب في ذى الشبهة لانه ان كان لا نقاذه من الاثم يتصرفه في ملك الغير بغير اذن فالاثم منتف عنه لعدوه بعدم علمه وعسكه بالظاهر فالاثم منتف عنه اجماعا وان كان لما في تركه من اضعاف ماله فهي منتفمة هذا لا تنفع الغير به كما أثمرنا اليه فيما سبق من هذا التاليف فتأمل بانضاف وقول مب عن ح وأما مشروطة فتلاية الاول الشهادة على عينه الخ سلم كلامه هذا كما سلمه حس و نو وقال أبو على بعد أن نقله عن اللباب مانصه وقوله وأما مشروطة الخ فيه تدخل مع ما قبله يظهر بأدنى تأمل اهـ قلت الذي فيه يحسب الظاهر هو التخالف لا التداخل لانه جعل أول اقيام البيئة سببا وجعله ثانياً شرطاً وجوابه أن قيام البيئة بانه ملكه لا يعلمه نخرج عن ملكه الخ هو السبب وذكره اذ لا يقوله على غير الشيء المستحق ليس من تمام السبب وكون البيئة الشاهدة بما ذكر سبباً لا يكفي وحده بل لابد أن تنضم اليه الشروط التي منها كون

الوجوب أى ما لم يسمح به وما لم يكن
خفى ذى الشبهة اذ لا يتم عليه حتى
يجب الاستحقاق منه لتخليصه منه
فتأمل والله أعلم وقول مب عن
ح على عين الشيء المستحق الخ ليس
هذا من تمام السبب حتى يخالف
جعله بعد بشرط فتأمل وقوله الثالث
عين القضاء الخ في هذه التسمية
مجاز عرفي كما يعلم من اجماعه مشروح
قول الزقاق عين قضاء ذى الخ
وقوله والقول المعمول به أى الى الان
وهو الراجح أيضاً وأما قول ناظم العمل
القاسمى

شهادة البينة على عين المشهود به الخ فتأمل والله أعلم وقول مب تبعا لـ الثالث
عين القضاة تقدمت هذه التسمية في كلام المصنف وهي مجاز باعتبار التسمية العرفية كما
يعلم من الوقوف على كلام الزقاق وشروحه عند قوله يمين قضائي الخ وقوله في (رومها)
ثلاثة اقوال والمعمول به الخ هذا المعمول به هو الراجح أيضا انظر ما يأتي عند قوله في
الشهادات واليمين في كل حق الخ وظاهر كلام مب أن هذا العمل مستقر إلى وقتها ولم
ينبه على مخالفته وهو كذلك وقول أبي زيد القاسمي في عملياته

كذا في الاستحقاق للأصول * القول باليمين من معمول

قد اتفق عليه راجع سراحه (إن لم يفت وقت ما ترادله) قول مب ورده بعضهم
بأن لفظ العتبية عن أصح يدل لمفهومه غ الخ ما قاله هذا البعض هو الظاهر وهو
الذي يدل عليه كلام ضيغ لمن تأمله وأنصف وكذا كلام ابن عرفة والله أعلم (وله أخذه
بقيمة الخ) قول ز وفرق ابن يونس بأنه فيه يؤدي إلى بيع الزرع قبل بدو صلاحه الخ
هذا نسبة ابن عرفة لابن المواز ونصحه محمد ولا يجوز إبقاؤه للغالب بكرة لأنه يبيع الزرع
قبل بدو صلاحه فقبله الشيخ وابن المواز وقال المازري إن ما هذا على أن من خير بين شيئين
عدم منته لا على أنه لا يعدم منته لا يتصور فيه بيع الزرع قبل بدو صلاحه اه منه بلقطه
وقد وقع لابن ناجي في شرح المدونة أمور حين تعرض لهذا المسئلة أظنها نشأت لمن
خلل وقع في نسخة من ابن عرفة والله الموفق ومن جهة كلامه ما نصه وخرج بعضهم
خلاف من الخلاف فيمن ملك أن يملك هل يعد مالكا كحكم ابن عبد السلام اه منه بلقطه
وقد علمت مما ذكرناه صدر السورع ما في هذه القاعدة التي ذكرها وسألها فراجعها والله أعلم
وقد نقل في ضيغ هذا التخريج وسلمه وفيه ما قد علمت (والافكراء السنة) قول مب
فظهر ترجيح كل من الروايات الثلاث أن الثالثة وإن ترجحت باختيار غير واحد لها كما قال
هي شاذة في نفسها عن الإمام وقد بحث ابن عرفة في الفتوى بها ونصه المازري للداودي
عن مالك رواية شاذة أن الزرع لرب الأرض وعليه النفقة ومال إليها واحتج بحديث
الترمذي قال صلى الله عليه وسلم من زرع أرض قوم بغير إذنهم فالزرع لرب الأرض وعليه
ما نفقه واحتج بأن من غصب أمة فولدت فولد لها رب الامنة بقدر النفقة كالبدن
والنماء في بطن الجارية فكك النماء في بطن الأرض وورد هذا السؤال إلى المهدي
وشيوخه الفتوى متوافرون فأفتى أشهرهم وأقنعهم منذ نحو ستين عاما بأن
الزرع لرب الأرض واحتج بما احتج به الداودي كآب من عند نفسه ووافقته أنا
في فتواه واحتجبت بأن الزرع نشأ عن الحب والأرض فكان يجب كون الزرع بينهما
لكن لا يعلم قدر مال كل من الأرض والبذر من النخبة في الزرع إلا الله تعالى فحسب
الأرض به لأنها أرحح لأنها لا تشغل والحب يشغل ولأن ثمنها حلال وثمنه الحب حرام ثم
أطال وتفاصيح في الاحتجاج بمعنى قوله تعالى ولكم في القصاص حياة عما تقر برحاصه
الحكم بكون الزرع لرب الأرض أمر يوجب صون الأموال المحترمة عن العدم وكل أمر
يوجب صون الأموال المحترمة عن العدم واجب فالحكم بكون الزرع لرب الأرض

كذا في الاستحقاق للأصول

القول باليمين من معمول
فقد اتفق عليه كما في سراحه (إن لم
يفت الخ) قول مب ورده بعضهم
الخ ما قاله هذا البعض هو الظاهر
وهو الذي يدل عليه كلام ضيغ
وابن عرفة والله أعلم (وله أخذه
الخ) قول ز وفرق ابن يونس أي
وابن المواز وهو مبني على أن من
خير بين أمرين عدم منته لا كمال
المازري (والافكراء السنة)
وقول مب واختاره هذه الرواية
الخ صحيح لكنها شاذة عن الإمام
وقد بحث ابن عرفة في الفتوى بها
بذلك وأجيب كافي المختار بان
التشديد على الظلة والمحدثين من
أهل البغي والفساد أوف من
الشرع وقواعد المذهب وهل
فوات الابان بالنظر إلى زمن الخصام
أو إلى يوم الحكم والظاهر أنه يجري
فيه القولان اللذان ذكرهما ابن
عرفة في ذي الشبهة ومال إلى يوم
الحكم إن كانت الخاصة بما له وجه
انظر الأصول

واجب قلت فتوا معهم هذه الرواية مع اعترافه بشذوذها خلاف الاصول وقياسه حفظ الاموال على حفظ الدمايرة بما تقر في اصول الفقه من أن حفظ الدماء كدمن حفظ الاموال اه محل الحاجة منه بلفظه وأقره غ في تكميله قلت يجب ان قوله خلاف الاصول بأنهم انما خالفوا المعارضة أصل آخر كما اشار الى ذلك في كتاب الجامع من المعيار فانه بعد أن ذكر أنه لا تجوز الفتوى بغير المشهور عن غير واحد من أئمة الفتوى وأن المازري قال لا أفتي قط بغير المشهور مانصه فان قلت فما بال المازري لم يال به هذا الاعتراض ولا وقف على المشهور عند أئمة المذهب والمختار وأفتى بالشاذ وهي رواية الداودي عن مالك مع اعترافه بضعفه هاو شذوذه في مسألة استحقات الارض من يد الغاصب بعد الزراعة وخروج الابان وخالف المعهود من عادة من الوقوف مع المشهور وما عليه الجادة والجمهور قلت التشديد على الظلة والمحدثين من أهل البني والفساد ما لو من الشرع وقواعد المذهب ومنه في المذهب المالكي غير ظر اه منه بلفظه وهو جواب حسن فتأمل * (تنبيه) * انظر هل فوات الابان هنا بالنظر الى زمن الخصام أو الى يوم الحكم لم أو من تعرض لذلك والظاهر أنه يجري في ذلك القولان اللذان ذكرهما ابن عروة في ذي الشبهة ونصه ولو خاصم المستحق في الابان وحكم له به بذها به في كون الكرا الاول أو المستحق قولان وخرجهما المازري على الخلاف في المترقات هل يعتبر الحكم بها يوم ثبوت سبها أو يوم حصولها وقد يقال ان كانت مخاصمة من استحق منه بماله وجهه فالكرا له وان كانت باطل واضحة فهو المستحقها وحضر فتوى القمي لقاض فبين دعوت زوجها للبناء بها فأنكر النكاح فأثبتته فان كان خصام الزوج باو بل وشبهة فلا يطلب بالنفقة أيام الخصام وان خادها باطل واضح قضى لها بالنفقة اه منه بلفظه مع اسقاط مالا يضر والله أعلم (وفي سنين يفسخ أو يضي الخ) قول مب فيه نظر فان الغاصب اذا كراهها فلا شيء له من الكرا الخ في نظره نظر واحتجاه المذكور وما فرعه عليه بقوله فان أمضى فقد أمضى الجميع بكرامه بل هو انما يتم لو كان الاستحقاق وقع قبل أن يستوفي شيء من المنفعة أصلا وأما بعد استيفاء شيء منها كما هنا فلا يتم لان الواجب للمالك في بعض الاكثر مما اكترت به ومن كراه المثل ويطلب به الغاصب وتخير في فسخ الكرا او امضاها انما هو باعتبار ما بقي فان اختار الفسخ فالامر واضح وان اختار الامضاء لم ذلك المكترى ذا الشبهة بنسبة ما وقع به العقد أو لا مع الغاصب ولا يعرف قدر ما ينوب الباقي الا بعد معرفة النسبة قطعاً فأمل ما نصاف وقول ز والمعلوف حقيقة قوله يفسخ الخ فيه نظر ظاهر لان جعله معطوفاً على أخذها يوجب نصبه لارفعه عملاً بقول ابن مالك وان على اسم خالص فعل عطف * فانصبه ان ثابراً ونحذف وقوله وانما الشاذ نصبه مع حذف ان فيه نظر ظاهر ايضاً لان شذوذ ذلك في غير المواضع المعلومة التي هذا أحد ها لاطلاق القول ابن مالك

(وفي سنين الخ) قول مب فقد أمضى الجميع بكرامه بل هو انما يتم لو كان الاستحقاق وقع قبل أن يستوفي شيء من المنفعة أصلا وأما بعد استيفاء شيء منها كما هنا فلا يتم لان الواجب للمالك في بعض الاكثر مما اكترت به ومن كراه المثل ويطلب به الغاصب وتخير في فسخ الكرا او امضاها انما هو باعتبار ما بقي فان اختار الفسخ فالامر واضح وان اختار الامضاء لم ذلك المكترى ذا الشبهة بنسبة ما وقع به العقد أو لا مع الغاصب ولا يعرف قدر ما ينوب الباقي الا بعد معرفة النسبة قطعاً فأمل ما نصاف وقول ز والمعلوف حقيقة قوله يفسخ الخ فيه نظر ظاهر لان جعله معطوفاً على أخذها يوجب نصبه لارفعه عملاً بقول ابن مالك وان على اسم خالص فعل عطف * فانصبه ان ثابراً ونحذف وقوله وانما الشاذ نصبه مع حذف ان فيه نظر ظاهر ايضاً لان شذوذ ذلك في غير المواضع المعلومة التي هذا أحد ها لاطلاق القول ابن مالك

وشذ حذف ان ونصب في سوى * مامر فاقبل منه ما عدل روى قصد ومثل هذا من ز عجب وسكون تو ومب عنه كذلك والله الموفق (وأم هو)

قول مب ويحتمل أن الثاني تفسير للاول به نذا جزم أبو الحسن اذ قال مانصه ثم فسره
بالذي لا دين عليه وغير المأمون هو الذي أحاط الدين بحاله اه انظر فوق وأباعلى فتفسير
هنا قول المصنف وأمن بقوله بأن لم يخف من دين أحاط به موافق لما جزم به أبو الحسن
لكنه يخالف لما فسره به قبله بقرب من قوله أن يكون المستحق مأمونا في نفسه أى ذا
دين وخبر الخ ففى كلامه ما لا يخفى وقول ز عن ابن نونس لعل هذا في دار يخاف
عليها السقوط ظاهره ولو كانت النفقة والنقض بعد السقوط تساوى قيمتهما مقدار الكراء
لكن لا ديم تنقيدهما اذ لم تساو ذلك لقول أبي الحسن مانصه قال عبدالحق إنما يكون له
الاستناع متى كان لو انهدمت الدار لم تساوى قيمتهما هدمه مقدار الكراء الذى دفع المكثري
والافلا كلام له ابن رشد هذا صحيح لان البقعة تكون بيده كالمهر فمما قدم من الكراء ان
انهدمت الدار اه منه بلفظه على نقل أبي على ونقله فوق بأن منه فزاد عقب قوله الكراء
الذى دفع المكثري مانصه وأما ان كانت قيمتهما هدمه تساوى ذلك فأكثر فلا كلام لان
له ذمة فندفع اليه حصته باقى الأمد وهكذا حفظته من شيئا خا ان رشد الى آخر ما مر
(والغلة لذى الشبهة) قول ز فذوا الشبهة الذى له الغلة أخص من ذى الشبهة الذى لا يطلع
عمره ولا بناءه صحيح ومن ذى الشبهة الذى يعطى الكراء ولا يطلع زرع من حر السيل زرع
الى أرض غيره بعد بناءه انظر النص بذلك عند قوله فى الاجارة كن حره السيل اليه ومنه
من حرث أرض جاره غلطا على مذهب أصبغ فى نوازله من كتاب المزارعة مفرا بين البناء
غلطا وبين الزرع غلطا ونصه فاما البناء فى العرصه فلا يعذر له بأن يعطيه قيمة البناء منقوضا
أو بأمره بقلعه وأما فى الحرث فيشبه أن يكون غلطا فأرى أن يخلف وبقدر زرع ويؤدى كراء
المثل كان فى ابان الزراعة أو لم يكن وهو على الخطأ باسحتى يتبين أنه تعمد قال سمحون اذا
غلط فزرع أرض جاره أو خرج ليلأغلط فزرع أرض غيره أو حرث فلا شئ له على رب الارض
وغلطه على نفسه وهو مصيبة نزلت بالزراع الا أن يكونا لم يتحكما أو لم يعلم بذلك حتى فات
ابان الزراعة فيكون الزرع لازعه وعليه كراء المثل اه قال القاضى ابن رشد لا يعذر فى
العرصة اتفاقا للمعرفة حدودها بخلاف الفساد بين اه ونقله ابن عات فى طرعه وعلى هذين
القولين اقتصر ابن نونس والمسطفى وابن عات وابن عرفة ولم يصرحوا بترجيح ولكنهم صدروا
بقول أصبغ ولم يقيدوا قوله فأرى أن يخلف بشئ وفى المقصد المحمود مانصه من غلط وزرع
أرض جاره فلا عين عليه الا أن يتهم وعليه الكراء فات الابان أو لم يفت اه منه بلفظه
فأبى بقول أصبغ غير موزكاته المذهب وقيد الحلف بأنهم ولا شك أنه يقيد دانه
المعقد (تنبيه) * بحث ابن عرفة فى الاتفاق المتقدم عن ابن رشد فى بناء العرصه بقول
المودنة فى الشفعة من بنى أو غرس فى الارض يظنها له ثم استحققت فعلى مستحقها قيمة ذلك
فأما للشبهة اه ثم قال الا أن يتأول ما فى الشفعة على أنه فى مضمون عليه بمنه
لقوله ثم استحققت اه منه بلفظه وهذا التأويل هو المعين فكلامهما فى اشتري
غير عالم بالغصب أو من وهبه أو ورث غير عالم أيضا وعلى ذلك حمل كلامها الشيوخ
والله أعلم (أو الجهل) قول ز هل هو غاصب الخ يريد كذلك اذا جهل هل بائعه

(والغلة لذى الشبهة) قول ز وان
كان لا يطلع زرع واحد من هؤلاء
الخ مثلهم من أسبل زرعهم الى
أرض غيره بعد بناءه فانه يعطى
الكراء ولا يطلع زرعهم وكذا بمن
حرث أرض جاره غلطا وهو محمول
على الغلط حتى يتبين العمد ويخلف
المتهم بخلاف من بنى فى أرض غيره
غلطا فانه لا يعذر له بها أن يعطيه
قيمة البناء منقوضا أو بأمره بقلعه
ابن رشد لمعرفة حدودها بخلاف
الفساد بين انظر الاصل (أو الجهل)
قول ز هل هو غاصب الخ وكذا
اذا جهل حال بائعه أو مكره أو
ادعى الشراء من غير القائم أو بهم
ولم يثبت فان ادعاه من القائم ولم
يثبت قال راجع رد الغلة (مسئلة)
اذا تدعى رجلا فى أرض وهى
بايديهما معا وأبست بيد واحد
منهما فزرعها أحدهما بعد الآخر
وأفسد الثاني زرع الاول فلاول
على الثاني قيمة زرع لانه زرع بشبهة
وليس له أن يطلع زرع الثانى وان
استحق الارض فى الابان لانه زرع
أيضا وجه شبهة انظر الاصل

أو مكرى الأرض منه غاصب أم لا وكذلك إذا ادعى الشراء ولم يثبت قال في كتاب الاستحقاق
من المدونة وإن كان مكرى الأرض لا يعلم أنه غاصب هو أو مبتاع فزرعها المكترى منه ثم
استحققت فكريها كالمشترى حتى يعلم أنه غاصب اهـ منها بلفظها وبهذا استدل أبو الحسن
على قوله قال حصون في قولها الغلة للمتصرف هذا إذا كان مبتاعا أو صارت اليه من
مبتاع إذا قال عقبه مانصه هذا إذا علم وكذا إذا جهل قال في الاستحقاق فذكر كلامها
السابق ونحوه لابن ناجي ونصه وعلى ذلك حمله أبو إبراهيم وهو بين على البدئية معاصم من
المذهب ولذلك أنكر على من نقل خلاف هذا قال عياض في مداركه كان أبو الهيثم من
أهل مالقة وكبراه فقها ثم باورى القضاء وألف كتابا في الفقه جسدنا ووقفه على جواب
في مسئلة غائب عن ماله مدته من الزمان فلما انصرف وجدده عند أقوال ادعوا ابتياعه ولم
يثبت لهم ذلك وطلب صاحب الأرض منهم الغلة فقال إذا ثبت الأصل للقائم وأنه لم يقوته
في علم شهوده ولا علم شراؤه من وجد في يده الا بقوله فاختلف فيه أصحاب المال والاختلاف
فيه قوله فقال وقالوا يحمل على الشراء حتى يتبين خلافه ويعلم أنه غاصب ولا غلة عليه
وقالوا أيضا هو كالغاصب عليه الغلة حتى يعلم الشراء ووقع القولان في أمهات كتبه وخالفه
أبو علي حسون في المسئلة وقال لا رجوع عليه ولا أعلم فيه خلافا من مالكا وأصحابه وإنما
يجب الرجوع بالغلة على الغاصب اهـ بلفظه على نقل شيخنا ج رحمته قلت وقد نقل في نوازل
المعاوضات من المعيار جوابي أبي الهيثم وأبي علي حسون وزاد في جواب أبي الهيثم بعد
قوله ووقع القولان في أمهات كتبه مانصه وللحكمة أن يأخذ بأيه مارأي اهـ منه بلفظه
* (تبينه) * محل هذا إذا ادعى الشراء من غير القائم أو أجهم وأما إذا ادعى أنه اشترى من
القائم فمجرد عن إثباته فالحلاف فيه شهير والراجح فيه أنه يراد الغلة ففي نوازل المعاوضات من
المعيار يرسل ابن زرب عن ادعى أنه ابتاع دارا من رجل فأنكر ذلك ولم تقم للمدعى
بينة هل يؤخذ بكبرائهم أم لا فأجاب بأنه يؤخذ بخبر جها وكان رحمه الله يقضي بذلك
فقال له ابن زبون أليس الغلة بالضمان فقال ليس في مثل هذا هذا مقر بأن الدار كانت للقائم
وبرعه أنه ابتاعها ولم يثبت ذلك فهو يرجع عليه بالغلة ولو قال الدار ملكي ولم يدع ابتياعا
ثم ثبت للقائم ملكها لم يرجع عليه بالغلة ابن سهل الذي قاله القاضي سمعت بعض شيوخنا
يقوله وهو دليل مافى الشفعة من المختلطة اهـ منه بلفظه ونقل الوائغى كلام ابن زرب
وابن سهل بمثل ما قدمناه عن المعيار عند قول المدونة في كتاب الاستحقاق قال ابن القاسم
وأما إن سكنها هذا الوارث الخ وقال عقبه مانصه قلت ويشهد لقول القاضي هنا
في أوائل القذف من المدونة إذا أقربوط أمة وادعى أنه ابتاعها المسئلة اهـ منه بلفظه
ونقله غ في تكميله ونصه قال الوائغى ويشهد لابن زرب مافى أوائل القذف من
المدونة إذا قال ومن أقربوط أمة ورجل وقامت عليه بينة وادعى أنه ابتاعها منه وأنكر ذلك
رجها فان أبي البينة على النمر أو الاحدته وحددت الامة وان أبي بامرأة تنسبه له على
الشراء لم يزل عنه الحد بذلك وان طلب الوائغى يمين السيدة أنه لم يبعها منه أحلفه له فان
نسكل حلف الوائغى وقضى له بها ودرى عنه الحد اهـ منه بلفظه وهو من قياس الاجرى

لان الحدود تدبر بالشبهات بنص السنة والاجاع ولم يجعل هنادعوا الشرا مشبهة تدفع
 عنه الحد حتى مع شهادة امرأته بما ادعاه فكيف بالاحوال ولابن رشد نحو ما لابن زرب
 وبأني لفظه قريبا **قلت** أغفلوا كلهم الاستدلال بكلام المسدونة في كتاب كرا العور
 والارضين وهو من أقوى الأدلة لابن زرب لانه نص في دعوى الكرا ولا فرق بين دعوى
 شراء الرقاب وشراء المنافع في نحو هذا ونفسها قال ابن القاسم من زرع أرض رجل
 وادعى أنها كبراهام منه ورثها منكفر فربما صدق مع عيینه الا أن يعلم به حين زرعها فلم
 ينكر عليه ثم قالت قال ابن القاسم وان لم يعلم وقد مضى ايمان الزراعة فله كرا المثل ولا
 يقلعه فان لم يفت الابان ولم يقيم يثبته أنه علم به وتركه ولا أنه كراها حلف على ذلك ثم خبر
 بين أن راخذ من المذكري ما أقرب به قال غيره أو كرا المثل فالافان أي فله أن يأمره أن يقطع
 زرع الأمان بتراضيا على ما يجوز فينفذ بينه ما لو ترك لرب الأرض جاز ذلك ان رضى به وان
 لم يكن للمكثري في الزرع نفع اذا قلعه لم يكن له قلعه وبقي لرب الأرض الا أن يأمره فيأمره
 بقلعه اه منها بلنظها ومثله لابن بونس عنها وسلمه فتأمله والله أعلم * (مستله) * قال
 ابن أبي زنين في منتخبه مانصه وفي سماع يحيى وسألت ابن القاسم عن رجلين تداعيا في
 أرض فبذرها أحدهما فولا ثم أعقب الآخر فبذرها قحما على قول صاحبه وقلب ما ثبت
 منه فاستمك بذلك القول ثم اختصما فيها فاستحقها الذي كان بذرها فولا فقال ان استحقها
 في أو ان عمل كان له كراؤها على الذي بذر القمح ويكون زرعها للذي بذره وبغرم صاحب
 القمح لرب الأرض التي استحقها مع كراها قيمة القول الذي استمك وذلك أنه كان زرعها
 على ما كان يدعى من حقه في الأرض ولم يكن غاصبا لها وان استحق الأرض ربهما وقد فات
 أو ان العمل فلا كراها المستحقها على الذي بذرها قحما والقمح للذي بذره وعليه قيمة القول
 الذي استمك على كل حال اه منه بلفظه وسلمه ونقله ابن بونس في كتاب الغصب وسلمه
 أيضا والمثله في أول رسم أول عبد الله فوهو من سماع يحيى من كتاب الاستحقاق
 قال ابن رشد في شرحهما مانصه هذا كما قال ان الرجلين اذا تداعيا في الأرض وهي بأيديهما
 جميعا أو ليست في يدهما أحدهما فزرها جميعا أحدهما بعد الآخر فأفسد الآخر زرع
 الاول أن الاول على الثاني قيمة زرع الذي أفسده لانه زرع بوجه شبهة على ما يدعى من
 حقه وليس له أن يقطع زرع الثاني وان استحق الأرض في الابان لانه زرع أيضا بوجه شبهة
 على ما يدعى من حقه وقوله ان الثاني يغرم للاول قيمة القول الذي أفسد على كل حال
 استحق الأرض أو استحقها الذي أفسد القول يريد قيمة القول على الرجاء والخوف ان كان
 أفسده بعد أن ثبت ولو كان حوث القول وزرعها قبل أن يثبت القول لكان عليه مكلة
 القول ان علمت أو قيمة ما يزرع في مثلها من القول ان جهلت ولا يدفع اليه فولا تخافه أن
 يكون أقل أو أكثر فدخله التفاضل فيه هذا اذا اتفق على الجهل بالمكلة وأما ان تداعيا
 في ذلك وادعى كل منهما المعرفة بالقول قول القارم مع عيینه الا أن لا يشبهه قوله فيكون
 القول قول صاحبه ان أشبهه قوله أيضا وان لم يشبهه قوله لرب الأرض كان عليه
 قيمة ما يزرع في مثل الأرض من القول وان حلف أحدهما ونكل الآخر كان القول قول

الحال منهما وان لم يشبه لان صاحبه قد ادأمكنه من دعواه ينكوله وان ادعى أحدهما المعرفة وذلك يشبه كان القول قوله وقوله انه ليس للمستحق ان يقلع زرع الشاني وان كان الابان لم يفت صحيح لا اختلاف فيه لانه زرع بنو جهه شبهة على ما يدعى من حقسه في الارض ولولم تكن له شبهة فيما ادعاه لكان حكمه حكم الغاصب مثل أن يأتي الى أرض رجل يده فيزرعها في مغيبه ويدعى أنم الهو جهه يذكره ولا يأتي على ذلك بينة ولا سبب اه محل الحاجة منه بلقطه وقوله يدعى أنم الهو جهه يذكره الخ يعني كدعائه انه اشتراها منه كما مر عن ابن زرب وغيره وأخرى ان ادعى انه وهبها له وهذا الكلام الذي وعدناك به أنفا فتأمل والله أعلم * (تنبيه) لم تعرض ابن أبي زمنين وابن نونس وابن رشد صريحاً من يكلف بالبينه منهما ولا يؤخذ من جملة الم الثاني ذاشبه ان الاول هو المكاف بذلك لانهم قد جعلوا الاول ذاشبه أيضاً فوجبوا له على الثاني غرم زريته لكن يؤخذ من قول ابن رشد في أرض بأيديهم ما جعلاً وليس يتبدوا أحدهما أمهما ما سلكنا ذلك وباليمن عند عجزهما معاً وأقامت مامعاً البينة من غير وجود مرجح على قاعدة التداخي في ثبوت المتداعيين معاً وليس يتبدوا أحدهما وظاهر وجه الغاصبية الاول يعلم من توجيه ما فالو في قول المصنف الآتي ولم يأخذ ان شهد بأنه كان يده فتأمل والله أعلم (كوارث وموهوب ومشتري لم يعلموا) قول ز المعتبر علم المشتري من الغاصب وعلم الناس في موهوب الغاصب كما لا يخفى عن ابن النجاشي ما رواه كنت هو كذلك فيه نقله عن ابن ناجي وما نسب له ابن ناجي هو كذلك فيه ذكره عند قول المصنف في كتاب الاستحقاق فان كان الموهوب له عالماً بالغصب فلا مستحق الرجوع بالغلة على أيهما شاؤوا لم يعلم بالغصب فان المستحق يرجع أولاً بالغلة على الغاصب فان كان عديماً يرجع على الموهوب اه ونصه قال أبو عمران لا ينظر الى معرفة الموهوب وانما ينظر الى معرفة الناس بذلك وأما المشتري فانه ينظر الى معرفة المشتري نفسه فان كان عارفاً بالنازع منه غاصب لم تكن له الغلة والا كانت اه منه بلقطه وقد نقل في ضيق كلام أبي عمران وسلمه أيضاً وسلم صر في حواشيه ذلك كما سلم ابن عاشر وطفي كلام نت وقد نقل كلام ضيق الشيخ فيمارة في شرح التحفة و جس نقله عند قوله فيما مر في الغصب ووارثه وموهوبه ان علماً كهو وأقره وقد سلم نو و مب ذلك أيضاً بسكوته ما عنه وذلك كله يدل على صحة قول ز فيتبع وان كان خلاف ظاهر قول المصنف الخ اسكن قال أبو علي في حاشية التحفة ما نصه قوله وأما الموهوب فانما ينظر الى معرفة الناس الخ هذا خلاف ظاهر هابل الظاهر خلافه انظر الشرح عند قول المتن ووارثه الخ اه منها بلقطها والذي له في الحل المشار اليه من الشرح انه نقل كلام ابن ناجي السابق ثم قال بعد كلام ما نصه وكلام أبي عمران المتقدم الذي فصل في العلم بين الوهاب والوارث بما يكون ظاهره خلافه بل قال شارح المتن كلام المتن خلافه اه منه بلقطه فانظر حاله على الشرح فان كلامه في الحاشية أقوى في الرد على أبي عمران من كلامه في الشرح وكثيراً ما يقع له نحو هذا قلت المتبادر من كلام أبي عمران انه على تسليم ان الموهوب يفرق فيه بين العلم وعدمه ان المراد بالعلم في ذلك علم الناس لا علمه وعلى هذا

(كوارث الخ) قول ز وعلم الناس في موهوب الخ قال أبو علي هو خلاف ظاهر هابل الظاهر خلافه اه والظاهر أن مراد أبي عمران أن الموهوب له يجب عليه رد الغلة اذا علم الغصب وثبت وان لم يعلم به هو وقت نصرته اذا تعذر أخذها من الغاصب والابدي به بخلاف المشتري فلا بمن علمه وهذا صحيح والله أعلم وقول ز فعند ابن القاسم لا ترد الخ هذا هو الراجح المعول به وبه في الآن يكون المغتال دخل بارث أو وصية انظر الاصل

فهمه أبو علي فقال فيه ما قال فاصل كلامه على هذا أنه ان علم الناس بالغصب يعني ان الغصب ثبت له ولم يكن للمو هو به له علم بذلك لا حين القبول والحوز ولا بعد هذه الى وقت ثبوت الغصب عليه فذلك بمنزلة علمه هو بالغصب أولا وهذا اذا كان هو مراده فليس يصحح قطعاه هو خلاف صريح كلام المدونة لا خلاف ظاهره لانه في المدونة صرح بالفرق بين علمه بالغصب وعدم علمه به مع ثبوته عند الناس وتسليمه في نفس الامر والظاهر ان أبا عمران لم يقصد هذا المعنى وانما قصد ان المشتري والمو هو به لهما الغلة اذا لم يعلم الغصب لكن المشتري انما يرد بها بعلمه هو بالغصب لا بنبوته في نفس الامر والحكم بصحته بعد والمو هو به يجب عليه رده اياها اذا علم الغصب وثبت وان لم يعلم به هو وقت تصرفه وهو صحيح لا اشكال فيه لكنه رده اياها اذا لم يعلم هو محله اذا تعذرا أخذها من الغاصب لعدم اوعيه والابدي به على المشهور وهو ان ذلك صحيح وعليه يجب أن يحمل كلامه وذلك والله أعلم سلمه الناس فتأمل بانصاف وقول ز فعدنا ابن القاسم لا يرد الغلة الخ هذا هو الرابع والمحول به انظر ح عند قوله بعد هذا الاصل في حر الخ والعمل الذي ذكره هناك عن ضج ذكره المتطلي وابن رشد في المقدمات والعبدوسى كافي المعيار وياق لفظه * (تنبيه) * ظاهر ما نقله ز عن الشارح عن أبي الحسن وظاهر كلام خ ان لا يرد الغلة من استحق ما يده بحبس ولو كان دخوله فيه من جهة الحبس بآرث أو وصية وليس كذلك في نوازل الاحباس من المعيار ان الامام سمدى عبد الله العبدوسى سئل عن أوصى بثله لرجل معين فاستغل ذلك ثم ظهر بعد ذلك بنحو ثلاثة أعوام أن الموصى كان أوصى بعرضه وقد ان للمسجد فأجاب مانصه يلزم الموصى له كما ماناب الحبس من وقت انتداعه الى وقت ظهور الرسم وليس هذا بمنزلة من استحق من يده ملكا بالحبس ولم يعلم بها انه لا يرجع عليه بالغلة على قول ابن القاسم وبه مضى العمل والله سبحانه التوفيق اه منه بافظه ووجدت بخط بعض من أدركناه وهو الفقيه العلامة الحافظ الثقة أبو العباس الملوى مانصه فقد قال في نوازل الاحباس من المعيار فين أوصى بثله للمسجد وجعل الورثة يستغلون جميع عقار الميت زمانا فقام عليهم ناظر الاحباس بالوصية أنهم يقرمون الغلة فأولا ولا يشمل هذا اقوام لا غلة على من استحق من يده بحبس اه من خطه بالفظه ولم أجد هذا بعينه في نوازل الاحباس من المعيار في النسخة التي بيدي منه فله سقط منها أخرجني على موضعه لانه ثقة حافظ ورع لا يهتم مع أنه موافق في المعنى لما قدمناه من جواب العبدوسى ووجهه ظاهر لانه انما كان يستغل بسبب الميت معتقدا انه المستحق فكشف الغيب انه لا يستحق ذلك من الجهة التي عول عليها فهو بمنزلة طر ووارث على وارث يحجبه الطارئ الذي لا خلاف فيه انه يرد الغلة كما قاله أبو الوليد بن رشد في المقدمات ونصها وأما ما لم يؤد فيه ثمننا ولا كان عليه فيه ضمان كالأورث يرث ثم يأتي من هو أحق منه بالوراثة فلا اختلاف انه يرد ما اعتل أو سكن اه منها بافظها ونقله في المعنى فانظره والله أعلم بخلاف ذي دين على وارث) ما ذكره مب هنا عن بعضهم من اعتراضه على طفي صواب الآن فيه نظرا من وجوه ثلاثة أحدها أنه لو هم انه ليس في المدونة ما يخالف ما ذكره عنها

(بخلاف ذي دين الخ) قول ز عن تاجر الوارث أو وصيه الخ في نسويته بينهم ما نظريه لم عما يأتي قريبا وقول ز ولا على الصبي وان أبسر قلت الظاهر أنه اذا كان موثرا بآمال آخر حين الاتفاق يضمن بمنزلة الكبير وقول مب عن طفي على ان هذا السماع خلاف المشهور الخ فيم نظران محل الخلاف والتشهير اذا كان الدين الطارئ غير محيط وموضوع السماع انه محيط وقول مب فيه نظرا الخ بل ما قاله ز في تاجر الوصى لا لا يتم هو الصحيح المؤيد بالنص الصريح انظره في الاصل

من ان الورثة لا يضمنون السماوى فيما بينهم ولم يسكن ذلك بل فيه ما بعد النص الذى نقله
 طفى عنها مانصه فاما اذا فأت ما أخذ من الحيوان أو صارت المساكن بحراً أو نحو هذا
 من التلف فلا يرجع عليه بشئ من قبل الدين ولا يرجع هو على من قامه بشئ أو يقال
 للذين بقوا ما وديتم جميع الدين وتبقى قسمة ستم بحالها والافتقار القسم ينقسم وديتم
 الدين بمابقي في أيديكم خاصة اه منها بلفظها ثانياً ان استدلاله بكلام ابن رشد في
 نوازل ومقدماته يقتضى ان كلامه في البيان في السماع المذكور ليس بموافق لما هو ليس
 كذلك ثالثاً انه سلم قول طفى ان ما في السماع المذكور خلاف للمشهور وليس
 بسلم لان محمل الخلاف والتشهير اذا كان الدين الطارئ غير محيط وموضوع كلام
 السماع أن الدين محيط ويتضح لك صحة ما قلناه بحجاب ذلك في أول سماع يحيى من كتاب
 القسمة مانصه قال يحيى سألت ابن القاسم عن الذى يوصى بوصايا وعتاقة فتشدد الوصايا
 والعتاقة ثم يطلع على الموصى دين محيط به الله وقد شهد العبد المعتوقون على حقوق وطال
 زمن ذلك واقتسم الورثة وغاب بعض ذلك في أيديهم أو نص أو استهلك فقال ترد الوصايا التي
 أخذها أهلها بحال ما توجد في أيديهم نامية أو ناقصة وما هلك منها فلا ضمان عليهم فيها الا
 أن يستهلكوا شيئاً فيغير مونه أو يكونوا اشتروا شيئاً فحسبوا به في وصاياهم فيكون لهم غناؤه
 وعليهم نواه ويردون الثمن الذى حوسبوا به قال والورثة بهذه الميزة فيما اقتسموا ما أخذوا
 على حال الاقتسام فمماؤه للغرماء ولا ضمان على الورثة فيه الا أن يستهلكوا شيئاً فيكون
 عليهم غرمه وما اشتروا على حال البيع وليس على وجه الاقتسام فمماؤه لهم وشهانه عليهم
 يغمرون الثمن الذى كان وجب له عليهم قال وما اقتسموا من ناض ذهب أو ورق أو طعام أو
 ادام فانهم يغمرون ذلك وانما يوضع عنهم ضمان ما هلك من العروض والحيوان والعقار
 التى تقسم بالقيمة قلت أ رأيت ما اقتسموا من العروض بالقيمة وغابوا عليه ولم يعرف
 هلاكه الا بقولهم أ يبرؤون من ضمانه أو الطعام أو الادام أو تجب عليهم ضمانه وتراء كالذهب
 اذا عرف هلاكه بعينه أم يبرؤون من ضمانه فقال ضمانه في كل ما غابوا عليه كضمان
 المرتين والمستعير براءة ما عرف هلاكه بالينة كبراهة المرتين والمستعير براءة ما عرف هلاكه
 بغيب عليه كالهـ ما قال محمد بن رشد الاصل في هذه المسئلة قول الله تعالى في آية الموارث
 من بعد وصية يوصى بها أو دين فنص تعالى على أنه لا ميراث لاحد من الورثة الا من بعد
 تأدية الدين والوصية واختلف اذا طرأ على الورثة دين أو وصية بعد بعد اقتسام الورثة
 ما ترك الميت من ذنائب أو دراهم أو طعام أو عرض أو حيوان أو عقار على خمسة أقوال
 أحدها أن القسمة تنتقض لحق الله تعالى شاء الورثة أو أبوا فيه ~~كون~~ ما نقص أو هلك
 من جميعهم وانما يلجئهم فيخرج الدين أو الوصية من ذلك ويقسم الورثة ما بقي ان
 بقي شئ وهذا قول مالك في رواية أشهب عنه والثاني أن القسمة تنتقض فيكون
 ما هلك أو نقص أو غاب من جميع الورثة الا أن يتفق جميعهم على أن لا ينتقضوها ويخرجوا
 الدين أو الوصية من أموالهم ويقرروا فيكون ذلك لهم وهو المشهور وفي مذهب ابن
 القاسم المنصوص له في المدونة وقد اضطرب قوله في ذلك والثالث أن القسمة تنتقض

أيضا فيكون ما هلك أيضا أو نقص أو غاب بين جميعهم إلا أن لمن شاع من الورثة أن يخرج
من ماله ما يئونه من الدين ويحمل نوبه مما هلك ويبقى حظه في يديه فيكون ذلك له وهو قول
ابن حبيب في الواضحة مثال ذلك أن يهلك المتوفى وله أربع بنين ويترك عروضا غنا
بقرات في التمثيل قيمة كل بقرة منها عشرة مثاقيل فيقسمونها بينهم يأخذ كل واحد
منهم بقرتين فتوت يد واحد منهم بقرتين البقرتين اللتين صار تاله في قسمه ويطرأ على
المتوفى دين عشرة مثاقيل فإن الواجب في ذلك على مذهبه أن تنتقص القسمة ويخرج
الدين من السبع بقرات الباقية فإن بيع فيه بقرة واحدة قسمت الستة الباقية بين
البنين الأربعة بالسهم حسب ما مضى من الاختلاف في صفة القسمة بها إن لم يتنقوا على
قسمتها بالتراضي ولم يشاء منهم على مذهبه أن يخرج من ماله ما يئونه من الدين وذلك
ديناران ونصف دينار ويحمل نوبه من قيمة البقرة التي ماتت وذلك ديناران ونصف دينار
أيضا إن كانت قمتها عشرة فيؤدى خمسة نأين ديناران ونصف دينار صاحب الدين
وديناران ونصف دينار لسائر الورثة ويترك حظه في يديه ويرد الباقيون جميع ما بأيديهم إن
أبوا الانقضاء القسمة فيقتسمون الخمس بقرات التي بأيديهم مع الدينارين ونصف دينار التي
حمل الراضي بالقسمة بينهم على السواء من بعد أن يؤدوا بقية الدين وذلك سبعة دنائير
ونصف دينار والقول الرابع أن القسمة لا تنتقص وهو قول أشهب وسحنون إلا أنها
اختلفا في فضل الدين فقال سحنون أنه يقض على كل واحد منهم يوم الحكم وقال أشهب
في أحد أقواله أنه يقض على الأجزاء التي اقتسموا عليها زادت أو نقصت ما كانت قائمة فلا
اختلاف أنه لا يضمن من تلف ما يئونه من السماء لصاحب الدين شيئا من دينه والخامس
أن القسمة تنتقص بين من بقي يده حظه أو شيء منه أو استهلكه أو شأ منه وأما من تلف
جميع حظه بأمر من السماء فلا يرجع عليه صاحب الدين ولا يرجع هو على الورثة فيما
بقي بعد أدية الدين فقول ابن القاسم في هذه الرواية إذا لحق دين يستغرق التركة بعد تنفيذ
الوصايا والعقوق وانقسام الورثة أن الوصايا ترد بنماها ونقصانها وتنقض القسمة ويكون
النماء للقرماء والضمان عليهم ولا يكون على الورثة شيء منه إلا أن يستهلكوه فيكون عليهم
غرمه بين لا كلام فيه على مذهبه إذا كان الدين يستغرق التركة بنماها وأما إذا كان
لا يغترقها فانقض جميعهم على أن يؤدوا الدين ويمضوا قسمة فذلك لهم على مذهبه وأما
قوله فيما اشترى من التركة فحوسبوا به في ميراثهم واشترى ما لموصى لهم منها فحوسبوا به
في وصاياهم لأنهم النماء وعليهم الضمان وليس عليهم إلا الثمن فهو بين صحيح لا اختلاف
فيه إلا فرق بين أن يشترى وفيها أسبوا به في ميراثهم أو في وصاياهم وبين أن يبيع من غيرهم
في دفع الميراث الثمن في ذلك وأما قوله وما اقتسموا من ناض ذهب أو ورق أو طعام أو أدام
فإنهم يغرمون ذلك كله وانما يوضع عنهم ضمان ما هلك من العروض والحيوان والعقار
الذي يقسم بالقيمة فالظاهر منه أن الذهب والورق والطعام والأدام يغرمونه إن هلك ولا
يوضع عنهم ضمانه وإن قامت يئنه على تلفه بخلاف العروض والحيوان والعقار التي
تقسم بالقيمة وقد بين ذلك إذ جعل الحكم فيه حكم العارية لأن العارية فيها لا يعرف

بعينه اذا غيب عليه مضمونة كالقرض وكذلك قال في العارية من المدونة انها قرض وهو قول ابن الماجشون في رسم السكاح من سماع أصبغ من كتاب السكاح خلاف قوله فيه انه لا ضمان عليه في العين ولا في كل ما يغاب عليه اذا قامت اليينة على تلقه وخلاف قول أصبغ في تفرقه بين العين وبين ما سواه مما يغاب عليه فحصل في العين والطعام والادام اذا قامت اليينة على تلقه ثلاثة أقوال أحدها انه ضامن وهو قوله في هذه الرواية والثاني انه لا ضمان عليه وهو قوله في سماع أصبغ من كتاب السكاح والثالث الفرق بين العين وبين الطعام والادام وما كان في معناه من المكمل والموزون كله وهو قول أصبغ وأما اذا لم تقسم ينسبة على ثلث ذلك فهو ضامن ولا اختلاف في العروض التي يغاب عليها أنه ضامن الآن تقوم اليينة على تلقها ولا في الحيوان الذي لا يغاب عليه أنه يصدق في تلقه وبالله التوفيق اهـ منه بلفظه ونقلته بتمامه لما فيه من الفوائد والتحقيق وليتضح به ما ذكرناه وبعلم أنه باتسليم حقيق والله أعلم * (تنبيه) * اذا سلمنا ما صرح به في هذه الرواية من اجراء ذلك على العارية فلا اشكال في ضمان المثل مطلقا مع قيام اليينة على تلقه من غير تفرط لانه المشهور ومذهب المدونة الذي درج عليه المصنف هناك وسلمه من تكلم عليه لكن اللغوى عز الابن القاسم سقوط الضمان واختاره ولم يعزم قاله الا لشبه ونصه فان كان يفتقر والتركة عين وذلك قائم بأيدي الورثة أخذ جميع ذلك من أيديهم فان كانوا ضمنوه وان ادعوا الضياع لم يصدقوا واختلف اذا قامت اهم اليينة على الضياع فقال ابن القاسم لا شيء عليهم وقال أشهب يضمنون وهو أصح في العواري انها مضمونة مع قيام اليينة على الضياع والاول أحسن لان هذا استحقاق والاستحقاق لا يضمن مع قيام اليينة على التلف اهـ منه بلفظه ويظهر لي أن في كلامه شيان ما وجه به قول أشهب بخلاف ما وجه به قول ابن القاسم فتمامه وقول ز ولو نأثمة عن تجر الوارث أو وصيه وهو كذلك سوى بين تجر الوارث الرشيد وتجروا الوصى للآتيانم وهو غير صحيح لما ستره قريبا وقول مب والذى انفصل عنه شيخ شيوخنا الخ فيه نظير لما قاله ز في تجر الوصى للآتيانم هو الصحيح المؤيد بالنص الصريح ففي أول مسئلة من رسم قطع الشجر من سماع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول مانصه قال مالك في الذي يوصى بالرجل يولده ويزك ثلثمائة دينار وبأمر الوصى أن يطرأهم فيها ويجز الوصى اهم فيها فتصير ستمائة دينار ثم يأتي دين على الميت ألف دينار أرى أن تؤخذ الثمانية دينار كلها في الدين وذلك أن الثلثمائة دينار ولوا نفقها الوصى على الورثة لم يضمنها له الوصى ولا يضمنها له الورثة المولى عليهم ولو كان الورثة كبارا لا يولى عليهم وليس مثلهم يولى عليهم بأعوامال البتة ثم تجز وأما نص في أيديهم من المال لم يكن عليهم الامانض في أيديهم ولهم غمأ ووعليهم نقصانه وكذلك ما غابوا عليه من العين وأما الحيوان الذي ورثوه ثم غمأ وتلف فانه ليس عليهم ضمان مامات من ذلك اذا مات بأيديهم قال ابن القاسم أخبرني بهذه المسئلة من أنق به عن مالك ولم اسمعها أنا من مالك قال القاضي ابن رشد الخزومي يرى الربح للآتيانم والضمان عليهم وسواء كان الذي ترك المتوفى ناضا أو عروضا

(وان غرس الخ) قلت قال ح سئل عن شريك غرس أو بنى في بعض أرض مشتركة بغير إذن شر كانه فهل لهم الزامه بقطع ما فعله فأجبت بأنه ليس لهم الزامه بقطع ما ذكر بل ان أراد هو أو واحد منهم القسمة قسمت الأرض فان وقع غرسه أو بناؤه فيما خصه كان له وعده من الكراء بقدر ما انتفع به (٢٤٦) من نصيب أصحابه قبل القسمة وان وقع في حصة غيره خیر من وقع في حصته بين

فباعها الوصي وتجره في البيت أو فرق ابن المباحشون بين العروض والعين فقال في العين كقول ابن القاسم وقال في العروض كقول الخزومي والاختلاف في هذا مبني على اختلاف فهم في الدين الطائري على الميت هل هو متعين في التركة أو واجب في ذمة الميت وقد مضى الكلام على هذه المسئلة مستوفى في هذا الرسم بعينه من هذا السماع من كتاب المديان والتدليس لتكرار المسئلة هناك فاكتفينا بذلك عن اعادته هنا مرة أخرى وبالله التوفيق اهـ منه بلقطه والله أعلم (وان غرس أو بنى) قول مب انظر هناك في ح عن البيان مسئلة شريك غرس أو بنى في أرض مشتركة الخ الاولى أن يقول انظر فتوى ح هناك مسئلة شريك غرس أو بنى الخ لانه الذي في ح ثم قال بعد ذكر فتواه ما نصه وانظر المسئلة في أول كتاب الاستحقاق من البيان وتكررت بعد ذلك في سماع عيسى منه وفي رسم القطعان من سماع عيسى من الشركة وابن يونس في كتاب العارية وغير ذلك والله أعلم هذا القطع في عبارة مب قلق ظاهر فقلت وهذا المسئلة محتاج اليها غاية الكثرة وقوعها وما ذكره ح من أن الرابع فيه أن له قيمة البناءة وضاصر ح ناجي في شرح المدونة بأنه المشهور قال في كتاب العارية مانصه وكذلك اختلاف اذ بنى المكتري بغير إذن المكتري ومن بنى في أرض زوجته والشريك اذا بنى بغير إذن شريكه فالشهر وله قيمته منقوضا وقيل قائما كما تقدم اهـ منه بلقطه وظاهر كلامه وكلام ح ولو علم شريكه وسكت بغير عذر ما اذا لم يعلم أو سكت لعذر فوجه ظاهر وفي ابن يونس عن ابن حبيب عن الاخوين عن مالك مانصه وكل من بنى في أرض غيره من زوجة أو شريك بغير إذن ربه أو علمه فلا قيمة له منقوضا اهـ منه بلقطه ونقله ح قيسل قول المصنف بخلاف ذي دين على وارث وأما اذا كان يعلمه وسكوته بلا عذر فقال في البيان في شرح أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب الاستحقاق مانصه وأما اذا كان يذانه وغرسه وحفره بحضرة شريكه وسكوته دون أن ياذن له في ذلك فيخرج ذلك على الاختلاف في السكوت هل هو كالإذن أم لا فعلى القول انه كالإذن ان كان قدمضى من المدة ما يرى أنه أذن له الى مثلها لم يكن عليه الا قدر حظه من ذلك منقوضا وان كان لم يرض من المدة ما يرى أنه أذن له الى مثلها كان عليه قدر حظه من ذلك قائما ويختلف على هذا القول هل يكون له كراهي حصته لما مضى من المدة أم لا فقيس له لا كراهه وهو قول ابن القاسم في رواية عيسى عنه في آخر هذا الرسم وقيل ان له الكراء بعد أن يحلف أنه ما رضى بتركه حقه من الكراء في ذلك وهو قول عيسى بن دينار من رأيه في آخر سماعه من كتاب الشركة وعلى القول بأنه ليس كالإذن يكون له كراه حصته لما مضى من المدة قولوا واحدا أو يكون عليه قدر حظه من

أن يعطيه قيمة ذلك منقوضا أو يسلم اليه تقضه وعليه أيضا من الكراء بقدر ما انتفع من نصيب أصحابه قبل القسمة وأما ان يرد أحد منهم القسمة فلهم أن يدخلوا معه ويشاركوه بقدر حصصهم من الأرض بعد أن يسلموا اليه قدر حصصهم من قيمة عمله قبيل قائما وقيل منقوضا وهو الرابع على مذهب المدونة وانظر المسئلة في أول كتاب الاستحقاق من البيان اهـ وقد قسم في البيان المسئلة الى ثلاثة أقسام الاول أن يكون الشريك الذي لم يبن لم يعلم ولم ياذن وهذا هو الذي ذكره ح الثاني ان يعلم ولكن لم ياذن وذكره كراهه يخرج على السكوت هل هو كالإذن أو لا فعلى انه كالإذن يكون له حكم العارية المطلقة وقد مضى ويختلف على هذا هل يكون له كراهي حصته لما مضى أولا قال ابن القاسم لا كراه له وقال عيسى له الكراء بعد أن يحلف انه ما رضى بتركه وعلى القول بأنه ليس كالإذن يكون له كراه حصته لما مضى قولوا واحدا أو يكون عليه قيمة حظه من البناء منقوضا ولم يرض من المدة ما يرى انه يبنى الى مثلها الثالث ان يعلم وياذن والحكم في هذا على ما ذكرناه في الثاني على

القول بان السكوت كالإذن اهـ بخ وانظر طي عند قوله في العصب وكراه أرض بنت والراجح ان السكوت ليس كالإذن هنا وظاهر كلامه م انه لا فرق في ذلك بين الاب وغيره قال هوني وبذلك أفتيت حين سئلت عن أب بنى دار مشتركة بينه وبين أولاده صغار فقام بقية الورثة يطالبون حقه في بناء أبيهم ولا يدخل في هذا اصلاحه ما يحتاج للاصلاح فانه يعطى حيثما دفع أو قيمته قائما انظره والله أعلم

البيان منقوضا وان لم يحض من المسدة ما يرى أنه يبنى الى مثلها اه منه بلفظه وقال في
شرح أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب الغصب مانصه فلا يجب له فيه على مذهبه
في هذه الرواية الاقيمة منقوضا هذا وجه القول في هذه المسئلة على مذهب ابن القاسم
وروايته عن مالك خلاف رواية المدنيين عن مالك أنه من بنى في أرض يمينه وبين شريكه
وشريكه حاضرا لا ينكر فهو كالأذن ويعطيه قيمة البناء قائما كالباقي بشبهة اه منه بلفظه
وفي ابن يونس مانصه قال ابن حبيب وقال مطرف وابن الماجشون فبنى في أرض يمينه
وبين رجل وشريكه حاضرا لا ينكر فهو كالأذن ويعطيه قيمة البناء قائما وقال ابن القاسم
وأصبح قيمته مملوفا اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات مانصه المشاور وأما الوارث
بغرس أو يبنى موضعا من أرض الشركة بحضور شريكه وعمله لا يغير عليه ولا ينكر فاعمله
على ذلك ثم بعه أو بعضه فقام الشريك فأراد أخذ نصيبه والباقي بالشفعة فإنه ان قام عليه
أو على وارثه قبل انقطاع حجة وذلك أبو يعون سنة فأقل فانه يقسم ذلك فياصرف في حظ
القاسم من ذلك كان له وكان بالخيار في دفع قيمة البناء والغرس مملوفا أو يأمره بقلع ذلك ولم
يكن له كراهة فيما سكن من نصيبه ولا غلة فيما اغتزل من ذلك لأنه كأنه أذن له فيه اذا كان بعه
ولم تكن له شفعة لان البيع يفسخ ولا يتم الا بعد القسم ان أحب المبتاع ذلك وان لم يعلم
بذلك حتى قام فله كراهة ما صار له من ذلك على الباقي والغارس وقيل انه يأخذه قائما من
الاستغناء اه منها بلفظها وبأمل ذلك يظهر لك ان الراجح ان السكوت هنا ليس كالأذن
كما فاده اطلاق ابن ناجي وح واللة أعلم * (تنبيهان * الاول) في كلام صاحب الاستغناء
فطرر لانه جزم ألا بأنه يعطى قيمة البناء والغرس منقوضا وجزم بأنه لا كراهة للمامضى وعمله
بقوله لانه كأنه أذن له بفعله ذاشبهة باعتبار الكراهة وكالغاصب في قيمة البناء والغرس وذلك
مخالف لما تقرر ان ذاشبهة الذي له قيمة البناء والغرس قائما ولا يقطع زرعه مع بقاء الابان
أعم من ذى الشبهة الذي لا كراهة عليه ولا غلة مع أن ما جزم به مخالف لما حكى عليه ابن رشد
الاتفاق وخلاف ما جزم به ح في فتواه فلا يعول عليه وان سلم ابن عات فتأمله * (الثاني) *
ظاهر هذه النصوص وغيرها أنه لا فرق بين الاب وغيره في هذا وبذلك أفتيت حين سئلت عن
أب بنى في دار مشتركة بينه وبين أولاده صغار فبات وقام بقية الورثة يطلبون حقهم في بناء
أيهم ويشهد لذلك أيضا ما في رسم الكباش من سماع يحيى من كتاب الاستحسان ونصه قال
ابن القاسم وأبناؤهم وأبناءهم بمنزلهم لاحق لهم فيما عر الاب والجد من دار مواليه
أو أرضه أو صهره أو ابنه أو جده الا أن يطول الزمان جدا اه محل الحاجة منه بلفظه
ولا ينافي هذا كون الاب له شبهة في مال ولده ولذلك لا تقطع يده ان سرق منه لانه لا يلزم من
كون ذلك شبهة يدرأهم الجد ان يكون شبهة هذا لا ترى انه لو استغل مال ولده على وجه
الغصب لوجب عليه رد الغلة اتفاقا ولان العبد لا يقطع اذا سرق من مال سيده مع انه انما
يعطى اذا بنى في أرضه أو غرس قيمة ذلك مملوفا كما قاله ابن القاسم في رسم العربية من سماع
عيسى من كتاب الاستحسان فقال ابن رشد في شرحه مانصه هذا كما قال من أن النقص للعبد
اذا كانت له يمينته أو نول بنيانه أو أقر له الورثة بذلك وادعوا أنه انما بناءه بمال سيده ومورثهم

غير أنهم أن أقروا بالولاية البنيان وادعوا أنه بناء على سببه حلف أنه انما أنفق فيه من ماله
 لأمن ماله سببه وأخذ نقضه الآن يشاء ورثته سببه أن يأخذوه بغيره منقوضا اه محل
 الحاجة منه بلفظه ولا يدخل في هذا اصلاحه ما يحتاج للإصلاح لأنه اذا أصلح من الدار
 ما يحتاج الى الإصلاح يعطى مادفع أو قيمته قائما والله أعلم (قيل للمالك أعطه قيمته الخ)
 قول مب فيه نظير بل قبله ابن عرفة بما اذا لم يكن البناء من بناء المالك الخ سلم كلام
 ابن عرفة الذي أشار اليه وعندي أنه غير مسلم فانه بعد أن ذكر عن المازري عن شيخه عبد
 الحميد أنه قيل فبين بنى بشبهة ان له قيمة بناءه على أنه منقوض قال عقبه ما نصه وزلت هذه
 المسئلة بشيخنا الى عبد الله بن الحلاب استحق منه حصة قد أحدث فيها من اشتراها منه بناء
 معتبرا بكم القيمة ابو اسحق بن عبد الرقيب بغيره البناء منقوض ما قلنا فاشتكى ذلك
 بعد موت الحاكم المذكور فوقع في قضيته ما ذكرته في كتاب الاقضية وكان أهل الانصاف
 والمعرفة ينسبون للقاضي الحكم بالثأ الذي نقله المازري وكان هذا أو ثانيا ابتداء
 الطلب قبل تمكني من الوقوف على البيان والتحصيل والنوادر ثم تمكنت من مطالعة ما
 فوجدت الصواب مع الحاكم المذكور لأن المنصوص حسبا أذكره أن البناء اذا كان من
 بناء المالك الخ وذوى السرف أن القيمة منقوض ما قلنا والمنصوص هو سماع القرنيين
 من اتباع دارقيناها وعمرها ثم استحققت منه فله ما أنفق فيها بما عمر من عمل الناس فاما بناء
 المالك فلا أدري ما هو ابن رشد تضعيفه أن يكون له رجوع فيما بنى من بنيان الامراء صحيح
 لأنه أنفق ماله فيما لا يسوغ له من السرف المنهى عنه قلت وذكرها الشيخ في نوادره
 وزاد ورأى ابن نافع في المجموعة وقال قال ابن نافع انما بغيره قيمة ما عمر لا ما أنفق كان
 البناء قبله لا أو كثيرا جديا وأردنا قلت في حل قول ابن نافع قليلا أو كثيرا على خلاف
 قول مالك في بناء المالك نظروا عدم نقله ابن رشد خلافا راجح كونه وفاقا اه منه بلفظه
 قلت في جعله قول الامام في السماع المذكور نصا نظروا معنى نص الدلالة وذلك على
 مصطلح أهل الأصول أو معنى النص الفقهي لأن ما فهمه منه ليس هو المتبادر منه بل هو
 محتمل لذلك ولأن يكون أراد أنه يلغى السرف فقط فيقال كم قيمة هذا البناء على أنه على حالته
 التي هو عليها فيقال أن مثل ما يقال ما قيمته على الغامض من السرف الخارج عن المعتاد
 فيقال ستمائة مثلاً يعطى ستمائة ويلغى الزائد ومن المعلوم المقرر أن ما احتمل واحتمل
 لا دلائل فيه بل الاحتمال الثاني هو الظاهر وتعايل أبي الوليد له بقوله لأنه أنفق ماله فيما
 لا يسوغ له من السرف يدل على أنه على ذلك فهمه اذا التالف والسرف انما هو في القدر
 الزائد على المعتاد لا في الجميع ولا وجه له على ما فهمه منه أبو عبد الله بن عرفة رحمه الله
 لأن المستحق اذا دفع قيمة المعتاد أو اسقط عنه السرف لا ضرر عليه في ذلك بل فيه النفع
 الذي يرى لقمته بخلاف المالك دون عوض ولا بد لواقعته وهو مبني البناء المعتاد فقط
 لم يكن له سبيل الى أخذه بغيره منقوضا فيما عجا كيف يقضى عليه بقيمة البناء قائما حيث
 لا نفع له الا قيمه ويقضى عليه بقيمة البناء منقوضا حيث يكون له نفع زائد واستناع بما
 بغبطه عليه أبناء الدنيا فبأي شيء يحتم هذا المستحق وماذا يقول هذا الاتساع هذه النصوص

(قيل للمالك الخ) قول مب عن
 ابن عرفة فالنصوص ان فيه القيمة
 منقوض الخ فيه أن الذي ذكره ابن
 عرفة نفسه هو سماع القرنيين من
 الامام من اتباع دارقيناها وعمرها
 ثم استحققت منه فله ما أنفق فيها فيما
 عمر من عمل الناس فاما بناء المالك
 فلا أدري ما هو ابن رشد تضعيفه
 أن يكون له رجوع فيما بنى من بنيان
 الامراء صحيح لأنه أنفق ماله فيما
 لا يسوغ له من السرف المنهى عنه
 اه وهو محتمل لما فهمه ابن عرفة
 وللمتبادر منه وهو أنه يلغى السرف
 فقط فيقال كم قيمة هذا البناء على
 حالته الآن فيقال القيمة مثلاً يقال
 ما قيمته على الغامض من السرف
 الخارج عن المعتاد فيقال ستمائة
 مثلاً يعطى ستمائة ويلغى الزائد
 وتعايل ابن رشد المذكور يدل
 على أنه فهمه على هذا وهو الظاهر
 اذا التالف انما هو في الزائد على
 المعتاد لا في الجميع وهو الجاري على
 قاعدة أنه اذا اجتمع السرف وغيره
 ألغى السرف فقط مع ما قيمه من نفع
 المستحق لقمته تلك الزاخر دون
 عوض فهو أخرى أن لا يأخذه
 الا بقيمة قائما بعد اسقاط السرف
 الخارج عن المعتاد ولهذا والله أعلم
 أعرض القلشاني عن كلام ابن عرفة
 هناك اعتماده اياه كثيرا فقام له
 منصفاً

ولا يجزى على القواعد والاصول اذ القاعدة في السرف المحقق في غيره هذه المسئلة مع غيره
 الغاء السرف فقط واعتبار غيره كما قاله فمين باع دار امثلا لغيره بالنفقة عليه حياته فانفق
 عليه سرفا فمين اتفق على صغيره فامع توقير شروط الرجوع عليه وفمين اتفق على غير
 صغيره لا على وجه الصلة ونحو ذلك من مسائل هذا الباب فتأمل به بانصاف والله أعلم
 أعرض العلامة أبو العباس القاشاني عن كلام ابن عرفة هذا مع اعتماده على كلامه كثيرا
 فاعتذر عن أبي اسحق باعتذار آخر ولم يعرج على كلام ابن عرفة بحال فقال عند قول
 الرسالة والغاصب يؤمر بقطع ثأئه وزرعه وشجره الخ مانصه يريد وكل من يصل اليه ذلك
 من غاصب وهو يعلم بغصبه فانه يؤمر بقطع ثأئه وشجره وزرعه وأظن والله أعلم أن قضية
 ابن الحباب ترجع بالتأويل لهذا المعنى اه منه بلفظه والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة
 ما فسر به ابن ونس صواب الخ زاد ابن عرفة بعد ما نقله عنه مانصه المازرى وقد نقل
 عندي في دفع الاعتراض ان مستحق الارض لما كان قادرا على الزام الباني قبة أرضه براحا
 كان عدوله عن ذلك رضا بما خلا عليه من كون البناء والغرس في المشتري على التأييد
 وفي المكتري الى تمام المدة قلت قوله انه كان قادرا على الزامه قيمة أرضه براحا هو لا يليق
 بطبقته في فقه المذهب وكل هذا تخليط والصواب ما تقدم للمازرى حسبما قرناه اه
 منه بلفظه (والاقل من قيمته أو ذبته ان قتل ٣) قول مب هذا قول عبد الحق وقال ابن
 سلون الخ ما قاله صحيح لكن ما كان ينبغي له ايراد هذا الكلام هكذا لما فيه من الاشعار
 بان ما اقتصر عليه ز أحد قولين متساويين وان ابن عرفة سلم ما لابن سلون وليس كذلك
 ونص ابن عرفة قال عبد الحق ولوعفا الاب عن قاتله على أقل من الدية فلا ابن القاسم في
 المجموعة على الاب الاقل من ذلك ومن قيمته يوم القتل فان كان ما أخذ أقل من القيمة تبع
 القاتل بتمام القيمة ولوعفا على غير شئ فلا شئ على الاب ويتبع المستحق القاتل بالاقل
 من قيمة الولد يوم القتل أو الدية واحتج بتقديم قول ابن القاسم في المجموعة وقال ابن شبلون
 لاشئ المستحق على القاتل لقوله في كتاب الديان عن ابن النين على غير شئ جائز على البنات
 لان القتل لهم دون البنات كلاب مع المستحق قلت يفرق بأن أصل حق البنات غير مالى
 انما هو دم وأصل المستحق مالى اه منه بلفظه فاقصر ز على ما لعد الحق هو الصواب
 فتأمل (لا صدق حرة) قول مب الذى في حنظلي ان الرضاع الخ مافى حفظه هو
 مقتضى ما لب في كفاية المحتاج ونصه محمد بن قاسم أبو عبد الله الانصارى التونسى
 عرف الرضاع مملتين والتشديد فاضى الجماعة الفقيه العالم الصالح المفتي أخذ عن
 جماعة من أصحاب ابن عرفة وغيرهم كالبرزلى وابن عقاب وابن القاسم العبدوسى وعمر
 القاشاني اه محل الحاجة منه بلفظه وقد كتب بعض الثقات المعاصرين بهامش مب
 في هذا المحل ان ما قاله ز من ان ابن عرفة من شيوخ الرضاع صحيح وفيه عذري نظر لان
 تاريخ وقام ما يمنع من ذلك أو يبعده جذا زيادة على ما قدمناه فان ابن عرفة رضى الله عنه
 ورحمه توفي سنة ثلاث وثمانمائة كمالى الدياج وغيره والرضاع توفي سنة أربع وتسعين
 وثمانمائة فبين موتهما أحد وتسعون عاما فلا فروضنا أن الرضاع ولد يوم مات ابن عرفة فكان

(والاقل ان أخذته) قول مب
 وهذا قول عبد الحق أى وهو الرأب
 كما يفيد ز وقد احتج ابن شبلون
 بقوله اعفو البنين على غير شئ جائز
 على البنات لان القتل لهم دونهن
 كلاب مع المستحق ابن عرفة يفرق
 بان أصل حق البنات غير مالى انما
 هو دم وأصل حق المستحق مالى اه
 (لا صدق حرة) قول مب الذى
 في حنظلي الخ يعينه قول الرضاع
 نفسه في جواب له مدكور في جامع
 المعيار وقد وقع للشيخ الامام ابن
 عرفة شيخ شيوخنا الخ وقول بب
 في كفاية المحتاج في ترجمته أخذ عن
 جماعة من أصحاب ابن عرفة وغيرهم
 اه بخلاف مستحق الخ قلت
 قال أبو زيد القاسمى الظاهر ضبطه
 بفتح الخاء ممنونا ونصب مدعى مال
 أى بخلاف أجره مستحق الخ ولك
 جعل مدعى حرة صفة اه بخ
 وقول ز وظاهر المصنف كظاهر
 المدونة أى لانها نصت على المتوهم
 حيث فرضت المسئلة فيها اذا استعمله
 بغير أجر فأجرى به وبه تعلم مافى
 كلام مب والله أعلم

(٣) لفظ المتن هو الموافق لمافى
 الهامش اه مصححه

(وله هدم مسجد) قول ز ورجع للغمي الخ هو كذلك في ابن ناجي وما نسبته ز لابن عرفة مثله في ح وهو كذلك في ابن عرفة أي فاعل الغمي اختلاف رآه والله أعلم وقول ز وانظر مع شق التخيير الخ الصواب اسقاطه كافي بعض النسخ إذ لارجمه (ورجع للتقويم) قول ز لكان فيه (٢٥٠) غبن على المشتري أي ان كان المستحق جيد افان كان رديثا فالغبن

عمره احدى وتسعين سنة فكيف اذا اعتبر مولده قبل ذلك بمدة يمكنه فيها الطلب حتى يقرأ على ابن عرفة فتأمل به بانصاف ثم وجدت في كلام الرصاص نفسه ما وافق ما قلناه في أنشاء جواب له منذ كور في نوازل الجامع من المعيار مانصه وقد وقع للشيخ الامام ابن عرفة شيخ شوخنا أسكنه الله دار السلام في كتاب الايمان ما وقع للاشباح اه محل الحاجة منه بلفظه (وله هدم مسجد) قول ز ورجع للغمي وعبد الحق الخ مانسبه لابن ناجي هو كذلك فيه ونصه فان القاسم احتاط للتلايع الحسن ومحتون احتاط لتوفر الحسن ورجع أبو عمران قول سخنون لان الحسن قديع بالضرورة ورجع عبد الحق والغمي قول ابن القاسم اه منه بلفظه وما نسبته لابن عرفة من ان الغمي اختار قول سخنون هو كذلك فيه وكذلك نقله ح ولم ينه على مخالفته لكلام ابن ناجي لانه لم يذكر أفضلا وقد ذكر أبو على بعض كلام ابن ناجي بنحو ما ذكرناه وأشار الى كلام ابن عرفة والى أن ح نقله ولم ينه على الخلاف الذي بينهما ولم يقل كلام الغمي نفسه ولم يحدد التصرف في هذا المحل ليعلم من معه الصواب منه ما قاله أعلم بذلك وقول ز وانظر مع شق التخيير الثاني في كلام المصنف الخ انظر رأي معارضة بينهما حتى يحتاج الى النظر في ذلك والظاهر انه لا وجه له وهذا على ما في بعض النسخ وهو ساقط في بعضها وهي الصواب (ورجع للتقويم) قول ز لكان فيه غبن على المشتري الخ يعني والمستحق جيد فان كان رديثا فالغبن على البائع انظر بقول ز ورجع للتقويم) قول ز بالدار الواحدة المتخذة للسكنى راجع بتحرير المسئلة فيا قدمناه في العيوب عند قوله واستحق شافع الخ * (تأويلان) * الاول لابي عمران والثاني لعبد الحق كافي التنيها وتقله ابن ناجي وغيره لكن عياض أبيهم عبد الحق ونص ابن ناجي عياض قوله فليقبض الثمن قبل انما ينظر الى قيمته يوم الصلح لا يوم تمام البيع فيه ما قاله أبو عمران وقيل ينظر الى الاول يوم بيعه والثاني يوم الصلح لا يوم تمام القبض واليه ذهب غيره قلت هو عبد الحق اه منه بلفظه قلت وتأويل أبي عمران عندي أقوى لانه ظاهر المدونة انظر نصه في ق ولانه الجارى على قول ابن القاسم وهو المشهور أن الصلح على ترك القيام بالعيب مبايعه بعد فسخ الاول راجع ما قدمناه عند قوله في الصلح أو اجارة والله أعلم (كانكار على الأرجح) قول مب وما في ز لا يقطعه اعتراض غ الخ مأخوذ من كلام ح فانه قرر كلام المصنف بمثل ما قرره ز وقال عقبه مما نصه وهذا يعرفه ذهن الطالب لان في الاقرار ثبت الشيء ولو أما في الانكار فثبت فكيف يتوهم أنه يأخذه فثبت فيكون المراد عوض الشيء المصالح به والله أعلم اه منه بلفظه (وفي الاقرار لا يرجع) قال أبو على بعد انقال مانصه والظاهر مع ذلك رجحان الرجوع في الاقرار بالملك اه منه بلفظه ووجهه قبل بقوله لان الاقرار

على البائع وقول مب خريف استحقاق الثلث الخ فيه نظر لان هذا انما هو في الدار الواحدة المتخذة للسكنى كما مر في العيوب عند قوله أو استحق شافع راجعه (كان صالح الخ) قول مب وهي فاسدة قلت يمكن تصحيحها بحملها على ما اذا كان المستحق غير وجه الصفة والله أعلم (تأويلان) الاول لابي عمران والثاني لعبد الحق والاول أقوى لانه ظاهر المدونة ولانه الجارى على قول ابن القاسم وهو المشهور ان الصلح غير ترك القيام بالعيب مبايعه بعد فسخ الاول والله أعلم (والا فاق عوضه) قلت قول مب فلو قال والا فاق قيمته الخ يرد عليه ما أورده غ على عبارة المصنف من عدم صحة التشبيه وقوله عن غ ان أراد بعوضه قيمة المقر به الخ هذا هو مراده قطعاً كاقربه ح و ز وكذا خش أولا ويوجب عن التشبيه بانه غير تام بل في مطلق الرجوع أقوى الرجوع عطلق العوض وكلمه من نظير قال ح وهذا يميز ذهن الطالب لان في الاقرار ثبت الشيء له وأما في الانكار فثبت فكيف يتوهم أنه يأخذه فثبت أن يرد عوض المصالح به اه فكل يصرف بما يليق به فيسقط اعتراض غ خلافا لم وكأن ق فهم ان المراد عوض المستحق والله أعلم (وفي الاقرار يرجع) قول ز المشتل على صحة ملك البائع استظهر أبو على بعد انقال رجحان الرجوع في الاقرار بالملك فائلا لان الاقرار يكون مع الشك اه

يكون
(وفي الاقرار يرجع) قول ز المشتل على صحة ملك البائع استظهر أبو على بعد انقال رجحان الرجوع في الاقرار بالملك فائلا لان الاقرار يكون مع الشك اه

يكون مع الشك (كعلمه صحة ما بانه) قول ز كقول دار من بناء بائه الخ كلامه يفيد
 أن هذه الصورة لا تنزع فيه ما وليست من محل الخلاف الذي أشار إليه بقوله كما عليه جمع
 خلافاً للصحيح ابن عبد السلام عدم الرجوع وهو الذي يفيد كلام صريح في حواشي
 صحيح وكلام صحيح وقدس لم ذلك مبين وهو خلاف ما يفيد كلامه لا يندك
 الخلاف عن أبي الحسن فيما إذا انعقد في رسم الشراء وعلم المشتاع صحة ملك البائع المذكور
 حين انبرام البيع وانعقاده وذكره عن المعين وجعل ذلك هو موضوع قول ابن العطار
 أن بالرأية الأولى القضاء وصحة الملك صادقة بالأمرين معا ويدل على ذلك أيضاً علمهم
 القول بعدم الرجوع بأن المستحق ظالم والبائع مظلوم فإن هذه الالة ثابتة في الصورتين كما
 أن علة القول بالرجوع وهي أن ظلم المستحق انما وقع على البائع بشهادة يمينه بان البائع
 لم يكن له ملك على ذلك يوم البيع وانما عاك ما لا يملك موجودة في صورة بيان السبب ويدل
 عليه أيضاً أنهم صرحوا بأن الخلاف المذكور هو بين ابن القاسم وأشباه وبين عبد الملك
 ومن وافقه وابن القاسم يقول بقوله فيما إذا لم يبين السبب وانما قال بعدم الرجوع مع
 بيانه كما نقله ح عن نهاية المبتغي ثم قال ونحوه في الوثائق المجموعة فانظره وقد صرح أبو
 الوليد بن رشد بأن هذا هو موضوع الخلاف في رسم عبد الله بن سيدة من سماع عيسى
 من كتاب الاستحقاق ماضيه وسألت ابن القاسم عن رجل ابتاع عبداً فادعاه رجل في يده
 فاستحققه وأخرجه من يده فزعم المشتاع أنه من تلامذة البائع هل يرجع على بائعه بالثمن وهو
 بشهادة أنه من تلامذة البائع يقول لم ترجع على بالثمن وأنت تعلم انما بعثك عبدي وتلاميذ
 وانما هذا رجل استحقه ظالم أو ابتاع بغير علم من رجل فاستحقه رجل من يده فشهد البائع
 أنه مما حاك البائع أو ابتاع منه داراً فاستحققت في يده فشهد المشتاع أنها دار البائع ودار أبيه
 وجده من قبل خطتهم هل يرجع على صاحبه بالثمن في هذا كله وصاحبه يقول أنت تعلم أني
 انما بعثك مالي وانما هذا ظالم أخرجه هذا الحق من يديك قال لا أرى أن يرجع عليه في
 جميع هذه الاحوال بشئ إذا كان يعلم أنها أخرجت من يده بظلم وان الحق حق البائع قال
 القاضي لا شبه في المجموعة أن له أن يرجع على البائع وان علم صحة الظلم الذي قام به
 المستحق ولا يضره ذلك لأن اليقينة قد شهدت أن البائع باع ما ليس له ومثله لسمعون في
 نوازل من كتاب جامع البيوع وعيسى بن دينار في نوازل من كتاب الدعوى والصلح في بعض
 الروايات ولكلا القولين في مسئلتنا وجه من النظر فوجه هذه الرواية أن المشتري لا يصح
 له أن يرجع على البائع بما يعلم أنه لا يجب عليه ووجه القول الثاني أن البائع أدخل المشتري
 في ذلك فعليه أن يطل بشهادة من شهد عليه بباطل حتى لا تؤخذ السلعة من يد المشتري
 ويتم إذا لم يفعل ذلك أنه صرف في الدفع إذا علم أن المشتري لا يتبعه فأراد أن يكفهم من الدفع
 في اليقينة ما هو أكرم له منه وبالله التوفيق اهـ منه بلطفه من نسخة جيدة في فهو
 صريح فيما قلناه وهذه رواية عيسى التي أشار إليها المبتغي وزاد أن رواية أصبغ أيضاً
 كما زاد مع أشبه عبد الملك وابن وهب كافي كلامه الذي في مب هنا مختصراً وح
 بآتمه مطولاً ونص المحتاج اليه منه والذي وقع لابن القاسم في العتبية في سماع عيسى

(كعلمه صحة الخ) قول ز من
 بناء بائه الخ كلامه ككلام صر
 يفيد أن هذه الصورة ليست
 من محل الخلاف المشار له بقوله كما
 عليه جمع خلافاً للصحيح ابن عبد
 السلام الخ وهو خلاف مفاد ح
 فمن جريان الخلاف في ذلك أيضاً
 وهو الصواب لموافقة للتصوص
 القاطعة والخج الساطعة ثم اراج
 خلاف ما صححه ابن عبد السلام
 وإن اعتدله ما صنف وقد صرح
 المكناسي في مجالسه بان المشهور
 هو القول بالرجوع ومحل الخلاف
 كما إذا لم يكن في الوثيقة على سنة المسلمين
 ومرجع دركهم والافله الرجوع
 اتفاقاً وهذا إذا لم يكن ذلك من
 تلقف الموثق كما هو العادة اليوم
 والافوجه كعدمه كما هو مقرر في
 مخطأ رة انظر الاصل قلت وقول
 مب وهو لا يفيد ذلك يلزم عليه
 أن تكون لفظة صحة حشواً
 والظاهر أنه يفيد كما لصر لانا
 لانعلم أنه علم صحة ملك بائعه الا اذا
 ذكر سبب ملكه له فقام له والله
 تعالى أعلم

وحكاها أيضا فضل بن مسلمة عن ابن القاسم أنه إذا أقر المبتاع أن جميع ذلك المبيع للبائع
منه ثم استحق من يده أنه لا يرجع على البائع بشئ وقال أشهب وعبد المطلب وابن وهب
ومحمد بن وغيرهم لا يمنع ذلك من الرجوع عليه وهذا هو اختيار الشيوخ بالاندلس وهو
دليل ما في كتاب الاستحقاق من المدونة فيمن له على رجل ألف درهم فخط عنه خمسمائة على
أن أخذه منه عبده ميمونا بخمسمائة ثم استحق العبد أنه يرجع بالالف فقوله على أن أخذه
منه عبده ميمونا كقول الموثق اتباع منه داره وقال عباس في وثائقه سألت عن ذلك محمد بن
أدريس الفقيه فذكر أن ابن القاسم لا يطل رجوع المبتاع بذلك على البائع إلا أن يقرأ أنها
من خطه أباه وأجداده فيبطل دركه حينئذ عنده وكذلك في العبد والدواب لا يبطل
دركه إلا أن يقرأ أن ذلك من تلاد البائع فيبطل دركه اه ونحوه في الوثائق المجموعة وقوله
من خطه أباه أي من بناء أباه وقوله من تلاده أي ولد عنده والله أعلم اه منه بلقطه
وذكر عنه قبل يسير ما نقله عنه مب وغيره من أن ابن العطار قال العمل بالرجوع وفي
معين الحكم ما نصه مسئلة إذا صرح المبتاع بصحة ملك المبيع لمن باعه ثم طرأ استحقاق
فهمل الرجوع على البائع أم لا في ذلك روايتان أحدهما أنه يرجع على البائع ولا يضره
اقراره الاخرى أنه لا يرجع عليه بشئ رواها أصبغ وعيسى عن ابن القاسم قال ابن
العتار وبالرواية الاولى القضاء قالوا وهذا دليل المدونة لأنه قال في كتاب الاستحقاق منها
فذكر كلامها المارنا فقال متصلابه ما نصه روى عن ابن القاسم أنه لا يبطل رجوع
المبتاع بذلك إلا أن يقرأ أنه من خطه أباه وأجداده فيبطل دركه أو يقرأ أنها من تلاده اه
منه بلقطه فقد ظهر لك من هذه النصوص القاطعة والحق الساطعة عدم صحة ما أفاده
كلام صر ومن تبعه وإن ما أخرجه من الخلاف الذي هو محل تصحيح ابن عبد السلام
ومحل قول ابن الهندي وبالرواية الاولى القضاء صوابه ~~العكس~~ وعلم من كلام
السيوطي السابق أن الرابع خلاف ما صححه ابن عبد السلام وإن اعقده المصنف وقد صرح
المكتنابي في مجالسه بأن المشهور هو القول بالرجوع ونصه قال في معين الحكم
في ذلك روايتان أحدهما أنه يرجع عليه ~~قلت~~ وهو المشهور ولا يضره اقراره
والاخرى لا يرجع عليه بشئ رواها أصبغ وعيسى عن ابن القاسم قال ابن العطار وبالرواية
القضاء اه منها بلقطه وإذا علمت هذا ظهر لك أيضا ما في كلام أبي علي فانه قال بعد
ما قدمناه عنه من أن الظاهر هو رجحان الرجوع في الاقرار يسير ما نصه ولم أقف على
من رجح الرجوع في علمه صحة ملكه بخلاف مسئلة الاقرار ومسئلة العلم قد تلتس
بمسئلة الاقرار ثم قال وبهذا علم ما في كلام ح لانه احتج بقول الاقرار على مسئلة
العلم اه منه بلقطه فانه عول على ما لصر ومن تبعه واعترض على ح مع أن
ما قاله ح هو الحق والصواب وقد رايت ذلك بدليله وبرهانه وتبين لك ما في قوله انه لم
يقف على من صرح برجحانه والله سبحانه الموفق * (تنبيهان * الاول) * ما قدمناه
من عزونا لأشهب مثل قول ابن القاسم تبعنا فيه كلام أبي الحسن في شرح المدونة ونقله
ابن ناجي وسنله كما سنله ح وأبو علي ولم ينهنا على أنه يخالف لما عزاه ابن رشد والمتبني

(ان عرف بالحرية) قول ز ولم يظهر عليه مخايل الرق الخ عليه المدادون ما قد لله قلت وقول ز وان لم يعرف الميت بالحريه فيه تطر وظاهر المدونه في ق لافرق بينهما وقوله ولعل الفرق الخ فيه نظر لوجود ذلك في تعيين الوصي فتأمل (ولم يفت بالثمن) قول ز ثم رجوع السيد على الوصي الخ أى رجوعه عليه (٢٥٣) عاجلا محله ان كان ملياً والاتبعه ان أبسر فلا

اختلال في كلامه ولا حاجة الى تصويب هو في رحمه الله تعالى (كشهو وبعوته) ابن عاشر هذه المسئلة ينبغي أن يتفطن لها انها لا استحقاق فيها مع الفوت وفيها دون فوت الاستحقاق بالثمن وانقد رأيت فتوى فقيهين بنبوت الاستحقاق في دار بيعت كذلك ونبئت بعد هدمها ان فيها الاستحقاق وجريان خيار المستحق وأولام المستحق منه ثانياً والاشتراك وذلك كاه غرة بمسائل الفقه اه وهو ظاهر والله أعلم

(الشفعة)

ما ذكره مب عن ابن ناجي من حكاية الضم جزمه ابن ناجي في شرح المدونة فقال هي بسكون القاموضها اه قلت ومثله في خيتي وكذا في ز على الموطا وزاد وقال بعضهم لا يجوز غير السكون اه وقول مب عن عياض من الشفع الخ على هذا اقتصر في القاموس والمصباح والنهاية وقوله وقبل كانوا الخ به جزم ابن رشد في المقدمات وكذا ح قلت فتكون مأخوذة من الشفاعة وقيل من الشفع بمعنى الزيادة لانه يزيد مال شريكه لماله ومنه من يشفع شفاعة حسنة أى يرد على صاحبها عمله على أحد التفسير

وهو قريب من الاول قاله خيتي وقول مب بل الظاهر ما لا مضمون الخ أى وهو عين ما لا ينشئ وقد قلنا لا يصح الخ هذا غير لازم لابن عرفة فتأمل والحق ما قاله أبو يعنى من أنها ناطق في الاصطلاح على ما قاله المصنف وعلى ما قاله ابن عرفة انظر الاصل والله أعلم وقول مب وقد بحث فيه الواو عن الخ بحث فيه من وجهين الاول في جعله نقيض الاخذ والترك مع انه أعم منه والثاني في الزامه اجتماع النقيضين على تقدير كون المعروف لشئيين متناقضين ليس غير أحدهما أو أطال في هذا فأنظره

وغيرهما لا شئ من مخالفته لابن القاسم ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن لا شئ بقوانين ومع ذلك فاقصصا رأى الحسن وابن ناجي على ما ذكرناه لاجازته به وترك ما عزا له الحفاظ لا يخفى ما فيه والله أعلم (الثاني) في ح عن ابن الهندي أن محل الخلاف اذ لم يكن في الوثيقة على سنة المسلمين ومرجع دركهم والافله الرجوع قولاً واحداً ومثله لابن عاشر قلت وذلك اذ لم يكن ما ذكر من تلغيف الموتق والافوجوده كعدمه كما هو مقرر في نظائره وقد جرت العادة اليوم بكتبة تلغيفاً فلا بد من سؤال الشاهدين ان أمكن والافلاير ترفع به الخلاف والله أعلم (ان عرف بالحريه) قول ز بأن ورت الوراثات الخ الصواب اسقاط ذلك والاقتصاري على قوله ولم يظهر عليه مخايل الرق انظر فتوى وقول ز ولعل الفرق ان الخ قريب الخ فيه نظر لوجود هذه العلة في تعيين الوصي والله شرطها ان تكون مطردة منعكسة فتأمل (ولم يفت بالثمن) قول ز ثم رجوع السيد الوصي على البايع محله اذا كان ملياً الخ هو كلام مختل وصوابه أن يقول ويرجع السيد على البايع ان كان ملياً وبقية ان كان عديماً ولا شئ على المشتري فتأمل وانظر نو (كشهو وبعوته) قال ابن عاشر مانصه قوله كشهو وبعوته هذه المسئلة ينبغي أن يتفطن لها أن الاستحقاق فيها مع الفوت وفيها دون فوت الاستحقاق بالثمن ولقد رأيت فتوى فقيهين بنبوت الاستحقاق في دار بيعت كذلك ونبئت بعدهم أن فيها الاستحقاق وجريان خيار المستحق وأولام المستحق منه ثانياً والاشتراك كذا وذلك كاه غرة بمسائل الفقه اه منه بلفظه وهو ظاهر والله أعلم

(باب في الشفعة)

قول مب قال ابن ناجي وحكي بعض فضلاء أصحابنا عن النووي فيها الضم قلت قد جزم بذلك في شرح المدونة فقال مانصه الشفعة بسكون القاموضها اه منه بلفظه واعتراض طئي ساقط وقول مب قال عياض من الشفع ضد الوتر الخ اقتصر على هذا ولم يبحث غيره وهو الذي اقتصر عليه في القاموس والمصباح والنهاية ولكنه خلاف ما جزم به ابن رشد في المقدمات ونصها الاصل في تسمية أخذ الشريك الشقص الذي باع شريكه من المشتري بالثمن الذي اشتراه بشفعة هو أن الرجل في الجاهلية كان اذا اشترى حائطاً ومنزلاً أو شقة صامن حائط أو منزل أتاه الجاور والشريك فيشفع اليه في أن يوله اياه ليحصل له الملك أو يندفع عنه الضرر حتى يشفعه فيه فسمى ذلك شفعة وسمى الاخذ شفيعاً والمأخوذ منه مشفعاً وعليه اه منه باللفظ ونقله ح مقتصر عليه وصدر المتيبى بالاول وعزا للعلم ثم حكى الثاني بقبيل (أخذ شريك) قول مب بل

التظاهر بالمصنف وابن الحاجب رحمهما قلت وما هما هو عن ما قدمناه عن ابن رشد فالتطر
كف أعقلوه وقول مب اذ لا يصدق على ترك الاخذ انه شفعة القطر من أين أنزم هذا
ابن عرفة فهو غير لازم له فنأمله والحق ما قاله أبو علي في الحاشية والشرح من أنهما تطلق في
اصطلاح أهل المذهب على ما قاله المصنف وابن الحاجب وعلى ما قاله ابن عرفة ونصه
والانظر للحاشية والذي يدل عليه كلام الناس أن الشفعة تطلق في الاصطلاح باعتبار ابن
فقولهم هذا لا اخذ بالشفعة وفلان اخذ بشفعته يدل لابن عرفة أي له الاخذ بسبب
استحقاقه للاخذ وقولهم اختلف في الشفعة هل هي بيع أو استحقاق يدل لابن الحاجب
ومن واقفه هذا هو الحق اه منه بلفظه وانظر لم أعقل ح وأبو علي التنبيه على أن كلام
ابن رشد السابق شاهد لابن الحاجب ومن تبعه مع نقله ما كلامه وقول مب وقد بحث
فيه الوانوغى بغير ما ذكرناه بحث فيه من وجهين الاول في جعله نقيض الاخذ هو الترك
فان لا مانع فيه نظرا لان نقيض الاخذ لا اخذ منه هو لا اخذ أعظم من الترك وهذا الاشك
فيه عند ذوي العقول الصحيحة اه منه بلفظه والثاني في الزامه اجتماع النقيضين على
تقدير كون المعروفين متناقضين ليس غبرا أحدهما أو أطال في هذا فانظر انه شئت
(لالمحبس عليه الخ) قول مب فعل المصنف فهم ما نقله ابن حبيب على الخلاف الخ
يجمعه على الخلاف جزم ابن ناجي ونصه وظاهر الكتاب أن المحبس عليه اذا اخذ بشفعة الحافه
بالمحبس أنه ليس لذلك وهو كذلك وأخذه اللغوى من قوله انصا ومثله في سماع ابن القاسم
فيحصل في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها هذا الثاني أن ذلك اهتم بالمحبس قاله مطرف وابن
الماجشون وأصيح في نقل ابن حبيب حكاه ابن سهل وقيل لاشفعة للمحبس وان أراد
جعله في مثل الاول وأخرى على هذا أن ليس للمحبس عليه ذلك قال اللغوى وهو أقيس
اه محل الحاجة منه بلفظه ومثله في ضح عند قول ابن الحاجب الآن يريد المحبس
أو المحبس عليه الحاقها بالمحبس فقولان ونصه ومذهب المدونة أن الشفعة للمحبس دون
المحبس عليهم اللغوى لانه لا أصل لهم بخلاف المحبس وقال مطرف وابن الماجشون وأصيح
للمحبس عليهم الاخذ بالشفعة اذا أرادوا الحاق الحصة بالمحبس ثم قال وحكي اللغوى ثالثا
أنه لا شفعة للمحبس وان أرادوا الحاق واستحسنه لان التحبيس أزال الملك وصار كالأجنبي
اه منه بلفظه وفي الشامل مانصه كحبس ومحبس عليه اتفاقا فالألفظ قد يحبس فنهو رها
للمحبس فقط اه منه بلفظه * (تنبيه) * في نقل ضح عن اللغوى تدافع لانه أثبت
الملك للمحبس أو لا ونصاه اءرا وانظر اللغوى اخر او قد قيل انه لا شفعة للمحبس وان
أراد أن يجعله في مثل الاول وهو أقيس لانه لا أصل له واذا كان قد سقط ملكه بالتحبيس
وكانت الشفعة ساقطة لم يكن له أن يتطوع باخراج الثمن لينتزع ملك من لم يكن عليه حق
في الاتزاع اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مانصه قلت قوله واذا كان
ملكه قد سقط بالتحبيس كالتص على سقوط ملك المحبس عما حبسه بتحبيسه اياه ويأتى
في الحبس بيان أنه ليس كذلك وان ملكه باق بدليل زكاة لانه لا الحبس على ملك المحبس
واعتبار التصاب في غلته بضم بعضه الى بعض وكذا في المشايبة اه منه بلفظه وكلام

(لالمحبس عليه الخ) قول مب
فعل المصنف فهم الخ بهذا جزم ابن
ناجي والمصنف في ضح وقول
مب واعترضه القلتاني الخ وكذا
اعترضه الشارح في كبره وأبو علي

(وناظروقف) قول مب وقول

غ الخ انظر هذا كالمع ما في المعيار
 ان أبا عمران القاسمي حكى خلافا
 هل يؤخذ للمساجد والمساجين
 بالشفعة أم لا **قلت** الظاهر ان
 محل ما هنا اذا كان يشفع من ماله
 ليحبس وما في المعيار عن أبي عمران
 محله اذا كان في الحبس وقر كما شعر
 به قوله للمساجد والمساجين فتأمل
 منصفنا والله أعلم (وكره) قول مب
 والشيخ المنجور نقله عنه مما رآه في
 شرح اللامية وقول مب
 والمعروف التمكن بل المعروف
 عدمه ولذا جزم به ابن عاشر فقال
 فيما يأتي من هذا المعنى ان يشفع
 لبيع فان شفعة تطل ولا تأخذ
 وقد نص المصطفى على هذه المسائل
 وفي المدونة على بعضها ثم قال ابن
 عاشر وقد عورض بكافي التنبيهات
 * (مسئلة) * من أخذ لبيع
 بمسئلة المدين له الاخذ بالشفعة
 فيباع اغرمائه قال ولذا استحسن
 أشهب أن لا شفعة له او مانسبه
 للتنبيهات أصله لان رشد في
 المقدمات والبيان فانه قال وكذلك
 ليس له أن يأخذ لبيع وقد قالوا في
 المدين له الاخذ الخ وشعوه للنهي
 وقد اقتصر أبو الحسن على نقل كلام
 ابن رشد والنهي وكذا ابن عرفة
 وفي نوازل الشريف عن سيدي
 محمد مما رآه اذ اباع الشفع بالقرب
 الشيء المشفوع فان الشقص
 المبيع يرد لشتره نص عليه في
 المعيار في عدة تقاضاه وفي قبا
 بعض الأئمة أنه لا يبيع الا بعد مضي

المصطفى وابن فتوح في وثائقه المجموعة فتعولام ضيغ وقد قال أبو علي بعد نقله كلام ضيغ
 مانصه وكلام المصطفى شبهه بكلام ضيغ اه منه بلفظه وبهذا كله تعلم ما في قول مب
 فلعن المصنف فهم الخ والله الموفق وقول مب واعترضه القلتاني الخ اعترضه أيضا
 الشارح في كبيره وسله أبو علي ونصه وقوله وعلى قياس الخ فيه نظر واذن كره المصطفى
 وغيره لان الاجنبى لأصل له اجماعا وأشار به راء في كبيره أى النظر اه منه بلفظه
 (وناظروقف) قول مب وقول غ وليس يدخل ذلك في قول ابن رشد الخ فيه نظر
 اذ لم يقل هذا غ وانما قال مانصه وانظر هل يدخل ذلك في قول ابن رشد الخ فتأمل **قلت**
 وانظر هذا كله مع قول صاحب المعيار أثناء جواب له مانصه لكن الشيخ أبو عمران القاسمي
 حكى في التعليل خلافا هل يؤخذ للمساجد والمساجين بالشفعة أم لا اه محل الحاجة
 منه بلفظه (وكره) قول مب عن المنجور والمعروف التمكن فيه نظر وان سل به بل
 المعروف عدمه كما مراده فيما يأتي عند قوله ثم لا تأخذه (وفي ناظر الميراث قولان) قول
 مب قال المغيرة بالشفعة وقال ابن زرب بعدمها كما لابن عرفة تبع في هذا طي ونصه
 عزاهما تت في كبيره وصغيره لما للشرع عزاها الما للشارح لابن زرب والمغيرة وكذا في ضيغ
 الا أنه قال لبعضهم وابن زرب والبعض هو المغيرة وكذا في ابن عرفة اه بلفظه انظر بقية
 ان شئت **قلت** ما ذكره من الشارح هو كذلك فيه وأما ما عزا له الضيغ وابن عرفة فقه
 نظر فان الذى في ضيغ هو مانصه واختاف في صاحب الموارث هل يأخذ بالشفعة
 ليت المال فقال بعضهم له الاخذ ومنع ذلك ابن زرب ورد الاول خطأ اه محل الحاجة
 منه بلفظه فلم يذكر المغيرة أصلا والبعض الذى ذكره يتبع أن يفسر بالخارى
 لقوله ورأى الاول خطأ لانه الذى خطأ ابن زرب كما ستره ونص ابن عرفة ابن سهل
 قال ابن زرب أفنتى بعض النسخها وأظنه الخارى بأن لناظر في بيت المال اذا وقعت
 حصة في بيت المال من ملك في الموارث ان يأخذ بالشفعة قال وهو خطأ ولا يجب له شفعة
 لانه ليس بتاجر للمسلمين انما هو يجمع لهم م ما يجب لهم فستل ابن رشد عن ذلك وقيل
 له وقد قال كهنون في المرتبة قتل وقد وجبت له الشفعة ان السلطان يأخذها
 ان شاء ليت المال وهذا كالتص على الشفعة لبيت المال الا أن يفرق بين المسئلتين
 فأجاب ان قول ابن زرب ليس بخلاف لقول كهنون لانه قال ذلك للسلطان لان له ذلك
 ومنعه ابن زرب لصاحب الموارث لانه لم يجعل له ذلك فلو جعل له السلطان ذلك كان له
قلت ظاهر مسئلة كهنون أن الموروث فيها الشفعة بنفسها وظاهر مسئلة ابن زرب أن
 الموروث فيها انما هو الشفعة القص الذى يجب الشفعة به فتأمل اه منه بلفظه فليس في
 كلامه ذكر للمغيرة أصلا بل كلامه يبيد أن عزو ذلك للمغيرة غير موجود اذ لو كان
 ذلك موجودا له لم يعزه ابن زرب لمن ذكر فقط ولرد ابن سهل تخطئه للمعاري بأن ما قاله هو
 المنصوص للمغيرة ولذا كرهه أيضا التعقب لكلام ابن زرب بما كهنون ولذا كرهه أيضا ابن
 رشد حين سئل عن المسئلة وقد وقع فيها التزاع ولنبه عليه أيضا ابن عرفة على عادة نوليه
 أيضا الحفاظ الوائسرى حين تكلمه على المسئلة وقد اقتصر المصطفى أيضا على نسبته

سنة أشهر انظر الاصل عند قوله الا في ثم لا تأخذه وقول مب عن بعض القضاة الخ هو ابن سودة وقد ذكره الجصاص

للعجاري ولا يقال ان من حفظ حجة على من لم يحفظ لانا نقول طفي لم يلفت لهذا حين
 أنكر على تت عزوهما للمالك فما كان جوابه فهو جوابنا فتعين أن المصنف أشار
 بالقولين الى قول الجحاري وما لابن زرب والله أعلم * (تنبيهه) * سلم المصنف في ضج
 كلام ابن رشد الذي ذكره ابن عرفة مختصرا ونقل الوائش ربي في جوابه في المعيار كلام
 ابن رشد مستوفى وقال عقبه مانهه قلت وفي هذا التوفيق عندى نظر لان تعاميل ابن
 زرب يقتضى اطراد الحكم للسلطان ونايه الذى هو صاحب الموارث في نازلته والله أعلم
 ثم ذكر كلام ابن عرفة من قوله قلت ظاهر مسئلة سمحون الخ وقال متصلا به مانهه
 فهم اذن هذا الامام ابن عرفة رحمه الله جنوح الى حمل كلام ابن زرب على العموم
 والاطلاق في الخليقة فونا به وتوفيق بين كلام ابن زرب وسمحون بخلاف ما وافقه ابن
 رشد بينهما فتأمل فانه دقيق المعنى اه منه بلفظه ونقله أبو على وسله قلت اما اعتراضه
 توفيق ابن رشد عما ذكره ظاهر وأما تسليمه توفيق ابن عرفة ووصفه اياه بأنه دقيق المعنى
 ففيه عندى نظروا ن سلمه أبو على وقال انه حسن غاية اه بل هو فرق ضرورى لان قول ابن
 زرب لانه ليس بجبر للمسلمين يقتضى أنه لا فرق بين أن تكون الشفعة هي الموروثة
 للمسلمين وبين أن يكون النقص هو الموروث لهم ثم باع الشريك لان المسلمين قد استحقوا
 الاخذ في صورتين والعلة التي عال بها ابن زرب منع الاخذ بوجوده فيها فتأمل
 بانصاف * (فائدة) * وجدت بظرة نسخة من ابن عرفة عند قوله وأظنه الجحاري مانهه
 هو ابن مسعدة الجحاري بالرأى منسوب الى وادي الجحاري بالندلس ويقع مصنفان الكتب
 بالزاي اه بلفظه والله أعلم (ولو موسى يبعه) قول ز بعد المود الخ استعمال بعد
 مجرورة باللام وهي لا تجر الا عين كما قاله المرادي وغيره (ولو مناقلة) قول ز المناقلة
 بيع الشقص بعقار الخ هذا هو حد ابن عرفة بعينه وفيه نظر لانه يخرج عنه بيع عقار
 كامل بالآخر كذلك وهي مناقلة انتفا فان أجيب بأنه قصد بيع المناقلة التي تكون فيها
 الشفعة فلا يخفى ما فيه فتأمل (ان انقسم) قول مب ذكر في المقدمات أن القولين
 في الشفعة بناء الخ ما عراه المقدمات هو كذلك فيها وأما قوله ونحوه لان عرفة فقيه نظر
 لان الذي لابن عرفة هو مانهه وفي كون حكمها تابعه دائما ومعللا بما أتى نقل ابن العربي
 عن امام الحرمين وقول ابن رشد في أجوبته أجمع أهل العلم على أنه الضرر بالشريك الذي
 أدخله البائع وفيه منافاة لقوله بعد هذا في كونها الضرر بالشركة او اقدم قول المتأخرين
 اه منه بلفظه وقول مب وان صاحب المعين ذكر أن به القضاء هكذا في بعض نسخ
 ضج ونصه صاحب الذخيرة عدم الشفعة هو المشهور صاحب المعين وبه القضاء اه
 منه بلفظه وفي نسخة أخرى صاحب المفيد وبه القضاء اه منه بلفظه وهذه هي
 نسخة جس ونص المعين وما كان من شأنه لا يقسم ولا تنبأ فيه الحدود فلا شفعة فيه
 كالجسامات والارضى وهو قول ابن القاسم وبه القضاء اه منه بلفظه والذي في المفيد هو
 مانهه واختلاف قول مالك في الجاهم فقال ابن القاسم عنه فيه الشفعة وبه كانت الفتيا عند
 سيوخ الفتيا اه منه بلفظه فتعين أن النسخ التي فيها المعين هي الصواب واليه نسب

(ان انقسم) أى بحسب الاصل
 كالدار وان كان المبيع جزأ يسيرا
 لا تنقسم عليه وقول مب بناء
 على أن العلة الخ وقيل هي تعبد
 نقله ابن العربي عن امام الحرمين كما
 في ابن عرفة وقول مب ونحوه
 لابن عرفة فيه نظر وقوله وان صاحب
 المعين في بعض نسخ ضج المفيد
 بدل المعين وهي نسخة جس
 والصواب نسخة المعين وفي المعيار
 عن العقبات ان العمل في وقته على
 الشفعة فيما لا ينقسم وقول مب
 عن ابن الناطم لعل الشيخ الخ هو عين
 التعقب على أسسه لانه وضع نظمه
 لنقل كلام الأئمة لا لما يقبسه هو
 لكنه تعقب ساقط وما قاله والده
 هو الصواب كما شهد له كلام المقصد
 المحمود وابن شبلون وابن عرفة
 والميتطي وبه تعلم ما في كلام والده
 سواء قلنا انه قصد الاعتراض كما
 فهمه ز تبعا لعج أو قصد
 الاعتذار كما فهمه مب وبه تعلم
 أيضا ما في تسليم تو في شرح التفتة
 ومب هنا وعج وأتباعه ما قاله
 ابن الناطم والكمال لله

ابن ناجي في شرح المدونة ونصه قوله وفي الحمام الشفعة في اختصاره بترا زيادة الام قال
ابن القاسم لاشفعة فيها وصرح الشيخ صالح أبو محمد عبد السلام بن عبد الغالب المسراق
القمرواني في وحوه بان المشهور عدم الشفعة وقال صاحب المعين وبه القضاء اه منه بلفظه
وقال قبل هذا مانصه ما ذكره من عدم الشفعة هو الصحيح في كل ما لا ينقسم وقيل فيه
الشفعة وفي المدونة ما يدل على القولين اه منه بلفظه وفي نوازل المعاضات من المعيار
مانصه سئل الشيخ أبو عبد الله بن مرزوق عن مسئلة الحمام والارضي في الشفعة ما الذي
عليه العمل هل هو مذهب ابن القاسم أو مذهب مالك فأجاب مذهب ابن القاسم لاشفعة
اه منه بلفظه ثم ذكر بعد عن أبي الفضل العقباني أن العمل في وقتيه على الشفعة
فانظره (وبه عمل) قول مب وفيه نظر بل لم يتعقبه الخ في نظر منظر لان من تأمل
وأصف ظهر له أن قول ابن الناطم فلعل الشيخ الخ هو عين الاعتراض لان والده وضع
نظمه لنقل كلام الأئمة لما يقيسه هو كذا ذكره ولده نفسه في شرحه فتأمله لكن تعقبه
ساقط وما قاله والده هو الصواب لقول صاحب المقصد المحمود مانصه وعند مالك واجب في
كل مشتركة من الأصول انقسم أو لم ينقسم لحوازا القسمة عنده في القليل والكثير ولو
حصل له ما لا يتنفع به استقاعا ما أو خالفه ابن القاسم وقال ان كل ما لا ينقسم الا بضر فلا
شفعة فيه استدلالا بالحدوث لاضر ولا ضرار لو قوله الشفعة بين الشر كافيها لم ينقسم
فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فاقضى ظاهر الحديث أن لاشفعة الا فيما
تقع فيه الحدود فلا شفعة عنده في حمام ولا قرن ولا أندرو ولا رضى وجرى العمل به في قرطبة
الى مدة حكم المستنصر بالله فأمر بالاخذ بقول مالك بخفى الحكم به وترك قول ابن
القاسم اه منه بلفظه ولقول ابن سلون مانصه وان كانت مما لا تنقسم ففي ذلك ثلاثة
أقوال أحدها أن الشفعة في ذلك واجبة وان كان لا ينقسم بحال كالخلة الواحدة
والشجرة الواحدة وهو قول مطرف لان ذلك من جنس ما لا ينقسم ومذهب مالك رحمه الله
أيضا لان الشفعة عنده في الأصول كلها ما ينقسم منها وما لم ينقسم والثاني أنهم لا تجب
في ذلك شفعة كان مما يحكم بقسمته أم لا وهو قول ابن القاسم في العتيبة والثالث أنها
لا تجب الا فيما ينقسم وان كان مما لا يحكم بقسمته كالرعى والحمام للضرر وهو قول ابن
القاسم في المدونة الذي جرى به العمل اه منه بلفظه وقال ابن عرفة مانصه وسمع يحيى
ابن القاسم لاشفعة في مناصب الارضى قال في البيان هذا خلاف قوله في المدونة وجرى
العمل عندنا في الرضى لا ينقسم محلها وفيه الشفعة اه منه بلفظه وسمع يحيى المذكور
هو في رسم المكاتب من كتاب السداد والانهار وياق لفظه وقال المتبسط مانصه والشفعة
في بيت الرضى وأرضها التي يجري فيها ماؤها ولا شفعة في الرضى لانه كجبر ملقى هذا قول ابن
القاسم في المدونة وغيرها قال ويحط عن الشفيع من الثمن بقدر ما يقع منه على المطاحن
وبه القضاء اه منه بلفظه فهذه نصوص صريحة شاهدة لابن عاصم رحمه الله وبه تعلم
ما في قول ولده السابق سواء قلنا انه قصد الاعتراض على والده كما فهمه زبعا لعج وهو
الصواب أو قصد به الجواب عنه كما فهمه مب وبه تعلم ما في تسليم نو في شرح التفتة

و مب هنا و عيج وأتباعه ما قاله ابن الناطم ونص عيج وقوله وبه عمل خاص بالجمام
وظاهر تقسم ابن عاصم أن العمل في غير الجمام أيضا وتعبه شارحه اه منه بلفظه والكمال لله
تعالى * (تنبيهات * الاول) * قول ابن سلون كالنخلة الواحدة والشجرة الواحدة وهو قول
مطرف الخ مختلف لما في ابن عرفة ونصه وفي المقدمات ما لا يتقسم اختلف فيه أصحاب
مالك قال بعضهم لا شفعة فيه كالشجرة وهو قول مطرف وقال أشهب وابن الماجشون
وأصبيغ فيه الشفعة وهو أحد قول ابن القاسم اه محل الحاجة منه بلفظه وهو كذلك
في المقدمات ونصها وهذا أمر اختلف فيه أصحاب مالك رجه الله فتم من قال ان الشفعة
لا تجب فيما لا يتقسم من الاصول كالشجرة والنخلة تكون بين الرجلين فأصلها على ما يدل
عليه الحديث وهو قول مطرف ومنهم من قال ان الشفعة في ذلك واجبة لانها من الاصول
فحمل الباب فيها محملا ولا واحد وان كانت لا تتقسم لانها من جنس ما يتقسم وهو قول
أشهب وابن الماجشون وأصبيغ وأحد قول ابن القاسم اه محل الحاجة منها بلفظها
وتبعه الميطي ونصه واختلف في النخلة والشجرة تكون بين الرجلين فيبيع أحدهما حظه
منها فقال مطرف وابن القاسم لا شفعة فيها وقال أشهب وأصبيغ وعبد الملك فيها الشفعة
اه بلفظه على اختصار ابن هرون ونحوه في المعين ونصه اختلف في النخلة والشجرة تكون
بين الرجلين فقال ابن القاسم ومطرف لا شفعة فيها للشرية وقال أشهب وعبد الملك
وأصبيغ فيها الشفعة اه منه بلفظه ومثله في ضيغ ونصه وبعدم الشفعة قال ابن القاسم
ومطرف وبالشفعة قال أشهب وأصبيغ وابن الماجشون اه منه بلفظه ونقله الشيخ
مبارقة في شرح التحفة وأبو علي هنا و جس وقبله وذلك كله خلاف ما لابن سلون ولكن
ما لابن سلون مثله لابن رشد في رسم المكاتب المشار اليه قبل فانه قال في شرحه مانصه وقوله
فان باع أحدهما وهي مما لا تتقسم لم يكن له فيه شفعة هو خلاف مذهبه في المدونة لان له
فيها أن الرضى اذا بيعت من أصلها فان في الارض والبيت الذي وضعت فيه الرضى الشفعة
مما يوجبها من الثمن وقوله انه لا شفعة في ذلك هو على قياس مذهبه في أن الشفعة لا تكون
الا فيما يتقسم لقول النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة لان فيه دليلا
على ان الشفعة لا تكون الا فيما تقع فيه الحدود اذ لم يختلف قوله فيما علمت انه لا شفعة
فيما لا يتقسم بحال مثل النخلة أو الشجرة تكون بين النفر فائما أوجب الشفعة في الرضى
على مذهبه في المدونة مراعاة لقول من يوجب فيها القسمة وذهب مطرف الى أن الشفعة
في الاصول كلها وان كانت مما لا تتقسم بحال كالنخلة والشجرة بين الرجلين لانها من جنس
ما يتقسم وعلى ما في المدونة من مذهب ابن القاسم جرى العمل عندنا في الرضى أن لا تتقسم
وأن تكون فيها الشفعة وهو خلاف قول مالك في القسمة لانه يوجبها وخلاف أصل ابن
القاسم في الشفعة أنها لا تجب على أصل مذهبه وهو نص قوله في هذه الرواية وبالله
التوفيق اه منه بلفظه فهو شاهد لان سلون ولكن فيه نظر لخالفه كلامه هو في
المقدمات حسب ما مر وماله في المقدمات هو الموافق لكلام من قدمنا من الائمة وغيرهم كما
أن قوله هنا اذ لم يختلف قوله فيما علمت انه لا شفعة فيما لا يتقسم بحال مخالف لما له في

المقدمات خمساً رأيتُ والمعجب من الامام ابن عرفة رحمه الله نقل بعض كلامه في هذا
السماع ولم ينسب على مخالفتهم لما نقله عن المقدمات وسله والله الموفق * (الثاني) *
قول ابن سلون ومذهب مالك رحمه الله أضافه نظر اذ لم ينسب أحد من وقفنا على مالك
فيمال يقبل القسم بحال كالتخلة الاسقوط الشفعة هذا الذي في بصرة اللغوي ومناهج
التحصيل وغيرهما وهو نص مالك في المدونة ونصها والتخلة بين الرجلين يبيع أحدهما
حصته منها فلا شفعة لصاحبه فيها اهـ منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه الشيخ والخلاف
الذي بين ابن القاسم ومالك انما هو فيما لا يتقسم الا بضر كالحمام ولا يدخل خلافهما في
التخلة الواحدة لانها لا تنقسم الا بافسادها اهـ منه بلفظه وقال ابن ناجي مانصه لخصوصية
للتخلة بل وكذلك الشجرة وما ذكره الصحيح وقال عبد الملك وأشباه وأصبح في كتاب
ابن حبيب في التخلة والشجرة الشفعة حكماء اللغوي والخلاف الذي بين ابن القاسم ومالك
انما هو فيما لا يتقسم الا بضر كالحمام ولا يدخل اختلافهما في التخلة لانها لا تنقسم
الا بفسادها اهـ منه بلفظه ونقل كلامهما معاً أبو علي وسلمه والله أعلم * (الثالث) * انظر اذا
باع الشريك بأشجار مع مدة خطه من واحدة أو لثم باع خطه من أخرى وهكذا هل
لاشفعة لشريكه في ذلك نظر الى تعدد الصفقات أو تجب له الشفعة أو يفصل في ذلك بين
القرب والبعد أو بين المتهم وغيره قد وقعت واختلف فيها أهل العصر المتصرون للفتوى
ولم يأت أحد منهم بنص في ذلك وقد كانت وقعت في حياة أشياخنا رضي الله عنهم ووجدت
عليهم رحمهم ورفعت لشيخنا ج رضي الله عنه وأرضاه فلا أدري الآن لم كانت
صدرت فتواه ولم أزل أبحث البحث الشـ ليد على نص في ذلك فلم أجده في الكتب التي
بأيدنا وسميناها في غير ما موضع غير أني وجدت في بصرة اللغوي مانصه واذا بيع الحائط
بغير ما تم وقف الشفع فترك ثم استلحق الماء كان للشفيع أن يقوم فيأخذ بالشفعة للجميع
لأنه ترك الأصل لما يبيع بغير ما على صفة يرغب عنه ولا نهما يتم أن يعلا على ذلك
يبيع بغير ما تم اذا ترك الشفع باع منه اهـ منها بلفظها فانظر قوله ولانها
يتمان الخ هل يستروح منه شيء وفي نوازل الشفعة من المعيار من جواب بعضهم
مانصه اذا كانت الدار يمكن قسمها نصفين بلا ضرر وكانت بين شركيين فقط فباع
أحدهما من نصيبه أو ربه وهى لا تنقسم الا بضر يقصد بذلك اسقاط الشفعة فالشفعة
واجبة اذا اعتبر أصلها فوجب معاملته بنقيض قصده اهـ منه بلانظر وفي طرازين عات
مانصه المشاور وان كانت دار بين رجلين منقسمة بينهم فباع أحدهما من نصيبه لئلا ينقسم
أن الشفعة فيه لانها من أصل منقسم من الاستغناء اهـ منها بلفظها (أو قيمته) قول
مب والخامس وهو الاحب ما عقد عليه الخ عبارة فيما انظر وصوابه والخامس ما تقدم
عقدوه وأحب لان صاحب هذا القول يقول بتخصيره في ذلك لكن الاحب عنده ما عقد
فتأمله (وفي المكس تردد) أى لو احدى أى تردد في ذلك بعض الفقهاء هذا الذي يفده
كلام ابن بونس الذي في ضيق وق والله أعلم (أو قيمة الشقص في كعلم) قول ز
وبقية السبع مسائل الخ صحيح ومن جعلها الصلح على الإنكار ولا يدخل في ذلك مسئلة

المدونة وشبهه انفي كتاب الصلح منها مانصه واذا ادعت شقصاص من دار بيد رجل فأشكر وله
 شريك فصالحك منه على دراهم فان كان على اقرار فقيه الشفعة وان كان على انكار فلا
 شفعة فيه اه منها بلفظها وفي اختصار المسبطة لان هرون مانصه فاذا ادعى رجل شقصاصا
 في دار فأشكر المدعى عليه فصالحه على ذلك بشقص له من دار أخرى ففي الصالح به الشفعة
 بقيمة الشقص المدعى فيه ولا شفعة في المدعى فيه لان الصلح وقع على الانكار اه منه
 بلفظه ويقع الغلط في هذه والله الموفق * (تنبيه) * قول ابن هرون بقيمة الشقص
 المدعى فيه الخ كذا وجدته في نسختين فان لم يكن تصحيحا فهو غلط وصوابه الشفعة بقيمة
 كافي سائر المسائل السبع والله أعلم (وبما يخصه ان صاحب غيره) قول ز ثم يقوم
 على أنه مبيع مع المصاحب صوابه ثم يقوم مع المصاحب الخ فتأمل (والى أجله ان أيسر)
 ظاهره ولو كان المشتري أكثر يسار منه وهو كذلك قال في ضيق مانصه وظاهر المدونة
 وهو ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون ملا الشفيع كالمشتري أو أقل
 وهو قول محمد وابن المباحسون المسطى وهو المشهور وقال أشهب ان لم يكن الشفيع
 كالمشتري في الملاء أتى بحميل مثل ثقة المشتري وملائه اه منه بلفظه ونحوه في اختصار
 المسبطة لان هرون وفي المعين مانصه وان كانا ملتين والمبتاع أكثر ملا فلا يحيل على
 الشفيع هذا المشهور من المذهب اه منه بلفظه (أو ضمنه ملي) قول ز وهو كذلك
 عند مالك وأصبح الخ ما عراه لتت هو كذلك فيه وقد سكوت عنه ابن عاشر وطى
 كما سكوتت ومب عن كلام ز وفيه نظرا لأنه لم ينسب لمالك الاموافقة أصبغ فلم
 يسلك طريقة المسطى ومن تبعه كصاحب المعين ولا طريقة الاكثر وظهر لذلك بقول
 كلامهم قال في المعين مانصه في ذلك قولان أحدهما أن له التأجيل الى مثل ذلك الاجل
 ان كان ثقة أو أتى بحميل ثقة قاله ابن المباحسون والاخر أنه ليس له الاخذ بعد حلول
 الاجل الا بالنقد قاله أصبغ قال فضل مذهب ابن القاسم عن مالك أنه يأخذه حالا ولا
 يضرب له مثل ذلك الاجل قال ابن حبيب وبالأول أقول وهو مذهب مالك اه منه بلفظه
 ونحوه في اختصار ابن هرون فقد أدخلت على طريقة هؤلاء بعزوه لاخر مالك أيضا
 والاكثر لم ينسب لمالك الا القول الاخر قال في المنتقى مانصه فله الاجل مستأنا بمثل
 ما كان للمشتري قاله عبد الملك في الموازية والمجموعة ورواه ابن حبيب عنه وعن مطرف
 ومالك وزاد فان لم يكن مليا ولم يأت بحميل فقطع السلطان شفعته فلا شفعة له وان وجد
 حملا بعد ذلك وروى ابن حبيب عن أصبغ لا يأخذه بعد الاجل الا بالنقد اه منه
 بلفظه وقال ابن رشد في رسم ان أمكنتني من سماع عيسى في كتاب الشفعة مانصه فقبل
 انه يكون له من الاجل مستأنا مثل الذي عقد عليه البيع وقيل لا يأخذه الا بالنقد
 وهو قول أصبغ والاول قول مالك في رواية مطرف عنه وقول ابن المباحسون وهو أظهر
 والله أعلم اه منه بلفظه وقال ابن يونس مانصه قال عبد الملك ان لم يقيم الشفيع حتى حل
 أجل الدين وودى الثمن فللشفيع من الاجل مستأنا مثل أجل المشتري ثم قال وكذلك
 ذكر ابن حبيب عنه وعن مطرف ثم قال قال ابن حبيب قال أصبغ اذا قام بعد محل الاجل

لم يأخذه إلا بالتقديس حبيب وبالاول أقول ابن يونس وهذا قول مالك وهو الصواب
 لأن الشفع يجب أن ينتفع بتأخير الثمن كما انتفع المشتري اه بلفظه على نقل أبي الحسن
 مقتصر عليه مسأله ونقل ابن عرفة كلام البيان السابق مقتصر عليه مسأله وعلى
 هذا اقتصر ابن ناجي في شرح المدونة وكذا المصنف في ضيق ونصه فقال مالك ومطرف
 وابن الماجشون يوثق وقال أصبغ لا يوثق الاول مضروب لهم معا ابن يونس
 وصاحب البيان وغيرهما والاول أصوب لأن الشفع يجب أن ينتفع بتأخير الثمن كما
 انتفع المشتري اه منه بلفظه قلته وهو الذي اختاره الخمي أيضا فلا مانع وهو
 أحسن لأن الاجل اغيارعى من بعد الملك فالاول ملك سنة يغتلى ويسكن ثم بعد ذلك
 دفع وكذلك هذا اه منه بلفظه وبهذه النصوص كلها تظهر لك صحة ما قلناه وتعلم أيضا
 صحة قول ز والمعتقد الثاني ونظهر لك بهما في قول نو في شرح التحفة مانعه
 فلم يبق الا عنده فهل يستأنف له أجل أو لا قولان قال ز والمعتقد الثاني اه منه بلفظه
 من عدة نسخ وهو سبق فلم منه رضى الله عنه لان ز وان قال ما حكاه عنه لكن الثاني
 في كلامه هو الاول في كلام نو فتأمل والله الموفق (والاجل الثمن) قول ز بأن
 يبيع الشقص لاجنبى الخ فيه نظرونا ويل مب له بقوله أى الذى كان عنده لا الذى
 أخذه أولى بالاعتراض لانه سلم ما قاله ز من أن ما يأتى للمصنف هو عين ما هنا وزاد أن
 الذى يباع فيما يأتى هو الشقص الذى كان عنده لا الذى أخذه وفي كلام الامرين نظر أم قوله
 أى الذى كان عنده فان أراد على مقتضى كلام المصنف فقضاه خلافه وان أراد أنه كذلك
 في نص الأئمة فليس كذلك بل المنصوص انهم ما عاين ان احتجج الى بيعهما وأما تسليمه
 أن ما يأتى هو الذى هنا فغير مسلم لان ما يأتى موضوعه انه قد وقع الاخذ بالفعل ثم لم يود الثمن
 واهذا قال نو بعد أن بحث في عبارة ز مانعه فان الظاهر من كلامهم هنا انه لا يمكن
 من الشفعة في موضوع المصنف الا اذا جعل الثمن أو أى بضامن وما يأتى هو فمين أخذ
 بالشفعة ثم لم يود الثمن فباع عليه ذلك الشقص أو غيره اه محل الحاجة منه قلته
 ما قاله صواب وكلام البابى الذى قدمناه انفاشاه له ومثله لابن رشد في رسم ان خرجت
 من سماع عيسى من كتاب الشفعة ونصه واذ عجز الشفع عن الحيل في الموضع الذى يلزمه
 فيه الحيل فججزه السلطان ثم قدر على حيل قبل محل الاجل لم تكن له شفعة اه منه بلفظه
 ونقله ابن عرفة مختصرا وسأله ولم يحكم خلافه وفي ضيق عند قول ابن الحاجب والى
 الاجل ان كان ملداً أو بضامن ملى والاعمال اه مانعه وان لم يجد أحدهما فلا يأخذ الشفع
 حتى يجعل الثمن اه منه بلفظه والله أعلم (ولا تجوز حالة البائع به) قول ز عن أبي
 الحسن لان فضح ما على غريم الغريم بمنزلة ما على الغريم الخ قال نو لوقال الفسخ فيما
 على غريم الغريم بمنزلة الفسخ فيما على الغريم اه قلته وهذا هو الذى تفيد عبارة أى
 الحسن فانه قال عند قول المدونة فصار ديناً في دين مانعه الشيخ لانه اذا فسخته في ذمة غريم
 الغريم كما اذا فسخته في ذمة غريمه ولا يقال انه دين يدين اه منه بلفظه فتأمل (ثم لا أخذه)
 قول ز وان شفع لبيع فقولان ظاهره أنهم امتساوا بان وليس كذلك بل المذهب أنه

(والاجل) قول ز بان يبيع
 الشقص الخ فيه نظرونا ويل مب
 له أولى بالاعتراض لانه سلم ما قاله
 ز من أن ما يأتى للمصنف هو عين
 ما هنا وزاد ان الذى يباع فيما يأتى هو
 الشقص الذى كان عنده لا الذى
 أخذه وفي كلام الامرين نظر لان
 المنصوص انهم ما عاين ان احتجج
 الى بيعهما ولا موضوع ما يأتى
 انه قد وقع الاخذ بالفعل ثم لم يود
 الثمن انظر والله أعلم بخلاف أخذ
 مال الخ

ليس له ذلك ولذلك جرم به ابن عاشر فقال ما نصه من هذا المعنى أن يشفع لبيع فان
شفعته تبطل ولا أخذه وقد نص المتطبی على هذه المسائل وفي المدونة على بعضها وقيد
المتطبی مسئله الارباح التي في المدونة والمختصر بأن يعلم ذلك بينة قال أشهب وكذلك
إذا ثبت ذلك باقرار الشفيع والمبتاع لا باقرار من أحدهما وقد عارض في كافي التبيينات
مسئله من أخذ لبيع بمسئله المديان له الأخذ بالشفعة فيبتاع لغرمائه قال ولذا استحسن
أشهب أن لا شفعة له اه منه بلفظه وما نسبته للتبيينات أصله لابن رشد في مقدمته ونصها
وليس للشفيع أن يأخذ بالشفعة لغيره ولأنه أن يأخذ لبيع وقد قالوا ان المديان
يأخذ بالشفعة فيبتاع لغرمائه وفي ذلك نظر لانه إنما أخذ لبيع وقد استحسن أشهب
أن لا يكون له ذلك وأما المريض فانه يأخذ بالشفعة ولا اعتراض في ذلك وأن أخذ في
هذا الحال لو رتبته لانه ان لم يأخذه في مرضه كان اهم أن يأخذوا لانفسهم بعد
وفاته اه منها بلفظها ونحوه له في رسم مسائل من يبيع من جماع القرنيين من كتاب
الشفعة ونصه وكذلك ليس له أن يأخذ لبيع وقد قالوا في المديان ان له أن يأخذ بالشفعة
فتبتاع لغرمائه وفي ذلك نظر لانه إنما أخذ لبيع وقد استحسن أشهب أن لا يكون له ذلك
وأما المريض فانه يأخذ بالشفعة ولا اعتراض في ذلك وان كان أخذ في هذا الحال اغما هو
لو رتبته لانه ان لم يأخذ ذلك في مرضه كان لهم أن يأخذوا لانفسهم بعد موته وبالله التوفيق
اه منه بلفظه وقال النخعي في ترجمة باب من اكترى نصف عبد أوداه ارض من كتاب كراه
الدور والارض ما نصه واختلف اذا كان الكراه في نصف شائع فقال مالك مرة لا شفعة
فيه ومرة قال فيه الشفعة وهذا اذا كانت الدار تحمل القسمة وأراد الشريك أن يأخذ
بالشفعة لسكن وان أراد ذلك لم يكن له لم يكن ذلك له وهو بمنزلة من يأخذ بالشفعة للبيع
اه منه بلفظه ونقله ح في الفرع الرابع عند قوله في الشركة وقضى على شريكه فيما
لا يتقسم أن يجر أو يبيع وسلمه واستدلاله به يدل على أنه متفق عليه وقال هاشم بن بصيرته
ما نصه ومن المدونة اذا بيعت حصه من دار وأتى شفيعها فقال أردت أن آخذ بالشفعة
لغيري انه ليس له ذلك وهذا هو الصحيح وهو رد قوله الاول فيمن استشفع وعلمه غرماء لان
ذلك للبيع اه منها بلفظها من ترجمة باب اذا سلم الشفعة بعد الشراء الخ وقد اقتصر أبو
الحسن عند قول المدونة ولا يجوز أن يأخذ بشفعته لغيره اه على نقل بعض كلام ابن رشد
والنخعي ولم يجعل غير ذلك ونقل ابن عرفة بعض كلام ابن رشد وسلمه مقتصر عليه ونقل
كلام ابن رشد أيضا المتطبی معبر عنه ببعض الشيوخ على عادة وسلمه وفي نوازل الشرف
ما نصه وسئل شيخ شيوخنا سيدي محمد صابرة عن استحقاق شفعة تشفع ثمع بالقرب
التي المشفوع هل تبطل الشفعة فأجاب اذا باع الشفيع بالقرب التي المشفوع فان
الشفقة المبيع برئت بشرطه نص عليه في المعيار في عدة تطاير ١ قلت نقل البرزلي جوابا
للسجوري ونصه ان قصد الأخذ بالشفعة للغير لم يجز اه ونقل البرزلي أيضا عن ابن
البراء في جواب له ما نصه فمسئلك اذا رفع فيها للقاضي ووجد من يسلف المحجورة
والترزم أن لا يبيع عليها للسلف حتى يفتح عليها من هبة أو عمل يد أو غير ذلك فيأخذها

قول مب كذا نقله عنه ح الخ
وكذا ابن هلال في الدر المنثور و غ
في تكميله وابن عرفة وهو كذلك
في نوازل ابن رشد وما نقله عنها ابن
سلون ومب . نقله عنها أيضا ابن
عات في طرره وصاحب المعيار والذر
النشرا أيضا وابن الناطم ومباردة نو
وأبو حفص القاسمي في شروحه م
للحقيقة وهو كذلك فيها أيضا فالنقلان
معانها صحيحان وجوابه اختلف
في ذلك فتعين المصير الى الترجيح
والظاهر رجحان ما نقله ابن سلون
ومن وافقه لانه الموافق لكلامه في
البيان انظر الاصل ثم قال فيه
فحصل مما سبق كلام تسليم الشفعة
قبل وجوبها بعوض أو بدونه لا يصح
مطلقا ويرد العوض والمسلم الاخذ
بعدم وجوبها اتفاقا وبعد وجوبها
لغير المشتري متعنتا اتفاقا بعوض
وبدونه وللمشتري والشفيع واحد
أومتعدد مع اتفاقهم على ذلك جائز
اتفاقا خلافا لما توهمه ابن الناطم
وأبو حفص القاسمي ومن بعضهم
فقط فيه ثلاثة أقوال المشهور
والمعول به انه لا يصح ولمن بقى اخذ
الجميع خلافا لاصبح وابن حبيب
في الهبة حيث فصلا وخلافا لما في
مختصر الوفاة من صحة ذلك مطلقا
وعلى المشهور المعول به ان وقوع ذلك
بعوض فهل يرذم لا قولان أفتى ابن
رشد بكل منهما والراجح فتواه بالرد
ثم اذارد التسليم بعوض على الراجح
فلمسلم الدخول معهم وبدونه
لادخول له معهم لانه اسقط حقه
والاول وان كان اسقط حقه لكن

بالشفعة اه منها بلقطها انظر بقبته ان شئت وبهذا كله تعلم ما في كلام المنجور الذي
ذكره مب عند قوله فيما مر وكراه ما في تسليم مب له والله الموفق * (تنبيه) *
لم يتعرض الشيخ ميارة في جوابه السابق لهذا القرب الذي ذكره ولا الشريف ولا غيره من
وقفت عليه غير أني وجدت بخط النقيه العلامة المشار إلى عبد الله سيدي محمد الشاهد
رحمه الله مانصه رأيت قتيابا لمحض الأئمة وأظنه سيدي يحيى السراج انه لا يسع الا بعد
مضى ستة أشهر اه من خطه بلقطه ~~قلت~~ ولا يعد ان يجزى في ذلك القولان المتقدمان
عند قوله في المحرر وليس لها بعد الثلث تبرع الا الآن بعد فتكون هذه الفتوى جارية على
قول أصح هناك وعلى ما لا ينسب وغيره ستة وقد مر هناك بيان الرابع فراجعهما متأملا
والله أعلم بخلاف أخذ مال بعده لاسقط قول مب وقد نقل ابن سلون كلام ابن رشد
على الصواب استدلى على تصويب ما لا ينسب سلون ورد ما له بما رآه هو في نوازل ابن رشد
وفيه نظر فان ما نقله ح عن نوازل ابن رشد مثله نقله عنها ابن هلال في الدر المنثور و غ
في تكميله عند قول المدونة في كتاب الشفعة ومن اتبع شفعان داره لشفيعان فسلم
أحدهما الخ وأشار اليه عند قولها في كتاب الصلح ومن قطعت يده فصالح القاطع الخ ونقله
أيضا ابن عرفة في مختصره في باب الشفعة وهو كذلك في نوازل ابن رشد ونصها قافا الذي
اشترى الشقص فصالح أحد الشفعاء على تسليم شفيعته في غيب أشراكه ثم قدموا فآخذوا
شفعتهم فلا يرجع على الذي صالح بشيء مما صالحه به لانه على القول بأن الشفعاء يأخذون
جميع الشقص بالشفعة قد اتفق بصلحه اذ لم يدخل معهم الذي صالحه تخفف عنه الضرر
بذلك اذ يقل ضرر الشريك بقوله الاشرار ولغسله أيضا انما كره شركة الذي صالحه بخالص
فقد تم ما أرادوا على القول بأن الشفعاء لا يأخذون حظ الذي صالح على تسليم شفيعته
فلا اشكال في انه لا يرجع عليه بشيء مما صالحه به لبقاء خطه في يده اه محل الحاجة منها
بلقطه ونقله أيضا أبو حفص القاسمي في شرح الحقة وما نقله عنها ابن سلون ورآه فيها مب
نقله عنها أيضا ابن عات في طرره وصاحب المعيار في نوازل المعاوضات ونوازل الشفعة أيضا
وابن هلال في الدر المنثور وابن الناطم والشيخ ميارة و نو وأبو حفص القاسمي أيضا في
شروحه للحقة وهو كذلك فيها أيضا ونصها وكتب اليه من كورة شلب حرسها الله يستل
في مسئلة من الشفعة ونصها الجواب رضى الله عنك في مال مشاع بين أشراكه اشترى رجل
من اثنين منهم ثلاثة أرباعه وبقي الربع لشريكهما الثالث مع أختين له فوهب هذا
الشريك ما وجب له من الشفعة للمبتاع على مال أخذ منه ثم ان إحدى الأختين قامت
طالبة للشفعة فقيل لئلا هل يكون ما ووب من الشفعة بالمال المأخوذ بها للمبتاع دون من
يريد القيام بالشفعة أم لا ما حور ان شاء الله فابوب وقفه الله على ذلك بأن قال انصفت
سواء كان هذا أو وقف عليه وقد اختلفت في جوابه زغبة الشفيع للمبتاع شفيعته الواجبة له عليه
بعد البيع أو يبعه اياها منه فعلى القول بجواز ذلك وهو مذهب أصبغ لا يكون للاختين
في مسئلة التي سألت عنها الا ما وجب لهما من الشفعة وعلى القول بأن ذلك لا يجوز وهو
معنى ما في المدونة والظاهر من القولين الذي أقول به يرذم الاخذ على المبتاع المال الذي أخذ

منه على هبة الشفعة له لان ذلك يبيع من البيوع ويكون أحق بشفعته ان شاء أخذها وان شاء سلمها فان سلمها كان للاختين أخذها جميع بالشفعة ولا اختلاف في أن الشفعين لا يجوز له أن يبيع شفعته قبل الاستشفاع من غير المبتاع ولأن بيعها له وبالله التوفيق اهـ منها لفظها فتبين ان النقلين معا عنهما صحيحان وان جوابه اختلف في ذلك فتعين المصير الى الترجيح والظاهر رجحان ما نقلناه عنه آخر الاله الظاهر معنى وما وجهه بظاهر بخلاف ما وجه به الآخر فانه غير ظاهر بل فيه نظرم من غير ما وجه ولانه الموافق لكلامه في البيان ففي أول مسئلة من سماع ابن القاسم من كتاب الشفعة مانصه قال يبيعون أخبرني ابن القاسم قال يبيع مال الكافل من باع شقة صاله في دار مشتركة فلم يبيع بعض الشركاء أو أبى بعضهم - م الآن يأخذ بشفعته ان ذلك له يأخذ جميع ما باع شركته نصيبه ونصيب من سلم من شركائه قال محمد بن رشد ما اذا سلم أحد الشفعة الشفعة بعد وجوبه له ولم يقل لك ولاله على وجه تركها وكرهه الاخذ بها فلا اختلاف ولا اشكال في أن لن يبي من الشفعة أن يأخذ حظه وحظ من سلم من الشركاء أو أمان قال المشتري قد سلمت لك شفعتي أو قال لمن سأله ذلك قد سلمت لك شفعتي فقد وقع لاصبع في الواضحة أن تسليمه الشفعة له ان كان على وجه الهبة والعطية للمشتري فليس له أن يأخذ بالشفعة الا حظه وحظ من لم يسل للمشتري وللمشتري سهام المسلمين فاذا صرح على قول أصبغ هذا للمشتري فالهبة حظ المسلم ولم يكن لمن سواه من الشفعة أخذها فكذلك البيع على هذا القياس ينزل المشتري منزلة الشفعين البائع للشفعة فلا يكون لمن سواه من الشفعة اشفعة الا أن يكونوا بمنزلة فيكون لهم منها بقدر حظوظهم وعلى هذا تأول ابن لبابة ورواية ابن القاسم عن مالك في أنه لا يجوز أن يبيع الرجل شفعة قد وجبت له ولا يبيعها فقال معناه من غير المبتاع واستدل على تأويله برواية جليها من كتاب الدعوى والصلح قال يجوز أن يبيع شفعته من المبتاع بعد وجوب صفة قبل أن يشفع ولا يجوز أن يبيع ذلك من غيره ومثل هذا حي أيضا عن مالك من رواية أشهب عنه انه قال ولا يجوز له أن يبيعها من غير المبتاع ولا من المبتاع قبل أن يأخذ بشفعته واختاره من رأيته انه لا يبيع شفعته ولا يبيعها من المبتاع ولا من غيره وهو الصواب والروايات التي جليها ليست بحجة لاحتمال أنها تسأل على أنها انما أراد بها أخذ العوض من المبتاع على تسليم الشفعة له بما يجوز بعد وجوب الصفة وسمى ذلك بيعا ما فيه من معنى البيع وقول أصبغ شاذ بعيد في النظر ثم قال فاذن يتصل في هذا أنه لا يجوز للشفيع أن يهب ما وجب له من الاستشفاع لغير المبتاع ولا يبيعه منه واختلف هل له أن يهب ذلك للمبتاع ويبيعه منه أم لا على قولين أحدهما ان ذلك جائز ويخلص للمشتري جميع ما اشتري فلا يكون لغير البائع والواهب من الشفعة اعلمه شفعة الا أن يكونوا بمنزلة فيكون لهم منها بقدر حقوقهم والثاني ان ذلك لا يجوز وينسخ البيع ويكون الشفعين على شفعته وينسخ أيضا حكم الهبة فيمضي على حكم التسليم وأما بيع الشفعين نصيبه الذي يستشفع قبل أن يأخذ بالشفعة فلا يجوز باتفاق وكذلك هبته فلا تلزم باتفاق وأما تسليم الشفعة بمال بعد وجوبها فبغير اتفاق وبالله

لعوض فلم يتم له وقد نظم ذلك هوئي فأنظره (وقدم المعبر الخ) قلت قول مب وهو المعروف بالجزء الخ الفرق بينه وبين الجلسة التي جرى العمل بعدم الشفعة فيها ان البناء في الحكر أى الجزاء الواقع في الدور والاحتة لصاحبه بخلاف الجلسة فان البناء فيها صاحب الاصل لا صاحبها (وكثرة) قول ز الذي يباع أخضر ولا يؤثر كل الخ فان يبيع على للتبعية فالبيع فاسد انظر في التناول والباطي وقول ز ان فيه الشفعة هو خلاف ما به العمل قال أبو زيد القاسم وورق التوثيق فيه الشفعة لا في القول الاخضر على ما حصل وهو أحد قولين فيه انظر شرحه

التوفيق اه منه بلفظه وهو موافق لفتوا ما التي ذكرناها اخر او نقلها ابن سلون ومن وافقه فتعين المصير اليها والغاء الاخرى وان سلمها ابن عرفة و غ وابن هلال و ح وغيرهم والله أعلم * (تنبيهات * الاول) * قول ابن رشد رحمه الله في كلامه السابق عن البيان اذا سلمها على وجه تركها وكرهها الاخذ بها فلا اختلاف ولا اشكال في أن لمن بقي من الشفعة ان يأخذ حظه وحظ من سلم من الشفعة سلمه الامان الجليلان ابن هلال في الدر المنثور والقاضي المكناسي في مجالسه بعد نقلها اليها باللفظ الذي قدمته ونقله الامام ابن عرفة مختصرا وسلمه ونقل أبو حفص الفاسي كلام ابن عرفة وسلمه أيضا وهو خلاف ما قاله اللخمي ونصه واذا كانت دار بين ثلاثة فباع أحدهم نصيبه وسلم أحد الباقيين الشفعة وقام الآخر وقال آخذ بقدر نصبي لم يكن ذلك له اذا كره المشتري لانه يعرض علمه بشفعة وقيل له خذ الجميع أو دع واختلف اذا قال الشفيع أنا آخذ بجميع الصفة وقال المشتري لا أسلم اليك الا نصيبك منه فقال مالك للشفيع أن يأخذ ذلك النصيب وقال ابن حبيب اذا اراد من أسقط حقه في ذلك وجه المشتري لم يشفع الا نصيبه وان كان تركه كراهية للاخذ آخذ هذا جميع النصيب وقال في مختصر الوفا ر ليس لمن لم يجز الامانة خاصة وهو أقسها لان الذي كان له من الشفعة نصفها والفاضل لاني له فيه واذا أسقط الآخر حقه فيه كان لمن ترك له اه من تبصرته بلفظها ونقله المصطفى وسلمه وزاد أن القول بأنه لا يكون ذلك للمشتري هو الاظهر ونقل أبو الحسن أيضا كلام اللخمي وزاد بعده مانصه الشيخ والمشهور ما في الكتاب اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة أيضا كلام اللخمي مختصرا وقال مانصه وحاصله أن نصيب التارك للمشتري لا للباقي من الشفعة مطلقا وان ابن حبيب خص ذلك بكون التارك لوجه المشتري وظاهر المدونة والعناية أنه لمن بقي مطلقا فتكون الاقوال ثلاثة اه منه بلفظه وما عرزه لابن حبيب تقدم في كلام ابن رشد عرزه لا يصح والكل صحيح فقد قال في المعين مانصه واذا سلم بعض الشر كاشفته فان كان على وجه التارك لشفعته والاستغناء عنها واسقاط حقه فيها فللباقيين آخذ الجميع بالشفعة هذا المعروف من المذهب وأما ان كان قصده بالتسليم صلة المتباعد والعطية والتسليم له فليس للمفسد الاسم منه ومنها للمشتري سهام المسلمين قاله ابن حبيب عن أصبغ وبه أخذ ابن حبيب وفي ذلك خلاف اه منه بلفظه ونقل الاقوال الثلاثة أيضا المصنف في ضيق ويأتي لفظه قريبا وتبعه صاحب الشامل ونقل أبو علي كلام المصطفى وبعض كلام ابن رشد بواسطة نقل أبي الحسن ولم ينه واحد منهم على هذه المخالفة والدرك على ابن عرفة رحمه الله أشد لانه نقل كلام ابن رشد وكلام اللخمي معا ولم ينه على ذلك مخالف عاذه والله الموفق * (الثاني) * قول ابن رشد في البيان والثاني أن ذلك لا يجوز وينسخ البيع ويكون الشفيع على شفيعته وينسخ أيضا حكم الهبة ويعضى على حكم التسليم كذا وجهه فيه وكذا نقلها ابن هلال والمكناسي وكذا هو عنده في مقدماته ونصها والثاني أن ذلك لا يجوز وينسخ البيع فيكون الشفيع على شفيعته وينسخ حكم الهبة ويعضى على حكم التسليم اه منها بلفظها وهكذا نقل أبو الحسن

كلام ابن رشد واختصر ما بن عرفه بقوله والثاني أنه لا يجوز فيفسخ البيع والهبة
 ويكون الشفيع على شفيعته اه منه بلفظه ونقل أبو حفص الفاسي في شرح التحفة
 كلام ابن عرفه بتمامه وسلم وفيه نظر لان ابن رشد لم يسو الهبة بالبيع في أنه بعد فسخ
 كل منهما يكون للواهب أخذ حظه مع بقية الاثر كأيكون ذلك للبايع والذي يفيد
 كلام ابن رشد أنه لا يأخذ معهم بعد فسخ الهبة شيئا لأنه أجاب عن الهبة بغیر ما أجاب به عن
 البيع ولو كان مقصوده ما فهم منه ابن عرفه وسلم أبو حفص لجمعهما وأجاب عنهما بشئ
 واحد فعدوله عن ذلك الى ما ذكرناه عنه يدل على ما قلناه مع أن قوله وينفسخ حكم الهبة
 فيمضي حكم التسليم صريح أو كالصريح فيما فهمناه من لان معنى قوله وينفسخ حكم
 الهبة أنه لا يكون حظ الواهب للمشتري وقوله فيمضي على حكم التسليم أن ذلك يكون لبقية
 الاثر كدونه لان هذا هو حكم التسليم ومعنى كلامه أن قول بعضهم وهبت نصبي من
 الشفعة للمشتري بمنزلة قوله سلمت الشفعة وليس فيه تشبيه الشئ بنفسه لانه قصد أن
 لفظ الهبة كالقسط التسليم لانهم اوان اختلفا في اللفظ هما ومعناها واحد فهو كقوله في
 الاجوبة ما نصه ان التفرقة بين سلمتها وتركتها وأعطيتها وهبتها محال لان الاحكام انما
 تختلف باختلاف المعاني لا باختلاف الالفاظ اه وشواهد ما ذكرناه من أن حكم
 التسليم هو أنه لا شئ له ويكون الجميع لبقية الاثر ككثيرة وفي الكتب المتداوله شهيرة
 يطول بنا جلبها ويكفي في ذلك قول المدونة ومن ابتاع شقصا من دار له شفعا غيب الا
 واحدا حاضر فأراد أخذ الجميع ومنعه المبتاع أخذ حظوظ الغيب أو قال له المبتاع أخذ
 الجميع وقال الشفيع لا أخذ الا حصتي فانما للشفيع في الوجهين أن يأخذ
 الجميع أو يترك وان قال أنا أخذ حصتي فاذا قدم أصحابي فإن أخذوا شفعتهم
 والاخذ لم يكن له ذلك اما أن يأخذ الجميع أو يترك فان سلم فلا أخذ له مع
 أصحابه اه منها بلفظها وسلم كلامها أبو الحسن وقال ابن ناجي بعد كلامه
 مانصه ما ذكره بين اه منه بلفظه ونقل في ضيق كلام المدونة وقال عقبه مانصه وقوله
 فاذا سلم فلا أخذ له مع أصحابه ان قدموا ولهم أن يأخذوا الجميع هو المشهور وقال أصبغ
 وابن حبيب اذا كان تسليم أحد الشفعة للمشتري على وجه الهبة والصدقة عليه فليس
 لمن أراد الاخذ الا بقدر سهمه وللمبتاع سهم من سلم وان كان على ترك الشفعة كراهة
 للاخذ فلا متمسك أخذ جميعها وفي مختصر الوفاة ليس لمن يجوز الامتياز خاصة الخمى
 وهو أقيس الاقوال اه محل الحاجة منه بلفظه ومما يعين فهمه على ما ذكرناه كلامه
 في الاجوبة لانه نص فيها هذا القول الثاني في كلامه في البيان والمقدمات وضعف فيها
 الاول فيهما الذي هو قول أصبغ ونصها لان قول أصبغ شاذ ضعيف معترض لا يصح عند
 النظر والتحصيل ثم قال ولو كان كذلك لكان له أن يهبها لغير المشتري بدستشفع الموهوب
 له ما كان للواهب أن يستشفعه فاجاع أهل العلم أن ذلك لا يصح ولا يجوز ردال على ضعف
 قول أصبغ وأن الحاصل من المذهب أن يكون الشفيع مخيرا بين أن يأخذ نيبا لشفعة
 أو يسلمها فان أسلمها وجبت الشفعة لاحد الاثر كفيها بعده اه منها بلفظها مختصر اوبه

يرتفع النزاع والله الموفق* (الثالث)* قال أبو حفص القاسمي في شرح التكملة بعد نقله
كلام البيان السابق باختصار ابن عرفة مانصه فلا حاجة الى وجه الفرق بين تسليم الشفعة
بمال بعد وجوبها وبين هبتها أو بيعها له بعد وجوبها حيث جاز الاول اتفاقا دون الاخير
على الرابع وقد قال فيما نقلناه عنه في الاجوبة ان التفرقة بين سلمتها وتركها أو عطيتها
ووهبتها محال لان الاحكام اختلفت باختلاف المعاني لا باختلاف الالفاظ اه منه بلفظه
وهذا منه بناء على أن محل الاتفاق والترجيح متحد وان ترجيحه عدم الجواز شامل لتسليمها
للمشتري عن استحقاقها كلها واحدا ومتعدد ومن بعض من وجبت له دون بقية أمثراكه
وعلى هذا فهم ابن الناطم قول والده ولا يصح بيع الشفعة ولا هبتها فقال مانصه اعمد الشيخ
رحمه الله فتسا بن رشد في منع بيع الشفعة وهبتها مطلقا وذلك ظاهر اذا كان للشفيع شركاء
يساوونه في الشفعة أو هو أشفع منهم لانه يفوت عليهم حقهم وأما حيث لا يكون لهم شركاء
ووهب حظه أو باع فله يتضح في وجه المنع كل الانضاح لانه حق له ملكه فتركه على عوض
أو دونه ثم قال وقد وجدت النص في المغرب بجواز بيعها قال فيه قلت في سلم شفعته
بمال أخذه من المشتري فقال قال مالك ان كان بعد وجوب الشفعة فذلك له وان كان قبل
وجوبها فذلك باطل مردود وهو على شفعته يأخذها ان شاء اه محل الحاجة منه بلفظه
قلت هذا ينبغي منه ما على فهمهما كلام ابن رشد على ان محل الخلاف والترجيح شامل لما
اذا وقع ذلك من كل من استحقها وليس كذلك بل هذه الصورة هي محل الجواز باتفاق عنده
ومحل الترجيح في غيرها ولذلك قال في الاجوبة تحتها القول بالمنع الذي رحمه مانصه لان من
حجته أن يقولوا له ان كنت رضى بالضرر الذي جعل من أجله رسول الله صلى الله عليه
وسلم الشفعة فلا نرضى نحن به ولسنا أنت أحق بنفي الضرر عن نفسك منا فلنا الخيار
بالاتخاذ بالشفعة اذا أبيت أن تأخذ فيرفع الضرر عنا وهذا بين ظاهر لا خفاء فيه ولا إشكال
اه محل الحاجة منها بلفظها فالعجب منهم ما رجعهم ما الله كيف صدر منهم ما ماز كرم
جلالهم ما من ابن الناطم أشد له وقد وجدت النص في المغرب الخ فانه يقتضى أن
النص بذلك غريب وان المغرب اختص به مع أن النصوص بذلك في المدونة وغيرها يعسر
جلها قال في المدونة مانصه وان سلم بعد الشراء على مال أخذه جاز اه منها بلفظها قال
ابن ناجي مانصه ما ذكره من الجواز واضح لانه حق مالي فوجب أن تصح المعاوضة عليه
اه منه بلفظه والمسئلة من الشهرة بمكان حتى انما ذكر كورة في الجواهر ومختصر ابن
الحاجب ونص الجواهر اذا دفع المشتري للشفيع عوضا دراهم أو غيرها على تركه الاخذ
بالشفعة جاز له أخذها وتملكها ان كان ذلك بعد الشراء فان كان قبله بطل ورد المال وكان على
شفعته اه منها بلفظها ونص ابن الحاجب ولو أسقط بعوض جاز ضيحه يعني اذا وجبت
الشفعة قلنا أن يأخذ عن ذلك العوض وهو ظاهر اه منه بلفظه* (الرابع)* على فتوى
ابن رشد التي ربحناها بما وافقتنا الكلام في البيان الامر واضح وأما على الأخرى التي
اقتصر عليها ابن عرفة ومن وافقه من أنه لا رد ما أخذه ويشفع غيره الجميع فاذا كان الشراء
بمائة واصلح مع بعضهم بمائة مثله فله ان يني الشفعة بالمائة فقط أو بها مع العشرة

أفتى أبو الحسن في أجوبته بالشأن قائلاً ما نصه يأخذ بالجميع وليس كل زيادة للبائع لأن
هذا الغادف العوض الثاني ليستقر له الملك في يده ومثله الزيادة للبائع مجرد زيادة لشيء
وهي مخصوصة اه قال في الدر المنثور عقبه ما نصه قلت هذا قريب مما ذكر ابن كثر أنه
إذا كان أحد الشفعين أحق بالشفعة فصالحه المتنازع على إسقاط الشفعة بمال فأراد غير
الاحق أن يشفع فليس له الشفعة إلا بجميع ما دفعه المشتري وما صالحه لانه لم يصل إلى
ملكه إلا بجميع ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه وقد نقل في نوازل المعاضات من المعيار
كلام ابن كثر هذا وسلمه ونقل أبو علي هنا كلام المعيار وسلمه ولم يبه وجاهد منهم على أن هذا
انحاشي على عدم رد العوض للمشتري وما كان ينبغي لهم ذلك والله الموفق * (الخامس) *
قول أصبغ الذي ضعفه ابن رشد وقال فيه الميطي انه خلاف الأشهر وأبو الحسن وغيره انه
خلاف المشهور وقال فيما بن رشد انه خلاف قول مالك وأصحابه له قوة باختيار ابن حبيب له
وأخذه به وباختصار ابن أي زمن عليه في متنبه وتصدير صاحب العين به وبقتوى ابن
عات وابن عبدربه بكافي نوازل الشفعة من المعيار لكن لا يقوى قوة المشهور مع أن العمل
بالمشهور قال في المقصد المحمود ما نصه وإذا سلم أحدكم شفعة للمبتاع فللباقين أخذ حصته
قال أصبغ الآن يكون معنى الهبة فلا شفعة فيه وليس عليه عمل اه منه بلفظه
* (السادس) * تحصل مما سبق كله أن تسليم الشفعة قبل وجوبها بعوض أو بدونه لا يصح
مطلقاً ويرد العوض والمسلم الأخذ بعد وجوبها اتفاقاً وبعد وجوبها الغير المشتري تمتع
اتفاقاً بعوض وبدونه والمشتري والشفيع واحد ومتعدد مع اتفاقهم على ذلك جائز
اتفاقاً خلافاً لما توهمه ابن الناطم وأبو حفص القاسبي وعن بعضهم فيه فقط ثلاثة أقوال
المشهور والمعمول به انه لا يصح لمن بقي أخذ الجميع خلافاً لأصبغ وابن حبيب في الهبة
من التفصيل وان كانت له قوة وخلافاً لما في مختصر الوفاة من صحة ذلك مطلقاً وان اختاره
الجمهور وعلى المشهور المعمول به إذا وقع ذلك بعوض فهل يرد أو لا قولان أفتى ابن رشد في
نوازلهم مرة بمردا وراي فتواهم بالرد لظهورهم من جهة المعنى وموافقتهم لما جزم
به في البيان وإذا فرغنا على الأخرى فلا يشفع الباقيون إلا بالجميع ثم إذا رد التسليم
بعوض على الراي فله مسلم الدخول معهم وبدونه لا دخول معهم لانه أسقط حقه والاول
وان كان أسقطه لكنه أسقطه لعوض فلم يتم له فإذا استحق من يده العوض رجع عما كان له
على القاعدة المقررة ولا ينتقض ذلك بما تقدم من انه إذا أخذ للغير يرجع لأخذه بعد
لظهور النافذ من وجوه يدر كها المتأمل العارف وقد نظمت ذلك مع التنبيه على انه لا يبيع
بالقرب تقريرا للحفظ فقلت

ويبيع شفعة لمن قد اشترى * من مستحق الكل - له جرى
ويبيعها لله - يرد مطلقاً منع * من قبل أخذ أو بقره استمع
ويبيع بعضهم له فيه اختلف * ومنعه على الأصح قد عرف
فان يبيع فاحكم له برد * ثم له الأخذ بعبد الرد
وهبة كالبيع فيما سبقا * لكنهما ليستا - ودع مطلقا

* (فرع) في تبصرة اللغمي مانصه وقال مطرف في كتاب ابن حبيب فمين وجبت له شفعة
فصالح في تركها على أنه متى بلغه اذ المشتري لولده فهو على شفعته قال لا يلزم ذلك وله
القيام فيها متى طلبه المشتري بالاخذ والتك كان له ذلك ما لم يطل الزمان والطول الشهور
الكثيرة وقال أصبغ الصلح جائز والشرط لازم ولا يرجع الشفع حتى يكون ما استثنى
فان نزاع عن الصلح وأوقف الشفع عن الاخذ والتك فذلك له فجعل المقل في ذلك
والرجوع له مشتري لان ترك الشفع هبة له وعليه في الترك على تلك الصفة مضرة لانه
ان أحدث بناء أو غرسا ثم حدث شيء من المشتري أو ورثته قام وأعطى قيمته ما أحدث
وأخرجه فكان له أن يقوم فيقول إما أن نسقط حقك مرة فأنصرف تصرف من لا يخشى
أن يتزعزع من يده ورأى مطرف أن الشفع أيضا في ذلك مقالا اه منها بلفظها (ولو
مفردة) قول مب يشمل ثلاث صور الخ مفهوم العدد في كلامه غير معتبر لانه يشمل غيرها
أيضا كان يكون الاصل لواحد والقرعة بينهما كالساقاة وكهبة شخص آخر جزأ شأما من
غمر حائطه أو بية منه وكان تكون الاصول محبسة عليه ما ويكون نصفها ملكا للشخص
ونصفها الآخر محبس على آخر فلا وجه لذكر ذلك العدد واقعه أعلم وقول مب وذكر في ضيق
لاشبه قولين نص ضيق والقول بالشفعة لملك وابن القاسم وأشهب ومعظم أصحاب
مالك وهو شئ استحسنه لا أعلم أحدا قال به قبل أشهب لانها تنقسم بالحدود كالارض
والقول بتي الشفعة فيها لابن الماجشون قال لاشفعة ولو بيعت مع أصولها ولاشبه
ثالث ان بيعت مع الاصول ففيها الشفعة لان بيعت مفردة اه منه بلفظه وما نسبته
لاشبه أو لأمثله للباجي في المنتقى وما عزا له اخر أمثله للخمى وزاد في المنتقى نسبة مال ابن
الماجشون لملك ونصه وأما الثمرة فعن مالك فيها روايتان روى عنه ابن القاسم وأشهب
ومعظم أصحابه ثبوت الشفعة فيها قال أشهب وذلك أنها تنقسم بالحدود كالقسم الارض
يريد واقعه أعلم اذا قسمت في الخلل قبل الجدل باختلاف أغراض أهلها قال أشهب عن
مالك في المجموعة وذلك ما لم تزايل الاصل وروى ابن المواز عن ابن الماجشون لاشفعة في
الثمار وحكاها القاضي أبو محمد عن مالك اه منه بلفظه ونقلها ابن عرفة مختصرا كالنقل
كلام اللغمي الذي أشرنا اليه قبل ونصه اللغمي في الشفعة في الثمار بيعت مع الاصل
أو دونه والشفيع شريك في الاصل أو لا وفيها مطلقا ثالثا ان بيعت مع الاصل والأفلا
لمالك قائلا ما علمت قوله لاحد لكني استحسنه وابن الماجشون وأشهب اه منه بلفظه
وظاهره أنه يقول بتي الشفعة ولو كانت الاصول مشتركة بينهما وهو ظاهر كلام الباجي
السابق ولفظ كلام اللغمي الذي اختصره ابن عرفة هو مانصه واختلف في الشفعة في
الثمار على ثلاثة أقوال فقليل فيها الشفعة وسواء بيعت مع الاصول أو بانفرادها كان
الشفيع شريكا في الاصل أو لا شركة له وهو قول مالك ثم قال وقال ابن الماجشون
لاشفعة فيها بحال وسواء بيعت مع الاصل أو بانفرادها وقال أشهب ان بيعت مع الاصول
ففيها الشفعة وان بيعت بانفرادها لم تكن فيها شفعة اه منه بلفظه وبه يظهر لك أن
بحث مب مع المصنف ساقط وحاصل بحثه أن المصنف أطلق في الخلاف الذي أشرنا

(ولو مفردة) قول مب يشمل ثلاث
صور لا مفهوم له فقد بقي ما اذا كان
الاصل لواحد والثمرتين
كالساقاة وكهبة شخص لا يخرج
شأنهما عن حائطه أو بية منه
وكان تكون الاصول محبسة عليه ما
أو يكون نصفها ملكا للشخص
ونصفها محبس

اليه باوفظا هره أن مقابل لوقول لاشفعوقها ولو كان الاصل مشتر كايتم معاً أن أنهب
 انما خالف في غير هذه الصورة وأما هي فأشهب موافق فيها لابن القاسم بوجوب الشفعة
 ولاشكال أن ما استشهد به من كلام محمد بن المواز شاهداً له ويشهد له أيضاً كلام ابن عرفة
 الذي نقله مب ولكن بكلام الباجي والتمحي وضحي يسقط بحجه وقد نقل ذلك ابن
 عرفة نفسه وقيله خلاف ما يوهمه كلام مب من أن ابن عرفة لم يذكر الامانة له عنه
 لاقتصاره على ذلك مع قوله ونقل في ضحي عن أشهب قولين المقتضى أن ابن عرفة لم يذكر
 عن أشهب الامانة له وعنه وليس كذلك وقول مب ومقابل لوقول عبد الملك الخ
 فيه نظر ظاهر لان المصنف لم يشتر ليقول عبد الملك أصلاً بل كلامه بوجه أنه لا خلاف فيها إذا
 بيعت مع الاصل وليس كذلك والله أعلم * (تنبيه) * ظاهر كلام المصنف أن الشفعة في
 الثمرة ولو وصيفة وهو ظاهر كلام الامام وأصحابه وصرح في العيار نقلاً عن ابن مرزوق بأنها
 ثالثة فيما لا يدخر وفي مجانس المكناسي ما نصه قلت وقد فرقوا في الفرة بين المدخر وغيره
 والذي جرى به العمل وجوبها في المدخر وغيره وبه أفتى العبدوسي بشرط ان لا يبيع منها
 شيئاً اه منها بلقطتها لكن ذكر أبو زيد القاسمي في علمية أن العمل بثبوت الشفعة في غرة
 الخريف دون غرة الصيف وهو ما يخالف العمل الذي ذكره المكناسي لتأخره عنه ولكنه لم
 يتعرض في شرحه لاهو ولا غيره بمن وقفنا عليه التين ولا شك أن لها شهاً بثمرتها الصيف لان
 كلاً لا يدخر ولكن تخالفها في أن التين بطول زمان وجوده نحو ستة أشهر من وقت حمل
 بيعها إلى انتماء وجوده وذلك يقوم مقام الادخار في غرة الخريف بخلاف غرة الصيف وقد
 قال الشيخ ميارة في شرح التمهيد بعد أن ذكر العمل المذكور ما نصه ومعه من على ذلك
 بضر دخول المشتري في الثمار الخريفية بطول زمان جدارها بخلاف الصيفية لقصره
 والله أعلم اه منه بلقطه وهذه العلة تبعيها ما وجدته في التين ولذلك أفتيت غير مارة
 بوجوب الشفعة في التين بعد المشاورة مع من وثق به لعلمه ودينه والله أعلم وهذا إذا لم يرد
 الشر بلك يشدعتهم للبيع قطعاً ما مر من أن الشفعة فيما هي ثالثة فيه باجاء مقيد بذلك مع
 ما تقدم عن العبدوسي من النص على ذلك في التمهيد تبعيها ما وجدته في التين والذي لا نص فيه
 وما توقع من بيعه بعد شيئاً فشيئاً لا يضر لانه كما يبيع البعض من عرصته بأكل البعض
 ويتصدق البعض ويهب البعض ويذهب ببيعها له أو مصادقائه فيها كلون ويصنعون
 ما شاؤا وقد قال الامام أبو عبد الله بن مرزوق أنما جواب له ما نصه وكون الاخذ
 للبيع بمنعاً مطلقاً باطل لاستلزامه ان الشفعة لا يأخذ الا لاقتناءه للبيع ولو احتاج اليه
 يوماً ما وهو باطل اذ لو صح لكان الاخذ بالشفعة حراماً لانهم باب البيع والشرط المناقض
 لمقتضى البيع الذي هو صحة التصرف المطلق وهذا تحجيره لانه يبيع على أن لا يبيع والشفعة
 يبيع اتفاقاً اه من أوائل نوازل الشفعة من العيار اه بلقطه انظر بقية ان شئت (الا
 أن تيسر) قول مب المراد بالبيع كالأبن رشده وحوصل وقت جدارها الخ كلام ابن
 رشده هذا هو في أول ريم من سماع عيسى من كتاب الشفعة فائلا في آخره ما نصه وكذلك
 قال ابن كثة في المدينة ان الشفعة في الثمرة ما لم يحن قطاف العنب أو جذا الثمر فإذا حان

(الأن تيسر) قول مب وقال
 ابن عرفة الخ يوافقه في المعنى
 ما نقله أبو الحسن عن عبد الحق
 وأقره ما ذكره من أن الجائحة
 لا تسقط الا بالبيع الذي ذكره ابن
 عرفة لان سقوط الجائحة والشفعة
 وثبوتها متلازمان كما صرح به ابن
 رشد نفسه * (تنبيه) * العمل على
 الشفعة في غرة الخريف دون الصيف
 والظاهر ثبوتها في التين وهذا إذا
 لم يرد الشفعة للبيع والا فلا شفعة
 فيها أو أماً ما توقع من البيع شيئاً
 فشيئاً فلا يضر لانه كما يبيع بأكل
 ويتصدق ويهب انظر الاصل

القطاف أو الجداد فلا شفعة فيه وهو كالوقطف أو جذفه وتفسير لقول ابن القاسم ان
الشفعة في الثمرة مالم تيسر اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مائه قلت
ظاهر الروايات الى اخر ما نقله عنه مب **قلت** ما قاله ابن عرفة موافق في المعنى لما نقله
أبو الحسن عن عبد الحق وأقره ونصه عبد الحق اذ يثبت واستغنت عن الاصول فأنشبه
ما لو جدت وزايلت الاصول وما اذ لم تيسر فهي غير مستغنية عن الاصول فلها حكم
الاصول اه منه بلفظه وهو الموافق ايضا لما قد مناه في الجواب ثم ان الجائحة لا تسقط
فيها الا بالمعنى الذي ذكره ابن عرفة لان سقوط الجائحة وسقوط الشفعة وثبوتها ممتلازمان
كما صرح به ابن رشد نفسه وياتي انظره هنا قريبا **وفيهما** أخذها مالم تيسر **قول** مب
مبنى على ان التأويلين في كل من اليبس قبل الجداد ومن الجدد قبل اليبس انظر من قال ان
الجدد قبل اليبس من محل التأويلين وما نسب لغ ليس هو فيه لانه لا في تكميله
والذي يفيد كلام الائمة ان الجدد مقيت على كل حال على المشهور وهذا الذي يفيد كلام
عباس الذي نقله أبو الحسن وابن عرفة و غ انظره فيه هنا ممتلا ملا وهو الذي يفيد
كلام جميع من وقفنا على كلامه من أهل المذهب قال ابن رشد في شرح أول المسئلة
من رسم أوصى من سماع عيسى من كتاب الشفعة مائه قوله في الثمرة ان فيها الشفعة يريد
مالم تيسر فهو على قوله في المدونة وكذا قوله هنا اذ قال ان الجائحة فيها اذ لو كان من
مذهب اه ان الشفعة فيها وان يثبت مالم تجدد لم اطلق القول بوجوب الجائحة فيها ولقال
ان الجائحة تجب فيها اذا استشفعها قبل أن تيسر وقد قال ابن القاسم ان الشفعة فيها وان
يثبت مالم تجدد اذا اشتراها مع الاصول بعد الطيب ولا فرق بين المسئلةين فهو اختلاف
من قوله مرة رأى في الثمرة الشفعة مالم تيسر ومرة أضافها مالم تجدد اه منه بلفظه وقال
في آخر سماع أبي زيد من كتاب الوصايا مائه المشهور من الاقوال في الفرة ان فيها الشفعة
مالم تيسر وقد قيل ان الشفعة فيها وان يثبت مالم تجدد حسبا ذكرناه في أول مسئلة من
سماع عيسى اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وقال عقبه مائه **قلت** وقد يفرق
بأن بقائه في الاصل ولو يثبت أو يجب تبعيته لانه لا اتصال له اه منه بلفظه وفي ضيق
مائه مذهب ابن القاسم ان فيها الشفعة مالم تيسر أو تجدد قبل وليس في الامهات مالم
تيسر وقال فيها قريبا اذا بيعت الثمرة منفردة ان فيها الشفعة مالم تيسر وتناول بعضهم ان
مذهب فيها الفرق بين أن تباع مع الاصل ففيها الشفعة مالم تجدد وبين أن تباع منفردة ففيها
الشفعة مالم تيسر والفرق قوة الشفعة في الاول لانها ثابتة بالاجماع وقال مرة هو
اختلاف من قوله في الوحيين وتناولها بعضهم على ان فيها ثلاثة اقوال مالم تجدد ومالم
تيسر والفرق الذي تأوله عبد الحق وغيره ان مذهب المدونة مالم تيسر مطلقا اه منه
بلفظه وقال أبو الحسن مائه قوله وان قام بعد اليبس والجداد فلا شفعة في الثمرة ابن
يونس ابن المواز عن ابن القاسم سوا حديث صغيرة وكبيرة ورواه عن مالك وقال ابن القاسم
مرة أخرى له الشفعة في الثمرة وان يثبت وجدت وان فاتت رد مثلها ان عرف مكيلها
قال ابن المواز وان لم يعرف كيلها أو جدها صغيرة لم تطب لم يؤد قيمتها ولا عنها الا لشفعة في

وفيهما أخذها الخ **قول** مب
وهي الجدد قبل اليبس الخ انظر
من قال ان هذا من محل التأويلين
وما نسب لغ ليس هو فيه لانه
ولا في تكميله والذي يفيد كلام
الائمة ان الجدد مقيت على كل حال
على المشهور وهو الذي يفيد كلام
جميع من وقفنا على كلامه من أهل
المذهب قلت لمتألفا بين كونه من
محل التأويل وبين ما ذكر من
التشهير فتأمله والله أعلم **وقول**
مب وعليه اختصرها ابن أبي زيد
فيه نظر لخالفته لما نقله غ وابن
عرفة وأبو الحسن وغيرهم انظر
الاصل **(وكبير الخ)** * **فرع** قال
الخصم في تبصرته واذا بيع الحائط
بغير ماء ثم وقف الشفيع فترك ثم
استلحق الماء كان للشفيع أن يقوم
فيأخذ بالشفعة الجميع لانه ترك
الاصل لما بيع بغير ماء وعلى صفة
يرغب عنه ولانه ما يثبت مان أن
يملأ على ذلك بيع بغير ماء ثم اذا ترك
الشفيع باعه منه اه **(وكتاب الخ)**
قول ز ويحتمل الخ بهذا صوره
ابن عرفة وبالاول صوره في ضيق

الاثمان ولكن يأخذ بالشفعة حصته من الثمن ورواه أيضا عن مالك وقال أشهب له
 الثمرة وان قامت بالجداد بآيسة أو رطبة أو ثمنها ن باعها أو قيمتها أن كلها مشترى الرمان كما
 قال في الاستحقاق ولم يفرق بينهما أنظر ابن يونس اه منه بلفظه ونحوه في المتن ونصه
 فرع حتى ومتى تتبع الأصل قال ابن الموار قال ابن القاسم عن مالك الثمرة للشفيع مالم
 تبيس أو تجدد فان جدت وهي صغيرة أو كبيرة حط عن الشفيع حصته من الثمن وقال مرة
 يأخذها بالشفعة فان جدت أو بيست فلها مثلها ان عرف كيلها فان لم يعرف كيلها أو
 كان جدتها صغيرة لم تطب فلا يأخذ فيها ثمنها والثمن عليها وعلى الأصول اذا كانت يوم الشراء
 من هبة أو مآورة واشترطها المتبايع ورواه أيضا عن مالك وبه قال أشهب واختاره ابن الموار
 اه منه بلفظه ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة مصر حبان الاول هو المشهور وكلام ابن
 يونس والباقي وابن ناجي هذا نص في ان الجد مقتطع مطلقا على المشهور وعلى مقابله أما
 على المشهور فطلقا وأما على مقابله فعلى التفصيل الذي ذكره فتأمل بانضاف نعم كلام
 التهذيب في الموضوع الثاني الذي نقله غ ان كان يلو كافي غ وكما هو مفاد المصنف بقيد
 ذلك اذ لا يتأتى الخلاف بين الموضوعين الا بذلك كما قاله ز وبما وجدته في نسختين من
 التهذيب ولكن أبو الحسن وابن ناجي فهماه على أنه بالوالو لا وبالو وهذا الذي يدل عليه
 كلامهما وان روايتهما للتهذيب هي بعد بيس الثمرة وجدادها بالو ولعله وقع في نسخة
 المصنف من التهذيب باو فذكر هنا كذلك مع التاويلات التي أشار اليها انما هي على كلام
 الام كما فاده كلامه في توضيحه وكلام غيره فتأمل ذلك كما بانصاف والله أعلم وقول مب
 وعليه اختصرها ابن أبي زيد الخيل فيمنظر لخالته لما نقله غ وابن عرفة وأبو الحسن
 وغير واحد ونص ابن عرفة وفيه ان اشترى النخل وفي رؤسها ثمر زهي فالشفيع يأخذها
 بالشفعة اذ أدرك الثمرة عياض قال بعضهم ففرق بينهما اذا اشتراها مع الأصل قال
 يأخذها ما لم يجد وان اشتراها بغير أصل قال الشفعة قيم ما لم تبيس وعلى هذا حل قوله في
 الكتاب وقال آخرون هو اختلاف قوله في الوجهين وظاهر اختصار ابن أبي زئيم وابن
 أبي زيد وغيرهما التسوية بين هذه الوجوه وان الشفعة فيها مالم تبيس لكن ابن أبي زئيم
 قال وفي بعض الروايات فان كان بعد بيس الثمرة وجدادها فبنيته على الخلاف في الرواية اه
 منه بلفظه فتأمله وبالجملة فكلام مب هنا غير محروا لله أعلم * (تنبيه) * حكاية
 ضجج الاجماع على ثبوت الشفعة في الثمار اذ لا يبيعت مع الأصل مخالف لما ذكره
 هو وغيره من الاقوال الثلاثة حسبا فدمناه قبل بقرير وقد نقل جسن كلامه معا
 وسلمه ولم ينبس على ما في ذلك والله الموفق (وزرع ولوبا أرضه) قول ز عن ابن عرفة
 تصور المشكلة دون فرضه في الاستحقاق الخ سلم كلام ابن عرفة هذا كما سلمه كل من وقفنا
 عليه مع أنه تصور بلا عسر في غير الاستحقاق بما اذا كان البائع قاسم شريك في الارض
 قسمة استقلال لمدة معينة ثم باع نصيبه في جميع الارض مشاعا فان المشتري يتزك
 منزلته في استقلاله بالتصرف فيما كان البائع مستقلا بالتصرف فيه الى انقضاء المدة
 اذ لا تنفسخ تلك القسمة بالبيع لانها كالأجارة والكراه كما يأتي فتأمل بانصاف (ومن قسم

(وزرع) قول ز عن ابن عرفة
 تصور المشكلة الخ بل تصور بلا
 عسر في غير الاستحقاق بما اذا كان
 البائع قاسم شريك في الارض قسمة
 استقلال لمدة معينة ثم باع نصيبه
 كله مشاعا فان المشتري يتزك منزلته
 في استقلاله بالتصرف فيما كان
 البائع مستقلا بالتصرف فيه الى
 انقضاء المدة اذ لا تنفسخ تلك القسمة
 بالبيع لانها كالأجارة والكراه كما
 يأتي فتأمل والله أعلم (وعصره الخ)
 قول ز قسعت بيوتها الخ أي
 بالتراضي كما في اختصار المتبعية
 ونصه مسئلة ويجوز قسم البيوت
 وتبقى الساحة بينهما بالتراضي
 وينتفعون بها بالسوية بينهما عند
 ابن القاسم لاعلى قدر الانصاف وكل
 واحد منهما أولى بما على باب بيته
 ولا يجبر على القسم من أباه حتى
 يكون لكل واحد منهما من البيوت
 والساحة ما ينتفع به منفردا عن
 صاحبه اه وقول مب لغير أهل
 الدار أي وبرضوا به والا فلهم رده
 راجع ق

(وهبة الخ) قول مب والام
 يحلفه الخ. ظاهر التحفة انه يحلف
 مطلقا وهو قول الاخير وفي ميارة
 عن الطرران به العمل (وسقط ان
 قاسم) قول مب وعليه اقصر
 ابن عرفة أى واللعمى وقول ز
 فلا تسقط شفعة أى انسا قاعد
 الجذاذ كقبله عند ابن القاسم كذا
 في فنيش ونحوه في غ (أوساوم)
 لان طلب التولية وقول ز وأما
 لو أراد الخ كان مراده ما في نصرة
 اللعمى من انه ان ساوم يستل لم
 ساوم فان قال ان باعنى باقل أى
 أو يمثل الفن والارجعت الى الشفعة
 حلف وشفع وان قال لا يشتري ولو
 باكثر فذلك مسقط لشفعته اه وبه
 تعلم ان طلب التولية غير مسقط كما
 في المعيار عن ابن محسود انظر الاصل
 وقول مب الظاهر أن محله اذا
 تعدد الخ فيه نظير بل هو عام في التعدد
 والاتحاد كما يفيد ابن رشد واللعمى
 انظر الاصل (أو شهر الخ) حاصل
 ما في المسئلة من الخلاف ثلاثة
 أقوال مذهب ابن رشد وقبله ابن
 عبد السلام وعليه مشى المصنف
 بتكليف ومذهب المدونة الذي في
 ز ومذهب الرسالة ان سكت سنة
 فقط سقطت وهو لما لك التيطى وعليه
 العمل وقول مب عن المدونة
 وقد مضى لذلك عشر سنين أى أو
 ما تسقط به شفعة الحاضر كما قاله
 ابن سهيل وقول مب فقال
 اللعمى الخ وكذا السيوري كما في
 الغنية للواشر يبنى وكلامها وكلام
 المتكاسى في مجالسه يفيد ان أن

متبوعه) قول مب وخبت الشفعة اذا كان البيع لاهل الدار الخ. يوهمه انه اذا بيعت
 لغيرهم لا شفعة فيها وفيه نظروصوابه ان يقول اذا كان البيع لاهل الدار أو لغيرهم ورضوا
 به أو لانهم رده راجع ق والله أعلم (وهبة بالاثواب) قول مب عن المدونة فان كان
 ممن يهتم أحلف الخ في ح عن التيطى ان هذا العمل ولكن ظاهر التحفة انه يحلف
 مطلقا وهو قول الاخير وذكرك الشخ ميارة عن الطرران به العمل وزاد متصلا به مانصه
 قال الشارح وهي مثل مسئلة الثنياعلى الطوع الخ. وانظر عرويه ذلك للشارح مع انه
 مصرح به في الطرر نفسها ونصها أفق فيها أبو ابراهيم اسحق بن ابراهيم باليمن دون نظري
 حاله وقال انه جرى العمل عندهم به مثل مسئلة الثنياعلى الطوع اذا ادعى أحدهما الرهن
 في ذلك وكذبه الآخر وفي مقالات ابن مغيث ان على المتبايع البينة انهم عن الاستل ذلك
 اه منها بلفظها وقول مب أفق ابن المكوى بالشفعة في ذلك حيث تظهر مخايل الكذب
 قال نو في شرح التحفة مانصه الا أن تحت بالنزلة قرائن العوض ويعد التبرع كل
 البعد كغيره بخيل يدعى تبرعا باصل نفيس على غنى لغيره رحم ولا صداقة تقتضى ذلك
 وفي مثل هذه أفق ابن المكوى بوجوب الشفعة وقال هذه من حيل الفجار اه منه بلفظه
 وحكاية ابن المكوى ذكرها الواشر يبنى في المعيار وذكره وجدنا بخط أليه ونقل كلامه
 الشخ ميارة في شرح التحفة وقال غ في تكميله مانصه في المدارك من نوادر فتاوى ابن
 المكوى انه وقعت مسئلة بيلد ناسبتة وهي ان ذل من عمل صاحب الاندلس وذلك ان الفقيه
 يحيى بن تمام من أهلها اشتري حصص من حمام فيه شريك وأشهد البائع لابن تمام في الظاهر
 انه تصدق به عليه ليقطع بذلك الشفعة فقام الشريك بطلب الشفعة فأفقى فقها سبنة
 بعدم الشفعة وقال الشفع للقاضي لأرضى الابتوى فقها الحضرة فرفع اليهم السؤال
 على وجهه ويدي يابى عمر بن المكوى فأجاب هذا من حيل الفجار وأرى الشفعة واجبة
 فالأرى ابن تمام جوابه قال هذا عاقب لا يطار تحت جناحيه والحق خير ما قيل هات الثمن
 وخذ حمامك اه منه بلفظه (الايبع صح) قول ز الان حصل فوت ثانيا فيه نظرا لمحل كلام
 المصنف على خلاف مقتضاه من غير موجب اذ مقتضاه أن الفوت وقع به أولا لا بفوت
 آخر قبله ومقتضاه هو الصواب انظر نص المدونة في ق وتأمله (أوساوم) قول ز وأما ان
 أراد الشراء أو المساومة الخ كلام لا معنى له ولم يذكر عج هذا أصلا في النسخة التي بأيدينا
 منه والذي في نصرة اللعمى هو مانصه وقال ابن القاسم اذا ساومه أو ساقاه أو كترى منه
 فذلك قطع لشفعته وقال أشهب في كتاب محمد هو على شفعة ثم قال مانصه قال الشخ
 رحمه الله وأرى ان ساوم أو يستل لم يسأل لم يسأل فان قال ان باعنى باقل والارجعت الى الشفعة
 أن يحلف وبأخذ الشفعة وان قال لا يشتري ان باعنى بأكثر أو بأقل فذلك مسقط لشفعته
 انتهى منها بلفظها قلت ومثل الاقل المساومة في المعيار مانصه وسئل القاضي سبدي على
 ابن محسود عن طلب من المشتري التولية فابى عليه ثم أراد ان تراعى الشقص من يده بالشفعة
 هل يكون طلب التولية مسقطا للشفعة أم لا فأجاب بان ذلك لا يضر بخلاف السوم على
 وجه البيع وروى أشهب ان له الشفعة بعد السوم فكيف بالتولية منه اه منه بلفظه

* (تنبيه) * قوله وروى أشهب كذا وجدته في المعيار بالواو من الزاوية وتقدم في كلام
 اللخمي عزوه لقول أشهب لا لروايته والله أعلم (أو باع حصته) قول ز وذكري البيان
 من رواية عيسى عن ابن القاسم أنها انما سقط أن باع عالم الخ ما عزم لسماع عيسى هو
 كذلك في رسم أسلم من كتاب الشفعة قال ابن رشد في شرحه بعد كلام مانته في المسئلة
 ثلاثة أقوال أحدها هذا والثاني أن له الشفعة وإن باع حظه بعد أن علم يبيع شريكه حظه
 وهو قول ابن القاسم في رواية يحيى عنه بعد هذا في رسم الصبرة وأحد قول مالك والثالث
 أنه لا شفعة له إذا باع حظه وإن لم يعلم يبيع شريكه وهو أحد قول مالك وظاهر ما في كتاب
 الشفعة من المدونة لابن القاسم ثم قال مالك فإن باع بعض حظه على قياس هذا القول كان
 له من الشفعة بقدر ما بقي من حظه وقع اختلاف قول مالك في هذا في كتاب ابن عبدوس
 حكى عن أشهب أنه قال اختلف قول مالك فيه مرة قال أن الشفعة لا تسقط عنه يبيع
 نصيبه ومرة قال انما تجب له الشفعة ما كان الشقص الذي به يستشفع في يده فاذا زال
 من يده قبل الاخذ سقطت الشفعة وقال أشهب أحب إلى أن لا شفعة له بعد بيع نصيبه
 أو بعضه لأنه انما باع راغباً في البيع وانما الشفعة للضرر فلم ير له شفعة في ظاهر قوله أصلاً
 إذا باع بعض نصيبه فهو قول رابع في المسئلة وقال أحد من مبسري الشفعة له بعد أن باع
 الآن تبقى له بقية أجزاء وقوله الآن تبقى له بقية أجزاء يحتمل أن يريد الآن أن تبقى له بقية
 أجزاء فيكون له من الشفعة بقدر ما بقي فيكون قوله مثل أحد قول مالك وظاهر ما في
 المدونة ويحتمل أن يريد الآن أن تبقى له بقية أجزاء فيأخذ جميع شفته بقدر حظه كله
 ما باع منه وما بقي فيكون ذلك قولاً خامساً في المسئلة وأظهر هذه الأقوال كلها الفرق
 بين أن يبيع وهو عالم يبيع شريكه حظه أو غير عالم وبالله التوفيق اه منه بلفظه ووجه
 ما اختاره قبل هذا بقوله قبل الآن أن تبقى له بقية أجزاء فيأخذ ما ناصه لأنه إذا باع حظه بعد
 أن علم يبيع شريكه حظه فقد رغب عن المبيع وأما إذا باع قبل أن يعلم يبيع شريكه
 فمن حجه أن يقول انما باع حظه لزهاده في نفسه لقلته ولو علمت أن شريكه باع ما باع
 حظه ولا أخذت بالشفعة اه منه بلفظه وما اختاره خلاف مختار اللخمي فإنه قال مانته
 واختلف إذا باع النصيب الذي يستشفع به هل له الشفعة والقول أن لا شفعة أحسن
 لأن الشفعة جعلت لرفع الضرر الذي يدخل المشتري في المقامعة أو يضيق نصيبه أو
 يفسده وإذا خرج من يده نصيبه فإن الوجه الذي يستشفع به اه منه بلفظه قلت
 وما قاله اللخمي هو الصواب وحجة ابن رشد السابقة لا تنهض وهي مردودة بما قاله هو
 وحكي عليه الإجماع حسبي قدمناه عنه عند قوله أن انقسم وأى ضرر يلحقه بعد خروج
 حصته من يده ثم على تسليم ذلك تسليمنا لعلنا لا نسلم أنه يرفع عنه الضرر بالشفعة سواء
 قلنا هو ضرر الشراكة أو ضرر القسمة بل هي محصة للضرر المذكور كما يظهر بآدنى تأمل
 ومع ذلك فهو تلبيل قاصر لأنه انما يظهر حيث يكون حظه الذي باع أقل لا مساوياً
 أو أكثر فالقول الذي عزاه لمالك وظاهر قول ابن القاسم في المدونة واختاره اللخمي
 هو أظهر الأقوال وأولها بالصواب فتأمل بانصاف والله أعلم وقول مب فيه نظير بل

هذا هو المذهب وهو الذي رجحه
 أبو علي في الشرح والحاشية وقول
 مب تبعوا اللخمي أي فالعمل الذي
 ذكره سيدي العربي منسوخ
 وقول مب ولكن أهل فاس
 الخ أي منهم سيدي عبد القادر
 القاسمي في أجوبته كما نقله الشريف
 في نوازه وسلمه

الظاهر أن له الشفعة بها إذا ردت عليه من بيع فاسد الخ قال شيخنا ج في هذا النظر
 نطروا الظاهر ما قاله ز لان بيعه حصته بمنزلة التصريح بالتسليم كما أن مساومته للصفة
 المستشفعة دليل على الاسقاط فكذلك هذا وما استدلل به من كلام المدونة لا دليل له فيه إذ
 مسئلة المدونة وقع البيع فيها قبل أن يستحق البائع الاخذ بالشفعة فلم يقع منه ما عارض
 يدل على الاسقاط وانما يتم الاستدلال لو كان معنى كلام المدونة أنه يباع بالخيار بعد أن
 استحق الاخذ بالشفعة ثم رد له البيع وليس هذا معنى كلام المدونة اه قلت بل لو سلمنا
 أن بيع الخيار وقع بعد استحقاقه الاخذ بالشفعة لم يتم الرد به على ز لان البائع بالخيار
 ان لم يكن عالما ببيع شريكه فلا عراض وان كان عالما فلا عراض ليس بتمام التجوز
 رجوع مبيعه اليه ولا سيما ان كان الخيار له وحده أو مع غيره مع أن المالك زمن الخيار له
 فافعله له والضمنان منه لا ينتقل بالقبض والبائع يباعا فاسدا مع العلم معرض كل الاعراض
 ان كان لاعلم بالفساد وكان له به علم ولا علم بأنه يفسخ بيعه وترد اليه حصته فالعلة التي
 علل بها ابن رشد سقوط الشفعة بالبيع الصحيح موجودة هنا قطعاً وان علم بالفساد
 وبالفسخ قبل القوات فهو مجوز لعدمه بطرق ومفوت لا سبيل له الى دفعه مع كون
 الضمان من المشتري والغلة له فافتراقاً له بانصاف وقول مب لكن الظاهر أن
 محله اذا تعدد النبر كاه الخ فيه نظر بل هو عام في التعدد والاتحاد كما أفاده كلام ابن
 رشد السابق لانه عارض بين كلام المدونة وسماع عيسى وبين ما في سماع يحيى مع أن
 موضوع كلام المدونة وسماع عيسى الاتحاد وموضوع سماع يحيى التعدد فان سماع
 يحيى الذي أشار اليه هو في رسم الصبرة من كتاب الشفعة ونصه وسأله عن ثلاثة
 نفر بينهم أرض مشتركة فباع أحدهم ولا علم لشريكه ببيعته أو علموا لم يفت وقت طلب
 الشفعة حتى يباع أحداً الباقيين أتى للمشتري الاول شفعة فيمباع الشريك الثاني
 فقال الشفعة فيمباع الاول للبائع الثاني وللشريك الثالث التمسك بحظه وذلك أن
 البائع الثاني يباع بحظه وقد كانت وجبت له الشفعة فيمباع الاول فليس بيعه بحظه
 بالذي يقطع عنه شفعة قد كانت له واجبة قبل أن يبيع هو حظه اه محل الحاجة منه
 بلقطه ويشهد لما قلناه أيضاً كلام اللغمي فانه قال متصلاً بما قدمناه عنه مانصه
 واختلف بعد القول ان الشفعة تسقط اذا باع نصيبه هل يسقط من الشفعة قدر ما باع
 وأرى أن يستشفع الجميع لان الشفعة تجب بالجزء اليسير في الكثير المبيع اه منه
 بلقطه فتأمل تجده نصافي اتحاد الشفعين (والاسنة) قول ز أو ولي نفسه أو صغير
 الخ قرأته في السقف والصغير البالغ الرشيد في حق نفسه يدل على أن سكوت الولي
 يسقطها ولو كان الاخذ نظر مع أنه قيد ذلك فيما يأتي عند قوله أو أسقط أب أو وصي الخ
 وبأني تحضيق ذلك هناك ان شاء الله وقول ز فانه يسقط حقهما ولا يلتفت لقول البعيد
 الخ ما عناه الخ هو كذلك فيه وعزاه لما نوازل ابن رشد وهو كذلك فيها وقد ذكر ابن عات
 في طريقه ذلك فقها مسلماً ولم يعز له احد ونقل ابن عرفة كلامه مختصراً وقال أظنه عن
 أجوبة ابن رشد اه منه بلقطه قال غ في تكميله بعد نقله مانصه وصدق ظنه فان

ما ذكره ابن هونص أجوبة ابن رشد اه منه بلفظه * (تبيينه) * تلقى كلام ابن رشد
 هذا بالقبول غير واحد من المحققين واعتمدوه ويبحث فيه ابن عرفة بقوله مانصه قلت
 هذا كالمناقب لما تقدم لمحمد في العذر باستئصال الناس الرفع الى القضاة فتأمل اه منه بلفظه
 ونقله غ في تكميله وأقره وأشار بقوله لما تقدم لمحمد الى قوله قبل هذا مانصه وفيها ان
 اشترت شقة صامن دار لرجل غائب للشفيع أن يأخذها بالشفعة قال نعم لان مالك دار القضاة
 على الغائب الصقة على غن محمد ويوكل السلطان من يقبض له الثمن ثم قال بعد كلام
 مانصه قيل اذا كان الاخذ في غيبة المشتري ولا وكيل له فيعلم لا تسقط شفعة بطول الزمان
 قال للعذر باستئصال الناس للقضاة ورجع ترك المرء حقما لم يأخذه الا بسلطان
 اه منه بلفظه قلت من تأمل وأنصف ظهر له أنه لا دليل في ذلك لان عرفة على تعقبه كلام
 أبي الوليد بن رشد الذي تلقاه غير واحد بالقبول أما ولا فان ابن رشد لم يقل يوقفه عند
 السلطان حتى ينافي ما قاله محمد اذ لم ينقل ذلك أحد عنه من نقل كلامه حتى ابن عرفة نفسه
 ولا هو منذ كورنى كلامه في أجوبته وانما فيه مانصه واذا لم يقم واحد من الشفعاء
 يطلب الشفعة حتى مضى أمد انقطاعها على الاختلاف في حد ذلك بطلت شفعتهم جميعا
 البعيد والقريب منهم ولا حجة للبعيد فيما اخرج به من أن القريب كان أحق منه بالشفعة
 فلذلك لم يقم بطلبه الا ن سكوت به عن أن يقوم بشفعته فيما أخذ بها ان كان الاقرب غائبا
 أو يوقفه على الاخذ والترك ان كان حاضرا مسقط لحقه فيها والله التوفيق اه منها
 بلفظها فيجمل كلامه على أن المراد ايقافه عند البيئة فلا منافاة وأما ثانيا فان ما اقتضاه
 كلامه من حل ما نقله عن محمد على عمومته في كل مسألة مسألة فيسه نظر لانه يلزم عليه أن
 الشفعان ان طلب من المشتري الاخذ بالشفعة فتدفعه منها فلم يرفعه الى الحاكم ولا أشهد بأخذه
 به احق مضى ما يسقطها أنها لا تسقط وليس كذلك ويلزم عليه أيضا ان من حيز عليه ماله
 أمد الحيازة ولم يرفع الى السلطان أنه لا حيازة عليه وليس كذلك فلا يصح حل كلام ابن
 المواز على ما فهمه منه ابن عرفة وانما امر ادا بن المواز والله أعلم أن ذلك عذر في نحو موضوع
 كلامه وهو أن يكون هناك عذر زائد كغيبة المشتري هنا وكغيبة بائع الماطع المشتري منه
 على عيب لان في ذلك تكليفا بأمر زائدة كاثبات الغيبة وبعدها ونحو ذلك مما لا يحتاج
 اليه عند حضوره وفي كلام ابن المواز على نقل ابن عرفة نفسه اشارة لهذا على كون
 ذلك موضوع كلامه وهي قوله لاستئصال اختلاف الناس ولم يقل لاستئصال وصول الناس
 أو نحو ذلك فتأمل اه بانصاف والله أعلم وقول مب فقال اللهم الخ لم ينكر ديه اللغمي بل
 به أفتى السيوري أيضا كما في الغنية ونصها وأفتى اللغمي والسيوري ان لا شفعة للصغير
 والسفيه الا ان كان لكل واحد منهما مال يوم وجبت الشفعة قياسا على قول مالك فيمن
 أعتق شق صافي عبده وهو عسر ثم أيسر فقال مالك في أحد قوله وهو الصواب والقياس
 اذا كان لورفع الى الحاكم لم يحكم له بتمام العتق لم ينظر الى بسر لان من حق المشتري أن يرفع
 الصغير الى الحاكم ثم يأخذه أو يترك ولو قال الحاكم يوتر في ذلك الى رشد لم يكن له ذلك
 فاعرف هذه المسئلة فانها من النتائج التي لا يعرفها كل القضاة اه منها بلفظها وكلام

أولاً نرى على هذا يدل على أن ذلك هو المذهب وكذلك كلام المكناسي في مجالسه فانه
اقتصر على كلام النعمي وساقه كانه المذهب والله أعلم وهو الذي رجحه أبو علي في الحاشية
والشرح ونصفه في الحاشية ولكن حاصل ذلك أن المهمل لا يأخذ بالشفعة الا اذا كان له
ما يشفع به وفي الشفعة سداد يوم البيع أو اكتسب ما لا في أثناء السنة والا فلا شفعة له
ولو تبدل الحال بالغنا والسداد اهـ منها بلفظها ونحوه له هنا في الشرح وقول مب
عن نظم الشيخ ميارة * كونه ذامال يوم البيع أو * كذا في ما وقفنا عليه من نسخة ولا
يستقيم الوزن معه كذلك والذي في نوازله الشريف هو مانصه * كونه ذامال ليوم البيع أو *
أبرز اذ لا م جارة ليوم وبها يستقيم الوزن وهي بمعنى في على حد لا يجعلها لوقعها الا هو وقول
مب ولكن أهل فاس رأيتهم تبعوا النعمي فيما ذكره قائل ولكن الخ هو أبو علي بن رجال
وما نقله عنه هو لفظه في الشرح ونحوه له في الحاشية ونصها وان كان متأخر وفاس ذكرنا
ما ذكرنا والعلم عند الله اهـ منها بلفظها ومراحه بذلك أن العمل الذي ذكره سيدي
العربي منسوخ قلت ومن متأخري فاس الذين أشار اليهم شيخ شيوخنا العلامة سيدي
عبد القادر القاسمي فانه قال في أجوبة مانصه ان المال المعترف في الشفعة للغائب والمولى
عليه أن يكون حاضر يوم البيع لا يوم القيام اهـ منها بلفظها ونقله ايضا الشريف في
نوازله وسلمه والله أعلم (وصدق ان أنكر علمه) قول مب عن ضيغ فنقل أبو الحسن
عن ابن القاسم وأثبت أنه يصدق وان طال الخ كلام أبي الحسن الذي أشار اليه هو عند
قول المدونة والغائب على شفيعته وان طال غيبته وهو عالم بالنسب وان لم يعلم ذلك أخرى
وان كان حاضرا اهـ ونصه قوله فان لم يعلم الخ حمله على عدم العلم لان الاصل في الانسان
الجهل قال الله تعالى والله أخرجه من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا الشيخ وهذا مذهب
وقال ابن القاسم في المديان والتقليد في الاخ يبيع شيئا بينه وبين أخته خمس عشرة سنة
أو أكثر ثم قامت وادعت أنها لم تعلم بالبيع انها مصدقة وسئل أثمب عن سكوتها أربع
عشرة سنة فأجاب بمثل قول ابن القاسم ابن يونس ابن المواز قال ابن عبد الحكم اذا قال
الشفيع لم أعلم بالبيع وهو حاضر في البلد فهو مصدق ولو بعد أربع سنين ابن المواز وان
الاربع لكثير ولا يصدق في أكثر منها وقاله ابن عبد الحكم اهـ منه بلفظه ونقله في الغنية
بهذا اللفظ وأقره ونقل ابن ناجي أوله وأقره ونصه قال المغربي وظاهر الكتاب في قوله وان
لم يعلم فذلك أخرى وان كان حاضرا أنه محمول على عدم العلم لان أصل الانسان الجهل
قال الله تعالى والله أخرجه من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا اهـ منه بلفظه وما جزم به
من جعله ما لا ين عبد الحكم وابن المواز فابا بسلا به جزم الميطي وغيره ونص الميطي على
اختصار ابن هرون فلو قام الحاضر بالشفعة بعد مدة طويلة وقال لم أعلم بالبيع فانه يصدق
بعد عينه الآن ثبت أنه علم بذلك فله فضل وغير واحد هو ظاهر المذهب وقال ابن
المواز وابن عبد الحكم يصدق أنه لم يعلم بالبيع في أربعة أعوام ولا يصدق فيما زاد عليها
اهـ منه بلفظه وفي المعين مانصه واذا قال الشفيع لم أعلم بالبيع قبل قوله مع عينه الآن
ثبت عليه أنه علم فله غير واحد من الموثقين قال بعضهم ولا تقطع شفيعته الا بعد عام

(وصدق الخ) قول مب الآن
يثبت علمه أي أو يعلم كذبه مثل أن
يرى المبتاع يحرث الارض أو يصلح
في الدار شيئا وكذلك المرأة ان كانت
من يخرج وقول مب انه يصدق
وان طال أي خلافا لقول ابن
عبد الحكم وابن المواز يصدق في
أربعة أعوام ولا يصدق فيما زاد
عليه وهذا كله اذا لم يقم دليل على
كذبه والا فلا يصدق وتبطل شفيعته
باتفاق مشـل أن يرى الشفيع
المشتري يحرث الارض أو يصلح في
الدار شيئا وجاء من ذلك ما لا يشك
معه في كذبه ولا فرق في ذلك بين
الرجل والمرأة انظر الاصل وقول
ز وقيدها أثمب الخ الصواب
انه وفاقا وتفسير انظر ح والاصل

من علمه قال وهو الظاهر من المذهب وقال ابن المازن وابن عبد الحكم هو مصدق في قوله لم أعلم ومضى لذلك أربعة أعوام ولا يصدق فيما زاد عليها اه منه بلفظه وعلى ما جعلوه المذهب اقتصروا صاحب المنتخب وصاحب المفيد وصاحب المقصد المجود وصاحب الوفاق المجموع وموسله ابن عاتق في طررمه مقصر اعليه وفي أصول الفقيه ابن حارث مانه قال ابن القاسم وقتت على السنة فلم أرا السنة كثيرا وذلك اذا علم الشفيع شفته فاذا لم يعلم فلا تنقطع أبدا اه منه بلفظه من جواب للعلامة سيدي العربي القاسمي منقول برمته في نوازل الشريف العلوي الشفشافوني وقد اقتصروا الباقي في منتهاه وابن رشد في رسم حلف من سمع ابن القاسم من كتاب الشفعة وابن شامس والقشتالي في وثائقه على كلام ابن عبد الحكم وابن المازن وهو يفيد قوته ولكن لا يعادل الاول ولذلك جزم به أبو علي ونصه وقوله ومصدق ان أنكر علمه هو في الحاضر أيضا كما رأيت وظاهره ولو طال الزمان وهو كذلك كما رأيت أيضا اه منه بلفظه لكن لم ينبه على اقتصار من ذكرنا على قول ابن عبد الحكم وابن المازن وهذا كله على جعل مالهما مقابلا وقد تأوله بعض الشيوخ في المعين متصلا بما قدمناه عنه مانه قال بعض الشيوخ هذا اذا كان المشتري بلى النظر معه واما ان كان البائع بلى النظر معه فالشفيع مصدق وان طال الزمان اه منه بلفظه وعليه فهو غير مخالف لما رجحه من ذكرنا وقد سلمه صاحب المعين لكن تعقبه المسطي فقال عقب نقله مانه وفي هذا نظر لان المتباع اذا اولى النظر معه هذه المدة فشاهد الحال بقضى أنه لا ينبغي عليه بأى وجه ولى النظر معه وقد قال فضل اذا رأى الشفيع المشتري يحرث في الارض ويعملها بحيث لا ينبغي على مثله فلا كلام اه منه بلفظه قلت مانقله المسطي عن فضل بن مسلمة نقله غير واحد عن ابن حزم بن وقيلاه فتعين حل ما لابن المازن وابن عبد الحكم على الخلاف وقد صرح بذلك سيدي علي بن هرون وياقظ قريبا وجب تقييد كل منهما بما اذا لم يرق دليل على كذبه والا فلا يصدق وتبطل شفيعه باتفاق القولين والله أعلم * (تنبيه) وقعت هذه المسئلة في العام الذي قبل هذا في امرأة قامت تطلب الشفعة بعهد مضى ما يسقطها وزعمت أنها لم تعلم بالشراء وأثبت المشتري أنها كانت تخرج وتصل الى الارض المشتركة في الربيع للنقام وفي الصيف للقط السليل وترى المشتري يتصرف في تلك الارض فوقع في ذلك نزاع عظيم بين المتتبعين للفتوى فنتهم من أفتى بأن ذلك لا يسقط شفعتها زاعما أن ذلك خلاف المشهور ولا تقييده ومنهم من أفتى بسقوط شفعتها جازما بأنه تقييد ورفع الى النازلة غير مقلد أو افاق مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وان كنت جازما بأنه تقييد لا خلاف وبه جزم أبو علي ويكتفي في جعله تقييدا نص فضل عليه واتيائه المسطي به فقهه اسما مع رضاه على البعض المتقدم ذكره كيف وهو منصوص لعيسى بن دينار وقبله ابن حزم بن واعقده غير واحد من المحققين في المنتخب مانه وفي تفسير ابن حزم بن قلت لعيسى رأيت ان كان الشفيع حاضر مع المشتري في بلد واحد أو كان غائبا غيبة قريبة جدا فأتى بطلب الشفعة وقدم مضى البيع مانسقط فيه الشفعة وزعم أنه لم يعلم بالبيع فقال القول قوله مع عينه الآن يأتي من ذلك ما لا يشك معه في كذبه مثل أن يرى المتباع يحرث في الارض أو يصلح

في الدار شيئاً فاذا جاء امرئ لابنك معه في كذبه فلا شفعة له قلت فان كانت
امرأة قال هي على شفعتهم حتى ما طلبت ذلك وتحلف أنها ما علمت الا حين قامت الآن
تكون امرأته تخرج ويعلم أن ذلك لم يحلف عليها أو يأتي امرئ يبدل على كذبها اه منه
بلفظه وفي المنقذ ما نصه وفي كتاب ابن مزين اذا كان الشفيع حاضراً أو كان غائباً
غيبه قرية جداً فأتى بطلب الشفعة وقدم على البيع ما نسقط فيه الشفعة وزعم انه
لم يعلم بالبيع فان القول قوله مع يمينه الآن يأتي من ذلك بما لا يشك معه في كذبه مثل
أن يرى المتبايع يحرق الأرض أو يصلح فيها شيئاً فاذا جاء من ذلك بما لا يشك معه في كذبه
فلا شفعة له وان كانت امرأته فهي على شفعتهم حتى طلبت ذلك وتحلف أنها ما علمت
الا حين قيامها الا أن تكون امرأته تخرج وتتصرف ويعلم أن ذلك لم يحلف عليها أو يأتي
بأمرئ يبدل على كذبها اه منه بلفظه وفي طرر ابن عات ما نصه وعند قوله الآن
ثبت عليه أنه علم بذلك طرة في تفسير الموطأ أو يعلم كذبه مثل أن يرى المتبايع يحرق الأرض
أو يصلح شيئاً في الدار وكذلك المرأة اذا كانت ممن تخرج وتبين كذبها ومثله لا يحق عليها
فتبطل شفعتها اه منها بلفظها ونقله ابن عرفة والقلشاني في شرح الرسالة وسماه وكفى
بهذا كما شاهدنا قلنا دعاء وافق من أفتى بطلان شفعتهم لان ما نبته المشتري لا تبين
به كذبه الا بمجرد تصرف المشتري مع علم الشفيع لا يدل على ذلك ولذلك قال عيسى فاذا
جاء امرئ لابنك معه في كذبه الخ أقره لان البائع قد تكون عادته أن لا يتصرف بنفسه
أصلاً أو يتصرف تارة بنفسه وتارة بغيره أو بغيره مطلقاً ولين يمينه وفيه سبب
يقضي ذلك من صدقة أو قرابة أو صهر ولا يظهر كذب الشفيع برؤيته تصرف المشتري
الا في بعض هذه الوجوه وهو أن تكون عادة البائع أن لا يتصرف الا بنفسه أو بغيره لمن
يمينه ويمينه سبب والمشتري لا سبب له يمينه ويمينه باعتراف الشفيع بل صرح سيدي على بن
هرون بأنه لا تبين كذبه الا بما هو أخص من هذا ونصه وان ادعى أنه لا علم له بالبيع وقال
ظننت أن تصرف الحائز نيابة عن شريك البائع الذي كان يسلطه فاقول قوله يمين الآن
ثبت علمه بالبيع أو بان المشتري الحائز كان ينسبه لنفسه بحضرة فسكت من غير عذر حتى
انصرم أمداً الحيازة فذلك قاطع دعواه وما قاله ابن المواز خلاف قول ابن القاسم وأنتهب
من أنه محمول على عدم العلم حتى تبين العلم قال المصيطي وهو ظاهر المذهب اه منه بلفظه
مختصر من جواب له في نوازل الشرف والله أعلم (لان غاب أولاً) قول مب لكن
قال ابن يونس لاستئصال الناس الخ القائل ذلك هو ابن المواز وابن يونس نقله عنه كما نقله عنه
الخمعي وابن عرفة وتقدم لفظه قريبا وقول مب ابن عرفة وهذا يحسن الخ انظر
من نسب هذا لابن عرفة فاني لم أجده فيه وقد قدمت كلامه وانما نسبه غ في تكميله
للخمعي وهو كذلك في تبصرته فانه لما ذكر كلام ابن المواز قال عقبه ما نصه قال الشيخ رجه
الله ليس الناس في ذلك سوا من الناس من لا يشق ذلك عليه ولا يترك الا اذا لم ير دالاخذ
الا أن يكون في الوكالة تسليم الشفعة وتشهد بذلك يمينه عادلة حاضرة فلا تكون له شفعة
اه منه بلفظه ونقله غ بالخمعي ونصه للخمعي وليس الناس في هذا سوا وقوله يحسن

وقول مب لكن قال ابن يونس
أي والخمعي وابن عرفة كلاهما عن
ابن المواز وقول مب ابن عرفة
وهذا الخ انظر من نسب ذلك لابن
عرفة وانما نسبه غ في تكميله
للخمعي وهو كذلك في تبصرته والله
أعلم

فمن يعلم منه ذلك فأما من يعلم منه الطلب والدخول الى القضاة فلا شفعة له اه منه بلقطه
وقول ز وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيد هاشم الخ قال شيخنا ج لأطن ابن
القاسم يخالف أشهب في هذا ولا يفهم من كلام المدونة ومعلوم أن القريب للحاضر كما
يأتي للمصنف وكافي الزاوية وغيرها وقد أتى ابن سلون بالتفصيل المذكور فقهه امسلا
وهو الظاهر اه قلنا وما قاله طيب الله ثرا متعين وقد تقدم في كلامي المنتخب والمقيد
الجزم بذلك ونحوه في المقصد المحمود ونصه والغائب على شفعته وان طال الزمان الآن
يكون قريب الغيبة يمكنه القيام به الآن يكون شيخا كبيرا أو ضعيفا أو امرأة فعذروا
اه منه بلقطه وفي طر ابن عات مانصه والرجل على شفعته في مغيبه الثلاثة الايام
فصاعدا وأما اليوم واليوم فهو كالحاضر اه منها بلقطها وقد ساق ابن وئس وتبعه
أبو الحسن قول أشهب مساق التفسير لامة مدونة وصرح بذلك ابن ناجي ونصه قوله والغائب
على شفعته الخ يريدان كانت الغيبة بعد مدة وأما القرينة لا مؤنة في الشخوص منه على
الشفيق فهو فيه كالحاضر لنص أشهب بذلك اه منه بلقطه قلنا بل نص عليه ابن القاسم
نفسه ونقله عن الامام كافي المنتخب ونصه وفي تفسير ابن مزين قال عيسى قلت لابن
القاسم فاحد الغيبة القرينة التي تقطع الشفعة فقال ما وقت لنا مالك فيها شيئا قد تكون
المراة والضعيف على البريد فلا تستطيع أن تنهض ولا تسافر وانما فيه اجتهاد السلطان
اه منه بلقطه ومثله بلقطه في المقيد والله أعلم (أو أسقط لكذب في الثمن) قول ز
وكالكذب في الثمن لو أسقط بلهل الثمن الخ صنعته يقتضى عز ذلك للجزري وليس في
المقصد المحمود للجزري ما يفيد ذلك لانصا لامة هوما وقد نقل ح كلامه وأطال في
نقل كلام الناس وليس فيه ما ذكره ولم يذكر عيج ايضا في النسخة التي يدي منه والظاهر
أنه غير صحيح وقياسه على مسئلة المصنف لا يصح لظهور الفارق وقد اختار الغمى سقوط
الشفعة مع جهل الثمن دون اسقاط فكيف معه والله الموفق (أو أسقط أب أو وصى الخ)
قول ز أو سكت صريح في أن السكوت مساو لحكم التصريح بالاسقاط فيفيد أن
القيد خارج فيه وهذا هو الصواب لا ما تقدم له عند قوله والاستة من عدم التقيد اذ لا معنى
للتقيد التصريح بالاسقاط واطلاق السكوت لانه أضعف منه بكثير وقد صرحوا بان
حكمه مخالف للتصريح في غير ما موضع ومع هذا فاجزم به ز من أنه لا اخذ في السكوت
خلاف الراجح والمعمول به في المنتخب مانصه قلنا فان كان له والد فلم يقيم بشفعته ولا علم
أنه تركها حتى يبلغ الصبي بعد مدة طوله أن يكون على شفعته فقال لا لان ترك والده القيام
بالاخذ له بالشفعة بمنزلة ما يبلغ الصغير ترك أن يأخذ حتى لومض لذلك مدة طوله لكان
ذلك قطعاً لشفعته قال محمد يعني نفسه فان كان له وصى فلم يقيم بالشفعة ولا علم أنه أسلمها
حتى كبر الصبي فهو على شفعته كذلك قال أشهب ذكره بعض المختصرين من الرواة
وقد جاء عن أشهب خلاف هذا وهذه الرواية أشبه بأصولهم ان شاء الله اه منه بلقطه
فتدريج سقوطها بسكوت الوصى ولم يحك في سقوطها بسكوت الأب خلافا فظاهر كلامه
أنه متفق عليه وصرح بذلك في المقيد ونصه وقال ابن أبي زمنين اذ لم يقيم الوصى بشفعة

(أو أسقط لكذب الخ) وأما بلهل
الثن فقد اختار الغمى سقوط
الشفعة مع جهل الثمن دون اسقاط
فكيف معه وبه تعلم ما في كلام ز
انظر الاصل وقول ز قاله الجزري
الخ قد تقدم ذلك لمب عند قوله
وجزائي فقد أوصله في الموطأ (أو
أسقط وصى الخ) وكذا وسكت لكن
الراجح المعمول به سقوطها بالسكوت
وأخرى الاسقاط سواء كان الاخذ
نظراً أم لا وقول مب وظاهر
المدونة أى والمختب وهو نص
المجموعة وقوله قال أبو الحسن أى
تبعاً لابي ابراهيم الاعرج وقوله وعلى
الثاني أى وهو المشهور كافي البيان

التي لم ولا علم أنه أسلمها حتى كبر الصبي فهو على شفيعته حتى يقوم بهما حتى ما أطلق وكذلك قال أنسب وقد جاء عن أنسب خلاف ذلك وهذه الرواية أشبه بأصولهم وعلما العمل ولم يختلف في الأب إذا لم يقيم بالشفعة لابنه ولا علم أنه تركها حتى بلغ الصبي بعد مدة طوبى له أنه لا شفعة له منه بلفظه ولا ابن أبي زمنين في مقتر به مثل ما قدمناه عن المختف وقد نقله ابن الناطم والشيخ ميارة عند قول التحفة

والأب والوصى مهما غفلا * عن أخذها حكمهما قد بطلا
قال الشارح بعد نقله ما نصه أقول اعتمد الشيخ رحمه الله في مسئلة الوصى ما ذكره ابن أبي زمنين عن أنسب ثانيا مما أرتن فيه أنه أشبه بأصولهم اه منه بلفظه ونقله الشيخ ميارة قلت بل اعتمدته لذلك ولا اعتماد صاحب المقيس عليه منع قوله وعلما العمل وقد صرح بهذا العمل الفشتالي في وثائقه ونصه فان غفل الأب أو الوصى عن الأخذ بالشفعة حتى لتفضي العام سقطت الشفعة رواء ابن القاسم عن مالك وعليه العمل عند أصحاب الروايات واختلف قول أنسب في سكوت الوصى مدة يتقطع في مثلها بالشفعة وأما سكوت الأب فالجواب في المدونة أن سكوت قاطع للشفعة وحكي أبو محمد في المختصر عن يحنون أنه قال وقد قيل غير هذا وهذا أحسن اه منه بلفظه قال أبو العباس الوائسر يسي في الغنية ما نصه قال ابن سهل قد قيل غير هذا أنه لا تسقط شفعة الصبي بسكوت الأب وقوله وهذا أحسن أي انما تسقط اه منها بلفظها وقول الفشتالي فالجواب في المدونة أن سكوت قاطع الخ أشار به لقوله ولو كان له أب فلم يأخذ له بالشفعة ولم يترك حتى بلغ الصبي وقدمي لذلك عشر سنين فلا شفعة للصبي لأن والده بمنزلة الأب لا ترى أن الصبي لو بلغ فترك الأخذ بشفعته عشر سنين كان ذلك قطعا للشفعة اه منها بلفظها على اختصار أبي سعيد قال ابن ناجي ما نصه قال ابن سهل ولا مفهوم لقوله عشر سنين وانما الاعتبار ما تسقط به شفعة الحاضر اه منه بلفظه وقال أبو الحسن ما نصه ابن سهل يل وسكت سنة وأربعة أشهر فأزيد لسقطت الشفعة وقوله عشر سنين لا يعول على مفهومه وانما ذكر الطرف الذي لا يشك فيه وهو كقوله في الطهارة ونومها بكأ قدر ما بين العشاءين طويل وقال من نام را بكأ الخطوة ونحوها فذكر الطرفين وسكت عن الواسطة اه منه بلفظه وقال ابن عرفة ما نصه وفيه الأخذ بشفعة الصبي لا يسه فان لم يكن فالوصية فان لم يكن فالسلطان فان لم يكن فهو على شفيعته ان بلغ فان لم يأخذ له أو لم يترك حتى بلغ الصبي وقدمي له عشر سنين قال لم اسمع من مالك فيه شيئا ولا أرى له شفعة لأن أباه بمنزلة الأب لو كان بالغاً فترك الأخذ بشفعته عشر سنين سقطت شفعته فكذلك مستثناة ثم قال الصقلي عن محمد مقدم القاضي في ذلك كالوصى ابن سهل قوله لو كان غائبا فتركها عشر سنين يريد أو ما تسقط به شفعة الحاضر السنة والأربعة أشهر فأزيد زاد ابن أبي زيد في مختصره قال يحنون وقيل غير هذا وهذا أحسن يريد في سكوت الأب اه محل الحاجة منه بلفظه وقال الميضي في نهاية ما نصه واذا بيع شخص شفعيه صغيره أب أو وصى فهما يوبان عنه في الأخذ بالشفعة وتلزهما الميضي ان قاما بعد أشهر من البيع مثل ما يلزم الأخذ نفسه على ما قدمناه ثم قال ما نصه قال في المدونة ولو كان له أب

فلم يأخذه بالشفعة ولم يترك حتى بلغ الصبي وقد مضى لذلك ما تنقطع فيه الشفعة فلا
شفعة للصبي لان والده بمنزلة ابيه ابي زيد في مختصره قال سحنون وقيل غير هذا وهذا
أحسن يرد في سكوت الاب قال ابن أبي زمنين في مقبره وان كان له وصي الخ كلام
المقرب الذي نقله ابن الناطم والشيخ ميارة هو مثل كلامه في المنتخب الذي قد مرنا انفا
ونحوه في اختصار ابن هرون ونحوه في المعين وقال المتعمي مانصه واذا وجبت الشفعة
للصغير كان الامر فيها الى وليه من أب أو وصي أو أخا كم أو من أقامه الخا كم مقامه فيما
يراه من حسن النظر من أخذ أو ترك ثم قال وان لم يأخذ من له الاخذ من ذكر حتى مضت
سنة فلا شفعة له وقال مالك في كتاب محمد اذا علم من الوصي أنه ضيع في ذلك وفرط وأن
أمره فيه كان من غير حسن نظر ومضى للبيع خمس سنين فلا شفعة له وكأثر رأى أن الاخذ
بالشفعة بمنزلة الاشتراء ابدأ وهو ليس بمجبر راعى ذلك ولو بذل رجل للصبي سلعة بمن
يخص فلم يأخذه لم يضمن لان تنمية المال مباح وليس واجب اه منه بلفظه وقال
الرجاعي في مناهج التحصيل مانصه أما ترك الاب الاخذ بالشفعة فلا قيام للابن فيه بعد
رشده وأما الوصي ومقدم القاضى أو الخا كم نفسه فالقول الاول فيهم أن الامر كذلك وان
كان في ذلك منهم تفریط كما لو فرط الاخذ في الاخذ لنفسه حتى خرج وقت الشفعة وهذا
قول مالك وابن القاسم وأشهب في المجموعة وقال آخرون له القيام وهذا مبني على أن
الشفعة هل طر يقها طريق البيع أو الاستحقاق اه بلفظه على نقل أبي علي وقد نقل أبو
الحسن كلام التميمي وكلام المنطبي مستوفى وقال مانصه الشيخ في الاب قولان الاربع
منهم ما سقوط الشفعة وفي الوصي قولان متكافئان وفي مقدم القاضى قولان الاربع عدم
السقوط اه منه بلفظه ونقله أبو علي وسلمه ونقله الفشتالي في وثائقه معبرا عنه ببعض
الشيوخ وسلمه مع اعترافه ببيان القول بسقوطها بسكوت الوصي هو قول مالك في رواية
ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحاب الوثائق وهذا يوجب بطلان كماله اجماعا
أبي زمنين له في منتخبه ومقبره ومصاحب المقيد وغير واحد في قوله متكافئان نظر ويكنى
في ترجيحه ما قدمناه مع نقل التميمي له عن مالك في الموازية ولم يحد غيره وعز الرجاعي
له لما لا وابن القاسم وأشهب وكذا قوله في مقدم القاضى لانه مخالف لما تقدم من نقل ابن
عرفقة عن ابن يونس عن ابن المواز مقتصر عليه وقد نقل أبو الحسن نفسه ذلك ونصه ابن
يونس وقال ابن المواز اذا كان للصبي والمولى عليه أب أو وصي أو من جعله القاضى يليه
فيكون ترك ذلك سنة بعد علمه به يقطع الشفعة اه منه بلفظه وقد تقدم في كلام التميمي
الجزم بتسوية مقدم القاضى للاب والوصي وكذا في كلام الرجاعي ومن جواب لسيدى
عبد القادر القاسى في أجوبة وقد سئل عن مسئلة مانصه الجواب والله الموفق سبحانه ان
الذى في المدونة أن مقدم القاضى كالوصى في جميع أموره اه منها بلفظها وكلام المدونة
الذى أشار اليه هو في كتاب اراء السطور منها ونصها وان لم يكن للطفل اليتيم وصى فأقام
له القاضى خليفة كان كالوصى في جميع أموره اه منها بلفظها وسلمه أبو الحسن نفسه
هنالك وقد ذكر ح نصها هذا عند قوله في الحجر ثم وصيه وان بعد الخ وذكر ما استثنى من

هذه الكلمة ولم يدكر هذه من جملة المستثنيات فراجع ان شئت ولا يجري في مقدم
 القاضى ما بانى للمسطى عن ابي عمران في اسقاط الحاكم لانتفاء العلة التي ذكرها وقول
 مب قال ابو الحسن وبه قال ابو عمران الخ ما عزا لابي الحسن اصله لابي ابراهيم الاعرج
 بآمنه وقد نقله ابن عرفة وقبله ونصه ولان فتوح اسقاط الاب والوصى شفعة ابنه وبنيه
 محمول على النظر ولا قيام للصغير اذا بلغ الآن يثبت أن اسقاطها سوء نظر وأن الاخذ كان
 نظرا أو غبطة فيبقى على شفعته قلت ان كان بلوغ الصبي قبل مضى ما يسقطه لم يكن
 خلافا لنقل النخعي والافطاهري أنه خلافه وقال ابو ابراهيم اثره له قول ابن فتوح
 وظاهر الكتاب سواء قاله ابو عمران وهو نص المجموعة بناء على أن الاخذ بالشفعة استحقاق
 أو شراء اه منه بلفظه ونص المدونة ولو سلم من ذكرنا من أب أو وصى أو سلطان شفعة
 الصبي لزومه ذلك ولا قيام له ان كبر اه منها بلفظها قال ابن ناجي في شرحها مانصه ظاهره
 سواء كان الاخذ نظرا أم لا وبه قال ابو عمران وهو نص في المجموعة وقال ابن فتوح الآن
 يكون الاخذ له نظرا أو سدادا فيكون له الاخذ وسبب الخلاف هل الشفعة شراء
 أو استحقاق اه منه بلفظه وفي المنتخب مانصه قلت فان سلم شفعة الصغير أبوه أو وصيه
 أيجوز ذلك قال نعم اه منه بلفظه وظاهره كظاهر المدونة وزيادة لأنه اجاب عن السؤال
 من غير أن يستفصل السائل هل التسليم نظرا أم لا وقد تقرر في الاصول ان ترك
 الاستفصال في السؤال يتزل منزلة العموم في المقال وقال المستطى مانصه قال في كتاب
 الشفعة من المدونة ولو سلم من ذكرنا من أب أو وصى أو سلطان شفعة الصغير لزومه ذلك
 ولا قيام له ان كبر قال غير واحد من الموثقين الا ان يثبت ان اسقاط الشفعة سوء نظر
 من الاب أو الوصى وان الاخذ بها كان نظرا أو غبطة فإنه يعضى على شفعته قال الشيخ
 ابو عمران في القاضى يسلم شفعة الصغير وليس ذلك نظرا أن ذلك لا يقطع شفعته لأنه
 انما يصير كأنه رفع اليه فلم يحكم فيه وليس هو كالاب والوصى بسلطان شفعته وليس
 ذلك نظرا انه يقطع شفعته لانهم ماتوا كالتجارة فلا يقطع فعلهما وهما مخالفان للقاضى
 والنص لما لا في الاب والوصى كما ذكرناه وعن حمديس في ذلك ترجيح اه منه بلفظه على
 نقل ابي الحسن ونحوه في اختصار ابن هرون ونحوه في المعين أيضا وقال العلامة الحافظ
 ابو العباس الماوى مؤلف التحاف القضاة في مسائل الرعاة وغيره مانصه ونزات المسئلة في
 فوجت سؤالا لاشاخي بالحضرة الفاسية فأنى شيخنا سيدى عبد القادر خريص
 قاضى الجماعة بفاس بعد أن ذكر ما حضره من النصوص في اسقاط الاب والوصى بقوله
 فالاسقاط هو الذى ظهر انما من هذه النصوص وصح جوابه شيخنا التاودى ابن سودة
 وشيخنا جماعة سيدى محمد حسوس وسيدى محمد الخطاط وكان شيخنا ابن سودة المذكور
 في دروسه للمختصر يفرق بين الغدلة والاسقاط بأنه في الاسقاط تعرض للنظر فيجب عليه
 فعل السداد بخلاف الغدلة والسكوت فلم تعرض لنظر فتدبر أنت ذلك ثم ذكر أن
 سوى بينهما وأن سيدى عمر الفاسى قال ان السكوت أخرى من الاسقاط فالا فلان لم تسلم
 الاخر وبه فلا أقل من المساواة ولا يكاد يظهر فرق بين التصريح والسكوت اه محمل

الحاجة منه من خطه بلقطه واصل ما حكاه عن نو أن فتواه التي وافق فيها من ذكره
 مخالفا لما كان بقوله في درسه من أن الاسقاط لا يلزمه إذا لم يكن نظرا لعملا بكلام المختصر
 وتنقطع شفعته بالسكوت ويفرق بينهما بما ذكره وهذا الذي حكاه عنه في درسه هو الذي
 اعتمد في شرحه للتحفة فإنه سلم كلامها السابق وذكر كلام الفشتالي الذي قدمناه شاهدا له
 ثم قال مانصه فرغ فلان أسقطاها فقال ابن عرفة ابن قنوح اسقاط الاب والوصى شفعة
 ابنه وبنيته محمول على النظر ولا قيام للصبي إذا بلغ الآن يشب أن اسقاطها سوء نظر اه
 وفي خليل أو أسقط وصى أو أب بلا نظر انتهى منه بلقطه وفيه نظر من وجهين أحدهما
 اقتصاره من كلام ابن عرفة على ما ذكره مع أن ابن عرفة زاد ما يدل على أن القول الآخر
 أقوى كما رأته في كلامه الذي قدمناه آنفا ثانياً ما جزمه بان الاسقاط لا يضر والغفلة
 والسكوت بضر ولو عكس ربما ظهر له وجه وما فرق به في درسه ليس بظاهر بل ما قاله أبو
 حفص الفاسي هو الحق الذي لا محيد عنه والآخر وبه التي ذكرها جليلة كما بينا ذلك قبل
 وقد صرح غير واحد من المحققين بأن حكم السكوت والاسقاط سواء كان على بن رحال
 و. طفي ونصه قوله أو أسقط وصى الخ حكم السكوت حكم الاسقاط اه محل الحاجة منه
 بلقطه بل نو نفسه جزم بذلك هنا ونصه قوله أو أسقط وصى أو أب بلا نظر ز أسقط
 أو سكت يعني أن حكم السكوت حكم الاسقاط اه محل الحاجة منه بلقطه ويدل على
 ما جزم به هؤلاء المحققون وغيرهم ما قدمنا من كلام الأئمة فإن ما وجهوا به القولين في
 لزوم الاسقاط وعدمه هو بعينه الذي وجهوا به القولين في سقوطه بالسكوت وعدمه
 وسقوطه بالسكوت الاب مصرح به في المدونة وعندى أن شمول كلامه لما إذا كان
 الاختذ نظر انص فيه الاظهار فقط لوجهين أحدهما ما قولها الآن والده بمنزلة لا ترى أن
 الصبي لو بلغ الخ لأن انقطاع شفعته بسكوته هو إذا كان بالغاً لا يشترط فيه كون الترك
 نظرا بل هو مسقط ولو كان الاختذ نظر ابلا خلاف عندهم يقول انها تسقط بالسكوت
 ومن كلامها هذا يؤخذ ما ذكرناه من الآخر وبه لأن اسقاط الرشيد لا خلاف في بطلان
 شفعته وبسكوته في بطلان شفعته به خلاف شهر في المذهب حكى فيه أبو الحسن وغيره
 غائبية أقوال ذكر أبو الحسن الخمسة المعروفة وهي انما تسقط بما يسقط به القيام العيب
 وبعض سنة فقط وبعض السنة وما زاد عليها يسير على خلاف فيه بالسنتين والثلاثة
 وبما زاد على خمس سنين وقال متصلا به مانصه وقال عبد الملك في المبسوط عشر سنين
 وحكى عنه ابن المعدل أربعين سنة وروى عن مالك انها لا تقطع حتى يوقف أو يصرح
 بتركها صريح عياض اه محل الحاجة منه بلقطه ثانياً ما تقدم عن اختصار أبي
 محمد من ذكر الخلاف في ذلك وقول محنون وهذا أي سقوطها بالسكوت الاب أحسن
 لأن الخلاف في الاسقاط الذي فرضنا أن السكوت مساو له انما يحل إذا كان الاختذ نظرا
 والافهول لازم بلا خلاف كما نفقده النصوص السابقة ويؤخذ من ذلك أيضاً أن العمل المتقدم
 عن المفيد والفشتالي في السكوت يجري في الاسقاط بالآخرى على أنه مخصوص في الاسقاط
 بعينه ففي بعض أجوبة سيدى ابراهيم الجلالى العمل على أن الاسقاط لازم وبه جرى عمل

المؤمنين فأدركوا كذا معتمده من شيخنا سيدي عبد الواحد الحمدي وشيخنا عبد العزيز القفالي
اعتمادا على ظاهر المدونة قال ولان المتأخرين تقوى عندهم أن الشفعة انشأنا زيادة تلك
للمجور ولا يجب على الوصي ذلك فجرت أحكامهم بذلك اه محل الحاجة منه اه من خط
أبي العباس الملوى بلفظه وتأمل ماذا كركله مع الانصاف يظهر لك أن الراجح والمعمول به
خلاف ما للمصنف وان السكوت مساو للاسقاط وقد وقع لابي علي في حاشية الشفعة شبه
تدافع فانه لما ذكر كلام المصنف هنا وقوله في الحجر والولي ترك التشفع والقصاص فيسقطان
قال مانصه ويدخل في قول المتن ترك الحسكوت والولي والمشمور أن الشفعة من باب البيع
وقيل من باب الاستحقاق وإذا تبين ذلك وترك الولي شفعة المجبور والاختنار فلا شفعة
للمجور على أنه يسع ان رشدا لان الولي لا يلزمه أن يشتري للمجور وعلى انه استحقاق فله
الاخذ ان رشدا وعدم الاخذ له ان رشده هو لابي عمران وهو ظاهر المدونة ونص الجمعية
والاخذ انما هو لابن فتوح ثم قال بعد بقرىب ولكن انظر المسئلة في الشرح عند قول المتن
أو اسقط ولا بد لا بد فان الكلام في ذلك كثير ولكن الترك من الولي للشفعة مع كون
الاخذ نظر الذي يظهر رجائه أن المجور له القيام لان لم يكن الاخذ نظرا فلا شفعة اه
متا بالفظها ثم قال في آخر كلامه مانصه ومع هذا كله فلا موجب لاسقاط الشفعة اذا
كان له مال يوم البيع وحصل أثناء السنة فيظهر رجحان كلام ابن فتوح بعدم الاسقاط
وقاله غير واحد من الفحول كما أن الاول فانه غير واحد كما في الشرح فقف عليه ان شئت
اه منها بلفظها ولا يخفى على من تأمله أني تأمل ما في كلامه وكلامه في الشرح سالم من
هذا فانه قال بعد ان قال مانصه وما ذكره هنامن الاخذ هل هو يسع أو استحقاق المشهور
انه يسع كما في المجور وبهرام وغير واحد صرحوا بذلك في مواضع ثم قال مانصه فحصل
أن المصنف مر على أن اسقاط الولي مع كون الاسقاط نظرا يعضى والا فلا ولكن القول
بالمضى مطلقا قوي وتأمل كلام الناس ترا ارجح من ذلك هنا وفيما تقدم وانظر ما تنسب به
معتمدا على كلام الفحول وقد نقلنا ما لا والحمد لله اه منه بلفظه وما نسب به من التشهير
للمنجور وبهرام صرح به ابن رشد في أول رسمن من سماع عيسى من كتاب الشفعة وتقدم
في نقل المعيار عن ابن مريزوق حكاية الاتفاق عليه وقد علمت أن الراجح والمعمول به خلاف
ما في المختصر وان الاسقاط والسكوت سواء بل من يقول بان الراجح والمعمول به سقوطها
بالسكوت يلزمه أن يقول بسقوطها بالنظر بالاسقاط بالآخرى وقد ذكرنا دليل
ذلك بما لا مزيد عليه فشدك عليه والله الموفق * (تنبيهات الاول) * سلم غير واحد
ما وقع في كلام الأئمة المتقدمين وغيرهم من أنه ينبغي على المشهور انما يسع لزوم السقوط
بالاسقاط أو بالسكوت مع كونه غير نظر وقال في الغنية مانصه تنبيه على فائدة وهي ان
الوصي هل يلزمه أن يأخذ بالشفعة أم لا تختلف في ذلك على قولين منشؤه ما على أن
الاخذ بالشفعة استحقاق أو شراء أو تجر والتجر لا يلزم الوصي والا قرب عندي من
القولين الزوم لانها انما شرعت لدفع الضرر ودفع المفساد مقدم على جلب المصالح فلا
يلزم من سقوط غير الهم سقوط الهم والله أعلم اه منها بلفظها وذكروا في المعيار نحوه

من جواب لبعض الشيوخ وما قاله ظاهر باعتبار كون الولي مخاطباً بذلك أو لآن ظهرت له
المصلحة وأما بعد الوقوع فقد يقال إن تعقب فعل الولي في ذلك فيه ضرر بالمشترى لانه اذا
فعل ما أمر به أو لامن ايقاف الولي على الاخذ أو الترك فيظهر له ترك الاخذ ويثبت عليه
قد فصل مقدوره فاذا امكن الصغير بعد رشده من اقامة البينة بأن ذلك غير مصلحة ومن
الشفقة بعد ذلك دخل بذلك من الضرر على المشتري ولا سيما ان كان ما اشتراه عرصه فبناها
أو غرسها أو داراً فهدمها أو بناها ونحو ذلك مما لا يخفى فتأمل والله أعلم * (الثاني) * تقدم في
كلام المتطعي وجوب اليمين على الولي ان قام بطلب الاخذ بالشفقة لمجوره بعد علمه
وسكوته المدة التي تجب عليه فيها اليمين لو اراد الاخذ لنفسه وقد تبعه على ذلك صاحب
المعين والنسائي وغير واحد وقد سلم ذلك الوائسر بسى في غنيته فلم يتعقبه على الشك في
كامل ذلك أبو علي وفيه عندي نظر لخالفته لقاعدة أن أحد الإيخاف ليستفيع غيره ولا يجاب
عن ذلك بأن هذا من حقوق الزقاق وأما ب فيما لو لاه من معاملات الخ لاهم وجهوا
ذلك بأن حلقه لاسقاط الغرم عن نفسه كما صرح به ابن رشد وغيره ولا غرم عليه ههنا لم
يخلف ثم هذا كله على أن اسقاطه لازم للمجور ولو كان غير نظروا ما على مقابله فلا وجه
لاطلاق القول بلزوم اليمين له قبل أن يتطهرل الاخذ نظر للمجور أم لانه اذا كان الاخذ
له نظرا لاتسقط شفقه مع تصرفه بالاسقاط على هذا القول فكيف تجب عليه اليمين
فتأمل بانصاف والله أعلم * (الثالث) * ما تقدم لابي عمران من تفريقه بين الحاكم
وبين الاب والوصى فيما اذا كان الاخذ نظرا وقبله المتطعي وغيره لا يقبله كلام المدونة لانه
صرح فيها بمساواة السلطان للاب والوصى فان جعل كلامها على ظاهره ففي الجميع وان
قديم الابن فتوح ومن وافقه فكذلك والتفريق المذكور على اليدوت وجهه بمواجهه
به غير ظاهر ومع ذلك فهو مخالف لظاهر كلام اللغوى والراجح وغيرهما فتأمل بانصاف
والله أعلم * (الرابع) * ما قدمناه عن اللغوى من قوله وان لم يأخذ من له الاخذ من
ذكرنا الخ كذا وجدته في النسخة التي بيدي من التبصرة ونقله عنه أبو الحسن بلفظ
واختلف اذا لم يأخذ بالشفقة وكان الاخذ حظي فقال مالك في كتاب محمد الى آخر
ما قدمناه عنه وقال بعده ما نصه انظر كيف قال اختلف ولم يذكر الاقولا واحدا ١٨
منه بلفظه ونحوه لابن عرفة فانه نقله بلفظ واختلف ان لم يأخذ له وكان الاخذ حظي
فروى محمد الخ وقال عقبه كذا وقع في غير نسخة واحدة من التبصرة قال أولا
اختلف ولم يذكر غير ما تقدم ١٨ منه بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره وكتب بعضهم
بها من ابن عرفة ما نصه وقفت على نسخة قديمة من التبصرة لم يذكر فيها أو لا اختلف
وانما ذكر في ما نصه وان لم يأخذ من له الاخذ من ذكر حتى مضت سنة سقطت
الشفقة وقال مالك في كتاب محمد الى آخر ما قدمناه عن التبصرة بمجروفه وهو موافق
لما وجدته فيها وعليه فلا اشكال والله أعلم * (الخامس) * سكتوا هنا عن حكم اسقاط
الوكيل الشفقة الواجب لموكله وتكلم ح على ذلك صدر الوكالة عند قوله ولا اقرار
ان لم يقوض له الخ وفي المدونة ما نصه ولك أن توكل بأخذ الشفقة غبت أو حضرت

ولا يلزم تسليم الوكيل الآن تفويض اليه في الاخذ والترك ولو أقر الوكيل أنك سلمتها
فهو كشافه يد يختلف معه المتابع فان نكل حملت أنت وأخذت اه منه بلفظه
ونقله ح بالحل المذكور أنفا قال أبو الحسن مائه قوله ولو أقر الوكيل أنك سلمتها الخ
ظاهره سواء كان الوكيل مفوض اليه أم لا وانما يفصل بين المفوض اليه والمخصوص
في الترك والاخذ أخذ للمفوض وتركه لازم والمخصوص بخلافه اه منه بلفظه وتعبه
ابن ناجي فقال مائه قوله الآن تفويض اليه في الاخذ والترك يقتضى أنه لو وكاله
وكالة مفوضة ولم يقل بالاخذ بالشفعة وتركها أنه لا ينفعه وهو كذلك لان العمل على أن
الوكالة المفوضة لا يتابع بها الربيع فهو مما خرج بالعادة حتى ينص عليه وقول المغربي في
الوكالة المفوضة بأخذها بالشفعة أو تركها خلافه اه منه بلفظه وفيه نظر من وجوه
أحدها قوله ان كلام المدونة يقتضى ما ذكره لان قول المدونة ولا يلزم تسليم الوكيل
انما مراده الوكيل المحدث عنه أولا وهو الوكيل على الاخذ خاصة فلذلك قالت الآن
تفويض اليه الخ فكيف يقتضى كلامها ما زعمه ثانيه ان قوله وهو كذلك ليس كما
زعم بل المخصوص عليه هو ما جزم به أبو الحسن في النوادر مائه واذا وكلته على طلب
شفعة فسلم الوكيل فاما المفوض اليه فذلك يلزمك وان لم يكن مفوضا لم يلزمك فاه ابن
القاسم وأشهب اه انظر بقية في ح بالحل المذكور ان شئت فلم يحك أبو محمد ولا ح
غيره وسلماء ثالثا قوله لان العمل على أن الوكيل الخ لادليل له في ذلك على رد ما قاله
أبو الحسن لان ذلك العمل الذي أطلقه هنا قد قيد في كتاب المديان عند قول المدونة ومن
وكل رجل لا يقبض له دين على رجل فقال قبضته وضاع معنى الخ ونصه ويقوم من قولها ان
الوكيل المفوض اليه أن يוכל وهو أحد نقل ابن رشد عن المتأخرين واختار أنه يוכל
والعمل عندنا باقير وان أنه لا يוכל الابتصاص عليه وكذا العمل على أنه لا يبيع عنه الربيع
ولا يحل عليه العضة للعرف والا فالاصل دخول ذلك اه منه بلفظه ونقل آخره أبو علي
عند قوله في الوكالة الا الطلاق وانكاح بكرو لم يعترض به كلام المختصر بل قال بعده مائه
وعلى هذا كلام المتن في غاية الحسن اه منه بلفظه فهو قد اعترف بان الاصل دخول
ذلك وانما علموا ببلده على عدم دخوله للعرف عندهم فكيف يعترض على أبي الحسن
ولعل ذلك العرف لم يثبت في بلد أبي الحسن ولا في زمانه وبين زمانه ما دهور وأحقاب
فاعترضه عليه غير صواب بل هو محال لا يشك فيه ولا يرتاب رابعها اننا لو سلمنا وجود
ذلك العرف في بلد أبي الحسن وزمانه لم نسلم أن في ترك الوكيل الاخذ بالشفعة يبيع لربيع
مؤكده اذ لم يقل أحد ان الاسقاط للشفعة يبيع ولا وجه له أصلا فتأمل به انصاف والله أعلم
وقول ز بخلاف الحاكم عنده أي عند الجهل انظر لم جزم به اذ مع أن عجم لم يجزم به بل
قال عقب ذكره مائه وهذا هو المطابق لما ذكره غ عن أبي عمران ولما تقدم للمصنف
في باب الجور وفي الوثائق المجموعة وغيرهما في بيان الاسقاط من الحاكم في حال جهل الامر
كالاسقاط من الأب والوصى حينئذ والاول مبنى على أن الشفعة بمنزلة الشراء والثاني
مبنى على أنها استحقاق اه منه بلفظه ومع ذلك فهو كلام غير صحيح وليس في كلام غ

ما يفيد ما ذكره لان الذي في غ هو محصل ما قدمناه عن المسطى وغيره وليس الخلاف بين مالابي عمران وبين مافي الوثائق المجموعة في جملة على النظر وعدمه ولا هو في الحكم بل أو عمران موافق لآراء فتوح وغيره عن واقفه من المؤمنين في أن اسقاط الحكم اذا ثبت أنه غير سداد أنه لا يلزم اليتم وإنما خلافهم في الاب والوصي اذا ثبت أن اسقاطهما غير صواب فعند أبي عمران ومن واقفه هو ماض بناء على أن الاخذ بالشفعة بيع وعند المخالفين لهم لا يعصى بناء على انه استحقاق حسب امر ذلك ميناو ع ع فهم ذلك على غير وجهه وتبعه ز والدرك عليه أشد لجزمه بما لم يجزم به شيخه الذي يختصر كلامه والصواب الجزم بجملة عند الجهل على الصواب واستدلال ع ع بما تقدم للمصنف في الجرح له أشار إلى قوله هناك ثم حاكم وباع بثبوت الخ ولا شاهد له فيه لان ترك الاخذ ليس فيه بيع حسبما مرأ نقول وهذا قال أبو الحسن بعد ذكره القول بأن اسقاط الوصي لازم للصغير ولو كان خطأ مانصه الشيخ ولا يقال في هذا ان هذا من تقويت الاصول التي استندت على الوصي اذ ليس ذلك في ملك الصبي ولا ذلك مما يؤدى الى التقويت كالأمر منه بلقطه وفي أوائل نوازل المعاضات من المعيار أثناء جواب القطيب العلامة ابن قفقه مانصه وفعل كل ماض محمول على السداد حتى ثبت خلافه قاله ابن لبابة وغيره اه منه بلقطه والله أعلم (وشفع لنفسه الخ) قول ز وهذا ما لم يكن مفوضا ولا لشفعة له سكت عنه نو ومب وقال شيخنا ج فيه نظروا التفصيل بين المفوض وغيره انما ذكره ح في الشريك وهو ظاهر وأما الوكيل فلا فرق بين أن يكون مفوضا وغيره ع قلت وهو حق لا إشكال فيه وقد أتى الشيوخ كلام المدونة على ظاهرها بل قال أبو الحسن عقب كلامها الذي عند ز مانصه محمد بن يونس ابن المواز قال أشهب لأن الشفعة إنما وجبت للوكيل بعد أن باع أو بعد أن اشترى الشيخ فعلى مافي الكتاب في الوكيل اذا باع الاب شقص ابنه من دار بينهما صفقة شركة أن له الشفعة وكذلك الوصي يبيع نصيب محجور من دار شركة بينهما ونص على ذلك اللغوى اه ونحوه لابن ناجي فتعليل أشهب الذي نقله عن ابن يونس عن ابن المواز وسماه كاسله ابن يونس وابن المواز يدل لما قلناه لانه جار فيهما وكذلك تسويتهم ما بينهما وبين الاب لان الاب مطلق التصرف في مال ولده كما أن الوكيل المفوض اليه في مال موكله كذلك ولا يصح قياس الوكيل المفوض اليه على الشريك المتفاوض لا تنقاه العلة التي علل بها الأئمة سقوط شفعة الشريك المتفاوض لقول اللغوى مانصه وان كانا متفاوضين في الرباع فباع أحدهما نصيبا من دار لم يكن للآخر شفعة لان المبيع شركة بينهما والباقي بينهما اه منه بلقطه ونحوه لابن ناجي عند قول المدونة وليس لاحد المتفاوضين فيما باع الاخر شفعة لان بيع أحدهما يلزم صاحبه اه ونصه كما أنه يقول لان المشتري شركة بينهما اه منه بلقطه وقال أبو الحسن مانصه قوله وليس لاحد المتفاوضين فيما باع الاخر الخ اللغوى لان المبيع شركة بينهما والباقي بينهما اه منه بلقطه والله أعلم * (تنبيه) لم يختلف في قبول الشفعة لمن ذكر اذا اشتراها وخالف ابن زرب في ذلك اذا باعوا قال أبو الحسن بعد ما قدمناه عنه قريبا مانصه وقال

ابن زرب أربعة بيعهم اسقاط اشفعتهم الاب يبيع حصته انه الصغير من دار مشتركة
 بينهم ما الوصى يبيع حصته محجوره وأحد المتفاوضين والوكيل على بيع شخص هو شفيعه
 فهو لا لاشفعة لهم لان البيع تسليم بخلاف الشراء وقيل في الوكيل له الشفعة انظر
 الخصال وما حكاه ابن زرب خلاف للكتاب الا في أحد المتفاوضين اه محل الحاجة منه
 بلفظه (وحلف وأقر به بائعه) قول ز وأقر به بائعه نص على المتوهم قلت واعتناء
 بعمل الخلاف المشار اليه بقول ابن الحاجب وقيل يأخذه لان البائع مقر أنه أحق واختاره
 اللخمي ونص اللخمي وان أقر المالك بالبيع وأنكر الآخر الشراء حلف أنه لم يشتر وقال
 محمد اذا أقر أنه باع من فلان وفلان منكر أو غائب فلا شفعة له ان أنكر وان كان غائبا بعد
 الغيبة فله الشفعة لان البائع يقر أنه أولى به منه فان قدم الغائب فأقر كتب العهدة عليه
 وان أنكر حلف ورجع الشقص الى البائع قال محمد وأحب الى أن لا يرجع الشقص الى
 البائع اذا ذكر الغائب لان البائع مقر أن الشفيع أحق به بذلك الثمن ويكتب عهدة الثمن
 على البائع وقال محمد هذا أصوب وأرى الحاضر مثله للشفيع الشفعة لان المالك مقر
 باتقال ملكه وأن الشفعة واجبة للشفيع وأن المشتري ظلم في بخله اه منه بلفظه وبه
 يظهر لك ما في كلام ابن الحاجب وقد نبه على ذلك في ضيق وقول ز وبالأول قال ابن
 لبابة وهو واضح قاله ابن سهل الخ هذا غير صحيح وهو تحريف لكلام ح لان الذي في
 ح أن ابن سهل خطأ ابن لبابة وهذا في كلام غيره في الغيبة بعد أن ذكر جواب ابن لبابة
 وأنى صالح مانصه ابن سهل جواب ابن لبابة خطأ والصواب ما قاله أبو صالح لان المستفيع
 منفاذ أنكر الابتاع والهبة واتى من ملكه الشقص المستفيع فيه سقط مطلب الشفيع
 اه منها بلفظها نعم بحث ح مع ابن سهل وقال ان جواب ابن لبابة واضح فانظره
 * (فرع) في طرارين مانصه لو قال المتابع لا يلزمي الجواب لاني أو أقررت ما وجب
 للشفيع شفعة حتى يقر البائع مني أو ثبت فقال ابن لبابة وأصحابه يلزمه الجواب عما سئل
 عنه وقالوا اجتمع البائع والمشتري لازم كشفه ما مجمعين فاذا لزما مجمعين لزما
 مفترقين انظر هذا في الحديث في أبواب عوارض الخصوم اه منها بلفظها (وترك للشفيع
 حصته) قول مب كذا في المدونة قال ابن عرفة يقوم منها الخ قال غ في تكميله
 بعد أن ذكر كلام ابن عرفة هذا مانصه ووهم ابن عبد السلام في هذا عجيب اه منه بلفظه
 قلت ومثله نازلة ابن عرفة هذه المسئلة التي اختلف فيها ابن امسلا مع المزجلدي
 والقوري فقد قال في المجالس بعد أن ذكر ذلك مانصه فمسئلة المدونة تشهد لقنوى
 القوري فتأمل ذلك وفي نوازل الشفعة من المعيار مانصه وسئل الفقيه أبو عبد الله بن
 أمال عن هلاك وتركة نصف دار له شفيع فصر الورثة النصف المتروكة للزوجة فأراد الشريك
 الاجنبى أخذها له شفعة أم لا فأجاب بأن له الشفعة لان الدار انما صيرت في الدين عن
 ملك الهالك وبه أفتى المزجلدي أيضا وأجاب القوري بأن لاشفعة للاجنبي وأن المرأة
 تختص بالنصف المتروكة المصير لها وكانتم اشتري شيأى شفعة لبعضه ولم يقض فيها بقضاء
 بل اصطاح الاجنبى مع المرأة اه منه بلفظه قلت كلام هؤلاء الأئمة الاعلام يقتضى أنه

لانص في المسئلة لمن قبل ابن عبد السلام أما اقتضاء كلام ابن عبد السلام وابن املال
 والمجلدي ذلك فظاهر وأما اقتضاء كلام ابن عرفة والقورى و غ والواشرى
 والمكناسى فلانهم لم يستشهدوا على ذلك نص وانما استشهدوا بأخذه من مسئلة المدونة
 وذلك من أغرب الغريب لان المسئلة منصوصة لمن قبل ابن عبد السلام ومن ذكر معه
 بأزمنة متطاولة مذكورة في الكتب الشهيرة المتداولة في المقيد مانصه وقال ابن لباية
 في منتخبه اذا كان مال مشترك بين أهل سهم واحد مع أجنبي كالأخوة للام والزوجات
 والجدتين تكون حظوظه في أصل ويكون سائرهم لأجنبي يبيع واحد من أهل السهام من
 صاحبه الذى هو معه في سهم واحد فلا شفعة للشريك الأجنبي لانه لو كان المبتاع أجنبيا
 لكان هذا الذى اشترى الا أن أحق بالشفعة فكيف اذا كان هو المشتري اه منه بلفظه
 وقال ابن سائون مانصه وفي مسائل ابن الحاج اذا كانت دار بين رجلين على الاشاعة فتوفى
 أحدهما فتقاومه سائرته وضم أحد الورثة حظوظ سائرهم فلا يكون للشريك شفعة
 لانهم لو باعوها من أجنبي الا واحد الكان أحق بالشفعة من الشريك اه منه بلفظه
 ووفاته محمد بن يحيى بن عرين لباية صاحب المنتخب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة ووفاته
 ابن عبد السلام سنة تسع وأربعين وسبعمائة والله سبحانه الموفق * (تبيينه) انظر قول
 المصنف وترك الشفيع حصته هل ذلك حبرا عليه أو هو حق له أن يتركه ولا يترك غيره أخذ
 الجميع أو تسليم الجميع لم أر أحدا ممن تكلم عليه من شارح ولا محش تعرض لذلك وفي
 المتنق مانصه وأما ان كان المشتري أحد الشركا فإراد أحد شركائه أن يأخذ بالشفعة
 وسلمها سائرهم وقال الشفيع أنك شفيع معنى فإنا أترك له بقدر حصتك من الشفعة فلم
 أرفقها نصا الا ما تحتمل هذه المسئلة من التأويل قال القاضى أبو الوليد رحمه الله والذى
 عندي أن المشتري أن يلزم الشفيع بأخذ الكل أو الترك وليس للشفيع الا ذلك لان
 المشتري أكثر ما فيه انه شفيع تارك فان اراد الاخذ بالشفعة أخذ الكل والابطلت
 الشفعة وهو عند المشتري بالشر لا بالشفعة والله أعلم وأحكم اه منه بلفظه وهو ظاهر
 والله أعلم (ولم يلزمه اسقاط) قول ز الاول فلم الخ فيه نظربل ما فعله المصنف هو
 الاول ليقيد أنه لا يلزمه الاسقاط سواء وقع بعد أن طوبل بالأخذ وقبله فتأمله وقول ز
 وأيضا كل من الطلاق والعقود مقدور عليه أى مقدور عليه لاملتزم بالكسر اذله انشاؤه
 متى شاء بخلاف عقد البيع الخ اذ لا قدر لملتزم اسقاط الشفعة على انشاء عقد بين شريكه
 وشخص اخر وهما باسقاط بحث ميب معه ومع ذلك ففيه نظر لانه يقتضى أنه لو قال قائل
 ان باع زيد كذا العرف ووجه طالق أو فعبدته حرأته لا يلزمه شى اذا وقع المعلق عليه وليس
 كذلك فتأمله (كهبة وصدقة) قول ز فى عمري المشتري لشخص الخ قال نو يريد
 وقد أجاز الشفيع تلك العمري ولعل ذلك سقط للناسخ وعبارة عجي وانظروا أمر المشتري
 ما اشتراء لشخص وقد علم أن له شفعيا وأمضى الشفيع العمري هل يسقط عنه من الثمن
 مقدار ما ينقصه الشقص باتفاع المهر بالفتح مدة العمري كاذ كروا نحووه فى العارية أولا
 يسقط عنه شى من الثمن لان خبرته تنفى ضرره اه منه بلفظه (لان وهب دارا فاستحق

(لان وهب الخ) قول ز اذ يعيد
 علم الخ فيه نظربل الظاهر والتقيد
 بذلك والا كان الثمن للموهوب له
 لانهم عين المسئلة الاولى فى المعنى
 تأمله

نصفها) قول ز ادعى علم الواهب الخ في هذا التعليل نظربل لامعنى له فتأمل والظاهر
التقسيم بذلك والاكتفاء عن المشفوع الموهوب له لانها عين المسئلة الاولى في المعنى
(أو اشهاد) قول مب رأيت بخط الشيخ المستاوى رحمه الله الخ على هذا العمل اقتصر
تو في شرح التحفة وعزاه لبردة أيضا وعليه اقتصر الفتاوى في وثائقه فقال الوائش ريسى
في طرره عليهم امانه قوله لم ينفعه الاشهاد طرة يعنى وبطلت شفيعته وهذا محكى عن ابن
القاسم قال بعض الشيوخ ووقعت حكم فيها هذا اه منها بلفظها وأشار بقوله وهذا
محكى عن ابن القاسم الخ الى ما في طرر ابن عات ونصها قال بعض الموثقين وان قال الشفيع
قد أخذت بالشفعة من غير توقيف لم يكن له ذلك الا يحكم القاضي الآن بسلامه ذلك
المشتري فله ذلك وكذلك حكى ابن القاسم من الاستغناء اه منها بلفظها ونقله غ في
تكميله ثم ذكر بعده ما ذكره هنا في شفا الغليل بلفظ فرع عن أبي عمران العبدوسى وقد
نقل أبو على هنا كلام أبي عمران العبدوسى بآتم بماتقه غ فانه زاد على ما ندغ مانصه
قيدها من أحكام العبدوسى عن القابسى أنه لا ينفعه ذلك الاشهاد ثم بعد ذلك وقع تعليق
الملازى على المدونة يدى فوجدت المسئلة بعينها فيه أنه لا ينفعه الاشهاد الا أنه نقل ذلك
عن المجموعة اه بلفظه من كتاب الشفعة عند الكلام على شفعة الغائب وهو آتم بماتقه
غ عنه اه كلام أبي على بلفظه وكل ذلك شاهد لان عبد السلام فهو الحق الذى لا محيد
عنه لا مالا ين عرفة وفي كلام أبي على هنا نظر كما أن العمل الذى ذكره أبو زيد القاسى بقوله
والاخذ بالشفعة مسرا يتبع * به قضاء الوقت قالوا أجمع

(أو اشهاد) قول مب عن
غ وفي استدلاله الثانى ضعف الخ
وكذا الاول لان بيع الخيار قد يراعى
فيه القول بأنه منعقد والردي فيه حل
للبيع من أصله وليس هنا ما يراعى
فتأمل وقول مب هو الذى جرى
به العمل الخ على هذا العمل اقتصر
تو في شرح التحفة والفتاوى
وثائقه (ولزم أن أخذ) قول مب
هو المعتمد الخ فيه نظر انظره فى
الاصل

لا عمل عليه لانه منسوخ بالعمل المنقول عن ذ كرنا والله أعلم * (تنبيهه) * على ما لار
عرفة وأبي زيد القاسى قال الوائش ريسى في غنيته بعد ما قدمنا عنه مانصه وانظر اذا قلنا
انها تكون له بمجرد الاشهاد عن يكون ضمانا في هذه المدة ولمن يكون خراجها فابحث
عن النص فيها فانه بعيد جدا والظاهر مما تقدم أن الضمان من المتاع والخراج له اه منها
بلفظها قل وفيه نظرومراده بقوله مما تقدم هو كلام ابن عرفة المنقول هنا في غ
وعزاه والظاهر من كلام ابن عرفة عكس ما فهمه منه لان ابن عرفة استدل بالشهاد من له
الخيار من المتبايعين في غيبة الآخر وذلك يقيدان الضمان هنا من الشفيع والخراج له
لان الحكم كذلك في المقيس عليه ولان الحكم بصحة الاخذ نوجب ذلك لان فائدة صحة
العقد ترتب أثره عليه ولا وجه للتوقف في ذلك على المشهور ومن أن الاخذ بالشفعة بيع
لان العقد الصحيح فيما ليس فيه حق توفية يتقبل الضمان بمجرد اتفاقا وينظر أن الأمر
كذلك على المقابل من أنها استحقاق لانه قد وقع بالفعل بمجرد الاشهاد فتأمل بالنصاف وقول
مب عن غ وفي استدلاله الثانى ضعف يقتضى أن استدلال ابن عرفة الاول مسلم
لاضعف فيه وعندى أنه غير مسلم لان مسئلة بيع الخيار قد يراعى فيها القول بأن بيع
الخيار منعقد والردي فيه حل للبيع من أصله وقد بنى على هذا القول في هذا الباب نفسه
ما تقدم للمصنف تعال المدونة وغيرها من قوله ووجب لمشتريه ان باع نصفين الخ وليس
هنا ما يراعى فتأمل والله أعلم (ولزم أن أخذ وعرف الثمن) قول مب هذا هو المعتمد

الخ فيه نظر لخالفته لجميع من وقفنا على كلامهم من أهل المذهب وذلك أنه قال في
 المدونة مانصه وإذا قال الشفيع بعد الشراء اشهدوا اني قد أخذت بشفيعي ثم رجع فان
 علم الثمن قبل الأخذ لم يعل به فله أن يرجع اهـ فمنها بلقطها وفي الموازية ان الأخذ
 غير جائز وفسخ ذلك على ما أحب أو كره اهـ فاختلف الشيوخ في ذلك ففهم من حمله على
 الوفاق ومنهم من حمله على الخلاف والقاتلون بالأول اختلقوا في وجهه التوفيق فحمل أبو
 الوليد الباجي ما في الموازية على أن الأخذ وقع على اللزوم ونصه قال في كتاب ابن المواز
 ولو استوجب الشقص قبل المعرفة بما يقع عليه من الثمن لم يجز ومعنى ذلك ان استوجبه
 على أنه عليه بما يصيبه من الثمن دون خيار له عند المعرفة فذلك غير جائز وأما ان استوجبه
 على أني قد أخذت بالشفعة وان لم يعلم بالثمن فلذلك تأثر عندي في طول أممدا الشفعة ولا
 يقال فيه انه غير جائز لانه على حسب ما كان عليه من الخيار اذا عرف الثمن اهـ منه بلقطه
 وقال بعد هذا أيضا مانصه ولو بيعت خطا من دارين من رجل واحد واكمل حظ شفيع
 فلكل واحد منهم ما أخذ ما هو شفيع فيه دون ما لا شفعة فيه فيفرض الثمن بينهما ثم يأخذ
 بالشفعة ولو أخذ بالشفعة قبل معرفة ما يصيب ما يأخذ من الثمن لكان أخذ ما بلائاه قاله
 ابن القاسم وأشهب ووجه ذلك أنه انفاذ للبيع بثن مجهول وذلك غير جائز ومعنى ذلك
 عندي على مذهب من يرى الشفعة بيه أن ينفذ الأخذ بالشفعة فيلزم الشفيع والمشتري
 وأما قول الشفيع قد أخذت بالشفعة ولم يعرف الثمن فإنه ليس بأخذ لازم وله الخيار اذا
 عرف الثمن ولكن له تأثر في أخذ الشفعة والله أعلم وأحكم اهـ منه بلقطه وحمل بعضهم
 قول المدونة فله أن يرجع على أن معناه أن ذلك العقد لا يلزم لنفسه اذ لم يعرف بما يأخذ
 نقله عياض معبر عنه بقليل ولم يصرح بقائله ويردده قول الامهات له أن يترك أن أحب اذا
 عرف الثمن اهـ نقله أبو الحسن وقال مانصه الشيخ ولا يقال في مثل هذا أنه يترك وإنما
 يقال يجب عليه الترتك اهـ منه بلقطه وحمل الأكثر ذلك على الخلاف كاللخمي وابن
 يونس والمازري والمتيطي وابن شاس وغيرهم ورجحوا مذهب المدونة ففهم من ربحه بعزوه
 لها مع عزو والاخر لا شهب في الموازية فقط كاللخمي وابن يونس وابن عرفة ومنهم من ربحه
 باقتصاره عليه كانه المذهب كابن شاس وابن الحاجب ومنهم من صرح بمشهوريته كالامام
 المازري ونقله عنه في ضيق وسلمه ونصه قال المازري ان أخذ قبل علمه بالثمن ثم علم فقال
 ظننت أقل فان أراد أن يرد فله ذلك اتفاقا وان أراد أن يتسكن به فالمشهور أن له ذلك وقيل
 ليس له ذلك اهـ منه بلقطه ونقله الشيخ مبارقة في شرح التحفة وجس هنا وسلامه وذكر
 ذلك الشارح هنا أيضا ونصه المازري ان أخذ قبل علمه بالثمن ثم علم فقال ظننت أقل فان
 أراد الرد فله ذلك اتفاقا وان أراد التماسك فله ذلك على المشهور اهـ منه بلقطه وذكر التمهير
 في الشامل أيضا ولم يعزوه لاحد وسلم أبو على التمهير هنا وفي حاشية التحفة وكلام مب
 مخالف لهذه الطرق كما فلا يعول عليه وأظن انه استند في ذلك الى ما في ق قبيل قوله
 وخياره لا بعد مضيه ونصه وانظر قد نصوا أن له أن يسلم الشفعة قبل أن يعلم بالثمن وليس
 له أن يأخذ بالشفعة بما لا يعلم من الثمن انظر فوازل الشعبي اهـ فان قوله قد نصوا يقتضي أن

أهل المذهب كلهم أو جلهم على ذلك ولا دليل له فيه لاحتمال ان مراده الاخذ على الازام
لشفيع والمشتري وما احتمل واحتمل لا دليل فيه وعلى تسليم انه لا احتمال فيه تسليما
جديلا فانه لا يقارب ما تقدم فضلا عن أن يساويه والله أعلم * (تنبيهان الاول) * انظر أرى
قائدة تظهر الخلاف عندهم من حمل ذلك على الخلاف لانه في الموازية صرح بأن له الاخذ بعد
الفسخ قال قول المشهور الاخذ صحيح وقول الشاذ هو فاسد ثم له الاخذ بعد ذلك واحد
ولم أر من نهى على هذا والظاهر أن الفقرة تظهر فيما اذا لم يعلم بالثمن الا بعد مضى المدة المسقطه
لشفيع فعلى المشهور هي ثابتة ان أحب التماسك لان الاخذ الاول صحيح وعلى الشاذ هي
ساقطة ويؤخذ ذلك من كلام البايع المتقدم اقله أو لا فلذلك عندي تأثير في طول الامد
وقوله ثانيا ولكن له تأثير في اخذ الشفعة فتأمل والله أعلم * (الثاني) * قال أبو علي في حاشية
التحفة مانعه والمنع مبنى على أن الشفعة يسبق والجواز على أنها استحقاق لكن المشهور
أن الاخذ يسبق فالمشهور مبنى على الشاذ انظر ذلك اهـ منها بلقطها قلت فيه نظربل
المشهور مبنى على المشهور والشاذ مع الانهم صرحوا بأن له الخيار بعد لم يقع الدخول أو لا
على الازام بل على السكوت وكلام البايع السابق صريح في ذلك وما صرح به صحيح لا شك
فيه لما نصوا عليه من جواز التولية على غير الازام قبل معرفة السلعة والثن معا وهو
مصرح به في المدونة وغيره وغير الازام شامل للدخول على الخيار والسكوت والشفعة
أشبه شي بالتولية لانه لا يمكن إسقاط كل منهما وما مع البايع الاول وتزيد الشفعة براءة
القول بانها استحقاق فتأمل له بانصاف (والمشتري ان سلم) قول ز شراء الشفعين أى اخذه
ولو عبر به لكان أولى (فان سكت فله نقضه) قول ز أى البسح الاول أن يقول أى
الاخذ وقول ز ومفهوم سلم وسكت أنه أن أبى الخ هذا الوجه لم يذكر ابن رشد ولا غيره
من وقتنا عليه سوى عجب وتبعه ز وظاهر كلامهما أو صريحهما أن الخا لم يطل
شفعته في الحين من غير ضربه أجلا وهو غير صحيح قطعاً لانه اذا كان يؤجله في قوله أخذ
فكيف في قوله أخذت ولانه لو كانت الشفعة تطل بمجرد اباية المشتري لم تصور لاطال
شفعة أخذها الا بعد استصحابه الثمن معه مجلس طلبها وهذا بطل بالضرورة والحق أن
حكم هذه الصورة حكم السكوت فتأمل والله أعلم وقول ز فعلم ان في قول الشفعين
أخذت ثلاث مسائل الاولى لزمن ان عرف الثمن هكذا في جميع ما وقفت عليه من نسخه
والصواب أن يقول الاولى أن يسلم المشتري الثانية أن يسكت الثالثة الخ ومع ذلك
فكونها ثلاثا مبنى على ما ذكره وقد تقدم ما فيه والله أعلم * (تنبيه) * استشكل بعض
الاذكياء كلام المصنف هنا حين قررناه على وجهه بمحضته فلما انفصل المجلس وجهه الى
بطاقة مضمونها أن هذا الخالف لما في التحفة وكلام المؤثقين كالسطى وغيره لان كلامهم
يفيد أن الشفعين يؤجل ثلاثة أيام في الثمن فان لم يأت به بطلت شفيعته في الأوجه الثلاثة
التي ذكرها المصنف وليس كما قالوا وانجاب كلام ابن رشد الذي اختصره المصنف هنا ثم ذكر
كلام بعض المؤثقين ليتضح لك الحق قال في رسم المكاتب من سماعي يحيى من كتاب الشفعة
مانعه قال وسألته عن الشفعين بعرض عليه الامام الاخذ بالشفعة أو الترتل فيقول

(والمشتري ان سلم الخ) قول ز
ومفهوم سلم وسكت الخ الحق انه
مفهوم موافقة وقوله ثلاث مسائل
مبنى على ما قدمه وقوله لزمن ان عرف
الثن صوابه أن يسلم المشتري (وان
اتحدت الصفقة) اعلم انه اذا اتحد
الشفيع فالبايع والمشتري متعددان
أو متحدان أو مختلفان فصوره
أربع وحكمها عدم التبعض انظر
غ وان تعدد فان لم يتميز مشفوع
كل من الاخر فليس لواحد التبعض
وان تميز جاز كما يأتي لز عن المدونة

أنا أخذ فيؤجله في الثمن فيبدوله فيقول لا حاجتي بالشفعة ويقول المشتري لأقبله
 قال الأخذ بالشفعة يلزم الشفيع فان لم يكن له مال يبيع عليه حفظه الذي كان به شفعما
 والحظ الذي ونجيبه فيه الشفعة حتى يوفي المشتري جميع حقه ولا يقال فبما قد رضى
 بأخذ الأثر يرضي المشتري أن يقبله قال محمد بن رشد هذه المسئلة عندى لا تخاف من ثلاثة
 أوجه أحدها أن يوقفه الامام على الأخذ والترك فيقول قد أخذت ويقول المشتري وأنا
 قد سلبت فادفع الى مالى فيؤجله الامام في ذلك فلا يأتى بالمال الى الاجل فهذا يبيع تام يباع
 فيه جميع ماله الحظ الذي استشفعه والذي استشفعه به وليس للشفيع أن يقول للمشتري
 خذ حائطك لأریده ولا للمشتري أن يقول للشفيع رد الى حائطى لأسلم لك اذ لم تنقدنى
 مالى الى الاجل الذى أجله لك السلطان فلا يخل البيع الا برضاهما جميعا والوجه الثانى
 أن يوقفه الامام على الأخذ والترك فيقول قد أخذت فيسكت المشتري ولا يقول وأنا قد
 سلبت فيؤجله الامام بالثمن يطلب من أحدهما ذلك فلا يأتى به الى الاجل فهذا ان طلب
 المشتري أن يباع له في الثمن مال الشفيع كان ذلك له وان أراد ان يأخذ شقصه كان ذلك له
 وان أراد الشفيع ان يرد الشقص على المشتري أو يتمسك به حتى يباع ماله في غنسه لم يكن له
 في ذلك خيار وهذا الوجه في المدونة والوجه الثالث أن يقول الشفيع أنا آخذ ولا يقول
 قد أخذت فيؤجله الامام في احضار الثمن فلا يأتى به الى الاجل فهذا الوجه محتلف فيه قيل
 يرجع الشقص الى المشتري الا ان يتفق جميعا على امضائه للشفيع واتباعه بالثمن وقيل
 انه ان أراد المشتري ان يلزم الشفيع الأخذ كان ذلك ويبيع ماله في الثمن وان أراد
 الشفيع أن يرد الشقص لم يكن له ذلك وهو قول ابن القاسم في هذه الصورة وقولنا شهب
 والقول الاول أبين وبالله التوفيق اه منه بالقطعة وتلقاه بالقبول غيبوا وادمن المحققين
 من الموثقين ومن غيرهم بطول بنا جلب كلامهم في الموثقين المبطلين معبر عنه ببعض
 الشيوخ على عادته في اختصار المسئلة ما نصه فان أشهد أنه أخذ بالشفعة ثم بدله مال
 فانه يلزمه الأخذ اذا كان قد وقف على الثمن وعلم به فان لم يكن له مال يبيع عليه الحظ الذي
 استشفعه به فان لم يبيع الذي استشفعه وفي المجموعة والموازية انه اذا عجز عن المال لم
 تلزمه الشفعة قال أبو عمر ان معنى ذلك ان المشتري لم يلزمه ذلك ولا طلبه به ولو طلبه بذلك
 لزمه وبيع فيه ماله تكافى المدونة والله أعلم قال بعض الشيوخ هذه المسئلة على ثلاثة
 أوجه فذكر كبحصل ما تقدم عن ابن رشد وقال القسطلاني في وثائقه بعد أن ذكر عن ابن
 العطار أن الشفيع ان أراد أن يأخذ بالشفعة أجل ثلاثة أيام فان جاءه بالمال والاقتضى
 ببطان شفعته ما نصه فأنل كلام ابن العطار فان الشيوخ عارضوا كلامه بما وقع في
 المدونة والذي وقع في المدونة ان علم الثمن قبل الأخذ يلزمه وزاد في الام ويبيع عليه في ذلك
 ماله قالوا هذا خلاف ما قاله ابن العطار انه ان لم يأت بالثمن عند الاجل قضى عليه
 بطلان الشفعة وفي قواهم نظروا فان ابن العطار لم يقل أخذ وانما قال أراد الأخذ وليس
 من أراد الأخذ كن أخذ قال القاضي أبو الوليد بن رشد ان هذا على ثلاثة أوجه فذكر
 ما تقدم عنه مختصرا فانظره وسأله الوائش ريسى في طرده وهو حقيق بالتسليم والله أعلم

(كتعدد المشتري) قول ز وتبطل كل مشتري الخ فان لم يتصرف كاتحاد المشتري بلا خلاف وقول ز وقال ابن رشد الخ في بعض النسخ ابن رشد وكذا هو في ضيق و طفي (وكان أسقط بعضهم) نحو وفي المدونة وغيرها انظر الاصل (وهل العهدة الخ) لو قال وهل العهدة على من شاء وعلى المشتري (ولو اقاله) قول ز فان تقابلها ما لا يسقط الخ أي بل الاقالة هنا فهو وليست بيعا ولا حلاله كما مر فراجع (الآن يسلم قبلها) قلت قول ز بناء على أن الاقالة يبيع ليعارضه ما تقدم من أن الاقالة يبيع الا في الشفعة لان ذلك فيما اذا تم على اسقاطها وهذه الشفعة (٢٩٥) مشبهة حيث أسقط الشفع شفعته قبل الاقالة ومعارضة تت غير صحيحة فانه فيشي

وقول ز وهذا اذا وقعت لو قدمه قبل الاستثناء لانه محله وقول ز يتم وكيله على عدم الخ الذي عجز يتم وكيله على الاتفاقيات الغائب وللغائب مال (وقدم الخ) اعلم انه اذا أخذ الاخص من المشتري مالا على اسقاط الشفعة فانها تنتقل للأعم وله ما يكفي ق نظائر وقول مب ولم أر من قاله بل مافي ز مصرح به في كلام الأئمة انظر الاصل متأملا (وقدم مشاركه الخ) قول مب ولم أر من قاله الخ بل ما ز مصرح به في كلام الأئمة قال النجاشي بعد أن ذكر مسئلة من مات عن ثلاثة بنين ثم مات أحدهم عن ثلاثة بنين مانصبه ولا يتخلو الدار من أن تنقسم أسعاسا أو ثلثا أو لا تنقسم بحال فان كان الاول فواضع وان كان الاخير كانت الشفعة للجميع من له فيها شرك بوراثه أو غيرهما وان كان الوسط فباع أحد الأعمام كانت الشفعة للجميع لان بنى الاخ شركتهم مع أعمامهم فيما ينقسم وان باع أحد بنى الاخ فعلى أحد قولي مالك ان الشفعة فيما لا ينقسم يتشافعون فيما بينهم دون

(كتعدد المشتري) قول مب صوابه ان شاس الخ فيه نظر لان مانصبه ز لابن رشد مثله في ضيق و طفي وتصحح ان شاس له لا يمنع من ذلك (وكان أسقط بعضهم الخ) هذا الذي ذكره المصنف مخصوص عليه في المدونة وغيرها قال في العتبية انظر اذا كان الشفعة جماعة حضور اتمام أحدهم هل يكون للمشتري حصة في أن يقول أنا لا أعطيك نصيبك اذ باي البعض فتنبه على صفة تكمم ولا الجميع اذ قد يقوم على الساقون ويقولون أعطيت حقه وقتنا يرجعون على أو يقول له القائم انما يرجعون على لا عليك اذ لا حق لهم عندك فاجبت على النص فيه اه منها بلفظها قلت قد جئت عن ذلك غاية فلم أقف على نص صريح في ذلك لكن ظاهر كلامهم أن من طلب أخذ الجميع من حضري يمكن منه اذ لا ضرر في ذلك على المشتري والله أعلم (كغيره) قول ز فانه يكتب عهده على المشتري الخ صوابه أن يقول فان عهده على المشتري لان المكتب ليس بشرط فتأمل (تنبيه) قال ابن عرفة بعد أن ذكر أن العهدة على المشتري مانصبه وقول ابن عبد السلام وعن سحنون ان للشفيع أن يكتب عهده على من شام من بائع أو مبتاع لا أعرف اه منه بلفظه ونقله غ في تكمم له وقال عقبه مانصبه فلم يقف على قول ابن زرقون حتى أبو اسحق عن سحنون انه أن يكتب عهده على من شام من بائع أو مبتاع اه منه بلفظه (وقدم مشاركه في السهم) قول مب فيه نظر ولم أر من قاله الخ فيه نظر ظاهر فان ما قاله ز مصرح به في كلام الأئمة قال النجاشي مانصبه وقال مالك في رجل هلك وخلف ثلاثة بنين ثم مات أحدهم عن ثلاثة من الاولاد فان باع أحد الأعمام نصيبه كانت الشفعة لأخيه وأبني أخيه وان باع أحد من الاخوة كانت الشفعة لبقية الاخوة لا للأعمام وقال أبو الحسن ابن القصار اختلفت الرواية عن مالك فقال الاخ أولى بمبايعه أخوه من العم وقال كل من له ملك في ذلك الشيء فله حقه من الشفعة فيما يبيعه أحد من الشركاء قال وهو القياس وسوى بين الشركاء والورثة في ذلك ولا يتخلو الدار من ثلاثة أقسام اما أن تنقسم أسعاسا أو ثلثا أو لا تنقسم بحال فان كانت تنقسم أسعاسا كان الجواب على ما قاله ابن القاسم عنه لان الدار تنقسم قسمين تنقسم أو لا ثلثا فاذا صار الى بنى الأب منهم قسموه أو ثلثا كما دارقائمة بنفسها فبعضهم أحق برفع الضرر من لا يصير له في ذلك الثلث شرك وان كانت لا تنقسم بحال أو ثلثا كانت الشفعة للجميع من له فيها شرك بوراثه أو غيرها لان الاصل فيما جعلت

أعمامهم وعلى قوله لا شفعة فيما لا ينقسم تكون الشفعة للأعمام دون بنى الاخوة لان الأعمام يقولون لا شفعة لأحدكم على أحد لان نصيبكم لا يحمل القسمة اه صح ونقله ابن ناجي في شرح المدونة وسلم واختصره ابن عرفة ولم يحك خلافه وقال النجاشي أيضا ولو كانت دار بين ثلاثة لأحدهم النصف ولاتنين النصف والدار تنقسم نصفين ولا تنقسم أرباعا فان باع صاحب النصف استشفع الاثنان وان باع أحد الاثنين كانت الشفعة على أحد قولي مالك لصاحب الربع وعلى القول الآخر لصاحب النصف دون اه

له الشفعة فيما لا ينقسم خوف أن يدعو المشتري إلى البيع فتخرج الدار من أملاكهم ومضرة خروج المالك من العقار أضرم مضرة المقاسمة وإن كانت الدار تنقسم أثلاثا خاصة بفباع أحد الأعمام كانت الشفعة لجميعهم لأن بني الأخوة شركهم مع أعمامهم فيما ينقسم وإن باع أحد بني الأخوة كان فيه أقولان فعلى أحد قولي مالك أن الشفعة فيما لا ينقسم يتشافعون فيما بينهم دون أعمامهم وعلى قوله لا شفعة فيما لا ينقسم تكون الشفعة للأعمام دون بني الأخوة لأن الأعمام يقولون نحن ننفع فيما يحتمل القسمة ولا شفعة لأحدكم على أحد لأن نصيبكم لا يحتمل القسم اه منه بلفظه ونقله ابن ناجي في شرح المدونة وسلمه واختصره ابن عرفة بقوله مانصه فان كانت الدار تنقسم أثلاثا فالجواب علي ما رواه ابن القاسم وإن لم تنقسم أثلاثا أو أنساها ولا أثلاثا فالشريك يارث وأشراء سواهم وانقسمت أثلاثا لا أنساها فباع أحد الأعمام فالشفعة لجميعهم وإن باع أحد الأخوة فعلى قول مالك الشفعة فيما لا ينقسم يتشافعون دون أعمامهم وعلى قوله لا شفعة فيه فهي للأعمام دون بني الأخوة اه منه بلفظه وسلمه ولم يحكم خلافه وقال النخعي أيضا بعدما تقدم يسيروا مناصه ولو كانت دار بين ثلاثة لأحدهم النصف ولأثنين النصف وإذا دار تنقسم نصفين ولا تنقسم أربعا فان باع صاحب النصف استشفع الاثنان وإن باع أحد الاثنين كانت الشفعة على أحد قولي مالك صاحب الربع وعلى القول الآخر لصاحب النصف ودونه اه منه بلفظه وفي ضج بعد أن ذكر أن الشفعة لدفع الضرر وهل هو ضرر الشريك أو القسمة قولان مانصه والاول أظهر للانفاق على وجوب الشفعة فيما ينقسم من حيث الجملة إلا أنه لا يمكن فيه القسمة لكثرة الشركاء اه منه بلفظه فانظر قول مب هذا ظاهر كلامهم مع هذه النصوص القاطعة الشاهدة له والله الموفق (وإن كاخت لاب الخ) قول ز فقديم إلى اللاب الخ وكذا عكسه فإذا باعت التي للاب فقديم الشقيقة وقول ز فيشمل ما إذا تعددت الأخوات أي الأخوات للاب فالأختان تفوق كالأخوات فإذا باعت الشقيقة قدم من على سائر الورثة وإذا بعن قدمت الشقيقة على سائر الورثة أيضا (٣) وقول مب خلافة لأشهب كان ينبغي لو أشار إلى رده بلفظه نظر لأنه يقتضي أن خلاف أشهب في موضوع كلام المصنف على ما حله عليه ز وما غناه به وليس كذلك وإنما خلاف أشهب في صورة المدونة وشبهها ونص المدونة وإن ترك أختا شقيقة وأختين للاب فأخذت الشقيقة النصف وأخذت الأختان للاب السدس من تكمله الأختين فباعت إحدى الأختين للاب فالشفعة بين الأخت الأخرى للاب وبين الشقيقة إذ هما أهل سهم اه منها بلفظه أو يمثل الاثنين ما فوقهما وقد فرض النخعي وابن رشد المسئلة في الأخوات بلفظ الجمع وكذا ابن عرفة ونصه ولو كانت أخت شقيقة وأخوات للاب فباعت إحداهن ففي كون الشفعة لجميعهن أو لبقية الأخوات للاب قولان القاسم وأشهب النخعي وهو أحسن اه منه بلفظه وقال النخعي بعد أن ذكر قول ابن القاسم مانصه قال أشهب الشفعة لبقية الأخوات للاب خاصة فإن سلم كانت للأخت الشقيقة لأنهن السدس وهو أحسن لأن من حق الأخت للاب والام أن يقسم لهما من الاول ويقسم أولئك بينهما السدس فهو

وقول ز فقديم التي للاب الخ وكذا إذا باعت التي للاب فقديم الشقيقة وقول مب خلافة لأشهب الخ فيه نظري يعلم من كلام خش ومن قول ابن عرفة ولو كانت أخت شقيقة وأخوات للاب فباعت إحداهن ففي كون الشفعة لجميعهن أو لبقية الأخوات للاب قولان ابن القاسم وأشهب النخعي وهو أحسن اه ومثله لابن رشد وغيره والله أعلم

(٣) قوله وقول مب خلافة لأشهب) نسخة مب التي بالدينا مقابل لأشهب فلعلمنا نسخة اه
مصححه

سهم يسهم اليهن اه منه بلفظه وهكذا ذكر الخلاف ابن رشد في رسم الاقضية من سماع
يحيى من كتاب الشفعة وقال ابن ناجي عقب كلام المدونة السابق مانصه ما ذكره هو المشهور
وقال أشهب لا تدخل الشفعة على أنى للاب قال اللغمي وهو أحسن ولو باع الشقيقة
كانت التي للاب أولى من العصة قال ابن عبد السلام وهذا راجح قول أشهب اه منه
بلفظه والله أعلم (ووارث على موسى لهم) قول ز لان الوارث لا يقدم على الموصى
لهم في هذا الفرض يعني كون البائع بعض الموصى لهم والمشتري أجنبي ومما قاله صحيح
واحترز بقوله في هذا الفرض عما إذا كان البائع هو بعض الورثة فان بقية الورثة يقدمون
على الموصى لهم على ما جزم به في المفيد ونصه وإذا تصدق رجل أو وصى بشقص من دار
لنفر فباع بعض أولئك النفر نصيبه عما تصدق به عليه أو أوصى له به دخل ورثة الموصى في
الشفعة مع شركاء البائع أن أحبوه ولا يدخل أحد من أولئك النفر على الورثة فيما
يتشافعون فيه اه منه بلفظه فلم يذكر في ذلك خلافا وكذا صاحب ضيغ فانه قال عند
قول ابن الحاجب والموصى لهم مع الورثة كعصبة مع ذوى السهام اه مانصه أى فلا يدخل
الموصى لهم على الورثة واختلف هل يدخل الورثة معهم فروى أشهب فين أوصى بثلاث
حائطه أو بسهم معلوم فباع أحدهم حصته أن شركاهه أحق بالشفعة فيما باع من الورثة محمد
وقاله أشهب وابن عبد الحكم وقال ابن القاسم للورثة الدخول معهم كاهل السهام مع
العصبة وسلم ابن المواز دخول ذوى السهام على العصبة ومنع دخولهم على الموصى له ورأى
أن الجزء الذى أوصى به الميث كالجز الذى يجب لذوى السهام بالميراث اه منه بلفظه
فظاهر قوله فلا يدخل الموصى لهم على الورثة انه لا خلاف في ذلك لكن لا يرد هذا على ز
خلافا لمب فانه لم يأمّل كلام ز ولم يلتفت لقوله في هذا الفرض الخ على أن الخلاف
موجود في ذلك وقد قدمنا كلام ابن عرفة عن الشيخ أبي محمد عن رواية محمد ولم يحك غيره
وبدل على وجود الخلاف فيه كلام مب نفسه لقوله قال السبرزى وبه العمل وعزاه ق
لابن القاسم اه مع أن قوله وعزاه ق الخ فيه نظر لان ما في ق انما هو فيما اذا باع بعض
الموصى لهم لا في موضوع كلامه هو من أن البائع بعض الورثة والخلاف المذكور هنا في
ق هو المتقدم في كلام ضيغ وقد ذكره ابن تونس والمتطى وابن شام وغيرهم وانظر
الجواهر وكلفظ ضيغ السابق ونص الجواهر اختلف فين أوصى لهم بثلاث حائط أو بسهم
معلوم فباع بعضهم حصته فروى أشهب أن شركاهه أحق بالشفعة فيما باع من الورثة
قال محمد وقاله أشهب وابن عبد الحكم وقال ابن القاسم للورثة الدخول معهم كاهل
السهام مع العصبة اه منه بلفظه وقد عزى اللغمي القولين معاملة واختار الاول ونصه
واختلف عنه أيضا اذا أوصى الميث بثلاث اشلائه نفر هل يكون الموصى لهم كاهل سهم
والقول انهم يتشافعون دون الورثة أحسن لان الميث شرك لهم بالثلاث ومن حق الورثة
أن يعزل عنهم ثلث الممت جلة وإذا لم يكن للموصى لهم أن يقتسمه واترك الميث على أقلهم
سهم ما وانما يطون الثلث يقتسمونه بينهم كانوا أهل سهمهم يتشافعون بينهم دون الورثة
اه منه بلفظه واختصره ابن عرفة غير منبه على اختصاره فقال مانصه وفي كون الموصى

(ووارث الخ) قول ز لان الوارث
لا يقدم الخ صحيح خلافا لمب
لقوله في هذا الفرض واحترز به عما
ذكره مب عن ضيغ ومثله في
المنهيد وقول مب وعزاه ق
لابن القاسم فيه نظر فان ما في المواق
انما هو فيما اذا باع بعض الموصى لهم
فعند ابن القاسم ان للورثة الدخول
معه كاهل السهام مع العصبة خلافا
لقول ابن عبد الحكم وأشهب
وروايته ان شركاهه أحق بالشفعة
فما باع من الورثة واستحسنه اللغمي
انظر الاصل والله أعلم

(ثم الاجنبي) قول مب نقله بعضهم عن المفسد الخ هو كذلك في المفسد وفي المبسط عن سماع ابن القاسم وهو كذلك في سماعه ابن رشد وهو مما لا أعلم فيه اختلافا لان المتباع يحمل محل بانه اه وقال ابن عرفة محمد فان أوصى أحد ولد الميت بحظ له لم يحل ثم باع واحد من بقية الولد فان من أوصى له الولد يدخل في ذلك مع بقية الاخوة ولم يختلفوا في هذا وليس كالأوصى له أبوه الذي ورثوا الدار عنه لكنه كباع من أحد البنين فيحل محل بانه اه وكذا اذا باع بعض أهل السهم الواحد حظ منه وسله الشريك للمشتري وأما اذا اشترى السهم كله جماعة فباع أحدهم حظه فنقل ابن رشد عن ابن القاسم أنه لا يكون أشراكه أحق بالشفعة وعن أشهب أنهم أحق لانهم كاهل سهم واحد اه وكلامه في سماع يحيى يدل على أن قول ابن القاسم هو الجاري على المشهور ونقله ابن عرفة وسلمه والله أعلم * (تنبيه) * يشمل المشتري عامل (٢٩٨) المغارسة فاذا غارس اخوة مثلا شخصاً فمعه عمله فهو كاحدهم اذا وقع

بيع فان وقع قبل تمام عمله فقال غ في تكميله عند قولها ولا يأخذ الوصى للعمل بالشفعة حتى يولد ويستحل أخذ منه شيخ الجماعة أبو مهادي عيسى بن علال أن عامل المغارسة اذا باع صاحب الارض حصته قبل أن يبلغ الغرس أنه لا يشفع الا ان حتى يبلغ الغرس فيه بلوغ الغرس كوضع الحل وهو مأخذ حسن اه وكذا اذا كان للبايع شريك آخر غير المامل والظاهر أن ذلك الشريك يشفع الا ان جميع الحظ المبيع قياساً على الغائب ثم ان تم عمل العامل دخل معه ان شاء والله أعلم فان كان البايع هو العامل بعد تمام عمله فلا إشكال في وجوب الشفعة لرب الارض وهل يجوز له البيع قبل تمام عمله قال سیدی عبد القادر القاسبي في أجوبته وبعدم صحته تجرى الاحكام ههنا في فاس اليوم واذا لم يصح البيع لم تقع الشفعة وعلى صحته تقع

لهم أشفع قولان اه منه بلانظه والحاصل أن كلام ز صحيح وفي كلام مب نظر من غير وجه والله الموفق (ثم الاجنبي) قول مب وما ذكره في المشتري نقله بعضهم عن المفسد الخ ما عراه هذا البعض للمفسد هو كذلك فيه نقله عن أحكام ابن بطال عن سماع ابن القاسم ونقله المبسط أيضاً عن سماع ابن القاسم وزاد أن بعض الشيوخ قال لا يعمل فيه خلافاً قلت المسئلة في رسم تأخير صلاة العشاء من سماع ابن القاسم من كتاب الشفعة ونصه وسئل مالك عن أربعة أخوة فباع أحدهم نصيبه من دارهم فسلم اخوته للمشتري ما اشتراه أترده فيه امعههم اذا باع آخرهم قال نعم قال محمد بن رشد هذا كقول وهو مما لا أعلم فيه اختلافاً لان المتباع يحمل محل بانه اه منه بلانظه ونحوه للشيخ أبي محمد وسله ابن عرفة ونصه الشيخ روى محمد بن أوصى له ثلث دار فهو شفع مع الورثة فيما باع بعضهم محمد لانه رجل واحد الشيخ كذا في الام محمد فان أوصى أحد ولد الميت بحظ له لم يحل ثم باع واحد من بقية الولد فان من أوصى له الولد يدخل في ذلك مع بقية الاخوة ولم يختلفوا في هذا وليس كالنبي أوصى له أبوه الذي ورثوا الدار عنه لكنه كباع من أحد البنين فيحل محل بانه اه منه بلانظه فتأمل * (تنبيه) * الاول * مثل هذه المسئلة ما اذا باع بعض أهل السهم الواحد حظ منه فسلم الشريك للمشتري ما اشتراه وأما اذا اشترى السهم كله جماعة فقال ابن رشد اترده ما قدمناه عنه انقاماً منه واختلاف لو كان المتبايعون للسهم الواحد جماعة فباع أحدهم حظه فنقل ابن القاسم لا يكون أشراكه أحق بالشفعة من أشراك البايع وقال أشهب أشراكه أحق بالشفعة من أشراك البايع لانهم كاهل سهم واحد والله التوفيق اه منه بلانظه وذكر الخلاف في ذلك أيضاً في رسم الافضية من سماع يحيى وكلامه فيه يدل على أن قول ابن القاسم هو الجاري على المشهور وقد نقله ابن عرفة أي ما في سماع يحيى وسلمه والله أعلم * (الثاني) * يشمل للمشتري عامل المغارسة

الشفعة فيه اه وجرمه بالشفعة على القول بصحة البيع ظاهر خلافاً لتوقف أبي الحسن فيه والله أعلم (وأخذ بأبي يع الخ) قلت قول ز وجرمه بالتقييد المذكور ح الخ أي تعاضج خلافاً لطخ والعوف (وان هـ دم وبني الخ) ابن ناجي وظاهر الكتاب سواء كان عالماً بالشفيع أم لا وهو كذلك وقيل ان كان عالماً له قيمته منقوض اه وقال أيضاً وظاهر التذويب سواء كان المشتري عالماً بالشفيع أم لا وهو كذلك في مختصر الوقاويرة أفتى بعض شيوخنا وقيل ما لم يعلم بانه اه قيمته منقوض لا متعدد قاله ابن زرب المغربي وحله الشيوخ على التفسير أي للمدونة قلت وبه أفتى شيخنا أبو مهادي غير مأمرة وأفتى مرة بالاول اه وقوله قال ابن زرب أي عن العتي كافي المعيار وعزاه في المنتقى لمالك في المجموع وعساه كانه المذهب فهو الراجح خلافاً لابن ناجي والله أعلم قلت وهذا كاترى في علم المشتري بالشفيع لافي عدم علم الشفع بفعل المشتري الذي قال ز هنا والافقية منقوضا لتعديده كاسبق الى وهم هو في رحمه الله تعالى فاستدل به بما تقدم قاتلاً خلافاً لابن ناجي فتأمل والله أعلم

فإذا دفع أحد الأخوة مثلاً حظه من أرض لا جنبي بالمغارة فتم عمله فباع أحد الأخوة
 نصيبه فالغافل كأخذهم وأما إذا باع قبل تمام العمل فقال غ في تكمله عند قول المدونة
 ولا يأخذ الوصي للعمل بالشفعة حتى يولد ويستهل إذا لم يرث حتى يولد ويستهل اه مانصه
 منه أخذ شيخ الجماعة أبو مهيدي عيسى بن علال أن العامل في المغارة إذا باع صاحب
 الأرض حصته قبل أن يبلغ الغرس أنه لا يأخذ إلا بالشفعة حتى يبلغ الغرس فبولوج
 الغرس كوضع الحبل وهو مأخذ حسن اه منه بلنظنه قلت المتبادر من كلامه أنه
 لا شريك لصاحب الأرض إلا العامل ومشله في المعنى إذا كان له شريك ولكن في النظر
 هل يأخذ الشريك جميع الحظ المبيع بالشفعة ثم إن تم عمل العامل دخل معه فأخذ بقدر
 ما له منها وان عجز بقى الجميع يبدأ أخذه أولاً ولا يأخذ الشريك إلا قدر ماله على تقدير تمام
 العمل ولا يتظر ما يؤهل البسه الأمر الظاهر الأول قياساً على الغائب وأقله أعلم * (فرع)
 وأما عكس هذا وهو أن يبيع العامل فإن كان البيع بعد تمام العمل فلا إشكال في وجوب
 الشفعة لرب الأرض إن كان وحده وله وشركانه إن كان له شركاء كشفه الأخوة المارة
 وإن كان يبيع قبل تمام العمل فعلى المالكين الحاج من ثبته لا يجوز له البيع فظاهر أنه لا شفعة
 قال سيدي عبد القادر الفاسي في أجوبته مانصه وبعد صحة البيع تجرى الأحكام هنا
 في فاس اليوم وإذا لم يصح البيع لم تقع الشفعة وعلى صحته تقع الشفعة فيه اه منها بلنظنها
 كذا جزم أولاً وقوع الشفعة على القول بصحة البيع ثم ذكر بعد أنه يخرج فيه أقوالاً ولما
 ذكر ابن هلال في الدر المنثور قول ابن رشد بجواز البيع قال عقبه مانصه ولما ذكر الشيخ
 أبي أبو الحسين رضي الله عنه المسئلة في كتاب أمهات الأولاد من التقييد قال انظر هل
 لرب الأرض الشفعة توقف فيها اه منه بلنظنه قلت وأما وجوب الشفعة في المال
 يعني إذا اكمل العمل فيؤخذ مما قد مناه عن تكميل التقييد بالآخرى وأما ابتداء
 فالظاهر أنه يمكن من ذلك أن طلبه لأن ملكه مما يشفع به محقق واستحقاقه للجزء المبيع
 كذلك لأنه إن تم العمل أخذه بالشفعة وإن لم يتم أخذه بالاصالة ولا ضرر على المشتري في
 ذلك لأنه إن تم البيع بهتمام المبيع استقر الأخذ وكانت العهدة عليه وإن فسخر ذلك لشرى
 ما أخذه منه ورجع على المشتري بثمنه فلا وجه للتوقف نعم لو كان لرب الأرض شريك
 وأراد الأخذ إلا أن كان للتوقف وجه فتأمل باصاف والله أعلم (فله قيمته قائماً) قول ز
 والافقيته منقوضا لتعديده الخ هذا هو الصواب خلاف قول ابن ناجي في شرح المدونة
 مانصه وظاهر الكتاب سواء كان عالماً بالشفعة أم لا وهو كذلك وقيل إن كان عالماً فله
 قيمته منقوضاً اه منه بلنظنه وقال أيضاً بعد هذا عند قولها ولو غرم المشتاع شجرة أو
 نخلاً فامدوى الشفيع قيمة ذلك قائماً مع غنى الأرض والأفلا شفعة له اه مانصه قال أبو
 إبراهيم ليس في الامهات قائماً قلت وظاهر التهذيب سواء كان المشتري عالماً بالشفيع
 أم لا وهو كذلك في مختصر الوقار وبه أفق بعض شيوخنا وقيل معناه ما لم يعلم به فأما إذا علم
 قائماً يعطى قيمة البناء منقوضاً لأنه متعد قاله ابن زرب قال المغربي وجهه الشيوخ على
 التفسير قلت وبه أفق شيخنا أبو مهيدي غير ماهرة وأفق مرة بالاول اه منه بلنظنه

وكلام أبي الحسن الذي أشار إليه ذكره عند نصهم المتقدم فذكر قول ابن زرب وقال مانصه
 وفي مختصر الوفا يعطى قيمته قائما الشيخ وحمل الشيخ قول ابن زرب على التفسير
 للمدونة اه منه بلفظه وكلامهم امامه ابوهم أن ابن زرب قال ذلك ولم يقله عن غيره
 وليس كذلك ففي نوازل الشفعة من المعيار مانصه وسئل ابن زرب عن اشتري شقة
 شفعي فبني فيه ثم قيم عليه بالشفعة هل يأخذ بقيمة بناءه قائما ومنقوضا فأجاب قال
 العتيبي قيمة البناء منقوضا لانه متعدد الحكم أن له شفعيا وبنى قبل أن يعلم يأخذ بالشفعة
 أم لا وفي كتاب الوفا بقيته قائما قال ابن زرب وقول العتيبي أصح وأحب إلى اه منه بلفظه
 قلت في المتقى مانصه وأما من اشتري شقة من أرض فبني فيها ثم قام الشفعي فان
 العمارة تقوم مطروحة نقضا فان شاء الشفعي أخذ ذلك بقيمة منقوضا والأمر به بقلعه
 قاله مالك في المجموعة ووجه ذلك أنه متعدد البناء اه منه بلفظه وهو وحده كاف فيما
 قلنا من أن ما لز هو الصواب لانه نقله نصاب مالك وساقه كانه المذهب ولم يحك خلافة
 وانظر كيف خفي كلامه هذا على غيره وأحد من الحفاظ والله الموفق (تبيينه) قال ابن
 عرفة مانصه وحيث يجب للمشتري قيمة بناءه فانه يجب له قائما ظاهرا أو فاهم الاطلاقه
 ويجب تقييده بما تقدم في كتاب الغصب من مسائل الاستحقاق من المشتري بكونه امس
 من نوات المالك ولا ذوى السرف فان كان منهما اعتمدت قيمته منقوضا اه منه بلفظه
 ونقله ابو علي وسلمه وفيه نظر من وجهين أحدهما أنه يقتضى أن له قيمته قائما ولو بنى وهو
 عالم بأن له شفعيا وقد علمت ما في ذلك فانهما أن ما قدمه في الغصب تقدم ما فيه فراجع
 هناك (أو قاض عنه) قول ز اذ لو علم ذلك لم يجز له أن يقسم عليه الخ مانسبه لابن
 عرفة هو كذلك فيه ومن جملة ما احتج به قوله اذ لو جاز قسمه عليه لكان كقسمه هو بنفسه
 اذ لا يجوز أن يفعل الحاكم عن عائب الا ما يجب على الغائب فعليه جاز قسمه عليه الى اخر
 ما في ز عنه ولكن فيه نظر لاننا قلنا يمنع القسم فأما أن نقول ان الحاكم يأخذ
 بالشفعة للغائب ولا قائل به وأما أن نقول لا يأخذ له ويمنع المشتري من التصرف حتى
 يقدم الغائب وقد لا يقدم أبدا أو يقدم بعد مدة طويلة وفي ذلك من الضرر بما لا يجنى مع
 أن ظاهر نصوص المتقدمين والمتأخرين أن المشتري لا يمنع من التصرف في شئ تراها اذا
 كان الشفعي غائبا غيبة بعيدة وقد أطلق أهل المذهب القول بأن القاضى يجب شريون
 الغائب البعيد الغيبة الى ما طاب له من القسم ولم يقيدوا ذلك بشئ بل ظاهر كلامهم أنه
 يجب له ذلك كل شئ بأكاله بالارث أو بغيره كالشرا سواء كان الشرا قبل غيبته أو بعدها وهو
 ظاهر المدونة وغيره في هذه المسئلة بخصوصها أيضا ففيها مانصه ومن اتباعه صامان دار
 له شفعي غائب فقام شريكه ثم جاء الشفعي فله نقض القسم وأخذ اذ لو باعه المشتري
 بعد القسم كان للشفعي رد بيعه اه قال أبو الحسن عقبه مانصه وقال ابن القاسم وأشهب
 في المجموعة قال أشهب وأنه لا يأخذ بالغائب امس له رد القسم لانهم قاموا من يجوز قسمه
 الشيخ يدل على أن القسم وقع بحكم وظاهر الكتاب وقع القسم بحكم أو بغير حكم قال
 عبد الحق وإنما قال ينقض لانه قسم بغير حكم وأما اذا رفع الى الحاكم فاقسم ماض

وبأخذ الشفيع ما يقع له في القسم ابن يونس قال يحسنون بعضى القسم وللشفيع أخذ
 ما وقع للمبتاع في القسم بالشفعة الشيخ ظاهره كان يحكم أو بغيره فعلى هذا الظاهر تكون
 ثلاثة أقوال قول يحسنون وظاهر الكتاب وتفرق أثمب وعلى ما حمل عليه عبد الحق
 الكتاب أن ذلك راجع الى قول واحد وأنه اختلاف في حال اه محل الحاجة منه بلفظه
 ونحوه لابن ناجي وفي طرر ابن عات مانصه المشاور واذ قسم القاضي ويقدم الشفيع
 الغائب فله نقض القسم والاخذ بالشفعة عند مالك وابن القاسم ويحسنون يقول القسم
 نافذة يأخذ الشفيع النصيب الذي صار للمشتري بالشفعة اه من الاستغناء اه منها
 بلفظها ونحوه لابن سلون ونصه وفي كتاب الاستغناء اذ قسم القاضي على الغائب الذي
 وجبت له الشفعة ثم قدم فله نقض القسم والاخذ بالشفعة عند مالك وابن القاسم وقال
 يحسنون القسم نافذة يأخذ الحظ الذي صار للمشتري بالشفعة ان شاء اه منه بلفظه
 وذكر اللمعي قول ابن القاسم الذي قدمناه عن المدونة وزاد عقبه مانصه وقال في كتاب
 محمد مثل ذلك وان كانت المقامعة من السلطان وقال يحسنون لا ترد المقامعة وللشفيع
 أن يأخذ ما صار للمشتري بالمقامعة اه منه بلفظه ثم ذكر من عند نفسه تفصيلا اخر
 وقد نقله أبو الحسن أيضا ونقل نحوه عن ابن يونس وزاد مانصه ابن يونس وانما كان له نقض
 القسم على قول ابن القاسم لانها شفعة وجبت له قبل القسم وانظر كيف جعل له يحسنون
 الشفعة مع ثبوت القسم فهو مشكل الآن يقال قسمه لا ينقض لانه يحكم فلا ينقض حكم
 الحاكم وكانت له الشفعة لان حقه تعلق بذلك الشقص قبل القسم اه منه بلفظه
 وبتأمل ذلك كله مع الانصاف يظهر لك ما في كلام ابن عرفة رحمه الله واحتجاجة بقوله
 لكان كقسمه هو نفسه فيه نظر ظاهر أما أولافان قسم الشفيع نفسه اختيارى لقدرته
 على تركه بأخذ بالشفعة وقسم الحاكم اضطرارى لطلب التبريد ذلك مع عدم قدرته
 على الاخذ بالشفعة وأما ثانيا فان قسم القاضي غاية أن ينزل منزلة تصرفه بإسقاط شفعة
 الغائب وهو لو صرح بإسقاطها لم تستطع قول واحد اقتضاه بالانصاف والله أعلم (أولهاية ان
 حط عادة أو شبهه التين بعده) قول ز أول تنويع الخلاف الخ فيه نظروا قاله عجم
 وسله ق ومب بسكوتم ما عنده والصواب ان أول تنويع ما يحيط عن المشتري
 لا تنويع الخلاف ولا بمعنى الواو ولقد أحسن خش هنا في تقرير كلام المصنف فعليك
 به قال في المدونة مانصه ومن اشترى شقصا بالف درهم ثم وضع عنه البائع تسعة مائة بعد
 أن أخذ الشفيع أو قبل نظر فإن أشبه أن يكون ثمن الشقص عند الناس مائة درهم اذا
 تفاخروا بينهم أو اشترى وأبقر تغاين وضع ذلك عن الشفيع لان ما أظهر وأمن التين الاول
 انما كان سببا لقطع الشفعة وان لم يشبهه عنه أن يكون مائة لم يحط عن الشفيع شيئا وكانت
 الوضعية حجة للمبتاع وقال في موضع آخر ان حط عن المبتاع ما يشبه أن يحط في البسوع
 وضع ذلك عن الشفيع وان كان مما لا يحيط مثله فهو هبة ولا يحط للشفيع شيء اه منها
 بلفظها قال ابن ناجي مانصه قوله ومن اشترى شقصا بالف درهم الخ هي من قول ابن القاسم
 والمقالة الثانية عندي خلاف الاولى لانه في الاولى اعتبر في الشبهة ثمن الشقص وفي الثانية

(وان اختلفا في الثمن) فان اقامينة وكفأنا في البعدالة كانا كن لائنة لهما قاله في المدونة وهذا اذا كانت الشهادة في مجلس واحد والا قد ثبت بينة الشفيع وقال أشهب وسحنون تقديم بينة المبتاع ولو تكافأ ناورجه في المنتخب ثم ان طالع خصامهما ما ووقفت العلة ثم حكم بالشفعة فالعلة للمشتري كافي المعيار عن ابن الحاج لكن الظاهر تقييده بما اذا لم يتبين ان مخاصمة المشتري كانت يباطل (فان قال لا حلف الا ان ياتزم الاخذ بالشفعة فذلك كافي المعيار وطرر ان عات وكذا كل عين يتوقع عدم افادتهم للعالف فله ان يقف (٣٠٣) عنها حتى تتحقق له فادتها كافي المعيار ايضا النظر الاصل والى ذلك أشترت بقولي لكل من طلب باليمين

أن يتأخر الى التبيين
كل مشتري للشفع قبل الإلتزام
من الشفيع الاخذ حرر المقام
وقول ز وانما يخلف حيث حقق
الحزم مثله ق عن ابن المواز وابن
يونس ابن رشد وهو قول مالك
وظاهر المدونة وصرح المتسطي
بأنه المشهور وقبله في ضيق وقال
الغني الاخذ باليمين اليوم في هذا
أحسن يعني مطلقا لان الناس قد
كثروا فيهم التحصيل الامن كان من
أهل الثقة والدين فلا يخلف اه بخ
وفي نوازل الشفعة من المعاصر عن
ابن مرزوق والراجح عندي في هذا
الوقت اليمين مطلقا اه وفيه بعد
هذا عن القسوري الذي جرت به
الفتوى وجوب اليمين ولو حصل
الدفع بعناية عدلين ان اتم ما ان يريدنا
في الثمن ولا تقلب تلك اليمين اكثر
تحيل الناس وفسادهم واستحقاقهم
التم صرح بذلك الغني في مواضع
من تبصرته وهو في المائة الخامسة
فكيف لو أدرك زمانهم يستثنى
من ذلك المبرز الى العدالة المنقطع
في الصلاح والخير وأين هو اليوم

اعتبر في ذلك العطسة نفسها وز كنه في درس شيخنا حفظه الله تعالى فوافق أصحابنا عليه
تم ووقفت على قول أبي عمران جله أبو محمد على الخلاف وأما نافلا جـ له عليه ما وجدته
للتوفيق سيدا ووجه التوفيق أن يقال جله أولا على التهمة فراجع ما يمتهم وما لا يمتهم وثانيا
لم يظن ذلك وانما جعلها على سبيل الوضعية ولم يظن بهم ما قصد القطع للشفعة وكذلك جله
ابن يونس على الوفاق فقال هذا الاول سواء في المعنى وسبق بما قاله عبد الحق اه منه
بلفظه وعلى أنه وفاق اقتصر ابن عرفة فانه قال بعد ذكره كلام المدونة مانصه الصقلي وهذا
والاول سواء وسبقه في هذا عبد الحق وزاد لان معنى قوله ان حط ما لا يحيط في البيوع
لا يوضع عنه شيء يريدون الشفص أكثر من الباقي بعد الحطيطة وأما ان كان غن الشفص
مثل الباقي من الثمن بعد الحطيطة فأقل فالأمر على ما ذكرنا ولا ان اظهرهما جله الثمن
سبب انقطع الشفعة فالحطيطة على ثلاثة أقسام منها ما هو به للمبتاع لا يحيط للشفيع وما
يشبه حطيطة البيع يحيط للشفيع وما يظن أنه لقطع الشفعة فيسقطانه فيكون الباقي
من الثمن مثل قيمة الشفص فهذا يحيط للشفيع لئلا يمتهم ما أن يجعله مالا أظهره سيدا انقطع
الشفعة اه منه بلفظه ومثله لا يبي الحسن ونحوه في ضيق ولهذا قال أبو علي بعد أن قال
مانصه وقد تحصل من هذه الانتقال أن الطرح اذا جرت العادة به كالمسمى عندنا في عرفنا
باب الله في موضع عن الشفيع مطلقا وكذلك اذا كان الباقي بعد الطرح يشبه أن يكون ثمننا
للشفص ولو كثرت المطروح فانه يطرح عنه أيضا أشار المصنف للإدلى بقوله أو ليهية ان حط
عادة وللثانية بقوله أو أشبه لثمن بعده اه محل الحاجة منه بلفظه والله أعلم (وان
اختلفا في الثمن الخ) قول ز وانما يخلف حيث حقق عليه الشفيع الدعوى الخ قال
ابن رشد في أول رسم من سمع القرنين من كتاب الشفعة مانصه ولا اختلاف عندى في
هذه المسئلة اذا اختلفا في الثمن وحقق كل واحد منهما ما الدعوى على صاحبه وأما اذا لم
يحقق الشفيع الدعوى على المشتري وأتى المشتري بما يشبهه فقبل انه لا يمين عليه وهو قول
مالك في هـ هذا الرواية وقيل القول قوله مع عيینه الآن تكون على ذلك بينة بتقارر البائع
مع المشتري على ذلك اه محل الحاجة منه بلفظه وقول ز أو كان ممن يمتهم الخ ما أفاده
كلامه من عقوط اليمين في غير هذين الوجهين هو ظاهر المدونة ومختار ابن يونس وصرح
المتسطي بأنه الا شهر في المذهب وقبله المصنف في توضيحه وغيره ولكنه خلافا ما اختاره

انما هو في وقتنا كالغراب الاعصر بين الغربان اه وكل من مق والقوري في المائة التاسعة فالعمل بذلك
اليوم الذي لم يبق فيه من الدين الا اسمه ولا من الاسلام الا رسمه متحتم لكن ههنا دسيسة نشأت من رقة الديانة وهي أن كثيرا من
الناس بعد ان يعلم منه التحرج من الحلف فيبالي بيقع براءة نفسه منه فيدعى عليه ما يوجب عليه عينا في هذه النازلة ونحوها
ليتوصل بذلك الى ابطال حقه بالكلية أو الى الصلح معه بشئ يأخذ منه فلا بد لمن ابتلى من نظر خاص في كل نازلة فيستظرف اليه الى حال
المدعى والمدعى عليه والا انقلب المصلحة مفسدة ولا حول ولا قوة الا بالله

اللغوى ونصه والاخذ باليمين اليوم في هذا أحسن لان الناس قد كثروا فيهم التحيل فيما يرون
 أنه يدفع المشتري عن الاخذور بما أظهر وأن ذلك صدقة وهو في الباطن يسع الامن كان
 من أهل الثقة والدين فلا يخلف اه منه بلفظه وفي نوازل الشفعة من المعيار أخرج جواب
 للعلامة ابن مرزوق مانصه واليمين مع تحقق الدعوى متفق عليها ومع التهمة تختلف فيها
 والراجح عندي في هذا الوقت اليمين مطلقا اه منه بلفظه وفيه بعد هذا من جواب لابي
 عبد الله القوري مانصه الذي جرت به الفتوى وجوب اليمين ولو حصل الدفع بمائة عدلين
 هذا اذا اتهم أن يزيد في الثمن ولا تنقلب تلك اليمين لكثرة تحصيل الناس وافساد الناس
 واستحقاقهم التهم صرح بذلك الشيخ اللغوى في ما وضع من تبصرته وهو في المائة الخامسة
 فكيف لو أدرك زماننا هذا نعم يستثنى من ذلك المبرز في العدالة المنقطع في الصلاح والخير
 وأمن هو اليوم انما هو في وقتنا كالغراب الاعصم بين الغريبان اه منه بلفظه قل
 واذا قال ذلك الامامان المذكوران في وقت ما وهما في المائة التاسعة اذا الاول ولدا ليله
 الاثنى رابع عشر ربيع الاول عام ستة وستين وسبع مائة ووفى في عصر يوم الخميس رابع
 عشر شعبان عام اثنين وأربعين وثمان مائة وصلى عليه بعد الجمعة والثاني ولد بمكة سنة أول
 القرن ووفى في سنة اثنتين وسبعين وثمان مائة بفاس فكيف لو أدركوا وقتنا هذا وهو حدود
 العشرين بعد المائتين وألف الذي لم يبق فيه من الدين الا اسمه ولا من الاسلام الا رسمه
 فالعمل بما قاله اليوم متحقق وقد نص الثاني منه - ما على أن الفتوى في زمانه لكن ههنا
 دسيسة نشأت عن رقة البداية وابتار الدنيا الخسيسة وهي أن كثيرا من الناس بعد الى من
 يعلم منه أنه يتخرج عن الخلف فيما يتحقق براية نفسه منه فيدعى عليه ما يوجب عليه عينا
 في هذه النازلة ونحوها يتوصل بذلك الى ابطال حق المدعى عليه بالكلية أو يظلم معه
 بشئ لاجل ذلك وقد بلغنا في هذا الوقت عن غير واحد من الفقهاء نحو هذا حتى أن بعضهم
 ليقيم بالصلى بنحو درهم على ادعائه نحو ثلثمائة درهم فلا بد أن يتلى بالحكم بين الناس من
 نظر خاص في كل نازلة نازلة تحدث بين يديه فينظر في حال المدعى والمدعى عليه والا
 انقلب المصلحة مفسدة ولا حول ولا قوة الا بالله * (تنبيهه) * قول القوري كالغراب
 الاعصم هو بالعين والصاد المهملة قال في القاموس مانصه والاعصم من الظباء
 والوعول ما في ذراعيه أو أحدهما بياض وسائرهما أسود أو أجروهي عصمه وقد عصم
 كفروح والاسم العصمة بالضم اه منه بلفظه * (فروع الاول) * قال في المدونة وان
 أقام بينة ونكافأ في العدالة كانا كمن لا بينة لهما وصدق المتابع لان الدار في يده قال
 أبو الحسن مانصه الشيخ فجعل ابن القاسم تهازا ابن يونس وقال يحنون في المجموعة البينة
 بينة المتابع وليس هذان التهازلا نهزادت وقال أشبه مثله وهذا اذا كانت الشهادة
 في مجلس واحد الشيخ وقول يحنون هنا كقول الغير في كتاب الروا - في اختلاف
 المتكلمين قال فيه وقاله ابن القاسم في اختلاف المتبايعين يعني في السلم في مسئلة
 العبد والثوب محمد بن يونس وفي كتاب محمدان كانت الشهادة في مجلس فالقول قول بينة
 الشفيع ان كانوا عدولا وان كان الاخران عدلا لانها ان كانت بينة الشفيع قبل

فقد زاده المتابع بعد الصفة وان كانت بعد قبلي وضعية من الثن اه محمل الحاجة منه
 بلفظه ونقله ابو علي وقال بعده مانصه وفيه تحرير بليغ فعلم ان له لكن قوله وفي كتاب
 محمد ان كانت الشهادة في مجلس فالقول قول بينة الشفيع الخ كذا وجدته في النسخة
 التي يسيدي من أبي الحسن مجلس بالافراد وكذا نقله ابو علي في النسخة التي يسيدي من
 شرحه وهو تصحيف لا محالة كما يدل عليه ما بعده والذي في اختصار المتبصرة
 لابن هرون هو مانصه وقال محمد ان شهدت البيستان على صفة واحدة في مجلس
 واحد قضى بأدلهما وان تكافأنا كانا كني لا يينة لهما ويحلف المشتري على
 ما ادعاه وان كانت الشهادة في مجلسين كان القول قول بينة الشفيع الى آخر ما تقدم عن
 أبي الحسن ونحوه في المعين فانه بعد أن ذكر قول ابن القاسم وسنكون قال مانصه تنبيه
 قال محمد هذا اذا كانت البيستان في مجلس واحد وان كانت الاخرى أعيدل لانها ان كانت هي
 القول قول بينة الشفيع اذا كانت عدلة وان كانت الاخرى أعيدل لانها ان كانت هي
 الاولى فالزيادة وقعت بعد الصفة وان كانت هي الاخرة فهي وضعية من الثن الاول
 اه منه بلفظه فتحصل أن مذهب ابن القاسم في المدونة وبه قال محمد انما اذا تكافأنا في
 العدالة سقطتا وان مذهب أشهب وسنكون أن بينة الشفيع تقدم بمطلقا وان محمل
 الخلاف اذا كانت في مجلس واحد والا قدمت بينة الشفيع قلقت وقد رجح ابن أبي زمنين
 في منتخبه قول سنكون ونصه قال سنكون قلت لابن القاسم فان أقاما جميعا المدينة فقال ان
 تكافأت البيستان في العدالة فالقول قول المشتري وهما كني لا يينة له قال محمد يعني نفسه
 كان سنكون بقول يؤخذ بما شهدت به بينة المشتري لانها حفظت الاكثروا وهو أشبه
 بأصولهم اه منه بلفظه ونقله في معين الحكم وقبله وهو ظاهر والله أعلم * (الثاني) *
 في نوازل الشفعة من المعيار عن ابن الحاج مانصه اذا اختلف الشفيع والمشتري في الثن
 وطال خصامهما في ذلك وقعت الغلظة ثم حكم بالشفعة فالغلة للمشتري ونزات ابن فريج
 وأبي الربيع وكان هو المشتري اه منه بلفظه قلقت ظاهره ولوتين أن محاصرة المشتري
 كانت باطل والجاري على ما قدمناه عن اللغوي وغيره في الاستحقاق تقييده بما اذا لم يكن
 كذلك فراجع هناك * (الثالث) * في طرر ابن عات مانصه المشاور وان اختلفا في الثن
 فقال المشتري بما عاين وقال الشفيع بشتين أو بسبعين فالقول قول المتابع مع عينه فيما
 يشه وان قال لأحاف الآن يلتزم الاخذ بالشفعة ولا يكون على الخيار فذلك لومتي
 حلف لزمه الاخذ على ما أحب أو كره وهو خلاف لقول غزيرة وهذا قال الاميرى من
 الاستغناء اه منها بلفظها وفي نوازل الشفعة من المعيار ان بعض الشيوخ سئل عن ذلك
 فأجاب بمانصه ان ذلك من حجة المشتري ومن حقه اه منه بلفظه * (استطرد) * زاد في المعيار
 متصلا بما قدمناه عنه مانصه وكذلك من قام له شاهد واحد جعل له يحلف قبل الاعذار
 الى المشهود عليه أم لا والحق ان من حق القائم بشهادته أن لا يحلف حتى يعذر الى المشهود
 عليه في الشاهد لا سيما أن يجرحه فتذهب عينه باطلا وهذا من حق الطالب فلورأد أن
 يحلف قبل الاعذار كان ذلك له لانه حق له لاحق عليه وكذلك من قام يطلب حقا على غريم

(ككبير الخ) قول ز ولا يمين
عليه الخ فيه نظران هذا قول
أشهب ولم يمش عليه المصنف كيف
وهو يقول فالقول للمشتري بيمين
فيما يشبهه (لبقائه بالأرض) قول
ز وبقي للمبتاع نصف الخ هذا
خوالذي صوبه الشيوخ انظر ضج
وح وقول ز وان اقتضاه تعليل
المصنف فيه نظران لتعليل المصنف
مع قوله بعد وله نصف الزرع يفيد
خلاف ذلك تأمله والله أعلم وخير
الشفيع وألا الخ) قول ز ان
كان الابن باقيا الخ هذا القيد
مصرح به في نقل ق

* (القديمة) *

قول مب ولولا مال الكين فاكثر
وحذف ولولا الخ فيه نظران للصواب
ما أفاده كلام ابن عرفة لان قسم
قصة المنافع هو قصة الذوات وأما
المرضاة والتقربة فتسكونان في كل
منهما خلاف ظاهر المصنف الذي
اغتربه مب انظر الاصل والله
أعلم وقول مب هي مراد ابن
عرفة فيه نظر لقوله ولولا غايبا فتعين
جواب الرصاع انظر الاصل

وله عليه ينسب فادعى عليه الغريم القضاء أو الهبة أو نحو ذلك فن حجة الطالب أن يقول
لأحلف هذه اليمين حتى يحضر المال مخافة أن ثبت العدم فتكون يميني لأفائدة لها
أو تشهد على نفسي بالملاءة بحيث لا تقبل منك يمينه العدم إذا أتى بها وكذلك من قام بعد قد
دين فن حقه أن لا يحلف بين القضاء حتى يثبت له مال يقتضي منه مخافة أن لا يثبت فيعجز
عن ذلك فتذهب يمينه باطلا وكذلك المملوكة على الطوع تقضي بالثلاث فينكرها في
الجلس ويقول انما أردت واحدة فانه يحلف على ذلك مهما أراد مراجمتها ان كان قبل
البناء ورجمتها ان كان مدخولا بها ولا يتحمل اليمين الا ان اذ قد لا يراجعها فتضيع عنه
وحاصله ان كل يمين يتوقع عدم افادتها للطالب فله أن يقف عنها حتى تتحقق له فاندتها
اه منه بلفظه وقال ابن ناجي عن قول المدونة في كتاب الشهادات ومن أقام شاهدا على
رجل أنه تكفل له بماله على فلان حلف مع شاهده واستحق الكفالة قبله مائه وقوة لفظها
يقتضي أنه يحلف أو لا ثم يستحق الكفالة ولا حجة له اذا قال لأحلف حتى يحضر مالي قبله
من الكفالة وان كانت الواو لا تنفي الرتبة ولا خصوصية لهذه الصورة به قال أبو حفص
الطارق ونقل عن عبد الواحد بن تميم العجبي الكفيف انه لا يحلف حتى يحضر له ماله
وبه العمل وتونس وقيل يكفي أن يشهد المطلوب انه على محقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا
تقبل منه يمينه بالعدم فاله ابن أبي زمين وفضل وغيرهما ولم يبحث أكثر شيوخ المذهب غيره
وأفتى شيخنا أبو مهدي عيسى الغبري على ما بلغني ان كان المطلوب يتكلف كائنه في احضار
المال مثله أن يحتاج الى سبع داره أو نحو ذلك فانه يحلف الطالب أو لا والافتى يحصله وما
ذكره صواب وبه حكمت بالقيروان لادخاله في أخذ ماله وقد لا يحلف اه منه بلفظه
والله أعلم (ككبير يرغب الخ) قول ز وشبه في أن القول قول المشتري الخ نحوه
لت قال طفي هو تمثيل لاتشبيه اه منه بلفظه وقول ز ولا يمين عليه قال نو
فيه نظران هذا قول أشهب ولم يمش عليه المصنف فكيف وهو يقول فالقول للمشتري
يمين فيما يشبهه اه وهو ظاهر والله أعلم (قولان) الاول لا شهب وابن المواز والثاني
لابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبح انظر غ (لبقائه بالأرض) قول ز وبقي
للمبتاع نصف الزرع الخ صواب لان هذا هو الذي صوبه الشيوخ وخطأ القول بأنه
للبائع انظر ضج وح وقول ز لا للبائع وان اقتضاه تعليل المصنف فيه نظران سكت
عنه نو ومب بل لتعليل المصنف مع قوله بعد وله نصف الزرع يفسد خلاف ذلك
ولولا ان كلام المصنف يقتضي انه لا شفيع ربحا صدق لكن يمنع من هذا قول المصنف
فيما مر وزرع ولولا بارضه فتأمله (وخير الشفيع وألا الخ) قول ز ان كان الابن باقيا
الخ هذا القيد مصرح به في نقل ق وكأن ح يقف عليه فعبر عنه بينبغي والله أعلم

* (باب القديمة) *

قول مب قلت مذهب المدونة انما هو فيما على مدينين الخ فيه نظران ابن عرفة قال
ولوما باقيا ما يقيد بما اذا كان المدين حاضرا فتعين جواب الرصاع والله أعلم وقول
مب وحذف ولولا الخ فيصير حد ابن عرفة هكذا نصير مشاع من مملوك مال كين فاكثر معينا

(لامقوم) قول مب وناق ح هو الظاهر بل هو المتعين لأن مافي ق عن ابن عبدوس عند قوله الا يحاط فيه شجر الخ صريح فيما لح وكذلك كلام المنتخب انظر الاصل والله أعلم وقول ز كما استظهره بعض شيوخ الخ قال ج في هذا الاستظهار نظرا لانه كان في المراضاة فهي كالبيع فلا يجوز بلا اشكال وان كان في القرعة فلا يجوز له أيضا وسيأتي له نفسه عند قول المصنف أو أرض بشجرة متفرقة عن الطرران القطاني أصناف لا يجوز جمعها في القسم فتأمل اه وقد صرح ابن رشد في المقدمات بجمع القرعة في المثليات انظر نضه في الاصل (٣٠٦) (وجاز صوف على ظهور الخ) قول ز فلا يجوز أن يتأخر الخ الذي يدل عليه

كلام الأئمة أن المداير انما هو على الانتهاء انظر الاصل وقول ز أو يجري على مسئلة السلم المقبوض الخ لم يتقدم له فيها الا التنظير فراجعه وقوله وفي شرح الديميري الخ الموعول عليه هو الاول انظر نو قلت وقول المصنف وجاز صوف على ظهران جزوان لكن نصف شهر قال غ لاشك أن هذه العبارة جيدة موافقة لقوله في المدونة ولا بأس بقسمة الصوف على ظهران الغم ان جزاه الآن أو إلى أيام قريبة يجوز بيعها اليها ولا يجوز ما بعد وما في بعض النسخ ان لم يجوز وكأنه اصلاح عن لم يفهم معناه اه (وعرس أخرى الخ) قول ز وجاز لمستعير أرض غيره أي وكذا لمن ملك شجرة بأرض غيره قلت وقول خش ولو كانت شجرة جسيمة قال في القاموس جيز كقيط والجيز من التين المذكور اه (وحملت في طرح كناسه الخ) قلت قال غ أشار به لقوله في المدونة فإذا كنت منرك حملت على سنة البلد في طرح الكناسة اه (الان زاد عينا الخ) قول ز ومحله أيضا قال مصنف الخ يعني عنه قول المصنف

باختصاص تصرف فيه أو بقرعة أو تراض وهذا منه رجحه انه اغترابا يظهر عبارة المصنف المفيد أن قسمة المنافع فقط قسمة قسمة المراضاة والقرعة وفيه نظر والصواب ما أفاده كلام ابن عرفة لأن قسمة المنافع هو قسمة الذات وأما المراضاة والقرعة فتكونان في كل منهما تأمله (لامقوم) قول مب وناق ح هو الظاهر الخ بل يجب الجزم بما قاله ح ورد ما قاله طي لأن مافي ق عن ابن عبدوس عند قوله الا يحاط فيه شجر الخ صريح في أن القاسم هو المقوم وكذلك كلام المنتخب ونضه قال سمحون قلت لأن القاسم فان كانت دارا وداران بين رجلين وهما في الموضع سواء الآن البنين بعضه أطرا من بعض فجعل القاسم مكان البنين الحديض عنه من البنين الذي قدر وتعد ذلك كله بالقيمة ثم ضرب عليه بالسهم بجوزة هذا قال نعم وهذا وجه القسمة اه منه بالفظه وقول ز وكقنيز من ير بعدل قنيز من من شعر كما استظهره بعض شيوخ الشيخ أحمد سكت عنه نو ومب وقال شيخنا ج في هذا الاستظهار نظرا لانه كان في المراضاة فهي كالبيع فلا يجوز بلا اشكال وان كان في القرعة فلا يجوز أيضا وسيأتي له نفسه عند قول المصنف أو أرض بشجرة متفرقة عن الطرران القطاني أصناف لا يجوز جمعها في القسم فتأمل اه قلت لاشكال في منعه بالتراضي وقد صرح ابن رشد في مقدماته بجمع القرعة في المثليات ونضه فصل ولا تجوز القرعة في قسم شئ مما يكال أو يوزن اه منها بالفظه (وجاز صوف على ظهر) قول ز وأما الشروع فلا يجوز أن يتأخر أكثر من عشرة أيام فيه نظر فان الذي يدل عليه كلام الأئمة أن المداير على الانتهاء فان كان لا يزيد على خمسة عشر يوما جاز وان تأخر الشروع إلى الخامس عشر وان كان يزيد لم يجوز ان شرع قبل العاشر لكن تهما والله أعلم وقول ز أو يجري على السلم المقبوض الخ يقتضي أنه قد بين حكم مسئلة السلم التي أشار إليها مع انه لم يتقدم له فيها الا التنظير فراجعه وقوله وفي شرح الديميري أن ذلك في قسمة القرعة أيضا والموعول عليه الاول انظر نو والله أعلم (وعرس أخرى الخ) قول ز وجاز لمستعير أرض الخ ليس هذا الحكم مقصورا على ما ذكره بل هو شامل لذلك ولمن ملك شجرة في أرض غيره بآثر أو غيره والله أعلم (الان زاد عينا أو كيلا لدانة) قول ز ومحله أيضا لم يقصد التفضل الخ لامعنى له لان المصنف صرح بأن الزيادة لاجل الدانة فكيف يقيد كلامه بما ذكره ولو قال بدله ومفهوم قوله لدانة انه زاد ذلك لاجل التفضل على صاحبه الخ لا جاد

لدانة فلو قال ز ومفهوم لدانة انه زاد لاجل التفضل الخ لا جاد (ان زاد علة) قلت قال عياض يقال ويشهد القلب بالعين المججمة وبالعين المهملة اه نقله غ (فرع) قال في رسم ان خرجت من سماع عيسى من جامع البيوع قال مالك لا بأس أن يجعل في الخل الماء الذي لا يصلح الا به قال ابن رشد وكذلك الماء يجعل في اللبن لاستخراج زبدته قاله مالك في أول رسم من سماع أشهب من كتاب السلطان اه نقله غ أيضا (وعرس أوزرع) قول مب فلا تجوز القسمة في الأرض والاصول الخ يفهم منه جواز قسم الأرض وحدها بعد ظهور الزرع والشجر وحدها بعد الابار وهو موضح به في المدونة وغيره حتى انه مذكور في الحنة خلاف

ويشبه الجواز ذلك ما في ق عن الخمي * (تنبيه) * في ق بعدما أشرنا اليه من كلامه مانصه بقي النظر ان كان الافضل الاكثر فنع في كتاب محمد اذا كانت بينهما صبرة قمع وصبرة شعير والقمع أكثر فأمر بين أن يأخذ أحدهما القمع والاخر الشعير قال ابن القاسم وان ترك أحدهما انصبيه من صبرة القمع واقسم صبرة الشعير سوية بينهما بالكيل جاز ذلك ولا يجوز زرافا وكانت في الجزاف خاطره فيه مما ترك له من القمع اه فتوقفه انما هو في نحو السمراء والمجولة وكانت له يقف على كلام ابن رشد في المقدمات ولا على كلام ابن عرفة فقد نقله مختصرا وسله لانه سوى فيه ما بين القمع والشعير والمجولة والسمراء ونص ابن عرفة ابن رشد وان لم يكن صبرة واحدة وهو عما لا يجوز فيه التفاضل كصبرة قمع وشعير ومجولة وسمراء ونفي ومغلوث لم يجز الا باعتبار الكيل والوزن بمكالم معلوم وصحبه معلومة لانه مما فضل أحدهما الاخر كبادلة بمكالم مجهول اه منه بلنظفه وهو مختصر من المقدمات اختصارا حسنا والله أعلم (وتم وزرع) قول مب عن ابن سلون فلا يجوز القسمة في الارض والاصول بحال حتى تؤثر الثمرة وتظهر الزرع الخ يفهم منه انه يجوز قسم الارض وحدها بعد ظهور الزرع والشجر وحدها بعد الابار وهو مصرح به في المدونة وغيرها مذ كور في الكتب المتداولة حتى انه مذ كور في نظم الحكمة ووقع في ق بعد ذكره نص المدونة بالجواز مانصه والذي المصطلي لا يجوز قسمة الارض اذا كان فيها زرع مستكن ولا وهو غير مستكن وكذا الثمر المأثور اه منه بلنظفه وهو يوهم أن المصطلي خالف ما في المدونة فنع قسم الارض وحدها اذا كان فيها زرع غير مستكن قد ثبت وظهور ومنع أيضا قسم الشجر وحدها اذا كان فيها ثمر قد أبر ولا يصح ذلك عن المصطلي بل صرح بخلاف ذلك في اختصار المصطية لابن هرون مانصه وان أراد أن يقتسمها أرضا وفيها زرع أو أصولا وفيها ثمر فان كان ذلك قبل بروز الزرع وابار الثمر لم تجز القسمة حكاه مكنون في الثمر وابن أبي زمنين في الزرع وان كان الزرع ظاهرا والثمر مأثورا قسمت الارض والاصول خاصة وبقي الزرع والثمر على الشراكة اه محل الحاجة منه بلنظفه * (تنبيه) * قول المصطلي على اختصار ابن هرون حكاه مكنون في الثمر الخ نحوه قول المعين مانصه حكى ذلك مكنون في الثمر قال أبو عبد الله ابن أبي زمنين فهو بين صحيح على أصولهم والزرع منله عندي اه منه بلنظفه ونحوه في مب عن ابن سلون وسله وانظر مع ما في المدونة ونصها واذا ورث قوم شجرا أو نخلا وفيها ثمر فلا يقسموا الثمار مع الاصول وان كان الثمر بلحا أو طعاما ولا يقسم الزرع مع الارض ولكن تقسم الارض والاصول وتترك الثمرة والزرع حتى يحل بيعها فيقسمها وذلك حينئذ كيلا أو يبيعوه ويقسموها ثم على فرائض الله عز وجل اه منها بلنظفه فسخنون في المدونة ذكر الامر بن معاوية قد صرح بذلك ابن أبي زمنين نفسه في منتخبه ونصه قال مكنون قلت لابن القاسم فان كان في الشجر ثمر فقال لا تقسم الثمار مع الاصول وتقرأ الثمرة حتى يحل بيعها وحينئذ يقسمونها ان شاء الله قلت فان كان في الارض زرع قال يقسمون الارض وحدها ويترك كون الزرع لا يقسم لانه ان اقتسموا الارض والزرع صار بيع الارض والزرع بالارض والزرع اه منه بلنظفه (أو في أصله بالتحرس) قول مب

ما يوهمه ق عن المصطلي انظر
الاصول والله أعلم (أو في أصله
بالتحرس) قول مب والظاهر
حمله على ما بد الخ يجب الجزم به لانه
نص المدونة الذي اختصره المصنف
انظر كلامها في ق وقول مب
فلا يبيح لتعليه الخ بل يبيح له نحو
الزيتون وكذا التين على مختار غير
واحد انظر الاصل والله أعلم

والأظهر حله على مبادي إصلاحه الخ يجب الجزم بذلك لأنه نص المدونة الذي اختصره
المصنف انظر كلامه في قول ماب فلا يتيقن لتعليقه محل ينزل عليه الخ فيه نظر
لان الربوي ليس محصورا في الثمر والغيب لان الزيتون ثمر وهو ربوي اتفاقا وكذلك التين
على مختار غير واحد من المتأخرين نعم ما ذكره في نقض تعليقه من أنه يؤدي الى المنع وان
دخلا على الجد صواب وقوله والصواب في التعليل الخ فيه نظر لما اختاره أولا
من حمل كلام المصنف على مبادي إصلاحه مع أنه يقتضي أنه لو كان بعد الطيب لجاز وان
كان على التبقية وهو غير صحيح لما دامت له كلام أهـ بل المذهب وكلام المصنف على
ما استظهره وهو الظاهر في التعليل أنه منع اذا دخلا على التبقية أو السكوت لانه يؤدي
الى ربا النساء كل واحد منهما ما دخل على أن لا يقيض خطه إلا بناء على أنها يبيع
وجاز ذلك في الثمر والغيب بشرطه بناء على المشهور من أنهم يبيعون حتى وان كان فيه مازا
الفضل أيضا اذا اشك في التماثل كتحقق التفاضل اشد الحاجة اليها ما قدمناه بانها تصاف
وربما يؤخذ هذا الفرق من كلام الباجي الذي في ق عند قوله بان هذا البحر فليتناهل
واقه أعلم (بأنه المستثنى من قوله) قول ز أي من المشتري ان يبيع الارض الخ فيه نظر اذا
ليس ما ذكره وهو معنى كلام المصنف هناك فتأمل وفي بعض النسخ أي ان يبيع الخ وهذه
أولى لان الكلام معها صحيح تأمل (أوفيه تراجع الآن يقل) قول ز ورده ابن عرفة الخ
نص ابن عرفة ظاهر الروايات منع التعديل في قسم القرعة بالعين وليس من شرط قسم
الدور استقالات كل شريك بدار كاملة اهـ منه بلفظه وصرح القاساني أولاً بأن ما للغمي
خلاف المشهور ثم صوب كلامه اخرامعتراضا على ابن عرفة فقال عند قول الرسالة
ولا يؤدي أحد الشر كاشتمانامنه هذا هو المشهور وقال اللغمي فله كرامته ثم ذكر كلام
ابن عرفة متصلا به وقال عقبه مانصه قلت قوله ليس من شرط قسم الدور الخ ان اراد في قسم
التراضى فسلم وايس محل النزاع وان اراد بالجزيرة فقد تقدم عن مالك ان شرط الجزير على
القسم كونه مما يتقسم لا بشرطه في بعض احاده خلافا لابن حبيب وهذا ان قولان وان
كانا مفروضين في قسمه الرقيق فلا شك أن بقاء سهم يسير في الربع يدخل به اعظم الضرر
ولاسيما الجزء الشائع فاستحسنه اللغمي ظاهر وصوابه والله أعلم ولما ذكر أبو الحسن
كلام اللغمي عارضه بكلام الرسالة وعياض ثم قال الشيخ الآن يقال معنى ما قال أبو محمد
تراجع كثير اهـ منسه بلفظه وذكر ابن ناجي في شرح المدونة كلام اللغمي وقال بعده
مانصه ونقله ابن عبد السلام وسكت عنه ولم يزد شيئا وذلك يدل على أنه المذهب عنده ثم ذكر
كلام ابن عرفة المتقدم ثم ذكر كلام أبي الحسن وقال عقبه مانصه وهذا تريد منه هل
يحمل على الخلاف أو على الوفاق اهـ منسه بلفظه وقد رجع أبو علي في الحاشية والنسج
كلام اللغمي وصوب كلام المصنف قائلا في النسج مانصه وكلام النوادر يدل على
صحته وهو قوله او ثمنها متقارب واحدة ألف دينار والاخرى خمسةون ففهو م هذا المثال
أن التقارب القليل جائز ولم يقله ابن عرفة ولا المصنف في توضيحه ثم قال بعد كلام مانصه
وقد تبين أن ما مر عليه المصنف في التراجع صحيح لان من قال بالمنع كلامه مطلق فيقيده

(أوفيه تراجع) قول ز ورده ابن
عرفة الخ رجع أبو علي ما للمصنف
تعالى اللغمي وجرم به تو في شرح
التحفة وهو الظاهر انظر الاصل

(الافضل بين) قول ز وقد يقال الفضل بين الخ غير ظاهر في الثاني (الامع كزوجة) قول ز صوابه اسقاطها او وصل الخ نحوه لطفى وزاد او يقول ولا يجمع بين رجلين الالعصبة مع كزوجة اه وهذا الثاني أولى لشموله العصبه وغيرهم كما اذا اشترى جماعة دارا مثلا وقول ز اذ يصير مفاذا المصنف أنهم يجمعون الخ أى من فائدة الاصلاح دفع ما يوهمه ابقاء المصنف على ظاهره من جواز جمع اثنين فاكثر في قسم القرعة اذا لم يكن معهم ذوسهم برضاهم وهذا ذكره في ضج عن الجلاب وجعله خلاف قول مالك وابن القاسم في المدونة وعزاه للغمي لاشبه ونقله ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وعزاه للغمي لاشبه ونقله ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وسماه لكن اقتصر على المنع جل أهل المذهب (٣٠٩) ولم يذكروا القول بالجواز أصلا وجعلوا من ذلك من جملة ما تفرق به قسمة

القرعة من غيرها قال في الاصل وتتبع النصوص الموافقة لهذا بطول بنا جدا مع أنه مشهور في الكتب المتداولة حتى انه في التحفة فلا حاجة لجليها (تنبيهه) قال نو في شرح التحفة في تقييد المنع مانسه وهذا كما اذا لم يكن برضاها والاجاز اه وهو تابع في ذلك لولد الناطم وفيه نظر ظاهر لانهم صرحوا بان القرعة اختصت عن المراضاة بجمع حطين فاكثر فيها ولو كان كاذ كر لم يكن اختصاص لان جواز الجمع في المراضاة انما هو مع الرضا لا خلاف أنه لا يقضى به من أصلها على من أباه افضلا عن أن يقضى فيها بجمع حطين فاكثر فهذا هو من الشارح ومن تبعه وقد اعتبره بعض المفتين وهو غير صحيح لان كلام التحفة جاز على ما في المقدمات وغيرها من مخالفة قسمة القرعة للمراضاة في ذلك والقائل بجواز الجمع لا يفرق بينهما بذلك وانما الجواز مع الرضا فيما اذا كان مع

بما قاله للغمي اه منه بلفظه وقال في الحاشية مانسه ومن قال بالجمع قال يباع الذي أريد قسمه ولا شك أن في ذلك ضررا اه منها بلفظها قل وكلام الغمي يفيد أن ما قاله هو المذهب لأنه اختياره من عند نفسه خالف فيه أهل المذهب وقد تناقوا غير واحد من الأئمة بالقبول وقد رأيت ما قاله القلشاني في اعتراض ابن عرفة وقد أتى المصنف في توضيحه بكلام الغمي فقها مسلما وابه اعتمد في الشامل ونصه وجاز أخذ زائد قسمة ان قل كصنف عشرة اه منه بلفظه وجزم نو في شرح التحفة بجمع الغمي مقيد به كلامها وهو الذي كان يرتضيه شيخنا ج وهو الظاهر والله أعلم (الافضل بين) قول ز وقد يقال الفضل بين يتضمّن هذين الخ أمانته للأول ولهم من افظاها وأما الثاني فلا تأمله (ولا يجمع بين عاصيين الخ) قول ز صوابه اسقاطها او وصل الاستثناء الاول بقوله مع كزوجة الخ قد ارتضى طي هذا الاصلاح وزاد وجها آخر ونصه ولذا قلنا به البعض الصواب اسقاط الأول ويقول ولا يجمع بين رجلين الالعصبة مع كزوجة اه منه بلفظه قل وهـ هذا الثاني أولى لشموله العصبه وغيرهم كما اذا اشترى جماعة أرضا ودارا أو فخذ ذلك أو وهب لهم ذلك فتأمله وقول ز اذ يصير مفاذا المصنف أنهم يجمعون مع كزوجة وان لم يرضوا الخ أى من فائدة الاصلاح دفع ما يوهمه ابقاء المصنف على ظاهره من جواز جمع اثنين فاكثر في قسم القرعة اذا لم يكن معهم ذوسهم برضاهم وهذا ذكره في ضج عن الجلاب وجعله خلاف قول مالك وابن القاسم في المدونة وعزاه للغمي لانهم برضاهم ويجوز أن يجمع نصيبان في القسم بالتراضي واختلف هل يجوز ذلك بالقرعة فتنه ابن القاسم وأجازه أشهب اه منه بلفظه ونقله ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وسماه وعلى المنع اقتصر جل أهل المذهب ولم يذكروا القول بالجواز أصلا ولا ذلك من جملة ما تفرق به قسمة القرعة من غيرها فمنهم من ارشد في المقدمات ونصها لكل وجه من هذه الوجوه الثلاثة أحكام تختص بهم ادون ماسواها فأما قسمة القرعة بعد التتبع والتعدول فهي القسمة التي أوجبها الله بحكمه ويجوز عليها من أباه فيما يسم ولا تصح الا فيما تأمّل وتجنّس من الاصول والحيوان لافيا

العصبه أهل سهم كما استثناء ح على الاصلاح في كلامه وقد صرح في المدونة وغيره بان جمع ذلك مع الرضا في غير ما استثنى انظر الاصل فقد أطال بحجاب النقول ثم قال وانما أطلت بهذه النقول لاعتبار أكثر بكلام نو والله تعالى أعلم وقول ز وانظر ما وجه الجمع الخ وجهه ان كان معهم ذوسهم وفرض تقليل السهام في الجمع أو لا ثم القسم ثانيا بخلاف ما اذا لم يكن طيس في ذلك الزيادة الهنا تأمله وقول ز جعوا وان أبوا يعني وان كان نصيبهم لا يقبل القسم بينهم كما يفيد به اللغوي وغيره وصرح به في المجموعة ونقل كلامها ابن هشام في مقبده وسيدى عبدالقادر القاسمي في أجوبته وانظر الشيخ ميار في شرح الزاوية عند تكلمه على بيع الصفة في أنقاله ما يكفي والله أعلم

اختلاف وتباين من ذلك ولا في شيء من المكيل والموزون ولا يجمع فيها حظ اثنين في القسم
ويجب القيام فيها بالغبن اذا ثبت اه محل الحاجة منها بلقطها وتبعض النصوص الموافقة
لهذا بطول بنا جدا مع انه مشهور في الكتب المتداولة حتى انه في التحفة فلا حاجة لجلها
(تنبيه) قال ابن الناطم في شرح تحفة والده مانصه وله هذا النوع من القسمة أيضا
خصائص من الاحكام يختص بها وذلك كجبر الاني من الشر كاعلى القسم بها او كالمنع من
جمع حظين او حظوظ فيها الا برضا منهنم بذلك اه محل الحاجة منه بلقطه وفيه نظر ظاهر
وتناف لا شك فيه لانه صرح بانها اختصت عن قسمة المراضاة بمنع جمع حظين فيها او حظوظ
ثم قد المنع بما اذا لم يكن ذلك برضا منهنم وكيف يصح الاختصاص اذ ذلك لان جواز جمع
حظين فاكثري قسمة المراضاة انما هو مع رضاهم بذلك اذ لا خلاف بين العلماء انه لا يقضى
بهم ان أصله اعلى من أباهما فضلا عن أن يقضى فيما يجمع حظين او حظوظ فهذا هو منه
رجه الله وقد سمعته في شرح التحفة في تقييد المنع بما ذكره فقال مانصه وهذا كله اذا لم
يكن برضا هما والا جاز اه منه بلقطه وقد اعترض به بعض مفتي أهل العصر وهو غير صحيح
لان كلام التحفة جار على ما في المقدمات وغيرها من مخالفة قسمة القرعة للمراضاة في ذلك
والقائل بجواز الجمع لا يفرق بينهما بذلك وانما الجواز مع الرضا فيما اذا كان مع العصبية
أهل سهم كما استثناء المصنف على الاصلاح المتقدم وقد صرح في المدونة وغيره بالمنع ذلك
مع الرضا في غير ما استثنى قال في أوائل كتاب القسمة من المدونة مانصه وانما يجمع حظ
رجلين في القسم بالسهم قال أبو الحسن مانصه في الامهات أليس قد قال مالك لا يجمع بين
رجلين في القسمة قال انما قال مالك ذلك في القرعة بالسهم ابن يونس قيل انما يجوز سهم
رجلين في القسم لان القسم بالسهم غير راء وانما جاز ضرورة ذلك واحدي يحتاج الى تمييز حقه
ولا ضرورة في جمع رجلين فاكثر نصيبهم فبعض منه ولا تناسع الغرأ ايضا وروح الرخصة
عن موضعها اه منه بلقطه ونقل ابن ناجي عليها كلام ابن يونس هذا وسلمه أيضا كما نقله
الحافظ الوائلي في غنية المعاصر والتالي وسلمه فان الفشتالي قال مانصه ولا يجمع فيها
حظ اثنين في القسم على المشهور اه فكتب عليه مانصه قوله ولا يجمع فيها حظ اثنين الخ هكذا
قال في المدونة ابن يونس قيل الى اخر ما تقدم من كلام ابن يونس وهو صحيح في ان علة المنع
هي الغرر وهو رد قول من قال انه يجوز مع رضاهم وقد صرح أبو الوليد بن رشد أيضا
بان علة المنع هي الغرر في رسم المحرم بتخذ الخرقه لفرجه من سماع ابن القاسم من كتاب
القسمة مانصه ولا يجمع من يقسم منهم لرجلين يقسم لكل واحد منهم حصة على حدة قال
ابن القاسم يريد أن لا يجمع لأثنين من الورثة سهمهما في موضع واحد ويقسم لكل واحد
منهم حصة على حدة قال محمد بن رشد قوله انه لا يجمع حظ اثنين في القسم هو قوله في المدونة
معناه اذا لم يكونوا أهل سهم واحد مثل الزوجات والبنات والجدات والاخوان والاخوة
لازم لان أهل السهم الواحد يجمع حظهم في القسمة وأما غير أهل السهم الواحد فلا يجمع
حظهم في القسم يريد بالسهم لانه غرر وما في القسم على المراضاة غيرهم فذلك جائز
وبالله التوفيق اه منه بلقطه وفي المنتخب مانصه قال سحنون قلت لابن القاسم مانفسر

قول مالك ولا يجمع نصيب اثنين في القسم وان أراد ذلك ولكن يقسم لكل واحد منهما حصته على حدة فقال انما قال ذلك اذا كانت القسمة بالقرعة قلت له فلوان رجلا ترك امرأته وعصبة وترك أرضا فكيف تقسم بينهم فقيل قال مالك يضرب للمرأة في أحد الطرفين فيضم نصيب العصبة الى شق واحد قلت له أليس قد أخبرني ان مالك قال لا يجمع بين اثنين في القسم وان أراد فقال تفسير ذلك عندي في أهل المواريث كلهم غير العصبة وأما العصبة اذا أرادوا أن يجمعوا نصيبهم فذلك لهم اه محل الحاجة منه بلفظه وهذا هو كلام المدونة في الامهات وفي آخر كتاب القسمة ممن التذنب مانصه وان ترك زوجة رابنا أو عصبة لم يسهم للزوجة الا على أحد الطرفين لافي الوسط فأي الطرفين خرج لها أخذته وكان الباقي للولاء والعصبة وكذلك ان كان الولاء والعصبة عددا ولا يجمع حظ رجلين في القسم وان أراد ذلك الباقيون الا في مثل هذا اه منها بلفظها قال أبو الحسن مانصه قوله ولا يجمع حظ رجلين في القسم الا في مثل هذا هذا الفصل الاول من فصول عياض وقوله الا في مثل هذا مثل الحدة والعصبة أو الام والعصبة أو غيرهما اه منه بلفظه وكلام عياض الذي أشار اليه هو المنقول هناك عند طي ومب و ذكر ابن ناجي ايضا محصل كلام عياض ثم قال مانصه وما ذكره في قوله وان أراد ذلك الباقيون هو المشهور وقال ابن الجلاب انه يجوز اذا أرادوا ذلك اه منه بلفظه وانما أطلقت به هذه القول لاغتزار كثير بكلام تو والله أعلم وقول ز وانظر ما وجه الجمع الخ وجهه ظاهر وهو انه اذا كان معهم ذوفرض تظهر لجمعهم فائدة وهي تقليل السهام في جمعهم أولا في قسمهم ثانيا بخلاف اذا لم يكن معهم ذوفرض فليس في جمع حظ اثنين مثلا ثم قسمهم ثانيا لزيادة العناء فتأمله فيمن مات عن زوجة وستة بنين وفيمن مات عن ستة بنين فقط ونحو ذلك من الامثلة بين لك وجهه وقول ز لانه ان كان لمورثهم شريك أجبى جمعوا وان أبوا ظاهرة وان كان نصيبهم لا يقبل القسم بينهم وهو كذلك كما يفيد ما قدمناه عن القمى وغيره عند قوله وقدم مشاركه في السهم وقد صرح بذلك في المجموعة ونقل كلامه ابن هشام في منبده وسعدى عبد القادر القاسمى في أجوبة وانظر كلام الشيخ ميارة في شرح الرافعية عند تكلمه على بيع الصفقة في أنقائه ما يكفي والله أعلم (أثبت نقضت) قول ز فان نكل المتكرد على صاحبه قسم الخ ظاهره من دون عين مدعيه وفيه نظر بل لا بد من عينه على القاعدة المقررة فتأمله (وان استحق نصف أو ثلث خير لاربع) يتعارض مفهومهما فيما زاد على الربع ولم يبلغ الثلث ولم يتعرض له ز والذي يفيد من النقل أن ما زاد على الربع وقرب من الثلث يعطى خكم الثلث * (تنبيه) * لافرق بين قسمة القرعة وقسمة المراضاة في هذا التقسيم على المشهور وقد سئل من مدينة تطوان أدامها الله وأهلها في عافية وأمان بما ناله الحمد لله سادتنا الاعلام ومصابيح الظلام جوابكم الشافى ونصكم الكافى عن مسئلة وهي أن قسمة المراضاة بعد تقويم وقعت بين شركاء في ميراث فاستحق من نصيب أحد منهم ما هو الى ثلث نصيب أقرب منه الى الربع فيأذا يرجع على شركائه الذين قسموا معه هل بقيمة ما استحق من نصيبه أو يرجع شريكهم في قيمته بقدر ما استحق

(أثبت نقضت) قول ز فان نكل المتكرد على صاحبه قسم الخ أى بعدين المدعى على القاعدة (وان استحق نصف أو ثلث الخ) أى وما زاد على الربع وقرب من الثلث يعطى حكم الثلث كما يفيد النقل ثم انه لا فرق بين قسمة القرعة وقسمة المراضاة في هذا التقسيم على المشهور وانظر الاصل ولا بد وانظر اختصارا لمسطية أيضا

من يده أفتى الفقيه العلامة سيدى محمد بن محمد الجنوى الحسنى والفقيه العلامة سيدى
عبد الرحمن الخاؤون برجوعه شريكاً معهم معتمدين على ما نقله ابن يونس من تأويل بعض
الفقهاء للكتاب وتحصيله أى ذلك البعض للمسئلة وفي كرى علمكم ما قيل فى ذلك
واستشهد بالفقهاء المذكورين على ذلك بأقوال من ابن عرفة وسيدى الحسن بن زحال
وغير ذلك واعترض ذلك الفقيه سيدى عبد الحليم البغالى قائلاً على ما سمعنا أن ذلك كله
خاص بقسمة القرعة وأما فى قسمة المراضاة فلا يرجع إلا بالثمن وصح فتحواه ابن عتوا
وسيدى أحمد بن الفقيه العلامة سيدى التاودى وسيدى عبد القادر بن شقرون والدهرى
وأوينر والفشتالى والقاضى الهوارى وخطا كل من الفريقين إلا أنهما لم يتحقق
المسئلة غاية ومع من هو الحق فى ذلك فأقرعوا لها القلب من الأحوال والزمان من الأشغال
وأجرى كل على الكبير المتعال تجدونه يوم تشيب الأطفال من عظيم ما يقع فيه من الفرع
والأحوال والسلام عليكم والرحمة والبركة فأجبت بما نصه الحمد لله الجواب والله سبحانه
الموفق لإصابة الصواب إن الحق مع من أفتى برجوعه شريكاً معهم - وبأبين قسمة القرعة
والمراضاة أذهبوا الذى تشبهه صريحاً بالامهات والمختصرات وظواهرها ومن أفتى
بأنه لا يرجع فى قسمة المراضاة إلا بالثمن وإن جل قدره ووافقه الكثير من الناس لا يلتفت
لقتواه إذ لا يشهد له ناص ولا ظاهراً ولا يباعدانها فاس فإن قولهم وأما فى قسمة المراضاة
فلا يرجع إلا بالثمن على ما وقع فى السؤال يتطرقه وجه كثيرة من الاحتمال لا يخرجها
عن هذا التأمل الصادق والأصاف من الاختلاف لأن الثمن الذى زعموا أنه لا يرجع إلا به
لم يبينوا ما أرادوا به على ما فى السؤال فيحتمل أن يكون المراد به ما سلم فيه المستحق من يده
لشريكه من حصته عوضاً عما أخذه هو مما وقع فيه الاستحقاق ويحتمل أن يريد به القيمة
وسواء غنا بمجاز أو على احتمال أن المراد به القيمة فيحتمل أن يريد به قيمة المستحق ويحتمل أن
يريد به قيمة مقابله الذى بين شريكه وفى كل من هذه الثلاثة يحتمل أن يكون الاستحقاق وقع فى
الجل وفى النصف والثلث ونحوه وفى الربع فإدونه فإن جل على الوجه الأول أو الأمر إلى
أنه يرجع فيما خرج من يده ووافق قاعدة وفى عرض بعرض بما خرج منه أو قيمته الانسكا
الح وصار موافقاً للمعنى لمن قال برجوعه شريكاً ولم يختلفوا فى اللفظ مع ما فى ذلك
من عدم التعرض لجل ذلك هل استحقاق الأكثر أو الكثير أو القليل وعدم بيان رجوعه
شريكاً هل فى جميع ما يبدى شريكاً أو فى مقابل المستحق فقط مع أن أحكامها مختلفة
كما يظهر من النقول التى نذكرها إن شاء الله وإن عمل على الوجه الثانى وهو الرجوع بقيمة
المستحق لم يصح مطلقاً إذ لا فائده ولا تساعده النقول ولا القواعد وإن جل على الوجه
الثالث وهو الرجوع بقيمة مقابل المستحق لم يصح فى استحقاق الأكثر والكثير قطعاً ووضح
فى استحقاق القليل كالربع على مذهب المدونة لكنه خروج عن محمل النزاع فصارت
الاحتمالات كلها مختلفة كما قدمناه ويقتل كلام الأئمة نظهر الحق ويرفع الإشكال
لكن لا بد من تقديم مقدمة تشتمل على بيان ما وقع فى المدونة من مسائل طرق العيب
والاستحقاق هل هو خلاف أو يرجع إلى وفاق وتحصيل بعض القرويين هل هو خاص

بقسمة القرعة أو عام فيها وفي قسمة المراضاة وهذا هو محل النزاع أما كونه خلافاً أو موافقاً
فلشئ يوضح في ذلك تأويلات وسيأتي ذلك في كلام أبي الحسن وأما كون تخصيص بعض
القرو بين خاصاً أو عاماً فيظهر من كلام المدونة لانه حصل مذهبه فان كان مذهبه عاماً كان
تخصيصه عاماً وان كان مذهبه خاصاً كان تخصيصه خاصاً وبذلك كلامهما هو كلام غيرهما من الجواب
ويظهر الخطأ من الصواب قال في المدونة ما نصه وإذا قسم شريكاً دوراً وأرضين أو
ريقاً أو عروصاً فوجد أحدهما يبيع أو هبة أو حبس أو صدقة أو هدم أو بناء فبدر
قيمة يوم قبضه فيقتسمان تلك القيمة مع الحاضر المردود وليس حواله الاسواق في الدور
فوتأوان كان المعب الأقل رده ولم يرجع فيما يبدش يكره وان لم يفت اذ لم ينتقض القسم
ولكن ينظر فان كان العيب قد ربيع ما يبدش يرجع على صاحبه بقيمة نصف سبع ما أخذ
ثم تأم فيقسمان هذا المعب وكذلك اذا اقتسم اداوا واحدة ثم وجد أحدهما عيباً سراً أو
كثيراً واقتسم على التراضي فأخذ دوراً أو أحدهما خلاً أو رقيقاً أو حيواناً أو أخذ الآخر
بزاً أو عطراً أو جوهر أو أصاب أحدهما بنصف ما أخذ عيباً فعلى ما ذكرنا انهما ينظران
قال أبو الحسن ما نصه قوله وإذا اقتسم شريكاً الخ هذه مسئلة وجود العيب والاستحقاق
بعض الانصاف بعد القسم عياض جاءت فيها ألقاظ مشككة وأجوبة مختلفة ومفالات
مطلقة اضطرب بسببها تأويل الشيوخ ومذاهيبهم في تحقيق مذهبه في ذلك ففهم من ردها
كأهل المالوم من مذهبه وتأويلها على معروف قوله ومنهم من جعلها فأول بل مختلفة
ومذاهيب مقترنة ومنهم من جعل ما اختلف فيه لاختلاف الاسئلة ومنهم من جعل
ما اختلف مشهور قوله منها أو هماً أو غلاً حتى حكى عن محمد بن أحمد العتي أنه قال في كتاب
القسمه أو اخطأ علم عليها في كتابه ومنهم من قال ان بعض الاجوبة على قول غيبران
القاسم من كلام عبد الملك ومنهم من قال مذهبه في الاستحقاق والعيب في القسمة بخلاف
مذهبه في البيع لا ينتقض به القسم وينتقض البيع ثم قال عن فضل بن مسلمة ما نصه انه
اختلف قوله في الكتاب كما اختلف في غير المدونة وان له في الكتاب ثلاثة أقوال قال هنا في
الجل ينتقض القسم ويرجع في اليسير بالثلث وقال في مسئلة العبد في اليسير يكون به
شريكاً وقال في آخر الباب في الجل يكون شريكاً في اليسير بالثلث عياض وقال ابن لبابة انما
اختلفت الألقاظ في ذلك لاختلاف أقواله فله في المسئلة ثلاثة أقوال خلطت في المختلطة
ولم تفصل فاشكل الامر فيها وظن انه قول واحد فرة قال ينتقض القسم من النصف
والجل وبما هو كثير كالثلث ونحوه مرة قال يشاركه بنصف الجزء المستحق فيما يدهوان
كان الأقل الآن يكون المستحق قليلاً انظر تأم محمد بن يونس قال بعض فقهاء القرويين
الذي يتوصل عندي في وجود العيب أو الاستحقاق يطرأ بعد القسم أن ينظر فان كان ذلك
كالربع فأقل رجع بحصة ذلك ثم تأوان كان نحو النصف والثلث فيكون بحصة ذلك شريكاً
فيما يبدش عليه ولا ينتقض القسم وان كان فوق النصف انتقض القسم وأبداه وهذا
التفصيل حسن ليس في الباب ما يحتاجه المسئلة الدار يأخذ أحدهما ما ربهما والاخر

يأخذ ثلاثة أرباعها ويستحق نصف نصيب أحدهما قال يرجع بقيمة ذلك فيما يبد صاحبها
 ولو قال ربع ما يبد صاحبها لاستوت المسائل وحسن التأويل ولم يكن في الكلام تناقض اه
 كلام أبي الحسين منه بلفظه وما استحسنه ابن نونس من كلام القورى وتحصيله استحسنه
 عياض وغيره وهو العدة عند محقق المتأخرين ومأ ورده ابن نونس على القورى من مخالفة
 مسئلة الدائر أجاب عنه عياض فانه في رواية ابن ميسرة موافق لتحصيله كما نقله أبو الحسن
 فانه لما ذكر كلام المدونة في مسئلة الدائر التي أشار إليها ابن نونس قال مانصه هذه المسئلة
 هي التي اعترض بها ابن نونس على القورى عياض في رواية ابن ميسرة يرجع ربع ما في
 يديه وبه نهى الرواية يستقيم كلام القورى عياض ولعلمها روايته اه منه بلفظه فكلام
 المدونة السابق نص صريح في مساواة المراضاة للقرعة في ظهور العيب لا يقبل
 التأويل وكفى به شاهد للفقهاء المذكورين وحجة على من خالفهما وقد صرح بتمثل
 ذلك في الاستحقاق قال فمابعد النص السابق عما يقرب من ورقة مانصة وان اقتسما
 عشرين دارا بالسهم أو التراضي فوق لكل واحد عشرة دور فاستحق واحدة أو وجد
 بهما عيبا فان كانت جل ما يده أو أكثره ثمنًا اتقضى القسم وان لم تكن جله فان كانت قدر
 عشر نصيبه وقد استحق ربع نصف عشر قيمة ما يبد الآخر ثمنًا ولا يرجع فيه وان كان
 فأنما اه منه بلفظه قال أبو الحسن عقب كلامها هذا مانصة تقدم أن ابن القاسم في
 هذا لا فرق عنده بين قسمة القرعة والتراضي خلافا لعبد الملك اه منه بلفظه وباقى
 مثل ذلك عن أبي عمران وأجل فيما كتب به عبد الملك وباقى تفصيله عن البيهقي وصرح
 الشعبي بأن الوجه الثلاثة تجرى في قسمة المراضاة على قول ابن القاسم فانه قال في ترجمة
 الشريكين أو الورثة يجدا أحدهما بعد القسمة عيبا أو يستحق ما في يديه من كتاب القسمة
 من تبصره مانصة وقال ابن القاسم في شريكين اقتسما دورا أو رقيقا أو عروضا ثم أصاب
 أحدهما عيبا قال أرى ذلك مثل البيوع فان وجد العيب بوجه ما أخذاه أو أكثره رد
 جميع ذلك ويكون مارد وما أخذ صاحبه بينهما نصفين الآن يقول ما يبد صاحبه ببيع
 أو هبة أو صدقة أو حبس أو هدم أو بناء فمأخذ نصف قيمة ذلك يوم وجد وان وجد العيب
 بالنصف وحده رده ورجع شريكه ما يبد به وان وجد العيب بأقل مما في يديه رده فان كان
 السبع أو الثمن رجع في نصف قيمة سبع ما يبد صاحبه أو نصف ثمنه فمأخذ ذلك ذهباه أو
 ورقا ولا يرجع شريكه ما يبد صاحبه قال وكذلك اذا أخذ أحدهما نخلا أو دورا
 وأخذ الآخر برأ أو عطر أو جوهر أو ترابيا بذلك فأصاب أحدهما عيبا بعض ذلك عيبا اه
 ينظر الى الذي أصاب به العيب فان كان وجهه ما صار له رد جميعه وان لم يكن كذلك رده
 وحده بحال ما وصفت لفسوى في العيب اذا كان المقتسم صنفا واحدا أو صنفا فاقخذ
 أحدهما صنفا والاخر صنفا آخر وقد اختلف في هذه الوجه الثلاثة واختلف اذا كان
 العيب في النصف هل له أن رد السالم فلم يرد ذلك ابن القاسم في مسئلة البخاريين يستحق
 نصف ما في يد أحدهما وقال أشهب في مدونه هو بالخيار بين أن تمسك بالباقي أو يرد
 الجميع واختلف اذا كان الميعب يسير ما يبد فقال ابن القاسم يرد ويرجع عما يبد به من

قيمته ذناييراً وأودراهم وقال أشهب في مدونه يرجع شريكاً وقال محمد إذا استحق بمافي يد
 أحدهما شئ انتقض القسم فلم يفرق بين قليل ولا غيره وأرى إذا كانت القسمة بالتراضي
 أن يجري الجواب في جميع وجوه هذه المسئلة على ما قاله ابن القاسم فإن كانت بالقرعة كان
 القول قول من دعا إلى نقض القسمة وإن كان العيب يسيراً لأن زوال ذلك من يد أحدهما
 بالرد بالعيب أو الاستحقاق بين أن القرعة وقعت غير موقعها وأنهم لا تعتدل ولا فرق بين
 الاستحقاق والعيب اهـ من تبصرة بلفظها فكلامه صريح في مساواتهم سماعاً على مذهب
 ابن القاسم وقد سلم كلامه ابن عرفة وابن ناجي في شرح المدونة وزاد الثاني أن ابن عبد السلام
 استظهر تفصيل للغمي أما ابن عرفة فإنه لما ذكر ما في المدونة من أنه يرجع في استحقاق نصف
 ما في يد أحدهما شريكاً بقدره أو أطال في ذلك قال ما نصه التوتسي ولابن حبيب في المسئلة
 أنه يرجع بربع قيمة ما يملكه أحده ولم يذكر فأتى ولم يفت للغمي قال أشهب للمستحق ما يملكه
 رد الباقي ليكون الآخر بينهما قلت زاد عنه ابن حارث وله أن تماسك ويرجع بربع العبد
 للغمي وأرى أنه ذلك في قسم التراضي إن قال المستحق من يده ما أتت دفع ضرر الشراكة
 قلت فالأقوال ثلاثة لها ولابن حبيب وأشهب واختار للغمي رابع اهـ منه بلفظه
 وأما ابن ناجي فإنه لما ذكر مسألة المدونة في استحقاق النصف أيضاً قال ما نصه وما ذكره
 في الكتاب هو أحد الأقوال الأربعة فذكر اختلاف وذكّر تفصيل للغمي السابق وقال
 عقبه ما نصه ابن عبد السلام وما قاله ظاهر اهـ منه بلفظه وعن صرح أيضاً أنه لا فرق
 على مذهب ابن القاسم بين القرعة والمرضاة المتيطي ونصه على الاختصار ابن هرون مسألة
 فإن استحق بعض نصيب أحدهم فأتى كان يسيراً انطرت فإن كان العشر رجوع على صاحبه
 بنصف عشر قيمة ما يملكه ولا ينتقض القسم وإن كان كثيراً أو الوجه انتقض القسم
 في الجميع وقسم ما بقي بعد الاستحقاق ومن فات نصيبه رد قيمته واقتسمها مع ما بقي
 من ذلك قال فضل اختلاف قول ابن القاسم في المدونة إذا استحق الكثير من نصيب أحد
 الورثة مرة قال ينتقض القسم ومرة رجعه بمقدار نصف ذلك فشارك به صاحبه واختلف
 قوله أيضاً إذا استحق اليسير مرة أرجعه بقيمة ما يملكه وهو الأكثر من قوله ومرة جعله
 يشارك صاحبه فيما يملكه قال أبو عمران يؤخذ ذلك من مسألة العبدتين وبعض الناس
 تأول أن المستحق له بال والعصم أنه يسير وقال عبد الملك في العتبية إذا استحق في قسم
 القرعة شئ وإن قل نقض القسم وانما راعى الجمل من غيره في قسمة المراضاة رواه عنه
 يحيى قال أبو عمران وهو خلاف ابن القاسم في مسألة الذي قسم مع أخيه عشرين داراً
 بالقرعة قال ابن أبي زمنين وليس استحقاق نصف الدار المقسومة عند ابن القاسم بضرر
 ينتقض به القسم بخلاف البيعة اهـ منه بلفظه ولكونه في المدونة تسوي بينهما
 أطلق أكثر أهل المذهب ولم يفرقوا بين قسمتي القرعة والمرضاة اعتماداً على تسوية ابن
 القاسم بينهما في المدونة التي هي عندهم من الشهرة يمكن منهم ابن يونس فيما نقله عن بعض
 القرويين والأفاطنة أنه صرح بما في المدونة لأنه لا يترك نصها ولم يحضري هذا المثل منه
 الآن وعياض وقد قدم كلامه وابن شلاس وابن الحايج وقد نقل نصها الشيخ طفي

وصاحب الباب ونقل كلامه ح والشيخ خليل في توضيحه ومختصره وكذا جميع من
تكلم عليه من شارح ومحش كالمواق وابن غازي وح والشيخ عبد الباقي ومحمديه والشيخ
مصطفى وغيرهم وكذا أطلق الشيخ أبو الحسن في أجوبته وشارحها العلامة ابن هلال وغير
واحد نعم قد ذكر الفرق بين القرعة والمراضة فيما تقدم من اختيار الغمى وفي نقل
المتطعي عن عبد الملك ووقع مثله في كلام ابن عرفة فإنه بعد أن ذكر رجوعه بقيمة نصف عشر
ما به صاحبه إذا كان المستحق عشرا وذكرا كلاما عن أبي عمران قال عقبه ما نصه انما ذكر
هذا في المدونة في قسمة القرعة وأما قسمة المراضة فحكمها كالبيع وقد تقدم لابن رشد
لا خلاف في أن قسمة التراضي كالبيع اه منه بلفظه وهو موافق فيما قاله في قسمة المراضة
لما في سماع يحيى عن عبد العزيز بن أبي سلمة ومخالفه في قسم القرعة وما في السماع
المدكور نقله للمكناسي اخر باب القسمة من مجالسها ونصه فصل في نصيب بعض
الشركاء يستحق أو يظهر به عيب بعد القسم ما يكون حكمه قلت قال عبد العزيز بن
أبي سلمة في رسم الاقضية من سماع يحيى ان كانت القسمة مراضة فهو عيب يتظر فيه كما
يتظر فيما وجد مع عيب في البيوع وذلك أنهم اذا تراضوا فكأنما اشتروا بعضهم من بعض
وان كانت على سنة الاقسام برديا لهم واستحق بعض ما في أيديهم أو وجد به عيبا فان
القسم يعود بينهم قال القاضي هذا التفصيل يأتي على قياس القول بأن القسمة تمييز حق
لا بيع اه بل نظها فحصل من القول السابقة في مساواة قسمة المراضة للقرعة
ومخالفته لها أقوال الاول أنهم متساويان فيما يطرأ عليها من عيب أو استحقاق فان
وقع ذلك في الجمل انتقض القسم من أصله وان وقع في الكثير كالنصف والثلث ونحوه
انتقض فيما يقابل ويرجع شر يكافيه فقط وان وقع في القليل كالربع فادونه لم ينتقض
في شيء ويرجع بقيمة ما يقابل أي بقدر حظه منه وهذا مذهب المدونة كما تقدم
في نصابها صرح الغمى وأبو عمران وأبو الحسن بأنه مذهب ابن القاسم في المدونة
وهو ظاهر اطلاق أكثر الشيوخ كابن يونس وعياض وابن شاس وابن الخاحب وشرحه
وابن ناجي وابن رشد في الباب وأبي الحسن في أجوبته وابن هلال في شرحها والشيخ
خليل في توضيحه ومختصره وشرحه ومحمديه عن تقدم ذكره وقد قال الشيخ
أبو الحسن ان الظواهر اذا كثرت وأنت على وتيرة واحدة فان اطلاقها مقصود فهي
كالنصوص حسبا في المعيار الثاني للغمى ان كانت القسمة مراضة فعلى ما تقدم من
التفصيل وان كانت بالقرعة فتنتقض من أصلها ولا فرق بين قليل وكثير واستظهره
ابن عبد السلام الثالث لابن عرفة ان كانت بالقرعة فعلى التفصيل السابق وان كانت
مراضة فكالبيع الرابع لعبد العزيز بن أبي سلمة ان كانت بالقرعة فتنتقض في القليل
والكثير وان كانت بالمراضة فكالبيع والفرق بين قول من قال ان قسمة المراضة كالبيع
وبين قول من قال انها تجرى على التفصيل السابق بين لانه على تفصيل بعض القرويين
السابق القسمة ثلاثية كما تقدم بيانه وعلى أنها كالبيع ثنائية تنتقض من أصلها في
استحقاق الجمل والكثير دون القليل ويظهر ذلك من كلام الباب الذي نقله الخطاب

ونص المحتاج اليه منه ، وأن القسمة تستوى مع البيع في السبيل الذي لا يردان معه
وهو الربع فادونه وفي الجمل الذي يردعه البيع وتفسخ معها القسمة ويفترقان في النصف
والثلث ونحوهما فإفرد البيع بذلك ولا تفسخ القسمة باستحقاق النصف والثلث انظر بقية
كلامه ويفترقان أيضا فإنه على القول بأن حكمها حكم البيع إذا استحق الربع فادونه
لا يرجع المستحق من يده بالقيمة بل بما ينوبه في الثمن وهو ما سلم فيه صاحبه عما يقابل
المستحق لأن ذلك هو حكم البيع سواء كان الثمن عينا كن اشتري عبيدا مثلاً بأربعين
دينارا فاستحق أقلهم فإنه يرجع بنسبة ذلك من الأربعين أو كان الثمن عرضا
لقول المصنف وفي عرض بعرض بما يخرج من يده الخ وهو في المدونة وغيرها ولذلك ضعف
ابن لبابة قول ابن القاسم في المدونة أنه يرجع بالقيمة في القسمة كائنه له ابن ناجي في شرح
المدونة ونصه قوله ويرجع على صاحبه الخ وهي رواية ابن لبابة يرجع عليه بنصف قيمة
ما استحق من يده وضعفه لأن القاعدة في مبيع عرض بعرض يستحق أحدهما أن يرجع
فيما خرج من يده وأقيمته إن فاتت إلا في مسائل الصلح عن انكار أو على دم عدل أو غير ذلك
أه منه بالقطعة فبان من هذه أنه لا يصح ما قالوه من أنه لا يرجع في قسمة المراضاة إلا بالثمن
على كل حال ولا يوافق قولنا من الأقوال ثم الراجح نقلا وقياسا القول بتساويهما ما نقلنا
قدمناه وقول الامام ابن عرفة رضي الله عنه أنه لم يذ كر ذلك في المدونة إلا في قسمة القرعة
لا يتحقق ما فيه عليك بعد اطلاعك على كلامها وكلام من تقدم والعجب منه أنه نقل كلام
الغصمى وجعل الأقوال أربعة وأقره ثم قال بعد ذلك ما قاله الكمال لله تعالى وأما قياسا
فإن العلة التي عللوا بها تقرير ابن القاسم بين البيع والقسمة في استحقاق النصف ونحوه
موجودة في قسمة المراضاة كما هي موجودة في القرعة والعلة ذكرها الشيخ أبو محمد بن أبي
زيد وغيره ونقلها أبو الحسن وابن ناجي في شرح المدونة ونص أبي الحسن والفرق بينهما
أن ذلك لم يدخل على ضرر الشركة وفي هذا لرد ما إلى الشركة يردان أه منه بالقطعة فتأمل
يتضح لك معناه وتبين لك صحة ما قلناه وانما قلنا ما قالوه لا يوافق قولنا من الأقوال لأن
موضوع النزاع استحقاق الكثر حسبما في السؤال فإنا إن ذهبنا على مذهب المدونة
والأكثر وجب أن يرجع شريكنا بقدر ذلك كما قاله الفقهاء المذكوران وإن ذهبنا على
قول الغصمى فكذلك لأن القسمة هنا مراضاة وإن ذهبنا على قول عبد العزيز وابن عرفة
وجب أن يرجع شريكنا في الجميع فالخ مع الفقهاء المذكورين والقول قولهم ما بلا
ريب ولا مبن وقد تقدم دلائل ذلك بنصوص قاطعة وحجج ساطعة لا يمكن أن يتوقف في
ذلك من معه أدنى من قلامة ظفر من الانصاف ولا سيما إذا نذر قيامه بين يدي ملك المولى
وتخاف قاله وكتبه عبيد بن محمد بن أحمد الحاج ووقفه الله ولما وقف بعض الأبا من فقهاء
العصر فبدأ أسأله ما نصه الحمد لله ما سطره قلم العلامة أعلاه يليه من الاستشهاد بأفعال
الأئمة المتقدمين بهم على أن لا فرق بين قسمة القرعة والمراضاة فيما إذا استحق من أحد
التضامين أو الانصاف أو الثلث ونحوه من كون من استحق من يده ما ذكر يرجع
شريكنا بيد صاحبه هو عين الصواب الذي لا شك فيه كما في ابن غازي عن ابن نونس ولقد

اعتنى رحمه الله بتحقيق المسئلة حتى أزال عنها سحاب الاشكال بعد أن قامت أحيانا
مخدرة عن أفهام دخول الرجال جراه الله بالخيرات عن جراه لا يطاوله جراه والله نفسه وفهمه
وقله وعلمه إذا تقي بنفسه المسئلة من الدواوين المطولة تقريرا على الناظر وإيضاحا لما
يستشكله القاصر فأجاد وأبان وأوضح الحق وبين المراد حتى لم يبق مقالة الا وفقهه
ولا همتصعها الا وقربه وأوضحه وما مراده لحسن طويته الا زوال الاضطراب الواقع
في المسئلة بين العلماء أولى الالاباب فكل من رام أن يكتب في المسئلة بعده انما يعترف
من فضالة ما عنده اذ حرر الاقوال والانتقال وأطفا بسبب ذلك نار الجدال ولعمري ان
ما كتبه أعلامه من التفاسير الفقهية لم يدرك أن ينقش في صفحات القلوب خوف اندراس
الاصل المكتوب فمالنا على الموافقة على جميع ما فيه من مزيد حيث لم يبق لنساقبه شك
ولا ترديد والله أعلم وكتبه على بن محمد بن زيد لطف الله به اه * (تنبه) * قوله في
اختصار المسئلة وقال عبد الملك في العتبية الخ كذا وجدته فيما وقفت عليه من نسخة
واياه والله أعلم ببيع أبو الحسن في ما نقلناه عنه من قوله خلافا لعبد الملك ولعله تصحيت
أو اغترى بما في النوادر من قوله وقال يحيى بن يحيى أخبرني من أرضه ابن الماجشون قال
ان اقسما وادور الخ هكذا نقله أبو علي فلما نادر من قوله ان ابن الماجشون أنه عبد الملك
أذهو المتبادر عند الاطلاق لكن يجب حله على أن المراد عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون
لانه الذي نقله ابن عرفة والمكناشي وغيرهما من سماع يحيى ولانه الموجود في ربيع الاضفة
من سماع يحيى من كتاب القسمة ونصه قال يحيى أخبرني من أرضي أن عبد العزيز بن أبي
سلمة الماجشون قال اذا اقسمت الورثة الدور والارضين على سنة اقسامها ثم استحق منها
بعض ما في أيديهم أو وجد بعض ذلك عيب فان القسم يعاد بينهم قال وان كانوا اقسما
على وجه المراضة وكلهم بلغ أن يحوز أمره فيما نظر فيه من نفسه ثم استحق بعض ذلك
أو وجد عيبا فانما هو عيب دخل فيه في نظر فيه عما ينظر فيما وجد عيبا مما يشترى وذلك
انهم اذا تراضوا فكأنما اشترى بعضهم من بعض اذا لم يقسموا على وجه الاقسام قال
محمد بن رشد تفرقة عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون اذا استحق بعض نصيب أحد
الاشترى البعد القسمة أو وجد به عيبا بين أن تكون القسمة على التراضي أو على وجه الحكم
بالسمة فيأني على قياس القول بأن القسمة تميز بحق لا بيع من البيوع وقول ابن القاسم
وروايته عن مالك في إيجاب الرجوع وذلك على حكم البيع هو على قياس القول بأن
القسمة بيع من البيوع اه محل الحاجة منه بلفظه (وان دفع جميع الورثة الخ) قول ز
وقال مالك في كتاب محمد لا يصح الخ صواب موافق لما في صحيح فيه نظر
(وأخرت لحل لادين) قول ز لوضعه صحيح فلا سبيل للقسمة قبل وضعه وهذا اذا تدع
موته والا فانظر ما الحكم وفي نوازل الاقرار من المعيار ما نصه وسئل أبو محمد بن الشقاق
عن المرأة الحامل تقر بموت ما في بطنها فأجاب بأن قال تسقط نفقتها عن زوجها ولا
تقتضى عدتها الا بالوضع وانظر اذا كانت الحامل متوفى عنها هل تقسم المال لاقرارها
بموت الجنين أولا لانه اقرار على الغير وهو الجنين تأمله فان انظر فيه بحال اه منه بلفظه

(وان دفع جميع الورثة الخ) قول ز
قاله الشارح مثله في صحيح ومافي
خش فيه نظر (لحل) قول ز أي
لوضعه يعني ما لم تدع موته والا فانظر
ما الحكم وقد توقف فيه ابن الشقاق
انظر الاصل

(وفي الوصية قولان) قول ز ومحل القولين في المصنف ما اذا كانت الوصية بغير عدد فان كانت بعدد فكالدین الخ سمعوه واعترضه مب بقوله فيه نظر بل الخلاف في كلامهم كما تقدم مطلق الخ وهو عجيب من أعرب القريب في حقه لان ما قاله ز نقله ح عن ابن رشد قائلا لا اختلاف فيه وسلمه وهو كذلك في كلام ابن رشد في المسئلة الثانية من رسم البرزمن سمع ابن القاسم من كتاب الوصايا الاول ما نصه وسئل مالك عن الرجل يوصي بثلثه يوصي فيه بوصايا فتدعي امرأته جلا ترى ان تؤخر الوصايا حتى تضع ويستبرأ ذلك منها قال نعم اني لارى أن يؤخر ذلك قال أشهب تنفذ الوصايا من ثلثه قبل وضع الحمل وخالفه أصبغ وقال بقول مالك في سمع أصبغ من كتاب الكبراء والاقضية قال محمد بن رشد قول أشهب وأصبغ ليس في جميع الروايات وفي المسوط لابن نافع عن مالك مثل قول أشهب قال يعطى صاحب الثلث ثلثه وتؤخر بقسمة الورثة حتى تضع المرأة وقال ابن أويس عن مالك أرى أن تؤخر الوصايا حتى تضع المرأة ويستبرأ ذلك وقال محمد بن مسلمة مثل ذلك وقال لان ما يملك يملك من رأس المال وما زاد في رأس المال فيكون مأخذا للموصي له قد استوفى على غير ما أخذوا وهو تعليل صحيح بين لان المال ان تلف في التوقيف بعد تنفيذ الوصايا وجب للورثة الرجوع على الموصي بثلثي ما قبضوا واعمل ذلك قد فات بأيديهم وهم عدما فيفسروا والاختلاف في هذه المسئلة جار على اختلافهم في الموصي له بالثلث بطراً على الورثة بعد اقسامهم التركة هل يكون حكمه حكم الغريم بطراً على الورثة أو حكم الوارث بطراً عليهم فعلى القول بأن حكمه حكم الغريم بطراً على الورثة يعطى صاحب الثلث الثلث ويوقف سائر المال للورثة حتى يوضع الحمل فيكون النكاح لهم والضمائم عليهم لا يرجعون على صاحب الثلث بشئ ان تلف المال ولا يرجع صاحب الثلث عليهم بشئ ان نما المال وعلى القول بأن حكمه حكم الوارث بطراً على الورثة يوقف جميع المال حتى يوضع الحمل ولا يعمل للموصي له بالثلث الثلث كالأب يعمل للاب السدس اذا مات ابنه وله ولد وامرأة حاصل ولا امرأته الثمن حتى يوضع الحمل وان كان للاب السدس وللزوجة الثمن على كل حال وضع الحمل ذكر أو أنثى أو أنفث فان عمل الورثة للموصي لهم بالثلث الثلث ووقفوا بقية المال فتلف قبل أن يوضع الحمل وجب على قياس هذا القول أن يرجع الورثة على الموصي لهم بثلثي الثلث الذي قبض وان نما المال رجع الموصي له عليهم ثلث النكاح لم يكن بينهم تراجع على قياس القول الثاني ولو كانت الوصية انما هي بعدد نابر أو دراهم لوجب ان يعمل تنفيذ الوصية وتؤخر بقية المال حتى يوضع الحمل قولاً واحداً الا لاختلاف في ان الوصية بالعدد كالدین في وجوب اخراجهم من التركة قبل القسمة لقول الله عز وجل من بعد وصية يوصي بها أو دين ولا في استواء الحكم فيها ما اذا طرأ بعد القسمة اه محل الحاجة منه بلفظه وبه تعلم ما في كلام مب وبظهر لك ما في قوله والعلة في كلام ابن رشد المتقدم جارية في الوصية بالعدد الخ لان العلة التي ذكرها ابن رشد عن ابن مسلمة وصححها وهي قوله لان ما يملك يملك من رأس المال وما زاد من رأس المال لا تجزى في الوصية بالعدد اذ لا حق لهم في الزيادة قطعاً ولا يدخل عليهم النقص في

(وفي الوصية قولان) قول ز فان كانت بعدد فكالدین الخ هذا نقله ح عن ابن رشد قائلا لا اختلاف فيه وسلمه وهو كذلك في كلام ابن رشد وبه تعلم ما في كلام مب انظر الاصل والله أعلم وقول مب والعلة في كلام ابن رشد المتقدم جارية الخ فيه نظر لان العلة في كلام ابن رشد وهي قوله لان ما يملك يملك من رأس المال الخ لا تجزى في الوصية بالعدد اذ لا حق لهم في الزيادة قطعاً ولا يدخل عليهم النقص في الهلاك في جميع الصور كافي الجزء الشائع انظر الاصل

الهلاك قطعاً في كل صورة صورة كما في الوصية بالجزء الساتع كالثلث ونظيره لثالث ذلك المثال
فلما وصى شخص بشئ لاثنين ديناراً وخلف ثلثاً ثمانية ديناراً منتهى الافتتاح إلى ما لا نهاية لم يكن
للموصي له غير الثلاثين ولو هلك منها واحد أو عشرة أو مائة أو مائتان لم ينقص له شيء مما بقي
من المال تسعون ديناراً ولو وصى بعشر ماله وخلف ثلثاً ثمانية ديناراً ولو هلك له ثلاثون ديناراً
فلو غت أسكن له عشر النصارى بالغاً ما بلغ ولو نقص منه ديناراً فاعلى لدخل عليه النصف في كل
جزء من أجزاء ما فاقترقا فاقترقا له بأنصاف والله الموفق (وهل هي قرعة لقله الخ) قول مب
الاول لابن يونس والثاني لسخنون الخ فيه نظر لان ابن يونس وإن جعلها على القرعة لم
يقصد بها بقاؤه والمصنف قيد بذلك فصوابه أن يقول الاول للغمي واليه عزاء في ضيق ونصه
واختلف في مسئلة المدونة هذه فقال سخنون ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين
مختلفين وقال بعضهم هي قسمة مراضاة ورد بان اشتراطه الاعتدال في قسمة القرعة
وقال للغمي انما جاز ذلك فيما قل اه منه بلفظه ونص للغمي بقوله اذا اعتدلتا في
القسم دليل على أنه أجاز ذلك بالقرعة لان التراضي لا يراعى فيه الاعتدال وهذا للضرورة
فيما قل كما جاز في الأرض الواحدة بخلاف أن يكثر التخلل والشجر فانه يقسم كل صنف
بأنفاده اه منه بلفظه وصوابه أيضاً أن يقول الثاني لبعضهم كما تقدم في كلام ضيق وأما
عزوه لسخنون فتبع فيه قول ق وقال عياض حل بعضهم مسئلة التخلل والزيتونة على
قسمة القرعة وقال سخنون المراد بها قسمة المراضاة اه وتبع ق في ذلك قول ابن عرفة
مانصه عياض حلهم لبعضهم على قسمة القرعة لقوله اعتدلتا وقد يكون هذا مثلاً لقوله في
جمع النصارى المختلفة وقد أنكر سخنون المستثنين وقال المراد منها قسمة مراضاة والاول
أظهر لقوله اعتدلتا وان كانتا لا تعتدلان تقاوماها أو يبيعانها ولو كان على التراضي
لم يمتحج الى ذلك وقيل انما جاز ذلك للضرورة فيما قل كالأرض الواحدة اه محل الحاجة منه
بلفظه ونحوه لابن ناجي في شرح المدونة وهو مخالف لما تقدم عن ضيق من قوله
فقال سخنون ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين فانه صريح في أنه جعله على
أنها قسمة قرعة والالم يصح قوله خالف ابن القاسم أصله ومثله ما في ضيق في النوادر
ونصها قال ابن القاسم وأنته في زيتونة وتخلل بين رجلين فلا يقسم ما بينهما بينهما الآن
يتراضيا ويعتدل في القسم يريد بالقية قال سخنون ترك ابن القاسم قوله وهو لا يجمع بين
صنفين مختلفين وإن تراضيا اه بلفظه على نقل أبي علي ونحوه في نفسه عن ابن
يونس ومثله لابن ناجي ونصه قوله قيل فإن كانت تخلل وزيتونة الخ اختصرها سؤالا
وجواباً الوجهين أحدهما أن ما ذكره ابن القاسم خلاف أصله من أنه لا يجمع النوعان
المختلفان كالميدان والادابة ويدل على ما ذكرنا أنكار سخنون قواها حكمه ابن يونس اه محل
الحاجة منه بلفظه ومثل ذلك لأبي الحسن ونصه محمد بن يونس يريد تراضياً أن يسهما
عليهما فلذلك شرط الاعتدال وتقدم في أول كتاب القسمة لعياض أن ابن القاسم لا يميز
جمع الصنفين بالقرعة والتراضي لان القرعة تنافي التراضي الا ما يقوم له من مسئلة
الشجر والزيتونة محمد بن يونس سخنون ترك ابن القاسم قوله لا يجمع بين صنفين مختلفين في

(وهل هي قرعة الخ) قول مب
الاول لابن يونس والثاني لسخنون
صوابه الاول للغمي والثاني
لبعضهم كما في ضيق وبقي على
المصنف تأويل ثالث لسخنون
وابن يونس فلو قال وهل هي قرعة
أو مطلق أو مراضاة تأويلات
لوفي في ضيق وأصله عياض
انظر الاصل والله أعلم

القسم بالسهم اه منه بلفظه وقد تقدم في كلام ابن عرفة نفسه عن عياض انكار
 سخنون هذا فكيف يصح ما ذكره بعد ذلك من أن سخنونا حله على المراضاة فهو تناقض في
 كلام عياض لكن نشأ ذلك من تحريف في نقل ابن عرفة لكلام عياض فان أبا الحسن نقله
 على الصواب فقال متصل بما تقدم عنه مانصه عياض وقد يكون هذا ممثلاً لقوله في جمع
 النمار المختلفة وقد أنكر سخنون المسئلةين معا وقيل المراد هنا انهم اقسمة مراضاة والاول
 أظهر لقوله اذا اعتدلتنا في القسم ولو كان على التراضى لم يحتاج الى ذلك وقيل انما جاز ذلك
 للضرورة فيما قل كما جاز في الارض الواحدة بعض احميد وبعض اهدى وبخلاف الارض
 المنترقة كالو كثر شمار الزيتون والتخل لم يقسم كل الاعلى انفرادهم كما قال في الدار البالية
 مع الجديدة اه منه بلفظه فقوله وقيل المراد هنا الخ كذا وحديثه فيه بالبناء للمفعول
 وكذا نقله عنه أبو علي وبه بسلم كلام عياض من التدافع ويوافق نقل ابن يونس وأبي محمد
 عن سخنون وابن عرفة نقله بلفظه وقال بالبناء للفاعل والمتبادر منه أن الضمير المستتر
 الفاعل يعود الى سخنون وزاد ق فأصح بذلك ولو تأملنا أدنى تأمل لقهسما أن ذلك
 تحريف والله الموفق فتحصل أن عزو م التاويلين معافيه تظروا ن تبع في أحدهما
 ابن عرفة و ز وأن في المسئلة ثلاثة تأويلات أولها ان كلامها في قسم القرعة وهو
 خلاف مشهور وقوله فيها في غيرهما وتأويل سخنون وتأويل ابن يونس أيضا على ما يفهم
 من أبي الحسن وابن ناجي وثانها انه في قسم القرعة وهو جار على مشهور وقوله لا جمل
 الضرورة وهو تأويل اللغوي ثالثها انه في قسمة المراضاة ونسبه في ضحج لبعضهم وأهم
 عياض فاقه فغير عنه بقبيل على ما هو الصواب في كلامه وقد أدخل المصنف تأويل
 سخنون وابن يونس فلو قال وهل هي قرعة للقله أو مطلقا أو مراضاة تأويلات وفي عياض
 ضحج وأصله لعياض هذا تحريف المسئلة فشد يدك عليه والله سبحانه الموفق والهادي
 من يشاء الى صراط مستقيم

* (باب القراض) *

ابن يونس قال الليث كان القراض في الجاهلية فأقر وصار سنة في الاسلام وعمل به عمر
 وعثمان وصدر الامة واتبع فيه خالف الامة سلفها وهو كالثي سن النبي صلى الله عليه
 وسلم في المساقاة سواء ذلك مستخرج بالارخصة من الاجارة المجعولة كاستخراج بيع العربية
 والشركة والتولية في الطعام والعمل به جائز على ما جرى من سنته ما لم يغير لسداد عقد
 أو شرط زيادة فيجرحه عن رخصته قال عبد الوهاب ولا خلاف في جواز بين الامة
 وان اختلفوا في كثير من شروطه وأحكامه اه محل الحاجة منه بلفظه * (فائدة) * قال في
 المقدمات مانصه وأول قراض كان في الاسلام قراض يعقوب مولى الحرقة مع عثمان بن
 عفان رضي الله عنه وذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث من يقيم من السوق من
 ليس بقبسية فأقيم يعقوب فحين أقيم فجاء الى عثمان رضي الله عنه فأخبره فأعطاه مزرود
 تبرقراضا على النصف وقال له ان جاءك من بعد تبرضك فقل المال لعثمان فقال ذلك فلم يرقم
 فجاء مزرودين مزرود رأس المال ومزود ربع ويقال ان أول قراض كان في الاسلام قراض

* (القراض) *

قلت عمل به النبي صلى الله عليه وسلم لخديجة قبل البعثة وعمر
 وعثمان وصدر هذه الامة وخيارها
 وأول من عمل به في الاسلام يعقوب
 مولى الحرقة لعثمان رضي الله عنه
 قاله ختي وقيل كافي المقدمات
 ان أول قراض كان في الاسلام
 قراض عبد الله وعبيد الله ابني عمر
 ابن الخطاب وقضيتهم مشهورة
 مذكورة في الموطأ وهو جائز اجماعا
 وان اختلف في كثير من شروطه
 وأحكامه قاله عبد الوهاب

(يقصد) قلت خرج به الشرعة في غير النقود وأما التي فيها فخرج بقوله مسلم لأن الشرع لا يسلم المال لشريكه ليعمل فيه وحده فتأمل (مضروب) قلت لو عبر بمسكوك لكان أنص في إخراج الحلي المضروب أن لم يتعامل به فإن المعروف فيه المنع ويمضي بعد الوقوع انظر ضج و قول مب هو الذي فهمه الشيخ زروق وهو أيضا الذي يشهد له كلام الأئمة أنظره في الأصل والله أعلم (إن علم الخ) قلت قول ز لانه يؤدي الى الجهل بالربح أى لا يدوم المفصلة لا يدري كم الربح (ولو غشوشا) قال الباجي وأما المغشوش من النقد فحكى القاضي أبو محمد انه لا يجوز اقراض به اهو وهو يفيد أن عبد الوهاب حكاه عن غيره لكنه لما قبله فهو قائل به ما لم يقبض قلت قول ز فهو نظير الوكالة أى الى الوكيل فيما اتفق أو قام بها من تعامل مع الوكيل كما تقدم (ولا تبتر الخ) قول ز فان وقع مضى الخ أى كما تقدم ابن يونس عن ابن القباس في الموازية وجرم به الباجي ومثله أيضا في سماع يحيى عن ابن القباس أنه عرّفه بالكراهة ابتداء والمصنف جرى على المنع وهو المعتقد لانه مذهب مالك في المدونة من رواية ابن القباس عنه خلافا لمب من رجوع قوله فاجر مثله في توليه الخ لهذا وقول ز كما في نقل ق أى استرواها من كلام ابن رشد لا نصير بها وظاهر

عبد الله وعبيد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما اه منها بلفظها وقد ذكر قنينه ما هو مشهور مذكورة في الموطأ (يقدم مضروب) قول صاحب عن ح ولم أر من صرح به لافي التسيهات ولا في غيرها قلت ما فهمه الشيخ زروق رضى الله عنه هو المتعين وهو الذي يشهد له كلام الأئمة في ابن يونس بعد أن ذكر الخلاف في قراض بذهب والفضة ما نصه قال عبد الوهاب فوجه قوله في جواز القراض بها فلا نهي عن كالدنانير والدراهم ولأن كل حكم يتعلق بها إذا كانا مسكوكين فإنه يتعلق بهما إذا كانا نبرين من منع التفاضل في الجنس الواحد ومنع الاتفاق في الصرف واتفاق حكمهما في الزكاة فوجب أن يستوى أيضا حكمهما في القراض ووجه قوله في المنع فلان عادات الناس لا يتصرفون بها في الشراء دون أن تصرف أو تباع فاشبهت العروض فإذا ثبت تعذر التعامل بها وهي على ما هي عليه احتاج العامل الى بيعها بالدراهم أو الدنانير ليحصل رأس المال غيرها فلا يتخلون يكون ذلك باجرة أو بغير أجرة اه محل الحاجة منه بلفظه فانظر قوله فإذا تعذر التعامل بها الخ تجده كالنص على شرط التعامل بالمضروب وفي المقدمات ما نصه والقراض جائز بالدنانير والدراهم لا بخلاف بين أهل العلم في ذلك لأنها أصول الأثمان والمتمونات وبها يقوم ماعداهما من العروض وسائر المتلفات وكذلك النقار والابزار أعني تبرالذهب والفضة في البلد الذي يجري فيه ذلك ولا يتعامل عندهم بالمسكوك اه منها بلفظها فانظر قوله لأنها أصول الخ لاشك ان التي هي أصول الخ هي التعامل بها وانظر قوله وكذلك النقار تجده كالنص صريح في ان المدار على التعامل لا على خصوص الضرب ولما نقل ابن يونس عن ابن القباس في التبر ونحوه مثل ما تقدم عن المقدمات قال عقبه ما نصه محمد بن يونس ليس بخلاف لقوله في المدونة لأنها إذا كانت يجوز البيع بها والشراء كالدراهم والدنانير فلا فرق بينهما اه منه بلفظه وهو نص في أن المدار على التعامل لا على السكة فقط وفي المتن بعد أن ذكر الخلاف في المغشوش ما نصه والذي عني أنه انما يكون إذا كانت الدراهم ليست بالسكة التي يتعامل الناس بها فاما ان كانت سكة التعامل فإنه يجوز القراض بها لأنها صارت عينا وصارت أصول الأثمان وقيم المتلفات اه محل الحاجة منه بلفظه وهو أيضا كالنص أو نص فيما قاله الشيخ زروق والله أعلم (ولو غشوشا) قول مب صوابه عبد الوهاب الخ أى صواب عبارة ز ان يقول وهو زقول عبد الوهاب ونسبته لعبد الوهاب هو الذي في صحيح وابن عرفة وكلام الباجي يفيد أن عبد الوهاب حكاه عن غيره ونصه وأما المغشوش من الذهب والفضة فحكى القاضي أبو محمد انه لا يجوز القراض به مضروبا كان أو غير مضروب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ان كان الغش النصف أو أقل جاز وان كان أكثر من النصف لم يجز ذلك اه منه بلفظه لكن لما حكاه وقوله فهو قائل به (ولا تبتر لم يتعامل به) قول ز فان وقع مضى بالعمل الخ فيه نظر لأن هذا خلاف المعتقد أنظر ما يأتي قريبا عند قوله فاجر مثله الخ وقول ز الان تعامل بالمضروب أيضا فلا يجوز كما في نقل ق الخ ليس في نقل ق التصريح بذلك لكنه يستروح ذلك من مفهوم ما نقله عن ابن رشد وهو مثل ما تقدمه عنه من كلام المقدمات وظاهر ما نقله ق عن

اللعني الاطلاق وهو ظاهر مما قدمناه عن ابن يونس وهو المعول عليه لانه مصرح به في البيان ونصه أما القراض بنقر الذهب والفضة في البلد الذي يدبر فيه نقر الذهب والفضة وأما سائرهما فيتبايع فيه بذلك فذلك جائز على ما وقع في سماع يحيى بعده هذا ولا اختلاف في هذا اه منه بلفظه ونص سماع يحيى الذي أشار اليه وسأله عن الرجل يقارض الرجل بتمر الذهب والفضة فقال أكره ذلك في البلد الذي لا يدبر فيه الا الدنانير والدراهم الضرورة فان وقع أجره ولم أره كالقراض بالعروض ولا أرى به بأسا في البلد الذي يدبر فيه الذهب والفضة اذا كانوا يشتركون بما يبيعون اه منه بلفظه فتأمل (فأجر مثله في وكالة الخ) ابن عاشر الظاهر رجوعه للتمر وما بعده اه منه بلفظه وهو في التبر مخافا لم يجز به الباجي من انه مضى بما انفق عليه ونحوه فقله ابن يونس عن ابن القاسم في الموازية وقد قدم مثله عن ابن القاسم في سماع يحيى ولكنه عبر فيه بالكراهة ابتداء والمصنف مر على القول بالمنع وهو المعتمد لانه مذهب مالك في المدونة من رواية ابن القاسم عنه ونصها وقد ذكر بعض أصحابنا ان مالك كسمل في القراض بنقر الذهب والفضة فسألت مالك عن ذلك فقال لا يجوز اه منها بلفظها قال ابن ناجي مانصه بعض الاصحاب هو ابن وهب وذكر في الكتاب قولين الجواز لرواية ابن وهب وعدمه لابن القاسم واليه رجوع وفي المسئلة ثالث بالكراهة قاله ابن القاسم وأصبح اه محل الحاجة منه بلفظه وعلى هذا ما قاله ابن عاشر صواب خلافا لتولان ابن رشد في رسم مساجد القباطل من سماع ابن القاسم من كتاب القراض رتب على القول بالمنع ما ذكره فانه لما ذكر القول بالمنع وصدر به وعزاه وجهه قال مانصه فان وقع ذلك كان له أجر مثله في بيعها وأستصرافها ويكون رأس المال الذي يرد اذا ناض القراض الثمن الذي باعها به أو العدد الذي خرج منها ويكون في ذلك على قراض مثله اه محل الحاجة منه بلفظه * (تنبيه) * نقل مب هنا كلام ابن عاشر وسلم مع انه سلم قول ز فيما مر فان وقع مضى الخ مع أنهم مامتنعوا من قرضه (ثم قراض مثله) قول ز أي المال لا العامل غير صحيح وان سكت عنه تو ومب بل المراد قراض مثل العامل هذا الذي في نصوص أهل المذهب ومعنى قراض مثل العامل انه ينظر في نياسته وفطنته وأولى بلاده كما قاله الشيخ يوسف بن عمر قلت وكذا ينظر لاماته وعدمه او لذلك قال الامام في رسم شك في طوافه من سماع ابن القاسم من كتاب القراض محتجاً بمثله مانصه لان الرجل قد يقارض الرجل ثلاثة أرباع ويقارض آخر على النصف من أجل أماته اه منه بلفظه (أو ضمن) قول مب وأما لو طرّع العامل بالضمن الخ ما قاله هو محصل ما في ح عن المشدالي وكلامهم فيه يدان القولين متساويان وليس كذلك بل القول بالمنع هو الظاهر نقلا ومعنى أمانتلا فلقول صاحب المعين مانصه فرع اذا طاع العامل بضمن المال امتنع ذلك عند الاكثر وأجاز القاضى أبو المطرف وواقعه عليه ابن عتاب اه منه بلفظه وأما معنى فلان ذلك هدية من العامل لرب المال وقد تقدم للمصنف كرب القراض وعامله ولو بعد شغل المال الخ ثم لا يتصور التطوع الحقيقي قبل شغل المال أو بعده وبعد نضوضه لان العقد غير لازم لابن زرب نحو ما قاله أبو المطرف وتليذه ابن عتاب ولكنه

اللعني وابن يونس اطلاق الجواز حيث تعول به وهو المعول عليه لانه المصرح به في البيان (فأجر مثله الخ) قول مب كالأبن عاشر أي خلافا لتو وز انظر الاصل (ثم قراض مثله) قول ز أي المال لا العامل الذي في نصوص أهل المذهب ان المراد قراض مثل العامل أي باعتبار فطنته ونياسته وأمانته وضدها انظر الاصل (أو ضمن) قول مب مذهب ابن عتاب وشيخه الخ تحسوه لابن زرب قائلا اذا طاع بالضمن بعد أن شرع في العمل فليعد أن يلزمه اه وقوله وذهب غيرهما إلى المنع الخ وعزاه صاحب المعين للأكثر ولذلك استظهره في الاصل نقلا ومعنى لانه هدية من العامل لرب المال وهي ممنوعة كما مر للمصنف ثم انه لا يتصور التطوع الحقيقي قبل شغل المال أو بعده وبعد نضوضه لان العقد غير لازم فالطوع اذ ذلك كالمشروط اه بخ وانظر المتجور والاصل والله أعلم

قيده ولم يجز به كل الجزم ففي ايضاح المسالك بعد أن ذكر أن المشهور أنه لا يجوز بشرط ضمان الوديعة والشيء المكتسب وأن ابن زرب قديم ما أطلقه الأئمة بما إذا كان ذلك في العقد قائلاً مانصه فان تبرع بالضمان وطاع به بعد تمام الاكراه جاز ذلك انتهى مانصه قيل له فيجب على هذا القول الضمان في مال القراض اذا طاع به قابضه بالتزام الضمان فقال اذا التزم الضمان طاعه بعد أن شرع في العمل فيما بعد أن يلزمه اه فحل الحاجة منه بلفظه وظاهر كلام المنهجين ان مال ابن زرب هو الذي التزمه أبو المظرف وابن عتاب ولكن بحث فيه شارحه المنجور بقوله مانصه لكن انما التزم ابن زرب جواز الطوع بعد الشروع وهو ظاهر لان القراض لا يلزم بالقول على المشهور والطوع بعد العقد وقبل الشروع في العمل كالشرط فتأمل اه منه بلفظه وهو عين ما قلناه والرد لله لكن تسليمه ما قاله غير مسلم لما فيه مما قدمناه ولو لم يلتزم ابن زرب رحمة الله ما التزمه ما زعم تناقض لان التزام الضمان في الكراهية وشبهه بعد العقد لا يحدو فيه بخلاف القراض لا محتمل أن يكون تبرعه بعد الشروع بالضمان انما هو لاجل أن يبقى المال بيده بعد نضوجه وهذه هي علمه حرمة هديته بعد الشروع فتأمل بانصاف (ورضاهما بعد على ذلك) قول مب قلت ما علوا به المنع في باب القرض من اتهامه على قصد استدامة القرض الخ لا وجه له في جواب أبي الحسن به هذا لان أبا الحسن يسلم وجود العلة في البابين وعن تسليمه ذلك نشأ الاشكال واحتاج الى الجواب ولو كانت عنده العلة منتفية هنا ما احتاج لسؤال ولا جواب نعم قد يبحث في جوابه من وجه آخر وان سلمه ح فيقال الربح هنا وان كان غير محقق لكن الغالب حصوله وقد تقرر أن الغالب كالحق ومن قواعد المذهب سد الذرائع وفي ابن عرفة أن الجواز هنا مبني على الغاء التهمة ونقصه واتقاه ما عن جزء أحدهما لا كبر منه له قبل اتقائه لا بعد نضجه دون ربح ولا وضع جائز الخمي اتفقا ما بعده والمال سلخ في جوازه قولان اهوا لابن حبيب بناء على لغو التهمة على أن الزيادة لا بقائه عند التمكن من رده واعتبارها منه بلفظه لكنه لا يدفع البحث اذ يقال لم ألغيت التهمة هنا واعتبرت في الهدية هناك والذي يظهر لي أن الجواز هنا والمنع هناك مبني على أحسدا القولين في قاعدة هل اللاحق للعقد كالواقع فيه وقد ثبتت على القول بأنه كالواقع فيه فروع كثيرة على المشهور فيها منصوصة في المدونة وغيرها ولا يخفى أن الهدية لو اشترطت في أصل عقد القراض لافسده ولو وقع القراض أولا على الجزء الذي تراضيا عليه ثانيا لحاز قضاؤه بانصاف والله أعلم (وزكاته على أحدهما الخ) قول مب وهذا هو الظاهر معني لكن الموافق لمافي ضيق الخ فيه نظر لان كلام ضيق شاهد للشارح لالعب فانه بعد أن ذكر استشكل جواز الاشتراط قال مانصه واجيب بأنه يرجع الى جزئ معلوم لان المراد أن المشروط الزكاة ربع عشر الربح ثم يقسمان مابق كالوشرط أحدهما ثلث الربح مثلاً لاجني وأبي من أخذه فانه لم يشترطه منهما خليل وهذا الجواب ضعيف لان غاية انهم نفوا الجهالة من جانب المشترط عليه ولم ينفوا على المشترط لان المشترط ينبغي مرة يأخذ النصف فقط ومرة يأخذه وقد زال كذا فانظر ثم قال وقد ذكر بعضهم أن الخلاف الذي في المسافة يجري هنا هل يكون ربع عشر الربح المال

(ورضاهما بعد على ذلك) قول مب ما علوا به المنع الخ وأيضا الغالب حصول الربح والغالب كالحق نعم في ابن عرفة ان الجواز هنا مبني على الغاء التهمة واستظهر في الأصل ان الجواز هنا والمنع من المهاداة مبني على أن اللاحق للعقد كالواقع فيه اه قلت وهذا والله أعلم هو المرجح لا اعتبار التهمة هناك والفاها هنا وبه تعلم ما في كلام هوني والله أعلم (وزكاته على أحدهما) قول مب لكن الموافق لمافي ضيق الخ بل كلام ضيق وصر عليه وابن ابيونس شاهد للشارح انظر الأصل

وحده وأوله وللعامل سواء بينهما ويتحصان فيه بحسب مالهما من الربح على تسعة
 وثلاثين جزءا لرب المال عشرة وللعامل تسعة عشر اهـ منه بلفظه **قلت** فأن تراه جزم
 أولا بما للشارح وأنى به فقهاسما ثم ذكر عن بعضهم أن الأقوال الثلاثة التي في المساقاة
 التي ذكرها تجرى هنا فليذكر في المسئلة منصوصا لما يشهد للشارح وذو كثر بخبر بما على
 المساقاة ثلاثة أقوال والثاني منها موافق للشارح أيضا والاول موافق لعج فكيف
 يقال مع ذلك ان كلامه يرد للشارح ويشهد لعج فلو عكس لأصاب وقد صرح صر
 في حواشي ضيق بأن الصحيح أن جزء الزكاة المستترط وهو عين ما قاله الشارح ويأتي
 كلامه في المساقاة ان شاء الله وقد ذكر ابن يونس المسئلة في الزكاة فجعل المنصوص
 فيها مثل للشارح ثم ذكر الأقوال الثلاثة في المساقاة كذلك ما في ضيق عن بعضهم
 ونصه ومن الواضحة وإذا اشترط أحدهما على الآخر زكاة الربح فتفاضل قبل الحل
 أو كان ذلك لازك فيه فشرط ذلك على صاحبه يأخذ ربع العشر لنفسه ثم يقتسمان
 ما بقي كما لو شرط لأحدهما ثلث الربح فيأتي من أخذه فهو المستترط منهما ومن المجموعة روى
 ابن وهب عن مالك أنه إذا اشترط في المساقاة الزكاة على رب المال أو على العامل فهو جائز
 وإن لم يصيبا خمسة أو سق وقد اشترط الزكاة على العامل فان عشر ذلك أو نصف عشره في
 سقي الضمير لرب الخياط خالصا وقال يحنون يكون لرب المال مما أصابا خمسة أعشار
 ونصف عشر وللعامل أربعة أعشار ونصف عشر لأن رب المال شرط عليه أن يؤدى عشر
 نصيبه فرجع ذلك إليه وقال غيره بقسم ما أصابا على تسعة أجزاء خمسة لرب المال وأربعة
 للعامل محمد بن يونس فوجه رواية ابن وهب أن رب المال انما شرط على العامل الزكاة
 فكأنه انما شرط له أن يأخذ أربعة أجزاء ويكون الباقي لرب المال يخرج منه الزكاة
 فلما لم يكن فيه زكاة دفع للعامل ما شرط وأخذ هو ما بقي ووجه قول يحنون ان ذلك
 الجزاء انما اشترط للمساكين فلما لم يصح لهم قسمة العامل ورب المال نصفين لأن رب المال
 يقول انما شرطت لساكني العامل أربعة أجزاء فلا حق لك في غير ذلك ويقول العامل انما
 شرطت لك يا رب المال خمسة أجزاء فلا حق لك في غير ذلك فكل واحد يدعيه لنفسه
 فيقسم بينهما ووجه الثالث أنه انما كان الشرط أن يأخذ رب المال خمسة أجزاء والعامل
 أربعة أجزاء والمساكين جزأ فلما بطل سهم المساكين بقيت القسمة بين المتعاملين على
 ما كانا دخلا عليه لرب المال خمسة وللعامل أربعة محمد بن يونس وهذا عدلهما والله أعلم
 اهـ منه بلفظه وفي كلامه إشارة إلى أن ما ذكره من الخلاف في المساقاة يجري في
 القراض وقد صرح الباجي وابن زرقون بأن باب القراض وباب المساقاة في اشتراط جزء
 الزكاة سواء صرح بذلك ابن رشد في أول رسم من سماع القرنيين من كتاب القراض
 ونصه ألا فرق بين اشتراط أحد المتساقين على صاحبه جميع زكاة الثمرة في المساقاة
 وبين أن يشترط أحد المتقارضين زكاة ربح المال في القراض اهـ منه بلفظه (تنبيهان
 * الاول) * ما عزا ابن يونس للواضحة خلاف ما عزا لها ابن رشد في المقدمات ونصه
 فيها الجزاء المستترط في الزكاة يكون ان لم يكن في المال زكاة لمستترطه ولا يرجع إلى المستترط

عليه وهو قول ابن حبيب في الواضحة اه محل الحاجة منها بلفظها وقد نبه عليه
ابن عرفة ويأتي لفظه على الاثر ويظهر أن نقل ابن يونس أولى لانه يقتضى أنه يلفظ
الواضحة وان رُشد انما نقله بالمعنى والتشبيه الذى ذكره ابن يونس عنها بعين ذلك
وبين المرامد وقد تقدم مثله فى كلام ضيغ لكن لم يعزه والله أعلم * (الثانى) * كلام
ابن يونس السابق صريح فى أن الاقوال الثلاثة فى المساقاة وكلام ابن عرفة صريح فى أنها
فى القراض فانه بعد أن ذكر الخلاف فى جواز اشتراط ذكر الربح فى القراض قال مانصه
وعلى الجواز لو تفاصلا قبل وجوبها فى كون جزئها المشترط على غيره أو بينهما أنصافا
ثالثا لربح بينهما على تسعة أجزاء خمسة لرب المال وأربعة للعامل للصقلى عن رواية ابن
وهب والمقدمات وله عن يحنون وغيره قال وهو أواعدل وقاله التنوينى فى شرط ذكر
المساقاة وعز الاخير لابن عبدوس وعزوا المقدمات للواضحة أنه لم يشترطه قائلا ان اشترط
على العامل أخذ أربعة أعشار الربح وثلاثة أرباع عشرة خلاف نقل الصقلى فى الزكاة
قبل ذكره الاقوال الثلاثة عن الواضحة يختص المشترط بربح عشر الربح ويقسمان
مابقى وهو راجع للثانى اه منه بلفظه وفى عزوه ذلك لابن يونس مالا يخفى بل مال ابن
يونس هو الذى لا يباحق وانما زادوا باحق بيان أن الغير الذى أبهمه ابن يونس هو ابن
عبدوس فتأمله بانصاف وقد نقل أبو على كلام ابن عرفة وسلمه والعذر له أنه لم يطلع على كلام
ابن يونس والله أعلم ولذلك لم ينقله (وشرطه عمل غلام ربه أو دابة فى الكثير) قول
مب التقييد بالكثير أصله فى ضيغ عن ابن زرقون كلامه يقتضى أنه لا يعرفه لمن قبل
ابن زرقون وصرح بذلك طي ونصه وفى ابن عبد السلام وذكر بعض الشيوخ أنه يجوز
بشرط أن يكون المال كثيرا يعنى كفى المساقاة انتمى ومرا اده ابن زرقون فالتقيد فقط
ولم يرجع عليه ابن عرفة بحال اه منه بلفظه وفيه نظر فقد سبقه الى ذلك أبو الواسد
الباجى جازما به كانه المذهب ونصه وأما ان كان العبد لخدمة المال فهو جائز اذا كان
المال كثيرا يحتاج الى من يخدمه ويعينه اه منه بلفظه وهو المذهب ومن كلام المتيطى
ونصه وللعامل فى المال الكثير أن يشترط دابة رب المال وغلامه للخدمة اه محل الحاجة
منه بلفظه وهذا هو الظاهر قياسا على المساقاة وان كان ابن يونس واللخمي وابن رشد
لم يرجعوا على القيد وانما أطلقوا وصرح ابن ناجى فى شرح المدونة بأنه مقابل للمدونة
لا تقييد لها فانه قال عند قولها ويجوز للعامل أن يشترط على رب المال أن يعينه بعبد أو
بدابة فى المال خاصة لافى غيره ولم يجز عبد العزيز فى الغلام اه مانصه المقالة الاولى من
قول مالك ابن يونس وقول عبد العزيز مثله عن مالك وهو القياس ٥ قلت يريد لانه كالناظر
لربه وفى المسئلة قول ثالث رواه ابن أبي أويس وهو يجوز ان كان عمله بسيرا والام يجز
ورابع وهو يجوز بشرط أن يكون المال كثيرا اه محل الحاجة منه بلفظه ولكن جعله
هو ذلك خلافا لا يعارض جعل الباجى ومن تبعه ذلك تقييدا وقد سلم أبو على كلام المصنف
ولم يرجع على كلام ابن ناجى بحال وقياس القراض على المساقاة أخرى لان القراض
اختلف فيه قول مالك وغيره حسب ما تقدم ولم أر من ذكر خلافا فى جواز اشتراط الغلام فى

(وشرطه عمل غلام ربه الخ) قول
مب أصله فى ضيغ الخ سبقه
به الباجى وهو مقتضى المتيطى وقد
سلم أبو على المصنف وهو الظاهر
قياسا على المساقاة خلافا لابن ناجى
فى جعله التقييد مقابل للمدونة
انظر الاصل والله أعلم وقول مب
وقال بعضهم لا يجوز الخ ما قاله
هذا البعض منصوص لمالك ولم
يحل فيه ابن رشد خلافا وبه جزم
المتيطى

المساقاة إذا كان الحائط كبيراً فإذا اشترط الكبرى المساقاة مع عدم وجود الخلاف فيها فكيف بالقراض الذي اختلف فيه قول مالك وغيره وقال فيه ابن يونس إن المنع هو القياس ووجهه أن ناجي بما مرقتاً له جداً وقول مب لا يجوز اشتراط خلف الدابة الخ ما نقله عن هذا البعض منصوصاً لمالك ولم يخل فيه ابن رشد خلافاً في أول رسم من سمع ابن القاسم من كتاب الجواز والمساقاة ما نصه قال مالك ولا بأس أن يشترط الداخل في المال على صاحب الحائط الغلام والدابة إذا كان ذلك شيئاً ثابتاً لا يزول فإن اعتل الغلام أو هلك الدابة أخلف مكانها أخرى والا كان غرضه لا ينبغي وإنما هذا إذا كان الحائط كثيراً المؤمنة والدابة فيه شيئاً يسيراً قال سحنون مثله ولا يجوز هذا في القراض أن يدفع الرجل إلى الرجل المال قراضاً فيشترط العامل على رب المال عون غلامه أو دابته ويشترط أن مات الغلام أو هلك الدابة أن على رب المال خلفه إن ذلك مكروه وزاد في ردادهما العامل وذلك جائز في المساقاة ولو لم يشترط ضمانهما في المساقاة لما جاز قال أبو الوليد بن رشد بعد أن تكلم على مسئلة المساقاة ما نصه وأما القراض فيجوز فيه اشتراط الدابة والغلام على رب المال دون اشتراط الخلف فإن شرط الخلف لم يجز والفرق بين المساقاة والقراض أن المساقاة لها أمد والقراض لا أمد له والنقطة في ذلك على العامل في المساقاة وفي القراض فإن اشترط ذلك على رب المال في القراض أو على صاحب الحائط في المساقاة لم يجز ورد في ذلك إلى مساقاة مثله وإلى قراض مثله وبالله التوفيق اه منه بلفظه وبه جزم المصطفى أيضاً ونصه فلا يجوز مع ذلك اشتراط خلف الدابة والغلام إن هلكا فإن اشترطه رد إلى قراض مثله اه منه بلفظه على اختصار ابن هرون (وشارك ان زاد موثقاً) قول مب في حيث كان له الشراء بالدين ثبت له الخيار بعد وقوعه كتب عليه شيئاً ما نصه إذا كان له الأذن على الوجه المذكور لم يمتد ذلك ولا خياره اه من خطه طيب الله ثراه فهم رضى الله عنه أن مراد مب بقوله ثبت له الخيار بعد وقوعه أنه بعد وقوعه بالأذن وليس كذلك بل مراده بعد وقوعه بغير إذن ومحصل كلامه أنه إذا جاز له الشراء بالدين مع التزام الضمان جاز له الرضا به بعد وقوعه بغير إذن إذا التزم الضمان لأن العلة عند ابن رشد في منع الشراء بالدين كون رب المال يأخذ ربحاً ما لم يضمن فإذا التزم الضمان انتفت العلة ويلزم عليه أنه إذا اشترى بغير إذن ثبت له الخيار إن التزم الضمان وهو ظاهر لكن انما يمتد به الرد على طئي لو كان كلام ابن رشد هذا مسلماً لو قد اعترضه ابن عرفة وسلم اعترضه مب نفسه فكيف يستقيم له الاحتجاج به وهو يسلم أنه معترض انظر كلامه فيما يأتي عند قوله أو بنسبته والله أعلم (ان شرطاً خاطئاً) قول مب عن طئي وهو المعتمد كما في أي الحسن وابن عرفة الخ الذي في ابن عرفة هو ما نصه ففي جوازه ومنعه نقل التونسي مع الشيخ عن محمد ورواية أي زعيم عن حبيب ثم قال التونسي ظاهر قولهما أو نفض المال دون ربح ونقص جازاً أعطاه آخر أن كان بمنزلة جزء الأول كقول محمد لأن شرطه مما لا دليل على عدم الخطأ وقوله ابن رشد اه منه بلفظه وكلام ابن رشد الذي أشار إليه هو في نوازل سحنون من كتاب القراض ونصه ولا يجوز على أن لا يخطأ به ويعمل بكل مال على حدة إذا كان على جزء آخر

(وشارك ان زاد موثقاً) قول مب
فحيث كان له الأذن الخ هذا لا يمتد
به الرد على طئي الأول لو كان مسلماً
وقد اعترضه ابن عرفة كما نقله مب
وسلمه عند قوله لا أتى أو بنسبته
انظره والاصل في قلت لكن اعترض
ابن عرفة انما هو في المستكر دون
المدير كما يأتى (ان شرطاً خاطئاً) قول
مب عن طئي وهو المعتمد الخ
فحواه لا يمتد على لكن بحث معه في
الاصل بل بوجوه لنظر هافيه وقوله
وابن عرفة فيه فظهر بل كلام ابن
يونس يقيس بربحان قول ابن المواز
وكذا اقتصار صاحب المعين عليه
كما في الاصل

وأما إذا كان على الجزء الاول فقل انه يجوز وقيل انه لا يجوز حكاه ابن المواز عن ابن القاسم
من رواية أبي زيد عنه والاول ظاهر المدونة اه منه بلفظه فليس فيه ما زعمه طي
وسلمه م ب فان كان فهم ذلك من عزوه فلا دليل له فيه لانه كما نسب المنع لابن القاسم
وابن حبيب نسب الجواز لابن المواز وظاهر المدونة لابن رشد والتونسي وقد وافق ابن يونس
من ذكر على أنه ظاهر المدونة كما ذكره م ب نفسه وقد ذكر ابن ناجي في شرح المدونة
أن أبا محمد حل المدونة على ما لابن القاسم وابن حبيب وأن ابن يونس وابن رشد قالوا ان قول
محمد هو ظاهر المدونة ^{فقلت} المدونة فيها مسئلتان في موضعين وأحدهما موافق في فهمه
لما فهمه أبو محمد والآخر هو الذي استدله التونسي وابن رشد وابن يونس ونص المدونة
وان قارضت رجلا على النصف فلم يعمل حتى زده ما لا آخر على النصف على أن يخلطهما
فهذا جائز اه منها بلفظها ثم قالت بعد بقراب مائه وان تجز في الاول وباع فنصف في يديه
ثم أخذ الثاني فان كان باع برأس المال الاول سواء جازا أخذه الثاني على مثل جزء الاول لأقل
ولأكثر اه منها بلفظها فقولها في النص الاول على أن يخلطهما موهمة انه لا يجوز على
غير الخلط وعلى ذلك حلها أبو محمد وحلها غيره على انه لا مفهوم لذلك مستدلين بكلامها
الثاني لانه نص في انه لا يجوز على جزء أقل أو أكثر ومذهب في المدونة وغيرها على الخلط
يجوز بجزء أقل أو أكثر قال في المدونة بعد نصها الاول مانعه قيل فاذ زده ما على الثلث
قال لم يجز ما لدفع المالكين أحدهما على النصف والآخر على الثلث اذا كان لا يخلطهما
اه منها بلفظها ومثله لابن يونس عنها وزاد متصله مانعه قال محنون ويجوز على أن
يخلطها لانه يرجع الى جزء واحد موهوم وقد تقدم شرح ذلك وحسابه في الباب الذي قبل
هذا محمد بن يونس وروى أبو زيد عن ابن القاسم لا يجوز على غير الخلط وان كان على نصف
ونصف وكذلك قال ابن حبيب وقال ابن المواز اذا كان على جزء واحد جاز وان شرط أن يعمل
بكل مال على حدة محمد بن يونس وهو ظاهر المدونة في قوله فان نص المال ولم يكن فيه نقص
ولاربح جاز اذا كان مثل جزءه فقوله اذا كان مثل جزءه دليل على أنه على غير الخلط وأما على
الخلط فيجوز وان اختلف اه منه بلفظه ثم ذكر كلام المدونة الثاني وقال عقبه مانعه
محمد بن يونس يريد على أن لا يخلطهما ولو كان على الخلط جاز على كل حال انتهى منه بلفظه
فانت تراه قد جزم بحمل المدونة على ما ذكر وهو يقيد بربحان قول ابن المواز ولذلك اعترض
في ضج على ابن الحاجب في تصديره بقول ابن القاسم وابن حبيب وحكاية قول محمد بقل
ويقيد بربحانه أيضا اقتصار صاحب المعين عليه ونصه اذا أخذ قراضا بعد قراض فان كان
قبل العمل جاز سواء كان جزءا ربح متفقا أو مختلفا اذا شرط الخلط فان كان على أن لا يخلط
فان كان الجزء واحد جاز عند ابن المواز قال بعضهم وهو ظاهر المدونة وان كان بعد أن شغل
المال فان كان على الخلط لم يجز وان كان على أن لا يخلط بخائر * (فرع) * وفي المدونة فان
تجز في المال فباع ونص في يديه ثم أخذ الثاني فان كان مثل رأس المال جاز أخذه الثاني على
مثل الجزء الاول لأقل ولأكثر * (تنبيه) * قال بعض المتأخرين يريد على أن لا يخلطهما
وان كان على الخلط جاز على كل حال اه منه بلفظه وقد ربح أبو على ما ربحه طي فقال بعد

أنتال مانصه وانذا ثبت هذا فنقول المتن ان شرطاطلاطهاو شرط في المختلفين ولا اشكال وفي
 المتفقين على قول ابن حبيب وهو الذي يفهم ترجمه من ابن الحاجب وان اعترضه هو في
 ضريح بلايان ثم قال وهذا هو ظاهر المتن وهو الراجح فيبقى على ظاهره ان شاء الله سيما وهو
 قول ابن القاسم وظاهر المدونة رأيت نزاع المشيوخ فيه وهم ذاقوا ما في اعتراض الناس على
 ظاهر المتن بل قال المبطل فان شرط الخلط جازاختلف الجزاء لم لا وان شرط افراد كل مال
 بالتجزيم يجوز ان أخذ الثاني بعد العمل بالاول الخ فاقصر على ما رأيت به ولم يذ كر مقابله
 اه محل الحاجة منه بلقطه قلت وفيه نظر من وجوه أحدها قوله وان اعترضه في
 ضريح بلايان فانه في ضريح بين وجهه اعتراضه لقوله بعد ذ كر قول ابن المواز مانصه ابن
 يونس وغيره وهو ظاهر المدونة لانه لا يتهم أن يعمل في أحده ما دون الآخر لاستواء
 نصيه فيما اه فكيف يقال انه اعترضه بلايان مع أن له سلفا في اعتماد ذلك حسما
 رأيت به في كلام صاحب المعين ثانيا لقوله وظاهر المدونة رأيت نزاع المشيوخ فيه
 فان الاكثر منهم على ما في ضريح وأبو محمد انفر دوحده بما ذ كر عنه مع أن الموضع الذي
 يشهد له لا يلزم على حمله تأويله بالغامه فهو من شئ والموضع الذي استدل به الاكثر يلزم
 على حمله على اطلاقه التناقض كما بيناه قبل فقام له بالانصاف ثالثا لقوله بعد ذ كر كلام
 المبطل فاقصر على ما رأيت به ولم يذ كر مقابله فيه نظر ظاهر يبين لنا قبل كلام المبطل كله
 وذك ر ما تركه منه وذلك بعد تسام أمر وهو أن دفع ما بين معاً أو متعاقبين قبل شغل الاول
 أو بعده وبعد نضوضه مساويا بلا نقص فيه ولا ربح حكم الجميع واحدا وتسليم ذلك
 لا يسع أبا على نفسه ولا غيره انكاره أما استواء حكم دفعهما معاً ومتعاقبين قبل شغل
 الاول فهو صريح كلام ابن القاسم في المدونة الذي قدمناه وهو قوله قبل فان زده مالا
 على الثالث الخ فانه سئل عن دفعهما متعاقبين الخ فأجاب بقول مالك في دفعهما معاً وقد
 استشكل بعضهم جواب ابن القاسم بأن المسؤل عنه مال بعد آخر والمقنس علم ما دفعهما
 معاً فلا يلزم من منع هذه منع الارى قال ابن ناجي في شرح المدونة مانصه وفيه نظر لان المال
 الاول اذا لم يعمل به فهو مختل فكانت له أجزا الما بين معاً اه منه بلقطه وهو ظاهر وأما استواء
 مانص مساويا دون زيادة ولا نقص اهذين فأخوذن تعليل ابن ناجي المسد كور ومن
 استدل بالتونسي وابن رشد وداو بن يونس وغيرهم لحمل كلامها الاول الذي قدمناه على
 الاطلاق غير معتبر بن مفهومه بكلامها الثاني مع أن الاول في دفع الثاني بعد الاول قبل
 شغله والثاني في دفعه بعد شغله ونضوضه مساويا وهو صريح في استواء حكمهما فاذا علمت
 هذا فافض المبطل على اختصار ابن هرون ومن أخذ من رجل قراضا بعد قراض فان كان
 قبل العمل بالاول وشرط خلطهما جاز على مثل الجزء الاول أو على خلافه وان شرط افراد كل
 منهما بالتجزيم وان أخذ الثاني بعد العمل بالاول وشرط الخلط نظرت فان كان في المال
 ربح أو وضعية أو كان في سلع لم يجز وان كان ناضا ولم يكن فيه ربح ولا وضعية جاز فانه مالك
 في المدونة وان شرط الافراد نظرت فان لم يكن في المال ربح ولا وضعية جاز فانه مالك الجزء الاول
 وان كان فيه وضعية لم يجز بوجهه وان كان فيه ربح منع ابن القاسم وأجاز غيرهم بمثل

الجزء الاول اه منه بلفظه فنكلامه نص صريح في جواز دفع الثاني بعد نضوض الاول
 مساويا يجوز مساو للاول على شرط الافراد وظاهر كلامه أنه لا خلاف فيه وما استدلل به
 أبو علي من قوله أولاً في المتعاقبين قبل شغل الاول وان شرط افراد كل منهما بالتجزؤ لم يجوز
 لادليل له فيه لانه ليس صريحاً في أنه أخذ على مثل الجزء الاول وانما هو ظاهر في ذلك لانه
 ذكر به سد قوله بجاز على مثل الجزء الاول أو على خلافه فيجب صرفه عن ظاهره وحمله على
 الجزء المختلف لتصريحه آخر ابا الجواز في الجزء المتفق على وجهه فيعيد أنه لا خلاف فيه
 فكلام المتبني شاهد لضمح لعل عليه ولئن سلمنا حل أول كلامه على اطلاقه تسليمنا
 جدلياً لم يكن فيه حجة على ضحح الا في أول كلامه وهو في آخر مشاهد له باقوى من
 شهادة أوله عليه وهذا على سبيل الجارية والافرد ظاهر ما صرح به متعين لما ذكرناه في غير
 موضع عن ابن رشد وغيره من أن التوفيق بين كلام الأئمة مطلوب ما أمكن اليه سبيل
 فكيف بامام واحد في موضع واحد كما هنا فتأمل بانها أف ولا تنظر لجلالة طفي وأبي على
 فان النظر الى مجرد جلالة القائل ليس من دأب ذوي التحصيل وان كنت ناظر لذلك فلا
 تغفل عن جلالة أبي المودة خليل وحسبنا الله ونم الوكيل • (تنبيه) • قول ابن بونس
 وقد تقدم شرح ذلك أشار به الى ما ذكره قبل ونصه لانه يرجع الى جزء مسمى مثال ذلك لو
 دفع اليه مائتين مائة على الثلث للعامل ومائة على النصف على أن يحلطها بمجساة أن ينظر
 أقل عدده لنصف وثلث صحيح وذلك ستة فقد علت أن للعامل من ربح أحد المالان نصفه
 ومن الآخر ثلثه فخذ نصف الستة وثلثها وذلك خمسة ولرب المال نصف ربح المائة الواحدة
 وثلثها ربح الأخرى فخذ نصف الستة وثلثها وذلك سبعة فجمع ذلك مع الخمسة التي صحت
 للعامل فتكون اثني عشر فيقسمان الربح على اثني عشر جزءاً للعامل خمسة أجزاء وذلك
 ربع الربح وسدسه ولرب المال سبعة أجزاء وذلك ثلث الربح وربعه وقد غلط في حسابها
 ابن مزين وجعلها ما يقسمان الربح على تسعة وهو غلط فأعرقه اه منه بلفظه وقد
 وجه أبو محمد صالح ما قاله ابن مزين بتوجيهين ثم قال وفيه ما معانظر والله أعلم (أو بجر)
 قول ز لخطر قال في المصباح الخطر الاشراف على الهلاك والتلف والجمع أخطار مثل
 سبب وأسباب اه منه بلفظه وفي القاموس الخطر بالتحريك الاشراف على الهلاك
 اه منه بلفظه (أو يتناع سلعة) القاموس السلعة بالكسر المتناع وما تجزئ به اه منه بلفظه
 قول ز لقله ربح بها ولو ضيعة فيها هذا القيد فيه نظر لخطا نفسه لا إطلاق الأئمة (وضمن
 ان خالف) قول ز ولا يضمن السماوي بعد هاريدو يقبل قوله ان التلف وقع بعد
 الرد كذا في ح عن ظاهر المدونة وأبي الحسن ولم يبحث فيه خلافاً ونقل ابن ناجي عن أبي
 الحسن مانعه وهو مصدق في الرد عند ابن القاسم وعند عبد الملك ضامن اه منه بلفظه
 قلت وكلام المدونة يوافق ما عزاه لابن القاسم لانه زاد فيها بعد نصم الذي في ح مانعه
 لكن أخذ ودعيعة عنده أو بعضها ثم رد ذلك مكانه فضاغت لم يضمن اه منها بلفظها
 فتشبه ذلك بمسئلة الودعية فيعيد أن القول قوله في ردّها لانه لا راجح في الودعية حسب ما تقدم
 • (تنبيه) • لم يعارض أبو الحسن ولا ابن ناجي ولا ح هذه المسئلة بمسئلة المدونة

(أو بجر) قول ز لخطر قال في
 المصباح الخطر الاشراف على
 الهلاك والتلف والجمع أخطار مثل
 سبب وأسباب اه ومثله في القاموس
 (أو يتناع سلعة) هي بالكسر
 المتناع وما يتجزئ به كافي القاموس
 وقول ز لقله ربح بها هذا
 فرض مثال لا تخصيص لا إطلاق
 الأئمة (وضمن ان خالف) قول
 ز ولا يضمن السماوي بعدها الخ
 يعني ويقبل قوله ان التلف بعد
 الرد كذا في ح عن ظاهر المدونة
 وأبي الحسن ولم يبحث فيه خلافاً
 انظر الاصل والله أعلم

فحين تعدي بالدابة المكتراة نحو المليون والميل ثم رجعت فعطبت في المسافة المأذون فيها أنه
يضمن وقد قال ابن ناجي نفسه ان ما فيها هو المشهور وانما عارض ح ما هنا بما في ضيق
عن اللغمي ونصه وانظر هذا مع ما حكاه اللغمي في مسئلة اذا زرع أو ساق الا تبس الخ
وأشار الى قوله هناك ما فيه قال في ضيق واذا ضمننا بالتعدي لمخاطرته في موضع الظلم
فلا فرق بين أن تكون الخسارة بسبب الزرع أو من سبب الظلم قاله اللغمي لانه متعدي في
أصل فعله اه منه بلانظنه ووجه تنظيره أنه ضمنه السماوي في مسئلة الزرع ولم يضمنه في
مسئلة القراض وقد نقل جس كلام ح ولم يجب عن تنظيره وقد أجاب أبو علي عن
المعارضتين معا ونصه وقد يفرق بين مسئلتين المذونة في الدابة والقراض الراجع من السفر
المنهي عنه أن الهلاك في الدابة يحتمل ولو على بعد أن يكون الهلاك من التعدي ولا
كذلك في القراض ومسئلة الزرع اذا هلك من سبب غير الخورقانه هلك ومنظرة الخورقان
ترتفع ولا كذلك السفر اذا رجعت فانه لم يبق للعداء أصل وان كان هذا الفرق ضعيفا لان
الضمان تابع للتعدي من حيث هو تعذاه منه بلانظنه قلت فرقه الاول ظاهر ووجه
أن الهلاك قد يكون نشأ عن تلك الزيادة فها هو بابا بانضمامه الى المسافة المأذون فيها وان
كانت الزيادة وحدها لا ينشأ عنها الهلاك عادة ولذلك يقولون الشيء مع غيره غيره وحده
وجواب الثاني ظاهر أيضا وقوله بآثره وان كان هذا الجواب ضعيفا لان الضمان تابع الخ
فيه نظر لانه منقوض برد الوديعة سبحانه واحسن من جوابه عن معارضة ح أن يقال
ان السماوي في مسئلة الرجوع من السفر بالقراض لم يقع في زمان التعدي ولا في محله وفي
مسئلة اللغمي وقع في محله فتأمل باضاف والله أعلم (أوحركه بعدموته عينا) قول مب
تقييد ابن يونس هو المعتمد عند أبي الحسن الخ هو المعتمد أيضا عند ابن ناجي اذا أتى به تقييدا
للمدونة ويشهد له من جهة المعنى قول ابن عرفة ما نصه وان خرج به ولم يشتره شيأ حتى قام
غرم ابن المال لم يكن لهم شيء لانهم انما يتسببون به أو هو غير قادر على أخذه فكذا
غرم مؤدوم ولو عقدا كرية لم يكن لهم نقض عقوده اه منه بلانظنه فقوله لانهم انما يتسببون
به الخ يجري مثله في الورثة فتأمل (أو شارك وان عاملا) قول ز لرب المال أو لغيره
المبالغ عليه انما هو عام لرب المال لانه المتوهم انظر ضيق والله أعلم (ولا يجوز
اشتراؤه من ربه) قول ز لانه يؤدي الى قراض بعروض الخ أي يهتمان على ذلك كما قاله
ابن رشد في أول رسم من سماح ابن القاسم من كتاب القراض ونصه لانهم يهتمان على القصد
الى القراض بالعروض اه منه بلانظنه وهذا هو الصواب في التعليل لا ما ارتضاه مب
تبع الشئح المساوي لانه يقتضي الكراهة ولو وقع الشراء بعد العمل لوجود العلة فيه وهي
تدور مع معاولها وجودا وعدمها مع أن ز تعالضح قيد الكراهة بما اذا كان الشراء
قبل العمل وسلم له ذلك مب نفسه وغيره وأصله لان رشد في الرسم المذكور اتفاقا ونصه
وهذا عندى اذا وقع الشراء بالمال الذي دفع اليه قبل أن يصرفه كان قد باع عليه أول
يغب عليه وما ان وقع الشراء بمقتضى يد العامل بما ناعه من السلع التي اشترى للقراض
فيصدقان على أنهما لم يعمل على ذلك قول واحد والله أعلم اه منه بلانظنه ويبحث ضيق

(أوحركه بعدموته الخ) قول مب
عند أبي الحسن الخ هو المعتمد عند
ابن ناجي أيضا (وان عاملا) قول
ز لرب القراض هذا هو المبالغ
عليه لانه المتوهم كافي ضيق
(ولا يجوز اشتراؤه الخ) قول ز
لانه يؤدي الى قراض الخ أي يهتمان
على ذلك كالابن رشد وهذا هو
الصواب في التعليل لا ما ارتضاه
مب تبعا لمس لانه يقتضي الكراهة
ولو وقع الشراء بعد العمل وليس
كذلك كما في ابن رشد و ضيق ويبحث
المصنف في ضيق يجاب عنه بان في
المصرف علة أخرى وهي الصرف
المستأخر لانه يرجع اليه رأس ماله
ومار قد أعطاه ذهباً مثلاً على أن
يرد اليه عند المفاصلة ورفاً مثلاً
فيتهتمان على القصد ان ذلك كما قاله
ابن رشد انظر الاصل والله أعلم
وقول ز أو المفاصلة الصواب
اسقاطه (أو باكثر) قلت قول ز
فان فعل كان له أجر مثله بل يكون
مشاركاً كما اذا كان

في هذه العلة بكر اهتته في المدونة مصارفته الخ يجب عنه بأن الصرف وان اتقت فيه هذه
 العلة فقد خلقته علة أخرى قال في أول مسئلة من الرسم المذكور انفا ماضيه قال محنون
 أخبرنا ابن القاسم قال مالك لا ينبغي أن يصطرف صاحب المال من صاحبه الذي قارضه
 قبل أن يعمل قال القاضي أما اصطراف صاحب المال من القارض قيل أن يعمل بالمال
 فالمكروه فيه بين والذي يدخله الصرف المستأخر لانه اذا كان رأس مال القارض ورقا
 فصرفه منه بذهب أو ذهبافصرفه منه بورك كان قد رجع اليه رأس ماله وصار قد أعطاه
 ذهبا على أن يرد اليه عند المفاضلة ورقا أو ورقا على أن يرد اليه عند المفاضلة ذهبا فيتم مان
 على القصد الى ذلك والعمل به اه منه بلفظه وقول ز وكذا بعد العمل أو المفاضلة انظر
 ما معنى قوله أو المفاضلة وكيف يتصور شراء العامل من رب المال بعد المفاضلة للقراض
 وليس في ضيق ما ذكره عنه فالصواب اسقاطه (وجبر خسرته) قول ز ولو علما
 وقدر على الاتصاف منه ما فيه نظر بل غير صحيح لانه اذا علما وقدر على الاتصاف منها
 داخلان في قول المصنف قبل فكاجبني فالواجب تقييد اللص والغاصب ونحوهما بما اذا
 لم يعرف أو لم يقدر على الاتصاف منه وكلام التلعي كالصريح في ذلك فانه قال ماضيه فان
 قدر بعد ذلك على الغاصب للتمسين كانت في الربح واقسمها انصفتين اه منه بلفظه وهو
 يدل على أن الغاصب الذي جبر الربح مأخذه كان غير مقدور عليه وهو واضح غاية قتأمله
 بانصاف والله أعلم (الأن يقبض) قول ز وهو ظاهر مالمالك وابن القاسم الخ بل هو
 مصرح به عنهم في المدونة وغيره وأوضح ابن ناجي بأنه المشهور ونص المدونة ولو كان
 العامل قد قال لرب المال لا أعلم حتى يجعل ما في رأس المال فلهذا وأسقطا الحسنة فهو
 أبدا على القراض الاول وان حاسبه وأحضره مالم يقبض منه اه منها بلفظها ومثله في
 ابن يونس عنهم اوزاد ماضيه قال أصبغ على باب الصحة والبرائة اه منه بلفظه قال ابن
 ناجي في شرحها ماضيه قوله ولو كان العامل قد قال لرب المال الخ ثم أصبغ قولاها بأن يكون
 قبضه الحسي على باب الصحة والبرائة تحكاة ابن يونس قال المغربي البرائة أن يشترأ والصحة
 احترازا من أن يضم في أنفسهم القراض الاول وما ذكره في الكتاب هو المشهور اه محل
 الحاجة منه بلفظه وهو تابع في تشهيره لقول شيخه ابن عرفة انه المعروف من المذهب
 وبأن في لفظه تحريم ان شاء الله وقول ز وحكي الشارح مقابله عن جمع الخ أصل ما في
 الشارح اضيق مع تسمية الجمع الذي أجمعهم الشارح وأصل ما في ضيق لابن يونس فانه ذكره
 عن ابن حبيب وزاد عقبه ماضيه قاله ربيعة ومالك والليث ومطرف وابن الماجشون ومن
 لقيت من أصحاب مالك الا ابن القاسم اه منه بلفظه لكنه عقبه بقوله بعده ماضيه قال
 أبو محمد بن أبي زيد والذي ذكره ابن حبيب عن ابن القاسم هو قول ربيعة والليث ذكره ابن
 المواز قال وأخبر أصحاب مالك عنه أنه قال لا يجوز أن يتفادى حتى يحضر جميع المال ثم
 يقبض رأس ماله ثم يقسمان الربح اه منه بلفظه ونحوه في ضيق عن المازري ونصه
 المازري وهذا الذي نقله ابن حبيب عن هؤلاء الفقهاء رأيت ابن المواز نقل عنهم في الموازية
 خلافه اه منه بلفظه وقول ز قال أي الشارح واختاره غير واحد الخ أصل ما في الشارح

(وجبر خسرته الخ) قول ز وأخذ
 اص او عاشر ولو علما الخ الصواب
 تقييدهما بما اذا لم يعرفا أو لم يقدر
 على الاتصاف منهما ولا فهمهما
 داخلان في قوله قبل فكاجبني
 وكلام التلعي كالصريح في هذا
 انظر الاصل (الأن يقبض) قول
 ز وهو ظاهر مالمالك وابن القاسم
 بل هو مصرح به عنهم في المدونة
 وغيره أوضح ابن ناجي بأنه المشهور
 وابن عرفة المعروف من المذهب
 وقول ز وحكي الشارح مقابله
 الخ أصله في ضيق تبعا لابن
 يونس وتعباه في الاصل وقول
 ز واختاره غير واحد هذا أصله
 لضيق تبعا لابن عبيد السلام
 وتعبه ابن عرفة بقوله لا أعرفه
 ومشاهير موافق المذهب ليس اه
 في ذلك شيء وقول ز وهو
 الاقرب الخ أصله لضيق أيضا
 وفيه نظر وان سلمه أبو علي وجس
 انظر الاصل والله أعلم

أصبح تبعاً لابن عبد السلام وقد تبعه عليه ابن عرفة ونصه ابن عبد السلام اختار غير
 واحد من المتقدمين والمتأخرين قول ابن حبيب وهو ظاهر الموطأ قلت انظر ما ذكره
 عن غير واحد لا أعرفه ومشاهير مولى المذهب كالصقلي واللخمي والتونسي وابن رشد
 ونحوهم ليس لهم في ذلك شيء وكذا ما نقله عن الموطأ اه محل الحاجة منه بلفظه وقول
 ز عن الشارح وهو الاقرب لان الاصل اعمال الشروط الخ أصله اصح ايضاً وقد
 نقله أبو علي وجس وسلمه وفيه نظرات قول ضح نفسه قبل هذا ما نصه اذا تجر فحسر
 ثم ربح فان الخسران يجبر بالربح وانما يقسمان ما زاد على رأس المال لان هذه سنة
 القراض ولا خلاف في ذلك اه منه بلفظه فهذا نص صريح منه على أن القائلين باعمال
 الشرط متفقون مع القائلين بالغائه على أن سنة القراض عند السكوت هي الجبر وانما
 كان الحكم ما ذكره الاصل في الشروط المخالفة لمقتضى العقد الغاؤها لا اعمالها وقد
 اعتبروا ذلك هنا فصرح في المدونة وغيره بان شرط ضمان المامل يفسده وعالوه بما فاته
 لسنة القراض وقالوا في شرط أن لا يجبر الخسر بالربح انه ملغى وعالوه بما تقدم فتامله
 بانصاف والله أعلم (وان تلف جميعه لم يلزمه الخلف) قول مب فيه نظير بل صرح
 اللخمي بعدم الجبر الخ تبع فيما قاله طي وفيه نظر من وجوه أحدها أنهم ما أطلقا فيما
 نسباه اللخمي واللخمي إنما قاله فيما اذا ضاع البعض بعد شغل المال لانه موضوع كلامه
 واقوله بعدما نقله عنه مانصه واهذا جازاً أن يدفع الخمسين وهي قراض ثان بعد اشغال
 الاول اه محل الحاجة منه باقظه ثانياً ان ما ذكره عن اللخمي نقله ابن يونس عن
 بعض القرويين ولكنه خلاف المنصوص فقد قال ابن يونس قبل ذلك مانصه ابن المواز
 قال ابن القاسم ولو أخذنا قراضاً فآخذناه للصوم خمسين فأراه ما بقي فآتمه المائة
 لتكون هي رأس المال فان رأس المال في هذا خمسون ومائة حتى يقبض ما بقي على
 المناصلة وكذلك لورضى أن يبقى ما بقي رأس المال لم ينفعه ذلك اه منه بلفظه ثالثها
 قولهم ما ونحوه لابن عرفة عن التونسي فانه يريد أن ابن عرفة أتى بالتونسي ففهم مسلماً
 ولم ينقل ما يخالفه وليس كذلك فان ابن عرفة ذكر كلام ابن المواز الذي قدمناه عن ابن
 يونس وقال عقبه مانصه التونسي انما يتم هذا ان صار المال مائتين لوجوب بعض
 الربح على الخمسين الباقية من المائة والخمسين الثانية فتاب الاولى لا قسم فيه لوجوب
 جبر نقص المائة ومناب الثانية منه ربح يقسم قلت قوله انما يصح هذا اذا صار المال
 مائتين نص في مخالفة حكم هذه المائة قبل بلوغه مائتين لحكمها حين بلوغها مائتين
 وليس كذلك لان حكمها اذا جبر مناب الخمسين الباقية منه لما سرق والرائد عليه ربح
 يقسم كتاب الخمسين الثانية وبلوغ المال في ذلك مائتين وعدمه سواء فان قبل مراده
 لا قسم لربح الخمسين الباقية بحال قبل بلوغ المال مائتين قلت ان كان مراده هذا
 قاله بارة عنه انما هي بلفظ اذا زاد المال على مائتين وقوله انما يجرى على مائة قدم من قول
 ابن حبيب في رفع حكم القراض الاول بعد قبضه بجبره وقوله ذلك والرواية على معروف
 المذهب مستقيمة فتعقبه تعقب عليه اه منه بلفظه فيما يجبا كيف يستدل بكلام ابن

(وان تلف جميعه الخ) قول مب
 فيه نظير بل الصواب ما لرواية
 ودراية وما لللخمي خلاف المنصوص
 انظر الاصل ولا بد

عرفته على ز وكيف يصدر هذا عن له في التحقيق كطقي و مب أو فر نصيب
 وإن صدور هذا منهم مان أن غريب الغريب وما احتج به الخصم لما قاله من أنه بعد شغل الأول
 قراض مستأنف ولذلك جاز لا يخفى ما فيه اذ لو كان قراضاً متأنفاً ما جبر العامل على قبضه
 اتناً قالوا لرب المال على خلفه عند المغيرة كاذ كره هو نفسه اذ ليس عندنا قراض يجبر عليه
 من أياه فتأمل به بانصاف وتحصل أن الصواب ما عليه ز رواية ودراية والحمد لله بلا نهاية
 (وان تعذر فالربح كالمثل) قول ز فلا يجوز صرح الشارح وح بأن هذا هو المشهور وروان
 كان يحنون اعتراضه وقال بالجواز وقال ابن رشد في رسم البيع والصرف من سماع أصبغ
 من كتاب القراض مانصه وهو اعتراض صحيح بيناه منه بلفظه فلا يعدل عن المشهور
 وقول ابن القاسم في المدونة لا اعتراض يحنون وتصحح ابن رشد له وقول ز وله ما حينئذ
 أجر مثله ما على الراجح كما يفيد ح ما ذكره من أن كلام ح يفيد ذلك صحيح فانه نقل
 عن ضحج الخلاف في ذلك وأن التونسي قال يكونان أجبرين وقال فضل لهما قراض
 مثلهما وإن ابن عبد السلام قال قول التونسي أظهر عندى وأجرى على قواعد المذهب
 اه وقال عقبه مانصه وهو الجارى على ما قدمه الشيخ في قوله وفيما فسد به أجرة مثله
 واقه أعلم اه منه بلفظه وهو خلاف ما رجحه أبو على ونصه وقوله فالربح كالمثل مفهوما
 ان لم يكن كذلك فالقراض غير جائز ويقسم الربح بينهما على ما شرط المال الربح تابع
 لهما لهما وهذا يدل له قول المتن في باب الشركة مانصه وتفسد بشرط التنازل ولكل أجر عمله
 لا آخره وقوله ولكل الخ هو الدليل على أن الربح يقسم بينهما على ما شرطوا ويدل عليه أيضا
 قول المتن وكذا روى في باب الشركة والمساكن واحد في الحكم اه محل الحاجة منه بلفظه
 فربحه يجزئ به به وشرحه به كلام المصنف ولا يخفى ما في استدلاله بكلام المصنف في الشركة
 اظهروا الفارق بينهما وبين مسألة المصنف هذه لان قسمه للربح هنا على ما شرط طارفع
 عن استحقاتهما اياه ونحن لانسلم ذلك لانه قراض فاسد فالصواب ما رجحه ح ومن تبعه
 وهو الذى اختاره أبو الوائدين رشد في الرسم الماراً ثم بعد ما قدمناه عنه يستبرئ نصه قال
 فضل والقياس على مذهبه أن يرد العاملان الى قراض المثل لان ما زيادة داخله في القراض
 والقياس عندى على ما يوجب النظر الصحيح أن يرد العاملان الى أجرة المثل ألا ترى أنه
 قال في المدونة لانه كانه قال لاحدهما اعل مع هذا على أن لا ربح بعض عمل هذا إذا
 اشترط رب المال من المنفعة لاحد العاملين فكأنه اشترطه لنفسه فله من القرض
 في جر النفع البه وبين ذلك المسئلة الواقعة بعد هذا من هذا الكتاب ومسئلة المدونة اذا
 دفع اليه مالاً قراضاً على أن يجعل معه من يصيرها التجارة اه منه بلفظه وبه يظهر له وجه
 الفرق بين مسئلتى الشركة وهذا المسئلة وقد أغفلوه كلهم وهو أحق بالاستدلال به والله
 الموفق * (فرع) * قال في رسم ان أمكننى من سماع عيسى من كتاب القراض مانصه
 أ رأيت المتقارضين يقتسمان المال فيسلف من أحدهما ويؤدى الآخر هل يلزم الذى
 أدى غرم مالم يؤد صاحبه أم لا ضمن عليه فيما تلف يد صاحبه أم هل يكونان متعددين
 - بين اقتسما المال أم لا امر فيه قال نعم يلزم الذى أدى ما تلف من صاحبه قال القاضي

(وان تعذر فالربح الخ) قول ز
 فلا يجوز أى على المشهور كالشارح
 وح خلافاً للصحنون وابن رشد
 وقول ز على الراجح الخ هذا هو
 الصواب كيدل له قوله وفيما فسد
 غيره أجرة مثله وهو الذى اختاره
 ابن رشد خلافاً لى على من قسم
 الربح بينهما على ما شرطوا ونظر حكم
 ما لو اقتسم المتقارضان المال بغير
 اذن ربه في الأصل قلت وقول
 ز وعلى الثلث الآخر عبارة مختلة
 انظر ح وق (وافق الخ) قلت
 هذا هو المعروف في المذهب ومال
 بعض الشيوخ الى أنه لا يتفق الا باذن
 رب المال وقال ابن عبد السلام
 لا يبعد على أصل المذهب أن يكون
 له ما زاد على نفقة الحضر فقط ونحوه
 فى ضحج عن عبد الوهاب

أوجب ابن القاسم على المتقارضين ضمان المال إذا اقتسما، وهو قول ابن الماجشون في الوصيين فيضمن كل واحد منهم ما على مذهبه ما يدينه وما يدين صاحبه إن تلف شيء من ذلك يضمن ما تلف يدينه لخاصه ورفع يدين صاحبه عنه ويضمن ما يدين صاحبه بتسليمه إياه إليه وكذلك المودعان والمستبضعان ثم وجهه وقال ولسحقون في نوازل بعده هذا في الودعة والقراض أنهم ما إن اقتسما هما لم يضمنهما وكذلك البضاعة على مذهبه إذا لفرق في ذلك بين القراض والودعة والبضاعة وهو قول أشهب وابن عبد الحكم في الوصيين ثم وجهه هذا القول أيضا وقال مانصه وقول ابن القاسم أظهر أنه محل الحاجة منه بالفظه ونقله ابن عرفة مختصرا وأقره وعلى الضمان في الوصيين اقتصر المصنف في باب الوصية والله أعلم (ولم بين بزوجه) قول مب والذى عبارة الأئمة أنها هو الدخول الخ ما قاله ز صواب لقول الواوئغي في حاشيته عند قول المدونة ولو خرج بالمال إلى بلدة فنكسها أو وطئها فإن يومئذ تكون نفقة على نفسه اه مانصه قوله فنكسها القابسي يريد دوى إلى الدخول لأنه إذا دعى ريمته نفقة زوجته فيكون حينئذ مستوطنا ولا يكون بعد النكاح مستوطنا اه منها بالفظه وانقله غ في تكمله وأقره ونقل ابن ناجي عند كلامها السابق مانصه وقال أبو محمد قولها فنكسها يريد دوى وقوله أبو ابراهيم وهو ضعيف إذ لو كان كما قال لما زاد بعد ذلك وأوطئها وقال التوتسي إن تزوج في بلد لم تسقط نفقته حتى يدخل حينئذ تنصير بلده وفي لفظ المدونة احتمال اه منه بالفظه (غير أهل وحج وغزو) قول ز وأما فاربة غير الزوجة فهم كالأجانب أظنهم مع قوله بعد بقراب ومثل الحج والغزو سفره لصله رحم فأنهم ما متدافعان الآن يقال مراده الأول أن القصد في الأول السفر للتجارة في بلد فيها أقاربه ثم مراده الثاني أن القصد لصله الرحم والتجارة تسع لذلك فتأمل (واكتسى ان بعد) قول ز أو بوضع أقامته للتجربة الخ أظن غزوه لتت وهو في المدونة وغيره انظر نص المدونة في ق * (فرع) في نوازل سحقون من كتاب القراض مانصه ومثل سحقون عن المقارض يسلب هل يكتسى من مال القراض فقال نعم قال القاضي هذا بين على ما قاله لأنه إذا كان من حقه أن يكتسى من مال القراض وجب إذا سلبت كسوته أن يخلفها من مال القراض لفرق بين الأولى والثانية وبالله التوفيق اه منه بالفظه * (تبسه) في خنا مانصه وانظر لن تكون الكسوة عند المفارقة نصوا أنها تبق للعامل بخلاف بقية النفقة اه وفي قوله نصوا على أنها تبق الخ نظريتين لك بنقل كلام الأئمة قال في رسم باع غلاما من سماع ابن القاسم من كتاب القراض مانصه وقال مالك في ما يفضل عن المقارض إذا قدم من سفره مثل الجبة وأشباه ذلك قال ما علمت أنه يؤخذ منه مثل هذا قال القاضي مثل هذا في نوازل سحقون إن رب المال إذا أخذ ماله من العامل لا يأخذ منه الثياب التي كان اشتراها للسفر من مال القراض إلا أن يكون لها قدر وبال وهو مثل قول مالك في الموطأ وهو استحسان على غير حقيقة القياس ليسارة ذلك وهذا على أصله من كتاب الحدود في القذف من المدونة في الرجل يكسوا امرأته بغير رضه من السلطان أو بغير رضه من السلطان ثم يموت أحدهما قبل انقضاء السنة أنه استحسان أن لا تتبع المرأة بشئ من

(ولم بين بزوجه) قول ز وأدعاه الخ هذا هو قول القابسي كفي حاشية الواوئغي وتكمل غ وهو الصواب خلافا لمب (غير أهل الخ) قول ز فهم كالأجانب تأمله مع قوله بعدم ومثل الحج والغزو الخ الآن يقال مراده هنا أن القصد للتجارة وفيما يأتي القصد لصله الرحم والتجارة تسع (واكتسى الخ) قول ز كافي تت بل هو في المدونة كافي ق * (فرع) * لو سلب المقارض كسوته اكتسى ثانيا كافي نوازل سحقون وفيها أيضا إن رب المال إذا أخذ ماله من العامل لا يأخذ منه الثياب التي كان اشتراها للسفر من مال القراض إلا أن يكون لها قدر وبال ابن رشد وهو مثل قول مالك في موطئه ولا خلاف في ذلك أحفظه ما نظر الأصل والله أعلم وقول مب لسماع ابن القاسم أي وهو قوله أيضا كما نقله ابن يونس وهذا يدل على رجحانه ولذا اقتصر عليه الأقفهسي وأبو الحسن وقوله وصوب هو أي ابن رشد

ذلك لما بقي من السنة بخلاف النفقة وبالله التوفيق اه منه بلفظه **هـ** هل ابن عرفة
 مختصر او قال عقبه مائنه قلت وقول جهاد ما فضل معه بعد ان يرجع الى بلده من طعام
 اخذ من الغنيمه بغيران الامام را كل القليل ويتصدق بالكثير ليس بخلاف قولها في
 نفقة العامل لان طالبها من وفي الجهاد منهم اه منه بلفظه ونص ما في نوازل سخون
 من كتاب القراض اذا كانت ثيابا بالها قدر وبال فانها ترد وتباع ويدخل عنهما في جلة المال وان
 كانت ثيابا بخلقة نافهه ليس له با قدر ولا بال ترك للعامل كما قال مالك في القرية والحبل
 والشئ الخفيف النافه قال القاضي مضى القول على هذا المثل مستوفى في رسم باع
 غلاما من سماع ابن القاسم وهو نحو ما في الموطا ولا اختلاف في ذلك احفظه وبالله
 التوفيق اه منه بلفظه وقول ز وفي كون البضاعة كالقراض الخ ماذكره عن ابن
 عرفة هو كذلك فيه وعزا الاول لسماع ابن القاسم مع رواية محمد والثاني لسماع القرينين
 والثالث للرواية اشهب ثم قال وصوب هو اي ابن رشد والغمي والصقل الثاني اه محل
 الحاجة منه بلفظه وقد اغفل عزو الاول لابن القاسم نفسه مع أنه صرح به في سماع
 ابن القاسم الذي ذكره كما نقله ابن نوس اخر كتاب الوكالات ونصه ومن العتية قال ابن
 القاسم عن مالك في المذبح معه رضاء عا يحسب عليهما من نفقة نفقه قال ان كانت
 كثيرة فذلك له واما النافه فلا وقال ابن القاسم اه منه بلفظه ومثله لابي الحسن وهذا
 يدل على رجحانه ولذلك والله أعلم اقتصر عليه الاقنيسي (وعتق باقية) قول ز واما
 ان حسب له فيما رجب عليه الخ قال تو حقه ان يقول واما اذا بيع ولم يعتق فياخذ
 ربحه كما انه قد يحسب عليه فيما وجب له اذا اعتق كمثلته اشتراء العامل من يعتق على
 نفسه الاتية في قوله ومن يعتق عليه الخ اه منه بلفظه وما قاله ظاهر فاعلم (وللعامل
 ربحه فيه) قول مب قلت قول ابن رشد للعامل قيمة ربح العبد صريح في أن له نصيبا من
 الربح الخ صواب وكلام ابن رشد المذكور هو في المقدمات ونصها فصل واما ان اتاعه
 وهو لا يعلم فانه يعتق على رب المال فان كان للعامل في يوم الشراء قوم على رب المال
 نصيب العامل منه ان كان له مال كهيئة العبد بين الشريكين فان لم يكن له مال بقي حظ
 العامل فيه رقيقا وسوا في هذا الوجه كان العامل مليا أو معدما فصل في بيان وجه ألفاظ
 الكتاب في هذا الوجه قوله فيه ان اشترى العامل بأرب المال أو اتاعه وهو لا يعلم عتق على رب
 المال يريد يوم الشراء وقوله فان كان فيه ربح دفع الى العامل بمال صاحب المال بقدر نصيبه
 من الربح على ما فارضه عليه يريد أنه كان في المال ربح يوم الشراء مثل أن يكون رأس
 مال القراض مائة فيربح فيها مائة أخرى ثم يشتريه بمالين فنصيب العامل منهم على هذا
 التنزيل الربع فيغير رب المال للعامل قيمة ربع العبد يوم الحكم ان كان له مال يوم الحكم
 ويعتق كله عليه وان لم يكن له مال بقي ربعه رقيقا للعامل عنزلة العبد بين الشريكين يعتق
 أحدهما نصيبه فهذا معنى قوله في الكتاب واراذه اه منها بلفظه ولم يجب مب عن
 احتجاج طي بكلام الغرياني وجوابه انه لا حاجة فيه على رد ما لز لان موضوع كلام
 ز أن المال فيه ربح يوم الشراء وذلك يدل على أنه اذا لم يكن فيه ربح يومئذ لا حق

(وعتق باقية) وقول ز واما ان
 حسب له فيما رجب عليه الخ قال
 تو حقه ان يقول واما اذا بيع
 ولم يعتق فياخذ ربحه كما انه قد
 يحسب عليه فيما رجب له اذا اعتق
 كمثلته اشتراء العامل من يعتق على
 نفسه الاتية في قوله ومن يعتق
 عليه الخ اه (وللعامل ربحه الخ)
 قول مب صوابه ربع قيمة العبد
 أي بناء على ما اعتق جزءا بغيره
 يقوم جميعه عليه ويقوم لمن شاركه
 جزأ من تلك القيمة وعليه المصنف
 وابن رشد يقول الواجب عليه غرم
 قيمة الجزء وهو ظاهر المدونة
 والرسالة وصرح ابن ناجي والقلشاني
 بمشهوريته وقول مب صريح
 في أن له نصيبا الخ أي واما كلام
 الغرياني فلا حاجة فيه على رد ما لز
 لان موضوع ز أن المال فيه
 ربح يوم الشراء وذلك يدل على أنه
 اذا لم يكن فيه ربح يومئذ لا حق
 للعامل وان كان العبد يبيع يبيع
 بربح وهذا عين ما للغرياني انظر
 الاصل والله أعلم

للعامل وان كان العبد لوبيع يسع برمح وهذا عين الما للفرق بين الصورتين
ظاهرا لانه اذا كان في المال ربح فقد تحققت الشركة في المال المشتري به فتتحقق في الرقبة
المشتراة فحقاؤها ونقصانها بينهما واذا لم يكن في المال ربح يوم الشراء فلا حق للعامل
فيه اذ ذلك والرقبة تعتق بنفس الشراء كما تقدم في كلام ابن رشد فلم تنقل له شركة في الرقبة
اصلا فتأمل بانصاف * (تنبيه) * قول ابن رشد عتقوا يوم الشراء يريد جميعهم ان لم يكن في
المال ربح يوم الشراء وحصة رب المال منهم فقط ان كان فيه ربح يومئذ بدليل قوله ان حصة
العامل منه تعتق يوم الحكم وان لم يكن لرب المال مال بقي حظ العامل رقيقا فلا تناقض في
كلامه فتأمل وقول مب عن ابن عرفة صوابه ربع قيمة العبد الخ سلم رحمه الله اعتراض
ابن عرفة هذا على ابن رشد كما سلمه طي و نو ايضا وهو غير مستلزم لان مبني على أن
الواجب على من أعتق جزء عبد مشترك أن يقوم عليه جميعه ويغرم لمن شاركه جزءا منهم من
تلك القيمة وابن رشد لا يقول بذلك بل يقول الواجب عليه غرم قيمة أجزائهم كما قاله هنا
وهذا الذي قاله هو ظاهر المسدونة والرسالة وتصرح ابن ناجي والقاشاني بانه المشهور وان
كان المصنف اعتمد فتوى به كذا لا انظر ما قيله في فيما يأتي يتضح لاسقوط اعتراض أبي
عبد الله بن عرفة على أبي الوليد وان سلمه غير واحد ممن له نظر سيد والله أعلم (غرم عنه
وربحه) قول مب لان عامل القراض اذا تعدى في المال في غمائه دخل ربه الخ هو في
نفسه صحيح لكن العامل هناك يتعدى في الغمائه لانه اشترى للعتق فربما يكون غمائه وقوله وأيضا
يحتاج للفرق بين هذين ما اذا اشترى من يعتق عليه عالما للفرق بينهما واضح لان شراءه
من يعتق عليه شراء للقراض لا لمخالطة والشارع هو الذي أوجب عليه العتق بخلاف شرائه
للعتق يشهد لهذا الفرق في الجملة حل الجارية بالمشتراة للوطء وسجل المشتراة للقراض تأمله
بانصاف (قوم ربه أو أبق) قول مب واعترضه طي الخ سلم ما قاله طي من
الفرق بين المشتراة للقراض أو لانه شركة ثم يوطئها وبين المشتراة لنفسه من مال القراض
أو للشركة وأجاب عن عج بجواب فيه تكلف وفي تسليمه ما ذكره طي من الفرق
بينهما نظروا ان كان موافقا لما ذكره في ضيق في باب الشركة عن جماعة لان ح قال
عقبه هناك مانصه والذي في التنبهات والبيان يدل ان الخلاف جار في الصورتين ومذهب
المدونة فيهما التحخير بين أن يقاسك نصيبه أو يقومها عليه اه منه بالقطعة وما قاله ح
صحيح لاشك فيه وبه حزم مب نفسه في باب الشركة عند قول المصنف فلا يخرج هذا الخ
فذكر عن ح مانصه علم مما تقدم انه لا فرق بين أن يشتريه الشركة من غير قصد وطء ثم
يوطئها أو يشتريه للوطء على أن الربح والخسارة للعالم ومثله أيضا ما اذا اشتراه لنفسه
بغير اذن شريكه ووطئها اه وقال عقبه مانصه والحكم في ذلك تحخير غير الواطئ في ردها
مشتركة وتقوى بها على الواطئ وبهذا تعلم ان التحخير في كلام المصنف هنا انما يقيد بما اذا لم
تحمل لاجبا اذا لم يوطأ اه منه بالقطعة فلو ذكر هذا انما سلم ما ذكره طي من الفرق وادعاه
فلا شك ان نسي ما قدمت يده ونحوه وقع لابن عرفة فان اعترضه هنا على ابن عبد السلام
مخالف لما أسلفه في كتاب الشركة فانه هناك نقل كلام التنبهات مختصرا وسلمه وهو نص في

(غرم عنه الخ) قول مب بما
غمائه دخل ربه الخ صحيح لكن العامل
هنا لم يتعد في الغمائه لانه اشترى للعتق
فلم يكن منهيا وقوله للفرق بين هذا
الخ الفرق بينهما واضح لان شراءه
من يعتق عليه شراء للقراض لا لمخالطة
والشارع هو الذي أوجب عليه
العتق بخلاف شرائه للعتق انظر
الاصل (قوم ربه الخ) قول مب
وهو في القراض أخرى الخ لم يقل
أحد بانه يمكن من الغيبة عليها
والمقصود أنه يمنع من الغيبة عليها
ان لا يعود الى وطنها وحينئذ
فلا حرج بقرعة كونه تأمل وانظر
الاصل وقول مب ولم يفرق
عج بين المستلين الخ بل ما لعج
هو الصواب كما قدمه مب وابن
عرفة في باب الشركة من أنه لا فرق
بين المشتراة للوطء أو للشركة في
تحخير غير الواطئ وما ذكره طي
وسلمه مب من الفرق بينهما لم يقل
به أحد وحينئذ فالخ لا مال ابن عبد
السلام وتقرير المصنف بالمشتراة
للقراض أو للوطء معا انظر الاصل
والله أعلم

أن المسئلةين سواء وقد تنقل في ضيق في باب الشراكة كلام التنبيهات أيضا مختصرا وسيله
وكلام التنبيهات هو في كتاب أمهات الأولاد فأما ما تكلم على الامتناع من الشراكة بين يوطوها
أحد الشرير يكن فحاصل ما فيها من الخلاف قال ما منه واما ان لم تحمل فالمرءوف
من مذهب المدونة والمفسر فيها في هذا الكتاب وغيره ان سيدها بالخير في التقويم أو التماسك
وقد جاء لفظان في كتاب الشراكة ظاهرهما خلاف هذا وانما قولان آخران له أحدهما
قوله في باب المتفاوضين يشتري أحدهما جارية لنفسه وذ كرمسلة الشرير يكن فقال انها
تقوم عليه يوم وطئها ولم يذكر تخيرا ونحوه في كتاب محمد انه يجبر على التقويم على شريكه
واللفظ الآخر قوله في الباب نفسه في أحد المتفاوضين اذا اشترى جارية لنفسه فوطئها ثم ما
يتقاولانها قال محمد بن يحيى وكذلك قوله فيما لا يتقسم يكون بين الرجلين انهما يتقاولانها اذا
دعا أحدهما الى البيع فان أبي أحدهما المتفاوضة عرضت للبيع وبأخذها من أحب
امساكها بما بلغت وجعل ابن أبي زمنين هذا حكم المتفاوضين دون غيرهما وحكي فيها
قول رابع انهما باقية على حالهما من الشراكة ويعطى الشريك ما قصها التونسى وهذا نحو
رواية البرقي عن أشهب لم يجب على الواطئ تقويم قال بعضهم وهو القياس اه منها
بلفظه او هو نص في أنه لا فرق بين المشتركة وبين التي يشتريها أحد الشرير يكن لنفسه
فوطئها وان فيها ما عا أربعة أقوال والمعروف من مذهب المدونة والمفسر فيها في غير ما كتاب
أن له أن يقيمها للشراكة اذا لم تحمل وقبل يجب عليه تقويمها وقيل بل يتقاولانها ونسبه
اظهار كلامي المدونة في باب المتفاوضين من كتاب الشراكة وقيل انما يجب عليه غرم ما قصها
وذ كرامة القياس ولم يذكر القول بالتفصيل بين المشتركة يوطئها أحد الشرير يكن وبين
ما اشتراها أحد الشرير يكن لنفسه فوطئها أصلا فضلا عن أن يكون مشهورا وقد صرح
أبو الوليد الباجي أيضا بأنه لا فرق بينهما وكلامه يفيد أن عدم فواتهما بالوطئ متفق عليه
فانه لما قال في الموطن ان العامل اذا وطئ جارية غفلت فان كان له مال أخذت قيمة الجارية
من ماله والا بيعت الجارية الخ قال في شرحه مانعه وهذا كما قال ان من ابتاع جارية من مال
القراض فوطئها غفلت منه فان كان له مال أخذت منه قيمتها ولا فرق في هذا بين أن يتاعها
من مال القراض على وجه الاستئلاف له وبين أن تكون يده جارية من مال القراض
فيوطئها فتحمل منه قاله ابن حبيب واختلاف أصحابنا في القيمة التي تلزمه بذلك ففي كتاب محمد
تلزمه قيمتها يوم الوطئ وقال محمد يلزمه الاكثر من قيمتها وضمن يوم الوطئ وجه القول الاول
انه انما تعدى عليها بالوطئ به فانت فتلزمه قيمتها يوم وطئها ووجه قول محمد ان رب المال
لو أدركها قبل الحمل لم ينمعه الوطئ من أخذها منه وردها الى القراض فاذا فانت بالجل بعد
ذلك فهو الذي ينمعه ردّها الى القراض فان كانت قيمتها يوم الوطئ أكثر لزمته قيمتها يوم الوطئ
لانه وقت ابتداء التقويت فيها بالوطئ كان سبب فواتها وان كان الثمن أكثر لزمه ذلك لان
الثمن أنفق بالتعدي وقد رضى بضمائه حين وطئها وكان ذلك بمنزلة ما لو تسلف منها اه منه
بلفظه فقوله ان رب المال لو أدركها قبل الحمل لم ينمعه الوطئ من أخذها منه الخ صريح
في انها لا تقوت بالوطئ واحتجوا به بذلك القول لمحمد يدل على انه متفق عليه ألا يحتمل بخلاف

فيه وقال أيضا بعد هذا بقرب مانصه مسئلة فان وطئ العامل جارية من مال القراض فلم يحمل أو تسلف من مال القراض فاشتري جارية فوطئها فلم يحمل فان كان غنيا فرب المال مخير بين أن يضمه قيمته وبين أن يتركه قاله مالك في الذي تسلف من مال القراض فاشتري به جارية اه منه بالنظر وما صرح به هو لا هو ظاهر كلام ابن الجلاب في تقريره وصرح به في شرحه فله على ظاهره ونص التقرير وإذا اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها لم يحمل فهي على القراض بينهما ولا حد عليه في وطئها اه منه بالنظر ونقله أبو عبيد وزاد عقبه مانصه وكتب عليه صاحب البديع مانصه قوله فهي على القراض أي لا يخرج عن حكم القراض ولو اشترى لنفسه اذ لم تفت بحمل ولا غيره وقوله ولا حد لان وطأه استند الى شبهة اه محل الحاجة منه بلقطه ثم قال أبو عبيد بقرب مانصه ظاهر كلامهم لا فرق فيما قبل الحل بين أمة القراض والأمة المشتراة للوطأ اه منه بلقطه فتحصل أن الحق ما قاله ابن عبد السلام لا ما قاله ابن عرفة وأن اعتراض طي على عجم ساقط من أصله وان جواب مب عنه فيه نظر لانه تسليم لحد الفرق بين المستثنين وان كان مب مسبوقا بذلك الجواب فقد نقله جس وقيله فانه نقل كلام طي وقال عقبه مانصه قلت اذا كان كلام المدونة الذي استدلل به ابن عرفة انما هو في غير المشتراة للسركة بل في التي اشترى لنفسه فلا وجه لرد ابن عرفة على ابن عبد السلام لان كلام ابن عبد السلام انما هو في الأمة المسلم أنهم مشتراة للقراض لا في التي اشترىها لامل لنفسه فكيف يرد عليه بالتى اشترىها أحد الشريكين لنفسه وحينئذ فرد ابن عرفة ليس بشئ وان تبعه الناصر ولا حجة على ابن عبد السلام في كلام المتيطي وابن شاس لانه هو الذي بحث فيه بما تقدم والمؤلف موافق له على محضه فالتعين تقرير كلامه بما قرره ابن عبد السلام كلام ابن الحاحب وان في المشتراة للقراض فقط كآقربه الشارح وقت وعجم وغير واحد وقول المحشي رحمه الله ولم يفرق عجم الخ من الرد القبيح والوهم الصريح وكمن عائب قولا صححنا اه من خط بعض أصحابنا كتبه على هامش نسخة من طي اه منه بلقطه وفيه نظر من وجوه أحدها ما أشرنا اليه قبل من انه يلزم عليه ما زم على جواب مب لانه عينه من تسليم الفرق بين الصورتين وقد علمت ما فيه ثانيا فوله ولا حجة على ابن عبد السلام في كلام المتيطي الخ لانا اذا سلمنا أن كلام المتيطي وابن شاس حجة لابن عرفة وموافق له كيف نقول لانه لا حجة فيه على ابن عبد السلام لانه هو الذي بحث فيه اذ كيف يرد النص بمجرد بحثه وانما الصواب أن يقال لا حجة لابن عرفة في كلام المتيطي ومن وافقه لان كلام ابن قحون والمتيطي ومن وافقه ما صريح في انه لا فرق بين المستثنين وابن عرفة على زعم طي لا يقول بذلك فطريقة ابن قحون والمتيطي ومن وافقه ما موافقة لطريقة عياض ومن وافقه في انه لا فرق بينهما وانما الفرق بينهما من جهة أن الوطء وحده مفيت فيه ما على ظاهر طريق الاولين وغير مفيت نصا على طريق الآخرين ثانيا فوله فالتعين تقرير كلامه الى قوله وان في المشتراة للقراض فقط بل الصواب أنه فيها وفي التي اشترىها لنفسه من مال القراض ليوافق الرابع وقد رأيت دليسه * (تنبيهان * الاول) * وقع

(وان تزود الخ) قول ز أي ومناقضته
الخ فيه نظر لان ذكر الخالص بعد
العام يحكمه لا يخصه تأمله (والا
سلموا الخ) قول ز وأيضا هي
أشبه بالاجارة من القراض الخ هذا
يفتح العكس لان كونها كذلك
يجب فسحها بالموت تأمله (في
تلفه) أي وكذا في قدره (ان قبض
بلاينة) ظاهر أنه قيد في الثلاثة
قبلة وليس كذلك فلو قال كرده
بالكاف لفي شأن الشرط راجع لما
بعدها سلم من ايهام رجوعه للثلاثة
قبلة انظر ق في الودعة **قلت**
وقول ز يا امرء ان يأتيها الوثيقة
الخ الذي في ح والمعيار أن هذه
الشهادة مقصودة للتوفيق وهو
الظاهر وقول ز ذكر الثلاثة
ابن عرفة نصه في قبول دعوى
العامل رد المال مقاربا قارح
بيده ثلثان ادعى حظ رب المال
منه للخمى ولها والاقابسى اه على
نقل ح

في كلام أبي الوليد الباجي بعد كلامه الذي قدمناه عنه آنفا وهو المذكور اخراماهو
مناقض لما قبله ولكلامه الاول وقد نقله أبو علي ولم ينبه على ما فيه ولا نقل كلامه الاول
فضلا عن أن ينبه على تناقضهما فان لم يكن ذلك تصحيفا فقهه نظر واضح والله الموفق
(الثاني) قول مب عن ابن عرفة وقول القراض أخرى لاختصاصه يجوز مال القراض
سلبه مب وغيره وفيه نظر لان الاجروية مبنية على تسليم ان القائل يجوز ابقائها
للمشركة ولا قراض يقول انه يمكن واطمئنان الغيبة عليها وليس كذلك بل المنصوص انه
يمنع من الغيبة علم الثلاثا بعد والى وطئها انظر ح عند قوله في الشركة والاخر لا خرفي
ابقائها الخ والحق ان الاجروية معكوسة لان وطئ الشركة أقوى لتحقيق شركته قطعاً
وليس كذلك عامل القراض لانه شهر القول بأنه أجبر لا شرك بل وعلى القول بأنه شرك
فشركته انما يتحقق بحصول الرجوع وتحقيقه ذلك منتف حين الوطء وان كان في الامة فضل
لاحتمال طرق ما يذهب به فتأمله بانصاف (وأتبع به ان عدم) قول مب وعز الاول بل بعض
أهل النظر والثانية لابن رشد كذا في جميع ما وقف عليه من نسخته وهي عدة وهو سبق فلم
أو تصحيف وان أصله وعز الاولين بعض أهل النظر بالثبينة والثالثة لابن رشد بدلالة
لا بالنون ونص ابن عرفة وان كان عبد مناف في بيعه الجبر رأس المال أوله ولحظ ربه من الرجوع
اتفاقاً وان اشترها للقراض وان اشترها لوط أتبع بالثمن ثلثان علم بيته شرأها
للقراض بيعت اغرم قيمتها يوم الوطء وان علمها شرأها لنفسه أتبع بالثمن اتفاقاً فهم
والاجابة القولان لحمل بعض أهل النظر للروايات على الاولين وحمل ابن رشد اه محل
الحاجة منه بلفظه (وان تزود لفر) قول ز أي ومناقضته الخ فيه نظر للقاعدة
الاصولية أن ذكر الخالص بعد العام يحكمه لا يخصه تأمل (والاسلوها هـ) قول
ز وأيضا هي أشبه بالاجارة الخ هذا التوجيه ينتج عكس المقصود لان كونها أشبه
بالاجارة يوجب فسحها بالموت لانه يستاجر من التركة من يعمل فيها تأمله (ان قبض بلا
ينة) ظاهر المصنف أنه قيد في الثلاثة قبلة وليس كذلك فلو قال كرده بالكاف لفي شأن
القيد خاص بما بعدهما سلم من ذلك انظر ق عند قوله في الودعة كعليك ان كانت له
ينة مقصودة وعند قوله هناك لادعوى التلief (مسئلة) في نوارل يحنون من
كتاب القراض ما نصه وسئل يحنون عن رجل دفع الى رجل مالا قراضا على ما شرط طاعليه
من اجراء الرجوع فعمل العامل بالمال ثم اختلفا بعد دما تأمه بالمال فقال رب المال مالى ما تا
ديتار وهو جميع ما أتى به العامل وقال العامل مائة فقال اقول قول العامل في رأس المال
لانه لم يقر أنه قبض منه الا مائة دينار قال فان كانت اصحاب المال ينفقوا لافين العامل
فان نكل العامل عن اليمين اذ لم يكن له الا مائة قر به العامل فان أقام المدعى البينة وهو رب
المال وأقام العامل أيضا البينة وتكافأت البيتان في العدالة سقطتا وكانا كناية لينة لهما
وكان الجواب فيها على ما فسرت لك قال وان كانت البيتان مختلفتين في العدالة أخذ
بأعدل البيتين قال القاضي قول يحنون صحيح وقد روى مثله أصبغ عن ابن القاسم

وأشبه وهو ظاهر ما في المدونة ثم قال وأما قولهم نحن أن أقام كل واحد منكما البيعة على دعواه وتكافأتا في العدالة أنهم ما يقطعان ما ويكونان كمن لا ينفع معهما ما فقد روى مثله عن ابن القاسم والمشهور عنه أنه لا يكون تكاذبا وتمتازا بل يؤخذ بشهادته من غير بالاكثر لأنها زافت والقولان قائمان من المدونة وفي المسئلة قول ثالث وهو الفرق بين أن تكون الزيادة قربا لفظ مثل أن يشهد الشاهدان أنه أقرله بعشرين وينهدا لا تخرا أنه أقرله بخمسة وعشرين أو بعشرين زيادة لفظ مثل أن يشهدا شاهدان أنه أقرله بخمسة عشر ويقول الاخران أنه أقرله بخمسة وعشرين وهي تفرقة لها وجه من النظر اه محمل الحاجة منه بل نظمه (أوقال قراض ور به بضاعة الخ) قول ز بشرط خمسة في عينه فيه نظري على شروط في قبول قوله من أصله الا قوله وأن يز بدجزة على حرة البضاعة فهو شرط في عينه تأمله (أوقال أنفقت من غيره) قول ز فان ادعى ذلك بعد المفاصلة لم يقبل قوله ظاهر ولو قرب وهو ظاهر المدونة أيضا وقيد هاءوا الحسن وابن ناجي بما اذا لم يقم بالقرب لكن قال أبو علي بعد أن يقال مائنه وقد تبين أن اطلاق المدونة هو المتعين وأنه لا يقبل قوله بعد القسم مطلقا اه منه بل نظمه قلت ويشهد لما قاله كلام ابن رشد في رسم حافل يعرض أمر من سمع ابن القاسم من كتاب القراض مائنه قال يوسف مثل مالك عن المقارض بحاسب صاحبه ويقول قد تمضت لك وحملت على نفسي خيرا في بعد ذلك فيذكر أنه نسي الزكاة وغير ذلك قال لا يقبل قوله إلا أن يأتي بعد على ذلك بينة وأمره لا يستكر فيه قوله وأمر يعرف به ثبات ما وقع من ذلك قال ابن القاسم وسعته وسألتاه عن مقارض عمل ودفع الى صاحبه رأس ماله ثم جاء بعد ذلك يطلب نفقته ويقول أنفقت من مالي ونسيت حين دفعت اليك قال يحلف ويؤكد القول قوله قال القاضي أما المسئلة الاولى فلا اختلاف في أنه لا صدق فيها ادعى أنه نسيه لقوله اني قد تمضت لك وحملت على نفسي لاحتمال أن يكون هذا الذي ادعى أنه نسيه هو الذي تمضم فيه وحمل فيه على نفسه الآن يأتي بدليل على صحة دعواه وأما المسئلة الثانية في المدونة خلافها أنه لا يقبل قوله فيما ادعى أن له حقا في المال بعد أن حاسب صاحبه وقاسمه ودفع اليه ماله وهو الاظهر لأن دفع ماله اليه كالاقرار بأنه لاحق له فيه فهو مدبر عليه فيما يريد أن يخرج من يديه بعد أن دفعه اليه ووجه القول الثاني أن الغلط والتسليان ليس أحدهما صواب ومنه فوجب أن يصدق بعد كما كان يصدق قبل وهذا يشبه اختلافهم في الذي يبيع مساومة ثم يدعى الغلط وبالله التوفيق اه منه بافظه فقوله كالاقرار الخ يفيد ما ذكرناه والله أعلم (أوودبعة وان له) قول ز فان نكل فالقول لمدي الاشبه صوابه فان نكل فهو تصديق للعامل (أوقال قرص في قراض أوودبعة) قول ز لان الاصل تصديق المالك الخ انظر مع ما تقدم قريبا من قول المصنف أو قال قراض ور به بضاعة الخ فالتعليل الثاني هو الظاهر ور به على في المدونة * (مسئلة) قال في المقيد ومن أتى قوما فقال أشهدكم أني قبضت من فلان المائة الدينار التي كانت عليه وقد أبرأته منها فلقى الشهود ذلك الرجل فقالوا له قد أشهدنا فلان انه قبض

(أوقال قراض الخ) قول ز في عينه بل في قبول قوله الا الثالث فشرط في عينه تأمله قلت وقول ز لم يقبل قوله تأمله فانه غير صحيح في الثالث وفي خش هنا كلام غير صحيح فراجع (أوقال أنفقت من غيره) قول ز بعد المفاصلة الخ ظاهره كالدونة ولو قرب قال أبو علي بعد أن يقال وقد تبين أن اطلاق المدونة هو المتعين وأنه لا يقبل قوله بعد القسم مطلقا اه ويشهده كلام ابن رشد انظر الاصل والله أعلم (أوودبعة الخ) قول ز فالقول لمدي الخ صوابه فهو تصديق للعامل (أوقال قرص في قراض الخ) قول ز لان الاصل الخ انظر مع قول المصنف سابقا أو قال قراض ور به بضاعة الخ وقوله ولان العامل الخ بهذا على في المدونة * (فرع) لو قال القابض قضاء عما في ذمة الدافع وأنكر الدافع أن يكون بذمته شيء أو قال انما المدفوع سلف فالقول للدافع مع عينه وقيل القابض وكذا لو قال رب الطعام لقابضه بعته لك بفن لا جمل وقال قابضه كان سلفا فالقول لمدي السلف كما أتى به ابن رشد وبه غير واحد انظر الاصل

منك المائة الدينار التي زعم انك اكلت له عليك فقال لهم كذب ما كان له على شيء وانما اسلفته
 المائة الدينار التي ذكرتها ابن القاسم والخزومي القول قول الذي زعم انه اسلفه مع عبته
 ان لم يتم للاخرينة وقال غيرهما القول قول المقر اه منه بلفظه * (تذييل) في اجوبة
 ابن رشد انه سئل عن رجل ادعى على رجل انه باع منه طعما ما يثبت الى اجل فلما حل الاجل
 وطالب منه الثمن قال المدعي عليه لم اشتري منك وانما اعطيتني سلفا القول قول من منهما
 وهل يصور في هذه المسئلة من الخلاف ما يصور في مسئلة من قال اقرضتك وقال الثاني
 انما اودعني وتناف فانزات عند بعض الحكماء وشبهها بما يعرض من سأل عنها وقال
 غيره لا تشبهها والقول في هذه المسئلة قول مدعي السلف قول واحد والفرق بينهما وبين
 تلك المسئلة ان هناك من ادعى الوديعة لم يوجب في ذمته شيان ادعى عليه وفي هذه المسئلة
 او جوب في ذمته سلفا طعما ما في ادعى على الذمة خلاف ما اعترف به او زائد فاعلمه البيان
 فهل لهذا الفرق وجه ام لا فوجه الحكم في ذلك فاجاب بقوله فالواجب فيه ان القول
 قول المدعي عليه الاتباع في انه انما اخذ الطعام منه سلفا ولا يدخل في ذلك الاختلاف من
 المسئلة التي ذكرتها لان المعنى فيها متفرق والوجه في افتراقهما هو المعنى الذي اشترت اليه
 وان كانت غير جيدة اه منها بالنظرها واتي الفتاوى بهذا في وثائقه فقها مسلم غير
 معز ولا احد كاته المذهب ونقل البرزلي في نوازل جواب ابن رشد هذا ونبهه وكذا ابو العباس
 الوائش يسي في المعيار والغنية ونصه فيها اذا قلرب الطعام لقابضه بعته لا بشئ لاجل
 وقال قابضه كان سلفا القول قول مدعي السلف وبه افتى ابن رشد اه منها بالفظها (ومن
 ههنا قبله كقراض اخذ الخ) اعتمد المصنف مذهب المدونة والعنينة مع قول ابن رشد
 انه لا يعلم في ذلك خلافا وتصريح غيره به المشهور ولم يشر الى اختيار ابن عبد السلام
 وغيره من المحققين مع انه نقله في ضيق وقبله ونصه ابن عبد السلام وقد اختلف المذهب
 في عمارة ذمة المودع بذلك ويتخرج منه في القراض بل عدم الضمان اولى عند بعض
 الشيوخ لانه ما ذور له في التصرف فيحتل الخسارة والذي نقوله هنا وهو الذي يعيل اليه
 غير واحد من الشيوخ انه لا ينبغي ان تعز ذمة العامل ولا المودع بالشك الا ان تقوم قرائن
 على ضد ذلك فيعمل عليها اه بمعناه اه بالنظره قلت وما قاله ابن عبد السلام ومن وافقه
 من المحققين ظاهرا غاية فان القراض يحتمل الخسارة او الضياع بغير تفریط او الرد وهذه
 ثلاثة توجب سقوط الضمان ويحتمل الاتفاق او الضياع بغير طرط وهذا انما يوجبانه
 فان قول احتمال الرديين رب المال كانه دم في كلام غ في تكميله عند قوله في
 الوديعة وبموتها ولم يوص بها الخ بقي احتمال موجب الضمان وسقوطه على حد السواء
 فيستقوى موجب سقوط الضمان بالقاعدة المقررة ان الاصل براءة الذم وانما لا تعز الا
 ييقن وقد نبهنا على هذه القاعدة فروعا في باب الاقرار وغيره فأنما له بانصاف وقول مب
 قال الشيخ ابو علي وهو خطأ الخ سلم هذه التخطئة مع ان ابا علي لم يأت عليها بدليل قاطع ولا
 نص صريح لاتخاذ دافع مع ان ما قاله العوفي وقبلة طخ قد اعتمد عجم وأتباعه
 وقيدوا به كلام المصنف هنا وفي باب الوديعة ولم يعقب ذلك عليهم طفي ولا نو لاهناك

(ومن ههنا الخ) هذا مذهب المدونة
 والعنينة ابن رشد لا علم في ذلك
 خلافا وقال غيره انه المشهور واختار
 ابن عبد السلام وغيره من المحققين
 انه لا تعز ذمة العامل ولا المودع
 بالشك الا ان تقوم قرائن على
 ضد ذلك فيعمل عليها اه وهو ظاهر
 لان القراض يحتمل الخسارة او
 الضياع بغير تفریط او الرد وهذه
 الثلاثة تسقط الضمان ويحتمل
 الضياع بغير طرط او الاتفاق وهذا ان
 يوجبانه ويتقوى بموجب سقوط
 الضمان بان الاصل براءة الذمة
 وانما لا تعز الا ييقن فأنما له وانظر
 الاصل والله اعلم وقول مب
 * (تنبية) ونقل صرخ الحاصلة ان
 العامل ان حرك المال حمل على
 الخسر او التلف وهذا يشهد للعوفي
 بخلاف ما اذا لم يحركه وبه يسقط
 بحيث هو في مع مب في تسليمه
 تخطئة أي على للعوفي فان مب
 لم يسلم ذلك كما اشار له بهذا التنبيه
 تأمل وانظر الاصل والله اعلم

(وقدم في الصحة الخ) قول ز حيث لم يتم قيدي غير محله ومحله اذا عين وفيه ذكره أبو الحسن مع أن ز أسقطه في المعين فلو عكس لأصاب والله أعلم بالصواب * (المساقاة) * المتبسطى هي عمل الحائط على جزم من ثمرته مأخوذة من السقي لانه جل عمله وهو يصلح ثمرتها وينبغي ما قال الله عز وجل وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعتاب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان إلى يعقلون ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يدور صلاحها وعن بيع ما لم يخلق وعن بيع الثمر من غير الاستخبار بأجر مجبول والمساقاة من ذلك كله غير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق به وذخير يوم افتتحها في الخلل على أن لهم نصف الثمرة بمعلمهم وقال أقركم ما أقركم الله اه وهو المخلص من المقدمات قلت وقال في القوانين أنها مستنادة من أصلين ممنوعين الإجارة المجهولة وبيع ما لم يخلق ولذلك منعها أبو حنيفة مطلقا وانما أجازها غيره لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع به وذخير في نخيلها وقصر الظاهرية بجوازها على الخلل خاصة (٣٤٣) والمشاقي على النخيل والاعناب وأجازها مالان في جميع الانشجار والزرع ماعدا البقول اه ابن رشد وهى جائزة عند مالنا وجميع أصحابه وهى مستنادة من الأصول للضرورة إليها اه ضيح وهى جائزة عندنا وعند الجمهور خلافا للعنفية وقوله تعالى (قطع) أى بقاع مختلفة متجاورات أى متلاصقات فنها طيب وسيخ وقليل الربيع وكثيره وهو من دلائل قدرته تعالى (وجنات أى سائين (زرع) بالجر عطا على أعتاب والرفع على جنات وكذا قوله ونخيل (صنوان) جمع صنون وهى الخلات يجمعها أصل واحد وتنشعب فروعا (وغير صنوان) أى منفردة (نسقى) بالثاء أى الجنات وما فيها وبالياء أى المذكور (وبفضل) بالنون والياء (فى الاكل) بضم الكاف وسكونها فن حلوه حامض وهومن دلائل

ولانها وكذا مب لم يتعقبه هناك والعجب من جزمه بالتخطئة مع ان الضمان من أصله مشكل ومخالف للقياس ولذلك اختار المحققون سقوطه حيث لا يدعى الورثة مع وجوب السقوط ولا يتحققه فكيف مع دعواهم ذلك واستنادهم فيه اقول موروثهم الذى كان قوله فيه مضمنا ولا اتفاقا تمامه بانصاف والله أعلم (وقدم في الصحة والمرض) قول ز فان كان غير منلس قبل حيث لم يتم الخ انظر كيف بثلى هذا القيد والموضوع انه لم يعين وانما محله اذا عين وفي المعين ذكره أبو الحسن انظر طفى مع أن ز أسقطه في المعين فلو عكس لأصاب والله أعلم بالصواب

* (باب المساقاة) *

قال المتبسطى في نهية ماضيه اعلم وفقنا الله وإياك أن المساقاة عمل الحائط على جزم من ثمرته وهى مأخوذة من السقى لأن السقى جل عمل الحائط وهو يصلح ثمرتها وينبغي ما قال الله عز وجل وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعتاب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان نسقى بآب واحد ونفضل بعضهم على بعض فى الاكل الآية ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يدور صلاحها وعن بيع ما لم يخلق وعن بيع الثمر من غير الاستخبار بأجر مجبول والمساقاة من بيع الثمر من الاستخبار بأجر مجبول ومن بيع الثمر قبل أن يدور صلاحها غير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ساق به وذخير يوم افتتحها في الخلل على أن لهم نصف الثمرة بمعلمهم والنصف الثانى يؤدونه اليه صلى الله عليه وسلم وقال أقركم ما أقركم الله اه محل الحاجة منها بالفظها وهو المخلص من كلام ابن رشد وفى أول كتاب المساقاة من مقدماته وقول مب ابن عرفة وفيما تلزم به أربعة أقوال الخ نقل كلام ابن معرفة بالمعنى ولم يوف به فان السلم عند ابن عرفة من الاقوال انما هو الاول والثانى

قدرته تعالى (ان فى ذلك) أى المذكور (يعقلون) أى يتدبرون وقول ابن عرفة لا يلفظ بيع وأجارة الخ صريح فى اختياره مذهب يحسن كما عزا له نخس و ز خلافا لمب وأمانة له لكلام ابن رشد المشتمل على تصحيح قول ابن القاسم فظاهرى اختياره فقط نمرد عليه أن يحسنوا يرى انعقادها بما يدل ولم يخرج لفظ اجارة لا غيره كافى ضيح فتأمل والله أعلم وقول مب عن ابن عرفة وأخرها كما لعل أى اذا عجز وترك قبل تمامه فلا شئ له لكن هذا حكم المجزئ على القول الاول وهو ما ذهب ابن عرفة فى هذا القول كما بحث فى الثالث بما يعلم بالوقوف على كلامه فى الأصل فالسلم عنده انما هو القول الاول والثانى والله أعلم قلت وقول مب عن ابن عرفة الذين بالدين بحث فيه ابن غازى بانه كافى المدونة لا يكون الا فى المضمونين اه أى والقدر غير مضمون وبجواب بان مرادهم الذين بالدين بدليل توجيهه ولذا سلم مب وغيره والله أعلم وقول مب عن طفى وهذا باقى فى البياض الخ سبقه به ختي عن بعضهم بحجابه عن بحث صر بان الأرض غير مكررة فى المساقاة وانما المسمى العامل اه

(وان بغلا) قول مب ولم ارمذ كره الخ (٣٤٤) قد ذكره أبو علي عن الحنفية دونسب المنع فيه لايث **قلت** وتوجه المبالغة

ولنسه وفي لزومها بالهقد أو الشرع ونقل الاكثر عن المذهب مع أخذه الباجي من قولها
وأخذ اللخمي من قول أنسب مع قول المسطي مع الصقلي وقيل لا تسلم الابا عمل وقول
اللخمي ان نقله قول أنسب وقال حصون أولها لازم كالأجارة وأخرها اذا عجز كالجعل ان
ترك قبل علمه فلا شيء له يقتضي انه ثالث عنده وليس كذلك لان حكم العجز كذلك على
القول الاول ثم نقل عن الباجي مانسه ولبعض القرويين لومات قبل الحوز بطلت المسافة
وليس كالعقد الا لزمه وان لم يقبض ولعله تعلق بما روي في عين السقي تغوران كان قبل
العمل فلا شيء على رب الحائط وان كان بعد لزمه ان يتفق بقدر ما يقع لمن الثمرة **قلت**
ظاهرا ان غارت بعد العمل لزم رب الحائط ان يتفق بقدر حظله وهو خلاف قولها في كرية
الدور من أخذ خلاصا فاقه غار ماؤها بعد ان سقي فله ان يتفق فيها بقدر حظ رب الخيل من
ثمرة تلك السنة وهذا انما هو بالعمل لا بالحوز فان صح في لزومها بالعقد أو الشرع
ثالثا يجوز المساق في ورابعها أو لهما لازم وأخرها كالجعل ان عجز وعزوها واضح اه منه
بلغة فتأمل يظهر لك ما قلناه فتصليده آخر اسائه على محنة نقل الباجي عن بعض القرويين
وعلى تسليم ما اقتضاه اللخمي من أن ما عزا له حصون خلاف ما عزا له الا كثيرا وان كان
عنده غير مسلم والله أعلم (وان بغلا) قول مب ولم ارمذ كره بعد البحث عنه الخ **قلت**
وقد مال يحيى عن ذلك فلم ارمذ كره الخلاف فيه بل كلام ابن القاسم في سماع أصبغ من
كتاب الجوائح والمسافة يدل على نفي الخلاف في البعل ونسبه قال أصبغ سألت ابن القاسم
عن زيتون يكون بالمغرب ساق فيها صاحبها على أن يحرثها المساق ليس عليه علاج غيره
ولا سقي فقال هذا بعل وكذلك الكروم والخيل من البعل فهذا لا بأس به وهذا أمر الناس
في مسافة البعل وعليه مع هذا قطعه واهتجته واهراسها قال القاضي رضى الله عنه
اجازته المسافة في الزيتون البعل مثل ما في المدونة من اجازة المسافة في الشجر البعل
والزراع البعل اه منه بلغة فأنظر قول ابن القاسم وهذا أمر الناس وتأمل وقد تعرض
الساضي عبد الوهاب في معونه وأبو الوالد الباجي في منتقاه وأبو الوليد بن رشد في مقدماته
وغيرهم من الحفاظ المعتمدين نقل الخلاف فلم يذكروا احدهم المنع في البعل عن أحد
وانظر هل يستروح الخلاف خارج المذهب من قول المسطي في نهائته مانسه وتجوز
مسافة شجر البعل عند مالك لانهم يحتاج الى عمل وموته كشجر اقر بيقية والشام اه منه
بلغة فأنظر قوله عند مالك ثم وجدت في شرح أي على عند قوله به هذا وهل كذلك الورد
ونحوه الخ مانسه والبعل تقدم الكلام عليه وقد قال فيه الحنفية اجازته المسافة مالك
والشافعي وأصحابهما ومحمد بن الحسن وقال الليث لا تجوز المسافة فيه وانما اجازها
الجمهور لان العامل ان كان ليس عليه فيها ساق فينبى عليه أعمال أخر كالبارق ونحوه اه
منه بلغة والله أعلم (ذي غلم يحل بيعه) قول ز واحترز بذلك من الودى الخ في
القاموس الودى كفى صفرا للفعل الواحدة كغنية وقال القسيلة التخلية الصغيرة الجامع
فسائل وفسل وفسلان اه منه بلغة وقول مب في نقله عن ابن رشد وانه انما اجاز
ذلك حصون لانه رآها اجارة أخطأ في تسميتها مسافة فراها اجارة فاسد يجب فسخها الخ

أيضاً بأن المسافة لما كانت مأخوذة من السقي قد يتوهم أنها لا تدخل في البعل (ذي غلم) احترز به من الودى كفى ز وهو يوزن غنى صفرا للفعل الواحدة كغنية كما في القاموس **قلت** واحترز به أيضاً من الصفصاف ونحوه كما خيى (لم يحل بيعه) **قلت** لم بشرط هذا حصون ولا الشافعي كما في القوانين وقول مب عن ابن رشد أخطأ في تسميتها مسافة فاجازها على حكم الاجارة من وجوب الرجوع فيها ولم يجزها ابن القاسم لانه رأى تسميتها اياها مسافة رآها اجارة فاسدة الخ سقط من نسخة هوى من مب من قوله فاجازها الى قوله مسافة بنسب على ذلك ان فيه تناقضاً فاللزم وحده في نسخة على الصواب والله أعلم وقول مب عن ابن رشد لان فيه منقعة قرب الحائط وهى سقوط الخاتمة الخ فحواه لابن يونس لانه تعقبه بان حكم المسافة حينئذ كمن شرط سقوط الخاتمة ومروا بوجوب فساد اللغو وأجاب بان هذا أحد الاقوال والقول الآخر فساد البيع بذلك ابن عرفة هذا بوجوب تناقض قولها لان الاول هو نصها ويجب ان تعقبه بان اقتضاء العقد سقوط الخاتمة أقوى من اقتضاء شرط سقوطها اه **قلت** وما ذكره من أن ما اقتضاه العقد أقوى مما اقتضاه الشرط واضح لقوة ما بالذات على ما بالعرض وبحيث بعضهم فيه بما ذكره من أن الخيار الشرطي أقوى من الحكمي ولذلك اتفق على منع الاول في الصرف واختلاف في كذا

الثاني اشتباه وان سلمه هو في اذ فرق بين مقتضى العقد والحكم (٤٥) وكل من الحكمى أى الذى جرت اليه الحكم

والشرطى خارج عن نفس
العقد وزاد الشرطى بالنص
به فكان أقوى فقام له من صدق
أعلم وعلمه الباجى به له جلية ونصه
لان معنى المساقاة غير معنى الاجارة
لان المساقاة تتضمن ان على الداخل
نفسه على رقيق الحائط وجميع
ما يلزم العامل من المؤن والنفقات
وان لم يكن ذلك معلوما ولا يجوز فى
الاجارة اه وقول مب عن ابن
رشد فان فات به كان للعامل أجر
منه هذا هو الصواب اذ هو الموجود
فى المدونة ومن فى المقدمات وان
اقتصر عليه ق من أن له مساقاة
مثلة ق قلت ان جل ما فى البيان
على ما اذا عمل فى الثمرة التى طابت
وما فى المقدمات على ما اذا عمل فى
غيرها لم يكن بينهما تخالف ولذا والله
أعلم لم يعارض ق ولا ابن عرفة
بينهما وسيأتى للمصنف من أمثله
ما فيه مساقاة المثل قوله كساقاته
مع غمر أطعم غمرأتى فى ز هناك
ما يدل لمناقضه فانظر به يدل له
أيضا ما نقله له هو فى نفسه من
كلام المدونة وح فائظ به
يظهر صحة نسبة ما فى المقدمات
للمدونة أيضا والله أعلم (تنبيه)
انما يجوز مساقاة ما بدلا لاجاره
لانه لا ضرر على ربه فيه لجوازيه
قاله ابن ناجى واذا جازي به جازت
الاجارة به فاعطاء الثمرة بعد طيبها
لمن يحبدهما يجوز منه ما على وجه
الاجارة جازت حتى على قول ابن
القاسم وروايته وهو هذا هو الذى
أشار اليه ق لافهمه منه مب

كذا فى جميع ما وقت عليه من النسخ وهو تناقض لاشك فيه فانظر كيف نقله هكذا وسلمه
لكن كلام ابن رشد الذى ذكره سالم من ذلك فى المسألة الثانية من سماع محضون من
كتاب الجوائع والمساقاة ما نصه قال وقال محضون لا بأس بمساقاة النخل بعد أن يبدو
صلاحها قال القاضي قول محضون هذا خلاف مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك فى
المدونة لانه نص فيها على أن ذلك لا يجوز لان فيه منه علة لرب الحائط والمنفعة التى له فى
ذلك سقوط الجائحة عنه لان الثمرة اذا أصبحت فى المساقاة لم يبق له قيام بالجائحة وكان
بالتحليل بين أن يتبادى على مساقاة أو يخرج عنها بخلاف الاجارة التى له أن يرجع فيها اذا
أجحت الثمرة باجرة منه فيما عمل وانما جاز ذلك محضون لانه رآها اجارة أخطأ فى تسميتها
مساقاة فاجازها على حكم الاجارة من وجوب الرجوع بحكم الجائحة فيها ولم يجوزها بن
القاسم لانه رأى تسميتها بالاجارة مساقاة اذ حكم المساقاة أن لا يرجع فيها بالجائحة فترأها اجارة
فاسد يجب فسخاها ما تمقت بالعمل فان فات به كان للعامل أجر منه على حكم الاجارة
الفاصلة فخلوها محضون على الاجارة فأجازها أراى أنها قد بلقظ المساقاة ولم يحملها
ابن القاسم على الاجارة اذ رأى أنها لا تنفعه قد بلقظه المساقاة وكذلك على مذهبه لا تنفعه
المساقاة بلقظ الاجارة لوقاله له أو اجرت على سق حائطى هذا بنصف غره اذا طابت لم يجوز
ويأتى على مذهب محضون أن ذلك يجوز وتكون مساقاة وينبى على قول محضون ان
لا يجوز ذلك فى الزرع لانه كن قال احصده وهذا هو الذى لا يجوز عنده وقول ابن
القاسم أظهر لان الاجارة والمساقاة عقدان مختلفان لا يحكم فى احدهما بلقظ الآخر
وبالله التوفيق اه منه بلقظه ونقله ابن عرفة مختصرا على الصواب ولو تأمل مب رحمه
الله أدنى تأمل لنته لما وقع له والكل لله تعالى ثم وجدته فى نسخة على الصواب فتبين ان
ما فى جل النسخ تصحيف والله أعلم (تنبيهات الاول) ما صرح به ابن رشد من انه على قول
ابن القاسم وروايته عن مالك فى المدونة يكون للعامل فى الفوات أجره مثله لمخالفة للماله فى
المقدمات ونصها والذى يوجد لابن القاسم انه رد فيه الى مساقاة المثل أربع مسائل اثنتان
فى المدونة وهى اذا ساقاه فى حائطه وفيه غمر أطعم اه محل الحاجة منها بلقظها وقدره
على هذا ابن عرفة فقال عقب نقله كلام البيان السابق مختصرا ما نصه قلت هذا نصه فى
البيان وله فى المقدمات قال ابن القاسم فى المدونة ان ساقاه فى حائط وفيه غمر أطعم فله مساقاة
مثله اه منه بلقظه لكنه لم يتعرض لما هو الصواب من كلامى ابن رشد والصواب عندى
ما فى البيان لاني لم أجِد فى المدونة ما يناسبه لهما فى المقدمات ولم أجد من ذكره عنها وانما وجدت
فيها ما نصه ويجوز مساقاة ما لم يرم من نخل أو شجر كما يجوز لولم تظهر الثمرة واذا أذهى بعض
الحائط لم يجوز مساقاة جميعه لجوازيه اه منها بلقظها ونقله ح فلم يتكلم فى هذا
الموضع على الحكم بعد الوقوع وكذا ابن ناجى فى شرحها وانما قال ما نصه قوله واذا أذهى
الحائط الخ تسامح فى قوله مساقاة جميعه وانما أراد لم يجوز مساقاة ثبى منه اذ لا ضرر على
ربه فى ذلك لجوازيه وهو هذا هو المشهور وقال محضون يجوز مساقاة غمره ورواية محمد
عن مالك اه منه بلقظه ثم قال فيها بعد ما نصه دبشرب ما نصه ومن طابت غمر نخله فساها هذه
السنه فوسنتين بعد هالم يجوز وسخ وان جدد العامل الثمرة كان له أجره وما نقله فى قول ابن ع

(٤٤) رهونى (سادس) فاعترضه انظره والله أعلم (ولم يخلف) قلت قال الجوهري أخلف النبات أى أخرج الخلفة

بعد جداد الثمرة لم يفسخ بقية المساقاة وله استكمال الحولين الباقيين وله فيه امساقاة مثله
ولأفسخها بعد تمام العمل الثاني اذ قد تنقل غرة العام الثاني وتكثر في الثالث فأظلم اه
منها بلفظه وانقله ح وقال بعده مانصه يفهم منه انه اذا اطلع على ذلك في العام الاول
فسخت وكان له أجر مثله فيما سقى وان لم يطلع عليه حتى نزع في الثاني كان له أجرة
المثل في الاول ومساقاة المثل فيما بعده كما صرح به اللخمي وصاحب المقدمات اه منه
بلفظه وكلامها هذا شاهد للبيان ونحو خلاف المقدمات وقد سلم ابن ناجي كلامها هذا فقال
مانصه قوله ومن طابت غرضه الخ يعني لان اضافة جمعت حلالا ولا حراما وذلك أن
المساقاة في السنتين اللتين بعدها جائزة على انفرادها وانما منعها ضمها الى الاولى اه منه
بلفظه وقد اقتصر على كلام المقدمات ولم يعارض بينه وبين ما في البيان والله الموفق
(الثاني) قال ابن سلون مانصه ولا يجوز في المرة اذا حل بيعها بانفاق اه منه بلفظه
وفي الاتفاق ما قد علمته ما تقدم *(الثالث)* ما علم به ان رشد المنع من أن لرب الحائط فيه
منفعة وهي سقوط الجائحة نحو لابن يونس واستنسله وأجاب عن ذلك وبحت ابن
عرفة في جوابه ونصه ولما وجه الصقلي مساقاة ما بدلا صلاحه باختصاص حكم المساقاة
بسقوط الجائحة واختصاص لفظ الاجارة باعتبارها تعقبه بان حكم المساقاة حينئذ كشرط
سقوط الجائحة وشرط سقوطها لا يوجب فساد اللغوه وجوب ثبوتها وأجاب بان هذا
أحد الأقوال والقول الآخر فساد البيع بذلك قلت هذا يوجب تناقض قولهم لان
الاول هو نصها ويوجب عن تعقبه بان اقتضاء العقد سقوط الجائحة أقوى من اقتضاء شرط
سقوطها لان ما بالسنه أقوى مما بالافتران وهو نص كتاب امهات الاولاد منها اه منه
بلفظه ونقله غ في تكميله وأقره ود كرقعه كلام المدونة في امهات الاولاد وبحت بعضهم
فيما قاله ابن عرفة فكذب على هذا الحل من ابن عرفة مانصه قف على أن ما اقتضاء الحكم
أقوى مما اقتضاء الشرط وهو خلاف ما ذكره في الخيار الحكمي والشرطي فان الخيار
الشرطي يتأني العرفي اتفاهوا في منافاة الحكمي له خلاف اه بلفظه فتأمل قلت علله
الباسج بعله جلية ونصه ويفسخ العقد ما لم يفت ولا تكون اجارة لان معنى المساقاة غير
معنى الاجارة لان المساقاة تتضمن أن على الداخل نفقة على رقيق الحائط وجميع ما يلزم
العامل من المؤن والنفقات وان لم يكن ذلك معلوما ولا يجوز في الاجارة اه منه بلفظه
(الرابع) فهم مما تقدم أن اعطاء الثمرة يجز من ابعاد طبيها على وجه الاجارة جائز حتى
على قول ابن القاسم وروايته وهو كذلك وعليه قرب الحائط قادر على دفعه يجز من ثمره قبل
الطيب بعده لكن قبل الطيب على وجه المساقاة بعده على وجه الاجارة وهذا المعنى
والله أعلم هو الذي أشار اليه ق فكأنه يقول هو وان امتنع فيه المساقاة على المشهور
فأقره أن يدفعه يجز منه لكن على وجه الاجارة لا ما فهمه منه مب فاعترضه ومن تأمل
قوله لكن على وجه الاجارة الخ ظهر له صحة ما قلناه فراجعه متأملا (يجز) قول ز
كما قد بدل عليه شاع الخ قال نو فيه نظير لا يدل عليه لجواز أن يكون شائعاً في حائط
آخر غير المساقى فيه وزعم الشيخ ابراهيم أن مساقاة الحائط يجز من اخرج جرت وانه نص

(يجز الخ) قول ز كما قد يدل عليه
شاع الخ قال نو فيه نظير لجواز
أن يكون شائعاً في حائط آخر غير
المساقى فيه وزعم خبي جواز
مساقاة الحائط يجز من آخر وانه نص
عليه في المدونة وانه وارد على حد
ابن عرفة وفيه تطرولم أجده في
المدونة بل كلامها في غير موضع
خلافه اه وهو ظاهر وقد سلم
سراحتها حد ابن عرفة وفي المنتقى
مانصه ومن ساق حائط ابعل فيه ثمرة
حائط آخر قال مالك في الموازية
لا يجوز الا أن تكون ثمرة الآخر قد
أزهرت فهي اجارة اه

وقول ز واحترز عما شاع الخ ان ضبطوا احترزوا بالنساء المفعول أي واحترز بقولنا في جميع الحائضات عما شاع الخ سقط بحث نو
وان سلمه هوني بناء على ضبطه بالنساء للفاعل بان هذا محترز بقيد ز لاحتراز المصنف قلت والجماجم في الحديث يتعين جعلها
على الظاهر بان تكون من مذكي لعدم جواز الانتفاع بالجنس الا ما استثنى وليس هذا منه انظر ز عند قوله وينتفع بجنس
الجنس الخ (وعمل العامل الخ) قلت قال في القوانين العجل في الحائض على ثلاثة اقسام ما لا يتعلق بالفترة فلا يجوز ان يشترط على
العامل وما يتعلق به او يبقى بعدها كانشاء حفرة بئر أو عين أو ساقية أو بناء بيت يحزن فيه الثمر أو غرس فلا يجوز ان يشترط عليه
أيضا وما يتعلق بالفترة ولا يبقى فهو عليه بالعقد والخفرو والزبروا لتقليم **(٣٤٧)** والسقي والتدبير والحداد وشبه ذلك فالما

سد الحظار وهو تحصين الحد

واصلاح الضفيرة وهي مجرى الماء

الى الصهر يج فلا يلزمه ويجوز

اشتراطه عليه لانه يسير وعليه

جميع المؤن من الاتلات والابراء

والدواب ونفقتهم اه ومنه في ح

عن المقدسات فتقول المصنف وعمل

أي وجوبه لان القضاء المطلقة في

القواعد العلمية محمولة على الوجوب

وقول ز الحائضات المفهوم الخ أي

فالقصة أو الصلة جرت على غير من

هي له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب

الكوفيين لان الما ليس وقول ز

اقيامه مقام الوصف قال الباسي

ما كان له عرف فامه مقام الوصف

ابن عبد السلام يريد اذا كان مضطبا

أي بأعمال مخصوصة والا فلا بد من

البيان والا كان مجعولا ففسد

المساقاة ثم قال الباسي وما لم يكن له

عرف فلا بد من وصفه من عدد

حرف وسقي وسائر العمل اه وقول

ز ولو بقي بعد مدة الخ يتعين حله

على الشيء اليسير لما تقدم (كبار)

قلت قال في الصحاح هو على وزن

على جوازها في المدونة وأنهم اوردت على حدابن عرفة وفيما قاله نظر ولم أجده هذا النص
في المدونة بل كلامها في غير موضع خلافة اه منه بلفظه قلت وما قاله ظاهر وقد تتبع
كتاب المساقاة من المدونة مسئلة فمأوجدت ذلك فيهم اوقد سلم شراها كابن ناجي
وغ حدابن عرفة ولم ينفوا ما يخالفه لاعتنا ولا عن غيرهما ويدل على عدم صحته أيضا كلام
أبي الوليد الباسي في المشتق ونصه ومن ساق حائضا فعمل فيه بفترة حائضا آخر قال مالك
في الموازية لا يجوز الا ان تكون فترة الاخر قد أزهت فهي اجارة اه منه بلفظه فتدل
المسئلة عن نص مالك في الموازية على عكس ما عزاها الشيخ ابراهيم للمدونة وكيف يكون
الجواز في المدونة يقتصر الباسي على نقل عدمه عن الموازية من غير تنبيه على ذلك فلا
شك انه سمع منه رحمه الله والله الموفق (شاع) قول ز واحترز عما شاع في تحله الخ قال
نو غير صواب انما الاحتراز عن ذلك مما ذكره هو من التقيد والله أعلم اه منه بلفظه
وهو ظاهر (وعمل العامل جميع ما يقتضيه) قول ز أي عمل أو العمل الخ أشار به
الى أن ما يجوز أن تكون نكرة موصوفة أو موصولة فجعله يفتقر على الاول في محمل
خفض وعلى الثاني لا محمل لها (ودواب الخ) قول ز لتضمنه معنى لزم لا يصح تضمين عمل
معنى لزم لان فاعل عمل صناعة هو العامل وعلى تضمينه معنى لزم كذلك مع انه لا يصح أن
يكون فاعلا معنى اذ ذلك فاعله (وقصب) قول ز وأما قصب مصر فلا يجوز مساقاة
وان كان يختلف صوابه لانه يختلف وقوله لان ذلك خاص بالشجر لا معنى له فالصواب حذفه
وأشار بقوله كما تقدم الى ما قاله عند قوله ولم يختلف الاستعمال ككلامه هناك حسن
(وبرز) قول ز وعبارة الجوهر يدل برز واستقل ولا يخفى اشتغالها على قيد أخص
الخ فيه نظر فان الذي في الجوهر هو مانصه الثالث أي من الاركان وهو مختص بالزرع
والمقاني وغير ذلك مع اعد الغل والكرم وسائر اصول المفترة أن يجرز به عنه على أشهر
القولين ويشترط فيه أيضا أن يكون ظاهرا فلا تجوز المساقاة عليه قبل ظهوره من
الارض اه منها بلفظها ونقله نو معترضاه على ز أيضا (وهل كذلك الورد ونحوه)
(الخ) قول مب انظر من ذكر التاويل الاول في الورد الخ ما زعمه من أن ح لم يذكر

ازاراه ويجوز تشديده قال في الكشاف في قوله تعالى وكذبوا باياتنا كذبا بوقعا في باب فاعل فاشترى في كلام فقهاء العرب
لا يقولون غيره كفسره فسارا اه وقال غيره انه لغة لبعض عرب البين (وتنقية) أي للنبات كما يشير له قول البساطي ويدخل فيها
بطريق ما لحصاد والدراس والتندرية (ودواب) قول ز لتضمنه معنى لزم فيه نظر لان فاعل عمل بصر حينئذ مفعول أي وشأن
التضمن أن يبقى الاعراب معه كما كان (وقصب) قول ز وان كان يختلف صوابه لانه يختلف وقوله لان ذلك خاص بالشجر لا معنى له
(وبرز) قول ز وعبارة الجوهر الخ بل عبارتها هي مانصه أن يكون ظاهرا اه قلت ومثله الابن جري في قوانينه ونصه
وان يعقد بعد ظهوره ونحو وجهه من الارض اه (وهل كذلك الورد الخ) كلام ح كالصريح

في تسليم جريان التأويلين في الورد وهو مفاد ضيغ أيضا وقد سلم ابن عاشر وجودهما فيه وقبله جس ورشده نقل أبي الحسن عن عياض ولهذا سلم أبو علي المصنف وانما تبعه على أن تأويل الأكثر هو الراجح وبه تعلم في كلام مب والله أعلم (بإسقاط كافة الفرقة) هذا قول ابن القاسم واعتمده غير واحد قال اللخمي وهو غلط لأن السقي والعلاج عن الفرقة فكيف يصح أن يحط أحدهما من الآخر وانما باع العامل منافعهم من عمل وسقي بالجزء الذي يأخذه بعد الطيب وانما يطيب على ملائمة رب الحائط اه ابن عرفة تغليظه غلط لأن كراهه لبياض لما كان محض فائدة وجب أن لا ينسب الا الى ما هو فائدة والذي هو فائدة من الفرقة انما هو الباقي بعد قديمة مؤتمتها اه (وألقى للعامل ان سكنا عنه) (٣٤٨) قال أبو علي في حاشية التعفة يظهر أن السكوت عنه لا يكون للعامل

على الراجح وما في المتن مرجوح وقد بينا ذلك في الشرح بكلام الناس اه واستدل له في الشرح بكلام المعونة والجلاب والكافي والمفيد ويقول أبي محمد صالح فقال ابن الجلاب حو لب الحائط وهو الذي قال مالك في كراهه الدور والارضين من المدونة وقال ابن حبيب هو للعامل اه ثم قال بعد كلام قد تقدم ان صاحب المعونة والجلاب والكافي والمفيد اقتصر على كونه لربه ولم يذكر والله مقابلا ورايت أبا محمد صالح نسبة للمدونة واستحسن اللخمي لهذا فيظهر أن ما عليه المصنف مرجوح بدليل تأمل ما تقدم مع أن الاصل هو أنه لا يخرج ملك الانسان الارض بقبض أو ظنا غالبا وان كانت قضية خبير بما تدل لما في المتن اه وعلى انه لم يقتصر في الارشاد أيضا وقال اللخمي انه أحسن لأن مفهوم المساقاة أن يسقي ما يحتاج الى السقي وهو التخل بجزء من الفرقة والبياض خارج عن هذا اه وبه صدر ابن سلون وحكي

التأويلين في القطن فيه نظرفان كلام ح كالصرح في تسليم جريان التأويلين فيه فليست أم بانصاف وقد سلم ابن عاشر وجودهما فيه ونصه الورد ونحوه جاء فيهم التأويلان من جهة ترددهما بين الاشجار النابتة والمقاني وأما القطن فن جهة اختلافه باختلاف البلدان ولاختلاف السبب الموجب التردد فصل خليل بين القطن وسابقه اه منه بلفظه ونقله جس أيضا وقبله ورشده نقل أبي الحسن عن عياض ونصه عياض اخلف تأويل شيوخنا المتأخرين على مذهب المدونة فيما عدا المقاني والزرع من ذوات الاصول غير النابتة الفرقة كالورد واليا من هل مجملها يحمل الزرع والمقاني على مذهب المدونة أن لا تناسق الا بعد الهجرة أو تجوز على الجله اه محل الحاجة منه بلفظه على نقل أبي علي ولهذا سلم أبو علي كلام المصنف وانما تبعه على أن تأويل الأكثر هو الراجح فانه نقل بعض كلام ضيغ وقال عقبه ما نصه فانت تراه اختار في الورد وما معه ما ذكره ابن القطن ورأيت أنه ظاهرها كافي أبي الحسن ولذلك قال ح كلام في المدونة كالصرح في هذا اه محل الحاجة منه بلفظه وهو صريح في أن كلام ضيغ ح يقيد جريان التأويلين في الورد ونحوه خلاف ما عزا له ما مب والله أعلم (وكان ثانيا إسقاط كافة الفرقة) هذا قول ابن القاسم واعتمده غير واحد وساقه الباجي والمتطبي غير معزوكاته المذهب وان كان اللخمي في كتاب كربة الدور غلط ابن القاسم فأن لا مانع وما ذكره ابن القاسم من الاسقاط غلط لأن السقي والعلاج عن الفرقة فكيف يصح أن يحط أحدهما من الآخر وانما باع العامل منافعهم من عمل وسقي بالجزء الذي يأخذه بعد الطيب وانما يطيب على ملائمة رب الحائط اه محل الحاجة منه بلفظه ونقله في ضيغ وقبله وقال ابن عرفة بعد نقله ما نصه قلت تغليظه غلط لأن كراهه لبياض لما كان محض فائدة وجب أن لا ينسب الا الى ما هو فائدة والذي هو فائدة من الفرقة انما هو الباقي بعد قديمة مؤتمتها اه منه بلفظه ونقله أبو علي وقوبلاه (وألقى للعامل ان سكنا عنه) سلم كلام المصنف هذا جميع من وقفنا عليه من شارح ومحش غير أبي علي بن رجال فانه قال في حاشية التعفة ما نصه قوله وألقى للعامل الخ يظهر أن مسئلة السكوت لا يكون البياض فيها للعامل على الراجح وما في المتن مرجوح وقد بينا ذلك في الشرح

مالمصنف بقيل لأن مالمصنف عليه اقتصر صاحب المقصد المحمود وصدر به في الشامل وكذا في الجواهر وعزا للمالك ومحمد وابن حبيب وتبعه ابن الحاجب في نصه دبر به وفي عزوه للمالك أي في الموازية كافي ضيغ قائلا وبه قال محمد وأما حجة بان ذلك هو السنة منه صلى الله عليه وسلم اه وهذا كله مع تسليم أرباب الشروح والحواشي كلهم غير أبي علي مالمصنف كافي في رجائه ومارجحه أبو علي مشكل غاية لانهم نصوا على أنه لا يجوز اشتراط لربه يعمل فيه لنفسه حتى أنكر الحافظ وجوده بمقابلة نصافي المذهب فكيف يعقل أن يقال هو عند السكوت لربه ويقال اشتراطه ممنوع مع أنه انما اشترط ما هو له فيقتضى العقد فهل هذا الاستناقض فقهين ان الراجح مالمصنف لا مارجحه أبو علي قلت ان جل

مارجحه أبو علي على ما ذل إليه سقي العامل فهو حينئذ له ويجوز له اشتراطه (٣٤٩) نأ كيد وما ذكروه من منع اشتراطه له

على ما إذا كان يناله سقي العامل سقط
الاشكال من أصله وأهل هذا هو
مرا إذا لائمه ومن أبعد البعده أن
يردوا أنه يكون لربه مطلقاً
يناقضون ذلك يمنع اشتراطه ليجعل
قيمة لنفسه كآفته هوني فإن هذا
لا ينبغي أن ينظر من له أدنى أدنى
رتبة في تعاطي العاوم فكيف
بالفعل المهرقة فها قد أمه منصفاً
والله أعلم على أنه قد يقال أنه في حالة
السكوت عنه مقرر له هو لولائه
سقي العامل لأنه غير مندخول عليه
فلا يؤثر فساداً لاسميان كانا
جاهلين عند العدة بحكمه ثم بعده
تنازعاً في خلافه في أنه حال الاشتراط
فهو زيادة مشترط لربه حيث كان
يناله سقي العامل والحاصل أنه لا يلزم
من كونه لربه عند السكوت جواز
اشتراطه لأنه قد يفتقر مع عدم
الاشتراط ما لا يفتقر مع الاشتراط
لأشعاره بالقصد إليه فهو صريح
في الدخول على الزيادة في خلاف
السكوت فقد عقل أن يقال أنه لربه
عند السكوت وإن اشتراطه له ممنوع
ولتناقض في ذلك والعقد وان
اقتضى كونه لربه على هذا القول
فليس هو كاشتراطه لاستزامه الدخول
على الزيادة أذ ليس المقضى كالمشترط
ولاحكمى كالشرط ولا التلويح
كالتصريح وبالجملة فالافرق بين
كونه لربه عند السكوت ومنع
اشتراطه واضح ولم تقطن له
هوني رحمه الله قدس المحققين
أعدم القطن للتناقض الذي زعمه
فأما له منصفاً والله تعالى التوفيق

بكلام الناس اه منها بلقظها واستدل في الشرح بكلام المعونة والجلاب والكافي
والمفيد بقول أبي محمد صالح فقال ابن الجلاب هو لرب الخائط وهو الذي قال مالك في
كراه الدور والارضين من المدونة وقال ابن حبيب هو للعامل اه ثم قال بعد كلام مانصه
قد تقدم أن صاحب المعونة والجلاب وصاحب الكافي وابن هشام في مفيدة اقتصروا
على كونه لربه ولم يذكر المبالاة ولا ريت كلام أبي محمد صالح نفسه لانه مدونة واستحسن
الخمى لهذا فيظهر أن ما مر عليه المصنف من وجوب دليل تأمل ما تقدم مع أن الاصل
هو أنه لا يخرج ملك الإنسان الأبرياء بقينا أو ظناً غابا وإن كانت قضية خبير بما تدل
لما في المتن اه منه بلقظه قل وعلى ما اقتصر عليه من ذكرهم ما تقتصر في الارشاد
أيضاً ونصه والبياض لربه وللعامل له اشتراطه ان كانت أجرة مثله مثل الثمرة
فدونه اه منه بلقظه وبه صدر ابن سلون وحكى ما ذهب اليه المصنف بقبيل ونصه
وان سكا عن البياض في المسافة فهو لرب الخائط يفعل به ما يشاء وقيل للعامل اه منه
بلقظه لكن مارجحه المصنف عليه اقتصر صاحب المقصد المحمود ونصه والبياض أبداً
ملغى اشتراطه أو لم يشترطه إلا أن يدخله لربه في المسافة على ما تقدم وليست بزيادة
للعامل لقوله صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرزقها أو ليصنعها أخاه فان لم يفعل
فليس له أرضه وان اشتراطه لرب الخائن لم يجز إلا أن يكون بينهما ما يجوز حديث مسافة
خير اه منه بلقظه وفي الجواهر مانصه فان سكا عنه فقال مالك هو ملغى للعامل وقال
محمد وابن حبيب ثم قال وروى في كتاب ابن مهنون أنه لربه إذا سكت عنه اه منه بلقظه
وتبعه ابن الحاشب فقال مانصه وان سكا فقال مالك بلغى للعامل وروى أنه لربه
اه منه بلقظه ضيق والرواية الاولى للمالك في الموازية وبها قال محمد ولم يحقق محمد
نسبته للمالك واحتج لها محمد بأن ذلك هو السنة منه صلى الله عليه وسلم وقوله
وروى أنه لربه هوني في كتاب ابن مهنون قال وان زرعه العامل لربه ان ذنب
الخائط فعليه كراه المثل النخعي وهو أحسن ان يحمل الحاجة منه بلقظه وفي الشامل
مانصه وأنى لعامله ان سكا عنه وقيل أن لم ير على ثلث نصيبه وقيل لربه اه منه بلقظه
وهذا كله مع تسليم المحققين من أبواب الشروح والحواشي كاهم غير أبي على كافي
ربحان ماله من مارجحه أبو علي وان اقتصر عليه من ذكره وقال في النخعي أنه أحسن
لان مفهوم المسافة أن يسقى ما يحتاج الى السقي وهو النخل يجوز من الثمرة والبياض
خارج عن هذا اه منه بلقظه شكل غاية لانه نص في المدونة على أنه لا يجوز اشتراطه
لربه على أن يزرعه العامل يذره أو يبيذره ويعمل فيه العامل ونصها ومن أخذ بخلاف
مسافة وفيه بياض يبر على أن يزرعه العامل يذره أو يبيذره ويعمل فيه العامل على أن
ما ثبت فرب النخل لم يجز كزيادة يسيرة تشترط على العامل ولا يجوز أن يشترط فيه نصف
اليدز على رب الخائط أو حرق البياض فقط وان جده سلا الزرع بينهما وان كان على أن
يرزعه العامل من عنده ويعمله وما ثبت فيهم ما جاز قال مالك وأحب إلى أن بلغى البياض
فيكون للعامل وهذا أصله اه منها بلقظها ونص في الموطأ وغيره على أنه لا يجوز اشتراطه

(وان غير تبع) قل لو قال ز واعتبر شرط المتبوع فقط فيما قبل المبالغة وشرط كل فيما بعده وأسقط ما عدل لا لاجد

لربه ونص الموطن مالك اذا اشتاق الرجل النخل وفيها البياض فما ازدرع الرجل الداخل في
البياض فهو له فلو اشتراط صاحب الارض بانه يزرع في البياض لنفسه فذلك لا يصلح لان
الرجل الداخل في المال يسبق لرب المال فذلك زيادة ازادها عليه اه منه بلقطه وعليه
عول أهل المذهب حتى أنكروا الحفاظ وجوده مقابل نصافي المذهب في ضيق عند قول
ابن الحاجب ولو اشتراط به أنه يعمل لنفسه ففي الموطن لا يصلح لنيله سبق العامل وقيل يجوز
اه مانصه ابن راشد ولم أر هذا القول معزوا اه منه بلقطه وقال ابن عرفة عقب نقله كلام
ابن الحاجب مانصه قلت لا أعرف من نقل القول لثاني فيه في هذه المسئلة وقيل ابن عبد
السلام جعله خلافا في حال هل في ذلك زيادة أم لا ووقعت المسئلة في آخر سماعه يحسن فلم
يذكر ابن رشد فيها خلافا اه وهذا قال في الشامل مانصه ولو اشتراط به منع على المعروف
بخلاف عامه اه منه بلقطه فقد صرح في المدونة بمنع اشتراطه لربه على أن يعمل فيه
العامل وصرح فيما بأن الغناء للعامل أصل وصرح في الموطن وغيره بمنع اشتراطه لربه
لنفسه على أن يعمل فيه فكيف يعقل أن يقال هو عند السكوت بانه يعمل فيه لنفسه
ويقال اشتراطه لنفسه ليعمل فيه ممنوع مع أنه انما اشتراط ما هو له بمقتضى العقد فهل هذا
الانقاض وهدم للقواعد والعجب من أبي الحسن الغمى رحمه الله صرح بمنع اشتراطه لربه
لنفسه ليعمل فيه ولم يجعل فيه خلافا وجعل يقول ان القول بانه لربه عند السكوت أحسن
ولم يشبه لما يلزم على ذلك من انقاض وقد نقل كلامه غير واحد من المحققين ولم يتقطنوا
لذلك وكلام ابن عرفة صريح في أن من يقول بانه لربه عند السكوت يقول بجواز اشتراطه
لربه ليعمل فيه بنفسه فانه قال بعد ما قدمناه عنه انقضاء ما نصه والحق أن القول الثاني هو
مقتضى ما نقلوه عن مالك فيما اذا سكا عنه أنه لربه غير مساق اه منه بلقطه وما قاله
ظاهر غاية فصيح ما قلناه وتعين أن الراجح ما للمصنف ومن تكلم عليه لا ما زعمه أبو علي
وادعاء والعلم كله لله * (تنبيه) في ضيق متصلا بما قدمناه عنه انقضاء ما نصه ابن
حبيب ويجوز لربه الاشتراط اذا كان العامل لا يسقيه كما اذا كان يغلا خليله وينبغي أن
يكون تقيد الموطن اه قلت بل كلام الموطن نفسه يفيد ذلك لمن تأمله أدنى تأمل وكأنه لم
يقف على كلام ابن رشد في آخر سماعه يحسن من كتاب القراض مانصه مسئلة قال
محمد بن ابراهيم بن دينار وعبد الله بن نافع اذا كان لرجل أصل من نخل أو كرم أو غيره من
الاصول وفيها الشيء من البياض هو تبع للنخل فقال الذي يساقبه النخل أساقبك النخل
وحدها وأحبس ياضى ولأن من الماء قدر ما تروى به نخلك في السقاء ولوى فضل ما أتى سقى به
ما وضعت في ياضى ليس عليك فيه سقاء كان ذلك حسنا جزا وانما يكره من ذلك أن يجمع
النخل الى البياض ويشتراط ذلك للمساق خاصة ويكون على المساق سقيه فيكون زيادة
يزادها عليه فاذا لم يكن كذلك فلا بأس به قال القاضي رضى الله عنه هذه مسئلة
حسنة جيدة صحيحة على مذهب مالك لأنه مال في موطنه في المساق يشترط البياض انه
لا يصلح لان الداخل يسقيه لرب الارض فذلك زيادة ازادها عليه رب الارض فذلك يدل
من قوله انه اذا لم يسق المساق ما اشتراط عليه المساق من الارض فهو جائز اه محل الحاجة

منه بلفظه والله الموفق (وعائبان وصف) قول مب بل ظاهر المدونة هو ما قاله ح
من جواز المساقاة عليه برؤية متقدمة الخ كلامه وكلام ح يدل على انهما لم يبقا على
نص في ذلك مع انه مصرح به في النهاية للمتطعي ومختصره لابن هرون ونص النهاية فصل
وتجوز مساقاة الحائط الغائب على صفة أو رؤية متقدمة اه منها بلفظها (ووصله قبل
طيه) قول ز وحط عن العامل الخ صوابه وحط عمال العامل الخ كافي خش تأمل
(واشترط جزء الزكاة) قول ز ألقى الشرط لانه أجبر وقسم الثمرة على ما شرط كما صدر
به في الشامل الخ ونصه وان شرطه على العامل فلم يجب فيه نصف الغلة كان سكا عنها وقيل
أربعة أعشارها وقيل أربعة أنساعها وقيل تسعة أجزاء من عشرين اه منه بلفظه ونقوله
ح وأصل ذلك في ضيق الآية لم يجز بالاول بل حكاه أيضا بقيل ونصه فرع ولو اشترط رب
المال الزكاة على العامل ونقص الحائط عن النصاب فقبل يقسمان الثمرة فبين وقال
سحنون يقسمانه أعشارا لصاحب الحائط ستة وقيل يقسمانه من عشرين لربيه منها أحد
عشر وقال ابن عبدوس يقسمانه أنساعا لرب الحائط خمسة اه محل الحاجة منه بلفظه
وأصله في البيان في آخر مسئلته من سماع القرنين من كتاب المساقاة لكنه لم يعز واحداهما
ووجه ما صدر به بقوله مانصه لانه يقول ساقيتك على النصف واشترطت على الزكاة فاذالم
يكن في الحائط زكاة فلا شرط للزكاة على فرد على الجزء الذي اشترطته من نصبي لغيره في
الزكاة اذ لا تجب في الحائط اه منه بلفظه ونقل ابن عرفة كلام ابن رشد كله مختصرا وقال
عقبه مانصه قلت قسم جزء الزكاة على تسعة عزاه التونسي لابن عبدوس وصوبه الصقلي
ولم يره وعز ارتجز الزكاة ان تجب لمن شرطها لرواية ابن وهب وقسمه بينهم سحنون اه
منه بلفظه فليس في كلام ابن رشد ولا في كلام ضيق ما يفسد ترجيح ما رجحه ز تبعا
لصاحب الشامل سوى تصديرهما به مع أن هذا القول لم يذكره جماعة من حفاظ المذهب
أصلا كابن يونس وأبي اسحق التونسي والمتطعي وغير واحد وقد قدمنا كلام ابن يونس في
القراض وكلام أبي اسحق بواسطة نقل ابن عرفة ونص المتطعي في نهايته فان لم تبلغ الثمرة
الزكاة وقد شرطها على العامل فعليه من حصته لرب الحائط عشر الجميع أو نصف عشره
وقال ابن عبدوس يقسمان الثمرة على تسعة أجزاء لرب الحائط خمسة وللعامل أربعة
وقال سحنون يقسم الثمرة على عشرة أقسام لرب الحائط خمسة وللعامل أربعة ويقسمان
الجزء الباقي نصفين لانه جزء الزكاة اه منها بلفظها قال أبو علي في حاشية التحفة مانصه
ولا ينبغي أن الاول عنده هو الرابع به تفهم المسئلة اه منها بلفظها قلت وما قاله
ظاهره ويشهد له بجائز أيضا كلام صر في حواشي ضيق فانه قال عند كلام ضيق
السابق مانصه قوله وقيل يقسمان على عشرين وجهه أنهم ما دخل حين التعاقد على أن
لرب الحائط خمسة أسهم من تسعة وللعامل أربعة من تسعة وقد بقي جزء الزكاة يقسم
عليه مانصين وهو منكسر على اثنين يخضرب عدد الرؤس وهو اثنين في أصل المسئلة
وهو عشرة ومن له ثمن من التسعة أخذ مضر وبافيا ضرب فيه أصل المسئلة وهو اثنان
فلرب الحائط خمسة في اثنين بعشرة وللعامل أربعة بنمائية يبقى من العشرين اثنان يقسم

(وعائبان وصف) قلت هذا
نص على المتوهم فاحرى ان يرى رؤية
لا يتغير بعدها وعلى خياره بالرؤية
وقد صرح المتطعي ومختصره ابن
هرون بما قاله ح كافي هو في
(ووصله الخ) قول ز وحط عن
العامل الخ صوابه كافي خش مما
للعامل الخ قلت وفي بعض نسخ
ز وحط من العادل أى من خطه
فهو على حذف مضاف (واشترط
جزء الزكاة) المتطعي فان لم تبلغ
الثمره الزكاة وقد شرطها على العامل
فويليه من حصته لرب الحائط عشر
الجميع أو نصف عشره ثم ذكر قولين
آخرين قال أبو علي ولا ينبغي أن
الاول عنده هو الرابع وبه تفهم
المسئلة اه وهو ظاهر ويشهد
لرجحانه أيضا قول صر على
ضيق هو الجارى على الصحيح في
باب القراض من أن جزء الزكاة
لشروطه وهو الذى قاله ابن العطار في
المساقاة وأقامه من قوله في الامهات
كانه قال لثلاثة أربعة أعشاره على ستة
نقله الشارح في الكبر اه وبه تعلم
ما في كلام ز والله أعلم

(بلاحد) قول ز شئ من السنين (٣٥٢) صوابه من السنة كافي اضيف (وعامل ذابة الخ) قلت قول ز وان

لم يشترط الخلف أى لان الحكم
يوجب على رب الخياط كفاؤه ان
رشدوا الغمي انظر ح (أو ما قل)
قول ز كذا طور أى حارس وهو
بالطاء المهملة وبالمشالة أى كافي
القاموس وغيره (وبيع مساق)
قول مب وهو مشكل الخ
لا اشكال فيه لان قول مالك فالبيع
ماض والسقي ثابت الخ ليس فيه
ثبوت الخيار للمشتري اذ لم يعلم
لانه انما تكلم على ما توههم من
تقضى المساقاة كيدل عليه قول
الاهري لان عقد المساقاة الخ وهو
يشير الى ثبوت الخيار للمشتري
حينئذ التشبيه بالاجارة فهو موافق
لما في الجلاب وغيره ولذلك ذكره
ح بين مسائل يثبت فيها الخيار
للجاهل والله أعلم (ومساقاة وصى)
قول ز أو أم ان جعل على ما اذا
كان المال من قبلها وهو يسير صح
وقد قدم مب في الشفعة أن
هذه احدي المستحسنتات فراجعه
وقول ز أو قاض الاولى عطفه
على قول المصنف وصى فيصح
حينئذ قوله أو مقدمه (ودفعه لذى
الخ) قلت قول ز وكرة مالك
مقارضة الخ ذكر ابن عرفة أن
الكراهة فيه على التعميم انظره
أول باب القراض (أو اعطاء أرض
لتغرس الخ) قول ز يجازت وعلى
الغارس الخ قال نو صوابه يجازت
ان لم يزد قوله فاذا بلغت الخ وكانا
على ما دخلا عليه حيث لم تشمل
على فساد بان بين نوع ما يغرس

عليه ما بالسوية فخل لب المال أحد عشر ولا عامل تسعة ثم قال مانصه ثم ان قول
يجنون هو الجارى على الصحيح في باب القراض من أن جزءا من كذا لم يشترطه وهو الذى قاله
ابن القطن في المساقاة وأقامه من قوله في الامهات كانه قال لا أربعة أعشاره ولى ستة
نقله الشيخ بهرام في الكبير اه منه بلفظه فعين ترجيح هذا القول من
وجوه والله أعلم (تنبيهان * الاول) سلم ح وأبو علي وجس نسبة
ضيق لسجون ما قدمناه عنه كاسله صر وهو مخالف لما قدمناه عن ابن يونس والمبسطي
وابن عرفة وغيرهم ففيه نظر وان سلمه من ذكرنا والله أعلم * (الثاني) في ق هنان
ابن يونس ذكر في ذلك ثلاثة أقوال ولم يعزها ولم يشمر منها قولاه ونقله الشيخ بمبارة وسلمه
كاسله أبو علي في حاشية التحفة وهو غفلة عن كلام ابن يونس الذى قدمناه في القراض
والعذر له انه ذكره في كتاب الزكاة والله أعلم (مالم تذكر جدا) قول ز أى لم يثبت عند
الامام شئ من السنين الخ كذا فيما وقفت عليه من النسخ السنين جمع سنة والصواب
من السنة بضم السين وشدة الذون كافي ضيق وقد وقع عند خش على الصواب
(أو ما قل) قول ز كذا طور أى حارس القرو وهو بالطاء المهملة وبالمشالة أى كافي
القاموس وغيره (وبيع مساق) قول مب وهو مشكل مع ما في الجلاب وغيره الخ
لا اشكال فيه لان قول ابن التلساني عن مالك فالبيع ماض والسقي ثابت لا يتقضى البيع
ليس فيه ثبوت الخيار للمشتري اذ لم يعلم لانه انما تكلم على ما توههم من نقض المساقاة
وقال والسقي ثابت لا يتقضى البيع وقوله متصلا به عن الاهري لان عقد المساقاة لازم
كعقد الاجارة يدل على ثبوت الخيار للمشتري اذ لم يعلم لتشبيه ذلك بالاجارة فهو موافق لما
في الجلاب وغيره عند التأمل الصادق والانصاف لا يخالفه حتى يستشكل ولذلك ذكره
ح بين مسائل قبلها وبعدها يثبت فيها الخيار للجاهل فتأمل ما هنا ف والله أعلم (ومساقاة
وصى) قول ز من قبل أب أو أم يعنى والله أعلم اذ كان المال من قبلها وهو يسير راحة
ايضا في هذا كما قدم مب نفسه في باب الشفعة وعدها من جملة المستحسنتات وقد
غفل عن ذلك هنا فقال صوابه اسقاط أم اه وفيه نظر وقول ز أو قاض معطوف على
قول المصنف وصى والمعنى واجازت مساقاة وصى ومساقاة قاض ومعاقاة مقدمه وفهمه
مب على انه معطوف على أب والمعنى ومساقاة وصى من أب وصى من قاض فليدرك
قال الصواب اسقاط قوله أو مقدمه أى لان مقدم القاضى هو وصى القاضى والحق أن
مراد ز ما ذكرناه فلا يحتاج الى تصويب وفيما قلناه السلامة من اطلاق لفظ وصى
على مقدم القاضى لانه في العرف يطلق عليه ذلك وفيه التضييع على ان القاضى نفسه
له دفع حائط محجوره مساقاة فتأمل بانصاف (أو اعطاء أرض لتغرس الخ) قول ز أو جعل
مع الأرض منه ما جازت وعلى الغارس الخ قال نو فيه نظر وصوابه جازت ان لم يزد عليه
فاذا بلغت كانت مساقاة وكانا على ما دخلا عليه من الغارسة حيث لم تشمل على فساد بان
بين ما يغرس من أنواع الشجر وغينا القدر الذى ينتهى اليه الغرس وغير ذلك فان اشتملت
على فساد بان لم يعين ما يغرسه مثلا لم يجز و كانت مغارسة فاسدة ترجع الغارس على

وعينا القدر الذى ينتهى اليه الغرس وغير ذلك والافعل الغارس الخ وهكذا عبر غيره ولم يلم المصنف بشئ رب

رب الأرض نصف غرسه وهو عليه نصف قيمة أرضه وكانت الأرض والغرس بينهما
أصافاً كما دخلوا هكذا عبر غيره ولم يلم المصنف بشئ من أحكام المغارسة إلا ما يؤخذ من
هذا المفهوم أنه منه بلفظه * (تنبيه) * هذا الذي اقتصر عليه نو في المغارسة الفاسدة
إذا قامت بالعمل من أن الأرض والغرس بينهما على ما دخل عليه ويتراجعان الخ هو أحد
قولين مرجحين من أقوال ثلاثة ذكرها ابن نونس وإن رُشد في مقدماته ويسأله الآن
ابن رشد نوع الثالث إلى ثلاثة أقوال قالت الأقوال عنده إلى خمسة والقول الآخر
المرجح أيضاً أن الشجر والأرض لربها وله جميع الغلة وللعامل أجر المثل وعلى هذين القولين
اقتصر صاحب التبيين والتشهير في ذكرهما أغفله الشيخ خليل من أحكام المغارسة
والتوليع والتصيير مشيراً إلى الطرفين بقوله كتردد على قاعدة الشيخ خليل ونصه ونسخت
قاسدة بلا عمل والأهمل تحضي وتراوان قيمة الأرض والعمل أن جعل للعامل جزأ أو أن كان
كذلك فله قيمة غرسه وعمله فقط والافقي كونه كرا فاسداً وأجازه كذلك تردد قال في الشرح
مانصه يعني أن المغارسة الفاسدة إذا اطلع عليها قبل شر وع العامل في عمله فانها تفسخ ولا
شئ لواحدهما على الآخر وإذا اطلع عليها بعد الغرس ومعالجته في ذلك عليها طريقتان
الطريقة الأولى وهي للميتطي في نهايته وغيره أن ينظر لهذه المغارسة فإن جعل فيها جزأ
للعامل من الأرض وفسدت من وجه آخر ككونها إلى أجل بعيد تنمر الشجرة قبله أو
يخضعها للعامل ما عاش ونحوه فانها تفسخ وتراوان قيمة الأرض والعمل بينهما على ما يرجع
صاحب الأرض على العامل بقيمة نصف الأرض ويرجع عليه العامل بنصف قيمة عمله ثم قال
الطريقة الثانية وهي لابن رشد رحمه الله ومن تبعه أن ينظر فإن جعل للعامل جزأ وهو المراد
بقولنا كذلك فله قيمة غرسه أي الأعواد التي غرسها وعمله أي معالجته إلى يوم الحكم وعبارة
ابن رشد في هذا أن قال وأما إذا جعل له جزأ من الأرض على وجه لا يجوز في المغارسة مثل
أن يقول له اغرس هذه الأرض وقم على الغرس كذا وكذا سنة أو حتى يبلغ كذا وكذا
لأجل أو حتى يكون الطعام دونه في ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنها أجازه برده عليه الغارس
ما أخذ منها يرد من الثمرة المكيلة أن عرفت أو خرصها أن جهلت قال بعد هذا وهو القول
الصحيح اه وعلى هذا فالغرس كله لرب الأرض ولشئ للعامل إلا ما ذكر فيما تقدم من قيمة
غرسه وقيمة عمله اه محل الحاجة منه بلفظه قلبت وعلى ما عزا للميتطي اقتصر في المشيد
ونصه فإن حداً شيئاً يكون بعد الطعام أو مدة تكون فوق الطعام لنحو المغارسة ونسخت
قبل العمل وكذلك أن شرط عليه جداراً بضرب الغارس حول الغرس لها مونة كثيرة
فإن قامت في هذا الذي يقع فيه الفساد كما ذكرنا بالعمل أو أطم ففسدت والأرض والغرس
بينهما على الأجزاء التي تعادل عليها يكون على الغارس قيمة نصف الأرض يوم نزل فيها أن
كانت قيمة وإن كانت مشعرة ويكون له على رب الأرض قيمة الغرس الذي يصير لرب الأرض
في نصيبه قائماً على ما يقدر أهل البصر وإن كانت الأرض أو لا مشعرة كانت للغارس عليه
أيضاً مع قيمة الغرس قائماً قيمة عمله في قاع الشعراء يتقاسم في القيمة فن كان له منها درك
على صاحبه يرجع به عليه اه منه بلفظه وعليه أيضاً اقتصر في المعين ونصه مسئلة إذا وقعت

من أحكام المغارسة إلا ما يؤخذ
من هذا المفهوم اه باختصار
وما اقتصر عليه في المغارسة الفاسدة
إذا قامت بالعمل هو إحدى طريقتين
مرجحتين والثانية أن الشجر
والأرض لربها وله جميع الغلة
وللعامل أجر مثله انظر التبيين
والتصيير والأولى طريقة الميتطي
وعليه اقتصر في المعين والمعين وبها
صدر ابن نونس والثانية وهي لابن
رشد أرجح لوجوه منها أن الميتطي
قد جزم بها أيضاً واقتصر عليها في
المقصد المحمود وكذا أبو حفص
الناسبي في شرح التحفة ورجع اليه
نو أيضاً وصدّر بها في البيان
والمقدمات وكذا ابن عرفة ومنها
موافقة يحسنون لابن القاسم عليها
وقد اشتهر أنه متى وجد قول ابن
القاسم وسخنون لم يعدل عنه إلى
غيره وقد قال مق أشاء جواب له
مذكور في المعيار واطاهر عندي
راجحية فهم ابن رشد ومن وافقه ولو
لم يكن له موافق على فهمه لكان
استداده بهجة لأنه حذام المقدم
نقلاً وفهماً كما شهد به بذلك الأئمة
ابن عبد السلام ومن هو أكبر منه
اه ومنها التي وقعت به الفتوى
من غير واحد من الشيوخ المعتمد
بهم كإبن عتاب مصر حبانها المختار
كإبن العبار وابن رشد في أجوبته
وعصره ابن الحاج كإبن الدار النثير

المغارة على شباب معلوم على ان يقوم العامل بنصف الارض ما عاش أو لم يوت فأجلأ والى
 شباب أو عدا عوام يكون الاعمار قبله فذلك كله فاسد وفسخ قبل العمل فان فات وقد
 عامله على النصف كان ذلك بينهما نصفين و يكون على العامل قيمة نصف الارض يوم قبضها
 خالية وله على رب الارض قيمة عمله وغراسه في النصف الذي صار اليه وأجره فيه من يومئذ
 الى يوم الحكم وان اعتلا مضى ذلك بينهما اهـ منه بلفظه به صدر ابن نونس ونصه قال
 ابن حبيب واذا عقد ا على امد لا يجوز مثل أن يشترط شابا معلوما وعلى أن يقوم الداخل
 بنصيب رب الارض ما عاش ولم يوت فأجلأ وتغراس الى شباب يكون الاعمار قبله والى
 أجل موقت من عدة سنين فهذا كله فاسد وفسخ قبل العمل فان فات وقد عامله على
 النصف فذلك بينهما نصفين وعلى العامل نصف قيمة الارض يوم قبضها خالية وعلى رب
 الارض قيمة عمله وغراسه في نصف رب الارض قيمته يوم بلغ وتم أجره فيه من يومئذ الى يوم
 الحكم وان اعتلا قبل ذلك نصفين مضى ذلك لهما وان كان الغراس اغتلهما وحده رد
 نصف ذلك الى رب الارض وقاله مطرف وقاله أصبغ ورواه عن ابن القاسم على انه اختلف
 فيه قوله وهذا أحسن محمد بن يونس وكذا استحسن عيسى قول ابن القاسم مثل ابن
 حبيب وقد كان روى عنه مثل رواية حسين بن عاصم التي تأتي بعده هذا ثم رجع ابن القاسم
 وثبت على رواية ابن حبيب وكتبه الى عيسى والذي رواه عيسى وحسين بن عاصم عن
 ابن القاسم في العتبية اذا وقعت المغارة فاسدة مثل أن يغراسه على النصف ولم يسميا شيئا
 ولا قدرا ينتهى اليه أو الى أجل يكون الاعمار قبله ففسخ ذلك بينهما قلت فان على وقد
 ثبت الغرس قال فالغرس بينهما نصفين و يكون على العامل قيمة نصف الارض براحا
 لتفويته اياها بالغرس لانه اتباع نصف الارض بعمله الى ما لا أمده وذلك غر فصار عتبه من
 اتباع ارضه غر فأتته بالغرس قال وان أثمرت الشجر واغتلاها زمانا فاعتل العامل في
 نصبه الذي أثمرناه قيمته فهو له لانه لا كراه عليه فيه والنصف الآخر كان ربه أكرام ثمرة لم
 يبدل صلاحها فإرد تلك الثمرة التي قبض الى ربها ان قبضها ثم اكرام مكيلتها وان قبضها ثم طارد
 قيمتها و أخذ من العامل كراه نصف الارض على حالته من الغرس يوم اغتلهما ونصير جميع
 الغلة للعامل ثم يكون رب الارض مخيرا في نصف الغرس الذي في حصته من الارض ان شاء
 أخذه بقيته مقالوعا أو أمر الغراس بقلعه قال مصنفون بل يكون جميع الغلة لرب الارض
 وان أخذ العامل منها شيئا رده له على رب الارض قيمة غرسه ان كانت له قيمة وأجر عمله ولو
 جعلت له الثمرة لكان بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وروى عيسى عن ابن القاسم مثله محمد
 ابن يونس واخذنا ذلك قول ان الغلة بينهما وعلى الغراس نصف قيمة الارض يوم قبضها
 براحا وله قيمة غرسه وعمله يوم بلغ في نصيب رب الارض وقيل بل تكون الغلة كلها للعامل
 وعليه قيمة نصف الارض يوم قبضها وعليه كراه نصف الارض الذي لربها ويخرب رب الارض
 في نصف الغرس بين أن يعطيه قيمته مقالوعا أو أمره بقلعه وقيل بل الغلة كلها لرب الارض
 وعليه أجره العامل وقيمة غرسه ان كانت له قيمة اهـ منه بلفظه والطريقة الثانية التي
 عزاه الى ابن رشد وغيره ارجح لوجوه أحدها ان المبسط الذي عزاله الطريقة الاولى قد جزم

و متى كافي الدرر المكنونة وأنى
 الحسن بن نجو كافي نوازل الشريعة
 وهي الظاهرة أيضا معنى لانه الى
 الاجارة أقرب منه الى البيع دليل
 ان الغراس لا يعلك شيئا الا بعد بلوغ
 الحد المشترط فالارض قبله باقية
 على ملأ ربها لم يقع فيها بيع أصلا
 حتى يقال انه فات بالغرس كما اعتزله
 من قال بالطريقة الاولى ثم لو جعل
 للغراس النصف عليه كمن وقت
 العقد لكان به فاسدا قطعاً كما
 أشار له ابن رشد في أجوبته فتأمل
 وانظر الاصل والله أعلم * (تنبيه)
 من المغارة الفاسدة المغارة الى
 أجل بعيد ثمر الشجر قبله أو الى
 الاطعام في أنواع من الشجر وبين
 اطعامها بعد أو على شرط أن
 يخدمها العامل ما عاش أو في
 الارض المغروسة أو المشجرة قال
 المبسط واذا كانت الارض شعراء
 لم تجز المغارة فيها الا لتسقيتها من
 الشعراء قد روي زياد على
 العامل وكذلك ان شرط عليه بنين
 جدار حوا الى الارض مما تكثر
 النسقة فيه لم يجز لان الغرس قد
 لا يتم فترجع الارض لربها وقد
 انتفع بالتسقية والبنين اهـ على
 اختصاص ابن هرون

أيضا الثانية ونصه وان كانت الفراسة الى شباب معلوم أو سنين يكون الاثار قبل ذلك لم يجز
 وفسخ قبل العمل فان فات وقد عمله على النصف فذلك بينهم انصافان ويكون على العامل
 نصف قيمة الارض يوم قبضه اخالية وله على رب الارض قيمة عمله وغراسه في النصف الذي
 صار اليه يوم الحكم وان عملا غلة قبل ذلك بنصفين مضت بينهما وان اغتلبها الفارس
 وسدده ونصفها الى رب الارض * (فرع) * وان كانت الفراسة الى الاطعام في أنواع
 من الشجر فان كان اطعمها واحدا أو متقاربين أو كان بين ذلك بعد لم يجز وفسخ
 العقد قبل العمل فان عمل فله أجر مثله والشجر والارض لرب الارض اه منه على اختصار
 ابن هرون بلفظه فانت تراجم ثانيا بخلاف ما جزم به اولو الصورتان معا قد جعل له
 فيها أجر من الارض والشجر وانما اختلفتا في سبب الفساد لفظا وأما معنى فما لهما واحد
 كما سنبينه قريبا وهما معاد اختلتان في قول مؤلف المغارسة السابق فهل غشى ويترادان
 قيمة الارض والعمل ان جعل للعامل جزء فجزءه في الشرح بأن الطريقة المتبلى لا يخفى
 ما فيه ثانيا ان الاقوال الثلاثة كلها لابن القاسم وقد وافقه على هذا القول
 سحنون وفي نت مانصه اشهر على السنة الشيوخ متى وجد قول ابن القاسم وسحنون
 لم يعدل عنه الى غيره اه مع عزوهم اياها لابن رشد وقد قال العلامة ابن مرزوق أثناء
 جواب له عن مسئلة مانصه والظاهر عندى رابحية فهم ابن رشد ومن وافقه ولو لم يكن لابن
 رشد موافق على فهمه لكان استداده به حجة لانه حذام المقدم نقلا وفهما كما شهد بذلك
 الائتماني عبد السلام ومن هو اكبر منه اه من المعيار بلفظه ثالثا انه الذي اقتصر
 عليه صاحب المقصد المجود ونصه وتكون المدة فيها تقضى قبل الاطعام أو في أوله ولا
 يجوز الى ما فوق الاطعام وفسخ قبل العمل وبعدده وتكون الارض بما فيها من غرس
 لربها وللعامل أجر مثله وكذلك ان شرط عليه بنا مجردات لها قيمة يقيمها حول الغرس
 اه منه بلفظه وقوله ولا يجوز الى ما فوق الاطعام يدخل فيه مسئلة المتبلى السابقة
 وهي اختلاف أنواع الاشجار مع بعد اطعامها لان عمله الفساد فيها ما ذكرناه شرط
 عليه استمرار العمل فيما يطعم أو لا الى أن يطعم النوع الآخر ولذا قلنا أولا ان المتبلى قد
 جزم أيضا بالطريقة الثانية فتأمل رابعها انه الذي وقعت به الفتوى من غير واحد من
 الشيوخ المعتبرين كان عتاب مصر حابيه المختار في المعيار مانصه وسئل ابن عتاب
 عن المغارسة الفاسدة فأجاب اختلف في المغارسة والمسافة اذا عقدت فاسدة وقات بالعمل
 والذي أقول به ان للعامل أجر مثله فيما غرس وفيما سقى وكذا الارض تعطى مغارسه وفيها
 أصول ثابته هذا المختار وفيها أقوال كثيرة اهمه بلفظه وكأى الوالد بن رشد في أجوبته
 وبأى لفظه وكعصر به أبى عبد الله بن الحاج حسبا في الدر النيرة فانه لما ذكر عن المقدمات
 نسبة هذا القول لسحنون قال عقبه مانصه قلت وعزاه هذا القول في البيان لابن
 القاسم أيضا به أفق ابن الحاج في نوازل اه منه بلفظه وكالعلامة ابن مرزوق حسبا
 في الدر المكنونة فانه سئل عن ذلك فأجاب عما إذا لم يجعل للغارس جزء من الارض وقال
 مانصه وأما ان جعل للغارس جزء من الارض مع الفساد فقال سحنون انه اجابة فاسدة

للفارس على رب الارض قيمة غرسه وأجر مثله في علمه وصحح ابن رشد هذا القول والغلة على
 هذا الرب الارض فيرد الفارس ما أخذ منها كما تقدم وفيها قولان آخران ذكرهما ابن رشد
 في المقدمة مات وغيرهما والله أعلم اهـ منها بلفظها وكافي الحسن بن نجو حسيما في توازن
 الشرير ونفسها وائل سیدی علی بن ابی القاسم بن نجو عن رجل أعطى لاخر حنسة
 مبنوة ثم مره عدة دولها باقية يصحها ويخدمها ويرزقها إلى آخر السؤال تركه لظوله
 فاجاب ومن خطه نقلت الجواب والله الموفق بمنه للاصابة هذه عدة فابده لان المفارسة
 لا تكون في المغروس ولا في الشجر او ليست بأجرة صحبة الجبل ولا بمساقاة فهي الى
 الاجارة الفاسدة أقرب فيكون للعامل أجر عمله على ما يقوم به أهل المعرفة والله سبحانه
 أعلم وبه التوفيق اهـ منها بلفظها وعلى هذا اقتصر الشيخ أبو حفص القاضي في شرح
 التلخيص فحجبا بكلام ابن عتاب الذي قد مناه آتفاظه ربحان هذا القول نقلنا من وجوه
 وهو الظاهر أيضا من جهة المعنى لان القائل بأن الارض والشجر من ماعلى ما دخلا عليه
 ويتزادان وجهه كما تقدم في كلام ابن يونس بأنه باع ذلك الجزية فافسدها وقد فات بالفارس
 وليس بظاهر لان ذلك لا يتم الا لو كان رب الارض يملك العامل النصف منها حين البيع قد
 والأمر على خلاف ذلك فانه انما يقع العقد على أن الفارس لا يملك شيئا الا بعد العمل ثم يلوغ
 الحد المشترط فانما يشترع في غرس الارض وجميعها باق على ملك ربها ثم بعد الفراغ من
 غرسه هي أيضا باقية على ملكه لاحتمال أن لا يتم الغرس وهذا المعنى فرقوا كما يأتي في
 الاجارة بين من دفع جلود الاخر ليدفعها وله نصفها وبين من يملكه نصفها حين العقد
 على أن لا يأخذ الا بعد دبغ الجميع وبين أن لا يملك النصف الا بعد دبغ ففعلوا الاول
 يعاقدان في النصف بمضى بالدبغ ويرجع الجلود عليه بسمية نصفها يوم قبضها ويرجع
 هو عليه بأجرة مثله في النصف الاخر وجعلوا الثاني اجارة فاسدة تكون الجلود كلها
 لربها ولا تنفك بالدبغ ويدفع للصانع أجرة عمله ولهذا فرق أبو الوليد بين رشد في أحسنه
 بين أن يدفع له النصف مثلا من وقت العقد وبين أن يجعل له بعد غرسه ونص الاجابة
 وسئل الفقيه الامام الحافظ أبو الوليد رضي الله عنه عن عقد انزال ونسخته من أوله
 على آخره بسم الله الرحمن الرحيم أنزل فلان بن فلان الفلاني فلان بن فلان الفلاني في
 الجبل المشعر المحمود بكذا بأن أعطاه نصفه مسمعا على أن يحتقر المنزل النصف الباقي
 بيد المنزل فلان وبغرسه نقول شجر كذا من صنف كذا على المتعارف من تقارب الغرس
 وتباعده نقول لا جباية تكون من عند المنزل فلان وعليه أن يعقر هامة عشرة أعوام
 من تاريخ هذا الكتاب بمرتبتين جيدتين وحفرتين بليغتين في كل عام من الأعوام
 المذكورة في أوان العمارة على أن يشترع المنزل فلان في ذلك كله في عام تاريخ هذا العقد
 عند إمكان ذلك ونزل المنزل فلان في نصف الجبل المحمود منزلة المنزل فيه وحل فيه
 محله على سبيل الاجارة الصحيحة وله ما أن يقتسماه متى أحبا أو دعاه إلى ذلك أحدهما
 بعد أن اختبر عمل الشجر في الارض وأحاط علما ببلوغ المؤنة في ذلك وعلم أنهما متى
 اقتسماه بالقرعة كان كل نصيب مساويا للاخر في المؤنة والعمارة لا يؤبه وتقاربه

مطلب سؤال ربيع لابي الوليد

الجواب رضى الله عنك عن ذلك العقد المنعقد فوق هذا هل هو صحيح على مضمونه أو فاسد
 وإذا كان فاسدا هل يصلح العقد بزيادة شرط خلاصته أو إسقاط شرط منه فأجاب أيده الله
 تصفحت رجعتا الله وإياك سؤالك هذا ونسختة العقد الواقع فوقه ووقفت على ذلك كله وهو
 عقد فاسد لأنه لو استأجره على غرس نصف الجبل بنصفه على الأشاعة وإن كان يعتدل في
 القسم على أن يقتسمهما قبل الغرس على ما توحيه الحكم من القسم بالقرعة على أن يغرس
 الاجير للمستأجر حظه الذي يحصل له في القسمة بالسهمه بالخط الذي يصير السهم بها لكان
 غررا لا يجوز لأن الاجير لا يدري أى الجهتين يخرج له بالسهمه فقد صارت اجارة مجهولة
 وما يدل على أنها مجهولة أنه لو أراد بيعها لما جازله ولا يجوز أن تكون الاجرة لا ما يجوز
 بيعه ولو استأجره أيضا على غرس نصف الجبل المحدود بنصفه على الأشاعة فإن كان يقول
 في القسم على أن لا يقتسماه الا بعد الغرس لكان غررا لا يجوز أيضا لأنه يعمل على أن تكون
 اجارة على علمه نصف الغرس بعد غرسه ولا يعلم كيف يكون حاله وذلك من أعظم الغرر فإذا
 لم يتميز هذه الاجارة على شرط تحصيل القسمة قبل الغرس ولا على شرط تأخيرها الى بعد الغرس
 في كلا الوجهين فقد تبين أيضا أنها غير جائزة على ما تضمنه العقد من أن لهما أن يقتسما على
 ما أباوا من دعاهما الى ذلك فذلك لا يجوز لأن ذلك عن أحد الوجهين السابقين
 وكذلك أيضا لو وقعت الاجارة بينهما على ذلك وسكاغن القسمة إذ لا يخرج فعلهما الى وجه
 جائز فإن وقعت الاجارة على ما تضمنه العقد ولم يعثر عليه حتى قامت بغرس الاجير جميع
 الجبل مشاعا كان على الاجير قيمة نصف الجبل مشاعا لو لم يقبضه على حكم البيع الفاسد إذا
 قامت وكان له نصف اجارة مثله في غرس جميعه فان كان لاحدهما في ذلك فضل على صاحبه
 رجع بذلك عليه وكان الغرس مشتركا بينهما وإن لم يعثر على ذلك حتى اقتسمه الجبل وغرس
 الاجير حظه وحظ المستأجر كان على الاجير للمستأجر قيمة حظه الذي صار له مقسوما وعلى
 المستأجر للاجير أجره مثله في غرسه حظه وتراد الفضل فيما بينهما وإن عثر على ذلك بعد غرس
 الاجير حظه وقبل أن يغرس حظ المستأجر كان على الاجير قيمة حظه الذي فوت بالغرس وإن
 كان عثر على ذلك بعد أن يغرس الاجير حظ المستأجر وقبل أن يغرس حظه كان الجبل كله
 لصاحبه وكان عليه للاجير أجره مثله في غرسه حظه وكذلك يكون الحكم بينهما إذا وقع الامر
 مسكوتا عنه في القسمة ولو قال أو أجزأ على أن تغرس جميع الجبل ويكون لك نصفه إذا
 غرسه لكان الحكم فيه إذا لم يعثر عليه حتى قامت بالغرس أن يكون للاجير أجره مثله في غرسه
 جميعه ويكون جميع الجبل مقسورا له اه منها بل نظرهما فافتقر كيف فرق بين المستثنين وجرم
 في مثلثنا المذهب يحسنون وأحد أقوال ابن القاسم ولم يحك فيه خلافا وجه القول صدق
 في المقدمات والبيان وقد اقتصر ابن عرفة على نقل كلامه في البيان ونصه وسع عيسى ابن
 القاسم ان غارسه أرضه على انها ان بلغت كذا وكذا فالشجر والاصل بينهما فقطع قبل
 ذلك لم يصلح هذا ولا يصلح الاعلى قد يكون قبل الاطعام أو السهمه فان نزل فالثمرة ثرب
 الارض وللعاقل أجر مثله ولا شيء له في الارض ابن رشد في فاسد المغارسة التي جعل للعامل
 فيها جاز من الارض لابن القاسم أقوال أحدها هذا السماع فيعطى قيمة غرسه يوم وضعه

في الارض وأجر مثله في غرسه وقيامه عليه الى يوم الحكم ويرد لب الارض ما أخذ من
ثمرها وهو قول سحنون وهو على ان الغرس في فساد هلم طلقا على ملائ رب الارض والثاني
انه يبيع فاسدا في نصف الارض فأت بالغرس فعلى الغارس فيه لب الارض قيمته يوم غرسه
وأجار مثله في غرسه وقيامه به الى يوم الحكم وقيل عليه للغارس نصف قيمته فأما يوم
الحكم من أجل سقيمه وعلاجه وهو سماع عيسى ابن القاسم في رسم الجراب وقال ابن
حبيب عليه للغارس قيمة نصف غرسه يوم بلغ وتم وأجره من يوم مثدي قيامه به الى يوم الحكم
ويتماسبان من له فضل على صاحبه يرجع به والغلة بينهما على ما شرطاه والثالث انه يبيع
فاسدا أيضا في نصف الارض فأت بالغرس على الغارس قيمته يوم فوته بالغرس والنصف
الثاني كرا فاسدا على الغارس فيه لب الارض كرامته يوم أخذها أو يوم وضع الغرس فيها
أو يوم أثمرت على ما تقدم ويقطع الغارس غرسه من النصف الذي لب الارض بعد قسمه الا
أن يشاء رب الارض أن يأخذه بقيته مقلوعا أو قائما على قول يحيى في رسم استاذن وهي
رواية المذنبين وعلى هذا القول كل الغلة للعامل يرد عليه رب الارض ما أخذ منها مكيلها
ان عسرت أو خوصها ان جهلت وهو سماع عيسى ابن القاسم وهو أن الغرس على ملائ
الغارس وهو أظهر من القول الثاني لان اجتماع البيع والكرام في هذه المسئلة الأولى من
اجتماع البيع والابارة لانهم ما يصيران كانهما اتما القاسدا منه بلفظه وقد كانت وقعت
هذه المسئلة أول ما شرعت في الفتوى فأفتيت بهذا القول الذي قلنا الفارح ووافقني على
ذلك جماعة وخالفني جماعة فأفتوا بما عزي لطريقة السطحي فحكم القاضي بما أفتيت به مع
من وافقني فلم يدع العامل لذلك اذ كان بعض من أفتى له ممن يرجع اليه في الفتوى بمدينة
فاس وكان تو اذ ذلك عند السلطان بما كاش فلما قدم وجهت له سو الأفا نجي بقوله ان
الذي عندى في المسئلة هو ما اقتصر عليه صاحب المفيد وصاحب الميعين ثم قدم علينا
الدارنا بهونه متوجهان بارة الشيخ ابن مشيش فجاء المحكوم له ليوافق له على صحة الحكم
فلم يفعل اذ ذلك ثم جاء المحكوم عليه أيضا بعد توجيهنا جميعا فتنكلم معه في ذلك فقال لي طيب
الله تراه ما استدلك في فتواه فذكرت له بعض ما تقدم ومن جلته قتياب ابن عتاب وتسلم
صاحب المعيار باها مقتصر اعلمها مع تقديم الشيوخ غالباً ما لا ينرشد فسكت وتوجه
معنا الخصمان الى أن وصلنا للزاوية المباركة دار العلم والصلاح زاوية تازروت العلمية أو
السادات الاجلاء الشرفاء الفضلاء ولاد ابن رسيون ثم أمر باحضار المعيار وغيره مما تيسر
من الكتب فلما وقف على ذلك رجع بانصافه مرضى الله عنه وكتب بخط يده المباركة بصحة
الحكم وامضائه فانقطع اذ ذلك نزاع العامل ولم يبق له طمع والله أعلم (تنبيهات الاول)
ما تقدم في كلام العلامة ابن مرزوق وشارح تأليف المغارسة وما معها من نسبتها الى انرشد
انه صحيح قول سحنون فيه نظروا ان قبله غير واحد لان الذي صححه ابن رشد في المقدمة هو
قول اخر ويظهر لك ذلك ليجب كلامه برمته ونصه وأما اذا جعل له جزأ من الارض على
وجه لا يجوز في المغارسة مثل أن يقول له اغرس هذه الارض وقم على الغرس كذا وكذا سنة
أو حتى يبلغ كذا لاجل أو حتى يكون الاطعام دونه أو يقول له اغرسها وقم على الغرس حتى

يثير أو إلى أجل كذا وكذا مما لا يثير التخل دونة أو أغرسها وهي يفي وينسك مبهمان غير
حسدا ولا أجل على مذهب من لا يجيز ذلك ففي ذلك ثلاثة أقوال أحدها أنهم اجازة
فاسدة يكون على رب الأرض للغرس قيمة غرسه يوم وضعه في الأرض وأجره قبله في
غرسه إياه وقيامه عليه ويكون له جميع الغلة برذ عليه الغارس ما أخذ منها المكيلة
ان عرفت أو خرسها ان جهلت وهذا قول مضمون وهو يأتي على مذهب من عمل بأن
الغرس على ملك رب الأرض فكان أنه استأجره على غرس جميع الأرض بنصف الأرض
والغرس عند بلوغها الحسد الذي اشتراطه ونصف ما أغر الغرس والثاني أنه يبيع فاسد
في نصف الأرض قد فات بالغرس فيكون على الغارس فيه قيمته يوم غرسه وكره فاسد
في النصف الثاني فيكون على الغارس فيه لرب الأرض كراؤه يوم أخذها أو يوم وضع
الغرس فيها أو يوم أغرت على الاختلاف المذكور في ذلك ويقطع الغارس غرسه الآن بشاء
رب الأرض أن يأخذ به قيمته مقلوعا على قول يحيى بن يحيى المتقدم لا يأخذ به الا بقيته
فأما لو يكون جميع الغلة للغارس برذ عليه رب الأرض ما أخذ منها المكيلة ان عرفت
أو خرسها ان جهلت وهذا قول ابن القاسم في رواية عيسى عنه وهو يأتي على أن الغرس
على ملك الغارس والثالث أنه يبيع فاسد في نصف الأرض قد فات بالغرس فيكون على
الغارس فيه قيمته يوم غرسه واجازة فاسدة في النصف الثاني فيكون فيه على رب الأرض
للالغرس قيمته مقلوعا يوم وضعه في الأرض وأجره مثله في غرسه وقيامه عليه الى وقت الحكم
وقيل انه يكون عليه للغارس نصف قيمة الغرس فأما يوم يحكم فيه من أجل سقيه وعلاجه
وهي رواية عيسى عن ابن القاسم وقيل انه يكون عليه للغارس قيمة نصف غرسه يوم بلغ وتم
وأجره من يومئذ في قيامه عليه الى يوم الحكم فيه وهو قول ابن حبيب في الواحجة والغلة
بينهما في جميع ذلك على ما اشتراطاه والصحيح من ذلك ما بدأنا به من أن يكون عليه نصف
قيمة الغرس مقلوعا يوم وضعه في الأرض وأجره مثله في غرسه وقيامه عليه الى يوم الحكم
وهذا يأتي على أن الغرس نصفه على ملك الغارس ونصفه على ملك رب الأرض ومن الله
التوفيق اه منه بلفظها فانت تراه انما صحح قول آخر لا قول مضمون وكان من نسب اليه
تصحیح قول مضمون وأحد أقوال ابن القاسم أغرت وأبقوله والصحيح من ذلك ما بدأنا به لانه
الذي بدأنا به حقيقة وليس ذلك مراده وانما مراده ما بدأنا به في القول الثالث لانه ذكر فيه
ثلاثة أقوال في النصف الثاني الذي يكون لرب الأرض لانه قد بين ذلك بقوله من أن يكون
عليه نصف قيمة الغرس الخ فلا يقبل كلامه غير هذا بحال الآن يكون سقط من نصهم
من المقدمات قولها من ان يكون عليه الخ مع أنه ثابت في أصل المقدمات كما ذكرته
وكذلك نقله العلامة ابن هلال في الدر النثير والله أعلم فان قلت فعلى هذا لا يصح ما ذكرته
أولا من رجحان هذا القول بترجيح ابن رشد إياه قلت بل يصح لان تصديره في البيان
والمقدمات وعزوه لمضمون وابن القاسم واقتضاه عليه في الإجابة مفتيا به من سأله من
غير أن يذكر فيه خلافا ترجيح أعظم به من ترجيح مع أن قوله في المقدمات والصحيح ما بدأنا
به الظاهر منه أنه تصحيح نسبي أي هو الصحيح بالنسبة للقولين بعده لا بالنسبة لجميع ما ذكره

في المسئلة من الاقوال فهو كقوله في البيان حسب ما مر وهو أظهر من القول الثاني الخوان
كان ما صححه في المقدمات غير ما استظهره في البيان يظهر ذلك بأدنى تأمل * (الثاني) * قول
ابن رشد المتقدم ونحوها ان جهلت كذا وجدت في مقدمة ما وكذا نقله عنه غير واحد من
المحققين وكذا تقدم في نقل ابن عرفة عنه ولم يعقبوه وفيه نظر لخالفته لقاعدة المثل اذا
جهل قدره وجبت قيمته فرار من الربا والمزاينة ثم وجدت في ابن عرفة بعد ما تقدمته عنه
بنحو نصف ورقة ما نصه قلت وقع في كلام ابن رشد في غرم الثمرة حيث يجب قال فيه في
الاول من سماع عيسى أخذت المكيلة ان عرفت ونحوها ان جهلت قاله في أول كلامه
وفي آخره وقال في كلامه في رسم يوصى مكيلتها ان علمت وقيمة ونحوها ان جهلت كذا
صححته في غير نسخة واحدة والصواب قيمة خرس ذلك لانه المعروف من الروايات ونص
عليه ابن رشد في آخر أول رسم من سماع ابن القاسم من جامع البيوع قال فيه من اشترى
ثم اقبل بدو صلاحه وجدته وفات غرم مكيلتها ان علمت وقيمة ونحوها ان جهلت اه منه
بالقطة * (الثالث) * قال في المقصد المحمود بعد ما تقدمناه عنه غير متصل به ما نصه وان عارسه
في أرض مشعرة فسخ قبل العمل فان قامت بالعمل والاطعلم قدمت على ما اتفقت عليه من
الاجراء فيكون على العامل لرب الأرض قيمة ما عارسه من الأرض مشعرة فيكون على رب
الأرض قيمة غرسه قائما وقيمة عمله في قلع الشجر او قبل للغارس قيمة ما صار لصاحب الأرض
مقاولا اه منه بالقطة وهذا الذي خرمه في هذه الصورة يخصها بخلاف لما تقدمناه عنه
وابتائه به هكذا يقتضي انه غير منافي لما تقدمه وفيه نظر اذ هذا التفصيل الذي اقتضاه كلامه
لم ينقله ابن يونس ولا ابن رشد في مقدماته ويؤيده ولا غيرهما مع أن عمله المنع في مغارسة الأرض
المشعرة هي عمله المنع في المغارسة على شرط حدرات كثيرة المؤنة حول الأرض كما صرح
بذلك غير واحد منهم المتيطى ونصه مسئلة واذا كانت الأرض شعرا لم تجز المغارسة فيها
لان لتفتتها لخص الشعراء قدر او هي زيادة على العامل وكذلك ان شرط عمله بنين جدار
حوالي الأرض مما تكثرت النفقة فيه لم يجز لان الغرس قد لا يتم فترجع الأرض الى ربها وقد
استنع بالتقية والبنان اه يلفظه على اختصاص ابن هرون ولهذا المناقل العلامة بن هلال
في الدر السيرة عن الوثائق المجموعة أنه اذا وقعت المغارسة في الأرض المشعرة أو اشترط عليه
في غير هاترين أو نحو ذلك قدر وبال وفاتت بالعمل فان الأرض والغرس يقدم بينهما على
ما تعاملا عليه الى آخر ما تقدمناه عن المقصد المحمود في الشعراء قال عقبه ما نصه قلت وهذا
اعتمد على القول الثالث في المقدمات اه محل الحاجة منه بالقطة والله اوفى (أو
اشترط على ربه) قول ز أو اشترط للعامل بعد العقد فيه نظر لان ما بعد العقد لا يقال
فيه شرط وانما أشار المصنف الى قول المدونة ولا يجوز أن يشترط للعامل أن يعمل معرب
الحائط بنفسه فان نزل ذلك فلا مسا فاقامته لان مالكاً أجاز أن يشترط عليه دابة أو غلاما اذا
كان لا يبول وان مات خلفه لرب الحائط اه منها يلفظها قال ابن ناجي ما نصه ما ذكره من أن
له مساقاة مثله هو الذي رجع اليه ابن القاسم بعد أن كان يقول له أجرة مثله اه منه بالقطة
وفي رسم البيوع من سماع القريتين ما نصه وسئل عن رب الحائط يقول لرجل تعال اسق

(أو اشترط على ربه) قول ز بعد
العقد صوابه قبله لان ما بعده
لا يقال فيه شرط والقول المدعى
الصحة

قول ز نقله العلي عن المسيطى

ليس ذلك في نهايته ولا في اختصار
ابن هرون لهاثم هو ظاهر كلامه ولم
يعزه هولا بن هرون لابن رشد ولا
للغنى شيئا والله أعلم وقول مب
واعترضه أبو علي الخ قائلاً هو
حسرة ومحض عبارة غيره ح بلا
ارتباب اه واستدل على ذلك قبل
بان هذه المسئلة كمسئلة اختلاف
المتبايعين وتقدم هناك أن المذهب
إنه انما يرعى الشبهة بعد القوات
وأما قبله فالتحالف والتفاسخ مطا
اه وقول مب عن المدونة قول
مدعى الفساد تصحيف قطعا
والصواب ما في بعض نسخه مدعى
الحجة لانه الذي فيها وفي نقل الائمة
عنها وقول مب عن غ وحملها
ابن رشد الخ فيه أن ابن رشد صرح
ببناء كون القول للعامل في ذلك لانه
مدعى الحجة على القول بمراعاة
دعوى الاشياء مع القيام أى وأما
على مقابله وهو المشهور كاتقدم
في تحالفان ويتحالفان فهو شاهد
لا على وبه تعلم ما في عزوه لابن رشد
وانه لم يقل ان القول لمدعى الحجة
مطلقا الا للغمى وحده والله أعلم
وقول ز انما ذكره في القراض
الخ بل ذكره عند قولها في المساقاة
واذا ادعى أحدهما فسادا فالقول
قول مدعى الحجة اه نعم بحث
أبو علي في تشهيره قائلا وليس هو
المذهب ثم استدلى بمافي من
كلام المسيطى والبرزلى ثم قال وقد
قال المصنف في البيع الآن يغلب
الفساد وينهاه ذلك ترجيح غاية

أنت وأنا نحاطى هذا ولت نصف الثمرة قال لا يصلح هذا وانما المساقاة أن يسلم الحائط الى
الداخل قال القاضى رضى الله عنه هذا كما قال ان ذلك لا يصلح فان وقع ذلك وفات بالعبل
كان العامل فيه أجير الان رب الحائط اشترط أن يعمل فيه فكان له لم يسلمه اليه وانما أعطاه
جزأ من الثمرة على أن يعمل معه بخلاف اذا اشترط العامل أن يعمل معه رب الحائط هذا
قال فيه ابن القاسم في المدونة وغيرها انه رد فيه الى مساقاة فمثله وقال أشبه بردى الى أجرة
مثله وقال يحوز ولا يرد الى أجرة مثله كالواشترط عليه غلاما يعمل معه اذا كان
الحائط كبيراً يجوز فيه اشترط الغلام والداية وبالله التوفيق اه منه بلفظه وهو صريح
فيما ذكرناه فتأمل به اضاف والله أعلم (والقول لمدعى الصحة) قول ز نقله العلي عن
المسيطى الخ ليس في نهاية المسيطى ولا في اختصار ابن هرون لهاثم اعزاه له نعم هو ظاهر كلامه
ولم يعزله لابن رشد ولا للغنى شيئا لا في أصل النهاية ولا في اختصارها وقوله ان كلام الشامل
لا يعمل عليه أصله لعج وتعبه أبو علي بنقله مانصه وقول عجم كلام الشامل لا يعمل
عليه حسرة ومحض عبارة غيره ح بلا رتاب اه واستدل على ذلك قبل بان هذه
المسئلة كمسئلة اختلاف المتبايعين وتقدم هناك أن المذهب إنه انما يرعى الشبهة بعد
القوات وأما قبله فالتحالف والتفاسخ مطلقا اه قلت وكلام ابن رشد شاهد على ما قاله
كاسترا على الاثر وقول مب عن غ في تكميله وحملها ابن رشد على القول بجواز
المساقاة الخ مانسبه غ لابن رشد صحيح ذكره في شرح أول مسئلة من رسم ان خرجت
من سماع عيسى من كتاب الجرائع والمساقاة ولكن غ أسقط منه ما هو محتاج اليه
وضعه ولو اختلفا على مذهبه في المدونة فادعى كل واحد منهما انه استثناهم لوجب أن يكون
القول قول العامل لانه مدعى الصحة منهم ما وذلك على القول بمراعاة دعوى الاشياء مع القيام
لانه انما كان القول قول مدعى الصحة من أجل انه أشبه بالدعوى خلاف ما في سماع أبي
زيد من كتاب المغارسة اه منه بلفظه فالتفرد قوله على القول بمراعاة دعوى الاشياء مع القيام
أى وأما على القول بعدم مراعاته مع القيام فانهما يتحالفان ويتحالفان وقد علمت أن
المشهور عدم مراعاة الاشياء مع القيام فكلام ابن رشد هذا شاهد لا على فقول مب
فتمحصل أن طريقة ابن رشد القول لمدعى الصحة مطلقا أى قبل العمل وبعده هو اعترار منه
بكلام غ الذى ذكره وقد رأيت ما فيه فلم يبق الا قول اللغوى وحده وهو لا يقارب كلام
من خالفه فضلا عن أن يساويه فصح ما قاله في الشامل وتبين أنه المعول عليه وان كلام
عجم ومن تبعه لا يلتفت اليه والله أعلم وقول ز وما ذكره ت هنا عن ابن ناجي من
أنه ولو غلب الفساد على المشهور رده عجم بأن ابن ناجي انما ذكره في القراض الخ غير صحيح
وان سكتوا عنه فان ابن ناجي قال عند قول المدونة في كتاب المساقاة واذا ادعى أحدهما
فسادا فالقول قول مدعى الصحة اه مانصه ظاهره ولو كان الغالب الفساد ويحجرى فيها
ما ذكره في كتاب السلم اذا اختلف المتبايعان في الصحة والفساد فالقول قول مدعى الصحة
فتأهرا كما قلناه هنا وهو المشهور وقال عبد الجيد الصانع اذا غلب الفساد فالقول قول
مدعىه لقولها القول قول الزوجة في ادعاء الوطء بارحاء السروان كانت حائضا وفي خبر

بكلام المتأخرين والمتقدمين اه وعليه اقتصر المصنف

رمضان وقال سمعون في المغارسة القول قول مدعى الفساد اذا غلب قال المازري وما قاله
صحیح على أصل المذهب اه منه بلفظه ثم بحث أبو علي في تشهير ابن ناجي قائلا وليس
هو المذهب ثم استدل بكلام المتسطي والبرزلي الذين عند مب ثم قال وقد قال المصنف
في البيع الآن يغلب الفساد وينشأ في المحل المذكور ترجيح ما مر عليه ثم غاية بكلام
المقدمين والمتأخرين اه محل الحاجة منه بلفظه قلت وما قاله ظاهر وعلى ذلك اقتصر
صاحب المفيد ونصه ومن ادعى منهم فسادا قال القول قول مدعى الصحة مع عينه الا أن يكون
حال أهل البلد المسافة الفاسدة فيكون القول قول مدعيها رواه أبو يزيد عن ابن القاسم
وتفصح المسافة بينهما اه منه بلفظه وقول مب ونحوه لابن يونس في كتاب الاكرية
يعني في مسألة أخرى من باب الكراهة ونص المراد منه وان كانت لهم سنة
جارية فالقول قول من ادعاهما وان كانت فاسدة وقاله كثير من شيوخنا
اه

وقول مب ونحوه لابن يونس الخ
يعني في مسألة أخرى من باب الكراهة
ونص المراد منه وان كانت لهم سنة
جارية فالقول قول من ادعاهما وان
كانت فاسدة وقاله كثير من شيوخنا
اه

ومما ذهب ما فيه ما قد ادعى رب الطعام أن معاملته ما وقعت على أن رب السقينة قبض جزاءه
بالموضع الذي ركبوا منه وطلب نصيبه وقال رب السقينة بل اشترط قبضه بعد البلوغ
فرب الطعام مصدق مع عينه لانه مدعى الحال وعلى رب السقينة البيعة على ما ادعى والاضمن
مثل مكيله ذلك الجزء في الموضع الذي ركبوا منه لان مصيبتهم منه ولا كراهه الا على البلوغ
محمد بن يونس وهذا اذا لم تسكن لهم سنة يحملون عليها وان كانت لهم سنة جارية فالقول
قول من ادعاهما وان كانت فاسدة وقاله كثير من شيوخنا اه منه بلفظه وقول مب فانه
لما قال في المدونة فالقول قول مدعى الفساد الخ كذا في أكثر نسخته وهو تعصيف والصواب
ما في بعضها قول مدعى الصحة لانه الذي في المدونة وفي نقل الائمة عنه والله أعلم (وان قصر
عامل عما شرط حظ بنسبته) قول ز كعسة حظ من جزئه المشترط كعسة عشر الخ
قال نو لا معنى له وانما الصواب فان كانت قيمة ما ترك الثلث حظ من جزئه المشترط الثلث
اه ثم استدل بكلام سمعون الذي في ق والله سبحانه أعلم بالصواب واليه المرجع
والمآب وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين عدد
ما في علم الله تعالى في كل حين وعلى كل من تبعهم باحسان الى
يوم الدين واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وكان
الفرغ من اخراجه من مبيضة عشية يوم الاربعاء
الخامس من جمادى الثانية سنة أربع
وعشرين ومائتين وألف

* (ثم الجزء السادس ويليه الجزء السابع وأوله باب في الاجارة) *

حَاشِيَةُ الْإِمَامِ الرَّهْطُونِي
عَلَى شَرْحِ الزُّرْقَانِي
لْمَخْتَصَرِ خَلِيلٍ

وَبَهَائِهِ حَاشِيَةُ الْمَدْفِي عَلَى كُنُوزِ

الْجُزْءُ السَّادِسُ

قَامَتْ بِإِعَادَةِ طَبْعِهِ بِطَرِيقَةِ التَّصْوِيرِ
عَنِ طَبْعَةِ الْمَطْبَعَةِ الْأُمِيرِيَّةِ بِبُورْلَاك ١٣٠٦ هـ

دار الفكر

بِغُورَت

١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

١
* فهرسة الجزء السادس من حاشية العلامة الرهوني
على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقاني *

صحيحة

باب الضمان	٢
باب الشركة	٣٥
فصل في المزارعة	١٠١
باب الوكالة	١٠٨
باب الاقرار	١٣٩
فصل في الاستحقاق	١٦٢
باب الوديعة	١٧٧
باب العارية	١٩٦
باب الغصب	٢١٠
فصل في الاستحقاق	٢٣٤
باب في الشفعة	٢٥٣
باب القسمة	٣٠٥
باب القراض	٣٢١
باب المساقاة	٣٤٣

* (تمت) *